

كتاب في الطب

مجلد

شرح موجز لطبيب

المستشفى

التجديد لنفع المريض

الكتاب في الطب

مجلد

مجلد

إهداء

إهداء

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي حسين كزار
القاهرة

حَاشِيَةُ الْجَمْعِ
عَلَى
شَرْحِ مَنْهَجِ الطُّلَابِ

المُسَمَّاةُ
التَّجْرِيدُ لِنَفْعِ الْعَبِيدِ

الجزء الثالث

وبهامشه مع الشرح نفائس ولطائف منتخبة من تقرير العالم العلامة
الشيخ الكبير محمد المرصفي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

المكتبة الإسلامية

محمد أزدمير

ديار بكر - تركيا

مطابق: ٢٢٢٢

(العاصمة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الصلح

لو عبر بكتاب لكان أوضح لأنه لا يندرج تحت ما قبله وهو كتاب التفليس وأجيب بأن التفليس لما كان قد يجر إلى الصلح جعل مندرجا تحته وهو يذكّر ويؤثّر فيقال الصلح جائز وجائزة كالسلم قال تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وهو الصلح (قوله والتزام على الحقوق المشتركة) أي وما يتبع ذلك كما لو تنازع اجدارا بينهما ع ش (قوله وهو لغة قطع النزاع) جروا هنا على خلاف الغالب من أن المنقول عنه أعم من المنقول إليه أي فيكون الشرعي فردا من أفراد اللغوي وذلك لأن العقد الذي يحصل به قطع النزاع ليس فردا من أفراد قطع النزاع فهما متباينان بحسب المفهوم وإن اتحد بحسب التحقق والوجود أي قلنا كان الذي يتحقق فيه العقد يتحقق فيه قطع النزاع ولا عكس فينبغيها عموم وخصوص بحسب التحقق وتباين بحسب المفهوم وأجيب بأن قطع النزاع يكون بعقد أو غيره فهو أعم من المعنى الشرعي لا مبادئ له فيكون على القاعدة (قوله صلح بين المسلمين والمشركون) وعقدوا له باب الهدنة وقوله وصلح بين الإمام والبغاة وعقدوا له باب البغاة وانظر لم خص الإمام وهلا عم كالآل فقال بين أهل العدل والبغاة سم على منهج أقول ويجاب بأن القائم في الصلح عن أهل العدل نائب الإمام فكأن الصلح واقع منه فالمراد بالإمام حقيقة أو حكما ع ش على م ر وانما أضيف للإمام لأن البغاة يخالفونه (قوله وصلح بين الزوجين) وعقدوا له باب القسم والنشوز (قوله والدين) بفتح الدال سواء كان بسبب معاملة أو لا فهو من عطف العام على الخاص (قوله والاصل فيه) أي في الصلح مطلقا قوله تعالى والصلح خير وفيه أن هذا الصلح هو الواقع بين الزوجين لأنه أعيدت فيه النكحة معرفة والنكحة إذا أعيدت معرفة كانت عينا فكأنه قيل والصلح الواقع بين الزوجين حل ولأن آل للعهد أي فلا يظهر منه الدليل ثم رأيت في شرح الجلال السيوطي على عقود الجان في علمي المعاني والبيان في شرح قول المتن

ثم من القواعد المشتهرة * إذا أتت نكحة مكررة

تغاير أو ان يعترف ثاني * توافقا كذا المعرفان

وذكر هذا الاعتراض على هذه القاعدة مانعه جوابا عن هذا الاعتراض وكذا آية الصلح لا مانع من أن يكون المراد بها الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين واستحباب الصلح في سائر الأمور يكون مأخوذا من السنة أو من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعموم الآية وإن كل صلح خير لأن ما أحل حراما أو حرم حلالا ممنوع اه بحر وفهو أو يقال هذه القاعدة أغلبية لا كلية ويدل عليه

باب الصلح والتزام على الحقوق المشتركة وهو لغة قطع النزاع وشرعا عقدي يحصل به ذلك وهو أنواع صلح بين المسلمين والمشركين وصلح بين الإمام والبغاة وصلح بين الزوجين عند الشقاق وصلح في المعاملة والدين وهو المراد والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والصلح خير وخبر الصلح جائز بين المسلمين

(قوله فهو أعم من المعنى الشرعي) لا يكون أعم إلا لو كان المعنى الشرعي قطع النزاع بعقد مع أنه عبر عن المعنى الشرعي بعقد والعقد ليس فردا من أفراد القطع فتأمل (قوله وعقدوا له باب القسم والنشوز) لكن لا يخفى أن الصلح الجاري بينهما لا عقدي فيه حينئذ قوله في التعريف عقد الخ جرى على الغالب كذا بهامش شرح البهجة وهل يمكن عود الضمير للصالح الأعم من الشرعي

العدول عن الضمير إلى الاسم الظاهر فهو دليل على أن المراد عموم اللفظ لا خصوص السبب كما قاله ع ش
(قوله الاصلاحات حل حراما) كالصالح على نحو الحرام أو حرم حلالا كأن لا يتصرف في المصالح عليه حل
ومر فان قيل الصالح لم يحرم الحلال ولم يحلل الحرام بل هو على ما كان عليه من التحليل والتحريم
أجيب بأن الصالح هو المجوز لنا الاقدام على ذلك في الظاهر عن أي فلو صححناه لكان هو المحلل
والمحرم في الظاهر (قوله ولفظه يتعدى للتروك الخ) أي غالباً ومن غير الغالب قد يعكس كافي صورة
الاعارة وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

ببأ أو على يعضد الصالح • لما أخذته فهذا نصح

ومن وعن أيضاً قد تركا • في أغلب الأحوال ذا قد سلكا

(قوله بلفظه) الظاهر أن الباء بمعنى مع فيكون لفظه شرطاً أيضاً لتسميته صالحاً والتقدير شرطه
سبق خصومة مع لفظه ولا يصح أن يقال شرطه إذا كان بلفظه لأنه إذا كان بغير لفظه بأن كان بلفظ
البراء فقط فإنه لا يقال له صالح كما يؤخذ من كلام حل وعبارة سلطان قوله بلفظه بخلافه بلفظ ابراء
أو إسقاط أي فلا يشترط فيه سبق خصومة في فهم منه أن لفظه قيد في اشتراط سبق الخصومة والتقدير
شرطه حال كونه جارياً بلفظه الخ فلا يقال إذا كان بغير لفظه لا يسمى صالحاً حتى يحترز عنه لا ما تقول
هو صحيح في المعنى اهـ (قوله سبق خصومة) أي دعوى وإن لم تكن عندنا كم أو محكم شورى
ومر ولومع غير المصالح كما يأتي آخر الباب أي في قوله يجري بين مدع وأجنبي قال ع ش يشعر بأنه
لا بد لصحة الصالح من سبق وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تكفي المناكرة بينهما ولعله غير
مراد فتي جرى بينهما تنازع ثم جرى الصالح صح لأنه صدق عليه أنه بعد خصومة ويمكن شمول قوله
أولاً لذلك اهـ بحر وفه (قوله وهو يجري بين متداعيين) والثاني بين مدع وأجنبي وكل منهما إما صالح
معاوضة أو حطيطة أو لا ولا كالأعارة زى واعلم أن قوله بين متداعيين بحث أول وقوله فان كان
على اقرار بحث ثان وقوله وجرى من عين بحث ثالث وقوله على غيرها بحث رابع ثم يرجع لهذه الأربعة
على سبيل الف والشر المتشوش فقابل الرابع بقوله أو على بعضها وقابل الثالث بقوله أو من دين على
غيره الخ وقابل الثاني بقوله أو كان على غير اقرارها وقابل الأول بقوله ويجري بين مدع وأجنبي (قوله
وفي معناه الحجة) عبر بهادون البيعة ليشمل الشاهد واليمين فانها حجة لا بينة ومن الحجة علم القاضي واليمين
المردودة فلا حاجة ليرادها (قوله من عين مدعاة) المراد بها مقابل الدين فيشمل المنفعة ويدل به قوله
أو اجارة لها بغيرها شورى وس ل كأن ادعى عليه منفعة دار مدة فصالحه منها على ثوب وهذا المذكور
في قوله أو اجارة لها بغيرها فهي داخله في كلامه حل وهذا أحسن من تصويره الآتي (قوله أو منفعة)
لها أو غيرها كما سيأتي وقوله أو انتفاع هذه عارية فينتفع بنفسه فقط وليس له أن يعبر غيره ولا يؤجره
والحاصل أن الشارح ذكر ثلاثة صور لان قوله عينا صورة وقوله أو دينافيه صورتان أي دينافيتا
قبل أو منشأ وقوله أو منفعة فيه صورتان ذكرهما الشارح بقوله أو اجارة لها بغيرها الخ وقوله أو انتفاع فيه
صورتان العارية والجمالة وقوله أو طلاقا صورة وأشار إلى عدم حصر الغير في الثمانية بقوله أو غيرها
تأمل (قوله أو طلاقا) أي الخلع (قوله أو غيرها) كالسلم (قوله فأقر له بها) أي أو أقام بينة ع ش
(قوله أو على دين) أي للمدعى عليه على الغير أي أو أنشأ في ذمة المدعى عليه س ل (قوله أو ثوب
موصوف بصفات السلم) كأن قال صاحبك من الدار التي أديتها عليك على ثوب في ذمتك صفته كذا

إلى الأحكام غالباً ولفظه
يتعدى للتروك بمن وعن
ولما أخذت بعلى والياء
(شرطه) أي الصالح (بلفظه
سبق خصومة) لان
لفظه يقتضيه فلو قال
من غير سبقها صالحاً حتى عن
دارك بكذا لم يصح نعم هو
كناية في البيع كما قاله
الشيخان (وهو) أي
الصالح فسمان أحدهما
(يجري بين متداعيين
فان كان على اقرار) وفي
معناه الحجة (وجرى من
عين مدعاة على غيرها)
عينا كان أو ديناً أو منفعة
أو انتفاعاً أو طلاقاً أو غيرها
فهو أعم من قوله على عين
أو منفعة كأن ادعى عليه
داراً أو حصّة منها فأقر له
بها وصالحه منها على معين
من نحو عبيد أو ثوب أو
على دين أو ثوب موصوف

(قوله أو منفعة لها) جرى
على أن صورتها أن يصلح
من الدار على أن يسكنها
المدعى عليه بدنياً فتكون
جارية على خلاف الغالب
لان الذي دخلت عليه على
متروك وهذا هو الظاهر
من كلام الشارح في قوله
أو اجارة وتكون العين في
قوله من عين غير شاملة
للمنفعة والاولى ما ذكره حل

قبل فيكون المعنى أو منفعة لغير المدعى به فان كان على منفعتها والمدعى العين فالاولى ادخالها في العارية التي أشار لها بقوله أو انتفاعاً
تأمل حينئذ تعلم أنه منى كان المدعى منفعة وصالح منها على غيرها كان اجارة الا في الطلاق فيكون خلعا

وكذا ولم يذ كر لفظ السلم وإنما احتيج لهذا ليغير ما هنا ماسياً في من صورة السلم فالفارق ذ كر لفظ السلم وعدم ذ كره فان لم يذ كر فهو البيع كما تقدم تصويره وان ذ كر فهو السلم قال ع ش في عطف الثوب على الدين اشارة الى أنه لا يفرق في الدين بين أن يكون ثابتاً قبيل أو لا فاندفع ما يقال ان عطف الثوب على الدين غير صحيح اه (قوله أو اجارة لها) أي للعين المدعاة بغيرها أي بغير العين المدعاة منه أي من المدعى لغيره وهو المدعى عليه المقر كأن ادعى عليه داراً فصالحه منها على منفعتها سنة عشرة دراهم حل وهذه من أفراد غير الغالب لكون المنفعة متر وكه والعين مأخوذة والاولى تصويرها على الغالب كأن يقول صا حلتك من منفعة الدار التي ادعياها عليك على دينار بأن ادعى عليه منفعة داره سنة مثلاً (قوله أو لغيرها بها) كأن يقول المدعى للمدعى عليه صا حلتك من الدار التي ادعياها عليك على سكني دارك سنة مثلاً فداره مؤجرة والعين المدعاة أجرة لها (قوله كجمالة) كأن قال المدعى صا حلتك من العين التي ادعياها عليك على رد عبدي حل (قوله واعارة) كأن صالحه على منفعة العين المدعاة فان عين مدة فاعارة مؤقتة والافطلة كأن قال المدعى صا حلتك من الدار التي ادعياها عليك على سكنها سنة فالمدعى المستعير المدعى عليه اه حل واعترض بأن على تدخل على المأخوذ ومن على المتروك وهما بالعكس وأجيب بأن القاعدة أغلبية لا كلية ع ش (قوله وسلم) كأن قال المدعى صا حلتك من العين التي ادعياها عليك على أن يكون في ذمتك كذا سلمها حل وعبرة الشورى قوله وسلم أي صورة بأن يجعل المدعى به رأس مال السلم وكلامهم هنا يدل على جوزه بلفظ الصلح فقولهم في حده بلفظ السلم يزاد عليه أو الصلح وقال شيخنا السلم حقيقة يشترط فيه لفظ وحكما كما هنا يجوز بلفظ الصلح اه (قوله كأن صالحته منها على أن يطلقها طلقاً) فيقبل بقوله صا حلتك لأنه قائم مقام طلقك ولا حاجة الى انشاء عقد خلع خلافاً لما وقع في كلام بعض أهل العصر ع ش على م ر وفيه رد لقول حل ولا بد أن يقال طلقك أو خالتك (قوله كما يصح بلفظ الهبة) بأن يقول وهبتك نصفها وصا حلتك على نصفها وقوله لا بلفظ البيع كما لو قيل بعتك نصفها وصا حلتك على نصفها (قوله لا بلفظ البيع) قال الأسنوي لأنه اذا باعها بنصفها فقد باع ملكه بملكه أو باع الشيء ببعضه وهو محال شورى (قوله فثبت أحكامها) كالشفعة والرد بالعيب وخيار المجلس والشرط واشتراط القطع في بيع الزرع الأخضر وفساده بالغرر والشرط الفاسد وجوبان التحالف عند الاختلاف وقوله والاجارة كثبوت الخيار بانهدام بعضها وانفساخها بانهدام كلها وقوله والهبة أي من اشتراط القبض في لزومها (قوله على غيره) أي من عين أو من دين ولو منفعة حل (قوله هو أولى من قوله على عين) وجه الأولوية أن التقييد بالعين يوهم فساداً اذا جرى من دين على منفعة أو على دين ينشئ الآن ع ش (قوله ان اتفقا) أي المصالح عنه والمصالح عليه في علة الربا كأن صالح عن ذهب بفضة واشترط تساويهما ان كانا جنساً واحداً حل (قوله اشترط تعيينه في المجلس) قال ابن حجر والحق المعين في المجلس بالمعين في العقد يستثنى من قولهم ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح قال السبكي وكأنهم أرادوا اللزوم في الذمة أي والدين المصالح به هنا غير لازم فيكفي تعيينه في المجلس عن تعيينه في العقد والكلام في دين يخالف للدين المصالح عليه جنساً أو نوعاً لان هذا فيه اعتياض فخرت فيه أحكام الربا مادين من جذبه ونوعه فهو استيفاء لا اعتياض فلا يجري فيه ذلك كما يعلم مما يأتي ع ش (قوله فبراء عن باقيه) ولا يعود الدين اذا امتنع من أداء الباقي على الأرجح س ل (قوله على خمسمائة) يوهم أنه لو كانت الخمسمائة معينة لا يصح وهو ما رجحه القاضي والامام لان تعيينها يقتضي كونها عرضاً فيصير بائناً الالف بخمسمائة وهو لا يصح ومقتضى كلام

بصفات السلم (ف) هو (بيع) المدعاة من المدعى لغيره (أو اجارة) لها بغيرها منه لغيره أو لغيرها به من غير عمله (أو غيرهما) كجمالة واعارة وسلم وخلع كأن صالحته منها على أن يطلقها طلقاً (أو) جرى على (بعضها) أي العين المدعاة (فهبة للباقي) منها لدى اليد فيصح بلفظ الصلح كما حلتك من الدار على بعضها كما يصح بلفظ الهبة لا بلفظ البيع لعدم الثمن (فثبت أحكامها) أي البيع والاجارة والهبة وغيرهما ذ كر لانواع الصلح (أو) جرى (من دين) غير ممن (على غيره) هو أولى من قوله على عين (فقد مر) حكمه في باب المبيع قبل قبضه وهو أنهما ان اتفقا في علة الربا اشترط قبض العوض في المجلس والافلا لكن ان كان العوض ديناً اشترط تعيينه في المجلس (أو) من دين (على بعضه) فبراء عن باقيه (كما حلتك عن الالف الذي لي عليك على خمسمائة اصدق حد ابراء عليه ويسمى هو والصلح على بعض العين صلح حليطة وما عداها غير صلح الاعارة صلح معاوضة

(وصح بلفظ نحو ابراء) كخط واسقاط ووضع كأبرأتك من خمسة (هـ) من الالف الذي لي عايك أو حططتها أو

أسقطتها أو وضعتها عنك
وصالحتك على الباقي ولا
يشترط في ذلك القبول
بخلاف العقد بلفظ الصلح
ولا يصح هنا بلفظ البيع
كنظيره في الصلح عن العين
(أو) جرى (من حال على
مؤجل مثله) جذا و قد را
وصفة (أو عكس) أي من
مؤجل على حال مثله كذلك
(لغا) الصلح فلا يلزم الاجل
في الاول ولا الاسقاط في
الثاني لانهما وعد من الدائن
والمدين (وصح تعجيل)
للمؤجل لصدور الايفاء
والاستيفاء من أهلها
(لان ظن صحة) للصلح
فلا يصح التعجيل فيسترد
مادفعه كانه عليه ابن
الرفعة وغيره وان وقع فيه
اضطراب وهذا من زيادتي
(أو) صالح (من عشرة
حالة على خمسة مؤجلة يرى
من خمسة وبقيت خمسة
حالة) لان الحاق الاجل
وعدا يلزم بخلاف اسقاط
بعض الدين (أو عكس)
بان صالح من عشرة مؤجلة
على خمسة حالة (لغا) الصلح
لانه ترك الخمسة في مقابلة
حلول الباقي وهو لا يحل
فلا يصح الترك (أو كان)
الصلح (على غير اقرار)
من انكار أو سكوت وذكر
السكوت من زيادتي (لغا)

أصل الروضة الصحة وجرى عليه البغوي وغيره وهو المعتمد لان الصلح من الالف على بعضه ابراء
للبعض واستيفاء للباقي فلا فرق بين المعين وغيره مر (قوله وصح بلفظ نحو ابراء) أي صح الصلح
بلفظ صلح مع لفظ نحو ابراء فأي بومه كلامه من صحته بمجرد نحو لفظ ابراء ليس مراداً حل قال
مر وعلم بما قررناه انقسام الصلح الى ستة أقسام بيع واجارة وعارية وهبة وسلم وبراء ويزاد على ذلك
أن يكون خلعا ومعاوضة عن دم العمد كما صحتك من كذا على ما تستحقه على من قصاص وجعالة
وفداء كقوله لجرى صحتك من كذا على اطلاق هذا الاسير وفسخا كان صالح من المسلم فيه على
رأس مال السلم وتركها المصنف لاخذها مما ذكر (قوله وصالحتك الخ) أتى بهذا ليكون صلحا
والا فاقبله يكفي في ابراء الا انه لا يقال له صلح شيخنا وعبارة قل قوله وصالحتك راجع لجميع ألفاظ
الابراء واحتيج الى لفظ الصلح مع ابراء وان كان كافيا هو وما بعده في حصول البراءة ليهكون من أنواع
عقد الصلح فيشترط فيه سبق الخصومة ولا يحتاج لقبول نظر اللفظ ابراء كاذ كره (قوله بخلاف العقد
الخ) أي غير منضم الى لفظ نحو ابراء حل فقوله بلفظ الصلح أي المحض (قوله من الدائن) أي في
الاولى وقوله والمدين أي في الثانية وعبارة مر اذ هو من الدائن وعد في الاولى بالحاق الاجل وصفة
الحلول لا يصح الحاقها وفي الثانية وعدم المديون باسقاط الاجل وهو لا يسقط والتكبير والصحة
كالحلول والتأجيل اه بحروفه وكتب الرشيدى على قوله وصفة الحلول صوابه أن يقول وصفة
التأجيل اه أي لان الكلام فيه (قوله لان ظن) أي لان ظن الدافع أن العقد ملزم للحلول
وقوله فلا يصح التعجيل اعتمده مر قال وينشأ من هذا مسألة تعم بها البلوى وهي مالو وقع بينهما
معاملة ثم صدر بينهما تصديق مبني على تلك المعاملة بان كلا منهما لا يستحق على الآخر شيئا مع ظهما صحة
المعاملة ثم بان فسادها تبين فساد التصديق وان كان عند الحاكم اه وسئل مر عند تقرير ذلك
عمايق عند تصادقهما على أن كلا لا يستحق على الآخر حقولا دعوى ثم يدعى نسيان شيء ويريد
أن يدعى به فهل يقبل فقال الذي كان الوالد يعتمد أنه ان تعرض في التصديق لنفي الجهل والنسيان
بان قال لا يستحق عليه حقا ولا دعوى ولا يمين لا عمدا ولا سهوا ولا جهلا ثم ادعى السهو ونحوه لم يقبل
ولا يصح دعواه أخذ من قولهم لو حلف لا يدخل لاسهوا ولا عمدا ولا جهلا فدخل حث وان كان ناسيا
أو جاهلا لانه غلط على نفسه وان لم يتعرض لذلك قبل دعوى النسيان اه ع ش (قوله فيسترد
مادفعه) فلأراد بعد ذلك أن يجعله عن الدين من غير استرداد فهل يصح أم لا بد من رده واعادته يتأمل
ذلك سم على منهج والظاهر الاول لانه بالنزاعى كانه ملكه تلك الدراهم بماله عليه من الدين فاشبه
مالو باع العين المغصوبة للقاصب بماله عليه من الدين ع ش على مر (قوله أو صالح من عشرة الخ)
معطوف على مدخول لا وانظر حكمة تقدير صالح دون جرى مع انه بمعناه ويمكن أن يقال انه تفنن
(قوله أو عكس لغا) لا يقال لو حذف لغا من هنا واكتفى بالمد كورة بعد قوله أو كان على غير اقرار كان
أولى اراعاته الاختصار ما أمكن لا ما تقول ذكره هو الصواب لانه من تنمة صور قوله فان كان على اقرار الخ
وقوله أو كان على غير اقرار الخ قسم له ع ش (قوله أو كان على غير اقرار لغا) خلافا لاثمة الثلاثة
ولو أقر بعد الصلح لم يقد اقراره صحة الصلح لان شرط الصحة سبق الاقرار حل (قوله ثم تصالحا عليها)
كان قال صحتك منها عليها وهذا تصور المتهاج الآتي أو قال صحتك منها على نصفها أو قال صحتك
منها أو من بعضها على ثوب مثلا ففي هذه الصور الاربع الصلح باطل لانه على انكار كما أفاده شيخنا
وعبارة حل ثم تصالحا عليها أي كلا أو بعضها قال ع ش أي وكان ادعى جميعها (قوله أو على غير

الصلح كان ادعى عليه دارا فأنكر أو سكنت ثم تصالحا عليها أو على بعضها أو على غير

ذلك) سواء كان الصلح منها أو من بعضها كما يرشد إليه قوله لتحريم المدعى به أو بعضه شورى (قوله كُتوب) أي كأن صلح منها كلها بشوب أو دين أو صلح عن بعضها بشوب أو دين فلا يثنى قوله لأن أو بعضه مع كون المقسم أن المدعى به جميع الدار وذلك لأن المدعى به جميع الدار والصلح عنه أعم من الكل أو البعض ع ش (قوله لأنه في الصلح) يتأمل فإن تحريم الحلال بعقد المعاوضة جائز وواقع كالبيع الاتري أن البائع حرم على نفسه المبيع بعقد البيع فليحرم شورى ومن ذلك أيضا الصلح على إقراره أن المدعى حرم على نفسه ماله بأخذه عوضا عنه وأجاب ع ش بأن كلامنا من المتعاقدين في غير الصلح من المعاملات يتصرف في ملك نفسه بخلاف ما هنا فإن المدعى يبيع مالا يملكه إن كان غير صادق في دعواه والمشتري يشتري ما يملكه إن كان صادقا اه وعبارة حل أي حرمه عليه بصورة عقد مرغوم أي مقهور عليه لأن المدعى عليه ما كان منكرا كان المدعى مضطرا لمصلحته فلا يقال إن الإنسان ترك بعض حقه أي لأن محل ذلك مالم يكن بصورة عقد مقهور عليه اه بحروفه (قوله محرم للحلال) أي لو قلنا بصحته (قوله أو بعضه) أي فيما إذا صلح من بعض العين المدعاة على ثوب مثلا ولم يصلح على البعض الآخر لأن الغرض أن الصلح على غير المدعى به (قوله ويلحق بذلك) أي بتحليل الحرام لآبه وبما قبله الذي هو تحريم الحلال لأنه لا يأتي في الصلح على المدعى به حل والظاهر أن اسم الإشارة راجع لتحريم الحلال لأن المدعى حرم المدعى به على نفسه حيث كان صادقا إلا أن يجاب عن المحنى بأن المدعى حل الحرام للمدعى عليه بجملة حيث كان المدعى صادقا في دعواه وقال بعضهم اسم الإشارة راجع إلى الصلح على غير المدعى به وهذا هو الظاهر وإنما قال ويلحق بذلك أي في البطلان لأن صور الانكار أربعة وهي أن يصلح منها عليها أو منها على بعضها أو منها أو بعضها على غيرها والتعليل الذي ذكره لا يدل إلا لاخيرين وألحق الأولان بالآخرين وانما يجعل التعليل شاملا للأولين لأنه لا يظهر في أولاهما هي ما إذا صلح منها عليها لأنه إن تركها للمدعى عليه فقد وجد تحريم الحلال فقط إن كان صادقا وإن أخذها لم يوجد تحريم الحلال نعم هو ظاهر في الثانية لأنه إن كان صادقا فقد حرم البعض المتروك عليه وإن كان كاذبا فقد حل البعض المأخوذ مع أنه حرام ومن ثم قال قل الأولى حذف قوله أو بعضه لأنه لا حاجة لاحاقه (قوله الصلح على المدعى به) بأن يجعله للمدعى عليه (قوله فقول المتهاج إن جرى) أي الصلح الخ هو تفرع على قوله ويلحق بذلك الخ أو على قوله ثم نصلحها عليها وقوله صحيح أي تصوير الاحكام لأن الحكم في كلامه البطلان أي جملة من صور الفساد الصلح على نفس المدعى به صحيح أي فهو متعلق ومتصور والفساد لما قاله الشارح لعدم تصويره وعبارته النوع الثاني الصلح على انكار فيبطل إن جرى على نفس المدعى اه وتعبيره وإن كان صحيحا كما ذكره الشارح لكن التقيد بذلك غير مراد ولا حاجة إليه (قوله يدخلان على المأخوذ) أي في مقابلة متروك وهما مأخوذان في مقابلة متروك حل (قوله باعتبارين) فإنه مأخوذ بالنسبة للمدعى متروك بالنسبة للمدعى عليه فكان المدعى أخذها وتركها للمدعى عليه اه حل (قوله ولفساد الصيغة) انظر هذا مع ما مر من الحكم بصحة التصوير ومع الجواب عنه المقتضى لصحتها أيضا قل واجيب بأن فسادها بالنظر للظاهر قبل الجواب عنها (قوله باتحاد العوضين) لأنه جعل العين المدعاة متروكة لدخول من عليها ومأخوذة لدخول على عليها وقال حل قوله باتحاد العوضين أي المصلح به وعليه والمدعى الحق إن وقع الصلح المذكور على عين المدعى به التصرف فيه وإن وقع على غيره كان ظافرا ولو اختلفا في جريانه على انكار أو إقرار صدق مدعى الانكار لأن الغالب جريانه كذلك (قوله وقولي) مبتدأ خبره قوله هو أعم وانظر حكمة الاتيان بضمير الفصل مع أن ما بعده يحسن للخبرية وقوله

ذلك كُتوب أو دين لأنه في الصلح على غير المدعى به صلح محرم للحلال إن كان المدعى صادقا لتحريم المدعى به أو بعضه عليه أو محلل للحرام إن كان كاذبا بأخذه مالا يستحقه ويلحق بذلك الصلح على المدعى به أو بعضه فقول المتهاج إن جرى على نفس المدعى صحيح وإن لم يكن في المحرر ولا غيره من كتب الشيخين والقول بأنه لا يستقيم لأن على والباء يدخلان على المأخوذ ومن وعن على المتروك مردود بأن ذلك جرى على الغالب وبأن المدعى المذكور مأخوذ ومتروك باعتبارين غاية إن إلغاء الصلح في ذلك للانكار ولفساد الصيغة باتحاد العوضين وتعبيره بما ذكر أعم من اقتضاه على الصلح على المدعى به أو بعضه (و) قولي (صالحني عما ندعيه) هو أعم من قوله

من الدار التي تدعيها (ليس اقرارا) لانه قد يرد به قطع الخصومة (و) القسم الثاني من الصلح (يجري بين مدع وأجنبي فان صالح الاجنبي) (عن عين وقال له) (وكفى الغريم) في الصلح معك عنها (وهو مقر لك) بها (أو وهي لك) وصالح لموكله (صح) الصلح عن الموكل وصارت العين ملكا له ان كان الاجنبي صادقا في دعواه الوكالة والافهوا شراء فضولي وخروج العين الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ويصح بغيره ولو بلا اذن ان قال الاجنبي مامر أو قال عند عدم الاذن وهو مبطل في عدم اقراره فصالحني عنه بكذا من مالي اذ لا يتعذر قضاء دين الغير بغير اذنه وبقوله وقال وكفى الغريم العين مع عدم قوله ذلك فلا يصح لتعذر عليك الغير عينا بغير اذنه وبقولي وهو مقر لك أو وهي لك العين مع عدم قوله ذلك الصادق بقوله وهو مبطل في عدم اقراره فلا يصح المامر في الصلح على غير اقرار (وان صالح) الاجنبي (عنها) أي عن العين (انفسه) بعين ماله أو بدين في ذمته (صح) الصلح له وان لم تجز معه خصومة لان الصلح ترتيب

صالحني مبتدأ لان المقصود لانه وخبره ليس اقرارا شورى والجملة في محل نصب مقول القول ولو آخر قوله وأعم عنها كان أولى ع ش وفي نسخة وقوله صالحني والضمير للمدعي عليه وهذه النسخة أولى لان هذا ليس من زيادته وعلى هذه النسخة فيكون قوله مبتدأ وصالحني مقول القول وليس اقرارا خبره وقوله أعم جملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر (قوله ليس اقرارا) ولو قال بعين العين التي تدعيها أو هبنيها أو زوجني الامعة المدعاة أو برئني مما تدعيه علي فاقرار لانه صريح في التماس التملك أو قال أعزني أو أجرني فاقرار بملك المنفعة لا العين زى وحل (قوله فان صالح) لاجنبي عن عين وقال الخ) اشتمل كلامه على قيود ثلاثة الاول هذا والثاني قوله وقال وكفى الغريم والثالث مجموع قوله وهو مقر لك أو وهي لك وذكر الشارح قيودا رابعا بقوله وصالح لموكله وأخذه من قول المصنف بعد وان صالح عنها لنفسه (قوله وكفى الغريم) هو المدعي عليه (قوله في الصلح معك عنها) أي ببعضها أو بهذه العين أو بدينار في ذمته أو في ذمتي اه س ل (قوله وهو مقر لك) أي في الظاهر أو فيما بيني وبينه حل (قوله أو وهي لك) أي ليكون معترفا له بملك العين وهل المعنى أو وهو يقول هي لك أو هذا من كلام الاجنبي حل (قوله صح الصلح) أي وان كان الوكيل صالح على عين من مال نفسه أو على دين في ذمته ويكون ذلك قرضا لاهبة اه شورى قال س ل صح الصلح ومحله كما قال الامام والغزالي اذا لم يعد المدعي عليه لانكار بعد الوكالة فاذا عاد له بعد فلا يصح الصلح عنه اه ومثله في قل (قوله ان كان الاجنبي صادقا) هل وان كان كاذبا في قوله وهو مقر شورى والظاهر انه لا بد ان يكون صادقا فيه أيضا حتى يكون الصلح فيه على اقرار وهو وما قبله شرطان لصحة الصلح (قوله فهو شراء فضولي) المناسب للمقابلة أن يكون فلا يصح وأجيب بان المقابلة حاصلة باللازم لانه يلزم من كونه شراء فضولي عدم الصحة (قوله بدين ثابت) أي للمدعي عليه على الاجنبي الوكيل أو على شخص آخر بأن يقول الاجنبي الوكيل للمدعي صالحني من الدين الذي تدعيه علي غريمك بدينه الذي علي أو على فلان وقوله ويصح بغيره أي بغير دين ثابت قبل الصلح بأن لم يكن ديننا أصلا كأن يصالحه على عين من ماله أو على دين ينشئه من وقت الصلح في ذمته (قوله ولو بلا اذن) أي للاجنبي في الصلح أي وان قال لم يأذن حل (قوله ان قال الاجنبي) أي في المسئلة بشقيها وقوله مامر أي هو مقر لك أو وهي لك وان لم يقل وكفى الغريم لقول الشارح وان لم يأذن وقوله أو قال عند عدم الاذن الخ فالخامس انه ان أذن له صح ان قال هو مقر أو هي لك أو لم يأذن صح ان قال ذلك أو قال هو مبطل وهذا ظاهر جلي وقد وقع في بعض الأوهام فهم هذا المقام على غير ذلك وهو في غاية التهاوت فليحذر اه شورى (قوله وهو مبطل) أي والخال والاولى حذف الواو ع ش (قوله اذ لا يتعذر) لعل هذا تعليل لقوله وهو مبطل في عدم اقراره لان ما قبله يقتضي الاقرار فيكون قضاء الدين بالاذن تأمل سم ع ش (قوله وبقوله وقال وكفى الغريم) أي وخروج بقوله الخ (قوله لتعذر عليك الغير عينا بغير اذنه) كأن المراد بهذا الكلام أن المدعي عليه محكوم بانكاره في هذه الحالة فاذا صالح الأجنبي على العين المدعاة بعين من ماله تضمن ذلك بقاء العين المدعاة للمدعي عليه ودخولها في ملكه فيلزم أنه ملك تلك العين بغير اذنه شورى (قوله وان صالح عنها نفسه) مفهوم قوله وصالح لموكله وحاصل ما ذكره ثلاثة أحوال لان الصلح اما صحيح أو لا أو شراء مغضوب (قوله ان قال وهو مقر لك أو وهي لك) وظاهر كلامهم الاكتفاء بذلك في كونه شراء غير مغضوب وان كان الموكل غير مقر في نفس الأمر وبوجه بالاكتفاء باعتراف المصالح وان لم يكن له قدرة على انتزاعه وفيه نظر بل لا بد أن يكون قوله المدكور موافقا

على دعوى وجواب هذا (ان قال وهو مقر) لك أو وهي لك

(والا فشرء مغصوب) فان قدر (٨) ولو في ظنه على اتزاعه صبح والا فلا هذا (ان قال وهو مبطل) في عدم اقراره

(والا) بأن قال وهو عتي
أولاً علم حاله ولم يزد على
صالحه بكذا (لغا) الصلح
لعدم الاعتراف للمدعي
بملك وخرج بالعين الدين
فلا يصح الصلح عنه بدين
ثابت قبل ويصح بغيره
ان قال وهو مقرر لك أو هو
لك أو هو مبطل بناء على
مأمر من جهة بيع الدين
لغير من هو عليه وتقييد
بالعين في الموضعين مع قولي
أو هو لك من زيادتي
﴿فصل﴾ في التزامهم
على الحقوق المشتركة
﴿الطريق النافذ﴾ بمجمعة
ويعبر عنه بالشارع وقيل
بينه وبين الطريق
اجتماع واقتراق لانه يختص
بالبنيان ولا يكون الا نافذاً
والطريق يكون بينيان
وصحراء ونافذاً وغير نافذ
ويذكر ويؤث (لا يتصرف
فيه) بالبناء للفعول (ببناء)
لمسطة وغيرها (أو غرس)
لشجرة وان لم يضر ذلك
لان شغل المكان بذلك
مانع من الطريق وقد

(قوله يشعر بأن الاول
الح) ما ذكره بناء على
هود الضمير للطريق
استناداً لقوله والطريق
الح وما المانع من عود

لما في نفس الأمر حل (قوله والا فشرء مغصوب) علم منه أنه لا بد أن يكون بيد المدعي عليه بنحو
وديعة أو عارية مما يجوز بيعها معه فلو كانت مبيعة قبل القبض لم يصح سل وشرح م (قوله
وهو مبطل) وانظر لم يشترطوا في قوله وهو مبطل بالنسبة للدين القسرة على الاتزاع كافي العين والوجه
الاستواء سم (قوله وخرج بالعين) أي المعبر عنها بالضمير (قوله بدين ثابت) أي للاجنبي على
المدعي وقوله بغيره أي بعين أو بدين منشأ بان يصلح من العشرة دنانير التي يدعيها على فلان بقدر من
الريالات مثلاً ويشتري قبض العوضين في المجلس كما تقدم لانه يبيع دين لمن هو عليه (قوله في الموضعين)
هما قوله أولاً عن عين الح وقوله ثانياً وان صالح عنها أي عن العين ع ش
﴿فصل في التزامهم على الحقوق المشتركة﴾

أي في منع ما يؤدي الى التزامهم لانه لو أبيع السكل منهم التصرف فيه بالبناء وغيره لحصل التزامهم فاندفع
ما يقال المتن ليس فيه التزام وانما فيه منع ما يؤدي اليه أي وما يذ كرمعه من قوله والجدار بين مالكين
(قوله وبين الطريق) أي من حيث هو لا بقيد كونه نافذاً بدليل ما بعده وحينئذ فالمقابلة غير ظاهرة
لان الطريق المراد للشارع على الأول هي غير النافذة والذي بينها وبين الشارع عموم وخصوص
مطلق أعم تأمل والتعبير بالاقتراق يقتضي أن لكل منهما افتراقاً عن الآخر مع أن الافتراق انما هو من
جانب واحد كذا قيل وهو مردود لان هذه صيغة افتعال لا صيغة مفاعلة قل (قوله اجتماع واقتراق)
يشعر بأن الاول ليس كذلك وليس مراداً فانه على كل من التقديرين بين الطريق والشارع عموم
وخصوص مطلق لكن مادة الاجتماع على الاول الطريق النافذ في بناء أو غيره وعلى الثاني الطريق
النافذ في بناء عنائي (قوله والطريق يكون بينيان وصحراء) فالطريق أعم من الشارع مطلقاً وادعى
الجوهر أن بينهما عموم وخصوصاً من وجه قال لا اجتماعهما في نافذ في البنيان وانفراد الشارع في نافذ
في البنيان والطريق في نافذ في الصحراء وغير نافذ في البنيان الآن الصورة التي ذكرها لانفراد
الشارع هي صورة الاجتماع حل (قوله ويؤث) أي يعود الضمير اليه ع ش (قوله بيناء
لمسطة) ولو بقاء داره ولا نظر لكونه في حريم ملكه لان ذلك ربما أدى الى تلك الطريق المباحة
حل ومن ذلك المساطب التي تفعل تجاه الصهاريج في شوارع مصرنا ومثلها مما يجعل بالجدار المسامي
بالدعامة الا ان اضطر اليه خلل بنائه ولم يضر المارة لان المشقة تجلب التيسير كما ذكره ع ش (قوله أو
غرس) وان كانت الشجرة لعموم المسلمين م خلافاً للحلي والزيادي وحاصل المعتمد في الدكة
والشجرة وحفر البئر أن الدكة يمنع منها ولو بقاء داره أو دعامة لجداره سواء في المسجد أو الطريق
وان اتسع واتسنى الضرر واذن الامام وكانت لعموم المسلمين وان الشجرة في الطريق كذلك
وتجوز في المسجد ان لم تضر بالمصلين وكانت لعموم المسلمين كأكلهم من ثمارها أو صرفها في مصالحه
وأن حفر البئر جائز في المسجد والطريق بالشرطين المذكورين هذا ما في شرح م (قوله مانع
من الطريق) أي شأنه ذلك فلا ينافي قوله وان لم يضر الح قال م في شرحه نعم يقتضى ضرر محتمل
عادة كعجن طين اذا بني قدر المرور للناس والقاء الحجارة للعمارة فيه اذا تركت بقدر مدة نقلها وربط
الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب أي ومع جواز ذلك فالأقرب أنه يضمن ما نفع به لان الارتفاق
بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولا فرق في ذلك بين البصير وغيره ويؤخذ من ذلك منع ما جرت به
عادة العلافين من ربط الدواب في الشوارع لا لكرها فلا يجوز وعلى ولي الأمر منعهم لما في ذلك من

الضمير للطريق النافذ فهو مرادف على الاول والاقتراق بينهما وبين الشارع ما ذكره على الثاني لاختصاص
الشارع بما ذكره عموم النافذ للبناء وغيره ثم أخذ بين الطريق بقوله والطريق الح (قوله أي شأنه ذلك) انما احتاج لبيان

منه الضرر والرش الخفيف جائز بخلاف القاء القمامات وان قلت والتراب والحجارة والحفر التي بوجه الارض والرش المفرط فانها لا تجوز لانها مظنة لضرر المارة ومثلها ارسال الماء من الميازيب الى الطريق الضيق سواء كان الزمن شتاء أو صيفا قاله الزركشي وله اخراج جناح تحت جناح جاره ما لم يضر بالمارة عليه وفوقه ومقابلها وان اظلمه وعطل مراده ما لم يبطل انتفاعه به ولوانه يهدم جناحه فسبقه جاره الى بناء جناح به اذا نه جاز وان تعذر معه إعادة الاصل ولم يعرض صاحبه لضرر مر وقوله دواب العلافين قال شيخنا وكذا دواب المدرسين الواقعة على أبواب المدارس ونحوها مدة التدريس ونوزع فيه اه قل وزى (قوله فلا يخرج فيه مسلم جناحا) وحيث امتنع الاخراج هدمه الحاكم لا كل أحد كما رجح في المطالب لما فيه من توقع الفتنة نعم لكل أحد مطالبة بازالتها لانه من ازالة المنكر مر وقوله لا كل أحد الخ فلو خالف وهدم عزز ولا ضمان فيما يظهر لانه مستحق ازالة فاشبه المهدر كالزاني المحصن اذا قتله غير الامام فانه يميز رلافتيانه على الامام ولا ضمان عليه ع ش (قوله جناحا) من جنح يجنح بفتح التنوين وضمها اذا مال أو من جناح الطائر وفي القاموس أنه مثلث النون شوي (قوله أي روشننا) والروشن شرعا ما بينه صاحب الجدار في الشارع ولا يصل الى الجدار المقابل له سواء كان خشبا أو حجرا وأما لغة ففي المختار الروشن الكوة وهي الثقب في الجدار ع ش (قوله أو ساباطا) جمع سوابط وساباطات وهواء البحر كالشارع ويجمع مطلقا في هواء المسجد والرباط والمقبرة المسبلة ونحو ذلك ويجوز المرور في ملك الغير بما جرت به العادة وان منعه وأما أخذ التراب من أرض الشارع فيجوز ولو لم يبعه وأما من الموقوفة مثلا فان لم يضر ورضى بأخذه واقفه ومستحقه جاز قال شيخنا وكذا ما جرت العادة به منه ونوزع فيه وكل ما يفعل في حريم البحر من الاختصاص يهدم وجوب لانه ممنوع وتلزم أجرته ومثله كل ما منع فعله عماله قرار (تنبيه) لم يعتبر الامام أبو حنيفة رضي الله عنه الضرر وعدمه بل قال ان منعه شخص امتنع والا فلا وقال الامام أحمد ان أذن له الامام جاز والا فلا قل (قوله الموضع) فاعل ويلزم عليه حذف الفاعل من المتن فالاولى جعله بدلا من الضمير المستتر في يظلم المعلوم من المقام يقال أظلم القوم اذا دخلوا في الظلام اه مختار والظاهر أنه يصح جعل الموضع مفعولا والفاعل ضمير يرجع للروشن والمعنى اذا لم يظلم الروشن الموضع والمراد لم يظلم ظلمة غير يسيرة والا فلا يضر كافي حل وعبرة قل أي لا يظلم الموضع اظلاما مخالفا للعادة (قوله ورفعه بحيث الخ) انظر لورفعه ثم علا الطريق هل يهدم نظر التضرر المارة حيثئذ ولا نظرا الى وضعه بحق شوي وكذا لو لم يكن يمر فرسان ثم صار كذلك قال بعضهم انه يلزمه رفعه حيث صار مضرا وحفر الارض بحيث ينتفي الضرر الحاصل به يؤيده ما ذكره في الجنائيات من أنه لو بنى جداره مستقيما ثم مال فانه يطالب بهدمه أو اصلاحه مع أنه وضعه في الاصل بحق ولا يشكل مطالبة بالهدم بأنه لو انهدم بنفسه فأنفق شيئا فانه لا يضمنه معالين له بأنه وضع بحق لا ناقول لا يلزم من عدم الضمان عدم المطالبة لان المطالبة لدفع الضرر المتوقع ولو لم يكن يمر الفرسان واقوا فل ثم صار كذلك كلف رفعه لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة كما قررره العزيزي قلا عن ع ش (قوله منتصب) أي من غير أن يطأ طيء رأسه حل (قوله حولة) في المختار الحولة بالضم الاحمال وأما الجول بالضم بلاهاء فهي الابل التي عليها الهودج سواء كان فيها نساء أو لم يكن ع ش على مر وفي المصباح والحولة بالفتح البعير يحمل عليه وقد يستعمل في البغل والفرس والجار (قوله غالبة) هي بالغين المعجمة والموحدة كذا نقله شيخنا عن سم فيفيد على هذا الضبط حكما وهو عدم تأثير ما جاوز في علوه العادة الغالبة وهو حسن شوي وضبط أيضا بالمهملة والياء التحتية اه حل وهذا الضبط أولى لان العبرة بالمرتفعة ولو نادرة

تزدحم المارة فيصطكون به وتعبى ببناء أعم من تعبيره ببناء دكة (ولا بما يضر مارا) في مروره لانه حق له (فلا يخرج فيه مسلم جناحا) أي روشننا (أو ساباطا) أي سقيفة على حائطين والطريق بينهما (الا اذا لم يظلم) الموضع (ورفعه بحيث يمر تحت منتصب وعليه) أي على رأسه (حولة) بضم الحاء (غالبة و) يمر تحتها

الطريق بكل الطريق وأما لو أول بالطريق بمكانها التي هي فيه فالمنع واقعي (قوله لم يغتفر الامام أبو حنيفة) لعل المراد لم يكتف حرر (قوله وعبرة قل الخ) ولو أشرع الى ملكه ثم سبل مات تحت جناحه شارعا وهو يضر بالمارة أمر برفعه على ما يحسنه الزركشي اه مر (قوله ولو لم يكن مر الخ) هذه قد تقدمت أول العبارة فلا فائدة في اعادة التعليل

(راكب ومحمل) بفتح
الميم الاولى وكسر الثانية
(بكنيسته) وقد تقدم
بيانها في الحج (على غير
ان كان مرفسان) في
الراكب (وقوافل) في
المحمل لان ذلك قد يتفق
وقولي مسلم ولم يظلم مع قولي
وعليه حولة غالبية ومع
التصريح براكب من
زيادتي وخرج بالمسلم غيره
فيمتنع عليه اخراج ذلك
في شارعنا مطلقا وان جازله
استطرقه لانه كاعلاء
بنائه على بنائنا أو أبلغ
(وغير النافذ الخالي عن
نحو مسجد) كرباط وثر
موقوفين على جهة عامة
(يحرم اخراج) لشيء مما
ذكر (اليه) وان لم يضر
(لغير أهله) ولبعضهم بلا
اذن (منهم في الاولى
ومن باقهم ممن بابه أبعد
عن رأسه من محل المخرج
أو مقابله في الثانية فلو
أرادوا الرجوع بعد الاخراج
بالاذن قال في المطلب في شبه
منع قلعه لانه وضع بحق
ومنع ابقائه بأجرة

(قوله وان كان فيه -م الخ)
أي فيمن بابه أبعد أو محاذ
للاخراجين وان أو همت
عبارة س ل

زى قال قل وهذا الضبط يعني الاخير بعيد لانه يؤدي الى الجهل بقدرها (قوله بفتح الميم الاولى)
أي أد بالعكس ع ش وفي المصباح والمحمل وزان مجلس المودج ويجوز محمل وزان مقود (قوله
كنيسة) أي مع كنيسة وهي أعواد توضع فوق المحمل ويظل عليها بسائر وهذا هو المتقدم له في الحج
(قوله لان ذلك قد يتفق) انظر هذا مع تقييده بقوله ان كان مرفسان الخ الا ان يراد ان كان مرفسان
فرسان ولونادرا كما يدل عليه قول م ر لان ذلك قد يتفق ولونادرا اه زى فهو تعليل لمحدوف
تقديره ولونادرا لان ذلك قد يتفق الخ كما علمته (قوله فيمتنع عليه اخراج ذلك) أي ولو أذن له الامام
قل وعبارة س ل قوله اخراج ذلك أي الجناح والسايط بخلاف فتح بابه الى شارعنا لان له
استطرقه تبعنا أو لا يذله من الجزية فلا محذور علينا فيه (قوله مطلقا) أي سواء أظلم الموضع
أم أرفعه بحيث يمر تحته منتصب أم لا (قوله لانه كاعلاء بنائه) يؤخذ منه أنه لا يمنع من الاشراع في
محالم وشوارعهم المختصة بهم في دار المسلمين كافي رفع البناء قاله بن الرفعة انتهى شيخنا (قوله أو أبلغ)
أي بل أبلغ لان المرور لازم للشارع ولا كذلك السكنى ليست لازمة للبناء اذ قد يبنى ولا يسكن فيه
اه س ل وعبارة قل أو أبلغ أي لكونه على رؤس المسلمين يمرورهم تحته أو لان شأنه الاشراف
عليهم أو غير ذلك قال ع ش وبقي مالو بناء المسلم في ملكه قاصدا به أن يسكن فيه الذي هل يجوز ذلك
لانه قد لا يسكنه الذي أم لافيه نظروا الاقرب جواز البناء ومنع اسكان الذي فيه على تلك الحالة (قوله
عن نحو مسجد) أي قديم وأما الحادث فلا بد من عدم الاضرار وان أذن الباقيون حل (قوله كرباط)
أي وكريم المسجد وفسقته ودهليزه الموقوف عليه للمرور فيه الذي ليس بمسجد كما شمله قول حج
وكالمسجد فما ذكر كل موقوف على جهة عامة كرباط وثر ع ش (قوله لشيء مما ذكر) أي من
الجناح والسايط وسكت عن البناء والغراس وكتب أيضا أي لمن يجوز له الاخراج في النافذ وهو المسلم
بخلاف الكافر فلا يجوز له وان أذن كلهم أو باقوهم ويرشد اليه تعليلهم وهو قوله لانه كاعلاء بنائه الخ
اه حل (قوله بلا اذن منهم) أما بلا اذن فيجوز وان أضر بهم فلو وجد في درب منسداً جنة أو
نحوها قديمة ولم يعلم كيفية وضعها حل ذلك على أنها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لاهلها
ولو انهدمت وأرادوا اعادةها فليس لهم ذلك الا باذنهم لا تنفاه الحق الا قول بانهدمها وينبغي أن محل ذلك
اذا أرادوا اعادةها آلة جديدة لا بالآلة القديمة أخذاء ما قالوه فيما لو أذن له في غرس شجرة في ملكه
فانقلعت فان له اعادةها ان كانت حية وليس له غرس بدلها ع ش على م ر (قوله بلا اذن منهم في
الاولى) والمعتد ان المعتبر اذن من له الحق حل وعبارة زى قوله بلا اذن منهم تبع فيه ابن المقرئ
وهو انما يظهر فيمن له حق في محل الاخراج دون من لاحق له فيه وما ذكره الشارح تبعاً لابن المقرئ
مبنى على أن الشركة لكل منهم في جميع الدرب اه أي فالمعتد أنه لا فرق في المسائلتين في اشتراط
اذن الذي بابه أبعد فقط والمحاذاة أي لان شركة كل مختصة بما بين داره ورأس غير النافذ كما سيأتي
فيكون الخارجون عن الجناح لاحق لهم واذا كان فيهم محجور عليه اعتبر اذنه بعد فك الحجر عنه
ويمتنع الاخراج قبله اه س ل (قوله ممن بابه أبعد عن رأسه) المراد برأسه أوله الذي فيه البوابة
(قوله فلو أرادوا الرجوع بعد الاخراج) هذا واضح في الشريك وأما غير الشريك فلهم الرجوع
مع غرامة أرش النقص شورى لكن قوله لانه وضع بحق يأتي في الاجنبي الا أن يقال مجرد وضعه بحق
لا يكفي بل يضم له مع كون المخرج شريكاً قاله حل والحاصل من مسألة الرجوع على المعتد عند
شيخنا الرمي أنه في مسألة فتح الباب يجوز الرجوع مطلقا ولا يلزم به شيء في مسألة الجناح لا يجوز
الرجوع ان كان شريكاً ويجوز ان كان غير شريك مع غرامة أرش النقص فليتأمل قاله الشيخ اه

شوري فقول الشارح فلو أرادوا الخ محصله أنه لا يجوز لهم الرجوع ويبقى بلا أجره فيكون تفرعاً
على الثاني وهو قوله ولبعضهم كما قررهم شيخنا (قوله لان الهواء لا أجره له) أي فيبقى بلا مقابل ع ش
(قوله ان تضرر) أي والمكرى وان لم تضرر شوري (قوله أعم) وجه العموم ان عبارة الاصل قد
تقتضي أنه اذا أذن مع الكراهة باطنا لا يجوز له الفتح وهو غير مراد ع ش وأيضا كلام المصنف
شامل لأذن الجميع فيما اذا كان الفاتح من غير أهله على طريقته (قوله كفتح باب أبعد عن رأسه أو
أقرب) أي إلى رأسه ومن هذا القبيل ما لو كان في الدرب دار مشتركة فاقسمها أهلها بنصف واحد منهم
قطعة لا يمر لها كون يمر الدار خرج في حصة غيره فليس لهذا الشخص فتح باب من الدرب بغير إذن
أهله فله منعه من الفتح لان أحداته فيه يجعل لهذه الدار المرور من بابين أحدهما الاصل الذي صار
حقا لشريكه والثاني الذي أراد احده لغير منعه الآن ع ش على مر بالمعنى (قوله وما يفتح)
معطوف على قوله من القديم أي أبعد عما يفتح وقوله كقابله أي مقابل ما يفتح والحاصل أنه في الاولى
يعتبر إذن الأبعد من القديم ولا يعتبر مقابله وفي الثانية يعتبر إذن الأبعد من المفتوح ومن يقابله أي
المفتوح (قوله ووجه التضرر أن زيادة الباب) أي مع تميزه عن شركائه بباب فلا يرد جواز جعل داره
نحو حمام أي مع أن الحمام كالطاحون يلزمه عادة زحمة الناس عليه بالنسبة للدور وحاصل الفرق الذي
أشاره أن في مسألة الدار زحمة على بابين وفي الحمام على باب واحد (قوله وبخلاف ما اذا لم يتطرق من
القديم الخ) أي فلا يحرم وظاهره وان ترتب على فتحه ضرر لاهل الدرب لكون المحل الذي فتحه فيه
ضيقا بالنسبة للأول ولو قيل انه يمتنع عليه ذلك حيث ترتب عليه الضرر المذكور لم يبعد فليراجع ع ش
على مر (قوله لانه نقص حقه) ولا يسقط حقه من القديم بما فعله فلو أراد الرجوع للاستطراق من
القديم وسد الحادث لم يمتنع ولو باع الدار المشتملة على ما ذكر لا خرقا مقامه فله الاستطراق من القديم
مع سد الحادث لان الدار انتقلت اليه بتلك الصفة فلا تغير لان الممر مشترك في الاصل وهو عين والملك في
الاعيان لا يزول الا بتميز وهو لم يوجد هنا ولو كان في آخر الدرب بابان متقابلان فأراد أحدهما تأخير
بابه فلا آخر منعه لان ما بعد بابيهما مشترك بينهما ولو كان له في درب مفسدة قطعة أرض لم تسبق عمارتها
فبناها دورا وفتح لكل واحدة بابا جاز فان سبقت عمارتها لم تزد على أصلها (قوله فأراد تقديمه)
أي فيما يختص به مر (قوله وجاز صلح بمال الخ) انظر كيف يقسم المال المصالح به هل هو باعتبار
الملك أو الاملاك من غير نظر لكبر وصغر أو باعتبار قيم الاملاك شوري وفي ع ش وقل أنه
يوزع المال على الدور وما يخص كل دار يوزع على ملاكها بقدر حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام
مالك دار ويقرق ما يخصه على مصالح الموقوف عليه قال حل ولهم الرجوع ولا أرض وهو غير مسلم
لانه ما يبيع أو اجارة وكل منهما لازم كذا كره لشوري وقرره ح ف (قوله فهو يبيع جزءا شائع)
هل هو معين مع شيوعه كغيره مثلاً وبجهول ووصح للضرورة وكيف الحال في ذلك فليتأمل وهل
الماقد للصلح مالك الدار وان كانت مؤجرة أو المستأجر أوهما كما هو قضية شرح الروض وعلى الاول
هل يجوز للمصالح الانتفاع قبل انقضاء مدة المستأجر أو لا ينتفع الا بعد هلا على الاول كيف ساغ للمالك
ادخال الضرر على المستأجر والتصرف في حقه من المنفعة فليحرر شوري وقد يجاب عن الاول
باختيار كونه مجهولاً مع الصحة أي صحة العقد قياسا على وضع الجنود الآتي وعن الثاني باختيار قضية
ما في شرح الروض للمالك المستأجر المنفعة والمالك الرقبة ولا يجوز للمصالح الانتفاع الا بعد انقضاء مدة
الاجارة خصوصا اذا صلح عالم بالحل وبه يندفع قوله وعلى الاول الخ لانه اذا كان لا ينتفع الا بعد
انقضاء المدة لم يلحق المستأجر ضرر حرر كتابه الخ ف (قوله وخرج يزداني الخالي عن نحو مسجد

لان الهواء لا أجره له ويعتبر
إذن المكثري ان تضرركا
في الكفاية وقولي بلا إذن
أهم من قوله الا يرضا
الباقين (كفتح باب أبعد
عن رأسه) من بابه القديم
سواء أتطرق من القديم
أم لا (أو) باب (أقرب)
إلى رأسه (مع تطرق من
القديم) فيحرم بغير إذن
باقيهم من بابه أبعد من
القديم في الاولى وما يفتح
كقابله في الثانية لتضررهم
وجه التضرر في الثانية
أن زيادة الباب تورث
زيادة زحمة الناس ووقوف
الدواب فيتضررون به
بخلاف من بابه أقرب من
القديم أو مقابله في الاولى
على ما في الروضة أو أقرب
عما يفتح في الثانية وبخلاف
ما اذا لم يتطرق من القديم
لانه نقص حقه ولو كان بابه
آخر الدرب فأراد تقديمه
وجعل الباقي دهبلا لداره
جاز (وجاز صلح بمال على
فتح) لانه انتفاع بالأرض
ثم ان قدر واردة فهو اجارة
وان أطلقوا أو شرطوا
التأييد فهو يبيع جزءا شائع
من الدرب وخرج يزداني
الخالي عن نحو مسجد
مالو كان به ذلك فلا يجوز
الاخراج ولا الفتح

بقيد السابق عند الاضرار وان اذن الباقون ولا الصلح عمال على اخراج أو فتح باب لان الحق في الاستطراق لجميع المسلمين (لا) صلح
 عمال (على اخراج) الجناح (١٢) أو سابط (في نافذة أو غيره) وان صلح عليه الامام ولم يضر المار

لان الهواء لا يضر بالعد
 وانما يتبع القرار وما لا يضر
 في الطريق يستحق
 الانسان فعليه بلا عوض
 كالمرور وذ كر غير النافذ
 مع التقييد بالمال في النافذ
 من زيادتي (وأهله) أي
 غير النافذ (من نفذابه
 اليه) لا من لاصقه جداره
 من غير نفوذ باب اليه
 (وتختص شركة كل) منهم
 بما بين يابه ورأس غير
 النافذ) لانه محل تردده
 (ولغيرهم فتح باب اليه)
 أي غير النافذ لاستضاءة
 وغيرها سواء أسمره أم لا
 لان له رفع جميع الجدار
 فبعضه أولى وقيل بمنع
 فتحه لان الباب يشعر
 بثبوت حق الاستطراق
 قال في الروضة وهو أوفق
 وتعيير بما ذكر أولى
 من قول الأصل وله فتحه
 اذا أسمره (لا) فتحه
 (لتطرق) بغير اذنه
 لتضررهم بمرور الفائح أو
 مرورهم عليه ولهم بعد
 الفتح باذنهم الرجوع متى
 شاؤا ولا غرم عليهم
 (ولمالك فتح كوات)
 بفتح الكاف أشهر من
 ضمها أي طاقات لاستضاءة

الخ) وكالمسجد ما سبل أو وقف على جهة عامة كبر ومدرسة ورباط أما ما وقف على معين فلا بد من
 اذنه لکن يتجدد المنع لمن استحق بده سل وحاصل ما قرره م أن المعتمد في هذه المسئلة
 أنه ان كان المسجد قد عاشرط لجواز الاشراع أمر واحد وهو عدم ضرر المارة أو احادنا اشترط
 أمران عدم الضرر ورضا أهل السكة وانظر فتح الباب هل هو كالاشراع في هذا التفصيل
 والوجه أنه مثله شورى وقوله اشترط أمر واحد وان رضی الباقون وانما اشترط ذلك لتقديم
 حق المسجد على أهله فاشترط عدم ضرر المارة وانما اشترط رضا أهل السكة في الحادث لتقديم
 حقهم على حق المسجدية (قوله بقيد السابق) وهو كون الباب أبعد عن رأسه وأقرب مع نظرق
 من القديم كما اشار اليه سم (قوله عند الاضرار) مفهومه جواز الاشراع الذي لا يضر وان لم
 يرضوا (قوله على اخراج أو فتح باب) ومثله الميزاب (قوله وذ كر غير النافذ) أي وذ كر عدم
 صحة الصلح بالمال على الاخراج في غير النافذ وقوله مع التقييد بالمال أي مع تقييد عدم جواز الصلح
 على الاخراج بكونه عمال في النافذ هذا هو المراد من العبارة (قوله من نفذابه اليه) وكذا من له
 المرور فيه الى ملكه من بر أو فرن أو حانوت لاستحقاقه الانتفاع ع ش (قوله أسمره) بتخفيف
 الميم على الافصح ويجوز تشديدها شرح الروض قال الزركشي أسمره بالتشديد أو ثقه بالمسار
 والتخفيف لغة قاله المطرزي والمراد بتسميره جعل خشبة مسمرة غطاء له يفتحها أحيانا قل (قوله
 أولى من قول الأصل) وجه الاولوية أن مفهوم قوله اذا أسمره انه لو فتحه بلا تسمير لم يجوز وليس مراد
 ع ش (قوله بغير اذنه) أي اذن الجميع أخذ من تعليقه لان الداخلين يتضررون بمرورهم عليه
 والخارجين يتضررون بمرورهم عليهم (قوله ولهم بعد الفتح الرجوع) قال الاذرع في التوسط
 والظاهر أن رجوع البعض كرجوع الجميع وهو كذلك شورى واعتمده زى (قوله ولا غرم
 عليهم) بخلاف مالو أعار أرضا للبناء أو الغراس ثم رجع فانه لا يقطع مجانا وفرق بينهما بأن الرجوع
 هناك يترتب عليه القلع وهو خسارة فلم يجوز الرجوع مجانا بخلافه هنا لا يترتب عليه خسارة لعدم اقتضائه
 لزوم سد الباب لجواز الصلح على بقاءه بالمال لانه يجوز فتحه لاستضاءة باذن وخسارة فتحه انما ترتبت
 على الاذن لا على الرجوع مع أن فتحه لا يترتب على الاذن وانما يتوقف عليه الاستطراق سل
 (قوله ولمالك فتح كوات) سواء كان من أهل الدرب أم لا ولو كان يشرف من ذلك على حريم جاره
 لم تكن الجار من دفع الضرر عنه ببناء ستره أمام الكوة وان تضرر صاحبها بمنع الضوء منها أو النظر
 قال شيخنا والوجه أن الكوة لو كان لها غطاء يأخذ شيئا من هواء الدرب منعت وان كان فاتحها من
 أهله وينبغي أن يكون ذلك كالجناح حل ومر (قوله وفتح باب الخ) أي والحال أن الباب الذي
 يفتح لا يفتح الى جهة الدرب بأن كان الحائط التي يفتح فيها بين الدارين وما ذكره المصنف هو المعتمد
 وقيل لا يجوز الفتح المذكور ونقله في الروضة عن العراقيين وجوز عليه ابن القري لانه في الاولى وهي
 ما اذا كانا يفتحان الى دربين ثبت لكل من الدارين استطراق في الدرب الآخر لم يكن له وفي
 الثانية ثبت للملاصقة للشارع حق في الدرب المسدود الذي تفتح له الاخرى لم يكن لها شرح م
 بايضاح (قوله والجدار) مبتدأ أخبره قوله ان اختص الخ وقوله وان اشتركا الخ فالخير مجموعهما

وفيهما بل له ازالة بعض الجدار وجعل شباك (و) فتح (باب بين داريه) وان كانتا تفتحان الى دربين أو
 درب وشارع لانه تصرف مصادف للملك فهو كالأزال الحائط بينهما وجعلهما دارا واحدة وترك بابيهما محاطا (والجدار) (درس)

(قوله رجه الله والجدار الخ) يجمع على جدر بضمين ويقال فيه جدر بفتح فسكون فيجمع على جدران شن

(قوله الكائن) بين به أن قول المصنف بين الخ متعلق بمحذوف صفة للجدار ودفع به توهم أن الجدار مشترك بينهما فينا في قوله إن اختص به الخ ع ش (قوله لبناءين) دفع به توهم الملكية في نفس الجدار فينا في ما بعده وعبارة المحرر بين ملكين وهي أخصر وأولى فعدول المصنف عنها لوجه له تأمل قل وحقيقة الكلام والجدار الكائن بين ملكي مال كين فهو بين المالكين لا بين المالكين كالأجنبي (قوله ما يضر الجدار) أي بأن يؤدي إلى خلل فيه ع ش (قوله كوضع خشب) بضم الخاء وسكون السين وضمها وبفتحهما (قوله وتد) بكسر التاء أفصح من فتحها شورى (قوله مسلم) المراد به ملتزم أحكام الإسلام شورى وقال ع ش هذا جرى على الغالب والأقل الذي كذلك ~~م~~ للشخص تحويل أغصان شجرة لغيره مالت إلى هواء ملكه الخالص أو المشترك إن امتنع مالكها من تحويلها وله قطعها ولو بلا إذن قاض إن لم يمكن تحويلها ولا يصح الصلح على بقاء الأغصان بمال لأنه اعتياض عن مجرد الهواء فإن اعتمدت على الجدار إن صح الصلح عنها يابسة لا رطبة لا يادتها وانتشار العروق وميل الجدار إلى هواء ملك غيره كالأغصان فيما تقرر وما ثبت من العروق المنتشرة لمالكها لا للمالك الأرض التي هي فيها شرح م ر (قوله أو بناء عليه) تقييده بذلك فديخرج فتح الكوة وغرز الوند وقوله أولاً وأفتح كوة الخ يدخلهم فليتأمل هل ذلك مجرد تصوير فقط أو أنه قيد فيخرج به فتح نحو الكوات فلا تبقى باجرة لأن معظم الارتفاع بها الضوء والهواء وهما لا يقابلان باجرة ولعل هذا الثاني هو المراد فيكون مراده تقييد كلام المتن وإن فيه تفصيلاً وهو أنه إن كان العقد على جزء من الجدار ينتفع به كالاتفاق برؤس الجدار ووضع الخشب كان حكمه حكمه والأفلا ع ش وإنما قيد بذلك لأجل جريان الأجرة والأجرة والبيع الآتية (قوله فاعارة) يستفيد بها المستعير ولو شريكاً الوضع مرة واحدة حتى لو رفع جذوعه أو سقطت بنسبها أو سقط الجدار في بناء صاحبه بذلك الآلة لم يكن له الوضع ثانياً بغير إذن لأن الإذن إنما يتناول مرة واحدة شرح م ر (قوله فإن رجع بعد وضع) انظر لومات هل يفعل وارثه ذلك أولاً لأنها انتهت بالموت شورى والظاهر الأول (قوله أو رفعه بأرث) وهو ما بين قيمته قائماً مستحق القلع ومقاولاً حل وس ل (قوله وهي التملك بالقيمة) أي فلا نقول لصاحب الجدار لك أن تختار تلك الخشب أو البناء تبعاً للجدار قهراً إلى صاحبه كافي الخصلتين السابقتين وإن كان لصاحبه يبيعه لصاحب الجدار كما يبيعه للأجنبي ح ف (قوله فاستبغ) أي طلب أن يتبعه غيره فالضمير راجع للأصل لا للأرض لأنها مؤنثة أي والجدار نافع فلا يستبغ حل (قوله فاجارة) أي فيها شوب بيع كما يؤخذ من صنيع حج كغيره وإن كان ظاهر صنيع المتن يقتضي أنها اجارة محضة مع أنه ينافيه ما ذكره من كونها مؤبدة شورى زيادة (قوله تصح بغير تقدير مدة) أي وبغير تقدير اجرة دفعة فيكفي أن يقول آجرتك كل شهر بكذا ويغفر الغرر في الاجرة كما يغفر في العقود عليه ويصير كالخراج المضروب ومن ذلك الأحكام الموجودة في مصر نافي غفر الغرر فيها ع ش أي لأنها غير مؤقتة بمدة أما إذا قال له آجرتك مائة سنة بكذا مثلاً فاجارة حقيقية ويترتب عليها أنه إذا تهدمت انفسخت بخلاف ما إذا لم تؤقت فإنها لا تنفسخ وإذا مضت مدة المائة سنة فرغت المدة فلا بد من اجارة ثانية قال الزركشي نعم لو كانت الدار وقفاً عليه أو موصى له بمنفعتها أو مستأجرة وأجرها فلا بد من بيان المدة قطعاً ذكره القاضي لامتناع شائبة البيع فيه حل وم ر أي وبعد انقضاء المدة يخير الآذن بين تبقية بالاجرة والقلع مع غرامة أرش النقص إن أخرج من خالص ملكه أما إذا كان ما يدفعه من غلة الوقف فلا يجوز بل يتعين التبقية بالاجرة ع ش على م ر (قوله

الكائن (بين مال كين)
لبناءين (إن اختص به
أحدهما منع الآخر ما
يضر) الجدار (كوضع
خشب أو بناء عليه)
أو فتح كوة أو غرز وند
فيه كغير الجدار والخبر
الدارقطني والحاكم بأسناد
صحيح لا يحل مال امرئ
مسلم إلا بطيب نفس منه
وتعيرى بما ذكر أعظم
عبر به (فلو رضى المالك)
بوضع خشب أو بناء عليه
(بجائنا) أي بلا عوض
(فاعارة) له الرجوع فيها
قبل الوضع عليه وبعده
كسائر العواري (فإن رجع
بعد وضع) لذلك (أبقاء
باجرة أو رفعه بأرث) لنقصه
كالو أعار أرضاً للبناء قال
لرافعي ولا نجى الخصلة
الثالثة فيمن أعار أرضاً
لبناء وهي التملك بالقيمة
لأن الأرض أصل فاستبغ
(أو) رضى بوضعه (بعوض
فإن أجز العلو) من الجدار
(لوضع) عليه (فاعارة)
تصح بغير تقدير مدة وتبدأ بد

للحاجة (أو بآء لذلك) أى للوضع (١٤) عليه (أو) باع (حق الوضع) عليه (و) هو (عقد مشوب ببيع وإجارة) لأنه عقد

على منفعة تتأبد (فإذا وضع) مستحق الوضع (لم يرفعه مالك الجدار) لا يجازى ولا مع اعطاء أرض لأنه مستحق الدوام وتعميرى فيما ذكر بالوضع أعم من تعميره بالبناء (ولو أنه دهم) الجدار قبل وضع المستحق أو بعده (فأعاده) مالكه (فلا مستحق الوضع) بتلك الآلة وبمثلها لأنه استحقه وهذا أعم من قوله فالله مستحق إعادة البناء فإن لم يعمده لم يطالب بشئ نعم إن أنه دهم بهدم طوب هادمه بقيمة حق الوضع للحيولة مع الأرض إن كان المستحق وضع (ومتى رضى ب) وضع (بناء عليه) بعوض أو غيره (شرط بيان محله) جهة وطولا وعرضا فهو أولى مما عبر به (و) بيان (سمكه) بفتح السين أى ارتفاعه (وصفته) ككونه مجوفا أو لا مبنيا بحجر أو طوب (وصفة سقف) محمول (عليه) ككونه خشبا أو أزجأ أى عقد الان الغرض يختلف بذلك وظاهر أن رؤية الآلة تغنى عن وصفها (أو) رضى ببناء (على أرض) له (كنى الأول) (قوله وبآء شرح م ر الخ) وانظر حيث جاز تقدير المدة هنا وفيما يأتى فإى

للحاجة) علة للصحة والتأييد وعبرة شرح م ر لأنه عقد يرد على المنفعة وتدعو الحاجة إلى دوامه فلم يشترط فيه التأقيت كالنكاح (قوله أو بآء لذلك) أى باع العلولاجل الوضع والمراد باع حق العلول ليس للمشتري شئ من علول الجدار وحينئذ فهمى كالثانية فالثانية تفيد للاولى وانما ذكرهما المتن ومعناهما واحد إشارة إلى التخيير في الصيغة ع ش وح ف وجع بين العبارتين لأن بعضهم عبر بالاولى وبعضهم عبر بالثانية (قوله مشوب ببيع) لكونه مؤبدا حل (قوله على منفعة) فلذلك كان فيه شأبة إجارة وقوله تتأبد فلذلك كان فيه شأبة بيع أى فالمستحق به المنفعة فقط اذ لا يملك المشتري فيها عيناً فلو كانت إجارة محضة لا شرط تأقيتها أو بيعاً محضاً لملك رأس الجدار صاحب الجنوع وهذا إذا لم تقدم مدة فإن قدرت انعقدت إجارة محضة فيتعين لفظ الإجارة شرح الروض وإذا انقضت المدة خير بين الأمرين السابقين (قوله لم يرفعه) أى الموضوع مالك الجدار نعم لمالك الجدار شراء حق وضع البناء من المشتري كما صرح به ج مع وان استشكله الأذرى وحينئذ يمكن من الخصلتين السابقتين في الإجارة حج س ل (قوله ولو أنه دهم) أى فيما لو باع حق الوضع عليه ع ش (قوله فأعاده ماله) أى باختياره أو بإجبار قاض يراه اذ لا يلزمه الإعادة وإن كان الهادم له المالك تعدياً س ل وم ر (قوله فالله مستحق) مستأجراً أو مسترياً حل (قوله وبمثلها) أعاد العامل لدفع توهم الجمع بين الآلة ومثلها شورى (قوله لم يطالب بشئ) أى لبقاء العقد لأنه لا يفسخ بعرض هدم أو أنه دهم لا لتحقاقه بالبيع وذكروه في الروضة قال الاسنوى لكن المتجه وهو الذى يشعر به سياق كلام المصنف وتعليل الرافعى اختصاص ذلك بما اذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فلما اذا أجرو إجارة مؤقتة فينبغى تخرج الفسخ على الخلاف فى انه دهم الدار م ر شورى ولو أراد المشتري إعادته من مال نفسه لينبى عليه قال الاسنوى كان له ذلك كما صرح جماعة وقال السبكي انه قضية كلام الأصحاب شرح م ر (قوله طوب هادمه الخ) سواء كان الهادم أجنبياً أو مالكا وسواء تعدى المالك بالهدم أم لا ولكن اذا كان الهادم المالك لزمه شيئاً أرض نقص البناء للفيصولة بقيمة حق الوضع للحيولة ولا يلزمه إعادته وإن تعدى بهدمه وإذا كان أجنبياً لزمه ثلاثة أشياء أرض نقص الجدار وأرض نقص البناء الذى عليه للفيصولة بقيمة حق الوضع للحيولة فتأمل اه عبد البر (قوله بقيمة حق الوضع) أى مطلقاً قبل الوضع وبعده وأما الأرض فيتقيد بالوضع كما قال فقوله إن كان المستحق وضع راجع للأرض (قوله مع الأرض إن كان المستحق وضع) وهو ما بين قيمته قائم مستحق الإبقاء ومهدوماً فإن أعيد استردت القيمة لزوال الحيولة وله البناء إن لم يكن ببنى وإعادته إن كان قد بنى ولا يغرر الهادم بأجرة البناء مدة الحيولة حل (قوله أى ارتفاعه) أى إذا أخذ من أسفل فصاعداً فإذا أخذ من أعلى فنال لا فمحق بضم أوله المهمل س ل وزى (قوله تغنى عن وصفها) أى كونه حجراً أو طوباً وكذا فى بيان صفة السقف المحمول عليه فرؤية الآلة اذا كانت خشباً تغنى عن وصفه بكونه ازجاً أو غيره ع ش (قوله أو على أرض) قال حج فى إجارة أو إعرارة أو بيع ع ش على م ر وانظر ما المراد بالبيع فإن كان بيع نفس الأرض فينبغى لا حج على المشتري فيها بشئ من التصرفات وإن كان بيع حق الوضع فهذا لم يعرف إلا فى بيع رأس الجدار وذكروه هذه المسئلة أى مسئلة الأرض دخيل فى خلال الكلام على الجدار (قوله له) هل التقييده لاخراج مالو كانت الأرض لنحو موليه أو المراد به إن له عليها ولاية فتأمل شورى (قوله كنى الأول) أى بيان محل البناء من موضعه وطوله وعرضه ولا يجب ذكر سمكه وكيفيته حج وعليه فلو شرط أقبراً من السمك كعشرة أذرع

حاجة إلى أهماله المؤدى إلى الغرر اللهم إلا أن يقال ما كان صاحب الجنوع والبناء قد لا يرضى إلا به يجوز له ذلك تأمل مثلاً

مثلا فهل يصح العقد ويحب العمل بذلك الشرط أو يبطل العقد مطلقا أو يصح العقد ويلغو الشرط فيه
نظر ولعل الأقرب الثاني لأنه شرط يخالف مقتضى العقد فان مقتضى بيع الأرض ان يتصرف فيها
المشتري بما أراد فشرط خلافه يبطله ويحتمل أن يقال بالأول وهو مقتضى قول المحلى وحجج ولم يجب
ذكره لك لان المتبادر من نفي الوجوب جوازه ولا معنى لجوازه كره الاوجوب العمل به فلان سلم ان
ما ذكر بيع جزء من الأرض بل هذا اما اجارة أو بيع فيه شوب اجارة ع ش على م ر (قوله أى
بيان محل البناء) أى جهة وطول وعرض كما مر في كلامه (قوله لان الأرض تحمل كل شئ) قال
الشيخ يؤخذ من هذا التعليل انه لو كان تحت الأرض عقود تثار بتقل البناء وجب بيان قدر
الارتفاع ولا مانع منه اه أقول بل قد يدعى انها حينئذ من افراد السقف شورى ولا بد أن يبين له
موضع الأساس وطوله وعمقه حل (قوله منع كل منهما ما يضر الجدار الخ) لو وضع أحد
الشريكين وادعى ان شريكه اذن له في ذلك لم يقبل منه لان الأصل عدم الاذن فيطالب بالينة فان
أقامها فذاك والا هدم ما بناه مجانا ومثل صاحب الجدار وارثه والفرض انه علم انه وضع في زمن
المورث والا فالأصل انه وضع بحق فلا يهدم ع ش على م ر (قوله وفتح كوة) واذا فتح الكوة
بالاذن فليس له سدها الا به لانه تصرف في ملك الغير شرح م ر قال حجج واذا سقطت أى الجذوع
التي اذن أحد الشريكين للآخر في وضعها لا يعيدها الا باذن جديد على الوجه خلافا للفقهاء من
(قوله بلارض) أما بارض فيجوز لكن يشترط أن لا يكون بعوض في مسألة الكوة والا كان صلحا
على الضوء والهواء المجرد ذكره ابن الرفعة قال واذا فتح بالاذن فليس له السد لانه أى السد تصرف في
ملك الغير واذا اذن أحد الشريكين للآخر في وضع البناء أو السقف على الجدار المشترك فيجوز
الرجوع عن الاذن قبل الوضع وبعده ولكن في صورة البعدي فائدة الرجوع ان يغرم الواضع أجرة
الابقاء وليس له تكليفه القلع ويغرم له الأرض لان الواضع شريك ومالك لحصة من الجدار والسقف
والبناء ملكه ولا معنى لتكليفه ازالة ملكه عن ملكه ع ش على م ر بنوع تصرف (قوله مالا
يضر) أما ما يضر فلا يجوز فعله الا باذن وعليه فلو أسند جماعة أمتعة متعددة وكان كل واحد لا يضر
وجلتها تضر فان وقع فعلهم معا منعوا كلهم لانه لا مزية لواحد منهم على غيره وان وقع مرتبا منع من
حصل بفعله الضرر دون غيره ومثله يقال في الاستناد الى أثقال الغير ش ع على م ر (قوله فان منع
أحد الشريكين الآخر) وكذا لو منع الاجنبى لم يمتنع لان المنع منه عند محض لانه كالاستئناء بسراج
غيره والاستغلال بجداره حل والظاهر انه يحرم على المانع ذلك لان هذا مما يتسامح به عادة فالمنع
منه محض عناد ع ش على م ر (تنبيه) السقف بين علو وسفل كالجدار المذكور وفي الروض
يجوز لأصحاب العلو وضع الاثقال المعتادة على السقف المملوك للآخر والمشارك بينهما ولا أثر لتعلق
المعتاد به كثوب ولو بونديقه فيه ولا أثر منهما أن يفعل ما يريد في ملكه وليس للأعلى غرز وتدفقه
اذا لم يكن مملوكا وحده بخلاف الاسفل كما مر نظرا للعادة في الاتقاع قل (قوله ولا يلزم شريكا
عمارة) لهر أو بر أو فناء مشتركة واتخاذ سترتين سطحيهما وكذا زراعة الأرض المشتركة وسقي
نبات مشترك وقال الجوزي يلزم أن يسقى الشجر وهو ضعيف وأما خبر لا ضرر ولا ضرار فمخصوص بغير
هذا إذ الممتنع بضرر بتكليفه العمارة والضرر لا يزال بالضرر اه ولو هدم الجدار المشترك أحد
الشريكين بغير اذن الآخر لم يضرش النقص لا إعادة البناء لان الجدار ليس مثليا وعليه نص الشافعي في
البويطى وان نص في غيره عن لزوم الاعادة خ ط على المهاج (قوله لتضرره بتكليفها) ومحل
عدم وجوب العمارة اذا كانت لغير محجور عليه والواجب الموافقة عليها من وليه بطلب شريكه اذا

أى بيان محل البناء ولم
يجب ذكره لك وصفه
السقف لان الأرض تحمل
كل شئ (وان اشتركا فيه)
أى في الجدار بينهما (منع
كل منهما) (ما يضر)
الجدار كغرز وتد وفتح
كوة (بلارض) كسائر
الاملاك المشتركة (فله)
أى لكل منهما (كأجنبى
أن يستند ويستند اليه مالا
يضر) لعدم المضايقة فيه
فان منع أحد الشريكين
الآخر منه لم يمتنع على الاصح
في الروضة (ولا يلزم شريكا
عمارة) لتضرره بتكليفها
(و يمنع إعادة منهدم بنقضه)
المشترك بكسر النون
وضمها

(قوله ولعل الأقرب الثاني)
لعله نظر الى أن المراد بالبيع
بيع جزء من الأرض مع أنه
ليس كذلك

يضر الاشتراك في الاس
فان له حقاً في الجل عليه
(والمعاد) بآلة نفسه
(ملكه) يضع عليه ماشاء
وله نقضه وان قال له الآخر
لا تنقضه وأغرم لك حصتي
من القيمة لم تلزمه اجابته
كابتداء العماره (ولو أعاده
بنقضه فشارك) كما كان
فلو شرطاز يادة لأحدهما
لم يصح لأنه شرط عوض
من غير معوض (أو) أعاده
(أحدهما) بنقضه أو بآلة
نفسه ليكون للآخر فبا
أعيد بهما جزء (وشرط له
الآخر) الأذن له في ذلك
(زيادة) تكون في مقابلة
عمله في نصيب الآخر في
الاولى وفي مقابلة ذلك مع
جزء من آله في الثانية
(جاز) فان شرط له في الاولى
سدس النقض كان له ثلثاه
أو سدس العرصه فثلثاها
أو سدسهما فثلثاها أو في
الثانية سدس العرصه في
مقابلة عمله وثلث آله كان
له ثلثاها قال الامام في
الاولى هذا فيما اذا شرط له
سدس النقض

(قوله فاذا قال أحد الموقوف
الح) لم يظهر تفريعه على
ما قبله فكان الاولى ولو الح
(قوله قضيته الح) هذا
لا يظهر الا لو قال غرضاً
فيعود ضميره عليه للجدار

كان فهم مصلحة لموليه ومحلها أيضاً في غير الموقوف أما هو فيجب على الناظر الموافقة عليها بطالب
الشريك أي اذا كان فهم مصلحة دون العكس أي اذا طلب الناظر أو ولي المحجور عليه العماره من
الشريك فلا يجب عليه الموافقة انتهى زى واطف وعش على مر وشيخنا فاذا قال أحد
الموقوف عليهم لأعمر وقال الآخر أعمر أجبر الممتنع عليها لما فيه من بقاء عين الوقف أي من ريع
الوقف حل وقال سم من هذا تعلم أنه لو تهدم السفلى فليس لصاحب العلو اجباره على الاعادة ليعني
عليه بل ولو كان هدمه على هذا الشرط انتهى ومثله خط على المنهاج واذا أشرف الاسفل على السقوط
فلا يكف صاحبها بشد الأعلى وان لزم على عدم شدة سقوطه عز يزى ومما يناسب هذا ما لو كانت داره
متطرفة وانهدمت وتضرر جاره بمجيء المصوص منها لا يلزم مال كها عمارتها اه شيخنا (قوله لأنه
تصرف في ملك غيره) الضمير راجع على الاعادة وذكره باعتبار الخبر (قوله لا اعادته بآلة نفسه)
أي حيث امتنع شريكه من اعادته بنقضه حل وقال عش ظاهره أنه يجوز له ذلك وان لم يراجع
شريكه ولا امتنع من موافقته قال مر وهو ظاهر اطلاقهم اه سم (قوله فلا يمنع منها) أي سواء
كان له عليه قبل الهدم بناء أو جذوع أو لا اه شرح مر (قوله لأن له غرضاً في الوصول الى حقه)
بخلاف ما لو تهدمت حيطان الدار المشتركة بين اثنين فأراد أحدهما اعادتها بآلة فانه يمنع لان فعل ذلك
يؤدي الى الاختصاص وان صرح بعدم الاختصاص زى بالمعنى وينبغي أن مثل الدار المذكورة
مالو كان بينهما حش مشترك وأراد أحدهما اعادته بآلة نفسه فلا يجوز كما قيل به في الدار عش (قوله
ولا يضر الخ) وحينئذ فيضيع عليه الانتفاع بحصته في الأس لأنه مقصر في عدم اذنه في البناء بنقضه
المشترك ح ف وفي عش على مر مانصه ظاهر اطلاقه أنه لا يلزمه أجره الاس لشريكه ويحتمل
خلافه حيث كان الأس يقابل باجرة وهو الظاهر الذي ينبغي اعتماده (قوله فان له حق الخ) قضيته
أنه اذا لم يكن له عليه بناء ولا جذوع لا يكون له اعادته مع أن ظاهر كلامهم الاطلاق وهو المعتمد وان
كان مشكلاً خط قال ابن حجر وقديقال كما يجوز له ذلك لغرض الجمل فجوزوه له لغرض آخر توقف
على البناء ككونه سائر المثل اذا لفرق بين غرض وغرض اه سل (قوله يضع عليه ماشاء) نعم
لو كان لآخر عليه جذوع قبل الهدم لزم المعيد تمكينه من اعادتها قل (قوله ليكون للآخر فبا
أعيد بها) وهو الجدار جزء أي في مقابلة الجزء من العرصه وهي أي الجزء من العرصه في مقابلة عمل
المعيد أيضاً فهو في مقابلة شيئين وسيوضح هذا بقوله أو في الثانية سدس العرصه في مقابلة عمله وثلث آله
الح اه شيخنا وهو أي قوله ليكون الخ علة لقوله أو بآلة نفسه (قوله وشرط له الآخر الأذن) أي
ويوافق الآخر اذا لا بد من اتفاقهما ولو بأن يتلفظ به أحدهما ثم يسكت الآخر يظهر أنه لا بد من مقارنة
الشرط للأذن الصادر أو لا فلا يكفي الشرط بعد الأذن نعم يظهر أيضاً أخذ المأيا في الخلع الا كتفاء
بوقوعه في مجلس الأذن ويحتمل الفرق شو برى والمراد شرط له بعد بلفظ اجارة أو جعالة وأشار
بقوله الأذن له في ذلك الى أنه لم يعاون المعيد لما مر قبله أنه لا يصح جعل زيادة معها أي المعاونة فتأمل
قل (قوله زيادة) أي على حصته كسدس شرح مر فيكون السدس المشروط من حصه الشارط
لامن المجموع بدليل قوله بعد فان شرط له في الاولى سدس النقض كان له ثلثاه (قوله تكون في
مقابلة عمله الخ) وحينئذ فهو عقد اجارة لأنه جعل الجزء أجره للعمل وقوله وفي مقابلة ذلك الخ وحينئذ
فهو عقد مشرب وبيع واجارة لأنه جعل الجزء أجره للعمل وثمان ثلث الآلة (قوله كان له ثلثاه) أي
والعرصة على المناصفة وقوله فثلثاها أي والنقض على حاله من المناصفة شو برى (قوله وثلث آله)
أي الذي يخص الشارط لان له ثلث العرصه فقط (قوله كان له) أي الذي أعاده (قوله قال الامام هذا)

في الحال فان شرطه بعد البناء لم يصح لان الأعيان لا تؤجل ولان سدس الجدار قبل شخوصه معدوم وبأى مثله في العرصه وثالث آله (وله صلح بمال على اجراء ماء غير غسالة في ملك غيره) أرضاً وسطحاً (أو القاء تلج في أرضه) أى أرض غيره كأن يصلحه على أن يجرى ماء المطر من سطحه الى سطح جاره لينزل الطريق أو أن يجرى ماء الهر في أرض غيره ليصل الى أرضه أو أن يلتج من سطحه الى أرض غيره وهذا الصلح في معنى الاجارة يصح بلفظها ولا يضر الجهل بقدر ماء المطر لانه لا يمكن معرفته لكن بشرط بيان موضع الاجراء وطوله وعرضه وعمقه ومعرفة قدر السطح الذي ينحدر منه الماء والسطح الذي ينحدر اليه مع معرفة قوته وضعفه وتقييدى بغير الفسالة في الاولى وبالأرض في الثانية من زيادتي تخرج بهما الصلح بمال على اجراء ماء الفسالة والقاء التلج على السطح فلا يصح لان الحاجة لا تدعو اليه وفي الثانية ضرر ظاهر (ولو تنازع اجدارا أو سقفاً بين ملكيهما فان علم أنه بنى مع بناء أحدهما) كأن دخل نصف لبنات كل منهما

أى الجواز قال في الجواهر كالمطلب وهذا ظاهر اذا كان بصيغة الاجارة فان كان بصيغة الجملة الصلح ويفرق بأن الاجارة يجب فيها امكان الشروع في العمل عقب عقدها بخلاف الجملة و الفرق بعضهم بان الجمل لا يملك الاتمام العمل فلا يتصور في العين تأجيل لانه لا يملك الاستحقاق قبل تمام العمل فكيف يعمل تأجيل شوبرى وعبارة هر بعد قول المتن جازو محل هذا اذا جعل له الزيادة من النقص والعرصة حالاً فان شرطه بعد البناء لم يصح قاله الامام (قوله في الحال) أى وعلمت الآلة ووصف الجدار واذا لم يصح قل (قوله فان شرطه بعد البناء الخ) ولوللبعض وان قل كما شمله كلامهم شوبرى (قوله ولان سدس الجدار) فيه أنه لم يشترط سدس الجدار بل سدس النقص الآن يقال المراد بسدس النقص المشروط بعد البناء سدس الجدار اهـ (قوله وبأى مثله) أى مثل ما قاله الامام أى بان شرط له ثلث الآلة في الحال فقوله في العرصه وثلث الآلة أى بالنظر اثلث الآلة فقط لأن العرصه مشتركة وقوله وثلث الآلة أى آلة نفسه قال عوض عن المضاف اليه شيخنا والظاهر أنه يأتي في العرصه أيضاً ان شرط له ما ذكر في الحال فان شرط له ما ذكر بعد البناء لم يصح لان الأعيان لا تؤجل (قوله أن يجرى ماء المطر من سطحه) أى حيث كان لا مصرف له الا ذلك كما قاله الاسنوى وأقره الشيخان حل (قوله في أرض غيره) أى أو سطحه ع ش (قوله وهذا الصلح الخ) وحاصله أنه في الموقوف والمؤجر لا بد من لفظ الاجارة وتقدير المدونة في غيرهما يجرى فيه ما تقدم في عقد حق البناء فيصح بلفظ البيع و بلفظ الاجارة ولو بتقدير مدة و بلفظ العارية و بلفظ الصلح فينعتق ببيعاً و يملك به محله وكذلك وقع بلفظ البيع وفارق حق المرفق بامر بأن العقد هنا متوجه الى العين ولذلك شرط هنا بيان موضع الاجراء طولاً وعرضاً الى آخر ما ذكره الشارح قل (قوله لكن بشرط بيان موضع الاجراء) وهى القناة التى يجرى فيها الماء فحينئذ قوله والسطح الذى ينحدر منه الماء لا حاجة اليه لان معرفته عبارة عن معرفة طوله وعرضه ومعرفة عرضه لا يتعلق بها عرض ومعرفة طوله مستغنى عنها بمعرفة طول القناة سم بنوع ايضاح (قوله ومعرفة قدر السطح) أى مسافة علوه وسعته الى الأرض أو الى السطح الآخر حل والظاهر أنه لا حاجة الى سعته لان المدار على معرفة ارتفاعه على السطح الذى ينزل فيه الماء لانه اذا عظم ارتفاعه ينزل الماء بقوة فيحصل الخلل في السطح الاسفل ثم ظهر أنه يحتاج الى ذكر سعته ليعرف قدر ما يحويه من المطر لانه اذا كانت سعته كثيرة حوى ماء كثيراً وان كانت صغيرة حوى ماء قليلاً (قوله الذى ينحدر منه) أى الى القناة وبهذا يعلم أنه غير موضع الاجراء وقوله ينحدر منه أى يجرى فيه وينزل منه وقوله ينحدر اليه أى ينزل منه الى الطريق (قوله لا تدعوا اليه) منعه الامام البلقيني لان الحاجة الى ذلك أكثر من الحاجة الى البناء فليس كل الناس يبنى وغسل الثياب والأواني لا بد منه لكل الناس أو الغالب وهو بلا شك يزيد على حاجة البناء حل وفيما أنه ليس هنا بناء والذى في شرح هر أن ماء الفسالة يجوز الصلح على اجراءه لسطح الغير بمال ان بين قدر الماء لا يمكن معرفته دون ما اذا لم يبين قدره وهو جمع بين القولين فيكون في مفهوم كلام المصنف تفصيل ويجوز الصلح على قضاء الحاجة المخصوصة في حش غير موعلى جمع القمامات ولوز بلا في ملك غيره ولو عمل وفي عقد مامر في حق البناء قل (قوله ولو تنازع اجدارا) الاولى ذكر هذا عقب الجدار بين مالكين بأن يقدمه على الصلح على اجراء الماء للناسبة (قوله كأن دخل) راجع لقوله جدار او قوله أو كان السقف أجزا راجع لقوله أو سقفاً وقوله كل منهما أى من الجدار المتنازع فيه وبناء الآخر وفي قل قوله كأن دخل الخ بأن دخل جميع أنصاف لبنات طرف جدار أحدهما في مجازاة جميع أنصاف لبنات طرف جدار الآخر من كل جهة ولا يكفي بعض لبنات في طرف أو أكثر لا مكان حدوثه (قوله أجزا) أى

في الآخر أو كان السقف
أزجا (فله اليد) لظهور أمانة
الملك بذلك فيحلف ويحكم
له بالجدار أو بالسقف الآن
تقوم ببنائه بخلافه كما سيأتي
وفي معنى العلم بذلك
مالو نى ماذ كر على خشبة
طرفها في بناء أحدهما
أو كان على تربيع بناء
أحدهما سمكا وطولادون
الآخر (والا) أى وان لم يعلم
ذلك بأن انفصل عن بناءهما
أو اتصل به وان لم يمكن
احدانه أو ببناء أحدهما
وأمكن احدانه عنهما أو كان
له على الجدار خشب (فلهما)
أى اليد لعدم المرجح (فان
أقام أحدهما يئنه) أنه (أو
حلف) ونكل الآخر (قضى
له) به (والا) بأن أقام كل
منهما يئنه أو حلف الآخر
على النصف الذى يسلم اليه وان
كان ادعى الجميع أو نكل
عن اليمين (جعل بينهما)
بظاهر اليد فينتفع كل به بما
يليه على العادة ويبقى
الخشب الموجود على الجدار
محاله لاحتمال أنه وضع بحق
(قوله وسيأتى في آخر
الشرح الخ) فديقال ان
الآتى في كلام الشارح اليمين
المردودة فلما اقتضت
ثبات ما في يده وملك ما في
يد صاحبه احتاجت لنفى
ملك صاحبه لما في يده أى
الجائف واثبات ملكه أى

غير مسقف بخشب مثلا كالقبة وبتصور كونه نى مع بناء أحدهما في الربع مثلا فان كلاما من المال كين
فيه سا كن فوق الآخر فالسقف الذى بين الاعلى والأسفل يحكم بانه للأسفل لانه أشد اتصالا ببنائه لان
الفرض أنه أزج أى عقد شيخنا (قوله الا أن تقوم يئنه) كيف يحكم بهام مع دخول نصف لبنائه في
جميع نصف لبنات الآخر الا أن يقال لا يلزم من ذلك أن يكون ملكا له لاحتمال أن يكون مالكا وكله في
بنائه وأدخل لبنائه في لبنات ملكه (قوله ماذ كر) أى من السقف والجدار بان كانت في صورة الجدار
أسفل (قوله وان لم يمكن احدانه) وصورته أن يكون هناك داران أو كان لشخص واحد والجدار
بينهما فباع احدهما ليد والآخر لغيره وتنازع في الجدار الذى بينهما فهذه صورة عدم إمكان احدانه
شيخنا عزى (قوله وأمكن احدانه) أى تأخوه عن بناءهما (قوله أو كان له على الجدار خشب) اعلم
معطوف على اتصال ببناء أحدهما والمعنى أو انفصل على بناء أحدهما وكن له خشب عليه لكن فيه حينئذ
أنهادا خلة في عموم قوله بأن انفصل عن بناءهما شو يرى وقد يقال ان وضع خشبه عليه مرجح له فله اليد
لألها ومن ثم نقل عن شرح الروض أن الضمير في له لكل منهما أو قرر شيخنا ح ف أن قوله أو كان
له على الجدار خشب عطف على قوله انفصل عن بناءهما مع تقدير أى انفصل عن بناءهما ولم يكن
لاحدهما أمانة أو انفصل عن بناءهما وكان لاحدهما على الجدار خشب ولو لم يقيد بذلك لم يصح العطف
بأولانه يكون ما قبله صادقا عليه ولو أخذ الشارح غاية بعد قوله عن بناءهما لكان أظهر مما صنفه
(قوله أى اليد) أشار بذلك الى أنه لا يحكم بملكه لهما بل يبقى بيدهما لعدم المرجح فلو أقام
أحدهما يئنه به سلم له وحكم له به كإيدل عليه قوله فان أقام الخ ع ش على م ر (قوله لعدم المرجح)
لان وضع الخشب قد يكون باعارة أو بيع أو قضاء قاض يرى الاجبار على الوضع فلا يترك
الحقق بالمحتمل شرح م ر وهذا لا يحتاج اليه الا اذا قلنا الضمير في قوله أو كان له راجعا لاحد فان رجع
لكل فلا يحتاج اليه (قوله فان أقام أحدهما يئنه) هذا تفريع على ما قبل الا وما بعدها كما أشار اليه
بقوله فيما مر كما سيأتى وقوله أو حلف تفريع على ما بعد الاشياء لان الذى يحلف فيما قبلها هو الذى علم
بناء الجدار مع بنائه ويصح تفريعه على ما قبلها ويكون المراد بالاحد حينئذ خصوص صاحب اليد
لانه هو الذى يقضى له بالخلف كما تقدم في كلام الشارح ويصح أن يكون الخلف من غير صاحب اليد
اذا نكل هو هذا وقول المتن أو حلف مع قول الشارح ونكل الآخر يحتمل أن المعنى ونكل الآخر بعد
حلف خصمه وحينئذ يحتاج خصمه الى يمين أخرى وهى المردودة ويحتمل أن المعنى وقد نكل الآخر
وهو من بدأ القاضى بتحليفه فعلى هذا هل يكنى الثانى يمين أو لا بد من يمينين كما قال الشارح فلما
كانت هذه العبارة مجملة احتاج الى توضيحها بقوله وتضع الخ (قوله أو حلف) أى حلف كل على
ننى استحقاق صاحبه للنصف الذى في يده وأنه يستحق النصف الذى بيد صاحبه لان كل واحد منهما
مدعى عليه ويده على النصف فالقول قوله فيه كالعين الكاملة ولا بد أن تتضمن يمينه النفى والاثبات كما
فسرنا به كلام المصنف شرح م ر وس ل لكن ظاهر كلام الشارح أن يحلف على النصف الذى بيد
صاحبه فقط وسيأتى في آخر الشرح ما يوافق م ر (قوله قضى له به) ونكون العرصة تبعاله اه
م ر (قوله ونكل عن اليمين) أى كل معطوف على قوله حلف (قوله ويبقى الخشب الموجود الخ)
ولمالك الجدار قلعه بالارش أو باقاؤه بالاجرة قال شيخنا والوجه أنه لا قلعه ولا أجره أخذ من اطلاقهم
ابقاءه بحاله حل (قوله لاحتمال أنه وضع بحق) كاعارة أو اجارة أو بيع أو قضاء قاض يراه والمنزل
عليه منها الا عارة لانها أضعف الاسباب فللمالك قلم الجذوع بالارش والابقاء بالاجرة بعد الرجوع ولا
اجرة لما مضى هذا وقد قالوا لو وجدنا جذوعا على جدار ولم يعلم كيف وضعت فأنظروا أنها وضعت بحق

وتتضح مسألة الحلف بما ذكره في باب الدعاوى والبيّنات أنه إن حلف من بدأ القاضي بتحليفه ونكل الآخر بعده حلف الاول اليمين المردودة ليقضى له بالجميع وإن نكل الاول ورغب الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه يمين النفي للنصف الذي ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فهل يكفي الآن يمين واحدة يجمع فيها النفي والاثبات أو لابد من يمين للنفي وأخرى للاثبات وجهان أحدهما الاول فيحلف أن الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول لاحق له في النصف الذي يدعيه والنصف الآخر لا درس

باب الحوالة

هي بفتح الحاء أفصح من كسر هاءة التحول ولا تقال وشرعا عقد ينتضي نقل دين من ذمة الى ذمة وتطلق على انتقاله من ذمة الى أخرى والاصل فيها قبل الاجماع خبر الصحيحين مطلق الغني ظلم وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع بأسكان التاء

(قوله نظير دين) فيه أن النظر لم يكن متعلقا بذمة المحيل حتى ينقل من ذمته الى ذمة المحال عليه تأمل

فلا تنقض ويقضى باستحقاقها دائماً ولا جرة مطلقاً ونعادلوه دم الجدار وأعيد فلم يحملوها على الاعارة كما تقدم وحاول شيخنا مرقى الفرق بين الشركاء يتسامحون في العادة فيحمل حقهم على الأقل ولا كذلك الاجانب فيحمل استحقاقهم على الاقوى كاليبيع واعتمد شيخنا زى أن الشركاء كالا جانب فيحمل على الاقوى فيه ما على ما تقدم ويظهر أن يجاب بان الحمل على الاقوى ما لم يدع المالك الاضعف لانه يصدق في دعواه وبذلك يجمع بين التناقض قل (قوله وتتضح مسألة الحلف) أي الكائن في قول المتن أو حلف مع قول الشارح ونكل الآخر ووجه ذلك أن هذا الجمل لأنه إذا حلف هل يحلف يميناً واحدة أو يمينين والجواب التفصيل الذي قاله الشارح وهو انه إن كان الحالف من بدأ القاضي بتحليفه حلف يمينين جزماً الاول والمردودة بعد نكول الخصم وإن كان الحالف هو الآخر بأن نكل من بدأ القاضي به ففيه خلاف كما قال الشارح وإذا حلف يميناً واحدة نجمعهما كما قال الشارح فهل يقدم النفي أو الاثبات (قوله للنصف الذي ادعاه صاحبه) فيه أن صاحبه لم يدع النصف بل ادعى الكل فكل منهم يدعى الجميع لا النصف فقط الآن يقال كل منهما يدعى النصف الذي يدعي صاحبه فقط بحسب ظاهر حال اليد لانه يحكم له بالنصف الذي بيده فظاهر اليد يقتضي ادعاء النصف وإن كان هو يدعى الجميع

باب الحوالة

هي بيع دين بدين جواز الحاجة فهي رخصة ولا بد اصحها من الايجاب والقبول ولا بد في الايجاب أن لا يكون بلفظ البيع وقيداً أنه لا يكون القبول بلفظ الشراء فلو قال اشتريت مالك على زيد من الدين بمالى عليك لم يصح وإن نوى به الحوالة كما قال ع ش على م ر وذكر عقب الصلح لما فيها من قطع النزاع بين المحيل والمحتال وتستحب على مليء ليس في ماله شبهة ولا بد فيها من الاسناد الى جهة الخطاب فلا تصح مع الاضافة الى جزئه وإن لم يعش بدونه وقصد به الجلة قاله شيخنا وقد يخالف ما قاله في البيع مع أهمائه فأبراج ولا بدخلها الاقالة ولا بدخلها خيار قال المتولى الحوالة من العقود اللازمة ولو فسخت لا تنفسخ انتهى (قوله والاتقال) عطف تفسير (قوله نقل دين) أي بحصول مثله أو باتقال مثله لا نفسه أخذ من قوله الآتي أي يصير نظيره الخ ع ش أو التقدير نقل نظير دين فهو على تقدير مضاف والمناسب لما قبله أن يقال يقتضي انتقاله كما قاله حل (قوله وتطلق على انتقاله) أي الذي هو ناشئ عن العقد وحينئذ يكون لها اطلاقاً شرعاً تطلق على نفس العقد وعلى الاثر الناشئ عن ذلك وهذا المعنى الثاني هو الذي برد عليه النسخ والانسحاح كما قاله ع ش (قوله مطلق الغني) من اضافة المصدر الى فاعله فالغني وصف للدين (قوله ظلم) أي فسق والمطل اطالة المدافعة والمرة الواحدة معصية فالمحكوم عايبه بالظلم أي الفسق من اطال المدافعة ثلاثاً لا من دافع مرة أو مرتين وإن كان عاصياً راجع حج حل وعبرة قل قوله مطلق هو اطالة المدافعة وأق ذلك ثلاث مرات فهو حينئذ كبيرة مفسق انتهى قال الشوري والكلام فيمن رضى المالك ابتداء بذمته أمادين وجب أدائه فوراً لكونه بذل جنابة تعدى بهاءه لا فالظاهر أن المطل به ولو مرة كبيرة لانه يشبه الغصب وقضية تشبيهه به أن يأتي هذا الخلاف ثم انه هل يشترط في المطل به أن يكون ربع دينار أو لا قاله في الابواب (قوله وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع) وفي رواية وإذا أحيل أحدكم على مليء فليتبع وأتبع بضم الهمزة وسكون التاء وأما قوله فليتبع فقال بعض المحدثين إن تاءه مشددة والصواب المعروف كما قاله النووي في شرح مسلم تخفيفها وقوله على مليء بالهمز مأخوذ من الامتلاء أو من الملاة يقال ملؤ لرجل بضم اللام ويظهر ضبط الغني بمن عنده فاضل عما يترك للفاس ما يورث دينه اه ابعاب

المحيل ودين المحيل على المحال عليه (وصيغته) وكلها تؤخذ مما يأتي (وشرط لها) أى للحالة أى لصحتها (رضا الأولين) أى المحيل والمحتمل بلقضاء وما في معناه مما يأتي في الضمان لانهما العاقدان فهي بيع دين بدين جوز للحاجة لارضا المحال عليه لانه محل

(قوله وروده بعد النهي) أى فالامر بها بعد النهي ترخيص لا إيجاب اه قويسني وبحسب في كلام الماردي بقولهم ما بعد الامتناع واجب اه الا أن يجاب بالاغلبية

(قوله حواله الوالد) على نفسه كأن كان للأجنبي دين على الولد والولد دين على والده فيحيل الوالد الأجنبي على نفسه لأجل الولد أى لأجل دين الأجنبي الذي على الولد فيكون محيلا ومحتملا عليه

(قوله وتعلق بتركته ان الخ) ولا يشك بما يأتي من ان من حال بدين به رهن انفك الرهن لان ذلك في الرهن الجعلي لا الشرعي كما لا يخفى اذ التركة انما جعلت رهنا بدين الميت نظر المصلحة فيه فالحوالة عليه لاتنفيه اه شرح مر (قوله أيضا

اه شورى وقوله فليتبع الامر بالاستحباب وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاوضات ويعتبر لاستحباب قبولها كما يحتمل الاذرعى أن تكون على مليء لا شبهة في ماله وعبرة قل ومقتضى الحديث وجوبها وبه قال الامام أحمد بن حنبل وقال الشافعي بنديها وأجوازها قياسا على سائر المعاوضات واعتراض بأن خروجها عن المعاوضات يقتضي عدم قياسها عليها ولذلك قال الماردي صرفها عن الوجوب وروده بعد النهي عن بيع الدين بالدين (قوله كمار واه هكذا) أى واذا أحيل أحدكم على مليء فليحتل مر (قوله أركانها ستة) أى اجبالا والافهى سبعة تفصيلا من حيث ان الصيغة ايجاب وقبول ولهذا قال حج واركانها سبعة (قوله محيل) دخل في المحيل والمحتمل حواله الوالد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه وهو صحيح مر سم ومثل ذلك مالوا حيل الوالد لولده على أجنبي فانه صحيح ع ش (قوله ومحال عليه) ولو ميتا وان لم يكن له تركه حل وقوله الميت لادمة له أى بالنسبة للالتزام لا للالزام اه شرح مر (قوله وصيغته) كاحتك على فلان بكذا وان لم يقل بالدين الذي لك على ولم ينوه فهو صريح حل (قوله وكلها تؤخذ مما يأتي) فصرح باربعة بقوله وشرط لها رضا الاولين وثبوت الدينين بل خمسة لان الصيغة تفهم من رضا الاولين وعبرة مر ومراده بالرضا الصيغة قال ع ش أى لا الرضا الباطني وصرح بالمحال عليه بقوله ويلزم دين محتمل محال عليه (قوله وشرط لها رضا الاولين) ان قلت لا حاجة لذلك هذا لان الإيجاب والقبول يتضمن رضاها ما يجب بآنه انما ذكره توطئة لقوله لارضا المحال عليه حل فاندفع بهذا الزوم التكرار في كلام المتن لان الرضا لا يحصل الا بلفظه أو ما في معناه كما قاله الشارح وحينئذ يكون هذا مكررا مع قوله وصيغة وأيضا يوهم أنها شرط مع أنها ركن وحاصل الدفع أن هذا ليس مقصودا لذاته بل المقصود منه فهمه فكانه قال ولا يشترط فيها رضا المحال عليه (قوله أى المحيل والمحتمل) لان المحيل له ابقاء الحق من حيث شاء والمحتمل حقه في ذمة المحيل فلا ينتقل لغيره بغير رضا لتفاوت الذم شرح مر (قوله بلفظ) متعلق بمحذوف حال من الرضا أى مدولا عليه بلفظ أو مصححو بلفظ الخ ولا يتعين لفظ الحواله بل يكفي ما يؤدي معناها كنقلت حقتك الى فلان أو جعلت ما أستحقه على فلان لك أو ملكتك الدين الذي عليه بحقتك ولا تنعقد بلفظ البيع ان نواها فلفظ البيع ليس صريحا ولا كناية خلافا لابن حجر حيث قال ان بيعت كناية على الأوجه وهو موافق لظاهر كلام شرح الروض حل وقوله وار نواها الخ أى بأن قال بعثك الدين لدى على فلان لي بمالك على فلا تصح نظر اللفظ ويكفي لفظ اتبعك عليه بمالك على فقال اتبعك كما قال في المطلب انه ظاهر الحديث قال في الايعاب وظاهره أنه صريح وهو منجبه شورى (قوله أو ما في معناه) كالكتابة ولومن الناطق وإشارة الاخرس انتهى ع ش (قوله فهو بيع دين بدين) البائع هو المحيل والمشتري هو المحتمل والثنى دين المحتمل والمبيع دين المحيل شيئا وهو بمعنى العلة لقوله رضا الاولين مع علته أى لاهما بيع دين بدين وقيل انه تقرير على قوله ودينان واما كانت بيع دين بدين لان المحيل باع دينه الذي على المحال عليه بالدين الذي عليه للمحتمل قال قل وللمحتمل أن يحيل على المحال عليه وللمحال عليه أن يحيل المحتمل على غيره وهكذا كافي شرح مر (قوله جوز للحاجة) ولهذا لم يعتبر التقابض في المجلس وان كان الدينان ربويين نظرا لكونها استيفاء وانما امتنع لزيادة والنقصان لانها ليست عقد مما كسبه ع ش على مر (قوله لارضا المحال عليه) ولذلك تصح الحواله على الميت وتعلق بتركته ان كانت ولا تصح الحواله على التركة وان كانت ديونا نعم تصح من الوارث على التركة ان كانت ديونا وتصح عليه ان تصرف في

وتعلق الخ) ولكل من المحيل ووارثه والمحتمل ووارثه اثبات الدين على الميت (قوله على التركة وان كانت الخ) في

في التركة لأنها صارت ديناً عليه والدعوى على الميت كالحالة عليه (قوله ثبوت الدينين) أي وجودهما (قوله ولو متقومين) الغاية لذلك كأن يكون له عليه عبد قرض مثلاً وله على آخر عبد قرض مثلاً فأحاله عليه ع ش (قوله فلا تصح من لادين عليه) وهل تنعقد وكالة اعتباراً بالمعنى أولاً اعتماداً من عدم الانعقاد اعتباراً باللفظ لأن الغالب أنهم يرجحون اعتبار اللفظ سم ع ش على م (قوله أيضاً فلا تصح من لادين عليه الخ) ومنه ما يقع كثيراً من ناظر الوقف حيث يحيل من له في جهة الوقف دين على من عليه دين لجهة الوقف لأن الناظر لادين عليه وكذا ما يقع لمن له دين على جهة الوقف حيث يحيل على الناظر من له عليه دين فالخاص من التسوية إنما هو مجرد إذن فله منعه من قبض ما يسوغه به نعم إن تعدى الناظر في مال الوقف بحيث صار ديناً بذمته فتصح الحوالة عليه ومنه إن كان له دين على المحال عليه اه حل ولو أنكر المحال عليه الدين بعدم موت المحيل فأقام المحتال شاهداً بأنه يستحق عليه كذا بطريق الحوالة من فلان وإن دينه ثابت عليه وحلف معه على ذلك جاز واغتفر الحلف على ثبوت دين الغير وهو المحيل لأنه وسيلة إلى ثبوت حق نفسه ولو أنكر المحال عليه الحوالة صدق وراجع المدين فإن صدق على عدم الحوالة امتنع عليه وعلى المحتال مطالبة المحال عليه نعم إن كان مع المحيل ينفه دينه طالبه به وإن أنكر المحتال الحوالة وأقر بها المحال عليه فهو مقر للمحتال عليه بالدين وهو ينكره فيأتي فيه ما مر في الإقرار قل (قوله لعدم الاعتياض) أي جعل دين عوض دين آخر بدليل ما بعده (قوله وإن فهم منها الأولى بالأولى) وجه الأولوية أن جانب المحال عليه ضعيف وشرط ثبوت الدين عليه مع أنه لا يشترط رضاه وجانب المحيل قوي ويشترط رضاه فاشتراط ثبوت الدين عليه أولى وحل وقول وجه الشورى الأولوية بأن المحيل فيها عقد اه وفيه أنها حيث كانت مفهومة بالأولى للأولوية (قوله اللازم لها لزومهما) إذ لا يصح الاعتياض عن غير اللازم وهذا جواب عما يقال أنه أدخل بشرط اللزوم الذي ذكره الأصل (قوله بعد اللزوم أو قبله) ولا يشكل على صحة الحوالة على الثمن في زمن الخيار بما إذا كان الخيار للبائع أو له حالاً إن الثمن لم ينتقل عن ملك المشتري فقد أجيب بأن البائع إذا أحال فقد أجاز فوقعت الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف وما قيل من أن هذا مشكل بامتناع بيع البائع الثمن في زمن الخيار إذا كان الخيار له رد بأنهم لما توسعوا في بيع الدين بالدين توسعوا في بيعه فيما ذكر شرح م وقال من ل قوله أو قبله ويبطل الخيار بالحوالة بالثمن لتراضى العاقدين وفي الحوالة عليه يبطل في حق البائع لا في حق المشتري إذ لم يرض فإن رضي بها بطل في حقه أيضاً فإن لم يرض وفسخ المشتري البيع بطلت لا يقال الحوالة على الثمن لا تبطل بإفساخ كما يأتي لا ما نقول هذا مستثنى لتزول العقد في زمن الخيار اه م (قوله لا بما لا يعتاض عنه ولا عليه) أي لا تصح الحوالة بما لا يعتاض عنه ولا تصح الحوالة عليه كدين السلم أي مسلفه ورأس مال كما صرح به المصنف في شرح الروض وإن كان كلاً في هذا الكتاب في الكلام على الاستبدال يقتضي الصحة في رأس المال وتقدم في باب السلم عدم صحة الحوالة برأس مال السلم لعدم القبض الحقيقي حل (قوله بنجم كتابة) بأن يحيل المكاتب سيده على آخر وقوله للزوم أي مطلق الدين حل بدليل قوله والمحال عليه لأنه ليس عليه نجوماً (قوله مع صحة الاعتياض) المعتمد عدم صحة الاعتياض وعليه تصح الحوالة فهي مستثناة من صحة الاعتياض ويفرق بينه وبين دين السلم بأن الشارع متشوف للعتق وبأن السيد إذا احتال بالنجم لا يتطرق إليه أي النجم أن يصير لغيره لأنه إن قبضه قبل التجيز فواضح والأفهوم مال المكاتب وصار بالتجيز للسيد بخلاف دين السلم قد ينقطع السلم فيه فيؤدي إلى أن لا يصل المحتال إلى حقه حل وقد يدعى أن المصنف أشار إلى ذلك أي الاستثناء

الحق فاصاحبه أن يشوفه بغيره (و) شرط (ثبوت الدينين) ولو متقومين فلا يصح من لادين عليه ولا على من لادين عليه وإن رضي لعدم الاعتياض إذ ليس على المحيل شيء يجعل عنه عوضاً ولا على المحال عليه شيء يجعل عوضاً عن حق المحتل وتصريحه باشتراط ثبوت الدينين المفيد لصورتي المذكورتين أولى من اقتضائه على الثانية وإن فهم منها الأولى بالأولى (وصحة الاعتياض عنهما) اللازم لها لزومهما ولوماً لا وهو ما اقتصر عليه الأصل (كنمن) بعد اللزوم أو قبله فتصح الحوالة به وعليه لا بما لا يعتاض عنه ولا عليه كدين السلم ودين الجعالة قبل الفراغ (وتصح) الحوالة (بنجم كتابة) للزوم من جهة السيد والمحال عليه مع صحة الاعتياض عنه كما سيأتي بخلاف الحوالة عليه لأن المكاتب اسقاطه متى شاء

أي وإن لم تقسم اه م (قوله وكذا ما يقع لمن له الخ) وهذا من الحوالة على من لادين عليه

(قوله فهي مستثناة من صحة الخ) كان الأولى من عدم صحة الاعتياض تأمل

لعدم لزومه من جهته (و شرط علم) (٢٢) بالدينين (الدين المحال به والمحال عليه) (قدرا) كعشرة (وصفة) وجنسا كاهم

بالاولى كذهب وفضة وحلول وأجل وصحة وكسر وجودة ورداءة (ونساوهمما) في الواقع وعند العاقدين (كذلك) أي قدرا وصفة وجنسا لان الحوالة ليست على حقيقة المعاوضات وانما هي معاوضة ارفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق والعلم بما ذكر كافي القرض فلا تصح مع الجهل بما يحال به أو عليه كابل الدية ولا مع اختلافهما قدرا أو صفة أو جنسا ولا مع الجهل بتساويهما فعمل أنه لو كان لبكر على زيد خمسة وزيد على عمرو عشرة فأحال زيد بكرا بخمسة منها صح ولو كان بأحد الدينين توثق برهن أراض من لم يؤثر ولم ينتقل الدين بصفة التوثق بل يسقط التوثق ويفارق عدم سقوطه بانتقاله للوارث بأن الوارث خليفة المورث فيما ثبت له من الحقوق بخلاف غيره (ويبرأها) أي بالحوالة (محيل) عن دين المحتال (ويسقط دينه) (قوله وأجيب أيضا الخ) هذا هو الجواب المناسب لأنه لا يكون قوله وعند العاقدين زائدا لاغناء ماصر عنه ولا محيص عن ذلك أبدا اه شيخنا (قوله أن بردة زائدا في القرض الخ) وأما المحيل فلا يرد إلا قدر الدين أي المحيل

بقوله وتصح بنجم كتابة حيث أعاد العامل معه ولم يحمله معطوفا على ما قبله مع رعاية الاختصار فالمراد تصح بنجم الكتابة مطلقا أي وإن قلنا بعدم صحة الاعتياض عنه ولا يضر في ذلك قوله في الشرح مع صحة الاعتياض عنه لان المراد على ما قيل وحيث نفذ فيوافق كلامه هنا ما جرى عليه في شرح الروض من الصحة مطلقا شوبرى وقد يقال أعاد العامل لان هذا تصح الحوالة به لا عليه بخلاف الثمن فانها تصح الحوالة به وعليه (قوله لعدم لزومه من جهته) بخلاف دين المعاملة فانه لازم ويجبر على أدائه وتصح الحوالة به وعليه ولا نظر لجواز سقوطه بالتجيز لان دين المعاملة لازم في الجلة ولا تصح الحوالة في الزكاة من المالك على غيره ولا من المستحقين عليه وإن انحصر والمافيه من شائبة العبادة باحتياجها للنية وألحق بها الكفارة ونحوها قاله شيخنا ومقتضى العلة صحة الحوالة على المندور راجع وانظر قل وحل (قوله ونساوهمما) عطف على رضا الاولين ولا يضر الفصل بقوله وتصح بنجم كتابة حل وهل يغني عنه قوله وعلم بالدينين قدرا الخ والظاهر أنه لا يغني عنه لان المراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن كافي عن التساوي في الواقع وعند العاقدين أي في ظنهما كما قاله م م مغير لعلهما وأجيب أيضا بأنه لا يلزم من العلم بهما قدرا وصفة تساويهما لان العلم بذلك يوجد مع اختلاف قدرهما كأن يكون لأحدهما عشرة والآخرة خمسة (قوله في الواقع وعند العاقدين) وكان اعتبار ذلك هنا دون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس حل (قوله ليست على حقيقة المعاوضات) أي على قواعد المعاوضات بل هي خارجة عنها ومحتما مستثناة من عدم صحة بيع الدين بالدين وهذا تعليل لاشتراط كل من العلم والتساوي ولذلك قال فاعتبر فيها الخ لكن التعليل انما ينتج الثاني فقط وأما الاول فهو معتبر في كل المعاوضات فلم يخرج عن القواعد بخلاف الثاني فان التساوي لا يشترط في المعاوضات الا في بعض الصور وهو ما اذا كان العوضان ربويين واتحد الجنس تأمل (قوله كافي القرض) أي كما يجوز القرض مع كونه بيع درهم بدرهم من غير تقابض شرح م م م شوبرى فالتشبيه انما هو في خروج كل عن القواعد مع جوازه للحاجة والتشبيه في أن كلا منهما عقد ارفاق والا فيجوز أن يرد زائدا في القرض من غير شرط ع م م م وحل (قوله فلا تصح مع الجهل الخ) تفريع على قوله وعلم بالدينين وقوله ولا مع اختلافهما قدرا تفريع على تساويهما في الواقع وقوله ولا مع الجهل بتساويهما تفريع على تساويهما عند العاقدين (قوله كابل الدية) كان قطع زيد وعمرو وقطع بكر يذيد فلا يصح أن يحيل زيد عمرا على بكر بنصف الدية انتهى قال ابن عبد الحق فان علمت صفتها جازت الحوالة بها وعليها ومثله في قل على الجلال قال ع م م وفيه وقفة لان العلم بالصفة لا يصيرها الى حالة تتميز بها بحيث يرجع فيها الى قول أهل الخبرة لان غايته أن يعلم بالصفة أنها من نوع كذا وهو مجردة لا يكفي لصحة السلم فيها وذلك ليس الالعدم انضباطها انتهى فعلم أنه ليس المراد بالصفة بيان سننها المذكور في الديات لان هذا معلوم (قوله فعلم أنه لو كان لبكر) أي من قوله وتساويهما كذلك مع كون الضمير راجعا للدينين الذين فسرهما بقوله الدين المحال به والمحال عليه أي فلا يعتبر التساوي بين دين المحيل ودين المحتال من حيث هما بل المذرع على التساوي بين الدين المحال به وعليه ولو كان دين المحيل في حد ذاته أكثر من المحال به ولكنه أعاد على بعض دينه لا على كله (قوله ولو كان بأحد الدينين الخ) أي به يدفع توهم شبهة الصفة لهذا حل وعبرة ع م م م أي وعلم أنه لو كان الخ (قوله لم يؤثر) أي في صحة الحوالة ع م م (قوله ولم ينتقل الدين) اذا الحوالة كالتقبض بدليل سقوط حبس المبيع والزوجة فيما اذا حال المشتري بالثمن والزوج بالصدق حل (قوله بل يسقط التوثق) أي حيث لم ينص المحيل على الضامن

والالم بسقط التوثيق فان قال أحلتك على فلان وضامنه فلان كان للمحتال مطالبتهم وأما شرط بقاء
 الرهن فتبطل به الحوالة حل وحرف ولو كان بالدين ضامن أو أكثر صححت الحوالة على كل منهم
 وعلى جميعهم ولو ما ويطالب المحتال كل منهم بجميع الدين أو ببعضه وان شرط ذلك واذا أحل على
 الاصل رى الضامن بخلاف عكسه قاله شيخنا م ر وقال غيره براءة الاصيل أيضا لان الحوالة كالتقبض
 وعلى الاول لو كان له ألف على شخص بها ضامن فأحال على الضامن بألف هل له أن يحيل على الاصيل
 بألف أخرى راجعه قل ولوتين كون المحال عليه رقيقا لا ير المحيل كان كالو بان معسرا فلا خيار له بل
 يطالبه بعد العتق فان بان رقيقا لم تصح الحوالة اه حل (قوله ويلزم دين محتال) قال في المطلب
 لو قبل المحتال الحوالة من غير اعتراف بالدين كان قبوله متضمنا لاستجماع شرائط الصحة فلا أثر لتبين
 أن لادين نعم له تحليف المحيل أنه لا يعلم براءة المحال عليه في وجه الوجدين وعليه فلو نكل حلف المحتال
 فيما يظهر وبان بطلان الحوالة لانه حينئذ كره المقر له الاقرار ومثل ذلك ما لو قامت بينة بان المحال عليه
 وفي المحيل فتبطل الحوالة اذا التفت بصريحه والتدليس جا آمن جهة المحيل شرح م ر ومذهب أبي حنيفة
 اذا أنكر المحال عليه الدين وحلف بجمع المحتال ع ش (قوله أي يصير نظيره ديناً في ذمته) ومن ثم
 لو نذر أن لا يطالبه أي وهو موسر يرتفق بترك المطالبة لكساد نحو عروضة لا بنفسه ولا بوكيله كان له أن
 يحيل عليه ولا محتال أن يطالبه لانه ليس بوكيل عن المحيل حل (قوله كجحد) أي للحوالة والدين
 واذا أنكر المحال عليه الدين كان للمحيل أن يشهد للمحتال على المحال عليه أنه أي المحتال يستحق عليه
 كذا بطريق الحوالة الشرعية حيث لم يتعرض لنفسه وكذلك الاصيل أن يشهد للضامن بوفاء الدين
 اذا أنكره الدائن حل (قوله وان شرط يساره) أفهم كلامه صحته مع شرط اليسار وان بطل الشرط
 وحده وعليه يفرق بينه وبين ما يأتي في قوله ولو شرط الرجوع إلخ لان شرط الرجوع مناف صريح
 فأبطلها بخلاف شرط اليسار فيبطل وحده شرح م ر س ل (قوله أوجهه) استثنى الاذرعى من
 ذلك ما لو احتال لمجوره وجهل الاعسار فانه يتبين بطلان الحوالة حل (قوله ولو شرط الرجوع)
 أي في صلب العقد والالم يضر شيخنا (قوله بشئ مما ذكر) أي الفاس والجحد والموت (قوله لا ارتفاع
 الثمن بانفساخ البيع) وهذا بناء على أن الحوالة استيفاء لا بيع دين بدين فيرد البائع ما قبضه من المحال عليه
 لا يشتري ان يقي والاقبله فان لم يقبضه امتنع عليه قبضه حل فان قبضه ضمن فلا يقع قبضه عن المشتري
 لعدم الحوالة والوكالة شرح الروض وفي قل قوله بطلت أي بناء على أنها استيفاء والالم تبطل كما قاله
 الاسنوى فعلم أنهم لم يحجوا لها استيفاء مطلقا ولا بيعا مطلقا (قوله ثم انفسخ النكاح) أي قبل الدخول
 بردها أو بعيب أو بخلف شرط فانه لا مهر لها حيث كان الفسخ منها أو بسببها س ل وكذا ان وجب لها
 نصف المهر بأن كان الفسخ لا بسببها ويرجع عليها أي الزوج بنصف المهر ويرجع الزوج عليها في الاولى
 بالمحال به ان كانت قبضته (قوله أثبت من غيره) بدليل أنه اذا أعطاه المهر وزاد زيادة متصلة ثم فسخ
 النكاح بسببها فان الزوج لا يرجع فيها بغير رضاها وانما يرجع بمهر المثل واذا تلف المبيع قبل القبض
 انفسخ العقد ولا كذلك موتها فانه يقرر الصداق بخلاف مالوزاد الثمن زيادة متصلة فان المشتري يرجع
 فيه وفيه أنه يلزم على عدم بطلان الحوالة فيما ذكر أن تكون بغير دين للمحتال الذي هو الزوجة وأجيب
 بأن هذا في الدوام فلا يضر ح ف (قوله فلا تبطل الحوالة) أي بفسخ البيع اكن يستثنى ما اذا فسخ
 المشتري بالخيار فتبطل كما اعتمد صاحب الروض وم ر اه ع ش (قوله بثالث) أي غير العاقدين
 وهو المحتال وقوله بخلافه في الاولى فان الحق تعلق فيها بأحد العاقدين وهو البائع شيخنا (قوله بخلافه
 في الاولى) وأخذ منه أن البائع في المسئلة الاولى لو أحال على من أحيل عليه لم تبطل لتعلق الحق بثالث

عن المحال عليه (ويلزم دين
 محتال محالا عليه) أي يصير
 نظيره في ذمته (فان تعذر
 أخذه) منه بفاس أو غيره
 كجحد وموت (لم يرجع على
 محيل) كالو أخذ عوضا عن
 الدين وتلف في يده (وان
 شرط يساره) أي المحال
 عليه (أو جهله) فانه لا يرجع
 على المحيل كمن اشترى شيا
 هو مغبون فيه ولا عبرة
 بالشرط المذكور لانه مفسر
 بترك الفحص ولو شرط
 الرجوع عند التعذر بشئ
 مما ذكر لم تصح الحوالة (ولو
 فسخ بيع) بعيب أو غيره
 كاقالة وتحالف فهو أعم من
 قوله بعيب (وقد أحال
 مشتري) بائعا (ثمن بطلت)
 أي الحوالة لا ارتفاع الثمن
 بانفساخ البيع وفرقوا بينه
 وبين مالوا حالها بصدقها ثم
 انفسخ النكاح حيث لا
 تبطل الحوالة بأن الصداق
 أثبت من غيره (لا) ان أحال
 (بائع به) على المشتري فلا
 تبطل الحوالة لتعلق الحق
 بثالث بخلافه في الاولى

سواء أقبض المحتال المال أم لا فإن كان قبضه مرجع المشتري على البائع والافهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع الا بعد القبض وجهان
أصحهما الثاني (ولو أحوال بائع نحن (٢٤) روق) على المشتري (فاتفق البيعان والمحتال على حريته) مثلاً (أو ثبتت

بيينة) شهدت حسبة
أو أقامها الرقيب أو من لم
يصرح قبل من ذكر بالملك
(لم تصح الحوالة) لعدم صحة
البيع فيرد المحتال ما أخذه
على المشتري ويبقى حقه كما
كان (وان كذبهما المحتال
في الحرية ولا يثبت بها
(فلكل) منهما (تحليفه
على نفي العلم) بها (وبقيت)
أي الحوالة في أخذ المال من
المشتري ويرجع المشتري
على البائع المحيل لانه قضى
دينه بأذنه الذي تضمنته
الحوالة وان قال ظلمي المحتال
بما أخذه (ولو اختلفا) أي
المدين والدائن في أنه (هل
وكل أو أحوال) بأن قال المدين
وكلتك لتقبض لي فقال
الدائن بل أحلتني أو قال
المدين أردت بأحلتك
الوكالة فقال الدائن بل أردت
الحوالة أو قال أحلتك فقال
بل وكلتني أو قال لدائن
أردت بأحلتك الوكالة
فقال بل أردت الحوالة
(حالف منكر الحوالة)
فيصدق المدين في الاولين
والدائن في الأخيرين لان
الاصل بقاء الحقين والاخيرة
من الأخيرين من زيادتي
(لامع اتفاق) منهما (على

وهو كذلك على الاوجه م ر و حل (قوله سواء أقبض المحتال الخ) تعميم في قوله فلا تبطل الحوالة
(قوله أصحهما الثاني) معتمد أي وعليه فلو كان أبرأه لارجوع له عليه بشئ ع ش (قوله ولو أحوال
بائع الخ) هذه من فروع الثانية وهي بمنزلة الاستثناء منها كانه قال اذا أحوال البائع ثم فسخ البيع لم تبطل
الحوالة الا في هذه الصورة فانها تبطل على التفصيل الآتي وهذا بالنظر للظاهر وأما بالنظر لنفس الامر
فهذه غير ما قبله لان التي قبلها كانت الحوالة صحيحة في الابتداء لثبوت الدين حقيقة في وقتها فاستصحب
حكم الصحة بعد ارتفاع الدين الطاريء بسبب الفسخ وأما الصورة الثانية فالحوالة لم تصح فيها في نفس
الامر لانه لم يكن فيها دين ابتداء لعدم صحة العقد من أصله فلا دين في الابتداء ولا في الدوام تأمل (قوله
فاتفق البيعان) أشار بالفاء الى ما نقله في شرح الروض عن ابن الرفعة أن اتفاقهما لو كان قبل البيع
لم تصح أقامتهما من العبد ولا حسبة لعدم الحاجة إليها حينئذ م م (قوله مثلاً) أي أو أنه وقفه حل
(قوله شهدت حسبة) شهادة الحسبة هي التي تكون بغير طلب سواء أسبقها دعوى أم لا وقوله وأقامها
الرقيق أي ولم يصرح بالرقيق قبل ذلك لانها تكذب قوله وظاهر صنيعة قبول بينته مطلقاً وقوله
أو من لم يصرح أي شخص لم يصرح وقوله قبل أي قبل أقامتها وقوله من ذكر بيان لمن والذي ذكر
هو البيعان والمحتال أو أقامها أحدهم بعد نصريحه بكونه مملوكاً لم تقبل بينته لمعارضته إقراره ط (قوله
فلكل منهما تحليفه) فلو حلفه أحدهما لم يكن للثاني تحليفه في أوجه احتمالين وبه أفتى والد شيخنا
لاتحاد خصوصتهما فان نكل حلف المشتري على الحرية وبطلت أي تبين عدم انعقادها لان المدين
المردودة كالاقرار حل ولا يتوقف طلب أحدهما على طلب الآخر قل (قوله وان قال
ظلمي الخ) أي فلا نظر لقوله ظلمي المحتال بما أخذه مني شرح م ر وأخذه غاية لان مقتضى قوله ذلك
أنه لا يرجع المشتري على البائع لان المظالم لا يرجع على غير من ظلمه بل على من ظلمه (قوله ولو اختلفا)
أي المدين أي من عليه الدين والدائن وهو صاحب الدين قال م ر ويظهر أثر النزاع فيما ذكر عند
افلاس المحال عليه (قوله هل وكل أو أحوال) أي هل وكل في نفس الامر أو أحوال فيه ليشمل ما لو اتفقا
على أحدهما واختلفا في النية شيخنا (قوله أو قال المدين أردت بأحلتك الوكالة) بناء على الاصح
وهو صحة الحوالة بلفظ الوكالة وفيه أن ما كان صريحاً في بابه ووجدت نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية في
غيره اه حل وحاصل الجواب انه لما كان الاصل بقاء الحقين احتجنا الى المسامحة هنا بصرف
الصريح الى غيره قل وسم وقال م ر واما خرج هذا من قاعدة ما كان صريحاً في الاحتمال
ولهذا الوهم يحتمل صدق مدعى الحوالة قطعاً كما يأتي اه أي فالقاعدة مخصوصة بالصريح الذي لا يحتمل
غيره قل (قوله منكر الحوالة) أي منكر الاتيان بلفظها أو منكر ارادتها كما يدل عليه قوله
سابقاً أو قال المدين أردت الخ (قوله وحيث حلف) أي في الاولين (قوله وبانكار الدائن) أي
في الاولين (قوله ووجب تسليمه للحالف) وهو المدين وقد يقع التقاض حل وعبرة شرح
م ر و يلزم تسليمه ما قبضه للحالف الا ان توجد شروط التقاض أو الظاهر قال ع ش وقوله
شروط التقاض يتأمل فيه فان التقاض انما يكون في دينين متوافقين جنساً وقدر اوصفاً وما هذان دين
للمحتال على المحيل وما قبضه المحتال من المحال عليه بتقدير كونه وكيلاً هو عين مملوكه للمحيل والعين والدين

لا

لفظها) أي الحوالة (ولم يحتمل) لفظها (وكالة) كقوله أحلتك بالمائة التي لك على علي عمر ولا يحلف

منكر الحوالة لان هذا لا يحتمل الاحقية فيها فيحلف مدعيها وهذه من زيادتي وحيث حلف المدين ايدفعت الحوالة وبانكار الدائن الوكالة
انزله فليس له قبض وان كان قبض المالك قبل الحلف يرى الدافع له لانه وكيل أو محتال ووجب تسليمه للحالف وحقه عليه باق وحيث

حلف الدائن أن يدفع
الحوالة ويأخذ حقه من
الدين ويرجع به للدين
على المحال عليه كما اختاره
ابن كج وغيره درس
﴿باب الضمان﴾

هو لغة الالتزام وشرعا يقال
لالتزام دين ثابت في ذمة الغير
أو احضار عين مضمونة أو
بدن من يستحق حضوره
وقال للعقد الذي يحصل به
ذلك ويسمى الالتزام لذلك
ضامنا وزعما وكفيلا
وغير ذلك كما بيته في شرح
الروض وغيره والأصل في
ذلك قبل الاجماع أخبار
كثير الزعيم غارم رواه
الترمذي وحسنه وابن
حبان وصححه وخبر الحاكم
باسناد صحيح أنه صلى الله
عليه وسلم تحمل عن رجل
عشرة دنانير (أركانه) في
ضمان الذمة خمسة مضمون
عنه و) مضمون (له و)
مضمون (فيه وصيغة
وضامن وشرط فيه) أي
في الضامن (أهلية تبرع)
هو أولى من تعيينه بالرشد
(واختيار) هو من زباني
فيصح الضمان من سكران
وسفيه لم يحجر عليه ومحجور
فاس كشرائه في الذمة
وان لم يطالب إلا بعد فك
الحجر لا من صبي

(قوله فيفيد أنه ان ضمن
الح) فيه أنه خص الشراء

لاتقاص فيهما وشرط الظفر أن يتعدرا أخذ المستحق ماله عند غيره كأن يكون منكرا أو لا يئنه عليه وما
هنا وان كان فيه دين للمحتال على المحيل ليس منكرا له فلم توجد فيه شروط الظفر ويمكن أن يجاب
بحمل ما هنا على ما لو تلف المقبوض من المحال عليه بتقصير من المحتال فيضمن بدله والبدل يجوز أن
يكون من جنس دين المحتال وصفته فيقع فيه التقاص وبتقدير عدم تلفه فيجوز أن يتعدرا أخذ دين
المحتال من المحيل بان لا يكون به يئنه فينكر أصل الدين فيجوز للمحتال أخذه بطريق الظفر انتهى ولو
تلف المقبوض مع القابض بلا تفریط منه لم يطالبه الخائف زعم الوكالة والوكيل أمين ولم يطالب هو
الخائف زعم الاستيفاء أو تلف معه بتفريط طالبه لانه صار ضامنا وبطل حقه زعمه استيفاءه من
(قوله ويرجع به للدين) المراد أنه يرجع بدينه الأصلي لا بما دفعه شيئا ح ف وقال قل
قوله ويرجع به أي بعد أخذه

﴿باب الضمان﴾

ذكره عقب الحوالة لما فيه من تعلق الأحكام بالدين ومن تحول حق إلى ذمة أخرى ومن مطابقة من لا
يكون له مطالبته وغير ذلك وسمى بذلك لان من الزم مال غيره فقد جعله في ذمته وكل شيء جعلته في شيء
فقد ضمنته إياه فهو من الضمن لان المال المضمون في ذمة الضامن فيكون في ضمن ذاته لا من ضم ذمة
إلى أخرى كما تبرهم لان أصله النون تمنع ذلك وهو عقد تبرع ولو مع قصد الرجوع خلافا للرافعي وهو
مندوب لقادر واثق بنفسه أمن غائلته والافباح قال العلماء أوله شهامة أي شدة جافة وأوسطه ندامة
وأخوه غرامة ولذلك قيل نظما

ضاد الضمان بصاد الصك ملتصق * فان ضمنت فداء الحبس في الوسط

ثم ان الالتزام اما في الذمة فقط وهو الأغلب والأكثر أو في العين كضمنت مالك عليه في رقبة عبدي هذا
أو في العين والذمة معا كضمنت مالك عليه في ذمتي وفي رقبة عبدي هذا اه قل وقوله وقال للعقد
أي المشتمل على الأركان الآتية وفي كونه عقدا مسامحة لعدم احتياجه للقبول فاطلق الكل على جزئه
وهو الإيجاب والالتزام المتقدم ناشئ عن العقد فالضمان مشترك بين العقد وأثره (قوله وغير ذلك)
كحيلة وصير أو قبيل لكن العرف خص الأول بالمال مطلقا والزعم بالمال العظيم والكفيل بالنفس
والحليل بالدية والصيريم الكل ومثله القبيل حل ومر قل (قوله الزعيم غارم) لفظ الحديث
العارية مؤداق أي مردودة والزعيم غارم والدين مقضى أي موفى اه سم ع ش على مر (قوله
تحمل عن رجل) وذلك دليل على صحة الضمان ع ش (قوله في ضمان الذمة) انما قيد به لاجل قوله
وشرط في المضمون فيه ثبوته الخ اذ لو أراد بالمضمون ما يشمل العين لم يتأت فها ذلك وهذا ظاهر جلي وقد
خفي على بعض تأمل والافكونها خمسة يجري في ضمان العين والدين أيضا (قوله ومضمون فيه) وهو
الدين ولعل الأولى حذف فيه لانه مضمون لامضمون فيه وأجاب ع ش بأنه قصد به التمييز بينه وبين
من عليه الدين فان المضمون يصدق على كل من الدين ومن هو عليه الدين اه وأقول من عليه الدين
يقال له مضمون عنه لامضمون فالتمييز حاصل (قوله وشرط فيه أهلية تبرع الخ) لا يقل ذلك في الحوالة
لانها بيع فلا حاجة لذكره فيها حل (قوله هو أولى) أي لانه يخرج السفه بعد رشده الذي لم
يحجر عليه الخ كما أنه أهل تبرع مع أنه غير رشيد ويصح ضمانه (قوله من سكران) أي متعدي بسكره
ولو ضمن حال سكره واختلفا في التعدي وعدمه صدق مدعي عدم التعدي لانه الأصل حل (قوله
ومحجور فاس) ظاهره أنه عطف على سكران فيكون محجور وراولك رفعه على أنه مبتدأ خبره
كشرائه فيفيد أنه ان ضمن في الذمة صح أو في عين من أعيان ماله لا يصح ع ش (قوله لا من صبي

ومجنون ومجنون ومجنون ومجنون
ومريض مريض مريض مريض
عليه دين مستغرق ومكره
ولو باكره سيدة (وصح
ضمان رقيق) مكاتب أو
غيره (بأذن سيدة) لا يغير
أذنه كسكاحه (لأله) من
زيادتي أي لاضمانه لسيدة
لان ما يؤدي منه ملكه
ويؤخذ منه صحة ضمان
المكاتب لسيدة وكالرقيق
المبعض ان لم تكن مهايأة
أو كانت ضمن في نوبة
السيد (فان عين اللداء

يكونه في الذمة فلا يفيد
البطلان في صورة ضمانه
في عين من أعيان ماله بل
ظاهرة على الرفع بل والجر
أن ضمانه بصورته صحيح
نعم لو حذف قوله في الذمة
ورفع أفاد ذلك فتأمل أو
يقال حذف في الذمة من
الاول لدلالة الثاني تأمل
منصفا وهذا الايراد على
الجر أيضا الآن يحجب عن
هذا كله بأنه حذف من
الاول لفظ في الذمة لدلالة
الثاني عليه تأمل

(قوله أي فيقين صحته)
وضمانه من رأس المال الا
عن معسرا وحيث لا رجوع
فن التلث اهـ مر (قوله
أيضا فيقين صحته) أي كأنه
يتبين فساد ما أقر به
الضمان بدني مستغرق اهـ

مر

ومجنون) فلو ادعى الضامن الصبا أو الجنون وقت الضمان صدق بيمينه ان أمكن الصبا وعهد الجنون
وكذا الوادي أنه كان محجورا عليه بالسفاهة وقت الضمان على الأوجه أي وقد عهد له ذلك قال شيخنا
ويحتمل أن يقال ان اقدامه على الضمان متضمن لدعواه الرشيد فلا يصدق في دعواه أنه كان سفيا
بخلاف الصبي فان قيل تقدم أنه ان ادعى ما ذكر في البيعة لم يصدق أجيب بأن البيع معاوضة محضة
فاحتياط له وكذا الوادي الولي ذلك عند التزويج لان الابضاع محتاط لها فالظاهر أنها تقع بشرطها
حل (قوله ومجنور سفه) وان أذن له وليه زى وكذا يقال فيما قبله قل (قوله ومريض مريض
الموت) محل عدم صحة ضمان المريض اذا قضى الدين من ماله بخلاف ما اذا حدث له مال أو برى بها
أطلقه الشارح محمول على هذا التفصيل كما قاله حجج شريفة أي فيقين صحته مر (قوله ومكره)
أي ما لم يكن بحق أماما كان بحق كان نذرا أن يضمن فلا تأنتم امتنع فأكراهه الحالك على الضمان فضمن
فانه يصح وكان الأولى للشارح إعادة حرف النفي بان يقول ولا من مكره لانه محترز قوله واختيار
واسقاطها بما يوجبهم أنه من أفراد محترز قوله أهلية تبرع وان كان بعيدا (قوله ولو باكره سيدة)
أي لانه لا تسلط له على ذمته بخلاف بقية الاستخدامات شرح مر وعبرة قل ولو باكره
سيدة اذ لا ملك للسادة على ذم العبيد وفارق صحة بيع مال الغير باكره لان الضمان يتعلق بذمته
فيعود ضرره عليه (قوله وصح ضمان رقيق بأذن سيدة) نعم ان ضمن سيدة لغيره لم يحتج لأذنه قاله
خط وخالفه شيخنا مر وزى واعتبرا اذن السيد لانه يتصرف في ماله فلا بد من أذنه ويصح أن
يضمن السيد عبده لاجنبى مطلقا ولو مكاتب ولو في دين المعاملة ولا رجوع له كما ذكره قل قال الحلبي
ولم يفرعه لان العبد بأذن سيدة لا يقال له أهل تبرع على الاطلاق فهو مستثنى من مفهوم أهلية التبرع
كانه قال ولكن صح ضمان رقيق الخ (قوله بأذن سيدة) فانه اثبات مال في الذمة بعقد وانما صح خلع
أمة بمال في ذمتها بلا اذن لانها قد تضطر اليه ان يحوسر وعشرة واذا أدى بعد عتقه فله الرجوع لاقبله أي
ولا بد من علم السيد بقدر المال المأذون له في ضمانه حل ويتجه اشتراط علمهما معا للضمنون له لان
كلاهما مطالب كافى سل (قوله أي لاضمانه شخصا لسيدة) بان كان عليه دين لسيدة نعم ان
ضمن سيدة للغير صح كما شمله كلامه أولا لانه يؤدي من كسبه وهو لسيدة ولا رجوع له على سيدة وان
أداءه بعد العتق بخلاف ما اذا أدى ماضيه عن الأجنبي بالأذن منه ومن سيدة بعد العتق فان حق
الرجوع له لا لسيدة والفرق ان منفعة الرقيق في ضمان سيدة وقعت للسيد فكأنه استوفاه حال رقه
بخلافها في تلك فانه وقعت للاجنبي فكان الرجوع عليه ولو ضمن السيد ديناً وجب على عبده بمعاملة
صح ولا رجوع له عليه فيما أداه عنه ولو بعد عتقه اعتبار بحالة الضمان سل (قوله ويؤخذ منه)
أي من التعليل وهو قوله لان ما يؤدي منه الخ (قوله لسيدة) أي حيث أذن له في ذلك حل (قوله
المبعض) ثم ان أذن السيد في نوبته فهل يكون ما يؤديه من الكسب الواقع في نوبة السيد دون
العبد أو من كسبه مطلقا سواء كان في نوبته أو نوبة السيد والأقرب الأول ولو ادعى المبعض أن ضمانه
بغير الاذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالوادي الضامن الصبا عند الضمان وأمكن
سم على حجج على مر (قوله أو كانت الخ) قال ابن حجر ويزيد بين صحة شرائه
لنفسه حينئذ بان الضمان فيه التزام مال في الذمة على وجه التبرع وهو ليس من أهله حينئذ فان قلت
ظاهر كلامهم صحة هبته حينئذ قلت يفرق بأن التزام الذمة على وجه التبرع محتاط له لان فيه ضررا
فاشترط له عدم حجر بالكلية ولا يكون ذلك الا بالنوبة لا غير سل (قوله فان عين) أي وقت

(ومما يندمأذن) له في
تجارة كافي المهر وان اعتبر
ثم كسبه بعد النكاح لا بعد
الاذن فيه والفرق أن مؤن
النكاح انما يجب بعده وما
يضمن ثابت قبل الضمان فلو
كان عليه ديون فان حجر
عابه القاضي لم يؤد مما يده
والا فلا يؤدى الا بما فضل
عها (و) شرط (في المضمون
له) وهو الدائن (معرفة)
أى معرفة الضامن عينه
لتفاوت الناس في استيفاء
الدين تشديدا وتسهيلا
وأفتى ابن الصلاح بأن
معرفة وكيله كمعرفة وابن
عبد السلام وغيره بخلافه
وهو الاوجه (لارضاه) لان
الضمان محض التزام لم يوضع
على قواعد المعاقبات (ولا
رضا المضمون عنه) وهو
المدين (و) لا (معرفة)
لجواز التبرع بأداء دين
غيره بغير اذنه ومعرفة
فيصح ضمان ميت لم يعرفه
الضامن (و) شرط (في
المضمون فيه) وهو الدين
ولو منفعة (ثبوت) ولو
باعتراف الضامن فلا يصح
الضمان قبل ثبوت كنفقة
الغدانه وثيقة له فلا يسبقه

(قوله وما ذكره الخ) الظاهر
التفريع لان ظاهر كلامه
أن غير المأذون يتعلق بكسبه
الحاصل بغير التجارة

الاذن أو بعده وقبل الضمان حج ع ش فان لم يف ما عينه له بأن كان غير كسبه وما يده اتبع
الرفيق بالباقي بعد عتقه لان التعيين قصر الطمع عن تعلقه بكسبه وما في يده من أموال التجارة
اه حل (قوله فما يكسبه) ولونا رابع اذن فلو استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه
أجرته أم لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من أنه اذا تزوج باذنه واستخدمه من وجوب أجرته
عليه أنه هنا كذلك اه ع ش ع ش ع ش (قوله ومما يندمأذن) رجاء ورأس مال حل
وع ش ولواتسنى الكسب والتجارة تعلق بذمته فقط فان حدث له كسب مثلا فينبغي التمسك به
ومثله التجارة ولواتسنى العبد المأذون له عن ملك سيده يبيع أو غيره بقي التمسك بكسبه وللمشترى
الخيار ان جهل قاله مر قل (قوله وان اعتبر ثم كسبه) أى الحاصل بغير التجارة وما ذكره خاص
بغير المأذون له في التجارة وأما المأذون له فيما يتعلق بمؤن النكاح بكسبه الحاصل قبل النكاح أيضا
خلافا لظاهر كلام الشارح حل (قوله بعد النكاح) أى وبعد الوجوب كما سيأتى في بابيه س ل
وسيأتى في نكاح الرفيق ان هذا التقيد انما هو في غير المأذون له في التجارة أما هو فيتعلق بأكسابه
ولو قبل النكاح كما يتعلق بأموال التجارة ولو حصلت في يده قبل النكاح وانظر هل هو هنا كذلك
فيقال محل هذا التقيد أى قوله بعد الاذن في غير المأذون له أما هو فيتعلق بكسبه ولو قبل الاذن في
الضمان واعتمد سم أنه هنا كذلك (قوله والفرق أن مؤن النكاح) عبر بهامع أن كلامه في المهر
فقط إشارة الى ان مثله باقى المؤن من نفقة وكسوة وغيرهما (قوله وما يضمن ثابت قبل الضمان) قد
يقال ان ثبوت قبل انما هو على غير العبد وانما ثبتت على العبد بعد ضمانه وأجيب بان ثبوت قبل على غيره
صيره أقوى من مؤن النكاح لانها لم تكن ثابتة قبل على أحد اه ح ف (قوله فلو كان عليه ديون)
هذا تقيد لكونه يؤدى من كسبه ومما في يده من مال التجارة بما ادالم يكن عليه ديون حل (قوله
فان حجر عليه القاضي) أى بعد الضمان حل وقال ع ش مطلقا سواء قبل الضمان وبعده (قوله
أى معرفة الضامن عينه) لا الاسم والنسب س ل وكلامه يقتضى أنه شرط للضامن لا للمضمون له
الا أن يقال ان المراد بالمعرفة كونه معروفا للضامن فكأنه قال وشرط في المضمون له كونه معروفا
للضامن وكذا يشترط معرفة السيد ان كان الضامن عبده باذنه فان المضمون له يطالب كلام من العبد
والسيد الاذن كذا في حج أى يؤدى عن عبده كما علم من معاملة العبيد وانما كفت معرفة عينه لان
الظاهر عنوان الباطن حل (قوله بأن معرفة وكيله) أى في المعاملات وان لم يكن وكيله في خصوص
هذا وهذا هو المعتمد وعليه بقولهم لان أحكام العقد تتعلق به ولان الشخص لا يوكل غالبا الا من
يشبهه وقضية ذلك الاكتفاء به ولو بعد عزله ولو في قضية واحدة ولو واحدا من وكلاء فانظره قل
مع زيادة (قوله لارضاه) فلا يرتد برده وهو ما قاله حج ووافقه شيخنا ونقل عن شيخنا مر انه يرتد
برده وسيأتى اعلمه فراجع قل (قوله ضمان ميت) أى ضمان ما عليه من الدين لان الكلام في
ضمان الدين لا في الكفالة (قوله ولو منفعة) كالعمل الملتزم في الزمة بالاجارة أو المساقاة وشمل الدين
الزكاة فيصح ضمانها المستحقين انحصروا لكن لا بد من الاذن في الاداء لاجل النية وكالزكاة الكفارة
وفي شرح شيخنا ما يقتضى صحة ضمان الزكاة عن الميت وفيه نظر فراجع قل (قوله ثبوت) أى
وجوده (قوله ولو باعتراف الضامن) بل الضمان متضمن لاعترافه بتوفر شرائطه حل فلو قال
شخص لزيد على عمرو مائة وأنا ضامنه فلزيد مطالبة القائل وان أنكر عمرو س ل (قوله كنفقة
الغدا) أى للزوجة خرج بنفقة الغد نفقة اليوم وما قبله لوجوبها ولا يصح ضمان نفقة القريب مطلقا

ومفهومه أن كسب غير المأذون الحاصل بالتجارة لا يتعلق به ولا معنى لكونه غير مأذون له كسب بالتجارة فتأمل

لأنها مجهولة ولست قاطعة بمضى الزمان وهذا ما رجحه الأذرعى وجزم به ابن المقرئ زى (قوله وصح ضمان درك) وهو التبعة أى المطالبة سمي بذلك لالتزامه الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله ومطالبته به فيقول في صيغته ضمنت عهدته الثمن أو دركه أو خلاصك منه حل وهذا مستثنى من قوله وثبوته واعتراض بأن كلامه في الدين وضمان الدرك ضمان عين وأجيب بأنه يؤل إلى ضمان الدين بتلف العين المضمونة لأنه يطالب ببدلها وقال سم على أنى شجاع أصل الدرك التبعة أى المطالبة والمواخذة كما قاله الجوهرى ومعلوم أن المضمون هو الثمن أو المبيع لأن نفس التبعة فالدرك هنا إما معنى الثمن والمبيع أو على حذف مضاف أى ذاك الدرك وهو الحق الواجب للمشتري والبائع عند ادراك المبيع أو الثمن مستحقا وهو الثمن أو المبيع ووجه تسميته بالدرك كونه مضمونا بتقدير الدرك أى ادراك المستحق عين ماله ومطالبته ومواخذته به انتهى قال ممر والمضمون هذا حاصله إن كان الثمن معيناً في العقد فالمضمون ضمان عين لا تجب قيمته عند التلف كضمان الأعيان المضمونة وإن كان الثمن في الذمة ثم عين فالمضمون ضمان ذمة فيطالب بعينه إن بقي وسهل رده وقيمته للحيلولة إن تعذر رده والبدل الشرعى إن تلف وكذا يقال في المبيع ولو أطلق ضمان الدرك أو العهد اختص بما خرج مستحقا إذا هو المتبادر لا ما خرج فاسداً بغير الاستحقاق اهـ سـ ل (قوله بعد قبض ما يضمن) خرج مالو باع الحاكم مال غائب للمدعى بدينه فلا يصح أن يضمن له دركه لعدم القبض في الثمن لأن الفرض أنه دين في ذمة الغائب لأن ضمان الدرك لا يكون فيما في الذمة حل والمراد بالقبض في كلام الشارح القبض الحقيقي فلا تنكفي الحوالة به كما في سـ ل (قوله كأن يضمن لمشتري) أو مستأجر (قوله الثمن) أى المعين ابتداء أو النسي في الذمة ثم عينه أى وقد علم قدره حل (قوله أو لبائع) أو مؤجر فيرده إن كان باقياً وسهل رده وقيمته للحيلولة إن عسر رده هذا إن كان معيناً ابتداء فإن عين عما في الذمة رده فإن تلف رده من مثله أو قيمة وهو في الأول من ضمان الأعيان وفي الثاني من ضمان الأموال أى الديون حل وأدنى كلام المصنف مانعة خلو (قوله إن خرج مقابله مستحقاً) أى أو مأخوذاً بشفعة وصورته أن يشتري حصة من عقار ثم يبيعها لآخر ويقبض منه الثمن فيضمن للمشتري الثاني رد الثمن إن أخذها الشريك القديم بالشفعة عـ شـ على مـ ر (قوله أو ناقصاً) لو اختلف البائع والضامن في نقص الصنعة صدق الضامن بيمينه لأن الأصل براءة ذمته أو البائع والمشتري صدق البائع بيمينه لأن ذمة المشتري كانت مشغولة بخلاف الضامن إلا أن اعترف أو قامت يمينه ويصح ضمان العهد للمستأجر وكذا عهدته المسلم فيه بعد أدائه للمسلم إن استحق رأس المال المعين ويفرق بينه وبين عدم صحة الحوالة به أنه هناك يطالب ببدله وهو لا يصح الاستبدال عنه وهنا يطالب بنفسه سـ ل (قوله بفتح الصاد) والسبب أفصح من الصاد كما في القاموس حج وفي المختار صنعة الميزان معربة ولا تقل صنعة انتهى عـ شـ على مـ ر (قوله أجيب عنه الخ) محصل هذا الجواب منع الإرادة أى بل هو ضمان ما وجب لكن في نفس الأمر فهو جواب آخر غير الجواب بأن هذا مستثنى من ادراك الثمن بقوله وصح الخ تحقيق قوله وثبوته أى ولو في نفس الأمر وليس مراده الاستثناء كما قيل لأنه لا يناسب كلامه في الشرح شيئاً (قوله يبين وجوب رد المضمون) أى فاكنتي بذلك وحيث علم أن ضمان العين ابتداء من ضمان الأعيان والمعين عما في الذمة من ضمان لديون وسط ضمان ادراك بين المعين والدين حل وهذا لا يتأتى في غير المستحق لأنه لا يبين وجوب الرد فيه أى رد المضمون اهـ شـ ويرى لأن الواجب رد المضمون أو الأرض (قوله ولا يصح قبل قبض المضمون) أى ولا معه وان لم أر ضمانه له بحسب صيغته صوراً فإن قال ضمنت أن خرج

كالشهادة وبذلك علم شرط المضمون عنه وهو كونه مديناً (وصح ضمان درك) ويسمى ضمان عهداً (بعد قبض ما يضمن كأن يضمن لمشتري الثمن أو لبائع المبيع إن خرج مقابله مستحقاً ومعيباً) ورد (أو ناقصاً لنقص صفة) شرطت (أو صنعة) بفتح الصاد ورد وذلك للحاجة إليه وما وجه به القول بطلانه من أنه ضمان مالم يجب أجيب عنه بأنه إن خرج المقابل كما ذكرنا بيمين وجوب رد المضمون ولا يصح قبل قبض المضمون لأنه إنما

(قوله في نقص الصنعة الخ) أى التي وزن بها الثمن (قوله إلا أن اعترف) موضع الاستثناء المطالبة بعد حذف البائع فانه لا يطالب الضامن إلا الخ (قوله ويصح ضمان العهد للمستأجر) فإذا خرج المؤجر مستحقاً ضمن الاجرة وأفتى ابن الصلاح بأنه لو أجرها عليه بدينه وضمن ضامن دركه فبان بطلان الاجارة لم يلزم الضامن شيئاً من الاجرة لبقاء الدين الذي هو أجرة بحاله فلم يفوت عليه شيئاً اهـ مـ ر

مقابله مستحقا لم يضمنه ان خرج معيبا وعكسه او ضمنت نفسه لم يضمن عينه وهكذا فان أطلق حل على
 خروجه مستحقا قل على الجلال (قوله مادخل في ضمان البائع) أي فكان واجبا حال الضمان (قوله
 مالو ضمن بعض الثمن) أو لاجرة ان خرج المؤجر مستحقا (قوله أو المبيع) ذكر في السابق أن مسألة المبيع
 من زباده فكان الأولى أن يقتصر على الثمن حل (قوله وشرط فيه أيضا لزومه) قال العلامة حل كان
 المناسب ان يؤخر ضمان الدرك عن هذا الشرط وليس هذا بالقوى لان ضمان الدرك مستثنى من اشتراط
 الثبوت بقطع النظر عن اللزوم وعدمه فاصنعه الشيخ هو الاحسن والمراد باللزوم أن السقوط
 بالفسخ أو الانقضاء (قوله فيصح ضمانه في مدة الخيار) أي للمشتري وحده لانه حينئذ يملك البائع الثمن
 فيصح ضمانه له بخلاف ما اذا كان لها والبائع فانه لا يصح حل لانه ليس مال الكالثلثمن حتى يضمن له (قوله
 لانه آيل الى اللزوم بنفسه) اعترض بخيار المجلس بأن الثمن فيه لا يؤل الى اللزوم بنفسه بل اما بفارقة
 أحدهما للآخر أو باختياره لزوم البيع وأجيب بأن الكلام هنا في ثبوت الخيار للمشتري وحده وخيار
 المجلس لا يثبت له ابتداء وحده تأمل (قوله وشرط قبوله الخ) وهذا الشرط ذكره الغزالي
 وأورد على طرده حق القسم فان لها أن تبرع به ولا يصح ضمانه لها وعلى عكسه أي مفهومه دين الله
 كزكاة ودين لمريض معسر عليه دين مستغرق فانه يصح ضمانه ولا يصح التبرع به أي تبرع المريض
 بالدين الذي له ولذلك أهمله الشيخان حل ويحاج عن الأول بأن عدم صحة ضمانه لكونه
 غير دين فهو خارج عن الموضوع فلا يرد وعلى تسليم عدم خروجه فيحاجب بأنه لا يلزم من
 وجود الشرط وجود المشروط ويمكن الجواب عن الثاني بأن عدم صحة التبرع به لعارض وبينائه على
 الغالب والأولى تأخيره عن مفهوم المتن (قوله لان تبرع به) أي ينقل لغير من هوله بغير عوض
 والقصاص ليس كذلك لانه لا ينقل لغير من هوله وأما اسقاطه فمن هو عليه بالعفو فليس تبرعا حتى
 يشكل على مقاله لما علمت من المراد بالتبرع شيئا (قوله فيخرج القود) فيه أنه ليس داخلا
 لانه ليس ديناً حينئذ لا حاجة لهذا الشرط (قوله ونحوهما) حكى الشفعة حل (قوله كدين
 جعله) أي قبل الفراغ من العمل لانه وان آل الى اللزوم لكن لا بنفسه بل بالفراغ من العمل
 ويرد عليه خيار المجلس لانه لا يكون للمشتري وحده الا بالعمل وهو مفارقة البائع للمجلس أو الزام العقد
 حل وفيه نظر لا نقطاع خيارهما بالمفارقة المذكورة (قوله وعلم للضامن) أي وعلم سيده ان كان
 الضامن عبدا (قوله جنسا وقدر اوصفة) ومن الصفة الحول والتأجيل ومقدار الأجل سم (قوله
 وعينا) فلا يصح ضمان أحد الدينين مبهما شورى قال حل قوله عينا وان لم يعرف مال الكل
 كمالو ضمن شخص لجماعة دينام معلوما مع جهله بما يخص كل واحد منهم فانه جائز كما قاله م (قوله
 سواء المستقر) وهو ما ليس معترضا للانقضاء بتلف العقود عليه وغيره وهو المعرض لذلك عرض
 وهذا تعميم في اللازم فالأولى ذكره عقب اللزوم الذي في المتن (قوله كدين السلم) مثال للمستقر
 ولا يقال لهذا الاستبدال عن المسلم فيه لانه من باب وفاء دين الغير وهو جائز كما قررره شيخنا العزيزي وقال
 بعضهم انه مثل لغير المستقر وكونه غير مستقر لكونه معرضا للانقطاع انتهى (قوله وثمن المبيع)
 والمهر قبل الدخول وهذا مثال لغير المستقر فافهم (قوله قبل قبض المبيع) انما أظهر في محض الاضرار
 لتلايتهم عود الضمير على الثمن وهو غير مستقيم لانه اذا قبض المبيع فالثمن حينئذ مستقر مع أن مراده
 التمثيل لغير المستقر وأيضا الغرض أن الثمن في الذمة فهو غير مقبوض قطعا (قوله الا في ابل دية)
 ومثلها الارش والحكومة واذا اراد الرجوع ضامنها بالاذن اذا غرمها رجع بمثلها لا بقيمتها كالقرض
 حل وهو مستثنى من مفهوم العلم (قوله مع الجهل بصفاتها) كنودها ولونها وطولها وقصرها اه

يضمن مادخل في ضمان
 البائع أو المشتري ومسألة
 ضمان المبيع مع نقص
 الصفة من زيادتي وقولي
 كأن أولى من قوله وهو أن
 لشموله مالو ضمن بعض
 الثمن أو المبيع ان خرج بعض
 مقابله مستحقا أو معيبا
 أو ناقصا لنقص ما ذكر
 (و) شرط فيه أيضا (لزومه
 ولو ما لا كضمن) بعد لزومه
 أو قبله فيصح ضمانه في مدة
 الخيار لانه آيل الى اللزوم
 نفسه وشرط قبوله لان يتبرع
 به فيخرج القود وحده
 القذف ونحوهما وخرج
 باللازم غيره كدين جعله
 ونجم كتابة فلا يصح ضمانه
 (وعلم للضامن) به (جنسا
 وقدر اوصفة وعينا فلا
 يصح ضمان مجهول بشئ
 منها لانه اثبات مال في
 الذمة بعقد فأشبه البيع
 ونحوه سواء المستقر وغيره
 كدين السلم وثمن المبيع
 قبل قبض المبيع (الا في
 ابل دية) فيصح ضمانها مع
 الجهل بصفها لانه معلومة
 (قوله حق القسم) أي
 للزوجة المظلومة اه م
 (قوله حكى الشفعة) لانه
 لا يصح اسقاطه لغير مشتري
 الشقص اه شيخنا
 (قوله ولو أبرأه من معين)
 أي دين معين

أبل البلد (كبراء) في أنه
يشترط فيه العلم بالبرأئته فلا
يصح من مجهول بناء على
أنه تملك المدين ما في ذمته
فيشترط علمهما به إلا في أبل
الدية فيصح الإبراء منها مع
الجهل بصفتها للماسر (ولو
ضمن) كأن قال ضمنت
ممالك على زيد (من درهم
إلى عشرة صح) لا تتقاء
الغرر بذكر الغاية (في
تسعة) ادخلا للطرف
الأول فقط لأنه مبدأ
الالتزام (كأقرار ونحوه)
كإبراء ونذر فإن كلا منهما
يصح في مثل ذلك في تسعة
وقولي ونحوه من زياتي
ومسئلة الأقرار ذكرها
الأصل في باب (وتصح
كفالة عين مضمونة)
بغصب أو غيره أي كفالة
ردها إلى مالكها وهذه
من زياتي (وبدن غائب)
ولو بمسافة قصر (و) بدن
(من يستحق حضوره
مجلس

(قوله من تركه مورثه) أي
والحال أن التركة ديون
فإن كانت أعيانا لم يصح
لأن الإبراء والاستسقاط
لا يصح في الأعيان وهذه
تقع كثيرا فليتنبه اه
قويستي
(قوله لا يغني أحدهما عن

اط ف (قوله كبراء) هذا إذا كان الإبراء غير معلق بالموت أما المعلق بالموت كذا ذمت فانت بريء
فوصية ولو أبرأه من معين معتقدا عدم استحقاقه فتبين خلاف ذلك بريء حل ومهر وهذا التشبيه
راجع لما قبل الأول لمابعدا كما يؤخذ من كلامه به فتأمل (قوله يشترط فيه العلم بالبرأئته) فلا بد
من علم المبري مطلقا وأما المدين فإن كان الإبراء في معاوضة كالخلع بأن أبرأته عما عليه في مقابلة
الطلاق فلا بد من علمه أيضا لتصح البراءة والأفلا يشترط ولو أبرأته ثم ادعى الجهل قبل باطنا لا ظاهرا
وطريق الإبراء من المجهول أن يبرئه مما يعلم أنه لا ينقص عن الدين كالفشك هل دينه يبلغها أو ينقص
عنها شرح مر (قوله بالبرأئته) أي إذا كان ديننا أما الإبراء من العين فباطل جزا مر (قوله
فلا يصح من مجهول) أي بالنسبة للدنيا أما بالنسبة للآخرة فيصح حج ع ش وقوله فلا يصح من
مجهول أي لا يمكن معرفته بخلاف ما يمكن معرفته كإبرائه من حصته من ركة مورثه لأنه وإن جهل
قدر حصته لكن يعلم قدر التركة شرح مر فيشترط علمه بالتركة اه ح ف (قوله بناء على أنه تملك
المدين الخ) أي فاشترط علمه به ولو بذنا على القول الآخر وهو أنه اسقاط لم يشترط علمه بالبرأئته
وإنما لم يشترط قبول المدين نظر الشائبة الاسقاط (قوله فيشترط علمهما به) ان وقع في ضمن معاوضة
كالخلع فإن وقع في غيره اشترط علم المبري بالكسر فقط كإبرائه شيخنا وهذا تفصيل لقوله أو لا يشترط
العلم الخ ولو اقتصر على هذا الأغنى عن ذلك قال بعضهم وأني به مع علمه من ذلك نوطته لما بعده (قوله
ادخلا للطرف الأول) أي بخلاف الطرف الثاني فإن قال من واحد إلى مائة أو إلى ألف فالتأخير واحد
وان كان من جنس ما قبله لأن قولهم الغاية إذا كانت من جنس المقياد دخلت محمول على الأمور
الاعتبارية وما نحن فيه من الأمور الالتزامية ولا يعارضه ما يأتي في الطلاق من أنه لو قال لزوجته أنت
طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا لأن الطلاق محصور في العدد المذكور فالظاهر استيفاءه بخلاف
الدين حل وقول ثم قال قل بعد ذلك ولو قال بعثك الأشجار من هذه إلى هذه دخلت الغاية
أو بعثك من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة لم تدخل الغاية لأن الأولى صيغة عموم بخلاف الثانية
(قوله لأنه مبدأ الالتزام) أي فهو كالأصل المبني عليه وإخراج الغاية عن الأصل لأنه الطرف المستغنى
عنه ورعاية اليقين أو الظن القوي تقوى إخراجها اه ايعاب شورى (قوله في تسعة) متعلق
بيصح وقوله في مثل ذلك متعلق بحال محذوفة أي حال كون الإبراء والبذر كاتنين في مثل ذلك ح ف
ويصح أن يكون في مثل ذلك متعلقا بيصح في حال اطلاقه وفي تسعة متعلقا به بعد تقييده بالأول فاختلف
العامل بالاطلاق والتقييد فيصح تعلق حرف الجر به فتأمل (قوله بغصب أو غيره) دخل فيه ما هو
مضمون ضمان بدك للمعار والمستام وما هو مضمون ضمان عقدا أو غيره دخل فيه كالبيع في بد البائع
والثمن المعين في بد المشتري له اه ع ش (قوله أي كفالة ردها إلى مالكها) ان كان له قدرة على
اقتراعها أو أذن من هي تحت يده فإن تعذر ردها لنحو تلف لم يلزمه شيء حل (قوله وبدن غائب)
أفرد به بالدكر لينبه على الخلاف فيه ولأن الغرض منه بيان المسافة التي يعتبر الاحتضار منها والغرض
من ذكر من يستحق حضوره بيان صفة المكفول وبملاحظة هذا لا يغني أحدهما عن الآخر اه ع ش
فيكون عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وعبرة التوبيخ المراد بالغائب من لا يستحق
حضوره بأن طالت المسافة بأن كانت فوق مسافة العدوى أو كان نهائى في محل غيبته حاكم أو المراد به
الغائب مطلقا وكان يستحق حضوره وعلى هذا فالمراد بمن يستحق حضوره المقيم فقط اه بان كان
فوق مسافة العدوى فيكون في كل منه وما بعده عموم (قوله وبدن من يستحق حضوره في مجلس

(حكم) عند الاستعداد

(الحق لله تعالى مالى أو)

الحق (أدى) ولو عقوبة

للحاجة الى ذلك بخلاف

عقوبة الله تعالى وذكر

الضابط من زيادتي وإنما

تصح كفاية بدن من ذكر

(بأذنه) ولو بنائيه والافات

مقصودها من احضاره لانه

لا يلزمه الحضور مع الكفيل

حينئذ (ولو) كان من ذكر

(صبي أو مجنون) بأذن وإيهما

لانه قد يستحق احضارهما

لأقامة الشهادة على صورتهما

في الاتلاف وغيره ويطلب

الكفيل وليهما باحضارهما

عند الحاجة اليه (ومحبوسا)

وان تغذر تحصيل الغرض

في الحال كما يجوز للعبد

ضمان المال (وميتا) قبل

دفنه (أشهاد على

صورته) اذا تحمل

الشاهد عليه كذلك ولم

يعرف اسمه ونسبه قال في

المطلب ويظهر اشتراط اذن

الوارث اذا اشترطنا اذن

المكفول وظاهر أن محله

فيمن يعتبر أذنه والا فالمعتبر

اذن وليه (فان كفيل) بفتح

الفاء أفصح من كسرهما

(قوله أى مالم ينزل الخ)

حمله عليه حمل الولي على

الولي الأذن فان حمل على

الولي حال الطلب لم يحتج

اليه ويفيد أيضا ان الولي

يطلب لو حضر على الاذن

(حكم) أى في محل الكفاية أشار لقاعدة وهي كل حق لو ادعى به على شخص عند ما كمل لزمه الحضور فتصح الكفاية ببدن من عليه ذلك الحق ودخل فيه كفاية الكفيل فتصح وتصح ببدن من عنده مال لغيره ولو ودعة امتنع من أدائها في كلام بعضهم من عنده اختصاصات نجسة يصح التكفيل ببدنه كما فهمه قولهم استحق حضوره ور بما يقتضى ضيعه أن الغائب لا يشترط فيه أن يستحق حضوره من المحل الذى هو فيه أى المعين وليس كذلك بل لا بد أن يستحق حضوره لو استعدى عليه من محله الذى هو به كذا قيل لكن هذا المقتضى هو المقتضى فتصح كفاية الغائب ولو لم يلزمه الحضور لو استعدى عليه بان كان فوق مسافة القصر حل فيكون في كل منه وما بعده عموم (قوله عند الاستعداد) أى الطلب مطلقا لا بقيد كونه من مسافة العدوى انتهى ع ش وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول له بالكفيل كافي ضمان المال شرح م (قوله أو الحق أدى) كأجبر وقرن أبى فيكفله لولاه وامرأة لمن يدعى نكاحها ليثبتها ولن ثبت نكاحها ليسلمها له شرح م (قوله ولو عقوبة) كقصاص وحذف وفوت وتغريز لانه حق لازم وقوله بخلاف عقوبة الله كخروج زنا وسرقة وتغاريزه المتعلقة به لانما مورون بسترها والسعى في اسقاطها ما أمكن وان نحم استيفائها كما اعتمده والده شيخنا خلافا لبعضهم اه حل (قوله وذكر الضابط) هو قوله وبدن غائب ومن يستحق حضوره الخ وقوله وانما تصح كفاية بدن من ذكر أى الغائب ومن يستحق حضوره فلا بد من اذن كل منهما وصورته في الغائب أن يأذن قبل غيبته أو بوكل من يأذن شرح م (قوله بأذنه) قضيته أنها بدون الاذن باطلة ولو قدر الكفيل على احضار المكفول قهر اعليه وقياس ما تقدم من صحة كفاية العين اذا كان قادرا على اتزاعها الصحة هنا أيضا لأن يفرق بان العين وجوب احضارها ممن قدر عليها لا يتوقف الاعلى مجرد رضا مال كها باحضارها والبدن يتوقف على وجوب حضوره من عليه الحق ولا يجب ذلك عليه الا بعد طلب القاضى من مسافة العدوى فنادونها على أنه قد لا يجب الحضور مع ذلك كالمقام به مانع كرض واحتيج الى اذنه ليجب عليه موافقة الطالب اذا أراد احضاره ولو من موضع لا يجب عليه الحضور منه لكونه فوق مسافة العدوى ع ش (قوله وإيهما) أى مالم ينزل أو يكمل المولى سم أى فان انزل قام الثانى مقام الأول ع ش (قوله لانه قد يستحق احضارهما) هذا بما يقتضى الاكتفاء بما كان استحقاق الحضور وليس كذلك فكان الاولى أن يقول لأقامة الشهادة على صورتهما عن لم يعرف اسمهما ونسبهما حل (قوله قبل دفنه) أى وضعه في القبر وان لم يهل عليه التراب لا بعده وان لم يتغير ومحله قبل الدفن مالم يتغير في مدة الاحضار وظاهر كلامه أنه أذن قبل موته فان لم يكن له وارث خاص فنظر بيت المال ولو كان الوارث غير حائز فلا بد من اذن الناظر أى ناظر بيت المال أيضا ولو كان محجوزا عليه عند موته اعتبر اذن الولي ان كان من ورثته والا فورثته ومن لا وارث له أصلا كذمي مات ولم يأذن في حياته فالوجه عدم صحة كفايته لان متروكه فيء حل (قوله ليشهد على صورته) كأن كان على شخص دين وهناك شهود تشهد على صورته ولم تعرف اسمه ونسبه ثم مات فأراد صاحب الدين أن يحضره للقاضى لتشهد الشهود على صورته خوفا من ضياع حقه فيكفله شخص كما قررره شيخنا ويشهد بضم أوله وفتح ثالثة كما في شرح م (قوله اذن الوارث) أى كل وارث ان لم يأذن الميت في حياته وهذا اذا لم يكن فيهم ولي للميت قبل موته والا اعتبر أذنه فقط ان كان وارثا وان لم يكن ولي فلا بد من اذن الجميع وأمالو كان الولي غير وارث فلا عبرة بأذنه حل (قوله فان كفيل بفتح الفاء أفصح) وعداء بنفسه لانه بمعنى ضمن وعدم

يجنون مثلاً تأمل ومع ذلك فالأولى تأخير هذه القولة عما بعده لانها في طلب الاحضار لا في الاذن في الكفاية كما لا يخفى

استعمال أئمة اللغة به بغير الباء لعلها لا فصيح (قوله شرط لزومه) فلا تصح الكفالة بدين مكاتب بالنجوم وهو وارد على الضابط لأن السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الاداء واختلافهما في قدر النجوم مع عدم صحتها أي الكفالة اه حل (قوله لعدم لزومه للكفيل) هو وان لم يلزمه لكنه قد يحتاج الى توفيقه كما لو غاب المكفول ولم يحضره الكفيل فانه يحبس الى أن يتعذرا حضاره أو يوفي المال فهلا قيل باشتراط علمه مخافة أن يحتاج الى التوفيق فيشق عليه ما يدفعه من المال لكثرة عرش (قوله والجزء الذي لا يعيش بدونه) أي فيما إذا كان حيا فان كان ميتا في صورة الرأس لم يكتف بذلك لسهولة احضارها كيد الخي حل (قوله فذلك) أي واضح تعيينه وظاهره وان كان غير صالح وله مؤنة في الوصول اليه وهذا يفيد أن محل الكفالة لو كان غير صالح لا يشترط تعيينه بخلاف السلم وليس كذلك ولا بد من تعيين نحو المكفول فلا يصح كفلة بدن أحد هذين حل وعبرة قل على خط والتعيين واجب ان كان محلها غير صالح للتسليم والا فإثر انتهى ونصه في حاشية الجلال يتعين ان صلح والابطالت الكفالة اه (قوله والا فحلها يتعين) أي ان صلح ولم تكن مؤنة والا فعلى ما صرف في مكان المسلم فيه في التفصيل ونظر بعضهم في اعتبار المؤنة هذا لان مؤنة كل منهما في مال نفسه فتأمل قل (قوله كما في السلم) يؤخذ من التشبيه انه اذا لم يكن المحل صالحا أو كان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعد ما تعين أقرب محل اليه وبه صرح م اه اطف (قوله ويرأ الكفيل بتسليمه) وان لم يقل عن الكفالة كما اقتضاء صنيعة حيث أطلق في هذه وفصل في التي بعدها حل ويرأ أيضا ببراء المكفول له ولو قال لاحق لي جهة المكفول أو عليه فوجهان أحدهما وهو الاوجه ويرأ الاصيل والكفيل لتضمن ما قاله سقوط الحق مطلقا لانه نكرة في سياق النفي فتم والثاني راجع فان فسر بنفي الدين فذلك أو بنفي وديعة أو شركة أو نحوهم قبل قوله فان كذبناه حلف س ل (قوله بتسليمه) أي الى المكفول له أو لوارثه فلو كان له ورثة وغرماء وموصى له فلا بد من التسليم الى الجميع ويكفي التسليم الى الموصى له المحصور عن التسليم الى الموصى س ل ويكفي تسليمه ولو محبوسا ان كان بحق والا فلا ولو كفل به اثنان فسلمه أحدهما عن نفسه لم يرأ الآخر وأعنهما وقيله لدائن أو باذن صاحبه برئهما ونقل ابن قاسم عن شيخنا م اه أنه لا يرأ الثاني مطلقا ولو كفل واحدا لاثنين فسلمه لاحدهما لم يرأ من حق الآخر ويرأ بقول المكفول له أبرأتك من حق أو لاحق لي على الاصيل على الاصح قل (قوله المذكور) أي في قوله ثم ان عين محل التسليم الخ (قوله بلا حائل) ولوسلمه الكفيل وادعى عدم الحائل وادعى المكفول له وجوده صدق الكفيل لان الاصل عدم وجود الحائل شورى (قوله يمنع المكفول له منه) أي من التسليم (قوله فع وجود الحائل لا يرأ) نعم لو قيل مختار يرى شرح م اه (قوله فان أتى به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول) ويأتي هذا التفصيل فيما لو أحضره قبل زمنه المعين م اه فان لم يعين للاحضار زمانا حل على الحول فله المطالبة في أي وقت عرش (قوله كتسليمه) أي البالغ العاقل كان يقول للمكفول له سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولو في غير محل التسليم وزمنه المعين حيث لا غرض وخرج بالبالغ العاقل الصبي والمجنون فاذا سلم كل نفسه لا عبرة بتسليمه الا ان رضى به المكفول له ولو ضمن له احضاره كلما طلبه لم يلزمه احضاره الا مرة واحدة لانه فيما بعدها معلق للضمان على طالب المكفول له وتعليق الضمان يبطله قاله الباقي وهو الاوجه وان نظريه بان مقتضى اللفظ تعليق أصل الضمان على الطلب وتعليقه مبطل له من أصله شرح م اه بحروفه وحل وقوله كان يقول للمكفول له سلمت نفسي عن جهة الكفيل الخ أي فيشترط اللفظ هنا لافيا قبله ويفرق بان محي هذا وحده لا قرينة فيه على التسليم عن جهة الكفيل فاشترط لفظ

(بدن من عليه مال شرط لزومه لا علم به) لعدم لزومه للكفيل وكالبدن الجزء الشائع كئلته والجزء الذي لا يعيش بدونه كراسه (ثم ان عين محل التسليم) في الكفالة (فذلك والا) أي وان لم يعينه (فحلها) يتعين كما في السلم فيهما (درس)

(ويرأ الكفيل بتسليمه) أي المكفول (فيه) أي في محل التسليم المذكور وان لم يطالب به لقيامه بما لزمه (بلا حائل) كمنع المكفول له منه فع وجود الحائل لا يرأ الكفيل فان أتى به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول ان كان له غرض في الامتناع والا فالظاهر كما قال الشيخان لزوم القبول فان امتنع رفعه الى حاكم يقبض عنه فان فقد أشهد شاهدين انه سلمه (كتسليمه نفسه عن) جهة (كفيل) فان الكفيل يرأ به حيث لا حائل كما يرأ الضامن باداء الاصيل فلا يكفي مجرد حضوره ولا تسليمه نفسه مع وجود حائل والتقييد في هذه بعدم الحائل من زيادتي

وإسليمه أجنبي عن جهة الكفيل يرى أن كان باذنه أو قبله الدائن (فان غاب لزمه احضاره ان أمكن) بان عسرف محله وأمن طريق ولا حائل ولو كان بمسافة القصير فان لم يمكن ذلك لم يلزمه احضاره لجهزه وتعييرى بأن أمكن أولى من تعييره بما ذكره (وبمهل مدته) أى مدة احضاره بان بمهل مدة ذهابه وإيابه على العادة وظاهره أنه ان كان السفر طويلاً لمهل مدة إقامة المسافر وهي ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج (ثم ان) مضت المدة المذكورة و (لم يحضره حبس) الى أن يتعذر احضار المكفول بموت أو غيره أو بوفى الدين فان وفاه ثم حضر المكفول قال الاستوى فالتجته أن له الاسترداد (ولا يطالب كفيل بمال) ولا عقوبة كما فهم بالاولى وان فات التسليم بموت أو غيره لأنه لم يلزمه وهذا أعم وأولى من قوله اذامات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال (ولو شرط أنه يغرمه) أى المال ولو مع قوله ان فات التسليم للمكفول (لم تصح) الكفالة لان ذلك

يدل عليه بخلاف محي الكفيل فلا يحتاج للفظ حج (قوله عن جهة الكفيل) بخلاف ما لو سلم نفسه عن غيرها بأن سلم عن نفسه وأطلق ويبقى النظر فيما لو سلم نفسه عنها وعن الكفيل هل يبرأ بذلك الكفيل أولاً والوجه عدم البراءة كما يعلم من الحكم فيما لو تكفل به رجلان فأحضره أحدهما مع تعليقه في كلام شيخنا شورى وعبارة شيخه ولو تكفل به اثنان معاً أو مرتباً فسلمه أحدهما لم يبرأ الآخر وان قال سلمته عن صاحبي انتهى وتقدم ايضاح ذلك (قوله كما يبرأ الضامن) فلو امتنع من تسلمه حينئذ رفع الامر الى الحاكم فان تعذر أشهد أنه سلم نفسه عن كفالة فلان حل (قوله مجرد حضوره) أى من غير أن يقول ما تقدم حل (قوله والتقييد في هذه بعدم الحائل من ز يادنى) أى باعتبار دخوله تحت كاف التشبيه وان لم تكن من ز يادنى صريحاً (قوله ان كان باذنه) أى الكفيل ا ط ف (قوله أو قبله الدائن) أى من له الحق ليشمل مستحق القود مثلاً (قوله فان غاب لزمه احضاره ان أمكن) وما يغرمه الكفيل من مؤنة السفر في هذه الحالة في مال نفسه وأما ما يحتاجه المكفول من مؤنة السفر فهو في ماله لا في مال الكفالة قد التزم الحضور مع الكفيل ومن لازم الحضور صرف ما يحتاج اليه اه من شرح م ر وعش عليه (قوله وأمن الطريق) أو كان بحر اغابت فيه السلامة حل (قوله فان لم يمكن ذلك الخ) ولا يكف السافر الى الناحية التي علم ذهابه اليها وجهل خصوص القربة التي هو بها يبحث عن الموضع الذي هو به عش على م ر (قوله لم يلزمه احضاره) واقول قوله أنه لا يعلم مكانه لا في خوف الطريق ولا في الحائل كما استظهره حج س ل (قوله وظاهره أنه ان كان السفر طويلاً) أى مسافة قصر فأكثر أمهل مدة إقامة المسافر للاستراحة والتجهيز ويجهل لا تظار رفقة بأمن هم وعند المطر الشديد والوحل الشديد الذي لا يسلك معه عادة فلا يجبس مع هذه الاعذار اه شرح م ر وحل (قوله احضار المكفول) هلا قال احضاره وما حكمة الاظهار وكذا قوله الآتى ثم حضر المكفول تأمل (قوله أو بوفى الدين) أى من تلقاء نفسه لأنه لا يطالب به (قوله فالتجته أن له الاسترداد) أى من المكفول له أى ان كان باقياً أو بدله ان كان تالفاً خلافاً للغزى لأنه ليس بتبرع بالاداء وإنما غرمه للفرقة ويتجه كما أفاده والدرجة الله أن يباحق بقدمه تعذر حضوره بموت أو جهل بموضعه أو نحوه حتى يرجع به اه شرح م ر وكتب عليه عش قوله ويتجه الخ ولو تعذر رجوعه على المؤدى اليه فهل يرجع على المكفول لان اداءه عنه يشبه القرض الضمنى أولاً لأنه لم يراع في الاداء جهة المكفول بل مصلحة نفسه بتخليصه لها من الحبس كل محتمل والثانى أقرب حج وزى ونقل عن والده م ر واعتمد م ر الاول سم وقوله غرمه للفرقة أى الحيلولة بينه وبين من عليه الحق وزاد حج بعد قوله للفرقة أى والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه والالم يرجع بشئ لتبرعه باداء دين غيره بغير اذنه عش (قوله بموت أو غيره) كأن هرب ولم بدر محله حج أو اقامته عند من يمنعه أو مضى مدة يحكم فيها بموته شورى (قوله لأنه لا يلزمه) بل التزم النفس وقد فاته شرح م ر (قوله وهذا أعم وأولى) وجه الاولوية ان عبارته توهم أنه اذا لم يدفن يطالب بالمال وليس كذلك وجه العموم شمول عبارته للهرب ونحوه بخلاف عبارة أصله اه عش اكن ينافى هذا عبارة م ر وعبارته وانما ذكر الدفن لأنه قبله قد يطالب بأمره للاشهاد على صورته كما مر اه بحر وفه فعليه لا يظهر وجه الاولوية وفيه أن فرض المسئلة أنه لا يطالب الكفيل بالمال وهذا شامل لما قبل الدفن وأما مطالبة الاحضار ليشهد على صورته فتنفى آخر فتأمل (قوله ولو شرط أنه يغرمه) صورة المسئلة كما قاله الاستوى عن الماوردى أن يقول كفلت بدنه بشرط الغرم أو على أنى أغرم أو نحوه فلو قال كفلت بدنه فان مات فعلى المال محت الكفالة وبطل التزام المال لأنه وعد فيلغو فان

لان الرضا لا يعرف الا به
وفي معناه الكتابة مع نية
واشارة أخرى مفهومة
(كضمنت دينك عليه)
أي على فلان (أو تحملت
أو تقلدته أو تكفلت بيده
أو أنا بالمال) المهود (أو
باحضار الشخص) المهود
(ضامن أو كفيل) أو زعيم
وكلاهما صريح بخلاف دين
فلان إلى ونحوه أما لا
يشعر بالتزام نحو أؤدى
المال أو أحضر الشخص
وخلا عن قرينة فليس
بضمان

(قوله هو ظاهر ان اتحد
الخ) الاظهر أن مرجع
الضمير جميع المال بادعاء
أنه معلوم من المقام أي
محل كون ضمنيت دينك
عليه تقتضي ضمان جميع
الديون ان توافقا عليه
فان لم توافقا عليه نظر ان
اتحد الدين أو اختلف الدين
ولا قرينة تصدق الضامن
فكذلك أي تقتضي ضمان
الجميع والابان اختلف الدين
وهناك قرينة تصدق
الضامن فلا تقتضي ضمان
الجميع بل تقتضي ضمان
ما أقرب به الضامن وهذا
أولى مما كتبه المحشى هنا
فتأمل وقولي الاظهر الخ
أي وليس مرجع الضمير
صراحة هذه اللفظ لانه

قال أردت به الشرطية بطلت ان وافقه المكفول له واللام تبطل بتقديم المدعى الصحة وفارق بطلانها هنا
بالشرط عدم بطلان القرض بشرط رد مكسر عن صحيح لانه هناك وحف تابع بقصر الانهاء عليه
بخلافه هنا فتأمل وأيضاً الكفالة كما قال الشافعي ضعيفة من حيث القياس لانه انما أيدان الاحرار
فتأثرت بالشرط الفاسدة كما ذكره قل على الجلال ولو قال كفلت لك نفسه على انه ان مات فانا
ضامنه بطلت الكفالة والضمان لانه شرط ينافيها أيضاً كما في شرح م ر ولو قال كفلت بدنه وضمنت
ما عليه فهي كفالة وضمان صحيحان اه ح ف (قوله مقتضاها) وهو عدم الغرم (قوله للضمان
والكفالة) عطف الكفالة على الضمان يوهم انها قسم للضمان وهو مخالف لما قدمه أول الباب من
انها قسم منه الا أن يجاب بأنه جري هنا على القول بان الكفالة قسمه أو انه من عطف الاختص على
الاعم ونكتته الاهتمام بالضعفها بجران اختلاف فيها وأصله قول امامنا لشافعي رضي الله عنه انها
ضعيفة أي من جهة القياس لان الحر لا يدخل تحت اليد ع ش (قوله وفي معناه الكتابة) أي سواء
صدرت من ناطق أو أخرس وسواء كان للأخرس اشارة مفهومة أو لا فهي أي الكتابة كناية مطلقاً
وان انضم اليها قرائن اه ع ش على م ر فان قلت لم ذكر الكتابة والاشارة في الضمان دون غيره
وأحال حكمهما في غيره عليه قلت فعل ذلك تبعاً للاصحاب حيث ذكرنا ذلك في الضمان دون غيره قاله
بعضهم (قوله واشارة أخرى مفهومة) وهي صريحة ان فهمها كل أحد فان اختص بفهمها القطن
فكناية والافاقو قل (قوله كضمنت دينك عليه) هو ظاهر ان اتحد الدين وتوافقا عليه فلو كان
عليه دين فرض وضمن مبيع وطالبه رب الدين فقال الكفيل ضمنيت دينك عليه ثم قال بعد ذلك ضمنيت
شيئاً خاصاً كدين القرض مثلاً فهل يصدق في ذلك أم لا فيه نظروا ينبغي تصديق الكفيل ان دلت
عليه قرينة كالمطالب بدين القرض فقال ذلك فلو لم تقم قرينة على ذلك كان ضامناً لجميع الديون التي
عليه لان الدين مفرد مضاف إلى معرفة فيم ع ش اط ف وقوله عليه أي الكائن عليه فهو صفة لدين
(قوله أو تقلدته) أو التزمته قال شيخنا وظاهر كلامهم انه يشترط لصراحة هذه اللفاظ ذكر المال
فنحو ضمنيت فلان من غير ذكر المال كناية فيما يظهر بحل فان نوى به ضمان المال وعرف قدره
صح والافلا وقال عميرة ما حاصله انه ان لم يرد ضمان المال حل على كفالة البدن لانه لا يشترط لصحتها
معرفة قدر المال انتهى وقد يحمل كلام الشارح على انه اذا لم ينو بما ذكره التزاماً كان لغوا وان نوى
التزام المال أو البدن عمل بما نواه وان نوى به الالتزام لا بقيد المال ولا البدن حل على البدن اه ولو
قال كفلت لك ان شئت فلا يصح لان الضمان لا يتوقف على مشيئة بخلاف بيعك ان شئت فانه يصح البيع
لانه يتوقف على مشيئة فهو تصريح بمقتضاه فلو قدم قوله ان شئت عليهما لم يصح (قوله أو أنا بالمال)
الباء فيه زائدة لتزيين اللفظ لان المال مفعول مقدم لضمن (قوله المهود) ليس من لفظ الضامن
بل مراده لاشارة إلى أن اللام عهدية لما يصح ضمانه وكفالاته لا مطلق المال أو الشخص فلا بد أن
يقول المال الذي على فلان أو الشخص الذي هو فلان بدليل انها كلها صرائح كما يأتي قل على
الجلال وعبارة حجج مع المتن أو أنا بالمال الذي على زيد مثلاً أو باحضار الشخص الذي هو فلان
وانما قيدت المال والشخص بما ذكرته لما هو واضح انه لا يكفي ذكر ما في المتن وحده فان قلت يحمل
على ما اذا قال ذلك بعد ذكرها وتكون ال للعهد الذي كرى بل وان لم يجد لها ما ذكره اجملاً لماعلى
العهد الذي قلت لا يصح هذا الجمل وان أوجه قول الشارح المهود بل الذي يتجه انه فيها كناية لما
مرأول لباب انه لا أثر للقرينة في الصراحة اه بحروفه (قوله بخلاف دين فلان إلى ونحوه)

بل وهد (ولا يصحان)

أي الضمان والكفالة
(بشرط براءة أصيل)
لما قلناه مقتضاها والتصریح
بالثانية من زيادتي (ولا
بتعليق) نحو اذا جاء الغد
فقد ضمنت ماعلى فلان
أو كفلت بدنه (و) لا
(توقيت) نحو أنا ضامن
ماعلى فلان أو كفيل بيديه
أي شهر كذا فاذا مضى برئت
وهذه بالنسبة للضمان من
زيادتي (ولو كفل) بدن
غيره (وأجل احضارا) له
(ب) أجل (معلوم صح)
للحاجة نحو أما كفيل
بفلان أحضره بعد شهر
(كضمان حال مؤجلابه)
أي بأجل معلوم فانه يصح
ويثبت الاجل في حق
الضامن (وعكسه) أي
ضمان المؤجل حالا وذلك
لان الضمان تبرع فيصطلح
فيه اختلاف الدينين في
الصفة للحاجة (ولا يلزم
الضامن تهجيل) للضمنون
وان التزمه حالا كما لو التزمه
لاصيل ولو ضمن المؤجل
أي شهر مؤجلا الى شهرين
فهو كضمان الحال مؤجلا
أو عكسه فكضمان المؤجل
حالا

(قوله أي مالم يرد به
الح) أي ووجدت قرينة
دالة على الالتزام فلا ينافي
ما تقدم (قوله لانه لا يصح

كعندي أو مسمى فهي كناية لانهم نحتمل الضمان ولو كالة وقوله اماما لا يشعر أي لا صريح يحاول كناية لانه
جعل اشعر شاه لا لهما فقلوه وخلا عن قرينة أي تدل على الالتزام فان وجدت قرينة - الق على الالتزام
كخاصة بين الدائن والمدين من جهة الدين وأراد حبسه فقال الضامن أو أدى المال عنه فيكون
كناية ان نوى به الضمان صح والافلا فالمراد بها غير النية فيكون هذا ونحوه عند عدم القرينة
لا صريح يحاول كناية هكذا ينبغي أن يفهم كلامه وما حمل القرينة فيه على نية كافي مـ فلا يناسب
سياق كلامه لان مقتضى التقييد حينئذ انه عند النية يكون كناية وهو قد جعله خارجا عن المشعر
الشامل للصريح والكناية فيلزم عليه استواء ما يشعر بالالتزام وغيره حل بإيضاح (قوله بل وعد)
أي مالم يرد به الالتزام لانه غلط على نفسه سم وقل (قوله بشرط براءة أصيل) هو ظاهر في
الضمان ومعناه في لكفالة بشرط براءة الكفيل بان يقول تكفلت باحضار من عني الدين على أن من
تكفل به قبل برئ ع ش أي بان كان كفله انسان قبل وفي كون هذا يسمى أصيلا نظر الآن
يقال انه أصيل بالنسبة لثاني تأمل وقال بعضهم المراد بالأصيل في الكفالة المكفول (قوله
والتصریح بالثانية) أي الكفالة من زيادتي لانه لا يصح في الكفالة بالاولى فكأنها مذكورة في
كلام الاصل ولا يجوز شرط الخيار للضمن أو الكفيل أو اجنبي لمنافاته مقصودهما من غير حاجة اليه
حل (قوله ولا بتعليق) أعاد الباء لدفع توهم أنه عطف على براءة شويري وقوله أو كفلت بفتح
الفاء وكسرها كما مر (قوله فاذا مضى) لاحاجة لهذا لان الصيغة فاسدة بدونه (قوله وهذه)
أي مسألة توقيت الضمان وقوله بالنسبة الخ هذه تعلم من عبارة الاصل بطريق الاولى لان الكفالة وسيلة
ولم تصح مؤقتة والضمان مقصود ومن اقواعد يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد ومن ثم جزم بمنع
توقيت الضمان وجري في لكفالة خلاف انتهى شويري (قوله مؤجلابه) ويفارق مالورهن
بدن حال وشرط في الرهن أجلا وعكسه حيث لم يصح مع أن كالا وثيقة بأن الرهن عين وهي لا تقبل
تأجيلا ولا حولا والضمان ضم ذمة الى ذمة والذمة قابلة للالتزام الحال مؤجلا وعكسه انتهى شرح مـ
(قوله وعكسه) أي وعكسه ان جـ وبعبارة على رزع الخافض ان نصب وان رفع فعلى أنه فاعل صح
المقدر أي صح عكسه أو على أنه مبتدأ أخبر به محذوف أي وعكسه كذلك شويري وعبرة ع ش
الاختلاف ظاهر فيما لو ضمن الحال مؤجلا أما عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التهجيل للضامن
فالتخالف بينهما انما هو في مجرد التسمية (قوله فيحتمل فيه اختلاف الدينين) تسميتهما دينين
باعتبار محلها ما والا فهو دين واحد قال السبكي اعلم ان الدين الذي على الاصيل هو الذي على الضامن
كفرض الكفاية لواجب على جماعة فهو واحد باعتبار ذاته ويتعدد بالاضافة الى هذا والى هـ - افلنا
حل على هذا دون هذا وأمكن ثبوته في هذا مؤجلا وفي حق الآخر حالا سم فاندفع ما يقال ان الدين
واحد لا دينان (قوله تهجيل للضمنون) فيلزم الاجل في حقه وحق مورثه تبعاً وفائدة كونه تبعاً له
لومات الاصيل حل على الضامن أيضا لبقاء التبعية وهذا فائدة صحة ضمان المؤجل حالا وأما اذا مات
الضامن وحده في هذه الصورة فلا يحل عليه كما قاله مـ لبقاء التبعية ع ش وحل ملخصا وعبرة حل
واذا مات الاصيل حل عليهما وهذا مستثنى من كلامه الآتي (قوله فهو كضمان الحال مؤجلا) أي من
حيث انه يصح ويثبت الاجل في حق انضامن استقلالاً لكن بعد مضى الاجل الا قصر وهو الشهر
في هذا المثال وقوله أو عكسه أي بان ضمن مؤجلا الى شهرين مؤجلا الى شهر وقوله فكضمان المؤجل
حالا أي في انه يصح ولا يلزم لضمن تهجيل ولا يحل بموت الاصيل فيما لو ضمن مؤجلا لشهرين مؤجلا

(الح) توجيه للتعبير بالتصریح دون جعلها من زيادته وكذا بالاولى ظاهر ان اراد بالأصيل المكفول

(ولستحق) الدين سواء كان (٣٣) هو المضمون له ام وارنه (مطالبة ضامن وأصيل) بالدين بأن يطالبهما جميعا و

يطالب أيهما شاء بالجميع أو يطالب أحدهما ببعضه والآخر بباقيه أما الضامن فالخبر الزعيم غلام وأما الاصيل فلان الدين باق عليه (ولو برئ) أي الاصيل من الدين براءة أو براءة أو غير ذلك فهو أعم من قوله ولو برئ الاصيل (برئ ضامن) منه لسقوطه (ولا عكس في ابراء) أي لو برئ الضامن براءة لم يبرأ الاصيل لانه اسقاط للوثيقة فلا يسقط به الدين كفك لرهن بخلاف ما لو برئ غير ابراء كاداء (ولومات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه) لان ذمته خرجت دون الحي فلا يحمل عليه لانه يرتفق بالاجل فان كان الميت الاصيل فلا ضامن أن يطالب المستحق بأخذ الدين من تركته أو ابراءه حولان التركة قد تهلك فلا يجحد مرجعا اذا غرم وان كان الميت الضامن وأخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الآذن في اضمين قبل حلول الاجل (والضامن باذن مطالبة أصيل بتخليصه باداء ان طوب) كانه يفرمه ان غرم بخلاف ما اذا لم يطالب لانه لم يتوجه اليه خطاب

لشهر الا بعد مضي الاقصر لان الاقصر ثبت مقصودا في حق الضامن فلا يحصل بموت الاصيل ع ش (قوله ولستحق) هو أعم من تعبير المحرر بالمضمون له لشموله للوارث لكنه قديد خل فيه المختال مع أنه لا يطالب الضامن لان ذمته قد برئت بالحوالة اهـ سـ ل (قوله مطالبة ضامن وأصيل) ولا محذور في مطالبتهم وانما المحذور في تفريم كل منهما كل لدين والتحقق أن الذمتين انما اشتغلتا بدين واحد كالرهنين بدين واحد فهو كفر ض الكفاية يتعلق بالكل ويسقط بالبيع فالتعدد فيه ليس في ذاته بل بحسب ذاتيه او من ثم حل على أحدهما فقط وتأجل في حق الآخر شرح مـ ر ولو ضمن الضامن آخر والآخر آخر وهكذا يطالب المستحق الجميع ولو فليس كل منهما فقال الضامن للحاكم بيع أو لا مال المضمون عنه وقال المضمون له اريد بيع مال أيهما شئت قال الشافعي ان كان الضمان بالاذن أجيب الضامن والا فالمضمون له ولو كان به رهن وضامن خير بين بيع الرهن ومطالبة الضامن سـ ل قال حل وكذا يطالب سيد الضامن اذا كان عبدا بانه ليؤدي عما يبد العبد كما تقدم أي وان كان به رهن وافدوله حبسهما أو حبس أحدهما كافي بسط الانوار (قوله بالدين) أي بجمعيه أو ببيعه نعم ان قالوا ضمنا مالك على زيد فكل ضامن للنصف فقط على المعتمد ولا يتعدد وقال الامام مالك لا يطالب الضامن الا اذا عجز الاصيل ولوطالب المستحق الضامن فقال له ذهب للاصيل فطالبه فقال لاحق لي عنده فان جهل اسقاط حقه بذلك وخفي عليه ولم يرد الاقرار فحقه باق والاسقاط ولا مطالبة له على أحدهما قل وحـ ف (قوله أو غير ذلك) كاعتياض أو حوالة حل (قوله ولا عكس في ابراء) تعليقه بقوله لانه اسقاط للوثيقة يدل على أن المراد ابراءه من الضمان أما اذا أبرأه من الدين ففي شرح مـ ر أنه يبرأ الاصيل أيضا ان قصد اسقاطه عنه والا فلا وفي كلام شيخنا شمل كلامه ما لو أبرأ الضامن من الدين فلا يبرأ الاصيل الا ان قصد اسقاطه عن المضمون حل (قوله كفك الرهن) أي لو أسقط المرهن حقه منه حل (قوله ولومات أحدهما والدين مؤجل) أي ما لم يضمن المؤجل حالا أو يضمن المؤجل الى شهرين مؤجلا الى شهر والا فيحل عليهما بموت الاصيل لان الاجل انما ثبت في حق الضامن تبعا للاصيل وقد زالت التبعة بموته فرجع الضامن الى أصل التزامه كما في شرح مـ ر وكلام حل هنا غير ظاهر لما فيه من التنافي تأمل ولا يحل المؤجل الى شهرين الا بعد مضي الشهر الذي التزمه كما قاله سـ ل (قوله خرجت) عبارة المختار خرج الموضع بالكسر خروا فهو خرج ودار خربة ع ش (قوله فالضامن أن يطالب) أي ان ضمن بالاذن على المرجح فان ضمن بغير اذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له حينئذ كما صرح به مـ ر ويؤيده قول الشارح فلا يجحد مرجع الخ (قوله لان التركة الخ) هذا يرشد الى أن الكلام في الضامن بالاذن وأن الضامن بغير اذن ليس له ذلك لانه لا رجوع له وهو قياس ما مر في افلاس الاصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقا حتى لا يفرم لم يبعد الا أن يجاب بانه مقصر بعدم الاستبدال شرح مـ ر (قوله قد تهلك) بكسر اللام فار تعالى ليهلك من هلك (قوله والضامن باذن الخ) لعل الاولى تقديمه على قوله ولومات أحدهما الخ (قوله بخلاف ما اذا لم يطالب) أي وبخلاف ما اذا ضمن بغير اذن فليس له مطالبة بانه لم يسقطه عليه شرح مـ ر فان دفع له الاصيل ذلك حينئذ أي قبل الغرم والمطالبة لم يملكه ولزمه رده وضمانه ان تلف كالتقبوض بشراء فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنته نفي كان وكلاهما للمال في يده أمانة حل (قوله ولا يجبس الاصيل الخ) أي وليس للضامن حبس الاصيل وله طلب حبسه معه بان يقول للحاكم اجبسه معي وان كان لا يجاب له فيكون في عندهما ذلك وكتب أيضا وله مطالبة الاصيل وقائدة مطالبة حينئذ احضاره بحسب الحكم ونفسه اذا امتنع حيث كان موسرا

من غير سهم الغارمين (رجوع عليه) أى على الاصيل له وان لم يأذن فى الاداء لانه أذن له فى سببه بخلاف ما لو أذن له فى الاداء دون الضمان لارجوع له لان الاداء سببه الضمان ولم يأذن فيه نعم ان أذن فى الاداء بشرط الرجوع يرجع ولو ادعى على زيد وغائب ألفا وهما متضامنان بالاذن وأقام بذلك بينة وأخذ الالف من زيد فان لم يكذب البينة رجع على الغائب بنصفها والا فلا لانه مظلوم بزعمه فلا يرجع على غير ظالمه ويقوم مقام الاذن والضمان أداء الاب والجسددين محجورهما بنية الرجوع كما قاله الفقهاء وغيره (ولو صالح عن الدين) المضمون (بما دونه) كأن صالح عن مائة ببعضها أو بثوب قيمته دونها (لم يرجع الا بما غرم) لانه الذى بذله نعم لو ضمن ذمى لزم دينه على مسلم ثم تصالحا على خسر لم يرجع وان قلنا بالرجوع وهو سقوط الدين لتعلقها بالمسلم ولا فية للخمر عنده وحوالة اضمن المضمون له كالاداء فى ثبوت الرجوع وعدمه كفى الروضة وأصلها وخرج بصالح ما لو باعه الثوب بمائة

كقيل بذلك فى مطالبة الفرع لاصله بدينه حل (قوله ولا يرسم) بضم الياء وفتح الراء وتشديد السين المكسورة أى لا يلزمه ح ف (قوله من غير سهم الغارمين) بخلاف ما اذا غرم منه بأن يكون الضامن والاصيل معسرين شورى أو عسروا وحده مضمن بلاذن (قوله رجوع عليه) وحيث ثبت الرجوع فحكمه حكم القرض حتى يرد فى المتقوم مثله صورة كما قاله لقاضى حسين شرح م (قوله وان لم يأذن فى أداء) أى ولم ينه عنه فانها فان كان بعد الضمان فلا يؤثر ويرجع عليه أوقبله فان انفصل عن الاذن فى اضمن بأن كان بين الاذن والضمان فهو رجوع عنه والابان قارن النهى الاذن فى الضمان فانه يفقد الاذن فى الضمان فاذا ضمن كان ضمنا من غير اذن فلا يرجع من لزيادة ومثله شرح م (قوله دون الضمان) وبالأولى ما لا يأذن فيه ما فالحاصل انه ان ضمن بالاذن رجع مطلقا وان ضمن بغير اذن لم يرجع مطلقا أى سواء أدى بالاذن أو لا (قوله نعم ان أذن له فى الاداء) أى وهو ضامن بغير اذن وقوله رجع أى ان أدى عن الاذن والابان أدى عن جهة ضمان بغير اذن فلا يرجع وينبى أن يكون صورة الاطلاق بصورة الاذن حل (قوله وغائب) ليس قيد اوقوله وهما متضامنان هل المعنى والحال هما متضامنان أو المعنى وادعى أنهما متضامنان الظاهر الثانى وعبارة بعضهم وهما متضامنان بالاذن أى كل منهما ضامن الآخر بخمسائة فيكون كل منهما مطالبا بالالف أصالة فى النصف وضمانا فى النصف لكن قوله متضامنان ليس بقيد بل مثله ما لو كان زيد عليه خمسمائة وضامن للغائب بخمسمائة فدار التصوير على كون الحاضر مطالبا بالالف أصالة وضمانا فالدار على ضمانه فقط وقوله فان لم يكذب أى الحاضر الذى هو زيد وقوله والاى بأن كذب البينة ومثله ما لو ادعى على الدائن أنه أخذ خمسمائة من الغائب لانه حينئذ معترف بأن أخذها منه أى من زيد يظلم (قوله بنصفها) أى الالف وأنت نظر التأويل الالف بالدرهم (قوله فلا يرجع على غير ظالمه) يؤخذ من ذلك أن دراهم الشكينة لا يرجع المظلوم بها على الشاكي خلافا للأئمة الثلاثة لان المباشرة مقدمة على السبب عندنا كما سيصرح الشارح بذلك التعليل فى باب الفصب (قوله ويقوم مقام الاذن الخ) الاولى تقديم هذا على قوله ولو ادعى على زيد وغائب لتعلقه بما قبله تأمل (قوله الاب والجسد) أى لان كلا منهما يقدر على تمليك فرعه فاذا أدى بنية الرجوع فكانه أقرضه وأقبضه ثم أداه عنه ع ش (قوله بنية الرجوع) أى ويصدق كل منهما فى ذلك بيمينه لان النية لا تعلم الا منه ع ش (قوله لم يرجع الا بما غرم) قضية هذا مع قول م انه حيث ثبت الرجوع فحكمه حكم القرض حتى يرد فى المتقوم مثله صورة كما قاله القاضى حسين أنه يرجع بمثل اشوب لا قيمتها لكن قضية قوله فيما يأتى انه يرجع بها لا بقيمة الثوب خلافا ع ش (قوله وان قلنا بالرجوع) المعتمد أن الصلح على الخمر باطل ولدين باق كما قاله ع ش وفى شرح الروض فلا يبرأ المسلم كالمودع الخمر بنفسه (قوله لتعلقها) أى المصالحة حل وع ش (قوله وحوالة الضامن الخ) وان أبرأ الدين الذى هو المحتمل المحل عليه رجع الضامن لانه غارم ما فات عليه وهو ما كان فى ذمة المحل عليه ولو أقال المضمون له على الضامن فأبرأه المحتمل لم يكن للضامن الرجوع لانه لم يغرم شيئا خلافا للجلال البلقيني حل قال سم وظاهر جعل الحوالة كالاداء ثبوت الرجوع قبل دفع المحال عليه للمحتال ويمكن توجيهه بأن الحوالة تقتضى انتقال الحق وفراغ ذمة المحيل وكان الاولى تقديم مسألة الحوالة على قوله ولو صالح (قوله فى ثبوت الرجوع) ان ضمن بالاذن أو بلاذن وأدى بالاذن بشرط الرجوع والا فلا رجوع ع ش (قوله وخرج بصالح) انما سبب تقديمه على مسألة الحوالة لانه مفهوم المتن (قوله بمائة) أى من جملة المضمون وقوله فانه يرجع بها أى بالمائة لا بقيمة الثوب

أو بالمائة المضمونة فانه يرجع بها لا بقيمة الثوب وتعبيرى بما دونه أعم مما عبر به (ومن أدى دين غير ما بذن

في قسم مضطر بلا اذن
قهره وهو مسمى عليه
حيث يرجع عليه لان عليه
استنقاذ مهجته (ثم انما
يرجع مؤد) ولو ضامنا (اذا
اشهد بأداء ولورجل لا يلف
معه) لان ذلك حجة وان
بان فسق الشاهد (أو أدى
بحضرة مدين) ولو مع
تكذيب الدائن لم المدين
بالاداء وهو مقرر بترك
الاشهاد (أو) في غيبته
لكن (صدقه دائن)
ل سقوط الطلب باقراره
الذي هو أقوى من البينة
أما اذا أدى في غيبته بلا
اشهاد ولم يصدق الدائن
فلا رجوع له وان صدقه
المدين لانه لم ينتفع بأدائه
لبقاء طلب الحق وذكر
هذه والتي قبلها بالنسبة
للؤدى بلا ضمان من زيادتي
ولو اذن المدين لزيد في
ترك الاشهاد فتركه وصدق
على الاداء رجوع

كتاب الشركة

بكسر الشين واسكان الراء
وبفتح الشين مع كسر

(قوله ولا زائدة) أي غير
عامة فسموها لعدم عملها
زائدة تسميها وان كانت
بمعنى غيرها شيخنا

(قوله هل ولو منعه المضطر
الح) لاموضع هذا التردد

وكأنتا كثيرا وأقول انتهى شيخنا ح ف (قوله ولا ضمان) أي موجود وتصح قراءته بالتنوين
أي وبلا ضمان ولا زائدة كما قاله ع ش وقال حل قوله ولا ضمان أي سابقا لانه تقدم في كلامه ولا
لاحقافان ضمنه بلا اذن بعد الاذن في الاداء فلا رجوع لان الضمان ألحق الاذن فهو يؤدي عن جهة
الضمان الذي لم يؤذن فيه الا ان قصد الاداء عن الاذن اه مرسل وحل (قوله رجوع) كما لو قال
اعلم دايتي أو أفق على زوجتي أو عبدي بخلاف ما لو قال لاجنبي أو اشريكه عمر داري أو أودين
فلان فان شرط الرجوع رجوع والا فلا والفرق وجوب ذلك عليه في الاول فكفي الاذن فيه
وان لم يشترط الرجوع وألحق به فداء لاسير لانهم اعتنوا في وجوب السبي في تحصيله ما لم يعتنوا به
في غيره ولو قال أفق على امرأتي ما محتاجة كل يوم على أي ضامنه صح ضمان اليوم الاول وما بعده
اذ المتبادر من ذلك ايس حقيقة لضمان بل ما يراد به بقوله على أن ترجع على فان أراد حقيقته
فالاوجه تصديقه بمنه ولا يلزمه شيء سوى اليوم الاول سل (قوله وان لم يشترط الرجوع) ومثل
ذلك ما لو كان انسان محبوسا عند ظالم فأذن لآخر أن يؤدي عنه قدر ما علموا الى ذلك الظالم فانه يرجع
وان لم يشترط الرجوع للعرف ع ش باختصار واعلم انه لا ينافي هذا أعني قوله وان لم يشترط الرجوع قوله
سابقا فم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع لان هناك ضما بلا اذن فلما وجد هناك سبب آخر
للاداء غير الاذن فيه وهو كون الاداء عن جهة الضمان الذي بلا اذن اعتبر بشرط الرجوع ومن ثم اشترط
في رجوعه أيضا الاداء عن جهة الاذن لاعتن الضمان فتأمل (قوله في قسم مضطر قهرا) أي لا يمكن
المعاذمة معه هل ولو منعه المضطر لان الشارع أوجب عليه انقاذ مهجته ولا عبرة بمنعه لانه منع من واجب
فلامعول عليه أو بمنعه تبين أنه غير مضطر أو لا فيلحق رجوع ذلك اه شو برى (أقول) الاقرب الاول
ان ثبت اضطراره والا فالثاني اه كاتبه اط ف (قوله لان عليه استنقاذه مهجته) فان قلت هذا لانه لم يل
ربما أتتج عدم الرجوع لا الرجوع قلت أجيب عنه بأنه لما وجب عليه دفعه له صار مكرها لا متبرعا
فحينئذ كان له الرجوع ومحل ان كانا غنيين أو فقيرين أو الواضع فقيرا والمضطر غنيا فان كانا بالعكس فلا
رجوع لوجوب اطه له عليه (قوله ثم اعلم رجوع الح) تقييد لقوله ومن أدى دين غيره الح والكون الضامن
بالاذن يرجع أي محل رجوعهما اذا وجد واحد من الامور الثلاثة فان فقدت فلا رجوع مر (قوله
ليحلف معه) هذه العلة غائية وهي المعبر عن لامها بلام العاقبة لا باعثة على الاشهاد فلا يشترط عزمه على
الحلف حين الاشهاد بل انه يحلف بعد الاشهاد شرح مر (قوله لان ذلك حجة) عبارة مر لانه كاف في
اثبات الاداء وان كان حاكم البلد حنفيا كما اقتضاء اطلاقهم نعم لو كان كل الاقليم كذلك فالوجه عدم
الاكتفاء به اه بحروفي لان الحنفية لا يكفي عندهم شاهد وعين وفي مر أيضا ولو ضمن صدق
زوجة ابنه بغير اذنه مات وله ركة فلها ان تفرم الاب وتنفوز بارثه أي تمام ارثها أي تمام نصيبها من
الركة لانه لا رجوع له لعدم الاذن في الضمان قال ع ش بعد قوله فلها ان تفرم الح فان امتنع أجبر ولها
الاخذ من عين الركة (قوله وان بان فسق الشاهد) أي بعد الحكم بشهادته لانه لا أثر لذلك بعده لان
الحكم المترتب على أصل كاذب يتفقد ظاهرا كما يأتي (قوله لانه لم ينتفع بأدائه) أي مع كون المدين غير
مقصر بترك الاشهاد لانه لا يمكنه الاشهاد على أدائه عنه لغيبته فقارفت ما قبلها (قوله وذ كرهذه) أي
أي أو صدقه دائن وانتي قبلها أي اذا كان بحضرة المدين حل وزي

كتاب الشركة

درس

وجه مناسبتها للضمان ضمان أحد الشرىكين في بعض الصور والاولى ذكرها عقب الوكالة لان كلام من الشرىكين وكيل عن الآخر وموكل له وهي اسم مصدر لا شريك ومصدره الاشتراك ويقال لمن أثبتها مشرك وشريك لكن العرف خصص الاشتراك والمشارك بمن جعل لله شريكاً (قوله لغة الاختلاط) أى شيوعاً ومجاورة زى بعقد أو بغيره فيكون المعنى الشرعى فرداً من أفراد (قوله والاولى) أى لان التعريف الاول يشمل الموروث والقصاص وليس مراداً هنا لان المراد بالترجمة الشركة في الاموال الاختيارية وأيضاً المراد بالباب الشركة التي تفيد التصرف للعاقدين أو لأحد هما وهي لا تكون الا بعقد بخلاف الشركة في الموروث فانها لا تفيد التصرف بدون عقد وانما قال الشارح الاول لا الصواب لان الثبوت في الاول قد يراد به ثبوته بعقد فتأمل شيخنا والمراد بالعقد فيها لفظ يشعر بالاذن أو نفس الاذن في بعض الصور كما سيأتى قسميتها عقد فيه مسامحة اعدم اشتغالها على ايجاب وقبول وقوله يقتضى الخ فيما أن الثبوت حاصل قبل العقد فكيف يقتضيه الا أن يقال انه يقتضيه أى يستلزمه وان كان حاصلاً قبله (قوله السائب بن يزيد) عبارة الشارح في شرح الاعلام نصها وعن السائب بن أبي السائب صنف بن عائذ المخزومي انه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم أى في التجارة قبل البعثة فجاء اليه يوم فتح مكة فقال له مرحباً بخي وشريكى رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد وفيه جواز الشركة والافتخار بمشاركته أهل الخير ثم قال ورواه بعضهم في نسبة السائب فقال عن السائب بن يزيد ليس كذلك وانما هو ما ذكرناه انتهى بحرفه ففيه رد على كلامه هنا وقوله وفيه جواز الشركة والافتخار ظاهر في أن المفتخر هو النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتعين أن فيما قاله النبي افتخار بل يجوز أن ما قاله جبر للسائب وتلفظ به ويجوز أن الافتخار وقع من السائل بلفظ لم يحكم في الحديث اه ع ش وقيل ان افتخاره لكونه وافق شرعه وفي قل على الجلال مانصه في ذكره صلى الله عليه وسلم للشركة دليل على جوازه لانه تقرير لما وقع قبله وفي ذكرها ضائع للمذكور خصوصاً مع قرنها بالاخوة والترحيب وليس في ذلك افتخار منه صلى الله عليه وسلم بالشريك كما توهم وان كان لا مانع منه وقيل ان قائل ذلك السائب افتخار بشركته صلى الله عليه وسلم وفيه أى في افتخار السائب دليل أيضاً لاقراءه صلى الله عليه وسلم عليها وكتب أيضاً قوله كان شريك النبي قبل البعثة ان قلت انه قبل البعثة لاحكم فحينئذ لا دلالة فيه ويجاب بما ذكره الشارح بعد بقوله وافتخر بشركته بعد المبعث ولذلك جل الافتخار على الافتخار منه صلى الله عليه وسلم ليكون دليلاً على الشركة على أنه يدل عليها أيضاً يجعل الافتخار من السائب من حيث تقريره صلى الله عليه وسلم كافي ع ش (قوله وخبر يقول الله الخ) في ذكره بعد الاول اشارة الى أن تقريره حجة وان كان فعل ما أقر عليه وجد قبل البعثة انتهى وهذا يقال له حديث قدسى نسبة الى القدس وهو الطهارة وسميت تلك الاحاديث بذلك لنسبتهم له جل وعلا حيث أنزل ألفاظها كالأقرآن لكن يخالفه من جهة كون انزالها ليس للاعجاز وأما غير القدسية فأوحى اليه معانيها وبرعها بألفاظ من عند نفسه ع ش على مر (قوله أن ثالث الشرىكين) أى معهما بالحفظ والاعانة فأمدتهما بالمعونة في أموالهما وأنزل البركة في تجارتها وقوله خرجت الخ أى رفعت البركة والاعانة عنهما حل قال الطيبي فشركة الله لهما استعارة كأنه جعل البركة بمنزلة المال المخلوط فسمى ذاته ثالثاً لهما وقوله خرجت ترشح للاستعارة بما وى جعل البركة بمنزلة مال ثالث وشبه المعين للشرىكين بشريك ثالث واستعار الثالث للمعين والقرينة اضافته تعالى للشرىكين ويحتمل أن يكون مجازاً من سلابان يراد بالثالث لازمه وهو المعين والعلاقة اللزومية (قوله ما لم يخن) أى ولو بغير متمول وفيه اشعار بأن ما جرت العادة بالمساحة به بين الشركاء كشراء طعام وخبر لا يترتب عليه ما ذكر من نزع البركة ع ش

الراء واسكانها وهي لغة الاختلاط وشرعاً ثبوت الحق في شئ لاثنين فأكثر على جهة الشيوع هذا والاولى أن يقال هي عقد يقتضى ثبوت ذلك والاصل فيه قبل الاجماع خبر السائب ابن يزيد انه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث وافتخر بشركته بعد المبعث وخبر بقول الله أن ثالث الشرىكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما وإماماً أبو داود والحاكم وصحح اسنادهما (قوله اشارة الى أن تقريره الخ) هذه اشارة لا تؤخذ من ذكره بعد الاول وانما تؤخذ من الاستدلال بالاول بقطع النظر عن الثاني تأمل

كان أو متغاوتا مع اتفاق
الحرقة نكيطاين أو اختلافها
نكيطا ورفاء (و) شركة
(مفاوضة) بفتح الواو من
تفاوض في الحديث شرعا
فيه جميعا وذلك بأن يشتركا
(ليكون بينهما كسبهما)
يبدنهما أو مالهما متساويا
أو متفاوتا (وعليه ما يغرم)
بسبب غصب أو غيره
(و) شركة (وجوه) بأن
يشتركا (ليكون بينهما)
بتساو أو تفاوت (رجح ما
يشترياه) بمؤجل أو حال
(لهما) ثم يبيعهانه وتعييرى
بذلك أعسم مما عبر به
(و) شركة (عنان) بكسر
العين على المشهور من
عن الشيء ظهر أو
من عنان الدابة (وهي
الصحيحة) دون الثلاث
الباقية فباطلة لانهم شركة
في غير مال كالشركة في
احتطاب واصطياد وكثرة
الغرر وفيها لاسيما شركة
المفاوضة نعم ان نوبا
بالمفاوضة

(قوله فيه نظر لان الخ)
ما نقله عن م ر خطأ ونص
عبارته من عنان الدابة
لاستوائهما في التصرف
وغيره كاستواء طرفي
العنان أو لمنع كل الآخر
عابر بدكنع العنان الدابة

على م ر (قوله هي) أي الشركة من حيث هي شرح م ر (قوله شركة أبدان) جوزها أبو حنيفة
مطلقا ومالك وأحمد مع اتحاد الحرقة ثم على البطان فن انفراد بشئ فهو له وما اشتركا فيه يوزع عليهما
بنسبة أجرة المثل بحسب الكسب كافي قل على التحرير وم ر (قوله كسبهما) أي مكسوبهما فهو
مصدر بمعنى اسم المفعول سم (قوله يبدنهما) أي سواء شرط أن عليهما ما يعرض من غرم أم لا وعلى
هذا يبينان بين شركة المفاوضة عموم وخصوص من وجه مجتمعان فيما إذا اشتركا بإبدانهما أو قالا وعلينا
ما يغرم وتنفرد شركة الأبدان فيما إذا لم يقل ذلك وتنفرد شركة المفاوضة فيما إذا اشتركا بمالهما ثم ان
اتفقوا في العمل قسم بينهم على عدد الرؤس وان تفاوتوا فيه قسم بحسبه فان اختلفوا وقف الامر الى
الصلح ع ش (قوله وشركة مفاوضة) جوزها أبو حنيفة قل (قوله أو مالهما) أي من غير خلط
أو معه وتنفرد شركة العنان بالشرط المذكور أيضا أو مانعة خلوقه شمل المال والبدن قل على خط
(قوله وعليهما ما يغرم) خرجت به شركة العنان وقوله ما يغرم أي من غير مال الشركة وقال حل
أي مما يتعلق بالمال أو غيره (قوله وشركة وجوه) من الوجاهة أي العظمة والصدارة لا من الوجوه
قل (قوله بأن يشتركا الخ) أو أن يتناع وجيه في ذمته ويفوض بيعه لحامل والرجح بينهما أو يشتركا
وجيه لا مال له وغامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسليم للمال والرجح بينهما
والكل باطل اذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له عليه خسرته وله ربحه والثالث
قراض فاسد لاستبداد أي استقلال المالك باليد شرح م ر وس ل اذا فهمت ماذا كررنا
الشارح ذكر قسمين أقسام شركة الوجوه وأخل بقسمين (قوله ليكون بينهما رجح ما يشترياه) أي
يشتريه كل واحد له وأصاحبه بغير توكيل حل أي بمن في ذمته مثلا وأمالو وكله فانه يصح وعبرة
قل على خط قوله لهما أي أن يتفقا على أن ما يشتريه أحدهما لنفسه يكون لهما فان قصد حالة العقد
أنه لهما فهو من شركة العنان ويكون ما يخص الآخر من الثمن ديناً عليه لكن بشرط بيان قدر ما يخص
كل واحد من الرجح ان لم يعلم قدر المالكين على ما يأتي ويكون قد وكل كل منهما الآخر (قوله ثم يبيعهانه)
فاذا باعاه كان الفاضل بعد الأثمان المبتاع بها أي المشتريها بينهما كافي المتهاج (قوله من عن الشيء
ظهر) لظهورها فقوله الشارح بكسر العين على الأشهر مع قوله من عن الشيء ظهر فيه نظر لان هذا
لا يناسب الا لفتح كما قاله عميرة وم ر (قوله أو من عنان الدابة) لاستوائهما في التصرف وغيره
كاستواء طرفي العنان أو لمنع كل الآخر عابر بدكنع العنان الدابة وقيل بفتح العين من عنان السماء
أي ما ظهر منها لانها علت بصحتها وشهرتها اه س ل (قوله وهي الصحيحة) أي بالاجماع
لسلامتها من سائر أنواع الغرر حل (قوله فباطلة) ومع ذلك ان كان فيها مال وسلم لأحد الشر بكن
فهو أمانة لان فاسد كل عقد كصحيحة ع ش على م ر واذا حصل مال من اشترا لهما في شركة
الأبدان وشركة المفاوضة فانه قسم بينهما على أجرة المثل كافي شرح الروض ولا يخفى أن هذا عني قوله
فباطلة نصريح بما علم من قوله دون الثلاثة وأما ذكر تحقيق المفهوم الصحيحة وللتعليل المذكور بعد
كما قاله ع ش (قوله في غير مال) أي في الأبدان وبعض أقسام المفاوضة وقوله وكثرة الغرر فيها أي
في الأقسام الثلاثة وقوله لاسيما شركة المفاوضة أي إذا كان فيها مال أو مطلقا (قوله نعم ان نوبا بالمفاوضة)
أي لفظها ووجد خلط المالكين بشرطه فيصير لفظ المفاوضة كناية عن شركة العنان أي بشرط
أن لا يقولوا فيها وعليها غرم ما يعرض والا كانت مفاوضة كافي شرح الروض فلو قصدوا قولهما وعلينا

ما يعزم مما يكون بسبب الشركة كالتحسر ان لم يضر كما قاله ع ش على م ر قل حل وفيه أنه لا موقع لهذا الاستدراك وكان من حقه أن يذكره عند الكلام على الصيغة لأنه لم يذكره يعني لفظ المفاوضة في شركة العنان حتى يستدرك عليه والقسم الثاني من شركة المفاوضة ليس من شركة العنان انتهى وفيه شيء لأن ظاهر كلام الشارح أنها لا صريحة ولا كناية في شركة العنان فبين بالاستدراك أنها كناية فيها قال شيخنا العززي الأولى أن يقول نعم ان وجدت الشروط في شركة المفاوضة محتمل اذ النية ليست كافية (قوله وفيها مال) أي ووجدت فيه الشروط ومفهوم قوله ان نوبيا أن الخلط بمجرد لا يكفي بدون النية وان وجدت بقية الشروط وفيه نظر فانه مع وجود الشروط لا تعتبر النية اللهم إلا أن يقال ان من جملة ما تشتمل عليه شركة المفاوضة أن عليهما ما يعرض من غرم وهو مفسد فاعل المراد أنهما ذانوبيا بمفاوضة شركة العنان اقتضى حل الغرم المشروط على غرم ينشأ من الشركة دون الغصب مثلاً فائدة النية حل المفاوضة فيما لو قال لا تفاوضا مثلاً على شركة مستجمعة للشروط الصحيحة ع ش (قوله خمسة) أي يجعل العاقدين اثنين بقرينة لتعريف بصيغة التثنية (قوله وعمل) أي الاذن فيه كذا قيل وفيه أن هذا الركن أسقطه في الروضة وتبعه في الروض على ذلك وهو واضح لأن العمل لا يوجد إلا بعد الاذن فلا يحسن أن يكون ركناً حل وأجاب ع ش بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء الذي اعتبر ركناً هو تصور العمل وقيل المراد الاذن فيه وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتعلق بالعقد وقال البرمادي عدمه من الأركان غير مناسب لأنه يترتب على الشركة لأنه جزء من حقيقتها فتكون الأركان أربعة (قوله وشرط فيها الخ) يقال عليه حقيقة الصيغة لفظ يشعر بالاذن في التصرف فكيف يقول بشرط فيها لفظ الخ ش ل فيلزم عليه كون الشيء شرطاً في نفسه واتحاد الشرط والمشروط وأجيب بأن المعنى كونها لفظاً يشعر بالاذن فالشرط هو الكون المذكور (قوله يشعر باذن) فلا يوجد بمجرد الاذن مع بقية الشروط بدون صيغة اشتراكنا ونحوها كفي وهو متجه سم على أبي شجاع لكن نقل ع ش عنه التقييد حيث قال يشعر باذن أي اذا كان هناك لفظ شركة سم (قوله والمعنى باذن) انظر أي نكتة في إعادة التصريح بهذه مع الاستغناء عنها بقول المصنف يشعر باذن الآن بحجابه أن التصريح بما ذكره دفع توهم الاكتفاء باذن أحدهما ولو كان التصرف كلاهما مع أنه غير مراد انتهى ع ش (قوله أو من أحدهما) فلا واذن أحدهما تصرف المأذون له في الكل والاذن في نصيبه فقط فان شرطاً ان لا يتصرف في نصيبه لم تصح شرح م ر وس ل (قوله فلا يكفي فيه) أي في اللفظ المشعر بالاذن اشتراكنا ومقتضاه أنه لا صريح ولا كناية حل لكن في زي أنه كناية فاذا نوبياه أي باشتراكنا الاذن في التصرف صح ومثله شرح م ر وسم وهو الذي يقتضيه قوله لاحتمال لان الكناية ما احتمل غير المعنى المراد وعبارة الشوري فلا يكفي فيه أي في الاذن اشتراكنا أي ولم ينوبياه الاذن في التصرف وقوله انصور اللفظ عنه أي عن الاذن (قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يقال هذا الاحتمال جار في صيغ العقود من البيع وغيره وقد جعلوها في غير هذا المحل من المصراع فاذا قال بعثك ذاك بكذا فقبل انعقد بيعا مع أن قوله بعثك ذاك الخ محتمل للاخبار عن بيع سابق لانا نقول الشركة مشتركة شرعا بين مجرد ثبوت الحق وبين العقد المفيد لذلك فاذا قال لا اشتراكنا ولم يزد احتمال الشركة التي معنى ثبوت الحق ولو يارث أو نحوه فاحتيج فيها إلى نسبة لانصرافها إلى العقد وإيضاح البيع ونحوه بشرط للاعتداده ذكر العوض من المبتدئ بالما كان أو مشترى أو موافقة الآخر عليه بالقبول أو الإيجاب فكان ذلك قرينة ظاهرة في إرادة الانشاء فعمل عليه ولا كذلك الشركة على أنه قد يقال وهو الأقرب الجمل القطعية

موضوعه للاخبار واستعمالها في غيره بحيث تكون حقيقة فيه يتوقف على نقل الخبر وقد ثبت
النقل في صيغ العقود فصارت الانشاء منها مراد عند الاطلاق ولم يثبت النقل عن الخبر في اشتر كنا في
على أصله اه ع ش (قوله أولى من تعبيره بالتصرف) لان التصرف يشمل غير التجارة من الهبة
ونحوها كالفرض أو لان التصرف لا يشمل مقابله فالتصرف بالبيع لا يشمل الشراء وعكسه فتأمل
ا ط ف وفي الاسنوي ما يفهم منه أن التجارة أعم من التصرف لانها تشمل التصرف في أموال
التجارة وأعواضها أي أثمانها وأما التصرف فلا يشمل التصرف في الاعواض الا بالنص عليه من
وحج (قوله أهلية توكيل وتوكل) أي ان كما يتصرفان بدليل قوله فان كان أحدهما هو المتصرف الخ
وفيه اشارة على مجهول الا أن يدعى أن شروط الوكيل والموكل مشهورة (قوله عن الآخر) أي وموكله
ولعل حكمة اقتضاه على الاول تلازمهما ا ط ف (قوله كونه أعمى) انظر كيف يصح عقد الاعمى
على العين وهو المال المختلط ويحجب بأنه عقد توكيل وتوكيله جائز كسبائي وقضية ذلك صحة فراضه
م على حج ع ش على م ر وأما خلط المال ونسليمه للشريك فيوكل فيه (قوله كونه مثليا)
ولو تبرأ فلا تختص الشركة بالنقد المضروب بخلاف الفراض فانه يختص به كما يأتي شرح م ر (قوله
ولو دراهم) أي ولو كان النقد دراهم ع ش (قوله استمر في البلد) أي بلد التصرف فيما يظهر أي حيث
كانت بلد التصرف غير بلد العقد بأن نص عليها ولو أطلق الاذن احتتمل أن العبرة ببلد العقد لانها الاصل
ع ش على م ر (قوله في متقوم) بكسر الواو أي لانه اسم فاعل ولا يصح الفتح على أن يكون اسم مفعول
لانه مأخوذ من تقوم وهو قاصر واسم المفعول لا يبنى الا من متعد اه ع ش (قوله غير ما يأتي) وهو
قوله أو مشاعا حل وقال ع ش أي في قوله أو باع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر الخ (قوله
خلط بعضه الخ) لو عبر باختلاط لكان أولى قل وانظروا وجهه وفي ع ش هلا قال اختلط يشمل
ماخلطه غيره أو نحو مجر وحيتند خلط الاعمى لا يزيد على ذلك فالوجه أنه يكفي اه وقد يقال ان ما
ذكره المصنف لا يتوجه عليه هذا الايراد لجواز حل خلط على معنى قام به الخلط كما في حم وز كم ونحوهما
(قوله بحيث لا يتميز الخ) أي عند العاقدين وان يتميز عند غيرهما خلافا لبعضهم ع ش على م ر قال حج
في الايعاب ما حاصله لو كان متميزا عند العقد وغير متميز بعده فهل يصح نظر العدم التميز في المستقبل
أولا يصح نظر الحالة العقد فيه نظر اه أقول والأقرب الثاني لجواز أن يتصرف فيه قبل وصوله الى
الحالة التي لا يتغير فيها وتبقى عكسه ويحتتمل الصحة أيضا ويحتتمل عدم الصحة اعتبارا بما في نفس الأمر
وهو الأقرب ويمكن تصوير ما قاله حج بأن يكون بكل من النقدين علامة تميزه عن الآخر لكن
عرض قبيل العقد ما يمنع ذلك كطلاء أو صدا أو نحوه يمنع من التميز وقت العقد لكنه يعلم زواله بعد
ومن هذا يعلم بطلان ما جرت به عادة من يريد الاشتراك في زراعة القمح مثلاً من أن أحدهما يبذر يوما
من مال نفسه والآخر يوما وهكذا الى تمام الزراعة لعدم الاختلاط فيختص كل بما يبذره وعليه أجرة
الأرض فيما يقابل وطريق الصحة أن يخلط ما يراد بذرهما ثم يبذر بعد ذلك اه ع ش على م ر فلو جمع
الزراع بعد الحصاد عند الدياسة كما هو الواقع فانه قسم ما حصل منه من قمح وتبن وغيرهما على حسب
البذر (قوله ليتحقق معنى الشركة) تعليل للحجية أي معناها الشرعية وهو ثبوت الحق في شيء على
جهة الشيوع أو العقد الذي يقتضي الثبوت المذكور والمعنى المذكور لا يتحقق الا اذا وجدت الحجية
(قوله فلا يكفي الخلط بعد العقد) أي ولا معه كما هو الوجه وان تنافى فيه المفهوم ان انتهى ش ب ونقل
هذا عن زي وتوقف ع ش واستقر بالاكتماء بالمعية الحاقها بالقبلية وعلمه بأن العقد انما يتم
حالة عدم التميز وهو كاف ا ط ف (قوله في إعادة العقد) أي الاذن في التصرف بما وى

بالتجارة أولى من تعبيره
بالتصرف (و) شرط (في)
العاقدين أهلية توكيل
وتوكل) لان كلا منهما
وكيل عن الآخر فان كان
أحدهما هو المتصرف
اشترط فيه أهلية التوكيل
وفي الآخر أهلية التوكيل
فقط حتى يجوز كونه أعمى
كما قاله في المطلب (وفي
المعقود عليه كونه مثليا)
تعد أو غيره ولو دراهم
مغشوشة استمر في البلد
رواجها فلا تصح في متقوم
غير ما يأتي اذا لا يتحقق فيه
ما ذكر بقولي (خلط)
بعضه ببعض (قبل عقد
بحيث لا يتميز) ليتحقق معنى
الشركة فلا يكفي الخلط بعد
العقد ولو بمجلسه فيعاد
العقد

(قوله بأن يكون بكل من
النقدين الخ) اذا تأملت
هذا التصوير تجد
تصوير العكس لما قاله
حج تأمل

(مشاعا) ولو متقوما كان ورثاه أو اشترياه أو باع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر كنصف بنصف أو ثلث بثلثين لأن المقصود بالخلط حاصل بل ذلك أبلغ من الخلط وظاهر أنه لا بد أن يكون الأذن بعد القبض فيما اشترياه والتقابض فيما بعده (لأنساو) للمالين قدرا فلا يشترط إذا لا محذور في تفاوتهما إذا لم يجز والخسر على قدرهما (ولا علم بنسبة) أي بقدرها بينهما أهو النصف أم غيره (عند عقد) إذا لم يكن معرفتها بعد بمراجعة حساب أو غيره فلهما التصرف قبل العلم لأن الحق لهما لا يعدرهما فان لم يكن معرفتها بعد يصح العقد فالشرط العلم بالنسبة ولو بعد العقد فلو جهلا القدر وعلمتا النسبة كان وضع أحدهما دراهم في كفة ميزان ووضع الآخر مقابلها مثلها وخطاها محت (و) شرط (في العمل مصاحبة بحال وتقدير بلد) نظرا للمعرف (فلا يبيع بمن مثل

(قوله كأن يكون لكل الخ) وكان يخلط عشرة بعشرة آلاف وهو لا يعلم النسبة إلا أنها تعلم بمراجعة أهل الحساب تأمل (قوله وانظره

(قوله ولا خلط لا يمنع التمييز) وإن عسر فلو كان كل منهما يعرف ماله بعلامة لا يعرفها غيرهما ولا يمكن من التمييز فهل تصح الشركة نظر الحال الناس أو لا نظر الحاطما لا يصح عدم الصحة للتمييز اه زى وبرماوى (قوله كخلط دراهم بدنانير) وأبيض بأحمر من نحو البر لا مكان التمييز وإن عسر شرح مر (قوله أو مكسرة بصحاح) ومنه اختلاف نوع النقد ولا يضر اختلاف القيمة قل (قوله أو مشاعا) أفاد صنيعة أن المشاع لا بد فيه من عقد الشركة لأجل صحة التصرف لا لثبوت الشركة لثبوتها قبل العقد والمراد بالعقد فيه الأذن في التصرف كما أشار إليه الشارح بقوله بعد وظاهر أنه لا بد الخ وعبرة شرح مر مع المتن وتصح في كل مثلي دون المتقوم ويشترط خلط المالين ثم قال هذا أى المذكور من اشتراط خلطهما إن آخر جاما المالين وعقدان ملكا مشتركا بينهما على جهة الشيوع مثليا كان أو متقوما بآثار أو شراء أو غيرهما وأذن كل منهما للأخر في التجارة فيه أو أذن أحدهما فقط نظير ما مر تحت الشركة لحصول المعنى المقصود بالخلط (قوله لأن المقصود بالخلط) وهو عدم التمييز حاصل (قوله أنه لا بد أن يكون الأذن) أى في التصرف (قوله والتقابض) أى كل منهما يقبض من الآخر وقوله فيما بعده وهو قوله أو باع أحدهما بعض عرضه الخ وعبرة ا ط ف قوله والتقابض أى بأن يكون الأذن المذكور بعد التقابض ولا يحتاج لخلط العرضين المذكورين لأن قبض بعض المشاع قبض كله (قوله ولا علم بنسبة عند عقد) أفادت هذه العبارة أن العلم بالنسبة لا بد منه ما عند العقد أو بعده كإنبه عليه بقوله فالشرط العلم الخ وأما العلم بقدر مال كل منهما فلا يشترط كما أشار إليه بقوله فلو جهلا القدر الخ (قوله بمراجعة حساب أو غيره الخ) كمرجعة الوكيل كان يكون لكل من رجلين ألف وصار كل منهما يصرف من ألفه ويكتب ما صرفه في ورقة ثم خاطا ما بقي من الألفين ولم يعرف النسبة بين المالين المخلوطين هل أحدهما مثل الآخر أم لا لكن يمكن العلم بالنسبة بسبب مراجعة ما صرفه كل من ماله ليعلم بذلك أن الباقي من كل المالين مساو للأخر أو ثلثه مثلا اه (قوله فان لم يكن معرفتها الخ) انظر لو تعذرت معرفتها بعد هل يتبين فسادها أو تنفسخ من حين التعذر أو تستمر صحيحة يظهر الثاني ووافق عليه شيخنا زى وانظر مع قول الشارح لم يصح العقد فتأمل كآيه ا ط ف (قوله فالشرط العلم) والمراد بالعلم ما يشمل الظن القوي لأن اخبار الوكيل إنما يفيد الظن فلو طرأ ما يقتضى عدم العلم بعد العقد فالظاهر بطلانها الآن لفقد الشرط حل (قوله فلو جهلا القدر) مفرع على محذوف تقديره ولا يشترط العلم بالقدر (قوله كان وضع أحدهما دراهم) إطلاقه الدراهم قد يشمل المقاصيص فينبغي صحة الشركة عليها إذا عرف الشرى كان قيمتها أو وزنها من نقد البلد ووزع الرجب والخسر على قدر القيمة فإذا كانت قيمة الجيدة مثلى قيمة المقاصيص مثلا وزع الرجب والخسر على الثلث والثلثين لأعلى عدد المقاصيص وعليه فيفرق بين ما هنا وعدم صحة فرضها لأن الواجب فيه رد المثل الصورى وهو متعذر في المقاصيص انتهى ا ط ف (قوله في كفة) بكسر الكاف وفتحها مختار ع ش على مر وقال البرماوى بثلاث الكاف والفتح أفصح (قوله مقابلها) أى في مقابلها وعبرة مر ووضع الآخر بازائها اه وقوله ومثلها أى مثل الدراهم (قوله بحال) أى بأن يبيع بحال فهو متعلق بمحذوف ع ش وفي الشورى إن أراد بذلك بيان المصلحة ففقيه نظر لقصوره وإن أراد اعتبار ذلك مع المصلحة وإن الباء بمعنى مع ففقيه نظر أيضا لاقتضائه أن البيع بذلك أى الحال ونقد البلد ليس من المصلحة (قوله وتقدير البلد) أى ببلد البيع سم (قوله فلا يبيع بمن مثل) لا يحسن تفريمه على حصره المصلحة في البيع بحال ونقد البلد حل وهذا على كون الباء في قوله بحال

مع قول الشارح الخ) يمكن الجمع بحمل كلام الشارح على ما إذا كان غير ممكن معرفتها من حيث العقد فتأمل

بضم أوله وسكون ثانيه أي يدفعه لمن يعمل فيه متبرعا (بلاذن) في الجميع فإن سافر به أو أبعثه بلاذن ضمن أو باع بشئ من البقية بلاذن صح في نصيبه فقط وانفسخت الشركة في المبيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك وتعميرى بصلحة أولى من قوله بلا ضرر لاقتضائه جواز البيع بمن اشمل مع راغب بزيادة ومن قول المحرر بقبطة لاقتضائه المنع من شراء ما يتوقع ربحه إذا قبطة انما هي تصرف فيما فيه ربح عاجل له بال (ولكل) من الشريكين (فسخها) أي الشركة متى شاء كالوكالة (وينعزلان) عن التصرف (بما ينعزل به الوكيل) كوت أحدهما وجنونه وانما هو غيرهما بما يأتي في الوكالة واستثنى في البحر انما لا يسقط به فرض صلاة فلا يفسخ به لانه خفيف قاله ابن الرفعة وتعميرى بما ذكر أعم وأولى

(قوله استبقاؤها) حيث انفسخت بالموت فامعنى الاستبقاء الا أن يراد به عدم القسمة والا فالقرار في هذه الحالة استئناف لاستبقاء لفسخها وجعله مر استئنافا وكذا الكلام

لتصور المصلحة وأما على انها للابسة صفة للمصلحة فيحسن التفريع (قوله وتم راغب بأزيد) بل لو ظهر في زمن الخيار لزمه انفسخ حتى اذا لم يفسخ انفسخ العقد بنفسه شرح مر والمراد زيادة لتساع بمثلها لا كفلس لان مثل ذلك لا ينظر اليه في رغبات الناس اه كاتبه ا ط ف (قوله ولا يغير نقد بلد البيع) أي لا يجوز بالعرض ولا بتغير البلد أي وان راج كل منهما مر ع ش وهو مخالف لما صرح به في شرحه وعبارته المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد أنه لا يبيع بتغير البلد الا أن يروج كما صرح به ابن أبي عصرون انتهى بحر وقفه ومثله في سم على المنهج وعبرة قل ولا يغير نقد البلد وان راج قال حل وانما جاز لعامل القراض البيع به مع أن المقصود من البايين الرج لان العمل في الشركة غير مقابل وتم مقابل بعوض وهو الرج فلو لم نعلمه من التصرف بغير نقد البلد اضيقنا عليه طرق الرج حينئذ (قوله ولا يسافر به) حيث لم يعط له في السفر ولا اضطر اليه لنحو خوف ولا كان من أهل النجعة ومجرد الاذن في السفر لا ينافي ركوب البحر بل لا بد من النص عليه أي أو تقوم عليه قرينة حل وشرح مر ومثل الماء المسالخ الانهار العظيمة حيث خيف من السفر فيها ومحل ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا بأن لم يجد للبلاد المأذون فيه طريقا غير البحر وينبغي ان يلحق به ما لو كان للبلد طريق آخر لكن كثرة الخوف أو لم يكثر لكن غلب سفرهم في البحر اه ع ش على مر (قوله متبرعا) عبارة تشرح مر ولو متبرعا لعدم رضاه بغير يده واقتصار كثير على دفعه لمن يعمل فيه متبرعا انما هو باعتبار تفسير الابضاع لغة (قوله ضمن) أي مع صحة البيع في السفر من وعبرة ع ش على مر وظاهره صحة التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة توكيل أحد الشريكين وهو المعتمد والافلا (قوله أو باع بشئ من البقية) خرج ببيع ما لو اشترى بألفين فان كان بين المال لم يصح أو في النعمة صح فيقع الشراء له لا للشركة ولزمه الثمن من ماله وحده قل (قوله أولى من قوله بلا ضرر) فديقال تقويت الزيادة ضرر حل بالمعنى (قوله إذا قبطة الخ) وقد نطق الغبطة على ما فيه مصلحة ويمكن حل عبارة المحرر عليه وأن يراد بالضرر ما يشمل تقويت النفع فلا تفاوت بين العبارات الثلاث ع ش (قوله له بال) أي وقع ع ش (قوله ولكل فسخها) فإذا فسخها أحدهما انعزلا معا رشيدى (قوله وينعزلان بما ينعزل به الوكيل) وعلى وارث الميت ان كان رشيدا أو ولى الجنون استبقاؤها ولو بلفظ التقرير عند القبطة فيها والافعلى الولي القسمة واذا أفاق المعنى عليه خير بين القسمة واستبقاء الشركة ولو بلفظ التقرير لانه لا يولى عليه حل (قوله بما ينعزل به الوكيل) فيه احوالة على مجهول لان ما ينعزل به الوكيل غير معلوم الا أن يدعى أنه معلوم من خارج لتقرر أحكام الوكالة (قوله بما يأتي في الوكالة) كضرب الرق على الوكيل والحجر عليه بسفه أو قلس وخروج المال عن ملكه شورى (قوله انما لا يسقط به فرض الصلاة) أي لا يستغرق وقت فرض صلاة وهو ضعيف وهل يعتبر أقل أوقات الفرض وان كان غير ما وقع فيه الانعفاء أو يعتبر ما وقع فيه الانعفاء فان استغرقه أثر والا فلا فيه نظر سم على حج والاقرب الاول لان المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص ع ش على مر ومن الانعفاء التقرير المشهور سواء كان في الحمام أولا قال بعضهم وكالاتهم السكر ولو متعديا وفي المتعدي نظر لانه معامل بأقواله وأفعاله قل على الجلال (قوله فلا يفسخ به) المناسب لقوله وينعزلان أن يقول فلا ينعزل به (قوله أعم وأولى) وجه الاولوية أن عبارة الاصل تقتضى أنهما

لا ينزلان الا بفسخهما وليس كذلك بل ينزلان بموت أحدهما وتوهم أن فسخ أحدهما لا يكفي
 ووجه الأهمية أنهما ينزلان أيضا بطر ونجر سفة وفلس في كل تصرف لا ينفذ منهما حل (قوله
 من قوله وينزلان) لان هذا في مقابلة قول المتن ولكل فسخها وقوله وتنفسخ الخ في مقابلة قوله
 وينزلان الخ والأولية في الأول والعموم في الثاني (قوله والخسر) ومنه ما يدفع للرصدى والمكاس
 ومشله مالوسرق المال واحتاج في رده الى مال على الأقرب لانه كأنه نشأ عن الشركة فساوى ما يدفع
 للمكاس ونحوه وليس مثل ذلك ما يقع كثيرا من سرقة الدواب المشتركة ثم إن أحد الشريكين يفرم على
 عودها من مال نفسه فلا يرجع بما غرمه على شريكه لانه متبرع بما دفعه ولو استأذن القاضي في ذلك
 لم يجزه الاذن لان أخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يأمر به ع ش على م واذ ليس القصد من
 شركة الدواب غرم ولا هو معتاد فيه بخلاف الشركة التي الكلام فيها فيصرف منها ما يحتاج اليه
 فرع ١ وقع السؤال عما يقع كثيرا ان الشخص يموت ويخلف تركته وأولاد او يتصرفون بعد
 الموت في التركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغيرها ثم بعد مدة يطلبون الانفصال فهل ان لم
 يحج ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه أولا فيه نظر والجواب عنه
 أنه ان حصل اذن من يعتد باذنه بأن كان بالغاعا قلا رشيدا للتصرف فلارجوع له وينبغي أن مثل
 الاذن ما لو دلت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا أو حصل الاذن من لا يعتد
 باذنه فله الرجوع على المتصرف بما يخصه اه ع ش على م ر (قوله باعتبار القيمة) هذا واضح
 في المتقوم دون النقد المضروب المتساوى وزنا وسكة حل وعبرة زى قوله باعتبار القيمة
 لا الاجزاء فلو خلط اقفيرا بمائة بقفيز بخمسين فهي اثلث ويقوم غير نقد البلد به (قوله أو شرطا
 خلافة) فيكون الربح والخسران على قدر المالكين وان كانت الشركة فاسدة بشرط خلافة (قوله
 بان شرطا التساوى فيهما) أى الربح والخسران (قوله أو عكسه) أى شرطا التساوى في المالكين مع
 التفاوت في الربح والخسران (قوله عملا) عملة لقوله بقدر المالكين اه زى (قوله موضوعها) لان
 موضوعها أن الربح والخسران بقدر المالكين (قوله فلكل منهما على الأخر أجرة عمله) مع كون الربح
 والخسر على قدر المالكين كما يفهم من سياقه وصرح به م ر وعبرة حل فلكل منهما على الآخر
 أجرة عمله فاذا كان لأحدهما ألفان وللآخر ألف وأجرة عمل كل منهما مائة فلتأعمل الأول في ماله
 وثلثه في مال الثاني وعمل الثاني بالعكس فلا أول عليه ثلث المائة وله على الأول ثلثها فيقع التقاض
 بثلثها ويرجع على الأول بثلثها حل وزى وقد يتقاضان ان استويا في المال والعمل كما في شرح
 البهجة (قوله أجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح وتقدم عن سم على حج ما يصرح به وبخلافه
 ماسيا في له فيما لو اشترك مالك الارض والبذر وآلة الحرث الخ من أنه لا يرجع الا اذا حصل شئ وبما كن
 الفرق بينهما بان المستأجر عليه هنا العمل وقد وجد فاستحق الأجرة مطاقا للزرع العامل عليه جعل
 له منه جزء شركة فلا يستحق الأجرة الا اذا ظهر منه شئ فان لم يظهر منه شئ كان كأن العمل لم يوجد
 ع ش على م ر (قوله كافي القراض الفاسد) قضية التشبيه أنه اذا علم بالفساد وأنه لا أجرة له أنه لا شئ
 له هنا وهذا ضعيف والمعتد استحقاق الأجرة أى هنا وفي القراض الفاسد وان علم بالفساد زى (قوله
 نعم لو تساوى في المال) كأن كان مائة لكل خمدون وقوله وشرطا الاقل أى الجزء الاقل من الربح كان
 شرطا في هذا المثال الربح مائة لثلاثة لأحدهما ثلث وللآخر ثلثان وشرط الثلث للذي عملها أكثر من صاحبه
 فلو كانت أجرة الذي عملها أكثر ثمانية وأجرة الآخر أربعة فلا يرجع الأول عليه بأجرة عمله لزانة وهي
 أربعة اذا كان عمله قدر عمل الآخر مرتين (قوله لتبرعه بالزائد) ٣ وعبرة حل لم يرجع بالزائد

من قوله وينزلان
 بفسخهما وتنفسخ بموت
 أحدهما ويجنونه وبأغماته
 (لا عزله) فلا ينزل (بعزله
 للآخر) فيتصرف في
 نصيب المعزول فان أراد
 الآخر عزله فليعزله (والربح
 والخسر بقدر المالكين)
 باعتبار القيمة لا الاجزاء
 (وان) تفاوت الشريكان
 في العمل أو (شرطا خلافة)
 بأن شرطا التساوى فيهما
 مع التفاوت في المال أو
 عكسه أو شرطا هما بقدر
 العملين عملا بقضية الشركة
 (وتفقد) أى الشركة (هـ)
 أى بشرط خلافة لمخالفة
 ذلك موضوعها (فلكل)
 منهما (على الآخر أجرة عمله
 له) كافي القراض الفاسد
 نعم لو تساوى في المال وشرطا
 الاقل لا أكثر عملا لم يرجع
 بالزائد لانه عمل متبرعا (وقد
 التصرف) منهما للاذن
 (والشريك كودع) في انه
 أمين

(قوله وينبغي أن مثل الاذن
 الخ) ولو ادعى أنه انما اذن
 أو رضى على أنه يحج مشله
 أو يتزوج لم يصدق له
 شيخنا قويني
 (قوله وهي أربعة) وهل
 يرجع من عمله أقل عليه
 بالاثنتين ح و تأمل
 ٣ (قوله لتبرعه بالزائد)
 الذي في نسخ الشرح الى
 بأهدين لانه عمل متبرعا اه

فيصدق بيمينه في الرد الى
شريكة وفي الحشر والتلف
وبأني هنا في دعوى التلف
ما يأتي ثم وسياقي ثم بيانه
وتعبري بما ذكر اولي مما
عبر به (وحلف) الشريك
فيصدق (في) قوله (اشترته)
لي أو للشركة (أو أن
ما يدي لي أو للشركة) لأنه
أعلم بقصده في الاولى وعمل
باليد في الثانية بقسميها
(لا في) قوله (اقتسمنا
وصار) ما يدي (لي) مع
قول الآخر لا بل هو مشترك
فالصدق المتكرر لان الاصل
عدم القسمة وذكر التحليف
من زيادتي

درس

كتاب الوكالة

هو بفتح الواو وكسرها
(قوله وحاصله) أي حاصل
التلف (قوله ولم يتهم صدق
الح) فان اتهم حلف فان لم
يعرف الظاهر ولا عمومه
كف بيته به وحلف أنها تلفت
به تأمل (قوله رجه الله لان
الاصل عدم القسمة) وإنما
قبل قوله في الرد مع ان
الاصل عدمه لان من شأن
الوكيل قبول قوله فيه
توسعة عليه ولو ادعى كل
منهما أنه ملك هذا الرقيق
مثلا بالقسمة وحلفاً ونكلاً
جعل مشتركاً والافلا حالف

مر

أي باجرة لعمل الزائد وكذا الواختص أحدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف أجره لعمله لانه عمل متبرعا
ولا ينبغي ان هذا يخالف قوله فكل منهما على الآخر أجره إلا أن يقال لما عمل أحد الشريكين وعمل
الآخر لم يقع عمله تبرعا بخلاف ما اذا عمل مع عدم عمل الآخر فليحسب (قوله فيصدق بيمينه في الرد)
ولو للرجح الى شريكه فيبرأ من جهته ولم يكن له رجوع محصته لان اليمين دافعة فلا تصح ان تكون
مثبتة حل وعبرة عس فيصدق بيمينه أي سواء كانت الشركة صحيحة أو فاسدة وحاصله انه اذا
عرف دون عمومه أو ادعاه بلا سبب أو بسبب خفي كسرقة صدق بيمينه وان عرف هو وعمومه ولم يتهم
صدق بلا يمين سم (قوله وحلف) بضم الحاء وتشديد اللام المكسورة مبني للجهول وفتحها مع
فتح اللام مخففة مبني للفاعل والاولى للشارح أن يأتي بأي لانه يوهم حذف الفاعل أو نائبه الا ان يقال
انه حل معنى لاجل اعراب (قوله اشترته لي) ولو راجع قوله أو للشركة ولو خاسرا قل (قوله
أو للشركة) نعم لو اشترى شيئا فظهر عيبه وأراد رد حصته لم يقبل قوله على البائع انه اشتراه للشركة
لان الظاهر انه اشتراه لنفسه فليس له تفريق الصفقة عليه وظاهر هذا تعدد الصفقة لوصدقه وبوجه
بأنه أصيل في البعض ووكيل في البعض الآخر فكانا بمنزلة عقدين ابن حجر س ل (قوله وعمل باليد)
أي بقول ذي اليد أو عملا باليد كلا أو بعضا فلا يقال اذا ادعى ان ما يديه للشركة لم يعمل باليد (قوله في
الثانية بقسميها) وهما قوله أو ان ما يدي لي أو للشركة وكذلك الاولى فيها قسمان ومن ثم وجد في
بعض النسخ بقسميها (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا في قرى مصر من ضمان
دواب اللين كالجاموس والبقر ما حكمه وما يجب فيه على الآخذ والماخوذ منه والجواب عنه أن
الظاهر أن يقال فيه ان اللين مقبوض بالشراء الفاسد وذات اللين مقبوضة هي ولدها بالاجارة الفاسدة
وان ما يدفمه الآخذ لصاحب الدابة من الدراهم والعلف في مقابلة اللين والاتفاق بالهيمه في مقابلة
الوصول الى اللين فاللين مضمون على الآخذ بمثله والهيمه ولدها امانتان كسائر الأعيان المستأجرة
فان تلفت هي أو ولدها بلا تقصير لم يضمن أو به ضمن عس على مر وسئل ابن أبي شريف عن
الدابة اذا كانت مشتركة بين اثنين وهي تحت يد أحدهما وتلفت بموت أو سرقة أو بدعادية أو بتفريط
هل يكون ضامنا لحصة شريكه أو يده بامانة فأجاب بما نصه اذا تلفت الدابة تحت يد أحد الشريكين
فان كانت تحت يده باذن من شريكه في الاستعمال فهي مضمونة ضمان العواري وان كان استعمالها
بغير اذن من شريكه فهي مضمونة ضمان الغصب وكذلك اذا كانت تحت يده بغير اذن شريكه ولم
يستعملها وان كانت تحت يد الشريك باذنه من غير اذن في الاستعمال ولم يستعملها فهي أمانة جزما
فلا يضمن ان لم يقصر ولو كانت تحت يده وقال له علفها في نظير ركوبها فهي اجارة فاسدة فلا ضمان
عليه اذا تلفت بغير تقصير ولو كان بين الشريكين مهاباة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لان هذه
تشبه الاجارة وينبغي أن مثل شرط علفها عليه ما جرت به العادة من أن أحد الشريكين اذا دفع الدابة
المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولم يتعرض للعلف لاثباتها ولا نقيا فاذا تلفت تحت يده من هي عنده
بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علف وان لم ينتفع بالدابة كأن ماتت صغيرة لانه متبرع بالعلف
وان قال قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراجعة المالك ان تيسر والارجح الحاكم وأيضا اذا
باع أحد الشريكين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير اذن الشريك صار ضامنين والقصرار على من
تلفت تحت يده وان جهل كون النصف الآخر غير بائنه كما قاله مر والله أعلم

كتاب الوكالة

هي اسم مصدر ولو كل بالتشديد والمصدر التوكيل وذكرها عقب الشركة لان كلا من الشريكين وكيل عن

الآخر

الآخر (قوله لغة التفويض) ومنه توكلت على الله (قوله والحفظ) في تفسيرها بالحفظ مسامحة فان الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكل اللهم الا أن يقال استعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ أو ان في الكلام مضافا تقديره وطلب الحفظ وهو من عطف اللازم على الملزوم ع ش قال السبكي معنى الوكيل من قولنا حسبنا الله ونعم الوكيل أي القائم بأمورنا الكفيل بها الحافظ لها سم (قوله وشرعا تفويض الخ) عبارة شرح م ر واصطلاحا تفويض الخ ومنه شرح حج قال ع ش على م ر أقول قد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بان ما تلتقي من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية أو عرفية فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج وشرعا وان كان متلقى من كلام الشارع أشكل قول الشارح أي م ر وحج واصطلاحا ويمكن أن يجاب بما قاله سم في حوائج البهجة في باب الزكاة من أن الفقهاء قد يطلقون الشرعي مجزا على ما وقع في كلام الفقهاء وان لم يرد بخصوصه عن الشارع اه بحروقه (قوله تفويض الخ) هلا أطلقها على العقد أيضا كما في الابواب قبله وسيأتي في ابواب آخر فليحرر فان الظاهر اطلاقها عليه شرعا اه شوبري (قوله أمره) أي جنس أمره أي لما يأتي من أنه اذا وكله في كل أمور لم يصح فاندفع ما قد يقال ان أمره مفرد مضاف فيم كل أموره ع ش (قوله فيما قبل النيابة) في معنى من البيانية لأمره كما عبر بها م ر وفيه دور لان النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريفها رأي م ر قال فيما قبل النيابة أي شرعا فلا دور قال ع ش الظاهر ان الدور المنفي ان النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحيث تدفني اندفاعه بقوله أي شرعا نظر لان النيابة شرعا هي الوكالة فان أجيب بان النيابة شرعا أعم من الوكالة فلا دور وكان التعريف غير مانع نعم يمكن أن يجاب بأنه يمكن أن يتصور ما قبل النيابة شرعا بوجه انه مالم يس عبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور اه سم على حج (قوله ليفعله في حياته) خرج بهذا القيد الايضاء فانه انما يفعله بعد الموت زي وعبارة التحرير لا ليفعله بعد موته وهي أحسن اذهي صادقة بما اذا لم يقيد أصلا كأن قال وكنتك في بيع كذا وبما اذا قيد بحال الحياة كوكنتك في بيع كذا حال حياتي اه اه اج على خ ط (قوله فابعضوا حكما الخ) أي لان الحكمين كما سيأتي وكيلا عنهما على الراجح جل ومقابلهما كما كان أي نائبان عن الحاكم (قوله والحاجة داعية اليها) يريد القياس فهي ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضا سم ع ش (قوله بل قال القاضي وغيره الخ) فان قلت ظاهرا لا تنقل من الجواز أن الجواز ضعيف قلت ممنوع لأن تفسير الجواز أولا بيان لما وقع في كلام الأصحاب فالجواز شامل للباح والمكروه فترقى في البيان ببيان المراد من الجواز في كلام الأصحاب بان المراد به النذب اه ع ش وقال بعضهم المراد بالجواز هنا الاباحة بدليل قوله بل قال القاضي الخ (قوله انها) أي الوكالة ايجابا وقبولا وقوله مندوب اليها أي مدعو اليها لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى والمعاونة واضحة في القبول دون الايجاب وقد يكون الايجاب مندوبا وذلك في توكيل من لا يحسن الذبح في الأضحية حل وعبارة شرح م ر ولهذا نذب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير أما عقدها المشتمل على الايجاب فلا يندب الا أن يقال ما لا يتم المندوب الا به فهو مندوب وهو ظاهر ان لم يرد الموكل غرض نفسه وعبارة البر ماوى قوله انها مندوب اليها غرض القاضي بما ذكره بيان ما أراده الأصحاب من التعبير بالجواز الصادق بالنذب وغيره وليس غرضه ابطال ما قبله فيكون المقصود من ذلك بيان ان الأصل فيها النذب وان ذلك كالتقييد له أو همه التعبير بالجواز من التعميم ويدل عليه قول م ر كابن حجر والحاجة ماسة اليها ولهذا نذب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير الخ ويدل له أيضا قول

لغة التفويض والحفظ
وشرعا تفويض شخص
أمره الى آخر فيما قبل النيابة
ليفعله في حياته والأصل
فيما قبل الاجماع قوله تعالى
فابعضوا حكما من أهله الآية
وخبر الصحيحين أنه صلى
الله عليه وسلم بعث السعاة
لأخذ الزكاة والحاجة داعية
اليها فهي جائزة بل قال
القاضي وغيره انها

(قوله بوجه أنه مالم يس
عبادة الخ) فكأنه قال
تفويض فيما ليس عبادة
ولاملحقاتها اه شيخنا

مندوب إليها قوله تعالى وتعاونوا (٤٨) على البر والتقوى (أركانها) أربعة (موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة وشرط في الموكل

مهمة مباشرة الموكل فيه) وهو التصرف المأذون فيه والأفلا يصح توكيله لأنه إذا لم يقدر على التصرف بنفسه فبنيائه أولى (غالباً) هو ونظيره الآتي في الوكيل أولى مما عبر به وخرج به ما استثنى من الطرد كظافر بحقه فلا يوكل في كسر الباب وأخذ حقه وكوكيل قادر وعبد مأذون له وسفيه مأذون له في نكاح ومن العكس كالأعمى يوكل في تصرف وإن لم يصح مباشرة له للضرورة وهذا مذكور في الأصل ومكحرم يوكل حلالاً في النكاح بعد التحلل أو بطلق ومكحرم يوكله حلالاً في التوكيل فيه (فيصح توكيل ولي) عن نفسه أو موابه

(قوله حينئذ يصح توكيل شخص) إن كان المراد بالنكاح في المذكورات الإيجاب فليس بمستثنى لأن له المباشرة أيضاً في هذه الصور وإن كان المراد به القبول فلا يصح أن يوكل غيره فيه لأن توكيل الغير فرع عن كونه زوجاً وهو لا يكون زوجاً للمذكورات فكان الأولى استثناء هذه الأمور من شرط الوكيل ويراد بالنكاح القبول فإن القبول يمتنع عليه

لنفسه وتوكله فيه جائز اه قويني

الشارح فهي جائزة بمذوقه والحاجة داعية إليها لأن ما كان أصل وضعه الحاجة لا يكون الامطالوا وقد تحرم أن كان فيها عانة على حرام وتكره أن كان فيها عانة على مكروه وتجب أن توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام عاجز عن شرائه وقد يتصور فيها الإباحة أيضاً إن لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض (قوله مندوب إليها) أي مدعو إليها من الشارع والمراد مندوب إلى قبولها وكذا إيجابها إن كان الوكيل قادراً والموكل عاجزاً والموكل فيه طاعة من (قوله موكل ووكيل) لم يقل عاقد لاختلاف الشروط المعتبرة في كل من الوكيل والموكل عرش (قوله مهمة مباشرة) الأصح أن المراد مهمة مباشرة لذلك الجنس وإن امتنع عليه التصرف بنفسه في بعض أفرادها حينئذ يصح توكيل شخص في نكاح أخت وزوجته وكذا من تحتها أربع في نكاح امرأة وتوكيله في نكاح محرمه من (قوله وفيما أن الموكل فيه العقد عليهن وهو يصح أن يباشره بنفسه بأن يزوجهن لغيره وليس المراد أن يزوجهن لنفسه فلا حاجة لما ذكره من (قوله غالباً) قال سم الحاجة إليه مع قوله وشرط الخ بالنسبة لما استثنى من الطرد لأن الشرط لا يلزم من وجوده وجود المشرط وإذا كان كذلك فلا يصح الاستثناء وإنما يصح الاستثناء في كلام من عبر بقوله وكل ما جاز للإنسان أن يتصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل فيه غيره إلا أن يقال كلامه يؤل لما ذكر فقوله ما استثنى من الطرد أي في كلام غيره الذي ليس فيه غالباً وهو الضابط المتقدم في كلام غيره وهو أي غالباً متعلق بصحة (قوله من الطرد) الطرد هو المنطوق وهو كل من صحت مباشرة به تلك أو ولاية صح توكيله والعكس هو المفهوم وهو كل من لا يصح منه المباشرة لا يصح منه التوكيل من عرش (قوله فلا يوكل في كسر الباب) وإن عجز عن المباشرة زى وحل (قوله قادر) أي ولافت به المباشرة والأفله التوكيل من (قوله في نكاح) قيد في السفيه فقط لأن غير النكاح من بيع أو شراء لا يصح من السفيه ولو أذن فيه وليه بخلاف العبد فيصح إذن السيد له في النكاح وفي غيره من التجارة ونحوها ومع ذلك لا يوكل عرش (قوله كالأعمى) لم يأت به نكرة كما سبق في قوله كظافر لأن الأعمى قسمان قسم يصح تصرفه كمن رأى قبل عماء شيئاً وقسم لا يصح تصرفه فأشار إلى تقييده بالتعريف شو برى قال السبكي الأعمى عند مالك رشيد إلا أن فيه خلافاً من جهة الرؤية (قوله يوكل في تصرف) أي من بيع أو شراء أو غيرهما ما يتوقف على الرؤية كاجارة وأخذ شفعة شرح من (قوله ومكحرم يوكل حلالاً في النكاح) أي في إيجابه إن كان يزوجه موليته وفي قبوله إن كان يزوجه نفسه وقوله بعد التحلل أي الثاني وقوله في التوكيل فيه أي إيجاباً أو قبولاً أيضاً كأن يقول المحرم وكلت لتعقد لفلان الحلال الذي وكلتني سواء قال بعد التحلل أو قال الآن أي في زمن الاحرام أو أطلق وذلك لأن الموكل الأصلي حلال وهذا التعميم محله إذا كان من يوكله المحرم حلالاً فإن وكل محرماً آخر فلا بد أن يقول له أنه قد بعد التحلل أو يطلق فإن قال له أنه قد حال الاحرام لم يصح (قوله ومكحرم يوكله حلالاً في التوكيل فيه) أي الآن أي وقت الاحرام فهذا المحرم لا يصح أن يباشر النكاح ويصح توكيله فيه وفيه إن هذا معلوم مما قبله وإن الموكل فيه إنما هو التوكيل في النكاح وهذا يصح أن يباشره إلا أن يقال مراد الشارح التوكيل منه ليعقد الوكيل في حال الاحرام وهو لا يصح أن يباشره حل (قوله أو موابه) أي أو عنهما يجعل أو مانعة خلواً أو يطلق فالصور أربع وفي كل التوكيل في حق موليه وفائدة وكالته عن الولي وعن الطفل أو عنهما عدم انفزاله ببلوغ الطفل رشيداً إذا كان وكالته عنه بخلاف ما إذا كان عن الولي ولو كان وكالته عنهما فالظاهر أنه ينزل بالنسبة للولي لا بالنسبة للطفل الذي بلغ رشيداً شو برى فيغلب

ومجنون وسفيه كأب وجد
في التزويج والمال ووصي
وقيم في المال فعمل أنه لا
يصح توكيل صبي ومجنون
ومغمي عليه وأنه يصح
توكيل السفیه بما يستقبل
به من التصرف وأنه لا
يصح توكيل المرأة في
نكاح ولا المحرم في
غير ما صرح لعدم صحة
مباشرة ماله ولو أذن توليها
بصفة التوكيل كوكلتك في
تزوجي صح كافي البيان
عن النص وصوبه في الروضة
وتعيرى بما ذكر أعظم من
قوله توكيل بالولي في حق
الطفل (و) شرط (في التوكيل
صحة مباشرة التصرف)
المأذون فيه (لنفسه) والا
فلا يصح توكله لأنه إذا لم يقدر
على التصرف لنفسه فليغيره
أولى فلا يصح توكيل صبي
ومجنون ومغمي عليه ولا
توكيل امرأة في نكاح ولا
محرم ليعقده في أحواضه
وخرج بقولي (غالباً) ما
استثنى كل امرأة فتتوكل

(قوله أي لشموله الخ) الأولى
أن يقول لشموله غير الطفل
فإن عبارة الأصل صالحة لما
قاله الشارح لأن التوكيل
من الولي على كل حال وهو
موكل في حق المولى على كل
حال فالأولى لتعليل العموم
بما تقدم اه تقرير

جانب المولى عليه فلا ينزل ببلوغه رشيداً وأما إذا أطلق فينبغي أن التوكيل فيها وكيل عن الولي كافي
سم على حج فهي كالصورة الأولى وفي زى أنه يكون وكيلاً عن المولى عليه فهي كالثانية والأقرب
ما قاله سم لأن التصرف مطلوب منه فيقع التوكيل عن نفسه وإن كانت منفعة عائدة على المولى عليه
لكن ما قاله زى هو قياس ما في خلع الأجنبي من أن وكيلها وأطلق فلم يضاف العوض له ولا لها وقع لها
لعود المنفعة إليها اه حل وعش (قوله في حق موليه) متعلق بكل منهما حل (قوله كأب وجد)
أي وإن لم يجزأ عن مباشرة ذلك وإن لاقت بهما المباشرة وقوله ووصي وقيم أي فيما يجزأ عنه ولا يليق
بهما مباشرة بخلاف الأب والجد حل والحاصل أن التوكيل من الأب والجد يصح مطلقاً ومن الوصي
والقيم إن يجزأ أولم تلتق بهما المباشرة ومثلها الموكيل كافي عش على م (قوله فعمل) أي من
قوله وشرط في الموكل صحة الخ أي فلم يخل به من كلام الأصل ا ط ف (قوله لا يصح توكيل صبي)
مصدر مضاف لفاعله أي فلا يصح أن يوكل غيره في أن يملك له المباحات عش (قوله بما يستقبل به
من التصرف) أي كالوصية والصلح عن قصاص له ولو على أقل من الدية أو عليه ولو على أكثر من
الدية وغير ذلك مما تقدم في باب حجر السفه كالطلاق ا ط ف (قوله وأنه لا يصح توكيل المرأة)
مصدر مضاف لفاعله أي لا توكل المرأة أجنبية في نكاح أي في تزويجها أو غيرها زى بخلاف مالوكها
الولي لتوكل عنه رجلا في تزويج ابنته فإنه يجوز نقله المتولى عن الشافعي شوبري (قوله ولا المحرم) بان
يقول وكلتك تقبل عقد النكاح في حالة إجماع (قوله ولو أذن الخ) عبارة شرح م ولا توكيل
المرأة لغيرها في النكاح لأنها لا تبشره ولا يرد صحة أذنها لوليها بلفظ الوكالة لاتفاء كونه وكالة حقيقة وأما
هو متضمن للأذن اه بحروفه (قوله صح) أي الأذن لا التوكيل فيكون الولي حينئذ مأذوناً له
لا وكيلاً وينبغي على هذا أنها لو جعلت له أجرة لا يستحقها ولو صححت الوكالة لاستحقها نظير ما يأتي (قوله
أعم من قوله الخ) أي لشموله التوكيل عن نفسه عش (قوله لنفسه) قيد التصرف هنا بكونه
لنفسه وأطلقه في جانب الموكل فشمول صحة تصرفه فيه بملك له أو ولاية عليه وذلك لأنه لو عمم هنالك كان
المعنى صحة تصرفه فيه لنفسه أو عن غيره بأن يكون وكيلاً أو ولياً فيصير الحاصل أنه يشترط فيمن يصح
كونه وكيلاً أن يكون مالكا أو وكيلاً أو ولياً وكون الذي يصح أن يكون وكيلاً شرطه أن يكون وكيلاً
أو ولياً لا معنى له عش (قوله فلا يصح توكيل صبي) مصدر مضاف لفاعله وفي بعض النسخ فلا يصح
توكيل صبي وعليه فالإضافة للمفعول شوبري (قوله ولا توكل امرأة) ولو احتمالاً كالخشي وكان النكاح
الرجعة واختيار الزوجات لمن أسلم شرح م وقوله في نكاح أي إيجاباً أو قبولا وكذا ما بعده (قوله
وخرج بقولي) لعل حكمة المفارقة بين هذا وبين ما مر حيث أخر قوله وخرج عن غالباً وقال وخرج به الخ
وقدم خرج هنا على غالباً كما ترى أن غالباً ذكرت في المحلين لتقييد الأصل في الإخراج بالقيود أن
يتأخر ما يخرج بها عنها فجرى ثم على الأصل ولما علم التقييد بغالباً نص من قوله السابق هو ونظيره الآتي
أولى كان التقييد به كأنه مذكور هذا فاسب أن يقول فيه وخرج بقولي الخ لأنه صار الإخراج كأنه بعد
ذكر القيد عش (قوله ما استثنى الخ) لم يقل هنا كسابقه من العكس مع أن هذه المستثنيات كلها
منه كما قال سم وأما الطرد فقال السبكي لا يستثنى منه شيء وقال الاسنوي يستثنى منه مالو وكل الولي فاسقاً
في بيع مال موليه فإن الفاسق يصح أن يتصرف لنفسه ولا يتوكل عن غيره في هذه الحالة قال ومما يستثنى
من العكس مالو وكل مسلم لم كافراً في شراء مسلم أي لأنه يصح شراؤه في الجملة كما لو حكم بعقده عليه وتوكل
المحرم في نكاح محارمه كتوكيل الأخ في قبول نكاح أخته وتوكيل الموسر في قبول نكاح الامة

(قوله مالو وكل مسلم الخ) الأولى أن هذه مستثناة من الطرد كما يشهد بالتعليل

(٧ - (بجيري) - ثالث)

في طلاق غيرها والسفيه

والعبد وهو مذكور في
الاصل فيتوكلان في
قبول النكاح بغير إذن
الولي والسفيه لافي
إيجابه والصبي المأمون
فيتوكل في الاذن في دخول
دار وإصال هدية وان لم
تصح مباشرته له بلا اذن
وهو مذكور في الاصل
(و) شرط فيه (تعيينه)
فلو قال لاثنتين وكنت أحدا
في كذا لم يصح وهذا من
زيادتي نعم لو قال وكنتك في
بيع كذا مثلا وكل مسلم صح
فيما يظهر وعاييه العمل
(و) شرط (في الموكل فيه
أن يملكه الموكل) حين
التوكيل (فلا يصح)
التوكيل (في بيع ما يملكه
وطلاق من سينكحها) لانه
اذ لم يباشر ذلك بنفسه
فكيف يستتبع غيره (الا
تبعاً) من زيادتي

(قوله فلو كذبها السيد الخ)
أي والكلام أنها لم تكذب
نفسها فان كذبت فلا مهر
أيضا لأنها بغية والولد حر
وعليه القيمة أيضا ولكن
يلزمها الحد لأقرارها بالزنا
اه قويني

(قوله وأما لو وافقها الخ)
كان قال كنت أذن لها في
إصال نفسها لك هدية ثم
رجعت قبل وصولها لك
وهي لم تعلم رجوعي اه
شيخنا

ا ط ف وقد يقال عدم صحة توكيل الفاسق لعارض لانه تأمل (قوله في طلاق غيرها) وكذا في
طلاقها بان فوضه أي الطلاق اليها كما سيأتي وقد يقال تفويضه اليها ليس توكيلا فيه بل عليك له كما سيأتي
ومن ثم قال بعضهم وأما طلاقها فان كان بلفظ توكيل لم يصح وان كان بلفظ تفويض صح كما سيأتي (قوله
لا في إيجابه) لانه لا ولاية وليس هو من أهلها اه حل (قوله والصبي المأمون) ولورقيتا بان لم يعرف
بكذب ولو مرة ولم تقم قرينة على كذبه ومثله في ذلك الفاسق والكافر ويجوز للصبي ان يوكل في الاذن
والإصال اذا عجز أو لم تلق به المباشرة فيكون موكلا ووكيلا والقاعدة تشهد له زى وليس في معناه البيضا
وهي المشهورة بالدرة والقرود ونحوهما اذا حصل منهم الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من أهل
الاذن أصلا بخلاف الصبي فانه أهل في الجملة ولا ينافي هذا ما قدمناه من جعل البيضا كالصبي لان ذلك فيما
لو احتفت به قرينة لانها الموعول عليها بخلاف ما هنا ع ش (قوله وإصال هدية) فيملكها المهدى اليه
بالقبض ويتصرف فيها بما شاء ولو أمة قالت له أهداني سيدي لك فيجوز له وطؤها م ر ولورجعت
وكذبت نفسها الاتهام في ابطال حق غيرها فلو كذبها السيد صدق بيمينه ويكون الوطاء وطء شبهة
ولا يجب عليه المهر لان السيد يدعي زناها ولا مهر لبني ولا حد عليه أيضا للشبهة وينبغي أن لا حد عليها
أيضا لزعمها أن السيد أهداها له وأن الولد حر لانه أهداها لملكه ويلزمه قيمته فتفويته رقه على السيد بزعمه
وأما لو وافقها السيد على الشبهة فينبغي وجوب المهر ع ش على م ر ومثل ذلك طلبه لوليمة فتجب
الاجابة اليها في وليمة العرس بشرطها زى وكذا في ذبح أضحية وتفرقة زكاة كما نقل عن م ر ولا يصح
توكيل صبي أو سفيه ليتصرف بعد الكمال وفارق المحرم بوجود الاهلية فيه و يصح توكيل السكران
المتعدي وتوكله ولا يصح من المرتد أن يوكل ولو فيما يقبل الوقف ولا يصح أن يتوكل عن غيره كذلك
ولو ارتد الوكيل لم ينزل كما في قل (قوله وان لم تصح مباشرته) أي لما ذكر من الاذن في الدخول
وإصال الهدية (قوله تعيينه) قال حج الا في نحو من حج عني فله كذا أي لان عامل الجمالة هنا
وكيل يجعل س ل (قوله وكل مسلم) الظاهر تناول ما ذكره للمسلمين الموجودين والحادئين وأنهم
لا ينزلون اذا عزل الوكيل المذكور لانهم تبع في صحة الوكالة فقط شورى (قوله وعليه العمل) أي
عمل القضاة وغيرهم وهو المعتمد أي فيكون كل مسلم وكيلا عنه بخلاف وكنتك في هذا وكل أموري
لا يصح والفرق أن الابهام في الاول في الفاعل وفي الثاني في الموكل فيه ويغتفر في الاول ما لا يغتفر في
الثاني لان الغرض الاعظم الاثبات بالمأذون فيه وكلام المصنف الآتي يدل على الصحة في هذا والبطالان
في قوله وكل أموري فلا يكون وكيلا حينئذ في غير المعين حل مع زيادة (قوله وشرط في الموكل فيه)
قد فسره فيما مر بالتصرف وذكره هنا ثلاث شروط لكن لا يناسب التفسير الا الثاني وأما الاول والاخير
فلا يناسبان الا أن يقال هو على تقدير مضاف بالنظر اليهما فيقال ان يملكك أي يملك متعلقه أو محله
والاولى ان يراد بملكه جواز التصرف فيه كانه قال وأن يجوز له التصرف فيه بملك أو ولاية فيشمل الاب
والجد اذا وكرلا في مال موليهما فاندفع ما يقال الموكل فيه هو التصرف وهو لا يملك وحاصل الدفع أن المراد
بملكه ملك التصرف فيه أي جوازه وانما كان أولى ليشمل التوكيل في نحو الاصطياد والاحتطاب لانه
ليس مال كالحملها وهو العين نفسها وكذا يقال في قول المتن الآتي وأن يكون معلوما أي متعلقه (قوله
فلا يصح في بيع ما يملكه) أي ولا في تزويج موليته اذا انقضت عدتها كافي شرح م ر (قوله
الاتبع) هل يشترط مناسبتة لتبوعه كافي الامثلة أم لا حتى لو وكره في بيع عبده وطلاق من سينكحها
صح لا يبعد عدم الاشتراط كما قاله شيخنا وسم شورى ولو قال في كل حقوقي دخول الموجود والحادث

أوفى كل حق لم يدخل الحادث لقوة هذا باللام فاختص بالموجود قاله شيخنا م ر قل (قوله فيصح التوكيل) أي فله التصرف في التابع في التوكيل وإن امتنع عليه التصرف في المتبوع بأن تصرف فيه الموكل أو عزله عنه أو نحو ذلك فليحذر شوري (قوله وقياس ذلك) أي ما نقل عن الشيخ أبي حامد وصاحب المطلب وانظر وجه القياس مع دخوله في الاستثناء خصوصاً مع تنصيصه في المستثنى منه على قوله ولاطلاق الخ فتأمل كتابه ا ط ف (قوله ونقل ابن الصلاح الخ) هو في معنى الاستدراك على قوله أن يملكه حين التوكيل هذا والمعتمد عدم الصحة لانه توكيل ابتداء في معدوم أي ليس تابعاً للموجود تصرف فيه كافي حل (قوله ووجه الخ) فيه نظر لانه يكون تابعاً للموكل فيه وهذا ليس تابعاً للموكل فيه حل لانه لم يوكل في بيع الاصل لان الشرط ملكه التصرف في الموكل فيه أو تبعيته للموكل فيه كافي شرح م ر (قوله كبيع وهبة) وضمان ووصية وحوالة فيقول جعلت موكلتي ضامناً لك كذا أو موصياً لك بكذا أو أخلتك بمالك على موكلتي من كذا بنظيره مما له على فلان حل و زى (قوله وكل فسخ) أي لا بعد التأخير بالتوكيل فيه تقصيرا ولو أبدل الشارح لفظ الفسخ بالحل ليشمل الطلاق والعق لكان أولى (قوله وقبض واقباض الخ) حاصله انه يصح التوكيل في الدين قبضا واقباضا وأما في العين فيصح التوكيل فيها قبضا مضمونة أو لا لا اقباضا مضمونة أو لا وسواء موكل أحد من عياله أم لا لان اقباضها مضمن للرسول ان علم أنها ليست ملكاً للرسول والا فالضامن هو المرسل لانه المتعدي مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا (قوله على ما جزم به في الانوار) صعيص ومأقوله المتولى هو المعتمد (قوله لكن اقباضها) أي العين التي يقدر على ردها بنفسه زى وحل وحيثئذ فلينظر ما مفاد صحة التوكيل وما فائدته فليحذر ذلك وما موقع هذا الخلاف اه شوري قال بعضهم وقد يقال فائدته جوار التسليم من القبض والتسليم من القابض والجواز لا يتأني الضمان حرر (قوله مضمن) أي ما لم تصل بحاله المال كما شرح م ر (قوله والقرار على الثاني) ينبغي ان يقال حيث علم أنها ليست ملك الموكل والا فالقرار على الموكل لان يد الوكيل يد أمانة والأمين لا يضمن مع انتفاء العلم كما يأتي في الغصب ع ش وصورة هذه المسئلة أن يكون له يد عند عمر ودابة مغصوبة أو مؤجرة أو مودعة فيوكل عمر وشخصاً في اقباضها لا يد الذي هو مالها بغير إذن زيد فان القرار على هذا الشخص الوكيل ان علم أنها ليست ملك عمر والا فالقرار على عمر (قوله لا يصح التوكيل في اقباضها) أي عند القدرة على اقباضها بنفسه شرح م ر ولو قال وكنتك في المطالبة بكل حق هو لى شمل الموجود فقط دون الحادث بخلاف ما لو قال وكنتك في المطالبة بكل حقوقي فانه يشمل الموجود والحادث كما فتي به ابن الصلاح زى ويؤخذ من كلامه ان الخلاف اعما هو في التوكيل في اقباضها أو ما توكيل مالها في قبضها من هي تحت يده فلا خلاف فيه قال ا ط ف ومفهومة أنه اذا لم يقدر على اقباضها بنفسه صحة التوكيل فيه وهو كذلك (قوله اذ ليس له) أي ان هي تحت يده (قوله الجوري) قال في اللب بضم أوله وبالراء نسبة الى جور بلد الورد بفارس وبالزاي نسبة الى جوزة قرية بالموصل ثم قال وبالضم وبالفتح والراء نسبة الى جور قرية باصهان ع ش (قوله ان وكل أحد) أي حيث كان رشيداً م ر وقال حل أي أميناً من عياله أي عيال الذي هي تحت يده كأولاده ومماليكه وهو ضعيف (قوله من دعوى وجواب) قال القاضي ولو قال وكنتك لتكون مخاصماً لا يكون وكلاً في سماع الدعوى والبيئة الآن يقول جعلتك مخاصماً اه حواشي شرح الروض (قوله رضى الخصم أم لا) في هذا التعميم رد على من ذهب إلى حنيفة حيث اشترط رضا الخصم بأبلى ا ط ف (قوله اذا قصده الوكيل له) بخلاف ما لو لم يقصده بان قصده نفسه أو أطلق فانه يقع للوكيل وكذا لو قصدوا حدا

فيصح التوكيل ببيع مالا يملكه تبعاً للموكل كما نقل عن الشيخ أبي حامد و يبيع عين يملكها وأن يشتري له بثمنها كذا على الاظهر في المطلب وقياس ذلك صحة توكيله بطلاق من سينكحها تبعاً لمنكوحته ونقل ابن الصلاح أنه يصح التوكيل ببيع ثمرة شجرة قبل اثمارها ويوجه بأنه مالك لأصلها (وأن يقبل نيابة فيصح) التوكيل (في) كل (عقد) كبيع وهبة (و) كل (فسخ) كاقالة ورد بعيب (وقبض واقباض) لدين وعليه اقتصر الاصل وألغين مضمونة وغير مضمونة على ما جزم به في الانوار قال لكن اقباضها لغير مالها بغير إذنه مضمن والقرار على الثاني وقال المتولى وغيره لا يصح التوكيل في اقباضها اذ ليس له دفعها لغير مالها وقضية كلام الجوري أنه يصح ان وكل أحداً من عياله للعرف (وخصومة) من دعوى وجواب رضى الخصم أم لا (وتملك مباح) كاحياء واصطياد لان ذلك أحد أسباب الملك كالشراء فيملكه الموكل اذا قصده الوكيل له (قوله وحيثئذ فلينظر ما مفاد الخ) قد يقال مفادها عدم حرمة التوكيل تأمل

(واستيفاء عقوبة)

لأدى وعليه اقتصر
الأصل أو أنه كقود
وحد قذف وحد زنا وشرب
ولو في غيبة الموكل (لا في)
(اقرار) أي لا يصح التوكيل
فيه بأن يقول لغيره وكنتك
لتقر عني لفلان بكذا فيقول
الوكيل أقررت عنه بكذا
أو جعلته مقرا بكذا لأنه
أخبار عن حق فلا يقبل
التوكيل كالشهادة لكن
الموكل يكون مقرا بالتوكيل
على الأصح في الروضة
لأشعاره بثبوت الحق
عليه (و لا في) (التقاط)
كما في الاغتنام تغليباً
لشائبة الولاية على شائبة
الاكتساب وهذا من
زيادتي (و لا في) (عبادة)
كصلاة وطهارة حدث لأن
مباشرها مقصود بعينه
ابتلاء (لا في) (نسك) من
حج أو عمرة ويندرج فيه
توابعه كركعتي الطواف
ونظيره (ودفع نحو زكاة)
ككفارة (ودفع نحو
أضحية) كعقيقة لما ذكر
في أبوابه وتعبير بالنسك
أعم من تعبيره بالحج ونحو
في الموضوعين من زيادتي
(ولا في) (شهادة)

(قوله أي بأن وكفه في أخذ)

الح) قال شيخنا الصواب
التصوير لذلك بما إذا وكفه
ليقتنم له من بلاد الكفار

لا بعينه فلو قصد نفسه والموكل كان مشتركاً بينهما ومحل ما لم يكن باجرة وعين له الموكل أمراً خاصاً كأن
قال له احتطبل هذه الخزمة الحطب مثلاً بكذا فإنه يقع للموكل وإن قصد نفسه فإن لم يعين له أمراً خاصاً
كأن قال له احتطبل خزمة حطب بكذا فاحتطبها وقصد نفسه وقعت له وكان عمل الجارة باقياً في ذمته
فيحتطب غيرها عيش اطاف والمراد قصده الوكيل واستمر قصده فلو عن له قصد نفسه بعد قصد
موكله كان له ذلك وبما سلكه من حينئذ عيش على م (قوله واستيفاء عقوبة) ولو قبل ثبوتها
شورى وم (قوله لأدى) بل يتعين في قود طرف وحده قذف أما التوكيل في إثبات عقوبة لله
تعالى فلا يصح لبنائها على الدرء ما أمكن حج قال سم قديش كل عليه ما في خبر اغدياً أنيس إلى
امرأة هذا فإن اعترفت فأرجها فإن قوله فإن اعترفت توكيل من الإمام بإثبات الرجم وفي استيفائه إلا
أن يجاب بأن المراد إذا دامت على الاعتراف بناء على أنها كانت اعترفت له صلى الله عليه وسلم أو بلغه
اعترافها بطريق معتبر انتهى ومحل عدم صحة التوكيل في إثبات عقوبة الله ما لم يكن تبعاً بأن يقذف
آخر ويطلبه بحده القذف فله أن يدركه عن نفسه بإثبات زناه ولو بالوكالة فإذا ثبت حد فائتبه تبع لأن
القصد بالحد درء حد القذف بخلاف الوكيل في إثبات عقوبة آدمي فإنه يصح زى حل وس ل
(قوله أو لله) بأن يوكل فيها الإمام أو السيد شرح م (قوله ولو في غيبة الموكل) بأن أذن نحو
السلطان لصاحب الحق بالاستيفاء فله حينئذ أن يوكل وهذه الغاية للرد بالنظر لاستيفاء عقوبة آدمي
لأن الخلاف إنما هو فيه وعبارة شرح م وقيل لا يجوز التوكيل في استيفائها أي عقوبة آدمي
الابحضة للموكل لاحتمال عفوهم ورد بان أحتماله كاحتمال رجوع الشهود إذا ثبتت بينة فلا يمنع الاستيفاء
في غيبتهم اتفاقاً (قوله على الأصح في الروضة) أي فيما إذا أتى بعني فقط أمالو أي بهاء بعني فيكون
مقرا جزمًا كما أنه لا يكون مقرا جزمًا إذا أتى بعني فقط شيخنا وعبارة قل على الجلال محل الخلاف
أن قال وكنتك لتقر عني لفلان بألف فإن زاد على فهو اقرار قطعاً وإن قال أقر على لفلان بألف لم يكن
اقرار قطعاً وكذلك إن حذف عني وعلى لا يكون اقرار قطعاً بأن قال وكنتك لتقر لفلان بألف وخالف
حل في على فقال أنه يكون مقرا لأنها أولى من عني والحاصل أنه إذا أتى بعني وعني يكون اقرار قطعاً
وإن حذفه لا يكون اقرار قطعاً وإن أتى بأحد هما يكون اقرار على الأصح كما يؤخذ من كلام حل
وعلى كلام قل وعش وزى لا يكون مقرا قطعاً إذا أتى بعني (قوله وانتقاط) محله إذا كان
في عام أم إذا كان في خاص كان رأي لقطة فقال لصاحبه هاتها فأخذها فإنه يصح وبهذا يجمع بين
كلامي الشيخين فكلامهما هنا محمول على العام كما تقرر وما في اللقطة محمول على الخاص زى وعش
(قوله كافي الاغتنام) أي بأن وكفه في أخذ ما يستحقه من الغنيمة لأنه لا يعرف مقدار ما يخصه منها كما
يعلم ذلك من قوله الآتي وأن يكون الموكل فيه معلوماً ولو بوجه اطاف (قوله تغليب الشائبة الولاية)
أن قلت ما الفرق بينمو بين التوكيل في تلك المباح قلت الفرق ما أشار إليه الشارح بقوله تغليب الشائبة
الح أي بخلاف تلك المباح فإنه لا ولاية فيه شيخنا (قوله ولا في عبادة) أي سواء توقفت على نية
كاملة أو لا كالأذان اطفئ حتى وخرج بالعبادة التوكيل في إزالة النجاسة فيصح لأنه من باب التروك
سل ويستثنى أيضاً صب الماء على المتوضئ فإنه يصح التوكيل فيه (قوله ابتلاء) أي اختباراً من
الله أي المقصود منها امتحان المكلف (قوله ويندرج فيه توابعه) أي المتقدمة والمتأخرة عش
على م (قوله كركعتي الطواف) هل مثل ركعتي الطواف الصوم الواجب بدل نحو دم القرآن كما
يرشد إليه آتيانه بالكاف أولاً ويفرق بأن وجوبه بطريق العروض مع الجزع عن الدم بخلاف ركعتي
الطواف ولعل الفرق هو الأوجه شوري (قوله ولا في شهادة الح) فإن قلت هاجل هذه الصور

متصلة بقوله لا في اقرار يكون النفي في الجميع على ونبرة واحدة ويؤخر عن الجميع قوله لا في عبادة ثم يستثنى منها الذنك وما عطف عليه الا ان يحجب بان الشهادة وما عطف عليها ما كانت ملحقه بالعبادة لكونها في معناها وشأن الملحق تأخير عن الملحق به آخرها عما استثنى من العبادة أو آخرها اطول الكلام عليها لا هم قد يؤخرون ما يطول الكلام عليه بابل اطيعي (قوله الحاقا لها بالعبادة) انظر وجه الحاق وعبارة شرح مر لبنائها على التعبد واليقين الذي لا تمكن النيابة فيه (قوله مع عدم توقفها على قبول) خرج النكاح فانه وان اعتبر لفظه لم يكن اعتبر فيه القبول (قوله باسترعاء) أي طلب الشهادة على شهادته (قوله أو نحوه) كسماعه يشهد عندكم مثلا كما سيأتي في الشهادة على الشهادة شو رى أي لان المسترعى ليس وكيل عن المؤدى عنه بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه بمنزلة الحاكم المؤدى عنه عندكم آخر مر بان حكم حاكم حكما على عائب وأنهى حكمه الى حاكم بلد الغائب وعبارته في الشهادات فصل قبل الشهادة على شهادة مقبول في غير عقوبة الله تعالى واحسان وتحملها بان يسترعيه أي يطلب منه ضبطها ورعايتها فيقول أما شاهد بكذا أو أشهدك أو أشهد على شهادتي أو بان يسمعه يشهد عندكم أو يبين سببها كاشهد أن فلان على فلان الفاقراض الخ (قوله ولا في نحو ظاهر) الحاصل أن ما كان محرما بحسب الاصل كالظهار لا يصح التوكيل فيه وما كان مباحا ثم عرض له التحريم كبيع حاضر لباد والبيع وقت نداء الجمعة ونحوهما فانه يصح شو رى و زى (قوله كقتل وقذف) كأن يقول وكنتك لتقتل فلانا عنى ظلما عدوانا أو أن تقذفه كذلك بأن يقول وكنتك لتقذف عني ع ش بخلاف ما اذا كان قتله بحق فانه يصح التوكيل فيه (قوله ولان الغلب في الظاهر الخ) لكن سيأتي في الظاهر أن الغلب فيه معنى الطلاق والحاصل ان في بعض المسائل غلبوا فيه معنى اليمين وفي بعضها معنى الطلاق مر شو رى (قوله وخصائص) كالكفارة (قوله كايلاء) لانه حلف وهو لا يدخله النيابة واللعان يمين أو شهادة ولا مدخل للنيابة فيهما كما مر شرح مر وصورته ان يقول موكل يقول والله لأطؤك مدة كذا ونوزع فيه اه عبيد البر وصورة شيخنا العزيز بان يقول والله لا يطؤك موكل خمسة أشهر أو جعلت موكل موليا منك فلا يكون الموكل موليا وصورة اللعان ان يقول ان موكل يشهد انه لمن الصادقين فيأمرى به زوجته من الزنا (قوله وتعالى طلاق وعنتي) ولو بقطعي كطلوع الشمس كافي حل و زى قال الشورى والتقييد بهما للغالب فلا مفهوم له فغيرهما كذلك وقوله وفي معناها أي اليمين البقية اما النذر فظاهر وأما تعاقب ما ذكر فلا أن الغلب فيه معنى اليمين بل قد يكون يمينان متعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر وأما التدبير فألحق بتعليق ما ذكر الملحق باليمين كما أفصح عنه في شرح الروض شو رى (قوله الحاقا لليمين) شامل للإيلاء واللعان وقوله ان كانت بالله خرج بذلك ما اذا كانت إيلاء خاليا عن الحلف كان وطئتك قبل خمسة أشهر فعبدى حر أو فته على كذا فاندفع ما يقال ان اليمين لا تكون الا بالله فكيف يقول ان كانت بالله تأمل (قوله وفي معناها البقية) من البقية تعليق الطلاق والعنتي فلينظر ما المعنى الذي اقتضى الحاق حل (قوله وأن يكون الموكل فيه) هذا من جملة شروط الموكل فيه فهو معطوف على قوله وأن يقبل نيابة ولا يضر الفصل بينهما بذكر المحترز لانه ليس أجنبيا اطف (قوله معلوما) لا يقال هلا قال وشرط في الموكل فيه أن يملكه او كل وقابلا للنيابة ومعلوما لا نقول لو فعل ذلك لا احتاج ان يقول وخرج بالقبول الاول كذا والثاني كذا الخ بخلاف ما سلكه فانه ذكر فيه عقب كل شرط ما خرج به وهو أخصر وأوضح ع ش (قوله في بيع أموال وعنتي أرقائي) أي ولا بد أن يكون له أموال وأرقاء والظاهر ان المراد جنس ذلك حل (قوله لا في نحو كل أموري)

الحاقا لها بالعبادة لا اعتبار لفظها مع عدم توقفها على قبول وهذا غير تحملها الجائز باسترعاء أو نحوه كما سيأتي بيانه (و لا في) (نحو ظاهر) كقتل وقذف لان حكمها يختص بمرتكبها ولان الغلب في الظاهر معنى اليمين لتعلقه بألفاظ وخصائص كاليمين وصورته أن يقول أنت على موكل كظهر أمه أو جعلت موكل مظهرا منك (و لا في نحو) (يمين) كايلاء ولعان ونذر وتدبير وزمليق طلاق وعنتي الحاقا لليمين بالعبادة لتعلق حكمها بتعظيم الله تعالى ان كانت بالله وفي معناها البقية ونحو من زيادتي (وأن يكون) الموكل فيه (معلوما) ولو بوجه كوكنتك في (بيع أموال وعنتي أرقائي) وان لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة الفرع فيه (لا في) (نحو كل أموري) ككل (قوله لا في اقرار) لمناسبة الاقرار للشهادة (قوله أو آخره) اطول الخ فيه أن المتن لم يطل الكلام عليها ولا نظر للطول بكلام الشارح

قليل وكثيراً وفوضت اليك كل شيء أو بيع بعض مالي لأن في ذلك غرراً عظيماً لا ضرورة إلى احتماله بخلاف ما لو قال أبرئ فلان عن شيء من مالي فيصح ويبرئه عن أقل شيء (٥٤) منه صرح به المتولي وغيره وقضية كلامهم عدم الصحة في

نحو كل أموري وإن كان تابعاً لمعين وقد يفرق بينه وبين مازدته فيما مر بان التابع ثم معين بخلافه هنا لكن لا وفق بما مر من الصحة في قوله وكلتك في بيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر (ويجب في) توكيله في (شراء عبد بيان نوعه) كتركه وهندي وبيان صنفه ان اختلف النوع اختلافاً ظاهراً (و) في شراء (دار بيان محلة) أي الحارة (وسكة) بكسر السين أي الزقاق قليلاً لا لغيره وبيان البلد يؤخذ من بيان المحلة (لا) بيان (من) في المسكين فلا يجب لان غرض الموكل قد يتعلق بواحد من ذلك نفيساً كان أو خسيساً ثم محل بيان ما ذكر اذا لم يقصد التجارة والا فلا يجب بيان شيء من ذلك بل يكفي اشتهار هذا ما شئت من العروض أو ما رأيته مصلحة (و) شرط (في الصيغة لفظ موكل) ولو بنائبه (يشعر برضاه) وفي معناها ما مر في الضمان (كوكلتك) في كذا (أو بيع) كذا كسائر العقود والأول

أي فلا يتصرف هناك طناً ولا يقال يتصرف بعموم الأذن كما قد يتوهم لبطلانه مـر شوري (قوله أو بيع بعض مالي) نعم يصح بيع أو هب من شيء من شئت أو طلق من نسائي من شئت لان ما هنا معرفة عامة مخصوصة ولا إيهام فيها بخلاف البعض لكن لا يأتي بالجميع عملاً بقضية من وانما لم يعمل بها في طلق من نسائي من شئت لانه أسند المشيئة إلى كل منهن وهي متعددة متغايرة فكان قولها قال أي امرأة شاءت طلقها أو ثم أسندها إليه وهي واحدة فلم تكن ظاهرة في الاستيعاب فعمل بقضية من احتياطاً حج زى (قوله ويبرئه عن أقل شيء) ظاهره ولو غير متمول حل وقال ع ش أي بشرط أن يكون متمولاً (قوله مازدته) أي من قوله لا تبع ع ش (قوله فيما مر) أي عقب قول المتن فلا يصح في بيع ما سيملكه ولا طلاق من سينكحها وقوله بأن التابع ثم معين أي من حيث البيع حل أي أو الطلاق كما في توكيله في طلاق من سينكحها نابعاً عن المنكوحته أي وان كان كل من المبيع والمطلق غير معين وعبارة زى قوله بأن التابع ثم معين أي من حيث الجنس اهـ (قوله لكن لا وفق الخ) المعتمد عدم الصحة ويفرق بان الجهل في الموكل فيه أشد منه في التوكيل شوري لان الموكل فيه هو المقصود (قوله وهو الظاهر) المعتمد عدم الصحة في التابع وأما التبع فيصح حل (قوله ويجب في شراء عبد) ولو وكاه في شراء عبد فاشترى أصله أو فرعه صح وعق عليه قال حج ما لم يكن معيناً للموكل رده ولا عتق وخالفه القمولى في هذه مردودة وفرق بينه وبين عامل القراض حيث لا يشتري الأصل ولا الفرع بان الغرض هناك الرجوع ولا كذلك هنا اهـ حل (قوله بيان نوعه) ويلزمه بيان الجنس فلا يكفي اشتهار عبداً كاتشاء ولا يكفي زوجي امرأة فلا بد من التعيين بخلاف زوجي من شئت وفارق ما ذكر في العبد بان الا. والأضيق قول ويجب مع بيان النوع ذكر الكورة والانوثة قليلاً لا لغيره ولا يشترط استقصاء أوصاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقاً حل (قوله بيان محلة) بفتح الحاء وكسرها كما يؤخذ من المختار ع ش على مـر (قوله الزقاق) وهو ما شتمل الحارة عليه وعلى مثله شرح مـر (قوله وفي الصيغة لفظ موكل الخ) يقتضي انه لا يكفي اللفظ من التوكيل فقط وسيأتي في الوديعة الاكتفاء بلفظ أحدهما وقبول الآخر لانها توكيل وتوكل وقياسه جريان ذلك هنا فاذا قال التوكيل وكنتي في كذا فدفعه له كان كافياً شوري فالشرط ان يوجد اللفظ من أحدهما والفعل من الآخر حل وزى فقوله لفظ موكل ليس بقيد (قوله فلا يشترط قبوله) وقد يشترط القبول لفظاً كما اذا كان له عين معارداً ومؤجراً أو مغصوبة فوهما الآخر وأذن له في قبضها فوكل من هي في يده في قبضها اهـ فلا بد من قبوله لفظاً تزول يده عنها كافي شرح مـر وكذا يشترط القبول لفظاً فيما اذا كانت الوكالة بجعل ان كان الايجاب بصيغة العقد لا الامر وكان عمل التوكيل مضبوطاً لاجارته انتهى سلطان (قوله أو نحوه) كالكتابة وإشارة الآخر حل (قوله ولا يشترط في القبول الخ) أي القبول بالرضا والامتنان اذ هو المعتبر فيها باللفظ كما قدمه شوري وقال ع ش أي بمعنى عدم الرد بان يأتي بما وكل فيه أو يقال لا يشترط أي على القول باشتراط القبول هنا الفور أي ما لم تكن الوكالة بجعل فان كانت كذلك فلا بد من قبوله لفظاً وفوراً انتهى (قوله الى رجب) انظر لو كان الوقت مجهولاً اهـ حل وعبارة شرح مـر ويصح توقيت الوكالة كوكلتك شهراً فاذا مضى

الشهر

إيجاب والثاني قائم مقامه أما التوكيل فلا يشترط قبوله لفظاً أو نحوه الخاقا للتوكيل بالإباحة أما قبوله معنى وهو

عدم رد الوكالة فلا بد منه فلور د فقال لا قبل أولاً فحل بطلت ولا يشترط في القبول هنا الفور ولا المجلس (وصح توقيتها) أي الوكالة نحو

وكلتك في كذا الى رجب وهذا من زيادتي

(و) صح (تعليق) لتصرف

نحو وكالتك الآن في بيع

كذا ولا تبعه حتى يبيعي رجب

لانه انما علق التصرف

فليس له يبعه قبل مجيئه

(لا) تعليق (ها) نحو اذا

جاء رجب فقد وكالتك في

كذا فلا يصح كسائر العقود

لكن ينفذ تصرفه بعد

وجود المعلق عليه للاذن

فيه (ولا) تعليق (لعزل)

لفساده كتعليق الوكالة

(ولو قال وكالتك) في كذا

(ومنى عزالتك فانتوكيلي

صحت) حالا لان الاذن قد

وجد منجزا (فان عزله لم

يصروكيلا) لفساد التعليق

(ونفذ تصرفه) لما مر

وهذا من زيادتي

(فصل) فيما يجب على

الوكيل في الوكالة المطلقة

والمقيدة بالبيع بأجل

وما يذكر معهما *

(الوكيل بالبيع مطلقا)

أي توكيلا غير مقيد بشئ

(كالشريك) فيما مر (فلا

يباع بمن مثل ومنه رغب

بأزيد) ولا يبيع نسبتة

ولا يغير نقد بلد البيع

نعم ان سافر بما وكل في

بيعه الى بلد بلا اذن

وباعه فيها اعتبر نقد بلد

حقه أن يبيع فيها (و) لا

(بفسن فاحش) بأن

لا يحتمل غالبا بخلاف

اليسير وهو ما يحتمل غالبا

فيغتفر

الشهر امتنع على الوكيل التصرف (قوله لتصرف) أشار به الى ان قول المتن لا لها معطوف على مقدر (قوله لكن ينفذ تصرفه) هو كذلك ولكن فائدة البطلان سقوط الجعل المسمى ان كان وجوب اجرة المثل قال في المطلب ويحرم الاقدام على الفعل وان استبعده ابن الصباغ وبحسب الاذرع استثناء الوكالة المعلقة الصادرة من ولي أو وكيل قال فلا يصح اعتبار عموم الاذن فيها اه واعتمد شيخنا عدم الحرمة في الاقدام وأن المصلحة حيث اقتضت التوكيل فلا فرق بين الولي وغيره شوبري وعبارة شيخه مر والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطي العقود الفاسدة لانه انما قدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة ومحل نفوذ تصرفه في غير النكاح أما فيه كذا انقضت عدة بنتي فقد وكالتك بتزويجها فلا ينفذ احتياطا لا بضاع حل بخلاف اذنها لو اياها في تزويجها بعد انقضاء عدتها أو بعد طلاق اقامه يصح لان الاذن أقوى من التوكيل كما في شرح مر (قوله لفساده) هذا تعليل للشئ بنفسه لان معنى قوله ولا لعزل انه لا يصح تعليق العزل ونفي الصحة هو الفساد الا ان يقال المراد بالفساد الفساد فكأنه قال لا فساد الوكالة (قوله ولو قال وكالتك الخ) أي في هذا التركيب عقدا وكالة الاول منجز فيصح والثاني معلق فلا يصح (قوله لما مر) أي للاذن فيه

درس ٦

(فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة) أي وما يمتنع عليه وما يجوز له فعلة من حيث الوكالة المطلقة اه قل (قوله وما يذكر معهما) أي من قوله ولا يبيع لنفسه ومولاه الى آخر الفصل (قوله أي توكيلا الخ) أشار بذلك الى ان مطلقا نعت لمصدر محذوف ويصح أن يكون حالا من التوكيل المفهوم من الوكيل ويصح أن يكون حالا من البيع والمراد التنبيه على ان مطلقا بيان للواقع وليس من لفظ الموكل ولولفظ بها الموكل فالظاهر أن للوكيل التصرف على ما يريد وان خالف غرض الموكل فراجعه قل على الجلال مع زيادة (قوله غير مقيد بشئ) أي من أجل أو مشترأ ومن أو زمان أو مكان أو غير ذلك كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله ومنه رغب بأزيد) محله كما قاله الاذرعى اذ لم يكن الراغب مما طلا ولا ماله ولا كسبه حراما اه ع ش (قوله بأزيد) ولو بما يتغابن بمثله اه سم عن شرح الروض (قوله ولا يبيع نسبتة) وان كان أكثر من ثمن المثل لكن اذا وكله وقت نهب جازله البيع نسبتة اذا حفظ به عن النهب وكذا لو قال بعه يبلد كذا وعلم ان أهله لا يشتررون الانسيئة اه سل (قوله ولا يغير نقد بلد البيع) الا ان قصد بالبيع التجارة فانه يجوز قياسا على القراض وهل كذلك العرض الظاهر نعم اه حل وجزم بهذا مر في شرحه وعبارته ومحل الامتناع في العرض في غير ما يقصد للتجارة والاجاز كالقراض والمراد بنقد البلد ما يتعامل به أهلها غالبا نقدا كان أو عرضا لدلالة القرينة العرفية عليه اه قال ع ش عليه قوله نقدا كان أو عرضا تقدم في نظيره من الشركة عند قول الشارح ان الاوجه امتناع البيع بالعرض مطلقا في نظر الفرق بينهما بناء على ما اعتمدته وقد يجب بانه لا تخالف فالمراد بالنقد في باب الشركة ما ذكره هنا وهو ما يغلب التعامل به ولو عرضا وعليه فالعرض الذي يمتنع البيع به ثم لا يتعامل به أهلها مثلا اذا كان أهل البلد يتعاملون بالفلوس فهني نقدها في بيع الشريك به دون نحو القماش اه شيخنا (قوله نقد بلد الخ) وذلك بلد البيع المعين ومحل التوكيل قيد الاطلاق كما يؤخذ من كلامهم شوبري (قوله بخلاف اليسير) أي وان كان المالك لا يسمع به كما اقتضاه اطلاقهم شوبري (قوله وهو ما يحتمل غالبا فيغتفر) ينبغي أن المراد حيث لا رغب بتمام القيمة أو الاكثر والا فلا يصح اخذنا مما سيأتي في الوعين له الثمن انه لا يجوز له الاقتصار عليه اذا وجد رغبيا وقد يفرق سم وقد يتوقف في الفرق بان الوكيل يجب عليه رعاية

المصلحة وهي منتفية هنا مع وجود رغب بكمال القيمة ع ش على م ر (قوله ما يساوي عشرة)
 أي من الدراهم (قوله على أحد هذه الأنواع) متعلق بمحذوف والتقدير بيعه مشتملا على أحد الخ
 وقال البرماوي على معنى مع وعبرة اط ف أي باع يومه مشتملا على أحد هذه الأنواع لم يصح بيعه ولم
 يصرح بعدم الصحة لدلالة الكلام عليه (قوله ضمن) أي الوكيل قيمته أي أقصى قيمة لانه
 مقبوض ببيع فاسد كما يصرح به والقيمة المفرومة للحيلولة ويجوز للوكيل التصرف فيما أخذه من
 الوكيل لانه يملكه بملك القرض وبقى ما لو قبض الوكيل البديل من المشتري بعد التلف وكان البديل
 مساو بالقيمة التي غرمها للوكيل للحيلولة من كل وجه فهل له ان يأخذه بدلا عن القيمة التي غرمها
 ويجوز له التصرف فيه بتراضيهما أم لا فيه نظر والاقرب الاول ع ش (قوله فيسترد) أي الوكيل
 ولا يزول الضمان بالاسترداد بل اما بالبيع الذاتي أو استئمان من المالك ع ش (قوله ان بقي) أي
 وسهل رده والافقيمتة للحيلولة س ل (قوله وله بيعه بالاذن السابق) بخلاف ما لو ورد عليه بعيب
 أو فسح البيع أي الصحيح المشروط فيه الخيار لا يبيعه الا باذن جديد والفرق أنه هناك خرج عن ملك
 الموكل بخلافه هنا اه س ل وفي الخطيب على أني شجاع ولو ورد المبيع عليه بعيب في هذه الصورة عاد
 الضمان أي فيما اذا باعه بالاذن السابق (قوله ولا يضمن ثمنه) أي فيما اذا باعه بالاذن السابق فهو
 راجع لهذه الصورة فقط كما يفهم من م ر وعبارته وله بيعه حينئذ بالاذن السابق وقبض الثمن ويده
 امانة عليه (قوله وان تلف المبيع) مقابل قوله ان بقي (قوله والقرار عليه) أي على المشتري
 والمعتمد أن الوكيل بطالب بالقيمة مطلقا أي سواء كان باقيا أو تالفامثليا أو متقوما لانه يغرمها للحيلولة
 وأما المشتري فيطالب ببطلان من مثل أو قيمة ان كان تالفالا ان عليه قرار الضمان فان كان باقيا رده ان
 سهل فان عسر طواب بالقيمة ولومثليا للحيلولة زي وفي قل على الجلال وما يغرمه الوكيل
 للحيلولة فهو القيمة ولو في المثلي وما يغرمه المشتري للفيصولة وهو البديل الشرعي وكذلك لو لم يتلف غرم
 كل منهما القيمة ولومثليا لانها للحيلولة فيهما فاذا رجع من غرم منهما القيمة بها والمغرم في جميع
 ما ذكر قيمة واحدة امامن الوكيل أو المشتري لا قيمتان منهما كانوا هم وعلى اذكر يحمل ما في المنهج
 نعم يجوز أن يغرم كل منهما نصف القيمة مثلا فراجع اه (قوله ثم على ما فهم) أي من قوله
 كالشريك وقوله ولا يغير نقد البلد (قوله بأغلبهما) ولو غير أنفع ع ش (قوله بأنفعهما) هذا
 ظاهر ان يسر من يشتري بكل منهما فلولم يجد الا لمن يشتري بغير الانفع فهل له البيع منه أم لا فيه نظر
 وظاهر كلام الشارح الثاني ولوقيل بالاول لم يكن بعيدا لان الانفع حينئذ كالمعذور ع ش على م ر
 (قوله تخير بينهما) أي بأن يبيع بهذا أو هذا وله البيع بهما أيضا ولو أ بطل السلطان نقد البلد لم يبيع به
 الوكيل وان كان عينه له الموكل ولا يبيع بالحادث الا باذن جديد اه قل (قوله والمذهب الجواز)
 وان كان في عقد واحد شوبري ولعل وجه التردد فيما اذا باع بهما مع استوائهما من كل وجه تعلق
 الغرض بأحد هما في الجملة ولومع التساوي (قوله ولو وكله الخ) مقابل قوله الوكيل بالبيع مطلقا
 (قوله بين الناس) هل المراد بالناس ناس بلد البيع وان تعارف ناس بلد العقدين خلافه والمراد ناس
 بلد العقدين أو اود الاختلاف يجب التعيين كل محتمل فليحذر شوبري (قوله ويشترط الاشهاد)
 أي في لبيع بموكل كما هو المفروض والاشهاد شرط للصحة فيما اذا شرط الموكل على الوكيل الاشهاد
 والذي اعتمده حجج وح ف أنه شرط لنفي الضمان لا للصحة فان سكنت الموكل عن الاشهاد أو قال
 بيع وأشهد ففي صورتين يصح البيع ولكن على الوكيل الضمان كما قررر شيخنا ح ف ويظهر
 اشتراط كون المشتري ثقة موسرا كافي س ل ولا يشترط الرهن لانه يؤدي لامتناع البيع لان الغالب

فبيع ما يساوي عشرة
 بتسعة محتمل وبثمانية
 غير محتمل وقولي
 كالشريك الى آخره أولى
 مما عبر به (فلو خالف) فباع
 على أحد هذه الأنواع
 (وسلم) المبيع (ضمن)
 قيمته يوم التسليم ولومثليا
 لتعديته بتسليمه ببيع فاسد
 فيسترده ان بقي وله بيعه
 بالاذن السابق ولا يضمن
 ثمنه وان تلف المبيع غرم
 الموكل بدله من شاء من
 الوكيل والمشتري والقرار
 عليه ثم على ما فهم من أنه
 يلزمه البيع بنقد البلد
 لو كان بالبلد نقد ان لزمه
 البيع بأغلبهما فان استويا
 في المعاملة باع بأضعفهما للموكل
 فان استويا بتخير بينهما فان
 باع بهما قال الامام فيه
 تردد للمصالح والمذهب
 الجواز (ولو وكله لبيع
 مؤجلا صح) وان أطلق
 الاجل (وحل مطلق أجل
 على عرف) في المبيع بين
 الناس فان لم يكن عرف
 راعى الوكيل الانفع للموكل
 ويشترط الاشهاد وحيث
 قدر الاجل اتبع الوكيل
 ما قدره الموكل

عدم رضا المشتري به كافي على مـ (قوله فان باع بحال) مفرع على قوله ولو وكله لبيد
 مؤجلا وقوله أو نقص الخ مفرع على قوله وحيث قدر الاجل انبيع الخ (قوله ما قال الموكل) مفعول
 باع (قوله صح البيع) ولا يقبض الثمن في هذه الحالة لما سياتي أنه لو حل الاجل لا يقبض الثمن
 الا باذن جديد وترد فيه شيخنا اهـ حل (قوله أو مؤنة حفظ) أي للثمن (قوله وينبغي كما
 قال الاسنوي الخ) هذا في المعنى معطوف على قوله ان لم ينه الموكل الخ فهو شرط ثالث فكأنه قال ولم
 يعين له مشريا (قوله حله) أي المذكور من الصحة (قوله لظهور قصد المحاباة) يؤخذ منه أن
 الكلام فيما اذا دلقت قرينة على قصد المحاباة والاجاز له النقص عن الاجل والزيادة على الثمن المعين وان
 عين المشتري عـ شـ (قوله فرع) هو مشتمل على مسائل أربع فمن ثم عبر بغيره بفروع والغرض
 منه تقييد قول المتن الوكيل بالبيع مطلقا كشر يك أي مح كونه كشر يك ان لم يأت الموكل بصيغة
 من هذه الصيغ المذكورة في الفرع (قوله لو قال لو كيلة) وان كان كل من الموكل والوكيل غير عالم
 بالعربية حل ورمادى وفي عـ شـ خلافة ومثله الشورى وسم وعبارتهم قال حج ويظهر
 أن الكلام فيمن يعلم مدلول تلك الالفاظ كذا ذكر والافان عرف له فيها عرف مطرد حلت عليه وان لم
 يعلم له ذلك لم يصح التوكيل للجهل برأده منها وظاهر كلامهم أنه لا فرق في هذه الاحكام بين النحوى
 وغيره وهو محتمل لان طامد لولا عرفيا فيحمل لفظه عليه وان جهله وليس كما أتى في الطلاق في أن
 دخلت بالفتح أي فتح الهمزة لان العرف في غير النحوى ثم لا يفرق بين ان المكسورة والمفتوحة
 حج اطف (قوله بكم شئت) وجه ذلك أن كم للاعداد فيشمل القليل والكثير ومالا جناس
 وكيف لا احوال فيشمل الحال والمؤجل وسواء كان العاقد نحويا أو لا خلافا لحج ولوجع بين الالفاظ
 الثلاثة جار البيع بالامور الثلاثة قل (قوله فله يبعه بغبن فاحش) ولومع وجود راعب لان كم للعدد
 فيشمل القليل والكثير حل وزى وخالف غـ شـ على مـ وعبارته فله يبعه بغبن فاحش
 وينبغي أن لا يفرط فيه بحيث يعداضاعته وأن لا يكون ثمرا غب بالزيادة (قوله أو بما شئت)
 أو بما تيسر ولو قال تصرف فيه تصرف الملاك ينبغي أن تكون صيغة باطلة حل واستقر عـ شـ
 الصحة ويحمل هذا اللفظ منه على المحقق وهو البيع لا المحتمل وهو الهبة والقرض وعلى الصحة فيجوز
 بيعه بغير نقد البلد والغبن الفاحش والنسيئة اطف يحيى (قوله فله يبعه بغير نقد البلد) لان مالا جناس
 فيشمل العرض والنقد أي حيث كان يساوى ثمن المثل وصرح جمع بجوازه بالغبن الفاحش حيث
 واعتمده السبكي قال لانه العرف ما لم تقم قرينة على خلافه حل (قوله ولا يبيع الوكيل بالبيع
 لنفسه) وكذا وكيل الشراء لا يشتري من نفسه ومحجوره قال قل وكالبيع غيره من كل عقد فيه
 ايجاب وقبول لانحو ابراء فيصح توكيله في ابراء نفسه أو طفله أو أخته قهما ومحجوز ذلك ولو وكله في ابراء
 غرماؤه وهو منهم لم يدخل الا بالنص عليه (قوله لانه منهم في ذلك) عبارة مـ رـ لثلا يلزم تولي
 الطرفين اهـ أي لان الاب انما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع موليه وهنالك كذلك لان
 المعاملة لغيره ولا يجوز أيضا أن يوكل وكيل في أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر ولا وكيلين في
 الطرفين أخذ ما يأتي في النكاح أن من لا يتولى الطرفين ليس له أن يوكل وكيل في أحدهما أو وكيلين
 فيهما نعم لو وكل وكيل عن طفله وتولى الآخر لم يعد جوازا اذا قصر الثمن ونهاه عن الزيادة اذ لانهم ولا
 تولي الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لانه نائبه كما صرحوا بذلك أيضا فليشأ مـ مـ وينبغي أن مثل
 توكيله على طفله مالا أطلق فيكون وكيل عن الطفل عـ شـ على مـ وهذا يناق ما استقر به عن مـ
 من أنه في حالة الاطلاق يكون وكيل عن الولي نعم يوافق ما نقله عن زى عند قول المتن فيصح توكيل

فان باع بحال أو نقص عن
 الاجل كأن باع الى شهر
 ما قال الموكل بعه الى شهرين
 صح البيع ان لم ينه الموكل
 ولم يكن فيه ضرر عليه
 كنقص ثمن أو خوف أو
 مؤنة حفظ وينبغي كما قال
 الاسنوي حله على ما اذا لم
 يعين المشتري والا فلا يصح
 لظهور قصد المحاباة كما
 يؤخذ مما يأتي في تقدير
 الثمن فرع لو قال
 لو كيلة بعه هذا بكم شئت
 فله يبعه بغبن فاحش
 لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد
 أو بما شئت أو بما تيسر فله
 يبعه بغير نقد البلد لا بغبن
 ولا بنسيئة أو بكيف شئت
 فله يبعه بنسيئة لا بغبن
 فاحش ولا بغير نقد البلد أو
 بما عزوه ان فله يبعه بعرض
 وغبن لا بنسيئة (ولا يبيع)
 الوكيل بالبيع (لنفسه
 وموليه) وان أذن له في
 ذلك لانه منهم في ذلك
 بخلاف غيرهما كأي

(قوله وعبارتهم الخ) هي
 التي تحررت بدرس شيخنا
 رضى الله عنه

وولده الرشيد وتعميرى بموليه
أعم من تعيره بولده الصغير
(وله قبض ثمن) بقيد زدته
بقولي (حال ثم يسلم المبيع)
المعين ان تسلمه لاهما من
مقتضيات البيع (فان
سلم) المبيع (قبله) أى قبل
قبض الثمن (ضمن) قيمته
وان كان الثمن أكثر منها
فأذا غرر بها ثم قبض الثمن
دفعه الى الموكل واسترد
ما غرم أما الثمن المؤجل فله
فيه تسليم المبيع وليس له
قبض الثمن اذا حصل الا
بذن جديد (وليس لو كيل
بشراء شراء معيب) لاقتضاء
الاطلاق عرفا للسليم (فان
اشترى) ثمن في الذمة أو
بعين مال الموكل فهو أعم
من قوله فان اشترى في
الذمة (جاهلا) بعيه
(وقع) الشراء (للموكل)
وان لم يسأله المبيع الثمن
كما لو اشترى بنفسه جاهلا
ولم تكن من التدارك بالرد
بلا ضرر عليه فيه مع أن
الوكيل لا ينسب الى مخالفة
لجهله (ولكل) منهما
(والشراء) للمعيب ثمن (في
الذمة رده) بالمعيب أما الموكل
فسلانه المالك والضرر
لاحق به وأما الوكيل فلانه
لو لم يكن له رد فربما لا يرضى
به الموكل فيتعذر الرد لانه
فوري

ولى اه طب (قوله وولده الرشيد) أو السفية بعد رشده اذا أقام عليه القاضى فيما بعد الحجر عليه فباع له كما
لو باع الجدل لولد ولده الذى فى ولايه والده اعدم اتحادا قباض والمقبض الذى هو المعول عليه فى التعليل
شورى أى لانه يرد على علة الشارح أعنى قوله لانه منهم فى ذلك ما اذا عين له الثمن ووكل عن نفسه
أو موليه مع أن البيع لا يصح حينئذ خلافا للحلبي واعتمد زى وسم الصحة وأقره ع ش لكن محله
اذا وكل عن موليه وأطلق لان لو كيل حينئذ نائب عن طفله لانه نائبه فلا تهمته ولا تولى طرفين كما تقدم
عن ع ش على مر (قوله وله قبض ثمن) أى وله تسليم المبيع ولو لا يصح البيع وان كان ضمن كابدل
عليه قوله فان سلم قبله ضمن (قوله ثم يسلم) منصوب بأن مضرة على حد • وليس عباءة وتقر عني •
والمراد أنه يسلمه المالم منه الموكل عن التسليم كما قاله مر (قوله فان سلم المبيع قبله ضمن) هذا اذا سلمه
مخترافا لزمه الحاكم بتسليم المبيع قبل قبض الثمن وكان الحاكم يرى ذلك مذهبا بدليل أو تقليد فلا
ضمان وان ألزمه جهلا أو عدوانا أو كرهه المشتري أو غيره فيظهر أنه كد تسليم الوديعة كرهه فإضمن على
الاصح اطف وحل ومشى حجج على عدم الضمان فيما اذا كرهه ظالم على التسليم (قوله واسترد
ما غرم) فلو أنف الثمن فى يده ينبغي أن يرجع بما غرمه لفوات الحيولة التى الغرم لاجلها ووافق عليه
شيخنا زى اه شورى (قوله الا باذن جديد) أو قامت قرينة على ذلك حل (قوله وليس لو كيل)
أى لا ينبغي له ذلك وانما جازى ذلك لعمام القراض لان القصص منه الرجوع ومن ثم لو كان القصد هنا
الرجوع جاز له شراء ذلك حل وقوله أى لا ينبغي أى فلا حرمه عليه الا ان علم العيب واشترى بالعين لفساد
العقد حينئذ قل وعبارة تشرح مر وليس لو كيل الخ أى لا ينبغي له ذلك لما يأتى من الصحة
المستلزمة للحل غالباً فى أكثر الاقسام انتهى لانه سياتى أنه اذا اشترى فى الذمة جاهلا بعيه يقع الشراء
للموكل واحترز بقوله فى أكثر الاقسام عما لو اشترى بالعين وكان عالما بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما
ويحرم لتعاطيه عقدا فاسدا اه زى (قوله فان اشترى) أى المعيب ومثله ما لو طرأ عيب قبل القبض
قاله شيخنا وفيه نظر فتأمل قل (قوله فى الذمة) أى ذمة الوكيل ولم ينص له على التسليم اه مر
(قوله فهو أعم من قوله فان اشترى الخ) قد يقال ما لم يذكره الاصل لم يلزم بما ذكره بالطريق الاولى
وايضاً قيد به لاجل أن يرتب عليه قوله واسكل رده ولما عم المصنف فى الاول قيد فى الثانى حيث قال
واسكل والشراء فى الذمة رده (قوله وقع الشراء للموكل) سواء ساء أو نواه أو لا حل لكن فى صورة
الذمة وقوعه له مراعى لتوقفه على رضاه كما يفيد تعطيله الآتى (قوله كالأشراء) أى الموكل وقوله مع أن
الوكيل الخ أى فى هذه ثلاث صور عدم الوكيل بالعيب فان هذا التعليل يجرى فيها مع عدم وقوع الشراء
فيها للموكل (قوله ولكل منهما) لكن محل رد الموكل على البائع ان وافق على ان العقد له أى للموكل
والا فبرد على الوكيل قال شيخنا وليس له الرد على البائع وفيه نظر وفى شرح شيخنا خلافاً فراجع
قل (قوله رده بالعيب) على البائع ومحل كون الموكل يرد على البائع ان ساء الوكيل فى العقد أو نواه
وصدقه البائع والا فلا رد الا على الوكيل لوقوع الشراء له وله أى الوكيل الرد على البائع حينئذ وخيار
الوكيل على الفور ولا تقتصر مراجعته للموكل لانه مستقل حل (قوله فلانه لو لم يكن له رد الخ) أورد
عليه انه بتقدير ان لا رد له يكون أجنيا فتأخير الرده منه حينئذ لا أثر له قاله سم على حجج وقد يجاب بان
مجرد كونه أجنيا لا يقتضى عدم النظر اليه هنا وقد يقال عدم رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد
له فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك الوكيل اللهم الا أن يقال المراد بعدم رضاه أن يذكر سببا يقتضى
عدم وقوع العقد كإنكار الوكالة بما اشترى به لو كيل أو إنكار تسمية الوكيل اياه فى العقد أو نيته
فليتأمل ع ش على مر (قوله لانه فوري) أى واما اذا لم يكن فور يافلا يتعذر الرد لان الوكيل راجع

ويقع الشراء له فيشترى به (لا ان رضى) به (موكل أو اشترى بعين ماله) (٥٩) فلا يرد وكيل) بخلاف العكس في الاولى

وهذا من زيادتي وخرج
بجهله العيب ماله عليه
فان اشتراه بعين مال الموكل
لم يصح الشراء وفي الذمة
وقعه له لا للموكل وان ساوى
المبيع الثمن (ولو وكيل توكل
بلاذن فيما لا يتأتى منه)
لكونه لا يليق به أو كونه
عاجز عنه فلا يعرف لان
التفويض لثل هذا
لا يقصد منه - بينه فلا يوكل
العاجز الا في القدر الذي
عجز عنه ولا يوكل الوكيل فيما
ذكر عن نفسه بل عن موكله
ولو وكاله فيما يطيقه فججز
عنه لمرض أو غيره لم يوكل
فيه وقضية التعليل المذكور
امتناع التوكيل عند جهل
الموكل بحاله وهو كما قال
الاسنوي ظاهر أيا ما يتأتى
منه فلا يصح التوكيل فيه
الا لعياله على ما اقتضاه كلام
الجوري وإذا وكل باذن
فالثاني وكيل الموكل فلا
يعزله الوكيل) وان فسق
لان الموكل اذن له في
التوكيل لافي العزل سواء
أقال وكل غني أم أطلق (فان
قال وكل عندك) ففعل
(ف) الثاني (وكيل الوكيل)
لانه مقتضى الاذن
(ويعزل بعزل) من أحد
الثلاثة (وانعزال) بما
يعزل به الوكيل وسيأتي
بيان في فصل الوكالة جازة

الموكل في أن يرد على البائع لومع التراخي (قوله ويقع الشراء له) أي للوكيل وفيه نظر لانه لا ينقلب
الشراء له حيث دل على هذا التعليل مبني على انه ينقلب الشراء له من حيث ذاه حل (قوله لان رضى
موكل الخ) قد يتراءى عدم صحة هذا الاستثناء بالنظر للصورة الثانية مع قوله ولكل والشراء في الذمة
ويجانب بان الاستثناء بالنسبة للصورة الثانية منقطع فتأمل (قوله فلا يرد وكيل) بل يرد موكله ان سمي
الوكيل الموكل في العقد أو نواه وصدقه البائع والا فيرده على الوكيل كما صححه في أصل الروضة من أي
ويقع الشراء للوكيل كما قرره زي وانظر كيف هذا مع ان الوكيل لا يرد على البائع (قوله أيضا فلا يرد
وكيل) انظر وجهه في الثانية ثم رأيت مزا عليها بقوله لتعذر انقلاب العقد له بخلاف الشراء في الذمة
(قوله بخلاف العكس) وهو ما اذ ارضى الوكيل فلاموكل الرد (قوله وهذا) أي قوله لان رضى الخ
(قوله لم يصح الشراء) وحيث يحرر لتعاطيها عقدا فإذا أي وانقرض انه سمي الموكل أو نواه كاتمة م
في حالة الجهل ويفرق بينه وبين ما تقدم في حالة الجهل حيث يقع للموكل اذا سماه أو نواه لانه معذور بجهله
حل (قوله وفي الذمة) أي ذمة الوكيل (وقعه له لا للموكل) وان سماه أو نواه وتلفوا التسمية والنية شيئا
(قوله عاجز عنه) المراد بكونه عاجز عنه أنه لا يقوم به الا بكلفة عظيمة اهـ من (قوله لا يقصد منه
عينه) أي فقط فله أن يتصرف لو تكلف المشقة أو قدر على التصرف ولو بعد التوكيل فليحرر وكتب
أيضا فلو طرأت له القدرة ينبغي امتناع التوكيل اهـ حل (قوله عن نفسه) ولو مع موكله حل فان
وكل عن نفسه بطل على الاصح أو أطلق وقعه عن موكله شورى (قوله بل عن موكله) أي فقط بشرط
علم الموكل بجهله حال التوكيل والا فلا بد من اذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بجهله ولو قدر العاجز فله
المباشرة بالاولى لزال العجز بل ليس له التوكيل حيث قدرته قل (قوله وقضية التعليل الخ) أي
مفهومية والصورة التي قبل هذا وهي قوله ولو وكاله فيما الخ قضية أيضا وذلك لان قوله لان التفويض لثل
هذا الخ يفهم انه كان متصفا بالجزع عند التوكيل فيخرج ما لو طرأ العجز فكان على الشارع ان ينه
على ان هذا من مقتضى التعليل أيضا (قوله الالعياله) الذي يظهر أن المراد بهم أولاده ومما يكره
وزوجاته ابن حجر وهو ضعيف وينبغي أن يلحق بمن ذكر خدمه باجارة ونحوها عيش على مـ (قوله
أم أطلق) وهذا بخلاف ما لو قال الامام أو القاضي لنا بـ استتب واطاق فانه نائب عنه لا عن مستنبيه
وفرق بأن القاضي نائب في حق غير الموكل والوكيل ناظر في حق الموكل من (قوله من أحد الثلاثة)
هو الوكيل والموكل وانما كان للموكل عزل وكيله لان من ملك عزل الاصل ملك عزل فرعه
بالاولى كما قاله مـ (قوله أعم من قوله بعزله) من شمول قوله بعزله للثلاثة المذكورة بأمر يكون التقدير
بعزل أحد أياه فيشمل نفسه (قوله بعزله) أي الاول اياه شرح مـ (قوله وحيث جازله التوكيل) أي
عنه أو عن موكله شرح مـ (قوله أمينا) أي وان عمم الموكل كقوله وكل من شئت كما يؤخذ من
الاستثناء بعده وكذا الوعين له لثمن والمشتري لان المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز
التزوج بغير الكفء اذا قالت زوجتي من شئت وشمل ما ذكره الموكل أصله أو فرعه قل وعبرة
الشورى قوله أمينا وانظر هل يشترط فيه أيضا أن يكون ممن يليق به ما وكل فيه أولا ويوكل هو أيضا
من يليق به ذلك لدى بظهر الثاني ووافق عليه شيخنا زي شورى وفي من له مانصه فليوكل أمينا
فلا يوكل غيره وان عين له الثمن أو المشتري أو قال له وكل من شئت وقال السبكي الارجح خلافه كما لو قالت
زوجتي من شئت يجوز تزويجها من غير الكفء وفرق الاذرى بان المقصود هنا حفظ المال وحسن
التصرف فيه وغير الامين لا يتأتى منه ذلك وثم وجود صفة كمال وهي الكفاءة وقد ينسأح تركها الحاجة

فتعبري بذلك أعم من قوله بعزله وانعزاله (وحيث جاز له) أي للوكيل (توكل فليوكل) وجواب (أمينا) رعاية لمصلحة الموكل (الا ان

بفسر أجل وما يتبعها لو
(أمره يبيع لأمين) من
الناس (أوبه) أي بمعنى
من الاموال والتصرف به
من زيادتي (أوفيه) أي
في معين من زمان أو مكان
نحو بيع زيد بالدينار
الذي بيده في يوم كذا
في سوق كذا (نعين) ذلك
وان لم يتعاق به غرض
عملا بالاذن فلو باع لوكيل
المعين لم يصح كافي الروضة
عن البيان وفي غيرها عن
الاصحاب وقياسه عدم
الصحة فيما لو قال بع من
وكيل زيد فباع من زيد
وانما يتعين المكان اذام
يقدر الثمن أو نهاء عن غيره
والاجاز البيع به في غيره كما
نقله في الروضة عن جمع
وأقره

(قوله وينبغي أن محله الخ)
هل هذا في الموت والامتناع
تأمل ور بما تاتي هذا
التقييد قول الشارح وان لم
يتعلق به غرض
(قوله وقد ينافية قول
الشارح الخ) قد يقال
لامنافاة بحمل كلام
الشارح على ما اذا قصد
الشخص لذاته فيقال سواء
كان هناك غرض أم لا
وأما هنا فليس مقصوده
ذات الشخص بل مقصوده
الربح قلنا لم يتعين الشخص تأمل

القوت أو غيره بل قد يكون غير الكفء أصلي (قوله المالك) خرج به الولي فلا يجوز له تعيين غير الامين
(قوله فيتبع تعيينه) أي ان علم الموكل بفسقه والامتناع توكيله ولو علم بفسقه فوكله فزاد فسقه امتنع توكيله
أيضا قال بعضهم الا ان كان لوعرض على الموكل لرضيه قل
(فصل فيما يجب على لوكيل في الوكالة المقيدة) (قوله المقيدة بغير أجل) وأما المقيدة بأجل فقد
تقدمت في قوله ولو وكله لبيع مؤجلا (قوله وما يتبعها) أي من مخالفتها لما أذن له فيه وكون بيده أمانة
وتعاق أحكام العقوبة وكان الاظهر أن يقول وما يتبعه لانه معطوف على ما يجب (قوله لمعين من الناس
الخ) ظاهرا أنه يمتنع البيع لغيره وان رغب بزيادة عن الثمن الذي دفعه المعين لانه لا عبرة بهذه لزيادة
لامتناع البيع له فعما عش ولومات المعين بطلت الوكالة أو امتنع من الشراء لم يطل لانه قد يرغب كافي
قل وقال عش فلو امتنع المعين من الشراء لم يجز بيعه لغيره بل يرجع الموكل وينبغي أن محله ما لم يغلب
على الظن أنه لم يردده بخصوصه بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره (قوله أوبه) أوفيه وفيما بعده مانعة خلو
فتجاوز الجرم بدليل المثال وفيه وفيما بعده استخدام لانه ذكر المعين أولا بمعنى وأعاد الضمائر عليه بمعان
أخر وأضمر راجع للمقيد بدون قيد (قوله من زمان) فلو قال بع أو أعتق أو طلق يوم الجمعة لم يجز قبله
ولا بعده وينحصر يوم الجمعة كما قاله الاسنوي في اليوم الذي يليه حتى لا يجوز ذلك في مثله من جمعة
أخرى وقال لداري انه في مسألة الطلاق يصح بعده لاقبله لان المطلقة فيه مطلقة بعده وردبانه غريب
مخالف للنظر وأفهم قوله يوم الجمعة أو العيدان يوم جمعة أو عيد بخلافه أي فلا يتقيد بالجمعة والعيد الذي
يليه وهو محتمل الا ان يقال الملحظ فيهما واحد وهو صدق المنصوص عليه باؤل ما يلقاه فهو محقق
وما بعده مشكوك فيه فعين الاول هنا أيضا وهذا اذا قل ذلك قبل دخول يوم الجمعة أو العيد وبقى
مالوقاله في يوم الجمعة أو العيد فهل يحمل على بقيته أو على أول جمعة أو عيد يلقاه بعد ذلك اليوم فيه نظر
والاقرب الثاني لان عدوله عن اليوم الى يوم الجمعة أو العيد قرينة على عدم ارادة بقية اليوم انتهى ان
عبدالحق (قوله في سوق كذا) فلو نقل الموكل فيه الى غيره ضمن الثمن والمثل وان قبضه وعاد به
كنظيره من القراض للمخالفة قاله في أصل الروضة بل لو أطلق التوكيل في البيع في بلد فليبيع فيه فان نقله
ضمن س ل (قوله تعين) وانما يتعين الشخص اذام تدل قرينة على ان غرضه من التعيين الربح
لكون المعين يرغب في تلك السلعة دون غيره واللام يتعين وجاز البيع لغيره م م وقد ينافية قول
الشارح وان لم يتعلق به غرض حل (قوله وان لم يتعلق به) أي بالمعين مما ذكر (قوله فلو باع
لوكيل المعين) وكذا العبد لانه قد يتعذر اثبات ذنبه لعبد وتعلق العهدة بالعبد ومحله كما قال الاذرعى
اذا كان المعين يتعاطى مثله بخلاف ما لو كان نحو السلطان ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه فانه يصح من
وكيله اعتبارا بالعرف شورى (قوله لم يصح) أي ان لم يكن وكيله مثله أو أرفق منه والاجاز ع ش
على م (قوله من وكيل زيد) وكان قصده وقوع البيع لنفس زيد لا لوكيله وعبرة م م مع من
وكيل زيد أي زيد اه وهو ظاهر حيث كان الوكيل أسهل أو أرفق والا فلاذن في البيع من وكيله
اذن في البيع منه اه س ل ولومات زيد بطلت لو كالة كما صرح به الماوردي بخلاف ما لو امتنع من
الشراء اذ يجوز رغبته فيه بعد ذلك اه شرح م (قوله أو نهاء) أي أو قدره ونهائه (قوله والا)
بأن قدره الثمن ولم ينه شورى (قوله جاز لبيع به في غيره) أي ولو قبل مضي المدة التي بتأتى فيها
الوصول الى المكان المأذون فيه لان الزمان اعم اعتبر بهما المكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع
سقط اعتبار التابع ومتى جاز النقل لغير المسكان المأذون فيه لم يضمن الوكيل بالنقل اليه أي الغير ع ش

(فلو أمره) بالبيع (بماه)

لم يبيع بأقل منها وان
قل (ولا بأزيد) منها
(ان نهاء) عن الزيادة
للمخالفة (أو عين
مشتريا) لأنه بمقصد
ارفاقه والثانية من زيادتي
فان لم ينه ولم يعين المشتري
فله البيع بأزيد منه لانه
حصل غرضه وزاد خيرا
ولا مانع بل ان كان ثم راغب
بزيادة لم يجز البيع بدونها
كما مر فلو وجدته في زمن
الخيار لزمه الفسخ فان لم
يفعل انفسخ البيع (أو)
أمره (بشراء شاة موصوفة)
بما مر في التوكيل بشراء
عبد (بدينار فاشترى
به شاتين بالصفة
وساونه احدهما) وان لم
تساوه الاخرى (وقع
للموكل) لانه حصل غرضه
وزاد خيرا فان لم تساوه
واحدة مهما لم يقع له وان
زادت قيمتهما على الدينار
لفوات ما وكل فيه وتعيير
بما ذكر اولي مما عبر به
(ومتى خالفه في بيع ماله)
كان أمره يبيع عبدا فباع
آخر (أو) في (شراء بعينه)
كان أمره بشراء ثوب
بهذا الدينار فاشترى بآخر
وأمره بالشراء في الذمة
فاشترى بالعين (لغا) أي
التصرف لان الموكل لم
يأذن فيه ولانه في الاخيرة

(قوله فلو أمره) مفرع على قوله أو به لان هذا معين من حيث العدد (قوله لم يبيع بأقل منها) أي ولو
بما يتغابن فيه سواء كانت المائة قارعا أو لا علم بذلك كل منهما أم لا وفارق ما مر من ان له البيع
بعين يسير بأن ما هنا فيه المخالفة صريحة بخلاف ما مر للعرف وذلك لان النقص عن المائة لا يسمى
مائة بخلاف النقص عن ثمن المثل بما يتغابن به فانه يسماه عرفا سل (قوله لانه) بمقصد ارفاقه
ويفرق بينه وبين وكيل الزوج في الخلع حيث يجوز له الزيادة بأنه غالبا يقع عن شقاق فكان قرينة على
عدم قصد المحاباة اه سل ومثله في زي قال حل فان دلت قرينة على عدم ارفاقه بان كانت المائة
أكثر من ثمن المثل كان له الزيادة كما في شرح الروض ونقص عن شيخنا لانه لا فرق على المعتمد والذي في
الشارح موافقة شرح الروض وأما لو قال اشترى عبدا فز بمائة فله النقص (قوله والثانية من زيادتي)
وهي قوله أو عين مشتريا كما يعلم من مراجعة عبارة الاصل (قوله فله البيع بأزيد) ولو من غير جنسها لان
المفهوم من تقديرها عرفا متناع النقص عنها فقط ولذا له ابطال ضعفها أو جنسها ككسرة بصحاح
وفضة بذهب شرح م (قوله لانه حصل غرضه الخ) فيه ان هذا التعليل يأتي فيما اذا نهاء عن الزيادة
أو عين المشتري والجواب ما أشار اليه الشارح بقوله ولا مانع أي بخلاف صورة المتن فانها وان وجد فيها
التعليل لاند كوراكن هناك مانع وهو النهي عن الزيادة أو تعيين اشترى شيخنا (قوله فلو وجدته في
زمن الخيار) أي وكان الخيار للبائع أرلما فان كان للمشتري امتنع للزومه من جهة البائع ع ش
ولو لم يعلم بالراغب ثم علم به بعد اللزوم هل يتبين بطلان البيع أم لا أجاب شيخنا بأنه يتبين البطلان سل
(قوله أو أمره بشراء شاة) ليس من جملة التفريع على ما قبله بل هو معطوف على قوله في أول الفصل
لو أمره ببيع بعين الخ ولو جعله مستأففا من غير عطف كما صنع الاصل لكان أظهر (قوله بما مر في
التوكيل بشراء عبد) الذي مر هناك النوع والصفة وانما قيد به لان لتوكيل لا يصح بدون أي بدون
ما مر وأما ما عداه من الصفات فلا تتوقف صحة لتوكيل عايه لكن ان ذكره الموكل وجب على الوكيل
رعايته شرح م بل المعنى (قوله فاشترى) أي في صفقة واحدة فقط ولا وقعت المساوية فقط للموكل
فان اشترى واحدة بنصفه لم يكن له شراء الاخرى لانه غير مأذون له في عقد آخر شوبري وقل
(قوله شاتين بالصفة الخ) قال شيخنا هما قيدان للخلاف فيصح جز ما في شاة بالصفة تساوي دينار
ومعها ثوب وفي شاة بالصفة كذلك وأخرى غيرها وسواء قدم في العقد ذات الصفة أو غيرها قل على
الجلال (قوله بالصفة) أي كل منهما بالصفة أما اذا لم يكونا بالصفة ففيه تفصيل وهو انه اذا كانت
احدهما بالصفة وساونه وقع شراؤهما للموكل أيضا وان لم تكن واحدة منهما بالصفة لم يقع شراؤهما
للموكل بل ان كان الشراء بعين ماله بطل وان كان في الذمة وقع للوكيل وتلغو تسمية الموكل فلو قال لمتن
فاشترى شاتين احدهما بالصفة وتساويه لكان أوضح كقول الشوبري وشيخنا ح ف (قوله لم
يقم له) فان اشترى بعين مال الموكل بطل البيع وان اشترى في الذمة وقع للوكيل وتلغو تسمية الموكل
حل وشرح م (قوله أو في شراء بعينه) أي بأن كان شراؤه بالعين مخالفا لما أمره به الموكل
فيشمل صورتين سم (قوله فاشترى بآخر) أي وان تخير بين أن يشتري بعينه أو في الذمة ثم
يدفعه عما فيها كما سيأتي فمما سيأتي الغرض منه التخيير اند كور وما هنا الغرض منه بيان المخالفة
بالشراء لانه هنا اشتراه بدينار آخر من مال الموكل فالغرض مختلف فتنبيه شوبري (قوله في الذمة) شامل
لذمة كل مهمما شوبري (قوله ولانه) أي الموكل وقوله ما وكل فيه أي ميعا وكل فيه أي في شراؤه وقوله
يسلم له أي المبيع تفسير لوجه وقوله وان تلف المعين أي عما في الذمة يعني قبل القبض يعني ان الشراء اذا

من الثانية قد يقصد شراء ما وكل فيه على وجه يسلم له وان تلف المعين (أو) خالف

كان ثمن في الذمة ثم عين وتلف قبل أن قبضه البائع فالبيع لا يفسخ بل يأتي المشتري ببذله في له
 المبيع بخلاف ما لو كان الشراء ثمن معين في العقد وتلف قبل قبض البائع له فيفسخ البيع فلا يسلم المبيع
 للمشتري بل يرجع لبائعه ويقال مثل هذا التوجيه في قوله ولأنه في الثانية أمره بعقد الخ (قوله في ذمته)
 هذا أولى من تعبير أصله بالذمة لتنصيصه على أن المراد ذمة الوكيل لأنه لو اشترى في ذمة الموكل لم يصح
 العقد اه زى (قوله كأن أمره بشراء ثوب في الذمة بخمسة) لو أخّر قوله في الذمة عن قوله بخمسة
 كان أوضح إذ المراد أن كلام من الخمسة والعشرة في الذمة وأما الثوب المأمور بشراءه فلا فرق بين أن
 يكون معيناً وفي الذمة (قوله وإن سمي الموكل) أي وكذبه البائع أو سكت عن تصديقه وتكذيبه
 ويحلف على نفي العلم بأوكالة أمّا أن صدقه فيبطل الشراء كما يعلم من مسألة الجارية الآتية من ل وعبرة
 شرح م قضيته عدم وجوب تسمية الموكل في العقد وهو كذلك نعم قد يجب تسميته والافيقع
 العقد للوكيل كأن وكّله في قبول نحو هبة مما لا عوض فيه (قوله للمخالفة في الأذن) تعليل لقوله
 وقع للوكيل لاسكنه لا ينتج خصوص وقوعه للوكيل وإنما ينتج ما تضمنه من عدم وقوعه لموكله كما
 لا يخفى وقال بعضهم هو علة لقوله ولغت التسمية للموكل لا لقوله وقع الشراء للوكيل لأنه لا ينتج
 وقوله بتلف المعين أي في العقد وقوله بتلفه أي المعين لكن عماني لزمه في الكلام استخدام
 (قوله ولو قال اشتر بهذا الدينار الخ) بخلاف ما لو قال اشتر بعين هذا الدينار فإنه يتعين الشراء
 بعينه ليقع للموكل فإن لم يشتر بعينه نظر أن اشترى بعين غيره من مال الموكل كان باطلاً وإن
 اشترى في الذمة وقع للوكيل حل (قوله لم يتعين الشراء بعينه) والفرق بين هذا وبين قوله لسابق
 أو أمره بالشراء بعين هذا الدينار الخ أنه ثم لما ذكر لفظ العين وهي تستعمل في مقابل الذمة تعين الشراء
 به ولما عبر هنا بالإشارة حلت على ذات الدينار وذلك صادق بأن يشترى بالعين أو في الذمة ويصرفه في
 الثانية عما عنيه فيها ع ش فلا منافاة بين المواضع الثلاثة وهي قوله فاشترأ بآخرنا وقوله اشتر بعين
 هذا الدينار فاشترى في الذمة وقع للوكيل وقوله ولو قال اشتر بهذا الدينار فإنه يقع للموكل مع الشراء في
 الذمة (قوله بل يتخير) أي أن استوي في المصلحة والاعتين رعاية الأغبط لموكله شورى وعبرة
 ع ش على م وقوله بل يتخير الخ وعلى كل يقع الشراء للموكل فإن نقد الوكيل دينار الموكل فظاهر وأن
 تقدم من مال نفسه يرى الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما أخذه من الموكل إليه وهذا
 يقع كثيراً أن يدفع شخص لآخر دراهم يشتري بها له شيئاً فيدفع من ماله غير ما هو هذا ظاهر أن نقد بعد
 مفارقة المجلس أمّا لو اشترى في الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك أو
 يقع العقد للوكيل وكأنه سمي مادفعه في العقد لقوله لم الواقع في المجلس كالواقع في العقد الأقرب الأول
 لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل بذلك وقوله الواقع في المجلس كالواقع في العقد غير
 مطرد والقرض أن الشراء في ذمة فإن اشترى بعين ماله وقع الشراء له ح ف (فرع) لو أرسل
 إلى بزاز يأخذه منه ثوباً سوماً فتلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول لأنه ليس بعاقداً ولا سائماً ويؤخذ
 منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلاً أرسل إلى آخر جرة ليأخذ فيها عسلاً فغلاها ودفعها
 للرسول ورجع بها فأنكسرت منه في الطريق وهو أن الضمان على المرسل ومحلّه في المستثنين كما هو
 واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول والافقرار الضمان عليه وينبغي أن يكون المرسل
 طريقاً الضمان ع ش على م (قوله وفي الذمة) ويجب بذل الدينار عماني الذمة امتثالاً لأمر
 الموكل فلا ينافي قوله سابقاً كأن أمره بشراء ثوب بهذا الدينار فاشترأ بآخرنا لأنه هنا دفع الدينار
 في الثمن على كل حال وهناك دفع غيره من مال الموكل (قوله ولا يصح إيجاب الخ) ومثله بعتر بدا

في (شراء في ذمته) كأن
 أمره بشراء ثوب في الذمة
 بخمسة فاشترأ بعشرة أو
 أمره بالشراء بعين هذا
 الدينار فاشترى في الذمة
 (وقع) الشراء (للكيل
 وإن سمي الموكل) بقلبه أو
 لفظه ولغت التسمية
 للمخالفة في الأذن ولأنه
 في الثانية أمره بعقد
 يفسخ بتلف المعين فأتى
 بما لا يفسخ بتلفه ويطلب
 بغيره ولو قال اشتر بهذا
 الدينار كذا لم يتعين الشراء
 بعينه بل يتخير بين الشراء
 بعينه وفي الذمة (ولا يصح
 إيجاب

(قوله ويجب بذل الدينار
 عماني الذمة) وله أيضاً بذله
 من مال نفسه كما قدمنا
 الممتنع بذله من مال الموكل
 ديناراً غير ما أمر بالشراء به
 تأمل

في يده بلا تعدد وصدق يمينه في دعوى التلف والرد على الموكل لانه ائتمنه بخلاف دعوى الرد على غير الموكل كرسوله (فان تعدى) كان ركب الدابة وليس الثوب تعديا (ضمن) ككسائر الامناء (ولا ينزل) بالتعدي لان الوكالة اذن في التصرف والامانة حكم يرتب عليها ولا يلزم من ارتفاعه بطلان الاذن بخلاف الوديعة لانهما محض ائتمان فان باع وسلم المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولو رد المبيع بعيب عليه عاد الضمان (وأحكام عقده) أي الوكيل (كروية) للمبيع (ومفارقة مجلس وتقابض فيه تعلق به) لا بالموكل لانه العاقد حقيقة حتى ان له الفسخ بالخيار وان أجاز الموكل (ولبائع مطالبته) أي الوكيل كالموكل (ثمن ان قبضه) من الموكل سواء اشترى بهينه أم في الذمة (والا) بأن لم يقبض منه (فلا) طالبه (ان كان معينا) لانه ليس بيده (والا) بأن كان في الذمة (طالبه) به (ان لم يعترف بوكالته) بأن أنكرها أو قال لا أعرفها (والا) بأن اعترف بها (طلب كلا) منهما به (والوكيل كضامن) والموكل

فقال اشترى بثلثه والظاهر انه لا يضر بعثك لموكل وقبات لموكل كما صرح به مر في شرحه (قوله بيعت موكلك) وانما كان ذكره متعينا في النكاح لان الوكيل فيه سفير محض اذ لا يمكن وقوعه بحال شرح مر (قوله بين المتبايعين) أي البائع والمشتري الذي هو الموكل الذي أوقع البائع البيع له بقوله لو وكيل بعث موكلك فقد أسند له البيع من غير مخاطبة جري يمينه ويقدم في البيع أن من شروط الصيغة أن يكون القبول ممن صدر معه الخطاب (قوله والوكيل أمين) أي لانه نائب عن الموكل في اليد والتصرف فكأن يده كيده ولان الوكالة عقد ارفاق ومعونة والضمان مناف لذلك سم (قوله لانه ائتمنه) وأفتى الباقيين بقبول قول الوكيل في الرد وان ضمن كالموكل ضمن لشخص ما لا على آخر فوكله في قبضه من المضمون عنه فقبضه بينة أو اعترف به موكله وادعى رده له وليس هو مقطوعا عن نفسه الدين لم تقر بأن قبضه ثابت وبه برآن مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك اه مر سل وقوله وبه أي بثبوت القبض برآن أي الوكيل الضامن ومن عليه الدين قال شيخنا العز يزي ودخل في التعليل المتعدي لصدق عليه أي قوله لانه ائتمنه أي ولو متعديا (قوله فان تعدى الخ) ومن التعدي أن يضيع المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضعه بمحل ثم نسيه وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان أو جههما عدمه ان لم يكن مما يسرع فساد ما أخره مع علمه بالحال من غير عذر شرح مر (قوله كان ركب الدابة أو ليس الثوب تعديا) ومن ذلك ما يقع كثيرا بمصرنا من لس الدالين الامتعة التي تدفع لهم وركوب الدواب أيضا التي تدفع اليهم لبيعها ما لم يأذن في ذلك المالك أو تجر به عادة ويعلم الدافع بجران العادة بذلك فلا يكون تعديا لكن يكون عارية فان تلف بالاستعمال المأذون فيه حقيقة أو حكما بأن جرت به العادة على ما مر فلا ضمان والا ضمن بقيمة وقت التلف ع ش على مر (قوله ولا ينزل بالتعدي) ولو كان وكلا عن ولي أو وصي في مال محجور لكن ينزع المال منه لعدل ويتصرف فيه وهو عند العدل وفارق عدم صحة توكيله ما فاسقا ابتداء لانه يغتفر في الدوام قل (قوله لانها محض ائتمان) غرضه الرد على الضعيف وعبارة شرح مر والثاني ينزل كالموكل ورد بان الوديعة محض ائتمان (قوله فان باع وسلم المبيع) أي الذي تعدى فيه (قوله ولو رد المبيع) أي الذي تعدى فيه قال للعهد وتقدم انه لو تعدى بسفروه بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان سلمه أي المبيع الذي وكل فيه وعاد من سفره فيكون مستثنى من عدم الضمان شرح مر (قوله عليه) أي على الوكيل (قوله عاد الضمان) استشكل عود الضمان بانه مبني على أن الفسخ برفع العقد من أصله لا من حينه والمعتمد العكس وأجيب بانه وان رفعه من حينه لا من أصله لا يقطع النظر عن أصله بالسكينة سل ومثله مر وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع مغصوب باعاه الغاصب باذن مالكه بضعف بد الغاصب اه قل (قوله وأحكام عقده) أي وحله أيضا كالعتق والطلاق حج ع ش وسل (قوله حتى ان له الفسخ بالخيار) أي خيار المجلس أو الشرط وان أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لارد لوكيل اذ ارضى به الموكل لانه يدفع الضرر عن المالك وليس منوطا باسم المتعاقدين بخلافهما شرح مر (قوله كالموكل) قال في شرح الروض الظاهر أن له ذلك أي مطالبة الموكل وان أمر الوكيل بالانراء بعين ما دفعه اليه فانه يأخذه من الوكيل ويسلمه للبائع شوبري (قوله فلا يطالبه) هلاطالبه ليس في تخليصه اذا أنكر وكالته شوبري وعبارة سم في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكالته بل الوجه المطالبة حينئذ (قوله ان لم يعترف) أي البائم بوكالته (قوله كضامن) أي باذن بدليل قوله

(قوله ولا يعرف كيف ضاع الخ) لان معرفته كيفية الضياع تدل على اهماله وعدم حفظه فكأنه قال أنا لم أحفظه وهو في هذه ضامن

فلا ينافي أنه لو ادعى التلف صدق لانه هناك لم يدع ما ينافي الحفظ اه شيخنا زيادة

كأصيل فاذا غرم رجع
بما غرمه على الموكل (ولو
تلف ثمن قبضه واستحق
مبيع طالبه مشتر) يبدل
الثمن سواء اعترف المشتري
بالوكالة أم لا (والقرار على
الموكل) فيرجع عليه
الوكيل بما غرمه لأنه غره
وبذلك علم ما صرح به
الأصل أن المشتري مطالب
الموكل ابتداء واطلاقا تلف
الثمن الذي قبضه أولى من
تقييد الأصل له بكونه في يده
(فصل) في حكم الوكالة
وارتفاعها وغيرها *
(الوكالة) ولو جعل (جائزة)
أي غير لازمة من جانب
الموكل والوكيل (فترفع
حالا) أي من غير توقف
على علم الغائب منهما بسبب
ارتفاعها (بعزل أحدهما)
بأن يعزل الوكيل نفسه
أو يعزله الموكل سواء
أكان بلفظ العزل أم لا
كفسخ الوكالة أو بطلتها
أو رفعها (وبتعمده
انكارها بلا غرض) له فيه
بخلاف انكاره لها نسيانا
أو غرض كاخفائها من
ظالم وذكر انكار الموكل
من زيادتي (وبزوال
شرطه السابق) أو بالباب
فينعزل بطرقة رقة وحجر
بسفه أو فلس عما ينفذ
(قوله اعتقاده) أي اعتقاد
المشكر

فاذا غرم رجع (قوله ولو تلف ثمن قبضه) أي الوكيل من المشتري بلا تقصير (قوله طالبه مشتر) محله ما لم يكن منصوبا من جهة الحاكم ولا فلا يكون طرفا في الضمان لأنه نائب الحاكم وهو لا يطالب
شرح . وخرج بالوكيل فيما ذكر الوكيل فيضمن وحده الثمن إن لم يذكر مولاه في العقد والاضمنه
المولى عليه والفرق أن بسم المولى لازم للمولى عليه بغير إذنه فلم يلزم المولى ضمانه بخلاف الوكيل شرح م
(قوله والقرار على الموكل) وإن كان التلف في يد الوكيل لأنه ائتمنه حل (قوله وبذلك) أي
بقوله والقرار على الموكل (قوله واطلاقا تلف الثمن) أي عن كونه في يد الوكيل أو الموكل (قوله بكونه في
يده) أي الوكيل وذلك لأن التقييد به يفهم أنه لو تلف في يد الموكل لا يطالب به الوكيل وليس مراد اعش
(فصل في حكم الوكالة) أي من كونها جائزة من الجانبين وارتفاعها أي ما ترتفع به أي في بيانه لأنه لم
يذكر حكمه فهو معطوف على حكم بتقدير مضاف أي وفي بيان ما يرتفع به وقوله وغيرها أي من قوله
ولو اختلفا فيها إلى آخر الفصل (قوله ولو جعل) أي بناء على أن العبرة بصيغ العقود باللفظ لا بالمعنى كما
جزم به الجويني في مختصره وذلك لأن لفظ وكنتك في عمل كذا بكدام معناه اجارة وهي لازمة من
الجانبين وصيغة وكالة فلو غلب المعنى كانت لازمة لكسر الراجع تغليب اللفظ هنا فهي جائزة وقد يغلبون
المعنى في غير هذا المحل كالمبة بثواب فانها يسع مع لفظ الهبة ومحل كونها جائزة ما لم تعقد بلفظ الاجارة ولا
كانت لازمة ع ش ا ط ف (قوله جائزة) لأن الموكل قد يرى المصلحة في ترك ما وكل فيه أو في
توكيل آخر والوكيل قد يعرض له ما يمنعه عن العمل م (قوله أي غير لازمة) فليس المراد بالجواز
ما قابل التحريم قل وع ش وشو ري (قوله من غير توقف) وحيث لا يصح تصرفه بعد
العزل ويضمن ما تسلمه لأن الجهل غير مؤثر في الضمان حل أي وإنما يؤثر في عدم الحرمة وعبرة
شرح م بخلاف عزل المودع والمستعير فإنه يتوقف على علمه وفارقا الوكيل بأن القصد بمنعه من
التصرف الصادر بموكله باخراج أعيانه عن ملكه فآثر فيه العزل وإن لم يعلم بخلافه ما اه قال ع ش
عليه وفائدة عدم عزله في الوديع وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كأن لم
يدفع متاعا الوديعه عنها ضمن وفي المستعير أنه لأجرة عليه في استعمال المارية قبل بلوغ الخبر وأما
لو تلف بالاستعمال المأذون فيه فبذلك لم يضمن اه وإنما توقف انزال القاضي على العلم بتعلق المصالح
الكلية به أي من شأنه أن تتعلق به المصالح الكلية حتى لو دلى في أمر خاص لم ينعزل قبل بلوغ الخبر وكذلك
الوكيل لو تعلق به المصالح الكلية كأن كان وكيلاً عن السلطان انعزل بمجرد العزل وإن لم يبلغه الخبر
لأن من شأنه أن لا تتعلق به مصالح كلية زى (قوله بعزل أحدهما) من إضافة المصدر إلى فاعله والمنعول
محدوف تقديره الوكيل والاحد الفاعل صادق بالوكيل والموكل كما قاله الشارح وقوله وبتعمده
مضاف أيضا للفاعل وضميره راجع للاحد الصادق بكل منهما أيضا كما قرره شيخنا (قوله بأن يعزل
الوكيل نفسه) وقياس ما يأتي في الوصي أنه لو خيف من العزل ضياع المال حرم ولم ينعزل وإن كان
المالك حاضرا فيما يظهر ان حجر وهو المعتمد زى (قوله أو يعزله الموكل) أي وإن ترتب على عزله
للوكيل استيلاء ظالم على مال الموكل فلا يحرم وينعزل بذلك ولا يقال فيه تضيق عليه لأنه من التروك
بل لا يزيد على ما لو استولى على ماله ظالم محضته وقد رعى دفعه فلا يجب عليه الدفع عنه ع ش (قوله
أو لغرض) وينبغي أن المعتبر في كونه غرضا اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس غرضا غرضا كفي وصدق
في اعتقاده لذلك عند الامكان سم على التحفة (قوله وذكر انكار الموكل) أي الداخل في قوله
وبتعمده الخ (قوله وبزوال شرطه) أي الاحد (قوله طرورق) بأن وكل حرييا أو وكاه حربي
(قوله أو فلس) هو واضح في الموكل وصورته في الوكيل أن يوكاله في شراء شيء بعين أو أعيان مال

من اتصف بها فتعيرى بذلك أعم من اقتصار الأصل على الموت والجنون والاعفاء (٦٥) (و) بزوال (ملك موكل) عن محل

التصرف أو منفعة كيبيع
ووقف لزوال الولاية وإيجار
ماوكل في بيعه ومثله تزويجه
ورهنه مع قبض لأشعارها
بالندم على التصرف بخلاف
نحو العرض على البيع
وتعيرى بذلك أعم من
تعيرى بخروج محل
التصرف عن ملك الموكل
(ولو اختلف فيها) أى فى
أصلها كان قال وكنتى فى
كذا أو أنكره أو صفتها
كان قال وكنتى فى البيع
نسبة أو بالشراء بعشرين
فقال بل نقدا أو بعشرة
(أو قال) الوكيل (قبل
تسليمه المبيع أو بعده
بحق) وهو من زيادى
كان سلمه وقد أذن له الموكل
فى تسليمه قبل قبض الثمن
(قبض الثمن وتلف أو قال
أثبت بالتصرف) المأذون
فيه من بيع أو غيره (فأنكر
الموكل) القبض أو الاتيان
بالتصرف (حلف) أى
الموكل فيصدق لان الأصل
عدم الاذن فيما قاله الوكيل
(قوله الذى استحققه)

أى وعن توكيله فى شراء
شئ بمال فى ذمته أو ذمة
موكله تأمل
(قوله ويرجع المشتري
على الوكيل) وانما يرجع
على الوكيل مع أن المظالم
لا يرجع على غير ظالم

الوكيل ثم قبل الشراء حجر عليه بالفلس شورى أى فينزل لان ذلك إما فرض أو هبة وهو ممنوع
منهما أما لو وكل فى التصرف فى شئ من أعيان مال الموكل فلا ينزل عنه بطر وحجر الفلس عايه لانه
لا يضر غرماء ولهذا المعنى أشار الشارح بقوله عما لا ينفذ أى عن تصرف لا ينفذ من اتصف بها وهو
متعلق بقوله فينزل واحترز به عن توكيل السفه فى العفو عن القصاص الذى استحققه (قوله أعم
من اقتصار الأصل) لان زوال الشرط أعم من هذه الثلاثة اذ يشمل طر وحجر السفه والفلس والرق
لكن كان ينبغي للشارح أن يقول كطر ورق الخ فان عبارته المذكورة نوههم حصر زوال الشرط
فيما ذكر وليس كذلك (قوله على الموت) قال ممر وخالف ابن الرفعة فقال الصواب أن الموت ليس
بغزل وانما تنهى به الوكالة قال الزركشى وفائدة عزل الوكيل بموته انزال من وكله عن نفسه ان
جعلناه وكيلاً عنه انتهى وقيل لا فائدة لذلك فى غير التعليق انتهى بحروفه (قوله والاعفاء)
قضيته أنه لا فرق بين طول زمن الاعفاء وقصره وهو الموافق لما فى الشركة لكن فى سم مانعه
فرع دخل فى كلامه الاعفاء فينزل به واستثنى منه قدر لا يسقط الصلاة فلا ينزل به واعتمده ممر
وكذا لا ينزل وكيل رعى الجار باعفاء موكله لانه زيادة فى مجزئه المشترط لصحة الانابة شرح ممر
ومن الاعفاء التقرىف الواقع فى الحمام فليتنبه له فانه نعم به البلى كافى قل ولا ينزل الوكيل
بتوكيل وكيل آخر بل يجتمعان على التصرف كما ذكره ع ش (قوله وبزوال ملك موكله) أى وان
عاد الى ملكه لم تعد الوكالة مراطف (قوله كيبيع) أى بت أو كان الخيار للمشتري فقط حل
(قوله وإيجار ماوكل فى بيعه) هذا مثال لزوال المنفعة وهل هذا قيد أم لا فيشمل ماوكل فى عتقه أو رهنه
أو تزويجه أو وقفه أو هبته فيه نظر والظاهر الثانى ع ش (قوله ومثله تزويجه) عبدا كان أو أمة
زى (قوله ورهنه مع قبض) وهبته وان لم يقبض اه زى قال ممر أو وصى أو دبر أو علق العتق بصفة
أخرى كما يحسنه البلقينى وغيره وأكتب انزل لان مرید البيع لا يفعل شيأ من ذلك غالبا (قوله لأشعارها
بالندم على التصرف) أى ندم الموكل على التصرف الذى كان يحصل من الوكيل لو فرض وقوعه منه
وفيه أن الندم لا يكون الا عن أمر وقع وهذا لم يقع فالأولى ان يقول لأشعارها بالرجوع عن التصرف
أى عن الاذن فيه فتأمل وعلل ممر بقوله لان مرید البيع لا يفعل شيأ من ذلك غالبا وقياس ما يأتى فى
الوصية الانزال بما يبطل الاسم كطحن الحنطة وهو الأوجه ولو وكل قنا باذن مالك ثم باعه أو أعتقه
لم ينزل نعم يعصى بتصرفه بغير اذن مشترطه لصيرورة منفعه مستحققة له بحروفه (قوله
وتعيرى بذلك) أى بقوله وزوال ملك موكل أعم لشموله لإيجار والتزويج والرهن (قوله أو صفتها)
أى الوكالة المشتملة على الموكل فيه لان ما ذكره اختلاف فى صفة الموكل فيه (قوله بحق) حال من
الضمير فى بعده أى التسليم والباء للمصاحبة والمراد كونه بحق باعتراف الموكل بان اعترف بأنه أذن له فى
التسليم قبل القبض (قوله أو قال أثبت بالتصرف) بان طالب منه العبد الذى وكله فى بيعه فقال بعه وخذ
ثمنه فانكر الموكل البيع لأجل ان يأخذ العبد قال ممر فلا يستحق الوكيل ما شرط له من الجعل على
التصرف (قوله حلف الموكل فيصدق) وبعد تصديقه بالنسبة لبعض صور الاولى وهو قوله أو بالشراء
بعشرين فقال بل بعشرة يكون الحكم هو التفصيل الآتى فى قوله فان اشتراها بعين مال الموكل وسماه الخ
وقوله فيصدق حينئذ فيطالب الموكل المشتري بالثمن فى الثانية ويرجع المشتري على الوكيل لاعترافه
أى الوكيل بأنه مظلوم بما أخذه الموكل منه فان كان دفعه للوكيل وأنكر وأقام عليه بينة بذلك فذاك
والاحلف الوكيل اه حل وهذا لا يظهر بعد اقراره بقبض الثمن (قوله لان الأصل عدم الاذن)

لتعيرى بعدم الاشهاد على القبض اه شيخنا

(٩ - (بجبرى) - ثالث)

هو ظاهر في القسم الثاني دون الاول ولو قال لان الاصل عدم ما يدعيه الوكيل لكان أولى وقد يقال هو شامل للاول أيضا لان الاصل عدم ادنه في أصل الوكالة (قوله في الاولى بقسميها) أي إنكار أصل الوكالة أو صفتها وضرورة المسئلة في المسئلة الاولى كما قاله الفارق ان يتخاصمها بعد التصرف اما قبله فتعمد إنكار الوكالة عزلا فلا فائدة للخاصمة وتسميته فيها موكلا بالنظر لزعم الوكيل اه من شرح م (قوله في الثانية) أي بقسميها ففيه اكتفاء لحذف من الثاني لدلالة الاول وقيل انما لم يقل في الثانية بقسميها لذكرهما في المتن ضرر بحاجته للتنبيه عليه شيخنا (قوله وعدم التصرف في الثالثة) أي واذا حلف الموكل فيها لا يستحق الوكيل ما شرط له من الجعل على التصرف شرح م (قوله نعم لو قال فيها) أي الثالثة (قوله صدق الوكيل يمينه) وفائدة يمينه أنه يستحق المشرط له ان كان ومعلوم راعة ذمة الموكل من الدين بتصديق ربه بوضوئه اليه وانما احتاج الوكيل لليمين مع اعتراف المستحق بوصول حقه اليه لجعل الذي ادعاه فان لم يدع جعلا فلا فائدة لليمين ع ش و ظاهر كلام الشارح أنه يحلف مطلقا أي سواء كان جعل أولا انتهى حل (قوله أمالو كان التسليم بغير حق) أي بدعوى الموكل (قوله ولم يأذن له) أي لم يعترف بأنه أذن له في التسليم قبل القبض (قوله قبضت الثمن) أي قبل التسليم (قوله وأنكر الموكل) أي أنكر القبض من أصله وليس المراد أنه أنكر القبض قبل التسليم واعترف به بعده لان الوكيل أمين على الثمن ولو قبضه بعد التسليم بغير إذن كما قرره شيخنا (قوله لان الموكل يدعي خيائته الخ) أي التزاما وذلك لانه لما أنكر القبض من أصله مع كونه لم يأذن في التسليم كما هو القرض لزم من هذا الإنكار دعوى ان الوكيل قد خان بالتسليم قبل القبض فالتحiana في المبيع لافي الثمن لانه لا يضمن وان قبض بعد تسليم المبيع كما ذكره الشوري عند قوله فان سلم قبله ضمن (قوله والأصل عدمها) وحينئذ لا يبرأ المشتري من الثمن لان قبول قول الوكيل انما هو في حقه خلافا لابن حجر حيث قال يبرأ المشتري حينئذ اه حل وبعبارة الشوري قوله فالصدق الوكيل وللوكيل حينئذ الدعوى على المشتري بالثمن ليبرهن أي يقيم البرهان أي الحجة على دفعه للوكيل ولا يمنع منها تصديق الوكيل كما لا يخفى (قوله ولو اشترى أمة الخ) هذه من فروع تصديق الموكل فكان الأولى الاتيان فيها بالقاء ولعل وجه عدوله للواو أنه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل بل تفصيل ما يأتي من بطلان العقد تارة ووقوعه للوكيل أخرى وهذا لا يتفرع على ما سبق قاله ع ش قال حل وخصت بالذكرة لامتناع الوطء على بعض التقادير قبل التلطف الآتي وتقل عن الشيشري ما نصه حاصله أن الصور ستة عشر ستة باطلة وعشرة صحيحة كما علم من كلامه منظوقا ومفهوما وبيان ذلك أنه اما أن يشتري بالعين ويسميه في العقد أو بعده أو يشتري في الذمة ويسميه في العقد أو بعده ويصدقه البائع في الثلاثة الأخيرة او يقيم فيها الحجة وفي الاولى مطلقا فهذه أربع صور البيع فيها باطل وكذا ان نواه في العقد والشراء بالعين أو في الذمة وصدق البائع على ذلك فيهما فهاتان صورتان باطلتان أيضا وقوله بعد بل نواه مطلقا أي سواء كان الشراء بالعين أو في الذمة تحته أربع صور باعتبار التكذيب والسكوت في الجانبين وقوله أو مائة فيه أي فيما ذكر وهو العقد أو بعده تحته أربع صور أيضا باعتبار ما ذكر وقوله أو بعد العقد الخ تحته صورتان فهذه عشرة يقع الشراء فيها للوكيل لان قوله وكذبه البائع أو سكت راجع للخمسة قبله (قوله بعشرين دينارا) أي وهي تساويها فاذا لم تساوها فيتعين ان يقال ان كان الشراء بعين مال الموكل فالعقد باطل وان كان الشراء في الذمة وقع للوكيل ولا تخالف فلونازع الوكيل مع البائع في ان الشراء بالعين أو الذمة صدق مدعى الصحة ع ش (قوله مثلا) راجع للثلاثة أي أمة وعشرين ودينارا (قوله وحلف على

في الاولى بقسميها وبقاء حقه في الثانية وعدم التصرف في الثالثة نعم لو قال فيها قضيت الدين مثلا وصدق المستحق صدق الوكيل يمينه أمالو كان التسليم بغير حق بأن كان الثمن حالا لم يأذن له في التسليم قبل قبضه وقال بعد التسليم قبضت الثمن وتلقوا أنكر الموكل فالصدق الوكيل لان الموكل يدعي خيائته بتسليمه المبيع قبل القبض والاصل عدمها (ولو اشترى أمة بعشرين دينارا مثلا) (وزعم أن الموكل أمره) بذلك (فقال بل) أذنت (بعشرة وحلف على

ذلك (فان اشترى) ما بدين
مال الموكل (وسماه في عقد)
بان قال اشترى فلان والمال
له (بطل) الشراء لانه شراء
بمال الغير بغير اذنه (أو)
سماه (بعده) بان قال ذلك
(أو اشترى) ما (في ذمته وسماه
كأمر) أي في العقد أو
بعده (وصدقه البائع) فيما
سماه في الصورتين (فكنا)
يبطل لاتفاقهما على ان
الشراء للمسمى وقد ثبت
بيمينه انه لم يأذن فيه بالتمن
للمذكور وكالتصديق الحجة
(والا) بأن لم يسمه فيما ذكر
(قوله أي سواء صدقه البائع
الح) أي قال له انك سميت
مع كونه وملكك أو لم يملكك
أو سكت (قوله وفي شرح
مر الح) ما أخرجه وهو
مسئلة النية خروج عن
موضوع كلام المتن وان
ن في نفسه صحيحا تأمل
قويسني وأيضا مر ذكر
ذلك في قوله أو سماه بعده كما
يعلم بمراجعتي (قوله فلما أقام
بينه) أي الموكل (قوله
وصدقه البائع أيضا) أي
قال له انك نويت به بالشراء
(قوله والمشتري) أي الذي
هو الوكيل (قوله والافن
أين تطلع الح) هذا لا يظهر
الا فيما اذا سماه بعد العقد أما
اذا سماه في العقد فواضح
شهادتها تأمل

ذلك) أي على انه انما أذن له في الشراء بعشرة وهل يكفي ذلك أو لا بد من الجمع في يمينه بين النبي
والاثبات بأن يقول والله ما أذنت له بعشرين وانما أذنت له بعشرة قياسا على التحالف في البيع والجامع
ان ادعاء الاذن بعشرين أو عشرة كادعاء البيع بعشرين أو عشرة فيه نظر والاقرب الى كلامهم
الاؤل ويفرق بينهما بأن الاختلاف هنا في صفة الاذن دون ما وقع العقد به ولا يلتزم فيه ذكر نفي ولا
اثبات وثم فباووقع به العقد المستلزم أن كلامه مدعى عليه وذلك يستلزم ذكر النبي والاثبات صريحا
بخلافه هنا سم بالمعنى اطف قال حل فلونكل وحلف الوكيل كان كاقامة البينة (قوله
فان اشترى ما بدين مال الموكل) أي سواء صدقه البائع أو كذبه أو سكت فهذه باقسامها الثلاث عدوها
صورة في الحاصل الذي ذكره والحاصل ان الوكيل اما أن يشتري بعين مال الموكل أو في الذمة وعلى كل
اما أن يسميه في العقد أو بعده أو ينويه في العقد فهذه ثلاثة مضر وبه في الحالين فيكون المجموع ستة
أحوال والبائع اما ان يصدق أو يكذب أو يسكت فهذه ثلاثة تضرب في الستة فالمجموع ثمانية عشر وقد
اقتصر الشارح منها على ستة عشر يجعل مالواشترى بالعين وسماه في العقد حالة واحدة فيسقط من قضية
القسمتين ثنتان ففسقط من الجلة ولونظر لضم الحجة في مسائل التصديق لزادت على الثمانية عشر وربما
بلغت أربعة وعشرين فليحذر ذلك جميعه لكاتبه اه شويري وتحريره ان الحجة تأتي في ستة
البطلان كافي نظم المناوي (قوله بعين مال الموكل) بأن أوقع العقد عليه بان قال بهذه الدنانير وهي
لموكل وأما مجرد كون المال له فلا يفيد التعيين كما لا يخفى حل (قوله وسماه في عقد) أو نواه في
العقد وصدق البائع (قوله والمال له) قيد لا بد منه وقضيته انه لو لم يقل ذلك بل اقتصر على اشترى
لفلان لم يحكم ببطلانه وهو مشكل لانه صرح باسمه في العقد وقد ثبت بحلف الموكل انه لم يأذن له في
الشراء فيكون فضوليا وشراؤه باطل فلا فرق في البطلان بين ان يقول والمال له أم لا وفي شرح مر
كحج مانصه وخروج بقوله والمال له في الثانية ما لا يقتصر على اشترى لفلان بأن نواه فلا يبطل البيع اذ
من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير أي في العقد بل نواه فيه يصح الشراء لنفسه وان أذن له
الغير في الشراء ومفهومه انه لو صرح باسم الموكل لم يصح الشراء لغيره وعليه ففهوم قوله والمال له فيه
تفصيل ع ش وعبرة حل قوله والمال له قديم معتبر فلا بد من ذكر ذلك ان لم يكن البائع يعلمه والا
فلا حاجة لذكره اكتفاء بعلم البائع فان أقام الوكيل بينة أنه أمر بالشراء بعشرين ثبت الشراء للموكل
فلما أقام بينة بدعواه لم تسمع لانها شهادة على نفي اه بحروفه (قوله أو سماه بعده) فصل الثلاثة
الاخيرة بجواب ولم يجمع الجمع بجواب واحد لاجل قوله بعد وصدق البائع لانه خاص بالثلاثة الاخيرة
(قوله في الصورتين) هما لو اشترى بعين المال وسماه بعدا واشترى في الذمة وسماه مطلقا شويري
فهذه أربع صور أي بالصورة الاولى وهي قوله فان اشترى ما بالح باطلة ويضم لها صورتان وهما اذا نواه في
العقد والشراء بالعين أو في الذمة وصدق البائع أيضا كما أفاده شيخنا بقلا عن ع ش وغيره (قوله
لاتفاقهما) أي البائع والمشتري وقوله على أن الشراء للمسمى أي الموكل (قوله وكالتصديق) أي
تصديق البائع للوكيل في كونه اشترى للموكل وسماه وقوله الحجة أي اذا أقام الوكيل بينة على انه اشترى ما
للموكل وسماه في عقد أو بعده فالحجة كالتصديق في افادة البطلان شيخنا فالمراد الحجة على كونه سماه في
العقد أو بعده وفي ع ش على مر مانصه ولعل مستند الحجة في الشهادة قرينة غلبت على ظنها ذلك
كعلمها بان المال الذي اشترى به لا يد وسمعت توكيله والافن أين تطلع على انه اشترى ما مع احتمال انه
نوى نفسه (قوله بان لم يسمه فيما ذكر) أي في العقد أو بعده مع تصديق البائع بأن لم يسمه أصلا
بان نواه مطلقا وسماه فيه الح ولم يصدق البائع كما ذكره بقوله وكذبه أو سكت فقوله أو سماه فيه هي عين

(وقم) الشراء (للوكيل)

ظاهر اولغت التسمية وسلم
التمن المعين للبائع وغرم
بدله للموكل (وحلف البائع
على نفي العلم) بالوكالة
ويكون المال للموكل (ان
كذبه أو سكّ وقد اشترها
بالبعين وسماه بعد العقد)
وذكر حلف البائع في
الثانية مع ذكر وقوع
الشراء بالعين للوكيل فيما
لوسماه بعد العقد مع سكّ
البائع ولم يسمه من زيادتي
(وسن لقاض حيثند) أي
حين وقع الشراء للوكيل
(رفق بالبائع في هذه) أي
مسئلة حلفه (و) رفق
(بالموكل مطلقاً ليديعها
للوكيل ولو بتعليق) كأن
يقول له البائع ان لم يكن
موكلت أمرك بشراء الامة
بعشرين فقد بعثتها بها
ويقول الموكل ان كنت
أمرك بشراء الامة

(قوله رجعه الله المعين

للبيع) أي في أربعة من
العشرة وهي ما إذا نوى في
العقد والشراء بالعين
كذبه أو سكّ وما إذا سماه
بعد العقد كذلك اه
قويسني (قوله رجعه الله
وسماه بعد العقد) والتسمية
ليست قيداً أيضاً كما قاله
القويسني أي في حلف في
العشرة المتقدمة اه (قوله

قول المتن أو اشترها في الذمة الخ وقوله أو بعده والشراء بعين مال الموكل هي عين قول المتن أو بعده
وذكرهما لاجل قوله وكذبه البائع أو سكّ فيكونان مفهوم قوله وصدقه البائع يجعل النفي متوجها
للقيد فيقتضي رجوع قوله وكذبه البائع أو سكّ للثلاثة الأخيرة التي بعد لافقط دون النية وهذا
يؤيد كلام الشوبري وان كان المنقول خلافه (قوله بل نواه مطلقاً) أي سواء اشترى بالعين أو في
الذمة ولم يقل في العقد أو بعده لان النية لا تكون الا في العقد وقوله أو سماه فيه أي فيما ذكر أيضاً أي في
العقد أو بعده وقال الشوبري قوله بل نواه مطلقاً أي سواء اشترى بالعين أو في الذمة صدقه البائع
أو كذبه أو سكّ كما هو ظاهر ولا يجعل قول الشارح وكذبه البائع أو سكّ عائداً الى هذا أيضاً لما يلزم
عليه من السكوت في مسألة النية عن حكم التصديق بل هو خاص بما بعدهما لتقديم التصديق فيها وعلى
هذا فكلام المصنف فيه ست عشرة مسألة هذا اثنتا عشرة وتقدم أربعة باطلة فليتأمل شوبري وقوله
يعني الشوبري لما يلزم عليه من السكوت في مسألة النية عن حكم التصديق قلنا انه خارج عن قول
الشارح وكذبه أو سكّ فإذا كان الشراء بالعين أو في الذمة ونواه حالة العقد وصدقه البائع في ذلك
يكون البيع باطلاً فيضمان الى الاربعة الباطلة المذكورة في كلام المصنف كما قررره المشايخ عن
مشايخهم كالشبرا ملسي والبايلي ويكون قوله وكذبه البائع أو سكّ راجعاً للجميع أي لجميع الصور التي
بعد الا فيكون تحت الاعتراف وقيلها ستة باطلة كما قاله الشبيري وقررره شيخنا العثماني وهذا
أعني قوله بل نواه مطلقاً محترز التسمية من حيث هي أي في العقد أو بعده وقوله أو سماه فيه أي في العقد
أو بعده الى قوله وكذبه البائع أو سكّ هذا محترزاً واشترى في ذمة الخ أي محترزاً القيد المذكور وهو
قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه اليها وقوله أو بعده الى قوله وكذبه البائع أو سكّ هذا محترز
القيد أي قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه لقوله أو بعده ففي كلامه لف ونشر مشوش (قوله
أو بعده العقد) معطوف على معمول سماه (قوله ظاهراً) أي وباطناً أيضاً في بعض الصور كما سيأتي
في احتمال كذبه والشراء في الذمة (قوله وانعت التسمية) أي باللفظ في صورته وبالنية في أربعة
وقوله وسلم التمن المعين أي في صور التعين وهي أربعة اثنتان من صور النية واثنتان من صور التسمية
(قوله وحلف البائع على نفي العلم بالوكالة) أي ان ادعى الوكيل علمه بها فائدة حلفه وقوع الشراء
للوكيل لانه ان نكل وحلف الوكيل بطل الشراء قال العلامة الشوبري هلا قال حلف بائع على نفي علم كما
هو عادته في رعاية الاختصار وكذا يقال في كل ما أتى به معرقاً انتهى (قوله ان كذبه) أي كذب
البائع الوكيل بان قال له انما اشتريت لنفسك والمال لك أو سكّ عن المال مر وعبارة الشوبري ان
كذبه مطلقاً أي سواء اشترى بالعين أو في الذمة (قوله أو سكّ وقد اشترها الخ) أي والحال انه
اشترها بالعين ومفهومه انه لو سكّ وقد اشترى في الذمة لا يحلف البائع ولينظر وجهه شوبري الا ان في
مر ما يقتضي ان البائع يحلف في هذه أيضاً ع ش اط ف فقوله وقد اشترها بالعين ليس قيداً بل مثله
الذمة وقوله في الثانية وهو قوله أو سكّ وقوله ولم يسمه أي بان نواه (قوله وسن لقاض) المراد به من
تقع الخصومة عنده ولو محكما وإذا أمر مطاع وقوله رفق بالبائع أي تطف به أو سؤاله برفق ولطافة وقوله
مطلقاً أي في مسألة حلفه وغيرها (قوله أي مسألة حلفه) أي المشار إليها بقوله وحلف البائع والظاهر أنه
لا يختص بهذه الصورة بل يأتي في جميع صور الوكيل وذلك اذا اشترى في الذمة وسماه في العقد أو بعده
وكذبه أو سكّ حل (قوله مطلقاً) أي في هذه وغيرها أي في جميع صور وقوع الشراء للوكيل (قوله
ان لم يكن موكلت أمرك بشراء الامة بعشرين) بان كنت كاذباً في دعواك انه أمرك بما قلت لانها

حينئذ تكون ملكا للبائع فيصح بيعه لها وقوله ان كنت امرتك بشراء لامة بعشرين بأن كنت صادقا في دعواك المذكورة لانها حينئذ تكون ملكا للوكيل فيصح بيعه لها واعلم ان صور البطلان ان كان الوكيل فيها صادقا تكون الامة للوكيل فينبغي أن يقال فيها بالتطاف بالموكل ليبيعها للبائع خصوصا اذا كان البائع مصدقا للوكيل فيما زعمه اه شرح الروض وسم (قوله) ويغتفر هذا التعليق في البيع هذه الصورة كما خرجت عن قاعدة البيع بالتعليق كذلك لا يثبت فيها خيار مجلس ولا شرط لاعتراف البائع بأنها للوكيل قبل البيع أى الثانى أو لغير الوكيل وكذا لا ردة عليه بالعيب كذا في حواشى شرح الروض شورى وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان من شروط صيغة البيع عدم التعليق كما تقدم وقد وجد هنا وقتم بصحته فأجاب بما ذكرنا أمل ولونجز البيع صح جزما ولا يكون اقرارا بما قاله الوكيل شرح م (قوله) بتقدير كذب الوكيل أى بالنسبة للرفق بالبائع لانها حينئذ ملكه وقوله وصدقه بالنسبة للرفق بالموكل (قوله) لم يحل له تصرف في الامة بوطء ولا غيره) يعنى بغير طريق الظفر فلا ينافى قوله بعد وذ كر المتولى الخ (قوله) ان كان السراء بعين مال الموكل) انظر كيف وقع السراء للوكيل في هذه الصورة مع أنه لا يحل له تصرف في الامة بوطء ولا غيره وأى فائدة في وقوع السراء له ظاهرا (قوله) لبطلانه باطنا) أى لانه سراء بعين مال الغير بغير اذنه (قوله) لصحته باطنا أيضا) أى كما صح ظاهرا لان الفرض انه اشترى في التمة شورى فقوله فيما مر وقع السراء للوكيل ظاهرا أى وكذا باطنا في هذه الصورة (قوله) وان كان صادقا فهى للوكيل باطنا) أى لان السراء له على هذا الاحتمال وقوله وعليه للوكيل الثمن أى الذى دفعه الوكيل للبائع لانه دفعه عن الموكل وهو أى الموكل لا يؤديه لادعائه ان السراء ليس له وقد دفعه للبائع فقوله بغير جنس حقه أى لان حقه الثمن وقوله ان له ذلك أى بيع الامة وأخذ حقه منها أى لان العقد باطل فيبيعها في هذه الصورة عن البائع لانها ملكه وقد أخذ الثمن من الوكيل ويتعذر رجوعه له بخلافه فالبيع في هذه عن البائع وفى التى قبلها عن الموكل كما قررر شيخنا (قوله) (قوله) (قوله) أى وجوب بالانه جواز بعدم منع فيصدق بالوجوب كما قالوه في مسائل الظفر أى ان أراد أخذ حقه اطف (قوله) وأخذ حقه من ثمنها) وأن يؤجرها يأخذ من الاجرة ثم يرد لها للوكيل ذكره البند نيجى اه حواشى شرح الروض وذ كره عن أيضا وأفاد قوله من ثمنها أنه اذا فضل شئ رده للموكل ان كان الوكيل صادقا والارده للبائع لان الملك له حينئذ سئل (قوله) لتعذر رجوعه الخ) في هذه العبارة اجمال يوضحها عبارة قل على الجلال حيث قال قال في الروضة نعم له التصرف من حيث الظفر لان البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل وتعذر عوده عليه بخلافه وتعذر عوده على البائع ليرد للموكل ماله فجاز التصرف في مال البائع لذلك (قوله) حلف مستحقه) أى واذا حلف المستحق طالب الموكل فقط بحقه وليس له مطالبة الوكيل واذا أخذ المستحق حقه من الموكل ضمن الوكيل المأخوذ وان صدقه في الأداء لتقصيره بترك الاشهاد زى (قوله) ولان الموكل لو ادعى القضاء لم يصدق) أى فالوكيل بالاولى (قوله) ولا يصدق الوكيل) أى لا يرجح الوكيل على الموكل في الصدق الابحجة وأحال كون الوكيل مدعيا ومستعليا على الموكل أى اذا طلب منه الموكل المال الذى أمره بدفعه للدين (قوله) الى من لم يأت منه) أى لان الموكل وكل الوكيل أن يدفع المال لشخص لم يأت ثمن الوكيل وهو الدائن لان الدائن لم يأت ثمن الوكيل في الدين الذى يدفعه له حتى يصدق في دفعه له بلائنته وقوله فكان من حقه الاشهاد فالواجب عليه اما الاشهاد ولو واحد امستور اليحلف معه واما الدفع بحضرة الموكل كما فى م والضمير في قوله الى من لم يأت منه يحتمل رجوعه الى الموكل وإلى الوكيل وعلى كل فليتأمل هذا التعليق

فان لم يجب من رفق به الى ما ذكر أولم يسأله القاضى فان كان الوكيل كاذبا لم يحل له تصرف في الامة بوطء ولا غيره ان كان السراء بعين مال الموكل لبطلانه باطنا وان كان في التمة حل له ذلك لصحته باطنا أيضا وان كان صادقا فهى للموكل باطنا وعليه للوكيل الثمن وهو لا يؤديه وقد ظفر الوكيل بغير جنس حقه وهو الامة فله بيعها وأخذ حقه من ثمنها وذ كر المتولى كفى الروضة وأصلها أن له ذلك أيضا فيما اذا كان كاذبا والسراء بعين مال الموكل لتعذر رجوعه على البائع بخلافه وذ كر سن الرفق بالبائع من زيادتي (ولو قال قضيت الدين فأنكر مستحقه حلف) مستحقه فيصدق لان الأصل عدم قضائه ولان الموكل لو ادعى القضاء لم يصدق ولا يصدق الوكيل على الموكل في ذلك الابحجة لانه وكله في الدفع الى من لم يأت منه فكان من حقه الاشهاد عليه كما علم من قولى فيما مر أو قال أتيت بالتصرف الى آخره (قوله) أو لغير الوكيل) وهو الموكل أى في صورة التهمة مع التصديق وهذا على كلام الشورى وقد علمت أنه في هذه باطل تأمل

ومحله اذا لم يكن ذلك بحضرة

(٧٠)

والأصدق الوكيل لنسبة التصدير حيث لا يترك بتركه الاشهاد وهذا

بخلاف ما لو وكله بقبض
حقه من زيد فادعى زيد
دفعه له وصدقه الموكل
وأفكره الوكيل فانه يصدق
على موكله وسيأتي في
الوصية ان قيم اليتيم ووصيه
لا يقبل دعواه مادفع المال
اليه بعد رشده (ولم لا
يصدق في أداء) كاستعير
وغاصب ومدين (تأخيره
لاشهاد به) أي بالأداء لانه
لا يكتفي فيه بيمينه بخلاف
من يصدق فيه كوكيل
ووديع (ومن ادعى أنه
وكيل بقبض ما على زيد
لم يجب دفعه له) (الابينة)
بوكالته لاحتمال انكار
الموكل لها (و) لكن
(يجوز دفعه ان صدقه)
في دعواه لانه محقق عنده
(أو) ادعى (أنه محتمل به
أو) أنه (وارث له) أو وصي
أو موصى له منه (وصدقه
وجب) دفعه له لاعتراؤه
باتقال المال اليه ومثل
ما على زيد في غير مسألة
المحتمل ما عنده لكن
لا يجوز له دفع العين لمدعى
الوكالة بلاينة وان صدقه
لما فيه من التصرف في ملك
الغير

(قوله فله مطالبة الدافع
الح) يوهم أن له مطالبة
القابض وعبارة شرح م

قال بعضهم تأملناه فوجدناه في غاية الصحة فان محصلها أنه مفهوم القاعدة القائلة كل من ادعى الرد على
من اتهمه صدق بيمينه ومفهومها أن من ادعى الرد على من لم يأت به لم يصدق بيمينه بل لابد من بينة وهو
الوكيل يدعى دفع الدين للمستحق الذي لم يأت به الوكيل (قوله ومحله) أي محل عدم تصديق الوكيل
المشار اليه بقوله ولا يصدق الوكيل الح وقوله يحضرته أي الموكل وقوله وهذا أي عدم التصديق أي فيما مر
لا يصدق فيه الوكيل وهذه يصدق فيها فهمامتخا فان (قوله بتركه الاشهاد) أي على أخذ المستحق
منه (قوله فانه يصدق على موكله) ويرأى المدين بتصديق الموكل له وحيث لا يظهر أن الوكيل لا يطالب
المدين شورى (قوله وسيأتي في الوصية) مراده بهذا الاعتذار عن ترك هذا هنا مع ذكره في
الأصل ومراده أيضا التوطئة لقوله ولم لا يصدق الح وقوله ان قيم اليتيم ووصيه ليسا بقيد بل مثلهما
الأب والجد وعبارته في الوصية وصدق بيمينه ولي في اتفاق على موليه لائق لاقى دفع المال وعبارة شرح
م والمراد بالقيم ما كان من جهة القاضي اذذاك مرادهم بالقيم حالة الاطلاق ودعوى ان المراد به
ما يعم الأب والجد مردودة بان اليتيم لأب له ولا جد ولا اوجه ان الأب والجد كالقيم في ذلك خلافا للسبكي
والحق بهما قاض عدل أمين ادعى ذلك زمن قضائه انتهى باختصار (قوله بعد رشده) أي الابينة
لانه لم يأت به م (قوله وغاصب) استشكل جواز التأخير للغاصب بوجوب التوبة على الفور
وهي متوقفة على الأداء وأجيب بان زمنه يسير فاعتذر لما يترتب عليه من المصلحة برماوى (قوله
كوكيل) ولو يجعل وشريك وعامل قراض زى (قوله ولكن يجوز دفعه ان صدقه) وكذا يجوز له
الدفع أيضا ان كذبه لانه يتصرف في مال نفسه فلو حضر المستحق وأنكرها صدق بيمينه ثم ان كان
المستحق عينا أخذها من القابض ان كانت باقية وان تلفت بغير تفریط فله تفرم من شاء منهما
ولارجوع للفارم على الآخر لانه ظلم بزعمة وان تلفت بتفريط القابض فان غرمه المستحق فلا
رجوع له وان غرم الدافع فانه يرجع على القابض لان القابض وكيل عنه والوكيل يضمن بالتفريط
والمستحق ظلمه بأخذ البذل وحقه في ذمة القابض فيستوفيه منه وان كان الحق دينافله مطالبة الدافع
بحقه ويسترد هو المدفوع حل ومزوحف (قوله أو ادعى انه محتمل) واذا دفع اليه ثم أنكر
الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه ممن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من دفع اليه لانه اعترف له بالملك
شرح م أي لانه مصدق للقابض على ان ما قبضه صار له بالحوالة وأن المستحق ظلمه فيما أخذ منه
م (قوله أو انه وارث) أي لا مشارك له في ذلك فان كان له مشارك وصدقه لا يدفع له شيأ لان كل
جزء مدفوع يكون مشتركا حل قال م واذا سلمه ثم ظهر المستحق حيا وغرم مرجع الغريم على
الوارث والوصى والموصى له بما دفعه اليهم لتبين كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا رجوع فيها في بعض
صورها كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لها لا يرفع تصديقه لا مكان كذبه وصدق الوكيل
لاحتمال أنه وكله ثم جحد (قوله أو موصى له منه) انظر الضمير راجع لما على زيد أو راجع للمستحق كل
محتمل والأقرب الثاني وفاقا لشيخنا زى شورى وقوله أو موصى له الح بان قال مات فلان وله عندك
كذا أو أنا وصيه أو وصى لى به زى (قوله لاعتراؤه باتقال المال اليه) أي ولو على سبيل الولاية
كالوصى بخلاف الوكيل اذ لا ولاية له (قوله في غير مسألة المحتمل) لان الحوالة خاصة بالدين (قوله
لكن لا يجوز له دفع العين) والمعتمد الجواز لكنه لا يجب شورى قوله لكن لا يجوز له دفع العين
أي وان كان مقتضى التشبيه الجواز عند التصديق أي فبين العين والدين فرق في الجواز وعدمه عند

التصديق

أو دينا طالب الدافع فقط لأن القابض فضولى بزعمة ولم يأخذ عين حقه واذا غرم الدافع فان بقي

المدفوع عند القابض استرده ظفرا والافان فرط فيه غرم والافلا انتهت

بغير اذنه ولهذا

التفصيل حذف عند
وعين من كلام الأصل

﴿ كتاب الاقرار ﴾

هو لغة الاثبات من قر
الشيء ثبت وشرعا اخبار
الشخص بحق عليه ويسمى
اعترافا ايضا والاصل فيه قبل
الاجماع آيات كقوله تعالى

كونوا مؤامين بالقسط

شهداء لله ولو على

أنفسكم وفسرت شهادة

المرء على نفسه بالاقرار

وأخبار تكبر الصحيحين

اغديا أنيس الى امرأة هذا

فان اعترفت فارجهما

والقياس جوازه لانا اذا

قبلنا الشهادة بالاقرار

فلأن يقبل الاقرار أولى

(أركانه) أربعة (مقر

ومقرله ومقر به وصيغة

وشرط فيها) أى فى الصيغة

(لفظ بشر بالتزام) بحق

وفى معان مامر فى الضمان

(ك) قوله (لزبد على أو

عندى كذا) وخروج

يزيدنى على أو عندى

مالو حذفه

(قوله بحسب الاول) أى

بحسب اللازم للاخبار لانه

يلزمه الاثبات اه شيخنا

(قوله بالامر الخاص) أى

بالاخبار الخاص بالمتكلم

أو المخاطب

(قوله فان كان عن

التصديق اه شيخنا ح ف (قوله بغير اذنه) هو محمول على ما اذا لم يظلب على ظنه صدقه فان غلب
جزا كذا بخط شيخنا بهامش شرح الروض شورى (قوله ولهذا التفصيل) أى بين العين والدين
المشار له بقوله لكن الخ وبقوله فى غير مسألة المحتال (قوله ولهذا الخ) المعتمد التسوية بين العين
واين كفى الأصل (قوله حذف عند عين الخ) أى لان عند العين والتفصيل الذى فى الأصل
يناسب الدين فلا يناسب أن يذ كر عند العين ويذ كرأ حكما لا تناسب الا الدين وأجاب عنه م
بأن عن مستعملة فى الدين على خلاف الغالب انتهى وعبارة الأصل ولو قال رجل وكلنى المستحق
بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه من عنده ذلك فله دفعه اليه

درس

﴿ كتاب الاقرار ﴾

مصدرا قر يقر اقرارا فهو مقر فقوله مأخوذ من قر بمعنى ثبت فيه تجوز وقوله من قر الشيء أى يقر
قرارا اذا ثبت وهو يشبه الوكالة من حيث ان المقر قبل اقراره متصرف فيما يبدعه وليس له وقد عزل
باقراره فلذا ذكره المصنف عقبه ابرماوى فالمقر له شبهه بالموكل والمقر شبهه بالوكيل والمقر به شبهه بالموكل
فيه وفى المصباح قر الشيء من باب ضرب استقر بالمكان والاسم القرار (قوله وشرعا) وبين المعنى اللغوى
والشرعى التباين لان اخبار الشخص بحق الخ غير الاثبات وبينهما التناسب بحسب الاول ع ش (قوله
اخبار الشخص بحق عليه) لغيره وعكسه الدعوى ولغيره على غيره الشهادة وقيد ذلك ابن حجر بالامر
الخاص والابان كان اخبارا عن علم بأن اقتضى امر اعمال كل أحد فان كان عن محسوس فرواية أو
حكم شرعى فع الزام حكم والا فتوى ونظر فيه بان فى الرواية اقرارا بمشيخة غيره عليه ودعوى السماع على
عن غيره وفى الافتاء والحكم اخبار بحق لغيره وهو المقلد بفتح اللام على غيره وهو المستفتى والمحكوم
عليه الا أن يقال هو اصطلاح قل على الجلال أو يقال ان ذلك حاصل غير مقصود (قوله ويسمى)
أى لغة وشرعا ذكره توطئة لقوله اغديا أنيس الخ (قوله كونوا قوامين) أى مواظبين على العدل
مجدين فى اقامته شهداء لله بالحق أى تقيمون شهادتكم لوجه الله وهو خير ثان أو حال ولو على أنفسكم
بأن تقر واعليها لان الشهادة تبين الحق سواء كان عليه أو على غيره اه عنانى (قوله اغد) أمر من
غدا وفى المصباح غدا غدا وامن باب قعد ذهب غداوة بالضم وهى ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس
وجمع الغداوة غدى مثل مديدة ومدى هذا أصله ثم كثر حتى استعمل فى الذهاب والانطلاق أى وقت
كان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام اغديا أنيس أى انطلق (قوله والقياس) أى على الاشهاد
بالاقرار وهو قياس أولوى أخذ بما بعده أى فالدليل عليه من الكتاب والسنة والقياس يقتضيه أيضا
والمراد بجوازه قبوله بدليل قوله لانا اذا قبلنا الخ وقال شيخنا العزيز المراد بالجواز ما قبل المنع وقيل
المراد بجوازه صحته والعمل بمقتضاه فلا ينافى وجوبه وقوله ألى أى لان الاقرارا بعد عن التهمة من
الشهادة قال بعضهم وقد أجمعت الامة على المؤاخذه بالاقرار الصحيح ودل عليه القياس لان الاقرار
أبعد عن التهمة من الشهادة ولهذا يبدأ الحاكم بالسؤال عنه قبل السؤال عن الشهادة (قوله وشرط
فيها لفظ) أى كونها لفظا والافاللفظ المذكور هو ذات الصيغة فكيف يكون شرطها لفظا ع ش وقد
يقال الشرط هو قوله يشعر بالتزام اه وانما قدم شروط الصيغة اهتماما بها لانها سابقة على وصفه
بالاقرار لان المقر من حيث كونه مقر أو المقر به لا يوجدان الا بعد الصيغة وأخرها الاصل عنهما لتقديم
كل منهما فى الوجود عليها وعليه فهى متأخرة فى الوجود ومتقدمة فى الاعتبار ولكل وجهة هو مولها
(قوله مامر فى الضمان) أى من أن الكتابة كناية مطلقا وإشارة الاخر صريحة ان فهمها كل

محسوس أى مدرك بحاسة سمع أو بصر مثل رأيت النبى أو سمعته يقول كذا اه شيخنا

لدين) لانه المفهوم من ذلك وهذا عند الاطلاق لماسيأتي أنه يقبل التفسير في على بالوديعة ومثل على قبلي كافي التهذيب ونص عليه في الام (ومعنى أو عندي للعين) فلو ادعى أنها وديعة وانها تلفت أو انه ردها صدق بيمينه وتعبيري بأوفى الموضعين أولى من تعبيره بالواو وفيهما (وجواب لي عليك ألف أو أليس لي عليك ألف قبلي أو نعم أو صدقت أو أنامقر به أو نحوها) كابرأنتي منه

(قوله الان يقال يصدق عليها الخ) لم يرتضه شيخنا أصلا وقال لا معنى له هنا (قوله لان بلي لرد النفي الخ) أي ولا ثباته ان كان ما قبلها اثباتا ولو لزوما كافي أليس فان الاستفهام للنفي وليس للنفي ونفي النفي اثبات فكانه قال لي عليك اه قويسني

(قوله أو مراد فيها) ولو قال لي عليك عشرة دنانير فقال صدق له على عشرة قرار يطرز به كل منهما غير أن القرار يطرز بمجهولة اه شرح م

(قوله ورد هذا الوجه بأن الخ) والعرف يجعل بلي ان كان ما قبلها نفي الرد وان

أحد فان اختص بفهمها الفطن كانت كناية اطف (قوله فلا يكون اقرارا) أي ولو قال فيما احتسب وأظن بخلاف ما لو قال فيما أعلم أو أشهد فانه يكون اقرارا شرح م (قوله معينا) سواء كان في يده أو غائبا وقوله كهذا الثوب أو الثوب الفلاني برماوى أي أو الثوب الذي صفته كذا شوبري (قوله وعلى أوفى ذمتي) ولو أتى بلفظ يدل على العين وآخر على الدين كأن قال على ومعنى عشرة فالقياس أنه يرجع اليه في تفسير بعض ذلك بالعين وبعضه بالدين مثل وم قال الرشيدى عليه كأن المراد أن هذه الصيغة عند الاطلاق تكون اقرارا بالعين والدين لكنه مبهم فيرجع اليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والا فالأول للدين والثاني للعين فلا يحتاج في انصرافه اليهما الى رجوع اليه وظاهر أنه لو فسر ذلك بالعين فقط أنه يقبل أخذ ما مر أنه يقبل تفسير على بالعين بل نقل سم عن الشارح أنه لو فسر معنى وعندي بما في الذمة قبل لانه غلط على نفسه (قوله لانه المفهوم من ذلك) أي من على أوفى ذمتي (قوله وهذا) أي كون على أوفى ذمتي للدين عند الاطلاق أي اذ لم يفسره بعين فان فسر على بعين مودوعة عنده قبل كاسيأتي بخلاف في ذمتي فانه لا يحتمل غير الدين أخذ من قوله لماسيأتي الخ (قوله بالوديعة) أي وبالنجس الذي لا يقتنى فيما لو قال له على ثمنى انتهى سم (قوله ومثل على قبلي) الراجع أن قبلي للدين والعين شوبري وزى (قوله فلو ادعى أنها وديعة) فان غلط على نفسه كأن ادعى أنها موصوبة أو فسر به بالدين قبل من غير يمين (قوله صدق بيمينه) كيف هذا مع قوله معنى أو عندي وفي حالة التلف أو الرد لم تكن معه ولا عنده الآن يقال يصدق عليها انها معه أو عنده باعتبار ما كان تأمل والصواب تصوير ذلك بما اذا ادعى التلف أو الرد بعد الاقرار لا قبله كما يؤخذ من كلام الشارح بعد وعبارته مع المقتن في الفصل الآتي وحلف مقر في قوله له على أو عندي أو معنى ألف وفسره بوديعة فقال المقر له لي عليك ألف أخرى ديننا وهو الذي أردته باقرارك وحلف في دعواه تلفا ورد له كاتنين بعدما أي بعد الاقرار بخلافهما قبله لان التلف والمردود لا يكونان عليه ولا معه ولا عنده اه باختصار وعبرة قل قوله بيمينه أي في الرد والتلف لا في أنها وديعة فيصدق بلا يمين (قوله وتعبيري بأوفى الموضعين) أي وهما قوله وعلى أوفى ذمتي ومعنى أو عندي أولى من تعبيره أي لايهام كلام الاصل اشتراط الجمع بينهما (قوله وجواب لي عليك ألف) أو هل لي عليك ألف أو أخبرني زيد بأن لي عليك ألفا حل (قوله أو أليس لي عليك) فلو حذف الهمزة وقال ليس لي عليك ألف فان قال بلي كان مقرأ الان بلي لرد النفي ونفي النفي اثبات وان قال نعم لم يكن اقرارا لان نعم لتقرر بالنفي (قوله أو نعم) أو مراد فيها كجبر وأجل وای زى وفي نعم وجه أي انها ليست باقرار لانها في اللغة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف بلي فانها رد له ونفي النفي اثبات ولهذا جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في آية ألست بر بكم لو قالوا نعم كفروا وردد هذا الوجه بأن الاقرار ونحوها مبنية على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العريية وعلم منه عدم الفرق بين النحوي وغيره خلافا للفرز الى ومن تبعه ويفرق بينه وبين نظيره في الطلاق من الفرق بينهما في أنت طالق ان دخلت الدار بفتح الهمزة بأن المتبادر هنا عند النحويين هو عدم الفرق خلفائه على كثير من النحاة بخلافه ثم ولا ينافي ما تقرر قول ابن عبد السلام لو تقين العربي كلمات عربية لا يعرف معناها لم يؤخذ بها لانه لما لم يعرف مدلولها استحيل عليه قصد هذا لان هذا اللفظ يفهمه العايم أيضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العايم أيضا والوجه ان العايم غير المخاط لا يقبل دعواه الجهل بمدلول أكثر ألفاظ الفقهاء بخلاف المخاط لنا لا يقبل في الحق الذي لا يخفى على مثله معناه شرح م (قوله كابرأنتي منه أو قبضته)

بخلاف قوله أنت أقررت بأنك أبرأتني فليس باقرار حج شورى ولو حذف منه لم يكن اقرارا لاحتمال البراءة من الدعوى وهولفو وكذا قوله للحاكم قد أقر أنه أبرأتني أو أنه قد استوفى منى وهو حيلة بدعوى البراءة مع السلامة من الالتزام شرح م (قوله أو قبضته) أى الالف وفى نسخة أو قبضته وفى القليوبى على الجلال قوله أو قبضته أى الالف فلو قال قضيت منه خمسة فهو اقرار بهادون مابنى من الالف وعليه بينة بالقضاء ولو لم يقل منه لم يكن اقرارا كما لو قال قد أقر أنه أبرأتني أو استوفى منى أو بسم الله كما سر (قوله اقرار) ما لم ينضم الى واحد منها قرينة استهزاء كإيراد كلامه بنحو فمحك وهز رأس مما يدل على التبر والانسكار على الراجح شورى ومز أى خلافا لثافتهم حج وفى كلام شيخنا كابن حج أنه يغتفر دعوى الجهل من غير الخاطا لمدى فهم كثير من هذه الالفاظ حل ولو قال كتبوا على لزيد ألف درهم لم يكن اقرارا لأنه أمر بالكتابة وإذا قال أشهدوا على أنى وقفت جميع أملاكى وذكر مصارفها ولم يحدد ما صارت جميع أملاكه التى يصح وقفها وقفا ولا يضر جهل الشهود بمحدودها ولا سكوته عنها سل وم (قوله بجواب الخ) فان قلت هل تضمنه مع ما قبله وجعل الاقرار منبعا عليهم مامع أنه أخصر قلت إنما فصله لوقوع الخلاف فيه كما صرح به الاصل وأيضا المسئول به هنا غير المسئول به هناك لأنه هنا قال قض الالف وهناك قال أليس لي عليك ألف فتأمل (قوله بنم) فلو قال بسم الله هل هو كذلك أو كناية حل (قوله أو أقضى غدا) وان لم يذكر ضميرا وبشكل عليه اشتراطه فيما تقدم ومن ثم قال الاسنوى لا بد من ضمير لاحتمال المدكور وغيره على السواء ويحجب بأن المفهوم من هذه الالفاظ عرفا ما ذكر فيها ويؤيد ذلك أن الوعد بالقضاء يتبادر منه الاعتراف بخلاف أبرأتني لأنه يحتمل احتمالا قريبا أنه يخبر عن أبرأتني من الدعوى عليه بالباطل سل (قوله أو أمهلى) ظاهره وان لم يقل منه بخلاف قوله أبرأتني لا بد معه من لفظ منه فليحذر رفرق انتهى شورى (قوله فانه اقرار لذلك) أى حيث خلا عن قرينة استهزاء حل (فرع) لو قال ان شهد على فلان فهو صادق كان اقرارا وينبغى وقاله أن الحكم كذلك وان كان فلان لا تقبل شهادته كمبدوصي فلينظر اه سم (قوله أو اجعله فى كيسك) أو هى صحاح أو مكسرة أو كل ما قلته عندى حج شورى (قوله أو وعد بالقرار به) استشكل بأنه لو قال لا أنكر ما تدعيه كان اقرارا مع احتمال الوعد وأجيب بأن النكرة تم فى خبر النفى دون الاثبات فافعل المضارع وهو قوله لا أنكر ما تدعيه فى قوة النكرة فيم عموما شموليا فى خبر النفى دون الاثبات فكان اقرارا فيه دون قوله أو أقرب واستشكل الجواب بأنه لا ينبغى الاحتمال وقاعدة الباب الاخذ باليقين وأجيب بأن المفهوم من لا أنكر ما تدعيه انه اقرار بخلاف أنا أقرب سل (قوله اطلاق نصرف) بأن يكون مكلفا رشيدا م (قوله فلا يصح اقرار من صبي ومجنون) فلو ادعى صبا مكن وجنونا عهدوا كراه عليه اماره كحبس وترسيم أى ملازمة صدق بيمينه وهل مثل ذلك البيع ونحوه أولا لان المعاوضة يحتاج لها فيقبل مدعى الصحة وان أمكن ما ذكر الظاهر لثانى حل لكن تؤخر بين الصبي لبلوغه فيما يظهر (قوله ومكره بغير حق) انظر ما صورة الاكراه بحق اه حج وفى العباب ومن أكره ليصدق فأقر لزمه شورى ويمكن تصويره بما إذا أقر بمال مبهم وطلب منه الحاكم تفسيره فهذا اكراه بحق وفىه انه اكراه على التفسير لا على الاقرار وفى حاشيته على م وظاهر أن الضرب حرام فى الشقين أى - واء كان ضرب ليقر أو ليصدق خلافا لمن توهم حله اذا ضرب ليصدق وظاهره وان كان الضرب خفيفا وهو ظاهر وعبارة مخرج م ولا يصح اقرار مكره بغير حق لقوله تعالى الامن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان جعل الاكراه مسقطا للحكم الكفر فبالاولى ما سواه كأن ضرب ليقر

أو قبضته (اقرار) لانه المفهوم من ذلك (جواب اقص الالف الذى لي عليك بنم أو) بقوله (أقضى غدا أو أمهلى أو حتى أفصح الكيس أو أجد) أى المفتاح مثلا (أو نحوها) كابت من يأخذه أو أقمه حتى تأخذه فانه اقرار لذلك (لا) جواب ذلك (زنه أو خذه أو اختم عليه أو اجعله فى كيسك أو أنا مقرأ أو أقرب أو نحوها) كهى صحاح أو رومية فليس اقرارا بالالف بل ما عدا الخامس والسادس ليس اقرارا أصلا لانه يذكّر بالاستهزاء والخامس محتمل لا اقرار بغير الالف كوحداية الله تعالى والسادس للوعد بالاقرار به بعد بخلاف لا أنكر ما تدعيه فانه اقرار وقولى وجواب الخ أعم مما ذكره (و) شرط (فى المقر اطلاق تصرف واختيار) ولو من كافر أو فاقى (فلا يصح) اقرار (من صبي ومجنون) ومنغى عليه (ومكره) بغير حق كسائر عقودهم

أما مكره على الصدق كان ضرب ليصدق في قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب وبعده ويلزمه ما أقر به
لأنه غير مكره إذا المكره من أكره على شيء واحد وهذا إنما ضرب ليصدق أي يقول الصدق بأن
يقول نعم عندي أو يقول ليس عندي ولم ينحصر الصدق في الإقرار لكن بكره الزامه حتى يرجع ويقر
ثانياً واستشكل المصنف قبول إقراره حال الضرب بأنه قريب من المكره وإن لم يكن مكرها وعمله
بما صرح ثم قال وقبول إقراره بعد الضرب فيه نظر إن غلب على ظنه إعادة الضرب إن لم يقر وقال
الأذرعى الصواب في الوضوب ليقر بالحق ويراد بذلك الإقرار بما ادعاه خصمه أنه أكره سواء أقر
في حال ضربه أم بعده وعلم أنه لو لم يقر بذلك لضرب ثانياً وما ذكره ظاهر جلي أه بحر وقوله أو
يقول ليس عندي الخ أي لأن الغرض أنه اتهم ولم يقل نعم عندي ولا ليس عندي بل سكنت فضرر ليأتي
بأحد الشئتين أي عندي أو ليس عندي تأمل وقوله أيضاً سواء أقر في حال ضربه الخ أي وسواء كان
الضارب له كما شرعياً أو سياسياً أو غيرهما كشايخ العرب أه ع ش وقال بعضهم قوله بغير حق أما
إذا كان بحق فصحيح ولم يوجد لذكره بحق مثال صحيح لأن ما قالوه في تصويره ما غيراً كراهه أو
أكرهه على غير الإقرار أو عليه لكن ملاحق أه وقبل قوله في الإقرار مع قرينة وتقدم بينته على
بينته الاختيار إن لم تشهد بتقدم أكره عليه ولا تجوز الشهادة على إقرار نحو محبوس وذى ترسيم
لوجود أمانة الإقرار وثبت الأمانة بإقرار المقر له وبالبينة بها وباليمين المردودة ولو أقر بالطوعية في
نحو بيع ثم ادعى الإقرار عليه لم يقبل البينة أنه أكره على الطوعية وكالمكره النائم والسكران
غير المتعدي وأما المرتد فأقراره بعقوبة تتعلق بدينه مقبول وبالمال موقوف كقائه قل على الجلال
وقال سم ولوشهدت البينة بأنه أقر طائعا مختاراً وشهدت أخرى بأنه مكره قدمت بينة الإقرار
معها زيادة علم إلا أن تشهد بينة الاختيار أنه زال الإقرار ثم أقر لاها صارت نافذة والأخرى مستحبة
(قوله فان ادعى بلوغاً) مراده بهذا تحقيق قوله إطلاق تصرف أي ولو بدعواه فظهر ارتباطه بما قبله
وهو أيضاً متضمن لإقراره بالبلوغ فيكون ذكره هنا مناسباً كما قرره شيخنا ولهذا كتب ع ش
مانعه قوله فان ادعى بلوغاً أي ليصح إقراره أو ليتصرف في ماله (قوله هو أعم من تميزه بالاحتلام)
قدم في باب الحجر أن المراد به أي في كلام الفقهاء خروج المني في نوم أو يقظة بجماع أو غيره أه وعليه
فلا أهمية إلا بالنظر لعنايته وأنه غير مسأول عن الأمانة عرفاً وحينئذ لا يخفى ما فيه تأمل شو برى أي
لأن المدار على العرف (قوله بالاحتلام) وكذا الواطلي ولا يجب استفساله ونقل عن شيخنا الرملي
أنه يجوز أو يندب قل (قوله تسع سنين) تحديدية في الأمانة وتقريبية في الحيض على
المعتمد (قوله ولا يحلف عليه) لكن صحح الشيخان أن ولد بعض المرتزقة إذا ادعى البلوغ بالاحتلام
وطلب اثبات اسمه في الديوان أو ليأخذ السهم كان حاضراً الوقمة وادعى البلوغ بالاحتلام ليسهم له حلف
ويفرق بأن هذا يريد مزاحة غيره حل مع زيادة (قوله بطلان تصرفه) أي بسبب دعوى بطلان
تصرفه بأن اشترى شخص منه شيئاً ثم ادعى بطلان بيعه بصاه فادعى هو البلوغ بالأمانة وقوله لأن
ذلك الخ علة لقوله صدق وقوله ولأنه الخ علة لقوله ولا يحلف وقوله فلا حاجة لي بيمين قديقال يحتاج
إليها لأنه ربما نكل فيحلف خصمه وأيضاً اليمين تقوى صدقه (قوله لانتفاء الخصومة) أي بقبول
قوله أو لا أي وقت الخصومة بلا يمين فلا تنقضه أه م ر ويؤخذ من التعليل بقوله لانتفاء الخ أنه لو وقعت
الخصومة في زمن يتطعم ببلوغه فيه فادعى أن تصرفه وقع في الصباح حلف ع ش (قوله وكالامناء
في ذلك الحيض) فلو ادعته صدقت بلا يمين إلا أن علق الزوج طلاقها على حيضها فادعته وكذبها
الزوج فلا بد من يمينها لوقوع الطلاق لتحقيق العصمة ولتعلق الحق بالزوج (قوله أو ادعاه بسن)

(فان ادعى) الصبي (بلوغاً
بامناء) هو أعم من تميزه
بالاحتلام (يمكن) بأن
استكمل تسع سنين كما مر
في الحجر (صدق) في ذلك
(ولا يحلف) عليه وإن
فرض ذلك في خصومة
بطلان تصرفه مثلاً لأن
ذلك لا يعرف الأمانة ولأنه
إن كان صادقا فلا حاجة إلى
يمين والافلا فائدة فيها لأن
يمين الصبي غير منعقدة
وإذا لم يحلف فبلغ مبالغاً
يتطعم فيه ببلوغه قال الامام
فالظاهر أيضاً أنه لا يحلف
لانتفاء الخصومة وكالامناء
في ذلك الحيض (و) ادعاه
(بسن كلف بينة عليه)
(قوله ما غيراً كراه) أي في
الضرب ليصدق أو أكره
على غير الإقرار في التفسير
أو عليه بلا حق في الضرب
لتصير تأمل

(قوله على الطوعية) أي
على الإقرار بالطوعية كما
في م ر

وان كان غريبا لامكانها
(والسفيه والمفلس مر
حكمها) أي حكم اقرارهما
في بابي الحجر والفلس (وقبل
اقرار رقيق بموجب
عقوبة) بكسر الجيم
كقتل زنا وسرقة لبعده
عن التهمة فيه فان كل
نفس مجبولة على حب الحياة
والاحترار عن الايلام
ويضمن مال السرقة في
ذمته تالفا كان أو باقيا في
يده أو يد سيده اذالم
يصدق فيها ولو اقر بموجب
قود وعنى عنه على مال تطلق
برقبته ولو كذبه سيده
(و) قبل اقراره (بدين
جناية) وان لوجبت عقوبة
كجناية خطأ وتلاف مال
عمدا أو خطأ (ويتعلق
بذمته فقط) أي دون
رقبته (ان لم يصدق
سيده) في ذلك بأن كذبه
أو سكت فهو أعم من تعبيره
بكذبه فيقع به اذا عتق
وان صدقه تعلق برقبته
(قوله أما لو شهدت بالبلوغ)
فيؤخذ من هذا أنه عند
دعواه بالبلوغ بالسنة لا بد
من بينة تطلق البلوغ
أو تقيد به بسنتين وتبين السن
ان لم تكن موافقة أو حنيفة
والحاكم شافعي والأفلا
حاجة لي بيان قدره اه
شيخنا مع تلخيص
(قوله نسمح) لان الباقي
لا يقال في الذمة بل يده هو الذي في الذمة (قوله بل برقبته) وان كان مرهوناً أي ان تلف في يده كما يؤخذ من القولة بعده

هو متعلق بضمير المصدر وهو الملاء في ادعاء ولو ادعى بالوفاة أطلق حل على الاحتمال ولا يحتاج الى
استفسار خلافا لاذرعي حيث قل يحتاج اليه ووقفه حج وقال فان تعذر استفساره بأن مات لفا
اقراره لان الاصل الصبا حل (قوله وان كان غريبا) عبارة شرح مر ولو غريبا غير معروف
لسهولة اقامتها في الجلة ولا بد في بينة السن من بيان قدره للاختلاف فيه نعم لا يبعد الاكتفاء بالاطلاق
من فقيهه موافق للحاكم في مذهبه كما في نظائره لان هذا ظاهر لا اشتباه فيه أما لو شهدت بالبلوغ ولم
تعرض لسن فتقبل وهي رجلان نعم لو شهد أربع نسوة بولادته يوم كذا قبلن وثبت بهن السن تبعاً
فيما يظهر وخارج بالسن والاحتمال مالو ادعاء وأطلق فيه تفسير على ما رجحه اذرعي ويمكن حله على
الندب اذا لوجه القبول مطلقاً اه وقوله موافق للحاكم في مذهبه ينبغي أو حنفي والحاكم شافعي لان
السن عند الحنفي أكثر منه عند الشافعي فالشاهد الفقيه الحنفي سواء أراد السن عنده أو عند الشافعي
يثبت المطلوب لان الحنفي ذهب الى أنه أكثر من خمسة عشر سم على حج (قوله لامكانها) أي في
الجلة فلا يراد بها غير مكانة في الغريب (قوله والد فيه الخ) مراده بهذا استثناء صور من مفهوم
هذا الشرط وقوله مر حكمهما أما المفلس فيصح اقراره بعين أو جناية ولو بعد الحجر أو بدين معاملة
أو اتلاف أسند وجوبه لما قبل الحجر وأما السفيه فيصح اقراره بموجب عقوبة ووصية وتدير
وطلاق وقيل ان قوله وسفيه الخ تقييد له اطلاق تصرف أي محله في غير ما مضى من صحة اقرار لسفيه
والمفلس في بعض الامور دون غيرها حل بزيادة (قوله وقبل اقرار رقيق بموجب عقوبة)
أي فيقطع ويقتل (قوله وسرقة) أي بالنسبة للقطع وأما المال فيثبت في ذمته كما يأتي وقد يشكل
ذلك بأن شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال واثبات أخذه والرقيق لا تصح الدعوى عليه اذا
تلف المال المسروق وصار في ذمته لانه معسر وقد يجاب بتصور القطع فيما اذا كان المسروق باقيا
فادعى به المالك وأثبت أخذه بينة عن وفيه أنه خروج عن الموضوع وهو اقراره (قوله على
حب الحياة) راجع للقتل والاحترار عن الايلام راجع لزنا وسرقة وقوله عن الايلام أي ايلام الغير
له بضرب أو حبس أو غيرهما وفي نسخة الآلام أي آباءها وهي ظاهرة (قوله تالفا كان أو باقيا في يده)
في كونه حينئذ مضمونا في ذمته تسمح وفي قل على الجلال قوله أو باقيا في يده أو يد سيده
أي لانه لا ينزع من يدهما لا تصديق السيد فان صدقه وجب رده ان كان باقيا ولا يتعق بذمته
ان كان تالفا بل برقبته وان كان مرهوناً أو جانياً لكان يقدم المرتين والمجني عليه الاول فان ثبتت
الجناية الثانية بينة اشترك في رقبته المجني عليهما (قوله اذالم يصدق فيها) أي السرقة فان
صدقه وكان باقيا رده لماله وان تلف في يد الرقيق تعلق برقبته أو في يد السيد كان ضامنا
سل (قوله ولو اقر بموجب قود الخ) هذا داخل في عموم قوله السابق كقتل الشامل لقطع
الطرف والمعنى فكان الاول أن يقول ولو عني على نحو القتل على مال لداخل في عموم قوله عقوبة
كاتبه اطف (قوله تعلق برقبته) لان هذا المال ثبت تبعاً اه حل (قوله وان أوجبت
عقوبة) كافي اتلاف المال عمدا فانه بوجوب التعزير شورى (قوله ويتعلق بذمته فقط)
لا يقال هذا واجب بغير رضاه مستحقه فيتعاق بالرقبة على القاعدة المشهورة لانا قول محله اذا
ثبت ذلك بينة أو صدقه السيد شورى (قوله أعم من تعبيره بكذبه) يراد به عدم التصديق فيشمل
السكوت وعلى هذا لأعمية بل المساواة شورى (قوله وان صدقه تعلق برقبته) أي ان لم يكن جانياً
ولا مرهوناً شرح مر وقضيته انه لو كان جانياً أو مرهوناً لم يؤثر تصديق السيد فيقدم حق المرتين

لا يقال في الذمة بل يده هو الذي في الذمة (قوله بل برقبته) وان كان مرهوناً أي ان تلف في يده كما يؤخذ من القولة بعده

فيباع فيه الآن بفديه
السيد باقل الامرين من
قيمتهم وقدر الدين واذا بيع
وبقي شيء من الدين لا يتبع
به اذا عتق وتعبيرى عما
ذكر اعم من قوله لا توجب
عقوبة (وقبل) الاقرار
(عليه) أى على سيده
(بدن) معاملة (تجارة
أذن له فيها) ويؤدى من
كسبه وما يبدى كما صر في باب
وتعبيرى بتجارة أولى من
تعبيره بمعاملة وخرج بها
اقراره بما لا يتعلق بها
كالقرض فلا يقبل على
السيد ولو أقر بعد حجر
السيد عليه بدن معاملة
أضافه الى حال الاذن لم
تقبل اضافته لجزءه عن
الانشاء فلو أطلق الاقرار
بالدين نزل على دين التجارة
وهو ظاهر ان تعذر
مراجعتة كنظيره في اقرار
المفلس وان لم يكن مأذونا
له في التجارة لم يقبل اقراره
على سيده فيتعلق ما أقر
به بذمته فيتبع به بعد
عتقه صدقه السيد أو كذبه
هذا كله في غير المكاتب
أما المكاتب فيصح اقراره
مطلقا كالحر (و) قبل
(اقرار مريض ولولو ارث)

والجنى عليه فلو انفك الرهن أو عفا الجنى عليه عن حقه أو بيع في الجناية والدين ثم عاد للملك السيد
فينبغي أن يتعلق برقبته مؤاخذه للسيد بصدقه ع ش على م (قوله برقبته) أى فقط بدليل
قوله واذا بيع وبقي شيء الخ (قوله لا يتبع به) لانه تقدم أن جناية الرقيق تتعلق برقبته فقط وظاهر ما أنه
لا يؤاخذ به في الآخرة حرر (قوله ويؤدى من كسبه) أى ما لزمه بنحو شراء صحيح لا فاسد لان الاذن
لا يتناوله شورى (قوله أولى من تعبيره بمعاملة) لصدق المعاملة بالقرض مع أنه لا يقبل فيه لانه اذا أذن
له في التجارة لا يكون مأذونا له في القرض للتجارة حل وقال ع ش وجه الاولوية أنه لا يتعلق
بالسيد عهد الدين ويقبل اقرار العبد به بالنسبة له الا ان كانت المعاملة تجارة بخلاف مجرد الاذن في شراء
شيء مثلاً فليتنا مل (قوله وخرج بها الخ) حاصل المخرج صور أربع الاولى والثالثة مفهوم الاضافة الى
التجارة والرابعة مفهوم الاذن فيها وأما الثانية فهي مفهوم قيد ملاحظ ز قد على المتن أى وأقر قبل
الحجر عليه فكان الانسب تأخيرها من بين مفاهيم المتن الى ما بعدها (قوله كالقرض) واستشكل
بأنه ان اقرض لنفسه فهو فاسد وللتجارة باذن سيده فينبغي ان يؤدى منه لانه مال تجارة ويرد بان
السيد منكرو القرض ليس من لوازم التجارة التي يضطر اليها التاجر فلم يقبل اقراره على السيد شرح
حج م وكالقرض الشراء الفاسد لان الاذن لا يتناوله اه وشيلى (قوله ولو أقر بعد حجر
السيد الخ) وفرق بينه وبين المفاس بأن اقرار العبد يؤدى الى فوات حق السيد بخلاف غرماء المفاس
فان الباقي من الحق يبقى بذمة المفاس حل (قوله لم تقبل اضافته) أى ويقبل اقراره فيكون في
ذمته كالذى بعده (قوله لجزءه عن الانشاء) أى لان من ملك الانشاء ملك الاقرار وهذا بالنسبة
للاظهار وأما النسبة للباطن فالامر بالعكس أى من ملك الانشاء لا يملك الاقرار مثلاً من ملك شيئاً يجوز
أن ينشئ ملكه غيره كيبيعه له ولا يجوز أن يقر به لغيره لما سيأتى ان شرط المقر به أن لا يكون ملكاً للمقر
حين يقر واستثنى من طرد ذلك وعكسه فن الطرد الوكيل بالتصرف يملك الانشاء ولا يملك الاقرار ومن
العكس اقرار المرأة بالنكاح فانه يصح اقرارها ولا يملك الانشاء حل (قوله فلو أطلق) أى قبل
الحجر لانه بعد الحجر لا فائدة له لانه مع التصريح لا يلتفت اليه حل وهذا محترز قوله بدن تجارة ع ش
(قوله فيتعلق ما أقر به بذمته) الظاهر أن هذا راجع للصورة الاربع التي أوطأ قوله وخرج بها اقراره
بما لا يتعلق الخ وقوله ما قر به أى بدله (قوله أما المكاتب) ظاهره ولو فاسد الكتابة وقيدها ع ش
بالصحيحة واقرار البعض يتبع لانه كالرقيق في بعضه الرقيق وكالحر في بعضه الحر ولا يكلف دفع
ما يتعلق بالرق من ماله وان تمكن لانه بمثابة المؤجل خلافاً للحج والمصنف حل وعبرة ع ش على
م أما ما لزمه بنصفه الحر فيطالبه حالاً وقد يفرق بينه وبين ما تقدم في معاملة الرقيق من أن الرقيق لو
اشترى بغير اذن سيده نعلق الضمان بذمته ولا يطالب له الا بعد العتق لكاه بأن ما تقدم لما كان رقيقاً
وقت المعاملة استصحب الكمال الحرية وما هنالك كان بعضه حراً قوى جانب تعلقه به حالاً لانه لم يكن ثم
ما يستصحب اه (قوله فيصح اقراره مطلقاً) أى أذن له السيد أم لا ع ش وسواء كان بدن تجارة
أولاً أى ويؤديه مما فى يده فان عجز ولا مال معه فديون معاملته يؤديه بعد عتقه وارث جنياته في رقبته
تؤدى من ثمنه سل (قوله وقبل اقرار مريض) أى مرض الموت وللوارث تخليف المقر له ولو أجنبياً
على استحقاق ما أقر له به فان نكل حلف الوارث وبطل الاقرار ويقال بمثل ذلك فما لو أقرت الزوجة
المريضة بقبض صداقها من الزوج حل وشرح م ولا نسقط اليمين بأسقاط الوارث سل
وبحسب ما قر به من رأس المال لا نحو هبة أو إبراء أطلقه فيحمل على وقوعه في المرض فيحسب من
الثالث (قوله ولولو ارث) الغاية للرد على الأئمة الثلاثة كفى قول على الجلال قال المحلى والاعتبار في

بتحقيق (ولا يقدم) فيما
لواقر في صحته بدين وفي
مرضه لاخر باخر وأقر
في أحدهما بدين وأقر
وارثه باخر (اقرار صحة)
على اقرار مرض (ولا)
اقرار (مورث) على اقرار
وارث بل يتساوى ان كلاً
أقر بهما في الصحة أو في
المرض واقرار وارثه
كقراره فكأنه أقر بالدينين
(و) شرطاً (في المقر له
أهلية استحقاق) للمقر به
لان الاقرار بدونه كذب
(فلا يصح) اقرار (لداية)
لانها ليست أهلاً لذلك
(فان قال) على (بسببها
لفلان) كذا (صح) عملاً
على أنه جنى عليها أو
اكثرها أو استعملها تعدياً
وتعبيرى بفلان أعم من
تعبيره بمالكها مع أنه لو لم
يذكر شيئاً منهما صح
وعمل ببيان (ك) صحة
الاقرار (لحل هند وان
أسنده لجهة لا يمكن في
حقه) كقوله أقرضني أو
باعني به شيئاً وبلغو
الاسناد المذكور وهذا
ما صححه الرافعي في شرحه
وقواه السبكي وما وقع في
الاصل واستدرك به في
الروضة على الرافعي من أنه
لغوفهم من قول المحرر
وان أسنده الى جهة لا

كونه وارثاً بحال الموت وفي قوله بحال الاقرار وعليه فلو أقر زوجته ثم أبانها ومات لم يعمل باقراره ولو أقر
لاجنبية ثم تزوجها عمل باقراره (قوله لانه انتهى الى حالة الخ) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بأنه
لا يصح اقراره لبعض الورثة لانه منهم بحرمان باقهم وقال م في شرحه واختار جمع عدم قبوله ان اتهم
لفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذبه قال لا ذرعى فلا ينبغي لمن يخشى الله أن يقضى أو يقضى بالصحة
ولا يشك فيه اذا علم ان قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحرمة حيث ذكروا لا يحمل المقر له أخذه ويجرى
الخلاف في اقرار الزوجة بقبض صداقها من زوجها الى آخر ما تقدم (قوله وأقر في أحدهما بدين الخ)
فلو كان الاقرار ان بعين كان قال المورث هذا العبد ليدوقال الوارث بعد موته هذا العمر وقياس
ماسيأتى من ان المقر اذا قال هذا الزيد ثم قال هذا العمر ووجب تسليم المقر به لزيد ويغرم لعمر وقيمته
لانه حال بين عمر وبين حقه لاقراره به لزيد أنه هنا كذلك فيسلم المقر به لمن سماه المورث ويغرم
الوارث قيمته للثاني تنزيلاً لاقرار الوارث منزلة اقرار المورث وقد يفرق بأننا نغرمنا المقر لعمر ولانه
حال باقراره الاول بين حقه وبينه بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث به لعمر ووقع في حالة كون المقر به ليس
بيده لان المورث أخرجه من يده باقراره الاول فأشبه ما لو كان بيد المقر وديعة مثلاً وغصبت في حياة
المورث فانه لا يلزم الوارث اعطاء بدلها من التركة ع ش على م وهذا الوجه عدم صحة اقرار وارثه
ولا غرم عليه لمن أقر له لانه حينئذ أجنى لخروجها باقرار المورث الى من أقر له ولم تكن في يده بمعنى أنها
ليست في ملك الوارث وان كانت في الحس في يده فهو كالمقر له بالدار التي في تركه مورثي لزيد ثم أقر بها
لعمر والظاهر من الطريقين فيها أنه لا يغرم شورى (قوله وأقر وارثه) أى بعد موته لا قبله (قوله
بل يستويان) خلافاً لابي حنيفة قل (قوله أهلية استحقاق) كسجد ورباط وقنطرة حل
(قوله بدونه) ذكر الضمير لا كتساب الاهلية التذكير من المضاف اليه (قوله فلا يصح اقرار لداية)
أى مملكة فان كانت مسألة صح الاقرار ويحمل على أنه من غلة وقفت عليها أو وصية م (قوله أعم
من تعبيره بمالكها) أى لشمولة الموصى له بمنفعاتها والموقوفة عليه (قوله كصحة الاقرار لحل هند الخ)
عبارة م شرح م ولو قال لحل هند كذا على أو عندى بارث من نحو أبيع أو وصية مقبولة لزمه ذلك
لامكانه والخصم في ذلك ولي الحل اذا وضع ووضع تحت يده قبل وضعه ع ش نعم ان انفصل لاكثر
من أربع سنين من حين الاستحقاق مطلقاً ولستة أشهر فأكثر وهو في فراش لم يستحق نظيره ما أتى في
الوصية ثم ان استحققه بوصية فله السكل أو بارث من الاب وهو ذ كرف كذلك أو أتى فلهما النصف
وان ولدت ذ كراً أو أتى فهو بينهما بالتسوية ان أسنده الى وصية واثنان ان أسنده الى ارث فان اقتضت
جهة ذلك التسوية كولد أو أم سوى بينهما في اثنان وان أطلق الارث سألناه عن الجهة وعلمنا جهة تضاهها
فان تعذر مراجعة المقر قال في الروضة فينبغي القطع بالتسوية قال الاسنوي وهو متجه انتهى بحروقه
واذا أطلق الاقرار للحمل وانفصل ميتاً فلا شيء له لا شك في حياته فيسأل القاضي المقر حصة عن جهة
اقراره من ارث أو وصية ليصل الحق لمستحقه وان مات قبل البيان بطل والاقرار لرباط أو مدرسة
كالاقرار للحمل س ل قال قل فان أطلق الارث عن كونه من أب أو أم سئل وعمل بتفسيره فان تعذر
جعل سوية كمالوكان عن نحو وصية مطلقاً (قوله وان أسنده لجهة الخ) هذه الغاية للرد والمعتد ان
الاقرار باطل كالاسناد فالضمير في كلام الرافعي راجع للاقرار فالصواب ما فهمه لنورى من رجوعه كما
قررره شيخنا (قوله من انه) أى الاقرار لغو (قوله وهم) بفتح تين في المصباح وهم في الحساب يومهم
وهما مثل غلط غلط غلط وناومعنى اه وأما وهم بمعنى اعتقد اعتقاد امر جوحافهم من باب وعد في المختار

يمكن فهو لغو وهو كما قال صاحب الانوار والاذرعى وغيرهما وهم

بقرينة كلام الشرحين
وأما الاقرار فصحيح (و)
شرط فيه أيضا (عدم
تكذيبه) للمقر فلو كذبه
في اقراره له بمالك ترك في
يد المقر لان يده تشهر
بمالك ظاهر او سقط اقراره
بمعارضته الانكار حتى لو
رجع بعد التكذيب قبل
رجوعه سواء أقال غلطت
في الاقرار أم تعدت
الكذب ولو رجع المقر
عن التكذيب لم يقبل فلا
يعطى الا باقرار جديد
وشرط أيضا كون المقر له
معينا تعيينا يتوقع معه
طلب كما أشرت إليه كالاصل
بالتعير بهند فلو قال على
مال لرجل من أهل البلد لم
يصح بخلاف ما لو قال على
مال لـ (أحد هؤلاء الثلاثة

(درس)

مثلا (و) شرط (في المقر
به ان لا يكون) ملكا
(للمقر) حين يقر (فقوله
داري أوديني) الذي عليك
(أعمر ولفو) لان الاضافة
إليه تقتضي الملك له فينا في
الاقرار لغيره اذ هو اخبار
بحق سابق عليه ويحمل

(قوله) وفائدة قبول رجوع
(الح) هذه الفائدة لاتعلق
طالبا رجوع أصلا بل هي
منوطة بكونه كاذبا في
نفس الامر لا بالرجوع
فتأمل شيخنا قويسني

وهم في الشيء من باب وعد اذ ذهب وهمه اليه وهو ير يد غيره (قوله بل الضمير في فهو للاسناد الح)
الصحيح ان الضمير عائدا للاقرار وانما لغو في هذه الحالة ع ش (قوله عدم تكذيبه) مضاف لقائه
وهو المقر له ومفعوله محذوف كما أشار إليه بقوله للمقر ومثله في اشتراط عدم التكذيب وانه كافي ع ش
على م ر (قوله فلو كذبه في اقراره بمالك) مثل المال الاختصاص ولو أقر له بموجب عقوبة وردة
لا تتوفي منه فالتقييد بمالك انما هو لقوله ترك في يد المقر والافيشترط لصحة الاقرار عدم التكذيب
مطلقا كما مر اه ع ش على م ر (قوله ترك في يد المقر) أي ان كان عينا ولا يطلب به ان كان
دينا حل (قوله وسقط اقراره بمعارضته الانكار) وحيد لا يكون له التصرف فيه حتى بالوطء
حيث لم يظن أنه للمقر له وليس للقاضي نزعه من يده الا ان قال لا أعرف مال كذا ولم تقم قرينة على أنه لفظة
حل (قوله حتى لو رجع) قال في شرح الروض وهذا لا حاجة اليه لما مر أنه بالتكذيب بطل اقراره
شوري (قوله قبل رجوعه) وفائدة قبول رجوعه أنه يحكم له به ظاهر او باطنا وقبل الرجوع ليس
له الا ظاهرا فتدبر (قوله لم يقبل) ظاهره وان بين لتكذيبه وجهان محتملا وقياس نظائره ان تسمع
دعواه ويثبت ان بين ذلك ع ش على م ر (قوله الا باقرار جديد الح) ما يمكن في ضمن
معاوضة كأن قالت له طلقني على هذه العينة فقال لم أطلق ثم اترف بالطلاق فان العينة تعود اليه من غير
اعاد للاقرار انتهى زي (قوله لم يصح) أي الا ان كانوا محصورين فيما يظهر شوري (قوله
لاحد هؤلاء الثلاثة) أي فلاحدهم الدعوى عليه فان حلفا والثاني فهل يأخذه الثالث لتعين الاقرار
له أولا واستظهر في التحفة الا قول شوري وعبارة حل فلو قال واحد منهم أنا المعنى بذلك صدق المقر
بيمينه أي ان كذبه ولو قال عندي مال لا أعرف مال كذا نزعه منه وكيل يت المال لانه أقر بمال ضائع
وهو ليت المال ما لم يدع أو تقم قرينة على أنه لفظة (قوله أن لا يكون الح) أي ان لا يأتي بلفظ
يقتضي أنه ملكه والا فلا بد أن يكون ملكا بحسب الظاهر حتى لو أخبر بمافي يد غيره بأنه ملك زيد
كان غير مؤاخذ به الآن ع ش وحيد لا يخفى هذا الشرط أن يكون من شروط الصيغة أي من شروط
صراحتها كما يشير له قول الشارح قال البغوي الح (قوله حين يقر) ظرف للنفي أو ظرف للملك أي
الشرط امتناع ملكه في حالة الاقرار (قوله فقوله داري أوديني الح) مفرع على المفهوم (قوله
أوديني الذي عليك) الخطاب ليس قيدا بل مثله ما لو قال ديني الذي على زيد لفلان وهذا بخلاف
ما لو قال الدين الذي على فلان لعمر وانه اقرار صحيح اذ ليس فيه الاضافة للمقر التي تنافي الاقرار سم
(قوله لان الاضافة اليه تقتضي الملك) أي حيث لم يكن المضاف مشتقا ولا في حكمه فان كان كذلك
اقتضت الاختصاص بالنظر لما دل عليه مبدأ الاشتقاق فمن ثم كان قوله داري أوديني لعمر ولو قال
المضاف فيه غير مشتق فأقادت الاضافة لاختصاص مطلقا ومن لازمه الملك بخلاف مسكني وماليوسي
فان اضافته انما تفيد الاختصاص من حيث السكنى وليس لامطابقا لاشتقاقه انتهى ع ش على
م ر وهذا التفصيل مأخوذ من قول الشارح ولو قال مسكني أو ماليوسي الح والحاصل أن المضاف الى المقر
تارة يكون جامدا وتارة يكون مشتقا فان كان جامدا كافي مثله فتضى عدم الصحة لانه يقتضي
الاختصاص من جميع الوجوه وهو يفيد الملك وأما اذا كان مشتقا كان اقرارا مسكني أو ماليوسي اذ
هو يقتضي الاختصاص بماله الاشتقاق وهو السكنى والابس والاختصاص من بعض الوجوه
لا يستلزم الملك فقوله لان الاضافة أي اضافة الجوامد (قوله فينا في الاقرار غيره) أي لان الاقرار
ليس ازالة عن ملكه وانما هو اخبار عن كونه مملوكا للمقر له فلا بد من تقديم الخبر عنه على الخبر أي تقدم
ثبوت مدلوله في الخارج ع ن (قوله اذ هو اخبار) أي لا نقل ملك شخص لشخص آخر (قوله

قال البغوي فان أراد الخ) عبارة شرح م ر فلو أراد بالاضافة في داري لز يد اضافة سكني صح كما قاله
البغوي وبحسب الاذرعى استفساره عند الاطلاق والعمل بقوله ولو قال الدين الذي كتب باسمه على
زيد لعمر و صح اذ لا منافاة أيضا والدين الذي لم يزد لعمر ولم يصح الا ان قال واسمى في الكتاب
على رية وكذا ان أراد الاقرار فيما يظهر أخذنا مما مر فلو كان بالدين المقر به رهن أو كفيل انتقل الى المقر
له بذلك كما في فتاوى المصنف لكن الاوجه ما فصله التاج السبكي وهو أنه ان أقر بان الدين صار له فلا
ينتقل بالرهن لان صيرورته اليه انما تكون بالحوالة وهي تبطل الرهن وان أقر بان الدين كان له بقي
الرهن بحاله شرح م ر (قوله فان أراد به الاقرار قبل) فهو كناية وهو المعتمد وتحمل الاضافة
للمذكورة على أدنى ملازمة اه اطف وهو ظاهر في الدار وأما في الدين بأن يراد به ديني الذي كتب
باسمى (قوله فليس لغوا الخ) والحاصل أنه ان أتى بجمتين احدهما تضره والاخرى تنفعه عمل بما
يضره منهما سواء تقدم أو تأخر وان أتى بجملة واحدة فيها ما يضره وما ينفعه لغت ان قدم النافع كقوله
داري لفلان وان قدم الضار عمل به نحو لفلان داري اه عناني (قوله اعتبارا بأوله) يعني أن قوله
هذا الفلان وكان ملكا لي اشتمل على جلتين متناقضتين فعمل بأولاهما وألغيت الاخرى فقول بعضهم
أي الى قربان أقررت بتقدير مضى بين الى ومدخولها ير بدبه تصحيح الجملة الثانية لا يصح لانها
حينئذ تكون صحيحة لا ملغاة مع أن المقصود النفاذ وعبارة لتهاج ولو قال هذا الفلان وكان ملكا لي
الى ان أقررت به فأول كلامه اقرار وآخره لغوا قال م ر فليطرح آخره فقط وهي صريحة فيما قلنا وعلى
هذا تكون الغاية أي قوله الى ان أقررت داخلة لان الجملة الثانية لا تكون ملغاة الا حينئذ خلا من قال
بمخرجها قوله بعد انكار أي باللازم لان كونه ملكا يقتضي أنه ليس ملكا لغيره اه عن (قوله
بخلاف داري التي هي ملكي لفلان) أي فلا يكون اقرارا للتناقض الصريح ولا حاجة لندامع قوله
أولا داري لز يد لا تحاد حكمهما و ظاهره وان أراد الاقرار به صرح في شرح الروض وعليه في فرق
بين هذا وما تقدم في قوله داري أو ديني لعمر و حيث صح مع ارادة الاقرار بأن الاضافة فيما تقدم تأتي
لادنى ملازمة كلى سكنها باجرة أو نحوها الصحة الاضافة مع ذلك فصح ارادة الاقرار فنظر ذلك بخلاف
هذه فقد صرح فيها بالملك فعمل عليه على أنه لو قيل بالصحة هنا عند ارادة الاقرار بحمل الملك فيها
باعتبار ما كان لم يبعد ويكون ذلك من باب المجاز والقربة عليه ارادة الاقرار ع ش على م ر
وعبارته على الشارح و ينبغي أنه اقرار جلال لقوله داري التي هي ملكي على المجاز يعنى الدار التي كانت
ملكى قبل هي لز يد الآن غايته أنه أضافها لنفسه باعتبار ما كان (قوله وأن يكون بيده) أي حسا
أو حكما فدخل في الثاني نحو المعار والمؤجر حالة كونهما تحت يد المستعير والمكترى شرح م ر وع ش
فتلخص أن معنى كونه في يده أنه في تصرفه فلا يرد نحو الغاصب رشيدى وهذا الشرط انما هو في
الاقرار بالاعيان وأما الاقرار بالدين فلا يتأتى فيه هذا الشرط (قوله حينئذ) أي حين كونه بيده
(قوله بأن يسلم للقر له حينئذ) ومعنى كون المقر به يسلم للقر له في المثال الذي ذكره مع ان المقر به
الحرية وهي لا يمكن تسليمها تسليم نفسه اليه بسبب الحكم بحريته فكأنه أعطى له الحرية ومعنى
كون الحرية يسلم المقر أن محلها بيده أو أنها بيده حكما تبعاً لمحلها (قوله فلو أقر بحرية شخص)
تفريع على قوله وأن يكون بيده ولو لم آلا ع ش (قوله ثم اشتراه) أي لنفسه فلو اشتراه لملكه لم يحكم
بحريته لان الملك يقع ابتداء للوكل وفي هذا تصریح بصحة الشراء وفيه نظر حل وفي شرح م ر
التصریح بالصحة وعبارة قل ثم اشتراه أي لنفسه لا لغيره بنحو وكالة قال شيخنا و ظاهر ذلك جواز
العقد وهو ظاهر بل ربما يجب ان تعين الخلاص به فليراجع اه ومثل شرائه لنفسه ملكه بوجه آخر

كلامه على الوعد بالهبة قال
البغوي فان أراد به الاقرار
قبل منه ولو قال مسكني أو
ملبوسي لز يد فهو اقرار
لانه قد يسكن أو يلبس
ملك غيره (لا) قوله (هذا
لفلان وكان) ملكا لي
الى ان أقررت) به فليس
لغوا اعتبارا بأوله وكذا
لو عكس فقال هذا ملكي
هذا الفلان اذ غايته انه اقرار
بعد انكار صرح به الامام
وغيره بخلاف داري التي
هي ملكي لفلان (وان
يكون بيده ولو لم آلا) ليس
بالاقرار للقر له حينئذ فلو لم
يكن بيده حالا ثم صار بها
عمل يقتضى اقراره بأن
يسلم للقر له حينئذ (فلو أقر
بحرية شخص) بيده غيره
(ثم اشتراه

(قوله واسمى في الكتاب
الخ) عبارة شرح م ر
ولو قال الدين الذي كتبه
أو باسمى على زيد لعمر و
صح اذ لا منافاة أو الدين
الذي على عمر و لز يد لم يصح
الا ان قال واسمى في
الكتاب عارية فانظر الفرق
بينهما انتهت (قوله مع أن
المقصود النفاذ) فانها لو
كانت صحيحة بان لم تكن
داخلة لم يكن لقوله بأوله معنى
لان آخره لا ينافيه فتأمل

بحريته المانعة من شرائه
(ويعلم من جهة البائع فله)
للمشتري (الخيار) أي
خيار المجلس وخيار الشرط
وخيار العيب فتعبري
بذلك أعم من تعبيره
بالخيارين وسواء أقال في
صيغة اقراره هو حر الأصل
أم أعتقه هو أو غيره

(قوله إذا تعلق بثالث)

وهو هنا الله تعالى (قوله
مادعاء الثالث) وهو مدعى
المالك هنا وقوله الابينة
فلو أقيمت بطلت الوقفية
ولو مع تصديق المشتري له
تأمل ورجع على بانه
بالتنم وردت الأرض
لمستحقها اه قويسني
(قوله ولا رجوع للمشتري)
أي الذي صدق على المالك
للاخر (قوله ليس للبائع)
أي ميراثه (قوله الذي أخذه
منه البائع) والظاهر أن له
الظفر بمال البائع (قوله
فالمال له) أي في الباطن
وأما في الظاهر فحكمه
مأمور (قوله لأنه يعتق عليه)
أي في الظاهر بمقتضى
دعواه الحصرية الأصلية
فانت ترى العتق حكم فيه
بالظاهر وجعل المال له في
الباطن وما المانع من
جعله في الباطن بطريق
أنه كسب رقيقه لأنه في

كهيبة أو وصى له به وخص الشراء بالذكر لأنه الذي يترتب عليه الأحكام الآتية كافي شرح ر (قوله
حكمها) أي بعد انقضاء مدة خيار البائع كقوله م وهذا ظاهر في كل من خيار المجلس وخيار
الشرط وأما في خيار العيب فغير ظاهر بل الظاهر أنه يحكم بهما من حين البيع وإذا فسخ البائع بعيب
اطلع عليه في الثمن المعين تبين بطلان الحكم به وانقضاء الأحكام التي تترتب عليها (قوله وكان اشتراؤه
افتداء الخ) فديقال الاشتراء لا يأتي في جانب البائع فكان الأولى التعبير بالشراء الذي عبر به الأصل لأنه
يطلق على البيع حل أي لأن كلامه يقتضي أن الاشتراء يكون يعلم من جهة البائع وقوله افتداء حتى
لو بان فيه عيب فلا أرش أيضا كافي م وفي شرح م ولو أقر بأن ماني يذريه مغبوب صح شرائه
منه لأنه قد قصد استنقاذه ولا يثبت الخيار للمشتري لأنه لما ثبت لمن يطلب الشراء ملكا لنفسه أو
مستنيبه انتهى قال ع ش وقوله صح شرائه أي حكم بصحة شرائه منه ويجب رده لمن قال أنه مغبوب
منه أن عرف والافتداء الحكم منه وينبغي أن يأتي مثل ذلك في كتب الأوقاف فإذا علم بوقفيته
وليس من العلم ما يكتب به أو أمشها من لفظ وقع ثم اشتراها كان شرائها افتداء فيجب عليه ردها لمن
له ولاية حفظها أن عرف والاسلمها لمن يعرف المصلحة أن عرفها هو وأبقاها في يده وجب عليه
حفظها والاعارة منها على ما جرت به عادة في كتب الأوقاف (قوله لاعترافه بحريته الخ) يؤخذ منه
أنه شراء صوري والقصد منه الافتداء لأن الاعتراف بالحرية يوجب بطلان الشراء (قوله وخيار
العيب) أي عيب الثمن فيما لو اطلع على عيب في الثمن المعين فلوردا البائع الثمن المعين بعيب على المشتري
جازه استرداد العبد وإذا استرد العبد والحالة ما ذكر فلا كساب الحاصلة قبل استرداده لا جاز أن
تكون للبائع لأن الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله ولا جاز أن تكون للمشتري لدعواه الحصرية
وإنما كان اشتراؤه افتداء ولا للعبد لأنه لا يملك بدعوى البائع ولعوده للبائع بالفسخ وعليه فليست
ما يفعل فيها لكن في فتاوى ابن حجر مافضه وما كسبه من البيع إلى الفسخ لا يأخذه البائع بل يوقف
فان عتق فله وإن مات فحكمه حكم النفي كمال من رق من الحر يدين ولو قيل بأن حكمه حكم الاموال
الضائعة لم يكن بعيدا فيتمصرف فيه الامام بالمصلحة اه ع ش على م (فرع) قال الشافعي
لو اشترى أرضا وقفها مسجدا أي مثلا فجاء آخر وأدعاها وصدقه المشتري لم تبطل الوقفية وعليه
قيمتها هو ظاهر جلي مأخوذ مما تقدم من أن الحق إذا تعلق بثالث لا التفات إلى قول البائع والمشتري
إذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت مادعاء الثالث الابينة ولا رجوع للمشتري على البائع بشئ انتهى
ع ش (قوله أعم من تعبيره بالخيارين) لشموله خيار العيب وهذا بناء على ما فهمه المحقق من أن المراد
بالخيارين في كلام الأصل خيار المجلس والشرط وانظر ما المانع من حملهما على خيار النقيصة والتموي
الذي سببه المجلس والشرط وحيث نفى عامة الأن يقال المانع تبادر ما ذكر من المجلس والشرط مع
ندور خيار العيب بالنسبة لما شوري (قوله وسواء أقال في صيغة اقراره هو حر الأصل) ومن
هذا لومات المدعى حر يته بعد الشراء فيرأه لوأرأه الخاص فان لم يكن فليت المال وليس للمشتري أخذ
شئ منه لأنه بزعمه حر يته ليس للبائع حتى يأخذ المشتري منه الثمن الذي أخذه منه البائع وهذا إذا كان
صادقا في دعوى الحرية فان كان كاذبا فالمال له بطريق الولاء لأنه يعتق عليه واعتراف المشتري بأنه
كان حرا ولو كان كاذبا لم يكن له ما كسبه قبل شراء البائع له كاعترافه بحريته الأصلية لكن هنا يورث بالولاء
بشرطه ويأخذ المشتري من تركته أقل الثمنين أي الثمن الذي اشترى به المقر والثمن الذي اشترى به

البائع من الذي اعتقه فان كان الذي اشترى به المقرأق فالامر ظاهر وان كان أكثر بأن اشتراه
ثلاثين واشتراه البائع من معتقه بعشرين لم يأخذ المقر من تركته الا عشرين لانها هي التي أخذها
غيره غيره وهو الممتق والباقي يأخذه من مال بائعه بطريق الظفر انتهى شرح مر وقوله واعتراف
المشتري الخ هذه الصورة هي التي ذكرها الشارح بقوله أو غيره وقوله أم اعتقه هو أي البائع قال
مر في شرحه وفي هذه بوقف ولاؤه لانتفاء اعتراف البائع بمقتقه والمشتري لم يعتقه فان مات بلا وارث
بغير الولاء وله تركته البائع ورد الثمن للمشتري ان صدق البائع المشتري بعتقه فان لم يصدق فله المشتري
أخذ قدر الثمن من تركته وبوقف الباقي ان كان لانه اما كاذب في حريته فجميع الكسب له أو صادق
قال لكل البائع ارثا بالولاء وقد ظلمه بأخذ الثمن منه وتعذر استرداده وقد ظفر بماه اما اذا كان له وارث
بغير الولاء فان لم يكن مستغفر قافلته من ميراثه ما يخصه وفي الباقي ما مر والا فجميع ميراثه وليس
للمشتري أخذ شيء منه لانه يزعمه ليس للبائع انتهى فهو يدعي ان البائع ظلمه بأخذ الثمن ولا يرجع
الاعلى من ظلمه اه (قوله وان أوهم كلام الأصل الخ) عبارة الأصل ثم ان كان قال هو حر فشرأه
افتداء وان قال اعتقه البائع وهو يسترقه ظلمه ما افتداء من جهته وبيع من جهة البائع على المذهب
اه فقول الشارح أم اعتقه هو الضمير المنفصل فيه عائذ على البائع كما علمت من العبارة المذكورة
(قوله بالشق الثاني) وهو قوله أم اعتقه هو (قوله وصح الاقرار بمجهول) أي اجماعا ابتداء كان
أوجوبا لدعوى ولو عند حاكم لانه اخبار عن حق سابق فيصح بحجلا ومفصلا وأراد بالمجهول ما يعم المبهم
كأحد العبدین اطف وقل (قوله قبل تفسيره بغير عيادة الخ) وله تحليفه انه ليس عليه شيء غير
هذا وسواء أقال على أو عندي وكذا في ذمتي الا في نحو الكذب اه قل على الجلال (قوله
تخزير) أي اللدني فيقبل على الاوجه وكذا الخمرة غير المحترمة التي لا يتجاهر باظهارها والميتة
للضطر اه حل (قوله سواء أكان) أي غير العيادة ورد السلام والنجس الذي لا يقتنى حل
(قوله وان لم يتحول) أي يسد مسد أي يقع موقعا يحصل به جلب نفع أو دفع ضرر فكل متمول مالى
ولا عكس حل (قوله كفاس) مثل لما قبل الغاية وقوله وحبة مثال للغاية عش (قوله وزبل)
بل وكب مع علم أي أو قابل للتعليم وفشرة تحولوز اه (قوله لصدق كل منها بالشيء) في العبارة قاب
والأصل لصدق الشيء بكل منها كما عبر به مر (قوله مع كونه محترما) فلا يرد النجس الذي لا يقتنى فانه
وان كان الشيء يصدق به الا أنه ليس بمحترم (قوله في معرض) المعرض وزان مسجود موضع عرض
الشيء وقلته في معرض كذا أي في موضع ظهوره لان اسم الزمان والمسكان من باب ضرب يأتي على
وزن مفعول بفتح الميم وكسر العين قاله في المصباح شوري وفي عش على مر انها بكسر الميم
وفتح الراء اه (قوله اذ لا مطالبة بها) تعليل للمالة والمعنى اذ لا يطالب بها أحدمع ان شرط المقر به أن
يكون مما تجوز المطالبة به كافي شرح مر (قوله نعم يقبل تفسير الحق الخ) استدراك صوري لعدم
دخول الحق في الشيء وأجاب السبكي عن استشكل الرافعي الفرق بين الحق والشيء مع كون الشيء أعم
فكيف يقبل في تفسير الاخص ما لا يقبل في تفسير الاعم بان الشيء الاعم من الحق هو الشيء المطلق
لا الشيء المقرب أي لانه صار خاصا بقرينة على سئل فهو جواب بالمنع أي منع كون الشيء أعم من
الحق بل هو أخص منه وهلا قال وخرج بشي الحق فيقبل تفسيره بالاولين وبعلى عندي فيقبل بالآخر
مع أنه أخصر (قوله فيقبل تفسيره بنجس لا يقتنى) وقد قال في قبول التفسير بما لا يقتنى نظرا فان
ما لا يقتنى لا تثبت عليه يد لأحد ولا يجب رده على من أخذه منه كما ذكره سم عن عميرة في أول كتاب
الغصب الا أن يقول اكتبوا هنا في الاقرار بما يشعر به اللفظ ولو بحسب اللغة عش أي لانه يكون

وان أوهم كلام الأصل
تخصيص كون ذلك بيما
من جهة البائع بالشق
الثاني (وصح) الاقرار
(بمجهول) كشي وكذا
فيطلب من المقر تفسيره
(فلو قال له) على شيء أو
كذا قبل تفسيره بغير عيادة
لمريض (ورد سلام ونجس
لا يقتنى) تخزير سواء
أكان مالا وان لم يتحول
كفلس وحبة برام لا كفود
وحق شفعة وحقوق
وزبل لصدق كل منها
بالشيء مع كونه محترما
فتعبري بما ذكر أعظم
عبر به أما تفسيره بشي من
الثلاثة المذكورة فلا يقبل
لبعد فهمها في معرض
الاقرار اذ لا مطالبة بها نعم
يقبل تفسير الحق بالاولين
مها وخرج بعلى عندي
فيقبل تفسيره بنجس
لا يقتنى لا بما قبله (ولو أقر
بمال وان وصفه بنحو

وصفه بالعظم ونحوه من حيث أهم غاصبه وكفر مستحله قال الشافعي أصل ما أنى عليه الاقراران ألزم اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة (ومستولدة) لأنها ينتفع بها وتؤجر وإن كانت لا تباع وخرج بمنه تفسير ذلك بالنجس وإن حل اقتناؤه كجلد ميتة فلا يقبل إذا لا يصدق عليه اسم المال (ولو قال) له على أو عندي (شيئ) نئي أو كذا كذا (الزمه شيئ) لأن الثاني تأكيدي (أو) قال (شيئ) وثنى أو كذا وكذا (فشيئاً) يلزمه لاقتضاء العطف المغايرة (أو) قال (كذا درهم رفق) بدلا أو عطف بيان (أو نصب) تمييزاً (أو جر) لحنا (أو مكون) وقفاً (أو كذا كذا درهم بها) أي بالأحوال الأربعة (أو) قال (كذا وكذا درهم بلانصب

عنده وإن وجب رفع يده عنه وكان الأخصر أن يقول قبل تفسيره بالثالث فانظر حكمة العدول عنه اه بابي اطف (قوله كقولهم مال عظيم) أي أو أكثر من مال فلان أو ما يده أو ما شهد به الشهود عليه أو حكم به الحاكم على فلان شرح مر واستشكل تفسير هذه بما قل منه مع أنه يلزم عليه الغناء قوله أكثر (قوله أصل ما أنى عليه الاقرار) هو من إضافة الموصوف للصفة أي الأصل الذي أنى عليه الاقرار أي القاعدة التي يتفرع منها أحكام الاقراران ألزم اليقين وقيل إن الإضافة بيانية (قوله أن ألزم اليقين) أي كإسباني في الفصل الآتي أعني إذا قال له عندي سيف في ظرف أو خفي في ظرف أو غيبه عليه ثوب لم يلزمه الظرف والثوب أخذ باليقين وقوله ألزم بفتح الهمزة لمناسبة قوله وأطرح الشك ويجوز ضمها أيضاً مراده باليقين الظن القوي لا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة كما لا يخفى على من نظر في فروع الباب لاقتضائه أنه لا يوجد اقرار يعمل به إلا نادراً والاحتمالات العشرة هي عدم الاشتراك والمجاز والاضمار والنقل والتخصيص والتقديم والتأخير والتاسخ وعدم المعارض العقلي ونقل اللغة والنحو والتصريف (قوله وأطرح الشك) عطفت لازم مثلاً إذا قال له على درهم في عشرة وأطلق فإن المتيقن درهم واحتمال المعيبة مشكوك فيه أي احتمال كون في بمعنى مع حتى يلزمه أحد عشر مشكوك فيه (قوله ولا أستعمل الغلبة) أي لأعول على الغالب فالمراد بالغلبة ما غلب على الناس في عرفهم أي لا أنى عليها الأحكام الشرعية كما قاله العناني كما إذا قال له عندي مال عظيم فإن الغالب أنه ماله وقع فقبول تفسيره بما قل فيه عدم التعويل على الغالب (قوله ومستولدة) لأنها تسمى مالا لأنه ينتفع بها بخلاف الموقوف لأنه لا يسمى مالا وهل مثل المستولدة المكتوبة ويفرق حل وأشار بقوله لأنها تسمى مالا إلخ إلى أن قوله لأنها ينتفع بها علة لمخوف هو العلة وهو لأنها تسمى مالا فلا يرد الموقوف فانه ينتفع به ويؤجر مع أنه لا يصح التفسير به لأنه لا يسمى مالا وعبرة مر ولأنها تسمى مالا وبه فارت الموقوف لأنه لا يسمى اه قاله مركبة من شيئين قال الشوري وإنما أعاد فيها الباء لئلا يتوهم مع تركه الاحتياج إليها مع ما قل وأنه لا يكتفي بالتفسير للمال بأحد ههنا لأن المستولدة ليست بمال كما يتوهم لأنه خلاف المنقول في الإيمان وغيرها من أنها منه انتهى وفي قل ويصح تفسير المال بالمستولدة إن لم يقل في ذمتي ومثلها المكتوبة وغيرها ولا يصح بالموقوف مطلقاً (قوله أو كذا كذا إلخ) هي مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة ثم نقلت فصار يكتفى بها عن العدد وغيره وهي في مثال المصنف بمعنى شيء وليست كناية عن العدد والحاصل من مسائل كذا اثنتا عشرة مسألة لأنها مائة فردة أو مكرراً ومعطوفة والدرهم ما أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يسكن والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنتا عشرة مسألة والواجب في جميعها درهم واحد إلا في عطف كذا ونصب تمييزاً فيجب درهمان انتهى م م زى (قوله لزمه شيئ) وإن زاد في التكرار على مرتين من غير عطف كما هو القرض وإن اختلف المجلس لجواز تعدد التأكيدي كذا ذكره م م و ع ش (قوله لأن الثاني تأكيدي) فإن نوى به الاستئناف لزمه شيئاً قل (قوله أو عطف بيان) قال في شرح الروض أو خبر مبتدأ محذوف قاله الشيخ في حواشيه أو مبتدأ مؤخر وله خبر مقدم وكذا حال وقال السيد في شرح الكافية والاولى عندي أن يكون كذا مبتدأ ودرهم بدلا منه أو عطف بيان عليه وله خبر وعندي ظرف له شرح م م شوري (قوله أو جر لحنا) أي عند البصريين ويجوز عند الكوفيين لأن تمييز كذا يجب نصبه عند البصريين ويجوز جرّه عند الكوفيين حل

الثالثة لا يصلح للتمييز (أو به) أي بالنصب بان قال كذا وكذا درهم (فسرهما) يلزمه لان التمييز وصف في المعنى فيعود الى الجميع ومسئلة السكون من زيادتي (أو) قال (الف ودرهم) قبل تفسير الالف بغير (الدرهم) كألف فلس لان العطف لازمة لا للتفسير نعم لو قال ألف ودرهم ففة كان الالف أيضا ففة للعادة قاله القاضي بخلاف ما لو قاله على ألف وقصر حنطة فان الالف مبهمة اذا يقال ألف حنطة ولو قاله على ألف درهم وفهما وتوניהما أو تبيين الاول فقط فيما يظهر فله تفسير الالف بما لا ينقص قيمته عن درهم وكأنه قال ألف بمقيمة الالف منه درهم (أو) قال (خسة وعشرون درهما قال كل درهم) لاسر ان التمييز وصف (أو) قال (الدرهم التي أقررت بها ناقصة الوزن أو مغشوشة فان كانت دراهم البلد الذي أقرره (كذلك) أي ناقصة الوزن أو مغشوشة (أو) لم تكن كذلك بأن كانت تامة أو خالصة (وصله) أي قوله المذكور بالاقرار (قبل) قوله فيها وان

(قوله فدرهم يلزمه) ودعوى أنه في النصب يلزمه عشرون درهما اذا كان نحو بالانها أقل عدد مفرد يميز بفرد منصوب موعة لانه يلزم عليه مائة في الجر لاسها أقل عدد يميز بفرد مجرد ولم يقل به أحد وقول جمع بوجوب بعض درهم في الجر اذا التقدير كذا من درهم مردود وان نسب للاكثرين بأن كذا انما تقع على الاحاد دون كسور هاتر ح م (قوله والدرهم في الثالثة لا يصلح للتمييز) بل هو خبر عن الدرهمين في الرفع أي هما درهم أو بدل منهما أو بيان لهما وأما الجر فلانه وان كان لا يظهر له معنى لكنه يفهم منه عرفا انه تفسير لجملة ما سبق وكذا يقال في السكون انتهى حل (قوله فيعود الى الجميع) أي فهو تفسير لكل منهما لان التمييز وصف في المعنى والعطف يمنع احتمال التاكيد حل (قوله قبل تفسير الالف بغير الدراهم) أي من المال وغيره اتحاد الجنس أو ختاف شرح م (قوله للعامة) لانه يقال ألف ففة قال شيخنا وهو ظاهر ان لم يجر ففة باضافة درهم اليها ويبقى تنوين ألف ولا فالوجه حيث ثبقت الالف على اسمها حل وانظر لم يعلل بأن التمييز وصف في المعنى فيرجع لجميع ما قبله كما علل فيما سبق ويمكن أن يقال علل بما ذكر لاجل الفرق بينه وبين ما بعده تأمل (قوله برفعهما وتوניהما) رالظاهر أنه لو نصبهما أو خفضهما امنونين أو رفع الاول منونا ونصب الدرهم أو خفضه أو سكنه أو نصب الالف منونا ورفع الدرهم أو خفضه أو سكنه كان الحكم كذلك وأنه لو رفع الالف أو نصبه أو خفضه ولم ينونه ونصب الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكنه لزمه ألف درهم ولو سكن الالف وأتى في الدرهم بالاحوال المذكورة احتمل الامر ان وهو الى الاول أقرب شرح الروض شوري (قوله أو تنوين الاول فقط) أي وتسكين الدرهم أو رفعه أو جوه بلا تنوين ع ثن (قوله أو خسة وعشرون درهما) فلورفع الدرهم أو خفضه لزمه ما عدده العدد المذكور وقيمة درهم كما يحسنه الشارح في شرح الروض وجوز عليه شيخنا كوالله ما بن حجر شوري (قوله واصله) هذا راجع لقوله أو لم تكن كذلك وقوله أي قوله المذكور وهو قوله ناقصة الوزن أو مغشوشة فلو مات عقب قراره هل يقوم وارثه مقامه فاذا قال ما ذكر يقبل الظاهر نعم حل بزيادة (قوله قبل قوله فيها) أي في المستثنين وهما لو كانت ناقصة وزن الح أو لم تكن كذلك الح ط ف (قوله وان فصله) أي قوله المذكور وقوله عنه أي عن الاقرار وقوله في الاولى أي وهي ما لو كانت ناقصة لوزن كدراهم طبرية فانها أربعة دنانير وقيل يرجع في النقص الى بيانه وقوله في الثانية أي وهي قوله أو لم تكن كذلك واصله وحاصل ما أشار اليه أن دراهم البلدان كانت خالصة أو تامة وفسرها بالناقصة أو المغشوشة قبل تفسيره بذلك ان ذكره متصلا بالاقرار وان كانت ناقصة الوزن أو مغشوشة قبل تفسيره بذلك مطلقا أي سواء ذكره متصلا بالاقرار أو منفصلا عما يعرف بالبلد ط ف (قوله أو يجنس ردي) أي نوع وقوله قبل أي مطلقا شرح م أي وصله بما قبله أو لا وفارق الناقص بأنه يرفع بعض ما قبله بخلاف هذا م (قوله فان أراد معية الح) اعترض ذلك بعضهم بأنه لو قال على درهم مع درهم لزمه درهم جزما لاحتمال مع درهم لي وحينئذ فنية مع في مسألة المتن أولى وبتقدير لزوم أحد عشر ينفي ان يلزمه درهم ويرجع في تفسير العشرة اليه وأجاب بحمل كلامه على ما اذا أراد المقر مع عشرة دراهم للمقر له وأجيب أيضا بان قصد المعية في قوله درهم في عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم وعشرة بدليل تقديرهم في جاء زيد وعمر وبقولهم مع عمر وبخلاف قوله على درهم مع درهم فان مع فيه مجرد المصاحبة المصاحبة تصدق بمصاحبة درهم لدرهم غيره ولا يقدر فيها عطف بروماي وهو ملخص

فصله عنه في الاولى حملا على نقد البلد فيها وكلا استثناء في الثانية ولو فسر الدراهم بغير سكة البلد أو يجنس ردي وقبل ويخالف البيع لان الغالب في المعاملة فصدما يروج في البلد ولاقرار اخبار بحق سابق (أو) قاله على (درهم في عشرة فان أراد معية) أي معناها

لوزود في معنى مع كافي قوله
تعالى ادخلوا في أمم أي معهم
(أو) أراد (حساباً) بقيد
زده بقولي (عرفه فعشرة)
لأنها موجبه (والا) بأن
أراد ظرفاً أو حساباً لم يعرفه
أو أطلق (فدرهم) يلزمه
لأنه المتيقن

درس

(فصل) في بيان أنواع من
الاقرار مع بيان صحة
الاستثناء لو (قال له عندي
سيف) في ظرف (أو خف في
طرف أو عبد عليه ثوب لم يلزمه
الظرف والثوب) أخذاً
باليقين (أو عكسه) بأن قال
له عندي ظرف فيه سيف
أو فيه خف أو ثوب على
عبد وهو من زيادتي
(للماء) أي الظرف في
الاداب والثوب في الاخيرة
(فقط) لذلك (أو) له
عندي (دابة بسرجهما أو
ثوب مطرز) بتشديد
الراء (لزمه السكل) لأن
الباء بمعنى مع والطرار
جزء من الثوب (أو) قال
له (في ميراث أبي ألف
فاقرار على أبيه بدين أو)
قال له في (ميراثي من أبي)
ألف (فوعده) أن لم يرد
(قوله والفرق أنه لما أخرج
الحرف الخ) أي الكلمة
وهي مع عن موضوعها
وأتى مكانها بالباء مع أن مع

من مر وقوله ويرجع في تفسير العشرة الخ أي قياساً على الألف في قوله على ألف ودرهم وأجاب عنه
الزركشي بأن العطف في هذه يقتضي مغايرة الألف لدرهم فبقيت على إبهامها بخلاف درهم في عشرة
وعبارة مر في أثناء كلام نصها فالوجه الفرق بأن في الظرفية المقترنة بنية المعية اشعاراً بالتجانس
والإتحاد انتهى وقول البرماوي وأجيب أيضاً الخ قال العلامة مر في شرحه والحاصل أن الدرهم لازم
فيهما والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينة على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها لدولاً أن بنية
المعية تفيد معنى زائداً على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما أخرجها عن مدلوله الصريح إلى غيره
ثم رأيت السبكي أجاب بأن المراد بنية مع بذلك أنه أراد مع عشرة دراهم له وجرى عليه غير واحد وعليه
فلا يرد شيء من الأشكالين أي لأن نية مع تجعل ما بعدهما مثل ما قبلها في الحكم والمعنى

(فصل في بيان أنواع من الاقرار) أي في بيان صيغ الاقرار أي في بيان أحكامها أي وما يتبع
ذلك كالذي يفعل بالمتنع من التفسير ع ش على مر (قوله سيف في ظرف) ومثله فص في خاتم
ونعل في حافر وجل في بطن دابة وثمر على شجرة وشرح على دابة وحكم عكسه عكس حكمه نعم لو أطلق
في الخاتم دخل فيه لأنه اسم للجسم و كذلك فارق ما لو أطلق في الدابة حيث لا يدخل جملها لأنه يصح
استثناؤه منها فيدخوله دابة لأنها لا يمكن أن يكون الحل للمقر بوصية من مورث المقر له وبذلك
فارق أيضاً دخوله في البيع لعدم صحة استثنائه فيه قال الامام القفال وغيره والضابط أن ما لا يدخل
في البيع لا يدخل هنا وما يدخل فيه يدخل هنا لا الحل والثمر غير المؤبرة والجدار نظر للعرف
ثم لاهنا انتهى شرح مر قال ع ش عليه قضية تخصيص الاستثناء بما ذكر أنه لو أقر له بأرض
أو ساحة أو بقعة فيها شجر أو حجر رجي مثبت أو ساقية أو تداً وغير ذلك من كل متصل توقف
عليه نفع متصل دخل وأعماله غير مراد لأن هذه المذكورات ليست من مسمى الأرض وقد
تقدم في الأصول والثمار ما هو صريح في عدم لدخول وقوله والجدار أي فيما لو أقر له بأرض أو
ساحة أو بقعة أمالاً أقر له بدار أو بيت دخلت الجدران لأنها من مساهما انتهى (قوله لزماه)
وهكذا ككل ظرف وهو ظرور لا يكون الاقرار بأحد هما اقراراً بالآخر اه حل (قوله أو دابة
بسرجهما) أو عبد بديابه أو دابة بحملها أو دار بفرشها بخلاف ما لو أتى بمع في الجميع بقى ما لو قال له عندي
سيف بعمده أو ثوب بصندوق هل يلزمه الجميع كما لو قال دابة بسرجهما أو لافيه نظراً لا قرباً أن يقال يلزمه
المظروف فقط ويفرق بينه وبين دابة بسرجهما بأن الباء إذا دخلت على الظرف كانت في استعمالهم
بمعنى في كثير افتتح حمل عليه ع ش على مر (قوله لأن الباء بمعنى مع) قضيته أنه لو قال مع سرجهما
لزمه الجميع وليس مراداً بل يلزمه الدابة فقط ع ش قال العلامة خط وم و الفرق أنه لما أخرج
الحرف عن موضوعه غلط عليه بلزوم الجميع بخلاف التصريح به اه (قوله والطرار جزء من الثوب)
وأن ركب عليه بعد نسجه زى لأن المراد بالطرار هنا ما يشمل ما خيط على نحو الكتف للزينة من
قطع الحرير ونحوها سم (قوله فاقرار على أبيه بدين) وإذا لم يكن المقر حائراً أو كذبه الباقي لا يغرم
الا حصته في الاظهر واقتضاء كلام الرافعي في نظير المسئلة واستشكل حمل هذا على الدين وهلاجل على
الوصية ونحوها وأجيب بأن الغالب لزوم المال من المعاملات زى وحل وعبارة شرح مر فاقرار
على أبيه بدين لا ضافة الألف إلى جميع التركة المضافة إلى الأب دونه وهذا واضح في تعلق المال بجميعها
وضعا تعلقاً يمنع من تمام التصرف فيها ولا يكون كذلك إلا الدين فالدفع بالتعلق بالجميع احتمال الوصية
لأنها مما تتعلق بالثلث اه (قوله فوعده) ما لم يأت بنحو على فلو أتى بنحو على كان اقراراً

بالجميع لاحتمال انه التزمه له في حصته خاصة بطريق كالتدرك في الشرح الصغير م (قوله لا يكون الالهة)
 أي الا وعدة ليلانهم كلامه أولا (قوله لزمه درهم) أي وان كرره الوفا في مجالس لاحتمال التأ كيد
 مع اشتفاء ما يصرفه عنه شرح م (قوله أو درهم ودرهم فدرهمان) أي لان العطف يقتضي المغايرة وتم
 كالواو وأما لفاء فالنص فيها لزوم درهم مالم يرد العطف لمجيئها كثيرا للتفريع وتزيين للفظ ومقترنة
 بجزاء حذف شرطه أي فية فرغ على ذلك درهم يلزمه ني له فتعين القصد فيها أي قصد المقر كسائر
 المشتركة وانما وقع في نظير ذلك من الطلاق طلقتان لانه انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالابضاع التي بينهاها
 على الاحتياط شرح م (قوله فدرهمان يلزمانه) ولو عطف ثم في الثالث كقوله درهم ودرهم ثم
 درهم لزمه ثلاثة بكل حال لانه لا بد من اتفاق حرف العطف في المؤ كد والمؤ كد شرح م (قوله
 لما مر في كذا كذا) أي من احتمال التوكيد وقوله وكذا وكذا أي من اقتضاء العطف المغايرة اطف
 فهو راجع للصورتين (قوله فثلاثة تلزمه الخ) وكلما كرر يلزمه بعدده ولو زاد على ألف مرة ويجري فيه
 التفصيل المذكور بقوله الا ان نوى الخ فان قصد بكل واحد تأ كيد ما يليه قبل وان قصد تأ كيد
 ما لا يليه أو الاستئناف أو اطلاق تعدد ع ش على م (قوله تأ كيد الثاني) أي بعاطفه كقوله م
 وقضيته انه لو لم يرد ذلك بل أراد بالثالث تأ كيد الثاني مجردا عن عاطفه وجب ثلاثة ويوجه بأن المؤ كد
 حينئذ اند على المؤ كد فأشبه تأ كيد الاول بالثاني ع ش فاندفع توقف بعضهم بقوله وانظر كيف
 نصح هذه النية مع ان الواو تمنع من التأ كيد لانها تقتضي المغايرة فتأمل لان الواو جزء حينئذ من
 المؤ كد كما يدل عليه قول م أي بعاطفه اه (قوله المستثنى منه) أي وهو ثلاثة كذا قيل والظاهر ان
 المستثنى منه محذوف والتقدير فثلاثة تلزمه في كل حال أي سواء نوى بالثاني أو بالثالث استئنافا الخ ويذكر
 على ما قلناه قول الشارح فشمع المستثنى منه ما لو نوى الخ لان هذه النية بعض الاحوال لا بعض الثلاثة
 وقوله استئنافا المراد به عدم التأ كيد لان الاستئناف لا يكون الا في الجمل وهذا مفرد والواو فيه عاطفة
 (قوله أو تأ كيد الاول) أي نوى تأ كيد الاول اما بالثاني أو بالثالث وقوله فيلزمه الثلاثة ويتحصل
 منه سبع صور حاصلة من ضرب أحوال الثاني والثالث في الاحوال الثلاثة وهي قصد الاستئناف وتا كيد
 الاول والاطلاق فهذه صور المستثنى منه والسابعة هي الصورة المستثناة بقوله الا ان نوى الخ شو برى وهو
 غير متعين اذ يمكن ان تكون الصور تسعا بأن تأخذ جميع أحوال الثاني مع كل من أحوال الثالث فيحصل
 تسع والصورة المستثناة عشرة (قوله فيلزمه الثلاثة) أي به مع علمه من المتن توطئة لتعليل (قوله في
 الاولى) أي وهي ما لو نوى بالثاني أو بالثالث استئنافا وقوله في الثالثة أي وهي ما لو اطاق وقوله في الثانية
 أي وهي ما لو نوى تأ كيد الاول الخ وقوله لزادة المؤ كد بكسر الكاف وهو لدرهم الثاني والثالث على
 المؤ كد بفتح الكاف وهو الاول (قوله ولا تمنع التأ كيد في الثانية) أخر تعليل لثانية لطول الكلام
 عليه (قوله في التأ كيد بالثالث) أي فيما اذا كد الاول بالثالث لانه فصل بينهما بالثاني وفيه أيضا
 الزيادة بالعاطف كقرره شيخنا (قوله ومتى أقر بمهم الخ) الانسب تقديمه عند قوله وصح بمجهول لانه
 من تعلقاته (قوله فأنى حبس) كلامه مشعر بحوار الدعوى على المقر بالمهم وهو كذا لك على الصحيح
 كما يأتي في الدعوى زى وعبارة شرح م وسمعت الدعوى هنا بالمجهول والشهادة به للضرورة
 اذ لا يتوصل لعرفته الا بسماعها انتهى وهلا قال عزر بحبس أو غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزير
 من ضرب أو غيره وقد يقال وجه الاقتصار على الحبس أنه محل الخلاف في كلامهم ع ش (قوله طوب
 به الوارث الخ) وقضية اقتصاره على مطالبة الوارث أنه ان امتنع من البيان لم يحبس وقد يوجه بأنه
 لا يلزم من كونه وارثا علمه براد مورثه والمقر له يمكنه الوصول الى حقه بأن يذ كر قدرا ويدعى به على

به اقرار لانه أضاف الميراث
 الى نفسه ثم جعل لغيره جزأ
 منه وذلك لا يكون الالهة
 بخلافه فيما قبلها (أو قال له
 على درهم درهم لزمه
 درهم أو درهم) درهم
 فدرهمان) يلزمانه لما مر
 في كذا كذا وكذا وكذا
 (أو) درهم (ودرهم
 ودرهم ثالثة) تلزمه (الا
 ان نوى بالثالث تأ كيد
 الثاني) فدرهمان يلزمانه
 فشمع المستثنى منه ما لو
 نوى بالثاني أو بالثالث
 استئنافا أو تأ كيد الاول
 أو اطلق فيلزمه الثلاثة
 عملا بنيتها في الاولى وبظاهر
 اللفظ في الثانية ولا تمنع
 التأ كيد في الثانية ازياة
 المؤ كد على المؤ كد
 بالعاطف وللفضل في التأ كيد
 بالثالث (ومتى أقر بمهم
 كسوب) وثني (وطوب
 بيانه) ولم يمكن معرفته
 بغير مر اجعته (فأنى حبس)
 حتى يبين لامتناعه من
 أداء الواجب عليه فان مات
 قبل البيان طوب به
 الوارث

ووقف جميع التركة فان
 أمكن معرفته بغير
 مراجعته كقوله له على زنة
 هذه الصنجة أو قدر ما باع
 به فلان فرسه لم يحبس (ولو
 بين) بما يقبل (وكذبه المقر
 له) في أنه حقه (فليبين)
 أي المقر له جنس حقه
 وقدره وصفته (وايدع) به
 (ويحلف المقر على نفيه)
 ثم ان كل من ما بين به من
 جنس المدعى به كأن بين
 بمائة درهم وادعى المقر له
 بمائتي درهم فان صدقه
 على ارادة المائة ثبتت
 وحلف المقر على نفي الزيادة
 وان كذبه بان قال له بل
 أردت مائتين حلف على أنه
 لم يرددها وانه لا يلزمه الا
 مائة وان لم يكن من جنسه
 كأن بين بمائة درهم فادعى
 بخمسين دينار فان صدقه
 على ارادة المائة أو كذبه في
 ارادتها بان قال له انما أردت
 الخمسين ووافقه على ان المائة
 عليه ثبتت لاتفاقهما عليها
 وان لم يوافقه عليها فبها
 بطل الاقرار بها وكان في
 الصور الأربع مدعى
 للخمسين فيحلف المقر
 على نفيه في الأربع وعلى
 نفي ارادتها أيضا في صورتى
 التكذيب وذكر التحليف
 من زيادتي (ولو أقر) له
 (بأنف) مرة (وبالف)
 مرة أخرى (فالف) تلزمه
 فقط لان الاقرار اخبار

الوارث ويحلف عليه فان امتنع الوارث من الحلف على أنه لا يعلم أنه مراد المورث ونكل عن اليمين
 ردت على المقر له فيحلف ويقضى له بما ادعاه لكن تقل سم عن شرح الروض آخر الباب قبل
 الاقرار بالنسب فيما لو أقر بدار مبهمة ومات ولم يعين الوارث الدار كالوارث عينها المدعى فان أنكر
 الوارث ذلك وحلف أنها غير ما أراد مورثه لزمه تعيين وحبس له ان امتنع منه حتى يعين ونفي ما لم يعين
 الوارث ولا المقر له لعدم علمهما بما أراد المقر فاذا يفعل في التركة ولعل الاقرب ان القاضى يجبر الوارث
 والمقر له على أن يصطلحا على شيء لينفك التعلق بالتركة ع ش (قوله ووقف جميع التركة) أي ولو
 فيما يقبل فيه التفسير بغير المال احتياطاً لحق الغير شرح م (قوله لم يحبس) أي لبيان المقدار والا
 فلا بد من بيان الجنس كذهب وفضة حل أي ويحبس لبيانه قال ع ش على م وهو ظاهر
 مادام المحال عليه من نحو الصنجة باقيا فلو تلفت الصنجة أو ما باع به فلان فرسه فهل يحبس الى البيان
 أولا فيه نظر والاقرب الاول لان اقراره صحيح ونعذرت معرفة المقر به من غيره فيرجع في التفسير اليه
 لانه الاصل (قوله فليبين) جواب لو محذوف لانه لا يقترن باتقاء تقديره بطل البيان فليبين الخ وقد
 تقدم التنبيه في باب الرهن على ان لو تأنى بمعنى ان فتقع الفاء في جوابها ع ش وهو جواب ثان وهو ان
 لو بمعنى ان فيكون قوله فليبين جوابها والاولى ان يقدر ع ش الجواب بقوله لم يكف البيان لان قوله
 بطل البيان لا يظهر الا في بعض الصور الآتية (قوله ثم ان كان ما بين به) أي المقر الخ يشعر صنيعة بان
 هذا زائد على مامر وليس كذلك بل هو تفصيل لقوله ولو بين وكذبه الى آخر كلام المتن أي فتارة يكون
 البيان من جنس المدعى به وتارة لا وقوله على نفيه أي فتارة يحلف على نفي الكل وتارة على نفي الزيادة
 وتارة على نفي الارادة فبين هذا كله بقوله ثم ان كان الخ وحاصل ما ذكره ست صورتان في الجنس
 وأربعة في غيره شيخنا (قوله فان صدقه على ارادة المائة) كأن قال له نعم أردت المائة لكنك غلطت
 فيما أردت وانما الذي عليك مائتان (قوله حلف على أنه لم يرددها) فان نكل المقر حلف المقر له على
 استحقاق المائتين لا على ارادة المقر لها اذا لاطلاع على الارادة لانها أمر قاضى ع ش ا ط ف (قوله وأنه
 لا يلزمه الامانة) ويكفيه لهما يمين واحدة على الصحيح المنصوص فان نكل حلف المقر له على استحقاق
 المائتين لا على ارادتهما اه زى (قوله كأن بين) أي المقر وقوله فادعى أي المقر له ووافقه أي المقر
 له وقوله على ان المائة عليه أي في مسئلة التصديق والتكذيب لكن هل المراد بالموافقة عدم الرد فيشمل
 السكوت أو المراد الموافقة صريحاً وقضية لباب ترجيح الاول شوبرى (قوله ووافقه على ان المائة)
 راجع أيضا لقوله فان صدقه على ارادة المائة الخ كان قال له في حال التصديق نعم أردت المائة لكن غلطت
 فيما أردت وانما الذي عليك خمسون دينار اه سم ع ش (قوله ان المائة عليه) أي زيادة على الخمسين
 (قوله وان لم يوافقه عليها) أي المائة وقوله فبها أي في صورتى التصديق والتكذيب (قوله بطل
 الاقرار بها) ذي بطل اقراره بالشئ اه حل (قوله في الصور الأربع) أي فيما اذا صدقه على ارادة المائة
 أو كذبه في ارادتها ووافقه على ان المائة عليه فهاتان صورتان في الموافقة أو صدقه أو كذبه في ارادتها
 ولكن لم يوافقه على أنها عليه فهاتان صورتان أيضا في عدم الموافقة شيخنا (قوله في صورتى
 التكذيب) وهما التكذيب في الارادة مع الموافقة وعدمها فيتعرض في اليمين في هاتين لنفي الخمسين
 ونفي ارادتهما في صورتى التصديق لنفي الخمسين فقط فعلى كل لا تلزمه الخمسون وتلزمه المائة في
 صورتين دون صورتين شيخنا (قوله فالف تلزمه فقط) ولو وقع ذلك في مجالس ولو كتب بكل
 منها صك أي ورقة أو شهد عليه به ولو كرره ألف مرة اه زى وقوله التكررة اذا أعيدت تكرة
 كانت غيرا أغلبى لا كللى اه حج اذ كثيرا ما تعادوهى عين الأولى كافي نحو وهو الذي في السماء له

وتعدده لا يقتضي تعدد الخبر به (ولو اختلف قدر) كأن أقر بألف ثم بخمسة أو عكس (فلا كثر) يلزمه فقط لجواز الاقرار ببعض الشيء بعد الاقرار بكاه أو قبله (فلو تعذر جمع) بين الاقرارين (٨٧) كأن وصف القدرين بوصفين كصحاح

ومكسرة أو أسندهما إلى جبهتين كبيع وقرض أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الأحد عشرة (لزماه) أي القدران فلو قيد أحدهما وأطلق الآخر حل المطلق على المقيد (ولو قال له على ألف قبضته أو لا تلزم أو من ثمن نحو خر) مما لا قيمة له كز بل (لزماه) الألف عملا ببول كلامه بخلاف ما لو قال له من ثمن خر على ألف لم يلزمه شيء كافي الرخصة وأصلها وتعبيرى بنحو خر أعم من تعبيرة بنحو أو كلب (أو) قال له على ألف (من ثمن عبد لم قبضه قبل) قوله لم قبضه لأنه لا يرفع ما قبله سواء أقاله متصلا به أم منفصلا عنه ولا يلزمه تسليم الألف إلا بعد قبض العبد بخلاف قوله من ثمن عبد لا يقبل إلا متصلا (أو علق) الاقرار كقوله له على ألف إن شاء الله أو إن شاء زيد أو إذا جاء رأس الشهر ونوى التعليق قبل فراغ الصيغة كما يؤخذ مما يأتي في الاستثناء (فلا شيء عليه) لأنه لم يجزم بالاقرار وتعبيرى بذلك أعم من قوله ولو قال إن شاء الله

وفي الأرض فلم يعمل بقضيتها وبفرض تسليم أطرادها فيصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الأخذ باليقين مع الاعتضاد بالأصل وهو براءة الذمة بممازاد على الواحد شرح م (قوله وتعدده) أي الاخبار لا يقتضي تعدد الخبر به أي حتى لو اتحد الزمن وتعدد المكان مع تعدد المكانين المقر فيهما لا يكون ذلك مقتضيا للتعدد كان قال له على ألف يوم السبت أو لم يصبر ثم أقر له بألف أخرى في ذلك اليوم المذكور بمكة لم يلزمه إلا ألف واحد لأنه يتميز بالاقرار بمصر ومكة في يوم واحد فتسقط الإضافة إليهما لأن الإضافة إلى أحدهما ترجيح بلا مرجح والنسبة إليهما مستحيلة اه ع ش (قوله فلا كثر يلزمه فقط) أي لدخول الأقل في الأكثر (قوله فلو تعذر جمع) مقابل لم حذف تقديره هذا إذا أمكن جمع وهذا غير محتص بما إذا اختلف القدر بل يجري فيما إذا اتفق القدر كما يدل عليه قوله أو قال قبضت يوم السبت الخ فيكون راجعا لقوله ولو أقر بألف الخ (قوله كصحاح ومكسرة) أي كان قال مرة له على ألف صحاح ثم قال مرة أخرى له على ألف مكسرة (قوله لزماه أي القدران) أي في الصور الثلاث لتعذر اتحادهما إذا اختلف الوصف في الأول يوجب اختلاف الموصوف واختلاف السبب في الثاني يوجب اختلاف المسبب كذا قاله م ر اه ا ط ف (قوله حل المطلق على المقيد) أي ولم يلزمه غيره اه م ر (قوله لزماه الألف) وعليه اثبات القضاء ومثله ما لو قال كان له على ألف قبضته فإن لم يقل في هذه قبضته كان لغوا ولو أشهد على نفسه أنه سيقرب باليس عليه ثم أقر بشيء لزماه ولا ينفعه ذلك الاشهاد اه قل (قوله عملا بأول كلامه) الذي هو جملة واحدة ويبلغوا آخره وإن كان المقر كافرا أو ممن يعتقد صحة بيع الكلب نعم ان رفع الحاكم يرى ذلك فله الحكم بعقيدته قل (قوله من ثمن عبد لم قبضه) أي العبد وهو لا قال من ثمن مبيع الاعم من العبد وغيره ثم يدعى العموم كعادته (قوله لأنه لا يرفع ما قبله) بل يخصه بحالة دون أخرى (قوله سواء أقاله) أي لم قبضه (قوله أم منفصلا) أي وقد قال من ثمن عبد متصلا أما إذا قلنا بمنفصلين فلا يقبل قوله لم قبضه كما لا يقبل قوله من ثمن عبد (قوله لا يقبل) أي قوله من ثمن عبد (قوله الامتصلا) أي بقوله له على ألف وألحق بذلك فيما يظهر كل تقييد مطلق وتخصيص اعمام كاتصال الاستثناء كما هو ظاهر أي من أنه لا بد من الاتصال والا لبطلت فائدة الاقرار اه تحفة شويرى أما لو ذكره منفصلا لم يقبل مع ان قوله من ثمن عبد لا يرفع ما قبله بل يخصه من حالة إلى حالة أخرى وكان القياس القبول فيه مطلقا كسابقه إلا أن يفرق بينهما بان قوله من ثمن عبد خصه بجهة معرضة للسقوط بموت العبد فلم يقبل منه الامتصلا ووجب الألف إذا لم يذكره متصلا لا احتمال وجوبها بسبب آخر بخلاف قوله لم قبضه فلم يخصه بتلك الجهة المعرضة للسقوط فقبل مطلقا ع ش (قوله ونوى التعليق) ينبغي ان المراد قصد الاثبات بالصيغة أعم من الاثبات بها بقصد التعليق أو مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك اه م ع ش (قوله فلا شيء عليه) إلا ان قصد التأجيل ولو باجل فاسد فيلزمه ما أقر به اه شرح الروض والظاهر لزومه حال في مسألة الأجل الماسد شويرى (قوله لأنه لم يجزم) وأيضا فالأقرار اخبار عن حق سابق والواقع لا يتعلق سم وفارق من ثمن كلب بان دخول الشرط على الجملة يصيرها جزأ من جملة الشرط فلزم تغير معنى أول الكلام بخلاف من ثمن الكلب لأنه غير مغير بل مبين لجهة اللزوم مما هو باطل شرعا فلم يقبل اه شويرى (قوله وهو الذي أردته) بفتح تاء المخاطب كما هو ظاهر (قوله فيحلف أنه ليس له عليه الخ) وقبل

لم يلزمه شيء (وحلف مقرر) فيصدق بيمينه (في) قوله له (على أو عندي أو معي ألف وفسره) ولو منفصلا (بودعة فقال) المقر له (لي عليك ألف آخر) دينا وهو الذي أردته باقرارك فيحلف أنه ليس له عليه ألف آخر وأنه لم يرد باقراره الا هذه ولا ينافيه ذكر على التي للوجوب

ذلك شأن الودعة بخلافها
قبله لان التالف والمردود
لا يكونان عليه ولا عنده
ولا معه والتقييد بالبعدية
في عندي ومعنى من
زيادتي (و) حاتف (مقرله
في قوله) أي المقرله على ألف
(في ذمتي أو ديني) وفهره
بودعة فقال لي عليك ألف
آخر في حاتف أن له عليه ألفا
آخر لان العين لا تكون
في الذمة ولا ديني (ولو أقر
بيس أو بهبة وقبض) فيها
(فادعي) هو أولى من قوله
ثم ادعي (فساده لم يقبل)
في دعواه فساد وان
قال أقررت لظني الصحة
لان الاسم عند الإطلاق
يحمل على الصحيح (وله)
تحليف المقرله) أنه لم يكن
فاسدا (فان شكك) عن
الحلف (حلف المقر) أنه
كان فاسدا (و بطل) أي
البيع أو الهبة لان البين
المردودة كالاقرار أو
كالبينة وكل منهما يفيد
صدق المقر وقولي وبطل
أولى من قوله و برى (أو
قال هذا لزيد بل لعمر وأو
غصبته من زيد بل من
عمر وسلم لزيد وغرم) المقر
(بدله لعمر و) لانه حال بينه
وبينه بالاقرار الأول
وتعبري بذلك أعم مما عبر
به ولو قال غصبته من زيد

يصدق المقر له لان كلمة على ظاهرة في الثبوت في الذمة والودعة لا تثبت فيها م (قوله لاحتمال ارادة
الوجوب الخ) ويحتمل انه تعدي فيها فصارت مضمونة عليه فحسن الايمان فيها على وقد تستعمل
على بمعنى عندي كما في قوله تعالى ولهم على ذنب شرح م (قوله أي بعد تفسيره المذكور) الوجه
أن يقال أي بعد اقراره كما لا يخفى شوبري أي لانه تقبل دعواه التلف والرد بعد الاقرار ولو قبل تفسيره
المذكور وكلامه يقتضي اهل الاقبال حينئذ وعبارة ع ش قوله بعد تفسيره عبارة المنهاج بعد الاقرار
ولعلها الوجه لانه لو ادعى ذلك حال التفسير كان قال أردت بالالف الذي أقررت به ألفا ودية وقد تلفت
الآن فالوجه القبول سم ويمكن رد ما هنا الى المنهاج بجعل التفسير بمعنى التبيين وهو عبارة عن
الاقرار وفي المختار الفسر البيان وبابه ضرب والتفسير مثله اه بحروفه (قوله لان ذلك) أي
حلفه في دعوى التلف والرد بعده (قوله وفهره بودعة) أي فلا يقبل تفسيره المذكور ومحل ان
كان منفصلا عن الاقرار فان كان متصلا فالوجه قبوله شرح م وقد ينافي هذا قوله في ذمتي اذا لم يكن
لا تكون في الذمة الخ الا أن يقال ان قوله ذلك متصلا دل على انه لم يرد في ذمتي وديننا معناه بل أراد في
ذمتي معنى جهتي وان دينه معناه كالدين في لزوم رد مال كما اه ع ش عليه (قوله فقال) أي المقر
له (قوله لان العين) أي وهي الودعة المفسر بها (قوله وقبض فيها) أي في الهبة اذ يختلف
حكمه باعتبار الزوم وعدمه بالنسبة للقبض بخلاف البيع وماوى فلو اقتصر على مجرد الاقرار بالهبة
فلا يكون مقرا بالاقباض ومحل حيث لم يكن يدا المقر له والافهواقرار بالقبض م ا ط ف (قوله
فادعي) والتراخي يعلم من كلامه بالأولى لانه اذ لم تقبل دعواه الفساد مع الفورية فمع التراخي أولى
بخلاف تعبير الأصل زي (قوله هو أولى من قوله) لانه يؤهم أنه اذا ادعاه على الفور يقبل
وليس مرادا (قوله ثم ادعي فساد) أي البيع أو الهبة لانه اذا كان العطب باو يفرد الضمير لرجوعه
للاحد (قوله لم يقبل) ولا تسمع بيته لتكذيبها لاقراره السابق اه شرح م (قوله وان قال
أقررت لظني الصحة) الا ان كان مقبولا عا بصدقه بمقتضى ظاهر الحال كبدوى جلف فالأوجه قبوله
شرح م (قوله كالاقرار) أي من المقر له أي كانه أقر بالفساد وقوله أو كالبينة أي من المقر أي
كانه أقام بيته على الفساد (قوله أولى من قوله و برى) أي لان البراءة لا تكون الا من الدين مع أن
النزاع هنا في عين وهي لا يصح البراءة منها الا أنه أجيب عن الأصل بأنه وان كان النزاع في عين فقد
يترتب عليه دين عند تلفها كالتمن فذاب أو برى من التبعة أي الشاملة لهما سم وأجاب الشهاب عنه
أيضا بان قوله برى أي من الدعوى فشمم حينئذ العين والدين فلا اعتراض حينئذ على المصنف والمراد
بالبراءة من الدعوى الخروج من عهدتها لا يصح البراءة من الدعوى ا ط ف (قوله أو قال) متصلا
أو منفصلا ولو بعد طول الفصل حل (قوله وغرم المقر بدله) أي من مثل في المثلي وقيمة في المتقوم
وجرى عليه ابن حجر والتهى قاله والد شيخنا في حوائج شرح الروض وجوب القيمة مطلقا وهو الراجح
أي لان الغرم بالحيولة اه شوبري أخذ من تعليله فلورجع المقر به ليد المقر دفعه لعمر واسترد ما
غرمه وله حبسه تحت يده حتى يرد ما غرمه اه ع ش (قوله وكيل ثم) الأولى أن يقدمه على قوله ولو
قال غصبته الخ (قوله وضح استثناء) أي من الخفس والدين بدليل قوله وضح من غير جنسه الخ وهو
ما أخوذ من الثني فتصح فسكون أي الرجوع لرجوعه عما فتضاه لفظه (قوله لوروده الخ) من وروده
في الكتاب فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس ومن السنة الجمعة حق واجب على كل محتلم الأربعة

والمالك فيه لعمر وسلم لزيد لانه اعترف له باليد ولا يغرم لعمر وشيا لجواز أن يكون المالك فيه لعمر و
ويكون في يده بديا جارة أو غيرها وكيل ثم كما في الوسيط في باب الشك في الطلاق ومثلها الفاء (درس) (وضح استثناء) لوروده

وفي كلام العرب وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعاير والا العيس

(قوله ان نواه) أي وتلفظ به برماوى أي وأسمع نفسه أيضا ولو بالقوة وكذا من هو بقربه كما في ع ش على م ر قاله م ر ولكونه رفع البعض ما شمله اللفظ احتاج الى نية (قوله قبل فراغ الاقرار) أي ولومع آخر حرف منه أو عند أول حرف مثلاً وان عزبت النية قبل فراغ الصيغة ثم قضية قوله ان نواه الخ انه لا بد من قصد الاخراج قبل الفراغ من الصيغة وقياس ما تقدم عن سم في التعليق بان شاء الله في قوله ينبغي ان المراد قصد الاتيان بالصيغة الخ أن يكتفى هنا بقصد الاتيان بصيغة الاستثناء قصد أو أطلق ع ش على م ر (قوله لان الكلام الخ) هذا تعليل لما تضمنه المتن فكانه قال لا تجب في أوله ولا تكتفى بعد الفراغ فلذلك فرع الدعوتين على التعليل واستنتج منهما منه وقيل انه علة للجملتين بعده فكان الأولى تأخيرهما عنهما (قوله وهذا من زيادتي) أي قوله نواه قبل فراغ الاقرار (قوله واتصل) أي اجماعاً وما حكى عن ابن عباس من عدم اشتراط اتصاله قيل لم يثبت عنه ولئن ثبت فهو مؤول شرح م ر (قوله فلا يضر سكتة تنفس) وهي لا تكون الا بسيرة وعبارة ثم شرح م ر نعم السكوت اليسير بقدر سكتة تنفس أو عى أو تذكر أو انقطاع صوت غير مضر اه فقول الشارح بخلاف الفصل بسكوت طويل مقابل للسيرة المفهوم من كلامه أو المقدر فيه قال الشورى انظر ما لو سكت وادعى واحداً مما ذكر هل يقبل منه ذلك و يصح استثناءه أو لا والفرض ان لا قرينة اما اذا كانت فانه يقبل كما هو ظاهر فليحرر (قوله وعى) قال السيوطي هو بكسر العين لا بفتحها لان المعنى بالكسر التعب من القول (قوله وتذكر) أي تذكر قد مر ما يستثنى أي ان كان بقدر سكتة التنفس ع ش (قوله وانقطاع صوت) وسعال ونحوه وانظر ولو طال زمنه أو لا ظاهر كلامهم الاول فليتأمل شورى (قوله وكلام أجنبي) نعم لو قال له على ألف استغفر الله الامانة فانه يصح كفاي البيان والعدة زي (قوله ولم يستغرق) ولو بحسب المعنى كما يأتي نحوه على ألف الانو باو بينه بشوب قيمته ألف (قوله لم يصح) أي لما في ذلك من المناقضة الصريحة نعم ان أتبع المستغرق باستثناء آخر غير مستغرق صح فاذا قال له على عشرة الا عشرة الاثمانية لزمه ثمانية لان الثمانية مثبتة اذ هي مستثناة من منق ك ما يؤخذ مما يأتي به عليه م ر (قوله فيلزمه عشرة) وهذا بخلاف الوصية فانه يصح فيها وقائدة الصحة أنه يكون رجوعاً عنها ع ش وعبارة قل وشمل ما ذكر الوصية وقول بعضهم انه فيها صحيح لا بطله ما قبله كما لو كان له ابنان وأوصى لزيد بمثل نصيب أحدهما الا نصف المال أجيب عنه بان البطالان من حيث انه لفظ يفيد الرجوع عن الوصية لامن حيث صحة الاستثناء فتأمل (قوله ولا يجمع مفرق) هذا حكم من أحكامه وليس من الشروط وقوله فلو قال الخ ذكرنا ربعة أمثلة آخرها المفهوم كما يدل له تعليقه وثلاثة لمنطوق أو طالع عدم الجمع في المستثنى منه وثانيها وثالثها في المستثنى وذ كر له مثالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن لا يجوز جمع أصلاً كالاول منهما أو يكون جمع جائز مع غير جائز كالثاني منهما لان الدرهمين الاولين يجوز جمعهما ولا يجوز جمع الثالث معهما وقوله في استغراق أي لاجل استغراق ففي معنى اللام كما عبر بها م ر أي لاجل دفعه اذا كان الجمع في المستثنى منه أو لاجل تحصيله اذا كان في المستثنى أو فيهما (قوله ولا فيهما) كقوله له على درهم ودرهم ودرهم الادرهما ودرهما ودرهما فيلزمه ثلاثة لان قوله الادرهما مستغرق للاخير والثاني مستغرق للثاني والاخير لا لاول شيخنا ليكن لا فائدة هنا في عدم جمع المفرق لانه يلزمه ثلاثة على كل حال ففي قول الشارح ولا فيهما انظر والاولى أن يصور بان يقول له على درهم ودرهم الادرهما ودرهمين فيكون الدرهم مستثنى من الدرهمين قبله ويلغوا ما بعده الذي حصل به الاستغراق فيلزمه درهمان ولو جمع المفرق لزمه ثلاثة

في الكتاب والسنة وكلام العرب ان (نواه قبل فراغ الاقرار) لان الكلام انما يعتبر بتمامه فلا يشترط من أوله ولا يكتفى بعد الفراغ والالزام رفع الاقرار بعد لزومه وهذا من زيادتي (واتصل) بالمستثنى منه عرفاً فلا يضر سكتة تنفس وعى وتذكر وانقطاع صوت بخلاف الفصل بسكوت طويل وكلام أجنبي ولو يسيراً (ولم يستغرق) أي المستثنى المستثنى منه فان استغرقه نحوه على عشرة الا عشرة لم يصح فيلزمه عشرة (ولا يجمع) مفرق (في استغراق) لافي المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما وهذا من زيادتي فلو قال له على درهم ودرهم ودرهم الادرهما

(قوله لانه يلزمه ثلاثة الخ) وكذا يلزمه ثلاثة على كل حال لو قال له على درهمان ودرهم الادرهمين ودرهما فلا يصح تصويره لان المراد أنه لا يجمع بينهما لحصول الاستغراق الذي هو مفقود عند عدم الجمع فتأمل

لزمه ثلاثة دراهم ولو قال ثلاثة الادرهين ودرهما لزمه درهم لان المستثنى اذا لم يجمع مفرقه لم يبلغ الا ما يحصل به الاستغراق وهو درهم
فبقى الدرهمان مستثنين ولو قال له (٩٠) على ثلاثة دراهم الادرهين ودرهما لزمه درهم لان الاستغراق انما

حمل بالاخير ولو قال له على
ثلاثة دراهم الادرهين
ودرهما لزمه درهم لجواز
الجمع هنا اذا استغراق
(وهو) أي الاستثناء (من
اثبات نفي وعكسه) أي من
نفي اثبات كاذ كرهما في
الطلاق (فلو قال له على
عشرة الا تسعة الاثمانية
لزمه تسعة) لان المعنى الا
تسعة لا تلزم الاثمانية تلزم
فتلزم الثمانية والواحد
الباقى من العشرة ومن
طرق بيانه أيضا أن يجمع
كل من مثبت والمنفي
ويسقط المنفي منه والباقي
هو المقربه فالعشرة والثمانية
في المثال مثبتان ومجموعهما
ثمانية عشر والتسعة منفية
فاذا أسقطتها من الثمانية
عشر تبقى تسعة وهو المقر
به ولو قال ليس له على شيء
الاخسة لزمته وليس له على
عشرة الاخسة لم يلزمه شيء
لان عشرة الاخسة هو
خسة فكانه قال ليس له
على خسة (وصح) الاستثناء
(من غير جنسه) أي
المستثنى منه ويسمى استثناء
منقطعاً (كأنه درهم الا
ثوبان بين ثوب قيمته
دون ألف) فان بين ثوب
قيمه ألف فالبيان لغو

(قوله لزمه ثلاثة دراهم) لان المستثنى منه اذا لم يجمع مفرقه كان الدرهم مستثنى من درهم فيستغرق
فيلغو عن (قوله مستثنين) أي مكانه قال ثلاثة الادرهين فيلزمه درهم (قوله ولو قال له على
ثلاثة الخ) انما أتى بمثالين في استغراق المستثنى اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون جميع افراد
مفرقه أو بعضها مفرق وبعضها مجموع كالمثال الاول (قوله انما حصل بالاخير) أي الاستثناء الاخير
فيلغو مكانه استثنى اثنين من ثلاثة فيكون اللازم له واحدا وقوله لجواز الجمع هنا أي جمع المستثنى
فيكون الاثنان مستثنين من الثلاث (قوله أي الاستثناء من اثبات نفي) أي المستثنى من مثبت
منفي وعكسه فالصادر الثلاثة بمعنى اسم المفعول كما يؤخذ من كلام الشارح وقال سم أي والاستثناء
من ذي الاثبات ذو نفي أي دال عليه (قوله كاذ كرهما في الطلاق) أي هاتين القاعدتين وهذا
اعتذار عن عدم قوله وهذا من زيادتي أي فالاصل وان لم يذكرهما هنا لكانه ذكرهما في كتاب
الطلاق (قوله لزمه تسعة) محله اذا ذكر المستثنيات من غير عطف لانه مع العطف يرجع الجميع
للاول وبلغونه ما حصل به الاستغراق سواء ذكر الامع العطف أو سكت عنها فلو قال له على عشرة لا
خسة والا ثلاثة فهما مع مستثنيان من العشرة اه زي ولو قال له على عشرة فيما ظن فليس باقرار
أصلا قل (قوله ومن طرق بيانه) أي بيان ما يلزم وقوله أيضا أي زيادة على قوله وهو من اثبات نفي
وعكسه أو يقال أيضا أي زيادة على قوله لان المعنى الخ اذ هو في قوة قوله القاعدة أن يخرج كل مما قبله مع
مراعاة قاعدة المتن وهذا الثاني أحسن والاول قاله شيخنا وليس بظاهر لان الاستثناء من النفي اثبات
وعكسه أصل لكل القواعد المقررة هنا (قوله كل من مثبت) أي على حدته وقوله والمنفي أي بان
يجمع كل من المنفي كذلك وقوله ويسقط المنفي منه أي من المثبت اط ف ثم ان كان المذكور رأولا
شفعا فلا شفاع مثبتة أو وترافعه اه زي (قوله ولو قال ليس له على شيء) هذا عام وقوله الاخسة
خاص وقوله وليس له على عشرة هو خاص ويؤخذ من قول الشارح ولو قال الخ ضابط وحاصله انه ان
كان المستثنى منه عاما عمل بالاستثناء كقوله ليس له على شيء الاخسة وان كان خاصا ألغى الاستثناء كقوله
ليس له على عشرة الاخسة وهذا تقييد لقول المصنف وعكسه بما اذا لم يدخل النفي على خاص أي محل
كون الاستثناء من النفي اثباتا اذا لم يدخل النفي على خاص والا فلا يلزمه شيء يجعل النفي متوجها لكل
من المستثنى والمستثنى منه ولا يختص بهذا المثال بل يجري فيما لو قال ليس له على ألف الامانة فلا يلزم شيء
اه زي (قوله فكانه قال ليس له على خسة) لان المعنى ليس له على عشرة متصفة بكونها ناقصة خسة
(قوله وصح من غير جنسه) خلافا للامام أحمد في بطلانه مطلقا وللإمام أبي حنيفة في بطلانه في غير
المكيل والموزون قل على الجلال ودليلنا على الصحة قوله تعالى فانهم عدوا لي ارب العالمين وقوله
تعالى لا يسمعون فيها لغوا الاسلاما ما لهم به من علم الا اتباع الظن قال ع ش على مر وينبغي أن
مثل الجنس النوع والصفة (قوله فالبيان لغو ويبطل الاستثناء) أي للاستغراق (قوله بين
ما أراد) أي بين الثوب الذي أراد في الاستثناء بالالف أي بثوب قيمته ألف (قوله فكانه تلفظ
به) أي بالف فيكون مستغرقا لان التقدير الاقيمة ثوب (قوله من معين) وما تقدم كان معاني
التمه ومنه هذا الثوب له الا كنه هذا ولو أقر بثياب بدنه دخل جميع ملبوسه ولو فروة وخفا قل
(قوله أو هؤلاء العبيد) ولا اعتبار بالجهل بالمستثنى مر (قوله وحلف في بيانه) ويجبر على البيان

ويبطل الاستثناء لانه بين ما أراد به فكانه تلفظ به (و) صح الاستثناء (من معين) كغيره (كهذه) لتعلق
الدار له هذا البيت أو هؤلاء العبيد له الواحد وحلف في بيانه) أي الواحد لانه أعرف بمراده حتى لو ماتوا بقتل أو بدنه الواحد

وزعم أنه المستثنى صدق
بمنه أنه الذي اراده
بالاستثناء لاحتمال ما ادعاه

(فصل في الاقرار بالنسب)
لو (أقر) من يصح اقراره
(بنسب فان أحقه بنفسه)
كان قال هذا ابني (شرط)
فيه (امكان) بان لا يكذب
الحس والشرع بان يكون
دونه في السن بمن يمكن
فيه كونه ابنة وأن لا يكون
معروف بالنسب بغيره
(وتصديق مستلحق) بفتح
الحاء (أهل له) أي للتصديق
بان يكون حيا غير صبي
ومجنون لان له حقا في
نسبه فان لم يصدقه بان
كذبه وعليه اقتصر الأصل
أو سكت لم يثبت نسبه
الا بينة فان لم تكن بينة
حلفه فان حلف سقطت
دعواه وان نكل حلف
المدعى وثبت نسبه ولو تصادقا
ثم رجعا لم يسقط النسب
كما قاله الشيخ أبو حامد
وصححه جمع وقال ابن أبي
هريرة بسقط وشرط أيضا
أن لا يكون المستلحق

(قوله أي ذكر الخ) الأولى
حذف ذكر وغير مسح
لان المراد من يصح اقراره
بالمال وهما غير شرط فيه
اه شيخنا

(قوله غير مسح) هذا
داخل تحت الامكان
والذكر ياتي فيها تفصيل
يعلم مما ياتي اه شيخنا

لتعاقب حق الغير به ويخلفه وارثه فيه لومات شرح م (قوله وزعم) أي ذكر
(فصل في الاقرار بالنسب) أي وما ينبه من ثبوت الاستيلاء وارث المستلحق وهو مع الصدق
واجب ومع الكذب في ثبوته ونفيه حرام من الكبار بل صح في الحديث انه كفر لكنه محمول على
المستحل أو على كفران النعمة فان حصول الولد نعمة من الله فانكارها عجزا لنعمة الله تعالى ولا نظر
لما قد يعرض للولد من عقوق ونحوه زى مع زيادة من ع ش على م (قوله لو أقر من يصح
اقراره) أي ذكر بالغ عاقل غير مسح مختار ولو سفيها أو رقيقا أو كافرا قل (قوله هذا ابني)
ومثله أنا بوجه الأول أولى للاضافة الى المقر لا هذا أي خلافا لابن حجر لانه من اللاحق بالغير وهو الجدل
وعبارة زى كان قال هذا ابني مثله أن يقول هذا ابني ويصدقه وقوله أنت ابني أحسن من قوله أنا ابنيك
وقول الأب أنت ابني أحسن من قوله أنا ابنيك اذا اضافة فيه للمقر شيخنا وقل وعبارة م (قوله
ابني أو ابني لأمي لسهولة إقامة البينة بولادتها على ما قاله في الكفاية والأصح خلافه انتهى قال ع ش
عليه قوله والأصح خلافه أي فيصح الحاق نسب الام به اه (قوله وتصديق مستلحق) اقتصره
هنا على هذين الشرطين مع اشتراطه في اللاحق بالغير فيما يأتي كون الملحق به رجلا يقتضي أن استلحق
المرأة يصح مع أنه يخالف ماسيا في له في قوله بخلاف المرأة لان استلحقها لا يقبل حينئذ كان عليه أن
يشترط هنا كون المستلحق رجلا كما علمت مما تقدم عن قل (قوله بان يكون حيا غير صبي)
أخصر منه أن يقول حيا مكافا اللهم إلا أن يقال عدل عن ذلك لدخول السكران المتعدى فانه أهل
للتصديق وان كان غير مكلف عند المحققين ومؤاخذته انما هو من باب ربط الاحكام بالأسباب تغليظا
عليه انتهى بابلي (قوله لان له حقا في نسبه) أي ولانه أعرف به من غيره شرح م (قوله أو سكت)
الا اذا مات عقب الاستلحق وقبل التمكن من التصديق فانه يثبت النسب في هذه الحالة وعليها يحمل
كلام الشيخين برماوى وشرح م (قوله لم يثبت نسبه الا بينة) فهم منه أنه لا يعرض على
القائم في هذه ويمكن أن يفرق بين هذه وبين ما لو استلحقه اثنان فصدقهما أو لم يصدق واحد منهما
بان عرضه على القائم ثم لقطع المنازعة بين المستلحقين وهنا المنازعة بين المستلحق والجهول والحق
في النسب له فلم ينظر للقائم ثم رأيت في سم على حج ما وافقه حيث قال ولعل الفرق ان القائم
انما يعتبر عند المنازعة ونحوها ع ش على م (قوله حلفه) أي حلف المستلحق بكسر الحاء
المستلحق بفتحها وقوله فان حلف أي المستلحق بفتح الحاء وقوله سقطت دعواه أي المدعى (قوله
ولو تصادقا) راجع لقول المتن وتصديق مستلحق على سبيل التعميم فيه فكأنه قال فتى صدقه ثبت
النسب سواء كذبه بعد ذلك أم لا فلا يضر التكذيب بعد التصديق (قوله وشرط أيضا ان لا يكون
الح) الأولى تأخير هذا عن قوله وخرج بالأهل غيره فيتم شرح المتن أولا ثم يذكر ما زاد عليه من
الشروط وصنيعه يقتضي أن هذا الشرط غير مستفاد من اشتراط الامكان الذي ذكره في المتن وصنيع
م يقتضي انه مستفاد منه وعبارته اشترط ان لا يكذب الحس ولا الشرع ثم قال فان كذبه أي الشرع
بأن يكون معروف بالنسب من غيره أو ولد على فراش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وان صدقه
المستلحق لان النسب لا يقل النقل وعلم مما تقر بعدم صحة استلحاق منقضي باعان ولد على فراش نكاح
صحيح لما فيه من ابطال حق النافي اذ له استلحاقه وان هذا الولد لا يؤثر فيه قائم ولا انتساب بخلاف
حكم الفراش بل لا يثبت الا باللعان وخصة أثبتها الشارع لدفع الانتساب الباطلة فان ولد على فراش وطء
شبهة أو نكاح فاسد جاز لا غير استلحاقه لانه لو نازعه قبل التني سمعت دعواه ويمتنع استلحاق ولد الزنا
مطلقا انتهى ومنها يعلم مفهوم قول الشارع عن فراش نكاح صحيح وأما قوله بلعان فلا مفهوم له وعبارة

عش وقضيته انه لو كان له ولد أمة منقيا بحلف السيد يصح استلحاقه لغير الثاني وليس مراد ابل مثل
المتن باللعان ولد الأمة المذكورة (قوله فان كان كذلك) أن منقيا بلعان عن فراش نكاح صحيح
الح (قوله لم يصح لغير الثاني استلحاقه) لما فيه من ابطال حق الثاني اذله استلحاقه اه زى (قوله
ولو كبيرا) للرد على من قال ان الميت الكبير لا يصح استلحاقه لاحتمال انه لو كان حيا الكذب (قوله فلا
يشترط الح) وذلك لان الشارع قد اعتنى بأمر النسب وأثبتته بالامكان ولا أثر لثمة الميراث في الميت
كألو استلحق فقير صغيرا ذامالا وان اتهم بإيجاب النفقة عليه حتى لو قتله ثم استلحقه صح وسقط القود
ولا نظر لثمة سقوط القود وعبرة عش نفي اشتراط التصديق ظاهر في الصبي اذا بلغ والمجنون اذا
أفاق وأما الميت فلا حاجة اليه فيه لانه لا يتأتى منه التصديق حتى بنى اشتراطه إلا أن يقال دفع به اشتراط
التصديق من وليه أو وارثه (قوله بل لو بلغ الصبي) فكذب المستلحق له لم يبطل نسبه وفارق ما لو حكم
باسلام لقيط تبعا للدار ثم بلغ واختار الكفر حيث يقر عليه لان اللاحق به اضعف قل وكذا لو أفاق
المجنون بعد استلحاقه وكذبه فلا اعتبار بتكذيبه كافي مر (قوله كما صرح به الأصل) وليس له
تحليفه أنه ليس ابنه لانه لو رجع عن اقراره الأول لم يسقط النسب فلا معنى لتحليفه عش (قوله
وقضية ثبوت نسبه منه) أي من المقر وقوله بما ذكر أي بالاستلحاق من غير تصديق (قوله هو
أولى) لان البالغ يشمل المجنون عش (قوله لحق من صدقه) ولا يحلف للآخر وهذا مستثنى من
قاعدة أن كل اثنين ادعى على شخص شيئا فاقرا لهما أنه يحلف للآخر مر شوبري (قوله فان
لم يصدق واحد منهما) هذا يصدق بما اذا كذبهما مع انه لا يعرض على القائف حينئذ فيحمل كلامه
على ما اذا سكت كافي مر وعبارته فلو لم يصدق واحد منهما بان سكت عرض الح (قوله عرض على
القائف) بقي ما لو صدق أحدهما وأقام الآخر بينة هل يعمل بالتصديق أو اليئنه فيه نظر والأقرب الثاني
عش (قوله كما سيأتي في قبيل كتاب الاعتاق) عبارته هناك فاذا ادعى أي اثنان وان لم يتفقا اسلما
وحرية مجهولا أو ولد موطوأتها وأمكن كونه من كل منهما عرض عليه أي على القائف فيلحق من
الحقه به منهما انتهت باختصار وقوله وسيأتي في اللقيط عبارته هناك ولو استلحق نحو صغير رجل لحقه
أو اثنان قدم بينة فسبق استلحاق فبقائف فان عدم أو تحير أو نفاه عنهما أو ألحقهما انتسب بعد كماله
لمن يميل طبعه اليه (قوله فرع لو استلحق شخص الح) الظاهر ان محل ذلك اذا كان حيا أما اذا
كان ميتا في المسئلة الاولى وهي العبد فيلحقه اذ لا ضرر بخلافه في المسئلة الثانية شوبري ويشير لهذا
التقييد قول الشارع ان كان صغيرا أو مجنونا ولم يقل أو ميتا مع ان أقسام غير الاهل كما سبق ثلاثة الصبي
والمجنون والميت ومراده بهذا الفرع شرط رابع في اللاحق بالنفس وهو أن لا يكون المستلحق عبد
غيره أو عتيقه وهو صغير أو مجنون وعليه فقوله ان كان صغيرا الح راجع لكل من العبد والعتيق
كما يؤخذ من شرح مر وصرح به حجج ولو استلحق عبده ولم يمكن لحوقه به كان أسن منه
لأنه كان أمكن لحوقه به لحقه الصغير والمجنون ومن صدقه وعتقوا لا ثابت النسب من غيره ولا المكذب له
فلا يلحقانه ويعتقان عليه مؤاخذه له باعترافه بحريتهما ولا يرثان منه كما لا يرث منهما اه شرح
الروض وانحط عليه كلام عش على مر (قوله لم يلحقه) أي الابينة زى (قوله محافظة على
حق الولاء للسيد) أي على ثمرته وهي الارث والا فالولاء باق بتقدير لحوقه والمراد حق الولاء الثابت
حالا أو ما لا كافي العبد بتقدير عتقه وقوله والالحقه الح اعترض بان التعليل الله كور موجود فيه
وأجيب بأن فوات حق الولاء حصل هنا من تصديق المستلحق بفتح الحاء وهو قوي بخلافه فيما مر
فانه حصل من جانب المستلحق بكسرها وهو ضعيف لعدم وجود التصديق من المستلحق بفتحها

منقيا بلعان عن فراش
نكاح صحيح فان كان
كذلك لم يصح لغير الثاني
استلحاقه وخرج بالأهل
غيره كصبي وميت ولو كبيرا
فلا يشترط تصديقه بل لو بلغ
الصبي بعد استلحاقه فكذب
المستلحق له لم يبطل نسبه
كما صرح به الأصل لان
النسب بخطا له فلا يبطل
بعد ثبوته وقضية ثبوت
نسبه منه بما ذكر أنه يوثق
وان استلحقه ميتا وبه
صرح الأصل ولا نظر الى
الثمة لان الارث فرع
النسب وقد ثبت (ولو
استلحق اثنان أهلا)
للتصديق هو أولى من قوله
بالغا (لحق من صدقه) منهما
فان لم يصدق واحد منهما
أو صدقهما عرض على
القائف كما سيأتي في قبيل
كتاب الاعتاق وخرج
بالأهل غيره وسيأتي في
اللقيط (فرع) لو استلحق
شخص عبد غيره أو عتيقه
لم يلحقه ان كان صغيرا أو
مجنونا محافظة على حق
الولاء للسيد

والالحقه ان صدقه (وأتمته ان كانت فراشا) له أول زوج (فولدها صاحبه) أي (٩٣) الفراش وان لم يستلحقه خبر الصحابين

أنه صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش (والا فان قال هذا ولدي) ولو مع قوله ولدت في ملكي (ثبت نسبه) بشرطه (لا يلاذ) منها لاحتمال انه أحبلها بنكاح أو شبهة ثم ملكها (أو) قال هذا ولدي (وعلمت به في ملكي بنتا) أي النسب والأيلاد لا تقطع الاحتمال (وان الحقه) أي النسب (بغيره) بمن يتعدى النسب منه اليه (كهذا أخي أو عني شرط) فيه (مع مامر كون الملحق به رجلا) من ز يادني كلاب والجد بخلاف المرأة لان استلحاقها لا يقبل كما سيأتي فبالاولى استلحاق وارثها وكونه (ميتا) بخلاف الحي ولو مجنون لا استحالة نبوت نسب الاصل مع وجوده باقرار غيره (وان نقاه) الميت فيجوز الحاقه به بعد نقاهه كما لو استلحقه

(قوله لانه نادر) الاولى الجواب بانه قول من لا معول عليه والا فلو معول على التدوير ورد أن وطء الشبهة أيضا نادر تأمل (قوله وعدم كونه منفيا) أي اغير الملحق به كما يؤخذ من قول المتن وان نقاه تأمل (قوله أيضا

(قوله والالحقه الخ) ويبقى العبد على رقه ادلا منافاة بين الرق والنسب لكن لو عتق قدم عصبه النسب على عصبه الولاء في الارث حل وولاؤه ملحقه في الثانية (قوله وأتمته) أي أتمه من يصح اقراره الذي قدره الشارح في قول المتن أقر بنسب عزيزي وأتى به توطئة لقوله والا فان قال هذا ولدي (قوله ان كانت فراشا) بان أقر بوطئها وثبت بيينة ع ش وقال قل لان الامة لا نصير فراشا الا بذلك بخلاف الزوجة لان المقصود في الاماء الاستخدام بالاصالة (قوله بشرطه) وهو الا ان كان بان لا يكذب به الخ (قوله لاحتمال انه أحبلها) وقاعدة الباب البناء على اليقين برماوى (قوله أو علمت به في ملكي) أو استولدتها به في ملكي أو هذه ملكي وهذا ولدي منها وهي في ملكي من عشرين سنين وكان الولد ابن سنة مثلا ولو قال هذا ولدي من أمتي من زمان لم يقبل قوله من زمان على المعتمد زى (قوله لا تقطع الاحتمال) أي المذكور فلا ينافي احتمال كونها رهنها وقد أحبلها مع اعساره فيبيعت في الدين ثم اشتراها وقلنا بالضعيف أنها لا تصير أم ولد لانه نادر وفي المكاتب لا بد من اتقاء احتمال كونها علمت به في زمن الكتابة لان الحمل فيها لا يثبت الاستيلاد وعبرة شيخنا لان الحمل فيها لا يفيد حل (قوله منه) أي من الغير وقوله اليه أي المقر (قوله كهذا أخي) ومن أقر باخ ثم قال مثلا منفصلا أردت أخوة رضاع أو اسلام لم يؤثر وقول الخازن أبي عتيق فلان ثبت عليه الولاء الا ان عرف له أم حرة الاصل زى (قوله شرط فيه مع مامر) أي من الامكان وتصدق المستلحق ان كان أهلا وعدم كونه منفيا بلعان عن فراش نكاح صحيح وعدم كونه عبدا أو عتيقا لغير المستلحق به وهو أي العبد أو العتيق صغير أو مجنون فالخاصل أن الذي مرأر بعة شروط غاية الامر أن الرابع هناك محصله أن لا يكون المستلحق عبدا أو عتيقا لغير المستلحق وهنا يقال أن لا يكون عبدا أو عتيقا لغير المستلحق به كما هو ظاهر (قوله رجلا) بان قال هذا أخي من أبي بخلاف ما اذا قال هذا أخي من أمي وهذا ما استوجهه الأسنوي وتبعه ابن اللبان والمعتمد انه يصح أن يكون الملحق به امرأة أيضا وصورته أن تموت امرأة وتخلف ابنا وزوجا فيقول الابن لشخص هذا أخي من أمي فلا بد من موافقة الزوج فهذا استلحاق بامرأة وهو يرد على ابن اللبان وغيره مراطف ومثله حل ثم قال قال شيخنا وقرق الوالدين استلحاق الوارث لها وبين عدم استلحاقها بان اقامة البينة تسهل عليها بخلاف الوارث لاسيما اذا تراخي في النسب انتهى (قوله كلاب) أي فيما اذا قال هذا أخي وقوله والجد أي فيما اذا قال هذا عني وقوله والجد أي وان كان الأب حيا حيث قام به مانع من الارث كما يأتي برماوى (قوله كما سيأتي) أي في كتاب اللقيط وعبرة المتن هناك ولو استلحق نحو صغير رجل لحقه قال في الشرح أما المرأة اذا استلحقته فلا يلحقها خلية كانت أولا اذ يمكنها اقامة البينة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف الرجل ويؤخذ من التعليل بقوله اذ يمكنها الخ ان محل امتناع استلحاقها النسب اذا استلحقت ابنا اذ هو الذي يمكنها البينة على ولادته وأنها يصح ان تستلحق لها ابنا كما تقدم ان استلحاق الأب من الالحاق بالنفس لانها لا يمكنها اقامة البينة على ولادته لها فتلخص ان المرأة يصح ان تلحق بالنسب بنفسها ان كان أبوة ولا يصح ان كان بنوة (قوله فبالاولى استلحاق وارثها) فادامات امرأة وخلفت ابنا وقال الابن لشخص هذا أخي من أمي لم يقبل على كلامه والمعتمد صحة استلحاق وارث المرأة ويفرق بينهما وبين وارثها بانها يمكنها اقامة البينة على الولادة بخلافه حل وزى أي لسهولة ذلك عليها (قوله ميتا) ومثل الميت المسوخ ع ش (قوله لاستحالة نبوت نسب الاصل) لاضافة على معنى

وعدم كونه منفيا بلعان) قد علمت مما تقدم أن اللعان ليس بقيد (قوله أو مجنون) أي أو عتيق ميت (قوله فتلخص أن المرأة يصح الخ) وأما ولدها فيصح أن يلحقها بنفسه بأن يقول هذه أمي كما قدمه ع ش

هو بعد أن نفاه بلعان أو غيره (وكون المقر لا ولاء عليه) هذا من زيادتي فلو أقر من عليه ولا باب أو أخ لم يقبل لتضرر من له الولاء بذلك بخلاف ما لو ألحق النسب بنفسه كأن أقر بأن له لا يمكن ثبوت نسبه منه لو لم يقر الابينة ونحو الاب والاخت يمكن ثبوت نسبه من جهة أبيه (وكونه وارثا) ولو علما بخلاف غيره كقاتل ورقيق (حائرا) أتركه الملحق به واحدا كان أو أكثر كابنين أقر بثالث فيثبت نسبه ويرث منهما ويرثان منه (فلو أقر أحد حائرين بثالث دون الآخر) بأن أنكر أو سكت (لم يشارك المقر) في حصته بقيد زده بقولي (ظاهرا) لعدم ثبوت نسبه أما باطنا فيشاركه فيها فإن كان المقر صادقا فعليه أن يشركه فيها بثلاثها فقول الأصل ان المستلحق لا يرث ولا يشارك المقر في حصته محمول على ما ذكرته

(قوله ولو علما فيصح) لكن مقتضى المسئلة الآتية آخر الشرح أن يثبت هنا النسب لا الارث للزوم الدور هنا اه قويسني (قوله أن يشركه هذا الخ) لعلة أن يشرك بلا ضمير تأمل

اللام أي نسب للأصل أي نسب غيره إليه (قوله بلعان) متعلق بكل من المصدر والفعل أي نفيه ونفاه وقوله أو غيره كالحلف في ولد الامة (قوله وكون المقر لا ولاء عليه الخ) هذا غير شرط في الالحاق بالنفس كما هو مقتضى صنيعه حيث قال بخلاف ما لو ألحق النسب بنفسه برماوى زيادة (قوله باب أو أخ) صورتها أن يجهل أبوه ويعلم جده فيقول هذا أبي فيلحقه بجده فهو الالحاق بالغير فلا يخالف ما تقدم من أن قوله هذا أبي الالحاق بالنفس وفيه نظر وحاول بعضهم تصويرها بما إذا كان نسبه ثابتا لا يبيته وأراد الالحاق أبيه بجده لكونه مجهول النسب له وفيه نظر أيضا لأنه ليس إقرارا بالآب وكلام المصنف في الإقرار بالآب وقد يقال بل هو إقرار بالآب ضرورة أن الحاقه بجده فرع كونه أباه وهو صريح قوله هذا أبي فالتصوير الأول صحيح ع ش (قوله لتضرر من له الولاء) أي لان عصبة النسب مقدمة على عصبة الولاء (قوله كان أقر بأن) أي فانه يقبل لأنه قادر على استحداثه بنكاح أو ملك فلم يقدر مولاه على منعه م ر وبهذا اندفع ما قد يقال ان التعليل بتضرر من له الولاء جار في هذه أيضا ا ط ف (قوله لأنه لا يمكن ثبوت نسبه) أي فلا نظر لتضرر صاحب الولاء حل وقال الشوبري لعل المراد أنه مع حياته لا يمكن ثبوت نسب ابنه لو لم يقر الابينة بخلاف نحو الأخ فانه مع حياته يثبت بإقرار أبيه أو نحو ذلك كأخ آخر فليحذر (قوله من جهة أبيه) فان قلت كيف يمكن ثبوت نسبه من جهة أبيه مع أن الفرض أن الاب ميت الآن يجاب بأن يكون الجدم موجودا فيستلحقه وأما بان يكون للجدم ولد فيستلحق ذلك المجهول بان يقول هذا أخى انتهى ع ش (قوله ولو علما) فيصح استلحاق الامام لمن مات بلا وارث فيلحق حينئذ بالميت المسلم لان الامام نائب الوارث الذي هو جهة الاسلام كان قال الامام هذا أبوه أو هذا أخوه حتى لو حكم الامام بثبوت نسبه من الميت المذكور ثبت أيضا لان له القضاء بعلمه م ر (قوله حائرا) ولو ما لا كما يأتي س ل أي في قوله فان مات الآخر الخ وعبارة حل قوله حائرا ولو بواسطة كان أقر به وهو حائز لتركة أبيه الحائز لتركة جده الذي هو الملحق به فان كان مات أبوه قبل جده فلا واسطة (قوله واحدا كان أو أكثر) فلو تعددت الورثة اشترط موافقة جميعهم حتى الزوج والزوجة أو وارثهما والامام عن بيت المال وينتظر كمال الناقص وحضور الغائب فان مات فوارثه برماوى (قوله في حصته) أي التي ورثها من أبيه (قوله فان كان المقر صادقا الخ) وكذلك يجب على غير المقر أن يشركه هذا الثالث بثلاث ما أخذه ان كان يعلم أنه أخوه وان كان في الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه شيئا فكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وهو أنه لا يجب على كل منهما مشاركة الثالث ظاهرا ويجب عليه باطنا وانما تعرض المتن لنفي مشاركة الثالث للمقر ظاهرا لأنه بما يتوهم أنه لما أقر بأخوته أنه يجب عليه مشاركته في حصته حتى في الظاهر وهلا قال أما باطنا فيشاركه فيها بثلاثها ان كان صادقا مع أنه أخصر (قوله بثلاثها) قال العلامة البرلسي وجهه أن حقه الثابت بزعم المقر شائع في يده ويد صاحبه وقيل بالنصف لان قضية الميراث أنه لا يسلم لاحد الورثة شيء الا ويسلم للآخر نظيره قال شيخنا وفيه نظر اذ الكلام فيما يلزمه في الباطن وهو مع كذب المقر لا شيء لهذا الثالث ومع صدقه انما يلزمه الثلث فقط برماوى لأنه الذي يخصه من حصته التي في يده (قوله محمول على ما ذكرته) أي ظاهرا فالثالث انما يشارك المقر ظاهرا ولم يرث لما تقدم من عدم ثبوت نسبه لان الارث فرع النسب ولم يثبت وانما طوبى من أقر بكونه ضامنا لعمر وفي ألف بألف وان لم يثبت الألف على عمر ولو كذب الضامن لأنه لا ملازمة بين مطالبتهما ففديطالب الضامن فقط لاعسار الأصل أو نذر المضمون له ان لا يطالبه أو موت الضامن والدين مؤجل وأما النسب والارث فيبينهما ملازمة من حيث انه يلزم من ثبوت الارث بالقرابة ثبوت النسب ولا عكس أي لا يلزم من ثبوت

ظاهر (فان مات الآخر)
الذي لم يفسر (ولم يرته الا
المقر ثبت النسب) لان
جميع الميراث صار له (أو)
أقر (ابن حائز باخ) مجهول
(فانكر الأخ) المجهول
(نسبه) أي المقر (لم يؤثر)
فيه انكاره لانه لو أثر فيه
لبطل نسب المجهول الثابت
بقول المقر فانه لم يثبت
بقول المقر الا لكونه حائزا
ولو بطل نسب المجهول
لثبت نسب المقر وذلك دور
حكمي (ولو أقر عن بحجبه
كأخ أقر بابن) للميت
(ثبت النسب) للابن لان
الوارث الحائز في الظاهر قد
استلحقه (لا الارث)
له للدور الحكمي وهو أن
يلزم من اثبات الشيء نفيه
وهنا يلزم من ارث الابن
عدم ارثه فانه لو وورث
لجب الاخ فيخرج عن
كونه وارثا فلم يصح اقراره
﴿ كتاب العارية ﴾
بتشديد الباء وقد تخفف
وهي اسم لما يعار ولعقدها
من عار اذا ذهب وجاء
بسرعة وقيل من التعاور
وهو التناوب والاصل
فيها قبل الاجماع قوله
نعالى ويعنعون الماعون
فسره جمهور المفسرين بما
يستعبره الجيران بعضهم من

(٣) قول المحشي وجواب

النسب بالقرابة ثبوت الارث كما يأتي ونظيره اقراره بالخلع فانه ثبت بينونه ولا مال لوجودها قبل
الدخول وعند استيفاء العدد من غير مال بخلاف وجوبه بالطلاق فانه يستلزمها ابن حجر ا ط ف
(قوله اذلواقر) علة للحمل أي الحكم في الثبوت في الظاهر فليكن الحكم في النفي مثله أي قاصرا على
الظاهر والباطن قد يخالف الظاهر في صورتين أي عند الكذب تأمل وقوله أيضا اذلواقر الخ فاذا
كان شاركه ظاهرا مع كونه حائزا فيلزمه أن لا يشاركه ظاهرا اذا كان غير حائز (قوله ثبت النسب) أي
نسب الثالث ويرث هو والمقر من الأخ الميت لان المقر حائز للمال لولا المقر به الذي هو الثالث شيخنا
(قوله باخ) أي لابن وقوله فأنكر بأن قال أنا ابن الميت وأنت لست ابنه كما في شرح م ر ولو ادعى
المجهول على الأخ فنكحل وحلف المجهول ثبت نسبه ولا ارث ان قلنا العيين المردودة كالاقرار وهو
الاصح بخلاف ما لو جعلناها كالينة م ر (قوله لم يؤثر فيه انكاره) ويرث معه في هذه لانه لم يحجبه
حرمانا كما قاله شيخنا وفيه نظر بما صرحنا به عن الحيابة وعلى ثبوت نسب الثاني لو أقر ا معا بثالث
فأنكر هذا الثالث نسب الثاني بطل نسب الثاني وهذه مسئلة قولهم ادخلني أخرجك قل وعبارة م ر
ولم يؤثر فيه انكاره أي لثبوت واشتهاره ولانه لو أثر الخ اه فيرثان التركة بالمناصفة بينهما شيخنا
(قوله لانه لو أثر الخ) أي بان بطل نسب المقر وجواب لو محذوف ٣ تقديره لبطل اقراره بدليل قوله ولو
بطل اقراره لبطل نسب المجهول تأمل (قوله ثبت نسب المقر) أي فأدى عدم ثبوت نسب المقر الى
ثبوت نسبه (قوله ولو بطل الخ) هذه الملازمة غير ظاهرة لان نسب المقر ثابت مشهور قبل ثبوت نسب
المجهول وأجيب بأن التقدير ولو بطل نسب المجهول لم يؤثر انكاره واذا لم يؤثر انكاره ثبت نسب المقر
(قوله وذلك دور حكمي) أي وهو باطل فأدى اليه من تأثير انكار المجهول في نسب المقر باطل أيضا
فثبت قول المتن لم يؤثر (قوله عن بحجبه) أي حجب حرمان فيخرج به ما لو أقرت بنت معتقة للاب
بأخ لها فيثبت نسبه لكونها حائزة ويرثه اثلاثا لانه لا يحجبها حرمانا وانما يمنعها عصوبة الولاء وهذا
أحد وجهين في الروضة وأصلها بالترجيح وهو المعتمد بر ماوى واعتمده م ر (قوله في الظاهر) أي
وفي الباطن يمكن أن يكون غير وارث اكون الاخ صادقا في اقراره (قوله لا الارث) أي ظاهرا واما
باطنا فان كان صادقا وجب عليه دفع المال كله لشو برى (قوله للدور الحكمي) بان يوجب شئ
حكمين شرعيين متنافيين فيثبت الدور منهما وهذا يظهر وجه التسمية له بما ذكره والدور اللفظي أن
ينشأ الدور من لفظ الالفاظ كما في مسئلة الطلاق السريجية شو برى (قوله فلم يصح اقراره) واذا لم يصح
اقراره فلم يرث الابن لعدم ثبوت نسبه فأدى ارثه الى عدم ارثه م ر

﴿ كتاب العارية ﴾

درس

ذكرها عقب الاقرار لانها تشبهه من حيث ان في كل ازالة ما هو تحت يده لغيره (قوله بتشديد الباء)
والجمع العواري بتشديد الباء وتخفيفها شو برى (قوله وهي اسم الخ) أي لغة وشرعا ولغة فقط أولغة
لما يعار وشرعا للعقد لکن في شرح الروض ما يفيد أن اطلاقها على كل من العقد وما يعار لغوي بدليل
انه قال بعد ذلك وحقيقتها الشرعية اباحة منفعة ما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه فراجع عبارته ويقال
فيها عارة كناية انتهى حل وكانت واجبة في صدر الاسلام للتوعد عليها في الآية ثم نسخ وجوبها
الى النديب فهو الاصل فيها بر ماري (قوله وجاء بسرعة) لسرعة عودها الى مال كها غالباً وقوله وهو
التناوب لان المستعير ينوب عن المالك في الانتفاع بها (قوله جمهور المفسرين) وغير الجمهور فسره
بالزكاة قال شيخنا العزيز والظاهر أن الوعيد في الآية على مجموع ما فيها ومحمول على من يمنع الماعون

لو محذوف الخ لعله كتب على نسخة غير التي بأيدينا وهي التي بالهامش والافعال في نسخنا هذه وفيها جواب الشرط كما نرى اه مصحح

بعض وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم استعار فرساً من أبي طلحة فركبه والحاجة داعية اليها وهي مستحبة وقد نجب كإعارة الثوب لدفع حر أو برد وقد تحرم كإعارة الأمانة من أجنبي وقد نكره كإعارة العبد المسلم من كافر كما سيأتيان (أو كأنها) أربعة (مستعير ومعار وصيغة ومعبر وشرط فيه ما مر في مقرض) من اختيار وهو من ز يادني وصحة تبرع لان الإعارة تبرع بإباحة المنفعة فلا تصح من مكره وصبي ومجنون ومكاتب بغير إذن سيده ومحجور وسفه وفلس (وملكه المنفعة) وإن لم يكن مال كالعين لان الإعارة انما ترد على المنفعة دون العين (كمكتر لاستعير) لانه غير مالك للمنفعة وانما أبيع له الاتقاع فلا يملك نقل الإباحة كما أن الضيف لا يبيع لغيره ما قدم له فان أعار بأذن المالك صح وهو باق على إعارته إن لم يسم الثاني (و) شرط (في المستعير تعيين وإطلاق تصرف) وهما من ز يادني فلا تصح لغير معين كان قال أعرت أحداً كالألبهيمة

إذا تعين عليه إعارته أو نظر الصدر الاسلام لانها كانت واجبة حينئذ وقال البخاري الماعون كل معروف اه سم (قوله وقد نجب كإعارة ثوب) أي مع وجوب الإجارة زى وقوله لدفع حر أو برد أي مبيع للتيمم وكنحو سكين لندج شاة ومع الوجوب لا يلزم المالك البذل مجاناً بل له طلب الإجارة ثم إن عقد الإجارة ووجدت شروطها فهي إجارة صحيحة والافهي إعارة لفظاً إجارة معنى ولا ينافي وجوب الإعارة أن المالك لا يجب عليه ذبحها وإن كان فيه إضاعة مال لانها بالترك هنا وهو غير ممنوع لان عدم الوجوب عليه لا ينافي إسعافه إذا أراد حفظ ماله ع ش على م ر وقل وسم على حج ولا يضمن العين حينئذ تغليباً للإجارة ولم يذكروا أنها قد تباح وقد تصور الإباحة كإعارة من لا حاجة له بالمعار بوجه اه ع ش (قوله وقد تحرم) ولا تصح وإذا فعل ذلك وجبت عليه أجرة المثل على المعتمد سم (قوله من أجنبي) أي له وإعارة الصيد للمحرّم والخيل والسلاح للحربي وقاطع الطريق والباغي إذا غلب على الظن عصيائهم بذلك اه زى (قوله من كافر) أي لكافر لكن لا يمكن من استخدامه وقد يقال إذا كان كذلك فما فائدة صحة إعارته له وقد يقال فائدة أنها جواز أن يعيره مسلم بأذن المالك أو يستئيب مسلماناً في استخدامه فيما تعود منفعة اليه ع ش على م ر (قوله وصحة تبرع) أي ناجز يخرج السفينة فانه يصح تبرعه بالوصية وعبر في القرض بأهلية التبرع فقوله هنا صحة تبرع حكايته لكلامه بالمعنى وقوله ومحجور سفنه نعم لو أعار محجور السفنه نفسه فقال الماوردي يجوز إذا كان عمله ليس مقصوداً في كسبه كأن لا يحتاج إلى الكسب لمؤنة لاستغنائه عنه بماله وإن كان عمله يقابل بإجارة وقوله وفلس نعم لو لم يكن في إعارة المفلس العين تعطيل للنداء عليها كإعارة الدار يوماً فالمتجه كما قاله الاسنوي الجواز أي إذا لم تكن المنفعة تقابل بإجارة والافيمتنع وهذا هو المعتمد برماوى وقوله أيضاً ومحجور فلس محله إذا أعار شيئاً من أعيان ماله وأما إعارة نفسه مدة لا تشغله عن الكسب فتصح وكذا يصح أن يعير شيئاً من غير منقول لا يقابل بمال (قوله من مكره) أي بغير حق أمابه كالأول كره على إعارة واجبة فتصح ابن حجر (قوله ومملكه المنفعة) أي بالمعنى الشامل للاختصاص يشمل إعارة الأضحية والهدى مع خروجهما عن ملكه فيعير موقوف عليه الموقوف بأذن الناظر وموصى له بالمنفعة ولو مدة ولا يعير من أوصى له أن يتفّع أبداً أو مدة حياته لانه إباحة فيهما وصح شيخنا في الثانية صحة العارية وتصح إعارة كلب أصيد ونحوه وإعارة أضحية وهدى ولو منذورين قل (قوله فان أعار بأذن المالك صح) ويخرج عن العارية أن عين له المستعير بمجرد الإذن والافبالعقد برماوى هذا غير ظاهر (قوله وهو باق على إعارته) أي المستعير الأول وقوله على إعارته مضاف لفاعله فلا يبرأ الأول من الضمان ويحل له الاتقاع مع الثاني وقرار الضمان على الثاني إن تلفت عنده والضمير في وهو راجع للمالك كما يدل عليه قوله إن لم يسم وقوله على إعارته أي للأول وقيل ضمير وهو للمستعير وكذا ضمير إعارته فيكون مضافاً للمفعول أي باق على إعارة المالك إياه لكن يلزم عليه تشييت الضمان لأن ضمير يسمي للمالك فالأول أولى قال س ل وله الرجوع فيها وإن ردها الثاني عليه برماوى (قوله إن لم يسم) أي المالك الثاني أي المعار له ثانياً كان قال أذنت لك في إعارته فان سمي الثاني كأن قال له أذنت لك في إعارته لزيد مثلاً فان إعارة الأول تبطل أي من حين الإذن لانه خرج بالإذن عن كونه مستعيراً وصاروكيلاً برماوى ويبرأ من الضمان شيخنا (قوله تعيين) سكت عن هذا في المعير وقضيته أنه لا يشترط فيه التعيين كالمعار فلو قال لثنين لي عرني أحداً كما كذا فدفعه له من غير لفظ صح وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين المستعير بان الدفع من واحد منهما رضاءاً لئلا ف منفعة متاعه ويحتمل أنه كالمستعير فلا يصح والاقرب الأول ع ش (قوله فلا تصح لغير معين) فلو فرض بساطه لمن يجلس عليه لم يكن عارية بل مجرد إباحة شرح م ر (قوله ولا لبهيمة)

كأعر فرسي سرجا وهذا خرج بقوله اطلاق تصرف ع ش قال شيخنا ولم يقع له اخراج البهيمه بهذا
 القيد الا هنا (قوله وسفيه) الراجح صحة قبولها من السفيه قياسا على قبول الهبة حل (قوله لا بعقد
 ولهم) الحصر بالنسبة للصبي والمجنون صحيح وبالنسبة للسفيه فيه نظر لما صرح به في شرح الروض عن
 الاسنوي من محتمل من السفيه نفسه فلا تتوقف على قبول وليه تأمل وجري عليه الشهاب الرملي
 شوبري (قوله اذالم تكن الخ) أي فتصح اذالم تكن فهو ظرف لمخدوف يعلم من الاستثناء تأمل (قوله
 كأن استعار من مستأجر) راجع للنفي أي من مستأجر اجارة صحيحة والمضمنة كان استعار من مستأجر
 اجارة فاسدة أو من المالك تأمل حل (قوله من يستوفى الخ) أي حيث كان مثله أو دونه ولم تقم قرينة
 على تخصيصه بذلك دون غيره والظاهر أنه لا ضمان عليه حل وقوله على تخصيصه أي المستعير بذلك
 أي بان يستوفى المنفعة بنفسه (قوله وشرط في المعار انتفاع به) ولوما لا كجحش صغيران كانت
 العارية مطلقة أو مؤقتة بزمن يمكن الانتفاع به فيه حل وزى ولا ينافي ذلك اشتراط النفع في الاجارة
 حالة العقد لباقيها بعوض بخلاف ما هنا انتهى واشترط ابن حجر الانتفاع به حالة العقد والمعتمد خلافه
 كما نقله قل عن م ر وخط (قوله لا أخذ درها ونسلها) قال ابن المقرئ والحق أن الدر والنسل
 ليسا مستفادين بالعارية بل بالاباحة والمستعار هنا الشاة لمنفعة وهي اصالك لما يبيع لك كولو
 استعرت مجرى في أرض غيرك لتوصل ماءك الى أرضك زى (قوله فلا تصح اعارة ما يحرم
 الانتفاع به) هذا مسلم عند م ر في آلة الله واما في السلام والفرس فجري فيهما في شرحه على صحة
 الاعارة مع الحرمة وجمع ع ش عليه بحمل كلامه على ما اذالم يعلم ولم يظن أن الحربى يستعين
 بهما على قتالنا ويحمل كلام شرح المنهج على ما اذا علم أو ظن ذلك ثم نظرى في كلام م ر بعد حله
 على ما ذكرناه لوجه للحرمة حيثئذ اه والاطفيحي جزم بالحرمة حيثئذ وحل عدمها
 على ما اذا ظن عدم المقاتلة به (قوله كآلة هو) قضية التمثيل بما ذكره المحرم أن ما يباح
 استعماله من الطبول ونحوها لا يسمى آلة هو وهو ظاهر وعليه فالشرط نزع تباح اعارته أي اعارة
 آتية بل واجارته ع ش (قوله وكأمة مشتهة) انظر ما وجه اعادة الكاف ومثلها الامر
 الجليل ولولم لم يعرف بالفجور أو عنده حلية فيهما حل وقوله ولولم لم يعرف بالفجور ظاهر المنع
 مطلقا لكان قيده حج بما اذا كانت الاعارة لخدمة تضمنت خلوة ونظرا محرما اه ع ش (قوله
 لخدمة رجل) بخلاف ما لو استعارها الرجل المذكور لخدمة أولاده الصغار مثلا فيجوز ولو مرض
 رجل واحتاجها ولم يجد غيرها جازت اعارته للضرورة اه شيخنا اه شوبري وفي ع ش على
 م ر نعم للمرأة خدمة منقطع أي بان لم يجد من يخدمه فلها أن يستعير له أمة تخدمه اه حج ومثله عكسه
 كاعارة الذكور لخدمة امرأة منقطعة ويجوز لكل منهما النظر بقدر الضرورة ان احتيج اليه أخذا
 بما قالوه في نظر الطبيب للمرأة الاجنبية وعكسه (قوله غير نحو محرم) كمسوح وكالكها اذا استعارها
 من الكثرى أو من الموصى له بالمنفعة وكالزوج اذا استعار زوجته من سيدها فهو لأهلهم داخلون في نحو
 المحرم فيجوز اعارتها لهم كما يؤخذ من شرح م ر (قوله فصحيح في الروضة الخ) هو المعتمد عند م ر
 وعبارته وتجوز اعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبي على كل منهما لا تنفاه خوف الفتنة كما ذكره
 في الروضة وهو الاصح خلافا للاسنوي في الثانية انتهى بحروفه وأقره ع ش على الشارح وقوله
 وقال الاسنوي الخ اعتمده زى و س ل تبعا لحج (قوله يحتاط فيه معار) أي فلا يعار لرجل
 أجنبي ولا لامرأة أجنبية ولا يستعير امرأة أجنبية ولا رجلا أجنبيا ولا مرد كافي حل (قوله أولى
 من قوله وتجوز اعارة جارية) هي أولوية عموم لان كلام الاصل لا يشمل اعارة الزوج أو مسوح

ولا لصبي ومجنون وسفيه
 لا بعقد ولهم اذالم تكن
 العارية مضمنة كأن استعار
 من مستأجر (وله) أي
 للمستعير (انابة من يستوفى
 له) المنفعة لان الانتفاع
 راجع اليه (و) شرط
 (في المعار انتفاع) به بأن
 يستفيد المستعير منفعة
 وهو الاكثر أو عيناً منه
 كمالو استعار شاة مثلاً
 لا أخذ درها ونسلها أو
 شجرة لا أخذ ثمرها فلا
 يعار ما لا ينتفع به كحمار
 زمن (مباح) فلا يصح
 اعارة ما يحرم الانتفاع به
 كآلة لله و فرس وسلاح
 الحربى وكأمة مشتهة
 لخدمة رجل غير نحو محرم
 لها من يحرم نظره اليها
 لخوف الفتنة أو ما غير المشتهة
 لصغير أو قبيح فصحيح في
 الروضة صحة اعارتها وفي
 الشرح الصغير منعها وقال
 الاسنوي المتجه الصحة
 في الصغيرة دون القبيحة
 اه وكالقبيحة الكبيرة
 غير المشتهة والخنثى يحتاط
 فيه معار أو مستعير أو تعيرى
 بمباح أولى من قوله وتجوز
 اعارة جارية لخدمة امرأة
 أو محرم وشرط فيه أن

ويوهم أن اعارتها الاجنبى لا تجوز مع الصحة وكان ينبغي أن يقول أعم وأولى تأمل (قوله مع بقائه)
ومنه اعادة الماء للغسل والوضوء لان ما يذهب به كالذهب بانسحق وانسحق الثوب أو لازالة النجاسة
وان لزم عليه تنجيسه لا مكان طهره بالمسكثرة وبحث بعضهم أنه اذا لزم تنجيسه يمتنع اعارته حل
وعبارة ع ش على م ر وتجوز اعادة الورق للكتابة واعادة الماء للوضوء مثلاً ولغسل متاع ونجاسة
لا ينجس بها كان يكون وارداً والنجاسة حكمية ومثل هذه المذ كورات اعادة الدواة للكتابة
والمسحاة لا كتحال منها سم على حج وقوله لان ما يذهب كالذهب بانسحق وانسحق
الثوب الخ لا يخفى ما فيه من التأمل اذ الذهب من القيس عين ومن القيس عليه قوته وخشوته (قوله
ونحوه) كالشمعة للوقود (قوله فاستنى المعنى المقصود من الاعارة) أى وهو الاتفاع بها مع بقاء
عينها (قوله وبما ذكر) أى من شروط المعار حيث اقتصر عليها ولم يذكر التعيين (قوله من
دوابى) أى واذا رد هاليس له أخذ غيرها الا باذن جديد لان الاولى انتهت بالرد ع ش (قوله صحت)
وفارقت الاجارة لانها معاوضة والفرع لا يحتمل فيها س ل (قوله كراهة تنزيه) انظر وجه التقييد
بها فى هذا المحل وما قصده شورى وقد يقال أتى به للتأكيد (قوله واعارة فرع أصله) أى بأن ملك
الفرع منفعة أصله بنحو اجارة له فيكره أن يعيره قال زى وهذا مصور بما اذا كان الاصل رقيقاً
فيكره ما لك اعارته لفرعه ويكره لفرعه استعارته فلا ينفى قول الشارح بعد وكذا التكره الخ لانه
مصور فى الحر انتهى والراجع ان الكراهة هنا بالنسبة للفرع فقط وعبارة الروض والكراهة فى جانب
الولد لكان الولادة فلم تعد لغيره انتهى وحاصله ان الاصل لو اعار نفسه لفرعه لا كراهة فيه وان كان
فيه اعانة على مكروه وهى استعارتها لياها انتهى زى أى وكذا لو اعار مال كلفرعه اه ا ط ف
أى فيكون اضافة الاعارة لفرع من اضافة المصدر لمفعوله الاول والفاعل محذوف والتقدير واعارة
المالك أى مالك الاصل الفرع أصله وصوره اج بان يشتري المكاتب أصله فانه لا يعتق عليه لضعف
ملكه وتكره اعارته فاندفع ما يقال كيف يتصور اعارة الفرع أصله مع أنه يعتق عليه بالشراء (قوله
لخدمة) أى وان لم توجد الخدمة كما قاله ع ش فاللام للتعليل أى متى كان القصد بالاستعارة والاعارة
الخدمة كاتما كروهتين وجدت الخدمة أم لا وأخذ الشارح محترز هذا بقوله فان قصد بالاستعارة أصله الخ
لكن المحترز غير واف بحكم الاعارة وحكمها كحكم الاستعارة كما فى عبارة المحلى انتهى وفى قل
وكذا يكره أن يستعير الولد والده الا لرفيه والاعارة كالاستعارة ولو من أصله نعم ان خدمه أصله بغير
طلبه لم يكره وان كان فيه اعانة على مكروه وهذه هى التى فى حاشية شيخنا ويدل لما قول شيخنا الرملى
انها ليست عارية حقيقة وعليها يحمل ما فى المنهج فتأمل (قوله واستعارة واعارة كافر مسلماً) الظاهر
من هذه العبارة أنهما مصدران مضافان للفاعل فيقتضى أن الكافر يكره له أن يعير العبد المسلم ولو لمسلم
وهو محل نظر وأجاب بعضهم بأنه بالنسبة للاستعارة مضاف للفاعل وبالنسبة للاعارة مضاف للمفعول
ومسلماً مفعول ثان وعليه فلا يقتضى ما ذكره شورى (قوله للخدمة) الاولى حذفه لان هذا مفهوم
قوله سابقاً للخدمة (قوله فلا كراهة) أى للاستعارة وللالاعارة (قوله وكذا التكره اعارة الاصل)
أى الحر ولا يكره لفرعه أن يستعيره اذا أعاره نفسه (قوله ولا استعارة فرعه) فى شرح الروض فى
هذه الكراهة والمعتمد ما هنا شورى وموافق للشارح (قوله لفظ يشعر الخ) يستثنى
من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شيئاً وسلمه له البائع فى ظرف فالظرف معارفى الاصح والمعتمد أنه
مقبوض بالاجارة قياساً على ظرف الهدية بعوض فلا يضمن كما يؤخذ من آخر عبارة م ر وأما لو أكل
المهدي اليه الهدية فى ظرفها فانه يجوز ان جرت العادة بأكلها منه كأكل الطعام فى القصعة المبعوث

يكون الاتفاع به (مع
بقائه) فلا يعار المطعوم
ونحوه لان الاتفاع به انما
هو باستهلاكه فاستنى المعنى
المقصود من الاعارة وبما
ذكر علم أنه لا يشترط تعيين
المعار فلو قال أعزنى دابة
فقال خذ ما شئت من دوابى
صحت (وتكره) كراهة
تنزيه (استعارة واعارة
فرع أصله لخدمة
و) استعارة واعارة (كافر
مسلم) صيانة لهما عن
الاذلال والاولى مع ذكر
كراهة الاستعارة فى الثانية
من زيادته فان قصد
باستعارة أصله للخدمة
ترفيه فلا كراهة بل
يستحب كما قاله القاصى أبو
الطيب وغيره وكذا التكره
اعارة الاصل نفسه لفرعه
ولا استعارة فرعه اياه منه
(و) شرط (فى الصيغة لفظ
يشعر بالاذن فى الاتفاع

(قوله بما اذا كان الاصل
رقيقاً) لما لك أى أوسراً
ملك أجنبى منفعة فتأمل
(قوله وان كان فيه اعانة على
مكروه) أى لو كان هناك
طلب من جانب الفرع

فيها فيضمنه بحكم العارية الا ان كان للهدية عوض وجرت العادة بالا كل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة
 الفاسدة فان لم تجر العادة بذلك ضمنه في صورتين بحكم النصب انتهى **س ل (قوله كاعرتك)**
 أي هذا أو أعرتك منفعتة أو خذه لتنتفع به أو أبحتك منفعتة وان لم يضمنه للعين كنظيره في الاجارة م
 وكاركب أو أركبني ولو شاع أعرني في القرض كافي الحجاز كان صريحاً فيه قاله في الانوار وعليه في فرق
 بينه وبين قولهم في الطلاق لا أثر للاشاعة في الصراحة لما أنه محتاط للايضاع ما لا يحتاط لغيرها وظاهر
 كلامهم صراحة جميع هذه الالفاظ وأنه لا كناية للعارية وفيه توقف ظاهر شرح م قال ع ش
 تقلاع حج ولو قيل ان نحو خذه وارفق به كناية لم يبعد ولا يضر صلاحية خذه للكناية في غير
 ذلك تأمل **(قوله مع لفظ الآخر)** راجع لكل من قوله كاعرتك وأعرني ولا يكتفي سكوت أحدهما
 من غير فعل ولا الفعل منهما الا في نحو ظرف مبيع أو هدية جرت العادة به ولا يشترط الفور في القبول
 والمعتمد أن العقد يرتد بالرد وكون العارية من الاباحة من حيث جواز الانتفاع ولذلك صحت بلفظ
 الاباحة قل **(قوله وان تأخر أحدهما عن الآخر)** أي وظاهره وان طال الزمن ويوجه بانه حيث
 حصلت الصيغة لا يضر التأخر ما لم يوجد من المعبر ما يدل على الرجوع ومن المستعبر ما يدل على الرد انتهى
 ا ط ف **(قوله مامر في الضمان)** أي من الاشارة والكتابة **(قوله نظرا الى المعنى)** وهو وجود
 العوض م **(قوله لجهالة المدة)** أي في صورتين وقوله والعوض أي في الاولى فقط **(قوله ولا تضمن**
العين) أي وأما العلف فضمون على صاحب الدابة لعدم التبصر به انتهى برماوى لانه انما علفها في
 مقابلة الانتفاع بها **(قوله وقضية التعليل)** فيه نظرا لانه شرط عليه العلف وهو فعل يقابل بأجرة وهي
 مجهولة فالعوض شيان معلوم وهو قيمة العلف ومجهول وهو أجرة فعله والمجهول اذا انضم لمعلوم يصير
 مجهولاً بن حجر زى وجوابه أنه وسيلة ويغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد قل وقال حل
 بعد نقله هذه العبارة ورد بان هذا مغتفر للحاجة ولا يحتاج الى التصريح بالتبرع به انتهى أي كما اغتفر
 فيه اتحاد القابض والمقبض للحاجة وأجاب **س ل بان الدرهم هو الاجرة** وهو متبرع بالعلف **(قوله**
من الآن) ليس بقيد بل لو أسقطه صح وحل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظاهر شورى **(قوله كان**
اجارة صحيحة) يؤخذ منه أن لفظ الاعارة مع ذكر العوض يكون اجارة **(قوله ومؤنة رده على**
مستعير) وهو باق على كونه عارية حتى بعد انتهاء الاستعمال المأذون فيه فلو استعار دابة لحمل متاع
 معين فوضعه عنها ورطها في الخان مثلاً الى أن يردها الى مالكها فانت مثلاً ضمنها ع ش على م
 قال في الروضة والرد المبرئ من الضمان أن يسلم العين للمالك أو وكيله في ذلك فلور الدابة للاصطبل
 أو الثوب ونحوه للبيت الذي أخذ منه لم يبرأ ولو لم يجد المعبر فسلها لزوجته أو ولده فأرسلها الى
 المرعى فضاعت فالمعبر ان شاء غرم المستعير والتسليم منه والقرار عليه انتهى زى **(قوله ان رد**
عليه) أي على نحو المكثري **(قوله عليه)** أي على المالك لانه لو رد عليه المكثري لزم
 المالك فكذا المستعير منه شيئاً ويجب الرد فوراً متى بطلت العارية فان أخرزته الاجرة مع مؤنة الرد
 وعليه الضمان ان قصر وله الركوب في الرد وان لم تجر به عادة فلزمه ويرأ به ان وصلت الى المالك أو
 وكيله أو لحمل أخذها منه ان علم بها المالك ولو بخبر ثقة قل بخلاف المستأجر لا يركب في الرد الا باذن لعدم
 وجوب الرد عليه م **(قوله فتلزم المالك)** فلو علفها المستعير لم يرجع الا ان علف باذن حاكم أو
 اشهاد وشمل ذلك ما لو استعار زوجته الامه المسلمة له ليلا ونهاراً من سيدها فوثقها على السيد لان
 الزوج استحق منفعتها بالاعارة ولو استعار زوجته الحرة صح كالأذن لها في اعارة نفسها لغيره كافي
 الاجارة فيهما وبتجهتها سقط نفقتها كما لو سافرت لغرضها وحدها قاله شيخنا وفيه نظر لعدم خروجها

كاعرتك أو بطلبه كاعرني
 مع لفظ الآخر أو فعله) وان
 تأخر أحدهما عن الآخر
 كافي الاباحة وفي معنى اللفظ
 مامر في الضمان (و) قوله
 (أعرتك) أي فرسي مثلاً
 (تعلقه) بعلقك (أو لتعبرني
 فرسك اجارة) لا اعارة نظراً
 الى المعنى (فاسدة) لجهالة
 المدة والعوض فتجب فيها
 أجرة المثل بعد القبض
 ومضى زمن مثله أجرة
 ولا تضمن العين كما يعلم ذلك
 من كتاب الاجارة وقضية
 التعليل أنه لو قال أعرتك
 شهراً من الآن لتعلقه كل
 يوم بدرهم أو لتعبرني
 فرسك هذا شهر من الآن
 كان اجارة صحيحة (ومؤنة
 رده) أي المعار (على
 مستعير) من مالك أو من
 نحو مكثران رد عليه فان رد
 على المالك فالمؤنة عليه كما
 لو رد عليه المكثري وخرج
 بمؤنة رده مؤنة فتلزم
 المالك لانها من حقوق
 المالك وخالف القاضي فقال
 انها على المستعير (فان ناف)
 كله أو بعضه عند المستعير

هنا قل **(قوله لا باستعمال مأذون فيه)** كان سقطت في بئر حالة السير قال الغزالي ومن تبعه وقياسه ان عثورها حال الاستعمال كذلك وظاهر انه لا فرق بين ان يعرف ذلك من طبعها ولا ويظهر تقييده بما اذا لم يكن العثور بما اذن المالك في حله عليها على ان جمعا اعتراضوه بان التعشير يعتاد كثيرا أي فلا تقصير منه ومحل ان لم يتولد من شدة ازعاجها والاضمن لتقصيره شرح م بالخرق وقوله كان سقطت هو مثال للتلف بغير الاستعمال المأذون فيه كما يشعر به قوله بعد والوجه تقييد ذلك الخ وانما كان هذا من التلف بالغير لانه تلف في الاستعمال المأذون فيه لانه ومنه ما لو استعار ثوبا للاستعماله في ساقية فسقط في بئرها فانه يضمنه لانه تلف في حال الاستعمال المأذون فيه بغيره لانه ع ش على م م **(فرع)** قال المتولي اذا قال للسقا اسقني فناوله الكوز فوقع من يده فانكسر قبل أن يشرب الماء فان كان قد طلب أن يسقيه بغير عوض فالماء غير مضمون عليه لانه حصل في يده بحكم الاباحة والكوز مضمون عليه لانه عارية في يده وأما اذا شرط عوضا فالماء مضمون عليه بالشراء الفاسد والكوز غير مضمون لانه مقبوض بالاجارة الفاسدة وان أطلق فلا إطلاق يقتضي البديل لجرى بان العرف به فان انكسر الكوز بعد الشرب فان لم يكن قد شرط العوض فالكوز مضمون والماء غير مضمون وان كان قد شرط العوض لم يضمن الكوز لانه لا بقية الماء الفاضل في الكوز لان المأخوذ على سبيل العوض القدر الذي يشربه دون الباقي فيكون الباقي أمانة في يده انتهى ابن العمد في أحكام الاواني والظروف وما فيها من الظروف **(فرع)** لو دفع قارورة الى من يبيعه زيتا مثلا ليصبه فصبه فيها ووضعها في الميزان ليوزن فانقطع الحبل وانكسرت ضمنها وان تلفت قبل صبه لم يضمنها عيا ب شوري قال م م في شرحه ولو استعار دابة ومعها تبع أي ولد لم يضمنه لانه انما أخذه لعرضه عن أمه وكذا لو تبعها ولدها ولم يتعرض ماله لئلا ينفق ولا اثبات فهو أمانة قاله القاضي ولا يضمن ثياب الرقيق المستعار لانه لم يأخذها للاستعمال بخلاف كاف الدابة كما قاله البغوي شرح م وقال أيضا ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده بل تضمن ولو كانت بيد المالك كما صرح به الاصحاب أي كأن أرسل المستعير ماله كهامعها وفي الروضة لو جعل متاع غيره على دابته بسؤال الغير كان مستعير الكل الدابة ان لم يكن عليها شيء غير المستعير والافقير متاعه ولا يعارض ذلك قولهما نقل عن أبي حامد وغيره لو سخر رجلا ودابته فتلف الدابة في يد صاحبه لم يضمنها المسخر لانها في يد صاحبه الان هذا من ضمان الغصب ولا بد فيه من الاستيلاء وهو مفقود وكلامنا هنا في ضمان العارية ولا يشترط فيها ذلك لخصولها بدونه وهذا أولى مما أشار اليه القمولى من ضعف أحد الموضعين انتهى بحرفه وقول م م في أول العبارة كان سقطت في بئر الخ قال ع ش عليه حاصله أن يقال ان تلفت بالاستعمال المأذون فيه لا ضمان ولو بالتعثر من ثقل حمل مأذون فيه وموت به وانعحاق ثوب يلبسه لانومه فيه حيث لم تجر العادة بذلك بخلاف تعثره بانزعاج أو عثوره في هذه أو ربوته أو تهثره لاني الاستعمال المأذون فيه فانه يضمن في هذه الأمور ومن عدم الضمان تزايد المرض المتولد من الاستعمال المأذون فيه انتهى ولو اختلفا في كون التلف بالاستعمال المأذون فيه أو لا صدق المعير كما قاله ابن حجر والمعتمد نصديق المستعير يمينه لعسرا قامة المينة ولان الأصل براءة ذمته كما قال م م في شرحه وهذا بعكس ما لو أقام يمينتين برماوى وفي م م أيضا وموت الدابة كانه حاق الثوب وتقرح ظهرها وعرجها باستعمال مأذون فيه وكسر سيف أعاره ليقا تل به كالا نحق كما قاله الصيمري في الاخرة انتهى قال الرشيدى عليه قوله وموت الدابة أي بالاستعمال كما نبه عليه سم واصل صورته أنه جملها جلا ثقيلا بالاذن فمات بسببه بخلاف ما اذا كان خفيفا لا تموت من مثله في العادة فانفق موتها لما صرحوا به من الفرق بين ما اذا تلفت بالاستعمال أو ماتت في الاستعمال انتهى **(قوله)**

(لا باستعمال) مأذون فيه

(قوله فالماء مضمون عليه)

الخ) هل المراد قدر ما يشربه

منه عادة بدليل ما يأتي في

المقابل فيكون الزائد أمانة

حر

(قوله وان تلفت قبل صبه

لم يضمنها) قال شيخنا لانها

لا تكون عارية الا بعد

وضع الزيت فيها وهي قبله

أمانة وانظروا وجهه

ولو بلا تقصير (ضمنه) بدلا أو ارشال خبر على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه أبو داود والحاكم ومصححه على شرط البخاري ويضمن الثالث بالقيمة وإن كان مثليا كخشب وحجر على ما جزم به في الأنوار واقتضاه (١٠١) كلام جمع وقال ابن أبي عصرون يضمن

المثلي بالمثل ويجري عليه السبكي وهو الوجه أما تافه بالاستعمال المأذون فيه فلا ضمان للأذن فيه (لا مستعير من نحو مكتر) كوصي له بمنفعته فلا ضمان عليه لأنه نائبه وهو لا يضمن فكذا هو بخلاف المستعير من مستأجر اجارة فاسدة لأن معيره ضامن كجزم به البغوي وعمله بأنه فعل ماليس له قال والقرار على المستعير ولا يقال حكم الفاسد حكم الصحيحة في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما تناوله الأذن فقط ونحو من زيادتي (كتالف في شغل مالك) تحت يد غيره كان تسلم منه دابته لبروضها أو وليقضي له عليه حاجة فانه لا ضمان عليه لأنه نائبه (وله) أي للمستعير (اتفاق مأذون) فيه (ومثله) ودونه المفهوم بالاولى (ضرر الانهاء) المبرع عن غير ما عينه فلا يفعله اتباعا لنهي (و) المستعير (لزراعة بر) بلا نهى (يزرعه وشعير او فولا) لا نخوذة لأن ضررها في الارض دون ضرر البر وضرر نحو الثرة فوقه (لا عكسه) أي والمستعير لزراعة

ولو بلا تقصير) كان تلف باقفة سبوية فانه يضمن (قوله ضمنه) فلو عار بشرط عدم الضمان فسدت كما اعتمده مـر وقيل يلغو الشرط فقط كما قاله سـل وعبرة قول ضمنه وإن شرط أنه أما لأنه شرط مفسد على المعتمد وشرط رهن فيها أو ضمانه لها بقدر معين ذلك وشرط أن لا ضمان فاسد لا مفسد ولو ولدت حال العارية فالولاية أمانة شرعية يلزمه رده إن تمكن ويضمن إن قصر (قوله ويضمن الثالث بالقيمة) وإن كان مثليا لا نالوا أخذنا مثله حيث نلزم ضمان ما فات بالاستعمال ولعل كلام السبكي أنه يضمنه بالمثل وقت التلف حل (قوله لا مستعير) معطوف على الضمير المستتر في ضمنه لوجود الفاصل وهو الهاء (قوله من نحو مكتر) أي اكترأ صحيحا أخذنا من قوله بخلاف الخ (قوله كوصي له بمنفعته) أي وموقوف عليه لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه وأذن الناظر كافي مـر قال البلقيني والضابط لذلك أن تكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقا لازما وليست الرقبة له فإذا أعار لا يضمن المستعير فدخل مالوا صدق زوجه منفعة أو صالح على منفعة أو جعل رأس المال منفعة سـل بزيادة (قوله فلا ضمان) للأذن فيه يستثنى من ذلك الهدى والاضحية المندوران فإذا وقعت الاعارة بعد دخول الوقت والتمسك من الذبح فنقصت بالاستعمال المأذون فيه ضمن المعير والمستعير قال الزركشي وليس لنا عارية جائزة مع العلم بالحال يضمن المعير فيها الا هذه سـل ومثله في شرح مـر (قوله لأن معيره ضامن) أي من حيث تعديه بالعارية لأن الأذن لم يتناولها فلا يرد أن الاجارة لفاسدة كالصحيحة في عدم الضمان شيخنا (قوله بأنه فعل ماليس له) فلذلك صار طريقا في الضمان حل (قوله في كل ما تقتضيه) أي حتى نصح الاعارة حل (قوله بل في سقوط الضمان بما تناوله الأذن) أي والأذن في الفاسدة لم يتناول الاعارة حل لأن المستأجر فيها لا يملك المنفعة شيخنا (قوله في شغل مالك) في المصباح شغله الامر شغلا من باب نفع فالامر شاغل والاسم الشغل بضم الشين و بضم الغين وتسكن للتخفيف انتهى (قوله لبروضها) أي بعلمها المشي الذي يستريح به راكبها انتهى شرح مـر (قوله وله ارتفاع مأذون) نعم لو أعاره دابة ليركبها المحل كذا ولم يتعرض للركوب في رجوعه جازله الركوب فيه كما نقله وأقره بخلاف نظيره من الاجارة والفرق بينهما لزوم الرد على المستعير فيتناول الأذن الركوب في عودته عرفا ولا كذلك المستأجر فلا رد عليه ويؤخذ منه أن المستعير الذي لا يلزمه رد كالمستأجر ويحتمل خلافه ولو جاوز المحل المشرط لزمه أجره للذهاب منه والعود اليه وله الرجوع منه كما صححه السبكي وغيره بناء على أن العارية لا تبطل بالمخالفة وهو ما صححه شرح مـر وقوله جازله لركوب أي وجازله الذهاب والعود في أي طريق أراد أن تعددت الطرق ولو اختلفت لأن سكوت المعير عن ذلك رضاه به بكلام عـش (قوله وفولا) والاقرب أنه إذا استعار لشعير لا يزرع فولا بخلاف عكسه عـش على مـر (قوله لا عكسه) وحيث زرع ماليس له زرعه فلمالك قلعه مجانا وإن مضت مدة لمثلها أجره لزم أجره المثل أي جميع أجره المثل على المعتمد مـر وقيل ما بين زراعة الثرة مثلا وزراعة البر وله حيث نل أن يزرع ما أذن له فيه ولا يكون هذا رجوعا عن ذلك من المعير وفي كلام شيخنا والمستعير لا يملك شيئا فهو بعدوله عن الجنس كالرأى أبيع له حل مع زيادة وعبرة الشوري ولا تبطل العارية بالمخالفة كما رجحه الشيخان (قوله لما علم) أي لأن ضرره فوق ضررها (قوله لا يبنى ولا يغرس) محل المنع من الغراس ما يراد للدوام أما ما يغرس للنقل في عامه ويسمى القسيل

شعير أو فول لا يزرع بر الماء (و) المستعير (لبناء أو غرس يزرع لا عكسه) أي والمستعير لزراعة لا يبنى ولا يغرس لأن ضررها أكثر (و) المستعير (لبناء لا يغرس وعكسه) أي والمستعير لغرس لا يبنى لاختلاف جنس الضرر إذ ضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر وضرر

الفراس في باطنها أكثر لا تنشار عروقها (وان أطلق الزراعة) أي الاذن فيها وعممه فيها (صح) عقدا لعارية (وزرع) المستعير (ما شاء)
لاطلاق اللفظ قال الشيخان في الاولى (١٠٢) ولو قيل لا يزرع الا أقل الانواع ضررا لكان مذهبا وقال الاذرعى

يزرع ما اعتيد زرع هناك
ولو نادرا ومنع الباقي بحث
الشيخين بأن المطلقات
انما تنزل على الأقل اذا كان
بحيث لو صرح به لصح
وهنا ليس كذلك لانه
لا يوقف على حد أقل
الانواع ضررا فيؤدي الى
النزاع والعقود تصان عن
ذلك (لا) ان أطلق (عارية)
شيئ (متعدد جهة) كأرض
تصلح للزراعة وغيرها فلا
يصح العقد (بل يعين) جهة
المنفعة من زرع أو غيره (أو
يعمم) الاتفاقيات كقوله
اشفع به كيف شئت أو افعل
به ما بدالك وينتفع في
الشق الثاني وهو من
زيادتي بما شاء كافي الاجارة
وقيل بما هو العادة ثم وبه
جزم ابن المقرئ فان لم تصلح
الالجهة واحدة كبساط
لا يصلح الا للفرش لم يحتج
في عارته الى تعيين جهة
المنفعة وتعييرى بما ذكر
أولى من تعبيره بما ذكره
﴿نقطة﴾ لو استعار للبناء
أو للفراس لم يكن له ذلك
الامرة واحدة فلو قلع ما بناه
أو غرسه لم يكن له اعادته
الا باذن جديد الا اذا صرح
له باتجديد مرة بعد أخرى

بالقاء وهو صغار النخل فيصح من ل وهو مأخوذ من قول الشارح لا تنشار عروقها (قوله وقال الاذرعى)
عبارة الاذرعى يزرع ما عهد وهي واضحة حل أى لان المعتاد لا يكون نادرا وقد يقال لا منافاة
(قوله ولو نادرا) ولو مرة على المعتد برماوى (قوله لو صرح به) كأن يقال أعرتك هذه الارض
لترزع فيها أقل الانواع ضررا (قوله الى النزاع) اعترض بأن العارية جائزة من الجانبين والنزاع
انما يكون في العقود اللازمة (قوله الامرة) حيث لم تقم قرينة على الاطلاق وكذا الزرع برماوى
(قوله فلو قلع) أى أو اتهدم (قوله لم يكن له اعادته) أى اذا كانت العارية مطلقة أما المقيدة بمدة
فله البناء والفرس مرة بعد أخرى الى أن تنقضى المدة أو يرجع المعير قاله في الروض شوبرى
﴿فصل في بيان ان العارية غير لازمة﴾ (قوله وفي المعير) أى كقوله والاخير معير بين غل كاله الى
آخره وكقوله ولم يعير دخولها واشتقاق بها الخ وقوله وعليه كقوله واذا رجع قبل ادراك زرع لم يعتد قلعه
الخ وكان الاظهر أن يقول وفي المعير والمستعير وعليهما فالذى للمستعير كقوله والمستعير دخولها لاصلاح
والذى عليه كقوله فان شرط قلعه لزمه وكقوله ولو عين مدة ولم يدرك فيها نقصه صراح وقوله وغير ذلك
وهو قوله ولو قال من يبيده عين أعرتني الخ (قوله بعد الرد) المراد بالرد الرجوع فيها وان كانت بيد
المستعير (قوله لكل رجوع في العارية) أى لانها مبررة أى احسان من المعير وارتفاق من المستعير
فاللزام غير لائق فيها مر ولو استعمل المستعار أو المباح له منفعته بعد الرجوع جاهلا فلا جرة عليه ولا
ينافيه قولهم ان الضمان لا يختلف بالعلم والجهل اذ محله عند عدم تسليط المالك ولم يقصر بترك اعلامه
وفارق نظيره في الوكالة بأنها عقد والاعارة اباحة واذن شرح مر وقول مر ولم يقصر عطف على
عدم وعبرة شوبرى اذ لم يسلمه المالك ولم يقصر بترك اعلامه وخرج ما لو استعمل العارية بعد
جنون المعير غير عالم به فعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس أهلا للاباحة ولا ينسب اليه تقصير بعدم الاعلام
ومثل الجنون اغماؤه أو موته فتلزمه الاجرة مطلقا لبطلان الاذن بالاغماؤه والموت مر وانظر
لو استعمل العين بعد انقضاء المدة في الاعارة المؤقتة جاهلا بانقضائها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في
المطلقة حتى لا يلزمه اجرة أولا ويفرق وقد يقال الاقرب الفرق فان الاستعمال في المؤقتة بعد فراغ المدة
لم يتناوله الاذن أصلا فاستعمالها محض تعدد وجهه انما يفيد عدم الاثم كما لو استعمل مال غيره جاهلا
بكونه ماله وينبغي ان مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الاجرة لان الاذن لم يشمل
ثم ما تقرر من أن المنافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع لتسليط المالك له يقتضى أن البائع
لو اطلع على عيب في الثمن المعين ففسخ ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه
من المنافع بخلاف الاعيان كاللبن فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب في المبيع
فسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المعين واستوفى منه منفعته ويجرى مثل ذلك في نظائره
ع ش (قوله من موت أحدهما) وعلى وارث المستعير الرد فور اذ ان تعذر عليه ردها ضمننت مع مؤنة
الرد في التركة وان لم تعذر ضمنها الوارث في ماله مع الاجرة ومؤنة الرد قاله في التحفة قال الشيخ وظاهره
وان لم يضع يده عليها وكان وجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه انتهى شوبرى (قوله لكن بشرط
في بعض الخ) أشار به الى ان العارية وان كانت جائزة من الجانبين الا انه قد يتوقف جواز الرجوع

درس ﴿فصل﴾ في بيان أن العارية غير لازمة وفي المعير وعليه بعد الرد في عارية الارض وغير
ذلك • (لكل) من المعير والمستعير (رجوع) في العارية مطلقة كانت أو مؤقتة فهي جائزة من الطرفين فتفسخ بما تنفسخ به الوكالة
من موت أحدهما وغيره لكن (بشرط في بعض) من الصور

على بعض الشروط والمراد جوازها أصالة والافقدي عرض لها لزوم من الجانبين أو أحدهما وقد ذكر
 من ذلك صوراً كثيرة (قوله كدفن ميت) أي محترم وهو كل من وجب دفنه فيدخل فيه
 الزاني المحسن وتارك الصلاة والذي ع ش على م (قوله قبل المواراة) ويستثنى أيضاً ما إذا أعار
 كفناً وكفن فيه ميتاً وان لم يدفن ولم يلف عليه فلا رجوع له لأن في أخذه ازراء بالميت بعد الوضع ويتجه
 عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث والتجس بخلاف ما زاد ويستثنى أيضاً ما لو كفن
 الميت أجنبي فإنه عارية لازمة فلا ينش على الميت سبع وأكله انتهت العارية ورجع للأجنبي لأنه باق على
 ملكه على الأصح وما لو قال أعير وإدارى بعدم موافق شهر لم يكن للوارث الرجوع قبله أي أن خرجت
 أجرته من الثلث وما لو أعار دابة أو سلاحاً لغزو فالتقى الصفان فليس له الرجوع في ذلك حتى ينكشف
 القتال وما لو أعار السترة للصلاة فإذا استعارها صلى فيها الفرض وشرع فهي لازمة من جهتهما وإذا
 استعارها لمطلق الصلاة فتكون لازمة من جهة المستعير فقط إن أحرم بفرض وللمعير الرجوع ونزع
 الثوب ولا إعادة وجازة من جهتهما إن أحرم بنفل ويستثنى أيضاً ما لو أعار دار السكنى معتدة فهي لازمة
 من جهة المستعير وما لو أعار جنداً ليسند إليه جداراً مثلاً فيمتنع الرجوع والأوجه ثبوت الاجرة له
 وكذا لو أعار ما يدفع به ع يجب الدفع عنه كآلة لسقي محترم أو ما يقي نحو برد مهلك أو ما ينقذه غريقاً
 وقياس ما مر ثبوت الاجرة أيضاً اه شرح م ملخصاً (قوله ولو بعد الوضع في القبر) المتجه
 عدم الرجوع بمجرد ادلائه أي وإن لم يصل إلى أرض القبر لأن في عودته من هواء القبر بعد ادلائه ازراء
 له فليتأمل سم على حج وقوله بمجرد ادلائه أي أو ادلاء بعضه فيما يظهر ع ش على م (قوله
 أو بعد اندراس) ويعلم ذلك بمضي مدة يغلب على الظن اندراسه فيها كافي ع ش على م
 ويؤخذ من هذا أنه لا يرجع فيما إذا كان الميت نبياً أو شهيداً لانهما لا يندرسان وبه صرح م ولو
 أقت العارية بمدة لا يبلى الميت فيها عادة فسدت وإذا أعار أرضاً للدفن لا يجب تعيين كون الميت صغيراً
 أو كبيراً نعم إن كان شهيداً ينبغي تعيينه لأنه لا يبلى وهل تجوز زبارة الميت بغير إذن المعير قرر شيخنا
 المرجع في ذلك للعادة ولو أخرجه من القبر سبيل أو سبغ رد إليه ومؤنة الرد في التركة إن كانت لم تقسم
 والافني بيت المال ثم على المسلمين هكذا نص عليه حل وهو حسن واستفدنا من منع رجوع المعير
 قبل الاندراس أنه لا أجر له أيضاً وقد صرح به المأوردى والبقوى وغيرهما لأن العرف غير قاض به
 والميت لا مال له شرح الروض (قوله الاعجب الذنب) أي فلا يشترط لجواز الرجوع اندراسه لو رود
 الأدلة بان عجب الذنب لا يفنى والمعير سقى شجرة المقبرة أن أمن ظهور شيء من الميت وضرره ولو أظهره
 السيل من قبره وجب إعادته فيه فوراً ما لم يمكن حمله إلى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تأخير فإنه
 يجوز كما بحثه ابن الرفعة شرح م وعجب الذنب بفتح الهملة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال له
 عجم باليم أيضاً عوضا عن الباء وهو عظم لطيف في أصل الصلب وهو رأس العصص وهو مكان رأس
 الذنب من ذوات الأربع وفي حديث أنه مثل حبة الخردل وفي حديث كل ابن آدم يأكله التراب
 الاعجب الذنب منه خلق ومنه يركب قال ابن عقيل في هذا سر لا نعلمه لأن من يظهر الوجود من العدم
 لا يحتاج إلى شيء ينش عليه ويحتمل أن يكون ذلك جعل علامة للملائكة على أحياء كل إنسان بجوهره
 ولا يحصل العلم للملائكة بذلك إلا ببقاء جزء من كل شيء ليعلم أنه أريد بذلك إعادة الارواح إلى تلك
 الأعيان التي هي جزء منا ولولا بقاء شيء منه لجوزت الملائكة إعادة إلى أمثال الأجساد لا إلى نفس
 الأجساد وقوله منه خلق يعني أنه أول شيء يخلق من الآدمي ولا يعارضه حديث سلمان إن أول ما خلق
 من ابن آدم رأسه لأنه يجمع بينهما بأن هذا في حق آدم وذلك في حق نبيه أو المراد بقول سلمان نفخ

(كدفن) الميت (ف) أنه
 (انما يرجع) بعد الحفر
 (قبل المواراة) له ولو بعد
 الوضع في القبر وان اقتضى
 كلام الشرح الصغير خلافه
 (أو بعد اندراس) لآثره
 الاعجب الذنب محافظة على
 حرمة وصورة في الثانية
 إذا أذن المعير في تكرار
 الدفن والافقدها انتهت
 (قوله صوراً كثيرة) ذكر
 المحنى معظمها فيما بعد (قوله
 وكفن فيه الخ) أي وضع
 بدليل ما بعده (قوله لأنه
 باق على ملكه على الأصح)
 يؤخذ مما تقدم في الجنائز
 أن محله ما لم يقصد الأجنبي
 إرفاق الورثة به تأمل (قوله
 فإنه يجوز كما بحثه ابن
 الرفعة) وجدت في نسخة
 من شرح م فلا يجوز
 غير النسخة الصحيحة
 (قوله إعادة إلى أمثال الخ)
 أي إعادة الارواح

العارية واذا رجع قبل
الموارة غرم لولي الميت
مؤنة حفره ولا يلزم المستعير
العلم وكطرح مال في سفينة
باللجة فانه انما يرجع بعد
أن تصل الى الشط وبذلك
علم أن تعبيرى بما ذكر
أعم وأولى مما ذكره (واذا
أعار لبناء أو غرس ولو الى
مدة ثم رجع) بعد أن نبى
المستعير أو غرس (فان
شرط) عليه (قلعه) أى
(قوله هذا على كلامه الخ)
أى إضافة القبلية الى الموارة
على كلامه والافعل المعتمد
لا يرجع الا قبل الادلاء في
هواء القبر وبعد ذلك ففي
هذه العبارة إيهام لولا هذا
التأويل لا إيهام أنه لو رجع
قبل الادلاء على المعتمد
لا يكون الحكم كذلك
مع أنه مثله في لزوم الاجرة
وأما لو رجع بعد الادلاء ولو
قبل الموارة على المعتمد فلا
تلتزم الاجرة لان هذا الرجوع
باطل على المعتمد تأمل
(قوله يجوز له الرجوع
اليه) أى الى ملك السفينة
(قوله كما لو اختلفا في أصل
العارية) أى فيصدق في
عدم عقد العارية كما سيأتى
آخر الدرس (قوله وعليه
فيمكن الخ) أى على
تصديق المعبر

الروح في آدم لا خلق جسده انتهى شو برى أى المراد بقول سلمان أول ما خلق من ابن آدم رأسه أنها
أول ما تنفخ فيه الروح فكأنها أول ما خلق منه (قوله واذا رجع قبل الموارة الخ) هذا على كلامه
(قوله غرم لولي الميت الخ) أى ان كان الخافر الوارث فان كان هو الميت بأن استعار الارض ليحفر
له فيها قبراً وحفر ثم مات ورجع المعبر لم يغرم أجره الحفر لانه لاحق له فيها حفره في حال حياته برماوى
وسم وفي تصور الرجوع نظراً لانتهاء العارية بموت المستعير ويمكن أن يصور بما اذا كان المستعير ولى
الميت أو وارثه (قوله مؤنة حفره) لانه المورط له وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يعمل بنفسه أو
يستأجر من يحفر له وهو ظاهر أو حفره متبرع بقصد المستعير والمراد بالمؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ماصرفه
المستعير عليه بالفعل ع ش وهذا يخالف ما لو أعاره أرضاً للزراعة فحرقها ثم رجع فانه لا يلزمه مؤنة الحرق
لان الدفن لا يمكن الا بالحفر فهو مورط له فيه بخلاف زرع الارض فانه يمكن بدون حرق حتى لو لم يمكن
زرعها الا بالحرق كأرض يابسة كان حكمها حكم الدفن انتهى زى (قوله ولا يلزم المستعير العلم)
أى ردم ما حفره لا الدفن فيه م (قوله وكطرح مال) أى وضعه وهو معطوف على قول المصنف
كدفن الخ (قوله فانه انما يرجع بعد أن تصل الى الشط) أى فيلزمه الصبر الى أقرب مأمن ولو مبدأ
السبر حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان أقرب سم على حج ويستحق الاجرة حينئذ وظاهر
العبارة المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث
رجع وجب له أجره مثل كل مدة مضت ولا يبعد أن نه حيث وجبت الاجرة صارت العين أمانة لانها وان
كانت في الأصل عارية صار لها حكم المستأجرة (فائدة) كل مسألة امتنع على المعبر الرجوع فيها تجب
له الاجرة اذا رجع الا في ثلاث مسائل اذا أعار للدفن فيها فلا رجوع له قبل ان يدراس الميت ولا أجره اذا
رجع ومثلها عارة الثوب للتكفين فيه لعدم جريان العادة بالمقابل واذا أعار الثوب لصلاة الفرض فليس
له الرجوع بعد الاحرام ولا أجره أيضاً واذا أعار سيفاً للقتال فاذا التقى الصفان امتنع الرجوع ولا أجره
لقلة زمنه عادة كما يفيد ذلك كلام سم على منهج ونقل اعتماد م ر فيه اه ع ش على م
(قوله الى الشط) ويستحق الاجرة من حين الرجوع بالقول الى أن تصل الى الشط حل ومقتضى
لزوم الاجرة انه يصح رجوعه ومقتضى كلام الشارح انه لا يرجع الا بعد وصوله الى الشط الا ان يراد
بالرجوع في كلامه تفريغ المسألة منها لا الرجوع بالقول وضعف س ل كلام الشارح وقال الصحيح
ان له الرجوع قبل الشط ويستحق الاجرة (قوله أعم وأولى مما ذكره) عبارته لكل منهما
رجوع في العارية متى شاء الا اذا أعار للدفن فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون انتهى ووجه العموم أن
عبارة الأصل لا تشمل طرح المال في السفينة ووجه الاولوية أن عبارة الأصل تقتضى انه متى أعار
للدفن لزمه فلا رجوع له وان كان الميت بموضع موته ولم ينقل منه ع ش (قوله بعد أن نبى المستعير
أو غرس) أما لو رجع المعبر قبلها ما فليس له فعلهما قال في الروض فان فعل عالماً أو جاهلاً بوجوبه قلع
بجائز وكلف تسوية الارض ولا يبعد أن تلزمه الاجرة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع اه سم على حج
ع ش (قوله فان شرط عليه قلعه) أى عند الرجوع وكذا لو شرط تملكه بالقيمة عند الرجوع يلزمه
كما قاله الصيمرى م ر شو برى ولو اختلفا في وقوع شرط القلع صدق المعبر كما لو اختلفا في أصل العارية
لان من صدق في شئ صدق في صفته وان ذهب بعضهم الى تصديق المستعير لان الأصل عدم الشرط
واحترام ماله قاله م ر في شرحه وعليه فيمكن أن يفرق بين هذا وما تقدم فيهما لو اختلفا في حصول التلف
بالاستعمال المأذون فيه أولاً حيث صدق المستعير ثم على المعتمد بأن ما ادعاه المعبر هذا راجع للعقد وهو
لو ادعى عدمه صدق بخلاف ما تقدم فان التلف ليس من صفات العقد فراجع جانب المستعير بان الأصل

عدم ضمانه ويؤخذ من قول م ر لان من صدق في شئ الخ ع ش (قوله هو أعم) وجه العموم ان قوله قلعه شامل لما لو شرط مجانا أو مع غرامة أرض النقص ع ش (قوله كافي تسوية الأرض) أي فانه ان شرطت لزمته والافلا ع ش (قوله قلعه المعبر) أي واذا احتاج القاع الى مؤنة صرفها المعبر باذن الحاكم فان لم يجده صرف بنية الرجوع وأشهد على ذلك انتهى ع ش (قوله ولزمه تسوية الأرض) أي سواء شرطت أو لم تشرط ففرق بين لزوم التسوية عند القاع باختياره من غير شرط حيث تلزم مطلقا وبينها عند شرط القلع لا تلزم الا ان شرطت كما قرر شيخنا (قوله ولو امتنع الخ) أي ولانه لو امتنع الخ فهو علة ثانية أي بخلاف ما اذا اختار المعبر القلع فانه يجبر عليه ولا يلزمه تسوية الحفر حيثئذ وليس قوله ولو امتنع مفهوم قوله فان اختار لانه سيأتي في قوله والاخير معبر تأمل (قوله فيلزمه الخ) تفريع على قوله ولزمه تسوية الأرض فهو بيان له أشار به الى أنه ليس المراد بالتسوية حقيقتها وعبرة الرشيدى قوله ولو امتنع منه لم يجبر عليه لا ينافيه قوله الآتي واذا اختار ماله اختياره لزم المستعبر موافقته فان أبي كلف تفريع الأرض لان ذلك في امتناعه بعد اختيار المعبر وهذا في امتناعه قبل الاختيار انتهى (قوله ردها الى ما كانت عليه) المراد عود القرب الذي أزيل بالقلع الى مكانه لا تحصيل تراب من غيره بل للمالك منعه منه قل (قوله دون الحاصلة بالبناء) أي فالذي حفره وغرس فيه أو بنى اذا ظهر بعد ذلك لا يلزمه تسويته بخلاف ما لو اتسع عليه بسبب القلع رشيدى (قوله والاخير معبر الخ) لان العارية مكرمة فلا يطبق بها منع المعبر ولا تضيق مال المستعبر فأنبتنا الرجوع على الوجه المذكور وانما خیرنا المعبر لانه المحسن ولان الأرض أصل لما فيها اه شرح الروض ومثله في التخيير المذكور المشتري شراء فاسدا اذا بنى أو غرس على المعتمد ولا يقال هو كالغاصب لانه يضمن ضمانه لانا نقول المالك هو المسلط له على ذلك كالمعبر هنا فتنبه لذلك فكثيرا ما يغلط فيه تأمل شويرى مع زيادة (قوله من تملكه بعقد) أي مستقل مشتعل على إيجاب وقبول أخذ من قوله تملكه وبه صرح م ر ولو لم يرض المستعبر بذمة المعبر أجبر المعبر على التسليم أو لا أو على الوضع تحت يد عدل قل بزيادة (قوله وقاعه) وأجرة القلع على المعبر وأجرة نقل النقص على مالكه سل وكذا أجرة نقل المغروس وعبرة شرح م ر والظاهر كما قاله ابن الرفعة ان مؤنة القلع على صاحب البناء والغراس كالأجرة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما أجرة نقل النقص فعلى مالكه قطعاً (قوله وهو قدر التفاوت) فلو كانت قيمته مستحق الأبقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوعاً ثمانية لزمه واحد فاذا تملكه لزمه تسعة (قوله بين قيمته قائماً) أي مستحق القلع (قوله وتبقيته بأجرة) أي لانه واستشكل ذلك مع جهالة المدة فلذا قال الاسنوى وأقرب ما يمكن سلوكه ما مر في بيع حق البناء دائماً على الأرض بعوض حال بلائع بيع أو أجرة فينظر لما شغله من الأرض ثم يقال لو أجر هذا لنحو بناء دائماً بحال كم يساوى فاذا قيل كذا أو جيناه وعليه فالوجه ان له ابدال ما قلع لانه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض على الدوام لان المالك لما رضى بالأجرة وأخذها كان كأنه أجره الآن أجرة مؤبدة شرح م ر وقال ع ش نقلا عن سم قوله وتبقيته بأجرة وهل يتوقف ذلك على عقد إيجار من إيجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعبر فتلزمه الأجرة بمجرد الاختيار الوجه الجارى على القواعد انه لا بد من عقد إيجار كما أفنى به حجج واستدل له بقديقال ان عقد فلا كلام والاوجب أجرة المثل وفي قل قوله بأجرة أي بعقد مستقل على المعتمد قاله الاسنوى وتعتبر أجرته بما مر في حق البناء وتبعه حجج ويلزم عليه أن له أن يغرس موضع ما قلع ولو غير جنسه وان له أجرة ما بين المغروس وفي شرح شيخنا التصريح بالاولى ومثلهما الثانية ان كانت الأجرة لجميع الأرض فان كانت بمحل المغروس فقط فلا

البناء أو الغراس هو أعم
من قوله شرط القلع مجانا
(لزمه) قلعه عملاً بالشرط
كافي تسوية الأرض فان
امتنع قلعه المعبر (والا)
أي وان لم يشرط القلع (فان
اختاره) المستعبر (قلع
مجانا ولزمه تسوية الأرض)
لانه قلع باختياره ولو
امتنع منه لم يجبر عليه
فيلزمه اذا قلع ردها الى
ما كانت عليه وظاهر أن
محل إيجاب التسوية في
الحفر الحاصلة بالقلع دون
الحاصلة بالبناء أو الغرس
لحدوثها بالاستعمال فيه
عليه السبب وغيره (والا)
أي وان لم يختر قامه (خير
معبر بين) ثلاث خصال
من (تملكه) بعقد (بقيمة)
مستحق القلع حين التملك
(وقاعه) ضمان (أرض)
لنقصه وهو قدر التفاوت
بين قيمته قائماً وقيمه
مقلوعاً (وتبقيته بأجرة)
(قوله ومثله في التخيير
المذكور) أي مثل المستعبر
فان اختار القلع قلعه مجانا
والاخير البائع يدل له القولة
الآتية اه قويسني

الروضة وأصلها في الصلح وغيره خلافا لما فيها من تخصيص التخيير بالأولين ولما في منهاج وأصله من تخصيصه بالآخرين وإذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فإن أي كلف تفرغ الأرض ومحل ما ذكر إذا كان في القلع نقص وكان المعير غير شريك ولم يكن على الغراس ثم لم يبد صلحه والافتيين القلع في الأول والتبعية بأجرة المثل في الثاني وتأخير التخيير إلى بعد الجذاذ كما في الزرع في الثالث لأن له أمدا ينتظر وفيما لو وقف البناء أو الغراس أو الأرض كلام ذكرته في شرح الروض (فإن لم يختار أي المعير شيئا مما ستركا حتى يختار أحدهما) ماله اختياره لتقطع الخصومة فليس للمعير أن يقطع مجانا وإن لم يعطه المستعير أجرة لتقصيره بترك الاختيار وتعبيري بما ذكر أولي من قوله حتى يختارا (ولمعير) زمن الترك (دخولها) أي الأرض (واتقاع بها) لأنها ملكه وله استغلال بالبناء والغراس (ولمستعير دخولها لاصلاح) بترميم بناء ومسقي غراس وغيرهما صيانة للملكة عن الضياع نعم إن تعطل نفعها على مالكها بدخوله

(قوله كنظاره من الشفعة) أي فيما لو اشترى شقفا مشفوعا وبني فيه أو غرس ثم أخذ الشريك بالشفعة فالمشترى كالمستعير والشفيع كالمعير وقوله وغيرها كالأجرة فيما لو أجر مراضا لبناء أو غراس وفعل ذلك ثم انقضت مدة الأجرة ومثل ذلك ماله وهب لولده أرضا فبني فيها أو غرس ثم رجع الوالد ومثله أيضا ما لو باع أرضا يباعا فاسدافني فيها المشتري أو غرس ثم أخذها البائع فأنه أي البائع يتخير بين الأمور الثلاثة كما أفاده شيخنا وبعضه في الشوري (قوله بالأولين) هما التملك والقلع بالارش والآخرين هما القلع بالارش والتبعية بالأجرة فوجه بعضهم على ما إذا كان البناء والغراس موقوفين اه ع ش بز يادة (قوله لزم المستعير موافقته) نعم لو اختار قلع بعض وتبعية بعض مثلا لم يلزمه موافقته قل (قوله فإن أي) أي المستعير كلف تفرغ الأرض وانظر ما معنى تكليفه تفرغ الأرض مع أنه هو الذي أراد المعير بقلعه وغرامة أرض النقص فلعن المعنى كلف موافقته للمعير على ما اختاره وهو القلع وغرامة أرض النقص اه ع ش (قوله ومحل ما ذكر) أي تخيير المعير بين الخصال الثلاث (قوله وكان المعير غير شريك) أي في الأرض (قوله في الأول) وهو ما إذا لم يكن في القلع نقص والثاني إذا كان المعير شريكا والثالث إذا كان على الغراس ثم لم يبد صلحه (قوله والتبعية بأجرة المثل في الثاني) أي فليس له القلع بارش النقص لأنه يتضمن قلع بناء المالك وغراسه من ملكه ولأن يملك بالقيمة لأن الباني والغراس في الأرض مثل حق المعير لأن كل جزء مشترك بينهما شرح الروض (قوله وتأخير التخيير) المعتمد ثبوت الخيار الآن ثم إن كانت الثمرة غير مؤبرة تملكها تبعا إن اختار التملك والا أبقاها إلى أو أن الجذاذ كما في نظيره من الأجرة شوري ومثله شرح مر (قوله إلى بعد الجذاذ) فيه جو بعد بالي ولا تجر بعد وقبل وعند الابن في الكثير فكلام الشارح على قلة شوري (قوله كما في الزرع) مقتضاه ثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه تبقيته إلى أو أن الحصاد كما سيأتي في قوله وإذا رجع قبل ادراك زرع الخ وعبارة ع ش قوله كما في الزرع أي كما يمنع القلع حال في الزرع في التشبيه مساحته اه أجيب بأن التشبيه في مطلق التأخير بقطع النظر عن التخيير أي فالتشبيه من حيث إن في كل تأخير وان كان المؤخر في المشبه التخيير وفي المشبه به القلع إذا خيار فيه كما سيأتي في المتن (قوله وفيما لو وقف) أي المستعير أو المعير فقوله البناء أو الغراس بالنسبة للمستعير وقوله أو الأرض بالنسبة للمعير والحاصل أن المستعير إذا وقف البناء أو الغراس امتنع التملك بالقيمة فقط لأن الوقف لا يملك وأن المعير لو وقف الأرض لم يقع بالارش إلا إذا كان أصلح للوقف من الإبقاء بالأجرة حل ولا يملك بالقيمة إلا إن تبرع بها أو كانت من الربيع واقتضاه شرط الواقف زى وقوله امتنع الخ لأن لو وقف لا يملك وقوله واقتضاه أي اقتضى التملك بالقيمة بأن يكون في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك فتلخص أن الناظر يخير بين الأمور الثلاثة بالقياس لما إذا وقف المالك الأرض (قوله تركا) قال الإمام والظاهر لزوم الأجرة من التوقف وجزم في البحر بعدم الأجرة وهو الوجه لأن الخيرة في ذلك إليه خط (قوله حتى يختار أحدهما) فيه أن المستعير ليس له الاختصاص واحدة فليس فيه تخيير ثم رأيت في قل مانص والمعنى أن المستعير أن يعود ويختار القلع وإن للمعير أن يختار أحد الأمور الثلاثة (قوله زمن الترك) انظر حكم الدخول قبله أي وبعد الرجوع والظاهر أنه لا فرق شوري وانظر حكم الدخول قبل الرجوع والظاهر منه أن ترتب عليه ضرر البناء أو الغراس مر ا ط ف (قوله بترميم بناء) أي بغير آلة أجنبية أما إصلاحها آلة أجنبية فلا يمكن منه لأن فيه ضررا بالمعير لأنه قد يتعين له التملك أو النقص مع الغرم فيزيد الغرم عليه من غير حاجة إليه بخلاف إصلاحه بآلته

لم يمكن من دخولها الاباجرة
 أما دخوله لها الغير ذلك كتنزه
 فممتنع عليه (ولكل)
 منهما مجتمعين ومنفردين
 (بيع ملكه) ممن شاء
 كما تراه لا كحدي لو باعا
 ملكيهما بثن واحد صح
 للضرورة ووزع الثمن
 عليهما ولا يؤثر في بيع
 المستعير تمكن المعير من
 ملكه ماله كتمكن الشفيع
 من ملك الشقص وللمشتري
 الخياران جهل وله حكم
 من باعه من معير ومستعير
 فيأمر لهما (واذا رجع
 قبل ادراك زرع) بقيد
 زده بقولي (لم يفتد
 قلعه) قبل ادراكه ونقص
 (لزمه بقية اليه) أي إلى
 قلعه لانه أمد ينتظر
 بخلاف البناء والغراس
 (باجرة) لان الاباحة تقطعت
 بالرجوع فان اعتيد قلعه
 قبل ادراكه أوم بنقص
 أجبر على قلعه (ولو عين
 مدة ولم يدرك فيها التقصير)
 من المستعير اما بتأخير
 الزراعة وعليه اقتصر
 الاصل أو بها كأن علا
 الارض سبل أو نلج أو نحو
 مما لا يمكن معه الزرع ثم
 زرع بعد زواله وهو
 لا يدرك في المدة (قلع) أي
 المعير (عجائنا) بخلاف
 ما إذا تأخر ادراكه لا لتقصيره

اتهمى شرح م قال ع ش اهل المراد بهذا القيد يعني قوله بغير آلة أجنبية الاحتراز عما يمكن
 اعادة ابدونه كالجديد من الخشب والآجر أو ما نحو الطين مما لا بد منه لاصلاح المنهدم فالظاهر أنه لا يعد
 أجنبيا (قوله لم يمكن من دخولها الاباجرة) هو واضح ان قلنا لا أجره لمدة الاعراض والافلامعنى
 لذلك الا ان يراد أجره لدخوله زيادة على أجره الأرض قل وفي ع ش على م قوله الاباجرة أي
 لدخوله والافتقار ان على المستعير أجره الأرض مدة التوقف لكن الذي تقدم للشارح قريبا ان
 الأوجه عدم لزوم الأجره مدة التوقف (قوله كتنزه) هو ما عبر به في الوسيط ولعله مراد أصله بالتفرج
 لكن أهل اللغة يعدون التنزه بمعنى التفرج من الحن العامة لان التنزه البعد عن المياه والبلاد
 والتفرج لفظه مولدة مأخوذة من انفراج الهم وهو انكشفه انتهى زى ع ش (قوله
 للضرورة) جواب عما يقال ان البيع على هذا الوجه غير صحيح لعدم العلم بما يخص كلا منهما حالة العقد
 كما تقدم في تفريق الصفقة وحاصل الجواب انه اغتفر هنا أي في هذه الصورة الضرورة هذا مراده
 ولم يظهر وجود الضرورة هنا تمكن كل منهما من بيع ملكه بثن مستقل فلا ضرورة داعية الى
 أن يبيعاهما بثن واحد انتهى نعم تصور الضرورة بما اذا لم يوجد من يشتري مال كل على حده
 وأجاب بعضهم بأن المراد بالضرورة قطع النزاع (قوله ووزع الثمن عليهما) وكيفية التوزيع ما قاله
 البغوي أن يوزع الثمن على الأرض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى ما فيها وحده مستحق القاع
 فحة الأرض للمعير وحصة ما فيها للمستعير وهذا هو المعتمد كما جزم به ابن المقرئ وصاحب الأنوار
 وغيرهما خلافا للتولي زى فلو باع الجميع ثلاثين وقيمة الأرض مشغولة وحدها عشرة وقيمة
 ما فيها مستحق القاع فحة كان للمعير عشرون وللمستعير عشرة (قوله ولا يؤثر في بيع المستعير) أي
 في صحة بيعه منفردا لغير المعير وغرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة أصله وقيل ليس للمستعير بيعه
 لثالث قال م اذ يبيعه غير مستقرا لان المعير ملكه ورد بأن غايته أنه كشف مشفوع انتهى فقول
 شارحنا كتمكن الشفيع الخ هذا هو الجواب عن قوله ولا يؤثر الخ وهذا القياس أولوى لانه اذا جاز
 لأحد الشر بكن بيع نصيبه لغيره بشرط يكمع أن لشريكه ان يأخذ بالشفعة فها جاز للمستعير أن يبيع
 ملكه لغير المعير لان المعير وان تمكن من أخذه لكنه لا يأخذه الا برضا المستعير لما تقدم من ان
 التملك لا بد فيه من عقد ومن أن المستعير اذا امتنع من موافقة المعير كلف تفرغ الأرض ولا يأخذ
 المعير فها راعنا انتهى (قوله كتمكن الشفيع) أي فانه لا يؤثر في صحة بيع صاحب الشقص المشفوع
 لغير الشفيع الذي هو الشريك وقيل قال ان الشريك انما يجوز له البيع لأجنبي لان لشريكه الأخذ
 قهر بالشفعة ولا كذلك المعير فهو قياس مع الفارق الا ان يقال لما كان المعير مقصرا بترك الاختيار لم
 ينظر لتمكنه من التملك لان عدم اختياره لواحد من الثلاثة يشعر بانه غير راض بالتملك وأيضا فلو منع
 المستعير من البيع لثبت التحجر على المالك في ملكه تأمل (قوله وله حكم من باعه الخ) فاذا اشترى
 من المعير خير بين الثلاث خصال المتقدمة في قوله والاخير معير بين الثلاث خصال الخ واذا اشترى
 من المستعير يأتي فيه ما تقدم فان شرط عليه قلعه لزمه الخ (قوله واذا رجع) أي المعير بعد أن أعار
 أرضا لزراعة وأطلق (قوله ونقص) أي بالقلع (قوله بخلاف البناء والغراس) أي فليس له امد ينتظر
 فلم يلزمه بقية لهما (قوله باجرة) أي أجره مدة الابقاء من وقت رجوعه الى حصاده لا تقطاع الاباحة
 فاشبه مالو أعار دابة ثم رجع في أثناء الطريق فان عليه نقل متاعه الى مأمن باجرة المثل ويظهر أن
 مثله في ذلك نفسه اذا عجز عن المشي أو خاف شرح م (قوله أو بها) أي بالزراعة أي بسبب لزراعة
 نفسها لا بسبب تأخره هو (قوله قلع أي المعير عجائنا) أي لتقصيره لانه كان من حقه حينئذ أن لا يزرع

(كلو حبل نحو سبل)
كهواء (بذرا) بمعجمة
(إلى أرضه فنبت) فيها
فيقلعه بجائنا لأنه لم يأذن
فيه فعلم أنه باق على ملك
مالكه وعمله إذا لم يعرض
عنه والافتقار صار ملكا
لمالك الأرض ويلزم مالك
البذر أن قلع باختياره
تسوية الحفر الحاصلة بالقاع
دون الأجرة للعدة التي قبل
القاع كما جزم به ابن الرفعة
لعدم الفعل منه ونحو من
زيادتي (ولو قال من يده
عين) كدابة وأرض
(أعرتني فقال) له
(مالكها) بل (آجرتك
أو غصبتني) بقيد زدته
بقولي (ومضت مدتها
أجرة صدق) أي المالك
كلوا كل طعام غيره وقال
كنت أبحثه لي وأنكر
المالك ولأنه إنما يؤذن في
الانتفاع غالبا بمقابل في
الأولى والأصل عدم
الاذن في الثانية والتصديق
يكون بيمينه إن بقيت العين
فيحلف أنه ما أعاره وأنه
أجر ما وغصبه وله أجرة المثل
فإن تلفت في الأولى بغير
الاستعمال فمدعى الإعارة
مقر بالقيمة لمنكر لها
مدعى الأجرة فيعطى الأجرة
بلايين إلا أن زادت على
القيمة فيحلف للزائد

وعليه أيضا تسوية الأرض مر اطف (قوله بل لنحوحر أو برد أو مطر) أو بأكل الجراد أو الدود
الزرع ثم نبت ثانيا فلا يقطع بجائنا لعدم تقصيره بل يبقى باجرة وتعيين المعبر مدة يعلم أنه لا يدرك فيها واما
لم تبطل العارية في هذه كما تقدم في دفن الميت لا مكان إبدال الزرع بغيره مما هو دونه ولا كذلك في الميت
فراجعه قل (قوله بذرا) البذر اسم لما يشمل الحب والنوى وأصله مصدر سمي به المبذر ولأنه سيصير
مبذورا فقيه مجاز من وجهين إطلاق المصدر على اسم المفعول وتسمية الشيء باسمه سيصير إليه زي (قوله
فعل أنه باق الخ) فيجب على مالك الأرض رد ملكه إن حضر وعلمه والافتقار كما أنه مال ضائع شرح
مر (قوله والافتقار الخ) أي والابان أعرض عنه مالكه وهو ممن يصح اعراضه لا كسفيه اه مر
(قوله فقد صار) أي إن قلنا بزوال ملك مالكه عنه بمجرد الاعراض شرح مر (قوله إن قلع باختياره)
مفهوما أنه لو أجبره المالك أو الحاكم لا يلزمه ما ذكره سم ويوجه بأنه لم يوجد منه في الأصل تعدد ع ش
(قوله تسوية الحفر) أي بالأجزاء التي انفصلت منها فقطع ع ش (قوله قبل القلع) مفهومه وجوبها
مدة القلع (قوله لعدم الفعل منه) قضية ذلك أنه لو كان بذره مالكه في أرض الغير ظانا أنها ملكه
فبان غير ملكه لزمته الأجرة وهو متجه حجج س ل (قوله ولو قال من يده الخ) تحصل من هنا صور
ثمانية شوبرى وأهل وجهه أن مالك العين إما أن يدعى الإجارة أو الغصب وفي كل إمام أن تمضي مدة
له أجرة أولا وفي كل من هذه الأربعة إمام أن تكون العين باقية أو تالفة وطراز زيادة تفاريع كما يعلم
من كلام الشارح (قوله فقال مالكها بل آجرتك الخ) بقي ما لو ادعى واضع اليد بعد تلف العين
الإجارة والمالك ادعى العارية عكس كلام المتن فالمدعى واضع اليد لا الأصل عدم ضمان
واضع اليد وعدم العارية ع ش على مر ولو انعكست الدعوى في الصورة الثانية بأن ادعى
المالك العارية وذو اليد الغصب صدق المالك بيمينه أيضا فإن لم تنف العين ولم يمض زمن لمثله أجرة فلا شيء
سوى ردها وإن مضى ذلك فذو اليد مقر بالأجرة أنكرها وإن تلفت ولم يمض ذلك الزمن فإن لم يزد
أقصى القيم على قيمة يوم تلف فهي للمالك وإن زاد فذو اليد مقر به لمنكره وإن مضى زمن لمثله أجرة
فهو مقر به لمنكرها أيضا ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الوديعة صدق المالك بيمينه إن تلفت العين
أو استعمالها وذو اليد والافعل قياس ما صر أنه يصدق بلايين اه قل على الجلال باختصار (قوله
أو غصبتني) قال في المختار تقول غصبه منه وغصبه عليه وهو مشعر بأنه إنما يقال غصبته مني لا غصبتني
اه ع ش (قوله فيحلف أنه ما أعاره) فيجمع في يمينه بين النفي والاثبات فإن نكل المالك لا يحلف
مدعى الإعارة لأنه ليس بلازم وقيل يحلف ليخلص من الغرم س ل (قوله فإن تلفت في الأولى) أي
دعوى المالك الإجارة وهذا كالمحترز لما يأتي في المتن أعني قوله فإن تلفت في لثانية وقوله بغير استعمال
أي أمابه فهي غير مضمونة سواء كانت إعارة أو إجارة وقوله يدعى حال (قوله بلايين) أي لتوافقهما
عليهما في ضمن القيمة فذلك احتاج المالك إلى الحلف فيها إذا زادت الأجرة ولذا قال فيحلف للزائد
أي فيحلف بيمينه بيمينه نفيًا وإثباتًا مثل ما سبق لأجل إثبات الزائد والتوصل إليه (قوله فيحلف للزائد)
أي بيمينه أخرى كذا يتبادر ولينظر ما وجه ذلك وهلا كتنفي بالأولى اه حل وقوله أي بيمينه أخرى
فيه نظر لأن محل تلف المالك إذا بقيت العين وهي هنا تالفة وقوله أيضا فيحلف للزائد أي للدة الماضية
فيقول والله ما أعرتك بل آجرتك لأجل ثبوت الزائد وأما أصل الأجرة فقد اتفقا عليها في ضمن القيمة
التي أقر بها مدعى الإعارة فلهذا لا يحلف لها (قوله فيصدق من يده العين) وهو المستعبر فبأخذها

صاحبها ولا يلزم من يده العين أخذها بالاجرة بمقتضى دعوى صاحبها (قوله بمينه) أى لاحتمال أن ينسكل فيحلف مدعى الاجارة فتثبت اهـ س ل أى لانها عقد لازم (قوله أو والعين تالفة في الاولى) أما في الثانية فداخلة في المتن لأنى أى والتلف بغير الاستعمال المأذون فيه كما قيد به فيما مر فكان المناسب ذكره هنا أيضا (قوله فهو مقر بالقيمة لمنكرها) أى فتبقى في يده الى أن يعترف المالك بها فيدفعها اليه بعد اقراره بها قياسا على مالو أقر شخص شيئا آخر فأنكره اط ف (قوله فان تلفت في الثانية الخ) قد عرفت أن في هذا صورتين أى سواء مضت مدة ثلثها أجرة أو لا ذكر الشارح مفهومهما سابقا بقوله فان تلفت العين في الاولى الخ وبقوله أو والعين تالفة الخ فهو مقابل أقول الشارح فان تلفت العين في الاولى فيما ذامضت مدة لها أجرة ومقابل أقوله أيضا أو والعين تالفة في الاولى فيما اذا لم تضم مدة لها أجرة فأشار الشارح بذلك كما سبق الى أن قوله فان تلفت الخ مقابل لمخدوف (قوله اذا المعار يضمن بقيمته) أى ولو مثليا على الراجح خلافا لما قدمه الشارح في الفصل الأول وكذا المستام يضمن بقيمته وقت تلفه ولو مثليا على الراجح والحاصل أن المتلفات أقسام ثلاثة ما يضمن بالمثل مطلقا وهو القرض أو القيمة مطلقا وهو ما ذكره أو المثل ان كان مثليا وأقصى القيم ان كان متقوما وهو المقصوب والمقبوض بالشراء القاسد شو برى (قوله حلف الزائد) أى يحلف بمينا تجمع نفيًا وإثباتا كما سبق لأجل اثبات الزائد فيقول في حلفه والله ما أعرتك بل أعرتك ^{عصبي} وأما أصل الاجرة فقد اتفقا عليها في ضمن القيمة التي أقر بها مدعى الاعارة فلا يحلف لها (قوله ويحلف للاجرة مطلقا) أى سواء كانت زائدة على القيمة أو لا وأما تفسيره ببقاء العين أو تلفها فلا يصح لان الفرض أن العين تلفت ويصح تفسيره أيضا بما اذا كانت قيمته وقت التلف هي أقصى القيم أو أقل منه فيكون الاطلاق في مقابلة قوله فان كانت دون أقصى قيمه الخ

كتاب الغصب

أى حقيقته وحكمه من وجوب رده ان بقي وبذله ان تلف وذكره عقب العارية لما فيه من التلف والاتلاف والضمان وهو كبيرة قيل ان بلغ نصابا يريع دينار وقيل ولو حبة وهو مع الاستحلال بمن لا يخفى عليه كفر ومع عدم ذلك فسق كافى حل ومحله في غصب المال أما غصب غيره كالكلب فإنه صغيرة شو برى وعبارة مر وهو كبيرة قال نقلا عن الحرورى ان بلغ نصابا لكن نقل ابن عبد السلام الاجماع على ان غصب الحبة وسرقها كبيرة وتوقف فيه الاذرى اهـ قال ع ش قوله وهو كبيرة اطلاقه شامل للمال وان قل وللاختصاصات ومالوا أقام انسانا من نحو مسجد أو سوق فيكون كبيرة وهو ظاهر بل هو أولى من غصب نحو حبة البرلان المنفعة به أكثر والا يذاء الحاصل بذلك أشد (قوله الأصل في تحريمه) كأنه قال ومعلوم أنه حرام والأصل في تحريمه الخ (قوله لاتأكلواكم) أى لاتأخذوا فأطلق الخاص وهو الأكل وأراد العام وهو الأخذ ايشمل غير المأكول والآية شاملة للسرقة وغيرها ففيها المدعى وزيادة (قوله ان دماءكم) أى دماء بعضكم الخ أو حرام على غيركم ونترك الشارح ذلك اكتفاء بما قبله ع ش وقد يقال دم الشخص حرام عليه أيضا فلا حاجة لتقدير مضاف بالنسبة اليه وهو على حذف مضاف أى ان سفك دماءكم الخ (قوله وأموالكم) التعبير بالأموال جرى على الغالب والافتقار للاختصاصات ع ش (قوله وقيل أخذه ظلما) أشار به الى القولين في تعريضه فقوله ظلما مدخل للسرقة وقوله جهارا مخرج لها ع ش اط ف (قوله ظلما) ثم ان كان من حوز مثله خفية سمي سرقة أو مكابرة في صحراء سمي محاربة أو مجاهرة واعتمد الحرب سمي اختلاسا فان جسد ما ثمن عليه سمي خيانة برماوى (قوله وشرعا استيلاء الخ) المراد بالاستيلاء ما يشمل منع

(قوله ا كتفاء بما قبله) أى الذى هو في تفسير الآية

الغير من حقه وان لم يستول عليه بدليل قوله قريبا كاقامة من قعد بمسجد شيخنا فهو استيلاء حكا ومداره على العرف كما يظهر بالأمثلة الاتية فليس منه منع المالك من سقي زرعه أو ماشيته حتى تلف فلا ضمان لا تنفاء الاستيلاء سراء قصد منعه عنه أم لا على الأصح وفارق هذا مالو ذبح شاة فهلك ولدها من أنه يضمنه بأنه ثم تلف غذاء الولد المعين له بالانلاف أمه بخلافه هنا مر وقوله فليس منه منع المالك أي أو غيره منعاً خاصاً كمنع المالك وأتباعه مثلاً أما المنع العام كأن منع جميع الناس من سقيه فيضمن بذلك اه ع ش على مر قال شيخنا وهذا المعنى الشرعي أعم من كل من اللغو بين وذلك لان الاستيلاء أعم من الأخذ لشموله المنافع ولان قوله بلاحق أعم من ظلمه لانه يشمل ما إذا أخذ مال غيره يظنه ماله فهو أعم من جهتين وهذا على غير الغالب من قاعدة أن المعنى الشرعي أخص وأورد على التعريف أنه شامل للسرقة وأجاب مر بان الاستيلاء يشعر بالتفهر فهو في قوة جهارا (قوله من قعد بمسجد الخ) وان لم يستول على محله شيخنا (قوله أو غير مال) والحاصل أن المقصود اما أن يكون مالا أو غير مال وكل منهما اما أن يكون فيه ثم أو لا وكل منهما اما أن يجبرده أم لا فتحصل من ذلك ثمان صوراً ربعة في المال وأربعة في الاختصاص كاذ كره البرماوى وعبارة مر وقد أفاض والدرجة الله أن الذي يتحصل من كلام الأصحاب في تعريف النصب أنه حقيقة وإنما ضماناً الاستيلاء على حق الغير عدواناً وضماناً الاستيلاء على مال الغير بغير حق وإنما الاستيلاء على حق الغير عدواناً وكان ينبغي له التعبير بالتمول بدل المال يخرج نحو حبة برقانه مال ولا ضمان فيه (قوله ككلب نافع) خرج به العقور كالقواسق الخمس فلا يدلنا عليها ولا يجبردها ومثل العقور ما لا نفع فيه ولا ضرر وهو ظاهر لكن يشكل عليه ما مر في الاقرار ما قال له عندي شيء من قبول تفسيره بنجس لا يقتنى فانه ظاهر في ثبوت اليد عليه وأنه يسوغ له المطالبة به ع ش (قوله بلاحق) خرج به العارية والسوم ونحوهما برماوى (قوله قد دخل فيه الخ) قضية هذا أن المقبوض بشراء فاسد ونحوه يدخل في تعريف النصب ولعل وجهه أن ذلك بغير حق في نفس الأمر بخلاف العارية والمستام والامانات اذا خان فيها تضمن ضمان المقصوب سم (قوله حكم النصب) وهو وجوب الرد عند البقاء والضمان بالبدل عند التلف كاذ كره في المتن بقوله وعلى الغاصب رد الخ وقوله لاحقيقته وهي الاستيلاء على حق الغير عدواناً وقوله وهو ناظر الخ كالعلة لقوله ممنوع (قوله مطلقاً) أي في كل صورة وقوله وان كان أي اقتضاؤها الاثم (قوله كركو به دابة غيره) أي بغير اذنه وان كان مال كها حاضر أو سيرها ولو نقل الدابة ومالكها راكب عليها بأن أخذ برأسها مع ذلك فيحتمل أن لا يكون غاصباً لانه لا يعد مستولياً عليها مع استقلال مالكها بالركوب بدليل أنهما لو تنازعاها أو تلفت شيئاً حكم بها للراكب واختص به الضمان انتهى سم ويصرح بعدم الضمان ما ذكره مر في باب العارية من أنه لو سخر رجلاً ودابته فتلفت الدابة في يد صاحبها لم يضمنها السخر لانها في يد صاحبها اه ع ش وفي قول نخرج بركوب الدابة سوقها فليس غصباً وان لم يكن مالكها معها ولو ركب مع مالكها فهو غاصب لنصفها كأيأ في في الدار (قوله وجالوسه) خرج بالجلوس ضمه الى بعضه بغير رجل فليس غصباً أيضاً والدابة والقراش غيرهما من المنقولات فلا بد في غصبهما من الاستيلاء بالنقل فلو استخدم عبده غيره ولو بيعته في حاجته لم يضمنه ونقل عن شيخنا مر أنه يضمنه اذا بعته لانه كالاستيلاء ولم يوافق شيخنا عليه الا ان كان باذن سيده لانه عارية اه قل (قوله وجالوسه على فراشه) ولم يدل قرينة الحال على اباحة الجلوس عليه مطلقاً ولناس مخصوصين منهم هذا الجالس كافي حل كفرش مصاطب البرازين لم يرد الشراء منهم ومثل الجلوس ماله ونحوه يحمل برجله أي اعتمد عليها وان تحمل معها على الرجل الاخرى

على حق غير) ولو منفعة كاقامة من قعد بمسجد أو سوق أو غير مال ككلب نافع وزبل (بلاحق) كما عبر به في الروضة بدل قوله كالرافعي عدواناً قد دخل فيه ماله أو أخذ مال غيره يظنه ماله فانه غصب وان لم يكن فيه ثم وقول الرافعي ان الثابت في هذه حكم الغصب لاحقيقته ممنوع وهو ناظر الى أن الغصب يقتضى الاثم مطلقاً وليس مراداً وان كان غالباً والغصب (كركو به دابة غيره وجالوسه على فراشه)

(قوله وفارق هذا مالو ذبح الخ) أو أزال ورق غيب فقصدت بالشمس عناقيد (قوله وهذا المعنى الشرعي أعم الخ) قد يقال ان اللغو أعم لشموله ماله أو أخذ ماله المستحق للغير باجارة أو رهن فانه غصب لغة لا شرعاً تأمل (قوله وكل منهما الخ) ولا يتأق أن يقال وكل اما أن يضمن أو لا لان المال مضمون مطلقاً وغيره لا يضمن مطلقاً تأمل

الخارجة عن الفراش ومنه ما يقع كثيرا من المشي على ما يفرش في محن الجامع الأزهر من الفراوى
والثياب ونحوهما وينبغي أن محل الضمان ما لم يتم الفراوى ونحوها المسجد بأن كان صغيرا أو كثرت
والأفلاضمان ولا حزمة لتعدي الواضع بذلك كما قاله م ر ع ش ولو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس
عليه آخر فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الأول بانتقاله عنه لأن الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك
أو لمن يقوم مقامه فلو تلف فينبغي أن يقال إن تلف في يد الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله أيضا
عنه فعلى كل القرار لكن هل للكل أو للنصف فيه نظروا يظهر الأول سم على حجج قال ع ش على م ر
ومعنى كون الضمان على كل أن كلا لو غرم لا يرجع على الآخر لأن المالك يفرم كلا القيمة وانظر لو كان
الفراش كبيرا هل يضمن جميعه أو قسم ما استولى عليه ولو تعدد الغاصب على فراش كبير فهل يضمن كل
منهم الجميع أو قدر ما عدم مستوليا عليه فقط الذي يظهر الثاني فيهما برماوى والجلوس على فراش الغير
من البكائر لأنه أشد ابداء من الحبة كما في ع ش على م ر (قوله وان لم ينقلها) قال م ر في شرحه وافهم
كلام المصنف اعتبار النقل في كل منقول سوى الأمرين المذكورين وهو كذلك ومحل في منقول ليس
في يده فان كان بيده كوديعة أو غير هافتنفس انكاره غصب لا يتوقف على نقل كما قاله الأصحاب وافهم
اشتراط النقل أنه لو أخذ بيد قن ولم يسيره لم يضمنه اه قال ع ش عليه وقياسه أنه لو أخذ بزمام
دابة أو برأسها لم يسيرها لم يكن غاصبا لها انتهى (قوله ولم يقصد استيلاء) قال شيخنا م ر كل ما يحصل
به القبض في المبيع غصب سواء حصل معه قصد استيلاء أو لا في نحو جحد وديعة انتهى قل وعبرة
العباب ونقل المنقول كالبيع وقضيتها ان مجرد رفع المنقول الثقيل وان وضعه مكانه لا يكون غصبا
بخلاف الخفيف الذي يتناول باليد وقضيتها أيضا ان النقل الى موضع يختص به المالك لا يكون غصبا
لكن م ر في باب المبيع قبل قبضه ان عدم صحة القبض بذلك إنما هو في عدم جواز التصرف لافي عدم
الضمان وقياسه هنا ان يكون ضامنا في المستلئين بحصول الاستيلاء اه ع ش على م ر (قوله بأن أخرجه
منها) أي أو منعه من دخولها وان لم يدخل هو وقوله أو لم يقصد الاستيلاء أي وان لم يعد مستوليا عليها
فينبغي ذكر هذه الغاية أخذ ما بعده (قوله وان لم يدخلها) فالمراد بالازعاج الإخراج برماوى (قوله
وليس المالك) أي ولا من يخلفه من أهله كزوجة أو أولاد أو خدم أو مستعير أو مستأجر م ر وأشار
بقوله وليس المالك فيها الى ان قول المتن فان كان المالك فيها مقابل لهذا المقدر (قوله يقصد استيلاء
عليها) فان منعه من نقل ما فيها فغاصب له أيضا والأفلا ما لم ينقله لا يقال كيف يتحقق الغصب في المنقول
من غير نقل وقد اعتبر في غصبه ذلك لا نأقول محل ذلك في غير التابع وكتب عليه هذه طريقتة والمعتمد
انه يصير غاصبا لما فيها مطلقا حيث عد غاصبا لها شو برى وقوله مطلقا أي سواء منعه من نقله أم لا وهو
ما صرح به م ر قال وفيه إشارة الى أن المنقول لا يتوقف غصبه على نقله اذا كان تابعا وهذا أعني قوله
بقصد استيلاء قيد في هذه والتي بعدها فقول الشارح وكذا لو دخلها الخ راجع للمستلئين والحاصل انه ان
لم يكن المالك فيها اشترط قصد الاستيلاء فقط وان كان فيها اشترط هذا وان يعد مستوليا شيخنا (قوله
وان كان) أي الداخل ضعيفا وقوى المالك حتى لو انه دمت حيث تضمنها وقوة المالك إنما هي باعتبار
سهولة النزاع منه حالاً فلا يمنع الضعف استيلاءه (قوله فان كان المالك فيها) أي واحدا فان تعدد كان
الغاصب كأحدهم (قوله ولم يزعمه) محترز ما تقدم في قوله وازعاجه عن داره ولذا لم يتعرض له الشارح
(قوله فغاصب لنصفها) ولا فرق في الغاصب بين أن يكون معه أهل أو لا وكذا يقال في المالك ولا بين
كون أهل الغاصب مساوين لأهل المالك أم لا حتى لو دخل الغاصب ومعه عشرة من أهله والمالك بمفرده
في الدار كان ضامنا للنصف شرح م ر وفي قل على الجلال ولو تعدد المالك أو الغاصب فالغصب بعدد

وان لم ينقلها ولم يقصد
استيلاء (وازعاجه) له (عن
داره) بأن أخرجه منها
وان لم يدخلها أو لم يقصد
الاستيلاء (ودخوله لها)
وليس المالك فيها (بقصد
استيلاء) عليها وان كان
ضعيفا (فان كان المالك
فيها ولم يزعمه فغاصب
لنصفها) لاستيلائه مع
المالك عليها هذا (ان عد
مستوليا) على مال كها فان
لم يعد

هل تصلح له أو ليتخذ مثلها
(ولو منع المالك بيتا منها)
دون باقيها (فغاصب له
فقط) أي دون باقيها لقصره
الاستيلاء عليها (وعلى
الغاصب رد) للغصوب وإن
لم يكن مقولا سواء كان
مالا كحبة برأ أم لا ككاتب
نافع وزبل وخر محترمة
لخبر على اليد ما أخذت
حتى تؤديه (وإذا كان
متمول تلف) بأفق أو تلف
بخلاف غير المتمول كحبة بر
وكاتب وزبل فلا ضمان فيه
وكذا لو كان التلف غير
محترم كمرتد وصائل أو
الغاصب غير أهل للضمان
كحربي والتقييد بالمتمول
هنا وفيما يأتي من زيادتي
واستطرادها مسائل يقع

(قوله ولو ضعف المالك الخ)
حقها أن تكتب على قوله
فإن كان المالك الخ

(قوله وجزءه من بالضمان)
وعالاه يكون اليد حسية
(قوله وله استئجار المالك)
وانظر لو تلف في يد المالك
حيث

(قوله لأن الارتفاق بالشارع
الخ) لتبيل الأولى من
المستثنين وعلى الثانية
عش بخالفة العادة تأمل
قال م ر ولو وضع العين
لا بد لها بين يدي المالك مع
علمه وتمكنه من أخذها

الرؤس ولا نظر لأهل وعشيرة أحد مما معه (قوله فلا يكون غاصبا لشيء منها) ولو ضعف المالك بحيث
لا يعد مستوليا مع قوة الداخل كان الداخل غاصبا لشيء منها إذا قصد الاستيلاء عليها كذا قيل والمعتد
أن المالك ولو ضعف يده قوية لاستئجار المالك حل وزى (قوله وكذا لو دخلها لا بقصد استيلاء)
لكن لم يزمه أجر مدة إقامته فيها (قوله أو ليتخذ مثلها) أو دخل لا بقصد شيء وأما النقول إذا أخذ
من يد مالك لينظر إليه أو ليتخذ مثلها فليس يضمنه لأن يده عليه حسية فلا يحتاج إلى قصد استيلاء
بخلاف العقار أي فإن اليد عليه حكمية وجزم م ر بالضمان حل وزى (قوله وعلى الغاصب) أي
الأهل للضمان وقوله وضمان متمول أي محترم أخذ من كلامه بعدوان كان فيه قصور لأن ظاهره أن
هذا القيد معتبر في الضمان دون لرد مع أنه معتبر فيهما فالجواب ليس عليه رد ولا ضمان تأمل (قوله رد
للمغصوب) أي فورا عند التمكن وإن عظمت المونة في رده وله استئجار المالك في رده كافي حل
والتعبير بالرد ظاهر فيما إذا كان الغصب بطريق الأخذ وغير ظاهر فيما إذا كان بطريق الاستيلاء فقط
كإقامته من قعدة سجد ويمكن أن يراد بالرد ترك الاستيلاء ولو غضب حيوانا فتبعه ولده الذي من شأنه
أن يتبعه أو هادى الغنم فتبعه الغنم لم يضمن التابع في الأصح لا تنافي استيلاءه عليه وكذا لو غضب أم
النحل فتبعها النحل لا يضمنه إلا أن استولى عليه خلافا لابن الرفعة ولو أوقف نار في ملكه فطارت شرارة
إلى ملك غيره وأحرق شيئا فإن كانت بحسب العادة فلا ضمان إن كانت خلاف ذلك ضمن ما أتفته م ر
وبرماوى (فرع) لو دخل على حداد بطرق الحديد فطارت شرارة وأحرق ثوبا به لم يضمنه الحداد
وإن دخل بأذنه (أقول) وكذا إذا ضمان عليه لو طارت شرارة من الدكان وأحرق شيئا حيث أوقف
الكور على العادة وهذا بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه أو أوقفه على العادة وتولد منه ذلك فانه
يضمنه لأن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة انتهى عش على م ر ولو غضب من مودع
ومستأجر وممرتين ثم رد إليهم برى وفي الرد إلى المستعير إذا أخذ منه المعار وجهان أرجحهما أنه يبرأ بالرد
إليه ولو انتزع من العبد البالغ ثيابا ملبوسة ونحو ذلك من الآلات المدفوعة إليه برى بالرد إلى العبد اه
زى (قوله ككاتب نافع) خرج به غيره وفيه تفصيل وهو أنه إن كان عقور لا يجب رده ولا واجب وقيل
مثل العقور ما لا تنفع فيه ولا ضرر عش (قوله وخر محترمة) بخلاف غير المحترمة والخنزير ما لم يكن
من ذمى يقر عليه كما يعلم من كلامه الآتي حل (قوله وضمان متمول) بفتح الواو كما يؤخذ من المصباح
وقوله تلف أي ما لم يكن التلف مستندا لفعل المالك ففي عش على م ر فرع في فتاوى السيوطى ما نصه
(مسألة) سيد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فبات بالسراية عنده فإذا يلزم الغاصب (الجواب) مقتضى
القواعد أنه لا يلزمه شيء لأن هلا كه مستند لسبب متقدم على الغصب سم على حجج أي وما لم يكن التلف
بفعل المالك كما سيأتي في قول المتن فلو قدمه المالك فأكلفه برى وفي قول الشارح هناك ولو كان
المغصوب رفيقا الخ (قوله فلا ضمان) حتى لو كان صاحب اليد قد تكلف على نقل الجلود والمرجين
أموالا كثيرة لا يؤخذ الغاصب بها برماوى (قوله كمرتد) أي وزان محصن وقاطع طريق ونارك صلاة
شورى (قوله وصائل) وصورة ذلك كما صورته سم أن يغصبه حال صياله والحال أن الغصب من
ضرورة الدفع ويتلف حال صياله والافه ومشكل في التصوير لأنه إذا غصب وصال على سيده وتلف
ضمنه الغاصب فإذا صال على الاجنبي كان من باب أولى في الضمان وكذا يقال في المرتد بأن يغصبه في
حال الردة ويموت فيها والافه ورض الردة لا يقطع حكم الغصب شيئا (قوله كحربي) لعل الكاف
استقصائية (قوله وفيما يأتي) وهو الضمير في قوله كما لو تلفه يدمالكه (قوله واستطرادها مسائل الخ)

فبها الضمان بلا غصب بمباشرة أو بسبب فتبعتهم كالأصل بقولي (كألو (١١٣) أتلفه) أي أتلف شخص متمولا (بيد

ماله أو فتح زقاً مطروحاً) على أرض (نخرج مافيه بالفتح) وتلف (أو منصوباً فسقط به وخرج مافيه) بذلك وتلف (أو) فتح (باباً عن غير محيز كطير) وعبد مجنون وهذا أعم وأولى من قوله ولو فتح قفصاً على طائر إلى آخره (فذهب حالاً) وإن لم يهيج فانه يضمنه لان الاتلاف بفعله وخروج ذلك المؤدى إلى ضياعه ناشئ عن فعله بخلاف ما لو كان المتلف غير متمول سواء كان مالا كحبة برأى لا ككلب وزبل ومثله غير المحترم وما لو كان الفاعل غير أهل للضمان نظير ما مر وبخلاف ما لو كان مافى الزق المطروح أو المنسوب جامداً وخرج بتقريب نار إليه فالضمان على المقرب وبخلاف ما لو سقط الزق بعروض ربح أو نحوه فخرج مافيه ووفر يده وبين ما لو طلعت عليه الشمس فأذا به وخرج حيث يضمنه الفاعل بان طلوع الشمس محقق فقد يقصده الفاعل ولا كذلك الربح وبخلاف ما لو مكث غير المميز ثم ذهب القن غير المكاتب اذا غصب مال سيده وأتلفه مثل الحر في عدم الضمان

الاستطراد ذكر الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما فحملها في الجنائيات ومناسبتها للغصب من حيث الضمان اهـ قل (قوله بمباشرة) وهى ما تحصل الهلاك كالقتل أو بسبب وهو ما يحصل ما يحصل الهلاك به كالأكره وفتح الباب عن غير المميز فان قلت بقى عليه أن يذكر الشرط وهو ما لا يحصلهما لكن يحصل به الهلاك كحفر البئر عدواناً قلت أراد بالسبب ما يشمل الشرط كما يعلم من كلامهم شورى (قوله أي أتلف شخص) أي أهل الضمان وقوله متمولا أي محتر مافيه ان القيد ان مقدر ان هنا أيضاً فالضمير المستتر عائداً على الشخص بقيد المقدر فيما سبق فالاحتراز عن الحر في وعن غير المحترم مستفاد من المتن وإن كان قوله ومثله غير المحترم الخ يوهم أن هذا زائد على المتن اهـ (قوله زقاً) بكسر الزاى وهو السقاء اهـ مر (قوله فسقط به) أي بالفتح أي بأن حرك الوعاء وجذبه حتى أفضى للسقوط ولو بحضرة ماله كونه من تداركه كالأوراء يقتل فنه فلم يمنع حل (قوله أو فتح باباً عن غير محيز) ولو بحضرة ماله كونه وقدرته على دفعه ومثله حل رباط البهيمة ولا يضمن ما أتلفته مر ودعوى أن السبب يسقط حكمه مع القدرة على منعه بخلاف المباشرة ممنوعة كما قاله مر في شرحه قال قل وهل الضمان هنا بقيمة وقت السبب كالفتح أو بوقت التلف أو بتحقيق الفعل أو أقصى القيم يظهر الأخير وهو أقصى القيم الاتلاف في يد ماله كونه فبوقت تلفه فراجع اهـ (قوله وهذا أعم) وجه الأعمية ظاهر ببيانه وأما وجه الأولوية فن جهة تعبير الأصل بطائر أذهو يوهم أنه لا يضمنه إلا ان فتح وهو طائر بخلاف ما اذا كان مستقراً وطائر عند الفتح وليس كذلك ويجاب عن الأصل بأن طائر مفرد طير لاسم فاعل فلا أولوية سـ ل وقد قال جمهور اللغويين ان الطائر مفرد والطيور جمع كركب وراكب فاندفع قول من قال ان الأولى طير لا طائر لانه في القفص لا يطير انتهى لكن الشارح لم ينظر لذلك فادعى الأولوية ا ط ف قال العلامة زى ويضمن بالفتح كل ما يعقبه مما يترب عليه كالأوراء وثبت هرة حال الفتح ودخلت وقت الطائر واضطرب القفص حال الخرج وسقط فانه كسر أو كسر الطائر حال خروجه فارورة لكن قيد الاذرعى مسألة الهرة بما اذا كانت حاضرة وعلم بها الفاعل والافهى كعروض الربح بعد فتح الزق وهو متجه (قوله فذهب حالاً) أو كان آخر القفص فشى عقب الفتح قليلاً حتى طار كما قاله القاضي قال أو كان القفص مفتوحاً فشى انسان على بابه ففزع الطائر وخرج ولو اختلف المالك والفاصح بأنه خرج عقب الفتح أو تراخى عنه فينبغى تصديق الفاصح اذا اصل عدم الضمان مر (قوله حالاً) قد يقال لا حاجة لقوله حالاً لانه يغنى عنه الفاء الدالة على التعقيب لكنه تصرح بما علم ولا محذور فيه (قوله فانه يضمنه) أي بأقصى القيم من وقت الطيران إلى التلف ع ش وتقديم عن قل (قوله لان الاتلاف) علة لقوله كما لو أتلفه وقوله وخروج الخ علة لما بعده (قوله وخروج ذلك) أي غير المميز وقوله المؤدى صفة لخروج (قوله غير متمول) هذه خرجت بالهاء الرجعة للمتمول في قوله أتلفته (قوله مافى الزق المطروح الخ) هذا خرج بقوله نخرج مافيه بالفتح (قوله وبخلاف ما لو سقط الزق الخ) محتر زقوله فسقط به أي بالفتح ولو لم يعلم بسبب السقوط في الشامل والبحر أنه لا ضمان لان الظاهر انه بسبب عارض بخلاف ما لو حل رباط السفينة ففرقت ولم يعلم بسبب غرقها فانه يضمن على المعتمد لان المأمن معدن غرق السفينة برماوى وزى وحل (قوله بعروض ربح) بخلاف ما لو كانت الربح حال الفتح فانه يضمنه زى (قوله أو نحوه) كزلاله ووقوع طائر عليها (قوله ما لو طلعت عليه الشمس) مثل طلوعها فاعل غير العاقل كما هو ظاهر شرح مر (قوله بأن طلوع الشمس) يؤخذ منه انه لو كان في بلاد باردة أو كان هناك غيم يمنع طلوعها لا ضمان ع ش

(١٥ - (بجبرى) - ثالث) وكذا باغ أو عادل غصب شيئاً وأتلفه حال القتال أو تلف فيه بسببه انتهت

فلا يضمنه الفاعل لان ضياعه لم ينشأ عن فعله لان ذهابه بعدمكته يشعر باختياره (وضمن آخذ موصوب) من الغاصب وان جهل الغصب وكانت يده أمينة تبعاً لأصله والجهل وان أسقط الأثم لا يسقط الضمان نعم لا ضمان على الحاكم ونائبه اذا أخذ منه لمصلحة ولا على من اقترعه ليرده على مالكة ان كان الغاصب حريياً أو عبداً للمغصوب منه ولا على من تزوج المغصوبة من الغاصب جاهلاً بالحال (والقرار عليه) أي على آخذه (ان تلف عنده) كغاصب من غاصب فيطالب بكل ما يطالب به الاول ولا يرجع على الاول ان غرم ويرجع عليه الاول ان غرم الاول كانت القيمة في يد الاول أكثر فيطالب بالزائد الاول فقط (الا ان جهل) الحال (وبده) في أصلها (أمانة بلا اتها ب كوديعة) وفراض (فمكسه) أي فالقرار على الغاصب لاعليه لان يده نائبة عن يد الغاصب فان غرم الغاصب لم يرجع عليه وان غرم هو رجع على الغاصب ومثله مالوصال المغصوب على شخص فأنلفه وخرج بزيادتي بلا اتها ب المتب

(قوله وان جهل الغصب وكانت يده أمينة) أي وسواء تلف عند أم عند الغاصب فكان عليه التعميم بهذا أيضاً لان المراد بالضمان المطالبة وكل من وضع يده عليه يطالب به وان تلف عند غيره كما قررته شيخنا (قوله لمصلحة) كرده على مالكة الغائب مثلاً (قوله ان كان الغاصب حريياً أو عبداً الخ) أي لا غيرهما وان كان معرضاً للضياع خلافاً للسبكي فيما اذا كان معرضاً للضياع كافي من أي فان الآخذ من غيرهما يضمن كافي شرح م قال ع ش عليه قوله وان كان معرضاً للتلف قضيته انه لو وجد متاعاً مع سارق أو منتهب وعلم انه اذا لم يأخذه منه ضاع على صاحبه لعدم معرفته لا آخذ فأخذه منه ليرده على صاحبه ولو بصورة شراء انه يضمنه حتى لو تلف في يده بلا تقصير غرم بدله لصاحبه ولا رجوع له بما غرمه في استخلاصه على مالكة لعدم اذنه له في ذلك وقد يتوقف فيه حيث غلب على الظن عدم معرفته مالكة لو بقي بيد السارق فان ما ذكر طريق لحفظ مال المالك وهو لا يرضى بضياعه اتهمى بحر وفه (قوله ولا على من تزوج المغصوبة الخ) لان الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت يد الزوج وان كانت أمة والكلام حيث تلفت بغير ولادة والافيض منها كالأولاد أمة غيره بشبهة ومات بالولادة حيث يضمنها حل وسم وأهل صورة هذه المسئلة أن يكون مالكة أو كلاً في تزويجها ففصلها ثم زوجها فيقال ان الزوج في هذه الحالة آخذ للمغصوب من الغاصب ومع ذلك لا ضمان عليه (قوله والقرار عليه) أي ان كان أهلاً للضمان شرح م (قوله كغاصب من غاصب) انظر هذا التنظير فانه داخل في المتن حيث قال الشارح بعده وان جهل الغصب أي سواء علمه أو جهله تأمل وقوله فيطالب الخ تفريع على المسئلتين أي على قوله وضمن آخذ مغصوب وقوله والقرار عليه فقرع على الاول قوله فيطالب بكل ما يطالب به الاول وعلى الثاني قوله ولا يرجع على الاول ان غرم الخ (قوله ويرجع عليه الاول) لانه كالضامن ومن ثم يبرأ ببراء المالك للثاني من غير عكس حل (قوله الا اذا كانت القيمة) مستثنى من قوله بكل ما يطالب به الاول كما في شرح م ومن قوله ويرجع عليه الاول ان غرم فكان على الشارح أن يقول فيطالب بالزائد الاول فقط ولا يرجع به على الثاني (قوله فيطالب بالزائد الاول فقط) وأما قيمة يوم التلف فيطالب بها كل منهما والقرار على الآخذ ع ش (قوله الا ان جهل الحال) قال الماوردي ولو اختلفا في العلم بان قال الغاصب قد قلت لك انه مغصوب فأنكر صدق الغاصب أو قال علمت الغصب من غيري صدق الآخذ قال الاسنوي والوجه تصديق الآخذ مطلقاً برماوى وزى (قوله وبده) أي والحال أن يده في أصلها أمينة وخرج المرتين لان يده وان كانت أمينة لكنها ليست متأصلة في الأمانة لان مقصودها التوثيق كما قررته شيخنا أي فاذا كان الآخذ من الغاصب مرتين أي أخذه على وجه الرهن وتلف عنده فانه يغرم بدله ولا يرجع به على الغاصب وان كانت يده أمينة لانها غير متأصلة في الأمانة وقيل معنى قوله في أصلها أي في غير هذه الصورة التي كان الآخذ فيها من الغاصب أمينة اذ هو في الواقع غير أمين (قوله أي فالقرار على الغاصب) أي مالم يقصر الآخذ منه في اتلافه والا كان كاتلافه فالقرار عليه حل (قوله ومثله) أي في كون القرار على الغاصب لا الموصول عليه لكن قضيته أن الموصول عليه يطالب حيثئذ وليس مراد في عبارة الشارح نظر ظاهر فليتأمل شورى ولعل وجه النظر أن الموصول عليه معذور في الدفع لكونه مأموراً بالدفع عن نفسه كاتبه ا ط ف وعبرة حل قوله على شخص ولو المالك ومقتضى التشبيه أنه عليه يكون طريقاً في الضمان وليس كذلك وعبرة ع ش قوله ومثله أي في عدم ضمان الموصول عليه اه والضمير لآخذ المغصوب الجاهل الذي يده أمينة بتقدير مضاف أي مثل حكمه وهو عدم استقرار الضمان عليه وان كان هذا لا يطالب (قوله فأنلفه) أي أنلف الموصول عليه (قوله المنتهب) مقتضاه

أنه يقال له أمين وليس كذلك (قوله لأنه أخذه للتملك) بخلاف المرتن والمستأجر وهو علة لقوله والقرار عليه (قوله ومنى ألتف الآخذ الخ) تقييد لقوله إلا أن جهل الحال أى محل هذا الاستثناء أن لم يكن الآخذ هو الملتف كما أشار إليه الشارح بقوله وإن كانت يده أمينة تأمل (قوله فالقرار عليه) أى إن كان أهلا للضمان شرح م ر (قوله وغرم) أى الغاصب المقدم وكذا لو غرم الآكل لا يرجع على الغاصب كفى م ر (قوله لا اعترافه) أى لا اعتراف المقدم بقوله هو ملكى وقوله أن ظالمه أى باعتبار دعواه أنه ملكه فكل من الاعتراف والظلم بحسب دعواه والافنى نفس الامر لا اعتراف من الغاصب بما ذكر ولا ظلم من المالك فى تقريره لأنه حقيقة تأمل (قوله أن ظالمه غيره) وهو من غرم له وهو المالك أى والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه (قوله ففعل جاهلا الخ) أما لو كان عالما فالقرار عليه لأنه بذبحها صيرها تالفة فانتقل الحق الى القيمة والمراد قرار كل القيمة أن لم يأخذها مالكها مذبوحة بأن أخذها الغاصب ويرجع عليه الذاب بقيمة مذبوحة فإن أخذها المالك مذبوحة كان على الذاب ما بين قيمتها حية ومذبوحة (قوله فالقرار على الغاصب) أى ويضمن الذاب والقاطع أرش الذبح والقطع فقط خلافا لما يورثهم كلام المنهج وغيره قل على الجلال وقوله ويضمن الذاب الخ ومعنى الضمان المطالبة والافقرار الارش الذى يغرمه الذاب والقاطع على الغاصب فيرجع به عليه كفى الزيادة (قوله فلو قدمه الخ) وكذا إن لم يقدمه ومحل ذلك حيث قدمه له على هيئته والابان غصب حبا ولما جعله هريسة فلا يبرأ لأنه لما صيرها كالتلف انتقل الحق لقيمتها وهى لا تسقط ببذل غيرها بدون رضا مستحقه او هو لم يرض حل وقوله انتقل الحق لقيمتها أى ومع ذلك لا يجوز له التصرف فيه الا بعد دفع بدله للمالك ولا يجوز لغيره ممن علم ان أصله مغصوب تناول شئ منه كفى ع ش على م ر (قوله فأكله) أى جاهلا بأنه له حل (قوله ولو كان المغصوب رقيقا) هذا نظير لقوله فلو قدمه الخ بجامع ان الملتف فى كل هو المالك (قوله نفذ العتق) لو قال الغاصب للمالك أعتقه عني فأعتقه المالك جاهلا عتق عن الغاصب على المعتمد خلافا لما فى الروضة من أنه يعتق عن المالك ثم ان ذكر عوضا فيبيع ضمنى والافهية أما اذا كان المالك عالما بالحال فالحكم كذلك اتفاقا زى

فصل فى بيان حكم الغصب وما يضمن به المغصوب وغيره (قوله حكم الغصب) الاولى حذفه والاقتصار على ما بعده لان حكم المغصوب الذى هو الضمان تقدم كما قاله حل وأجاب ع ش بأن قوله وما يضمن به تفسير لحكم الغصب فالمراد بحكمه ما يضمن به والذى تقدم هو نفس الضمان (قوله وغيره) أى من بيان ضمان أبعاضه ومنفعة ما يؤجر أى وما يتبع ذلك كعدم اراقه المسكر على الذمى ويصح قراءة غيره بالجر عطف على الغصب أى فى حكم الغصب وحكم غيره ويصح قراءته بالرفع عطف على المغصوب كفى زى وغيره (قوله متقوم) بكسر الواو لانه اسم فاعل أى قام به التقويم وبعضهم يقرؤه بالفتح على أن يكون اسم مفعول أى وقع عليه التقويم من الغير وهو غير صحيح لانه مأخوذ من تقوم كتعلم وهو قاصر واسم المفعول لا يبنى الا من متعد (قوله تلف) ومن تلفه مالوازم منه فاذا أزم من عبد الزمه تمام قيمته كما اذا أزم من المحرم صيد افانه يلزمه تمام الجزء كما نقله الشورى عن شرح البهجة (قوله باتلاف أو بدونه) أى كأن تلف بأقصة ماوية ومحل حيث لم يكن التلف بسبب متقدم على الغصب كقطعه أو قتله بسرقة أو جناية متقدمة على الغصب والافلاضمان على الغاصب ع ش (قوله ولو مكاتباً) أى كلاً أو بعضاً فدخل فى الرقيق المبعوض فيضمن جزء الرق منه بقيمته وجزء الحرية بما يقابله من الدية كما ذكره ع ش وإنما أخذ المكاتب والمستولدة غاية اشارة الى أن تعاقب العتق بهما لا يمنع من كونهما مضمونين (قوله بأقصى قيمه) ما لم يصير مثليا والافيض من يمثل ما صار اليه كاسيأتى فى قوله أو الشاة لجا

فالقرار عليه وإن كانت يده أمينة لأنه أخذه للتملك (ومنى ألتف الآخذ) من الغاصب (فالقرار عليه وإن) كانت يده أمينة أو (جمله الغاصب عليه لا لغرضه) أى الغاصب (كان قدم له طعاما) مغصوبا (فأكله) لان المباشرة مقدمة على السبب لكن ان قال له هو ملكى وغرم لم يرجع على الملتف لا اعترافه أن ظالمه غيره وقولى لا لغرضه أعم مما عبر به وخروج به مالو كان لغرضه كان أمره بذبح الشاة وقطع الثوب ففعل جاهلا فالقرار على الغاصب (فلو قدمه) الغاصب (للمالك فأكله برئ) ولو كان المغصوب رقيقا فقال الغاصب للمالك أعتقه فأعتقه جاهلا نفذ العتق وبرئ الغاصب

فصل

فى بيان حكم الغصب وما يضمن به المغصوب وغيره (يضمن مغصوب متقوم تلف) باتلاف أو بدونه حيوانا كان أو غيره ولو مكاتباً ومستولدة (بأقصى قيمه)

الح أي ان ساوت قيمة المثل قيمة المتقوم أو زادت (قوله من حين غصب الح) وهذا في المتقوم فلا
يشكل بما يأتي في المثل اذا فقد من أن الاصح فيه أنه يضمن بأقصى قيمة من وقت الغصب الى وقت
الفقد اه ع ش (قوله الى حين تلف) ولا اعتبار بزيادة حاصلة بعد تلفه زي (قوله وان زاد
على دية الحر) الغاية للرد على الخفية القائلين بأن الاقصى اذا زاد على دية الحر لا يضمن منه ما زاد
قل (قوله لتوجه الرد عليه حال الزيادة) أي مع قصد التغليظ عليه لتعديه في الاغلب فسقط ما يقال
كأن الرد متوجه عليه حال الزيادة كذلك هو متوجه عليه في حال النقص (قوله بنقد مكان التلف)
أي بالنقد الغالب في البلدان غلب نقدان وتساوي عاين القاضي واحدا منهما اه زي (قوله نقد
أكثر الامكنة) أي أكثرها قيمة شو برى فان زادت قيمته في محل على غيره من الامكنة اعتبر نقد
ذلك المحل ع ش (قوله الآتي بياها) أي في قوله في أي مكان حل به المثل فالمراد بها الامكنة التي حل
بها المثل (قوله وتضمن أبعاضه) أي أجزاؤه بما نقص منه أي بعد الاندمال فان لم ينقص لم يلزمه شيء
كأن ذهب ذكره وأثنياء بآفة كما هو الغالب من عدم نقص القيمة فان سقطا بجناية وجب قيمتان كما
في شرح م ر (قوله الا ان تلفت الح) فالقيود ثلاثة خرج ما اذا تلفت بآفة سماوية كأن سقطت
يده بآفة فانها تضمن بما نقص من الاقصى فتكون داخلة في حكم المستثنى منه (قوله بأن تلفها الح)
ظاهر بالنسبة لاصل الضمان أما بالنسبة للمضمون به فان كان المثل الغاصب ضمن أكثر الامرين وان
كان أجنبيا ضمن المقدر فقط وضمن الغاصب الزائد فقط ان كان كالمال كان الجاني هو المالك كما يأتي
فرع لو غصب جارية ناهدا أو عبدا شابا أو مرد فتدلى نديها أو شاخ أو التحى ضمن النقص
عباب شو برى (قوله لاجتماع الشبهين) أي شبه الآدمي من حيث انه حيوان ناطق وشبه الدابة مثلا
من حيث جريان التصرف عليه أي فأوجبنا ما نقص من قيمته شو برى بزيادة (قوله نعم ان قطعها
المالك) أو العبد المغموب أو الاجنبي تنزيلا منزلة المالك حينئذ أي فيضمن الاجنبي النصف
والغاصب ما زاد عليه فقط وفعل العبد كفعل السيد فكأنه القاطع أي فلا يلزم الغاصب الا الزائد على
النصف على كلامه وعبارة البرماوى قوله نعم ان قطعها المالك أي أو أجنبى وكذا الوقطع الرقيق يد نفسه
كما في شرح الروض وقد يقال الاقرب أنه يضمن في هذه أكثر الامرين لان جنايته على نفسه في يد
الغاصب مضمونة على الغاصب كالنقص بآفة والفرق بين جنايته على نفسه وجناية السيد عليه في يد
الغاصب أن السيد جنايته مضمونة على نفسه فسقط ما يقابلها عن الغاصب بخلاف جناية العبد فانها
مضمونة على الغاصب مادام في يده اه بالحرف ومثله ع ش على م ر (قوله أيضا ان قطعها
المالك) أي بغير حق والاضمن الغاصب الجميع (قوله أولى من تعبيره في الاول الح) أي لانه يصدق
بقيمه وقت التلف مثلا وان كانت أقل وقوله وفي الثاني بالمقدر أي لايهاه أن الضمان به وان كان أقل
مما نقص (قوله فان تلفت الابعض) أي التي لها مقدر من الحر سم ع ش (قوله ويضمن
مغصوب مثلي بمثله) أي بشروط خمسة الاول أن يكون له قيمة في محل المطالبة كما يأتي في قوله وانما
يضمن المثل بمثله ان بقي له قيمة والثاني أن لا يكون لنقله من محل المطالبة الى محل الغصب مؤنة كما يأتي
في قوله ولو تلف المثل فله مطالبة الح والثالث أن لا يتراضيا على القيمة كما صرح به م ر في شرحه ويؤخذ
من قوله ولو صار المثل الح شرط رابع وهو أن محل ضمان المثل بمثله اذا لم يصح متقوماً أكثر قيمة منه
أو مثليا آخر زائد او الا فيضمن بقيمة المتقوم وبالمثل الآخر ان كان أكثر قيمة كما يأتي ويؤخذ من قوله

(من حين غصب الى)
حين (تلف) وان زاد على
دية الحر لتوجه الرد عليه
حال الزيادة فيضمن
الزائد والعبرة في ذلك
بنقد مكان التلف ان لم
ينقله والا فيتجه كما قال في
الكفاية اعتبار نقداً أكثر
الامكنة الآتي بياها (و)
تضمن (ابعضه) بما نقص
منه (أي من الاقصى) (الا
ان تلفت) بان تلفها
الغاصب أو غيره (من
رقيق ولها) ارش (مقدر
من حر) كيد ورجل
(ف) تضمن (بأكثر
الامرين) مما نقص والمقدر
ففي يده أكثر الامرين
بما نقص ونصف قيمته
لاجتماع الشبهين فلو نقص
بقطعها ثلثا قيمته لزماه
النصف بالقطع والسدس
بالغصب نعم ان قطعها المالك
ضمن الغاصب الزائد على
النصف فقط وتعبير
بأقصى قيمة في الحيوان
وبأكثر الامرين في
الرقيق أولى من تعبيره في
الاول بالقيمة وفي الثاني
بالمقدر فان تلفت الابعض
من الرقيق وليس مغصوبا
وجب المقدر فقط كما سيأتي
في آخر كتاب الهبات (و)
يضمن مغصوب (مثلي)

فان فقد فباقصى قيم المكان الخ شرط خامس وهو وجوب المثل والاعدل للقيمة فتأمل (قوله ما حصره كيل) بمعنى أنه لو قدر شرعا قدر بكيل أو وزن وليس المراد ما أمكن فيه ذلك فان كل مال يمكن وزنه وان لم يعتدو يعرف بهذا أن الماء والتراب مثليان لانهم ما لو قدر ا كان تقديرهما بكيل أو وزن زى وذهب الامام أحمد الى أن جميع الاشياء متقومة وتضمن بمثلهما ولو في الرقيق قل (قوله كء) أي مطلقا عندنا وملحا مغلى أو لا على المعتمد هنا وفي الرابا خلافا لما في لاما في لانا الماء من الخلول مطلقا سواء كان فيها ماء أم لا على المعتمد خلافا لما في قيدها بالتي لاما في لانا الماء من ضرورياتها ومثلها سائر المائعات سواء أغليت أم لا على المعتمد أيضا ع ش مع زيادة (قوله وقطن) أي وصوف وان تقل عن الشافعي ما يوههم توقفه في مثليته ومن المثل العنب وسائر الفواكه الرطبة وأما التمر والزبيب فثليان بلا خلاف ع ش (قوله أي يضمن بمثله) أعاده لاجل قوله لآية الخ والافهوقدمه في قوله ويضمن مغضوب مثلي تأمل شورى أول دفع ما يتوهم أنه يتعلق بقوله وجاز سلمه مثلا (قوله ومعيب) لان العيب لا ينضب (قوله وأورد على التعريف) أي تعريف المثل أي على منطوقه وصوره الايراد أن يقال لثامثلي لا يجوز السلم فيه ويجب فيه رد المثل والتعريف غير شامل له لعدم جواز السلم فيه فيكون غير جامع ويصح أن يكون واردا على مفهوم قوله وجاز سلمه وأجيب بجوابين الاول يمنع كونه مثليا والثاني بتسليمه لكن بانظر للجزأين قبل الخطأ أي فقوله وجاز سلمه أي ولو باعتبار ما كان وان طرأ مانع من جواز السلم فهو داخل في التعريف كما قررر شيخنا (قوله مع أن الواجب فيه المثل) فيقتضى أنه مثلي (قوله القدر المحقق) أي المتيقن في براءة الذمة أي الذي تبرأ به الذمة ييقن قال المرحوم على الخطيب ويتصور ذلك باخراج أكثر من الواجب كما اذا كان المختلط أربا وشك هل البرثل أو نصف فيخرج الثلثين من الشعر بتقدير كون البرثل ثلثا والنصف من البر قال ع ش على م ر ويصدق الغاصب في قدر ذلك اذا اختلفا فيه لانه الغارم ويحتمل وهو الظاهر أن يقال يوقف الأمر إلى الصلح لان محل تصديق الغارم اذا اتفقا على شيء واختلفا في الزائد وما هنا ليس كذلك (قوله ويحجب) قضية هذا الجواب الاكتفاء برد المثل الصوري ولو كان متقوما كما في القرض وكلامهم كالصرح في خلافه (قوله بحالهما) أخرج المعاجين المركبة لاستهلاك أجزائها شورى (قوله ويضمن المثل بمثله) قدره لطول الفصل والافقوله في أي محل متعلق بقول المصنف بمثله والمراد بالضممان الطالب أي يطالب في أي مكان وقوله في أي مكان أي ان لم يكن لنقله مؤنة وأمن الطريق والافباقصى قيم المكان فاشترطه فيما يأتي دونه هنا يوههم خلاف المراد فلو نبه على ذلك الشارح هنا وضم هذه الصورة إلى الصورة الآتية لكان أولى كناية على ذلك م ر في حل المنهاج ومن ثم قال بعضهم قوله وانما يضمن المثل الخ هذه العبارة معترضة من وجهين الاول أن الكلام في المطالبة بالمثل في أي مكان حل به المثل والماء الذي أنلفه بالمفازة لم يحل عند النهر الذي اجتمع فيه الثاني أنه لا يحتاج لها في ذلك المحل لاسها معلومة من قوله ولولف المثل فله مطالبته بمثله في غير مكان التسليم ان لم يكن لنقله مؤنة وأمن الطريق كما يأتي وأيضا هذه العبارة توههم أنه لولف الماء بالحجاز واجتمع هومهم بمصر وجب رد المثل وليس كذلك بل يجب رديمته بالمفازة فكان الاولى عدم ذكر هذه المسئلة بالكلية (قوله حل به المثل) أي في كل مكان نقل الغاصب المغضوب المثل اليه فيطالب به فيه (قوله ولولف في مكان نقل اليه) غاية أي سواء تلف في مكان الغصب الذي غصب فيه أو في محل آخر نقل اليه فلا تنقيد المطالبة بمحل الغصب بل ولا بجعل التألف بل يطالب في أي مكان حل به فان لم يحل به بأن وجد الغاصب في غير مكان حل به ففيه تفصيل يأتي

ولو باعتبار ما كان الخ) ر بما يرد على قوله ولو باعتبار ما كان المعاجين التي لا يصح السلم فيها فانه يجوز فيها السلم باعتبار

برده في أي مكان حل به
وانما يضمن المثل بمثله اذا
بقى له قيمة فلواتلف ماء
بمفازة مثلا ثم اجتمع عند
نهر وجبت قيمته بالمفازة
ولو صار المثل متقوما أو
مثليا أو المتقوم مثليا فجعل
الدقيق خبزا والسهم
شيرا والشاة لحما ثم تاف
ضمن بمثله الا ان يكون
الآخر كثر قيمة فيضمن
به في الثاني وبقيمته
في الآخرين والمالك في
الثاني مخير بين المثليين
أما لو صار المتقوم متقوما
كانا نحاس صبيغ منه حل
فيجب فيه أقصى القيم كما
يؤخذ مما مر (فان فقد)
المثل حسا أو شرعا كأن لم
يوجد بمكان الغصب ولا
حواليه أو وجد بأكثر من
نحو مثله (ف) يضمن (باقصى
قيم المكان) الذي حل به
المثل (من) حين (غصب
الى) حين (فقد) للمثل لان
وجود المثل كبقاء العين في
لزوم تسليمه فلزمه ذلك

ما كان قبل الخلط تأمل
ولهذا قال شيخنا القويني
قوله الباقيين بحالهما أي
بلا استهلاك أي اللذين
يتأني تمييزهما ولو على بعد
فخرجت المعاجين فانه
يصح السلم فيها باعتبار
الاجزاء لكن لم ينبق على
حاله بل استهلك اه

في قوله ولو تاف المثل فله مطالبته الخ (قوله اذا بقي له قيمة) أي ولو تافه فالواجب فيه المثل لانه الاصل فلا
يعدل عنه الا اذا زالت ماليته من أصلها وهذا حيث لا مؤنة لنقله والا غرم قيمته بمحل التلف كما يأتي شرح
مر والمراد بقوله اذا بقي له قيمة أي في محل المطالبة والا فن المعلوم أن قيمته لم تنتف بالكلية كما به لم من
المثال وعبرة الحلبي قوله اذا بقي له قيمة ولو تافه بخلاف ما اذا لم يبق له قيمة أصلا فانه لا يضمن بمثله بل
بقيته (قوله فلواتلف ماء بمفازة) هذا لا يحتاج اليه لانه سيأتي أن المثل اذا تلف وكان لنقله مؤنة
فالواجب ضمانه بالقيمة لا بالمثل وأيضا لا يختص ذلك بالماء زى (قوله ثم اجتمع ماء عند نهر) أي بمحل
لا قيمة للماء فيه أصلا (قوله وجبت قيمته بالمفازة) أي لعدم قيمته عند الاجتماع والحاصل في مسألة الماء
المدكورة أنه حيث كان لنقله مؤنة فالواجب القيمة مطلقا بقيت له عند الاجتماع قيمة أم لا وحيث لم يكن
لنقله مؤنة فان بقيت له قيمة ولو تافه فالواجب المثل والا فالقيمة مضمومة وقضيته أنه لا نظر لاختلاف الاسعار
وهو غير مراد وعبرة الزيادة والمراد بمؤنة النقل ما يشمل ارتفاع الاسعار بسبب النقل اه ومن ثم أفق
الشهاب الرمي فيما لو نقل برام من مصر الى مكة ثم غصبه آخر هناك ثم طالبه به مالكة بمصر أنه تلزمه قيمته
بمكة اه ع ش (قوله فجعل الدقيق) هذا على ألف والنشر المرتب (قوله ضمن بمثله) أي يضمن الدقيق
في المثال الاول والسهم أو الشيرج في الثاني واللحم في الثالث فالمراد بالمثل بالنسبة للثاني جنس المثل
الصادق بكل واحد منهما كما في شرح الروض وع ش كما يصرح به قوله بعد والمالك في الثاني الخ وعبرة
ع ش على مرقوله ضمن بمثله هذا ظاهر في الاولى والثالثة بخلافه في الثانية فان كلام من السهم والشيرج
مثلي وليس أحدهما معهودا حتى يحمل عليه فعل المراد ضمن المثل في غير الثانية ويتخير فيها كما يدل
عليه قوله والمالك في الثاني الخ اه باختصار (قوله الا أن يكون الآخر) أي أحد المثليين والقيمة في
الآخرين اه ع ش (قوله والمالك في الثاني) ذكره في شرح الروض قبل الاستثناء وهو أولى
فالاولى ذكره قبله (قوله مخير بين المثليين) أي اذا استوت قيمتهما فلا ينافي قوله قبل فيضمن به في الثاني
ع ش وشو برى (قوله كأنما نحاس الخ) المتمد أن الصنعة متقومة وذات الاناء مثلية فيضمن الموزون
بمثله والصنعة بنقد البلد زى وعبرة من ل كأنما نحاس يتأمل الجزم بأنه متقوم مع صدق حد المثل
عليه اذ يحصره الوزن ويجوز السلم فيه فليحمل على اناء نحاس يمتنع السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف
مالا يمتنع كالاسطال المر بعة وما صب منها في قالب فتضمن ذاته بمثله وصنعة بقيته (قوله كأن لم يوجد)
مثال للفقد الحسي وقوله أو وجد بأكثر مثال للفقد الشرعي (قوله ولا حواليه) الى مسافة القصر
شو برى وسم وعبرة شرح الروض أي دون مسافة القصر واعتمده شيخنا (قوله فيضمن) أي
المثل لا المثل وقوله باقصى قيم المكان أي قيم المثل بالمكان وانما قلنا المضمون هو المثل لا المثل ثلثا يلزم
تقويم التلف فلو غصب زيتا في رمضان فتلف في شوال وفقد مثله في المحرم طوب باقصى قيمة المثل من
رمضان الى المحرم فان كانت قيمته في الحجة أكثر اعتبرت ولو كان المتقوم المثل لزم اعتبار قيمة التلف
في زمن تلفه فان قلت هذا لازم في تقرير قيمة المتقوم التلف اذ يجب رد قيمته تالفا قلنا فرق بين تقويمه
ورد قيمته فتقويمه مضاف لحال وجوده والرد بعد التلف وعبرة ع ش قوله باقصى قيم المكان الخ وانما
اعتبر أقصى قيم المثل لا المغصوب لان المغصوب بعد تلفه لا يعتبر الزيادة الحاصلة فيه قال قل واذا غرم
القيمة فهي لافيه ولا يعتبر وجود المثل بعد الغرم والا بان لم يغرمها حتى وجد المثل طال به حتى يفقد
لابها وهكذا وسيأتي (قوله لان وجود المثل الخ) تعليل لقوله من غصب الى فقد للمثل أي فإدام المثل
موجودا فالمثل الذي هو المغصوب كأنه لم يتلف وكأنه انما تلف عند فقد المثل واذا كان كذلك فيعتبر
أقصى القيم من يوم الغصب الى يوم الفقد لا الى يوم التلف (قوله فلزمه ذلك) أي أقصى القيم وقوله كفي

المتقوم أى الغصب المتقوم اذا تلف فانه يضمن بالاقصى (قوله وصورة المسئلة) أى كونه يضمن من حين غصب الخ وقوله والاى بأن كان مفقودا عند التلف ضمن بالاكثر قال سم ظاهره وان وجد المثل بعد ذلك (قوله والا) بأن كان مفقودا حين التلف بأن فقد قبله كأن غصبه في رجب مثلا وفقد المثل في رمضان وتلف الغصب في شوال فيكون الغصب مضمونا بأقصى قيمه من رجب الى شوال (قوله ولونقل) أى أو اتقل بنفسه أو بفعل أجنبي وهذا علم مما سبق لانه من جهة أفراد ما تقدم في قوله وعلى الغاصب رد الغصب وذكروه هنا توطئة لما بعده حل وزى وفيه ان المطالبة بمجموع الأمرين لم تقدم وأيضا الذى تقدم انما هو فى الواجب على الغاصب والذى هنا فيما يطالب به المالك فتأمل وذكرت هذه بين مسائل التلف فكان الأولى تقديمها عليها (قوله ولونقل) أشار به الى أن قصر الأصل له على المثل ليس قيذا وانما اقتصر الأصل على المثل لانه هو الذى يترتب عليه جميع التفريعات الآتية التى منها قوله طالبه بالمثل م (قوله الى مكانه) وله مطالبة الغاصب بأجرة العين مدة وضع يده عليها ع ش (قوله وبأقصى قيمه) ظاهره أنه يطالب بالأمريين ويحتمل أن الواو بمعنى أولكن قول الشارح والافلا يطالب الا بالرد يقتضى الأول وهو الذى يؤخذ من شرح م لان أخذ أقصى القيم للحيولة ينفو بين الغصب كيا تى فيطالبه بأقصى القسم حالا ورد الغصب الى مكان الغصب وتكون القيمة كالرهن عنده (قوله بمسافة بعيدة) أى مسافة قصر فافوق وهذا هو مدلول المسافة البعيدة مع أنه ليس قيد ابل ولوقر بت المسافة على ماسية أى ا ط ف (قوله قاله الماوردى) هذا رأى والمعتمد أنه يطالب بالقيمة مطلقا قربت المسافة أم بعدت أم تفرزه أم تواريه أم لا اه م (قوله والافيد لها) لزوال الحيولة فليس له مع وجودها رد بدلها فها ولو توافقا على تركه أى الغصب فى مقابلتها لم يكف بل لابد من البيع بشرطه حل أى بيع الغصب بالقيمة (قوله والصحيح انه ملكها الخ) أى فيجوز له التصرف فيها ولو حدث فيها زائد فحكمها حكم زائد القرض فتكون ملكا لمن هي تحت يده بأخذ بدل القيمة دابة وقضيته عدم جواز أخذ بدلها أمة تحل له كما لا يحل له اقتراضها والاوجه خلافه اذا ضرورة قد تدعوه الى أخذها خشية من فوات حقه والمالك لا يستلزم حل الوطء بدليل المحرم والثنية والمجوسية بخلاف القرض شرح م فيجوز له أخذها ويحرم عليه الوطء ومع ذلك لو خالف ووطئ لاحد عليه ولو حلت منه صارت مستولدة ولزمه قيمتها زى وع ش (قوله فى غير المكان الذى حل به المثل) سواء كان المكان الذى حل به هو الذى تلف فيه أو كان مكانا آخر شيخنا ح ف وقوله والافيا أقصى قيم المكان الذى حل به المثل سواء كان مكان التلف أو غيره كما يعلم من شرح م (قوله ان لم يكن لنقله مؤنة) أى أجرة كما يرشد اليه التمثيل ومثل ذلك ارتفاع السعر حل فقول زى المراد بمؤنة النقل ارتفاع الاسعار بان كان سعره فى البلدة التى ظفر به فيها أعلى من سعره فى البلدة التى غصبه منها كما نبه عليه الزركشى غير ظاهر لان التمثيل ينافية تأمل قاله سم وزيادة قيمته هناك مانعة من المطالبة أيضا وقوله أيضا ان لم يكن لنقله مؤنة أى على المالك أو الغاصب والمراد ما يشمل أجرة النقل وارتفاع السعر وقوله وأمن أى كل من المالك والغاصب وهذا فى الحقيقة شرطان لا يجبار المالك الغاصب على دفع المثل ولا يجبار الغاصب المالك على أخذه فقوله فلا يطالب بالمثل أى لا يجبر الغاصب على دفع المثل ان كان على الغاصب مؤنة فى نقل الغصب الى هذا المكان أو خاف الطريق كان غصبه برابصر وتلف بهائم طالبه بمكة لا يجب هناك دفع المثل وقوله ولا للغاصب الخ أى ان كان على المالك مؤنة فى رد المثل الى مكان الغصب أو خاف الطريق كما لو غصب برابصر وتلف فيها ثم لقي المالك بمصر ليس له تكليفه قبول المثل (قوله أو خاف

كفى المتقوم ولا نظر الى ما بعد الفقد كما لا نظر الى ما بعد تلف المتقوم وصورة المسئلة اذا لم يكن المثل مفقودا عند التلف كما صورته المحرر والاضمن بالاكثر من الغصب الى التلف وتعبيرى فى هذا وفيما قبله أعم مما عبر به (ولونقل الغصب) ولونقله ولو متقوما لمكان آخر (طوب برده) الى مكانه (وبأقصى قيمه) من الغصب الى المطالبة (للحيولة) بينه وبين مالكه ان كان بمسافة بعيدة والافلا يطالب الا بالرد قاله الماوردى قال الاذرى وهذا قد يظهر فيما اذا لم يخف هرب الغاصب أو تواريه والا فالوجه عدم الفرق بين المسافتين ومعنى كون القيمة للحيولة أنه اذا رد اليه الغصب بردها ان بقيت والافيد لها لانه انما أخذها للحيولة والصحيح أنه ملكها ملك فرض وتعبيرى بما ذكر أولى من تعبيره بما ذكره (ولونقل المثل) فله مطالبة بمثلها فى غير المكان الذى حل به المثل (ان لم يكن لنقله مؤنة) كنفه يسير (وأمن) الطريق اذا ضرر على واحد منهما حيثئذ (والا) بأن كان لنقله مؤنة أو خاف

الطريق (فبأقصى قيم المكان) (١٢٠) الذي حل به المثلي يطالب للفيصولة سواء أثقل من مكان الغصب أم لا فلا يطالب

بالمثل ولا للغاصب تكليفه قبول المثل لما في ذلك من الضرر وقولي وأمن من زيادتي وتعييري بما ذكر أولى مما ذكره ومعنى كون القيمة للفيصولة أنه إذا غرمها ثم اجتمع في المكان المذكور ليس للمالك ردها وطلب المثل ولا لا آخر استرداد القيمة وبذل المثل (ويضمن متقوم أئلف بلاغصب بقيمته وقت تلف) لأنه بعده معدوم وضمان الزائد في المغصوب إنما كان بالغصب ولم يوجد هنا ولو أئلف عبدا مغنيا لزمه تمام قيمته أو أمة مغنية لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الغناء على النص المختار في الروضة لأن استماعه منها محرم عند خوف الفتنة وقضيته أن العبد الامرد كذلك (فإن تلف بسرابة جناية فبأقصى) من الجناية إلى التلف يضمن لانا إذا اعتبرنا الأقصى في الغصب ففي نفس الانلاف أولى (ولا يراق مسكر على ذي لم يظهره) بنحو شرب أو بيع أو هبة لأنه مقرر على الاتقاع به فإن أظهره بشئ من ذلك ولو لئله أريق عليه لتعديبه وإطلاق أظهاره موافق لما في الجزية

الطريق) انظر لم منع الخوف المطالبة بالمثل مع ان ضرره يعود على المالك وقد رضى الآن يقال بل يعود الضرر على الغاصب أيضا لأنه لما كان حصوله في ذلك المكان إنما هو مع الخطر كان كذبي المؤنة اذا الخطر ومعاناته كالمؤنة سم على تحفة (قوله فبأقصى قيم الخ) فإذا غصب منه برافى مكة ثم طالبه مالك بمصر فتلزمه قيمته بمكة كما أفنى به الوالد شرح م ر وهل من هذا ما تقدم من قوله فلو أئلف ماء بمفازة مثلا ثم اجتمع عند نهر وجبت قيمته بالمفازة فإن كان منه في قيد بان يكون لنقله مؤنة أو خاف الطريق كما هنا لکن قوله وجبت قيمته ولم يقل أقصى قيمه يقتضى أنه ليس منه إلا ان يقدر مضاف فتأمل (قوله ويضمن متقوم الخ) محترز قوله متقوم مغصوب ولم يذكر محترز التقيد بالمغصوب في جانب الألباض وكان الشارح أشار إلى محترزه بقوله سابقا فإن أئلف الألباض من الرقيق الخ لكنه غير واف بالمفهوم لأن المفهوم أعم من الرقيق وكان الانسب ذكره بعد قوله ويضمن متقوم أئلف الخ (قوله متقوم) هو بكسر الواو وقيل بفتحها شورى (قوله أئلف بلاغصب) ولو المأخوذ بالسوم على المعتمد والمعار التالف بغير الاستعمال المأذون فيه (قوله وضمان الزائد في المغصوب) أى قبل يوم التلف أما الزيادة بعد يوم التلف فأنها لا تعتبر فيهما اه زى (قوله عند خوف الفتنة) أى بان يخاف منها ذلك عادة أى باعتبار غالب الناس فإن لم يخف الفتنة كان مكرها وحينئذ يضمنه حل (قوله كذلك) أى حيث خيف من غناؤه الفتنة بأن كان جيلا حل (قوله ففي نفس الانلاف) أى بالجناية لأن الجناية منزلة منزلة الغصب بل أولى (قوله ولا يراق الخ) أى به توطئة لقوله ويرد عليه الخ والافقد يقال هو غير مناسب هنا واعترض بأن رده معلوم من قوله وعلى الغاصب رده لكن لما كان يتوهم أن حكم الذي مخالف لحكم المسلم نبيه عليه ومثل المسكر الخنزير وآلة الله وابن حجر وضمن يراق معنى بقوت فعداء بعلى (قوله على ذمى) مثله المعاهد والمستامن فيما يظهر شرح م ر لانهم يقررون على الاتقاع بها بمعنى لا تعرض لهم فيه (قوله فإن أظهره) أى بحيث يطلع عليه من غير تجسس فلو اختلف المالك والمريق فقال المالك هو عصير وقال المريق هو خمر صدق المالك يمينه لأن الأصل المالية حل ومن الاظهار ما يقع في مصرنا كثير من شيل القتالين لظرفها والمرور بها في الشوارع ع ش على م ر (قوله أريق عليه لتعديبه) أى باظهارها لاعداء احترامها السياسي ان نحو الخمر محترمة على الذي مطلقا ع ش ومحل اراقته حيث كانوا بين أظهر المسلمين وان انفردوا بمحالة من البلد بخلاف ما لو انفردوا ببلد بحيث لم يخالطهم فيها مسلم فأننا لا تعرض لهم كما قاله حل قال زى ويجوز كسر اناء خمر تعذرت اراقته ما فيه بدونه لو خشى ادراكه من يمنعه أو ضياع زمانه وتعطل شغلها والولاية الكسر مطلقا جزا ونادى باو بلحق بالخر كل مسكر ولو بالتخدير كبنج وحشيش والاولى في حق مريق المسكر الرفع الى الحاكم قبله دفعا للفتنة (فرع) قال أبو حنيفة يلزم من أراق خمر على ذمى قيمته لأنه مقرر عاها اه قل (قوله وإطلاق اظهاره موافق لما في الجزية) وعبارة المصنف ثم ولزمنا منعهم اظهار منكر يميننا كما سمعهم اياها قولهم الله ثالث ثلاثة واعتقادهم في عزير والمسيح واظهار خمر وخنزير وناقوس وعيد بخلاف ما أظهره بينهم كان انفردوا بقرية اه وتمثيلهم بما ذكر يقتضى أن لا تمنعهم اظهار المحرم الا اذا كان جمعا عليه بخلاف لبس الحرير مثلا فلا يمنع الكافر من اظهار لبسه (قوله ويرد عليه) ذكر ابن السبكي في القواعد ان هذا لا يأتي على أصول الشافعية بل على قول أبي حنيفة ان الكفار ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة والذي يبنى على ذلك إنما هو التخلية

بينه

فتقيد الاصل كالأروضة وأصلها بالشرب والبيع جرى على الغالب (وبرد) المسكر المذكور (عليه)

لاقراره عاها فان أئلف فلا ضمان لعدم المالية كما علم مما مر (كحترم) أى كما يجب رد مسكر محترم (على مسلم) اذا غصب منه لانه

امساكه ليصير خلافاً لغير المحترم وفسر الشيخان هنا الخمر المحترمة بماء عصر لا بقصد الخمرية وفي الرهن بماء عصر بقصد الخلية
وتعبري فيما ذكر بالمسكر أعم من تعبيره بالخمر (ولاشئ في ابطال أصنام (١٢١) وآلات لهُو) كظنبور لأنها محرمة

الاستعمال ولا حرمة اصنعها
(وتفصل في ابطالها) بلا
كسر ازالوا الاسم بذلك
(فان عجز) عن تفصيلها
(أبطالها كيف تيسر)
ابطالها بكسر أو غيره ولا
يجوز احراقها اذ لم يتعين
طريقا لان رضاها متمول
محترم فمن احرقها لزمه
قيمتها مكسورة بالحد
المشروع ومن جاوزه بغير
احراق لزمه التفاوت بين
قيمتها مكسورة بالحد
المشروع وبين قيمتها منتهية
الى الحد الذي أتى به
ويشترك في جواز ازالة
المنكر الرجل والمرأة
والخنثى ولو أرقاء أو فسقة
والصبي المميز وبشباب عليها
كإثاب البالغ وإنما يجب
على قادر غير صبي ومجنون
(ويضمن في غضب منفعة
ما يؤجر) كدار ودابة
بتفويتها وفواتها كان
يسكن الدار أو يركب الدابة
أولم يفعل ذلك لان المنافع
متقومة كالأعيان سواء
أكان مع ذلك ارض نقص
أم لا ويضمن باجرة مثله
سليما قبل النقص ومعيبا
بعده فان تفاوتت الاجرة
في المدة ضمنت كل مدة بما
يقابلها أو كان للمغصوب
صنائع وجب أجره أعلاها ان

بينه وبينه لا وجوب الرد ومن ثم ذهب الى ذلك الشيخ الامام ومؤنة الرد على الغاصب حل (قوله)
وفسر الشيخان هنا الخمر المحترمة الخ تقسيم الخمر الى محترمة وغيرها محلها اذا كانت بيد مسلم
فان كانت بيد كافر فهي محترمة عليه ولو عصرها بقصد الخمرية ع ش على م ر (قوله لا بقصد الخمرية)
يدخل فيه ماء عصر بقصد الخلية أو يقصد شرب عصيرها أو طبخه دبسا أو عصرت لا بقصد شئ أو انتهت
أو اشترت أو حدثت من ارض من جهل قصده أو من وصية أو عصرها للخمر من لا يصح قصده في
العصر كصبي ومجنون أو عصرها للخمر ثم مات أو عصرها كافر للخمر وان أسلم م ر شوبري (قوله)
وتعبري فيما ذكر) أي بناء على ما حكاه الشيخان عن الأكثرين في الاشربة من تعابر الخمر والتبذير
فالخمر حقيقة هي المعتصرة من العنب والتبذير المعتصر من غيره لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن
الشافعي ومالك وأحمد وأهل الاثر انها اسم لكل مسكر وعلى هذا العموم في كلام المصنف على أصله
شوبري ومن أظهر خرائم ادعي انها محترمة لم يقبل منه كما نقله الامام عن طوائف والالتفات لفساق
ذلك وسيلة الى اقتناء الخمر واطهارها نعم لو كان معلوم الورع مشهور التقوى قبل والتعير بالاطهار يفهم
انها لو وجدت في يده من غير اظهار وادعي ما ذكر لا تراق ع ش (قوله لانها محرمة الاستعمال) أي
وما حرم استعماله لا يقابل بشئ مع وجوب ابطالها على القادر عليه شرح م ر (قوله أبطالها كيف
تيسر) والارجه تصديق كاسر ادعي انه لا يمكنه الكسر الا بنحو الرض وفارق تصديق المالك في أن
ما أراقه لم يتخمر بأن أراق شخص عصيرا وادعي تخمره بأنه لم يتحقق هنا المسوغ مع ان الاصل عدم
التخمر بخلافه ثم زى (قوله لان رضاها) أي مكسرها (قوله أو فسقه) أي بغير الكفر فليس
للكافر ذلك لانهم ليسوا من أهل الولاية الشرعية ومع ذلك يعاقبون على عدم الازالة في الآخرة كافي
الصلاة فانهم ممنوعون من فعلها مع عقابهم عليها لم تكنهم من الاتيان بشرط ذلك الذي هو الاسلام
فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل فتأمل قل (قوله كإثاب البالغ) أي في
أصل الثواب اذ الصبي بإثاب ثواب المندوب والبالغ ثواب الفرض ع ش (قوله كدار) أي غضبها
كذلك فلو غضب أرضا وبني فيها دارا فان بناها من ترابها لزمه أجرة الدار والافاجرة العرصة فقط قل
على الجلال (قوله أو يركب الدابة) مثال للتقويت وقوله أولم يفعل مثال للفوات (قوله)
ضمنت كل مدة بما يقابلها) ولا يتأتى هنا أقصى لانفصال واجب كل مدة باستقراره في الذمة عما
قبله وعما بعده بخلاف القيمة وتوهم بعضهم استواءهما في اعتبار الاقصى شرح م ر (قوله الا
حرا) استثناء منقطع لانه لم يدخل في المغصوب الا انه با كراهه على العمل أشبه المغصوب (قوله)
فلا يضمنها به) محله ما لم يكن مستحق المنفعة للغير كأن أجر عبده سنة مثلا ثم أعتقه قبل تمامها
أو أوصى بمنافعه أبدا ثم أعتقه الوارث فتجب أجرته في صورتين بالفوات المالك المنفعة اذا حبسه
انسان ويصور أيضا بحر أجر نفسه مدة معينة فحبسه انسان قبل تمامها م ر (قوله وكان يشغل
المسجد بأمته) أي وان أبيع له وضعها أولم يحصل بها تضيق على المصلين أو كان مهجورا لا يصل فيه
أحد على ما اقتضاه اطلاقهم وكذا الشوارع ومنى ومزدلفة وعرفة وأرض وقفت لدفن الموتى كافي
التمتع والوجه تقييد ما ذكر في نحو المسجد بما اذا شغله بمشاع لا يعتاد وضعه فيه ولا مصلحة للمسجد في

(١٦ - (بجيري) - ثالث) لم يمكن جمعها والافاجرة الجميع كخطاة وحراسة وتعليم قرآن (الاحرا فتقويت) تضمن منفعة بأن
يقهره على عمل نعم ان قهر عليه مرتدا فلا أجر له ان مات مرتدا أما فواتها كأن يحبس حرا فلا يضمنها به لان الحر لا يدخل تحت اليد (كبيع
ونحو مسجد) كشوارع ورباط فيضمن منفعتها بالتقويت بأن يبطأ البضع فيضمن بمهر المثل كما سيأتي وكان يشغل المسجد ونحوه بأمته

لا بالفوات كأن يحبس امرأة أو يمنع الناس المسجد ونحوه بلا إشغال بأمتعة لأن ذلك لا يدخل تحت اليد وخرج بما يؤجر مالا يؤجر أي مالا تصح إجارته لكونه غير مالي ككلب وخنزير أو لكونه محرما كآلة طهو أو لغبر ذلك كالحبوب فلا يضمن منفعة إذا لأجرة له وقولي ونحو مسجد من زبادي

(درس)

فصل في اختلاف المالك والغاصب وضمان ما ينقص به المقتصوب وما يذ كر معهما (يخلف غاصب) في صدق (في تلفه) أي المقتصوب إن ادعاه وأنكره المالك لأنه قد يكون صادقا ويحجز عن البيئة فلولا صدقه لتخلد الحبس عليه فيغرم بعد حلفه بدله من مثل أو قيمة المالك لأنه عجز عن الوصول إليه يمين الغاصب (و) في (قيمه) بعد اتفاقهما على تلفه أو بعد حلف الغاصب عليه (و) في (ثياب رقيق) مقتصوب كان قال هي لي وقال المالك بل هي لي (في عيب خلقي) به كان قاله كان أعشى أو أعرج خلقة وقال المالك بل حدث عندك وذلك لأن الأصل براءته من الزيادة في الأولى

وضعه من مثله أجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المصلى أو المعتكف لوضعه فيه وفي نحو عرفة بما إذا شغله وقت احتياج الناس إليه في النسل بما لا يحتاج إليه حتى ضيق على الناس وأضر بهم شرح مر (قوله بلا إشغال) القياس شغل بفتح الشين وسكون الغين قال تعالى شغلنا أموالنا وشغل لغريدته أخرج بذلك ما لو شغله بأمتعة فيضمن أجرة مثله أو شغل موضعا منه مع منع الناس منه فيضمن أجرة الجميع فإن لم يمنع الناس منه ضمن أجرة موضع متاعه فقط مر وذ كر الرافي في تاريخ قزوين ماهو صريح كما بينته ثم أضاف جواز وضع مجاورى الجامع الأزهر خزانهم فيه التي يحاجونها لكتبهم ولما يضطرون لوضعه فيها من حيث الإقامة لتوقفها عليه دون التي يجعلونها لامتعتهم التي يستغنون عنها وإطلاق بعض المتأخرين الجواز ردده عليه ثم أيضا ويؤخذ مما ذكر عن الغزالي أنه لا أجرة عليهم لما جاز وضعه وانهم يلزمهم الأجرة لما يجوز وضعه ويؤخذ من ذلك أن كل ما جاز وضعه لا أجرة فيه وكل ما لم يجوز وضعه فيه الأجرة وبه يتأيد ما ذكره حج زى وتسلم الأجرة للناظر بصرفها في مصالحه وتسلم أجرة الشارع للامام أو نائبه بصرفها في المصالح ويؤخذ من قوله ولما يضطرون لوضعه فيها أنه لا يجوز وضعها لأجارتها ولولم يحتاج إليها وان وقع ذلك لا يستحق الأجرة على الساكن لأنها موضوعة بغير حق كما في ع ش على مر وبقى ما لو وقف شخص قائما من الخزان على المجاورين ثم يخص أحد الخزانة منه بتقرير القاضي هل له أن يؤجرها للغير أم لا فيه نظر والأقرب الثاني بل ينتفع بها مادام مجاورا فإن ترك المجاورة بالمره وجب عليه إخراجها من المسجد وأعطاه المالك يسكن فيها بالمسجد من غير مقابل وأما إذا كانت ملكا له ووضعها ولا في المسجد على وجه جائز فله بيعها لمن ينتفع بها ع ش وهل له إجارته حينئذ لمن ينتفع بها لكونها ملكا أم لا قياسا على الموقوفة بحرركا تبه ا ط ف

فصل في اختلاف المالك والغاصب أي في تلف المقتصوب وقيمه وغيرهما بما يأتي وقوله وضمان ما ينقص به الخ يرد عليه أن هذا تقدم في قوله وتضمن إبعاضه بما نقص منه وقد يجاب بأن ما هنا أعم مما تقدم لشموله نقص العين كأحد فردي خف ونقص الدهن باغلاؤه ونقص الصفة كنقص الثوب بابسه والفردة الباقية بتفريقها ونقص العنبر بتخلله بعد تحميره ونقص الدابة بهزالها وقوله وما يذ كر معهما أي من قوله ولورده ناقص قيمة الخ ومن قوله ولو جنى مقتصوب الخ (قوله يخلف غاصب) أي إذا لم يذ كر سببا أو ذ كر سببا خفيا فإن ذ كر سببا ظاهرا ولم يعرف حبس حتى يقيم بينته كالودع فقول الشارح لتخلد الحبس عليه أي في غير هذه الصورة وعبارة البرماوى أخذ الزركشى من قوله فلولا صدقه لتخلد الحبس عليه أن الكلام فيما إذا لم يبين سببا أو بين سببا خفيا فلولا ذ كر سببا ظاهرا ولم يعرف حبس إلى بيانه بيينة لا مكانه فلا يلزم عليه تخليده في الحبس بخلاف السبب الخفي فيعسر بيانه بالبيئة فإن عرف وعمومه صدق بلا يمين وإن عرف دون عموم صدق بيمين انتهى حل ولو اختلفا في العين المقتصوبة فقال الغاصب إنما غصبت هذا العبد وقال المالك إنما غصبت أمة صفتها كذا صدق الغاصب أنه لم يغصب أمة وبطل حق المالك من العبد لردده الأقرار له ابن حجر س ل فهو مقر بشئ لمن ينكره فيبقى في يد المقر ويخلف أنه لم يأخذ سواه شرح مر (قوله وفي قيمته) أي وفي أقصى قيمه لأنه الواجب شرح مر (قوله بعد اتفاقهما على تلفه) أو بعد حلف الغاصب عليه ولو أقام المالك بيينة بقدر سمعت أو بزيادة على ما قدره الغاصب سمعت أيضا ويطلب ما قدره الغاصب (قوله وفي عيب خلقي) ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون بعد التلف أو قبل رده أو لا خلافا لتقييد المحلى حيث قيد بعد التلف وقد كان الشيخ قيد به ثم ضرب عليه في نسخته حل (قوله خلقي) أي بحسب دعوى الغاصب لأن المالك يدعى حدوده (قوله وقال المالك بل حدث عندك) فقد اتفقا على

من هذه الثلاثة وعدم ما يدعي المالك في الثالثة وثبوت يده في الثانية على العبد وما عليه وخرج بالخلق الحادث كأن قال بعد تلف المغصوب كان أقطع أو سارقاً أو أنكر المالك فيصدق المالك بيمينه لأن الأصل السلامة من ذلك فان قال ذلك بعد رده فالمصدق الغاصب لأن الأصل براءته من الزيادة (ولو رده ناقص قيمة) رخص (فلا شيء) عليه لبقائه بحاله (ولو غصب ثوباً قيمته عشرة فصارت برخص درهماً بلبس) مثلاً (نصفه) أي نصف درهم (رده) وأجرته (مع خمسة) وهي قسط التالف من أقصى قيمه وهو العشرة (أو تلف) بأقفة أو تلف (أحد خفين) أي فردي خف (مغصوباً) وحده أو مع الباقي (وقيمتها عشرة وقيمة الباقي درهماً) لزمه ثمانية (خسة قيمة التالف وثلاثة أرش التفریق) الحاصل بذلك (كأولاً تلفه) أي أحدهما (بيد مالكة) والقيمة لها والباقي ما ذكر فيلزمه ثمانية (ولو حدث) بالمغصوب (تقص يسري لتلف كان) هو أولى من قوله بأن (جعل البر) هر يسة أو الدقيق عصيدة

وجود العيب بالمغصوب (قوله وعدم ما يدعي المالك في الثالثة) أي وهو العيب الخلق وقدم تعليلها على الثانية رعاية للاختصار لأن الأصل مسلط عليها أيضاً فالعلة فيها وفي الأولى واحدة وهي أن الأصل عدم ما يدعيه فيهما (قوله وثبوت يده في الثانية) ومن ثم لو سرق حراً أو غصبه لم تثبت يده على ثيابه فيصدق الولي أنها لمولية ويوقف الأمر إلى بلوغه وحلفه زى (قوله كأن قال بعد تلف المغصوب) أي أو قبله وقبل الرد فيصدق المالك فيهما (قوله فان قال ذلك بعد رده) ليس بقيد أخذ من العلة فتى يصدق الغاصب سواء رده أو لا لكن في كلام ممر ما يوافق الشارح وجعله الشارح في شرح الروض قيداً وكان شيخنا زى يقول ليس بقيد حل ومثله سئل والمعتد أنه قيد وعبارة شرح ممر فان رده الغاصب معيباً وقال غصبته هكذا وادعى المالك حدوثه عنده صدق الغاصب لأن الأصل براءة ذمته بما يز يدعى تلك الصفة وما قيل من عدم تقييد ذلك برد المغصوب إذ لو تلف فالحكم كذلك أخذ من التعليل المذكور رد بأن الغاصب في التلف قد لزمه الغرم فضعف جانبه بخلافه بعد الرد اهـ (قوله فلا شيء عليه) أي من القيمة وتلزمه الاجرة ان كانت برماوى (قوله لبقائه بحاله) والفائت انما هو رغبات الناس وهي غير متقومة زى وحل (قوله ثم يلبس نصفه) لو صارت قيمته بالرخص خمسة ثم لبسه فصارت قيمته درهمين لزمه ستة دراهم لأنها ثلاثة أخماس التالف من أقصى قيمه ع ش على ممر لأن التالف من الخمسة ثلاثة أخماسها فتجب من الأقصى وهو عشرة (قوله وأجرته) لا تتوقف الاجرة على اللبس حل (قوله وهي قسط التالف من أقصى قيمه) لأن الناقص باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمته أكثر ما كانت من الغصب إلى التلف وهو في المثال المذكور خمسة والنقصان الباقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون شرح ممر وقوله والنقصان الباقي الخ لأنه لما تعدى بلبسه وقيمته درهم وصار بالاستعمال يساوى نصف درهم صار متلفاً نصف المغصوب ونصفه الآخر باقى في ضمن الثوب لأنه يساوى نصف درهم والمغصوب مادام باقياً بحاله لا ينظر لما نقص منه برخص السعر (قوله وهو العشرة) فان تلف ضمنه بالعشرة (قوله أو تلف) هو متقن في نسخة المؤلف وحيث لا يكون معطوفاً على غصب حل (قوله أي فردي خف) إذ كل واحد يسمى خفاً ومثلهما كل فردين لا يصلح أحدهما إلا بالآخر كزوجي نعل ومصرعي بابوطاً ثم مع زوجته وهو يساوى معها أكثر حل وزى (قوله لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي مالومنى شخص على فردة نعل غيره فذهبها صاحب النعل فاقطعت وذلك ان يقال تقوم النعل سليمة هي ورفيقتها ثم يقومان مع العيب وما نقص يقسم على المائتي وصاحب النعل فما يخص صاحب النعل يسقط لأن فعله في حق نفسه هدر وما يخص الآخر مضمون عليه ع ش على ممر (قوله كأولاً تلفه بيد مالكة) أما إذا تلفه في يد الغاصب فإنه لا يلزمه إلا درهمان وهما قيمته وحده أي إذا كان الغاصب أ تلف الأولى قبل والا فيلزم التالف ثمانية لأن التالف والتفریق حصل بفعله سئل (قوله يسري لتالف) هذا يخرج نحو جعل قصب العسل سكرًا لأنه لا يسري إلى التالف ممر سم أي فهو باقى على ملك صاحبه فيرده مع أرش ان نقص ومثله ما لو جعل اللحم قديداً ع ش على ممر (قوله بأن جعل البر) مثلاً بالثلى ولا يأتى ذلك في المتقوم كما صرح به في الخادم فاذا جرح العبد بحيث يسرى إلى موته لا يملكه ولا يند في هذا قول الشارح الآتى رد بده وخرج بالجعل ما لو صار المغصوب هر يسة بنفسه أخذ المالك مع الارش ولو نقص الطعام بنفسه أخذ المالك مع الارش ولو تنجس زيته غرم بده والمالك أحق بزيت زى وشرح ممر وقال ع ش قوله مع الارش قال في شرح الروض ولم يجعله كالتالف نظراً لما ران التقص هنا حصل بلا جناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المغصوب هر يسة بنفسه بواسطة وقوعه في قدر

التلف فيض من بدله من
مثل أو قيمة وهل يملكه
الغاصب انما للتشبيه
بالتالف أو يبقى للمالك لئلا
يقطع الظلم حقه وجهان
رجح منهما ابن يونس الاول
وهو مقتضى كلام الامام
وصححه السبكي وان كان
المختار عنده ما استحسنه
في الشرح الصغير ونسبه
الامام الى النص من أن
المالك يتخير بين جعله
كالتالف وبين أخذه مع
أرض عيب سارأي شأنه
السراية وهو أكثر من
أرض عيب واقف (ولو جنى)
رقيق (مغصوب فتعلق
برقبته مال فداء الغاصب)
وجوبا لحصول الجناية في
يده (بالاقل) من قيمته

(قوله ماء للمالك) الاولى

للغاصب

(قوله فلا يطالب بالبدل)

الناسب لكلام الشارح

فيا أخذه مع الارش كافي

المتقوم تأمل وانما كان

هذا هو المناسب لان ما فرعه

هو القول الثالث الآتي في

الشرح

(قوله قدر نادخوله) لكن

مقتضى كون الزيادة له أنه

ملكه ملكا حقيقيا لا تقدير يا

فالخلق أنه ملك حقيق

لكن مراعى بمعنى امتناع

التصرف الا بعد دفع البدل

تأمل (قوله لانه يقدردخوله في ملكه) أى دخول المغصوب المثل

على النار فيه ماء للمالك فهل يشارك أى باعتبار القيمة المالك بنسبة مائة القياس المشاركة اه (قوله
فكتائف) ومنه الكتابة في الورق خلافا لمن جعله كالصبيح حل وقوله فكتائف أى فليس تالفا
حقيقة فيملكه الغاصب ملكا مراعى فلا يجوز له التصرف فيه ولو بأكل حتى يرد بدله وان خاف تلفه
بالكلية خلافا لمعظمهم بدليل ما صرح به شيخنا م ر وغيره من امتناع الأكل من الكوارع
المطبوعة وان جهلت أعيان ملاكها لانهم معلومون فهمى من الاموال المشتركة وما نقل عنه من أنها
من الاموال الضائعة وأمرها لبيت المال ثبت عنه بل هو باطل لانه يؤدى الى جواز أكل الظلمة
أموال الناس بنحو طبخها ولا قائل به وما نقل عن الحنفية من أنه اذا تصرف الغاصب في المغصوب بما
يزيل اسمه ملكه كطبخ الحنطة وخبز الدقيق أنكره أصحابنا أشد انكار ونقل عن بعض الحنفية
انكاره أيضا فراجعه قل على الجلال وقرره ح ف (قوله وهل يملكه الغاصب انما) أى ربما
يفهم منه أن المغصوب يصير ملكا للغاصب قبيل التلف وليس كذلك بل المراد أن ما فعل به فعل يسرى
الى التلف هل يكون كالتالف بالفعل فيطالب بالبدل أو لا يكون كالتالف فلا يطالب بالبدل حيث تدل
بتخير المالك بين أخذه مع أرض نقصه وبين أخذه حل وعبرة ع ش قوله وهل يملكه الغاصب
أى هل يزول ملك المالك عنه انما أى وانما أولنا بذلك لان التلف لا يستدعى ملك الغاصب لما نقل
في يده وانما يقتضى وجوب البدل عليه عوضا عن المغصوب نعم لما زال ملك المالك عنه بتزيله منزلة
التالف قدر نادخوله في ملك الغاصب طريقا لوجوب البدل عليه مع بقاء عينه ومن فوات دخوله في
ملكه انه لو دفع البدل وتصرف فيه وزاد ثمن المغصوب فاز به الغاصب (قوله انما للتشبيه) قضيته
أن المغصوب التالف يملكه الغاصب قبيل التلف وفيه نظر اذ لو كان كذلك لزمه مؤنة تجهيزه وليس
كذلك بل هى على المالك اه س ل وعبرة شرح م ر ومعنى ملك الغاصب لما ذكر أنه ملكه
ملكا مراعى بمعنى أنه يمتنع عليه أن يتصرف فيه قبل غرم القيمة (قوله أو يبقى للمالك) أى يأخذه
المالك مع أخذ أرض نقصه ع ش بالمعنى (قوله لئلا يقطع الظلم حقه) وهو الغصب هنا (قوله رجع
منهما ابن يونس الاول) وهو المعتمد وعليه يملكه ملكا مراعاة فيمتنع عليه التصرف فيه ولو بالاكل
وان خاف تلفه حتى يعطى البدل حل فهو كالمرهون لكن فى س ل انه يتصرف فيه ان أشرف
على التلف وقال ع ش على م ر فلو عجز عن البدل وأشرف على التلف فينبغى أن يرفع الامر الى
القاضى ليبيعه ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان فقد القاضى احتمل أن يتولى المالك بيعه بحضرة
الغاصب أو الغاصب بحضرة المالك ويأخذ المالك قدر القيمة من ثمنه فان فضل شيء فللغاصب لانه
يقدر دخوله في ملكه قبيل التلف فاز يادة انما حدثت في ملكه وبهذا يفارق ما أتى في الفصل الآتى
فيما لو كانت الزيادة اثر من أنه لا شيء له لعدم ملكه فان فقد المالك تولى الغاصب بيعه وحفظ ثمنه لحضور
المالك (قوله وان كان المختار عنده) أى عند السبكي وهذا يشبه أن يكون وجهان ثالثا (قوله بين
جعله كالتالف) أى لياخذ القيمة (قوله ولو جنى مغصوب) أى فى يد الغاصب فقط فلو جنى قبل
غصبه وبعده وبيع فى الجناتين واستغفر فاقبته لم يلزم الغاصب الا أرض الجنابة التى فى يده فان تلف
العبد فى يد الغاصب غرم للمالك أقصى القيم فان أخذ الجنى عليه عند المالك أرضه من الغاصب رجع
به على المالك وان أخذ الجنى عليه عند الغاصب أرضه من المالك رجع به على الغاصب اه قل على
الجلال (قوله فتعلق برقبته مال) أى ابتداء أو بالعفو عنه شرح م ر (قوله فداء الغاصب) ويجب
أيضا عليه أرض ما تصف به من العيب وهو كونه جانيا شرح م ر (قوله بالاقل من قيمته) أى قيمته

قيمة (وللمجني عليه أخذ حقه مما أخذ المالك) لانه بدل الرقبة (ثم يرجع المالك) بما أخذ منه (على الغاصب) لانه أخذ بجناية في يده وأقاد الترتيب بتم أنه لو طلب منه المالك الارش قبل ان يأخذ منه المجني عليه القيمة لم يجب اليه وبه صرح الامام لاحتمال الإبراء نعم له مطالبته بالاداء كما يطالب به الضامن المضمون ذكره ابن الرفعة وبما تقرر علم ما صرح به الأصل ان للمجني عليه أخذ حقه من الغاصب (كالورد) الجاني للمالك (فبيع في الجناية) فيرجع المالك بما أخذ منه المجني عليه على الغاصب (ولو غصب أرضاً فنقل ترابها) بكشطه عن وجهها أو حفرها (رده) ان يقي (أو مثله) ان تلف (كما كان) قبل النقل من انبساط أو غيره (طلب) من مالكها (أو لغرضه) أي الغاصب وان منعه المالك من الرد كان دخل الارض نقص يرتفع بالرد أو نقل التراب الى مكان وأراد تفرغه منه فان لم يكن طلب ولا غرض لم يرد لانه تصرف في ملك الغير بغير إذنه ولا غرض فلزم

يوم الجناية وان كانت قبلها أكثر شرح مر (قوله والمال الذي وجب بالجناية) لان الأقل ان كان القيمة فهو الذي دخل في ضمانه أو المال فلا واجب غيره شرح مر (قوله فان تلف) أي قبل الفداء (قوله غرمه المالك أقصى قيمة) وله أخذ بدل القيمة وهي الفيصولة وقول شيخنا مر انه لا يحيلولة ولو كان أمة حرم عليه وطؤها غير مستقيم قل (قوله مما أخذ المالك) أي ان كان أكثر من حقه والأخذ جميعه حل (قوله ثم يرجع) فلم أن القرار على الغاصب وأنه يضمن قيمة الرقيق المصوب وارش جنائيه (قوله لو طلب منه المالك الارش) المراد بالارش ما يغرمه الغاصب الذي هو أقل الامر من قيمة العبد وواجب الجناية (قوله القيمة) أي قيمة ما تلفه بالجناية وهلاكه قبل أن يأخذ المجني عليه ويكون الضمير في يأخذه راجعاً للارش وقوله لم يجب اليه أي الطلب وهذا هو المعتمد (قوله لاحتمال الإبراء) أي إبراء المجني عليه الغاصب وعبارة شرح مر لاحتمال أنه أي المجني عليه يرى الغاصب اهـ (قوله نعم له) أي المالك مطالبته أي الغاصب أي ان يطالب (قوله وبما تقرر) أي من قوله نعم له مطالبته بالاداء ع ش والاولى أن يراد بما تقرر قوله وللمجني عليه الخ لكون المتن مشيراً لما تركه من الأصل لان المقصود أن ما صرح به الأصل علم من المتن لامن الشرح (قوله لما صرح) أي من قوله لانه أخذ بجناية في يده ع ش (قوله ولو غصب أرضاً) فان بني فيها داراً من ترابها لزمه أجره الدار وان كان من غير ترابها لزمه أجره العرصة فقط مر ع ش (قوله فنقل ترابها) أي أو طيره الريح أخذ من قوله فيما تقدم تلف أو تلف لانه دخل في ضمانه بالغصب ع ش (قوله رده ان يقي) وان غرم عليه اضعاف قيمته وان فرض ان لا قيمة له فلو احتاجت الى تراب آخر انقص بها وجب عليه تحصيله ان أذن له المالك فيه فان تعذر ذلك غرم ارش النقص وهو ما بين قيمتها بترابها وقيمتها بعد نقله عنها كما نص عليه في الام ومحل ما صرح به المأخوذ من القمامات والافقي المطلب أنه لا يتعلق بها ضمان عند تلفها لانها محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها مادامت باقية وهو كذلك شرح مر (قوله ان يقي) فيه اشارة الى ان أول التنويع للتخير (قوله أو مثله) أي ان كان ظاهراً وليس له رد المثل الا باذن المالك لانه في الذمة فلا بد من قبض المالك له حتى يبرأ منه شرح مر وعبارة قل قوله أو مثله ان كان له مثل موجود والا لزمه ارش نقص الارض فقط كما في شرح الروض ويؤخذ منه انه لا يضمن قيمة التراب لو كان له قيمة وهو ما أشعر به كلام الاسنوي اهـ (قوله وان منعه المالك) وهذا التعميم محله ما لم يكن غرضه مجرد دفع الضمان بتعثر المارة بالحفيرة وما لم يبرئه المالك من النقص فيما اذا كان الغرض دفع النقص فان كان كذلك لم يتأت هذا التعميم بل متى منعه المالك والحالة هذه امتنع عليه الطم كإسائه في قوله فلزم يكن له غرض الخ (قوله كان دخل الارض نقص) والغرض هنا عدم لزوم ارش النقص (قوله يرتفع بالرد) أي ولم يبرئه المالك منه اهـ شرح مر (قوله أو نقل التراب) أي أو لم يدخل الارض نقص بل نقل التراب الى مكان الخ وهذا هو ما سيذكره بقوله وما ذكر من أنه يرد التراب الخ (قوله لانه تصرف في ملك الغير) فلورده هل يكلفه المالك الرد أم لا فيه نظر والاقرب الاول أخذ من قول الشارح لانه تصرف الخ وصرح به مر في الشرح ع ش (قوله ولا غرض) أي فلا يرد بما اذا كان الرد لغرض فانه وان كان تصرفاً في ملك الغير بغير إذنه الا انه لغرض (قوله سوى دفع الضمان بتعثر) كان حفر بئر مثلاً فراه دفع ضمان ما يحصل بسببها (قوله فيهما) أي التعثر بالحفيرة ونقص الارض في الثانية وهي قوله أو بنقص الخ وأما في الاولى فلا يصح لان الإبراء من ضمان

يكن له غرض سوى دفع الضمان بتعثر بالحفيرة أو بنقص الارض ومنعه المالك من الطم فيهما أو براءة من الضمان في الثانية امتنع

عليه الطم

يرد التراب إلى مكانه إذا لم يدخل الأرض نقص محله إذا لم يتيسر نقله إلى موات ونحوه في طريق الرد فان تيسر قال الإمام لا يرد إلا بأذن (وعليه أجرة مدة رد) للتراب إلى مكانه وان كان آتيا بواجب كالتزيمه أجرة ما قبله (مع أرض نقص) في الأرض بعد الرد ان كان (ولو غصب دهنًا) كزيت (وأغلاه فنقصت عينه) دون قيمته (رده وغرم الذاهب) بان يرد مثله ولا يجبر بقصه بزيادة قيمته لان له مقدار وهو المثل فأوجبناه كالوخصى عبدًا فزادت قيمته فانه يضمن قيمته (أو) نقصت (قيمته) دون عينه (لزمه أرض أوهما) أي أو نقصت العين والقيمة معا (لزمه غرم الذاهب) ورد الباقي (مع أرض نقصه) ان نقصت قيمته كالأو كان صاعا يساوي درهما فراجع بأغلاه إلى نصف صاع يساوي أقل من نصف درهم فان لم تنقص قيمة الباقي فلا أرض وان لم ينقص واحد منها فلا شيء غير الرد ولو غصب عصيرا فأغلاه فنقصت عينه دون قيمته لم يضمن مثل الذاهب لان الذاهب منه مائة لا قيمة

التي ترقب حصوله لا يصح وعبرة ع ش وأما في الأولى فيصير المالك بمنعه من الطم كالو حفرها في ملكه ابتداء فلا يضمن ما تلف بها ومثل منعه من الطم ما لو قال رضيت باستدامتها فلو حصل بها تلف فطلب من الغاصب بدل التالف فادعى الغاصب ان المالك راض باستدامة البئر وانكره المستحق فالظاهر تصديق المستحق لان الأصل بقاء الضمان وعدم رضا المالك بها ع ش (قوله) وأن دفع عنه الضمان (أي يمنع المالك من الطم في صورتين مع إقراره من الضمان في الثانية قال حل ولو اقتصر على البراءة كفاءه ويرأى في الأولى بمجرد المنع أي لانه صار معذورًا وعبرة شرح م ر ومن الغرض دفع ضمان التردى فإذا لم يكن له غرض غيره وقال له المالك رضيت باستدامة البئر وألحقه امتنع عليه الطم لاندفاع الضمان عنه بذلك وقول الشارح وأن دفع عنه الضمان الح أي في صورتين أما في الثانية فظاهر وأما في الأولى فلان تعديه قد انقطع برد المنصوب ومنع المالك من الاعادة فلا يضمن من تعثر بالحفيرة وكذلك لا يضمن المالك لانه لم يحفر حور وعبرة س ل قوله وأبرأه من الضمان في الثانية يقتضي ان المنع من الطم في الأولى كاف في البراءة من الضمان الحاصل بالتردى وفي ابن حجر ما يصرح بأنه لا يكفي المنع من الطم بل لو منعه فيها لا يمتنع الا ان أبرأه من الضمان حيث قال وللمالك منعه من بسطه وان كان في الأصل مبسوطا لا من طم حفر حفرها وخشي تلف شيء فيها الا ان أبرأه من ضمانها انتهى (قوله في طريق الرد) ليس بقيد بل متى كان نحو الموات أقرب كان الحكم كذلك ولا يرد الا بالاذن (قوله لا يرد الا بالاذن) فلو رده بدون الاذن فللمالك تكليفه نقله منها قل (قوله كالتزيمه أجرة ما قبله) أي ما قبل الرد اه حل (قوله دون قيمته) أي قيمة ما بقي منه برماوى (قوله وغرم الذاهب) أي مثله (قوله كالوخصى عبدا) فلو مسحه لزمه قيمته اه حل (قوله فانه يضمن قيمته) أي يضمن جميع قيمته لان الاثنين فيهما القيمة ويلزمه رده للمالك مع القيمة شيخنا العزيزي والظاهر ان المراد قيمته قبل الخصاء اه (قوله ان نقصت قيمته) أي قيمة الباقي حل (قوله يساوي أقل من نصف درهم) أي فيلزمه تمام نصف الدرهم زى (قوله فنقصت عينه) أي وحدها فان انضم إلى نقص عينه نقص القيمة ضمن القيمة ومثل الذاهب لانه تابع لضمان القيمة حل و زى ويدل عليه التعليل بقوله لان الذاهب الح وعبرة شرح م ر ويؤخذ من التعليل بان الذاهب مائة لا قيمة لها لانه لو نقص من عينه وقيمته ضمن القيمة لكن الوجه انه يضمن مثل الذاهب كالدهن اه قال العلامة الرشيدى والظاهر انه يرجع في الذاهب وعدمه وفي مقدار الذاهب إلى أهل الخبرة وانظر ما المراد بالمثل الذي يضمنه ويحتمل أن يضمنه عصيرا بقول أهل الخبرة انه مشتمل على عصير خالص من المائىة بمقدار الذاهب أو يكافى اغلاء عصير حتى تذهب مائىةه ويغرم منه بمقدار الذاهب (قوله لان الذاهب منه مائة) لقائل أن يقول قد تكثر هذه المائىة حتى تتقوم قطعاً كالو غصب ألف صاع من العصير قيمته مائة درهم وأغلاه فصارت مائة صاع تساوى مائة درهم فالذاهب تسعمائة صاع ولا شبهة ان لها قيمة لانه مانع ينتفع به في أغراض لا تخصى اللهم الا أن يلتزم في مثل هذا نقص العين لكن فيه اشكال لانه ان ضمنه بعصير خالص فليس مثله لان الذاهب هنا مجرد مائة بخلاف العصير الخالص وان ضمنه بالقيمة فقد يقال ليس هذا متقوماً سم وقد يوجه وجوب رد القيمة بأن هذا بمنزلة ما لو غصب مثلياً وتلف ثم فقد المثل حيث وجب فيه رد القيمة وبه يعلم ان رد القيمة ليس خاصاً بالمتقوم أو يقال ان ما انفصل من النار لا يجوز السلم فيه لعدم انضباطه فيكون من المتقوم ومثل ذلك من الاشكال والجواب يقال في اللبن اذا صيره جبناً اه ع ش على م ر (قوله سمن طار) هو هكذا في جميع النسخ والقياس رسمه بالياء بصورة

(نقص هزال) حصل قبله
 كأن غصب بقرة سمينة
 فهزات ثم سمتت عنده
 لان السمن الاول غير الثاني
 (ويجبر نسيان صنعة) عنده
 (تذكرها) عنده قال ابن
 الرفعة وعند المالك لانه لا
 يعد متجددا عرفا (لا تعلم)
 صنعة (أخرى) فلا يجبر
 نسيان تلك لاختلاف
 الاغراض (ولو غصب
 عصيرا) (تخمر ثم تخلل
 رده) للمالك لانه عين ماله
 (مع ارش) لنقصه بأن
 كانت قيمته أنقص من
 قيمة العصور لحصوله في يده
 فان لم ينقص عن قيمته
 فلا شيء عليه غير الرد فان
 تخمر ولم يتخلل رد مثله
 من العصور ولزم الغاصب
 الاراقة قال الشيخان ولو
 جعلت المحترمة بيد المالك
 محترمة بيد الغاصب لكان
 جائزا وما قاله متجها (أو)
 غصب (خرا فتخللت أو
 جلد مينة فدبغه ردها)
 للمغصوب منه لانها مفرع
 ما اختص به فيض منها
 الغاصب

درس

﴿فصل﴾

فما يطرأ على المغصوب من
 زيادة وغيرها (زيادة
 المغصوب ان كانت أثرا
 كقصارة) لثوب وطعن
 ابر (فلا شيء لغاصب) بسببها

الهمزة لانه اسم فاعل من طرأ هموزا وعلى ما في النسخ فاعله أ بدل من الهمزة ياء ثم أعل كقاض
 ع ش قال م ر وعود الحسن كعود السمن لا كتد كرا الصنعة وكذا صوغ حلى انكسر اه
 (قوله نقص هزال) أشار به الى انه لا أثر لزوال سمن مفرط لا ينقص زواله القيمة ولو انعكس الحال
 بأن سمتت في يده معتدلة سمنا مفرطاً نقص قيمته ردها ولا شيء عليه لعدم نقصها حقيقة وعرفا على
 ما نقله في الكفاية وأقره والوجه كما يشير اليه كلام الاسنوي خلافا لمخالفته قاعدة الباب من تضمنين
 نقص القيمة زى ومثله شرح م ر (قوله كأن غصب بقرة سمينة الخ) فيردها وارش السمن
 الاول اذ الثاني غيره وما نشأ من فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال المتجدد غرم أرشه أيضا شرح م ر
 وقوله وما نشأ الخ أي لا يقابل بشيء للغاصب كما كتبه الرشيد بن خطه (قوله فهزات) عبارة القاموس
 هزل كعنى هزال وهزل كنصر هزلا وهزالا وقد تضم الزاي وأقاد بقوله كنصرانه يبنى للفاعل اه
 وعبارة ابن حجر بالبناء للجهول لا غير اه فتلخص ان فيه لغتين فاعل من اقتصر على البناء للمفعول
 كائن حجر لكونه الاكثر وقضية كلام المختار أن محل بناءه للفاعل اذا كان الفاعل مذكورا نحو قولك
 هزل الدابة صاحبها بخلاف ما لو اقتصر على ذكر المفعول فانه يقال هزلت مبنيا للمفعول لا غير ع ش
 وقيل ان المبنى للفاعل ضد جد والمبنى للمفعول ضد سمن (قوله ثم سمتت) في المصباح سمن يسمن من
 باب تعب يتعب وفي لغة من باب قرب اذا كثرت له وشحمه ولو تعدد اهزال والسمن ضمن نقص الكل
 قال شيخنا وفيه نظر لان فيه تضاعف الغرم بوصف واحد اه قل (قوله عنده) ليس قيدا وانما
 ذكره لانه محل توهم الجبر قل (قوله لان السمن الثاني غير الاول) أي لانه زيادة في الجسم
 محسوسة مغايرة لتلك الاجزاء الذاهبة شرح م ر (قوله تذكرها) خرج به تعلمها بعلم فان كان عند
 الغاصب جبر والافلا والكلام في صنعة جائزة والا كغناء فلا يحتاج الى جابر اه قل ومثل التذكر
 عود الصحة كقن مرض وعود شعر سقط وعود سن سقطت ولو بعد الرد للمالك فانها أي صحة القن
 وشعره غير متقومة بخلاف سقوط صوف الشاق وورق الشجرة لا يجبر بعوده لان ذلك متقوم حل
 (قوله قال ابن الرفعة أو عند المالك الخ) معتمد وحيث قيل بالجبر فيرجع بما كان دفعه للمالك في
 مقابلتها قل (قوله ولو غصب عصيرا الخ) ويجري ذلك فيما لو غصب بيضا ففرخ أو حبا فثبت زى
 (قوله لانه عين ماله) أي وانما انتقل من صفة الى صفة اه شرح م ر ولو ذكر المصنف هذه المسئلة
 عقب مسئلة الدهن وذكر مسئلة ما لو غصب عصيرا فأغلاه بخلاف تلك المسئلة لكان أنسب (قوله فلا
 شيء عليه غير الرد) ظاهره وان نقص عين الخل دون قيمته أنه لا يرد نقص العين حل (قوله ولزم
 الغاصب الاراقة) أي اذا كانت غير محترمة أخذ ما بعده (قوله محترمة بيد الغاصب) أي فلا تراق
 وهل يجبر بذلك للمالك في كلام شيخنا م ر نعم وعليه لو تخلل في يد المالك ردها غرمه الغاصب حل
 ومقتضاه وجوب رده مع غرم العصور ولعل وجهه أنه غرمه للحيولة (قوله لكان جائزا) وعليه فلا يؤمر
 في المحترمة بالاراقة ع ش (قوله ردها) أي حيث لم يعرض مالهما عنهما حل (قوله لانهما
 فرع ما اختص به) هذا تعليل قاصر لانه يقتضي اختصاص هذا الحكم بالجرة المحترمة والذي في شرح
 البهجة ان غير المحترمة كذلك وقال زى لان غير المحترمة لا يقال فيها محترمة لانها واجبة الاراقة فورا
 ﴿فصل﴾ فما يطرأ على المغصوب (قوله وغيرها) وهو قوله ولو خلط مغصوبا الى آخر الفصل (قوله زيادة
 المغصوب) المراد بالزيادة الامر الطارئ على المغصوب وان حصل به نقص قيمته (قوله كقصارة)
 بفتح القاف مصدر لقصر الثوب وحكي كسرها والمعروف ان الذي بالكسر اسم للصناعة ففي المصباح
 القصارة بالكسر الصناعة والفاعل قصار وفي القاموس القصار كشداد وحرقته القصارة بالكسر انتهى

برماوى والمراد بالقصارة وما بعدها كونه مقصورا ومطعون حتى يصح جعلها مثالين للآثر والافاقصارة
والطعن فعلا لا يصلحان مثالين للآثر فالمراد بهما ما ينشأ عنهما وقال صاحب الاشارات القصارة
بكسر القاف وكذا ما أشبهها من الصنائع مسورة كلها قال الزجاج في معانيه في كلامه على قوله تعالى
وعلى أبصارهم غشاوة كل ما كان مشتملا على الشيء فهو في كلام العرب مبنى على فعالة نحو الغشاوة
والعمامة والقلادة والعصابة قال وكذلك أسماء الصنائع نحو الخياطة والقصارة قال وكذلك كل من
استولى على معنى فاسم المستولى عليه الفعالة نحو الخلافة والامارة اهـ (قوله لتعديبه بها) أى بحسب
نفس الامر حتى لو قصر ثوب غيره يظنه ثوبه لم يكن له شيء عش على مر (قوله وبهذا)
أى بالتعدي فارق الخ أى لانه عمل فى ملك نفسه حل (قوله كما مر) أى فى قول المتن ولو طعنه أو
قصره أو صبغه بصبغه وزادت قيمته فالملس شريك بالزيادة الخ (قوله وأزالها هو) هو
مستأنف (قوله ان أمكن) فان لم يمكن زوالها كالقصارة لم يكف ذلك بل يرد به بحاله شرح مر (قوله
النقرة) هى اسم لقطعة فضة خالصة عش (قوله بطلب من المالك) أى وان لم يكن له أى الغاصب
غرض وقوله أو لغرضه أى وان لم يكن للمالك غرض بل ولو منعه شيئا (قوله ولزمه مع أجره المثل)
أى ان مضت مدة لثلها أجره حل (قوله سواء أحصل النقص بها أم بازالتها) كأن كان النحاس
قبل ضربه اناء يساوى عشرة ثم بعد ضربه صار يساوى خمسة عشر ثم رده كما كان فصار يساوى ثمانية
فان ارش ما نقص من قيمته قبل الضرب وهو درهمان حصل بسبب الازالة (قوله وظاهر انه لو لم
يكن له غرض الخ) تقييد لقوله أو لغرضه فالغنى بالم يمكن غرضه عدم لزوم الارش ومنعه المالك من
ازالة الآثر وأما من الارش والحاصل انه اذا رده كما كان ان كان بطلب المالك أو لغرض الغاصب لزمه
ارش النقص عما كان قبل الزيادة لا عما كان بعدها فان كان بغير طلب المالك وبلا غرض الغاصب
لزمه ارش النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة كما أفاده البرماوى (قوله ومنعه المالك منها)
أى الازالة ليس بقيد فالمدار على البراءة كفاى عش وحل وعبرة قل ولا حاجة لمنع المالك مع
البراءة خلافا لما يوهمه كلام المنهج ولا يكتفى بالمنع هنا من غير ابراء بخلاف ما مر فى الحفر لأن المبرأ منه
هناك غير محقق اهـ (قوله لزمه الارش) أى سواء كان النقص اقيمته قبل الزيادة أو بعدها كما يدل
عليه عدم تقييد الشارح وقال حل قوله لزمه الارش أى ولو لما زاد بسبب الصنعة وقوله وكان النقص
لما زاد مفهوم قوله لقيمته قبل الزيادة (قوله وكان النقص الخ) كأن كانت قيمة المفعوب قبل
الزيادة مائة وصارت بسبب الزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب الازالة الى مائة فلا يلزم الغاصب الخمسون
الزائدة بسبب الزيادة (قوله لما زاد) أى كائنا لما زاد فهو خبر كان (قوله بسببها) أى لازالة ان
جعل الجار والمجرور متعلقا بالنقص وان جعل متعلقا بزيادة كان الضمير راجعا للزيادة حل مع زيادة
ايضاح والظاهر الثانى ويكون المعنى عليه زادت قيمته بسبب الزيادة التى هى الآثر (قوله كف
القلع) سواء طابه المالك أم لا كان للغاصب غرض أم لا كما يدل عليه اطلاقه هنا وتقييده فيما قبله
فالغاصب قلعهما قهرا على المالك ولا يلزمه اجابة المالك لو طالبه بالبقاء بالاجرة أو التملك بالقيمة وللمالك
قلعهما قهرا على الغاصب بلا ارش للنقص لعدم احترامهما عليه فلو قلعهما أجنى لزمه الارش ولو كانا من
مال المالك امتنع قلعهما الا بطلب المالك فيجب مع ارش قلعهما ارش نقص الأرض ولو كانا لأجنى
فله حكم مالك الأرض فيما مر قل (قوله كما كانت) يفيد وجوب التسوية اهـ مم أى بترابها
الذى خرج منها لا بتراب آخر ما لم يأذن له المالك فيه عش (قوله بصبغه) بكسر الصاد عين ما صبغ
به وبفتحها الصنعة والكلام فى الأول وان انضم اليه الثانى لافى الثانى وحده لأنه فعل الغاصب وهو

لتعديبه بها وبهذا فارق
الملس حيث يشارك البائع
كأمر (وأزالها ان أمكن)
زوالها كأن صاغ النقرة
حليا أو ضرب النحاس اناء
(بطلب) من المالك (أو
اغرضه) أى الغاصب كان
يكون ضرره دراهم بغير
اذن السلطان أو على غير
عياره فيخاف التعزير
وقولى أو اغرضه من زيادتي
(ولزمه) مع أجره المثل
(أرش نقص) لقيمته قبل
الزيادة سواء أحصل
النقص بها أم بازالتها
وظاهر انه لو لم يكن له غرض
فى الازالة سوى عدم لزوم
الارش ومنعه المالك منها
وأبرأ منه امتنعت عليه
وسقط عنه الارش وخرج
بما ذكره مالو اتقى الطالب
و الغرض فيمنع عليه
الازالة فان أزال لزمه الارش
ومالو وجدا أحدهما وكان
النقص لما زاد على قيمته
قبل الزيادة بسببها فلا يلزمه
أرش النقص (أو) كانت
زيادته (عينا كبناء
وغراس كف القلع) لها
من الأرض واعادتها كما
كانت (والأرض) لنقصها
ان نقصت مع أجره المثل
وقولى والأرض من زيادتي
(وان صبغ) الغاصب
(الثوب بصبغه)

وأمكن فصله كلفه) أى
الفصل كفى البناء والغراس
وظاهر أن المالك إذا رضى
بالبقاء فى المسئلتين لا يكلف
الغاصب ذلك بل يجوز له
(والا) أى وإن لم يمكن فصله
(فإن نقص قيمته لزمه
ارش) للنقص لحصوله بفعله
(أو زادت) قيمته بالصبيغ
(أشتركا) فى الثوب بالنسبة
فإذا كانت قيمته قبل
الصبيغ عشرة وبعده خمسة
عشر فلصاحبه الثلثان
وللغاصب الثلث وان كانت
قيمة صبيغه قبل استعماله
عشرة وإن صبيغه بموئها
فلا شئ له وليس المراد
أشتركا كهما على جهة
الشيوع بل أحدهما
بنو به والآخر بصبيغه كما
ذكره جمع من الأصحاب
قال الاسنوى ومن
فوائده أنه لو زادت قيمة
أحدهما فاز به صاحبه قال
فى الروضة كأصلها أطلق
الجمهور المسئلة وفى الشامل
والتمتة إن نقص لا تخفاض
سعر الثياب فالتقص على
الثوب أو سعر الصبيغ أو
بسبب الصنعة فعلى الصبيغ
وإن زاد سعر أحدهما
بارتفاعه فالزيادة لصاحبه
أو بسبب الصنعة فهى بينهما

هـر قل (قوله وأمكن فصله) كصبيغ الهند بخلاف غيره وماوى (قوله كلفه) وإن لزم على
ذلك الخسارة والضياح كفى البرماوى فلو امتنع عنه عند أفينفى رفع الامر للحاكم ليلزمه بذلك فإن
امتنع باع عليه جزأ من ذلك يكثرى به من يفصل الصبيغ فإن فقد الحاكم صرفها أى أجرة الفصل المالك
بنية الرجوع وأشهد كاذره ع ش (قوله وظاهر أن المالك إذا رضى بالبقاء) أى بمجاناة التقييد
بقلمه بمجاناة يظهر لأنه لا يكلف القلم مطاوع منه يعلم أن المالك لو أراد عمل كذا أو بقاءه بالأجرة ليلزم
الغاصب اجابته لا مكان القلم من غير ارش بخلاف المستعبر حل وهذا أى قوله وظاهر تقييد لقول
المصنف كلف القلم وقوله كلفه وقوله بخلاف المستعبر أى فإنه لو طلب المعبر منه التبقية بالأجرة أو عمل كذا
بالقيمة لزم المستعبر موافقته لكن محله كما مر حيث لم يختر القلم أما عند اختياره فلا يلزمه موافقة
المعبر لو طلب التبقية بالأجرة أو التملك بالقيمة كما أشار إليه سم اطف (قوله فى المسئلتين) أى البناء
والغراس والصبيغ ع ش (قوله لا يكلف ذلك) أى القلم فى الأولى والفصل فى الثانية (تنبيه)
أفهم تعبيره بصبيغه اعتبار فعله فلو طيرت ريج ثوبا فانصبيغ بصباغ اشتر كافيته ولو استأجره لصباغ ثوب
بقدر معين فوقع فى الدن بغير علمه فانصبيغ زيادة عليه اشتر كافيته أيضا قل (قوله لزمه ارش) أى
إن كان النقص بسبب الصبيغ أو الصنعة لا بتخفيض سعر الثياب كما سيأتى وإن كان تعليقه بترأى منه
القصور لتبادره فى كون النقص بسبب الصنعة (قوله أو زادت اشتركا) أى إن كانت الزيادة بسبب
الصبيغ أو الصنعة لا بارتفاع سعر الثياب كما سيأتى وإن كان قوله بالصبيغ فيه قصور اه (قوله وإن صبيغه
تموئها) أى بصبيغ نفسه فإن صبيغه صبيغ غيره ضمنه وشارك صاحب الصبيغ إن زادت قيمته بسبب
الصنعة والأفلا شئ له حل وهذا مقابل لقوله وأمكن فصله كفى الشورى وأولى من هذا أن يجعل
تقييد القول والآن المصنف ذكر مقابل قوله وأمكن فصله بقوله والاحل تأمل والتقييد انما هو للشق
الثانى مما بعد الا وهو قوله أو زادت اشتركا أو أما اشق الاول وهو النقص فلا يتقيد بكون الصبيغ غير تموئ
ويشير لهذا قول الشارح فلا شئ له حيث لم يقل ولا عليه (قوله فلا شئ له) وإن زادت قيمته لأنه من
قبيل الأثر وتقدم أنه لا شئ له فيه وإن زادت القيمة بسببه ع ش (قوله على جهة الشيوع) أى بل
هى شركة مجاورة كما يدل عليه قوله بل أحدهما الخ (قوله والآخر بصبيغه) أى فتكون شركة جوار
قل (قوله ومن فوائده) أى فوائدها بخلاف من كونها شركة شيوع أو شركة مجاورة (قوله قال فى
الروضة الخ) هذا تقييد لقول المتن والافان نقصت كما يؤخذ من كلام زى (قوله أطلق الجمهور
المسئلة) أى فى الزيادة والنقص أى المذكورين فى المتن كما يعلم من الذى ذكره زى أى أطلقوها
عن التفصيل بكون النقص حيث بسبب انخفاض سعر الثوب أو سعر الصبيغ أو بسبب الصنعة وعن
التقييد بكون الزيادة بسبب ارتفاع سعر أحدهما أو بسبب الصنعة مع إن ارش النقص لا يكون على
الغاصب الا اذا كان بسبب الصبيغ أو الصنعة ولا يشتر كان فى الزيادة الا اذا كانت الزيادة بسبب الصنعة
كما أنار إليه الشارح بقوله فيمكن تنزيل الاطلاق عليه (قوله فالتقص على الثوب) أى ولا يلزم
الغاصب ارش النقص خلافا لمقتضى كلامه السابق (قوله فهى بينهما) أى بنسبة قيمة الثوب
والصبيغ كالمكانت قيمة الثوب وحده عشرة والصبيغ وحده خمسة فصارت قيمة الثوب بسبب الصنعة
ثمانية عشر وللغاصب ثلث الزيادة ولع الفرق فى الصنعة بين الزيادة حيث جعلت بينهما وبين نقص
بسيها حيث جعل على الغاصب وحده ان الثوب دخلا فى الزيادة بسيها بخلاف النقص فتأمل فلو أراد
أحدهما الا نفراد ببيع ماله كالثالث لم يصح لأنه لا يتفقع به وحده فلو أراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب
بيع صبيغه معه لأنه متعد فليس له أن يضر بالمالك بخلاف ما لو أراد الغاصب بيع صبيغه لا يلزم مالك الثوب

بيعه معه لا يستحق المتعدي بتعديده ارا القمك غيره كذا كره حل (قوله تنزيل الاطلاق) أي اطلاق الاشتراك وقوله عليه أي على ما في التهمة ويمكن تنزيل كلام المتن على كلام صاحب الشامل والتهمة بأن يقال فان نقصت قيمته أي لا بانخفاض سعر الثياب وقوله أو زادت قيمته بسبب الصنعة اشتركا فان قلت حيث كان كلام التهمة هو المعول عليه فهلا جعله متناقلا ماذ كره في المتن هو كلام الأصحاب والجمهور فأحب ان يتبعهم فيه ع ش ا ط ف (قوله فالحكم كذلك) أي فان زادت قيمة الثوب بالصبيغ العيني اشتركا أي مالك الثوب ومالك الصبيغ ولا شيء للغاصب وان زادت القيمة بسبب الصنعة واما القوي به فلا شيء فيه للغاصب ولا لصاحب الصبيغ بل يفوز به المالك وان زادت القيمة بسبب الصنعة زى (قوله فلا يأتى الخ) أي فالزيادة لا للغاصب لانها اثر محض والنقص على الغاصب فيغرم ارشه عن وقوله فلا يأتى فيه الاشتراك أي فالزيادة كلها للمالك والنقص على الغاصب ويمتنع فصله بغير اذن المالك وله اجباره عليه مع ارش النقص (قوله وبزيادة قيمته) أي وخرج بزيادة قيمته أي في قوله فان نقصت قيمته الخ (قوله مالو لم تزد قيمته ولم تنقص) أي والافرض ان الصبيغ للغاصب حل فان كان لاجنبي ضمنه الغاصب له وصاحب الثوب يفوز به اه (قوله ولو خلط) أو اختلط بنفسه حل (قوله غيره) سواء بمال الغاصب أو غيره من مغبوب آخر أو غيره قل (قوله وأمكن تميزه) أي كله أو بعضه شرح م (قوله كزيت زيت) وكالزيت كل مثلي كالحبوب والدرهم على المعتمد بخلاف المتقوم فلا يأتى فيه ذلك بدليل وجوب الاجتهاد في اشتباه شانه بشاة غيره وفي اختلاط حمام البرجين قاله شيخنا م (قوله فكأنه) فيملكه ملك مراعاة كما تقدم فيحجر عليه حتى يؤدي مثله للمالك كما تقدم وذكره حل هنا واعلم أن السبكي اعترض القول بجعله نافيا واستشكله وقال كيف يكون التعدي سببا للملك وساق أحاديث جمة واختار أن ذلك شركة بينهما كالثوب المصبوغ قال وفتح هذا الباب فيه تسلط الظلمة على ملك الاموال بخلطها ففهمنا على أربابها زى ومع ذلك فهو ضعيف كما في شرح م وعبارته ولها صوب الزركشي قول الهلاك قال ويندفع المحذور بمنع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذ منه حتى يدفع البذل اه وقال قل قوله فكأنه أي من حيث تعاق بدله بذمته ويمتنع عليه التصرف فيه الى رد بدله كما مر نعم لو ميز من المخلوط بمنه قدر المصبوب جاز له التصرف في باقيه كذا قال شيخنا ولو تعذر ملكه للمصبوب كتراب وقف خلطه بسرجين وجعله آجر أو جبرده للنظر وغرم مثل التراب لان السرجين يستهلك بالنار ولو خلط مغبوب بين باذن مالكيهما أو اختلط لا ينفعه فهو مشترك بين المالكيين وليس لاحدهما أخذ شيء منه بل ارضا الآخر وليس للغاصب تقديم أحدهما بل ما يأخذه أحدهما باق على الشركة ولهما اقسمة بنسبة الاجزاء لا القيمة ويجبر صاحب الاردا عليها دون عكسه واذا باعاه قسم منه بنسبة القيمة لا الاجزاء (تنبيه) قال شيخنا لم يلى لوجهل أرباب الاموال بان لم يعلم لما ملك فقال ضائع أمره ليت المال وأما نحو الا كراغ المأخوذة في المكوس الآن فالوجه تحريمها ولو مطبوخة وان لم يعلم عين مالكيها لانه معلوم كما مر اه قل (قوله فللمالك تفرجه) أي بدله وقوله وله أن يعطيه منه الخ وله ان يعطيه من غيره وان لم يرض لان الحق انتقل الى ذمة الغاصب وانتظم تعلق المالك بعين المخلوط شرح م (قوله ولم تعفن) من باب ضرب أو قتل أو علم صحاح ومختار فهو بفتح لفاء وكسرها أو ضمه هاء لكن تقل ع ش عن المختار انه من باب طرب فليحرم (قوله ولم يخف) من اخراجها تلف معصوم) قيد في السفينة فقط وأما في البناء فيقاع ولو تلف بسبب القلع أضعاف قيمتها من مال الغاصب لامن ما د غيره م ل لكن قول الشارح الآتي ولم يخف تلف

فيمكن تنزيل الاطلاق عليه اه وحكي ابن الرفعة هذا التفصيل عن القاضي حسين وأبي الطيب وغيره عن البندنجي وسلم وخرج بصيغه صبيغ غيره فان كان صبيغ ثالث فالحكم كذلك أو صبيغ مالك الثوب فلا يأتى فيه الاشتراك وبزيادة قيمته ونقصها مالو لم تزد قيمته ولم تنقص فلا شيء للغاصب ولا عليه (ولو خلط مغبوب بغيره وأمكن تميزه) منه كبرأبيض بأحمر أو شعير (لزمه) تميزه وان شق عليه (والا) أي وان لم يمكن تميزه كزيت زيت أو تبرج (فكتائف) سواء أخلطه بمثله أم بأجود ام باردا فللمالك تفرجه (وله) أي للغاصب (أن يعطيه منه) أي من المخلوط (ان خاطبه) أي المصبوب (بمثله أو بأجود) دون الاردا الا ان يرضى به ولا أرش له وقولي وله الى آخره من زيادتي (ولو غصب خشبة) مثلا (وبني عايبها أو أدرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف) من اخراجها (تلف معصوم) من نفس أو مال أو غيرها

(كف اخراجها) وردها
الى مالكها وأرض نقصها
ان نقصت مع أجرة المثل
فان عفت بحيث لو أخرجت
لم يكن لها قيمة فهي كالتالفه
أو خيف من اخراجها
ما ذكر كذا كانت أسفل
السفينة وهي في لغة البحر
فيصير المالك الى أن يزول
الخوف كان تصل السفينة
الى الشط ويأخذ القيمة
للحيلولة وخرج بالمعصوم
غيره كالخربي وماله والتفيد
به تعفن في صورتين ولم
يخف تلف معصوم في الاولى
من زيادتي (ولو وطئ)
الغاصب أمة (مغصوبة حد
زان منهما) بان كان عالما
بالتحريم مختارا أو مدعيا
جهله وبعد اسلامه ونشأ
قربا من العلماء (ووجب
مهر) على الواطئ ولو زانيا
(ان لم تكن زانية) والا فلا
مهر اذ لا مهر لبني وكالزانية
مرتدة ماتت على ردتها
ولو كانت بكر ازره أرض
بكار مع مهر ثيب (ووطئ
مشرئنه) أي من الغاصب
(كوطئه) في الحد والمهر
وأرض البكار في حد الزاني
ويجب على الواطئ المهر ان
لم تكن زانية وأرض البكار
(وان أحبلها) أي الغاصب
أو المشتري منه (بزنا قاله
رفيقي) للسيد (غير نسيب)

المعصوم في الاولى من زيادتي صريح في أنه قيد في الاولى أيضا وعبارة شرح هر ولو غصب خشبة مثلا
ونى عالماني ملكه أو غيره ولم يخف من اخراجها تلف نحوته من أموال معصوم أخرجت ولو تلف من
مال الغاصب أضعف قيمتها التعدي به اثبت فقوله ولم يخف من اخراجها الخ صريح في أنه قيد في الاثنين
فلا يظهر كلام من ل والتعميم الذي ذكره بقوله ولو تلف الخ لا ينافي كونه قيد فيهما لان هر أتى
بالتعميم مع أن كلامه صريح في أنه قيد فيهما تأمل (قوله تلف معصوم) أي ولو للغاصب أي غير البناء
الموضوع فوقها فانه مهمل قال ابن النقيب وينبغي أن يلحق به ما يبيع التيمم الا الشين أي في غير
الآدمي برماوى والظاهر أن المراد بالتلف ما يشمل نقص الصفة كإتلاف القمح حل (قوله كف
اخراجها) لبقاء ملكها وقال أبو حنيفة يملكها الغاصب ويغرم قيمتها بدل لنا حديث على اليد
ما أخذت حتى تؤديه زى (قوله لم يكن لها قيمة) ولو تافهة وقوله فهي كالتالفه أي فيغرم مثلها
لانها مثلية حل أي لا متقومة خلافا للشارح في بعض كتبه لان معيارها الوزن ويصح السلم فيها
ولا ينافي هذا قولهم في السلم لو أسلم في خشبة عشرة أذرع لان المدار على ما يحصل به الضبط لا المكيال
الاصلي زى (قوله الى الشط) المراد به أقرب شط يمكن الوصول اليه والأمن فيه كما هو ظاهر لاشط
مقصده هر و قل (قوله كالخربي وماله) قال شيخنا لم يلى ومثله المرتد وتارك الصلاة بعد امر
الامام والزاني المحسن ولو رقيقا كان التحق بدار الحرب بعد زناه واسترق (قوله من زيادتي) ويمكن
جعل قول المنهاج الا ان يخاف تلف الخراجا للصورتين كما قاله هر فلا زيادة (قوله ولو وطئ الغاصب
أمة) أي ولم يكن أصلا لملكها كما قاله حل اما اذا كان أصلا لملكها فلا يحل له في مال ولده من
شبهة الاعفاف ا ط ف (قوله ووجب مهر) ويتعدد بتعدد الوطء كما سيأتي في محله قل (قوله
ولو زانيا) أي لانه استوفى منفعة البضع لكن في حالة الجهل يجب مهر واحد وان تكرر الوطء وفي حالة
العلم بتعدد وان وطئها مرة عالما وأخرى جاهلا فهران هر ا ط ف (قوله فلامهر) وأما أرض البكار
فيجب لانه لا يسقط بمطاوعتها لانه في مقابلة جزء من بدنها كما وأذنت في قطع بدنها ولو اذعت الموطوءة
الا كراه أي لطلب المهر وأنكر الزاني فالعتمد قول الزاني يمينه لان الاصل عدم الا كراه فيجب عليه
الحد ولا مهر كذا نقل عن زى تبع الشيخ هر ونقل الشهاب لم يلى تصديقها ويوجه بان الاصل
ضمان أجزائها وبأن الاصل أيضا ضمان المهر اه ع ش واعتمد الرملي الاول (قوله اذ لا مهر لبني)
فيه مصادرة وهي أخذ المدعى في الدليل لانه علل هنا بالحكم الذي ادعاه وهو أنه لا مهر للزانية والجواب
عن هذا ونظائره ان الدليل عام فهو حكم بالكل على الجزئي الذي هو المدعى أي والكل ثابت متقرر
ويصح أن يراد بقوله اذ لا مهر لبني الحديث اوارد فيكون دليلا من السنة (قوله ماتت على ردتها)
فلامهر لها ولا أرض للبكار لانه مهمل حرة كانت أو أمة حل (قوله ولو كانت بكر) أي وأزال
بكرتها والا كالغوراء فالواجب مهر بكر غوراء (قوله لزمه أرض بكار مع مهر ثيب) هذا هو المعتمد
ومثلها المجبي عليها ويجب مهر بكر بلا أرض بكار في النكاح الفاسد ومهر بكر وأرض بكار في البيع
الفاسد قل (قوله كوطئه في الحد والمهر) نعم تقبل دعواه هنا الجهل مطلقا ما لم يقل علمت الغصب
فيشترط عن من نحو قرب اسلام مع عدم مخاطتنا أو خالط وأمكن اشتباه ذلك عليه شرح هر
(قوله ويجب على الواطئ المهر) أي المتقدم وهو مهر ثيب مع أرض البكار كما في شرح شيخنا ونقل
عنه وجوب مهر بكر لانه من البيع الفاسد كما تقدم واعتمد شيخنا الاول وخص ما في البيع الفاسد بغير
المشتري من الغاصب اذ من المرجحات ذكر الشيء في بابيه وهو ظاهر لان اليد المرتبة على يد الغاصب لها
حكم الغصب اه قل (قوله وان أحبلها) الضمير المرفوع راجع للاحد وان لم يكن العطف

١ لأنه من زنا (أو بغيره لم ينسب) للشبهة (١٣٣) (وعليه قيمته) لتفريته رقه بظنه (وقت انفصاله حيا) للسيد لان التفرغ قبله غير

يمكن (و يرجع) المشتري (على الغاصب بها) لأنه غره بالبيع له وخرج بزيادتي حيا مالوا انفصل ميتا فان انفصل بلاجناية فلا قيمة عليه أو بجناية فعلى الجاني ضمانه وللمالك تضمين الغاصب والمشتري منه ويقال مثل ذلك في الرقيق المنفصل ميتا بجناية وفي ضمان الغاصب له بلاجناية وجهان أحدهما وهو الاوجه نعم ثبوت اليد عليه تبعالامه ومثله المشتري منه ويضمنه بقيمته وقت انفصاله لو كان حيا ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمه كما يضمن الجنين الحر بفرقة عبدة أو أمة كما يعلم ذلك مما يأتي في كتاب الجنابة فتضمن المالك للغاصب والمشتري منه بذلك وسيأتي ثم ان بدل الجنين الجنى عليه تحمله العاقلة وقولي ولو وطئ الى آخره أولى مما عبر به (و) يرجع عليه أيضا (بأرض تقص بنائه وغراسه) اذا قلعهما المالك لأنه غره بالبيع (لا يفرم ما تلف) عنده (أو تعيب) من المقصوب (عنده) أي المشتري فلا يرجع به اذا غرمه للمالك على الغاصب لان الشراء عقد ضمان وانما يرجع عليه بالثمن (أو) بفرم (منفعة استوفاه) كالسهم كنى

بأن كانه عليه الشارح (قوله لأنه من زنا) تعبير للمستثنين قبله وقوله لاشبهة تعليل للشئيين قبله أيضا (قوله لم ينسب) أي من أصله لأنه انعقد رقيقا ثم عتق كما قال في الطلب انه المشهور اه شرح مر (قوله وعليه قيمته) أي بتقدير رقه مر أي وان أذن له في الوطء كالهر قل (قوله ويرجع المشتري إلخ) اقتصره على المشتري يفهم ان المتهب من الغاصب لا يرجع بها وهو أصح الوجهين خلافا لبعض المتأخرين ثم ولعل وجهه ان المتهب لم يفرم بدل الام ضعف جانبه فالتحق بالتعدي والمشتري ببذله الثمن قوى جانبه وتنا كد تقريره من البائع بأخذ الثمن فقياس التغليظ على البائع بالرجوع التغليظ عليه بالقيمة ع ش (قوله لأنه غره بالبيع) منه يعلم ان الكلام فيما اذا اشترى جاهلا بمرأوى (قوله فعلى الجاني ضمانه) أي بالفرقة كما سيأتي (قوله وللمالك تضمين الغاصب والمشتري منه) أي بعشر قيمة الام كما سيأتي شيخنا وقوله وللمالك تضمين الغاصب إلخ وحيث قد كان رقيقا فالمالك مخير بين أن يطالب عاقلة الجاني بعشر قيمة أمه لكن لا حالا وبين أن يطالب له نصب أو المشتري حالا واذا غرم المشتري رجع على الغاصب وان كان حرا فلا يفرم الغاصب والمشتري حتى يأخذ الفرقة ثم تجب مؤجلة قاله المتولي وتوقف فيه الامام اه سل (قوله مثل ذلك) أي في أن الجاني يضمنه لكن بعشر قيمة الام أي بعشر أقصى قيم أمه من جنابة أو القاء كما قاله المصنف في كتاب الجنابات وفي أن للمالك تضمين الغاصب والمشتري منه بعشر قيمة الام أيضا اه شيخنا وقوله في الرقيق أي وأما المتقدم فهو حر (قوله الاوجه نعم) المعتمد انه لا ضمان لعدم تحقق حياته كافي قل وحل وزى وقوله لثبوت اليد إلخ رد بان محل هذا لو كانت الحياة محققة وهي هنا ليست كذلك كما علمت (قوله لثبوت اليد عليه) وبه فارق الحر المنفصل بلاجناية حيث لا يضمن قيمته كما مر لان الحر لا يدخل تحت اليد (قوله ويضمنه بقيمته) هذا مفرع على القول الضعيف فساكن الاولى الاثبات بالنماء (قوله ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمه) هو كلام مستأنف لانه في الجنين الميت بجناية ولو قدمه عقب قوله ويقال مثل ذلك في الرقيق وفرعه عليه لكان أظهر والحاصل انه ان اتصل حيا وهو رقيق فهو السيد أو وهو حر فعلى الغاصب القيمة يوم الولادة وان انفصل ميتا بلاجناية لاشئ فيه مطلقا حرا أو رقيقا أو بجناية فان كان رقيقا ضمنه الجاني بعشر قيمة أمه وضمنه الغاصب بذلك وان كان حرا فعلى الجاني الفرقة وعلى الغاصب عشر قيمة أمه لانه هو الذي فات على المالك بالحرية وتكون الفرقة لورثة الجنين كذا قررره شيخنا البابي اه بر (قوله فتضمن المالك إلخ) أي فيما اذا انفصل ميتا بجناية وهو مفرع على قوله ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمه إلخ لان الجنى اذا كان يدفع ماضيه للغاصب علم منه ان المالك يضمن الغاصب مثل ما يضمنه الجاني اه فالمالك مخير بين مطالبة عاقلة الجاني لا حالا وبين مطالبة الغاصب أو المشتري منه حالا وليس المراد انه يضمن كلام من الجاني والغاصب أو المشتري منه كما قاله سل (قوله بذلك) أي بعشر قيمة أمه حرا أو رقيقا حل وزى ويأخذ الغاصب أو المشتري منه فيما اذا كان الجنين رقيقا بعشر قيمة الام من عاقلة الجاني فالحاصل ان الجنين الحر يضمنه الجاني بالفرقة والرقيق يضمنه بعشر القيمة وأما الغاصب والمشتري منه فيضمنانه بعشر قيمة أمه مطلقا كما يؤخذ مما تقدم عن البابي (قوله ان بدل الجنين) قيمة كان أو غرة ع ش (قوله وانما يرجع عليه بالثمن) أي اذا اتزع منه بيينة أو باعتراف الغاصب والمشتري فان كان باعتراف المشتري فقط أو بنكوله عن اليمين على نقي العلم مع حذف المالك فلا يرجع على الغاصب لتقصيره مع شرائه منه أولا سل (قوله أو بفرم منفعة) أي بأجرة منفعة (قوله وكل ما) أي كل شئ بقا في هذا التركيب نكرة موصوفة وقال زى

غرمه) المشتري (رجع

(به) على الغاصب كقيمة
الول وأجرة المنفعة الفاتنة
تحت يده (لو غرمه
الغاصب) ابتداء (لم يرجع
به) على المشتري (ومالا
فيرجع) أي وكل ما لو غرمه
المشتري لا يرجع به على
الغاصب كأجرة منفعة
استوفاه ولو غرمه الغاصب
ابتداء يرجع به على المشتري
نعم لو غرم قيمة العين وقت
الغصب لكونها أكثر لم
يرجع بالزائد على الأكثر
من قيمة وقت قبض المشتري
إلى التأمل لأنه لم يدخل في
ضمان المشتري ولذلك
لا يطالب به ابتداء كذا
استثنى هذا ولا يستثنى لأن
المشتري لا يغرم الزائد فلا
يصدق به الضابط المذكور
(و) كل (من أنبت)
بنون فوحدة فتون (يده
على يد غاصب فكشتر)
في الضابط المذكور في
الرجوع وعدمه

درس

﴿كتاب الشفعة﴾

باسكان الفاء وحكى ضمها
وهي لغة الضم وشرعاً حق
تلك قهرى يثبت للشريك
القديم على الحادث فيما ملك
بوض والاصل فيها خبر
البخاري عن جابر رضي
الله عنه قضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالشفعة

فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق

ما سكتب موصولة بكل اذا كانت ظرفاً فان لم تكن ظرفاً سكتب مفصولة كفاي لفظ المصنف والحاصل
ان كل مبتدأ وموصولة أو موصوفة ولو شرطية بمعنى ان والجملة الأولى من الشرط والجزاء صفة أو
صلة والجملة الثانية خبر وقوله وما لا فيرجع مقتضى صنيعة في كل أنه حذف مبتدأ وبعض اصله أو الصفة
وبعض الخبر وانظر هل هو جائز عربي (قوله نعم لو غرم قيمة العين) استراك على قوله وما لا فيرجع
(قوله لم يرجع بالزائد) كما لا كانت قيمته وقت الغصب ثلث وباعه بخمسين وهو يساويها وبلغت
قيمته عند المشتري سبعين فلا يرجع لغاصب بالثلثين (قوله ولا يستثنى) أي ولا يصح استثناءه
﴿كتاب الشفعة﴾

درس

مأخوذة من شفعت كذا بكذا اذا ضمته اليه سميت بذلك لضم نصيب الشريك الى نصيبه أو من
الشفع وهو ضد الترفك أن الشفع يجعل نصيبه شفعاً يضم نصيب شريكه اليه أو من الشفاعة لأن
الأخذ في الجاهلية كان بها أي بالشفاعة والكوسا توخذ قهرى على المشتري جعلت أثر الغصب إشارة إلى
استثنائها منه والعفو عنها أفضل ما لم يكن المشتري مادماً ومغبوناً بما روى في الاستثناء شيء لعدم دخولها
في الغصب لخروجها عنه بقيد بغير حق أو بقيد عدواناً إلا أن يراد كأنها مستثناة منه سم على حجج
وقوله والمفوع عنها أفضل ظاهره وان اشتدت إليها حاجة الشريك القديم وينبغي خلافه ويحتمل بقاؤه
على ظاهره ويكون ذلك من باب الإيثار وهو أولى حيث لم تدع إليه ضرورة كالاكتفاء للماء للطهارة
بعد دخول الوأنت ومحله أيضاً حيث لم يترتب على الترك معصية فان ترتب عليه ذلك كأن يكون المشتري
مشهوراً بالفجور فينبغي أن يكون لاخذ مستحباباً واجباً ان تعين طريقاً له دفع ما يرد المشتري من
الفجور ع ش على مر (قوله حق تملك) هو بمعنى الاستحقاق فعناها ثمرها هو الاستحقاق وان لم
يوجد التملك وقوله قهرى بالرفع والجر على أنه صفة لحق أو تملك (قوله الشريك القديم) ولو حكماً
ليشمل ما لو باع أحد الشريكين حصة لشخص بشرط اختياره أو لهما ثم باع شريكه بيعت فلم يشتري
بشرط اختيار الشفعة على الثاني كما أتى مع أنه غير شريك لعدم ملكه والشريك القديم شامل للذي
اه (قوله والاصل فيها) أي قبل الاجماع اه شرح البهجة ولعله أسقطه هنا مراعاة لظن شذوذ الخلفاء
ففيها خلاف في الجملة وذكره هنا تزيلاً للشاذ من منزلة العدم ع ش (قوله قضى) أي حكم رسول الله صلى
الله عليه وسلم بالشفعة فان قلت الأفعال وما نزل منزلتها لا عموم فيها وما من صيغ العموم لاها من كلام
الراوى اخباراً عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم اسماء هو من جهة الالفاظ ولم يعلم ما وقع منه صلى الله
عليه وسلم لاحتمال أن الواقع منه أن شخصاً باع حصته من دار فقضى لشريكه بالشفعة ويحتمل خلاف
ذلك فلم يصح الاستدلال بالعموم الذي في ما يمكن الجواب بأن الراوى فهم العموم مما وقع منه صلى الله
عليه وسلم فاخبر عما فهمه من حاله صلى الله عليه وسلم وأقر عليه فصار اجاعاً على أن النبي صلى الله عليه
وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم أو يقال نزل القضاء منزلة الافتاء أي أفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الح ع ش على مر (قوله فيما لم يقسم) هو ظاهر في أنه يقبل القسمة لأن الأصل في المنفى لم ان يكون في
الممكن بخلافه بلا واستعمال أحدهما محل الآخر تجوزاً واجمالاً اه زى وس ل وقوله تجوز أي مجازان
وجدت قرينة ظاهرة على أنه المراد كفاي قوله تعالى لم يلد ولم يولدوا ذالم تكن قرينة معينة لخصوص
المراد كان اللفظ باقياً على اجاله لم تنضح دلالة ع ش (قوله فاذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود
وتصرف الطرق أنه حصلت القسمة بالقهر فصارت كل منهما جارا لا خبر بعد أن كان شريكاً ولا شفعة
للجار ع ش (قوله وصرفت الطرق) هو بالتشديد أي ينفذ وقال سم بالتخفيف أي فرقت أي جعل

لكل طريق بأن فرقت الطريق المشتركة وجعلت بين الشركاء فهو عطف مغاير اذ لا يلزم من وقوع الحدود بيان الطريق (قوله وفي رواية له في أرض) أي بعد قوله فيما لم يقسم فيكون بدلا من ما باعادة الجار وحينئذ فيوافق ما رواه مسلم في كل شركة لم تقسم أربعة أحوال كما قاله مروي في هالان الأولى تشمل المنقول وغيره وان كانت تنخص بقوله فاذا وقعت الحدود وهذه خاصة بغير المنقول (قوله والمعنى فيه) أي في ثبوت الشفعة وأشار به إلى أنه معقول المعنى (قوله واستحدثت) عطف على مؤنة أي وانما ثبتت الشفعة ليدفع الشفيع ضرر مؤنة القسمة وضرر استحداث المرفق الذين يحصلان من المشتري لولم يأخذ الشفيع بالشفعة (قوله الصائرة إليه) أي إلى الشفيع أي بالقسمة لوطبها المشتري (قوله أركانها) أي الشفعة بمعنى الاستحقاق وان لم يوجد التملك وان كان عند التملك يحتاج إلى الصيغة فلذلك اعتذر عن عدم ذكر الصيغة فقل والصيغة انما تجب في التملك أي لافي الاستحقاق لانه ثبت ببيع الشريك من غير لفظ شيخنا (قوله والصيغة انما تجب الخ) أي فلا حاجة إلى عدلها كمال لا يصح ع ش على م وهو جواب عن سؤال تقديره هلا جعلت الأركان أربعة (قوله أن يكون أرضا بتابعها) خرج به ببيع بناء وشجر في أرض محتكرة اذ هو كالمنقول شرح م قال ع ش قوله في أرض محتكرة وصورتها على ما جرت به العادة لأن ان يؤذن في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة بأجرة مقدرة في كل سنة في مقابلة الأرض من غير تقدير مدة فهي كالخراج المضروب على الأرض كل سنة بكذا واغتفر ذلك للضرورة اه بحر وفه (قوله بتابعها) أي مع تابعها ان كان فلا يقال مفهومه أن الأرض الحالية عن التابع لا شفعة فيها ع ش والمراد بالتابع ما يتبعها في مطلق البيع (قوله كشجر) قال حل هل وان نص عليه مع الأرض أولا لانه اذا نص عليه صار مستقلا نظرو في ع ش على م ما يقتضي انها ثبتت فيه ولو نص على دخوله وان التنصيص عليه لا يخرجها عن التبعية عند الإطلاق (قوله غير مؤبر) أي عند البيع فيؤخذ بالشفعة ولو لم يتفق الاخذ حتى أبر وعبارة م غير مؤبر أي عند البيع وان كان مؤبرا عند الاخذ وكذا كل ما دخل في البيع ثم انقطعت تبعية فانه يؤخذ بالشفعة م ل وأما مؤبر بشرط دخوله فلا ثبتت فيه الشفعة لا تنفاه التبعية كما في ع ش ومثل غير المؤبر أصول بقل بمجرة بعد أخرى حل بجامع الدخول في البيع (قوله وبناء وتوابعه) يدخل في التوابع مفتاح غلق مثبت كما تقدم في باب الأصول (قوله من أبواب وغيرها) أي من كل منفصل توف عليه نفع متصل حل كمفتاح غلق والاعلى من حجرى رجا قل (قوله في بيت على سقف) ولو كان السفلى مشتركين اثنين والعلو لاحد فباعه ونصيبه من السفلى فالشفعة في نصيبه من السفلى لافي العلو لانه لا شركة فيه وكذا لو كانت الأرض مشتركة وفيها أشجار لاحد فباعه مع نصيبه منها فالشفعة في الأرض بحصتها من الثمن لافي الشجر اه م ل (قوله ولو مشتركا) أي ولو كان السقف مشتركا وأما البيت فالفرض أنه مشترك والغاية للرد على القائل بأن السقف كالارض (قوله أفرد بالبيع) ظاهره ولو بتفصيل الثمن كأن قال له بعثك الشجر بكذا والارض بكذا وهو ظاهر ونظيره ما صرح به م في شرحه من أنه لو كان على النخل ثمر مؤبر وباعه ما وشرط دخول الثمر فانه لا شفعة فيه لا تنفاه التبعية اه ع ش (قوله مع مفرسه فقط) أي فلا ثبتت الشفعة في المفرس والشجر لان المفرس غير مستتبع حل أي لانه تابع للشجرة فلا يكون متبوعا وانظر هذا خرج بأي شيء في كلامه ويمكن ان يقال خرج بقوله أرضا بتابعها بأن يقال أراد بالارض الأرض المقصودة للمشتري ع ش (قوله ولا في شجر جاف) فلو أراد الشفيع الاخذ قومت الأرض مع الشجر ثم قومت بدونه وقسم الثمن على ما يخص كلاهما كالأوباع شقصا مشفوعا وسيقا ع ش على م (قوله لا تنفاه

ولا شفعة وفي رواية له في أرض أو ربع أو حائط والمعنى فيه دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق كالصعد والمنور والبلوعة في الحصة الصائرة إليه والربع المنزل والحائط البستان (أركانها) ثلاثة (أخذ وماخوذ منه وماخوذ) والصيغة انما تجب في التملك كما سيأتي (وشرط فيه) أي في المأخوذ (أن يكون أرضا بتابعها) كشجر وثمر غير مؤبر وبناء وتوابعه من أبواب وغيرها (غير نحو ممر) كمجرى نهر (لا غنى عنه) فلا شفعة في بيت على سقف ولو مشترك ولا في شجر أفرد بالبيع أو بيع مع مفرسه فقط ولا في شجر جاف شرط دخوله في بيع أرض لا تنفاه

(قوله من غير لفظ) أي لفظ تملك من الشفيع (قوله أو مملوكة بأجرة الخ) فاذا باع أحد المستأجرين حصته من البناء أو الشجر لا ثبتت الشفعة للمستأجر الآخر

التبعية ولا في نحو عمر

دار لا غنى عنه فلو باع داره وله شريك في عمرها الذي لا غنى عنه فلا تنفعة فيه حذر من الأضرار بالمشتري بخلاف ما لو كان له عنه غنى بأن كان للدار عمر آخر أو أمكنه أحداث عمر لها إلى شارع أو نحوه وتعييرى بغير إلى آخره أعم بما عبر به (وان يملك بعوض كبيع ومهر وعوض خلع وصلاح دم) فلا تنفعة فيما لم يملك وان جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل ولا فيما ملك بغير عوض كارت ووصية وهبة بلا ثواب وقيد الأصل الملك بالزوم وهو مضرر وألا حاجة إليه لثبوت التنفعة في مدة خيار المشتري كإسيائي وعدم ثبوتها في مدة خيار البائع وخيارهما كإسيائي لعدم الملك الطاريء لعدم الزوم (وأن لا يبطل نفعه المقصود) منه (لوقسم) بأن يكون بحيث ينتفع به بعد القسمة من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها (كطاحون وحمام) بقيد زده بقولي (كبيرين) وذلك لأن علة ثبوت التنفعة في المنقسم كما مر دفع ضرر مؤنة القسمة والحاجة إلى أفراد الحصص الصائرة لشريك بالمرافق وهذا الضرر

التبعية) قضيته ثبوتها في الشجر الرطب وان نص على دخوله لأنه لو سكت عنه دخل عند الإطلاق ع ش (قوله فلو باع داره) أي المختصة به وكذا لو باع بستانه الخاص به وله شريك في مجرى النهر الذي لا غنى عنه فلا تنفعة فيه أ مالو باع نصيبه من الممر خاصة في الروضة كأصلها ان لشريك الشفعة ان كان يقبل القسمة واستشكل بأن الممر من حريم الدار وهو لا يصح بيعه لأنه يؤدي إلى بقاء الدار بلا مرفه هو كمن باع دارا واستثنى منها يتا لنفسه والأصح في زيادة لروضة بطلانه لعدم عمره لأن يحمل على أن الدار متصلة بملكه أو شارع كما صورها في المهمات اه زى (قوله بأن كان للدار عمر آخر الخ) أي أو اتسع الممر بحيث يمكن أن يترك للمشتري منه شيء يرفيه فتثبت الشفعة في الباقي من حل وحل (قوله أو أمكنه أحداث الخ) ظاهره ولو بمؤنة طواقم لكن قيد شيخنا كابن حجر بقوله ما لم يكن لها وقع حل (قوله كبيع) مثال لما أخذ وقوله ومهر أي وشقص جعل مهر أو كذا ما بعده ويأخذ فيهما الشفع بغير المثل وفي صلح الدم بالدية حل (قوله كالجعل قبل الفراغ من العمل) كأن جعله بنصف داره المشتركة على رد عبده فإنه لا يملكه الا بالفراغ من العمل وان جرى سبب ملكه وهو المجاملة و بعد الفراغ من العمل يأخذه بأجرة مثل الرد حل (قوله وهو مضرر) لأنه يقتضي عدم ثبوت الشفعة فيما إذا كان الخيار للمشتري مع أنها تثبت فهو مضرر بالنسبة لذلك وقوله وألا حاجة إليه وذلك فيما إذا كان الخيار للبائع أو لهما فان ذلك خرج بقوله يملك فعدم ثبوت الشفعة حينئذ لعدم الملك الطاريء لعدم الزوم كانه على ذلك الشرح اه ح ف فقوله لثبوت الشفعة الخ أي فهو مضرر وقوله لعدم الزوم أي فهو غير محتاج إليه فالوللتوزيع (قوله كإسيائي) أي في قوله أو ثبت لمشتري فقط الخ (قوله وعدم ثبوتها) جواب عما يقال يحتاج إليه إذا كان الخيار للبائع أو لهما فانها لا تثبت لعدم الزوم فأجاب بما ذكره وقوله كإسيائي أي في قوله فلوثبت لبائع الخ (قوله لعدم الملك الطاريء) هذا خبر عن قوله وعدم ثبوتها (قوله وان لا يبطل نفعه) أي النقص المأخوذ (قوله بأن يكون بحيث ينتفع به) ظاهره أنه لو انتفع به من غير ذلك الوجه كأن أمكن جعل الحمام دار بين والطاحون كذلك عدم ثبوت الشفعة لان نفعهما في هذه الحالة ليس من الوجه الذي كان قبل القسمة واهله غير مراد فالأقرب ثبوت الشفعة في هذه الحالة أخذ من العلة وهي قوله لان العلة في ثبوت الشفعة في المنقسم دفع ضرر مؤنة القسمة الخ ع ش على م (قوله ينتفع به) أي القسم الصائر إليه اه مرحومي والظاهر أن الضمير راجع للمأخوذ (قوله كطاحون) وهو المكان المعد للطحن وليس المراد به الحجر والخشب فقط فانهما منقولان واعتبرت الشفعة فيهما تبعاً للمكان زى وعبرة ع ش قوله كطاحون وحمام وان أعرض عن بقائهما على ذلك وقصد جعلهما دارين وهو ظاهر مادام على صورة الحمام والطاحون فلو غير صورتهما عن ذلك فينبغي اعتبار ما غيرا إليه اه وهو بخلاف ما تقدم عنه في حاشيته على م حرر المعتمد والظاهر أنه الذي ذكره ع ش المخالف لقول الشرح بأن يكون بحيث ينتفع الخ (قوله وذلك) أي وجه اشتراط ان لا يبطل نفعه ظاهر لان الخ أي والذي يبطل نفعه بالقسمة لا يقسم فلا ضرر فلا بد من هذه الضميمة للتعليل لينتج المدعى وهو اشتراط أن لا يبطل نفعه المقصود منه بالقسمة لان التعليل المذكور انما ينتج ثبوت الشفعة ولا ينتج هذا الاشتراط (قوله دفع ضرر مؤنة القسمة) أي لو قسم (قوله والحاجة) بالحجر عطف على مؤنة والمراد بالحاجة الاحتياج (قوله وهذا الضرر الخ) عبارة تشرح الروض قال الرافعي وهذا الضرر وان كان واقعا قبل البيع لو اقتسم الشريك كان من حق الراغب في البيع تخليص شريكه ببيعته منه فادالم يفعل سلمه الشارع على أخذه منه فعلم أنها لا تثبت الا فيما يجبر الشريك فيه على القسمة اذا طلبها شريكه

حاصل قبل البيع
ومن حق الراغب فيه
من الشريكين أن
يخلص صاحبه منه بالبيع
له فلما باع لغيره سلطه الشرع
على أخذه منه بخلاف
ما يبطل نفعه المقصود منه لو
قسم كطاحون وحام
صغيرين وبذلك علم أن
الشفعة تثبت لمالك عشر
دار صغيرة إن باع شريكه
بقيتها لأكسبه لأن الأول
يجبر على القسمة دون
الثاني (و) شرط (في الأخذ
كونه شريكاً) ولو مكاتباً
وغيره أقل كجدله شقص
لم يوقف فباع شريكه يأخذ
له الناظر بالشفعة فلا شفعة
لغير شريك الجار (و)
شرط (في المأخوذة) تأخر
سبب ملكه عن سبب
ملك (الأخذ) فلو باع أحد
شريكين نصيبه بشرط
الخيار له فباع الآخر نصيبه
في زمن الخيار يبيع بت
فالشفعة للمشتري الأول إن
لم يشفع بانه لم يقدم سبب
ملكه على سبب ملك الثاني
لأن الثاني وإن تأخر عن ملكه
ملك الأول لتأخر سبب
ملكه عن سبب ملك الأول
وكذا لو باع امرئاً بشرط
الخيار لهما دون المشتري
سواء أجارا معاً أم أحدهما
قبل الآخر بخلاف ما لو
اشترى اثنين داراً أو بعضهما

(قوله حاصل) أي لو قسم حل (قوله ومن حق الراغب فيه) أي في البيع أن يخلص صاحبه منه
أي من الضرر وقضيته أنه لو عرض عليه البيع فأبى ثم أع لاجنبى ليس له أي للشريك الأخذ بالشفعة
وليس كذلك وما ذكره حكيمه فلا يلزم إطرادها على من (قوله بخلاف ما يبطل نفعه) أي
فالشرط أن يكون المأخوذ بالشفعة يتأق الاتفاق به من الوجه الذي كان ينتفع به فيه وفي كلام شيخنا
ما يفيد أنه لا بد أن يكون كل من المأخوذ وغيره يتأق الاتفاق به من الوجه الذي كان ينتفع به منه
فيتأق من الحمام حمامان اه حل وهو غير مسلم لأنه يقتضي أنها لا تثبت لمالك عشر دار صغيرة إذا
باع شريكه التسعة الأعشار وليس كذلك بل تثبت له كائن عليه اه والشرح بقوله وبذلك علم الخ
(قوله وبذلك علم) أي بقوله وذلك لأن علة الخ ع ش (قوله لأكسبه) أي إن باع مالك العشر
حصته فلا تثبت الشفعة لشريكه لأنه من القسمة إذ لا فائدة فيها فلا يجاب طالبا للشفعة بخلاف العكس
قال ع ش على من مالم يمكن مشري العشرة ملك ملاصق له فتثبت الشفعة حيثما لصاحب
التسعة لأن مشري العشر حيثما يجاب لطلب القسمة اه (قوله يجبر على القسمة) يعني إذا أراد
شريكه الحادث وهو المشتري للتسعة أعشار القسمة يجاب إليها ويجبر مالك العشر على القسمة فلذلك
يثبت له الأخذ بالشفعة دفعا للضرر (قوله كونه شريكاً) وعند الحنفية تثبت للجار الملاصق وكذا
المقابل إن كان الطريق التي بينهما غير نافذة والحكم من الحنفى بشفعة الجوار بنقد ظاهر أو باطناً وكذا
الحكم في سائر الفروع المختلف فيها سم (فرع) قال شيخنا كابن حجر أراضى مصر كلها ووقف
لأنها فتحت عنوة فلا شفعة فيها ونوزع فيه ونقل عن شيخنا اه خلافة وهو الذي جرى عليه الناس
في الأعصار قل على الجلال وقرره شيخنا وقد لا تثبت لأن شريك لكن لعارض كولي غير أصل
شريك لموليه باع شقص محجوره فلا يشفع لأنه منهم بالمحاباة بالثمن وطارق ما لو وكل شريكه فباع فإنه
يشفع بأن الموكل متأهل للاعتراض على الوكيل لو قصر مرل (قوله لم يوقف) بأن وهب له أو
اشترى الناظر من ريع الوقف ولم يوقف بخلاف ما إذا وقف على المسجد فليس للناظر أن يأخذ الحصة
الأخرى للمسجد حل ولعل وجهه أن المسجد ليس شريكاً حيث لا تان الموقف عليه غير مملوك له
والشفعة لا تكون إلا في المملوك تأمل (قوله فلا شفعة لغير شريك) جوار ولو قضى حنفى بها لجار لم
ينقض حكمه وحل له الأخذ باطناً وإن كان الأخذ شافعيًا شرح اه (قوله فالشفعة للمشتري الأول)
أي بعد لزوم البيع أخذ من قوله بعدم تثبت الأبعد لزوم لأنه في زمن خيار البائع ليس مالكاً لأن الملك
لمن انفرد بالخيار فلا ينافي قوله سابقاً وعدم ثبوتها في مدة خيار البائع الخ والمراد بكون الشفعة له ثبوت
حق الأخذ بها لا الأخذ بالفعل كما يؤخذ من حل وفيه أن كلامه الآتي في المأخوذ وهو الشقص
والكلام هنا في شرط المأخوذ منه فلا يظهر قوله أخذاً الخ ولا ينافي هذا قوله سابقاً وعدم ثبوتها في زمن
خيار البائع الخ لأنه في المأخوذ (قوله إن لم يشفع بانه) أي إن لم يشفع بالخيار البائع البيع وبأخذ بالشفعة أو
يقول أخذت بالشفعة ويكون الأخذ بالشفعة فسخاً للبيع كما قرره شيخنا العزيزي والظاهر أن هذا
لا يحتاج له إلا إذا كان الخيار لهما لأن الشفعة حيث تان موقوفة كافي شرح الروض أمالو كان له أي
للبيع وحده فالملك في المبيع له وحده فإخذه بالشفعة ولا يحتاج لفسخ بيعه ولا يصبر أخذه فسخاً لبيعه
(قوله لتقدم سبب ملكه) أي الأول زى (قوله وكذا لو باع امرئاً) أي لثنين فإن اشفعة
للمشتري الأول لتقدم سبب ملكه وقوله لهما أي وحدهما أو مع المشتريين فقوله ون المشتري أي
فقط وأل جنسية أما إذا كان للمشتري وحده فليس مما نحن فيه لأنه يكون قد تقدم ملكه لا سبب ملكه

البيع (خيار) أى خيار
مجلس أو شرط (إبائع)
ولومع المشتري (لم تثبت)
أى الشفعة (الابعد لزوم)
للبيع اثلا ينقطع خيار
البائع وليحصل الملك (أو)
ثبت (لمشتري فقط) فى البيع
(ثبت) أى الشفعة اذ لاحق
لغيره فى الخيار (ولا يرد)
المشتري المبيع (يعيب) به
ان (رضى به الشفع) لان
حق الشفع سابق عليه
لثبوته بالبيع ولان غرض
المشتري وصوله الى الثمن
وهو حاصل بأخذ الشفع
(ولو كان لمشتري حصته) فى
أرض كأن كانت بين ثلاثة
أمثلا فباع أحدهم نصيبه
لأحد صاحبيه (اشترك مع
الشفيع) فى المبيع بقدر
حصته لاستوائهما فى
الشركة فبأخذ الشفع فى
المثل السدس لاجمع
المبيع كالمكان المشتري
أجنبيا (ولا يشترط فى
ثبوتها) أى الشفعة وهو
مراد الأصل كغيره بقوله
ولا يشترط فى التملك (حكم)
بها من حاكم ثبوتها بالنص
(ولا حضور ثمن) كالبيع
(ولا حضور) (مشتري)
ولارضاء كالدبيع (وشرط
فى تملك بها رؤية شفع
الشقص) وعلمه بالثمن

(قوله وبما تقرر) أى من قوله فلو باع احد شرى بكن الخ (قوله فلو ثبت) مفرع على قوله وان تملك
بعوض ولا يصح أن يكون مفرعا على قوله وشرط فى المأخوذ لانه لا يبنى عليه بل يبنى على اشتراط
كونه مملوكا لان عدم ثبوت الشفعة قبل اللزوم فيما اذا كان الخيار للبائع لعدم الملك (قوله هو أعم) أى
لانه يشمل خيار المجلس لانه لا يشترط لثبوته قهرا (قوله لم تثبت) أى لا يوجد الاخذ بها بالفعل الابعد
لزوم فالتقدم فى تقدم السبب فى ثبوت الحق بها أى حق الأخذ حل أى فلا منافاة بين قوله هنالك ثبت
وبين قوله سابقا فالشفعة للمشتري الأول كالم (قوله وليحصل الملك) أى للمشتري لان الملك فى زمن
خيار البائع للبائع وفى زمن خيارهما موقوف فلا يحصل للمشتري الابعد اللزوم (قوله أو لمشتري فقط
ثبت) أى الشفعة ولا ينتقل الخيار للشفيع خلافا لذكر كشي فينقطع خيار المشتري حل وزى (قوله
ولا يرد يعيب) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيبا لا يرد به (قوله لان حق الشفع سابق عليه) أى على
الرد ولو رده المشتري قبل طلب الشفع فله رد الرد ويشفع وحينه يتبين بطلانه كما صححه السبكي فالزائد
من الرد الى رده للمشتري وكالرد بالعيب رده بالاقالة حجج واعتمد شيخنا أن الزوائد للبائع لان الصحيح
ان بأخذه للشفعة يكون فاسخا للرد لانه يتبين به بطلان الرد كما هو وجهه س (قوله أيضا لان حق
الشفيع) قد يقال وحق الرد ثابت أيضا بالبيع فليتأمل مع وجوبه ما أشار اليه الشارح بان المدار
على ما يمكن فيه من الرد وهو انما يمكن بظهور العيب ع ش (قوله لثبوته بالبيع) وأما حق
المشتري فانه ما ثبت بالاطلاع على العيب شرح م فاندفع قول مع وقد يقال وحق الرد ثابت أيضا
بالبيع اه أى لان العيب موجود فى المبيع قبل العقد ووجوده ثبت خيار المشتري فى نفس الأمر من
حين العقد وحاصل الدفع ان المدار على ما يمكن به من الرد وهو ظهور العيب ع ش على م ما خصا
(قوله وهو حاصل بأخذ الشفع) وحينه للورد قبل أخذ الشفع هل يتبين بأخذه بالشفعة بطلان الرد
أو لا بد من فسخ الرد قبل أخذه بالشفعة فيقول أ بطلت الرد وأخذت بالشفعة مشى على الأول الشارح
فى شرح البهجة حل (قوله بقدر حصته) أى بقدر ما يخصها من المشفوع فيوزع المشفوع على
الحصتين الباقيتين وقوله كالمكان تنظير لقول المتن لو كان لمشتري أى لو كان لدى اشترى الثلث أجنبيا
اشترك مالكا الثلثين فى الثالث شيخنا (قوله ولا يشترط فى ثبوتها) أى فى استحقاقها للشفيع حتى
بأخذه حل (قوله وهو مراد الأصل كغيره بقوله ولا يشترط فى التملك) أى فى استحقاق التملك بها
كما قاله م وبهذا التقدير اندفع ما قد يقال ان ما هنا مناف لقوله الآتى وشرط فى تملك بها الخ أى من انه
لا بد من أحد هذه الامور ووجه الاندفاع ان ما هنا فى ثبوت استحقاقه التملك وما يأتى انما هو فى
حصول الملك بعد الاستحقاق كما أشار اليه م (قوله كالبيع) بجامع ان فى كل تملك كالمعوض م (قوله
كالرد يعيب) أى فانه لا يشترط حضور البائع ولا رضاه قال الشو برى ولعل الجامع دفع الضرر (قوله
فى تملك بها) أى بالشفعة أى فى تحقق الملك ووجوده بها حل أى تملك الشفع للشقص وهو بعد
الأخذ الآتى قل وعبارة م وشرط فى حصول الملك بها الخ فليس المراد بالملك قوله تملك بالشفعة
والا كان لا حاجة لقوله الآتى ولفظ يشعر به فهذه شروط لحصول الملك لا لثبوت حقه لان حقه ثبت
بمجرد قوله أناطالب للشفعة أو أخذت بها وان لم ير الشقص ولا عرف الثمن تأمل (قوله رؤية شفع
الشقص) أما المأخوذ منه فلا يشترط فيه ذلك ويتصور ذلك فى الشراء بالوكالة س (قوله مما يأتى)
أى فى قوله ويمتنع أخذ الجهل اه (قوله كتملكت) قال فى الخادم ولا يشترط أن يقول بكذا شو برى

كما علم مما يأتى فى كالمشتري وليس للمشتري منعه من رؤيته (و) شرط فيه
أيضا (لفظ يشعر به) أى بالتملك وفى معناه ما مر فى الضمان (كتملكت

(قوله أو أخذت بالشفعة) أي وإن كان قال ذلك عند الطلب قبل وجود هذه الشروط فيعيد الحصول الملك كما يؤخذ من الروض وعبارته و يشترط في حصول الملك للشفيع بعد رؤية الشقص وعلمه بالثمن إن يقول تملك بالشفعة أو أخذت بها أو نحوه كاخترت الأخذ بها والا كان من باب المعاطاة ولا يكفي أنما طالب ولا يعلمه بمجرد اللفظ بل حتى يقبض المشتري العوض أو يرضى بذمته (قوله بالشفعة) متعلق بكل من تملك وأخذت كما يعلم من كلام حل في الفصل الآتي عند قوله ويمتنع أخذ بجهل ثمن وسيأتي له هناك أن الشفيع لو عدل عن لفظ الشفعة وقال للمشتري اشترت منك كذا أو تملك أو صالحتك عما اشتريت على كذا لم يكن هذا أخذ بالشفعة بل يكون بيعا فيتوقف على رضا المشتري وعلى إيجاب منه متصل بهذا الاستيجاب لانه قائم مقام القبول (قوله مع قبض مشتر) متعلق بقوله رؤية شفيع الشقص ولفظ يشعر به ولو عطفه بالواو كان أظهر والمراد أنه يشترط أحد أمور ثلاثة إما قبض المشتري للثمن أو رضاه بذمة الشفيع أو الحكم بها (قوله كقبض المبيع) أي من النقل في المنقول والتخلية والتفريغ في غيره وقال حل المراد بالمبيع الشقص أي كانه لا بد في صحة الأخذ من قبض المشتري الشقص اذ لو أخذ الشريك بالشفعة قبل قبض المشتري للشقص لكان أخذه شراء مالم يقبض وهو لا يصح هذا هو الراد من العبارة وفي شرح م ر خلافة وعبارته وللشفيع إجبار المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه وله أخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه قال الرشيدى عليه قوله ويقوم الخ أشار به الى دفع ما علل به ابن حجر ما ختاره من تعيين إجبار المشتري من قوله لان أخذه من يد البائع يفرض الى سقوط الشفعة لان به يفوت حق التسليم المستحق للمشتري فيبطل البيع وتسقط الشفعة به ووجه الرد ان قبض الشفيع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله اه (قوله خلى الشفيع بينهما) أي بحيث يتمكن من قبضه أي فلما أنكر المشتري وضع الشفيع الثمن بين يديه صدق المشتري بالنسبة لبقاء الثمن في جهة الشفيع ويصدق الشفيع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لانها تثبت بالبيع والمشتري يريد اسقاطها بعدم مبادرة الشفيع ع ش على م ر (قوله أو مع رضاه) لو أبرأه من الثمن فهل يكون ذلك صحيحا لان الإبراء يتضمن الرضا فيكون بمنزلة قال ابن الرفعة فيه احتمالا أن أقواهما نعم سم (أقول) فيه بحث لان الرضا من غير لفظ لا يفيد الدال عليه هنا لفظ الإبراء به يحصل الملك فيكون مفاد هذا اللفظ الملك والإبراء معام أن صحة الإبراء تتوقف على سبق الملك وقد يجاب بان المراد ان البراءة تقوم مقام الرضا لانها صحيحة في نفسها كذا رأيت بخط شيخنا البرلسي وفي شرح الارشاد لشيخنا ما يوافق هذا الجواب حيث قال لو امتنع المشتري من تسلمه أي تسلم العوض خلى الشفيع بينهما أو رفع للقاضي ليأمره التسلم أو قبضه عنه ولم يخبروه هنا بين القبض والإبراء كغيره من الديون لان الإبراء إنما يكون بعد ثبوت دين ولادين بعد أي الآن لكن هل يكون إبرأؤه بمنزلة الرضا بذمته قال ابن الرفعة فيه احتمالا أن أقواهما نعم سم (قوله أو مع حكم لها) أي بحصول الملك بها أي ولار باقى العوض أيضا فقوله ولار باراجع لقوله أيضا بناء على ان القيد المتوسط يرجع لما بعده أيضا وكان الاولى تأخير شيخنا (قوله أي بالشفعة) أي بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن الرفعة والامام والغزالي قال الاسنوي وهو مقتضى كلام الرافي والنووي اه (أقول) هو في الحقيقة إيضاح لكلام الأصحاب وإفصاح عن مرادهم لان تسمى الشفعة حق التملك كما صرح به الشارح وغيره فيصير معنى قول الأصحاب أو القضاء بالشفعة القضاء بحق التملك ووجهه من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الأئمة ان القضاء إنما يكون بشئ سابق والسابق حق التملك لا التملك فانه لا يحصل بمجرد اللفظ اه سم (قوله وطلبه) أي الحكم بالملك بالشفعة وإن امتنع المشتري من قبض الثمن أو من رضاه بذمته حل (قوله

أو أخذت بالشفعة مع قبض مشتر الثمن) كقبض المبيع حتى لو امتنع المشتري من قبضه خلى الشفيع بينهما أو رفع الأمر الى الحاكم (أو) مع رضاه بذمة أي يكون الثمن في ذمة (شفيع ولار باقى) مع (حكم لها) أي بالشفعة اذا حضر مجلسه وأثبت حقه فيها وطلبه وخرج بزادنى ولار با مالو كان بالمبيع صفائح ذهب أفضة

والثمن من الآخر) أى من النقد الآخر أى من غير جنس الذى فيها اذ لو كان منه لكان من مدعوبة ودرهم فلا يصح (قوله وخرج بالثلاثة) هى قوله مع قبض مشتراح وقوله أو مع رضاه الخ وقوله أو مع حكم له بها الخ ع ش (قوله فلا يملك به) أى ولو مع فقد الحاكم قل (قوله لم يكن له أن يتسلمه) قد يشكل بوجوب تسليم البائع أولاً فى البيع فى الذمة الآن يفرق أنه هذا الماحصل التملك فهو الم يناسب التسليم قهراً أيضاً لانه اجحاف سم (قوله حتى يؤدى الثمن) انظر وجهه اذ ارضى بذمته وعبرة حل قوله لم يكن له أن يتسلمه أى ان يستقل بالتسلم أى لان الغرض أنه حال وفى الثمن الحال ليس له ان يستقل بالقبض فلو قبض ليس له ان يتصرف فيه اه (قوله واذا لم يحضر الثمن وقت التملك) أى فيما اذا تملكه بغير الاول كما هو صريح عبارة م ر وعبارته واذا ملك الشقص بغير تسليم لم يتسلمه حتى يؤديه فان لم يؤده أمهل ثلاثة أيام الى آخر ما قال الشارح (قوله أمهل) أى وجوب ثلاثة أيام أى غير يوم العقد ع ش (قوله فسخ القاضي تملكه) ويعود للمشتري بلا عقد ثان فيما يظهر تأمل

فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع) أى فى بيان بدل الشقص الذى يؤخذ به وعبرة ابن حجر فصل فى بيان بدل الشقص الذى يؤخذ به والاختلاف فى قدر الثمن وكيفية أخذ الشركاء اذا تعددوا أو تعدد الشقص وغير ذلك انتهى فقول الشارح مع ما يأتى معهما أى من قوله واذا استحق فان كان معيناً الى آخر الفصل (قوله يأخذ) أى الشفيع أى اذا أراد الاخذ بالشفعة فليأخذ الخ وليس المراد انه يجب عليه الاخذ أو يسن ع ش (قوله فى عوض) هى معنى الباء متعلقة بمحذوف تقديره الشقص المملوك بعوض مثلى سواء كان الملك بشراء أو غيره ع ش (قوله كنفذ) أى ولو مغشوشا حيث سراج والمراد به ما كان مسبوكا على صورة خاصة يتعارفونها فيما بينهم سواء كان على صورة الدراهم أو الدنانير المشهورة أم لا ع ش (قوله بمثله) أى وان لم تكن له قيمة بل وان أبطله السلطان كما يؤخذ من نظائره ومحل أخذه بمثله ما لم يرجع المثل للشفيع فان وجد فى ملك الشفيع قبل الاخذ تعين الاخذ به شرح م ر والمراد بمثله ولو وزنا بأن قدر المثل بغير معياره الشرعى كقنطار برفياً أخذ بمثله وزنا حل ولو كان الثمن خراً كأن كان البائع ذمياً والمشتري كذلك ماذا يلزم الشفيع المسلم برماوى والظاهر أن يقال فيه يأخذ بمثل ما ذكر بتقدير كونه مالا عندنا بأن يقدر الخرج خلا لا عصيراً والخزير بقره أو شاة أخذ ما قالوه فى تقرير الصفقة وفيما لو نكحها بخمر فى الكفر ولم تقبضه ثم أسلمت من أنه يرجع للمثل أو يقال لا شفعة لان المسلم يرى ان لا يبيع حينئذ كل محتمل قال ع ش على م ر والا قرب عندى الثانى لما ذكر فراجع وظاهره ولو اختلفت قيمة المثل بأن اشترى نصف دار بمكة بحب غالى للشفيع أخذه بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جداً أو بوجه بان ذلك القدر هو الذى لزم بالعقد م ر وانظر فى عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كفى القرض والغصب سم على حج أقول لا وجه للتردد فى عكس المثال مع تسليم الشق الاول بل قد يتوقف فى كل منهما بأن قياس الغصب والقرض وغيرهما ان العبرة بمحل العقد حيث كان لنقله مؤنة فتعتبر قيمته حيث ظفر به فى غير محله ع ش على م ر (قوله ان تيسر) أى حال الاخذ م ر لانه أقرب الى حقه وضابط التيسر ما دون مرحلتين وقوله والا أى وان لم يتيسر بان فقد حساً أو شرعاً كأن وجد باكثر من ثمن مثله والمراد ثمن مثله ما يرغب به فى ذلك الوقت فلا ينافى انه يكفى تحصيل المثل حيث كان موجوداً ولو زاد سعره برماوى (قوله والا بقبضه) أى وقت العقد أخذاً مما يأتى فى المتقوم ولو قيل بأقل القيمة من وقت العقد الى وقت القبض لم يكن بعيداً ونقل بالدرس عن الزبائى الاول لكن فى حج فان انقطع المثل وقت الاخذ أخذ بقيمته حينئذ ع ش (قوله ومتقوم بقيمته) المراد بها هنا غير ما ذكر فى الغصب بدليل أنه يأخذ فى الشكاح والخلع بمهر المثل

والثمن من الآخر لم يكف
الرضا بكون الثمن فى الذمة
بل يعتبر التقابض كما هو
معلوم من باب الر باوخرج
بالثلاثة المذكورة الاشهاد
بالأخذ بالشفعة فلا يملك
به وان لم يرجع فيه فى
الروضة شيئاً واذا تملكه بغير
الاول من الثلاثة لم يكن
له ان يتسلمه حتى يؤدى
الثمن فاذا لم يحضر الثمن
وقت التملك أمهل ثلاثة أيام
فان لم يحضره فيها فسخ
القاضى تملكه

درس

فصل

فما يؤخذ به الشقص
المشفوع وفى الاختلاف
فى قدر الثمن مع ما يأتى
معهما (يأخذ) أى الشفيع
الشقص (فى) عوض
(مثلى) كنفذ وحج
(بمثله) ان تيسر والا بقبضه
(و) فى (متقوم)

وفي الصلح عن الدم بالدية وكل منهما لا يقال له في العرف قيمة مخرج (قوله كعبد وثوب) أي بأن
 اشترى الشقص بعبد أو ثوب أي وبضع في النكاح والخلع وغيرها كأجرة و صلح دم م ر ولو جعله
 رأس مال سلم أخذه بمثل المسلم فيه ان كان مثليا و بقيته ان كان متقوما ولو حط عن المشتري بعض الثمن
 قبل اللزوم انحط عن الشفيع أو كله فلا شفعة اذ لا يبيع م ر (قوله كافي الغصب) راجع للشفين
 وعبارة شرح الروض واعتبارهم المثل والقيمة فيما ذكر مقبس على الغصب انتهت قال في شرح
 الارشاد ومنه يؤخذ أنه يأتي هنا نظير ما مر في الوظف الشفيع بالمشتري بلداً آخرى وأخذ فيه وهو انه
 يأخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنقله مؤنة والطريق آمن والا أخذ بالقيمة لحصول
 الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث أخذت تكون انفيصولة (قوله لانه وقت ثبوت الشفعة) أي
 ثبوت سببها فلا يرد ان الشفعة انما تثبت بعد لزوم العقد من جهة البائع ع ش (قوله في ملك المأخوذ
 منه) أي بطريق الاصل وهو البائع ومن ثم وقع في بعض النسخ ولان ما زاد في ملك البائع وفي
 الصداق اذا كان شقفا الزوج وفي عوض الخلع الزوجة وليس المراد بالمأخوذ منه المشتري كما هو
 المتبادر لانه يوهم ان المعتبر قيمة الشقص لا عوضه وليس كذلك حل وزى فالمراد بالمأخوذ منه
 ما يشمل البائع والزوج في النكاح والزوجة في الخلع لانه يقال في الصداق اذا كان شقفا مشفوعا وأخذ
 الشريك بمهر مثلها وقت العقد وزاد مهر مثلها بعد العقد ان ما زاد في ملك المأخوذ منه اصاله أي
 بطريق الاصل وهو الزوج لانه ملك منفعة البضع وقت العقد وما زاد بعده زاد في ملكه فلا يعتبر
 ويقال أيضا اذا كان الشقص عوض خلع ان ما زاد في ملك المأخوذ منه بطريق الاصل وهو الزوجة
 لانها ملكت منفعة بضعها برماوى فالمراد بالمأخوذ منه مالك الشقص أولا والبضع متقوم و قيمته مهر
 المثل وهو يكون للزوج في الخلع وللرأة في النكاح (قوله وبذلك) أي وباعتبار القيمة وقت العقد
 ع ش أي مع بيان العقد بقوله من بيع ونكاح (قوله مهر المثل) ويشترط ان يكون معلوما للشفيع
 سم (قوله ويجب في المنفعة متعة مثلها) أي يوم الامتاع ويؤخذ في الاجارة بأجرة مثل مدتها وفي الجمالة
 بعد العمل بأجرة مثله وفي القرض بقيمته وقت العقد وان كان المقترض يرد المثل صورة وفي صلح
 العمد بقيمة الابل يوم الجناية على المعتمد عند شيخنا كما مر قل على الجلال (قوله ولو اختلفا)
 أي لشفيع والمشتري في قدر القيمة التي بذلها أي بذل متقومها وفي ع ش ولو اختلفا في قدر القيمة
 بعد تلق الثمن (قوله صدق المأخوذ منه) وهو المشتري لانه اعلم بما باشره ع ش وخولفت القاعدة
 من تصديق الغارم وهو هنا الشفيع لانه متهم وأيضا فحل القاعدة اذا كان الغرم في مقابلة شئ تاف
 وما هنا ليس كذلك (قوله وخير الخ) وهذا مستثنى من كون طلب الشفعة على الفور وقوله في مؤجل
 ولا يلزمه حيثئذ اعلام المشتري بالطلب م ر (قوله وبين صبر الى المحل) لو اختار الصبر ثم عن له ان
 يجبر و يأخذ كان له ذلك ان لم يكن الزمن زمن نهب يخشى منه ضياع الثمن المجل شرح م ر (قوله
 دفعا للضرر من الجانبين) أي جانب المشتري وجانب الشفيع ولا يسقط حق الشفيع بتأخير لعذره
 ا ط ف (قوله لانه) علة للعلل (قوله أضر بالمأخوذ منه) عبارة م ر أضر بالمشتري وقال ع ش قوله
 أضر بالمأخوذ منه وهو المشتري فيكون معنى قوله لاختلاف الذم أي ذمة الشفيع والمشتري أنه لا يلزم
 المشتري الرضا بذمة الشفيع كما رضى البائع بذمته لانهر بما كانت ذمة الشفيع صعبة بخلاف ذمته هو
 فان البائع رضى بها لكونها سهلة وهذا هو الظاهر لان الشفيع في هذه الحالة يدفع المؤجل للمشتري
 والمشتري يدفع للبائع شيخنا (قوله بنظيره) أي المؤجل أي قدره ومن في قوله من الحال بيانية أي
 الذي هو أي النظير حال ولو قال بنظيره حالا وأسقط من لكان أولى وأخصر تأمل (قوله وعلم بذلك)

كعبد وثوب (بقيته) كافي
 الغصب وتعتبر قيمته (وقت
 العقد) من بيع ونكاح
 و خلع وغيرها لانه وقت
 ثبوت الشفعة ولان ما زاد
 زاد في ملك المأخوذ منه
 وبذلك علم أن المأخوذ به
 في النكاح والخلع مهر المثل
 ويجب في المنفعة متعة مثلها
 لا مهر مثلها لانها الواجبة
 بالفراق والشقص عوض
 عنها ولو اختلفا في قدر
 القيمة صدق المأخوذ منه
 يمينه قاله الروياني (وخير)
 أي الشفيع (في) عوض
 (مؤجل بين تهجيل) له
 (مع أخذ حالا) بين (صبر
 الى المحل) بكسر الحاء أي
 الحلول (ثم أخذ) وان حل
 المؤجل يموت المأخوذ منه
 دفعا للضرر من الجانبين
 لانه لو جوزه الاخذ
 بالمؤجل أضر بالمأخوذ منه
 لاختلاف الذم وان ألزم
 بالاخذ حالا بنظيره من الحال
 أضر بالشفيع لان الأجل
 يقابله قسط من الثمن وعلم
 بذلك أن المأخوذ منه لو

رضى بدمية الشفيع لم يخبر
وهو الاصح وتعبيري بما
ذكر أعم من اقتضاره على
الشراء والنكاح والخلع
(ولو بيع) مثلا (شقص
وغیره) كشوب (أخذه)
أي الشقص (بخصته) أي
بقدرها (من الثمن) باعتبار
القيمة وقت البيع وقول
الاصل من القيمة سبق
قلم فلو كان الثمن مائتين
وقيمة الشقص ثمانين
وقيمة المضموم اليه عشرين
أخذ الشقص باربعة أخماس
الثمن ولا خيار للمشتري
تفريق الصفقة عليه لدخوله
فيها عالم بالحال وبهذا فارق
ما مر في البيع من امتناع
افراد المعيب بالرد (ويمتنع
أخذ الجهل ثمن) كأن اشترى
بجزاف وتلف الثمن أو كن
غائبا ولم يعلم قدره فيهما
فتعبري بالجهل أعم مما عبر
به (فان ادعى علم مشتر
بقدره ولم يعينه لم نسمع)
دعواه لانه لم يدع حقاله
(وحلف مشتر في جهله به)
أي بقدره وقد ادعى
الشفيع قدرا (و) في
(قدره و) في (عدم
الشركة و) في عدم
(الشراء) والتعطيف في
غير الاولى من زيادتي
فيحلف في الاولى والثالثة
على نفي علمه بذلك كما علم
بما يأتي في الدعوى واليقات
لان الاصل عدم علمه

أي بقوله أضر بالماخوذ منه الخ وقوله ان المأخوذ منه أي المشتري (قوله لم يخبر) أي بل يجبر على الاخذ
حالا أو يترك حقه من الصفقة ع ش (قوله وهو الاصح) لرضاء بالضرر ولو كان الثمن منجمما
فالحكم فيه كالمؤجل فيجمل أو يصبر حتى يحل كله وليس له كماله لنجم أن يعطيه ويأخذ بقدره لما فيه
من تفريق الصفقة على المشتري زي و س ل (قوله وتعبري بما ذكر) أي بقوله وقت العقد
مع بيانه من بيع ونكاح و خلع وقوله أعم أي لشموله البيع والمتعة والصلح عن دم العمد وغير ذلك
(قوله ولو بيع مثلا) أي قتل البيع غيره من الصداق والخلع وعليه فله أن يبيع بعبارة شاملة للبيع
وغیره وادعى العموم كعادته كاتبه ا ط ف (قوله وقول الاصل) عبارته أخذ بخصته من القيمة
ويجاب بانه على حذف مضافين أي بمثل نسبة حصته من القيمة أي بقدرها من الثمن وحيث كان كذلك
فالحكم عليه بأنه سبق قلم مما لا ينبغي اه بابي (قوله باربعة أخماس الثمن) وهو ما توستون في هذا
المثال ع ش (قوله عالم بالحال) هذا جرى على الغالب بل مثل العلم بالحال الجهل وحيث لا يحسن قوله
وبهذا الخ حل فالاولى ان يعلل بقوله لانه المورط انفسه كما عالج به مر حيث لم يبحث عن الاخذ بالشفقة
(قوله وبهذا) أي بقوله عالم بالحال فارق أي ما هنا من أخذ شيء وترك آخر وقوله من امتناع افراد
المعيب بالرد أي فليس له أخذ شيء وترك آخر كما هنا وعبارة زي وبهذا فارق أي ان اعتبرنا مفهوم قوله
عالم بالحال أما إذا لم يعتبر مفهومه فلا فرق بين المستثنين (قوله ويمتنع أخذ الخ) هذا شروع في ذكر صور
مما يكون حيلة في منع الاخذ بالشفقة وان كانت الحيلة في ذلك مكروهة قبل الثبوت وحراما بعده سلطان
(قوله بجزاف) الجزاف بيع الشيء وشراؤه بلا كيل ولا وزن وهو يرجع الى المساهلة قال الجوهري هو
فارسي معرب وهو مثل الجيم (قوله وتلف الثمن) فان لم يتلف الثمن ضبط وأخذ الشفيع بقدره فان كان
غائبا لم يكلف البائع احضاره ولا الاخبار بقيمته سم (قوله أو كان غائبا) أي الثمن وقوله فيهما أي فيما
إذا تلف وفيما إذا كان غائبا فان علم قدره فيهما أخذ به وعبارة حل قوله أو كان غائبا أي عن المجلس
ولا يكلف المشتري احضاره لكن في شرح الروض وتندر علم ذلك في الغيبة (قوله لم نسمع) وسيله ان
يبين قدره بقدره وهكذا ويحلف عليه سم (قوله لانه لم يدع حقاله) أي لانه لاحق له في القدر
المطابق وفيه انه سبب لثبوت حقه وهو الشفقة فكأن الاظهر ان يقول لان الدعوى غير معينة مع أن
التعيين شرط لها شيخنا (قوله وحلف مشتر في جهله به) ومثله في الحكم ما لو قال نسيت القدر سم
وعبارة س ل قوله في جهله به وحيث تفسد الشفقة وقال القاضي توقف واعتمده السبكي اه قال
الحلي ولا تقبل شهادة البائع للمشتري ولا للشفيع لانهما شهادة على فعل نفسه (قوله وقد ادعى الشفيع
قسرا) أي وقال المشتري لم يكن الثمن معلوما قدره عندي أي لا أعلم قدره وقوله وفي قدره وصورته ادعى
الشفيع ان المشتري اشتراه بقدر معين كعشرة قادي المشتري انه اشتراه بقدر آخر أكثر منه كخمسة
عشر فتأمل قال مر في شرحه فان نكل حلف الشفيع وأخذ بما حلف عليه اه (قوله وفي عدم
الشركة) عبارة المهاج أو أنكركون الطالب شرى كما قال مر فيحلف على نفي العلم بشركته ظاهره
وان كان شرى كما في نفس الامر وفيه نظر فان نكل حلف الطالب بتأخذه (قوله وفي عدم الشراء)
عبارة المهاج مع شرح مر وكذا لو أنكرك المشتري في زعم الشفيع الشراء وان كان الشقص في يده
(قوله في غير الاولى) وغير الاولى هي قوله وفي قدره الخ وقوله في الاولى أي وهي قوله وحلف مشتر في
جهله الخ وقوله والثالثة وهي قوله وفي عدم الشركة وقوله على نفي علمه بذلك أي بأن يقول في الاولى والله
لا أعلم قدره فلو أقام الشفيع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الاخذ ويقول في الثالثة والله
لا أعلم كونك شرى كما سم (قوله فيحلف في الاولى) هي ما إذا ادعى الجهل بقدره والثالثة وهي عدم

بالقدر وعدم الشركة ولا يحلف في الأولى أنه اشتراه بتمن مجهول لأنه قد يعلمه بعد الشراء ويحلف في الثانية أن هذا قدر الثمن لأنه أعلم بما باشره وفي الرابعة أنه ما اشتراه لأن الأصل عدمه (فإن أقر البائع فيها) (بالبيع) والمنشوع بيده أو بيد المشتري وقال أنه وديعة له أو على أية أي أو نحوهما (ثبتت) (١٤٢) الشفعة) لأن إقراره يتضمن ثبوت حق المشتري وحق الشفع فلا

يبطل حق الشفع بانكار المشتري كعكسه (وسلم الثمن له) أي للبائع (إن لم يقر بقبضه) من المشتري لأنه تلقى الملك منه (والا) بأن أقر بقبضه منه (ترك بيد الشفع) كمنظيره فيما مر في الإقرار (وإذا استحق) أي الثمن أي ظهر مستحقا بعد الأخذ بالشفعة (فإن كان معينا) كأن اشتري بهذه المائة (بطل البيع والشفعة) لعدم الملك (والا) بأن اشتراه بتمن في الذمة ودفع عما فيها فخرج المدفوع مستحقا (أبدل) المدفوع (وبقيا) أي البيع والشفعة ولو خرج رديا تخير البائع بين الرضا به والاستبدال فإن رضى به لم يلزم المشتري الرضا بتمنه بل يأخذ من الشفع الجيد كذا قاله البغوي قال النووي وفيه احتمال ظاهر قال البلقيني ما قاله البغوي جار على قوله فيما إذا ظهر العبد الذي باع به البائع معيبا ورضى به أن على الشفع قيمته سليما لأنه الذي اقتضاه العقد وقال

الشركة ولا يحلف في الأولى أي لا يكفيه ذلك ويحلف في الثانية وهي قوله وفي قدره وحيث سمعت دعواه فلا بد أن يقول وأستحق عليك الأخذ بالشفعة لما سيأتي أن الدعوى لا بد أن تكون ملزمة حل وزى (قوله ويحلف في الثانية أن هذا قدر الثمن) ولا يقال القياس تصديق الشفع لأنه غرم لا نقول ذلك محله فيما إذا غرم في مقابلة التلف وما هنا بخلافه لأنه يغرم ليأخذ الشقص سل (قوله) فإن أقر البائع بها) أي في الرابعة اه حل (قوله أي أو نحوهما) كزوج وأى في هذا المقام يست تفسيرية لأنه تكون بيانا لما قبلها فالظاهر أنها من زيادة تمييز ما قبلها عما بعدهما بأن يكونا مقالتين فيريد جمعها مشوري (قوله كعكسه) أي كما لا يبطل حق المشتري بانكار الشفع زى (قوله وسلم الثمن له أي للبائع) فلو امتنع من قبضه من الشفع كان له مطالبة المشتري به في أحد وجهين رجحه الشيخ رحمه الله تعالى وهو الوجه وأفتى به الوالدرج الله تعالى لأن ماله قد يكون أبعد عن الشبهة شرح مر وحيث يتيقن الثمن في يد الشفع حتى يطالبه به البائع أو المشتري (قوله لأنه) أي الشفع تلقى الملك منه أي البائع أي لأنه باقرا البائع له كأنه تلقى الملك منه وإن كان في الحقيقة إنما تلقاه من المشتري سل (قوله والترك بيد الشفع) نعم لو عاد وصدق سلم اليه بغير إقرار جديد أي من البائع بالبيع وفارق ما مر بأن ما هنا معاوضة فقوى جانبه شرح مر هذا وكان الأولى للشارح أن يقول أنه في ذمته لأنه لا يتعين إلا بالقبض وهو لم يقبض كما قاله سل إلا أن يجاب بحمل كلام الشارح على ما إذا أخذ الشفع بقدر معين بمشاهدة كما قاله سم أو عاد الثمن من البائع إلى الشفع بنحو هبة فإنه يتعين الأخذ به واغتفر للشفع اتصرف في الشقص مع بقاء الثمن في ذمته اعذر لعدم مستحق معين له وبه يفرق بينه وبين ما مر من توقف تصرفه على أداء الثمن ويؤيد ذلك ما فرق به بعضهم بأن المشتري هناك معترف بالشراء وهذا بخلافه شرح مر (قوله فيما مر في الإقرار) أي فيما إذا أقر بشئ لشخص وكذبه فانه يترك في يد المقر (قوله أي ظهر مستحقا) أي بيينة أو تصادق البائع والمشتري والشفيع كما قاله المتولى شرح مر (قوله معينا) أي في العقد أو في مجلسه كما يؤخذ من ع ش (قوله ودفع عما فيها) أي بعد مفارقة المجلس أخذ من قولهم الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد أو المدفوع في المجلس فيتعين بطلان لبيع والشفعة ع ش (قوله وفيه احتمال ظاهر) وهو أن يأخذ منه مثل ما دفع (قوله قيمته سليما) ضعيف (قوله قال) أي البلقيني (قوله بالتعليط بالثلي) أي إذا كان الامام غلط البغوي في قوله على الشفع قيمة العبد المعيب سليما مع كون العبد متقوما فتعليطه في قوله على الشفع دفع الجيد بدلا عن الردي مفهوم بالأولى ووجه الأولوية أن العيب في المتقوم يمكن زواله بخلاف الرداء في المثلي شيخنا ح ف (قوله اعتبارا مظهر) هو الردي في الأول والمعيب في الثاني ع ش لكنه مسلم في الثاني دون الأول لما تقدم عن البغوي أن المعتمدان له أن يأخذ الجيد عن الردي اه قال شيخنا يمكن الفرق بينهما بأن ضرر الردي مأكثر من ضرر المعيب إذا يلزم من العيب الرداء فلزمه قبول قيمة المعيب دون الردي اه شورى و يفرق أيضا بأن الرداء وصف لازم والعيب يطرأ ويزول

سل

الامام أنه غلط وإنما عليه قيمته معيبا حكاهما في الروضة قال بالتعليط بالثلي أولى قال والصواب في كتابنا

المستثنى ذكر وجهين والأصح منهما اعتبارا مظهر وهذا جزم ابن المقرئ في المعيب (وإن دفع الشفع مستحقا لم تبطل) شفيعته (وإن علم) أنه مستحق لأنه لم يقصر في الطلب والأخذ سواء أخذ بمعين أم لا فإن كان معينا في العقد احتاج تملكه جديداً ونكروجه ما ذكر مستحقا من وجه نحاسا (ولم يترتب صرف في الشقص) لأنه ملكه

(ولشفع فسخه بأخذ) للشقص سواء كان فيه شفعة كبيع أم لا كوصية لان حقه سابق على هذا التصرف (و) له (أخذ بمافيه شفعة) من التصرف كبيع لذلك ولانه بما كان العوض (١٤٣) فيه أقل أو من جنس هو عليه أيسر (ولو استحقها) أي الشفعة

(جمع أخذوا بقدر الحصص) لان الشفعة من مرافق الملك فتقدر بقدره ككسب الرقيق وهذا ما صححه الشيخان كثير وقيل يأخذون بعد الرأس واعتمده جمع من المتأخرين وقال الاسنوي ان الاول خلاف مذهب الشافعي (ولو باع أحد الشريكين بعض) هو أعم من قوله نصف (حصة لرجل ثم باقياها لآخر الشفعة في) البعض (الاول للشريك القديم) لا يضر اذ بالحق (فان عفا) عنه (شاركه المشتري الاول في) البعض (الثاني) لانه صار شريكا مثله قبل البيع الثاني فان لم يعف عنه بل أخذه لم يشاركه فيه لزال ملكه (ولو عفا أحد شفعين) عن حقه أو بعضه (سقط حقه) كالقود (وأخذ الآخر الكل أو تركه) فلا يقتصر على حصته لثلاث تبعض الصفقة على المشتري (أو حضر) أحدهما وغاب الآخر (آخر) الأخذ (الى حضور الغائب) لعذره في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه (أو أخذ الكل فاذا حضر الغائب شاركه) فيه لان

س (قوله ولشفع فسخه بأخذ) هذا اذا أخذ من المشتري الاول وقوله وله أخذ بمافيه شفعة أي من المشتري الثاني والحاصل أنه يتخير بين الأخذ من الاول والثاني لكن ان أخذ من الاول يبطل بهذا الأخذ تصرفه ولا يتقيد بكونه فيه شفعة وان أخذ من الثاني لم يبطل التصرف الاول ويتقيد الأخذ بكون التصرف مع الثاني فيه شفعة فتأمل واذا كان التصرف اجارة وأمضاها الشفع فالاجرة للمشتري شرح م ر وقوله وأمضاها الشفع أي بان طلب الأخذ بالشفعة الآن وأخر التملك الى انقضاء مدة الاجارة ثم أخذه فالاجرة للمشتري لحصولها في ملكه وعبارة العباب أي أو تصرف المشتري بما لا يزال ملكه كرهن واجارة فان أخر الشفع الأخذ لزالها بطل حقه وان شفع بطل الرهن لا الاجارة فان فسخها فذلك وان أقرها فالاجرة للمشتري (قوله بأخذ للشقص) الباء سببية أو للتصوير كما يدل عليه عبارة م ر ونصها وليس المراد الفسخ ثم الأخذ بالشفعة بل المراد الأخذ بها وان لم يتقدمه لفظ فسخ يكون فسخا كما استنبطه في المطلب من كلامهم خلافا لما يقتضيه كلام أصل الروضة (قوله وله أخذ بمافيه شفعة) أي للشفع أخذ بتصرف فيه شفعة أي بعوض تصرف فيه شفعة كبيع كأن باع أحد الشريكين حصته لزيد مثلام باعها لزيد لعمرو مثلا فليس لك الآخر الأخذ بالشفعة من المشتري الثاني الذي هو عمرو بالتمن الذي اشترى به عمرو ولانه ر بما كان أقل من الثمن الذي اشترى به زيد أما ما لا شفعة فيه كأن وقفه زيد فأخذ بالتمن الذي اشترى به زيد كما قرر مشيخنا رحمه الله (قوله لذلك) أي لان حقه سابق على هذا التصرف زي ع ش (قوله ولو استحقها جمع) أي على أجنبي أو على أحدهم بان كان المشتري منهم أو من غيرهم وليس هذا مكررا مع قوله قبل ولو كان لمشاركة اشترك مع الشفع اذ ليس في تلك تعدد الشفع والمشتري هناك لا يأخذ مع الشفع بها بل بشرائه الاصل شيئا (قوله بعدد الرؤس) أي قياسا على سر يان العتق وهو ضعيف وفرق الاول بان العتق من باب الاتلاف فلومات شفعان كل منهما عن ولدين فعفا أحد الولدين انتقل حقه لاختيه فله نصف المشفوع كالولدين الآخرين وقول بعضهم بكون المشفوع بينهم اثلاثا لعله مبني على اعتبار الرؤس فراجع اه قل (قوله ان الاول خلاف مذهب الامام الشافعي) لانه لما حكى القولين في الام قال والقول الثاني أنهم في الشفعة سواء وبهذا القول أقول اه حل واهل رجوع عنه (قوله ثم باقياها لآخر) خرج ثم مالو وقعا معا فالشفعة فيهما للاول وحده حل وقيل (قوله فان عفا شاركه) أي ان كان العفو بعد البيع الثاني فان كان قبله اشترك فيه جز ما شرح م ر (قوله ولو عفا أحد شفعين الخ) ولو اختلف الشفع والمشتري في العفو عن الأخذ صدق الشفع لان الاصل بقاء حقه وعدم العفو ع ش على م ر (قوله أخر الأخذ الى حضور الغائب) ولا يلزمه اعلام المشتري بأنه طالب لها قل (قوله لعذره) أي الحاضر في ان لا يأخذ أي الحاضر ما أي جزأ يؤخذ منه لو حضر الغائب وأخذ أي لعذر الحاضر في عدم أخذه الآن الشقص الذي يأخذه من الغائب لو حضر وعبارة م ر لظهور عذره لانه غرضافي ترك ما يؤخذ منه (قوله شاركه) أي قهر بالشفعة (قوله فليس للحاضر الاقتصار الخ) فلو قال لا أخذ الا حصتي سقط حقه حل وم ر وينبغي تقييده بما اذا كان عالما بذلك ع ش على م ر وقال الغائب وان رضى المشتري وان اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الامر أنه تعليل قاصر أو جري على الغالب اه سم على حج ع ش على م ر (قوله لثلاث تبعض الصفقة على المشتري) وان رضى

الحق لهما فليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاث تبعض الصفقة على المشتري ولم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع كالاجرة والثمرة لا يراجه فيه الغائب

اشترى واحد من اثنين
فالشفعان أحدهما نصيب
أحدهما وحده لا تنفاه
تبيعض الصفقة على
المشتري أو واحد شقصين
من دارين فالشفعان أخذ
أحدهما لأنه لا يقضى إلى
تبيعض شيء واحد في صفقة
واحدة (وطلبها) أي
الشفعة (كرد بعيب) في
أنه فوري وما يتبعه لأنها
حق ثبت لدفع الضرر
فيبادر عادة ولو بوكيله بعد
علمه بالبيع مثلاً بالطلب أو
رفع الأمر إلى الحاكم فلا
يضر نحو صلاة أو كل دخل
وقتهما وتعبيري بما ذكر
أولى مما عسر به (لا في
أشهاد) على الطلب (في
طريقه أو) حال (توكيله)
فلا يلزمه الأشهاد والتصرح
بهذا من زيادتي ويفارق
نظيره في الرد بالعيب بأن
تسلط الشفعان على الأخذ
بالشفعة أقوى من تسلط
المشتري على الرد بالعيب
وبأن الأشهاد ثم على
الفسخ وهو المقصود وهنا
على الطلب وهو وسيلة
للقصود ويغترف في الوسائل
مالا يغترف في المقاصد
(فيلزمه لعذر) كمرض
وغيبة عن بلد المشتري
وقد عجز عن مضيه إليه
والرفع إلى الحاكم (توكيل

المشتري بذلك لأن العلة تفريق الصفقة كما قاله حجج وشيخنا في الشارح ونقل عن شيخنا في درسه أنه
يجوز مع الرضا أن المذموم كان لحق المشتري وقد زال برضاه حل (قوله وتعدد الشفعة الخ) قاعدة
العبرة في اتحاد العقد وتعدد بالوكيل إلا في الشفعة والرهن فالعبرة فيهما بالموكل ع ش علي م ر
(قوله بتعدد الصفقة) لتعدد هاتين صورتين كونهما اثنتين وترك ثالثة وهي اتعدد بتفصيل الثمن
وفي قول علي الجلال قوله بتعدد البائع الخ ولو اشترى اثنان من اثنين فالشفعان أخذ ربع المبيع لأنها
أربعة عقود ولو اشترى ربع شقص بكذا ور به بكذا فالشفعان أخذ أحد الربعين ولو باع نصف كل
من دارين فللمالك الشريك في كل دار أخذ ما يبيع منها دون الأخرى وإن أخذ مالهما ولو باع وكيل
عن مال كين حصته من دار فالشفعان أخذ حصته أحد المال كين دون الآخر اه (قوله فلو اشترى
اثنان الخ) المثال الأول لتعدد الصفقة بتعدد المشتري والثاني لتعدد البائع بتعدد البائع والثالث لتعدد
الشقص (قوله وطلبها كرد بعيب) بأن يأخذ في السبب كسب لجل المشتري أو للحاكم ويقول أنا
طالب للشفعة أو أخذت بالشفعة وإن كان لا يحصل الملك بمجرد ذلك بل حتى توجد الشروط المتقدمة في
قوله وشرط في تلك الخ إذا المراد بالملك حصول الملك كما عر به م ر (فرع) اتفاقاً على الطلب لكن
قال المشتري أنه لم يبادر به فسقط حقه وقال الشفعان بل بادر فينبغي تصديق الشفعان لأن الظاهر صحة
الأخذ فلو أقام بينتني فالوجه تقديم بينة الشفعان لأنها مثبتة ومعهما زيادة علم بالفور اه شوبري
(قوله وما ينبع) أي من الرفع للحاكم والمشتري ومن الأشهاد ومن التوكيل وقد لا يجب الفور كأن
غاب أحد الشريكين أو أخر لا دراك زرع أو يعلم قدر الثمن أو لجهله بأن له الشفعة أو بأه على الفور
وهو من يخفى عليه ذلك حل (قوله لأنها حق) أشار إلى أن الفورية في الأخذ باللفظ وأما التملك
المتوقف على دفع الثمن أو غيره مما صرفه على التراخي على المعتمد قول علي الجلال (قوله بعد علمه)
ولو بالأخبار وخرج بالعلم ما لم يعلم فلا يسقط حقه وإن طال الزمن بشهور أو سنين وللولي عليه الأخذ
بعده وإن عفا وليه قول (قوله فلا يضر نحو صلاة الخ) ولو نقلاً مطلقاً لزيادة فيه إلى حد لا يعد
به مقصراً حل وقول (قوله أقوى من تسلط الخ) وجه القوة أن الشفعان فسخ تصرفات المشتري
بالأخذ وليس للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل يأخذ بده إذا خرج عن ملك البائع كما أفاده حل
وسل (قوله فيلزمه لعذر توكيل) تفريع على قوله كرد بعيب قال م ر ويجوز للقادر أيضاً التوكيل
وفرضهم ذلك عند العجز عما هو لتعيينه حينئذ طريقاً لا امتناعه مع القدرة على الطلب بنفسه (قوله
وغيبة عن بلد المشتري) أي بحيث تعد غيبته حالة إيبته وبين مباشرة الطلب كما جزم به السبكي شرح
م ر (قوله لزمه أشهاد) أي لرجلين أو رجلاً وامرأتين أو رجلاً ليحلف معه على الرجوع كما أشار إلى
ذلك بحذف المتعلق زي قال حل وظاهره وإن كان قاضي البلد لا يرى ذلك وقال سل وقيل
لا يكفي الأخير لأن بعض القضاة لا يقبله فلم يستوثق لنفسه (قوله لا تتظار ادراك الزرع) وعذره في
هذا التأخير أنه لا يفتنح بالأرض قبل الإدراك والحصاد وفي جواز التأخير إلى أو أن جذاً إذا الثمرة فيما إذا
كان في الشقص شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشفعة وجهان أرجحهما كما قاله الزركشي المنع والفرق
أن الثمرة لا تمنع من الانتفاع بالأخذ بخلاف الزرع ويمكن حل الجواز على ما لو كانت المنفعة تنقص بها
مع بقائه والمنع على خلافه شرح م ر (قوله ادراك الزرع) أي كنه فلو أدرك بعضه دون بعض
لا يكف أخذ ما أدرك لما فيه من المشقة عليه ع ش وله الأخذ حالاً لكن يجب عليه بقية الزرع إلى
ادراكه من غير أجرة اه ح ف (قوله فإن ترك مقدوره الخ) تفريع على قوله فيلزمه لعذر

(فإن عجز عنه لزمه) (أشهاد) وله تأخير الطلب لا تتظار ادراك الزرع وحصاده (فإن ترك مقدوره منهما) توكيل

أى من التوكيل والشهاد (أو أخركذبه ثقة) ولو عبداً أو امرأة (أخبره بالبيع) مثلاً (أو باع حصته ولو جاهلاً بالشفعة أو) باع (بعضها علماً) بالشفعة (بطل حقه) لتقصيره في الأولين (١٤٥) والرابعة ولزوال سبب الشفعة في الثالثة

وخرج بالثقة في الثانية غيره لأن خبره غير مقبول وبالعالم في الرابعة وهي من زيادتي الجاهل لعذره وكالثقة عدد التواتر ولو من فسقة أو كفار قال ابن الرفعة وكل ذلك في الظاهر أما في الباطن فالعبرة بما يقع في نفسه من صدق وضده ولو من فاسق كما قاله الماوردي (وكذا) يبطل حقه (لو أخبر بالبيع بقدر فترك فبان باكثر) لأنه إذا لم يرغب فيه بالقل فبالاكثر أولى (لا) إن بان (بدونه) أولي المشتري فسلم عليه أو برك له في صفقته) فلا يبطل حقه لأن الترك لخبر تبين كذبه بازياة في الأولى والسلام سنة قبل الكلام في الثانية وقد يدعو بالبركة لياً نصفقته مباركة في اثالثة وتعبيري بقدر وبدونه أعم من تعبيري بالقدر بخمسائة ﴿كتاب القراض﴾ مشتق من القرض وهو القطع سمي بذلك لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح ويسمى أيضاً مضاربة كما صرح به الأصل ومقارضة والأصل فيه

توكيل فاشهاد وقوله أو أخركذبه ثقة أخبره بالبيع تفريع على قوله وطلبها كرد بهيب (قوله أخبره بالبيع) بخلاف ما لو كذبه في تعيين المشتري أو في جنس الثمن أو نوعه أو حله وفي قدر البيع فإنه لا يبطل حقه حل (قوله أو باع حصته) أو وهبها قال الأذرى هل الإيضاء بحصته أو ببعضها كالحبة لم أرفيه نصاً من شوبري (قوله لتقصيره في الأولين) مما قوله فإن ترك مقدوره منهما وقوله أو أخركذبه ثقة والثالثة هي قوله مالو باع حصته ولو جاهلاً والرابعة هي قوله أو باع بعضها علماً بالشفعة ع ش (قوله الجاهل لعذره) سواء كان جهلاً بالبيع أو ثبوت الشفعة مع علمه بالبيع قال الزركشي ولم يصرحوا بالثانية شوبري (قوله فسلم عليه) أي وكان ممن يشرع عليه السلام أخذ من العلة والا كفاستق بطل حقه إن علم بحاله نعم لو وجد المشتري يقضي حاجته أو يجمع فله تأخير الطاب إلى فراغه قاله شيخنا م ر قل (قوله أو برك له في صفقته) أو سألته عن الثمن وإن كان علماً به أو سلم عليه وبارك له وسأله كما صرح به في حواشي شرح الروض خلافاً لما يوهمه ظاهر تعبير المصنف كغيره بأد شوبري ويمكن أن تكون أو في كلامه مانعة خلو فتجوز الجمع فتشمل ما ذكرتم رأيت قل على الجلال صرح بذلك والله أعلم

﴿كتاب القراض﴾

درس

(قوله سمي بذلك) الضمير راجع للعنى الشرعي الآتي فكان عليه أن يقدمه ثم بقول سمي الخ (قوله ويسمى أيضاً مضاربة) لاشتماله غالباً على الضرب في الأرض الذي هو السفر قال تعالى وإذا ضربتم في الأرض أي سافرتم حل وهذه لغة أهل العراق والأولى لغة أهل الحجاز (قوله والحاجة) أي من المالك والعامل لأن العامل قد لا يملك مالا والمالك قد لا يحسن التصرف فيحتاج الأول إلى مال والثاني إلى عامل وعبرة حج وهو قياس المساقاة بجامع أن في كل العمل في شيء ببعض ثمنه مع جهالة العوض ولذا اتعدا في أكثر الأحكام وكان قضية ذلك تنديماً عليه وكأن عكسهم لذلك إنما هو لأنه أكثر وأشهر أيضاً فهي تشبه الاجارة في الزوم والتأقيت فتوسطت بينهما ما شعراء فيها من الشبهين اه قال سم عليه ويوجه تقديمه على المساقاة بأنها كالل دليل عليه لأنه مقيس عليها والدليل يذكر بعد المدلول قد كره بعده كقائمة الدليل بعد ذكر المدلول (قوله واحتج له الماوردي بقوله الخ) اسند الاحتجاج إلى الماوردي لما في الآية من الخفاء لا نها تحتل المدعى وغيره فليست نصاً في القراض ع ش لا احتمال أن لا اد بالفضل الرزق من غير عمل ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقارضاً لان خديجة لم تدفع له مالا يشتري به وإنما كان مأذوناً له في التصرف عنها ببيع أمتعتها فهو كالوكيل يجعل قل (قوله إن تبتغوا) أي تطلبوا فضلاً أي رزقاً من ربكم وقال شيخنا المدائني أي زيادة على مالكم أو مال غيركم وهي الربح فصح الاحتجاج بالآية من حيث عمومها فإن الربح فضل اه (قوله ضارب لخديجة) أي قبل أن يتزوجها بنحو شهرين وسنه اذ ذاك نحو خمس وعشرين سنة وتزوجها وهي بنت أربعين سنة وتوفيت بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين على الأصح وهي بنت خمس وستين سنة اه برماوى وهو قبل النبوة فكان وجه الدليل فيه أنه صلى الله عليه وسلم حكاه مقرر له بعدها زى ويرد عليه ما قالوه في السير من أنها استأجرت به بقاوصين ويمكن الجواب بتعدد الواقعة أو أن من عبر بالاستئجار نسمح به فعبر به عن الحبة اه ع ش على م ر (قوله

(١٩) - (بحيرى) - ثالث الاجاع والحاجة واحتج له الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح

أن تبتغوا فضلاً من ربكم وبأنه صلى الله عليه وسلم ضارب لخديجة بماله إلى الشام

عبد هاميصة) بفتح السين وضمها قال السيوطي لم أقف على رواية صحيحة أنه بقي إلى البعثة اه وقال بعضهم لم أره ذكر في الصحابة والظاهر أنه مات قبل البعثة ولو أدرك البعثة لأسلم وانما أرسلته معه ليكون معاوناً له وليتحمل عنه المشاق اه برماوى ملخصاً (قوله يجعل) أى مع جعل أو بسبب جعل والاركان لآية تؤخذ من التعريف فقوله يجعل ماله إشارة إلى الصيغة والمال وقوله ليتجر فيه إشارة إلى العمل (قوله وهذا أولى) وجه الأولوية أنه يزعم أن معنى القراض دفع المال ولو من غير عقد مع أنه ليس كذلك ولذلك حاول مر في عبارة الاصل فقال القراض أى موضوعه الشرعى هو العقد المشتمل على توكيل المالك لآخر وعلى أن يدفع الخ (قوله وعمل ورع) المراد من كون العمل والرجح ركنين أنه لا بد من ذكرهما لتوحيدهما به القراض فاندفع ما قيل العمل والرجح انما يوجد ان بعد عقد القراض بل قد يقارض ولا يوجد عمل من العامل أو يعمل ولا يوجد رجح اه ع ش على مر (قوله وصيغة) لعل حكمة تأخيرها أن ما اذا نه مقدمة عليها ماعدا العمل والرجح والعمل لما كان صفة قائمة بالعمل قدمه والرجح لما كان ذكراً موريا للصيغة كان متقدماً عليها ع ش (قوله كونه نقداً) وان أبطله السلطان ولم يتعامل به أهل تلك الناحية شو برى أى لان من شأنه الزواج فلا يشكك بقوله الآتى فاختص بما يزوج لان ما بطله السلطان قيمته مضبوطة باعتبار أصلها معلومة لكل أحد فكان من شأنها الزواج اه والنقد هو المضروب من الذهب والفضة فلذلك قال دراهم ودنانير وهذا أحد اطلاقين للنقد والآخر يطابق على ما قبل العرض والدين فيشل غير المضروب كما تقدم في الزكاة (قوله أودنانير) أو مائة خلو فتجاوز الجمع بأن يكون بعضه دراهم وبعضه دنانير ع ش (قوله ولو فلو سا) أخذه غاية للخلاف فيه ع ش (قوله وتبرا) هو الذهب والفضة قبل الضرب وعند الجوهري أنه غير المضروب من الذهب خاصة اه حل والمراد الاعم كافي قل (قوله ومنفعة) كان يجعلها رأس مال القراض بأن يقول له قارضتك على منفعة دارى تؤجرها مدة بعد أخرى ويكون الزائد على أجرة المثل بيننا شيئاً (قوله أغرارا) بفتح الهمزة شو برى (قوله ولورائجا) ضعيف (قوله نعم ان كان غشه مستهلكا) بفتح اللام اسم مفعول من استهلكه وفي المختار أهل كة واستهلكه ومراده به أن يكون بحيث لا يتحصل منه شيء بالعرض على النار مر ومفهومة أنه ان تحصل منه شيء بالعرض على النار لم يصح وان لم يميز النحاس مثلاً عن الفضة وعليه فالدرهم الموجودة بمصر الآن لا يصح القراض عليها لانه يحصل من الفضة قدر يميز بالنار وفيه نظر والذي ينبغي الصحة ويراد بالمستهلك عدم تميز النحاس عن الفضة مثلاً في رأى العين ع ش على مر (قوله ولا على مجهول) ولعل الفرق بين هذا والشركة حيث صحت مع الجهل بالمالين حيث كان يمكن علمهما بعد العقد أن المقصود من القراض الرجح فاشتراط العلم قدر المال ليعلم العالم ما يخصه من الرجح بخلاف الشركة فيكفى العلم بما يخص كلا منهما عند القسمة ع ش على مر وفيه أيضاً من ذلك ما عمت به البلوى من التعامل بالفضة المقصودة فلا يصح القراض عاينها لان صفة القص وان علمت الآن مقدار القص مختلف فلا يمكن ضبط مثله عند التفصيل حتى لو قارضه على قدر منها معلوم القدر وذا فظاهر عدم الصحة لانه حين الرد وان أحضر قدره ورنالكن الغرض يختلف بتفاوت القص فله وكثرة (قوله ولا على غير معين) أى عند المالك كأن قارضه على مافى الذمة ولو غير ذمة العامل من الاجنبى كأن قال قارضتك على دينى الذى على فلان أو عليك فلا يصح اه حل قال حج وان عين فى المجاس لفساد العقد بكون المالك لا يقدر على تعيين مافى ذمة غيره وانظر عدم ذكره فى المان محترز المعين بخلاف بقية القيود فانه ذكر فيه محترزها (قوله أو غيره) أى غير الدين بأن يكون فى ذمة المالك ومعنى كونه فى الذمة وهو غير دين انه غير معين كأن يقارضه المالك على ألف

وأنفذت معه عبدها
ميسرة والقراض أخذاً بما
يأتى توكيل مالك يجعل ماله
بيد آخر ليتجر فيه والرجح
مشترك بينهما وهذا أولى
من قول الاصل القراض
أن يدفع اليه مالا الى آخره
(أركانه) ستة (مالك وعامل
وعمل ورع وصيغة ومال
وشرط فيه) أى فى المال
(كونه نقداً) دراهم أو
دنانير (خالصاً معلوماً)
جنساً وقدر اوصفة (معينا
ميد عامل فلا يصح على
عرض) ولو فلو سا وتبرا
وحلياً ومنفعة لان فى
القراض اغرار اذ العمل
فيه غير مضبوط والرجح غير
موقوف به وانما يجوز للحاجة
فاختص بما يزوج بكل
حال ونسأل التجارة به
(و) لا على نقد (مغشوش)
ولورائجا لا تنفاد خلوصه
نعم ان كان غشه مستهلكا
جاز قاله الجرجاني (و) لا على
(مجهول) جنساً وقدر أو
صفة ولا على غير معين كأن
قارضه على مافى الذمة من
دين أو غيره نعم لو قارضه على

تقد في ذمته ثم عينه في المجلس

صح خلافا للبغوي وكان قارضه على احدى صرتين ولومتساويتين نعم لو علم في المجلس عينه صح بخلاف ما لو علم فيه جذبه وقدره وصفته لا يصح على الاشبه في المطالب (ولا) يصح (بشرط كونه) أي المال (بيد غيره) أي غير العامل كالمالك ليوفي من نفسه ثمن ما اشتراه العامل لانه قد لا يجده عند الحاجة وتعيير به بغيره أعم من تعبيره بالمالك (و) شرط (في المالك ما) شرط (في موكل وفي العامل ما) شرط (في وكيل) لان القراض توكيل وتوكل فيجوز أن يكون المالك أعمى دون العامل ولا يجوز أن يكون أحدهما سفيا ولا صبيا ولا مجنونا ولوليهم أن يقارض لهم (وأن يستقل) أي العامل بالعمل ليتمكن من العمل متى شاء فلا يصح شرط عمل غيره معه لان انقسام العمل يقتضي انقسام اليد ويصح شرط اعانة مملوك المالك له في العمل ولا بد للملك لانه مال جعل عمله تبعاً للمال ولان ذلك لا يمنع استقلال العامل وشرطه أن يكون معلوما برؤية أو وصف وان شرطت نفقته عليه جاز (و) شرط (في العمل كونه

في ذمته ولم يعينه في المجلس م ر وقوله نعم لو قارضه الخ استدراك على قوله أو غيره (قوله في ذمته) أي المالك أي موصوفاً غير معين حل ومفهومة انه اذا كان في ذمة غير المالك لا يجوز سواء عين في المجلس وقبضه المالك أولاً وفي كلام حج انه اذا قارضه على دين في ذمة العامل وعين وقبضه المالك في المجلس صح أي فبرده للعامل بلا تجدد عقد وان قارضه على دين في ذمة أجنبي لم يصح وان عين في المجلس وقبضه المالك فيحتاج الى تجديد عقد عليه بعد تعيينه وقبض المالك له وفرق بين العامل وغيره بأن ما في ذمة غير العامل مجوز عنه حال العقد بخلاف ما في ذمة العامل فانه قادر على تحصيله فصح العقد عليه ع ش على م ر (قوله ولومتساويتين) أي في القدر والجنس والصفة وهذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح م ر وقيل يجوز على احدى الصرتين ان علم ما قيم ما ونساو يا جنسا وصفة وقدره فيتصرف العامل في أيهما شاء فتعين للقراض والاصح المنع لاتقاء التعيين كالبيع (قوله عينه) أي الاحدى وذكر الضمير باعتبار كونها شيئاً أو مبهماً أو مجهولاً ويشير لهذا قوله بخلاف ما لو علم فيه جنسه الخ وعبارة شرح م ر قوله صح أي حيث علم ما فهم ما و يفرق بين هذا وما يأتي في العلم بنحو القدر في المجلس بأن الابهام هنا أخف لتعين الصرتين وانما الابهام في المراد منه ما بخلافه في العلم بنحو القدر اه ببعض تغيير (قوله لان القراض توكيل) لكن ليس محضاً بدليل اشتراط القبول لفظاً كما سيأتي بل هو مشوب بمعاوضة (قوله فيجوز أن يكون المالك أعمى) لكن ينبغي أن لا يجوز مقارضته على معين كما يتمتع ببيع معين وأنه لا يجوز اقباضه المعين فلا بد من توكله فراجع سم وكلامهم بأباه لان هذا كما لو وكله في بيع عبد معين لان هذا توكيل وتوكل الآن يقال ما هنا ليس توكيلاً محضاً بدليل اشتراط القبول هنا لفظاً ع ش (قوله سفيا) وأما المحجور عليه بالفلس فلا يصح أن يقارض ويصح أن يكون عاملاً ويصح القراض من المريض ولا يحسب ما زاد على أجرة المثل من الثلث لان المحسوب منه ما يفوته من ماله والربح ليس بحاصل حتى يفوته وانما هو شيء يتوقع حصوله بخلاف ما ساقاه فانه يحسب فيها ذلك من الثلث لان الثمار فيها من عين المال اه س ل (قوله ولوليهم أن يقارض لهم) أي من يجوز ابداع المال عنده وله أن يشترط له أكثر من أجرة المثل ان لم يجد كافياً غيره س ل وشرح م ر (قوله ويصح شرط اعانة مملوك المالك) كما مر في قوله وأنفذت معه عبداً ميسرة والمملوك شامل للهيمة والحر الذي يستحق منفعته كالعبد وخرج بمملوكه مملوك غير المالك كافي سم (قوله وان شرطت نفقته) أي المملوك على العامل خرج به الحر فلا يجوز فيه ذلك لان نفقته على نفسه والعبد المستأجر أيضاً والاوجه اشتراط تقديرها وكان العامل استأجره بها وقد اعتبر أبو حامد ذلك في نظيره من عامل المساقاة ولا يقاس بالحج بالنفقة حيث جوزوا الاستئجار فيه بالنفقة بلا تقدير لها لخروجه عن القياس فكانت الحاجة داعية الى التوسعة في تحصيل تلك العبادات المشقة شرح م ر والذي جزم به ابن المقرئ عدم اشتراط تقدير النفقة زى وفي قل على الجلال ويجوز شرط النفقة ويتبع فيها العرف ولا يشترط تقديرها على المعتمد وما في شرح شيخنا الرملي تبع فيه حج والمنقول عنه اعتماد خلافه انتهى (قوله كونه تجارة) وهي الاستراح بالبيع والشراء دون الطحن والخبز اذا لا يسمى فاعلهما اجارا بل محترفاً شرح م ر (قوله فلا يصح على شراء بر) فلو فعل ذلك العامل من غير شرط لم يفسد القراض وأجرته على المالك ان أذره ولو شرط على العامل استئجار ذلك من مال القراض جاز قاله شيخنا عن شيخنا م ر وفي شرحه خلافه فراجع قل على الجلال وعبارة في الشرح ولو شرط أن يستأجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض وحظ العامل التصرف فقط قال في المطالب فالذي يظهر

تجارة وأن لا يضيقه) أي العمل (على العامل فلا يصح على شراء بر يطحنه ويخبزه) أو غزل

الجوار ونظرفيه الاذرى بأن الرج لم يشأ عن تصرف العامل وهذا أوجه اه (قوله بئسجه) بابه ضرب ع ش (قوله لان تسمى تجارة) بل حرفة (قوله على جهالة العوضين) وهما العمل والرج حل اسكن كون العمل يسمى عوضا فيه نظر كما قاله س ل (قوله للعاجلة) علة لمحذوف أى واغتفرت الجهالة للعاجلة (قوله ولا على شراء متاع معين) وهذا محترز لقوله وأن لا يضيقه ولو قارضه على أن يشتري الخنطة ويخزنه مدة فاذا ارتفع سعرها باعها لم يصح قاله القاضي حسين لان لرج غير حاصل من جهة التصرف وفي البحر نحوه وهو ظاهر بل لو قال على أن تشتري خنطة وتبيعها في الحال لم يصح شرح م ر بحر وفيه أى تضيقه عليه بطلب الفورية في الشراء والبيع وعليه فلو حذف قوله في الحال كان قراضا صحيحا ع ش وظاهر أنه لو قارضه ولم يشترط عليه الخزن فاشترى هو وخزنه باختياره الى ارتفاع السعر لم يضر لانه اذا شرط لم يجعل التصرف لى رأى العامل بخلافه اذ لم يشترط س ل (قوله ولا تشتري الا الخيل البلق) هذا يغني عنه المعين الا أن يقال صورة المعين أن يكون مشخصا كهذا الثوب أو هذه الفرس بخلاف ما لو قال لا تشتري الا الرقيق أو الا الخيل فانه يصح حل (قوله ولا على معاملة شخص معين) بخلاف منع معاملته وشرط البيع في حانوت معين مفسد بخلاف شرط سوق معين قاله الماوردى والاذن المطلق يرجع فيه للعرف والاذن في البر بالزاي المجعومة يتناول كل جنس وفي الفاكهة لا يتناول البقول الا القثاء والخيار وفي الطعام يتناول الخنطة لا الدقيق والاذن في البحر لا يتناول البر وعكسه اه قل (قوله أم الشراء) يحمل كلامه على ما اذا تراخى قوله ولا تشتري بعد قوله قارضتك سنة م ع ش لان ذكره متراخيا يقوى جانب التأقيت فيبطل س ل أى فلا ينافى قوله فان منع الشراء الخ وقد يقال لامنافة لان لا تى مصور بما اذا قال قارضتك ولا تشتري بعد سنة ولم يوقت القراض فان منع هذا الشراء متصلا يصح اضعف جانب التأقيت كما قاله ع ش (قوله قد لا يتأتى من جهته ربح) فلو كانت العادة جارية بالرج منه صح حل وفي ع ش على م ر قوله أو معاملة شخص أى بعينه ظاهره وان جرت العادة بحصول الرج بمعاملته وعليه فلعن الفرق بينه وبين الاشخاص المعينين سهولة المعاملة مع الاشخاص أكثر منها مع الواحد لاحتمال قيام مانع به تقوت المعاملة معه اه (قوله كقوله ولا تشتري) أى كقوله قارضتك ولا تشتري من غير ذكر تأقيت (قوله بدليل احتماله) أى جوازه والجواز يصدق بالوجوب فلا يقال التأقيت شرط فيهما ع ش والاولى أن يراد بالاحتمال الاغتفار أى اغتفاره وان كان واجبا (قوله كونه لهما) ذكر للرج ثلاثة شروط كونه لهما وكونه معلوما وكون العلم بالجزئية بدلية كلامه بعد (قوله أو أن لغيرهما منه شيأ) كأن قال قارضتك على أن يكون ثلثك وثلثى وثلث لزوجتى أو لبنى أو لفلان الاجنبى حل والمراد أنه جعل لغيرهما منه شيأ مع عدم العمل فان شرط عليه العمل فهو قراض لاثنين كذا قاله شيخنا اه قل على الجلال (قوله والمشروط لمالوك أحدهما) خرج به المشروط لاجيره الحر لان له بدلا ومالك بخلاف مالوك فانه لا مالك له ع ش (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من شرط جزء للمالك وجزء للعامل وجزء للمالك أو لاهله التي يدفعها المالك للعامل ليحمل عليها مال القراض مثلا هل هو صحيح أم باطل والجواب أن الظاهر الصحة وكأن المالك شرط لنفسه جزأين وللعامل جزأوه هو صحيح اه ع ش على م ر (قوله كالمشروط له) فاشترط له مضموم الى ما شرط لسيده زى (قوله فيصح معه) أى المشروط في الثانية وهى قوله أو أن لغيرهما منه شيأ دون الاولى

الى القراض عليها المشتمل على جهالة العوضين للحاجة (و) لا على (شراء) متاع (معين) كقوله ولا تشتري الا هذه السلعة (و) لا على شراء نوع (نادر) وجوده كقوله ولا تشتري الا الخيل البلق (و) لا على (معاملة شخص) معين كقوله ولا تنبع الا لزيد أو لا تشتري الا منه (ولا ان أقت) بمدة كسنة سواء أسكت أم منعه التصرف أم البيع بعدها أم الشراء لان المتاع والمدة المعينين قد لا يرجح فيهما والتأخير قد لا يجزئ والشخص المعين قد لا يتأتى من جهته ربح في بيع أو شراء (فان منعه الشراء فقط بعد مدة) كقوله ولا تشتري بعد سنة (صح) لحصول الاسترباح بالبيع الذى له فعله بعدها ومحملة كما قال الامام أن تكون المسئلة يتأتى فيها الشراء لغرض الرج بخلاف نحو ساعة وعلم من امتناع التأقيت امتناع التعليق لان التأقيت أسهل منه بدليل احتماله في الاجارة والمساقاة ويمتنع أيضا تعليق التصرف بخلاف الوكالة لما فانه غرض الرج وتعبيرى بما ذكرته أولى من تعبيره

بما ذكره (و) شرط (في الرج كونه لهما) كونه معلوما (لهما) (بجزئية) كنصف وثلث (فلا يصح) القراض وهى (على أن لا أحدهما) معينا أو بهما (الرج) أو أن لغيرهما منه شيأ لعدم كونه لهما والمشروط لمالوك أحدهما كالمشروط ا فيصح معه

(عشرة أو ربع صنف) لعدم العلم بالجزئية ولا أنه قد لا يربح غير العشرة أو غير ربح ذلك الصنف فيفوز أحدهما بجميع الربح (أو) على (أن للمالك النصف) مثلا لان الربح فائدة رأس المال فهو للمالك الا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شيء منه بخلاف ما لو قال على أن للعامل النصف مثلا فيصح ويكون الباقي للمالك لانه بين ما للعامل والباقي للمالك بحكم الاصل (وصح) في قوله قارضتك (والربح بيننا وكان نصفين) كما لو قال هذه الدارين زيد وعمرو (و) شرط (في الصيغة ما) مرفيها (في البيع) بجماع أن كلامهما عقد معاوضة (كقارضتك) أو عاملتك في كذا على أن الربح بيننا فيقبل العامل لفظا وتعيرى بما ذكر أولى من قوله يشترط ايجاب وقبول (فصل) في أحكام القراض لو (قارض العامل آخر) ولو باذن المالك (ليشاركه في عمل وربح لم يصح) لان القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يعقد المالك والعامل فلا يعدل الى أن يعقد عاملان

وهي قوله على أن لا أحدهما معينا أو مبهما الربح فانه اذا شرط للمالك نصف الربح ولم لو كنه النصف الآخر كان كالمو شرط كل الربح للمالك وان شرط للعامل نصف الربح ولم لو كنه النصف الآخر كان كالمو شرط جميع الربح للعامل حل وزى وهذا نائذ على منطوق كلام المصنف فان صورته أن يجعل الربح كله لمالك أحدهما تأمل وقد يقال هو شامل لما ذكر أيضا (قوله والباقي للمالك) ولا يضر صدق ذلك بالاجنبي فانه لا يضر الا ان شرط له بالفعل حل (قوله أو عاملتك) أو صار بذلك أو خذ هذه الدراهم واتجر فيها أو بيع واشتر على ان الربح بيننا فلو اقتصر على بيع واشترى فقد شرح م ر أى ولا شيء له كما صرح به في التحفة (قوله فيقبل العامل لفظا) فلا يكفي الشروع في الفعل مع السكوت (قوله أولى) لان اطلاق الاصل شامل لما لو وجد الايجاب والقبول مع انتفاء شيء من شروطهما ع ش ويقضى أيضا ان الصيغة شرط مع انهاركن وان أجيب عنه بان مراده بالشرط ما لا بد منه انتهى

(فصل في أحكام القراض) أى في شيء من أحكامه والا فامرو بآتي بعده من أحكامه أيضا ع ش على م ر (قوله لم يصح) أى القراض الثاني وأما القراض الاول فهو باق على صحته والربح جميعه للمالك وللتاني عايبه الاجرة اذا قارضه باذن المالك لانه لم يعمل بمجانا ولا شيء للاول أى حيث لم يعمل والاستحقاق قسطه ان شارك الثاني في العمل حل (قوله فلا يعدل الى ان يعقده عاملان) قد ورد على هذا التعليل ما ذكره بعد بقوله فان قارضه بالاذن لينفرد بالعمل والربح صح فان له قدرهنا عاملان بناء على ان الاول لا ينزل بمجرد اذن المالك وانما ينزل بالعقد اللهم الا ان يكون المراد الى أن يعقده عاملان مع استمرارهما عاملين وفيه بعد ذلك انه خلاف موضوعه اذا ليس العاقد ههنا المالك والعامل لان يجاب بأن الاول وكيل عن المالك فلا اذن يعقده المالك ولو بنائبه والعامل اه سم (قوله فان قارضه بالاذن الخ) ولا ينزل الا بالعقد وحينئذ يكون كالمو قارضه بنفسه والربح بين المالك والعامل الثاني وينزل الاول بمجرد اذن له ان ابتداء المالك كذا قيل والمعتمد انه لا ينزل الا بالعقد مطاقا أى ابتداء المالك أولا اه حل وم ر بأن سأل العامل في ذلك (قوله كالمو قارضه المالك بنفسه) يؤخذ منه انه لا بد أن يكون مما يصح القراض عليه ابتداء بان يكون نقدا فلو كان عروضا لا تصح المقارضة عليهم اطلاقا وعبرة س ل قوله صح ومحلها اذا كان المال مما يجوز عليه القراض فلو وقع ذلك بعد تصرفه وصيرورته عرضا لم يجوز عند عدم التعيين ان يقارض الا مينا (قوله وتصرف الثاني الخ) ليس بقيد بل يضمن بوضع اليد وان لم يتصرف ع ش (قوله لم يصح شراؤه) أى سواء قصد الشراء للعامل الاول أو لنفسه أو أطلق وقوله لانه فضولي وحينئذ فالاول باق على صحته وله ان ينزع المال من الثاني ويتصرف فيه اه (تنبيه) كالعامل فيما ذكر الوصى اذا أراد ان يقيم غيره مقامه وأخرج نفسه من الوصاية وكذا الناظر بشرط الوقف قال شيخنا ولو عزل نفسه انزل وللقاضي أن يولى غيره فراجعه قل على الجلال (قوله أو في ذمته) أى للاول أخذ من قوله بعد وظاهر أخذنا مما يأتي الخ وعبرة حل قوله أو في ذمته أى للعامل الثاني أى اشتراه العامل الثاني في ذمته للعامل الاول فقوله له متعلق باشتري المقدر (قوله فالربح للاول) ظاهره وان نوى العامل الثاني نفسه وأشار الشارح الى استخراج ذلك بقوله وظاهر الخ وفيه أنه بعد تقييد الشارح بقوله له لا يأتي ما ذكر وكان من حق الشارح أن يقول وخرج بقولي له ما لو الخ حل وقرر شيخنا قوله فالربح للاول أى كله ولا شيء للمالك فيه لان الشراء وقع للاول من العاملين اذا افترض أنه بغير مال المالك وفي قل قوله فالربح

فان قارضه بالاذن لينفرد بالربح والعمل صح كالمو قارضه المالك بنفسه أو بلاذن فلا (وتصرف الثاني بغير اذن المالك غصب) فيضمن ما تصرف فيه (فان اشترى بعين مال القراض لم يصح) شراؤه لانه فضولي (أو في ذمته) له (فالربح للاول) من العاملين لان

الثاني وكيل عنه (وعليه لثاني أجرته) لأنه لم يعمل بمجانا فان عمل مجانا كان قاله الاول وكل الرجح في فلا أجرته وظاهر أخذ ما يأتي ان الثاني اذا اشترى في الذمة ونوى (١٥٠) نفسه فالرجح له ولا أجرته على الاول (ويجوز تعدد كل) من المالك والعامل

فالمالك أن يقارض اثنين متفاضلا ومتساويا في المشروط لهما من الرجح كأن يشترط لاحدهما الثلث الرجح وللآخر الربع أو يشترط لهما النصف بالسوية سواء اشترط على كل منهما مراجعة الآخر أم لا ولا يمكن أن يقارضا واحدا ويكون الرجح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال فاذا اشترط للعامل نصف الرجح ومال أحدهما مائتان ومال الآخر مائة اقتسما النصف الآخر أثلاثا فان شرط غير ما تقتضيه النسبة فسد العقد كما علم من قولي فيما مر كونه لهما مافيه من شرط الرجح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد قراض صح تصرف العامل) للأذن فيه (والرجح) كله (للمالك) لأنه نعماء ملكه (وعليه) له (ان لم يقل والرجح لثاني أجرته) أي أجرته مثله لأنه لم يعمل بمجانا وقد فاته المسمى وكذا ان علم الفساد كما يؤخذ من التحليل فان قال ذلك فلاننى عليه له لرضاء بالعمل بمجانا وظاهر أنه اذا اشترى في الذمة ونوى نفسه فالرجح له لأنه نعماء ملكه ولا أجرته

للاول أي يرجح المال جميعه لا المشروط للعامل الاول فقط اهـ (قوله وعليه لثاني أجرته) أي وان علم الثاني الفساد لأنه عمل طامعا فيما أوجبه الشرع وهو أجره المثل وكذا يقال في نظير ذلك من صور الفساد في هذا الباب وباب المساقاة مر سم (قوله ونوى نفسه) أي فقط فلا واطلاق كان للاول أو نوى نفسه والعامل الاول ينبغي أن يكون مشتركا وقرر شيخنا أنه يكون للعامل الثاني أيضا قياسا على الوكيل اذا قصد نفسه والموكل حل أي فاته يقع للوكيل وقال ع ش قوله ونوى نفسه أي وأطلق خلافا لمحلبي أي والفرض ان الشراء في الذمة قال ع ش على مر بعد نقل هذا أقول هذا قريب فيما لو أذن له في شراء شيء بعينه أمالوا أذن له في التجارة من غير تعرض لشيء بخصوصه فينبغي الصحة ويكون ما اشتراهما مشتركا بينهما ما اذا نوى نفسه والعامل الاول (قوله لمافيه من شرط الرجح) أي شرط الرجح الزائد على نصيبه فاذا اقتسما النصف الآخر نصفين في المثال المذكور كان مع صاحب المساقاة نصف مدس من الرجح زائد على ما يخصه من الرجح مع أنه ليس بمالك ولا عامل بالنسبة له شيخنا وقال العزيزي قوله لمن ليس بمالك لان صاحب الثاين اذا جعل لصاحب الثلث قدر ما له مع أن صاحب الثلث ليس مالكا لشيء من الثاين وليس عاملا خيئتده هو أجنبي بهذا الاعتبار اهـ ومثله شورى بعد التوقف (قوله واذا فسد قراض) أي بنحو فوات شرط ككونه غير نقد وكان المقارض مالكا أهلا للتصرف بان يكون مكلفا رشيدا اما اذا فسد لعدم أهلية لعاقدا أو المقارض ولي أو وكيل فلا ينفذ تصرفه حل ومن (قوله صح تصرف العامل) لبقاء الاذن وليس كلو فسد البيع لا ينفذ تصرف المشتري لأنه انما يتصرف بالملك ولا ملك في البيع الفاسد حل (قوله لأنه نعماء ملكه) أي وانما يستحق بعضه في العقد الصحيح سم (قوله أجرته) أي أجرته مثله وان لم يحصل رجح بل وان حصل خسران لأنه عمل طامعا في المسمى ولم يسلم فرجع الى الاجرة ع ش (قوله وكذا ان علم الفساد) أي لا أجرته كما يصرح به كلامه في شرح الروض فهو عطف على مقدر كانه قال فان عمل مجانا بأن قال المالك ما ذكر فلا أجرته وكذا ان علم الفساد فهو عطف على المفهوم قاله زى وفيه نظر ظاهر لان المفهوم ذكره الشارح بعد حل وقوله كما يصرح به كلامه في شرح الروض الخ يمكن أنه جرى هنا على خلاف ما جرى عليه هناك ولبعضهم مانع قوله وكذا ان علم الفساد ان عطف على المفهوم كما قاله زى كان ضعيفا لان معناه حينئذ لا أجرته وان عطف على قوله ان لم يقل والرجح الى كان معتمدا لان معناه وكذا على المالك أجرته ان علم الفساد ويدل على اثباتي قوله كما يؤخذ من التحليل ولو جعله غاية بأن يقول وان علم الفساد كان أولى وعلى الاول بقدر مضاف فيه والتقدير كما يؤخذ من مفهوم التحليل ليناسب كلامه في شرح الروض كما قاله بعضهم (قوله كما يؤخذ من التحليل) وهو لانه لم يعمل بمجانا اذ لا يلزم من العلم بافساد العمل بمجانا لانه حيث لم يقل والرجح كله لم يعمل بمجانا علم الفساد أولا وكان من حقه أن يقول وان علم الفساد حل والمعتمد أن له الاجرة لانه عمل طامعا فيما أوجبه الشرع زى (قوله ولو بعرض) وينقد غير البلد ان راج حل وزى وخالف الشيخ سلطان فقل بخلاف نقد غير البلد وفرق بأن نقد غير هالايروج فيها فيتعطل الرجح فتأمل (قوله لانه طريق للاسترباح) وبهذا طريق الوكيل (قوله بمصلحة) خرج مالوا اشترى شيئا ثمن مثله وهو لا يتوقع رجحافيه أي فلا يصح (قوله لان العامل في الحقيقة وكيل) أي يشبه الوكيل فليس وكيل من كل وجه فلا ينافي ما سبق من أنه

بيع

على المالك (ويتصرف) العامل (ولو بعرض) لانه طريق للاسترباح (بمصلحة) لان العامل في الحقيقة وكيل (لا يغبن فاحش) في بيع أو شراء والتقييد بفاحش من زيادتي

(ولا نسيت) في ذلك (بلا
 اذن) في الغبن والنسيئة
 أما بالاذن فيجوز وبأني
 في تقدير الاجل والطلاق
 في البيع ماصر في الوكيل
 ويجب الاشهاد في البيع
 نسيت فان تركه ضمن
 ووجه منع الشراء نسيت
 أنه كما قال الرافعي قد يتلف
 رأس المال فتبقى العهدة
 متعلقة بالمالك (واكل)
 من المالك والعامل (رد
 بعيب ان فقدت مصلحة
 الابقاء) ولو مع فقد مصلحة
 الرد أو رضى الآخر بالعيب
 لان لكل منهما حصة في
 المال فان وجدت مصلحة
 الابقاء امتنع الرد فتعيرى
 بذلك أعم وأولى من قوله
 رد بعيب تقتضيه مصلحة
 (فان اختلفا) فيه فاراده
 أ. د. هما وأباه الآخر (عمل
 بالمصلحة) في ذلك لان كلا
 منهما له حق فان استوى
 الحال في الرد والابقاء ففي
 المطلب يرجع الى العامل
 (ولا يعامل) العامل
 (المالك) كان يبيعه شيئاً
 من ماله القراض لان المالك له
 (قوله لا يزىد العامل عليها
 ولا ينقص) خلاف
 ما تقدم في الوكالة فان
 الوكيل له النقص عما قدره له
 المالك ما لم ينهه اه شيخنا
 مرصفي

يباع بالعرض حل (قوله ولا نسيت في ذلك) أي في بيع أو شراء بلا اذن ظاهر أنه يبيع بغبن غير
 فاحش ولو كان ثم من يأخذ تمام القيمة ولعله غير مراد أخذ ما تقدم في الوكالة ع ش (قوله فيجوز)
 أي ومع جواز من ينهي أن لا بالغ في الغبن كبيع ما يساوي مائة بعشرة بل يبيع مما يدل القرينة على ارتكابه
 عادة في مثل ذلك فان بالغ في الغبن لم يصح تصرفه ع ش (قوله وبأني في تقدير الاجل والطلاق الخ)
 أي فان قدر للعامل مدة لا يزىد العامل عليها ولا ينقص وان أطلق الاجل حل على العرف (قوله ويجب
 الاشهاد) ومتى أذن في التسليم قبل قبض الثمن لم يجب اشهاد لعدم جريان العادة بالاشهاد في البيع الحال
 والمراد بالاشهاد الواجب كما رخصه ابن الرفعة أن لا يسلم حتى يشهد شاهدين على اقراره بالعقد قال
 الاسنوي أو واحداتقة اه وقضية كلام ابن الرفعة أنه لا يلزمه الاشهاد على العقد ووجه بأنه قد يتيسر له
 البيع يرجع بدون شاهدين ولو أخر لحضورهما فأت ذلك بخلافه العقد بدونهم اولمه الاشهاد عند التسليم
 شرح م قال ع ش عليه واقتصره على وجوب الاشهاد بفيد أنه لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا
 يخالف ماصر في الوكيل وعليه فيمكن الفرق بأن العامل هنا لما كان له حصة من الربح وكان مطالباً
 بتضييف رأس المال أغنى ذلك عن بيانه للمالك اه ولونهاء عن الاشهاد لم يمنع ولا تركه (قوله ووجه
 منع الشراء) لا يقال هو متمكن من التججيل لا مانع من قبوله لغيره من قبوله لغرض سم (قوله
 ولكل من المالك والعامل الخ) ظاهره أنه جائز في حق العامل أيضاً وليس مراد ابل هو واجب عليه
 وجائز في حق المالك الآن يقال ولكل منهما أي لجموعهما أو يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالواجب
 ع ش (قوله ان فقدت مصلحة الابقاء) بحيث لو أتى لا يرجع (قوله ولو مع فقد مصلحة الرد) بأن
 استويا بأن كان الرد يحتاج الى مؤنة كاجرة حمله الى مكان البائع أو كان البائع مماطلاً بالثمن قال في شرح
 الروض بل القياس وجوبه أي الرد فيما اذا كانت المصلحة فيه على العامل كمكسه (قوله امتنع الرد)
 أي لا يجوز ولا ينفذ اه ع ش على م (قوله أعم وأولى) أما العموم فشموله لما اذا لم يكن في الرد
 مصلحة ولا في الابقاء وأيضاً عبارة الاصل ليست شاملة للمالك وأما الاولوية فلان جلة تقتضيه مصلحة
 في عبارة الاصل لا يصح كونها صفة للرد لانه معرفة بالجهة في معنى النكرة ولا كونها حالاً من الرد لانه
 مبتدأ والحال لا ينحى من المبتدأ عند الجمهور ولا حالاً من الضمير العائد على الرد المستتر في الجار والمجرور
 الواقع خبر التقديم على المبتدأ ولا يتحمل حينئذ ضميراً عند سيبويه لكن أجيب عن الاول بجعل لام
 الرد للجنس فيكون في معنى النكرة وعن الثاني اما بصحة محي الحال من المبتدأ عند سيبويه واما بجعل
 الرد فاعلاً للجار والمجرور وان لم يعتمد كما ذهب اليه الاخفش وان منعه سيبويه وحينئذ يصح محي الحال
 منه م ل وعبارة الاصل له أي للعامل الرد الخ لان المنهاج يقتضي الرد اذا وجدت المصلحة فيهما حل
 (قوله عمل بالمصلحة) أي من جهة الحاكم زي (قوله ففي المطلب يرجع الى العامل) لتمكنه من شراء
 المعيب بقيمة ف كان جانبه أقوى شرح م (قوله ولا يعامل العامل المالك) أي لا يجوز ولا ينفذ
 ع ش على م ولو كان له عاملان كل واحد منفرد بماله فهل لاحدهما معاملة الآخر أو لا وجهان في
 البيان والمعتمد أنه ان أثبت لكل الاستقلال جازله الشراء من الآخر وان شرط عليهما الاشتراك
 امتنع على أحدهما معاملة الآخر زي قال حل بعد نقل ذلك لكن في كلام شيخنا ما يفيد عدم
 الصحة مطلقاً حيث قال بعد حكاية ما سبق لكن المعتمد منع بيع أحدهما من الآخر (قوله كان يبيعه
 الخ) بخلاف شراء العامل انال من المالك بعين أو دين فانه لا محذور فيه لتضمنه فسخ القراض فيه ومن
 ثم لو اشتراه منه بشرط بقاء القراض بطل م ل (قوله لا المالك له) صريحه امتناع معاملة وكيله
 وما أذونه بخلاف مكانه ولو قامدا وكذا امتناع معاملة أحد العاملين للآخر في ماله وان أثبت لكل منهما

(ولا يشتري باكثر من مال القراض) رأس مال وربحها ولا يغير جنسه لان المالك لم يأذن فيه وتعبيرى بذلك أولى من تعبيرة برأس المال (ولا) يشتري (زوج المالك) ذكرا كان أو أنثى (ولا من يعتق عليه) لكونه بعضه أو أقر هو بحر يته أو كان أمة مستولدة له وبيعت لكونها موهنة (بلاذن) منه في الثلاث أما بآذنه فيجوز (فان فعل) ذلك بغير آذنه (لم يصح) الشراء في غير الأولى ولا في الزائد فيها لانه لم يأذن في الزائد فيها ولتضرره بانفساخ النكاح وتقويت المال في غيرها (الا ان اشترى في ذمة فيقع له) أى للعامل وان صرح بالسفارة فعمل أنه اذا اشتراه بعين مال القراض لا يصح وخرج بزواج المالك ومن يعتق عليه زوج العامل ومن يعتق عليه فله شراؤهما للقراض وان ظهر ربح ولا يفسخ نكاحه ولا يعتق عليه كالوكيل يشتري زوجه ومن يعتق عليه لموكله (ولا يسافر بالمال بلاذن) لما فيه من الخطر والتعريض للتلقي فلو سافر به ضمنه أما بلاذن فيجوز لكن لا يجوز في البحر الا

الاستقلال كما عتمده شيخنا وصرح به شيخنا الرملى في شرحه وخرج به المالك مال غيره كأن كان وكيل عن غيره فتجوز معاملته اه قل (قوله باكثر من مال القراض) كأن كان مال القراض ألفين واشترى ثلاثة آلاف وقد صورته حل بما يغني هذا عنه وعبارته وصورة الشراء باكثر من مال القراض أن يقع الشراء في عقدين بان كان مال القراض مائة واشترى سلعة بمائة أما بعين تلك المائة أو في الذمة ولم ينقدها فيه ما ثم اشترى بخمسين من تلك المائة أو بها فان الشراء الثاني باطل لتعين المائة للعقد الاول (قوله ولا يغير جنسه) اعل هذا في الابتداء حتى لو صار المال عروضا جازا لشراء بها فليحرم مسم وقال مر فلو كان ذهباً ووجد ما يباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشترى ذلك بها شرح مر (قوله أولى من تعبيرة برأس المال) أى لان عبارته توهم أنه لو حصل ربح في مال القراض امتنع عليه أن يشتري باكثر من رأس المال اه ع ش (قوله ولا من يعتق عليه) وليس للمالك ولا العامل أن ينفرد بكتابة عبد القراض كما في الجواهر فان كاتباً صح والنجرم قراض فان عتق وثم ربح شارك العامل المالك في الولاء بقدر ماله من الربح س ل (قوله ولا من يعتق عليه) مفهومه أنه يشتري ذوى الارحام وينبغي خلافه اذا كان هناك حاكم يرى عتقهم عليه لاحتمال رفعه اليه فيعود اليه الضرر ع ش على مر (قوله أما بآذنه فيجوز) واذا اشترى من يعتق عليه بالاذن فان لم يكن في المال ربح عتق على المالك وما بقى هو رأس المال وكذا ان كان فيه ربح فيعتق على المالك ويغرم للعامل نصيبه من الربح ولو أعتق المالك عبداً من مال القراض فكذلك شرح مر (قوله في غير الأولى) أى من الثلاث (قوله ولا في الزائد فيها) أى والصورة أن العقد تعدد والا فلا يصح في الجميع أى وهذا فيما اذا اشترى في الزائد بعين مال القراض كفى حل (قوله بانفساخ النكاح) أى لو قلنا بصحة الشراء وقوله بالسفارة بان قال اشترى للمالك ثمن في ذمتي وتلغو تسمية المالك كما تقدم نظيره في الوكيل وقوله فعمل أى من لاستثناء وانظر أى فائدة في التنبية على هذا (قوله وان ظهر ربح) ولا يقال ان ظهور ربح يفسخ النكاح ويعتق عليه لثبوت المالك له حيثئذ (قوله ولا يعتق عليه) ظاهره سواء كان الشراء بالعين أو في الذمة وسواء أظهر ربح في صورتين أم لا مر وعبرة الروض فرع اشترى العامل للقراض أباه ولو في الذمة والربح ظاهر صح ولم يعتق وهذا يفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولومع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح وقضية ذلك أنه لو اشترى زوجته للقراض صح ولا يفسخ نكاحه ويتجه ان له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكه لشيء منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء فيستصحب ولا يعارض ذلك أنه يحرم على العامل وطء أمة القراض لان ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا زوجية ثابتة (قوله ولا يسافر بالمال) أى وان قربت المسافة وأمن الطريق وانتفتت المؤنة حل (قوله والتعريض للتلقي) أى لانه مظنة لذلك حل (قوله فلو سافر به ضمنه) أى وأثم ولم يفسخ القراض سواء سافر بعين المال أو المر وض التي اشتراه به خلافاً لما وردى وقد قال الامام لو خلط مال القراض بماله ضمن وان لم ينزل ثم ابيع فيما سافر اليه وهو أكثر قيمة مما سافر عنه أو استوى يصح البيع للقراض أو أقل قيمة بما لا يتغابن به لم يصح شرح مر واذا قبض الثمن استمر في ضمانه الى ان يعود الى البلاد التي سافر منها وانظر كيف يجوز ترك القدر الذي يتساح به اذا كان لو باع في البلد المأذون فيه لم يتركه مسم على حجج (قوله لكن لا يجوز في البحر) أى المالح ومثله الانهار اذا زاد خطرها على خطر البر حل وقوله الانصص عليه أو على بلد لا يصل لها الامنة حل (قوله ولا يمون منه نفسه) جوز مالك النفقة منه على نفسه والتصدق على العادة اه قل على الجلال (قوله لان له نصيباً من الربح) اعل شأنه ذلك فيدخل

بنص عليه (ولا يمون) هو أعم من قوله ولا ينفق (منه نفسه) حضرا ولا سفر لان له نصيباً من الربح

فلا يستحق شيئا آخر فلو شرط المؤنة في العقد فسد (وعليه فعل (١٥٣) ما يعتاد) فعلة (كطى ثوب ووزن خفيها

كذهب) ومسك عملا
بالعادة (وله اكتره لغيره)
أى غير ما عليه فعلة من مال
القراض ولو فعله بنفسه
فلا أجر له وما يلزمه فعله لو
اكتري من فعله فلا أجر
في ماله (ويملك) العامل
(حصته) من الربح (بقسمة)
لا يظهر لأنه لو ملكها
بالظهور لكان شريكا في
المال فيكون النقص
الحادث بعد ذلك محسوبا
عليهما وإي من كذلك لكنه
انما يستقر ملكه بالقسمة
ان نص رأس المال وفسخ
العقد حتى لو حصل بعد
القسمة فقط نقص جبر
بالربح المقسوم ويملكها
ويستقر ملكه أيضا
بنفوض المال والفسخ
بلاقسمة كما بينته في شرح
الروض (وللمالك ما حصل
من مال قراض كثمر
وتاج وكسب ومهر) وغيرها
من سائر الزوائد العينية
الحاصلة بغير تصرف العامل
لأنه ليس من فوائد التجارة
وتعبرى بما ذكر أعظم مما
عبر به (ويجبر بالربح
نقص) حصل (برخص
أو عيب حدث) لاقتضاء
العرف ذلك والثانية من
زيادتي (أو تلف بعضه)
بأق سهاوية أو جنابة

ماله بربح أو كان العقد فاسدا فراجعه قل وأيضا قد تكون النفقة قدر الربح فيفوز به العامل وقد
تكون أكثر فيؤدى إلى ان يأخذ جزءا من رأس المال سم (قوله وعليه فعل ما يعتاد) أى يعتاد
عند التجار فعل التاجر له بنفسه شرح مر (قوله ووزن خفيف) بالجر عطف على قوله طى والجلال
المحلى في شرح الاصل ضبطه بالرفع ومقتضاه وجوب ذلك وان لم يعتد حل وعبرة شرح مر
ووزن الخفيف وان لم يعتد فرعه متعين كما ضبطه الشارح اه بحروفه لكن قول الشارح عملا بالعادة
يدل على الجر وعبرة ع ش قوله ووزن قضية تعليل الآتى بقوله عملا بالعادة أنه بالجر عطف على طى
وفى شرح مر انه بالرفع وانه على العامل وان لم يعتد ويمكن حل كلام الشارح عليه بان يقرأ ووزن بالرفع
ويراد بقوله عملا بالعادة العادة القديمة فلا يضطر طرقة عادة بخلافها والحادثة هي المراد بقول مر وان لم
يعتد يعنى الآن اه بالحرف (قوله عملا بالعادة) أى فلا بد أن يكون وزن الخفيف معتادا أو يقال
من شأنه ذلك أى العادة فيه الوزن حل (قوله ولو فعله بنفسه فلا أجر له) سياتى للشارح في المساقاة
أن ما لا يلزم العامل فعله اذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كما لو قال اقض دينى وان لم يسم المالك له
أجرة فقياسه أن محل عدم استحقاقه هنا الاجرة حيث فعل بلاذن من المالك حور ع ش على مر
(قوله فلا أجر في ماله) فلو دفعها من مال القراض ضمنها قل (قوله بقسمة) أى للربح (قوله
لا يظهر) لكن ثبت له فيه حق مؤ كدفيورث عنه ويقدم به على الغرماء وعلى مؤن تجهيز المالك
لتعلقه بالعين ويصح اعراضه عنه وغرمه المالك بان لا يلفه للمال واسترداده شرح مر (قوله محسوبا
عليهما) أى على رأس المال والربح كما يدل عليه عبارة مر بقوله حتى لو هلك منه شيء كان من المالكين
(قوله وليس كذلك) أى لا يجب على الربح لأنه يجبر به (قوله لكنه انما يستقر ملكه بالقسمة)
عبارة مر ومع ملكه بالقسمة لا يستقر ملكه الا اذا وقعت بعد الفسخ والنفوض الآتى والاجبر به
خسران حدث بعدها (قوله وللمالك ما حصل من مال القراض) خرج بما حصل منه الظاهر في
حدوثه منه ما لو اشترى حيوانا حاملا أو شجرة اعليه ثم غريم مؤر فالوجه ان الولد والنحر من مال القراض
شرح مر (قوله ومهر) أى بشبهة أو بنكاح أو بزنا وهي مكرهة أو مطاوعة وهي ممن لا تعتبر
مطاوعتها بأن كانت أعجمية تعتقد طاعة الأمر ويحرم على المالك تزوجها كما يحرم عليه وطؤها
وظاهره وان لم يظهر ربح ويحد العامل حيث لا ربح اه حل وفى قل على الجلال نعم المهر الحاصل
بوطء العامل مال قراض لأنه حصل بفعله فأشبه بربح التجارة وعليه الحدان علم والولد رفيق وهو مال
قراض أيضا والا فلا حد والولد حرنسب وعليه قيمته قال بالشيخنا مر وتكون مال قراض أيضا
وخالفه ولده فيها وقال انها للمالك ومال شيخنا للآول وهو ظاهر اه (قوله لأنه ليس من فوائد
التجارة) أى الحاصلة بتصرف العامل في ما ر التجارة بالبيع والشراء بل هو مائى من عين المال من
غير فعل من العامل (فرع) لو استعمل لعامل دواب القراض وجبت عليه الاجرة من ماله للمالك
ولا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا باذن العامل فان خالف فلا شيء عليه سوى الأثم اه سم
(قوله ويجبر بالربح الخ) وما يأخذ الرصدى والخفراء يحسب من مال القراض وكذا المأخوذ
ظلمة كأخذ المكاسة كما قاله الماوردى اه حل (قوله نقص حصل) سواء حصل قبل الربح
ام بعده سم (قوله أو تلف) أعاد فيه الباء دون ما قبله إشارة الى ان القيد الذى بعده خاص به
(قوله وتعدرا أخذ بدله) كان الانسب أن يقول ولم يأخذ بدله لقوله في المفهوم فان أخذ بدله ذلك أو

(٢٠ - (يجبرى) - ثالث) وتعذر أخذ بدله (بعد تصرف) من العامل ببيع أو شراء قياسا على
ما صر فان تلف بذلك قبله فلا يجبر به بل يحسب من رأس المال لان العتد لم يتأ كدبا عمل فان أخذ بدله ذلك استمر القراض فيه ولكل

سواء أكان التالف باق
أم بالتلف المالك أم العامل
أم أجنبي لكن يستقر
نصيب العامل من الربح في
الثانية و يبقى القراض في
البذل ان أخذه في الرابعة
وبحث الشيخان في الثالثة
بعد نقلهما ما ذكر فيها عن
الامام أن العامل كالأجنبي
وبه صرح المتوفى و فرق
الاول بان للعامل الفسخ
فجعل اتلافه فسخا كالمالك

بمخلاف الأجنبي

فصل في بيان
أن القراض جائز من
الطرفين وحكم اختلاف
العاقدين مع ما يأتي منهما
(لكل) منهما (فسخه)
مستى شاء (وينفسخ بما
تنفسخ به الوكالة) كموت
أحدهما وجنونه وانما لما
مر أنه توكيل وتوكل وكذا
باسترجاع المالك المال
بمخلاف استرجاع الموكل
ما وكل في بيعه (ثم) بعد
الفسخ أو الانفساخ (يلزم
العامل استيفاء) للدين
لأنه ليس في قبضته (ورد
قدر رأس المال لماله)
بأن ينضضه على صفته وان
كان قد باعه بنقد على غير
صفته أو لم يكن ربحاً لأنه في
عهدة رد رأس المال
كما أخذه هذا ان طلب
المالك الاستيفاء أو

يقول فيه فان تبسر أخذ البذل اسقر القراض فيه ولو في ذمة الجاني كما في نظيره من الجناية على المرهون
(قوله و يبقى القراض) أي بحكم العقد الاول كما هو ظاهر عبارة الشارح وانظر هذا مع قوله فان
القراض يرتفع إلخ الا أن يقال ارتفاعه في الرابعة بالنسبة للتلف لا بالنسبة لبذله وعبارة مروج خرج ببعضه
مخولف كله ما لم يتلفه أجنبي وبؤخذ بذله أو العامل وبقبض المالك منه بذله ويرده اليه كما بحثناه وقال
الامام يرتفع مطلقاً و عليه يفارق الأجنبي إلخ اهـ (قوله وبحث الشيخان) اعتمده زى (قوله بعد
نقلهما ما ذكر) وهوان القراض يرتفع (قوله كالأجنبي) أي فليقبض المالك منه البذل ويرده
اليه اهـ م (قوله و فرق الاول) أي القائل بأنه يرتفع بالتلف العامل دون الأجنبي وهو ضعيف
(قوله بخلاف الأجنبي) انظر على الاول هل الذي يعرفه العامل ما عدا قدر حصته من الربح يتجه نعم
انتهى سم

فصل في بيان أن القراض جائز إلخ (قوله مع ما يأتي معهما) أي من أنه يلزم العامل استيفاء الدين
ع ش ومن قول المتن ولو أخذ المالك بعضه إلخ (قوله لكل فسخه) أي لانه توكيل في الابتداء وشركة
في الانتهاء وهذا حكم كل منهما ولو قال للعامل لا تتصرف انفسخ أيضاً قاله الاسنوي بخلاف ما لو قال
لا قراض بيننا أو باع ما اشتراه العامل وبحث في زوائد الروضة الانزال بالانكار اهـ سم ومحل نقوده أي
الفسخ من العامل حيث لم يترتب عليه استيفاء عظم على المال أو ضياعه والالم ينفذ وينبغي أن لا ينفذ من
المالك أيضاً ان ظهر ربح والحالة ما ذكر أي حيث ترتب عليه استيفاء عظم لم ينافيه من ضياع حصة العامل
ع ش على م (قوله كموت أحدهما) وللعامل الاستيفاء بعد موت المالك من غير اذن وارثه ويمتنع ذلك
على وارث عامل مات الا باذن المالك ولا تقرر ورثة المالك العامل على القراض كما لا يقرر المالك ورثة
العامل عليه لان ذلك ابتداء قراض وهو يمتنع على العرض فان نض المال ولو من غير جنس المال جاز
تقرير الجميع فيقول وارث المالك للعامل قررته على ما كنت عليه مع قبوله والمالك لو ارث العامل
قررته على ما كان مورثك عليه فيقبل وكالورثة ولهم شرح م فيكون الاقرار قائماً مقام الايجاب
انتهى (قوله بخلاف استرجاع الموكل) لانه يشترط ان يكون المالك بيد العامل بخلاف الوكيل حل
(قوله ثم بعد الفسخ أو الانفساخ) قال ابن عبد السلام حقيقة الانفساخ انقلاب كل من العوضين الى
دافعه والفسخ قلب كل من العوضين الى دافعه فذا فعل الانفساخ والأول صفة العوضين شورى (قوله
للدين) أي لدين مال القراض وان لم يكن ربح وصورة المسئلة ان المالك أذن له في البيع بالدين وشمل
كلامه وجوب تعاطي جميع الدين ربحاً ورأس مالاً وبه صرح ابن أبي عصرون وابن الرفعة وتبعه السبكي
و فرق بينه وبين التنضيض بان القراض مستلزم لشراء العروض والمالية فيها محقة فاكتفى بتنضيض
قدر رأس المال فقط شرح م (قوله ليس في قبضته) أي وقد حصل بتصرفه وطلبه المالك فلزمه
استيفاءه كما أخذه فادفع ما يقال التعليل لا ينتج المدعى (قوله بان ينضضه) أي يبيعه بالتناض وهو نقد
البلد الموافق لرأس المال ولو قال له المالك لا تبع وتنقسم العروض بتقويم عدلين أو قال أعطيك نصيبك
من الربح باضاً جيب وكذا الورضي بأخذ العروض من العامل بالقيمة ولم يزد راغب كما جزم به ابن المقرئ
فلو حدث بعد ذلك غلاء لم يؤثر اهـ شرح م وقال م و ظاهر كلامهم أنه لا ينزل حتى ينض
المال ويعلم به المالك اهـ (قوله وان كان قد باعه بنقد) أي أو بعرض هذا هو المطوى تحت الغاية
(قوله لانه في عهدة رد رأس المال) في العبارة قلب والتقدير لان رد رأس المال كما أخذه في عهدة أي
علقت (قوله هذا ان طلب المالك الاستيفاء أو التنضيض والا فلا يلزمه) ولو كان المالك اثنين وطلب

وحظه فيه وخرج رأس المال الزائد عليه فلا يلزمه تنضيضه كغيره من اشتراك فيه ثلثان لا يكاف واحد منهما بيعه وتعييرى بما ذكرناهم وأولى مما عبر به (ولو أخذ المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسر (١٥٥) رجع رأس المال للباقي) بعد المأخوذ لانه

لم يترك في يده غيره فصار كالأعطائه ابتداء (أو) أخذ بعضه (بعد) ظهور ربح فالأخوذ ربح ورأس مال على النسبة الحاصلة له من مجموعهما فلا يجبر بالربح خسر يقع بعده (مثاله المال مائة والربح عشرون وأخذ عشرين فسدسها) وهو ثلاثة وثلاث (من الربح) لان الربح سدس المال (فيستقر للعامل اشروط) له (منه) وهو واحد وثلثان ان شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما يده الى ثمانين لم يسقط ما استقر له فعلم ان باقي المأخوذ وهو ستة عشر وثلثان من رأس المال فيعود الى ثلاثة وثمانين وثلاث هذا ان أخذ بغير رضا العامل أو برضاه وصرحا بلاشاعة أو أطلاقا فان قصدا الأخذ من رأس المال اختصاص به أو من الربح فكذلك لكن يملك العامل بما يده قدر حصته على الاشاعة نية على ذلك في المطلب (أو) أخذ بعضه (بعد) ظهور (خسر) فالخسر موزع على المأخوذ والباقي فلا يلزم

أحدهما التنضيض والآخرة منه فهل يجاب الاول أو الثاني فيه نظر وينبغي أن يقسم المال عروضاً فما يخص من طلب العروض يسلم له وما يخص من طلب التنضيض يباع ويسلم له جنس رأس المال عشرين على مر (قوله وحظه فيه) أي في المذكور من أحد الأمرين الاستيفاء والتنضيض أي فيجب مر (قوله وخرج رأس المال الخ) الا ان توقف عليه تنضيض رأس المال بان كان يبيع بعضه ينقص قيمته كعبد وقوله فلا يلزمه أي بخلاف الاستيفاء أي فلا بد ان يستوفي جميعه كما علمت حل وعبرة مخرج مر نعم لو كان يبيع بعضه ينقص قيمته كالعبد لزمه تنضيض الكل كما بحثه في المطلب لما في التشقيص من التنقيص (قوله أو أخذ بضه) أي بغير رضا العامل أو برضاه وصرحا بلاشاعة أو أطلاقا كما سياتي في اشرح (قوله الحاصلة له) أي للمأخوذ وقوله من مجموعهما أي المال والربح (قوله فلا يجبر بالربح) أي المأخوذ المستقر وأما الربح الذي سيحدث فيجبر به خسر يقع بعده أو قبله شيخنا (قوله فيستقر للعامل المشروط له منه) وهو فرض في ذمة المالك وللعامل أن يملك بما في يده قدر ذلك حل وهذا لا يظهر الا اذا أخذ بغير رضا العامل كما في شرح مر دون ما اذا أخذ برضاه وصرحا بلاشاعة أو أطلاقا وعبرة سم قوله فيستقر للعامل ثم ان كان الأخذ بغير اذن العامل لم ينفذ تصرف المالك في قدر حصته من المأخوذ سواء ملكه العامل بالظهور أم لا (قوله حتى لو عاد ما يده الى ثمانين الخ) أي واذا حصل بعد ذلك ربح يجبر منه ثلاثة وثلاث (قوله لم يسقط ما استقر له) بل يأخذ منها أي الثمانين درهما وفي درهم ويرد الباقي أي ان حصل فسخ واستشكال الاسوي تبعاً لابن الرفعة استقلاله بأخذ ذلك لانه يلزم من شيوع المسترد بقاء حصته فيه ان بقي والا فني ذمة المالك فلا يتعلق بالمال الا بنحو رهن ولم يوجد حتى لو أفلس المالك لم يتقدم به للعامل بل يضارب مردود بان المالك لما تسلط باسترداد ما علم للعامل فيه جزأ بغير رضاه مكن العامل من الاستقلال بأخذ مثله ليحصل التكافؤ بينهما اه شرح مر (قوله هذا) أي محل كون المأخوذ ربحاً ورأس مال (قوله فان قصد الأخذ من رأس المال) فان اختلف قصدهما بان قصد المالك الأخذ من رأس المال والعامل من الربح فالعبرة بقصد المالك كما في الشوري (قوله لكن يملك العامل بما يده) أي المالك قدر حصته الخ بمعنى أنه يملك بمقدار ما أخذ المالك من غير نية لشيء مما يده حتى لو تلف منه شيء لا يكون عليهما اه حل (قوله أو بعد ظهور خسر) ومنه رخص وعيب وتلف باق قل (قوله فلا يلزم جبر حصته المأخوذ) وهي في المثال المذكور خمسة واما حصته الباقي وهي خمسة عشر فيلزم جبرها كما يأتي في كلامه (قوله فكان أنه أخذ خمسة وعشرين) لان ربع الخسر في ضمن العشرين المأخوذة (قوله الى خمسة وسبعين) أي بضم العشرين الخامة بمعنى أنه اذا حصل ربح جبر ما الستين بخمسة عشر فيصير رأس المال خمسة وسبعين لانه يخص كل عشرين خمسة من الخسر ان فاندفع ما يقال ان رأس المال يعود ستين لانه لما كان الخسر عشرين وأخذ عشرين صار الباقي ستين وحاصل الدفع أنه لما كان كل عشرين من الستين الباقية متحملة لخمس من الخسر كان رأس المال خمسة وسبعين بالقوة بمعنى انه اذا حصل ربح جعلنا منه خمسة عشر رأس مال لان الخسر يجبر بالربح تأمل (قوله وفي قدره) ولو أقر ربح قدر ثم ادعى غلطاً في الحساب أو كذبا لم يقبل لانه أقر بحق لغيره ولم يقبل رجوعه عنه نعم له تحليف المالك وان لم يذ كر شبهة ويقبل قوله بعد

جبر حصته المأخوذ لوربح بعد (مثاله المال مائة والخسر عشرون وأخذ عشرين حصتها) من الخسر (ربع الخسر) فكان أنه أخذ خمسة وعشرين فيعود رأس المال الى خمسة وسبعين حتى لو بلغ ثمانين لم يأخذ المالك الجميع بل تقسم الخمسة بينهما نصفين ان شرطاً المناصفة (وحلف عامل في عدم ربحه) في (قدره) فيصدق في ذلك لموافقته فما نفاه الاصل

(لم تنهى عن شراء كذا) لان الأصل عدم النهي (و) في (قصر رأس) المال لان الأصل عدم دفع الزائد على ما قاله (و) في (دعوى تلف) لانه مأمون فان ذكر سببه فهو على التفصيل الآتي في الوديعة ولوتلف المال فادعى المالك أنه قرض والعامل أنه قراض فالمدق العامل يمينه كما أفتى به ابن الصلاح تبعاً للنفوى لان الأصل عدم الضمان ولو أقاما بينتين ففي المقدم منهما وجهان في الروضة بل ترجيح أوجهها تقديم يئنه المالك لان معها زيادة علم (و) في دعوى (رد) للمال على المالك لانه اعتمنه كالودع بخلاف نظيره في الرهن والمستأجر لانهما قبضا العين لمنفعة نفسها والعامل قبضها لمنفعة المالك واتقاعه بالعمل (ولو اختلاف في) القدر (الشروط له) كأن قال شرطتلى النصف فقال المالك بل الثلث (تحالفا) كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن (وله) أي للعامل بعد الفسخ (أجرة) لعمله وللمالك الربح كما يؤخذ ذلك من باب الاختلاف في كيفية العقد ولو اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل يمينه أو في انه وكيل أو مقارض صدق المالك يمينه ولا أجرة عليه للعامل

خسرت ان احتمال كان عرض كساد كما قاله القاضي حسين شرح م (قوله وفي شراءه الخ) محله حيث وقع لعقد على ما في الذمة أموالا كالشراء بعين مال القراض فانه يقع للقراض وان نوى نفسه كما قاله الامام والوجه كما قاله جمع تقدمون عدم قبول يئنه المالك أنه اشتراه بمال القراض لانه قد يشتري لنفسه بمال القراض عدوا فالا يصح البيع شرح م (قوله وعدا ما بان فسخ القراض ثم اشترى كانه عليه حج اه) (قوله وفي قوله لم تنهى) كان اشترى سلعة فتدل يمينتك عن شرائها فقال العامل لم تنهى شرح م (و) أما لو قال المالك لم أذن لك في شراء كذا فقال العامل أذنت فالمدق المالك ع ش وشرح م (قوله في دعوى تلف) نعم لو أخذ ما لا يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه كانه صدق عليه في البويطى واعتمده جمع متقدمون لانه فرط بأخذه ويتعين طرده في الوكيل والوديع والوصى وغيرهم من الامناء كما قاله الزركشى كالاذرى شرح م (قوله فتلف أى بعد عمله فيه كاهونص البويطى وقوله ضمنه أى وان علم المالك حاله كما نقله سم عن شرح الارشاد لابن حجر وفي شرح المناوى على متن عماد الرضا في آداب القضا الشيخ الاسلام مانصه وقيد الاذرى بما اذا ظن المالك قدرته على جميعه أو جهل حاله أما اذا علم حاله فلا ضمان اه بحروقه (قوله لانه مأمون) ومن ثم ضمن بما ضمن به الأمين كان خلط مال القراض بما لا يميز به ومع ضمانه لا ينزل كما مر في قسم الربح على قدر المالين شرح م (قوله فهو على التفصيل الآتي في الوديعة) عبارة هناك وحلف في ردها على مؤتمنه وفي تلفها مطلقا أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهر كخرق عرف دون عمومه فان عرف عمومه وانهم فكذلك وان لم يتم صدق بلاعين وان جهل طولب ببينة ثم يحلف أنها تلفت به انتهت بزادة لكن هل من السبب الخفى مالو ادعى موت الحيوان أم لا بل هو من الظاهر لا مكان إقامة البينة عليه فيه نظروا لا بعد أنه ان غلب حصول العلم بموته لاهل محلته كموت جبل في قرية أو محلة كان من الظاهر فلا يقبل قوله الا ببينة والا كان كان بيرة أو كان الحيوان صغيرا لا يعلم موته عادة كدجاجة قبل قوله لانه من الخفى ع ش على م (قوله فادعى المالك انه قرض) أى فيلزمه بدله والعامل أنه قراض أى فلا يلزمه بدله حل (قوله لان الأصل عدم الضمان) وخالفهما الزركشى فرجح تصديق المالك لان العامل اعترف بوضع اليد وادعى عدم شغل الذمة والأصل خلافه وهذا هو المتمد بخلاف مالو كان المال باقيا ورجح فيه ثم اختلفا فقال المالك دفعته قراضا فاستحق حصنى من الربح وقال العامل قراضا قال ربح كله على صدق العامل يمينه كما أفتى به الوالد شرح م (قوله زى ومثله زى) (قوله لان معها زيادة علم) أى لانهما تفيد شغل لئنه بخلاف يئنه العامل فهي مستصعبة لأصل البراءة ويئنه المالك ناقله فقد تمت على المستصعبة شيئا (قوله واتقاعه بالعمل) جواب عما يقال انه يتنفع بها للربح فأجاب بأنه يتنفع بالعمل فيها لا بها وعبارة شرح م (واتقاعه هو بالعمل فيها لا بها) (قوله بالعمل) أى انما هو بالعمل ع ش وهو يشير الى أن اتقاعه مبتدأ أخبره بالعمل وصرح به البرماوى (قوله تحالفا) ولا يفسخ العقد بالتحالف شرح م بل يفسخه أو أحدهما أو الحاكم اه رشيدى ويتجه البداءة بالمالك نعم لو كان المال لمجور عليه ومدعى العامل أقل من أجرة المثل فلا تحالف اه قل على الجلال (قوله ولا أجرة عليه للعامل) لانه ان كان يدعى الوكالة فالامر ظاهر لان النول قوله وان كان يدعى القراض فالعامل يدعى الوكالة والوكيل لا أجرة له تأمل

كتاب المساقاة

ولما أخذت شهما من القراض من جهة لعمل في شئ بعض ثمنه وجهالة العوض وشهما من الاجارة من

الله عليه وسلم عامل أهل
خير وفي رواية دفع الى
يهود خيبر نخلها وأرضها
بشطر ما يخرج منها من
تمر وأوزرع والمعنى فيها ان
مالك الاشجار قد لا يحسن
تهدها ولا يتفرغ له ومن
يحسن ويتفرغ قد لا يملك
أشجاراً فيحتاج ذلك الى
الاستعمال وهذا الى
العمل ولو اكرى المالك
لزمته الاجرة في الحال وقد
لا يحصل له شيء من الثمار
وتهاون لعامل فدعت
الحاجة الى تجويزها وهي
أخذ ما يأتي معاملة
الشخص غيره على شجر
ليتهد به بسقي وغيره
ولمرة لهما (أركانها) ستة
(عقودان) مالك وعامل
(وعمل ونحو وصيغة ومورد
وشروطه) أي في المورد
(كونه نخلاً أو غنباً مريضاً
معيناً بيد عامل مغروساً لم
يبد صلاح ثمره) سواء
أظهر أم لا فلا تصح على غير
نخل وغب استقلاً لا كثنين
وتفاح ومشمش وصنوبر
وبطيخ لأنه ينمو بغير عهد
أو ينخلو عن العوض مع أنه
ليس في معنى النخل ولا
على غير مرتى ولا على مبهم
كأحد البستانين كفاً
سائر عقود المعاوضة
ولا على كونه بيد غير

جهة اللزوم والتأقيت جعلت بينهما شرح م (قوله المحتاج اليه فيها غالباً) هذا في معنى العلة لا أخذها
من السقي دون غيره كالحرث والتعريض وقوله لأنه أنفع الخ علة لقوله مأخوذة من السقي والمراد أن عمل
العامل ليس قاصراً على السقي لكنه لما كان أنفع أعمالها أخذت منه ع ش (قوله والاصل فيها الخ)
وجوزها مالك وأحمد قياً ما على القراض المجمع عليه ومنعها أبو حنيفة وأجاب عن الخبر بان معاملة
الكفار تحتمل فيها الجهالة وخالفه أصحابه ولاجل هذا الخلاف ندم القراض عليها وقيل إنها اصل
للقراض لان الحاجة لما دعت اليها لكون المالك قد لا يحسن التعمد ومن يحسنه قد لا يملك أشجاراً
فجوزت وهذا المعنى موجود في القراض فجوز أيضاً اه قل (قوله قبل الاجماع) هو صريح في أنها
مجمع عليها مع ان أبا حنيفة منعها وان خالفه أصحابه كما علمت قل (قوله عامل أهل خير) أي لأنه
فتحها عنوة أي قهرافصار ما فيها من الارض والشجر وغير ذلك ملكه شيناً قال في لروض المعاملة
تشمل المزارعة والمساقاة اه (قوله وفي رواية دفع الخ) هذا محمول على المزارعة تبعاً للمساقاة كما سيأتي
شيناً (قوله ولو اكرى المالك) أي على فرض أن تكون أعمالها مضبوطة وهذا من جملة
التعليل (قوله فدعت الحاجة الى تجويزها) فهي مما يجوز للحاجة رخصة حل (قوله معاملة
الشخص) أي بصيغة معلومة فيؤخذ منه جميع أركانها (قوله على شجر) أي مخصوص ليخرج غيره
(قوله كونه نخلاً) ولو ذكر كورا م فان شروط ستة ذكر أهل الخبرة ان ذكر النخل قد تقرر حل
قال م وقد ينزع فيه بأنه ليس في معنى المنصوص عليه اه وأفضل الاشجار النخل ثم الغنـب
وثمرهم مثلها وفضل النخل لأنه من فضلة طينة آدم ولأنه ورد الحديث باكرامه ولأنه الشجرة الطيبة
في القرآن وليس في الاشجار ما فيه ذكر وأتى غيره كذا قيل وفيه نظرية عبارة خط وليس في الشجر
يحتاج امانته الى ذكره غيره (قائمة) النخل والغب ينخلان بقية الاشجار في أربعة أمور الزكاة
والحرص وبيع العرايا والمساقاة برماوى (قوله مريضاً) أي فلو كان المالك أعشى وكل من يعقله ع ش
على م وفارق صحة تركته لانها توكيل قل (قوله استقلاً) فيه تصريح بجواز المساقاة على غير
الاشجار كالبطيخ تبعاً وهو ظاهر خلافاً لظاهر كلام الجلال المحلى وهل محل ذلك اذا عسر افراد ذلك
أولاً ظاهر كلامه لا فرق ونقله حجج عن بعضهم واعتمد شيناً أنه لا بد أن يعسر فيه الافراد حل
وعبارة شرح م وتصح على أشجار تبعاً للنخل والغب اذا كانت بينهما وان كثرت وان قيدها
الموردى بالقليلة وشروط الزكشى بخنا تعذر افرادها بالسقي نظراً للمزارعة وعليه فيأتي هنا جميع ما يأتي
من اتحاد العامل وما عده اه قال ع ش عليه قوله فيأتي هنا جميع ما يأتي منه كاسياً في أن لا تقدم
المزارعة بان يأتي بها عقب المساقاة فيشترط هنا أن تتأخر المساقاة على تلك الاشجار عن المساقاة على
النخل والغب فلو اشتمل البستان الذي فيه النخل والغب على غيرهما فقال ساقيتك على أشجار
هذا البستان لم يصح للمقارنة وعدم التأخر فليراجع سم على حج (قوله وصنوبر) في المختار
صنوبر كسفرجل وهو شجر يخرج منه القطران وقوله لأنه ينمو بغير عهد كالتين والتفاح وقوله أو ينخلو
عن العوض بان لا يكون له ثمرة وذلك كما صنوبر الذكر حل وقال ع ش أشار بقوله أو ينخلو
عن العوض الى أن صنوبر قسماً ينمو له ثمرة وقسم لا ينمو أصلاً واليه يرجع ما قاله (قوله ولا على
مبهم) أي غير معين أي في العقد ولا يكفي التعيين في المجلس لان العقد لازم والرجح متأخر وهذا فارق
صحة القراض على إحدى الصريتين اذا عينت في المجلس لأنه عقد جائز فاعتقر فيه قل (قوله ولا على
كونه بيد غير العامل) أي ولا على شجر يكون تحت يد غير العامل في العبارة مسامحة اذا لكون ليس

العامل كان جعل بيده وبالمالك كافي القراض

المساقاة فضمه اليه يفسدها
ولا على ما بدا صلاح ثمره
لفوات معظم الاعمال
وقسولي مرتبا معيناً من
زيادتي (و) شرط (في
العاقدين مامر) فيهما (في
القراض) وتقدم بيانه ثم
(وشريك مالك كأجنبي)
فتصح مساقاته له ان شرط
له زيادة على حصته كما
يؤخذ مما يأتي (و) شرط
(في العمل أن لا يشرط
على العاقد ما ليس عليه)
فلو شرط ذلك (كان شرط
على العامل أن يديني
جداراً) لحقيقة (أو على
المالك) وهو من زيادتي
(تنقية النهر) لم يصح العقد
لأنه شرط عقد في عقد
ولأنه في الأول استئجار
بعوض مجهول (وان
يقدر) أي العمل (بزمان
معلوم يثمر فيه الشجر غالباً)
كسنة أو أكثر كالأجارة
فلا تصح مؤبدة ولا مطلقة
ولا مؤقتة بأدراك الثمر
للهل بوقت فانه يتقدم
تارة ويتأخر أخرى ولا
مؤقتة بزمان لا يثمر فيه
الشجر غالباً بل هو المساقاة
عن العوض ولا أجرة
للعامل ان علم أو ظن انه
لا يثمر في ذلك الزمن وان
استوى الاحتمالان أو

معقودا عليه ع ش (قوله ولا على ودي) اسم لصغار النخل فقط وهو بفتح الواو وكسر الدال وتشديد
الياء ع ش وإذا عمل فله أجره المثل ان توقعت الثمرة في تلك المدة والأولا زى (قوله ولان الغرس)
قضية ما ذكر من التعليل أنه لو عقد على ودي ليغرسه المالك ويتعهده هو بعد الغرس لم يتمتع ونقل
عن العلامة حل أن هذا ليس مراداً لو قيل بالصححة فيما لو عقد عليه غير مغروس أو مغروساً بمحل
كالشغل على أن ينقله المالك ويغرسه في غيره يعمل فيه العامل لم يتعد لأنه لم يشترط فيه على العامل
ما ليس عليه ولا ينافيه قول المصنف مغروساً لجواز حمله على الأعم من المغروس في المحل الذي يتعهده فيه
حقيقة أو حكماً ع ش (قوله ولا على ما بدا صلاح ثمره) ولو البعض في البستان الواحد من
وعبارة ع ش على مر وما لم يبد صلاحه تابع لما بدا صلاحه فيبطل في الجميع ان اتحد البستان
والجنس والعقد والمحل (قوله مامر في القراض) إلا أنه يشترط أن يكون المالك هنا بصيراً ويكني
هناك أن يكون أعمى اذا عقد على ما في الذمة ولفرق أنه هنا لا بد أن يكون المعقود عليه معيناً في العقد
كما تقدم من (قوله فتصح مساقاته) واستشكل هذا بان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك
المستأجر أجاب عنه السبكي بان صورة المسئلة أن يقول ساقيتك على نصيبي وبهذا صور أبو الطيب
كالزني قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالمصنف أنه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحقيقة وهو
المعتمد وعلى الأول فيجيب بأنه يغتفر في المساقاة ما لا يغتفر في الاجارة شرح مر وقوله وعلى الأول
الصواب أن يقال وعليه فيجيب الخ لأنه انما يغتفر ع على الثاني (قوله ان شرط له الخ) فإذا لم يشترط له
الزيادة بطلت خلاؤها عن العوض ولا أجره لانه عمل غير طامع زى وحل (قوله ما ليس عليه الخ)
اعتراض بأنه احالة على مجهول لان ما ليس عليه لم يعلم بمسبوق بل مما يأتي وأجيب بأن ما ليس عليه ما
كان سيده كقرير يا كان كأنه معلوم كما يعلم من شرح مر وعبارته ما ليس من جنس أعمال التي
ستد كقرير يا أنها عليه فلا اعتراض عليه وانما تقدم في القراض ما عليه ثم ذكر حكمه بالشرط عليه
ما ليس عليه وعكس ذلك هنا لان الأعمال قليلة ثم وليس فيها كبير تفصيل ولا خلاف فقدمت ثم ذكر
حكمها وما هنا بالعكس فقدم حكمها عليها ثم أثرت لطول الكلام عليها (قوله كأن شرط على العامل
الخ) وحيث نزلت لفعله العامل بلا دن فلا أجر له أو باذن فله الاجرة وانما استحق بالاذن من غير استئجار
لأنه تابع لعمل فيه أجرة وبذلك فارق نحو ما غسل ثوبي اه قل (قوله لانه شرط عقد) وهو
الاجارة في عقد هو ظاهر بالنسبة للأولى خفي بالنسبة للثانية فتأمل شوي وري والظاهر أنه لا خفاء فيه
لان العامل كأنه استأجر المالك على تنقية النهر فهو شرط عقد اجارة وقع في صلب عقد المساقاة كما أن
الصورة الاولى كذلك أي فيها عقد اجارة (قوله بزمان معلوم) ولو أدركت الثمار قبل انقضاء
المدة عمل بقيتها بالأجرة وان انقضت المدة وهو طلع أو بلغ فله حصته منه وعلى المالك السقي والتعهد
الى الجذاذ ولاحق للعامل فيما حدث بعدها اه حج س ل (قوله لا يثمر فيه الشجر غالباً)
بان يمكن فيه الاثمار نادراً أو يستوى الاثمار وعدمه أو يجهل الحال فاندفع الاعتراض على قوله
وان استوى الاحتمالان بأنه لم يدخل في موضوع المسئلة وهو أن الزمن لا يثمر فيه الشجر غالباً
(قوله ان علم الخ) كما لو قدرت بمدة يثمر فيها الشجر غالباً فثمر أو اثمر بعدها اه سم (قوله
فله أجرته) وان علم الفساد وان لم يثمر سم (قوله وشرط في الثمر مامر في الرج) فان شرط
المالك له جميع الثمر لم يصح ولا أجره للعامل والاستحقاق الاجرة وان علم الفساد وخروج بالثمر

(و) شرط (في الصيغة ما) مر فيها (في البيع) غير عدم التأقيت بقريته مامر آتفا وهذا من زيادتي (كسافيتك) أو عاملتك على هذا على أن الثمرة بيننا فيقبل العامل وقولي كسافيتك أعم مما عبر به (لاتفصيل أعمال بناحية بها عرف غالب) في العمل بقيد زدته بقولي (عرفاه) أى العاقدان فلا يشترط فان لم يكن فيها عرف غالب أو كان ولم يعرفاه اشترط (ويحمل المطلق عليه) أى على العرف الغالب الذى عرفاه في ناحيته (وعلى العامل) عند الاطلاق (ما يحتاجه الثمر) لصلاحه وتميته (مما يتكرر) من العمل (كل سنة كسقى وتنقية نهر) أى مجرى الماء من طين ونحوه (واصلاح أجاجين) يقف فيها الماء حول الشجر يشربه شبيهة بالجانات الغسيل جمع اجانة (وتلقيح) للنخل (وتنحية حشيش وقضبان مضره) بالشجر (وتعريش) للعنب (جوت به عادة) وهو أن ينصب أعوادا ويظللها ويرفعه عليها (وحفظ الثمر) على الشجر وفي البيدر عن السرقة والشمس والطيور

بان يجعل كل عنقود في وعاء بهيؤه المالك

الجريد والصكر ماف فلا يكون مشتركا بينهما بل يختص به المالك فان شرطه العامل لنفسه أو بينهما على نسبة معلومة لم يصح وأما الشماريح فمشتركة بينهما وكذا القنود وهو مجمع الشماريح والعرجون الذى هو الساعد للمالك ولا يجوز كون العوض غير الثمر فان ساقاه على ذلك لم تنعقد ساقاة ولا اجارة الا اذا فصل الاعمال وكانت معلومة حل وزى (قوله ولساقى في ذمته) بفتح القاف منو ما سم مفعول من ساقى كأن قال ألزمت ذمتك سقى هذه الاشجار وتعهدا (قوله بخلاف المساقى على عينه) قال في الروضة ولو فعل انفسخت المساقاة بتركه العمل وكانت الثمار كلها للمالك ولا شئ للعامل الا قول وأما الثانى فان علم افساد فلا شئ له والا ففى استحذافه أجرة المثل الخلاف فى خروج الثمار مستحقة سم (قوله مامر آتفا) أى قوله وان يقدر بزمن الخ (قوله على ان الثمرة بيننا) علم منه أنه لا بد من ذكر العوض فلو سكت عنه فسدت وله الاجرة ولا بد من ذكر المدة فى العقد أيضا ولا تصح بلفظ الاجارة كما مر وكذا عكسه وليست كناية اذ شرطها أن لا تجدد نفاد فى موضوعها وان يقبل العقد المتوى قاله شيخنا م ر قل على الجلال (قوله فيقبل العامل) أى لفظا فلا يكفي الفعل من أحد الجانبين وفى الكتابة وإشارة الاخرس مامر فى الضمان وجميع ما ذكره من صور المساقاة على العين ومن صورها على الذمة ألزمت ذمتك كذا بكدا ونحو ذلك قل (قوله أعم مما عبر به) لتناوله سلمته اليك لتتعهد به بكدا أو تعهد به بكدا أو اعمل فيه بكدا وهذه لثلاثة من الصريح ع ش (قوله وعلى العامل) وكل ما وجب على العامل له استئجار المالك عليه وما وجب على المالك لو فعله العامل باذن المالك استحق الاجرة تنزيلا له منزلة قوله اقض ديني وبه فارق اغسل ثوبي شرح م ر ولو ترك العامل بعض ما عليه نقص من حصته بقدره وبحث غير واحد أن العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت الاشجار ضمن وأبوزرعة اتهم بالاختلاف أثناء المدة فى اتيان العامل بما لزمه فان بقي من أعماله شئ يمكن تداركه صدق المالك وألزم العامل بالعمل لان الاصل عدمه ويمكنه اقامة البينة وان لم يبق شئ ولا يمكن تداركه صدق العامل لتضمن دعوى المالك انفساخها والاصل عدمه حجج م ر هـ ذ او قوله وعلى العامل الخ بيان لقوله ويحمل المطلق عليه فلا يقال ان فيه تكرارا (قوله عند الاطلاق) ليس المراد بقوله عند الاطلاق الاحتراز عما اذا قيد فيجوز كونه على المالك لانهم صرحوا بان ما على أحدهما الوشرط كونه على الآخر فسدت المساقاة وانما المراد بيان أن هذه الامور على العامل حتى عند الاطلاق هكذا يظهر أنه المراد قال م ر والمعتد أن السقى كغيره فلو شرط على المالك لم يصح سم ملخصا (قوله ما يحتاجه) قال م ر أى عمل ما يحتاجه الخ ثم قال بعد وعلم من تقييد ما عليه بالعمل عدم وجوب عين عليه أصلا فنحو طلع يلقح به وقوصرة تحفظ العنقود عن الطير على المالك انتهى بحرفه و يعلم أيضا من قول الشارح من العمل (قوله كسقى) ان لم يشرب بعروقه م ر (قوله جمع اجانة) وهى الحفر التى حول الشجر (قوله وتلقيح) وهو وضع بهض طلع ذكر على طلع أنثى وقد يستغنى عنه لكونها تحت ريج الذكور فيحمل الهواء ريج الذكور اليها شرح م ر قال ع ش وينبغي ان من ذلك ما جرت به العادة من الزبل ونحوه فيكون على المالك اه (قوله وتنحية حشيش) أى كلاباس أو رطب فقد اشتهر الحشيش فى اليابس من السكلا وقيل هو خاص بالرطب منه وعبارة الصحاح والحشيش اليابس من السكلا ولا يقال له رطبا حشيش انتهى حل (قوله جوت به عادة) راجع لتعريش كما قاله م ر وحجج و راجع للجميع عند الشارح كما قاله حل و بدل عليه قوله بعد وان لم يجز عادة (قوله ويظللها) أى ينصب عليها مظلة وهو البوص الذى ينصبونه على الاعواد (قوله وحفظ الثمر على الشجر) وفى نسخة وحفظ الثمر وهى أظهر مما فى الاصل لانها الملازمة لقوله فان كلامه من الثلاثة الخ وما فى

قطعه (وتجفيفه) فان كلاً من
الثلاثة على العامل وان لم
تجر به عادة وتقييد الروضة
كأصلها تصحيح وجوب
التجفيف على العامل
بمجرى العادة به أو شرطه
ليس بجيد ذلك في لوجوبه
لاتسعه مخالفة العادة أو
الشرط فحل التصحيح
هو عند اتفاق ما وظاهر
أنه لوجوب عادة بان شيئاً
من ذلك على المالك أتبع
(وعلى المالك ما يقصده
حفظ الأصل) أي أصل
التمر وهو الشجر (ولا يتكرر
كل سنة كبناء حيطان)
للستان (وحفر نهر) له
واصلاح ما انهار من النهر
لاقتضاء العرف ذلك وعليه
أيضاً الأعيان وان تكررت
كل سنة كطلع التلقيح
(ويلاحظ ما عمل حصته)
من التمر (بالظهور) له ان
عقد قبل ظهوره وهذا من
زيادتي وفارق القراض
حيث لا يملك فيه الرجوع الا
بالقسمة وما ألحق بها كما
مر بان الرجوع وقاية لرأس
المال والتمر ليس وقاية
للتجر أما اذا عقد بعد
ظهوره فيملكها بالعقد

فصل

في بيان أن المساقاة لازمة
وحكم هرب العامل
والمزارعة والمخابرة (هي)

أي المساقاة (لازمة) كالأجارة (فلو هرب

الأصل يصح قرأته بالرفع عطفاً على ما بالجر عطفاً على مدخول الكاف ع ش قال مرفان لم يتحفظ به
الكثرة لسراق أو كبر البستان فالمؤمن عليه كما اقتضاء اطلاقهم وبحسب الأذرعى عدم لزوم ذلك في ماله بل
على المالك (قوله وفي اليبدر) أي الجرن (قوله كفوصرة) أي قوطة (قوله وجداده) بفتح الجيم
وكسرهما وإهمال الدالين كما في الصحيح وفيه أيضاً جواز إعجابهما وإهمال أحدهما قول (قوله
اذلنا في وجوبه الخ) عبارة شرح مرفان مقابل الأصل لا يتأتى الا عند اتفاق العادة والشرط اذ
لاتسعه مخالفتها (قوله عند اتفاقهما) أي العادة والشرط (قوله وظاهر أنه لوجوب عادة الخ) عبارة
شرح مرفان وظاهر ان ما نصوا على كونه على العامل والمالك لا يلتفت فيه الى عادة مخالفة له كما هو ظاهر
على ان العرف الطارىء لا يعمل به اذا خالف عرفاً سابقاً فقول الشيخ في شرح منهجه وظاهر أنه
لوجوب عادة بان شيئاً من ذلك على المالك أتبع يتعين حمله على ما ليس للاصحاب فيه نص بأنه على
أحدهما أو بأن العرف فيه يقتضي كذا والاف هو غير صحيح اهـ بحروقه قال الرشيدى قوله يتعين الخ
الظاهر ان هذا الحل غير متأت في عبارة المنهج ولهذا اقتصر حجج على الرد اهـ بحروقه وقوله غير
متأت لان قول المنهج بان شيئاً من ذلك أي من الثلاثة المذكورة التي نص عليها الاصحاب لانهم نصوا
عليها فكيف يتأتى الحل المذكور نعم ان رجوع اسم الاشارة في قوله بان شيئاً من ذلك ان غير الثلاثة كما قاله
حل ظهر الحل المذكور (قوله بان شيئاً من ذلك) أي من الثلاثة المذكورة قبل وقال حل قوله بان
شيئاً من ذلك أي غير حفظ التمر وجداده وتجفيفه لقوله وان لم تجر العادة الخ وقوله لقوله الخ لظاهر أنه
لا يدل على مادعاء وذلك لان قوله وان لم تجر به عادة معناه وان لم تجر عادة به أي المذكور من الثلاثة أي
بوجوده وحصوله بل كانت العادة اهماله عن الحفظ وعن القطم وعن التجفيف وحيث قد فهدا التعميم
لا ينافي التقييد بقوله وظاهر أنه لوجوب عادة الخ وهذا لا يظهر بل الظاهر ان معنى قوله وان لم تجر به عادة
أي وان لم تجر عادة بكون كل من الثلاثة على العامل أي سواء كانت العادة جارية باهماله أو بكونها على
المالك لان المدار على عرف الشرع لكن الشارح أخرج الصورة الثانية بقوله وظاهر أنه لوجوب
الخ وضعفه ع ش كما مر ولا يكون ضعيفاً الا اذا جعل اسم الاشارة راجعاً لثلاثة فان جعل راجعاً
لغيرها مما تقدم كما قاله حل فلا يكون ضعيفاً تأمل وقوله لكن الشارح أخرج الصورة الثانية فيكون
كلامه الاوّل غير شامل لها أخذاً من كلامه هنا (قوله كبناء حيطان) ونصب نحو باب أو دولا ب أو قاس
أو منجل وممول وبقر تحرث أو تدور الدولا ب شرح مرفان (قوله واصلاح ما انهار) أي انهم (قوله
حيث لا يملك فيه الرجوع الا بالقسمة) أي لا بالظهور ولا يستقر الا بالتضيض والفسخ حل (قوله وما
ألحق بها) وهو الفسخ والتضيض ع ش (قوله وقاية لرأس المال) أي يقية من النقص الذي يحصل
لانه يجبر به كما مر

فصل في بيان أن المساقاة لازمة (قوله وحكم هرب العامل) أي وما يتبعه من قوله ولومات المساق
في ذمته الى قوله ولا نصح مخابرة (قوله هي لازمة) أي عقدها لازم من الجانبين أي قبل العمل وبعده
لان عملها في أعيان باقية بحالها فاشتمت الاجارة دون القراض فيلزمه اتمام الاعمال وان تلفت الثمرة
كلها باقية أو نحو غصب كما يلزم عامل القراض التضيض مع عدم الرجوع ووجه لزومها ظاهر كما فاده الوالد
وهو مراعاة مصلحة كل منهما أي المالك والعامل اذ لو تمكن العامل من فسخها قبل تمام العمل تضرر
المالك بفوات الثمرة أو بعضها لعدم العمل لكونه لا يحسنه ولا يتفرغ له ولو تمكن المالك من فسخها
تضرر العامل بفوات نصيبه من الثمرة لان الغالب كونه أكثر من أجره مثله شرح مرفان (قوله فلو هرب

(بالعمل) بنفسه أو بماله
فتعبري بذلك أعم من
قوله وأتمه المالك متبرعا
(بقي حق العامل) لأن
العقد لا يفسخ بذلك
كما لا يفسخ بصريح
الفسخ (والا) أي وإن لم
يتبرع غيره ورفع الأمر
إلى الحاكم (اكثرى)
الحاكم عليه من يعمل) بعد
ثبوت المساقاة وهرب
العامل مثلاً وتعدرا حضاره
من ماله إن كان له مال والا
اكثرى بمؤجل إن
تأني نعم إن كانت المساقاة
على العين فالذي جزم به
صاحب المعين المبني والنسائي
واستظهره غيرهما أنه
لا يكثرى عليه لم تكن
المالك من الفسخ (ثم)
إن تعدرا كتراؤه (اقترض)
عليه من المالك أو غيره
ويؤى من نصيبه من الثمر
(ثم) إن تعدرا اقتراضه
(عمل المالك) بنفسه
وهذا مع ثم اقترض والشهاد
الآتي على العمل من
زيادتي (أو أنفق بشهاد)
بذلك (شرط فيه رجوعاً)
بأجرة عمله أو بما أنفقه فإن
لم يشهد كذا كرفل الرجوع
له وإن لم يمكنه الأشهاد لانه
عذر نادر فإن عجز عن
العمل والانفاق ولم يظهر

العامل) أي أو امتنع من العمل وقوله أو نحوه أي كالحبس اهـ قل (قوله وتبرع غيره بالعمل) أي ولم يقصد
المالك بعمله وكذا إن أطلق يكون كالمقصود المالك حـ لومثله الامطار المغنية عن السقي والمراد بالتبرع هو
الذي عمل فيه بغير استئجار أخصاً من قوله والاكثرى عليه الحاكم عـ شـ (قوله من مالك أو غيره) أفهم
أنه لو عمل المالك في ماله لا على وجه التبرع عن العامل أو تبرع به أجنبي عن المالك لا يستحق العامل شيئاً
وجرى عليه حج تبعاً للسبكي وخالفه مـ في شرحه فقال فيها استحق العامل فيما يظهر عـ شـ وعبرة
شرح مـ ولو عمل في مال نفسه غير متبرع عن العامل أو عمل الأجنبي عن المالك لا يعمل استحق العامل
فيما يظهر بخلاف ظيهر من الجملة للزوم ما هنا وإن بحث السبكي الذي يوجب بينهما في عدم الاستحقاق
اهـ (قوله بقي حق العامل) قال الامام وهو مشكل لانه استحقاق بغير عمل اهـ ولا صحاب نزولوا ذلك
منزلة التبرع بقضاء الدين قال السبكي ومن قولهم هنا وفي الجملة لو تبرع متبرع بالعمل استحق العامل
(قلت) قديقال مثله في امام المسجد ونحوه من ولاية الوظائف إذا استناب وإن كان المصنف وابن
عبد السلام أفتيا بعدم استحقاق النائب والمستنيب معا قلت قديفرق بأن غرض الواقف مباشرة من
عينه أو عينه الناظر بخلافه هنا فإنه وإن كان غرضه مباشرة أيضاً إذا وردت المساقاة على العين لكن
العناية في مسئلة الوظائف أقوى اهـ مـ (قوله بصريح الفسخ) أي حيث لم يكن ثم ما يقتضيه عـ شـ
(قوله اكثرى الحاكم عليه من يعمل) أي ولو المالك أخصاً من قوله بعد ثم عمل المالك ولو امتنع وهو
حاضر فكذلك وقوله من ماله أي ولو من نصيبه إذا كان بعد بدو الصلاح سـ لـ (قوله من ماله) متعلق
بقوله اكثرى (قوله نعم إن كانت المساقاة الخ) يعلم منه إن كلام المصنف مقيد بكون المساقاة على الذمة
(قوله والنسائي) بكسر النون والمدنية ليبين النشاء برماوى (قوله لم تكن المالك من الفسخ)
وإذا فسخ بعد ظهور الثمرة فلا يبيد استحقاق العامل منها حصه ما عمل والقياس أنه يستحق أجرة
المثل لأن قضية الفسخ تراد العوضين فيرجع لبدل عمله وهو أجرة المثل وفقاً للملئى سم على حج
عـ شـ على مـ (قوله ثم إن تعدر) أي إذا كانت المساقاة في الذمة حل (قوله اقترض) واكثرى عما
يقتضيه ويستمر يقتضى إلى ظهور الثمرة فإذا ظهرت اكثرى منهما كافي قل على الجلال قال في
شرح الروض وقولهم اقترض واكثرى يفهم أنه ليس له أن يساقى عنه وهو كذلك سم على حج
عـ شـ على مـ (قوله ثم إن تعدر اقتراضه الخ) أي لعدم القاضي أو عدم اجابته أو توقفه على أخذ مال له
وقع أو بعده فوق مسافة العدو ومثله عجز المالك عن اثبات هرب العامل اهـ قل على الجلال
(قوله عمل المالك بنفسه) أي ورجع بالأجرة عـ شـ على مـ وقوله بأشهاد بذلك أي بالاتفاق أو العمل
ويصدق المالك في قدر ما أنفق على الرجح سـ لـ وينبغي أن لا يكفي الأشهاد مع القدرة على استئذان
الحاكم كنظيره سم وينبغي أيضاً الاكتفاء بواحد ويخلف معه أي أنه أراد الرجوع عـ شـ (قوله)
فلا رجوع له وإن لم يمكنه (الأشهاد) ظاهره عدم الرجوع ظاهراً وباطناً ولو قيل بان له الرجوع باطناً لم
يكن بعيداً بل ومثله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فإن الشهود إنما تعتبر لاثبات
الحق ظاهراً والاقتدار في الاستحقاق وعدمه على ما في نفس الأمر اهـ عـ شـ على مـ (قوله)
والعامل أجرة عمله) فيه أن العمل لم يقع مساعداً ولم يظهر أثره على المحل حل أي وقد صرحوا في باب
الجمالة حينئذ بعدم الأجرة (قوله أولى من قوله إن أراد الخ) وجه الأولوية أن قوله إن أراد الرجوع
يصدق بما لو أنفق من غير شرط ثم أراد الرجوع ولو بعد مدة عـ شـ (قوله وخلف تركه) شامل للثمرة

الثمرة فله الفسخ وللعامل أجرة عمله وإن ظهرت فلا يخ وهو لهما وقولي

(٢١) - (بحرئى) - ثالث

شرط فيه رجوعاً أولى من قوله إن أراد الرجوع (ولو مات المساقى في ذمته) قبل تمام عمله (وخلف تركه)

ولا يجبر على الاتفاق من
التركة ولا يلزم المالك تمكينه
من العمل بنفسه الا اذا
كان أمينا عارفا بالاهمال
فان لم تكن تركة فلا وارث
العمل ولا يلزم وخرج
بز يادتي في ذمته المساقى على
عينه فتفسخ بموته كالاجير
العين ولا تنفسخ المساقاة
بموت المالك بل تستمر
ويأخذ العامل نصيبه
(وبخيانة عامل) فيها
(اكثرى) عليه (من
ماله مشرف) الى أن يتم
العمل (فان لم يتحفظ به
فاعمل) يكثرى على الخائن
من ماله نعم ان كانت المساقاة
على العين فظاهر أنه
لا يكثرى عليه وهو قياس
ما مر في اكتراء الحاكم عليه
اذا هرب وقد نبه عليه
الاذرى وقولى من ماله
من زيادتي في المشرف
(ولو استحق الثمر) أى
خرج مستحقا كأن أوصى
به (فله) أى للعامل حيث
جهل الحال (على معاملة
أجرة) لعمله كمن اكترى
من يعمل فيما غصبه عملا
(ولا تصح مخابرة ولو تبعها)
للساقاة (وهى معاملة على
أرض ببعض ما يخرج منها
والبنر من العامل) للنهى
عنها في خبر الصحيحين
وتعبرى بالمعاملة تبعاً

المعامل عليها اذا مات بعد ظهورها و يوافق مامر للشارح في هرب العامل من قوله واستنجاؤه من ماله
ان وجد ولو من حصته اذا كان بعد بدو الصلاح أو رضى باجرة مؤجلة ع ش على مر (قوله عمل وارثه)
ويجبر الحاكم ان امتنع من الاتمام بواحد مما ذكر أو يستأجر عليه من التركة من يتم قل على الجلال
(قوله ولا يلزمه) أى فلا يجبر عليه واذ لم يعمل فلامالك الفسخ قل (قوله فتفسخ بموته) أى ولو وارثه
أجرة مثل مامضى ان لم تظهر الثمرة فان ظهرت أخذ جزأ منها وهل يوزع الجزء باعتبار المدين وان تفاونا
أو باعتبار العمل لانه قد يختلف في المدة قلة وكثرة فيه نظر والا قرب الثاني ع ش على مر (قوله
كلاجير) قال في شرح الروض قال السبكي وغيره وينبغي أن يكون محله اذا مات في أثناء العمل الذى هو
عمدة المساقاة فان مات بعد بدو الصلاح أو الجذاذ ولم يبق الا التجهيف ونحوه فلا (قوله ولا تنفسخ
المساقاة بموت المالك) نعم ان كان العامل هو الوارث أو كان البطن الثاني في الوقت انفسخت اه قل
على الجلال (قوله وبخيانة عامل) أى بظهورها بان ثبتت بالافرار أو اليئنة أو اليئنة المردودة بخلاف
خوفها فان أجرته على المالك أى المساقاة في الذمة بدليل الاستدراك ونقل عن شيخنا أن الاستدراك
خاص بقوله فان لم يتحفظ حل (قوله فعامل) أى يستقل بالعمل حل (قوله يكثرى على الخائن)
يقتضى صحة الاكتراء على عمل المساقاة مع أنه غير مضبوط الآن يقال لما كان الذى على العامل معلوما
كان كأنه مضبوط وتقدم عن حل ما ينفي ذلك (قوله نعم الخ) قد تقتضى هذه العبارة أن هذا
الاستثناء راجع لكل من اكتراء المشرف واكتراء العامل ومال مر لاختصاصه بالثاني وأنه لا فرق
في الأول بين المساقاة على العين وفي الذمة وحل كلام الشارح على ذلك فليحذر اه سم (قوله
فظاهر أنه لا يكثرى عليه بل ثبت الخيار) أى فله الفسخ وللعامل أجرة عمله وفيه أنه لم يقع العمل مسلماً
ولم يظهر أثره على المحل حل (قوله وهو قياس مامر) أى في قوله فان عجز عن العمل والاتفاق ولم يظهر
الثمره فله الفسخ وكان الأولى أن يقول والفسخ على قياس مامر وعبرة شرح مر هذا اذا كان
العمل في الذمة والاختير المالك فيما يظهر كما مر نظيره (قوله حيث جهل الحال) فان علم الحال فلا شئ له
لانه لم يعمل طامعاً ويفرق بين ما هنا وما في القراض فيما ادأقال للعامل والرجح كله لى حيث يستحق الاجرة
مطلقاً علم الفساد أم لا على الراجح بانه هناك عمل طامعاً فيما أوجبه الشرع كما علم مامر اه س ل وقال
العلامة زى ان قوله حيث جهل الحال ليس قيد فيستحق الاجرة مطلقاً وفى قل قوله حيث جهل
الحال أى والا فلا شئ له فطامعاً وهو الذى في شرح مر وما نقل عن زى ليس بظاهر وهو ليس في حاشيته
وفارقت هذه الصورة غيرها من صور الفساد حيث يستحق فيها الاجرة وان علم به بعد ملك المالك هنا
ولو باع المالك الشجر فاعمل مع المشتري كما كان مع البائع شيخنا (قوله ولا تصح مخابرة) وفقاً
للأئمة الثلاثة وهى ماخوذة من الخبر أى الزراع ويضمن العامل أجرة الارض اذا أخر حتى فات الزرع
وعليه حن افشاء النووي بالضممان في المزارعة قل على الجلال قال الرافعى القياس يقتضى أن المخابرة
والمزارعة كالمساقاة ولكن السنة منعت من ذلك قال والمعنى فيه أن تحصيل منفعة الارض يمكن بالاجار
فلم يجز العمل فيها ببعض ما يخرج منها كالمواشى بخلاف الشجر فانه لا يمكن عقدا لاجارة عليه اه سم
(قوله للنهى) صيغة النهى الواردة في المخابرة كما في الديمرى نقل عن سنن أبي داود من لم يذر المخابرة
فليؤذن بحرب من الله ورسوله ع ش على مر (قوله أولى من تعبير الاصل) وجه الاولو به أن العمل
يكون بعد العقد وليس موصوفاً بالفساد والموصوف به انما هو عقدها ع ش (قوله ولا مزارعة) خلافاً
للإمام أحمد ولا يضمن العامل فيها أجرة الارض اذا أخر حتى فات الزرع لانه أمين واذا وقع منه ذلك مع

ما يخرج منها (و) لكن (البذر من المالك) انتهى عنها في خبر مسلم (فلو كان بين الشجر) نحو كان أو غنبا فهو أولى من قوله بين النخل (بياض) أي أرض لا زرع فيها ولا شجر وان كثرا البياض (صح) المزارعة عليه (مع المساقاة) على الشجر تبعاً للحاجة إلى ذلك وعليه يحمل خبر الصحيحين السابق أو الباب هذا (ان اتحد عقدو) (١٦٣) اتحد (عامل) بأن يكون عمل المزارعة

هو عامل المساقاة وان تعدد لان عدم الاتحاد في كل منهما يخرج المزارعة عن كونها تابعة (وعسر) هذا هو المراد بقول الروضة وأصلها وتعذر (افراد الشجر بالسقي) فان تيسر ذلك لم تجز المزارعة لعدم الحاجة (وقدمت المساقاة) على المزارعة لتحصل التبعية (وان تفاوت الجزآن المشروطان) من الثمر والزرع كأن شرط للعامل نصف الثمر وربع الزرع فان المزارعة تصح تبعا ومتى فقد شرط من الشروط المذكورة لم تصح المزارعة وانما لم تصح الخسارة تبعا كالمزارعة لعدم ورودها كذلك واختار النووي من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقا تبعا لابن المنذر وغيره قال والاحاديث مؤولة على ما إذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولا آخر أخرى والمذهب ما تقرر ويجب عن الدليل المجوز لهما بحمله في المزارعة على جوازها تبعا أو بالطريق

صحة العقد كما يأتي ضمن لان عليه حينئذ الحفظ اهـ قل على الجلال (قوله ولكن البذر من المالك) لم يبينوا كون الآلة على المالك والعامل وكلامه الآتي بما يفيد أنها على العامل حل (قوله بين الشجر) وكذا يجازى به لان المدار على عسر الافراد قل وعبرة يرى فلو كان بين الشجر أي بأن تشتمل الحقيقة عليه وإن لم يحط به الشجر اهـ (قوله أي أرض) هو تفسير الحقيقة البياض والمراد هنا لا عم فيشمل الزرع الذي لم يبد صلاحه ومنه البطيخ وقصب السكر ونحوهما قل (قوله صحة المزارعة) ويشترط بيان ما يزرعه وفارق الاجارة بان المالك هنا: نريك قل (قوله وعليه يحمل خبر الصحيحين الخ) وفيه أنه لم يجز في شيء من الطرق أنه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذرا حل أي بل الظاهر أنهم كانوا يزرعون من ما لهم أي فهي مخبرة اهـ اسعادوا أجيب بأنه يمكن أنه كان فيها زرع لم يبد صلاحه فان المزارعة حينئذ تصح كما سيأتي والادلى في الجواب أن يقال إنها لما لم تكن عنوة صار النبي صلى الله عليه وسلم مالكا لها ولما فيها من الحب وغيره فلا إشكال ولو سكت عن البياض في المساقاة لم يجز زرع وجوز له الامام مالك اذا كان قليلا ولو شرط في المزارعة البقر على العامل صح وكان المالك أكثره وبقره اهـ قل (قوله بأن يكون الخ) فالمراد بالانحاد عدم استقلال المزارعة بعامل والمساقاة بعامل لعدم تعدده كما يؤخذ من كلامه بعد وعبرة حل فليس المراد باتحاد العامل كونه واحدا اهـ (قوله وقدمت المساقاة) فلو أخرت المزارعة لكن فصل القابل في القبول وقدمها كقبلت المزارعة والمساقاة لم يبعد البطلان (أقول) ويمكن شمول المتن لذلك بأن يقال ان المراد أن لا يقدم ما يدل على المزارعة لافي الإيجاب ولا في القبول وبقي ما لو قدمها المالك وأجلها العامل كقوله قبلتها بعد قول المالك ساقيتك وزارعتك والظاهر فيه الصحة لان الضمير حكاية الظاهر قبله فكأنه قال قبلت المساقاة والمزارعة فهي مقدمة حكما في كلامه ويظهر أنه لو قال عاملتك على هذين مشيرا للنخل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية سم على حج ع ش على م ر (قوله وان تفاوت الجزآن المشروطان) فلو لم يجعل له شيئا من الزرع وجعل الجزء الذي من الثمر عنهما فالظاهر كما قاله العبادي عدم الصحة وعكسه كذلك قل (قوله مطلقا) أي تبعا أولا (قوله والاحاديث) أي الدالة على النهي (قوله على ما إذا شرط الخ) لخروج ذلك عن موضوع المزارعة والخبر هو الاشتراك حل وقال زى وجه النهي حينئذ ظاهر فقد تطلع هذه دون هذه (قوله لواحد) اما العامل أو المالك وقوله زرع قطعة الظاهر أن المراد بزرعها ما يخرج منها لا الفعل أعني الزرع بالمعنى المصدرى (قوله بحمله في المزارعة) خص هذا الحمل بالمزارعة لو ورد ما يدل على التبعية فيها كافي واقعة خبير بخلاف المخبرة لم يرد فيها مثل ذلك وان ورد ما يدل على جوازها سم (قوله من الشركة الفاسدة) أي فيما إذا اشترك اثنان شركة فاسدة فانه يرجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله فان تلقى المال المشترك فيه لم يرجع أحدهما على الآخر بأجرة عمله فقياسه هنا أنه لا شيء للعامل اهـ والمقيس ضعيف وان كان المقيس عليه معتمدا شيخنا (قوله ويفرق) قال حج وكان الفرق أن الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتيج في وجوب

لآتي وفي المخبرة على جوازها بالطريق الآتي وكالبياض فيما ذكر زرع لم يبد صلاحه كما اقتضاه كلام الروضة كأصلها (فان أفردت المزارعة فالنخل للمالك) لانه المالك للبذر (وعلى العامل أجرة عمله وآلانه) الشاملة لدوابه لبطلان العقد وعمله لا يحبط سواء أسلم الزرع أم تلف بأفة أو غيرها: خدام نظيره في القراض الفاسد وان كان المنقول عن المتولى في نظيره من الشركة الفاسدة فيما إذا تلف الزرع بأفة أنه لا شيء للعامل لانه لم يحصل للمالك شيء وصوبه النووي ويفرق بأن العامل هنا أشبه به في القراض من الشريك على

(ولا أجرة كأن يكثر به)
أي المالك العامل (ينصف)
البذر ومنفعة الأرض)
شائعين (أو ينصفه) أي
البذر (وبعيره نصف
الأرض) شائعين (ليزرع)
له (بأبيه) أي البذر (في
باقيه) أي الأرض فيكون
لكل منهما نصف المثل
شائعا لأن العامل استحق
من منفعتها بقدر نصيبه
من الزرع والمالك من
منفعته بقدر نصيبه من
ذلك وأقادت زيادتي كاف
كان أن طرقت ذلك لا
تتجسس فيها ذكر أذنها
أن يقرض المالك العامل
نصف البذر ويؤجره نصف
الأرض بنصف عمله ونصف
منافع آلاته ومنها أن يعيره
نصف الأرض والبذر منهما
لكن البذر في هذا ليس
كاهن المالك وإن أفردت
الخبرة فاعمل للعامل وعليه
لمالك الأرض أجرة مثلها
وطريق جعل الغلة لهما ولا
أجرة كأن يكثر العامل
نصف الأرض بنصف البذر
ونصف عمله ومنافع آلاته
أو بنصف البذر ويتبرع
بالعمل والمنافع

درس

كتاب الاجارة

بكر الحزمة أشهر من

أجرته إلى وجود نفع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساواة اهـ سل وعبارة شرح م
ورد بأن قياسه على القراض الفاسد أقرب لاتحاد البابين في أكثر الأحكام فالعامل هنا أشبه به في
القراض من الشريك اهـ وقوله أشبه به في القراض من الشريك أي أشبه بالعامل في باب القراض
من الشريك لأن العاملين ليس من عند أحدهما مال بخلاف الشريك (قوله عدوله على القياس
الظاهر) أي على عامل القراض اهـ عزيزي (قوله كأن يكثر به) ويشترط في هذه الاجارات
وجود جميع شروطها الآتية (قوله أو بنصفه ويعيره نصف الأرض) الفرق بين هذين الأول أن الأجرة
في هذين عين وفي الأول عين ومنفعة وأن في هذين يمكن من الرجوع بعد الزراعة في نصف الأرض
ويأخذ الأجرة وفي الأول لا يمكن وأنه لو فسد نبت الأرض أي صيرها لا تنبت في المدة لزمه قيمة نصفها
في هذه وفي الأول لأن العارضة مضمونة شرح م ر زى (قوله ويعيره الخ) الأولى اسقاطه لخروجها
عن المزارعة (قوله والمالك الخ) أي استحق من منفعة العامل كغيره م ر وقوله من ذلك أي
الزرع وقوله لكن الخ لا موقع لهذا الاستدراك (قوله وعليه للمالك الأرض أجرة مثلها) فميتته أنه
لا يؤمر بقطع الزرع قبل أو أن الحصاد وجهه أنه لا يزرع بالأذن بخصوص المخيرة وإن بطل بقى عوم
الأذن وهو نظير ما مر عن البغوي فيما لو غرس في الأرض المقبوضة بالشراء الفاسد أو بطل من أنه لا يقطع
مجايل بخير المالك بين تملكه بالقيمة وبين قلعه وغرامة أرض النقص وبين التبقية بأجرة المثل لكونه
انما فعل بالأذن الذي تضمنه لبيع الفاسد لكن تقدم للشارح أن المعتمد خلافه وعليه فانظر الفرق بين
هذا وبين المقبوض بالشراء الفاسد ولعله أنه لما أذن له هنا في الزرع على أن الغلة بينهما كان ادنا
بالانتفاع بالأرض مع بقائها على ملك صاحبها وهو يقتضي أن يكون الأذن مقصودا بالذات فإذا بطل
العقد من حيث خصوص المخيرة بقي مطلق الأذن فأشبه جواز تصرف الوكيل بعموم الأذن وإن بطل
خصوص الوكالة والمقصود بالبيع نقل الملك في الأرض المشتري فإذا بطل بطل توافقه لأن انتفع المشتري
به ليس مبنيا على انتقال ملك الأرض مع انتقال منفعتها فإذا بطل لم يبق لانتفاعه بالأرض جهة
محمولة ع ش على م (قوله كأن يكثر العامل نصف الأرض الخ) ولو كان البذر لهما فإلهما
ولكل على الآخر أجرة ما صرفه من منافعه على حصة صاحبه اهـ شرح م

كتاب الاجارة

(قوله بضم الجيم وكسر ها) فالأول من باب قتل والثاني من باب ضرب كما في الصباح (قوله اسم للأجرة)
ثم اشتهرت في العقد على وجه المجاز بدليل قوله وشرع الخ شرح م ر وع ش عليه (قوله وشرعا
تملك منفعة) ولو عبر بدل التملك بالعقد كان أولى كما أفاده قل على الجلال أي عقد على منفعة
وأجيب بأن مراده التملك بعقد اهـ (قوله تملك منفعة الخ) خرج عقد النكاح لأنه لا تملك به
المنفعة وانما يملك به الانتفاع وكذا تخرج العارية وهي خارجة أيضا وله عوض وقوله بشروط تأتي
خرج به المساواة على ثمر موجود لم يبد صلاحه لأن من لشروط علم العوض وأورد على التعريف الجمالة
بعوض معلوم وأجيب بأن التقدير تملك منفعة معلومة كما يؤخذ من قوله بشروط فخرجت الجمالة وفيه
أن الجمالة ليس فيها تملك من جهة الجماعل فهي خارجة به الآن يقال فيها تملك من جهة العامل
فكأنه ملك المنفعة للجماعل وكذا يقال في المساواة تأمل (قوله والاصل فيها قبل الاجماع آية فان
أرضين لكم الخ) قال م ر في شرحه ومنازعة السنوي في الاستدلال بهامردودة اذ مفادها وقوع

الأرض

ضمها وفتحها من آجره بالمد يؤجر إيجارا ويقال آجره بالقصر يأجره بضم الجيم وكسر ها أجرا وهي لغة
اسم للأجرة وشرعنا تملك منفعة بعوض بشروط تأتي والاصل فيها قبل الاجماع آية فان أرضين لكم

وجه الدلالة أن الارضاع

بلاعقده تبرع لا يوجب
أجرة وإنما يوجبها ظاهراً
العقد فتعين وخبر
البخاري أن النبي صلى
الله عليه وسلم والصدوق
رضي الله عنه استأجرا
رجل من بني الدليل يقال له
عبد الله بن الأريقط وخبر
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
نهى عن المزارعة وأمر
بالمؤاجرة والمعنى فيها أن
الحاجة داعية إليها وليس
أكل أحد مكره وممكن
وخادم فجوزت لذلك كما
جوز بيع الاعيان (أركانها)
أربعة (صيفة وأجرة
ومنفعة وعاقدة) من مكر
ومكر (وشرط فيه) أي
في العاقدة (ما مرفيه) في
البيع) وتقدم بيانه ثم
لكن لا يشترط هنا سلام
المكترى لمسلم كما قدمته ثم
مع زيادة وتصح اجارة
السفيه نفسه لما لا يقصد
ممن عمله كالحج قاله
الماوردي والرواني لأن
له أن يتبرع به ولا يصح
اكتراء العبد نفسه من
سيده وإن صح شراؤه
نفسه منه كما أفق به النووي
(و) شرط (في الصيفة ما)
مرفيه (فيه) أي في البيع
(غير عدم التاقية
كأجرتك) أو أكرمتك
(هذا أو منفعه أو ملكتها)

الارضاع للآباء وهو يستلزم الاذن لمن فيه بعوض والا كان تبرعا وهذا الاذن بالعوض هو العقد اه
بحروقه (وأقول) ان كانت منازعته من حيث انها لا تدل على الايجاب فردودة لان الاذن في الارضاع
بعوض ايجار وان كانت من حيث انها لا تدل على القبول فصحيحة وما ذكر لا يردّها كافي حجج
(قوله وجه الدلالة) بين ابن الرفعة أن وجه الدلالة في قوله لكم بأن الارضاع لا يكون للزوج الا اذا
عقدوا عليه والافتقار للصغير وهو بمكان من الدقة فتأمل سم ع ش قال شيخنا العزيز والاجارة
واردة على المنفعة وهي الارضاع قال ابن ليس معقودا عليه بل مأخوذ بطريق الاباحة (قوله ظاهرا) قيد
به لانه قد يتبين عدم وجوبها كما اذا خربت الدار المكثرة قبل مضي مدة طأجرة شيخنا العزيز وقال
سم ظاهرا بمعنى غالبا واكثر به عما لو تلفت العين فانه يتبين أن الاجرة لم تجب وردها بأنها وجبت بالعتد
وإنما الذي يتبين عدم الاستقرار وتوقف شيخنا وقال لا مفهوم له قال الشيخ سلطان وقرر شيخنا مانعه
فقوله ظاهرا أي وأما باطنا فلا يوجبها الا مضي المدة لانها قبلها قابلة للتفاسخ بأحد أمور ثلثي فلا تجب
الاجرة اه (قوله استأجر ارجلا) أي استأجره ليدلها على طريق المدينة حين الهجرة والمستأجره
أبو بكر وأقره النبي صلى الله عليه وسلم فنسبة الاجارة اليه تجوز اه قل على الجلال (قوله الدليل)
ضبطه الشوري وعش بكسر الدال واسكان المثناة التحتية ونقر عن عش على مر أه قيل
بضم أوله وكسرتا زيمهموزا (قوله ابن الأريقط) بضم الهمزة وفتح الراء وسكون الياء وكسر القاف
شوري (قوله وأمر بالمؤاجرة) هو بالهمزة يقال كافي القاموس آجره ايجار أو مؤاجرة اه ويجوز
ابدال الهمزة واو الكونها مفتوحة بعد ضمة اه عش على مر (قوله كما يجوز بيع الاعيان)
أي لا احتياح الناس إليها وفيه أن مثل بيع الاعيان ليس جاري على خلاف القياس حتى يعطل بالحاجة
فتأمل (قوله ما مرفيه في البيع) علم منه أن الاعمى لا يكون مؤجرا وان جازله اجارة نفسه كالعبد
الاعمى أن يشتري نفسه كما قاله عش على مر (قوله اسلام المكثري) أي اجارة عين أؤذمة وان
كانت اجارة العين مكروهة دون اجارة النعمة عش على مر (قوله لمسلم) أي ونحوه من مصنف
وأله حرب حل (قوله كما قدمته ثم مع زيادة) عبارته ثم يصح بكراهة اكتراء الذي له العمل على
عمل يعمله بنفسه لكنه يؤمر بإزالة الملك عن منافعه بان يؤجره لمسلم والزيادة هي قوله لكن يؤمر بالح
سم (قوله وتصح اجارة السفيه) عطف على لا يشترط فهو من جملة الاستدراك (قوله لما لا يقصد
من عمله) أي لما لا يكتسب به عادة ككونه أجيرا في الحج أو الوكالة بخلاف الحرف والصنائع فانها
مقصودة من عمله اذ يكتسب بها وليس المراد بما لا يقصد من عمله كونه تافها كما يتوهم س ل بزيادة
(قوله لان أن يتبرع) أي حيث كان غنيا اه حل (قوله ولا يصح اكتراء العبد نفسه) هذا
معطوف على المستثنى فهو مستثنى فيه أن هذا لا يناسب استثناءه من قوله وشرط فيه ما في البيع لان
الشرط هنا طلاق التصرف وكذا في البيع وصورة العبد استثنيت هناك من مفهوم لشرط الغرض
العتق الآن يقال كلامه يؤل الى ضابط كل أي كل من صح بيعه وشراؤه صح أن يؤجر ويستأجر حينئذ
يكون استثناء العبد لانه يصح شراؤه نفسه لا كشرائه إياها والفرق بينه وبين شرائه نفسه ان الاجارة
لا تنفي الى العتق بخلاف شراء نفسه فيفرض اليه فاغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره كافي مر (قوله
فيقبل المكثري) وما ذكره من الصريح ومن الكناية جعلت لك منفعة سنة بكذا أو اسكن داري
شرا بكذا ومنها الكتابة بالفوقية وفي اشارة الاخرس ما مر في الضمان ونحوه من اجارة النعمة بنحو الزمت
ذمتك أو أسلمت اليك هذه المراه في خياطة هذا الثوب أو في دابة صفتها كذا أو في حلي الى مكة كافي

سنة بكذا) فيقبل المكثري (لا يبتكها) أي ما دفعه سنة بكذا لان لفظ البيع وضع لتملك العين فلا يستعمل في المنفعة

كما لا يستعمل لفظ الاجارة
في البيع لكن ينبغي أن
يكون كناية وكلفظ البيع
لفظ الشراء وهو ظاهر
وسنة فيما ذكر ليس مفعولا
فيه لاجرمثاله انشاء
وزمنه يسير بل لمقدر أي
آجرته وانتفع به سنة
كما قيل في قوله تعالى فأمانه
الله مائة عام ان التقدير
والثبته مائة عام وتعبيري بما
ذكر أولي بما عبر به (وزد)
الاجارة (على عين كاجارة
معين) من عقار ورقيق
ونحوهما (كاكثريةك
لكذا) سنة واجارة العقار
لانكون الاعلى العين
(وعلى ذمة كاجارة
موصوف) من دابة
ونحوها لمل مثلا (والزام
ذمة عملا) نكياطة وبناء
ومورد الاجارة المنفعة
لا العين على الاصح سواء
أوردت على العين أم على
الذمة قال الشيخان
والخلاف لفظي وأورد
الاسنوي له فوائد (و)
شرط (في الاجرة ما)
(في الثمن) في شرط كونها
معومة جنسا وقدر اوصفة
الا أن تكون معينة
فتكفي رؤيتها (فلا تصح)
اجارة دار أو دابة (بعمارة
وعلف) بسكون اللام
وقصها وهو بالفتح ما يضاف
به للجعل في ذلك فان
ذكر معلوما وأذن له
تخرج العقد في صرفه في

شرح م ر وقوله ألزمت ذمتك أي كذا وكان الأولى أن يذكره وخرج به ما لو قال ألزمتك فانه اجارة
عين كما قاله سم (قوله كناية) المعتمد أنه لا صريح ولا كناية لان آخر اللفظ ينافي أوله لان قوله
بعثك يقتضي التأيد وقوله سنة يقتضي التأني فتناويا (قوله وكلفظ البيع لفظ الشراء) أي من
المستأجر (قوله بل لمقدر الخ) ولا يقال يصح جعله ظرفا لمنفعة المذكورة في الثمن فلا يحتاج لتقدير
وليس كالأية كما هو واضح لانه قول المنافع أمر موهوم الآن والظرفية تقتضي خلاف ذلك فكان
تقدير ما ذكر أولي أو متعينا شرح م ر أي بل متعين وقال ع ش قوله والظرفية تقتضي الخ ينظر
وجه هذا الاقتضاء وعليه فيرد على ما قدره ان الاقتضاء أمر موهوم الآن مع ان معنى انتفع استوف
منافعه وبالجملة فدعوى هذا الاقتضاء مما لا سند لها الا مجرد التخيل اه وعبرة سم على حج
قوله بل لمقدر هذا لا يتعين بل يصح جعله ظرفا لمنفعة المذكورة وان كانت موهومة الآن وما قدره أيضا
موهوم الآن لان معناه استوف منافعه وهذا كافي نحو قوله على أن أصوم هذه السنة أو أن أعتكف
هذا اليوم فان كلام من الصوم والاعتكاف أمر موهوم مع ان ظرفية السنة واليوم لهما لاشك في
صحتهما الا حد اه (قوله فأمانه الله) أي لان الموت اخراج الروح وزمنه يسير اه عبد البر (قوله
وترد الاجارة على عين) أي على منفعة مرتبطة بالعين فلا ينافي ما يأتي أن مورد الاجارة المنفعة ولو اذن
أجبر العين لغيره في العمل باجرة فعمل كأن آجره ليخيط ثوبه مثلا فأذن لغيره في خياطته فلا أجرة
للاول مطلقا ولا للثاني ان علم الفساد والافله أجرة المثل على الاول الاذن كما هو ظاهر حج م ر
وعبرة حل قوله عين المراد بها ما قابل الذمة أي على منفعة متعلقة بالعين وفي هذا تنزيل المصنوع
التي هي المنافع منزلة الموجود فوردوا العقد عليها اه (قوله كاكثريةك لكذا) أي لعمل
كذا فهو مثال لقوله ونحوهما لانه شامل لا دمي أي الحر كما يؤخذ من م ر (قوله واجارة العقار)
دفع به ما قد يتوهم من الثمن انها قد تكون اجارة عين وقد تكون اجارة ذمة ع ش قال حل ومثل
العقار السقيمة فانه لا يصح السلم فيها ولا تثبت في الذمة فلا تكون اجارتهما الاعلى العين وأما اجارة بعضه
أي العقار حيث كان النصف فاقبل فيجوز أن تكون في الذمة لانه يجوز قرضه اه ومثله قل
(قوله ومورد الاجارة) أي المستحق بها (قوله سواء أوردت على العين) فعمل أنه لا منافاة بين تقسيمها
الى واردة على العين واردة على الذمة وبين تصحيحهم أن موردها المنفعة لا العين لان المراد بالعين في
الاول ما يقابل الذمة وفي الثاني ما يقابل المنفعة قاله في شرح الروض سم (قوله فوائد) منها اجارة
ما استأجره قبل قبضه واجارة الكلب للصيد ان قلنا المعقود عليه المنفعة صح أو العين فلا وعرف بهذا
أن الخلاف ليس لفظيا زي وهذا يخالفه قول المتن بعد ذلك ولا كلب فتأمل وقال بعضهم المعتمد عند
الشيخين أنه لفظي وأن مسألة اجارة من استأجره قبل قبضه واجارة الكلب للصيد لا تصح مطلقا
سواء قلنا ان المعقود عليه المنفعة أو العين خلافا للاسنوي في التفصيل المذكور الذي جعله من فوائد
الخلاف (قوله كونها معلومة جنسا) أي كما مر نظيره في الثمن ويؤخذ من تشبيهها بالثمن أنها لو حلت
وقد تغير النقد وجب من نقد يوم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجملة اذا عبرة في الاجرة حيث كانت
نقد ابتداء العقد وقته فان كانت بادية اعتبر أقرب البلاد اليها كما بحثه الاذرعى والعبرة في أجرة المثل
في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة نقدا ووزا شرح م ر بحروفه قال الشيخ سلطان لا يقال يشكل
على اشتراط العلم صحة الاستئجار للحج بالنفقة وهي مجهولة كما جزم به في الروضة لانه قول ذلك ليس
باجارة بل نوع جعله يغتفر فيها الجهل بالجعل اه (قوله خارج العقد) فان كان في صلبه فلا يصح
كآجرته كما بدى نار على ان تصرفه في عمارتها أو علفها للجهل بالصرف فتصير الاجرة مجهولة فان

صرف وقصد الرجوع به رجوع والا فلا والوجه ان التعليق بالجهل جرى على الغالب فلو كان علما
بالصرف فالحكم كذلك شرح م (قوله صحت) ولو اختلفا في القدر المنفق صدق المنفق يمينه ان
ادعى قدر احتملا س (قوله على اتحاد القابض والمقبض) قال م بعد ما ذكر على انه في الحقيقة
لا اتحاد تنزيلا للقابض من المستأجر وان لم يكن معينا منزلة الوكيل على المؤجر وكافة ضمنية ويؤخذ من
ذلك صحة ما جرت به العادة في زمننا من تسوية الناظر المستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر
عش وشرح م (قوله لوقوعه) أي الاتحاد ضمنا ولا يكفي شهادة الصانع له أنه صرف على أيديهم
كذا لا هم يشهدون على فعل أنفسهم بخلاف ما لو شهدوا بأنه صرف كذا فانها تقبل الا ان علم الحاكم
أنهم يعنون أنفسهم كافي شرح م وقوله بأنه صرف على أيديهم كذا أي لا أنفسهم أمالوا شهدوا بأنه
اشترى الآلة التي بنى بها كذا وكانوا عدولا وشهد بعضهم لغيره بأنه دفع له كذا عن أجرته لم يمتنع قاله
عش على م (قوله ولا سلخ) الضابط أن تجعل الاجرة شيئا يحصل بعمل الاجير اه س (ل
(قوله بجلد لها) انما لم يقل بجلدها بحذف اللام مع أنه أخصر لان المتن منون ولو حذف اللام بقي المتن
غير منون وشرط المزج أن لا يغير المتن ومثله يقال فيما قبله فافهم عبد البر (قوله ببعض دقيق منه)
وكذا من غيره اذا لم يطحن بخلاف ما اذا طحن فيصح حل (قوله وفي معنى الدقيق النخالة)
أي قد كره يعني عنها فلا يحتاج لذلك كما صنع الاصل (قوله اجارة امرأة مثلا) أي أو رجل
وخرج بالمرأة ونحوها استتجار شاة لارضاع طفل قال البلقيني أو سخة فلا يصح لعدم الحاجة مع
عدم قدرة المؤجر على تسليم المنفعة كالا ستتجار لضراب الفحل بخلاف المرأة لارضاع سخة
فقول الشارح مثلا لا يدخل الرجل والخنثى لا الشاة ونحوها لعدم القدرة على تسليم اللبن عش
وشو برى (قوله والعمل المكثري الخ) جواب عن سؤال حاصله ان عمل الاجير يجب كونه في
خالص ملك المستأجر وهنافية وفي غيره فاجاب بان الغير وقع تبعا لا قصدا تأمل وعبارة أخرى
جواب سؤال تقديره كيف يصح استتجار المرأة لارضاعه ببعضه مع ان الارضاع للكل فيلزم عليه
استتجارها لارضاع ملكها والجواب أن الاكتراء انما هو لارضاع ملكه فقط وارضاعها للملكها انما
وقع تبعا للملك اه بابي والمراد بغير المكثري المرأة المكثرة والمكثري هو مالك الرقيق (قوله ببعضه
حالا) ضعيف والمعتمد فيه الصحة وهو وان كان نص على ارضاع كله لكن المقصود بالاجارة ملك المؤجر
والخاص بل ان اجارة المرأة لارضاع الرقيق ببعضه حالا صحيحة مطلقا سواء كان لارضاع كله أو باقيه
واجارته ببعضه بعد الفطام باطلا مطلقا سواء كان لارضاع كله أو باقيه وقوله فيهما غير ظاهر في الثانية
لانها لا تملك الا بعد الفطام أي لا يستقر ملكها ببعضه الا بعد الفطام وأجيب عنه بأنه وان اكترها
لارضاع كله لكن المقصود ملكه فقط فنصيهام منه تابع وان نص عليه (قوله أولى من تعبيره بارضاع
رقيقه) وجه الاولوية ما قدمه من عدم الصحة في الاستتجار لارضاع الكل عش وهذا على
طريقته أما على المعتمد فلا فرق وحينئذ فلا أولوية عبد البر (قوله فيجب قبضها الخ) وانما اشترطوا
ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع كونه سلما في المعنى أيضا
لضعف الاجارة حيث وردت على معنوم وتعذر استيفاءها دفعة ولا كذلك بيع ما في الذمة فيهما فاجبروا
ضعفها بالشرط قبض أجرتها في المجلس شرح م (قوله ولا يبرأ منها) أي لانه يفتوت القبض في
المجلس الذي جعل شرط المصحة عش (قوله وان عقدت بغير لفظ السلم) راجع لقوله فيجب قبضها
في المجلس (قوله مطلقا) أي سواء كانت الاجرة في الذمة أم لا والحال أنه أجبر عين هذه الدابة مثلا

لشاة (بجلد لها) (و) لا
(طحن) لبر مثلا (ببعض
دقيق) منه كئلته للجهل
بشخانة الجرد وبقدر
الدقيق وعدم القدرة
على الاجرة حالا وفي معنى
الدقيق النخالة (وتصح)
اجارة امرأة مثلا (ببعض
رقيق حالا لارضاع باقيه)
للعلم بالاجرة والعمل
المكثري له انما وقع في
ملك غير المكثري تبعا
بخلاف ما لو اكترها
ببعضه بعد الفطام لارضاع
باقيه للجهل بالاجرة اذ ذاك
وبخلاف ما لو اكترها
لارضاع كله ببعضه حالا أو
بعد الفطام لوقوع العمل
في ملك غير المكثري قصدا
فيهما وللجهل بالاجرة في
الثاني هكذا أفهم هذا
المقام وقد بسط الكلام
عليه في شرح الروض
وتعبري بارضاع باقيه
أولى من تعبيره بارضاع
رقيقه (وهي) أي الاجرة
(في اجارة ذمة كراس مال
سلم) لانها سلم في المنافع
فيجب قبضها في المجلس
ولا يبرأ منها ولا يستبدل
عنها ولا يحال بها ولا عليها
ولا تؤجل وان عقدت بغير
لفظ السلم فتعبري بذلك
أعم من قوله ويشترط في
اجارة الذمة تسليم الاجرة

في المجلس (و) هي (في اجارة عين كئمن) فلا يجب قبضها في المجلس مطلقا ويجوز ان كانت في الذمة الا برأء منها والاستبدال

عنها والحوالة بها وعليها وتأجيلها وتبجيل ان كانت كذلك وأطلقت وتلك بالعقد مطلقا (لكن ملكها) يكون ملكا (مراعى) بمعنى أنه كلما مضى زمن على السلامة بان أن المؤجر استقر ملكه من الاجرة على ما يقابل ذلك ان قبض المكثري العين أو عرضت عليه فامتنع (فلا تستقر كلها الا بمضى المدة) سواء اتفق المكثري أم لا لان المنفعة تحت يده وقولى كفى الى آخره أولى مما عبر به (ويستقر في) اجارة (فاسدة اجرة مثل بما يستقر به مسمى في صحيحة) سواء أ كانت مثل المسمى أم أقل أم أكثر وخرج بز يادى (غالبا) التخلية في العقار والوضع بين يدي المكثري والعرض عليه وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة فلا تستقر بها الاجرة في الفاسدة ويستقر بها المسمى في الصحيحة (و) شرط (في المنفعة كونها متقومة) أى لها قيمة (معلومة) عين او قدرا وصفة (مقدورة) التسليم حسب شرعا (واقعة) للمكثري لا تتضمن استيفاء عين قصدا بأن لا يتضمنه العقد (فلا يصح) أكثر ما يخص لا يتعبد) ككلمة بيع وان روجت السلعة اذا لقيمة له

شيخنا ح ف (قوله وتبجل) أى الاجرة أى تجب حالا ان كانت كذلك أى في الذمة وأطلقت أى عن التأجيل والتبجيل (قوله وتلك بالعقد مطلقا) أى سواء كانت اجارة عين أو ذمة شوبرى (قوله من الاجرة) بيان لما تقدم عليه (قوله أو عرضت عليه فامتنع) مثله فى مر قال ع ش عليه هذا قد يخالف ما تقدم عن القاضى أبى الطيب أن الدابة مما يتوقف قبضها على النقل فالوجه وقال المارجم اليه مر أنه لا أثر لمجرد العرض الا اذا كان على وجه يعده قبضا في البيع سم على حج (أقول) ويحمل قوله لا يكتفى هنا أى في الاجارة الفاسدة اه بحروقه (قوله في اجارة فاسدة) وعلى المستأجر في الفاسدة رد العين المؤجرة وليس له حبسها لاسترداد الاجرة (قاعدة) كل عقد فاسد سقط فيه المسمى الا اذا عقد الامام الجزية مع الكفار على سكنى الحجاز فسكنوا ومضت المدة فيجب المسمى لتعذر اجرة المثل لانهم استوفوا المنفعة وليس لثلثها اجرة اذا مثل لها يعتبر اجرة فرجع الى المسمى وخرج بالفاسدة الباطلة كاستئجار صبي بالغالى على عمل يعمله فانه لا يستحق شيأ خط س ل (قوله بما يستقر به مسمى) وهو تسليمها ومضى المدة وان لم يتفع وعبرة ع ش أى حيث كان العمل بما يقبل النيابة أماما لا يقبل ذلك كالاجارة للامانة فلا شئ فيه أصلا وان عمل طامعا كما تقدم (قوله غالبا) لا يقال قضيتها ان مفاد ما قبلها صورها أكثر من صور ما خرج به وليس له في الخارج الا صورة أو صورتان وهما قبض المنقول بالفعل وسكنى العقار لا ناقول قبض المنقول والعقار وان كانا قليلين بالنسبة لما خرج فوقوعهما في الخارج هو الكثير الغالب بالنسبة لافراد من يتعاطى الاجارة وتلك الصور ان سلم ان أنواعها أكثر مما يحصل به القبض في الصحيحة من غير هذه المذكورات فوقوعها في الخارج قليل اه ع ش (قوله وامتناعه من القبض) الظاهر أنه منصوب على المفعول معه وأنه راجع للثلاثة قبله اه (قوله وشرط في المنفعة) حاصل الشروط خمسة فخرج على مفهوم الاول ثلاث مسائل والثاني واحدة والثالث سبعة وارابع اثنين والخامس واحدة (قوله أى لها قيمة) بين به أنه ليس المراد بالتقوم ما قبل المثل ع ش (قوله عينا) أى في اجارة العين سم والمراد بعلم عين المنفعة وقدرها وصفتها علم محلها كذلك بدليل تمثيله بعد باحد العبدن وتمثيله بالآبق والمغصوب لمفهوم مقدورة التسليم (قوله وقدرا) أى فيهما (قوله وصفة) أى في اجارة الذمة واستثنى من اشتراط العلم بالمنفعة دخول الحمام باجرة مع الجهل بقدر المكث وقدر الماء وما يأخذ الحمامى انما هو في مقابلة اجرة لسطل والحمام والازار وحفظ الثياب وأما الماء فغير مقابل بعوض لعدم انضباطه فلا يقابل باجرة وعلى هذا فالسطل غير مضمون على الداخل والثياب غير مضمونة على الحمامى لانه أجبر مشترك وعبرة شيخنا نعم دخول الحمام باجرة جائز بالاجماع مع الجهل بقدر المكث وغيره لكن الاجرة في مقابلة الآلات لا الماء فعليه ما يغرف به الماء غير مضمون على الداخل وثيابه غير مضمونة على الحمامى ان لم يستحفظه عليها ويجيبه لذلك وهذا بما يفيد أن الاجرة ليست في مقابلة حفظ الثياب وراجع كلامه في باب الوديعة وانظر هل يفرق بين الاجير المشترك وغيره في التقصير وغيره ح ر ح ف (قوله لما لا يتعبد) أما ما يحصل به التعب من الكلمات كافي بيع السور والرفيق ونحوهما مما يختلف ثمنه باختلاف المتعاقدين فيصح الاستئجار عليه شرح مر وكأنهم اغتفروا جهالة العمل هنا الحاجة فانه لا يعلم مقدار الكلمات التي يأتي بها ولا مقدار الزمن الذي يصرف للتردد للتداء ولا الامكنة التي يتردد اليها ع ش على ر (قوله ككلمة بيع) أى كلمة سبب في البيع ككلمة الدال وكذا لا يصح على اقامة الصلاة الاتباع للاذان وفي الاحياء لا يجوز أخذ عوض على كلمة يقول الطيب بدواء ينقذه اذ لا مشقة عليه في التلفظ به س ل وقوله اذ لا مشقة

عليه في التلفظ يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال السحر لان فاعله يحصل له مشقة بالكتابة ونحوها من استعمال البخور وتلاوة الاقسام التي جرت عادتهم باستعمالها ومنه ازالة ما يحصل للزوج من الانحلال المسمى عند العامة بالباط والاجرة على من اتزم العوض ولو اجنبيا حتى لو كان المانع بالزوج والتزمت المرأة وأهلها العوض لزمت الاجرة من التزمها وكذا عكسه ولا يلزم من قام به المانع الاستئجار لانه من قبيل المداواة وهي غير لازمة للريض من الزوجين ثم ان وقع ايجار بعقد صحيح لزم المسمى والافاجرة المثل ع ش م ر وعبارة تشرح م ر ككلمة بيع الخ فلواستأجر عليها مع انتفاء التعب بتعدد أو كلام فلائني له والافله اجرة المثل وما بحثه الاذري من أن الفرض أنه استأجره على ما لا تعب فيه فتعبه غير معقود عليه فيكون متبرعا به مردود بانه لا يتم عادة الا بذلك فكان كالعقود عليه انتهى وقوله مع انتفاء التعب الخ متعلق بمحذوف تقديره فان أي بها مع انتفاء التعب الخ (قوله ولا اكترأ نقد) أي للترين به أو للضرب على سكتة م ر ومحل اذ لم يكن للنقد عرايعلق بها لانه حينئذ حلي واستئجار الحلي جائز صحيح (قوله لان منافعهما لا تقابل بمال) لو أخر تعليل ما قبل هذين الى هنا فقال اذ لا قيمة لها أي الثلاثة أي لمنفعتهما كان أخصر وأنسب بالمقارنة (قوله ولا آبق ولا منصوب) مثلا لان الحسي وكذا الاعمي المذكور والارض المذكورة وفيها عجز شرعي أيضا لان كل حسي شرعي كما قاله س ل وقد يقال ان المنصوب فيه عجز حسي لا شرعي (قوله عقب العقد) أي قبل مضي مدة ثلثها اجرة أخذ ما يأتي في التفرغ من نحو الامتعة ونحو ذلك كيبيهما ويؤخذ منه أن فقرة الموجر على الاتزاع كذلك كافية وألحق الجلال البلقيني بالآبق والمنصوب ما لو تبين أن الدار مسكن الجن وأنهم يؤذون الساكن برجم أو نحوه وهو ظاهر ان تعذر منعهم وعليه فطر وذلك بعد الاجارة كطرق العصب بعد ما تشرح م ر أي فلا تنفسخ بل يتخير المستأجر انتهى ع ش (قوله ما يحتاج الى نظر) ومثله غير قاري لتعليم القراءة وان اتسع الزمن بقدر أن يتعلم ويعلم لان المنفعة المتعلقة بالعين لا تتأخر قل (قوله دائم) أي بجيء دائما عند الاحتياج اليه بان يكون النيل يرويها كل سنة (قوله ولا غالب يكفيها) لو قال المبكرى أنا أحفر بئر أسوق منها الماء وأسوقه من مكان آخر صح قاله الروابي وابن الرفعة انتهى عبد البر ولو استأجر أرضا للزراعة فلم تروا ونفسخت الاجارة فلوروى بعضها انفسخت فيما لم يروو خير في المروى وكذا اذ لم ينحسر الماء عنها وقت الزرع (قوله ولا لقلع سن) هو وما بعده مثال للشرعي (قوله ولا حائض) وبطرق ونحو الحيض ينفسخ العقد كما يأتي فلو دخلته ومكثت عصت ولم تستحق أجرة وان أنت بما استؤجرت له لانفساخ الاجارة بطرق الحيض فان ما أنت به بعد الانفساخ كالعمل بلا استئجار وفي معنى الحائض المستحاضة ومن به سلس بول أو جراحة نضاجة ينجس منها التلويث تشرح م ر وكتب عليه ع ش مانصه قوله وبطرق ونحو الحيض ينفسخ العقد هذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانفساخ وابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله اذ المسجد نظير الصبي المعين للارضاع والنوب المعين للخياطة والخدمة نظير الارضاع والخياطة سم على حج انتهى بحروفه (قوله ولا حرة بغير اذن زوجها) أي لاستغراق أوقاتها لحقه ويؤخذ من التعليل ما بحثه الاذري أنه لو كان غائبا أو طفلا فاجرت نفسها لعمل ينقضي قبل قدومه أو تاهله لا تمتع جار فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي الانفساخ في الباقي واعتراض الغزى له بان منافعهما مستحقة له بعقد النكاح ممنوع بأنه لا يستحقها بل يستحق أن يتنفع وهو متعذر منه تشرح م ر مع زيادة من ع ش فقوله بغير اذن زوجها أي الحاضر غير الطفل (قوله ولا اجارة عينية فيهما) أما اجارة النمة فتصح ولو أنت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بأن كنت المسجد بنفسها

(و) لا اكترأ (نقد)
أي دراهم أو دنانير ولو
للترين (و) لا (كاتب)
ولو لصيد لان منافعهما
لا تقابل بمال وبذلك في
مقابلتهما تبذير (و) لا
(مجهول) كأحد العبدین
وكنوب (و) لا (آبق) لا
(منصوب) لغیر من هو
یسده ولا یقدر علی نزع
عقب العقد (و) لا (اعمی
لحفظ) أي حفظ ما يحتاج
الی نظر والاجارة علی عینه
(و) لا (أرض لزراعة لاءاء
لهادائم ولا غالب يكفيها)
كطرمعتاد وماء نلج مجتمع
يغلب حصوله (ولا) شخص
(القلع سن صحيحة) لغیر
قود (ولا حائض) أو نفساء
(مسلمة لخدمة مسجد
(و) لا (حرة) منكوحه
(بغير اذن زوجها)
والاجارة عينية فيهما وذلك
لعدم الفترة على تسلم

في حال الخيض فيذني أن تستحق الاجرة وان أثبت بالمكث فيه لحصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق بالواسطة أجره لقراءة القرآن عند قبر مثلاً فقراءه جنباً فان الظاهر عدم استحقاقه الاجرة وذلك لعدم حصول المقصود لانه اذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة أو على وجه غير محرم يصرفه عن حكم القراءة كأن أطلق اتنى المقصود أو نقص وهو الثواب ونزول الرجة انتهى مر وعش (قوله حسا وشرعا) في الآتي والمغصوب والذين عد هما (قوله أو أحدهما) أي الشرعي فقط أي في الثلاثة الاخيرة أي التي بعد الاربعه المتقدمة ولا يقال والحسي أيضا لانا قول كل حسي شرعي سل (فرع) ذكر بعضهم أنه يجوز للزوجة استئجار زوجها او لها منعه من الاستئجار لكن تسقط نفقتها وهو واضح وافق عليه مر ولعل المراد أن لها منعه وقت العمل لا مطلقا سم وفي دعوى لسقوط والحالة ما ذكر نظر لانها لم تمنعه حقاً وجب له عليها ل هو بائجار نفسه فوت التمتع على نفسه فكان المانع منه لانها فالقياس عدم سقوط النفقة عش قال مر في شرحه وليس لاستأجر المنكوحه ولو للارضاع منع زوجها من وطئها خوف الحبس وانقطاع اللبن كافي الروضة والفرق بينه وبين منع الراهن من وطئ المرهونة انه هو الذي يحجر على نفسه بتعاطيه عقد الرهن بخلاف الزوج واذنه ليس كتعاطي العقد كما لا يخفى اه بحروفه (قوله لقلع سن وجعة) ولو استأجره لقلع سن وجعة فبرئت انفسخت الاجارة لتعذر النزع أي ان قلنا المستوفي لا يبدل والا أمره بقلع وجعة غيرها فان لم تبرا ومنعه من قلعه لم يجبر عليه ويستحق الاجرة بتسليم نفسه ومضى مدة يمكن فيها العمل لكها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت رد الاجرة سل وفي قل على الجلال قوله وجعة أي هي أو ما تحتها بحيث يقول أهل الخبرة بزوال الم بقلعها ويستحق الاجرة بتسليمه نفسه ومضى زمن امكان القلع وان منعه منه أو سقطت لا مكان الابدال وقول بعضهم بسقوط الاجرة و ردها لو أخذها مني على عدم جواز ابدال المستوفي منه وهو مرجوح كما سيأتي انتهى (قوله واكثره حائض ذمية لخدمة مسجد) محترز مسلة أي فانه يجوز استئجارها ووجه بأنها لا تمنع من المسجد بناء على الاصح من عدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد ولو قيل بعدم صحة الاجارة وان قلنا بعدم المنع لم يبعد لان في صحة الاجارة تسليطها على دخول المسجد ومطالبة بها بالخدمة و فرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع ويؤيد ذلك ما صرحوا به من حرمة بيع الطعام للكافر في نهار رمضان مع أننا لا نتعرض له اذا وجدناه يأكل أو يشرب على ما صرح في عش على مر (قوله واكثره أمة) أي غير الكاتبة لانها كالحرمة قل لانقضاء سلطنة السيد عليها والعتيقة الموصى بمنافعها أبدا لا يعتبر اذن الزوج في اجارها كما قاله الزركشي شرح مر (قوله لوجود الاذن) فلو اختلفا في الاذن وعدمه صدق الزوج بميمنه لان الاصل عدم الاذن انتهى عش على مر (قوله أو متعلقها) كالامامة فان النية وان لم تجب فيها فهي واجبة في متعلقها وهو الصلاة قال حل ولا يبعد أن تكون الخطبة كالامامة انتهى وما يقع من أن الانسان يستنيب من يصلي عنه اماما بعوض فذاك من قبيل الجمالة (قوله كالصلاة وامامتها) فالاستئجار لامامة المسجد لا يصح ولو من واقفه وأما من شرط له شيء في مقابلة الامامة فانه جمالة فاذا استأجر المشروط له من يقوم مقامه فيها فانه يصح لان نفقه حينئذ عامد على المستأجر اه حل وهو غير نائب عنه في الامامة حينئذ والا كان ثواب الاجير للمستأجر وانما هو نائب عنه في القيام في محله فتي أمابه فيه صح واستحق جعل كافر ره شيخنا ح ف (قوله لان المنفعة لم تقع الخ) ولا يستحق الاجير شيئا وان عمل طامعا لقله كل ما لا يصح الاستئجار له لأجرة لقاءه وان عمل طامعا سل (قوله لاكثرى) أي الذي قال له صل عنى مثلاً لانه أكثره لها كافر ره شيخنا (قوله بل لاكثرى) أي الذي أكرى نفسه للصلاة مثلاً

المنفعة حسا وشرعا أو أحدهما بخلاف اكتره أعمى لغير ما ذكره اكتره أرض لزراعة لها ماء دائم أو غالب يكفيها واكثره شخص لقلع سن وجعة أو صحيحة لقلود واكثره حائض ذمية لخدمة مسجد ان أمنت التلويث واكثره أمة ولو منكوحه وبغير اذن زوجها أو حره ولو منكوحه باذنه لوجود الاذن في هذه ولعدم اشتغال الامة بزوجه في جميع الليل والنهار في التي قبلها وانتقيد بالمسألة وبالحرمة من زيادتي (ولا) اكتره لعبادة تجب فيها نية لها أو متعلقها (ولم تقبل نيابة) كالصلوات وامامها لان المنفعة لم تقع في ذلك لاكثرى بل لاكثرى

مسائل معينة لتعترض بها ذلك ولأنه في الجهاد اذا حضر الصنف معين عليه بخلاف عبادة لا يجب فيها نية وليست نحو جهاد كاذان ونجهيز ميت وتعليم قرآن فيصح الاكترأ لها ثم لا يصح الاكترأ لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قاله الماوردي ومثله زيارة سائر ماتسن زيارته وبخلاف عبادة تجب فيها نية وتقبل النيابة كحج وعمره وزكاة وكفارة فيصح الاكترأ لها كما علم من أبوابها وقولي فيها نية أولى من قوله لها نية وقولي ولم تقبل نيابة أولى من قوله الاحج وتفرقة زكاة ونحو من زيادتي (ولا) اكترأ (بستان لثمره) لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة قصدا بخلافها تبعا كما في الاكترأ للأرض وسياقي وهذا خرج بقولي لا تتضمن استيفاء عين قصدا والتصریح بكل منهما من زيادتي (وصح تأجيلها) أي المنفعة (في اجارة ذمة) كأنزمت ذمتك حل كذا الى مكة غرة شهر كذا كالمسالم المؤجل (لا) في اجارة (عين) فلا يصح الاكترأ لمنفعة قابلة كاجارة دار سنة أو لها من التدكيع العين على أن يسلمها غدا (و) نكن (صح كراؤها مالك منفعتها مدة تلي

ولا يخفى أن هذا التعليل ظاهر في الامامة وفي الصلاة اذا أطلق في النية أي لم يقل نويت الظهر مثلا عن فلان فان قال ذلك لم يقع لا عن المكترى ولا عن المكري فالتعليل بالنسبة لهذه غير ظاهر تأمل شيخنا (قوله ولا) اكترأ مسلم لنحو جهاد (ولو صيبا وخرج بالمسلم الكافر فتصح اجارته لئلا يفسد لالا حاد فلو أسلم في أثناء المدة ففسخت الاجارة حل كالموطأ الحيفض على المسألة المكترأ لخدمة المسجد ويحتمل الفرق زي (قوله مما لا ينضبط) فهو خارج بقوله معلومة وكان المناسب تقديمه (قوله والاعادة) أي اعادة لدرس اه (قوله الا في مسائل معينة) راجع للقضاء وما بعده كما في شرح الروض حل ولا بد أن يكون المتعلم متعينا م (قوله كاذان) ويدخل في الاجارة له الاقامة ولا يجوز الاجارة لها وحدها كذا قاله الرافعي ولا يخلو عن وقفة وينبغي ان يدخل في معنى الاذان اذا استؤجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانهما وان لم يكونا من مساه شرعا صارانه بحسب العرف كافي ع ش على م (قوله وتجهيز ميت) وان تعين عليه لوجوب مؤن ذلك في ماله بالاصالة ثم في مال عونه ثم المياسير فلم يقصد الاجير نفسه حتى يقع عنه ولا يضر عروض تعينه عليه كالمضطر فانه يتعين اطعامه مع تغريمه لبدل اه م (قوله وتعليم قرآن) وان تعين على المعلم ولو ترك الاجير بعض آيات مما استؤجر له لزمه اعادتها لا الاستئناف قل (قوله لزيارة قبر النبي) بخلافه بالدعاء عند زيارة قبره المكرم لانه تدخله النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فتدخله الاجارة والجملة مل وعبرة ع ش وخرج به الاستئجار للدعاء عند ذلك فانه صحيح حيث عين له ما يدعوه فان لم يعين له ذلك لم تصح الاجارة أما الجملة على الدعاء فتصح مطلقا لصحتها على المجهول ولعل الفرق بينهما ان الزيارة أثرها مقصور على الزائر بخلاف الدعاء ثم رأيت م في شرحه فرق بين الزيارة والجملة على الدعاء بدخول النيابة في الدعاء وان جهل ع ش (قوله سائر ماتسن زيارته) الاولى من تسن الان يقال انه يموت أشبه غير العاقل أو يقال ما واقعة على القبر انتهى (قوله وقولي فيها نية الح) وجهه الاولوية أن التعبير بغيرها ظاهر في الركنية بخلاف لها فانه يقتضي أنها ليست ركنا وأيضا لا يشمل الامامة وقال حل قوله أولى من قوله لها نية لانه يوهم أن ما يحتاج متعلقه الى نية لا تضر النيابة فيه اه (قوله الاحج وتفرقة زكاة) بالجرا لانه بدل من عبادة الواقع في كلامه مجرورا كائنص عليه ع ش على م وعبارته أي الاصل فصل لا تقع اجارة مسلم للجهاد ولا عبادة تجب لها نية الاحج وتفرقة زكاة اه (قوله لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة) ومن ذلك استئجار الشاة للبهنا وبركة لسمكها وشمعة لو قودها وهذا ما تم به البلوى ويقع كثيرا زي وحل (قوله كافي الاكترأ للأرض) فان الممن يقع تبعا (قوله والتصریح بكل منهما) أي المخرج والمخرج به وعبرة الشوري قوله بكل منهما أي قوله لا تتضمن استيفاء عين قصدا وقوله ولا بستان لثمره (قوله فلا يصح الاكترأ لمنفعة قابلة) قال م ويستثنى من المنع في المستقبل صور كالأجر لئلا يعمل نهارا وأطلق نظير ما مر في اجارة أرض لزراعة قبل ربحها الح (قوله ولا يفسد لالا حاد) عبارة المناج فلو أجز لسنة الثانية لم يستأجر الاولى قبل انقضائها جاز في الاصح قال م واحترز بقيل انقضائها عما لو قال أجز تكها سنة فاذا انقضت فقد أجز تكها سنة أخرى فلا يصح العقد الثاني كالمعلق بمجيء الشهر فلم ترد على كلامه انتهى بحروفه (قوله لملك منفعتها) ظاهرة أن المراد مالك جميع المنفعة فلو ملك بعضها فهل تصح اجارة المدة المستقبلية ويملك جميع المنفعة لاتصال المدين في الجملة أو لا تصح الاجارة وتصح بقدر ما ينحص من المنفعة في المدة الاولى كل محتمل ولعل هذا الاخير هو الاقرب وان كان الاول غير بعيد

مدته) لاتصال المديتين
فدخل في ذلك مالواجرها
لزيد مدة فأجرها زيد
لعمرو تلك المدة فيصح
أيجارها مدة عليها من عمرو
لأنه المالك لمنفعها لامن
زيد خلافا للقال وكلام
الاصل يوافق فتعيرى
بمالك المنفعة أولى من
(درس)

تعيرى بالمستأجر (و) صح
(كراء العقب) أى النوب
(بأن يؤجر دابة لرجل ليركبها
بعض الطريق) أى والمؤجر
يركبها البعض الآخر تناوبا
(أو) يؤجرها (رجلين
ليركب كل) منهما (زمننا)
تناوبا (وبين البعضين)
في صورتين ان لم تكن
عادة ثم يقسم المكثري
والمكثري في الاولى أو
المكثريان في الثانية
الركوب على الوجه المبين
أو المعتاد كفرسخ وفرسخ
أو يوم ويوم وليس لاحدهما
طلب الركوب ثلاثة والمشى
ثلاثة للمشقة وصح ذلك مع
اشتتاله على أيجار زمن
مستقبل لان التأخير الواقع
فيه من ضرورة القسمة
فان لم يبين البعضين ولإعادة
كان قال المكثري أركبها
زمننا ويركبها المكثري
زمننا لم يصح ولو أجزها
لاثنين وسكت عن التعاقب
صح ان احتملت ركوبهما
جميعا والافيرجع لهاية
قاله المتولى فان تنازعاف من
يركب أولا أقرع بينهما

فلا يرجع شوبرى ولو أجزه حانوتا أو نحوه ينتفع به الايام دون الليالى أو عكسه لم يصح لعدم اتصال زمن
الاتفاق بعضه ببعض بخلاف العبد والدابة فيصح لانهما عند الاطلاق لا جارة يرفهان في الليل أو غيره
على العادة لعدم اطاقتهما العمل دائما شرح م (قوله لاتصال المديتين) أى مع اتحاد المستأجر كالأجر
آجر منه السنتين في عقد واحد ولا نظر الى احتمال انفساخ العقد الاول لان الاصل عدمه فان وجد ذلك
لم يفسدح في الثاني كما صرح به العزيزى انتهى م أى لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء
عش (قوله لامن زيد) أى لانه غير مستحق للمنفعة م (قوله وصح كراء العقب) أى ولكن
صح الخ فهو من جهة الاستدراك أى بالنظر للصورة الثانية ولو جعلوا أول الدرس قوله وصح تأجيلها
لكان أولى لانه أول الكلام (قوله العقب) جمع عقبة أى نوبة لان كلامهما يعقب صاحبه ويركب
موضعه وأما خبر البيهقي من مشى عن راحلته عقبة فكأنما عتق رقبة وفسر وهاب ستة أميال فاعله
وضعها لغة ولا يتقيد ما هنا بذلك شرح م (قوله بأن يؤجر دابة) والقن كاللابة أو المراد بالدابة
المعنى اللغوى وهو ما يدب على الارض فتشمله واغتفر فيه ما ذلك دون نظيره في نحو دار أو ثوب لعدم
اطاقتهما دوام العمل اه م قال عش المتبادر من قوله بأن يؤجر دابة الخ انها جارة عين لكن
الحكم لا يتقيد بذلك كما صرح به م (قوله بعض الطريق) أى أو زمننا فقول به بعد ليركب كل منهما
زمننا أى أو بعض الطريق ففي كلامه احتياك والمراد البعض هنا وفيما بعده زمن مقدر تحتمله الدابة
بلا مشقة قل (قوله والمؤجر يركبها البعض) أى أو ينزل عنها البعض الآخر كما في شرح التحرير
شوبرى (قوله وبين البعضين) أى من الطريق في الاول والزمن في الثانى والمراد البعض بالنسبة
للزمن مقداره لان المصنف لم يبرأ ولا ببعض في جانب الزمن فلهذا غلب البعض في الاول على الزمن في
الثانى فسمى الزمن بمضافيه تشية لفظ بعض والمقرر في العربية ان شرط المثني ان لا يكون لفظ بعض
ولا لفظ كل كافي حل وزى وأجيب بأنه لما كان البعض معينا صح تشيته وأيضافه اذ خال أل عليه
وقد منع أيضا قل وقوله ثم يقسم أى عند استيفاء المنفعة فليس مكررا مع قوله وبين البعضين لان
التبيين عند العقد (قوله والمكثري في الاولى) نعم شرط الصحة في الاولى تقدم ركوب المستأجر
والابطال لتعلقها حينئذ بزمن مستقبل م قال عش عليه ظاهره اعتبار ركوبه بالفعل والنتيجة
خلافه كما قد يدل عليه التعليل بل النتيجة أنه اذا شرط في العقد ركوب المستأجر أولا واقترنهما بعد العقد
وجعلنا نوبة المستأجر أولا فصح كل للآخر نوبته جاز فليتا مل (قوله كفرسخ الخ) وقدره بالزمان
اثنان وعشرون درجة ونصف وذلك لان مسافة القهر سير يومين معتدلين أو يوم وليس له وقد ذلك
ثلاثمائة وستون درجة وهى اذا قسمت على الفراسخ خرج لكل فرسخ اثنان وعشرون درجة
ونصف والفرسخ ثلاثة أميال انتهى عش على م والفرسخ راجع للصورة الاولى وقوله أو يوم
راجع للثانية (قوله وليس لاحدهما طلب الخ) أى لا يجاب لذلك ولا يصح لو وقع عش (قوله ثلاثة)
أى من الايام كفى م (قوله للمشقة) فان اتتفت جاز والمعتد عند شيخنا أن المدار على وجود المشقة
وعدمه للدابة والماتى ولو أقل من ثلاثة حل (قوله ولو أجزها) مفهوم قوله ليركب كل منهما زمننا
(قوله ان احتملت ركوبهما جميعا) الاولى أن يقول صح ثم ان احتملت ركوبهما جميعا فظاهر
والافيرجع لهاية لان كلامه يوهم أن الصحة مقيدة باحتمال ركوبهما معاً أنها تصح مطلقا حل
بزيادة والمراد احتملت بلا مشقة لا تحتمل عادة كفى عش (قوله فان تنازعا) راجع لما قبله وللصورة
الثانية في المتن دون الاولى لانه يجب البداء فيها بالمستأجر فلا تنازع فيها (قوله أقرع بينهما) واذا
اقتسما بحسب الزمان لم يحسب زمن النزول لنحو استراحة أو علف فله الركوب من نوبة الآخر بقدره

قاله شيخنا ولومات ارا كبلم يلزم المكري حله على الدابة لان الميت أثقل من الحي وليس للآخر ركوب في مدة كانت له أي لبيت قل وقال ع ش على م ر والظاهر أن المرض مثل الموت (قوله وكذا يصح إيجار الشخص) أي فهو مستثنى أيضا (قوله قبل وقت الحج) أي أشهره حل (قوله وإيجار دار) أي وكذا يصح إيجار دار الخ (قوله بامتعة) أي للتوثر أو غيره ع ش (قوله لا يقابل بأجرة) مفهومه أنه إذا كان الزمن يقابل بأجرة عدم الصحة وقياس ما نزل عن افتاء النووي فيمن أجردا بغير محل العقد وانما يصل إليها بعد مدة طويلة كسنة من الصحة وإن المدة إنما تحسب بعد الوصول إليها والتمكن منها صحة الاجارة هنا وحسبان المدة من وقت التفريق إلا أن يفرق بأنه لا حاجة هنا إلى الصحة قبل التفريق لسهولة تأخير الاجارة إلى ما بعده بخلاف مسألة الدار فإن الاجارة بما تعذر إذا اعتبر تأخيرها إلى زمن الوصول ع ش ومثل الدار أرض مزروعة يتأقن تفريقها قبل مضي مدة لها أجرة شرح م ر (قوله وتقدر المنفعة بزمن) وضابطه كل ما لا ينضب بالعمل وحينئذ فيشترط علمه كرضاع هذا شهرا انتهى شرح م ر ويستثنى اجارة الامام للاذان ومثله الخطبة من بيت المال فلا يحتاج إلى بيان المدة بخلاف ما إذا استأجره من ماله أو كان المستأجر من الآحاد فيشترط بيان المدة على الصحيح اه زى أي لانه يتوسع في بيت المال لا يتوسع في غيره نعم دخول الحمام بأجرة جائز بالاجماع مع الجهل بقدر المكث وغيره لكن الاجرة في مقابلة الآلات للماء أما هو فقبوض بالاباحة فعليه ما يعرف به الماء ومثله غيره من بقية الآلات غير مضمون على الداخل وثنا به غير مضمونة على الجاهل ان لم يستحفظه عليها ويحجبه إلى ذلك ولو بالاشارة برأسه اه شرح م ر بزيادة وكتب عليه الرشيدى مانصه قوله ان لم يستحفظه عليها فان استحفظه عليها صارت ودية يضمنها بالتقصير كما يأتي في محله اما اذا لم يستحفظه عليها فلا يضمنها أصلا وان قصر وما في حاشية الشيخ من تقييد الضمان بما اذا دفع إليه أجرة في حفظها لم أعلم مأخذه انتهى وعبارة الشيخ قوله أو يحجبه إلى ذلك أي أو يأخذ منه الاجرة مع صيغة استحفاظ انتهى وقول م ر جائز مع الجهل أي ومع ذلك يمنع من المكث زيادة على ما جرت به العادة من نوعه ومن الزيادة في استعمال الماء على ما جرت به العادة أيضا انتهى ع ش (قوله كسكنى لدار مثلا) بان قال تسكنها فان قال على أن تسكنها وتسكنها وحده لم يصح لما فيه من الحجر على المستأجر فيما ملكه بالاجارة اه زى (قوله وتعليم لقرآن مثلا) بأن قال علمه قرآنا ولا نظرا لاختلاف صعوبة وسهولته لانه ليس عليه قدر معين حتى يذهب نفسه في تحصيله هذا ان لم يرد القرآن جيمه بل ما يسمى قرآنا فان أراد جميعه كان من الجمع بين التقدير بالعمل والزمن وكذا ان أطلق واذا قال لتعلمه القرآن كان المراد به الجميع لقول الشافعي ان القرآن بأل لا يطلق الاعلى الكل أي غايه والافقدي طاق ويراد به الجنس الشامل للبعض م ر زى وأفهم كلام الشارح أنه لا يشترط تعيين الموضع الذي يقرئه فيه قال الزركشي وينبغي حينئذ اشتراطه كالرضاع يبين فيه مكان الارضاع م ر (قوله سنة) راجع للثنين (قوله وبمحل عمل) كالساقه والواو بمعنى أو بدليل قوله لاهما (قوله ركوب لدابة) فالركوب عمل والمسافة المغياة بمكة محل عمل واذا استأجر دابة ليركبها إلى موضع معين لم يكن له ردها منه الا باذن المالك بل يسلمها للقاضي ذلك الموضع أو إلى أمين فان تعذر استصحبها معه حيث يذهب ولا يركبها الا أن تكون جوفا كالودبعة سل قال قل بعد ثقل ما ذكر ولا يجوز أن يركبها لانه لا يلزمه الرد وبذلك فارق جواز عود المستعير را كباها وليس له إذا استأجر للركوب في العود أن يقيم في مقصده أكثر من المعهود فان أقام لخوف على الدابة مثلا كان في ذلك الزمن كالودع فلا تحسب عليه تلك المدة (قوله وتعليم معين من قرآن) فاقترآن محل العمل الذي هو التعليم (قوله وخياطة) فهي عمل

وكذا يصح إيجار الشخص نفسه ليحج عن غيره اجارة عين قبل وقت الحج ان لم يتأت الا تيان به من بلاد العقد الا بالسيرة قبله وكان بحيث ينهي للخروج عقبه وإيجار دار مشحونة بامتعة يمكن نقلها في زمن يسير لا يقابل بأجرة (وتقدر) المنفعة (بزمن كسكنى) لدار مثلا (وتعليم) لقرآن مثلا (سنة وبمحل عمل) وهو المراد بقوله بعمل (ركوب) لدابة (إلى مكة وتعليم معين) من قرآن أو غيره كسورة طه (وخياطة ذا الثوب) فلو قال لتخيط لي ثوبا لم يصح

بل يشترط أن يبين ما يريد من الثوب من قيص أو غيره وأن يبين نوع الخياطة أي رومية أو فارسية إلا أن تطرد عادة بنوع فيحمل المطلق عليه (لا بهما) أي بالزمان (١٧٤) ومحل العمل (كما كثرتك لتخيطه النهار) لأن العمل قد يتقدم وقد يتأخر

نعم إن قصد التقدير بالمحل وذكر النهار للتجليل فينبغي أن يصح ويصح أيضا إذا كان الثوب صغيرا يفرغ عادة في دون النهار كما ذكر السبكي وغيره بل نص عليه الشافعي في البويطي وقال إنه أفضل من عدم ذكر الزمان (وبين في بناء) أي في أكثره شخص للبناء على محل أرضا كان أو غيرها (محل وقدره) طولاً وعرضاً وارتفاعاً (وصفته) من كونه منضداً أو مجوّفاً أو مستجابجراً أو ابن أو آجر أو غيره (إن قدر بمحل) للعمل لاختلاف الغرض بذلك فإن قدر بزمن لم يحتاج إلى بيان غير الصفة وذكر بعضهم ما يخالف ذلك فاحضروه ولوا كثر محل البناء عليه اشترط بيان الأمور المذكورة أيضاً إن كان على غير أرض كسقف والافتقار الارتفاع والصفة لأن الأرض تحمل كل شيء بخلاف غيرها وتعبيري بالصفة أعم من تعبيره بما يبنى به وظاهر أن محل ذلك فيما يبنى به إذا لم يكن حاضراً والافتقار منه كافية عن وصفه (و) يبين (في أرض صالحة لبناء وزراعة

والثوب محله والمراد بالثوب المحل المقطع (قوله بل يشترط أن يبين ما يريد من الثوب) يوهم أنه يكفي هذا مع إيهام الثوب لأن ظاهره أنه راجع لقوله فلو قال لتخيط لي ثوباً بالبحر ويوهم أيضاً أن قوله ذا الثوب لا يحتاج إلى شرط ماد كروا ليس كذلك بل لا بد من تعيين الثوب أو وصفه مع الشرط المذكور كما صرح به مر (قوله أي رومية الخ) الرومية بغرزين وهي النبابة والفارسية بغرزة حل وأعلم أن استئجاره لمجرد الخياطة قبل القطع اجارة فاسدة لأنها عمل مستقبل لتوقف الخياطة على القطع بخلاف الاجارة للقطع والخياطة معاً مر ونم وقل (قوله لتخيطه النهار الخ) وأوقات الصلوات الخمس وطهارها وراتبها وزمن الأكل وقضاء الحاجة مستثناة من الاجارة فيصليها بمحلها أو بالمسجد إذا استوى الزمان في حقه والاعتين محلها والاستئجار عن ترك الجمعة والجماعة وسياق في حج أنه يجب السعي للصلاة ولو جمعة لم يخش من الذهاب إليها على عمله نعم الاجارة تبطل باستثنائها من اجارة أيام معينة كما في قواعد الزركشي للجهل بمقدار الوقت المستثنى مع إخراجها عن معنى اللفظ وإن وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وأفتى به الشيخ رحمه الله وإن نوزع فيه ع ش (قوله نعم إن قصد التقدير الخ) ويعرف قصده بالقرينة ع ش (قوله وذو النهار) فلو أخره لم تنسخ الاجارة ولا خيار المستأجر ع ش على مر (قوله فينبغي أن يصح) معتمد وقوله ويصح أيضاً الخ ضعيف حل (قوله يفرغ عادة في دون النهار) أي وعروض عائق عن اكتماله في ذلك النهار بخلاف الأصل فلم ينظر إليه فإن عرض تخير المستأجر هذا والمعتمد عدم صحة الاجارة من أصلها في ذلك حل وزى (قوله بل نص عليه الشافعي) قال الأذري وقفت على كتاب البويطي فقرأت فيه ما يفيد أن مذكر من كلام البويطي نفسه لا من كلام الشافعي حل وعن فقوله في البويطي يوهم أن البويطي للشافعي وليس كذلك وقد يجاب بان المعنى أن البويطي ذكر في كتابه المسمى بذلك أن الشافعي نص عليه أي فيكون قوله في البويطي متعلقاً بمحذوف حال من الهاء في عليه أي مذكوراً في البويطي (قوله وقال إنه أفضل) أي أولى (قوله طولاً) أي امتداداً (قوله من كونه منضداً) أي محسّواً وقوله أو مجوّفاً أي غير محسّواً وقوله أو مستجابجراً أي صورة ستم البعير ح ف وفي المختار نضد متاعه وضع بعضه على بعض وبابه ضرب ومنه قوله تعالى من سجيل منضود ونضده تنضيداً أيضاً للبالغ في وضعه (قوله بججر) أي كونه بججر ليكون من الصفة (قوله إن قدر بمحل) كأن يبنى على هذا الحائط أو هذا البيت (قوله وذو كرم بعضهم) نعريض لشيخه الجلال المحلى حيث قال فإن قدر بالزمان لم يحتاج إلى بيان ما ذكر ومن جملة ذلك ما يبنى به من طين أو لبن أو آجر وأجاب بعضهم بأن المراد بما ذكر جميعه فلا يتأني أنه يجب بيان الصفة شوبرى (قوله والافتقار الارتفاع والصفة) وهو بيان المحل وبعض أفراد القدر وهو الطول والعرض (قوله أن محل ذلك) أي بيان الصفة (قوله وبين الخ) فإن أطلق لم يصح أما إذا لم تصلح الجهة واحدة فإنه يكفي الإطلاق كأراضي الأحكام فإنه يغلب فيها البناء وبعض البساتين فإنه يغلب فيها الغراس عتاني (قوله صالحة) أي بحسب العادة والافتقار الأرض يتأني فيها كل من الثلاثة ع ش على مر (قوله لبناء وزراعة وغراس) أي أولاتين مهاخلا لا يقتضيه كلام المصنف فالعتملة أنه متى كانت الأرض صالحة لاثنتين فلا بد من بيان أحدهما عن (قوله أفراد) أي الواحد (قوله كأن يقول آجر تكها) فلو بنت بها عشب مثلاً فهو لكها سواء كان من تعطيل المستأجر لها

وغراس أحدها) أي المكثري له منها لأن ضررها اللاحق للأرض مختلف (ولو بدون) بيان (أفراد) من كأن يقول آجر تكها لزراعة فيصح

ويزرع ما يشاء لان ضرر اختلاف الزرع يسير وتغيرى بما ذكره كرسالم مما وهمه كلامه من اشتراط بيان افراد البناء والغراس (ولو قال لتنتفع بهما مشئت أو ان شئت فازرع أو اغرس صح) ويصنع في الاولى (١٧٥) ماشاء وفي الثانية ماشاء من زرع أو غرس

لرضا الموجب به (وشرط في اجارة دابة لركوب) اجارة عين أو ذمة (معرفة الراكب وما يركب عليه) من نحو محل وقتب وسرج (و) الخالة انه (لم يطرد) فيه (عرف) وخش تفاوته (وهو) أى ما يركب عليه (له) أى للراكب (و) معرفة (معاليق) كسفرة وقدر وحقن وباريق (شرط جله بارقية) للثلاثة (أو وصف تام) لها (مع وزن الاخيرين) فان اطرد فيما يركب عليه عرف أو لم يكن للراكب فلا حاجة الى معرفته ويحمل في الاولى على العرف ويركبه الموجب في الثانية على ما يلزمه مما يأتي وقولى ولم يطرد عرف مع اعتبار الوزن في الاخيرين من زيادتي (فان لم بشرط) حمل المعاليق (لم يستحق) بينائه مع بشرط للفعول أى جله لا اختلاف الناس فيه (و) شرط (في) اجارة دابة اجارة (عين) لركوب أو حمل مع قدرتها على ذلك (رؤية الدابة) كافي البيع (و) شرط (في) اجارتها اجارة (ذمة لركوب ذكر جنس) لها كاب أو خيل

من الزراعة أم لا لانه عين والاعيان لا تملك بعقد الاجارة وتلزمه الاجرة التي وقع بها العقد لانها يجب بقبض العين ع ش على م (قوله ويزرع ماشاء) أى بما جرت به العادة أى ولو من أنواع مختلفة وفي مرات مختلفة ع ش على م (قوله لرضا الموجب به) وله أن يزرع البعض ويغرس البعض الآخر فان حذف لفظ المشيئة بان قال آجرتكها تنزع أو تغرس أو فازرع أو غرس ولم يبين مقدار ما يزرع لم يصح وكذا لو قال ازرع نصفاً واغرس نصفاً لم يخص كل نصف بنوع للابهام لانه في الاولى جعل له أحد هما لا بعينه حتى لو قال ذلك على معنى أن تفعل أيهما مشئت صح وفي الثانية لم يبين كم يزرع وكما يغرس وفي الثالثة لم يبين المغروس والمزروع زى ملخصاً (قوله وشرط في اجارة دابة الخ) حاصل ما ذكره من مسائل الدابة ستة هـ والثانية قوله وفي اجارة عين الخ والثالثة قوله وفي ذمة لركوب الخ والرابعة قوله وفيه مال الخ والخامسة قوله ولحل الخ والسادسة قوله وفي ذمة لحل نحو زجاج الخ والاولى والرابعة والخامسة عامة في اجارة العين والذمة والثانية خاصة باجارة العين والثالثة والسادسة خاصة باجارة الذمة وذكرها على هذا الوجه فيه تشييت للفهم فكان المناسب ضم المسائل العامة بعضها البعض وضم الخاصة بعضها البعض فلو ذكر الشرط الذي في الرابعة مع شروط الاولى لاستغنى عن ذكرها (قوله وقتب) وهو الرحل (قوله وخش تفاوته) أى ما يركب عليه وعبرة م ان خش تفاوته ولم يكن هناك عرف (قوله وهو له) أى والحال فقيود الشرط الثاني وهو معرفة ما يركب عليه ثلاثة انتهى (قوله معاليق) جمع معلوق أو معلاق وهو ما يعلق حل وزى وعبرة شرح م جمع معلوق بضم الميم وقيل معلاق وهو ما يعلق على البعير اه ومنه يعلم وجه تسميتها بالمعاليق ولا يشترط تقدير ما يأكله من المحمول كل يوم أى فيأكل على العادة مثله ولو اتفق له عدم الاكل لضيافة أو تشويش مثلاً فينبغي أنه لا يجبر على التصرف فيما كان يأكله في تلك المدة لان ذلك يقع كثيراً لو ظهر منه قصد ذلك كان اشترى من السوق ما أكله وقصد ادخار ما معه من الزاد ليبيعه اذا ارتفع السعر كلف نقص ما كان يأكله في تلك المدة عادة فلو امتنع لزمه اجرة مثل حله ع ش على م (قوله للثلاثة) أى الراكب وما يركب عليه والمعاليق (قوله أو وصف تام لها) أى للثلاثة ثم قيل نصف الراكب بالوزن وقيل بالضخامة والنخافة ليعرف وزنه تخميناً ولم يرجح الشيخان شيئاً كذا في تصحيح ابن عجلون قال م والمعتد أنه يصفه بالضخامة والنخافة ولا يجب بالوزن ولو وصف به صح وكان معتبراً انتهى سم (قوله مع وزن الاخيرين) أى ما يركب عليه والمعاليق قال الشوبري هو قيد في الوصف فقط كما صرح به في العباب (قوله فلا حاجة الى معرفته) عبارة شرح م واحترز بقوله ان كان عمالو كان الراكب مجرد اليس له ما يركب عليه فلا حاجة الى ذكر ما يركب عليه ويركبه الموجب على ما يشاء (قوله ويحمل في الاولى) أى قوله فان اطرد فيما يركب عليه عرف وقوله في الثانية هي قوله أو لم يكن للراكب (قوله على ما يلزمه مما يأتي) كأنه اشارة الى ما يأتي في قوله ويتبع في نحو سرج العرف انتهى سم أى كبر وكحل والاولى أن يراد بما يلزمه قوله الآتي وعلى مكر دابة لركوب اجارة عين أو ذمة كاف وبرذعة (قوله لم يستحق) وان جرت العادة بذلك عن (قوله مع قدرتها على ذلك) قال قل ولا بد من قدرة الدابة على ما تستأجره مطلقاً في اجارة العين أو الذمة اه (قوله مهملة) هي بضم الميم وفتح الهاء واسكان الميم وكسر اللام ذات السير السريع زى والقطوف بطيئته والبحر ما بينهما فاندأ وسطها وهي

(ونوع) كبخاني أو عراب (وذ كورقا أو نونة وصفة سير) لها من كونها مهملة أو بحراً أو قطوفاً لان الاغراض تختلف بذلك ووجهه في الثالثة أن الذكر أقوى والاتى أسهل والاخيرة من زيادتي (و) شرط (فيهما)

أى فى اجارة العين والذمة (له) أى للركوب (ذكر قدر سرى) وهو السير ليلا وهذا من ر يادنى (أو) قدر (تأويب) وهو السير نهارا (حيث لم يطر د عرف) فان اطر د عرف حل ذلك عليه فان شرط خلافه اتبع (و) شرط فى اجارة العين والذمة (لحل رؤية محمول) ان حضر (أو امتحانه يد) كذلك كان كان (١٧٦) بظرف أو حجر أو فى ظلمة تخمين الوزنه (أو تقديره) حضر أو غاب بكيل فى

فى كلام الشارح منونة (قوله فى اجارة العين والذمة) الاخصر فيهما كالذى قبله (قوله رؤية محمول) أى فيما لا يكال ولا يوزن عادة وقوله وتقديره أى فيما يكال أو يوزن عادة حل والظاهر أن الرؤية تكفى حتى فيما يكال أو يوزن وكذا الامتحان (قوله ان حضر) عبارة مر ان كان حاضرا فى المجلس ظاهرا للعين أو امتحانه يبدان لم يظهر كأن كان فى ظلمة أو فى ظرف قال قل وأصل الحكم أن المشاهدة ليس لها دخل فى المقصود وأن الامتحان هو المعتبر فكان هو المعول عليه فلا حاجة للمشاهدة معه وان أمكنت المعرفة بها كفت فلاجل ذلك اكتفى باحدهما تأمل (قوله وأخصر) بجاء مهملة أى أضبط (قوله عشرة أفقرة) انقفيز مكيا ل يسع اثني عشر صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث أى مقدر بذلك والافه ومكيل قل (قوله الصواب قول السرخسى) معتمد (قوله نحو زجاج) بتثنية أوله من كل ما يخاف تلفه بتعثر الدابة كالسمن والعسل (قوله وصفتها) ومنها صفة سيرها ويذكر له كلام حج وغيره فقول لرافعى لم يتعرضوا لصفة الدابة فى سائر المحمولات يحمل على غير ما ذكر كما قاله ابن الرفعة وغيره اه قل فالمراد بالصفة ما تقدم فى اجارة الذمة للركوب من بيان النوع وغيره لانها اذا اشترطت للركوب فله حمل نحو الزجاج مما يخاف تلفه أولى وعلى هذا فكان الأولى جمع هذه مع الثالثة بان يعطى قوله ولحل نحو زجاج على الركوب كما يؤخذ من حل حيث قال فلا يجار ل حل نحو زجاج كالا يجار للركوب (قوله وفى معنى ذلك) أى حل نحو الزجاج وقوله أن يكون الخ أى فى شرط ذكر جنس الدابة وصفتها اذا كان فى الطريق وحل أو طين ولو كان المحمول غير نحو زجاج ولو آخر الشارح هذا بعد قوله أما ل حل غير فلا يشترط بان يقول بعده الآن يكون بالطريق وحل لكان أولى (قوله بخلاف مامر) أى فانه يشترط فيه ذكر جنس الدابة وصفتها وانما لم يشترطوا فى المحمول التعرض لسير الدابة مع اختلاف الغرض به سرعة وإبطاء عن القافلة لان المنازل تجمعهم والعادة تبين والضعف فى الدابة عيب شرح مر (قوله لان المقصود هنا تحصيل المتاع) منه يؤخذ أنه لو استأجر لنقل احد ل فى البحر من السويس الى جدة مثلا لا يشترط تعيين السفينة التى يحمل فيها الا على المالك كورق ل كن ينبغى أن يحمله فى سفينة تليق عرفا بحمل مثل ذلك انتهى ع ش على مر (قوله ونصح الاجارة لحضانه) من الحضن بكسر الحاء وهو من الابط الى الكشح لان الحضنة تضمه اليه شرح مر قال سم وجه صحة الاجارة على الحضنة أنها نوع خدمة وأما الارضاع فدليله الآية الشريفة (قوله ولا يقدر ذلك) أى المذكور من الارضاع والحضنة وقوله بالمحل وهو الرضيع والمحمول وهو مشكل لان الرضيع يجب تعيينه كما فى الشرح الآن يقال معنى قوله ولا يقدر ذلك بالمحل الخ أنه لا يكتفى فى الحضنة والارضاع بالمحل فقط أى تعيين الرضيع بل لابد من تعيينه والزمن كآجرتك لارضاع هذا الطفل سنة تأمل شيخنا وقال بعضهم انظر ما المراد بالمحل فانه ان كان هو الرضيع فقد نص على وجوب تعيينه أو البيت الذى يرضع فيه فكذلك وأجاب بعضهم بان المراد به الرضيع والمعنى لا يكتفى فيها بتقدير الرضيع فقط بل لابد من التقدير بالزمن أيضا وفيه أنه يلزم الجمع بين الزمن ومحل العمل وهو مفسد الآن يقال باستثناء هذه المسئلة فتأمل (قوله ويجب تعيين الرضيع بالرؤية) وكذا بالوصف على المعتمد وسواء كان آدميا أو غيره ولو كلبا

مكيل ووزن فى موزون أو مكيل والتقدير بالوزن فى كل شئ أولى وأخصر (وذكر جنس مكيل) لاختلاف تأثيره فى الدابة كفى الملح والذرة وخرج بز يادنى مكيل الموزون فلا يشترط ذكر جنسه فلو قال آجر نكه لتهمل عليها ما تقرر ولو بدون مما شئت صح ويكون رضا منه باضر الاجناس ولو قال عشرة أفقرة مما شئت فالفهوم من كلام أبى الفرج السرخسى أنه لا يغنى عن ذكر الجنس لاختلاف الاجناس فى الثقل مع الاستواء فى الكيل قال الرافعى لكن يجوز أن يجعل ذلك رضا بآثقل الاجناس كما جعل فى الوزن رضا باضر الاجناس قال فى الروضة الصواب قول السرخسى والفرق ظاهر فان اختلاف التأثير بعد الاستواء فى الوزن يسير بخلاف الكيل وأين ثقل الملح من ثقل الذرة (و) شرط (فى) اجارة (ذمة ل حل نحو زجاج) كخزف (ذكر جنس دابة وصفتها) ضيافته وفى معنى ذلك كما

قال القاضى أن يكون بالطريق وحل أو طين أما ل حل غير فلا يشترط ذلك بخلاف مامر فى اجارة الذمة للركوب محترما

لان المقصود هنا تحصيل المتاع فى الموضع المشر وط فلا يختلف الغرض بحال حامله (وتصح) الاجارة لحضانه ولا رضاع ولا يتبع أحدهما الآخر) فى الاجارة لافراد كل منهما بالعقد (و) تصح (لهما) معا ولا يقدر ذلك بالمحل بل بالزمن ويجب تعيين الرضيع بالرؤية لاختلاف

بيتها أسهل عليها أو بيته
أشد وثوقا به (فإن انقطع
اللبن) في الإجارة لهما
(انفسخ) العقد (في
الارضاع) دون الحضانة
عمل بتفريق الصفة ولأن
كلامهما مقصود فيسقط
قسط الارضاع من الإجارة
(والحضانة) الكبرى (تربية
صبي) أي جنسه الصادق
بالذكر وغيره (بما يصلحه)
كتعده بغسل جسده
وثيابه ودهنه وكحله ووربطه
في المهد وتحريكه لينام
ونحوها مما يحتاجه والارضاع
وبسمي الحضانة الصغرى
أن تلقمه بعد وضعه في حجرها
مثلا الثدي وتعصره عند
الحاجة والمستحق بالإجارة
المنفعة واللبن تبع
درس

(فصل) فيما يجب بالمعنى الآتي
على المكثري والمكثري
لعقار أو دابة * (عليه)
أي على المكثري (تسليم
مفتاح دار) معها (المكثري
وعمارتها) كبناء وتطيين
سطح ووضع باب وميزاب
وإصلاح منكسر (وكف
تلج سطحها) ليتمكن
من الاتقاء بها وسواء في
وجوب تسليم المفتاح
الابتداء والهدوم حتى لو
ضاع من المكثري وجب

محترما وسواء في الارضاع اللبأ وغيره وسواء في الرضعة الصغيرة ولودون نسع أو الكبيرة والآن في
والخنثى والدكر والمسلمة والكافرة والحرّة والأمة وسواء وقع الاستئجار منها أو من زوجها أي بأذنها
أو سيدها ولو أَرْضَعَتْ لبن غيرها بخاريته أو أجنبية فإن كان في إجارة النعمة استحققت الإجارة والعين
فلا وتكلفت الرضعة تناول ما يزبد اللبن أو يصلحه وترك ما يضره ولو وطء حليلها وإذا امتنعت أو
تغير لبنها ونقص ثبت الخيار للمستأجر قل على الجلال ومثله مخرج مرقال ع ش عليه وقوله وترك
ما يضره كوطء حليل وهل يصير مباشرة بذلك فتسقط نفقتها وإن أذن لها في ذلك قياما على مالها أو أذن لها
في السفر لحاجتها وحدها ولحاجة أجنبي لرضعها أم لا يصير مباشرة بذلك فيه نظر والأقرب الأول وغايته
أن الأذن لها في ذلك أسقط عنها الأثم فقط وإذا حرم عليه الوطء هل تمنعه منه وإن خاف العنت لما فيه
من الأضرار بالولد المؤدى إلى قتله فيجوز له نكاح الأمة حينئذ لم لا فيه نظر والأقرب الأول ويفرق
بين حرمة الوطء هنا مع خوف العنت وجوازه في الحيض لذلك بان الحرمة في الحيض لحق الله وهنا
لحق آدمي فلا يجوز تقويته على صاحبه لأن الضرر لا يزال بالضرر اه (قوله فيسقط قسط الارضاع)
وطريق التقسيط أن تعتبر نسبة أجرة مثل الارضاع لمجموع أجر في الارضاع والحضانة ويؤخذ مثل
أجرة نسبة الارضاع لمجموع الاجرتين من المسمى ع ش ولو أتت باللبن من محل آخر ولم يضر بالولد
به جاز خ ط س ل (قوله والحضانة الكبرى) ذكر هذا هنا استطرادا وحله باب الحضانة الآتي (قوله
تربية صبي) ليس جامع لعدم شموله للجنون وأجيب أنه إنما اقتصر على الصبي جريا على الغالب
(قوله أي جنسه) ظاهر صنيعة هنا أن هذا التأويل متعين لصدقه بالاتي وقدم في باب الصلاة تفسير
الصبي بهما من غير تأويله بالجنس وهو ما صرح به الاستوى وقال الشوبري أنه من أسرار اللغة (قوله
ودهنه وكحله) بفتح أو طما وعبر بالمصادر في ذلك إشارة إلى أن المراد الأفعال وأما الأعيان كالدهن
والكحل بضم أو له فهما فعلى الولي وإن جرت العادة بخلافه وقال خ ط تعتبر العادة كما في خبر
الناسخ اه قل على الجلال وينبغي أن مثل الدهن في كونه على الأب أجرة القابلة لفعليها المتعلق بإصلاح
الولد كقطع سرته دون ما يتعلق بإصلاح الأم مما جرت به العادة من نحو ملازمةها قبل الولادة وغسل
بدنها وثيابها فإنه عليها كصرفها ما يحتاج إليه للرضع ع ش على م ر (قوله وتعصره) من باب ضرب
قال تعالى وفيه يعصرون مختار ع ش

(فصل فيما يجب بالمعنى الآتي) أي في قوله وليس المراد يكون ماذكر واجبا لخصه بالنسبة للوجوب
على المكثري وفي قوله وليس المراد أنه يلزم لخصه بالنسبة للوجوب على المكثري (قوله أو دابة) أي
وما يتبع ذلك كبيان حكم الحبر والخيط ع ش (قوله تسليم مفتاح) أي وإعادة رخام انقلع ولا نظر
لكون الفئات مجرد الزينة ويكفي البلاط إلا أن شرط بقاء الرخام فيه الفسخ بخلاف الشرط وظاهر هذا
أنه لا فسخ إذا لم يشترط ذلك وإن كان لا يرغب فيها بالإجارة المسماة الإحيث كان بها الرخام وهو خلاف
ما يأتي أن معنى كون الشيء على المؤجر أن المستأجر يتخير بفواته الآن يقال لما كان هذا يقوم مقامه لم
يتغير بفواته حل وقال ع ش على م ر ولا يكفي إعادة البلاط بدله بل ينبغي الخيار للمكثري لأن المقصود
به الزينة وقد فانت اه (قوله ليتمكن من الاتقاء بها) أي بالعين المؤجرة حل وهو راجع للجميع
(قوله حتى لو ضاع) أي ولو بتقصير من المكثري لكنه يضمن قيمته حينئذ للمؤجر ع ش وحل وعبرة
التحفة وهو أمانة يده فاذا تلف بتقصير ضمنه أو عدمه فلا وفيهما يلزم المكثري تجديده (قوله لا ينتفع

ساكنها) هذا ينافي قوله السابق ليتمكن من الانتفاع بها فانظر الجمع بينهما ويمكن الجواب بان ما تقدم
 تعليل لما قالوه بناء على مقتضى اطلاقهم والفرض من نقل كلام ابن الرفعة أنه تقييد لكلامهم المعلق
 وعليه فلا ينافي التعليل بالتمكن من الانتفاع أو ان الضمير في قوله ليتمكن من الانتفاع به اراجع
 للعين بالنظر لغير كفس لئلا يلحق من السطح أي ازالته ع ش وأجيب أيضا بان قوله لا ينتفع بها أي
 انتفاعا تاما فلا ينافي قوله أو لا يتمكن من الانتفاع بها وهذا أولى (قوله جلونات) أي عقد او كما
 لو كان السطح لا مرفق له (قوله والا) أي وان كان ينتفع ساكنها بسطحها كما لو كان مسقفا فيظهر
 أنه كالعرصة أي فيجب على المكثري بالمعنى الآتي ان يهيئ شيخنا (قوله وليس المراد الخ) هذا ما أشار
 اليه الشارح في الترجمة بقوله بالمعنى الآتي ومحل عدم وجوب العمارة في حق من يؤجر مال نفسه أما
 الوقف فيجب على الناظر العمارة حيث كان فيه ربح وفي معناه المتصرف بالاحتياط كولي
 المحجور وعليه بحيث لو لم يعرف فسخ المستأجر الاجارة وتضرر المحجور وعليه ولا يلزم المؤجر أن يدفع عن
 العين المؤجرة للحريق وانتهب وغيرهما وانما عليه تسليم العين ورد الاجرة ان تعذر الاستيفاء واذا
 سقطت الدار على متاع المستأجر لم يلزم المؤجر ضمانه ولا أجره تخليصه ولو غصبت العين المؤجرة قبل
 التسليم أو بعد موقدر على انتزاعها من غير كفالة انتهت س ل (قوله أو انه يجبر عليه) هذا مسلم
 في اصلاح يحتاج لعين أما اصلاح لا يحتاج اليها كاقامة جدار مائل أو اصلاح غلق تعسر فتحه فالذي
 قطع به الغرالى أنه يجبر عليه وحكي فيه الامام وجهين اه سم (قوله الخيار) والخيار هنا على
 التراخي م ر (قوله نعم ان كان الخلل مقارنا الخ) أي وان علم أنه من وظيفة المكثري لتقصيره باقدامه
 مع علمه به كذا قال شيخنا وفيه أنه قد يقال هو موطن نفسه على أن المؤجر يزيل ذلك الخلل وأيضا
 الضرر يتجدد بتجدد الزمان المستقبل ويستثنى من الخلل المقارن امتلاء الحش والبالوعة فيثبت
 الخيار بذلك مطلقا لتوقف تمام التسليم على تفرغها م ر وحل ويلزم أيضا المؤجر انتزاع العين من
 غصبها حيث قدر على ذلك ابتداء ودواما ان أراد دوام الاجارة والاقامة ككثير الخيار كدفع نحو حريق
 ونهب عنها فان قصر عليه المستأجر من غير خطر لزمه كالوديع ويؤخذ منه انه لو قصر ضمن شرح م ر
 (قوله وعليه تنظيف عرصتها) هي البقعة بين بناء الدار وجمعها عراض وعرضات ويمنع مستأجر دار
 للسكنى من طرح الرمد والتراب في أصل حائط الدار ومن ربط الدابة فيها الا ان اعتذر بطها فيها فانه
 لا يمنع خ ط وس ل (قوله وكفاية) ولو انقضت المدة فيجبر عليها بخلاف الخلاء بعد انقضاء المدة فلا
 يجبر عليه ويفرق بين الكفاية والخلاء بان العادة ان الكفاية تزال شيئا فشيئا فهو مقصر بتركها فاجبر
 على ازالتها ولو انقضت المدة بخلاف الخلاء فان العادة لم تجر بانها تزال شيئا فشيئا فلا تقصر في تركها انتهى
 زى وعبرة م ر وعليه بالمعنى المار تفرغ بالوعة وحش بفتح الحاء وضمها محاصل فيها ما يفعل ولا
 يجبر على ذلك بعد انقضاء المدة وقار قال الكفاية بانها مناشأ عمالا بد منه بخلافها بان العرف فيها رفعها
 أو لا قالوا بخلافها ما ويلزم المؤجر تفرغها عن العقبين يسلمها فارغين والاثبت الخيار لا ككثير
 ولو مع علمه بامتلائها ما يفارق ما من عدم خياره بالعيب المقارن بان استيفاء منفعة السكنى تتوقف
 على تفرغها بخلاف تنقية الكفاية ونحوها التي يمكن من الانتفاع مع وجودها اه بحروفه ولو تعدد
 الحش هل يلزمه تفرغ الجميع أم تفرغ ما ينتفع به فقط والظاهر الثاني وعليه فلو كان ما زاد تشوش
 راحته على الساكن وأولاده هل ثبت له الخيار أم لا فيه نظر والاقرب أن يقال فيه ان كان عالما بذلك فلا
 خيار له والاثبت له الخيار ولو انسخ الثوب المؤجر وأر يدغسله هل على المستأجر أو المؤجر الظاهر أن يقال
 يأتي فيه جميع ما قيل في الكفاية ويحتمل وهو الاقرب أن يأتي فيه ما في الحش فلا يجب غسله لا قبل

ساكنها بسطحها كما
 لو كانت جلونات والا
 فيظهر أنه كالعرصة
 وسيأتي حكمها وليس
 المراد يكون ما ذكر واجبا
 على المكثري أنه يأنم تركه أو
 أنه يجبر عليه بل أنه ان تركه
 ثبت للمكثري الخيار كما بيته
 بقول (فان بادر) وفعل
 ما عليه فذاك (ولا فلكثير
 خيار) ان نقصت المنفعة
 لتضرره بنقصها نعم ان
 كان الخلل مقارنا للعقد وعلم
 به فلا خيار له كما جزم به في
 أصل الروضة وذكر الخيار
 في غير العمارة من زيادتي
 (وعليه) أي على المكثري
 (تنظيف عرصتها) أي
 الدار (من نيج وكفاية)
 أما الكفاية وهي ما يسقط
 من القشور والطعام

وتحوها فله حصولها بفعله وأما الثلج فلنفساح بنقله عرفا قال في الروضة فيه وليس المراد أنه يلزم المكثري نقله بل المراد أنه لا يلزم المؤجر وكذا التراب المجتمع بهبوب الرياح لا يلزم واحد منهما (١٧٩) انتهى (وعلى مكر دابة الركوب) في اجارة

عين أو ذمة عند الاطلاق
(ا كاف) وهو ماتحت
البرذعة كما مر مع ضبطه
في خيار العيب (وبرذعة)
بفتح اباء والذال مججمة
ومهملة (وخزام وثفر)
بثثة (وبرة) بضم اباء
وتخفيف الراء حلقة تجعل
في أف البعير (وخطام)
بكسر الخاء المججمة أي
زمام يجعل في الحلقة وذلك
لانه لا يتمكن من الركوب
بدونها (وعلى مكثر يحمل)
وتقدم في لصلح ضبطه
(ومظلة) يظلل بها على
الحمل (ودطاء وغطاء)
بكسر أولهما والوطاء
ما يفرش في الحمل ليجلس
عليه (وتوابها) كالجلل
الذي يشده الحمل على
الجلل أو أحد الحملين إلى
الآخر وهما على الأرض
(وينبع في نحو سرج وجبر
وكل) كقنب وخبيط
وصبغ وطلع (عرف
مطرده) في محل الاجارة لانه
لا ضابط له في الشرع ولا في
اللغة فنطرده في حقه من
العاقدين شيء من ذلك فهو
عليه فان لم يكن عرف أو
اختلف العرف في محل
الاجارة وجب البيان ولا
يخالف ما ذكر في السرج

فراغ المدة ولا بعد ها لانه ضروري عادة في الاستعمال ع ش على م (قوله فله حصولها بفعله)
والحاصل ان ازالة الكناسة كالرماد وتفرغ نحو الحش كالبلوعة على المؤجر مطلقا لا ما حصل منها بفعل
المستأجر فعليه في لدوام وكذا بعد الفراغ في نحو الكناسة لجريان العادة بنقلها شيئا فشيئا وليس المراد
بكون شيء من ذلك على المستأجر بمعنى نقله الى نحو الكيمان بل المراد جمعه في محل من الدار معتاد له فيها
ويتبع في ربط الدواب العادة قل قال م ر و بعد انقضاء المدة يجبر المكثري على نقل لكناسة (قوله
لا يلزم واحد منهما) لافي المدة ولا بعد ها ظاهره وان تعذر الانتفاع بها لانه لا فعل فيه من المكثري
والمكثري متمكن من ارادته ومثله يقال في الكناسة بل عدم الخيار فيها أولى لان الكناسة من فعله
ولو اختلفا هل التراب من الكناسة أو مما هبت به الرياح هل يصدق المكثري أو المكثري لان الاصل
براءة ذمته فيه نظر والا قرب الثاني للعادة المذكورة ع ش (قوله عند الاطلاق) خرج بالاطلاق ما لو شرط
ما هو على المكثري على المكثري أو بالعكس فيتبع الشرط حل (قوله وثفر) بالشاء اثنا عشر ما يجعل تحت
ذنب الدابة سمي بذلك لمجاورة ثفر الدابة بسكون الفاء وهو حيا عازي (قوله حلقة تجعل في أف
البعير) تكون من نحاس وغيره وقوله تجعل في الحلقة أي التي في أف البعير وعبارة تشرح م ر و خطام
خيطة يشد في البرة ثم يشد بطرف المقود بكسر الميم (قوله لانه لا يتمكن) راجع للسته (قوله وعلى مكثر)
أي بالمعنى المتقدم وهو أنها لا تلزم المؤجر (قوله محل) كسجد ومذهب كما في الشوري قال قل ولا
يستحق حمله كما قال شيخنا لا بشرطه والغطاء وما معه تابع له (قوله وتوابها) ومن ذلك الآلة التي تساق
بها الدابة ع ش على م (قوله وينبع في نحو سرج) أي في اجارة العين أو الذمة أخذ من اطلاق
المستفاد من قول الشارح السابق في اجارة عين أو ذمة وهذا هو المتعين وان نقل عن زى ببعض
الهوامش تخصيص ذلك باجارة الذمة ع ش (قوله كقنب) هو حبل البعير (قوله وخبيط وصبغ)
وطلع لتخل وبرة الخياط ومروء لكحل وذروره ومرهم الجراح وصابون الغسال ومائه وخطب
الخيار قل قال حل وأما القلم والمروء والبرة فعلى الكاتب والكحل والخياط واذا غلط الناسخ في
كتابه غاطا فاحشا لا أجر له ويغرم أرض النقص اهزى أي بان يقوم الورق أبيض ثم مكتوبا
فالنقص الحاصل بينهما يلزم الناسخ واذا أوجبنا الخيط والصبغ على الاجير فالوجه ملك المستأجر ولما
فيتصرف فيهما كالثوب لان الاجير أتلفهما على ملك نفسه ويظهر لي الحاق الجبر بالخيط والصبغ ولم
أرفيه شيئا رأي صاحب العباب جزم به ويقر من ذلك ماء الأرض المستأجرة للزرع والذي يظهر
فيه كما أفاده السبكي انه باق على ملك مالكها ينتفع به المستأجر لنفسه ع ش (قوله فان اضطرب العرف)
أي في هذا الذي نصوا على أنه على المكثري وجب البيان فالدار في كل على العرف من غير فرق وهذا
ر بما يخالف ما تقدم عن حجج في المساقاة انه لا ينظر للعرف الا فيما ينصوا على أنه على أحدهما رأي
شيخنا قال هنا ولو اطرده عرف بخلاف ما نصوا عليه عمل به فيما يظهر بناء على أن الاصطلاح الخاص
يرفع الاصطلاح العام كما اقتضاء كلامهم وان قضى في مواضع أخر عدمه لان العرف هنا مع اختلافه
باختلاف المحال كثير هو المستقل بالحكم فوجب اناطته به مطلقا به يفرق بينه وبين ما مر في المساقاة
حل (قوله وعلى مكثري اجارة ذمة الخ) منه ما يقع في مصرنا من قوله أو صلتني للحل الفلاني بكذا غاية
انه ان اشتمل ذلك على صيغة صحيحة لزم فيها المسمى والافجارة لشل ع ش (قوله واعانة راكب)

ما مر في البرذعة من أنها على المكثري لان العرف اطرده فيها فوجد أنها عليه فان اضطرب العرف وجب البيان وتعييرى بما ذكر أعظم من
تعييره بما ذكره (وعلى مكثري اجارة ذمة ظرف محمول وتهد دابة واعانة راكب محتاج) للاعانة (في ركوبه) لها (ونزوله) عنها يراعى

فلوقصر فيما يفعل مع الركاب فأدّى ذلك إلى تلفه أو تلف شيء منه فهل يضمن أو لا فيه نظر والأقرب الضمان عمن على مر وله النوم على الدابة في وقت العادة دون غيره فان النائم ثقيل وفي لزوم الرجل القوى النزول المعتاد للراحة وفي العقبات جمع عقبة أي المحال العالية وجهان قال النووي ينبغي أن يكون الأصح وجوبه في العقبة فقط ولا يجب النزول على المرأة والمر يرض والشيخ العاجز قال النووي وينبغي أن يلحق بهم من له وجاهة ظاهرة وشهرة يخل المشي بمروأته عادة س ل وحل **﴿فرع﴾** لو أكرى موضعا يوضع فيه شياً كحطب معين فوضع أكثر منه فان كان أرضاً فلا شيء عليه لعدم الضرر والا كفرقة فطر يقان أحدهما أنه يضمن أجرة المثل للكل والثاني التخيير بين المسمى وأجرة المثل له والقياس الأول قل **(قوله فينيخ البعير الخ)** أي ولا يلزمه إناخه البعير لقوى قال الماوردي فان كان على البعير ما يتعلق به لركوبه يتعلق به وركب ولا شبك الجمال بين أصابعه ليرقى عليها والاعتبار في القوة والضعف بحالة الركوب لا بحالة العقد انتهى س ل **(قوله وعليه رفع حل الخ)** وأجرة دليل وخفيرو سائق وقائد وحفظ متاع عند النزول وإيقاف الدابة لينزل الركاب لم يمكن فعله عابها كسلاة فرض اه حل **(قوله لاقتضاء العرف ذلك)** فلو طرأ عرف بخلافه واطرد فيكون عليه المعول فان اضطرب وجب البيان حل **(قوله فليس عليه شيء من ذلك)** بل عابيه التخليفة بين المكترى والدابة شرح م ر فان صحبها مالها لزمه حفظها وان سلمها للمكترى وجب عليه حفظها س ل قال م ر في شرحه ولو ذهب مستأجر الدابة بها والطريق آمن لحدث خوف فرجع بها ضمن أو مكث هناك ينتظر الامن لم تحسب عليه مدته وله حينئذ حكم الوديع في حفظها وان قارن الخوف العقد فرجع فيه لم يضمن ان عرفه المؤجر وان ظن الامن فوجهان أصحهما عدم تضمينه أيضا اه

﴿فصل في بيان غاية الزمن﴾ **(قوله مع ما يذ كر معها)** أي من قوله وجاز ابدال مستوفى إلى آخر الفصل **(قوله تصح الاجارة مدة نبقى فيها العين)** ولا يشترط تعيين ابتداء مدة الاجارة فلو قال آجرتك شهرا أو سنة ولم يقل من الآن صح وحل على ما يتصل بالعقد أما انتهاء المدة فيشترط حتى لو قال آجرتك كل شهر بدرهم لم يصح اه زى لعدم العلم بآخر المدّة به تعلم ان غالب الاجارات الواقعة الآن فاسدة فتفطن له ولو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فاجر ستا في عقدين لم يصح العقد الثاني وقال ابن الصلاح لان المقتضى للصحة في اجارة مدة تلي مدة المستأجر اتصال العقدين لكونهما في معنى العقد الواحد وهذا المعنى يقتضى المنع في الوقف عملا بشرط الواقف وخالف ابن الاستاذ فقال بالصحة نظر الى مطابقة العقد للحقيقة والمعتمد الأول اه م ر انتهى زى **(قوله غالبا)** فلو آجر مدة تلي في غلبه فهل تبطل في الزائد فقط سم على حج **(أقول)** القياس نعم وتفرق الصفة ثم رأيت في الباب صرح بذلك وعبارته فاذا زاد على الجائر بطلت في الزائد فقط اه وعليه فلو أخف ذلك وبقيت على حالها بعد المدة التي اعتبرت لبقائها على صورها فالذي يظهر صحة الاجارة في الجميع لان البطلان في الزيادة انما كان لظن تبين خطؤه ع من على م ر **(قوله فيؤجر الرقيق)** أي الا اذا بلغ العمر الغالب والافسنة بسنة حل قال قل والثلاثون في العبد من حين ولادته والعشرة في الدابة كذلك كذا قالوا وفيه نظر بل لا يستقيم والوجه اعتبار العمر الغالب في العبد بان تكون الثلاثون سنة فيه والعشرة في الدابة بقية ما يغلب بقاؤه اياه ولذلك اعتمد شيخنا أنه لا تقدير بل المعتبر ما يغلب على الظن بقاء العين فيه ومثله في الخطيب اه **(قوله على ما يليق به)** راجع لجميع ما قبله ع ش وكان الانسب تقديمه على قوله فيؤجر الرقيق الخ بان يقول فيؤجر كل شيء على ما يليق به خ ف **(قوله اتبع)** بخلاف شرط عدم ابدال المستوفى فانه يبطل العقد كفي م ر وان شرط عدم ابدال المستوفى فيه اتبع أيضا وانظر الفرق

العرف في كيفية الاعانة فينيخ البعير للمرأة والضعيف بمريض أو شيخوخة ويقرب الدابة من مرتفع ليسهل عليه الركوب (و) عليه (رفع حل وحطموشد محمل) ولو بان يشد أحد المحملين إلى الآخر وهما على الأرض (وحله) لاقتضاء العرف ذلك أما في اجارة العين فليس عليه شيء من ذلك

﴿فصل﴾

في بيان غاية الزمن الذي تقدر المنفعة به تقريرا مع ما يذ كر معها **﴿تصح الاجارة مدة نبقى فيها العين﴾** المؤجرة (غالبا) فيؤجر الرقيق والدار ثلاثين سنة والدابة عشر سنين والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به والأرض مائة سنة أو أكثر (وجاز ابدال مستوف ومستوفى به كحمول) من طعام وغيره فان شرط عدم ابدال المحمول اتبع (و) مستوفى (فيه) كأن أكثرى دابة لركوب في طريق إلى قرية (بمثالها) أي بمثل المستوفى

والمستوفى به والمستوفى فيه أو بدون مثلها المفهوم بالاولى أما الاول فكما لو أكرى ما أكثره لغيره أما الثاني والثالث فلأنهما طرقتان للاستيفاء كما ركبا لا معقود عليهما والتقييد بأشئ في الثانية مع ذكر الثالثة من (١٨١) زيادتي فلا يدل شيئ من ذلك بما فوقه

فلا يسكن غير حداد وقصار
حدادا أو قصر الزيادة
الضرر بدقهما والاستيفاء
يكون بالمعروف فيلبس
الثوب نهارا وليلا إلى النوم
ولا ينام فيه ليلا ويجوز
النوم فيه نهارا وقت القيولة
نعم عليه نزع الاعلى في غير
وقت التجمل (لا) ابدال
(مستوفى منه) كدابة فلا
يجوز لانه امام معقود عليه
أو متعين بالقبض (الافى
اجارة ذمة فيجب) ابداله
(لتلف أو تعيب ويجوز مع
سلامة) منهما (برضا أكثر)
لان الحق له والتصرح
بوجوب الابدال في التلف
وجوازه في السلم مع تقييده
برضا المكترى من زيادتي
(والمكترى أمين) على
الأمين المكتراة لانه لا يمكن
استيفاء حقه الا بوضع اليد
عليها وهذا أعم من قوله
ويد المكترى على الدابة
والثوب يدأمانة (ولو بعد
المدة) أى مدة الاجارة ان
قدرت بزمان أو مدة امكن
الاستيفاء ان قدرت بمحل
عمل استصحابا لما كان
كالوديع (كأجير) فانه أمين
ولو بعد المدة (فلا ضمان)
على أحد منهما فلو أكرى
دابة ولم يتفق بها فتلفت أو

أه حل و فرق بأن في الاول حجر اعليه من جهة أن لا يؤثر لغيره فأشبهه منع بيع المبيع انتهى
قل ولو استأجره لحل حطب الى داره وأطاق لم يلزمه اطلاعه في السطح وهل يلزمه ادخاله الدار ولباب
ضيق أو تفسد الاجارة فلو ان أصحابهما أو لهما شرح م (قوله أما الاول) أى جواز ابدال المستوفى
وقوله فكما لو أكرى أى قيسا على ما لو أكرى الخ (قوله فلا يسكن غير حداد الخ) أى وان عمه
في المنفعة كقوله لتسكن من شئت الا بالنص عليهما وفي شرح شيخنا ما يصرح بجواز اسكاتهما في
هذه الصورة وعبارته قال جمع ولو قال لتسكن من شئت جازا سكان الحداد والقصار كزرع ماشئت
خلاف لاذرعى قل (قوله لزيادة الضرر بدقهما) وهل لاحدهما اسكان الآخرى كلام شيخنا
كحج انه لا يجوز حل (قوله الى النوم) ظاهر كلام المصنف انه لو منى طول الليل الحاجة ولم ينم
لم يجب نزع ولعل الظاهر خلافه فان الميل مظنة للنوم اه م شوبرى (قوله ولا ينام فيه ليلا)
حيث اعتيد ذلك بذلك المحل واللام يجب نزع مطلقا حل (قوله عليه نزع الاعلى) أى نزع الذى
يلبس أعلى كالجوخة (قوله لانه امام معقود عليه) أى ان كانت اجارة عين وقوله أو متعين بالقبض أى
ان كانت اجارة ذمة ع ش والراجع ان المتعين بالقبض يجوز ابداله ولكن الشارح عم ليتأتى له
الاستثناء اه شوبرى وقد يقال الصورة المستثناة أن يقول ألزمت ذمتك حلى الى مكة مثلا وقول
الشارح أو متعين بالقبض مصور بما اذا آجره دابة في ذمته موصوفة تأمل (قوله فيجب ابداله)
فان يجز عن ابداله فالظاهر كما قال الاذرعى ثبوت الخيار س ل (قوله والمكترى أمين) أى فعلية
دفع نحو س بى ونهب قدر عليه من غير خطر حل (قوله لانه لا يمكن استيفاء حقه الا بوضع اليد)
وبهذا كانت يده يضمنان على طرف مبيع قبضه فيه شرح م (قوله كأجير) أى على ما استؤجر
لحفظه أو للعمل فيه كالراعى والخياط والصباغ شوبرى (قوله فانه أمين) ولو اختلفا في التعدى فالقول
قول الاجير وحيث ضمن الاجير فان كان بتعدى أقصى قيده من وقت القبض الى وقت التلف وان
كان بغيره فبقيته وقت التلف خ ط وعن (قوله فلا ضمان على واحد منهما) ومنه يعلم ان الخفراء
الذين يحرسون الاسواق بالليل لا ضمان عليهم حيث لم يقصروا حل وزى وكذا خفير الجرن: القبط
ومثل ذلك الحامى اذا استعطفه على الامتعة والتزم ذلك وان لم يعرف الحامى افراد الامتعة ومعلوم
انهما اذا اختلفا في مقدار الضائع صدق الخفير لانه الغارم وان الكلام كله اذا وقعت اجارة صحيحة ولا
فلا ضمان عليهم وظاهره وان قصر واو فى حاشية شيخنا زى خلافه في التقصير اه ع ش على م م
وقال م م فى شرحه بعد كلام ولا تجرى هذه الاقوال فى الاجير لحفظ حاوت مثلا اذا أخذ غيره ما فيها
فلا يضمنه قطع قال القفال لانه لم يسلم اليه المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكة سرق بعض بيوتها قال
الزركشى ان الخفراء لا ضمان عليهم وهى مسألة بعز النقل فيها اه وظاهره وان قصر والعدم التسليم
(قوله أو صبغه) قال فى الصباح وصبغت الثوب صبغا من بابى نفع وقتل وفى لغة من باب ضرب اه
ع ش على م م (قوله كأن ترك الاتقاع الخ) الضمان هنا ضمان جنابة لا ضمان يده قاله فى شرح
الروض ومشى عليه م م وقوله وكأن ضربها أو نزعها فوق عادة الخ والضمان هنا ضمان يده كما قاله م م
حين سئل عنه على الفور وقوله أو أركبها الى قوله بدل شعير الضمان فيه ضمان جنابة فلا يضمن الا ان
تلفت بذلك السبب وكذا كل ما كان المتعدى به من جنس المستأجر له بخلاف غير الجنس كأن

أكثره لخياطة ثوب أو صبغه فتلف يضمن - واء انفراد الاجير باليد أم لا كأن قعد المكترى معه حتى يعمل أو أحضره منزله
ليعمل كعامل القراض (الا بتقصير كأن ترك الاتقاع بالدابة فتلفت بسبب) كأنه دام ساف اصطفاها

استأجر للركوب حمل أو بالعكس فضمان يدسم وقال ع ش الضمان في الكل ضمان بدال في مسئلة
الاصطبل ف ضمان جنابة (قوله في وقت لواتفع بها فيه عادة) أي جرت العادة بالاتفاق بها فيه
فيضمنها ضمان جنابة لا ضمان بد ولو كان عدم الاتفاق بها لذكر كرض له أو طأ وخوف عليها من غاصب
وبحث في شرح الروض عدم الضمان حينئذ حل وبعبارة مر فيضمنها ضمان جنابة لا قصيره حينئذ إذا
الفرض اتقاء عذر وقوله لا ضمان بد أي فلا يضمنها إلا أن تلفت بهذا السبب فإذا غصبها غاصب وأتلفها
في زمن الترك أو بعده فلا يكون طريقا في الضمان على المعتمد وكذا إذا تلفت بأقفة سلاوية في زمن
الترك فلا يضمنها س ل ويؤخذ منه أن ضمان الجنابة معناه أنها لا تضمن إلا أن تلفت بهذا السبب
و ضمان اليد معناه أنها تضمن مطلقا وهذا التفصيل المذكور في الدابة ينفي جريانه في غيرها كثوب
استأجره للبسه وتلف أو غصب في وقت لو لبسه فيه سلم من ذلك كما في ع ش على مر (قوله سلمت)
أي من هذا السبب (قوله فوق عادة) أي بالنسبة لتلك الدابة أما ما هو عادة فلا يضمن به وإنما تضمن
بضرب زوجه لا مكان تأديها باللفظ وظن توقف أصلا على الضرب إنما يبيح الإقدام عليه خاصة
ومثل ضرب الزوجة ضرب المتعلم فإنه يضمن ولو ضرب بالمعتاد إلا أن التأديب يمكن باللفظ كما في ع ش ومثي
أركب أثقل منه استقر الضمان على الثاني أن علم والا فلا قول في المهمات ومثله إذا كانت يد الثاني
لا تقتضي ضمانا كالمستأجر فإن اقتضته كالمستعير فالقرار عليه مطلقا كما في شرح مر وقياسه الحداد
والقصار (قوله أو قصارا) أي فيضمنها ضمان المصوب ع ش على مر لأنه ضمان يدسم ولو تلفت
بسبب آخر اه مر (قوله أو جعلها مائة رطل شعير بدل مائة رطل بر أو عكسه) أي فيضمن لاجتماع
مائة البر بسبب ثقافتها في محل واحد والشعير خفته يأخذ من ظهر الدابة أكثر فضررها مختلف شرح
مر وهذا يدفع ما يقال أن الشعير أخف من البر وتقدم أنه يجوز أبدال المستوفي به بمثله أو دونه
والحاصل أنه يضرب أبدال الموزون بمثله وبدونه وبأثقل منه والمكيل يضرب أبداله بأثقل منه فقط كما
أفاده شيخنا وقوله يضرب أبدال الموزون بمثله أي مثله في الوزن مع اختلافهما في الحجم فلا بد أن ياتي مائة م
من أنه يجوز أبدال المستوفي به بمثله لأن محله عند استوائهما في الحجم فقوله فيما تقدم بمثله أي وزنا وحجما
تأمل (قوله عشرة أقفزة) جمع قذير مكيال يسع اثني عشر صاعا مر (قوله مع استوائهما في الحجم)
أي باتحاد كيلهما فلا يرد ما إذا جعلها مائة رطل شعير بدل مائة رطل بر حيث ضمن مع خفة الشعير لاهما
لم يستويا في الحجم قال ع ش على مر بقي ما لو ابتل المحمول وثقل بسبب ذلك فهل يثبت للسكري الخيار
أم لا فيه نظر والأقرب الأول لما فيه من الأضرار به وبدائته أخذ المالمات المستأجر قبل وصوله إلى
المحل المعين حيث قالوا فيه لا يلزم المؤجر نقله إليه أثقل الميت اه (قوله وكان أسرف) معطوف على
كان ترك والوقود بفتح الواو ما يوقد به قال تعالى وقودها الناس والحجارة وبالضم الفعل (قوله ون
عرف بذلك) أي بعدم الشرط ولعمل نائب الفاعل أي وإن عرف العمل بعدم الشرط شيخنا وبعبارة
أصله تقتضي أن نائب الفاعل ضمير يعود على العامل المفهوم من العمل وإن العمل بدل من اسم الإشارة
وإن بهامته على العمل أي وإن عرف العامل بأن يعمل ذلك العمل بالأجرة ونصها وقيل إن كان معروفا
بذلك العمل بالأجرة فله أجره مثله اه وفي سم قوله وإن عرف بذلك العمل لكن أفنى الروايات بالأزوم
في المعروف بذلك وقال ابن عبد السلام هو الأصح وأفنى به خاق من المتأخرين وعليه عمل الناس الآن
ويعلم منها أن الغاية للرد (قوله لعدم التزامها) فلو عرض بذكرها كاعمل وأنا أرضيك أو ما ترى مني
الما يسرك استحق أجره المثل س ل (قوله مع صرف العامل) أي الذي هو أهل للتبرع وهو الحر
المكلف المطلق التصرف فلو كان عبدا أو سفيه استحقها لأنهم ليسوا من أهل التبرع بمنافعهم المقابلة

عابها (في وقت لواتفع
بها) فيه عادة (سلمت وكان
ضربها أو نخعها) باللجام
(فوق عادة) فيها ما (أو
أركبها أثقل منه أو أسكنه)
أي ما أكثره (حدادا
أو قصارا) دق وإيس هو
كذلك (أو جعلها) أي لدابة
(مائة رطل شعير بدل مائة
رطل (برا وعكسه أو)
جعلها) عشرة أقفزة بر بدل
عشرة أقفزة (شعير)
فيضمن العين أي يصير
ضامنا له التعدي به (لاعكسه)
بأن جعلها عشرة أقفزة
شعير بدل عشرة قفزة بر
خفة الشعير مع استوائهما
في الحجم وكان أسرف الخبز
في الوقود حتى احترق الخبز
(ولا أجره لعمل) كخلق
رأس وخياطة ثوب (بلا
شرطها) أي الأجرة وإن
عرف بذلك العمل بها
لعدم التزامها مع صرف
العامل منفعتها

بمخلاف داخل الحمام بلاذن فإنه استوفى منفعة الحمام بسكوته وبمخلاف عامل المساقاة إذ عمل ما ليس عليه باذن المالك فإنه يستحق
الاجرة للاذن في أصل العمل المقابل بعوض (ولو أكثرى) دابة (لحل قسر) كائنه رطل (لحمل زائدا) لا يتساع به كائنه وعشرة
(لزمه أجره مثله) أي الزائد تعديه بذلك وتعبيرى في هذه والتي قبلها بما ذكر أعظم ما عبر به (وان تلفت) بذلك وبغيره فهو أولى من قوله
تلفت بذلك (ضمنه ان لم يكن صاحبا معها) لأنه صار غاصبا لها بتحميل الزائد (١٨٣) (ولا) بان كان معها (ضمن قسط

الزائد ان تلفت بالجل)
مؤاخذه له بقدر الجناية
(كالوسم) المكترى (ذلك
للمكترى عمله جاهلا) بالزائد
بان أخبره بأنه مائة كاذبا
فتلفت الدابة به فإنه يضمن
مع أجره الزائد قسطه لأنه
ملجأ إلى الجل شرعا فلو
جلها علما بالزائد وقال له
المكترى اجل هذا الزائد
قال المتولى فكستعبه
وان لم يقل له شيئا فحكمه كما
في قولي (ولو وزن المكترى
وجل فلا أجره للزائد) لعدم
الاذن في تفعله (ولا ضمان)
للدابة ان تلفت بذلك سواء
أغاط المكترى أم لا وسواء
أجهل المكترى الزائد أم
علمه وسكت لأنه لم تعد ولا بد
له ولو تلف الزائد ضمنه
المكترى (ولو قطع ثوبا
وخاطه قباء وقال بهذا أمرتني
فقال) المالك (بل) أمرتك
بقطعه (قيصا لحلف المالك)
فيصدق كالأختلاف في أصل
الاذن فيحلف أنه ما أذن
له في قطعه قباء (ولا أجره)
عليه إذا حلف (وله) على

بالأعواض اه حل وقوله استحقها أي أجره المثل كفي قل (قوله بمخلاف داخل الحمام) ومثله
داخل السفينة أي ويفرق بان العادة جارية بدخول الحمام والسفينة بغير اذن ربهما ومحلها في الصورتين
ان كان بغير اذن المالك فان كان باذنه فلا أجره اه مر ومنه ما يقع من المعداري من قوله نزل أو يحمله
وينزله فيها كافي ع ش على مر وهذا أعني قوله بمخلاف داخل الحمام محترز قوله مع صرف العامل
الحل وقوله بمخلاف عامل المساقاة محترز قوله لعدم التزامها وعبارة تشرح مر ولا يستثنى وجوبها على
داخل الحمام وراكب السفينة مثلا من غير اذن لاستيفائه المنفعة من غير أن يصرفها صاحبها إليه
بمخلافه باذن ه (قوله كائنه وعشرة) تمثله بالعشرة لافادة اغتفار نحو الاثنين لا يقع به لتفاوت بين
الكيلين عادة تشرح مر (قوله وان تلف ضمنها) أي ضمان المقصوب أخذ من العلة وهي قول الشارح
لأنه صار غاصبا لها بتحميل الزائد (قوله لأنه صار غاصبا لها) فيضمنها كلها بأقصى القيم وحينئذ
يضمنها ولو تلفت بغير هذا السبب اه حل لأنه ضمان بدقائه مر (قوله قسط الزائد) ولهذا الوسخر
رجلا ودابته ماتت في يد صاحبها فلا ضمان على المسخر لتلفها في يد مالكها تشرح مر (قوله ان تلفت
بالجل) فان تلفت بغيره فلا ضمان اه حل (قوله فإنه يضمن مع أجره الزائد) أي اذا كان المالك
معهما والاضمنها كلها حل وسم (قوله فكستعبه) أي للزائد فيضمن القسط من الدابة ان تلفت
بغير المحمول دون منفعتها حل وع ش والمعنى ان المكترى كالمستعب له أي للزائد أي كأنه استعار
الدابة لاجل حل الزائد أي بالنسبة له (قوله فلا أجره) ولو كال المؤجر وحل المستأجر فكالمؤجر كال نفسه
وحل سواء كان عالما بالزيادة أم لا ولو وضع المستأجر المائة والعشرة على الدابة فسيرها المؤجر فكالمؤجر وحلها
المؤجر ولو وجد المحمول على الدابة ناقصا عن الشروط قصا يؤثر وقد كاله المؤجر حط قسطه من الاجرة
ان كانت الاجارة في النعمة وكذا ان كانت اجارة عين ولم يعلم المستأجر النقص فان علم لم يحط شيء من
الاجرة لان التمكين من الاستيفاء حصل وهو كاف في تقرير الاجرة انتهى س ر (قوله قباء) القباء
مدود وجهه أقبية (قوله وقال بهذا أمرتني) فطع بك الاجرة وقال المالك بل أمرتك بقطعه قيصا أي
فطع بك الارش ولو أحضر الخياط ثوبا فقال رب الثوب ليست هذه ثوبي وقال الخياط بل هي ثوبي بك
صدق الخياط حل لأنه أمين أي وصار الخياط مقررا بما يملكه من الثوب فلا يستحقها الا باقرار جديد انتهى
مر سم (قوله ولا أجره عليه إذا حلف) اذ لا تجب الامع الاذن وقد ثبتت اتفاؤه بيمينه مر وحيث
قلنا لا أجره للخياط فله أن يدعي بها على المالك فان نكل ففي تجديد اليمين عليه وجهان قال في زيادة
الروضة ينبغي أن يكون أحدهما التجديد ولو قال المالك الخياط ان كان هذا الثوب يكفيني قيصا فاقطعه
فقطعه فلم يكفه ضمن الارش لان الشرط لم يحصل بمخلاف ما لو قال هل يكفيني فقال نعم فقال اقطع لان
الاذن مطلق اه مر (قوله لأنه أثبت الحل) لا ينتج المدعى لان نفي الخاص لا يستلزم نفي العام ومن ثم
كان ضعيفا (قوله والثاني ما بين قيمته مقطوعا بقيصا الحل) وللخياط نزاع خيطه وعليه أرض نقص النزاع

الخياط (ارش) نقص الثوب لان القطع بلاذن موجب للضمان وفيه وجهان في الروضة كاصلاها بل ترجيح أحدهما أنه ما بين
قيمه صحيحا ومقطوعا وصحيحه ابن أبي عصرون وغيره لأنه أثبت يمينه أنه لم يأذن في قطعه قباء والثاني ما بين قيمته مقطوعا بقيصا
ومقطوعا بقيصا واختاره السبكي وقال لا ينتج غيره لان أصل القطع مأذون فيه وعلى هذا الوجه لا يمكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا بقيصا
أكثر قيمة فلا شيء عليه

ان حصل أى انقص فى القميص نفسه كأن نقصت قيمته بنزع الخيط عن قيمته فمما انفصل لا بلا
خياطة ولو اختلفا فى الاجرة والمنفعة والمدة أو قدر المنفعة أو قدر المستأجر تحالفاً ففسخت الاجارة
ووجب على المستأجر اجرة المثل لما استوفاه شرح م ر وعش

(فصل فيما يقتضى الانفساخ) وذكر له تلف العين وجبها وقوله والخيار وذكره بقوله وخيرى
اجارة عين بعيب وقوله وما لا يقتضىهما وذكر له سبع صور قوله لا يموت عقد الخ أى وما يذ كرمعهما
كقوله ولو أكرى جالا الخ ويصح أن تكون هذه الصورة أيضاً داخله فيما لا يقتضىهما بدليل قول
الشارح فلا انفساخ ولا خيار **(قوله بتلف مستوفى منه)** أى ولو بفعل المستأجر فإن قيل لو تلف
المشترى المبيع استقر عليه الثمن ولا ينفسخ البيع فهلا كان المصتأجر كذلك أوجب بأن البيع ورد
على العين فإذا تلفها صار قابضاً لها والاجارة واردة على المنافع ومنافع الزمن المستقبل معدومة لا يتصور
ورود الاتلاف عليها عن **(قوله كدابة)** مثال للعين والمناسب أن يقول كوت دابة وانهدم دار
معينين وحيز امرأة كترت الخ كما يدل عليه سياق الكلام فتأمل **(قوله ودار انهدمت)** سواء
أهدمها المؤجر أو المستأجر أو اجنبى أو انهدمت بنفسها حل فان انهدم بعضها ثبت لكبرى الخيار
ان لم يبادر المكري بالاصلاح قبل مضي مدة لأجرة لها شرح م ر وقوله قبل مضي مدة لأجرة لها
صوابه لمثلها أجرة كما قاله الرشيدى وقال أيضاً قوله ثبت لكبرى الخيار ثم ان كان المنهدم مما يفرده بالعقد
كبيت من الدار المكثرة انفسخت فيه كما صرح به لدمبرى وهو مأخوذ مما سياتى فى الشارح فيما اذا
غرق بعض الارض بماء لا يتوقع انحساره وحينئذ فيبقى التخير فيما بقى من الدار وان كان المنهدم مما
لا يفرده بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيار فى الجميع ان لم يبادر المكري بالاصلاح وهذه هى محل كلام
الشارح بدليل تقييده المذكور اه بحروفه **(قوله كدابة)** أى مسلمة عن **(قوله لخدمة)**
مسجد مدة خاضت فيها) قياس ما يأتى فى غصب الدابة ونحوه يخصص الانفساخ بمدة الخيض دون
ما بعده واثبت الخيار للمستأجر لكن ظاهر اطلاقه كحج وم ر الانفساخ فى الجميع فلو خالفت وخدمت
بنفسها استحققت الاجرة ان كانت اجارة ذمة ولا تستحق فى اجارة العين كفى ع ش على م ر **(قوله)**
(لاستقراره) أى الماضى أى استقرار أجرته وقوله به أى القبض أى قبض المنفعة أى استيفائها شوى
(قوله فيستقر قسطه من المسمى) أى حيث وقع العمل مسلماً وظهور أثره على المحل ووقوع العمل
مسلماً اذا كان بحضرة المالك أو فى بيته وظهور الاثر كالحياطة والبناء بخلاف المحل اذا تلف فقد قال
الشيخان لو احترق الثوب بعد خياطة بعضه بحضرة المالك أو فى ملكه استحق القسط لوقوع العمل
مسلماً له مع ظهور أثره ولو اكتمل جرة فانكسرت فى الطريق لاشئ له وان كان بصحبة المالك حل
لعدم ظهور أثره وعبارة م ر فيستقر قسطه من المسمى بان تقوم منفعة المدة الماضية والباقية ووزع
المسمى على نسبة قيمتهما رقت المدة دون ما بعده لا على نسبة المدينين لاختلافهما ذقتز يدأجرة
شهر على شهر اه وقضية قوله اذ قد تز يدالى آخره أنه لو قسط الاجرة على عدد الشهور كأن قال
أجرتكها سنة كل شهر منها بكذا اعتبر ما سماه موزعاً على الشهور ولا ينظر لاجرة مثل المدة الماضية
ولا المستقبل عملاً بما وقع عليه العقد ع ش **(قوله مما صر)** انظر صورة المستوفى فيه ولعلها اذا حصل فى
الطريق خوف يمنع السير فيها **(قوله مدة حبسه)** قضية قوله مدة حبسه انه اذا خلاصه من الحبس تعود
الاجارة من غير تجدد عقد وهو غريب فليحذر الا أن يقال لما كان متعلق الاجارة بالمنفعة وهى مقدرة
بالزمان ظهر انفساخ العقد بالنسبة لزمان الماضى بخلاف المستقبل لانها باقية لم تتلف تحت يد غير
مستحقها تدبر **(قوله سواء أحبسه المكري)** أى وان كان لقبض الاجرة سم ع ش **(قوله)**

درس

(فصل) فيما يقتضى
الانفساخ والخيار فى الاجارة
وما لا يقتضىهما (تنفسخ)
الاجارة (بتلف مستوفى
منه معين) فى العقد حسا
كان التلف كدابة وأجير
معينين ما تادارانهدمت
أو شرعا كامرأة كترت
لخدمة مسجد مدة خاضت
فيها (فى) زمان (مستقبل)
لفوات محل المنفعة فيه
لا فى ماض بعد القبض اذا
كان لمثلها أجرة لاستقراره
به فيستقر قسطه من
المسمى باعتبار أجرة المثل
فلو كانت مدة الاجارة سنة
وهضى نصفها وأجرة مثله
مثلا أجرة النصف الباقي
وجب من المسمى ثلثاه
وان كان بالعكس فثلثه
وخرج بالمستوفى منه غيره
مما صر بالمعين فى العقد
المعين عما فى الذمة فان
تلفهما لا يوجب انفساخا
بل يبدلان كما مر (و)
تنفسخ (بحبسه غير مكثره)
أى للمعين (مدة حبسه ان
قدرت بمدة) سواء أحبسه
المكري أم غيره

القبض وذكر حكم غير
المكرى من زيادتي
وقولي بتلف مستوفي
منه معين مع قولي له
مدة حبسه أعم مما عبر به
في انتلف والحبس ومن
تقييده الحبس بمضى مدة
الاجارة وخرج بالتقدير
بالمدة التقدير بالمحل كأن
آجر دابة لركوبها إلى مكان
وحبست مدة أمكان السير
إليه فلا تنفسخ اذ لم يتعذر
استيفاء المنفعة (لا يموت
عاقداً من حيث أنه عاقداً)
للزومها كالبيع سواء كانت
اجارة عين أم ذمة وتعبري
بالخينة أولى مما عبر به
وخرج بهالومات نحو
البطن الاول أو الموصى له
بمنفعة شيء مدة حياته بعد
ايجاره والنظر في الاولى
لكل بطن في حصته مدة
استحقاقه فتتفسخ بموته
الاجارة لالكونه موت
عاقداً بل لفوات شرط
الواقف أو الموصى حينئذ
فانه لم يثبت له الحق الامدة
حياته وكذا لو آجره الناظر
ولو كما للبطن الثاني فوات
البطن الاول لا تنقل المنافع
إليه والشخص لا يستحق
لنفسه على نفسه شيئاً وكذا
لو آجر من يعتق بموته
كمستولده ثم مات لاستحقاقه
العتق قبل اجارته (ولا يلوغ

كفاص) أي سواء كان العصب من لئالك أو المستأجر (قوله قبل القبض) أي قبل استيفاء
المنفعة وليس المراد به قبض العين لان كلام المتن شامل لما بعد قبض العين (قوله فلا تنفسخ) أي
ولا خيار انتهى سم (قوله لا يموت عاقداً) شامل للتأجر والمستأجر ويخلفه وارثه (قوله
وخرج بهالومات نحو البطن الاول) وصورتها أن يقول وقفت هذه الدار على أولادي ثم على
أولاد أولادي وهكذا ثم انه آجرها البطن الاول ثلاثين شهراً فمات بعد عشرين مثلاً فانه تنفسخ
بموته في العشرة الباقية وقوله أو الموصى له وصورتها أن يقول أوصيت لزيد بمنفعة دارى مدة حياته
ثم مات وقبل زيد الوصية ثم آجر الدار عشرين سنة مثلاً ثم مات وقد بقي منها عشرة مثلاً فتتفسخ
الاجارة فيما بقي (قوله لكل بطن) أي لكل فرد من أفراد البطن (قوله مدة استحقاقه) أي
حياته وخرج بما ذكره ما لو كان النظر مطلقاً أو على جميع الوقف أو لم يقيد بمدة حياته أو كان الناظر
غيرهم فلا تنفسخ سواء كان المستأجر بعضهم أو من بعدهم أو أجنبياً كذا قررره شيخنا تبعاً
لشيخنا مر انتهى قل على الجلال (قوله فانه لم يثبت له الحق) وتقدم انه يجوز للناظر صرف
الاجرة المجعولة لأهل البطن الاول ولا ضمان عليه لومات الآخذ قبل انقضاء المدة وانتقل الاستحقاق
لغيره ولا ضمان على المستأجر بل يرجع أهل البطن الثاني على تركه القابض من وقت موته كما أفتى به
الوالد رحمه الله تعالى تبعاً لابن الرفعة شرح مر وهذا في غير مسألة الشارح الآتية لان هذه فيما اذا
آجر الناظر لغير البطن الثاني بدليل قوله ولا ضمان على المستأجر الخ (قوله وكذا الوأجره الناظر) أي
وهو من غير البطن الاول هذا والمعتمد عدم الانفساخ اه مر وانظر ما فائدة بقاء الاجارة وقال
شيخنا العزيز يترتب انتقال العين المؤجرة للبطن الثاني مساوية بالمنفعة ولا رجوع لهم على تركه البطن الاول
بقسط ما بقي من الاجرة وما يحصل لهم من المنافع بعد موت البطن الاول الى انقضاء مدة الاجارة في مقابلة
الاجرة فيكون ملك الثاني للمنفعة بطريق اجارة الناظر لهم ولا يرجع البطن الثاني على الناظر أيضاً لان
نظيره عام هذا ما انحط عليه كلام شيخنا بعد التردد وقال انه القياس والفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها
ان النظر المشروط للبطن الاول مقيد بمدة حياتهم وأما الحاكم فنظيره عام لم يقيد ببطن دون بطن قال
سم بقى ان البطن الثاني هل يرجع على تركه البطن الاول بما يخصه بعد الموت من الاجرة اذا كان
البطن الاول قبض جميع الاجرة أو لان قلنا يرجع أشكل بعدم انفساخ الاجارة ولزم أن تبقى الاجارة
بلا أجرة وان قلنا لا يرجع أشكل بتبين عدم استحقاق البطن الاول لما بعد موته فكيف تبقى له الاجارة
مع تبين عدم استحقاقه بالمنفعة ولو صح هذا امتنع الرجوع على البطن الاول فيما مر عن ابن الرفعة
ولا يخفى الا بالانفساخ أو التزام انه قد تبقى الاجارة مع سقوط الاجرة لعارض فليحذر وقد يجاب
باختيار الشق الاول ولا اشكال اذ رجوعه لجهة تبين كونها ديناً عليه ولا يلزم عليه ما ذكره بل الاجرة في
المعنى هي المستحققة لكن لا بوصف أنها عليه اه طب وهذا أعني قوله وكذا الوأجره الناظر نظير
لما نحن فيه وليس منه لان الكلام في موت العاقد والبطن الاول هنا ليس بعاقداً (قوله والشخص
لا يستحق لنفسه الخ) الشيء المستحق هو قسط الاجرة على فرض عدم الانفساخ فيستحق من حيث
انتقال المنافع اليه على نفسه من حيث كونه مكترى (قوله ولا يلوغ بغير سن) أي وقد آجره مدة لا تزيد
على بلوغه بالسن فان كانت تزيد بطل في الزائد من أول الامر ومفهوم قوله بغير سن أنها بالسن تنفسخ
وكأنه أراد بالانفساخ ما يشمل عدم الانقضاء ومثل بلوغه بالاحتلام افاقة مجنون ورشد سفیه ومثل
البلوغ بالاحتلام الحيض في الاثني كما قاله مر (قوله كأن آجره مدة) أي آجره الى المولى المولى عليه وحكم

بغير سن) أي باحتلام أو غيره كأن آجره مدة لا يبلغ فيها بالسن فبلغ فيها بغيره

لأن وليه بنى تصرفه فيه على المصلحة فلزم قلو كانت المدة يبلغ فيها بالسن لم تصح الاجارة فيما بعد البلوغ به نعم ان بلغ سنهما تمت فيه
وتعبرى بما ذكر أعظم مما عبر به (١٨٦) (ولا يزاد أجره ولا يظهر طالبها) أى بالزيادة عاينها ولو كانت

اجارة عين وقف لجرياتها
بالقبطة في وقتها كالموابع
مال مولى ثم زات القيمة
أظهر طالب بالزيادة عليها
وهان ذكراهما الاصل في
كتاب الوقف وان صورهما
باجارة الموقوف (ولا باعناق
رقيق) كافي البلوغ بغير
السن (ولا يرجع) على
سيده (باجرة) لما بعد
العتق لانه تصرف فيه حالة
ملكه فاشبه بالوزوج أتمته
واستقر مهرها بالدخول ثم
اعتقها لا يرجع عليه
بشيء وخرج باعتاقه عتقه
كأن علق عتقه بصفة ثم
آجره فوجدت الصفة
فتنسخ الاجارة لاستحقاقه
العتق قبلها (ولا خيار)
لاحد في هذه المنقيات لان
ما ذكر فيها لا يؤثر في المنفعة
ولا في العقد نعم ان مات
المكترى في اجارة ذمة ولم
يخلف وقاء وامتنع وارثه
من الايفاء فلم يكترى الخيار
وذكر هذا في غير الاعتاق
من زيادتي (ولا) تنسخ
(بيع) العين (المؤجرة)
للمكترى أو غيره ولو بغير
اذن المكترى ولا يؤثر
طرق ملك الرقبة وان تبعته
المنافع لولا ملكها أولا

ايجار ماله حكم ايجاره في هذا التفصيل كافي شرح م (قوله فيه) أى الصبي (قوله فلزم) أى
ولم ينظر لما عرأشورى (قوله لم تصح الاجارة فيما بعد البلوغ) والفرق بين السن والاحتلام ان
الاحتلام ليس له أمد ينتظر فلا ينسب الى تقصير بخلاف البلوغ بالسن فان له أمد ينتظر كما تقدم فتتسخ
فيما لو جاوز المدة شيخنا عزيزى ولو آجر الناظر باجرة شهدت اليه بأنها اجرة لمثل وحكم الحاكم بصفة
الاجارة ثم قامت بينة بانهادون اجرة للمثل فان كانت العين باقية بحاطها لم تتغير بان بطلان الحكم
والا لم يثبت اليها حل (قوله وهاتان) أى قوله ولا يزاد أجره وقوله ولا يظهر طالب ببلوغه غرضه
بهذه العبارة الاعتذار عن عدم التنبيه على اهمام من زيادته كمادته (قوله ولا باعناق رقيق) لانه
ازال ملكه عن المنافع مدتها قبل اعتاقه فلم يصادف أى الاعتاق الا رقبته مساوية المنافع م ونفقته
بعد عتقه الى اقضاء المدة في بيت المال ثم على مياسير المسلمين ع ش (قوله لما بعد العتق) خرج به
مالواقر بعته قبل الاجارة فيغرم له بعده ضيها أجرة مثله تعد به بالاجارة ولو فسخت الاجارة بعد العتق
بعب ملك منافع نفسه كافي الروضة وان أطال الاسنوى في رده س ل (قوله واستقر مهرها) يحرم
وجه اعتبار استقراره وسياق في النكاح ان العداق يجب بالعقد حتى لو باعها بعد ولو قبل الدخول كان
المسمى للبائع شورى فالدار على وجوبه في ملكه كجاسياق في النكاح فقوله استقر مهرها ليس بقيد
(قوله فوجدت الصفة) أى غير الموت أخذ مما سبق كافي حل فان كانت الصفة الموت كأن قال
اذا مات فانت حر ثم مات كان كاعتاقه فلا تنسخ (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا خيار بالنسبة
لقوله لا يموت علق (قوله ولا تنسخ) أى ولا يقال كأنه باع واستثنى المنافع تلك المدة لانها مستثناة
شرعا وليس كالحامل بحجر لجهله سم وعبارة م أى لو ردها على المنفعة والملك على الرقبة فلا منافاة
(قوله ولا يبيع العين المؤجرة) أى سواء قدرت الاجارة بزمن أو بمحل عمل خلافا لابن حجر ويخير
المشتري اذا جهل الاجارة أو علمها وجهل مقدار المدة أو علمها ووطن ان له الاجارة وبحث بطلان البيع في
الثانية ولو انفسخت الاجارة كانت بقية المدة للبائع اه حل والاولى تقديم قوله ولا يبيع وما بعده
على قوله ولا خيار ليرجع اليهما ايضا مع الخمسة السابقة وانظر ما حكته تأخيرهما مع ان الظاهر في الخيار
فيهما أيضا (قوله للمكترى أو غيره) أى ان كانت الاجارة مقدرة بمدة أمان قدرت بعمل كركوب
لبلد كذا فيمتنع البيع كما قاله الرازى وارتضاء البلقينى لجهالة المدة السيراتهى س ل (قوله ولا يؤثر طرق
ملك الرقبة) أى فيما لو اشترى المكترى العين ع ش (قوله كالمو ملك) أى بوصية مثلا (قوله كتعذر
وقود حرام) وكذا تعذر من يدخله لنحو خواب ماحوله كالمو خوب ماحول الدار أو الدكان شرح م
أو منع حاكم من دخوله لفتنة ومثله ابطال حاكم التفرج لمن اكترى دارا أو سفينة له أى التفرج
وقياسه انه لا فسح ولا خيار في دار وجد بها عمارة وعن شيخنا ثبوت الخيار قل وهذا هو المتمد
قال ع ش وكامتناع الرضيع من ندى المرضعة بلا علة تقوم به (قوله وسفر) أى وتعذر سفر بفتح
الفاء بالدابة المستأجرة لطرق وخوف مثلا وبسكونها جمع سافر أى رقيقة يخرج معهم ولو عطف على تعذر
صح والتقدير وكسفر أى طرق ملك كترى دار مثلا شرح م وكلام الشارح يدل على الثانى وقوله
ومرض وهلاك زرع معطوفان على تعذر لا غير ومثل مرض مكترى بها مرض مؤجرها الذى يلزمه

الخروج

الشرءاولا

كالمو ملك ثمرة غير مؤجرة ثم اشترى الشجرة لا يؤثر طرق ملكها في ملك الثمرة وان دخلت في الشراء ولا
ملكها أولا (ولا تعذر) في غير العقود عليه (كتعذر وقود حرام) على مكترى به بفتح الواو ما يوقد به وبضمها المصدر (وسفر)
لمكتر دارا مثلا (ومرض) لمكتر دابة يسافر عليها

(وهلاك زرع) ولو بجائحه

كشدة حراً أو برداً أو سيل
 لأن كلا منها لا يؤثر في
 المعقود عليه ولهذا لا يحط
 للجائحة شيء من الاجرة
 كما صرح به الاصل (وخير)
 المكثري (في اجارة عين
 بعيب) يؤثر في المنفعة
 تأثيراً يظهر به تفاوت
 الاجرة (كانقطاع ماء
 أرضا كثيرت لزراعة
 وعيب دابة) مؤثر (وغصب
 وابق) للشيء المكثري فان
 باثر المكثري الى ازالة ذلك
 كسوق ماء الى الارض
 وتزاع المعقود ورد الا بق
 قبل مضي مدتها اجرة
 سقط خيار المكثري
 وتنفسخ الاجارة شيئاً فنيأ في
 الاخيرتين ان قدرت بزمن
 والا فلا تنفسخ وقولي بعيب
 مع جعل المد كوراتاً مثله
 له أولى من اقتصاره عليها
 وخرج بالتقييد باجارة
 العين وهو من زيادتي في
 الاخيرتين اجارة الذمة فلا
 خيار فيها بذلك بل على
 المكثري الابدال كما صر
 فان امتنع اكثري الحاكم
 عليه وبانقطاع ماء الأرض
 نحو غرقها بماء ولم يتوقع
 انحساره عنها مدة الاجارة
 فتتفسخ به كانه دام الدار
 الخيار فيما ذكر على التراخي
 لان سببه تعذر قبض
 المنفعة وذلك يتكرر بتكرار

الخروج معها كافي شرح م (قوله وهلاك زرع) أي في الأرض المستأجرة له (قوله لا يحط
 للجائحة) أي لا يجب ولا يستحب حل (قوله وخير في اجارة عين بعيب) وبزمن الشيخان بان خشونة
 مشيها ليست عيباً وذكرا بان رفعة أنها عيب وحل الاول على خشونة لا يخشى منها السقوط والثاني على
 خلاف ذلك حل ومثله س ل ثم قال وحيث كان له الخيار أي في المعقود والآبق وأجاز ولم يرد أي المؤجر
 حتى انقضت المدة انفسخت الاجارة فيستقر قسط ما استوفاه من المسمى أي قبل الغصب والابق فلزم
 يعلم بالعيب حتى مضت المدة فان الخيار وله الارش وان علم به في الاثناء وفسخ فله الارش وان لم يفسخ فلا
 ارش للمستقبل ويجب للماضي (قوله كانقطاع الخ) أي لبقاء اسم الاجارة مع امكان سقيها بماء آخر ومنه
 يؤخذ أنه لو لم يمكن سقيها بماء أصلاً انفسخت اه حل ومثله ماء بئر الرحي أو الحمام ولو لم ينحسر الماء عن
 الأرض أو بعضها انفسخت فيما لم ينحسر عنه وله الخيار في البعض الباقي فوراً اه قل (قوله وعيب
 دابة) أي حدث بيد المكثري سواء كان ظهوره أو حدوثه قبل مضي مدة لها اجرة أو لا حل قال م
 أو كان مقارناً لاعتد حيث كان جاهلاً به وليس من العيب ما لو وجد بالبيت المؤجر بقا وان كثر كذا
 بهامش ولا مانع من أن يقال بثبوت الخيار اذا كانت كثرة خارجة عن العادة في امثاله ع ش (قوله
 وغصب) أي من غير تفریط المستأجر أما بتفريطه فيسقط خياره ويلزمه المسمى سلطان قال قل
 وليس للمستأجر محاصرة الغاصب الا ان تعذرت محاصرة المالك أو خاصم لدعوى استحقاق المنفعة
 انتهى وانظر الفرق بين الغصب والحبس حيث تنفسخ بالحبس ويخبر في الغصب مع ان الحبس غصب
 أيضاً وقول الشارح بعد وتنفذ شيئاً فنيأ يشير الى اتحادهما لكنه ينافي التفسير الا أن يقال هذا مبني على
 كلامه من كون الخيار على التراخي فاذا لم يخبر فوراً ومضى بعض زمن انفسخت فيه (قوله قبل مضي
 مدة مثلها اجرة الخ) فان استغرق الغصب جميع المدة انفسخت في الجميع فان زال الغصب وبقي من المدة
 شيء ثبت الخيار للمستأجر بتفريق الصفقة ع ش على م ر (قوله في الاخيرتين) هما الغصب والابق
 ع ش (قوله ولم يتوقع) فان توقع انحساره في المدة انفسخت الاجارة فيما مضى ويثبت الخيار على الفور
 كما فتي به المشايخ الرملي س ل (قوله فتتفسخ به كانه دام الدار) ومنه يعلم ان ما يقع في أرض مصر ما
 من انه يستأجرها قبل أو ان الزرع وهي مما روي غالباً فينفق لها عدم الري في تلك السنة فيوجب
 الانساخ ان لم يرو منها شيء أصلاً ويثبت فيها الخيار اذا روي بعضها أو كلها لكن على خلاف المعتاد من
 كمال الري وهذا ظاهر ان كان النقد وقع على سنة فان وقع على ثلاث سنين مثلاً انفسخت السنة
 الاولى التي لم يشملها الري ويتخير المستأجر فوراً في الباقي فان فسخ فذاك والاسقطت عنه اجرة السنة
 الاولى وانتفع بها بقية المدة ان شملها الري بما يقابلها من الاجرة المقدرة عليه في عقد الاجارة الاولى
 انتهى ع ش على م ر (قوله والخيار فيما ذكر) يدخل فيه الغصب والابق لكن الخيار فيهما فوري
 على المعتمد لانه خيار تفریط الصفقة وهو فوري ع ش على م ر (قوله لان سببه تعذر قبض المنفعة)
 أي واذا أجازوا لتقدير العمل استوفاه بعد عود العين ولزمه جميع الاجرة أو بالزمان انفسخت فيما مضى
 بقسطه من المسمى واستعمل العين فيما بقي منه ان كان والا انفسخت الاجارة وسقط المسمى ان لم يكن
 بتفريط من المستأجر قاله الماوردي فراجع ذلك وحرره اه قل على الجلال (قوله وذلك يتكرر
 الخ) فيخير ما دام الاباق والغصب حل (قوله ولو في الذمة) ويصور بما لو قال آجرتك جبالاً صفتها
 كذا ثم عينها عمماً في الذمة أو ألزمه حل شيء فاحضر جبالاً حمله عليها انتهى ع ش ولو كانت الاجارة في
 الذمة وأمكن الحاكم بيعها كلها وتعام العمل من ثمنها لزمه ذلك قاله الاذرعى لانه من التصرف للغائب

الزمن (ولو أكرى جبالاً) ولو في الذمة (وسلمها وهرب) فلا انفساخ ولا خيار بل ان شاء تبرع بموتها أو (موتها القاضي)

بالمصلحة قل (قوله ثم ان لم يجده مالا) عبارة شرح م ر فان لم يجده مالا بان لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجة المكثري والاباع الزائد ولا اقتراض (قوله ولا فضل فيها) بان كان يحتاج الى جميعها والاباع ذلك البعض الذي لا يحتاج اليه وامتنع القرض وظاهر كلامهم انه يبيعها غير مسلو به المنفعة وصار ذلك كانه غير مؤجر حل أو يقال لا فضل فيها أي لا زيادة فيها من نحو ابن أوتاج أو صوف مثلا وقال بعضهم ويتصور الفضل فيما اذا قدرت الاجارة بالمحل وقال عن صورته بعضهم بما اذا ا كثرى جلين لحل ارد بين مثلا وكان أحدهما يحملهما وتصور بعضهم بما اذا ا كترهما وكان لا يحتاج الا لاحدهما فيباع الآخر مشكلا اذ يلزم عليه قوت منفعة الجل الآخر المستحقة بعقد الاجارة اه (قوله باع منها) أفهم أنه لا يبيع جميعها وهو كذلك الا ان خشي أن تأكل جميعها واذا تعذر البيع في البعض فهو كتعذر الكل قل قال الشيخ سلطان وبعد البيع تبقى في يد المستأجر الى انقضاء المدة كذا جزموا به وهو صريح في أن الاجارة لا تنسخ بالبيع فلو لم يجد مشتر بالهامساو به المنفعة مدة الاجارة فله فسخها كما لو هرب ولم يترك جالا ومحل كونه يبيع منها قدر مؤتمتها اذ لم تكن اجارة ذمة فان كانت ورأى المصاحبة في بيعها والا كترها للمستأجر يبيع أثمانها فانه يجوز له ذلك جز ما حيث جاز له بيع مال الغائب بالمصلحة (قوله وله أن يأذن لمكثري) الظاهر أنه مستقل ليس مترتبا على ثم الثانية عميرة اه شويري وأفهم كلامه أنه لا يرجع بمأ نفقه بغير إذن الحاكم ومحلها ان وجدوا مكن اثبات الواقعة عنده والاشهاد على أنه أنفق بشرط الرجوع ثم يرجع فان تعذر الاشهاد فلا رجوع وان نواه لانه نادر عن وحل (قوله ولو هرب مكثريها بها) مفهوم قوله وسلمها كما يعلم من شرح م ر (قوله فان تعذر الا كترها عليه) لم يذ كر وبيع القاضي حينئذ ولو قيل به اذا كان في محل ولا يتبعه باعه لقادر على اتزاعه لم يبعد فليحذر اه حل والله أعلم

كتاب احياء الموات

أي عمارة الارض التي لم تعمر شبيهت عمارتها باحياء الموتي أي بادخال الروح في جسد خال منها واستعير لفظ الاحياء للعمارة على طريق الاستعارة التصريحية والجامع النفع في كل أو شبه الارض الموات بميت على طريق الاستعارة المسكنية واثبات الاحياء تخييل والجامع عدم النفع في كل أي بيان حكمه وحصول الملك به لان الحديث الاول يدل عليه قال بعضهم الارض ملك لله ثم ملكها للشارع ثم ردها للشارع على أمتهم المسلمين وقال الزركشي الارض اما ملوكة أو محبوسة على حقوق عامة أو خاصة أو منفكة عن ذلك وهو الموات اه قل (قوله وما يذ كر معه) أي من قوله فصل منفعة الشارع مرور الى آخر الباب (قوله بن عمر أرضا) بتخفيف الميم وهو لغة القرآن قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله ويجوز فيه التشديد وهذا كله اذ لم تعلم الرواية ع ش وفي المصباح انه من باب قتل (قوله فهو أحق بها) ليس على بابه (قوله وخبر من أحياء أرضا مميته الخ) أي بهذا بعد الاول ليدل على السنة التي سبقتها وقوله فيها أي في احيائها وقوله منها أي مما خرج منها أي من زرعها (قوله وما أكت العواني) جمع عافية أو عاف أي وما صرفه على العملة في احيائها فهو له صدقة أي شاب عليه كذواب الصدقة وان كان في مقابلة عملهم ولا يتوقف ذلك على نية بل يشاب على ذلك ولو لم يتوكل ذلك لغرض نفسه لان الاحياء سنة وما كان واجبا أو سنة لا يتوقف حصول الثواب فيه على نية فقوله منها أي حقيقة ان كان من نفس ما ينبت فيها أو من أجلها كالاجرة المذكورة والشرب كالا كل وهما للاغلب اه قل (قوله أي طلاب الرزق) أي من انسان أو بهيمة أو طير وفيه دليل على ان الذي ليس له الاحياء لان الاجر لا يكون الا للسلم اه اسعاد زى (أقول) وقد تنوع دلالة على منع احياء الذي وقوله فهو له صدقة لا يؤخذ منه التخصيص

من مال مكثري ان لم يجده مالا ولا فضل فيها (اقتراض) عليه القاضي ودفع ما اقترضه ثقة من المكثري أو غيره (ثم) ان تعذر الاقتراض أو لم يره القاضي (باع منها) قدر مؤتمتها وله أن يأذن لمكثري مؤتمتها من ماله (ليرجع) للضرورة ويصدق يمينه في قدرها عادة ويدخل في مؤتمتها مؤتمتها من يتعهد ها ولو هرب مكثريها بها فان كانت الاجارة في الذمة ا كثرى القاضي عليه من ماله فان لم يجده مالا اقتراض عليه القاضي وا كثرى فان تعذر الا كترها عليه فلا مكثري الفسخ وان كانت اجارة عين فله الفسخ كما لو نذت الدابة وتعبيري ثم الثانية هو الموافق لما في الروضة وأصلها بخلاف تعبيره بالواو درس

كتاب احياء الموات وما يذ كر معه والاصل فيه قبل الاجماع أخبار تكبر من عمر أرضا ليست لاحد فهو أحق بهارواه البخاري وخبر من أحياء أرضا مميته فله فيها أجر وما أكت العواني أي طلاب الرزق منها فهو له صدقة رواه النسائي وغيره وصححه ابن حبان

بالمسلم لان الكافر له الصدقة ويناب عليها أما في الدنيا فبكثرة المال والبنين وأما في الآخرة فبتخفيف العذاب أي عذاب غير الكفر كباقي القربات التي لا تتوقف على نية بخلاف ما يوقف عليها فإنه لا يصح ويرد عليه أيضا قول المتن أو كان يبلاد كفار ملكه كافر به ع ش على م ر (قوله لذلك) أي للحديث الثاني (قوله ما لم يعمد في الاسلام) أي بقينا وهو بضم الياء وتخفيف الميم أي ما لم نتيقن عمارته في الاسلام من مسلم أو ذمي وليس من حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين كافي شرح م ر وقوله ما لم نتيقن عمارته يخرج ما نتيقن عمارته في الاسلام وهو ظاهر وما شك فيه وسيأتي عدم جوار احيائه ع ش على م ر (قوله ان كان يبلادنا) قال خط والمراد ببلاد الاسلام كل بلد بناها المسلمون كبغداد والبصرة أو أسلم أهلها عليها كالمدينة واليمن أو فتحت عنوة كخيبر ومصر وسواد العراق أو صلحا والارض لنا والكفار ساكنون فيها ويدفعون الجزية وفي هذه عمارتها في عمواتها متحجرا لاهل التي وحفظه على الامام وان صالحناهم على ان الارض لهم فواتها متحجرا لهم وعمور هاملك لهم ولوغلب الكفار على بلدة يسكنها المسلمون كطرسوس لا تصير دار حرب س ل وقل (قوله ولو غير مكلف) ولور قيقا ويكون اسيد سم وهذا في غير البعض أما هو فان كان بينه وبين سيده مهاباة فهو لمن وقع الاحياء في نوبته وان لم يكن مهاباة فهو مشترك بينهما ولا يتوقف ملك واحد منهما على قصده بخصوصه كافي ع ش على م ر وعبارة زى قوله ولو غير مكلف أي بشرط تميزه اه وهذا واضح فيما جرت العادة بملكه كالدور ونحوها مما مثل بخرها بموات للارفاق فلا يشترط فيه التمييز كما يؤخذ من حل (قوله بخلاف الكافر) ولو أحياد ذمي أرضا نزعته منه ولا أجرة عليه مدة احيائه لانها ليست ملكا لا حد فلو نزعها منه مسلم وأحياءها ملكها وان لم يأذن له الامام كافي زيادة الروضة اذ لا أثر لعل الذي خلافا لابي حنيفة فان بقي فيها عين نقلها ولو زرعه الذمي وزهد فيها أي تركها صرف الامام الغلة في المصالح ولا يحل لاحد ملك الغلة انتهى س ل (قوله وللذمي) بخلاف الحرب فيمنع من ذلك كما قاله المتولي س ل وقوله الاحتطاب والاحتشاش قال م ر أي لان المساحة تغاب في ذلك انتهى (قوله لايهامه اشتراط التكليف) أي أن المحمي لا بد أن يكون مكلفا لان التمليك لا يكون الا منه ويوهم أيضا اشتراط الصيغة شيخنا وفي حل مانعه لان التمليك يتوقف على الصيغة بخلاف حصول الملك وظاهر كلامهم اشتراط التمييز في الاحتطاب والاحتشاش (قوله وليس مرادا) أي لانه يصح احياء الصبي المميز والمجنون الذي له نوع تمييز ع ش على م ر (قوله لاعرفة) مستثنى من الحرم وفيه ان عرفة من الحل وقال عن هو موزع على ما قبل الغاية وما بعدها فان عرفة ليست من الحرم ومزدلفة ومنى منه فتكون مستثناة من قوله ببلادنا (قوله لتعلق حق الوقوف الخ) كالحقوق العامة من الطرق كمصلى العيد في الصحراء وموارد الماء وقد عمت البلوى بالعمارة على شاطئ النيل والخلجان فيجب على ولي الامر ومن له قدرة منع من يتعاطى ذلك اه شرح م ر وع ش (قوله وينبغي الخ) المعتمد عدم الاحتطاب لانه ليس من المناسك برماوى (قوله أو يبلاد كفار) أي أهل ذمة أو مبادر الحرب فيملك بالاحياء مطلقا لانه يجوز تملك عامرها فواتها أولى ولولغير قادر على الاقامة بها اه س ل (قوله ملكه كافر به) ولو حربيا حل (قوله بكسر المعجمة وضمها) اقتصر في المصباح والمختار على الضم فاعله الافصح وان أشعر كلام الشيخ بخلافه ع ش على م ر (قوله بخلاف ما يذبونا) كذا في النسخ والاولى يذبونا بآيات نون الرفع لکنها قد تحذف تخفيفا لغير جازم (قوله وقد صولحوا) فان لم يصالحوا فهي دار حرب يملكها المسلم بالاحياء وان ذبونا عنه حل (قوله وان كان الآن خرابا) ولولم يعرف هل هي جاهلية أو اسلامية قال بعض شراح الحاوى في ظني أنه لا يدخلها الاحياء شرح م ر وما ظنه هذا البعض جزم

وهو سنة لذلك والموات أخذنا مما يأتى أرض لم تعمّر في الاسلام ولم تكن حريم عامر (ما لم يعمّر ان كان يبلادنا ملكه مسلم) ولو غير مكلف (باحياء ولو بحرم) أذن فيه الامام أم لا بخلاف الكافر وان اذن فيه الامام لانه كالاستعلاء وهو ممنوع عليه بدارنا كما سيأتي وللذمي والمستأمن الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد بدارنا وقول ملكه أولى من قوله تملكه لايهامه اشتراط التكليف وليس مرادا (لاعرفة ومزدلفة ومنى) لتعلق حق الوقوف بالاول والميت بالاخيرين قال الزركشى وينبغي الحاق المحصب بذلك لانه يسن للحجيج الميت به (أو) كان (ببلاد كفار ملكه كافر به) أي الاحياء لانه من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه (وكذا) يملكه (مسلم) باحيائه (ان لم يذبونا) بكسر المعجمة وضمها أي يدفعونا عنه بخلاف ما يذبونا عنه أي وقد صولحوا على أن الارض لهم (وما عمر) وان كان الآن خرابا فهو (للمالك) مسلما كان

به في الأنوار وصححه الشارح ووالده في نصحيح العباب وفي ابن حجر لو شك في كونها جاهلية فكأوات
 انتهى من (قوله أو كافرا) الآن أعرض عنه الكفار قبل القدرة عليه فيملك بالاحياء من
 (قوله الامر فيه الى رأى الامام) ولو انحسر ماء النهر عن جانب من أرضه وصارت مكشوفة لم تخرج عما
 كانت عليه من كونها من حقوق النهر مستحقة لعموم المسلمين وليس للسلطان تملكها لاحد فانه ليس له
 تملك شيء من النهر أو حريمه وان انكشف عنه لانه لا يخرج عما كان عليه بانكشف الماء عنه لانه
 يصد أن يعود الماء اليه نعم له دفعها لمن يرتفق بها حيث لا يضر بالمسلمين ولو تعدى انسان وزرعها
 ضمن أجرها المصالح للمسلمين ولا يسقط عنه من الاجرة ما يخصه من المصالح كذا تحرر مع مر في درسه
 بالمباحة في ذلك وهو ظاهر وبالغ في انكار ما نقله عن بعضهم من أن البحر لو انحسر عن أرض بجانب
 قرية استحقها أهل القرية اه سم وفي قل على الجلال أنه يسقط عنه قدر حصته ان كان له حصة
 في مال المصالح وعبرة مر في شرحه وحريم النهر كالنيل ما تمس الحاجة له لتسام الاتقاع به وما يحتاج
 لالتقاء ما يخرج منه فيلوا أو يد تنظيفه فيمنع البناء فيه ولو مسجد أو يهدم ما يبني فيه كما نقل عن اجماع
 الائمة الاربعة ولقد عمت البلوى بذلك في عصرنا حتى أتت العلماء في ذلك لينزجر الناس فلم ينزجروا ولا
 يغير هذا الحكم كما فاده الوالد رحمه الله اه بحروقه قال ع ش ومع وجوب هدمه تصح فيه الجمعة
 لانه يشترط لجواز القصر بمجاوزة محله أي اذا كان متصلا بالبيان فهو كساحة بين الدور فاحفظه فانه مهم
 ولا تحرم الصلاة فيه لان غاية أمرها أنها صلاة في حريم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء فمع وجوده
 كذلك لانه مأذون فيه من واضعه ومعلوم أن وقف البناء غير صحيح لاستحقاقه الازالة اه فن ثم
 لا يصح الاعتكاف فيه ولا تحية المسجد لا تقام المسجدية المشتركة فيهما لبطان الودف كما علمت وبما
 صحت فيه الجمعة لعدم اشتراط المسجدية في صحتها (قوله الى ظهور مالكة) أي ان رجي والا كان ملكا
 لبيت المال فله اقطاعه لغيره كما في البحر وجري عليه في شرح المذهب في الزكاة فقال للامام اقطاع أرض
 بيت المال وتملكها اذا رأى صاحبه سواء أقطع رقبته أم منفعتها لكنه في الشق الاخير يستحق
 الاتقاع به مدة الاقطاع خاصة شرح مر وع ش فاذا عمره ذلك النير فظهر مالكة حكم البناء حكم
 بناء المستعير وينبغي أن لا يستحق عليه أجره لما مضى لان اقطاع الامام له ليس بمثابة حفظه له ويؤخذ
 منه حكم ما عمت به البلوى من اخذ الظلمة المكوس وجلود ابيهم ونحوها التي يذبح وتؤخذ من ملاكها
 قهر او تعذر رد ذلك لهم للجهل باعيانهم وهو صيرورتها لبيت المال فيحل بيعها واكلها كما فني به الوالد
 اه مر قال ع ش قوله فيحل بيعها أي بعد دخولها في يد وكيل بيت المال قال قل على الجلال
 بعد نقل ذلك وفيه نظر فقد صرح هو كوالده وشيخنا زى في باب النصب بحرمة الكوارع وغيرها
 كما مر لان أربابها معروفون موجودون حاضرون عندها فهي من المال المشترك ان لم يعرف كل من
 أصحابها ماله ومثل قل سم ونقله عنه الاجهوري وأقره وما قاله مر مبني على تعذر ردها لاربابها
 ولا تعذر حينئذ قاله سم متعقبا به شيخه الشهاب ومر (قوله أو جاهلية) أي يقينا أو احتمالا بان
 جهلنا دخوله في أيدينا أو ملو جهلنا أهل هي جاهلية أو لانه ملك بالاحياء قل (قوله حريم عامر) سمي
 بذلك لتحرير التصرف فيه لغير صاحب الدار مثلا سم (قوله ما يحتاج اليه لتسام الاتقاع) أي بأن
 لا يكون ثم ما يقوم مقامه أو ما لو اتسع الحريم واعتيد طرح الرماد في موضع منه ثم احتيج الى عبارة ذلك
 الموضع مع بقاء ما زاد عليه فتعجز عمارته لعدم تقويت ما يحتاجون اليه وأما لو أراد بدمارة ذلك
 الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرماد في غيره بجواره ولو قريبا منه فلا يجوز بغير رضاهم لانه باعتيادهم
 الرمي فيه صار من الحقوق المشتركة وهذا يقع ببلادنا كثيرا فليتفطن له ع ش على مر (قوله لتسام

أو كافرا (فان جهل) مالكة
 (والعمارة اسلامية فال
 ضائع) الامر فيه الى رأى
 الامام في حفظه أو بيعه
 وحفظ ثمنه أو اقتراضه على
 بيت المال الى ظهور مالكة
 (أو جاهلية فيملك بالاحياء)
 كالمزاد نعم اذا كان ببلادهم
 وذبحوا عنه وقد صولحوا
 على أنه لم يفسد فظاهر أن لا
 تملكه بالاحياء (ولا يملك به)
 أي بالاحياء (حريم عامر)
 لانه مملوك لمالك العامر
 تبعاله (وهو) أي حريم
 العامر (ما يحتاج اليه لتسام

نحوها فهو أعم من قوله
ومن تكض الخيل (ومنناخ
ابل) بضم الميم أي الموضع
الذي تناخ فيه (ومطرح
رماد) وسرجين (ونحوها)
كمرأح غنم وملعب صبيان
(و) الحریم (لبنر استقاء)
بحياة (موضع نازح) منها
(و) موضع (دولاب)
بضم الدال أشهر من فتحها
ان كان الاستقاء به وهو
يطلق على ما يستقى به النازح
وعلى ما يستقى به الدابة
(ونحوهما) كالوضع الذي
يصب فيه النازح للماء
ومتردد الدابة ان كان
الاستقاء بها والموضع الذي
يطرح فيه ما يخرج من
مصب الماء ونحوه وقولي
ونحوهما أعم مما عبر به (و)
الحریم لبنر (قناة) بحياة
(مالو حفر فيه نقص ماؤها
أو خيف انهيارها) أي
سقوطها ويختلف ذلك
بصلابة الارض ورخاوتها
ولا يحتاج الى موضع نازح
والغديره مما مر في بحر
الاستقاء (و) الحریم
(لدار مر وفناء) لجدرانها
من زيادتي (ومطرح نحو
رماد) ككناسة ونيلج
وحذفت من حریم البنر
والدار قوله في الموات لانه
لا يكون الا فيه أي بجواره

انتفاع بالعاصر) أي وان حصل أصل الانتفاع بدونه شرح مر (قوله ومن تكض) بفتح الكاف
وآخره ضد مجمة محل سوق الخيل لنحو السباق وان لم يكونوا خيالة خلافاً للامام ومن تبعه فقد نحدث
لهم الخيل أو يسكن القرية بعدهم من له ذلك مر (قوله ومنناخ ابل) وان لم يكن له ابل على قياس
ما مر مر (قوله ونحوها) من الجربين المعد للباسية الحب فيمنع التصرف فيه بما يعطل منفعة على
أهل القرية أو ينقصها فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج اليه ان ترنب على زرعه نقص الانتفاع به
وقت الاحتياج اليه كان حصل في الارض خلل من أثر الزرع يمنع كمال الانتفاع المعتاد فتلزمه الاجرة
عش على مر (قوله كمرأح غنم وملعب صبيان) وكذا المرعى والمحتطب وقيد الاذرعى بالقر بين
قال وأما البعيدان فان فحش بعدهما بحيث لا يعدان من مرافقها فظاهر والافكال قر بين انتهى قل
(قوله بحياة) ليس قيدا وإنما قيده لان الكلام في الاحياء (قوله موضع نازح) وهو الشخص
وظاهره أنه لا يعتبر قدره من سائر الجوانب بل من أحدها فقط والذي يتجه اعتبار العادة في مثل ذلك
شرح مر (قوله ومتردد الدابة) وهو المسمى بالمدار (قوله لبنر قناة) الاضافة بيانية كما قاله الشرنبلالي
وقال بعضهم بنر القناة حفرة في الارض ينبع منها عين ونسيل في القناة وقال العناني بان كان الماء يأتي في
تلك القناة الى تلك البنر فيجتمع فيها ثم يعلو ويطلع انتهى وقال عش وهذه الاييار توجد في الفيوم
ولا نعرفها ببلادنا اه وفي قل بنر القناة هي الحفورة من غير طي ليجمع الماء فيها ويؤخذ لنحو
المزارع وبنر الاستقاء السابقة ما كانت مطوية وينبع الماء منها ويظهر أن الطي ليس قيدا اه وقوله
مالو حفر الخ ويعتبر ذلك في بنر الاستقاء أيضا كافي قل (قوله ولا يحتاج الى موضع نازح ولا غيره
الخ) أي لان المدار على حفظها وحفظ ماؤها لا غير ولهذا بحث الزركشي جواز البناء في حریمها بخلاف
حفر البنر فيه ولا يمنع من حفر بنر بملكه ينقص ماء بنر جاره لتصرفه في ملكه بخلاف ذلك فانه ابتداء
تملك شرح مر (قوله والحریم لدار) أي حيث أحييت في موات وامام ما بين الازقة فلا يختص بدار
دون أخرى فهو مشترك كالشارع كما قررره شيخنا العزري (قوله مر) ويقصر بالحاجة وما ورد من
تقديره بسبعة أذرع عند الاختلاف محمول على عرف المدينة الشريفة قل (قوله وفناء لجدرانها)
وهو ما حوالى الجدران شرح مر (قوله ولا حریم لدار محفوفة بدور) أي لا حریم لها يختص بها
والافلها حریم مشترك شيخنا (قوله بأن أحييت كلها معا) أي أو جهل الحال مر (قوله ويتصرف
كل الخ) والحاصل أنه يمنع مما يضر بالملك دون المالك كتأذيه برائحة المدبغة ودخان الحمام ونحوهما
واختار الروايات في الجميع أن الحاكم يجتهد ويمنع مما يظهر فيه قصد التعنت ومنه اطلالة البناء ومنع
الشمس والقمر وهو حسن واختار ابن الصلاح وابن رزق منعه من كل مؤذ لم تجر به عادة زى
وقول زى مما يضر بالملك أي اذا كان التصرف غير معتادا لمالو كان معتادا فانه لا يمنع مطلقا سواء
أضر الملك أو المالك كما يؤخذ من قول الشارح سابقا وان أدى الى ضرر جاره أو اتلاف ماله عش على
مر وعبرة قل فالحاصل أن له فعل ما وافق العادة وان ضرر المالك والمالك وأن له فعل ما خالفها ان لم
يضر المالك وان ضرر المالك وكذا الوضر الاجنبى بالاولى ويكفي في جريان العادة كون جنسه يفعل بين
الابنية وان لم تجر بفعل عينه ومنه حداد بين بزازين فخرج نحو معمل النشادر فيضمن فاعله بين
الابنية ما تولي منه ومثله معمل البارود نعم ما جرت العادة بالتنبية على فعله بالمناداة ككيوت الاخلية
فيضمن ما تلف به من نفس أو مال اذا لم يناد عليها (تنبيه) شمل ما ذكر من جواز التصرف المعتاد

كما يؤخذ من قولي كالاصل (ولا حریم لدار محفوفة بدور) بأن أحييت كلها معا لان ما يجعل حریمها ليس بالاولى من جملة حریمها
لاخرى (ويتصرف كل) من المالك (في ملكه بعبادة)

مالوا سر ج في ملكه سراجا ولو بنجس ولزم عليه تسوية جدار جاره (قوله وان أدى الى ضرر جاره) ولا ينافيه أن من فتح سراجا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلف برأئحته من نفس أو مال الجيران العادة بالاعلام قبل الفتح فن فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على العادة بالاعلام فلذا ضمن ومن قلى أو شوى في ملكه ما يؤثر في اجهاض الحامل ان لم تأكل منه وجب عليه دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كافي المضطر اه سم على حج فيجب عليه الدفع متى علمها وان لم تطالب لكن يقول لها لا أدفع لك الا بالثمن فان امتنعت من بذله لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه ويضمن جنينها على عاقبتها كما أفني به حج وقضية قوله فان امتنعت من بذل الثمن أنها لو لم تقدر عليه حالا وطلبت منه نسيئة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لا يضطر اراها وان لم تكن كذلك ولم يرض بذمتها وامتنع من الدفع ضمن اه ع ش على مر (قوله أو حش) هو بيت الخلاء وهو فتح الحاء وضمها ع ش (قوله فاختر به جدار جاره) الظاهر انه راجع الى قوله وان أدى الى ضرر جاره وقوله أو تغير بمافي الحش ماء بئر أي الجار راجع لقوله أو اتلاف ماله لان تغير الماء بالنجس بصيره متنجسا فهو تالف (قوله ضمن) أي ما تولد منه قطعا أو ظنا قويا كان شهده به خير ان لتقصيره وطلبا أفني لو الدب ضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشمه أطفال وما توا بسبب ذلك لمخالفته العادة شرح مر وقد يشكل على قوله وله أن يتخذ حماما الخ إلا أن يجاب بالفرق بين ما اعتيد فعله بين الناس كالد كورات في كلام المصنف وان لم يعتد فعلها في ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد بين الناس مطلقا كما في هذه الفتوى اه سم على حج ع ش على مر (قوله فانتشرت الندوة) ظاهره سواء كان السر بان حالا أو مآلا لكن قال مر في شرحه آخر باب الصلح مانصه ولا منع من غرس وحفر يؤدي في المآل الى انتشار العروق أو الاغصان وسريان الندوة الى ملك غيره انتهى بحرفه والمراد أنه لا يمنع في الحال ثم ان أدى بعد ذلك الى انتشار العروق أو الندوة كلف إزالة ما يضر ع ش على مر (قوله وله أن يتخذ الخ) وله أن يتخذ مسجدا أو خانة الا ان كان في سكة منسدة فليس له أن يجعل ذلك حماما ولا مسجدا ولا خانة الا باذن الشركاء وفي شرح الارشاد لحج خلافة وهو المعتمد حل (قوله لان ذلك لا يضر الملك) مفهومه أنه لو ضر الملك منع منه وهذا في قوله قبل وان أدى الى ضرر جاره وطريق الجمع بين المقامين ان ذلك مفروض فيما جرت به العادة وهذا في ما لم تجر به عادة وعبارة مر لتصرفه في خالص ملكه ولمافي منعه من الاضرار به (قوله بحسب الغرض) أي المقصود منه لان الشارع أطلقه وليس له حذ في اللغة فوجب أن يرجع فيه الى العرف كالحرز والقبض وضابطه أن يهيا كل شيء لما يقصد منه غالبيا شرح مر ولو حفر قبرا في موات فإظهار أنه احياء قاله الزركشي قال بخلاف ما لو حفر في أرض مسجلة مقبرة فانه لا يختص به فن سبق بالدفن فيه فهو أحق به صرح بالثانية العماد بن يونس في فتاويه ونقل ذلك في شرح الروض سم على منهج ع ش على مر (قوله تحويط للبقعة) قضية كلامهما الاكتفاء بالتحويط لذلك من غير بناء لكن نص في الام على اشتراط البناء وهو المعتمد والوجه الرجوع في جميع ذلك الى العادة ومن ثم قال المتولى وأقره ابن الرفعة والاذرعي وغيرهما لو اعتاد نازلوا الصحراء بتنظيف الموضع عن نحو شوك وحجر وتسويته لضرب خيمة وبناء معلف للدواب ففعلوا ذلك بقصد التملك ملكوا البقعة وان ارتحلوا عنها أو بقصد الارتفاق فهم أولى بها الى الرحلة اه شرح مر (قوله باجر) أي مع البناء بدايل قوله ولا يكتفي الخ (قوله بحسب العادة) وهو أن يجعل له أربع حيطان حل وقول وقد يؤخذ من اعتبار العادة أنه لو جرت عادة ناحية بترك باب الدواب لم يتوقف احياءها على باب ولا مانع

وان أدى الى ضرر جاره أو اتلاف ماله كن حفر بئر ماء أو حش فاختر به جدار جاره أو تغير بمافي الحش ماء بئر (فان جاوزها) أي العادة فيما ذكر (ضمن) بما جاوز فيه كان دق دقا عنيفا أزعج الابنية أو حبس الماء في ملكه فانتشرت الندوة الى جدار جاره (وله أن يتخذ) أي ملكه ولو بحوانيت برازين (حماما واصطبلًا) وطاحونة (وحانوت حداد ان أحكم جدرانها) أي كل منها بما يليق بمقصوده لان ذلك لا يضر الملك وان ضرر للمالك بنحو راحة كربة (ويختلف احياء بحسب الغرض) منه (ف) يعتبر (في مسكن تحويط) للبقعة باجر أو لبن أو طين أو ألواح خشب أو قصب بحسب العادة (ونصب باب وسقف بعض) من البقعة

لتهيئ للسكنى (وفي زربية) للدواب وغيرها كثمار وغلال (الاولان) أى التحويط ونصب الباب لا السقف عملاً بالعادة ولا يكتفى التحويط بنصب سقف أو أعمار من غير بناء واطلاق الزربية أولى من تقييدها بالدواب (وفي مزرعة) بفتح الراء أفصح من ضمها وكسرها (جمع نخوتراب) كقصب وخجروشوك (حوطها) لينفصل الحياء عن غيره ونحو من (١٩٣) زيارتي (ونسويتها) بضم منخفض

وكسح مستعل ويعتبر حريتها ان لم تزرع الا به فان لم يتيسر الايمان يساق اليها فلا بد منه لتهيئ للزراعة (وتهية ماء) لها بشق ساقية من نهر أو حفر بئر أو قناة (ان لم يكفها مطر) معتاد والا فلا حاجة الى تهيتها فلا تعتبر الزراعة لانها استيفاء منفعة وهو خارج عن الاحياء (وفي بستان تحويط ولو يجمع تراب) حول أرضه (وتهية ماء) له بحسب (عادة) فيهما وهو في الثانية من زبادتي (وغرس) ليقع على الارض اسم البستان وهذا فارق اعتبار الزرع في المزرعة ويكتفى غرس بعضه كما صححه في البسيط قال الاذرعى ولوجه اعتبار غرس يسمى به بستانا وكلام الأصل قد يقتضى اشتراط الجمع بين التحويط وجمع التراب وليس مراداً (ومن شرع في احياء ما يقدر عليه) أى على احيائه ولم يزد على كفايته (أو نصب عليه علامة) كنصب أحجار أو غرس خشب أو جمع تراب

وفاقالرملى سم (قوله لتهيئ للسكنى) أى ويقع عليها اسم المسكن نعم قديماً موضع للزراعة في زمن صيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط حينئذ شرح مـ ولو حوط بقعة لاجل جعلها مسجداً صارت مسجداً وان لم يلفظ به أو لم يبن فيه أو لم يسقف ومثله صلى العيد واعتبر السبكي في المسجد السقف كافى قل (قوله ولا يكتفى) راجع للزربية فقط كافى مـ (قوله بسقف) هو جريد النخل اذا كان عليه خوص فان لم يكن عليه خوص فهو جريد فقط اهـ (قوله أو أحجار الخ) أى ما لم تجر عادتهم بالاكتفاء بذلك والا فيكتفى في الاحياء عـ شـ (قوله وكسح مستعل) أى ازالته (قوله فان لم يتيسر) أى الحرث وقوله فلا بد منه أى من سوية بالفعل فينشد لا يتكرر هذا مع قول المتن وتهية ماء الخ وفهم من تعبيره بالتهية عدم اشتراط السقي بالفعل فاذا حفر طريقه ولم يبق الا اجراؤه كفى (قوله وتهية ماء لها) أو يمنعه عنها كأرض البطائح بالعراق لانها دأباً لآلة الماء اهـ قل (قوله فيهما) أى التحويط والتهية (قوله والوجه اعتبار غرس) فلا يكتفى شجرة وشجرتان في المكان الواسع مـ (قوله ومن شرع الخ) أى ولم يمه وهو شامل لما اذا نى بعضه فظاهره أنه لو أحياء أخرى هذه الحالة ملكه كما شمله قوله الآتى ولكن لو أحياء الخ وهو بعيد اللهم الا أن يخص المشروع بغير البناء كحفر الأساس كما مثل به مـ حررهم رأيت في سم على ابن حجر مانصه قوله ولو أحياء أخرى ملكه انظر اذا تم الآخر ما فعله الاول الذى شرع فيه ولم يتم هل يملكه بذلك قال مـ ظاهر كلامهم أنه يملكه (أقول) وتصير آلات الاول المبنية مقصوبة من الثانى فللاول أن يطلب نزاعها واذا نزع لا تنقض ملك الثانى التتم فليحرر (قوله أى على احيائه) أى بقدرته على عمارته حالاً أما ما يقدر عليه ما لا فلا حق له فيه سـ لـ وشرح مـ (قوله أو أقطعه له امام) أى لالتملك رقبته أما لو أقطعه لملك رقبته فانه يملكه ذكره النووي زى (قوله فتعجر) أى مانع لغيره منه بما فعله شرح مـ (قوله وهو أحق به) لما كان اطلاق الاحقية يقتضى الملك المستلزم لعدم ملك الغير له استدرك عليه بقوله ولا يكتفى لو أحياء الخ من شرح مـ (قوله أى مستحق له دون غيره) أى فافعل التفضيل ليس على بابه وقال مـ أى مستحق له اختصاصاً بالملك (قوله لا يصح بيعه) لانه غير مالك وحق الملك لا يباع كحق الشفعة مـ ولو شرع في الاحياء لنوع فأحياء لنوع آخر كان قصداً لحياءه للزراعة بعد ان قصده للسكنى ملكه اعتباراً بالقصد الطارىء بخلاف ما اذا قصد نوعاً آخر كما يقصد به نوع آخر كان حوط البقعة بحيث تصاح زربية بقصد السكنى لم يملكها خلافاً للإمام شرح مـ (قوله أما ما لا يقدر على احيائه الخ) قد يستل عن المراد بكفايته وقد ظهر وفاقالرملى ان المراد به ما يفي بغرضه من ذلك الاحياء فان أراد احياء دار مسكنها فكفايته ما يليق بمسكنه وعياله وان أراد احياء دور متعددة أو قرية كاملة ليستغلها في مؤناته فكفايته ما تكفيه غلته في مؤناته ولو قرية كاملة وهكذا اهـ سم (قوله أو زاد على كفايته) أى عادة بحسب ما يليق به حل (قوله فغيره أن يحى الزائد) أى على ما يقدر على احيائه أو الزائد على كفايته حل ودفع بذلك ما يقال ان الاول أن يقول الشارح فغيره أن يحى ما لا يقدر

(٢٥ - (بجبرى) - ثالث) فتعيرى بالعلامة أولى من قوله أو علم على بقعة بنصب أحجار أو غرس خشب (أو أقطعه له امام) أو استولى عليه من موات بلاد الكفار (فتعجر) لذلك القدر (وهو أحق به) أى مستحق له دون غيره لخبر أبى داود من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له أى اختصاصاً بالملك (و) لكن (لو أحياء أخرى ملكه) وان كان ظالمًا لانه حقق الملك كما لو اشترى على سوم غيره فعلم أن الاول لا يصح بيعه له أما ما لا يقدر على احيائه أو زاد على كفايته فغيره أن يحى الزائد قاله المتولى وقال غيره

عذر ولم يحى (قال له الامام
احي أو اترك) ما يحجره
لان في ترك احيائه اضراراً
بالمسلمين (فان استمهل)
بعذر (أمهل مدة قريبة)
ليستعد فيها للعمارة بقدرها
الامام برأيه فاذا مضت ولم
يشتغل بالعمارة بطل حقه
(ولامام) ولو بنائه (ان
يحمي لنحو نعم جزية)
كضالة ونعم صدقة وفي
وضيف عن النجعة أي
الابعاد في الذهاب (موانا)
لرعيها فيه وذلك بان يمنع
الناس من رعيها ولم يضر
بهم لانه صلى الله عليه وسلم
حى النقيع بالنون تحليل
المسلمين رواه ابن حبان
وخرج بالامام الآحاد
وبنحو نعم جزية وهو أعم
مما عبر به مالوحي لنفسه
فلا يجوز لان ذلك من
خصائصه صلى الله عليه وسلم
وان لم يقع وعليه يحمل خبر
البخاري لاحي الله
ولرسوله ولو وقع كان لمصالح
المسلمين أيضاً لان ما كان
مصلحة له كان مصلحة لهم
وليس للامام أن يحمي الماء
العدل شرب بنحو نعم الجزية
(و) له أن ينقض حياه
لمصلحة) أي عندها بان
ظهرت المصلحة فيه بعد
ظهورها في الحى وله نقض
حى غيره أيضاً لمصلحة

على احيائه وأن يحى الزائد اذا أراد غيره احياء ما راد هل يجوز له الاقدام عليه من أي محل شاء أو لابد
من القسمة بينه وبين الاول ليشتمل حق الاول عن غيره وأخبار الاول فيما يريد احياء فيه نظر قال في
الخدام ينبغي أن يراجع الاول ويقول له اختر لك جهة اه ومراده يذنبى الوجوب وذلك لعدم تعيين
الزائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار فينبى أن الحاكيم يعين جهة لم يريد احياء اه ع ش (قوله
لا يصح تحجره) ضعيف وقوله لان ذلك القدر أي الزائد على كفايته وقوله غير متعين وما سواه باق
تحجره فيه ولو شائنا مر (قوله قال له الامام) أي وجوباً ويجوز للاحد حل وعبرة قل
قال له الامام أي وجوباً وكذا الآحاد لانه من الامر بالمعروف قاله بن حجر اه وهو يفيد أنه وجوباً
في حق الآحاد لا جوازاً كما هو قضية العطف وحينئذ يخالف ما في حل فخر ذلك (قوله فان استمهل
بعذر الخ) فان لم يذ كر عذر لم يمهل حل (قوله ولامام الخ) ومعنى خبر البخاري لاحي الله
ورسوله لاحي الامثل ما جاء صلى الله عليه وسلم بأن يكون لما ذكر شرح مر وع ش (قوله ان
يحمي) بفتح أوله أي يمنع وبضمه يجعل حى شرح مر وفي المصباح حيت المكان من الناس حيا
من باب رمى وحيته بالكسر منعهم عنه والحماية اسم منه وأحيته بالالف جعلته حى لا يقرب اه
(قوله لنحو نعم جزية) النعم ليست قيداً وعبرة مر وذ كر النعم فيما عدا الصدقة للغالب والمراد مطلق
الماشية ويحرم على الامام أخذ عوض عن رعى في حى أو موات اه بحر وفه وانظر كيف هذا مع
ان الواجب في الجزية الدنانير ويمكن أن يصور بما اذا أخذ الامام نعمة ببدل عن الجزية واشترى نعمة
بدنانير الجزية وبصور أيضاً بما اذا أخذ الجزية باسم الزكاة (قوله وضعيف عن النجعة) بضم النون
وعبرة مر ونعم انسان ضعيف الخ (قوله بان يمنع) تصوير للحمى (قوله ولم يضر بهم) أي بحيث
يكفى المسلمين ما بقى فلو عرض بعد حى الامام ضيق المرعى لجذب أصابهم أو لعر وض كثرة مواشهم
هل يبطل الحى بذلك أو لا ولا يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فيه نظر والا قرب الاول لان فعله
انما هو بالمصلحة وقد بطلت بل حقوق الضرر بالمسلمين بدوام الحى ع ش على مر (قوله حى النقيع
بالنون) كما قاله الشارح وفيه لغة ضعيفة بالباء أما بضم التربة بالمدينة فهو بالباء لا غير بالاتفاق كافي
شرح الايضاح لشيخنا اه شورى والنقيع بالنون بقرب وادى العقيق على عشرين ميلاً من
المدينة اه مر (قوله مالوحي لنفسه) وليس للامام أن يدخل مواشيه فيما جاء للمسلمين لانه قوى
ولورعى الحى غير أهله فلا غرم عليه قال أبو حامد ولا تعزير اه سل (قوله لان ذلك) أي جواز
الحى لنفسه وقوله وعليه أي على كونه من خصائصه وان لم يقع (قوله يحمل) انما قال يحمل لان الظاهر
أنه لاحي لغيره أصلاً حتى للامام وأشار الى أن الحضر اضافى أي لاحي لغيره من الأئمة بأن يحموا
لأنفسهم فلا ينافى أنه يجوز أن يحموا لغيرهم انتهى شيخنا (قوله الماء العد) أي الكثير الذي لا ينقطع
وهو بكسر العين وتشديد الدال بأن يكون له مادة أي عين ينبع منها وفي شرح الروض العذب بدل
العد ومثله الماء الباقي من النيل كالحفر فلا يجوز حياه لانه لعامة الناس انتهى عزيزي (قوله أن ينقض
حياه) الحى مقصور ويجوز مده وجهه أحياء فيهما اه قل (قوله أي عندها) انظر ما وجه التعبير
بهذا وهل جعلها لعملة (قوله حى غيره) أي من الأئمة قبله ولو اختلفوا الراشد بن رضى الله عنهم أجمعين
شرح مر (قوله الاحي النبي صلى الله عليه وسلم) أي وان استغنى عنه لانه نص مقدم على الاجتهاد
ولو غرس فيه أو بنى قلع قال السبكي ويكفر من ينقضه للاجتماع عليه حل وزى و قل اه
فصل في بيان حكم المنافع المشتركة (قوله منفعة الشارع) ومثله حريم الدار وأقبتها وأعتابها

فيجوز المرور منها والجلوس فيها وعليها ولو لنحو بيع ولا يجوز أخذ عوض منهم على ذلك كما مروا قلنا
بالمعتمدان الحريم مملوك قل على الجلال (قوله الأصلية) أي الغالبة احتراز عن الفرعية
كالجلوس فلذا قيد بعدم التضييق (قوله مروريه) لانه وضع لذلك وهذا مما علم في الصلح وذكره
توطئة لما بعده شرح مر (قوله وكذا جلوس لنحو حرفة) عبارة مر أما غير الأصلية فأشاره
بقوله ويجوز الجلوس فيه ولو بوسطه لاستراحة ومعاملته ونحوها كاتظار رفيق وسؤال اه فيكون
قوله وكذا جلوس معناه وكذا من منفعة الشارع جلوس الخ كما قال ع ش أي لا يقيد كون المنفعة
أصلية اه وله وضع سرير اعتيد وضعه فيه فيما يظهر ويختص الجالس بمحله ومحل أمتعته ومعاملته
وليس لغيره أن يضيق عليه فيه بحيث يضر به في الكيل أو الوزن والعطاء وله منع واقف بقربه ان منع
رؤية أو وصول معاملته اليه لا من قعد يبيع مثل متاعه ولم يزاحه فيما يختص به من المرافق المذكورة
مر وقياس ما تقدم أن من استحق الجلوس في المسجد في مكان مخصوص لتعليم علم ونحوه كتعليم
مطالع ونحوها ثم جلس آخر بالقرب منه بحيث يضيق عليه أو يرفع صوته بحيث يشوش عليه في تعليمه
منع من ذلك وهو الظاهر اه سم قال قل على الجلال وسواء في ذلك المسلم والكافر الا في التظليل
عند شيخنا الزياي فيمنع منه الكافر (قوله ولا يؤخذ على ذلك عوض) عبارة شرح مر
وليس للإمام ولا لغيره من الولاة أخذ عوض من يرتفق بالجلوس فيه سواء كان يبيع أم لا وان فعله
وكلاء بيت المال الزاعمين أنه فاضل عن حاجة المسلمين لاستدعاء البيع تقدم الملك وهو منتف اه
ولو جاز ذلك لجاز بيع الموات ولا قائل به قاله السبكي (قوله وفي ارتفاق الذي) سواء كان لبيع أو غيره
ع ش (قوله ثبوته) معتمدان أن تقول قولهم انه يضطر الى أضيق الطرق في الزحام يقتضي أن للمسلم
ازعاجه هنا اه ويمكن الفرق بان الاحتياج الى المرور أشد سم (قوله وله) أي للجالس فيه تظليل
ولو ذميا على قياس ما تقدم عن السبكي ونقل عن شيخنا اختصاص ذلك بالمسلم حل وهو المعتمد
كما تقدم عن قل أو يمنع الكافر أيضا من اغتساله في المياطس المشهورة بالمسلمين ولو خارجة عن
المسجد الا باذن مكلف وكذا من قضاء حاجته في سقاية مسجد المسلمين قل على الجلال وقال ع ش
على مر ان ذلك جائز فان مثل هذا جار بين الناس من غير تكبر فيحمل ذلك أي المنع على انه كان
في زمن الواقف وعلمه ولم يشرط في وقفه ما يخافه اه (قوله مما ينقل معه) فان كان مبيعاً منع من ذلك
حل وظاهر أنه لا يجوز له بناء دكة وان لم يضر كما صرحوا به (قوله خبر أبي داود السابق) وهو من سبق
الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له أي اختصاصا لا ملكا (قوله نعم ان كان أحدهما الخ) مأخوذ من العلة
لان له منزلة على الكافر حل (قوله فهو أحق) أي لان انتفاع الذي يدار ناله هو بطريق التبع
لناشرح مر وقوله أحق أي مستحق دون الذي شو برى فافعل التفضيل ليس على بابيه (قوله ومن
سبق الى محل منه الخ) ويجري هذا التفصيل في السوق التي يقام في كل شهر أو سنة مرة مثلا شرح
مر (قوله لحرفة) الذي اعتمده مر أن الاحتراف في المسجد ان أدى الى الازراء به وامتناعه حرم
وعليه بحمل قولهم يحرم اذا اتخذ حائوا ولا فلا نهى ثم قال ينبغي أن يكون من صور الحرفة ما اذا اتخذ
للكثابة بالاجرة وكثر تردد الناس اليه واجتماعهم عنده لاستئجاره ومعاملته على وجه يرى اه سم
س ل (قوله وفارقه ليعود) ليس بقيد بل مثله ما ذالم يقصد عودا ولا عدمه كما يأتي في قوله والظاهر أن
مفارقة الخ قال ع ش على مر ويصدق في ذلك عينه ما لم تدل قرينة على خلافه (قوله بحيث
انقطعت) تصوير الطول المتني فيصدق بما ذالم تطل أصلا وطالت لاهذه الحيثية قال سم ينبغي أن
يكون المراد أن تمضي مدة من شأنها أن تنقطع ألفه فيها وان لم ينقطعوا بالفعل (قوله ألفه) جمع

الأصلية (مرور) فيه
(وكذا جلوس) ووقوف
ولو بغير إذن الامام (لنحو
حرفة) كاستراحة وانتظار
رفيق (ان لم يضيق) على
المارة فيه عملا بما عليه الناس
بلا انكار ولا يؤخذ على
ذلك عوض وفي ارتفاق
الذي بالشارع بجلوس
ونحوه وجهان رجح منهما
السبكي وغيره ثبوته (وله)
أي للجالس فيه (تظليل)
لمقعد (بما لا يضر) المارة
بما ينقل معه من نحو ثوب
وبارية بالتشديد وهي
منسوج قصب كالخصير
لجربان العادة به (وقدم
سابق) الى مقعد خبر أبي
داود السابق (ثم) ان لم
يكن سابق كأن جاء اثنان
اليه معا (أقرع) بينهما
ادلا منزلة لاحدهما على
الآخر نعم ان كان أحدهما
مسلم فهو أحق به (ومن
سبق الى محل منه حرفة
وفارقه ليعود) اليه (ولم
تدل مفارقه بحيث انقطع)
عنه (ألفه) لمعاملته ونحوها

(خفته باق) خبر مسلم من قام من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به ولأن الغرض من تعيين الموضع أن يعرف به فيما مل فان فارقته لا يعود بل تركه الحرقة أو المحل أو فارقته (١٩٦) ليعود وطالت مفارقتة بحيث انقطعت ألفة بطل حقه لأعراضه

عنه وان ترك فيه متاعه أو كان جلوسه فيه باق طاع الإمام أو فارقته بعذر كسفر أو مرض والظاهر أن مفارقتة لا يقصد عود ولا عدمه كفارقته بقصد عود ولو جلس لاستراحة أو نحوها بطل حقه بمفارقتة وهي لم يبطل حقه فأخبره التعمود فيه مدة غيبته ولو لمعاملة (أو) سبق إلى محل (من مسجد أو نحو افتاء) كقراءة قرآن أو حديث أو علم متعلق بالشرع أو سماع درس بين يدي مدرس (فكم حترف) فيما مر من التفصيل وتعبيري بنحو افتاء أعم مما عبر به (أو) سبق إلى محل منه (الصلاة وفارقته بعذر) كقضاء حاجة أو تجديد وضوء أو إجابة داع (ليعود) اليه (خفته باق في تلك الصلاة) وان لم يترك متاعه فيه خبر مسلم السابق نعم ان أقيمت الصلاة في غيبته واتصلت الصفوف فالوجه سد الصف مكانه لحاجة أتمام الصفوف ذكره الأذرحي وغيره أما بالنسبة إلى غير تلك الصلاة فلا حق له فيه وخرج بما ذكره فارقته بلا عذر أو به لا يعود

آلف كعذال جمع عاذل وكفار جمع كافر (قوله خفته باق) أي فيحرم على غيره العالم به الجلوس أي عند حضوره فيه بغير أذنه وظن رضاه كما هو ظاهر شرح م (قوله وان ترك) غيبة (قوله باق طاع الإمام) أي لأن للإمام إقطاع الشوارع إقطاع أرفاق لا إقطاع عليك حل (قوله واطاهر أن مفارقتة الح) هذا واضح أن ألف ذلك المكان وتعوده أو قصد بول مجيئه فيه أن لا يفارقه وقت المعاملة وأما إذا جاء مرة ولم يقصد ما ذكر وفارقته لا يقصد عود ولا عدمه فبقاء حقه بعيد فالوجه انقطاع حقه م (قوله) ولو جلس لاستراحة (قوله أو نحوها) كاتظار رفيق وسؤال م (قوله كقراءة قرآن) وتعلمه ولو لنحو أو اقرا آت السبع أو لحفظ الألواح ومثله من يتعلم منه وخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه أو يقرأ في مصحف وقف أو قراءة نحو سبع فينقطع حقه بمفارقتة ومثله من جلس له كمنحور ودا وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو في نحو ليلة الجمعة مع جماعة قل وعمل ما ذكر فيمن يقرأ الأسبوع ما لم يكن الشارط لمحل يعينه الواقف للمسجد كما في ع ش على م (قوله بين يدي مدرس) ان أفاد واستفاد لا لسماع حديث أو وعظ والأفلاح له حل (قوله فكم حترف) بل أولى لأن له غرض في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس وحديث انتهى عن اتخاذ المساجد وطنًا يستحق مخصوص بما عدا ذلك أي ما عدا نحو الافتاء وأفهم كلام المصنف عدم اشتراط إذن الإمام ولو لمسجد كبير أو جامع اعتيد الجلوس فيه بأذنه في أوجه الوجهين لقوله تعالى وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا اه شرح م (قوله فيما مر من التفصيل) وليس من الغيبة ترك الجلوس فيه في الأيام التي جرت العادة ببطالها ولو أشهرا كما هو العادة في قراءة الفقه في الجامع الأزهر وبما لا ينقطع به حقه أيضا ما لو اعتاد المدرس قراءة الكتاب في سنتين وتعلق غرض بعض الطلبة بحضور النصف الأول في سنة فلا ينقطع حقه بغيبته في الثاني انتهى ع ش على م وقرره ح ف (قوله للصلاة) ومثله أيضا كل عبادة قاصرة نفعها عليه كقراءة أو ذكر س ل وشمل الجلوس للصلاة من لم يكن أهلا لذلك المحل لعدم صحة استخلافه وهو كذلك وما لو جلس قبل دخول وقتها وهو كذلك ان عد منتظر الماعرف فالأنحو بعد دمج لا نظار ظهروا وهو ظاهر الان استمر جالسا قل (قوله وفارقته بعذر) ولو قبل دخول الوقت أي وقرب دخول وقتة بحيث بعد منتظر الصلاة حل (قوله ليعود اليه) ويصدق في ذلك يمينه ما لم تدل قرينة على خلافه ع ش على م (قوله خفته باق) فيحرم على العالم به الجلوس فيه بغير أذنه وظن رضاه وما استثناء الزركشي من حق السابق وهو انه لو قعد خلف الإمام وليس أهلا للاستخلاف وكان ثم من هو أحق منه بالإمامة فيؤخر ويتقدم الا حق بموضعه خبر ليليني منكم أولوا الاحلام والنهي مردود اذا الاستخلاف نادر ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حق ثابت لمتوهم على ان عموم كلامهم صريح في رده ولا شاهد له في الخبر شرح م أي لان الخبر انما يدل على تقديم الرجال البالغين العقلاء على غيرهم من غير تفصيل في الرجال (قوله فالوجه سد الصف) وان علم حضوره فيها لانه لا يجبر الخلل الواقع قبله فان كان له فيه نحو سجادة دفعها بنحور رجله أو عود ولا يرفعها لئلا تدخل في ضمانه ومثله فرشها في غير وقت الصلاة أو في مكة خلف المقام أو في الروضة الشريفة ويحرم فرشها في ذلك لمافي من التحجرا والمنع من الصلاة بل يمنع الجالس خلف المقام من الجلوس فيه لما ذكر اه قل وخرج بالصلاة لا اعتكاف فان فيه تفصيلا وهو انه ان لم ينو

مدة بطل حقه بخروجه ولو الحاجة واللام يبطل حقه بخروجه للحاجة حل ومر وقول (قوله فيبطل حقه مطلقاً) أي طالت غيبته أولاً ع ش ويصح ان يفسر الاطلاق بان يقال مطلقاً أي في تلك الصلاة وغيرها بل هذا هو المتبادر من سياق العبارة (قوله وانما لم يستمر حقه) هذا راجع لقوله أما بالنسبة الى غير تلك الصلاة فلا حق له فيه فهو مرتبط به كما في شرح مر (قوله بيقاع المسجد) واعترضه الرافعي بان الصلاة في الصف الاول أفضل ورد بان هذا انما جاء بالنسبة للامام حل وعبارة مر واعتراض الرافعي بان ثواب الصلاة في الصف الاول أكثر ردانه لو ترك له موضعه منه وأقيمت لزوم عدم اتصال الصف المستلزم لنقصها فان تسويته من تمامها وبحيث في أثنائها لا يجبر الخلل الواقع في أولها وبان الصف الاول لا يتعين له محل من المسجد بل هو ما يلي الامام في أي محل كان منه فتوابعه غير مختلف باختلاف بقاعه بخلاف مقاعد الاسواق فانها مختلفة في ذاتها من حيث اختصاص بعضها بكثرة الواردين فيه وبالوقاية من نحو حرور ودود هذا أولى من الجواب الاول لانه يلزم قائله التفرقة بين محيئه قبل فيبقى حقه وبين ان يتأخر عن الإقامة فيبطل حقه وهم لم يقولوا بذلك شرح مر (قوله اومن نحو رباط) وهو ما يبنى للمحتاجين والخائفين ما يبنى للصوفية فهو أخص ولغير أهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وطهر وشرب من مائها ما لم ينقص الماء عن حاجة أهلها فيما يظهر شرح مر وهل للغير ذلك وان منعه أهلها وهل لهم المنع وان لم يحصل لهم ضرر بحرر شوى والذي يؤخذ من ع ش على مر انه ان لم يشرط الواقف الاختصاص جاز دخول غيرهم بغير اذنتهم وان شرطه لم يجز بغير اذنتهم فان صرح بمنع دخول غيرهم لم يطرده خلاف قطعاً أي لا يجوز ولو باذنتهم تأمل ذكره في كتاب الوقف (قوله وخرج منه الحاجة) وقيدته ابن الرفعة بما اذا لم يكن لذلك ناظر أو استأذنه والا فلا حق له ويوافق اعتبار المصنف كان الصلاح اذنه في سكنى بيوت المدرسة ولم يعتبر المتولى اذنه في ذلك ويمكن حمله على ما اذا اعتيد عدم اعتباره ويعمل بالعتاد المطرد في مثله حالة الوقف لان العادة المطردة في زمن الواقف اذا علم بها تنزل منزلة شرطه فيزعج فقيه ترك التعلم وصوفي ترك التعبد شرح مر وأما ما يقع الآن من بطلان المدرسين في المدارس فيمنع استحقاق معلومها عن شيخ لم يدرس ومتعلم لم يحضر لان زمن بطالتهم غير متاد فيما سبق في زمن الواقف فيحرم عليهم أخذ المعلوم كله أو بعضه حيث لم يراعوا ما كان في زمن الواقف وان كان من بيت المال وخرج بقولهم في المتعلم اذا حضر المدرس ما اذا لم يحضر المدرس فلا يسقط معلوم المتعلم شرح مر مع زيادة من قل وقول المصنف وخرج منه الحاجة انظر لم يقل هنا ليعود كما قال في الذين قبله ولعل هذا يفهم من التعبير بالحاجة لان شأن من خرج لحاجة العود انتهى (قوله وطالت غيبته) أي بحيث يعد معرضاً حل

فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة كالمعدن والماء أي وما يتبع ذلك كقسمة ماء القناة المشتركة ع ش (قوله المعدن الظاهر) من المعدن وهو الإقامة ومنه جنات عدن وعبارة مر وهو حقيقة البقعة التي أودعها الله تعالى جواهر ظاهراً وباطناً سميت بذلك لعدم أي إقامة مأثبة الله فيها والمراد ما فيها مر فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المحل على الحال وقيل هو حقيقة فيهما كما تقدم وهذا أعني قوله المعدن الظاهر الخ ليس هو الحكم بل توطئة والحكم من قوله ولا يملك ظاهر علمه (قوله بلا علاج) أي بعد الوصول اليه بنحو حفر اه سم (قوله ما يرى به) وهو المسمى الآن بالبارود (قوله وكبريت) وهو عين تجرى فاذا جرد ماؤها صار كبريتاً أبيض وأصفراً كدرواً حراً وأعزه الاحمر ومعدنه خلف وادي النمل الذي مر به سليمان عليه السلام ويضئ في معدنه فاذا فارق معدنه زال ضوءه اه اشارات لابن الملتن (قوله وهو شئ يلقى) يؤخذ منه أن العنبر كذلك لان الاصح أنه ينبت في قاع

فببطل حقه مطلقاً ومالوم يفارق المحل فهو أحق به حتى لو استمر الى وقت صلاة أخرى حقه باق لخبر أبي داود السابق وانما لم يستمر حقه مع المفارقة كمنع اعداء الشوارع لان غرض المعاملة يختلف باختلاف المقاعد بخلاف الصلاة بيقاع المسجد (أو) سبق الى محل (من نحو رباط) مسبل نكاته وفيه شرط من يدخله (وخرج) منه (الحاجة) ولم تطل غيبته كشراء طعام ودخول حمام (حقه باق) وان لم يترك فيه متاعاً ولم يأذن له الامام لخبر مسلم السابق بخلاف ما لو خرج لغير حاجة أو الحاجة وطالت غيبته فيبطل حقه

فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة المستفادة

من الارض •

(المعدن) بمعنى ما يستخرج منها نوعان ظاهر وباطن فالمعدن (الظاهر ما خرج بلا علاج) وانما العلاج في تحصيله (كنفط) بكسر النون أفصح من فتحها ما يرى به (وكبريت) بكسر أوله (وقار) أي زفت (وموميا) بضم أوله بمد ويقصر وهو شئ يلقى

البحر الى الساحل فيجمدو يصير كالقار (دبرام) بكسر أوله يحجر تعمل منه القدور (و) المعدن (الباطن بخلافه) أي بخلاف الظاهر فهو ما لا يخرج الابلاج (١٩٨) (كذهب وفضة وحديد) وانقطع ذهب مثلاً أظهرها السيل حكم المعدن الظاهر

البحار ثم يقذفه الماء فيوجه الى البر اه قل (قوله فيجمد) بابه نصر ودخل مختار (قوله ويصير كالقار) ويؤخذ من عظام الموتى الكفار شيء يسمى بذلك وهو نجس أو متنجس اه شرح مر ع ش (قوله بكسر أوله) جمع رمة بضمها قل (قوله حكم المعدن الظاهر) وهو أنها لا تملك بالاحياء (قوله ولا تملك ظاهراً) وكذا باطن لا تملك بالاحياء س ل وقوله ولا يثبت في ظاهر أي وكذا باطن كما في حج اه س ل (قوله بالاحياء) بان تنصب عليه علامات لان احياء كل شيء بحسبه حل ومقتضى هذه العبارة ان المراد بالاحياء المعدن نفسه والاولى أن يراد به احياء البقعة نفسها (قوله كما عليه السلف والخلف) المراد من هذه العبارة المتقدمون والمتأخرون ع ش (قوله ولا باطن بحجر) أي بحجره بل انما يملكه بالاستيلاء عليه بعد استخراجه حل قال سم وانظر لم خص الباطن بذلك فان الظاهر كالباطن في ذلك لا يملك بحجره داخله فليحترق اه وعبارة أصله مع شرح مر والمعدن الباطن لا يملك محله بالحفر والعمل مطلقاً ولا بالاحياء في موات على ما يأتي في الاظهر كالظاهر والثاني يملك بذلك اذا قصد التملك كالموات وفرق الاول بان الموات يملك بالعمارة وحفر المعدن تخريب (قوله كالماء) وكذا الملح المائي والجبلي نعم لو حفر بجانب الساحل وساق الماء اليه فانه قد ملح اجاز احياؤه واقطاعه ولو لم يملكه كذا الواحتاج الجبلي الى حفر قال سم وهذا التشبيه يدل على أن هذه الثلاثة لا يثبت فيها اختصاص بتحجره وكذا في الباطن على المعتمد (قوله ولا يثبت فيه اقطاع) ولولا لرافاق على المعتمد كما في زي (قوله بركة) بكسر الباء وحكى ضمها ع ش وظاهره ان السمك والحشيش والخطب من المعدن الظاهر (قوله فيثبت فيه ما ذكر) أي من الاقطاع فقط لا الاختصاص خلافاً لما يوهمه كلام المصنف والمراد بالاقطاع فيه اقطاع الارفاق لا التملك ع ش (قوله فان ضاقا) أي بخلاف ما اذا اتسع فكل يأخذ من جانبه ولو ذمياً قل (قوله قدم سابق) ولو ذمياً ونقل عن شيخنا زي ما يوافقه ع ش على مر (قوله أي وان لم يعلم) بان جا أمعا أوجهل الحال (قوله أقرع بينهما) لا تنفقاء المرجع فان وسهما اجتماعا وليس لاحد أخذاً كثر من الآخر الا برضاه قاله في الجواهر وهو محمول على أخذاً كثر من البقعة لا انيل اذله أخذاً كثر منه نعم لو كان مسلماً والآخر ذمياً قدم المسلم كما يحتمل الاذرعى نظير ما مر في مقاعد الاسواق شرح مر وعبارة قل نعم ان كان أحدهما مسلماً قدم والاقرع (قوله بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه أو أسبوعه أو شهره أو سنته أو عمره الغالب أو عادة الناس من ذلك سم على حج (أقول) الاقرب اعتبار العمر الغالب كما في أخذ الزكاة وقديقل بل الاقرب اعتبار عادة الناس ولولا لتجارة ويفرق بينه وبين الزكاة بأن الناس مشتركون في المعدن بالاصالة بخلاف الزكاة فان مبناه على الحاجة ومن ثم امتنعت على الغنى بمال أو كسب بخلاف المعدن ع ش على مر (قوله أزعج) فلما أخذ شيئاً قبل الازعاج هل يملكه أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانه حين أخذه كان مباحاً ع ش على مر (قوله ومن أحياء وانا فظهر) التعقيب المستفاد من الفاء ليس قيداً وليس مكرراً مع ما سبق لان هذا في حالة الجهل وما مر في حالة العلم (قوله وخرج بظهوره) أي المظهر بعدم علمه به حال احياه شرح مر (قوله دون الظاهر) المعتمد أنه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالة العلم والجهل فان علمهما لم يملكهما ولا

(ولا يملك ظاهر) بقيد زده يقول (علمه) أي من يحيى (بالاحياء) كما عليه السلف والخلف (ولا باطن بحجر) لانه يشبه الموات وهو انما يملك بالعمارة وحفر المعدن تخريب (ولا يثبت في ظاهر اختصاص بتحجر) بل هو مشترك بين الناس كالماء الجاري والكلا والخطب (ولا يثبت فيه اقطاع) لخبر ورد فيه فليس للامام اقطاع سـ سمك بركة ولا حشيش أرض ولا حطبها بخلاف الباطن فيثبت فيه ما ذكر لا احتياجه الى علاج (فان ضاقا) أي المعدنان عن اثنين مثلاً جا آ (قدم سابق) الى بقعتهما (ان علم والا) أي وان لم يعلم السابق (أقرع) بينهما فيقدم من خرجت قرعته وتقديم من ذكر يكون (بقدر حاجته) بان يأخذ ما تقتضيه عادة أمثاله فان طلب زيادة عليها أزعج لان عكوفه عليه كانه يحجر وذكر عدم الملك بالاحياء وعدم الاختصاص بالتحجر وحكم الضيق من زيادتي في الباطن وقولي والا أعم من قوله فلو جا أمعا (ومن أحياء وانا فظهر به أحدهما مملكه) لانه من أجزاء الارض وقدم لكها بقعتهما

بالاحياء وخرج بظهوره لو علمه قبل الاحياء فانه انما يملك المعدن الباطن دون الظاهر كما رجحه ابن الرفعة وغيره وأقر التنوير عليه صاحب التنبيه أما بقعهما ما لا يملكها بالاحياء مع علمه به الفساد قصد لان المعدن لا يتخذ داراً ولا يستأجر ولا يهرع

المباح) كالنهر والوادي
والسيل (يستوى الناس
فيه) بأن يأخذ كل منهم
ما يشاء منه لخبر الناس شركاء
في ثلاثة في الماء والكلا
والنار رواه ابن ماجه
باسناد جيد (فإن أراد قوم
سقي أرضهم منه) أي من
الماء المباح (فضاق) الماء
عنهم وبعضهم أحياء أو لا
(سقي الاول) فالاول
فيحبس كل منهم الماء
(إلى) أن يبلغ (الكعبين)
لأنه صلى الله عليه وسلم
قضى بذلك رواه أبو داود
باسناد حسن والحاكم
وصححه علي شرط
الشيخين (ويفرد كل
من مرتفع ومنخفض
بسقي) بأن يسقي أحدهما
حتى يبلغ الكعبين ثم يسد
ثم يسقي الآخر وخرج بضاق
ما إذا كان يني بالجميع فيسقي
من شاء منهم متى شاء
وتعيرى بالاول أولى من
تعيره بالا على ومن عبر
بالاقرب جرى على الغالب
من أن من أحياء بقعة بحرص
على قربها من الماء
مأمكن لما فيه من سهولة
السقي وخفة المؤنة وقرب
عروق الغراس من الماء
ومن هنا يقدم الاقرب إلى
النهران أحياء دفعة أو
جمل السابق ولا يبعد القول

باعتقدهما وإن جلهما ملكهما وبعتهما زى وسل وشورى (قوله وبعضهم) هو الجلال المحلى
والمعتمد ما قرره من التسوية بين الظاهر والباطن فقوله فأحذره ضعيف (قائدة غريبة)
ذكر الجلال السيوطي كغيره أن المرصد من بيت المال لحفر خليجان إقليم مصر وترعه وبحوره
وتسوية جسوره مائة وعشرون ألف قطاع بالطواري والاغلاق منهم سبعون ألف لخصوص الصعيد
والباقي لبقية الاقليم اهـ (قوله والماء المباح) ومنه ما يبق في الحفر على رؤس الغيطان فهو مباح
يستوى فيه الناس حـ ف (قوله يستوى الناس فيه) أي فلا يملك باقطاع ولا يثبت فيها تحجر وكذا
حكم حافتي النهر فلا يجوز للامام بيع شيء منها ولا اقطاعه وقد عمت البلوى بالبناء على حافتي النهر كما
عمت بالبناء في القراقة وهي مسيلة برسم (قوله بأن يأخذ كل منهم ما يشاء) وعند الازدحام مع
ضيق الماء أو مشرعه يقدم السابق فالسقي والأقرب بينهما وليس للقارع تقديم ذوابه على الآدميين
إذ الظاهري مقدم على غيره وطالب الشرب على طالب السقي وما جهل أصله وهو تحت يد واحد أو جماعة
لا يحكم عليه بالإباحة لأن اليد دليل الملك ومحل كفاؤه الأذرى إذا كان منبعه من مملوك لهم بخلاف
ما منبعه بموات أو يخرج من نهر عام كدجلة فإنه باق على إباحته شرح مر (قوله في الماء) قال
الأذرى أراد بالماء ماء السماء وماء العيون التي لا مالك لها وأراد بالكلام مراعى الأرض التي لا مالك
لها وأراد بالنار النار إذا أضرمت في حطب غير مملوك أما المملوك فلا يجوز الأخذ منه بغير الإذن وأما
الجزء المضيء فالوجه عدم منع من يقتبس منه ضوءاً كالاستناد لجدار الغير سم وسل (قوله سقي
الاول) أي في الأحياء ولو ترتب على ذلك هلاك زرع من دونه قبل وصول الماء إليه قال في شرح
البهجة فإن احتاج من أحياء أو لا إلى السقي مرة أخرى مكن منه وظاهره ولو بعد شروع من بعده في
السقي والنزاهة مر لكن أظن أن العباب صرح بخلافه اهـ سم (قوله إلى الكعبين) والمراد بما
ذكر كإيجته الأذرى جانب الكعب الأسفل ومخالفة غيره له محتجاً بأية الوضوء مردودة بان الدال
على دخول الغاية في تلك خارجي وجدتم لاهنا والتقدير بهما هو ما عليه الجمهور وشرح مر قال حج
واعترض بأن الوجه أنه يرجع في قدر السقي للعادة والحاجة لا لاختلافهما زماناً ومكاناً فاعتبر في حق أهل
محل بما هو المتعارف عندهم والخبر جار على عادة أهل الحجاز قيل النخل إن أفرد كل بحوض فالعادة ملوؤه
والاتباع عادة تلك الأرض ولا حاجة لهذا التفصيل لأن كلاماً من قسميه لم يخرج عن العادة في مثله
فكلامهم شامل له انتهى بحرفه ومراده بالخبر قول الشارح هنا لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك
لأنه أتى به وفي قل أن المعتمد اعتبار عادة الزرع والأرض والوقت اهـ (قوله ويفرد كل من مرتفع
الح) كان يكون وصول الماء إلى الكعبين في المستعالية لا يحصل إلا ببلوغه إلى الركبتين مثلاً في
المنخفضة سم (قوله أولى من تعيره بالا على) مراده بالا على الأول أو حري على الغالب كما بينه الشارح
في التعبير بالاقرب فليتأمل سم أي فلا أولوية لكن المراد لا يدفع الإيراد يؤخذ منه أن المراد بالا على
الاقرب للماء (قوله يحرص) بكسر الراء من باب ضرب قال تعالى إن تحرص على هداهم وقال تعالى
وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين (قوله من هنا) وهو الغالب أن من أحياء بقعة يحرص على قربها
من الماء مأمكن وهذا شروع في بيان مفهوم وقوله سقي الأول وقوله ولا يبعد الاقراء ضعيف فالمعتمد
تقديم الاقرب حتى في صورة الجهل (قوله يبدأ وظرف) ومنه كيزان الدولاب كالمساقية فيملكه بمجرد
دخوله فيها ومثله نحو الأحواض والمصايد (قوله في أثناء ملك) ظاهره أنه كان الآخذ له غير موزع عليه
فانظر الفرق بين هذا وما تقدم في الأحياء من اشتراط التميز في المحي بناء على ما تقدم عن شيخنا زى

بالاقراء ذكره الأذرى (وما أخذ منه) أي من الماء المباح يبدأ وظرف كأناء أو حوض مسدود فهو أعم من قوله في أثناء (ملك)

فانه باق على ابحاثه لكن
مالك النهر احق به كالسيل
يدخل في ملكه (وحافر
بئر بموات لا ارتفاعه)
بها (أولى بمائها حتى
يرتحل) خبر مسلم السابق
فاذا ارتحل صار كغيره وان
عاد اليها كما لو حفرها بقصد
ارتفاع المارة أولا بقصد
شيء فانه فيها كغيره كما فهم
ذلك بز يادنى ضمير لا ارتفاعه
(و) حافرها بموات (لتملك أو
بملكه مالك لمائها) لانه ناء
ملكه كالثمرة والابن (وعليه
بذل ما فضل عنه) أى عن
حاجته مجانا وان ملكه
(الحيوان محترم) لم يجز
صاحبه ماء مباحا وشم كلاً
مباح يرعى ولم يجز الفاضل
في اثناء الحرمة الروح
والمراد بالبذل تمكين صاحب
الحيوان لا الاستقاء له
ودخل في حاجته حاجته
لماشيتة وزرعه نعم
لا يشترط في وجوب
بذل الفاضل لعطش آدمي
محترم كونه فاضلا عنهما
وخرج بالحيوان غيره
كالزراع فلا يجب سقيه
(والقناة المشتركة) بين
جماعة (يقسم ماؤها) عند
ضيقه بينهم (مهاياة) كان
يسقى كل منهم يوماً وبعضهم
يوماً وبعضهم أكثر بحسب

والجواب أما أولاً فيحتمل أن الشارح لا يرى ذلك القيد بدليل تمثيله ثم بالجنون وأما ثانياً فيجوز أن
يقال هذا لما كان الاتفاق به باعده والمقصود منه النفع به حتى للدواب التي لا قصد لها ولا شعور
توسعوا فيه فلم يشترطوا في تملكه تميزاً ولا غيره ويؤيد الثاني أنهم جوزوا للذمي أخذ الحطب ونحوه
من دارنا قالوا لان المساحة تغلب في ذلك وعلى هذا فيايقع من ارسال الصبيان للآتيان بماء أو حطب
الملك فيما أتوا به للرسول حيث كان له ولاية عليهم لجواز استخدامهم في مثل ذلك والابن لم يرسله أحد
أو أرسله غير وليه المذكور فالملك فيه له فيحرم على غيره ولو والداً أخذه الا اذا رأى المصلحة في أخذه
وصرفه أو بدله على الصبي انتهى ع ش على م ر (قوله لم يصير شر يكابه) لانه كالتالف والاوجه عدم حرمة
تضييعه عليه والفرق بينه وبين رمي المال فيه ظاهر شرح م ر وهو أن ذلك يعد ضياعاً له بخلاف الماء
فانه يمكن من أخذه منه وان لم يكن عين ماردة ع ش وفيه على م ر بخلاف السمك فانه يحرم التعاو
بعد أخذه والفرق بينهما ان رد السمك اليه بعد تضييعه لعدم تيسر أخذه كل وقت بخلاف الماء اه
(قوله لكن مالك النهر احق به) ومع ذلك فله غيره السقي منه والا خدمته بنحو دلو واستعماله نعم ان سد
عليه ملكه ان قصد تملكه وان كثر اه قل على الجلال (قوله لا ارتفاعه) أى سواء تلفظ بذلك ولا قل
(قوله حتى يرتحل) المدا على الاعراض لا الارتحال كفى الخادم شورى (قوله خبر مسلم السابق)
أى المذكور بعد قول المتن ومن سبق الى محل منه حرفة وفارقة الخ ولقظه من قام من محله ثم رجع اليه
فهو احق به وفيه أنه لا يدل على ما ذكره الا أن يكون أراد على بعد القياس على ما فيه أو يكون الشارح
اختصره فيما سرفلوا استدلال بخبر أبي داود السابق لسكان أظهر تأمل (قوله فاذا ارتحل) هذا ظاهر
ان ارتحال معرضاً عما لو كان الحاجة عازماً على العود فلا الا أن تطول غيبته وحيث قد فليس المناط
الارتحال بل الاعراض حتى لو أعرض ولم يرتحل كان الحكم كذلك وهو قضية كلام الروايات اه
خادم شورى (قوله ان عاد اليها) ومحله كما قاله الاذرى مالم يرتحل بنية العود ولم تطل غيبته شرح
م ر (قوله كما لو حفرها بقصد ارتفاع المارة) وبمنع عليه سدها وان حفرها لنفسه لتعلق حق الناس
بها فلا يملك ابطاله شرح م ر (قوله لتمامك) مفهوم قوله لا ارتفاعه وقوله أو بملكه مفهوم قوله بموات
فهو على الف والنشر المشوش (قوله عن حاجته) أى الناجزة فلوا احتاج اليه في ثانی الحال وجب
بذله ان كان ما يستخلف يكفيه لما يطرأ من حاجته شرح م ر (قوله لم يجز صاحبه ماء مباحاً) الظاهر
ان المباح هنا وفيما بعده ليس بقيد فليراجع رشيدى على م ر وعبارة حل وشم كلا مباح هل هذا قيد
فلا يجب بذل ما ذكر الحيوان يعلف بعلف مملوك ولعله لانه مقصر حيث لم يعد الماء كالعلف اه بحر وفه
(قوله لا الاستقاء له) حيث وجب البذل لم يجز أخذ عوض عليه ولا يجب على من وجب عليه
البذل اعارة آلة الاستقاء شرح م ر وسكتوا عن البذل لنحو آلة طهارة غيره وينبغي أن يجب
أيضاً ولكن هل تقدم عليه ماشيته وزرعه اه سم على حج (أقول) نعم ينبغي أن تقدم الماشية ويدل
له ما صرحوا به في التيمم من أن من أسباب التيمم احتياجه لعطش حيوان محترم ولو ما آلفه لراجع
ع ش على م ر (قوله وزرعه) مثله م ر فقطضاه تقديم سقى زرعه على الحيوان المحترم المذكور وليس
كذلك اه (قوله كالزراع) أى ولو كان ليقم اه ع ش (قوله يقسم ماؤها) لا يخفى صراحة الكلام
في ان ماء القناة مملوك فاصورته فانه ان دخل القناة من نهر مباح فهو على ابحاثه فلعلم من صورته ان
يخرج من بئر مملوك لم ع ش (قوله أو بنصب الخ) ولكن هذه الطريقة يجبر عليها بخلاف المهاياة اه

سم (قوله فان جهل) أى قدر الحصص من القناة ولو زاد ما يخص أحد الشركاء على سقيه لم يلزمه بذله لبقيتهم بل له التصرف فيه لما شاء فان أكرهه غيره عليه رجوع باجزة عمله فى الزائد قل وم (قوله ويجوز) مقابل لقوله بقدر حصصهم فيكون المراد بقوله بقدر حصصهم أى سعة وضيق الأعداد ابتداءً بل قوله ويجوز الخ (قوله متساوية) أى فى الضيق أو السعة أى لافى العدد اه عبد البر أى فتكون صورة الماتن ان توسع ثقبه صاحب الثلثين بحيث يكون ماؤها بقدر ماء ثقبه صاحب الثلث مرتين تأمل

﴿ كتاب الوقف ﴾

من وقف كذا حبسه وأوقف لغة رديئة وعليها العامة عكس حبس وأحبس وجعه وقوف وأرقاف وذكره عقب احياء الموات لان فى كل منهما تجديد استحقاق أولان الأول فيه تجديد ملك والثانى فيه ازالته (قوله حبس مال) أى معين مملوك يقبل النقل كإبائى والوقف ليس من خصائص هذه الأمة كفى شرح م وعبارته بعد قول المصنف وان وقف على جهة معصية الخ نعم ما فعله ذمى لا يطله الا ان ترفعوا اليها الى قوله لا ما وقفوه قبل المبعث على كتمانهم الخ فانه صريح فى مشروعية الوقف قبل البعث ع ش وقوله بقطع التصرف الباء سببية متعلقة بحبس وكذا قوله على مصرف (قوله على مصرف) أى موجود ليخرج منقطع الأول (قوله اذا مات ابن آدم الخ) عبارة م روح اذا مات المسلم انقطع الخ فاعلماهما وإيتان وقوله انقطع عمله أى ثوابه وأما العمل فقد انقطع بفرأغه (قوله أو ولد) أو بمعنى الوار والمراد بالصالح المسلم وقوله يدعوه حقيقة أو مجازاً فى شمل الدعاء له بسببه ومن كون الوقف يسمى صدقة جارية يؤخذ عدم محته على الانبياء حرمة الصدقة عليهم فرضها ونقلها كفى حل (قوله محمولة عند العلماء الخ) ما المانع من حمل الصدقة الجارية على بقية العشرة التى ذكر وانها لا تنقطع بموت ابن آدم ولعل الشارح تبرأ من حملها على الوقف بخصوصه بقوله محمولة عند العلماء اشارة الى أنه يمكن حملها على جميعها وقد نظمها الجلال السيوطى بقوله

اذا مات ابن آدم ليس يجزى * عليه من خصال غير عشر
علوم بثها ودعاء نجلى * وغرس النخل والصدقات تجزى
ورأته مصحف وورباط نغر * وحفر البئر وأجره نهر
وبيت للغريب بناء يلقى * اليه أربناء محل ذكر
وتعلم لقرآن كريم * نفعها من أحاديث يحصر

فالخصر فى الخبر المذكور اضافى أى بالنسبة لما ذكر فيه وتعليم لقرآن ولو باجزة (قوله على الوقف) قيل الوصية بالمنافع مؤبدة يصديق عليها ذلك لكنها مادرة فحمل الصدقة الجارية فى الحديث على الوقف أولى س ل (قوله أهل تبرع) عبارة شرح م أهل تبرع فى الحياة ثم قال فلا يصح من محجور عليه بسفه وصحة نحو وصية ولو بوقف داره لارتفاع الحجر عنه بموته (قوله فيصح من كافر) ولو وقف ذمى على أولاده الا من أسلم منهم قال السبكي رفعت الى فى المحاكمات فابقيت الوقف وألغيت الشرط ومال م الى بطلان الوقف سم على حج (أقول) ولعل وجه ما مال اليه م أنه قد يحملهم على البقاء على الكفر وبتقدير معرفتهم بالغاء الشرط لفظه مشعر بقصد المعصية اه ع ش على م (قوله ولولسجد) وان لم يعتقه قربة اعتباراً باعتقادنا أى وكوقف مصحف ويتصور ملكه بان كتبه أو ورثه من أبيه ومثل المصحف الكتب العلمية كفى ع ش م (قوله لا من مكره) أى بغير حق أمابه كان نذر وقف شئ من أمواله وامتنع من وقفه بعد النذر فأكراهه عليه الحاكم فيصح وقفه حينئذ فان امتنع من ذلك وقفه الحاكم على ما يرى فيه المصلحة ع ش (قوله ومحجور عليه بفلس) أى وان زاد ماله على ديونه كأن

فان جهل فيقدرها من الارض لان الظاهر أن الشركة بحسب المالك ويجوز أن تكون الثقب متساوية مع تفاوت الحصص بأن يأخذ صاحب الثلث مثلاً ثقبه والآخرون ثقبين ويسوق كل واحد نصيبه الى أرضه

﴿ كتاب الوقف ﴾

هو لغة الحبس وشرعاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فى رقبته على مصرف مباح والاصل فيه خبر مسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوه بعد موته والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف (أركانها) أربعة (موقوف وموقوف عليه وصيغة وواقف وشرط فيه) أى فى الواقف (كونه مختاراً) والتصريح به من زيادى (أهل تبرع) فيصح من كافر ولولسجد ومن مبعوض لا من مكره ومكاتب أو ومحجور عليه بفلس غيره

طراً للمال بعد الحجر أو ارتفع سعر ماله الذي سجر عليه فيه ع ش على م ر (قوله وفي الموقوف) حاصل
 ما ذكره ثمانية شروط (قوله ولومغصوبة) أي ولو كانت العين التي يوقفها المالك مغصوبة عند
 غيره فلا ينافي قوله الآتي بموكة قال م ر ولو من عاجز على انتزاعها (قوله أو غير مصرية) بأن لم رها
 الواقف ويؤخذ من عدم اشتراط الرؤية صحة وقف الأعمى وبه صرح م ر في شرحه (قوله نعم يصح
 وقف الامام الخ) عبارة م ر نعم يصح وقف الامام أراضى بيت المال على جهة ومعين على المنقول
 المعمول به بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ تصرفه فيه منوط بالمصلحة كولي اليتيم ومن ثم لو رأى
 تملك ذلك لم يجرأ انتهى بحر وفيه قال ع ش عليه وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره وأما ما عمت به
 البلوى في يقع الآن كثير من الرزق المرصدة على أما كن أو على طائفة مخصوصة حيث تغير وتعمل
 على غير ما كانت موقوفة عليه أولاً فإنه باطل ولا يجوز التصرف فيه لغير من عين عليه من جهة الواقف
 الاول فليست به فإنه يقع كثير من هذا يفرق بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبد بيت المال بان
 الموقوف عليه هنا من جهة المستحقين فيه كما صرح به قوله بشرط ظهور المصلحة فوقه كإيصال الحق
 لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فإنه تفويت للمال ونقل عن عبد الملك بن مروان أنه ملك مصر
 فارس لا هلهما وزيراً يكشف عن أحوالهم فكتب الوزير إليه ان المرتب في بيت المال مائتا ألف
 وسبعون ألف دينار وهذا خلل في خزائن الملك فكتب تحت خطه الف درهم المذاق والحاجة نذل
 الاعناق والمال مال الله وهو الرزاق أجرا للناس على عوائدهم في الاستحقاق ما عندكم ينقدوما
 عند الله باق فانا لانحب أن ينسب إلينا المنع والى غيرنا الاطلاق واستمرار الحسنة من مكارم
 الاخلاق واليك هذا الحديث يساق (قوله لا بقوتها) أي لا بذهاب عينها (قوله أم منقولا) أي
 حيوانا كان أو غيره ثم اذا أشرف الحيوان على الموت ذبح ان كان مأكولاً وينبغي أن يأتي في الجملة
 ما ذكره في البناء والغرس في الارض المستأجرة أو المعارة اذا قلنا من أنه يكون مملوكاً للواقف أو
 الموقوف عليه الخ ومحلها حيث لم يتأت شراء حيوان أو جزئه بمن الحيوان المذبح على ما يأتي ع ش
 على م ر (قوله كشاع) ولا يسرى وان جهل قدر حصته أو صفته م ر (قوله ولو مسجد) وحيث
 يحرم على الجنب المسكن في جميع الارض ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء فيه مع التباعد
 بأكثر من ثلثمائة ذراع ونصح التحية فيه اذ في تركها انتهاك لحرمة المسجد وتجب القسمة فوراً
 اذا كانت قسمة افراز والافيمتنع لانها بيع كمتناع بيع المسجد س ل وبعضهم جوز قسمة غير
 الافراز للضرورة فتكون مستثناة قل (قوله ويعتقان بوجود الصفة) الصادقة بالموت لانه
 استحق عليه حقان متجانسان فقد منا أقواهما مع سبق مقتضيه وبه فارق مالو ولد الواقف
 الموقوفة حيث لم تصر أم ولد شرح م ر (قوله بناء على أن الملك في الوقف لله تعالى) علة لقوله
 ويعتقان مع قوله ويبطل الوقف بمتقهما فان قلنا انه للموقوف عليه فلا يعتقان لخروجهما الى ملك آدمي
 آخر فلم توجد الصفة في ملك المعلق ولا يبطل الوقف (قوله بحق) عبارة م ر في أرض مستأجرة اجارة
 صحبة أو فائدة أو مستعارة مثلاً ثم قال أيضاً فلو وقع ذلك وبقي منتفع به فهو وقف كما كان وان لم يبق
 كذلك فهل يصير ملكاً للموقوف عليه أو يرجع للواقف وجهان أحدهما أو لمما قول الجلال الاستوى ان
 الصحيح غيرهما وهو شراء عقار أو جزء عقار أي ويوقف مكانه وهو قياس النظائر في آخر الباب ونقل
 نحوه الاذرعى محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الاول محمول على عدمه ويلزم بالقلع
 أرش تقصير ويصرف على الحكم المذكور وخرج بنحو المستأجرة المغصوبة فلا يصح وقف ما فيها لعدم
 دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة كما فتي به الوالد انتهى وقوله فلو وقع ذلك الخ ويجوز ابقاؤه باجرة

ولو بمباشرة وليه (و) شرط
 (في الموقوف كونه عيناً
 معينة) ولومغصوبة أو غير
 مصرية (مملوكة) للواقف
 نعم يصح وقف الامام من
 بيت المال (تنقل) أي
 تقبل النقل من ملك شخص
 الى ملك آخر (وتفيد
 لا بقوتها انفعاً بما حقه صودا)
 ههنا من زيادتي وسواء كان
 النفع في الحال أم لا كوقف
 عبدو بحش صغيرين
 وسواء أكان عقاراً أم
 منقولاً (كشاع) ولو
 مسجد أو كدبر ومعلق
 عتقه بصفة قال في الروضة
 كما صلاها ويعتقان بوجود
 الصفة ويبطل الوقف
 بعتقهما بناء على أن الملك
 في الوقف لله تعالى أو للواقف
 (وبناء وغراس) وضعا
 (بارض بحق) فلا يصح وقف

منفعة لانها ليست بعين ولا مافي الذمة ولا أحد عبديه لعدم تعيينهما ولا مالا يملك (٢٠٣) للواقف كمكثري وموصى بمنفعته

له وحركه وكاب ولو معلما ولا
مستولدة ومكاتب لانهما
لا يقبلان النقل ولا آلهما
ولا درهم للزينة لان آله
اللهو محرمة والزينة غير
مقصودة ولا مالا يفيد نفعا
كمن لا يربح ولا مالا يفيد
الابغوتة كطعام وريحان
غير منزه وع لان نفعة في
فوتة ومقصود الوقف
الدوام بخلاف ما يدوم
كسك وعنبر وريحان
مزروع (و) شرط (في
الموقوف عليه ان لم يتعين)
بان كان جهة (عدم كونه
معصية فيصح) الوقف
(على فقراءه) على (اغنياء)
وان لم يظهر فيهم قرينة نظرا
الى أن الوقف عليك كالوصية
(لا) على (معصية كعمارة
كنيسة) للتعبد ولو ترميما
لأنه اعانة على معصية وان
أقر واعلى الترميم بخلاف
كنيسة تنزل المارة أو
موقوفة على قوم يسكنونها
ويستثنى من معصية الوقف
على الجهة المذكورة ما صرح
به المتولي من أنه لا يصح
الوقف على الوحوش
والطيور المباحة وأقره
الشيخان وقال الغزالي
يصح الوقف على حمام مكة
(و) شرط فيه (ان تعين)
ولو جماعة (مع ماصر) أى

من ربه ولا نجىء هنا خصلة الثالثة وهى تملكه بغيره لان الموقوف لا يباع (قوله لانها ليست بعين)
فيه تعليل الشئ بنفسه وكذا قوله لعدم تعيينهما الا أن يؤقل ما ذكره بقدر الشرط (قوله ولا مافي الذمة)
شامل لذمة غير الواقف كأن كان يستحق عبدا على آخر قرضا أو سلمنا (قوله وحركه) عبارة المتهاج ولا
وقف حركته قال مر لان رقبته غير مملوكة له (قوله ومكاتب) أى كتابة صحيحة على الوجه بخلاف
الكتابة الفاسدة اذا المقلب فيها التعليق ومر في المعلق عتقه بصفة صحيحة وقفه شرح مر (قوله لانهما
لا يقبلان النقل) مثلها في ذلك الجمل فلا يصح وقفه منفردا وان صح عتقه نعم ان وقف حاملا لصح فيه
تبعالامه صرح به في شرح الروض (قوله ولا درهم للزينة) أول التجارة فيها وصرف ربحها للفقراء
وكذا الوصية به لذلك اهـ سـ لـ وكذا وقف الجامة لان شرط الموقوف أن يكون مملوكا للواقف
وهى غير مملوكة لمن هى تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شئ من الجامة لىكون
لبعض من يقرأ القرآن مثالا في وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من هى بيده سقط حقه منه او صار
الامر فيها الى رأى الامام فيصح تعيينه لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة عـ شـ على مر (قوله ومقصود
الوقف الدوام) قال مر والمراد بالدوام بقاؤه مدة يصح استتجاره فيها بان تقابل باجرة وحيث لا يرد
الرياحين المقلوعة لان استتجارها نادر سـ لـ (قوله كسك) بخلاف عود البخور فانه لا يتفجع به الا
باستهلاكه سـ لـ (قوله وريحان مزروع الخ) أى فانه يصح وقفه للشم وفيه نفع آخر وهو اتزده
سـ لـ (قوله على فقراء) والمراد بهم مافي الزكاة الا المكتسب لما يكفيه فهو هنامهم اهـ قل قال
عـ شـ على مر وينبغى أن يكفي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا اذا فضل الربيع عن كفايتهم لاسيما
مع احتياج غيرهم اهـ مـ على حج اهـ عـ شـ ولو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا جاز له الاخذ منه
وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كافي الكافي اهـ وهذا من الحيل في الوقف على نفسه ومنها ان بشرط
الواقف النظر لنفسه باجرة من ريع الوقف وفيدها بن الصلاح باجرة المثل ومنها ما لوقف على الفقيه من
أولاد آبيه وليس فيهم فقيه غيره اهـ زى ملخصا (قوله وعلى أغنياء) والغنى هنام من تحرم عليه
الزكاة وقبل دعوى الفقر من لا يعرف له مال ولا قبل دعوى الغنى الا بينة قل ويصح على يهود أو
نصارى أو فساق أو قطاع طريق على المعتمد وفيه ما لا يخفى لانه اعانة على معصية تنهى حل والظاهر
أن محل الصحة اذا لم يكن الوصف القائم بهم باعنا على الوقف بان أراد ذواتهم بخلاف ما اذا قال وقتت
هذا على من يفسق أو يقطع الطريق فلا يصح قال مر بعد كلام ومن ثم استحسنا بطلانه على أهل
الذمة والفساق لانه اعانة على معصية وهو مردود نقلا ومعنى اهـ بحروفه (قوله عليك) أى للنفعة كما
سيصرح به (قوله تنزل المارة) أى ولوم من أهل الذمة زى (قوله فيصح الوقف على ذى) وكذا
على أهل الذمة والمعاهد والمستأمن كالذمى ان دخل بدار نامادام فيها فان رجع صرف الى من بعده وكذا
الذمى اذا لحق بدار الحرب سـ لـ ثم محل الصحة فيما يجوز تملكه للذمى فلا يصح وقف مصحف أو عبد
مسلم على كافر وهذا يقتضى أنه يصح وقف أصله أو فرع المسلم عليه لانه تملكه وقد يتوقف فيه والفرق
ظاهر قل (قوله كأن كان خادما كنيسة) نظريه بانه اذا قال وقتت على زيد الفاسق أو قاطع الطريق
صح الوقف وهذا مثله بخلاف ما لو قال على قاطع الطريق أو خادم الكنيسة وظاهر كلام الشارح أنه
يتمتع وان لم يقل ذلك الا أن يقال حيث كان الحامل على الوقف على الفاسق وقاطع الطريق وخادم
الكنيسة المعينين تصافهم بهذه الصفة يلتزم عدم الصحة تأمل وعبارة شرح مر كالوقف على خادم

من عدم كونه معصية وهو من زيادنى (امكان تملكه) للموقوف من الواقف لا الوقف عليك للنفعة (فيصح) الوقف (على ذى) الا أن
يظهر فيه قصد المعصية كأن كان خادما كنيسة للتعبد

كنيسة للتعبيد انتهى فقتضاه أنه أتى بالوصف المذكور في الصيغة تأمل وفي حل مانصه قوله كان كان خادم كنيسة للتعبيد بان قال على فلان خادم الكنيسة أو كان في نفس الامر كذلك وقد علمه ويحتاج للفرق بينه وبين اليهود ونحوه اهـ (قوله لا على جنين) أي لان الوقف تسليط في الحال بخلاف الوصية ولا يدخل أيضا في الوقف على أولاده اذ لا يسمى ولدا وان كان تابعا لغيره نعم ان انفصل استحق معهم قطعا الا أن يكون الواقف قد سمى الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل كما أشار إليه الأذرعى وهو ظاهر ويدخل الجمل الحادث علوقه بعد الوقف فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله شرح مـ ر بحرفه (قوله وبهيمة) أي بما لوكة فخرجت المسئلة في ثغرها ونحوه فيصح بخلاف غير المسئلة ومن ثم نقل عن المتولى عدم صحته على الوحوش والطيور المباحة شرح مـ ر وعلى الجلال عدم صحة الوقف عليها بكونها ليست أهلا للملك بحال قال قل عليه ومنه يعلم عدم صحة الوقف على الميت وعلى الدار ولو على عمارتها الا ان قال على طارقيها أو كانت وقفا اهـ (قوله ان قصد به مال كها) راجع للسائلين سـ ل (قوله لانه وقف عليه) قضيه أنه له وان ماتت الدابة أو باعها وأنه بموته يكون منقطع الآخر وأنه لا يتعين صرفه في علقها قل على الجلال (قوله لتعذر الخ) هذا يناسب القول الضعيف القائل بان الملك في الوقف للواقف أو للموقوف عليه لانه عين الواقف ولا يناسب المعتمد وهو كون الملك لله حفى (قوله في وقفه بتررومة) وذلك لما هاجر المسلمون استنكروا ماء المدينة اذ لم يكن فيها بئر عذب الا بتررومة وكانت لليهودى واسم بتررومة وكان بيع القرية منها بعد فقال صلى الله عليه وسلم من يشتري بتررومة فيجعلها للمسلمين فاشترى عثمان رضى الله تعالى عنه نصفها باثنى عشر ألف درهم فجعله للمسلمين وجعل لهم يوما واصحابها يوما فكان اذا كان يومه استقى المسلمون ما يكفيهم يومين فلما رأى اليهودى ذلك قال لعثمان أفست على ملكى فباعه النصف الثانى بمائة آلاف درهم وهى بأسفل وادى العقيق قرب مجتمع الاسيال وكانت قد خربت ونقضت حجارتها فأحياها ووجدتها قاضى مكة الشهاب محمد بن محمد المحب الطبرى في حدود الخمسين وسبع مائة اهـ من تاريخ المدينة للسهمودى (قوله فليس على سبيل الشرط) هذا الكلام يدل على أن التصريح بنفسه على سبيل الشرط في وقف نحو البئر والمسجد يضر فقام له وراجع سم وهو ظاهر لانه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذى يريد فاشبه الوقف على نفسه اهـ ع ش (قوله وعبد لنفسه) لتعذر ملكه قال مـ ر لانه غير أهل للملك نعم ان وقف على جهة قرية كخدمة مسجد أو رباط صح الوقف عليه لان القصد تلك الجهة أما المبعوض فالظاهر كما أفاده الشيخ أنه ان كانت مهابة وصدر الوقف يوم نوبته فكالحراً ويوم نوبته سيده فكالعبد وان لم يكن مهابة وزع على الرق والحرية قال الزركشى فلما أراد مالك المبعوض أن يقف نصفه الرقيق على نصفه الحر فالظاهر الصحة كالأوصى به لنصفه الحر ويؤخذ من العلامة أن الأوجه صحته على مكاتب غيره كتابة صحيحة لانه يملك كما نقله في الروضة عن المتولى ثم ان لم يقيد بالكتابة صرف له بعد العتق أيضا والأفوه منقطع الآخر فيبطل استحقاقه وينقل الوقف الى من بعده هذا ان لم يعجز والابان بطلانه لكونه منقطع الاول فيرجع عليه بما أخذ من غلته أمام مكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه شرح مـ ر (قوله فان أطلق الخ) بخلاف ما لو أطلق الوقف على البهيمة ولم يقصد مال كها فإنه لا يصح والفرق بينهما وبين العبدان العبد قابل لان يملك بخلافها كفى مـ ر (قوله فهو وقف على سيده) والقبول من العبد وهل للسيد اجباره على القبول لانه كتناسب انظره حل الظاهر أن له ذلك (قوله ليصح) أي فيما اذا كان السيد يصح الوقف عليه أو لا يصح فيما اذا كان السيد لا يصح الوقف عليه كالمتردد والحرى والجنين حل (قوله واعلم الخ) هو في المعنى مستثنى من قوله ولا عبد لنفسه ع ش (قوله وحربى) أما المعاهد والمؤمن

(لا) على (جنين وبهيمة) نعم يصح الوقف على علقها وعليها ان قصد به مال كها لانه وقف عليه (و) لا على (نفسه) أي الواقف لتعذر تملك الانسان ملكه لانه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل ومن الوقف على نفسه أن يشترط أن يأكل من ثماره أو ينتفع به وأما قول عثمان رضى الله عنه في وقفه بتررومة دلوى فيها كدلاء المسلمين فليس على سبيل الشرط بل اخبار بأن للواقف أن ينتفع بوقفه العام كالصلاة مسجد وقفه والشرب من بئروقفها (و) لا على (عبد لنفسه) أي نفس العبد لتعذر تملكه (فان أطلق) الوقف عليه (و) هو وقف (على سيده) أي يحمل عليه ليصح أو لا يصح واعلم انه يصح الوقف على الارقاء الموقوفين على خدمة السكبة ونحوها لان القصد الجهة فهو كالوقف على علف الدواب في سبيل الله (و) لا على (متردد وحربى) لانه

(قوله واصحابها يوما) له يومهم أو يوم عثمان الذى جعله للمسلمين تأمل

وفي معناه ما مر في الضمان
(صريحه كوقفت وسببت
وحبست) كذا على
كذا (وتصدق) بكذا
على كذا (صدقة محرمة)
أو مؤبد (أو موقوفة أو لا
تباع أو لا توهب وجعلته
في هذا المكان) (مسجدا)
لكثرة استعمال بعضها
واشتهارها فيه وانصراف
بعضها عن التملك المحض
الذي اشتهر استعماله
فيه وقوله كغيره ولا توهب
بالواو محمول على التأكيـد
والا فاحد الوصفين كاف
كارجح الروايات وغيره
وجزم به ابن الرفعة ولهذا
عبّر بـ (أو) وكنايته
لحرمته وأبدت هذا
للفقهاء لان كلاهما
لا يستعمل مستقلا وإنما
يؤكده كإمارة فلم يكن
صريحاً بل كناية لاحتـمـاله
(وكتصدق) به (مع
إضافته لجهة عامة)
كالفقهاء بخلاف المضاف
إلى معين ولو جماعة فإنه
صريح في التملك المحض
فلا ينصرف إلى الوقف
بنية فلا يكون كناية فيه
وألحق الماوردي باللفظ
أيضاً ما لو بني مسجداً بنيته
بموات قال الاسنوي
وقياسه اجزاؤه في نحو
المسجد كدراسة وورباط

فيلحقان بالحرابي على ما جزم به السمعاني ورجح الغزالي الخافهم بالذمي وهو الوجه ان حصل بدارنا
مادام فيها فان رجعا صرف لمن بعدهما شرح مـ فلو حارب ذمي موقوف عليه صار الوقف كمنقطع
الوسط أو الآخر كما بحثه بعض الشراح وهو ظاهر وعنه فالفرق بينه وبين المكاتب اذ ارق ظاهر شرح
مـ (قوله مع كفرهما) بخلاف الزاني المحصن ومن تختم قتلته في قطع الطريق لا نهما لادوام لهما
مع عدم كفرهما أي وبخلاف الذمي أيضاً لانه وان كان كافراً الا أن له دواماً لانه لا يقتل فالعلة مركبة من
الامرين المذكورين وحل (قوله بل أولى) لعل وجه الاولوية تشوف الشارع للعتق دون الوقف
فاذا كان لا يصح ما تشوف اليه بلا صيغة كالتية فكيف بغيره تأمل وعبرة من قول بل أولى وجهه أن
العتق لا تملك فيه واقتصر إلى الصيغة وهذا فيه تملك للنفقة في الوقف على معين أو للعين على الضعيف
القائل بان الملك للموقوف عليه وبان العتق لا يتوقف على القبول وهذا يتوقف على القبول في الجملة
(قوله أو موقوفة أو لا تباع) أي موقوفة أو لا تباع متعلقها لان الصدقة بالمعنى المصدري وهو
التصدق لا توصف بالوقف ولا بالبيع وعدمه هذا ان جعلت صدقة مفعولاً مطلقاً فان جعلت حالاً اندفع
الاشكال لانها حينئذ اسم للعين تأمل أي حال كونها متصدقاً بها (قوله وجعلته مسجداً) فلو قال جعلته
للمسجد أو للاعتكاف أو للتجنية صار وقفاً ولا يثبت له حكم المسجدية الا بلفظها كذا قاله شيخنا مـ
والوجه الوجه الاكتفاء في المسجد بجعله للاعتكاف أو للتجنية لتوقفهما عليه فراجعه قل على
الجلال (قوله لكثرة استعمال بعضها) وهو ما عدا الاخير وقوله وانصراف بعضها وهو الاخير فيما يظهر
فلما انصرف الاخير عن التملك المحض واشتهر في الوقف كان صريحاً فيه وقوله الذي اشتهر صفة
للبعض وقوله استعماله أي استعمال البعض في الوقف وقوله أي الاصل (قوله كما مر) أي في قوله
صدقة محرمة أو مؤبد (قوله لا محالة) أي لغير الوقف (قوله وكتصدق) التصديق مع هذه
القرائن لا يحتل سوى الوقف ومن ثم كان هذا صريحاً بغيره مـ فإنه صريح في التملك واعتراض
بان الجهة العامة أيضاً تقبل التملك كما في لوصية للفقراء فانهم يملكونها من غير احتياج إلى قبول اهـ
سم (قوله فلا يكون كناية) اختار السبكي تبعاً لغيره فيه انه كناية فيه وهذا في الظاهر أماني الباطن
فيصير وقاصراً به المرعشي وسليم الرازي والمتولي وغيرهم كما في شرح الروض (قوله ما لو بني مسجداً
بنيته) أي فتكفي النية عن اللفظ لانه ليس فيه اخراج الارض المقصودة بالذات عن ملكه لا حقيقة
ولا تقدير احتياج إلى لفظ قوي يخرج عنه كما قاله في الكفاية تبعاً لما ورد في زول ملكه عن الآلة
باستقرارها في محلها من البناء لا قبله الا أن يقول هي للمسجد ذكره الماوردي شرح مـ (قوله
وقياسه اجزاؤه في نحو المسجد) أي وفي البئر المحفورة للسبيل والبقعة المحيطة بمقبرة قال الشيخ أبو حامد
وكذا لو أخذ من الناس شيئاً لبنى به زاوية أو ورباطاً فيصير كذلك بمجرد بناءه شرح مـ وأما آلات
بناء ذلك فهي لا يزول ملك ملاكها عنها الا بوضعها في محلها من البناء مع قصد نحو المسجد أو بقوله هي
للمسجد ونحوه مع قبول ناظرها وقبضها والافهي عار به لصك قد مر في باب الغائب عن الماوردي
ما يصح بزوال ملك مالكها بوضعها في البناء من غير احتياج إلى ما ذكره فراجعه فإنه الوجه الوجه اهـ
قل على الجلال (قوله وشروطه الخ) لما تم الكلام على أركانه الاربعه شرع في ذكر شروطه وهي
التأييد والتنجز وبيان المصروف والالزام شرح مـ وهي شروط في الحقيقة لصيغته كما يدل عليه
قوله فلا يصح توقيته وانظر لم يجعل ما ذكره شروطاً في الصيغة كما فعل في البيع وغيره بان يقول وشروط
في الصيغة تأييد الخ اهـ (قوله تأييد) معنى تأييده ان يقف على ما لا ينقرض عادة كالفقراء والمساجد

وكلام الرافعي في احياء الموات في مسألة حفر البئر فيه يدلله (وشروطه) أي لا وقف (تأييد) فلا يصح توقيته كوقفته على زينة سنة

(وتنجيز) فلا يصح تعليقه كوقفته (٢٠٦) على زيد اذا جاء رأس الشهر كافي البيع فيهما ثم يصح تعليقه بالموت كوقف

داري بعد موتي على الفقراء قال الشيخان وكأنه وصية لقول القفال انه لو عرضها للبيع كان رجوعا قال ابن الرفعة وينبغي محضه أيضا اذا ضاهى التحرير كجعلته مسجدا اذا جاء رمضان (والزام) فلا يصح بشرط خيار في ابقاء الوقف والرجوع فيه ببيع أو غيره ولا بشرط تغيير شيء من شروطه نظرا الى أنه قربة كالعتق وعلم من جعل الوقف عليه ركننا ما صرح به الاصيل من أن الوقف لا يصح بمجرد قوله ووقف كذا لعدم بيان المصروف فهو كبيت كذا من غير ذكر مشتر ولانه لو قال ووقف على جماعة لم يصح لجهالة المصروف فكذا اذا لم يذكر أو أولى وفارق ما لو قال أو صيت بثلث مالي فانه يصح ويصرف للفقراء بان غالب الوصايا للفقراء فيحمل الاطلاق عليه بخلاف الوقف (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظر الى أنه قربة وما ذكره في المعين هو المنقول عن الاكثرين واختاره في الروضة في السرقة ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقال الاذري وغيره انه المذهب وقيل يشترط

أو على من ينقرض ثم على من لا ينقرض من قال ع ش لو أوقف الوقف بمثل ألف سنة فينبغي الصحة واعتمده م وعن بعضهم خلافة سم وقوله بمثل ألف سنة الخ قال م في شرحه أي مما يبعد بناء الدنيا اليه لان القصد منه التأيد دون التوقيت كما تقدم وكذا ان قال جعلته مسجدا سنة فيصح ويلغوز كذا السنة ويصكون مؤبدا اه قل ومحل البطلان أيضا اذا لم يعقب التوقيت بمصرف آخر غير مؤقت والا فيصح كالموقوفه على زيد سنة ثم على الفقراء فيصح انتهى م (قوله فلا يصح تعليقه) نقل الزركشي عن القاضي انه لو نجزه وعاق اعطاء الموقوف عليه بالموت جاز وعليه فهو كالوصية أي فله الرجوع م ر زى (قوله وكأنه وصية) مثله في شرح م قال العلامة الرشيدى قال الشارح في شرح البهجة والحاصل انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثلث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه للوارث وحكم الاوقاف في تأييده وعدم بيعه وهبته ووارثه أي بعد موت الواقف اه بحروفه (قوله وينبغي محضه الخ) وكذا لا يضر التأكيد كما قاله الامام بل يتأيد ذكره الزركشي واعتمده م ر وعبارة شرح الروض أمما يضا هي أي التحرير كقوله جعلته مسجدا سنة فيصح مؤبدا كالموقوف كشرطا فاسدا اه سم (قوله اذا ضاهى التحرير) أي شابهه في انفسكا كه عن اختصاص الأديمين م ل بخلاف ما اذا لم يضا التحرير كاذاء شعبان فقد وقفت دارى على زيد فلا يصح وعبارة حل قوله اذا ضاهى التحرير بان يكون فيه قربة أي تظهر فيه القربة والا فالوقف قربة وقوله اذا جاء رمضان وهل يصير مسجدا من الآن أو لا بد من وجود الصفة أخذ من التشبيه قرر شيخنا زى الثاني نظر الى أنه قربة وان لم تظهر فيه القربة فعدم ظهور القربة لا ينافي كونه قربة اه (قوله فلا يصح) أي ان لم يحكمكم بصحته من يراه والا فيصح جزما م ل (قوله لا يصح بمجرد قوله ووقف كذا) أي وان أضافه الله تعالى على المعتمد كقوله ووقف لله أو فيما شاء الله ولو قال ووقفته على من شئت أو فيما شئت فان كان عينه قبل ذلك صح والا فلا قل (قوله فهو كبيت كذا من غير ذكر مشترك) فديقال بظهور الفرق بينهما فان الانسان ينفر دبه بخلاف البيع (قوله أو أولى) أي بل أولى (قوله بان غالب الوصايا للفقراء) أي ولا سيما أوسع اصحابها بالمجهول والنجس وما يحسنه الاذرى من أنه لو نوى المصروف واعترف به صح مردود كما قاله الغزى بأنه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان النية انما تؤثر مع لفظ يحتملها ولا لفظ هنا يدل على المصروف شرح م (قوله لا قبول) ولو وقف على مسجدا لم يشترط قبول ناظره بخلاف ما لو وهب له شرح م (قوله وقيل يشترط) أي فور او هو المعتمد وعليه لا يشترط قبول من بعد البطلان الاول بل الشرط عدم الرد وان كان الاصح أنهم يتاقونه عن الواقف فان ردوا فتنقطع الوسط فان رد الاول بطل الوقف ولو رجع بعد الرد لم يعد له وعلم منه أنه لو رد بعد قبوله لم يؤثر ولو وقف على ولد فلان ومن يحدث له من الاولاد ولم يقبل الولد لم يصح الوقف خلافا لبعضهم شرح م (قوله وهو ما رجحه الاصل) عبارته مع شرح م والاصح ان الوقف على معين واحد أو أكثر يشترط فيه قبوله ان كان أهلا والاقبول وليه عقب الايجاب أو بلوغ الخبر كالمهية والوصية اذ دخول عين أو منفعة في ملكه قهر ا بغير الارث بعيد انتهى قال ع ش لو وقف على جمع فقبل بعضهم دون البعض بطل فيما يخص من لم يقبل وصح فيما يخص من قبل عملا بتفريق الصفة انتهى وقول م والا فقبول وليه أي فلو لم يقبل وليه بطل الوقف سواء كان الواقف أو غيره ومن لا ولي له خاص فولي القاضى فيقبل له عند بلوغ الخبر أو يقيم على الصبي من يقبل له الوقف كافي ع ش اه (قوله لو وقف على وارثه الخ) عبارة شرح م ولا يشترط قبول ورثة حائزين

من المعين نظر الى أنه تملك وهو ما رجحه الاصل (ان رد المعين بطل حقه) سواء أشرطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على وارثه وقف

الحائز شيئاً يخرج من الثلث لزم ولم يبطل حقه برده كما نقله الشيخان في باب الوصايا عن الامام (ولا يصح منقطع أول كوقفه على من سيولدى) ثم الفقراء لا تقطع أوله وخارج بالاول منقطع الوسط كوقفه (٢٠٧) على أولادى ثم رجل أو ثم العبد

لنفسه ثم الفقراء أو منقطع الآخر كوقفه على أولادى ثم أولادهم فانهما يصحان (ولو انقضىوا) أى الموقوف عليهم (في منقطع آخر فصرفه الفقير الاقرب رحماً) لا رثاً (لا واقف حينئذ) أى حين الانقراض لما فيه من صلة الرحم ومثله ما إذا لم تعرف أرباب الوقف وذكراً اعتبار الفقير وقرب الرحم من زيادته فيقدم ابن البنت على ابن العم فان فقدت أقارب الفقراء أو كان الواقف الامام ووقف من بيت المال صرف الربيع الى مصالح المسلمين وقال جماعة الى الفقراء والمساكين ولو انقضى الاول في منقطع الوسط فصرفه كذلك الا ان كان الوسط لا يعرف أمداً انقطاعه كرجل في المثال السابق فيه فصرفه من ذكر بعده لا الفقير الاقرب للواقف (ولو وقف على اثنين) معينين (ثم الفقراء) فأتى أحدهما فنصيبه لآخر (لا آخر) لا للفقراء لانه أقرب الى غرض الواقف ولان شرط الانتقال اليهم انقراضهما جميعاً ولم يوجد والصرف الى من ذكره

وقف عليهم مورثهم ما بقي به الثلث على قدر انصباهم فيصح ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ قهراً عليهم لان القصد من الوقف دوام الثواب للواقف فلم يملك الوارث رده اذ لا ضرر عليه فيه ولانه يملك اخراج الثلث عن الوارث بالكلية فوقفه عليه أولى انتهى بحروفه واشترط سم وس ل القبول وقوله ولم يبطل حقه برده مؤيداً بما في أن يكون هذا في الرد بعد الموت (قوله ولا يصح منقطع أول) أى لان الدرجة الاولى باطلة وما بعد هافر عنها فاشبه ذلك تسيب السوانب التي هي أوقاف الجاهلية اه سم ومن أفراد منقطع الاول ما لو قال وقفت على من يقرأ على قبري أو قبر أبى وأبوه حتى بخلاف وقفته الآن أو بعد موتى على من يقرأ على قبري بعد موتى فانه وصية فان خرج من الثلث أو أجبر الزائد وعرف قبره صح والا فلا س ل (قوله لا تقطع أوله) فيه تعليل الشيء بنفسه ورد بأن المعلن عدم الصحة نعم فيه شبهة مصادرة لانه جعل الدليل متعلق الدعوى لانفسها تأمل (قوله فصرفه الفقير) صرح في الانوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد الوقف بخلاف الزكاة شرح م ر وفي ع ش نقلاً عن الزركشى لو وقف على الاقارب اختص بالفقير منهم أيضاً خلافاً للوقف على الجيران اه سم والاقرب حل الجيران على ما في الوصية لمساكنته لما في التبرع كما في ع ش (قوله الاقرب رحماً لا رثاً) ومن ثم لا يرجع عم على خال بل هما مستويان ولا يفضل الذكركر على غيره انتهى شرح م ر واستشكل ذلك بالزكاة وسائر المصارف الواجبة على الشخص حيث لم يتعين صرفها للاقارب وبعدم تعيينهم أيضاً في الوقف على المساكين نعم قد يحتج بأنهم مما حث الشرع عليهم في جنس الوقف لقوله صلى الله عليه وسلم لا بى طلحة أرى ان تجعلها في الاقربين فجعلها في أقارب به وبني عمه اه سم قال الشيخ س ل ولو كان الفقير الاقرب متعدد في درجة فهل تجب التسوية الظاهر نعم وهو أحد احتمالين لو دل الروايات وثانيهما الامر الى رأى الحاكم اه (قوله لما فيه من صلة الرحم) عبارة شرح م ر لان الصدقة على الاقارب أفضل القربات فاذا تعذر الرد للواقف تعين أقربهم اليه لان الاقارب مما حث الشرع عليهم في حبس الوقف اه (قوله فان فقدت أقارب الفقراء) أى أو كانوا أغنياء (قوله أو كان الواقف) هذه زائدة على المفهوم (قوله الى مصالح المسلمين) أى ان كان ذلك أهم من غيره وقوله الى الفقراء أى ان لم يكن هناك أهم منهم (قوله فصرفه كذلك) أى الفقير الاقرب رحماً الى الواقف (قوله لا يعرف أمداً انقطاعه) بخلاف ما إذا كان يعرف أمداً انقطاعه كالعبد والداية فانه يصرف للفقير الاقرب رحماً كأن يقول على أولادى ثم عبدى يدو أو اراد نفس العبد ثم على الفقراء فيصرف للفقير الاقرب رحماً مدة حياة العبد المذكور فقط ثم بعد موته ينتقل للفقراء (قوله في المثال السابق فيه) أى في منقطع الوسط (قوله من ذكر) وهو الفقراء (قوله فنصيبه لآخر) وحملها لم يفصله والا بان قال وقفت على كل منهما نصفه فهما وقفان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما لآخر بل الاقرب انتقاله للفقراء ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب انتقاله للاقرب رحماً للواقف ولو وقف عليهما وسكت عن مصرفه بعد هما فهل نصيبه لآخر ولا اقرب الواقف وجهان أوجههما كما أفاده الشيخ الاول وصححه الا ذرعى ولو رد أحدهما أو بان ميتاً فالقياس على الاصح صرفه لآخر اه شرح م ر (قوله أو اختصاص نحو مسجد) في فتاوى السيوطى المسجد الموقوف على معينين هل يجوز اغييرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الغازان كلام القفال في فتاويه

الواقف أولى (ولو شرط) الواقف (شيئاً) يقصد كشرط ان لا يؤجر أو أن يفضل أحداً أو يسوى أو اختصاص نحو مسجد كدرمة و ر باط بطائفة

يؤهم المنع ثم قال الاسنوي القياس جوازه (وأقول) الذي ترجع التفصيل فان كان موقوفاً على أشخاص معينة كزيد وعمر ورو بكر مثلاً أو ذرية فلان جاز الدخول بأذنهم وان كان على أجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز غير هذا الجنس الدخول ولو أذن الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرده خلاف البتة وإذا قلنا بجواز الدخول بالأذن في القسم الأول في المسجد والرباط والمدرسة كان لهم الانتفاع على ما شرط الواقف للعينين لانهم تبع لهم وهم مقتدون بما شرطه الواقف اه ع ش على م ر (قوله كشافية) أي فلا يصلي ولا يعتكف غيرهم رعاية لغرضه وان كره هذا الشرط ولو شفه شخص متاعه لزمته أجرته وهل تكون لهم الاقرب لانهم ملكوا الانتفاع به لا المنفعة ولو انقضى من ذكرهم ولم يترك أحداً بعدهم فالوجه كما يحسنه الاسنوي انتفاع سائر المسلمين به لان الواقف لا يريد تعطيل وقفه وليس أحد من المسلمين أولى به من الآخر شرح م ر ملخصاً وقوله الاقرب لاستوجه ابن حجر صرفها لمصالح الموقوف كما رأيت بخط الرشيدى (قوله اتبع شرطه) أي في غير حالة الضرورة كسائر شروطه التي لا تخالف الشرع وخرج بغير حالة الضرورة ما لم يوجد من يرغب فيه الاعلى وجه مخالف لذلك أي لما شرطه فانه يجوز لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه وكذا الواهب تمت الدار المشروط عدم اجارتها الا مقدار كذا ولم يمكن عمارتها الا باجارتها أكثر من ذلك أوجرت بقدر ما يفي بالعمارة فقط مراعي المصلحة الواقف للمصلحة المستحق شرح م ر

(فصل في أحكام الوقف اللفظية) أي المتعلقة بلفظ الواقف وعبارة ع ش قوله اللفظية أي التي هي مدلول اللفظ كالواو و ثم (قوله للتسوية) أي في أصل الاعطاء وقدر المعطى سواء الذكر والأنثى والختنى لان الواو يطلق الجمع (قوله وان زاد) الغاية للتعميم بالنسبة لقوله ماتنا سألوا وللد بالنسبة لقوله بطننا بعد بطن وبطننا في كلامه منصوب على المفعولية لزيد وفي كلام الواقف على الحال قل وقوله للتعميم لان بعد تأتي بمعنى مع كما في قوله تعالى والارض بعد ذلك دحاها على قول وأيضاً هي تأتي للاستمرار وعدم الانقطاع حجج (قوله اذا لم يرد) أي بقوله ماتنا سألوا الخ ع ش كأنه قال وان سألوا (قوله للترتيب) أي فلا يأخذ من الوقف بطن وهناك من البطن الأول أو من بطن أقرب منه أحد شرح الروض لان كلمة بعد وضعت لتأخير الثاني عن الأول وهو معنى الترتيب يحل أي فالمعنى عليه حال كون أولاد الأولاد بطننا بعد البطن الأول أي مرتبين (قوله وعليه) أي على قوله وقيل المزدخ (قوله والاعلى فالاعلى) بان قال وقفت على أولادى وأولادهم الاعلى فالاعلى أو الأول فالأول الخ كما صرح به أصله ولو اختلف أهل البطن الأول والثاني مثلاً في انه وقف ترتيباً ونشر بك أو في المقادير حافظوا ثم ان كان في أيديهم أو يد غيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم فالقول قوله بالنظر لهذه الصورة وكذا الناظر ان كان في يد شرح م ر وقوله فالقول قوله أي بلايين على الاقرب انتهى ع ش والمراد من قوله فالاعلى ومن قوله فالأول الطبقة الثانية وعبر عنها بالاعلى والأول بالنظر لما بعد من الطبقات ع ش على م ر (قوله ثم ان ذكر معه) أي مع ثم والاعلى فالاعلى اه ع ش وهذا صريح في انه اذا قال على أولادى ثم أولادى وأولادى ماتنا سألوا كان للترتيب بين البطن الثاني والثالث وهكذا سائر البطون وقد يشكك بان ثم تأتي بهابين البطن الأول وما بعد ما فقط وليس بعدهما حرف مرتب ويجاب بان الترتيب في المذكور أولاً لاقرينة على الترتيب فيما يتناوله ماتنا سألوا أو نحوه اه سم (قوله أو نحوه) أي ما توالدوا (قوله ويدخل أولاد بنات في ذرية) دليله قوله تعالى في ابراهيم عليه السلام ومن ذرية داود وسليمان الى قوله وعيسى وانما هو ولد البنت والنسل والعقب في معنى الذرية اه سم (قوله في ذرية ونسل وعقب الخ) وان بعدوا في غير الاخيرة لصدق كل من هذه الاربعة بهم شرح م ر (قوله وعقب) وهو ولد الرجل الذي يأتي بعده

كشافية (اتبع) شرطه رعاية لغرضه وعملاً بشرطه وتعبيري بذلك أعم مما عبر به

(فصل في أحكام الوقف اللفظية)

(الواو) العاطفة (للتسوية) بين المتعاطفات (كوقفت) هذا (على أولادى وأولاد أولادى وان زاد) على ذلك (ماتنا سألوا أو بطننا بعد بطن) ذالمز يد للتعميم في النسل وقيل المزدخ فيه بطننا بعد بطن لترتيب ونقل عن الاكثرين وصححه السبكي تبعاً لابن يونس قال وعليه هو للترتيب بين البطنين فقط فينتقل بانقراض الثاني لمصرف آخر ان ذكره الواقف والافتقار الآخر (و ثم والاعلى فالاعلى والأول فالأول) والاقرب فالاقرب كل منها (لترتيب) ثم ان ذكر معه في البطنين ماتنا سألوا أو نحوه لم يختص الترتيب بهما والا اختص وينتقل الوقف بانقراض الثاني لمصرف آخر ان ذكره والافتقار الآخر (ويدخل أولاد بنات في ذرية ونسل وعقب وأولاد أولاد) لصدق الاسم بهم (الا ان قال على

و يدخل الحمل في الذرية والنسل والعقب كما في الروض ويدخل الخنثى في الوقف على البنين والبنات
 اذا لم يخرج عن أحدهما يعطى المتيقن اذا فاضل بين البنين والبنات ويوقف الباقي الى البيان ولا
 بصرف له شيء في الوقف على أحدهما لاحتمال أنه من الصنف الآخر شرح م (قوله فلا يدخل أولاد
 البنات) لانهم لا ينسبون اليه بل الى آبائهم لقوله تعالى ادعوهم لأبائهم واما خبرنا في هذا سيد في حق
 الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما فجوابه ان ذلك من خصائصه عليه الصلاة والسلام كاذكروه في
 النكاح شرح م (قوله فالتقييد فيها) أي في المرأة أي في صيغتها وقوله لبيان الواقع أي لان النسب ان
 كان شرعياً فلا ياب لها أصلاً وان كان لغوياً فالكل منسوبون اليها فتعين ان التقييد لبيان الواقع
 شيخنا وفي الرشيدى على م قوله لبيان الواقع معنى ان كلام من أولادهما ينسب اليه بالمعنى اللغوي فليس
 له افرع لا ينسب اليها بهذا المعنى (قوله فلا يدخلون فيهم) أي عند الاطلاق فلو أراد الجميع دخلوا من
 (قوله ليس ولده) وعدم حملهم اللفظ على حقيقته وبجازه لان شرطه ارادة التكلم له ولم تعلم هنا ومن ثم
 لو علمت فالوجه دخولهم كما قطع به ابن خيران وعلى فرض تسليم عدم الاعتبار بارادته فهنا مرجع
 وهو اقرية الولد المرغوبة في الاوقاف غالباً وبه فارق ما يأتي في الوقف على المولى شرح م وتبقى
 ما لو قال وقف على آباءى وأمهاتى هل تدخل الاجداد في الاول والجدات في الثاني أم لا فيه نظر والاقترب
 الاول لا يقال قياس عدم دخول أولاد الاولاد مع وجود الاولاد عدم دخولهم لاننا نقول لفرق ظاهر بينهما
 وهوان الاولاد متعددون بخلاف من ذكر من الآباء والامهات فانه لا يكون للانسان أبوان فالتعبير
 بصيغة الجمع دليل على دخول الاجداد والجدات فيكون لفظ الآباء والامهات مستعملاً في حقيقته
 وبجازه ع ش على م (قوله نعم ان لم يكن الا فروعهم استحقوا) عبارة م اما اذا لم يكن حال الوقف
 على الولد الاولاد لجل عليه قطعاً صيانة للفظ عن الانعفاء فلو حدث له ولد فالظاهر الصرف له لوجود
 الحقيقة وانه بصرف لهم معه بالسوية كالاولاد في الوقف عليهم ويحتمل خلافه واستبعاد بعضهم الاول
 مردود وما بحثه الاذرى من أنه لو قال على أولادى وليس له الاولاد وولد له ولد أنه يدخل اقرية الجمع غير
 ظاهر والاقترب ما يصرح به كلامهم أنه يختص به الولد وقرينة الجمع يحتمل انها الشمول من يحدث له من
 الاولاد شرح م وفي قل على الجلال والمراد بالاولاد الجنس فيشمل الولد الواحد فيستحق
 الكل فلو حدث له ولد بعده شاركه ولا يدخل الحمل لانه لا يسمى ولداً الا اذا لم يكن له ولد ولا ولد له ولد
 فيدخل حينئذ من الغاء عبارة الواقف ويستحق وهو جنين ويدخل في نحو الذرية ولا يدخل
 الرقيق واذا عتق استحق ولا يدخل المنقضى بلعان فان استلحقه استحق حصته فيما مضى فيرجع
 بها قاله شيخنا كوالده (قوله والمولى يشمل الاعلى) فيقسم بينهما أي بين الاعلى والاسفل
 على عدد الرؤس كما أفهمه كلام البند نيجى وهو المعتمد لاعلى الجهتين مناصفة لتناول الاسم لهما
 نعم لا يدخل مدبر وأم ولد لانهم ليسا من المولى حال الوقف ولا حال الموت شرح م (قوله فلو
 اجتمعا الخ) ولو لم يوجد سوى أحدهما جمل عليه قطعاً فاذا طرأ الآخر شاركه على ما بحثه ابن النقيب
 وقاسه على مالى وقف على اخوته فحدث آخر وهو ممنوع كما افاده المولى العراقي بان اطلاق المولى على
 كل منهما اشتراك لفظى وقد دلت القرينة على أحدهم معنييه وهى الانحصار في الوجود فصار المعنى
 الآخر غير مراد وأما الاخوة حقيقة واحدة واطلاقها على كل من المتواطى فيصدق على كل من طرأ
 وما توزع به من اطلاق المولى عليهم على جهة التواطؤ أيضاً والمواالاتى واحد لا اشتراك فيه لاتحاد
 المعنى مردود بمنع اتحاد لان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه منعماً بالنسبة للعتيق من حيث كونه
 منعماً عليه وهذا متغايران بلا شك اه شرح م بحروفه (قوله أعم من تعبيره بالعتيق) أي اشموله

من ينسب الى منهم) فلا
 يدخل أولاد البنات فيمن
 ذكر نظر التقييد المذكور أي
 ان كان الواقف رجلاً فان
 كان امرأة دخلوا فيه يجعل
 الانتساب فيها لغوياً لا شرعياً
 فالتقييد فيها لبيان الواقع
 لا للاخراج (لا فروع أولاد)
 فلا يدخلون (فيهم) أي في
 الاولاد اذ يصح أن يقال في
 فرع ولد الشخص ليس ولده
 نعم ان لم يكن الا فروعهم
 استحقوا (والمولى يشمل
 الاعلى) وهو من له الولاء
 (والاسفل) وهو من عليه
 الولاء فلو اجتمعا اشتركا
 لتناول اسمه لهما وتعبير
 بذلك أعم من تعبيره
 بالعتيق والمعتق

(والصفة والاستثناء يلحقان المتعاطفات) أي كل منها (ب) حرف (مشارك) كالواو والقاء وثم بتقيده بقرينة بقوله (لم يتخلها كلام طويل) لان الاصل اشتراكها (٢١٠) في جميع المتعلقات سواء أتقدم عليها أم تأخر أم توسط كوقف هذا على

العصبية (قوله و لصفة) ليس المراد بها هنا النحوية بل ما يفيد قيداً في غيره ع ش (قوله والاستثناء الخ) الاصل في هذا آية فاجلدوهم ثمانين جلدة الى أن قال الا الذين تابوا جعله شافعي رضي الله تعالى عنه راجعاً لقبول الشهادة والفسق وخصه أبو حنيفة رضي الله عنه بالفسق اتأخر جلته وأما جلة الجلد فخرجت بدليل اه سم (قوله يلحقان المتعاطفات) (تنبيه) لا يتقيد عود الاستثناء الى الجمل بالعطف فقد نقل الرافعي في الايمان أنه يعود اليها بلا عطف حيث قال القاضي أبو الطيب لو قال ان شاء الله أنت طالق عبدي حر لم تطلق ولم يعتق اه شرح البهجة اه شوبري (قوله لم يتخلها) حال من المتعاطفات وهلافسر السارح ان كعادته تأمل (قوله واحفادي) ولو وقف على زوجته وأمهات أولاده وبناته مالم يتزوجن فتزوجت واحدة منهن خرجت ولا تعود اذا طلقت أو فورقت بفسخ أو وفاة فان قيل لو وقف على بناته الارامل فتزوجت واحدة منهن ثم طلقت عاد استحقاقها فهل كان هنا كذلك أجيب بأنه في البنات أثبت استحقاق البنات الارامل والطلاق صارت أرملة وهن اجعلها مستحقة الان تزوج وبالطلاق لا تخرج عن كونها تزوجت انتهى خط م ل (قوله فان تخل المتعاطفات ما ذكر) أي كلام طويل فقال الاستثناء المتقدم وقفت هذا على غير الفاسق من أولادي وأحفادي وأخوتي ومثال المتوسط كوقفت هذا على أولادي الامن يفسق منهم واحفادي وأخوتي والذي يظهر ان المراد بالفسق هنا ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة أو صغائر ولم تغلب طاعته على معاصيه وبالعدالة انتفاء ذلك وان ردت شهادته لحرم مراءاة أو تغفل أو نحوهما شرح م قال ع ش فتوابع الفاسق هل يستحق من حين التوبة أو لا فيه نظر والذي يظهر الاستحقاق اه (قوله اختص ذلك بالمعطوف الاخير) وهو الاخوة وسماه معطوفاً من جهة المعنى لا من جهة اللفظ (قوله أعم من تعبيره بالجمل) لشموله المفردات ومثل الامام لا يجعل بوقفت على أولادي داري وجبست على أقارب في ضيعتي وسبلت بيتي على خدي المحتاجين أو الا أن يفسق أحد منهم أي وان احتاجوا شرح م ر (قوله بغيرها) أي المتقدمة والمتأخرة (قوله وجود عطف جامع) كالواو قال ابن الجوزي حروف العطف أربعة أقسام قسم يشرك بين الأول والثاني في الاعراب والحكم وهو الواو والقاء وثم وحتى وقسم يجعل الحكم للأول فقط وهو لا وقسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم لأحدهما لا بعينه وهو اما أو وأم شوبري (قوله بخلاف بل ولكن) أي فلا يرجع ما بعدهما من الصفة والاستثناء لما قبلها ما وكلامه يقتضي انه لو قال وقفت على أولادي بل على أولاد أولادي المحتاجين لم يبطل الوقف للأول فتكون بل للانتقال لا للاضرار بالمقتضى لا بطل الوقف عن الأول ويؤيده ان الانشاء لا يبطل بعد وقوعه بخلاف الخبر فيجتمل فيه الانتقال والابطال هذا ما ظهر لشيخنا ح ف بعد اطلاعه على عبارة قل الله كور فيها اقتضاء الشرح للحكم المذكور ثم توقفه في الحكم اه وقوله للانتقال مقتضاء اشتراك ما بعدها وما قبلها في الوقف

(فصل في أحكام الوقف المعنوية) أي التي لم تتعلق بعبارة الواقف (قوله الموقوف ملك لله) فيه أن الاشياء كلها لله تعالى سواء كانت موقوفة أم لا والجواب ما أشار اليه الشارح بقوله أي ينفك الخ شيخنا قال م ر وإنما ثبت الوقف بشاهد وعين دون بقية حقوقه تعالى لان المقصود ريعه وهو حق آدمي اه

محتاجي أولادي وأحفادي وأخوتي أو على أولادي وأحفادي وأخوتي المحتاجين أو على أولادي المحتاجين وأحفادي أو على من ذكر الامن يفسق منهم والحاجة هنا معتبرة بجواز أخذ الزكاة كما فني به القفال فان تخل المتعاطفات ما ذكر كوقفت على أولادي على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل - حظ الانثيين والافنصينه لمن في درجته فاذا انقرضوا صرف الى اخوتي المحتاجين أو الى من يفسق منهم اختص ذلك بالمعطوف الاخير وتعيرى بالمتعاطفات أعم من تعبيره بالجمل والخاف الصفة المتوسطة بغيرها من زيادتي وهو المعتمد المتقول بخلاف ما اختاره صاحب جمع الجوامع من أنها تختص بما قبلها وقد بينت ذلك في حاشيتي على شرحه وغيرها وعلم من تعيرى بمشارك ان ذلك لا يتقيد بالواو وان وقع التقييد بهافي الاصل في الصفة المتأخرة والاستثناء تبع الامام في غير البرهان فقد صرح هو فيه بان مذهب الشافعي العود الى

الجميع وان كان العطف بتم وقد نقله عنه الزركشي ثم قال والمختار أنه لا يتقيد بالواو بل الضابط وجود عطف جامع قوله بالوضع كالواو والقاء وثم بخلاف بل ولكن وغيرهما وقد صرح بذلك ابن القشيري في الاصول وقال السبكي الظاهر أنه لا فرق بين العطف بالواو وثم (فصل في أحكام الوقف المعنوية) (الموقوف ملك لله تعالى) أي ينفك عن اختصاص

(قوله فلا يكون للواقف) خلافاً للإمام مالك ولا للموقوف عليه خلافاً للإمام أحمد ومثوبة الموقوف وعمارته من فوائده فالقن مؤتمنه من كسبه فإن لم ينف بذلك ففي بيت المال فعلى أغنياء المسلمين والعقار عمارته في غلته حل وعبارة شرح مر فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه أي كقيل بهما في المذهب ومحل الخلاف فيما يقصد به تلك ريعه بخلاف ما هو مثل التحرير نصاً كالسجد والمقبرة وكذا الربط والمدارس اه أي فالملك فيه لله تعالى باتفاق (قوله وثمرة) أي حدثت بعد الوقف قال مر والثمره الموجودة حال الوقف للواقف ان كانت مؤجرة والا فقولان أرجحهما ما أنها موقوفة كالحل المقارن اه وقال قل كثمره أي حادثة بعد الوقف والافهى للواقف ان كانت مؤجرة والافهى وقف فتباع ويشترى بقدر ثمنهما من جنس أصلها فإن تعذر فغيره فإن تعذر عادت بمكالم الموقوف عليه فإن تعذر فلا قرب الناس الى الواقف ثم للفقراء أخذاً مما سياتي وكذا يقال في الصوف ونحوه اه (قوله وأغصان خلاف) بوزن كتاب شجر معروف الواحدة خلافة ونصوا على تخفيف اللام وتشديد ها من لحن العوام كما قاله في الصباح وفي قل وأغصان خلاف وهو نوع من الصفصاف أو نفسه وكذا نحوه مما يعتاد قطعه أو شرط الواقف قطعه نعم قال الامام ان شرط قطع الأغصان التي لا يعتاد قطعها مع ثمارها كانت له كذا في خ ط فراجع وتأمله اه (قوله ومهر بوطه) عبارة مر اذا وطلت من غير الموقوف عليه بشبهة منها كأن كانت مكرهة أو مطاوعة لا يعتد بفعلها الصغراً واعتقاد حل وعذرت وخرج بالمهر أرش البسكرة فهو كأرش طرفها ولا يحل للواقف ولا للموقوف عليه وطؤها ويحد الاقل به كما حكى عن الاصحاب وكذا الثاني كارجاءهنا وهو المعتمد والقياس عدم حدهما الشبهة لملك على القول به والحدود تدراً بالشبهات وسيأتي في الوصية الفرق بينهما وبين الموصي له بالمنفعة حيث لا يحد شرح مر أي وهو أن ملك الموصي له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل أن له الاجارة والاعارة من غير اذن مالك الرقبة وتورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه لا بد من اذن الناظر ولا تورث عنه المنافع انتهى مر وزى وعش على مر وقوله فهو كأرش طرفها أي فيشترى الحاكم به عبداً صغيراً أو شقصاراً يقفه انتهى وإذا وطئها لموقوف عليه لا يلزمه المهر ولا قيمة ولها الحادث بتلقه أو بانعقاد حراً لان المهر ولد الموقوفة الحادث له ويلزمه الحد حيث لا شبهة كالواقف ولا أثر لملكه بالمنفعة انتهى سل (قوله فيستوفى منافع نفسه) ولو حصل من استيفاء المنفعة نقص في عين الوقوف كخصاص الحمام واستوفى الموقوف عليه الاجرة لزمه قيمة ما أذهبته النار من الرصاص مما قبض من الاجرة وصرفه في مثله سل (قوله واجارة من ناظره) أو نائبه سواء كان الواقف أو من شرط له الواقف الناظر فإن لم يكن أحدهما فمن يوليه الحاكم فإن لم يوجد لم تصح اجارة المستحق بنفسه فتنبه له فانه يقع كثيراً وكتب عليه سم قوله من ناظره اعتمد مر توقف صحة كل من الاجارة والاعارة على الناظر كما هو ظاهر هذه العبارة اه عش (قوله وقد يتوقف) أي فيما لو وقف عليه ليسكنه عش والمتمدد جوازها وهو واضح ان لم يقل تسكنها وحده وفي كلام شيخنا ما يفيد عدم الجواز اه حل وهو الذي صرح به عش (قوله باذن الموقوف عليه) أي اذا أتى اذنه فان كان جهة فينبغي أن يستقل الحاكم بالتزويج حل وقال البرماوى يزوجه الناظر حينئذ وقوله ولا يزوجهاله ولا للواقف أي مراعاة للقولين الضعيفين أي انها ملك لهما حل (قوله ويختص الموقوف عليه الخ) وعلى هذا ليس له أن ينقل يده عن هذا الاختصاص بعوض حيث يجوز انقل اليد عن الاختصاصات بعوض وصيغة اه حل (قوله بجاد بهيمة ماتت) ولو قطع عوت الموقوفة المأكولة جاز ذبحها للضرورة وبيع اللحم ويشترى بقيمتها دابة من جنسها وتوقف وقيل بفعل الحاكم به ما يراه مصلحة ولا يجوز بيعها حية وان لم يقطع عوتها لا يجوز

الآدى كالتق فلا يكون
لواقف ولا للموقوف عليه
(وفوائده) أي الحادثة بعد
الوقف (كاجرة وثمرة)
وأغصان خلاف (وولد
ومهر) بوطه أو نكاح
(ملك للموقوف عليه)
يتصرف فيها تصرف الملك
لان ذلك هو المقصود من
الوقف فيستوفى منافع
بنفسه وبغيره باجارة واجارة
من ناظره فان وقف عليه
ليسكنه لم يسكنه غيره وقد
يتوقف في منع اعارته ومعلوم
أن ملكه للولد محله في غير
الحرأما الحر فله قيمة على
الواطي ولا يبطأ الموقوفة
الازوج والمزوج لها الحاكم
باذن الموقوف عليه
ولا يزوجهاله ولا للواقف
(ويختص) الموقوف
عليه (بجلد بهيمة)
موقوفة (ماتت) لانه أولى
به من غيره (فان اندبغ
عادوقفا) هذا من زيادتي
(ولا يملك قيمة رقيق)

ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كما لا يجوز اعتناق العبد الموقوف سل (قوله ماتت) فلم تمت
 وأشرفت على الموت فعلى الحاكم ما فيه المصلحة من بيعها قبل ذبحها أو ذبحها وبفعل ما يحتملها
 ما يراه مصلحة من بيعه أو نحوه فان تعذر ذلك عادت ملكا للموقوف عليه برماوى (قوله أناف) أى
 باتلاف أجنبي أو الواقف أو الموقوف عليه تعدياً ما يغير تعدياً فلا ضمان ولو جنى الموقوف جناية أوجب
 قصاصاً اقتص منه وفات الوقت كالومات ولو وجب مال أو عني عليه فداء الواقف ان كان حياً بأقل
 الامر بن وجناباته كواحدة وان كان ميتاً ففى من يت المال ولا يفدى من تركه الواقف لانها انتقلت الى
 الوارث سل وعبرة مر قوله أناف أى من واقف أو أجنبي وكذا موقوف عليه تعدى كأن
 استعمله فى غير ما وقف له أو تلف تحت يد ضامنه له أما اذا لم يتعد باتلافه الموقوف فلا يكون ضامناً كالأ
 وقع منه كوز سبيل على حوض فانسكس من غير تقصير قال العلامة الرشيدى قوله وكذا موقوف عليه الخ
 فضية هذا الصنيع ان الواقف والا جنى ضامناً مطلقاً وظاهر أنه لا ضمان عاينهما اذا اتلفاه بغير تعدى كأن
 استعماله فيما وقف له باجارة مثلاً فلو أسقط لفظ كذا الرجوع القيد وهو قوله تعدى للجميع اه بحروفه
 (قوله بل يشتري الحاكم) أى وان كان للوقف ناظر خاص مر كما يأتى فى قوله وقدم ذلك على الناظر
 الخ قال مر فى شرحه أما ما اشتراه الناظر من ماله أو من ريع الوقف أو عمره منهما أو من أحدهما الجهة
 الوقف فالمشئى لوقفه هو الناظر كما أفنى به والدرجته الله تعالى والفرق بينهما وبين بدل الموقوف واضح
 وما ذكره فى شرح المنهج انما عوفى بدل الرقيق الموقوف وهو المعتمد فيه اه بحروفه (قوله مثله)
 أى ذكورة وأثوثة وسناو جنسا وغيرها حل وزى (قوله ويقفه مكانه) ولو حدث فيه أكساب
 قبل صدور الوقفية فلمن تكون وينبغى أن يأتى فيه ما سياتى فى نظيره من الموصى به اه عمرة سم
 وعبرة قل قوله ويقفه مكانه أى بصيغة من ألفاظ الوقف السابقة لان القيمة ليست ملكاً لأحد
 وبذلك فارق بدل الاضحية (قوله وجهان) أى قيل انه لا أول وقيل انه للثانى شيخنا (قوله والمختار
 شراء شقص) فان تعذر رجوع للموقوف عليه ع ش (قوله لمعذر الرقبة) علة تقوله ولا يرد الخ (قوله
 وقدم فى ذلك) أى الشراء قوله لان الوقف ملك لله أى والحاكم نائب الشرع (قوله كشجرة) فان لم
 يمكن الانتفاع بها الا باحراقها ونحوه صارت ملكاً للموقوف عليه لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها
 كأم الولد ولحم الاضحية وهذا ما استوجهه خط سل ولو أخلفت الشجرة بدلها كالموز فله
 حكمها وكذا لو فرخت من جوانبها ولومع بقائها ولا يحتاج الى انشاء وقف ومثله ولد ما وقف فى سبيل
 الله انتهى قل (قوله ومسجد انهدم) ولو خيف على تقضه نقض وحفظ ليعمر به مسجد آخر ان
 رآه الحاكم والا قرب اليه أولى لانحو بثور باط انتهى مر وحج قال ع ش وهل يستحق أرباب
 الشعائر المعلوم أم لا والظاهر أن يقال ان من تمكنه المباشرة مع الاهداء كقراءة خز به استحق المعلوم
 ان يشر من لا تمكنه المباشرة كبواب المسجد وفرشه لم يستحق كمن أكره على عدم المباشرة وهذا
 كله حيث لم يمكن عوده والاوجب على الناظر القطع عن المستحقين وعوده ان أمكن والاقتل لأقرب
 المساجد اليه وعبرة قل قوله وتعذرت اعادته أى بتقضه ثم ان رجى عوده حفظ تقضه وجو باولو
 بنقله الى محل آخر ان خيف عليه لو بقى ولجأكم هدمه ونقل تقضه الى محل أمين ان خيف على أخذه
 ولم يهدم فان لم يرج عوده بنى به مسجداً آخر لا نحو مدرسة وكونه بقربه أولى فان تعذر المسجد بنى به
 غيره وأما غلته التى ليست لارباب الوظائف بان كانت لعمارة وحصره وقناديله فكنتقضه والافهى
 لاربابها وان تعذرت أى الوظائف لعدم تقصيرهم كدرس لم تحضر طلبته بخلاف امام لم يحضر من
 صلى معه فلا يستحق الا ان صلى فى البقعة وحده لان عليه فعل الصلاة فيه وكونه اماماً اذا تعذر أحدهما

مثلاً موقوف (أناف بل
 يشتري الحاكم بها مثله ثم)
 ان تعذر اشتري (بعضه
 ويقفه مكانه) رعاية لغرض
 الواقف من استمرار
 الثواب ولو اشترى ببعض
 قيمته رقيقاً ففى كون
 الفاضل للواقف أو للموقوف
 عليه وجهان قال فى الروضة
 هما ضعيفان والمختار
 شراء شقص ورجحه
 البلقينى قال ولا يرد عليه
 ما لو أوصى أن يشتري بشئ
 ثلاث رقاب فوجدناه
 رقتين وفضل ما لا يمكن
 شراء رقبة به فان الاصح
 صرفه للوارث لتعذر
 الرقبة المصرح بها ثم بخلاف
 ما هنا وذكر الحاكم من
 زيادته وقدم فى ذلك على
 الناظر والموقوف عليه
 لان الوقف ملك لله تعالى
 كما هو تعبيري بمثله الخ
 أولى مما عبر به (ولا يباع
 موقوف وان خرب)
 كشجرة جفت ومسجد
 انهدم وتعذرت اعادته

بقي الآخر وهذا في مسجد يمكن فيه تلك الوظائف ولا كسجد بجانب البحر مثلاً وصار أي المسجد
داخل اللجة فينبغي نقل وظائفه أي مع بقائها الأربابها لا ينقل اليه نقضه اهـ (قوله وحصره الموقوفة
البالية) أي بان صرح بوقفها ولا يكتفى الشراء لجهته وحيث قد للموجود الآن بالمسجد ببيع عند الحاجة
لأنهم لا يصرحون فيه بوقفية اهـ سم كما سيأتي في قوله أما الحصر الموهوبية الخ (قوله وجدوعه)
جذع النخلة ما بين أصلها الذي في الأرض ورأسها كما في تفسير الخطيب وكذا جذوع عقاراته الموقوفة
عليه أو أبنيتها ومثل انكسارها لو أشرفت على الانكسار أو الهدم أو كانت في أرض مستأجرة ولم يزد
ربعها على أجرها فإن له قلعها (قوله ولأنه يمكن الانتفاع به) وبه تارق ما لو وقف فرس على الغزو فكبر
ولم يصلح حيث جاز يبيعه شرح مـ (قوله وماذا كرتيه فيها) أي في الحصر والجذوع وقوله بصفتهما
هي في الحصر كونها بالية وفي الجذوع كونها منكسرة (قوله وصحح الشيخان) معتمد أي بيدهما
الحاكم وإن كان ثم ناظر خاص قياساً على ما سبق ويحتمل الفرق بين هذا وما تقدم حل (قوله أنه
يجوز بيعهما للتلايضع) أي فتحصيل ربح من ثمنهما يعود على الوقف أولى من ضياعهما واستيفاء من
بيع الوقف أصروا رتبتهما كالمعدوم ويصرف لمصالحه ثمنهما إن لم يكن شراء حصر أو جذوع به
ويجوز الخلاف المذكور في دار منهدة أو مشرفة على الانهدام ولم تصلح للسكنى وفرق بعضهم بين
الموقوفة على المسجد والموقوفة على غيره وأفتى الوالد رحمه الله تعالى بأن الراجح منع بيعها سواء أوقفت
على المسجد أو على غيره وقال السبكي وغيره إن منع بيعها هو الحق ويمكن حل كلام القائل بالجواز على
البناء خاصة كما أشار إليه ابن المقرئ في روضه بقوله وجدار داره المنهدم وهذا الحل أسهل من تضعيفه
شرح مـ (قوله مثلها) أي إن أمكن والافيصرف في مصالح المسجد وكالحصر تجارة الخشب
وأستار الكعبة إذا لم يبق فيها تقع سـ ل (قوله والقول به) أي بجواز البيع وهذا رد من الشارح على
الشيخان اهـ (قوله يؤدي الخ) إن أراد التأكيد مطلقاً ممنوع وإن أراد التأكيد في هذه الحالة فلا مانع
من ذلك لأنها حالة ضرورة سم (قوله أو المشتراة للمسجد) ولو من ريعه ولا بد من وقفه وأما ما يشتري
ببدل المتلف فلا بد أن يقفه الحاكم حل (قوله عند تعذر عاداته) أي حالاً وقوله قال الماوردي الخ
وجمع بين هذه الأقوال بحمل أولها على ما إذا لم يمكن عوده أصلاً وفقدت أقارب الميت أي الواقف ولم
يحتج إليه أقرب المساجد وحل ثانيها على ما إذا احتاج إليه أقرب المساجد وفقدت أقارب الميت أي
الواقف وحل ثالثها على ما إذا وجد أقارب الميت ولم يمكن عوده ورابعها على ما إذا أمكن عوده اهـ حل
وزي وهذا لا يظهر بعد قوله عند تعذر عاداته وقد يجاب بان المعنى عند تعذر عاداته حالاً فلا ينافي توقعها
في المستقبل تأمل وقال قل على الجلال تنبيه علم بما ذكرناه يقدم حفظ غلته لرجاء عوده فإن تعذر
صرفت إلى أقرب المساجد إن احتج إليها والاصرفت لأقرب الناس إلى الواقف إن وجدوا والا
فالفقراء وعلى ذلك يحمل ما في كلامهم من التناقض اهـ

﴿فصل﴾

في بيان النظر على الوقف
وشروط الناظر ووظيفته
(إن شرط واقف النظر)
لنفسه أو غيره (اتباع)
شرطه

﴿فصل في بيان النظر على الوقف﴾ أي وما يتبع ذلك من قوله ولو واقف ناظر الخ (قوله أو غيره) قال
شيخنا وقبوله كالوكيل اهـ قل (قوله اتباع شرطه) أي في استحقاقه النظر وكذا فيما شرط له
من ريع الوقف وهو أجرة المثل في الوقف وفي غيره مطلقاً فإن لم يشترط له شيء فهو متبرع إلا أن فرض
له الحاكم أجرة المثل بمدرفعه له فإن أخذ شيئاً من مال الوقف قبل ذلك أو بعده بغير ما قرره ضمنه
ولا يبرأ إلا برده للقاضي وخرج بذلك ما يؤخذ ضيافة أو حلاً أو أقال شيخنا الرملي بجوازه نظراً
للعادة ومنعه شيخنا زى ويظهر أنه إن بذله دافعه عن طيب نفس بلا كراه وبلا خوف
زوال الوقف عنه وبلا نقص أجرة وقفه جاز ولا فلا وبهذا يجمع بين كلامهما اهـ قل (قوله

كامل مما امر بخبر البهيق
المسلمون عند شروطهم
(والا) بأن لم يشترطه
لاحد (ف) هو (للقاضي)
بناء على أن الملك في
الموقوف لله تعالى (وشرط
الناظر عدالة وكفاية) أي
قوة وهداية للتصرف فيما
هو ناظر عليه لان نظره ولاية
على الغير فاعتبر فيه ذلك
كالوصي والقيم ولو فسق
الناظر ثم عاد عدلا عادت
ولايته ان كانت له بشرط
الواقف والا فلا كما أفتى به
النووي وان اقتضى كلام
الامام عدم عودها وذلك
لقوته اذ ليس لاحد عزله
ولا الاستبدال به والعارض
مانع من تصرفه لاسباب
لولايته (ووظيفته عمارة
 واجارة وحفظ أصل وغلة
وجمعها وقسمتها) على
مستحقها وذكرك حفظ
الاصل ولغلة من زيادتي
وهذا اذا أطلق النظر له أو
فوض له جميع هذه الامور
(فان فوض له بعضها لم
يتعد) كالوكيل ولو فرض
لاثنين لم يستقل أحدهما
بالتصرف مالم ينص عليه
(ولو اوقف ناظر عزل من
ولاه) النظر عنه (ونصب
غيره) مكانه كافي الوكيل
بخلاف ما دام يكن ناظرا
كأن شرط النظر لغيره حال
الوقف فليس له ذلك لانه
لا نظره حيث ولو عزل هذا
الغير نفسه لم ينصب بدله الا الحاكم

مما امر) أي من قوله ولو شرط الواقف شيئا بقصد اتباع حل (قوله بان لم يشترطه لاحد) أي
بان لم يعلم بشرطه لاحد سواء علم عدم شرطه أو جهل الحال اه ع ش على م (قوله فللقاضي)
أي قاضي بلد الوقف من حيث اجارته وحفظه ونحوهما وقاضي بلد الموقوف عليه من حيث
التصرف وقسمة الغلة ونحوهما كتفنيته كافي مال اليتيم وليس لاحد القاضيين فعل ما ليس له قاله
شيخنا اه قل على الجلال وس ل (قوله بناء على ان الملك في الموقوف الخ) أي وأما على القول
بان الملك فيه للواقف فيكون النظر له وعلى القول بان الملك للموقوف عليه يكون النظر له أيضا (قوله
وشرط الناظر) وان كان هو الواقف كافي شرح شيخنا وشمل الاعمي والحنثي قل (قوله عدالة)
ويشترط في منصوب الحاكم العدالة الباطنة وفي منصوب الواقف العدالة الظاهرة واعتبرا لا ذرعى الباطنة
فيه أيضا اه س ل وشرح م ر وفي سم مانعه واعتمد م ر اعتبار العدالة الباطنة في الجميع
حتى الواقف اذ اشترط النظر لنفسه اه (قوله كالوصي) يؤخذ من قوله كالوصي أنه لا يشترط فيه البصر
شوري (قوله ولو فسق الناظر الخ) قال م ر وعند زوال الاهلية يكون النظر للحاكم كما رجحه
السبكي لانه بعد من الامل بشرط الواقف خلافا لابن الرفعة لانه لم يجعل للتأخر نظر الا بعد فقد المتقدم
فلا سبب لنظره غير مقدمه بهذا فارق انتقال ولاية النكاح للابعد بفسق الاقرب لوجود السبب فيه
وهو القرابة اه بحروفه (قوله ان كانت له بشرط الواقف) أي بصيغته كما نقل عن الفتاوى المذكورة
فليراجع اه حل (قوله وان اقتضى الخ) غاية في قوله عادت ولايته اه ح ف (قوله وذلك)
أي عودها اليه فهو تعليل للاول (قوله اذ ليس لاحد عزله) أي ولا عزل نفسه أيضا م ر (قوله وقسمتها
على مستحقها) ويراعى زمتا عينه فلا يجوز له ولا غيره ما خذ مع ما قبل وقت استحقاقه وله جعل المال
تحت يده من حيث الولاية لا الاستحقاق ليا خذ هو وغيره منه قدر معلومه في وقته من شهر أو سنة
أو غيرهما ولا يجوز مثل ذلك للجاني ولا للعامل ولا غيرهما الا باذنه وهم نوابه فيه وله التولية والعزل
وتزيل الطلبة وتقدير جوامعهم لا لمدرس بل ناظر ولو جهل الناظر مراتب الطلبة نزلهم المدرس باذنه وله
اقراض مال الوقف كافي مال اليتيم وله الاقتراض على الوقف ولو من ماله عند الحاجة ان شرطه الواقف
أو اذن فيه الحاكم ويجوز الاستئابة في الوظائف قال شيخنا م ر تبع السبكي ولا يستتبع الامثلة
أو أعلى منه كأم وأجرة النائب على من استئابه لا على الوقف وسواء في ذلك الوقف من بيت المال أو
من غيره خلافا لما ذكره الجلال السيوطي حيث قال بعدهما في الثاني اه (قوله لم يستقل أحدهما
بالتصرف) كافي الوصية لاثنتين (تنبيه) لو شرط النظر للارشاد فالارشاد من أولاده دخل أولاد
البنات ومتى ثبت رشد واحد لم ينتقل عنه برشد غيره مالم يتغير حاله ولو تعارض بين اثنين برشد اثنين مثلا
اشتركا حيث وجدت الاهلية وسقط الرشد للتعارض فيه ولو طال الزمن بين البيتين قدمت الناقلة اه
قل (قوله ولو اوقف ناظر) أي شرط النظر لنفسه عزل من ولاه خرج غيره من أرباب الوظائف
والمدرس والامام والطلبة ونحوهم فليس له ولا للناظر ولا للامام الاعظم عزلهم بغير سبب ولا ينفذ عزلهم
ويفسق عزلهم به ويطالب بسببه الا ان علمت صياته وديارته وأماه وعلمه اه قل (قوله كافي
الوكيل) لعل الانسب أن يقول كافي الموكل (قوله لم ينصب بدله الا الحاكم) الذي أفتى به والشيخنا انه
لا يعزل ولكن الحاكم يقيم من يتصرف عنه اه حل وتولية الحاكم غيره ليس لانعزاله بل لامتناعه
فاذا عاد النظر كافي سم (فرع) لو ضاق الوقف عن مستحقه لم يقدم بعضهم على بعض بل
يقسم بينهم بالمحاصة لانه لا يجوز تخصيص بعضهم على بعض وليس للناظر احداث وظيفة لم تكن في شرط
الواقف ولا يجوز له صرف شيء من الوقف فيها ولا يجوز لمن قرر فيها أخذ شيء من المعلوم فيها ولا يجوز

ابطال الوظيفة مما شرطه الواقف وفسق فاعل ذلك وينعزل به ولا يجوز للناظر تقديم بعض المستحقين على بعض في الاعطاء ولو ائدرست مقبرة موقوفة ولم يبق لها أثر لم يجز للناظر اجارتها للزراعة مثلاً وان قصد صرف أجرها لنحو مصالح الوقف والمسجد ولو ائدرست شرط الواقف وجهل الترتيب بين أرباب الوقف ومقدار حصصهم قسمت الغلة بينهم بالسوية فان اختلفوا ولا يئة عمل بقول الواقف بلايين ان كان حيا والافوارنه والافناظر من جهته ويقدم على الوارث لو اختلفوا لاقدوا اليدهم فان كانت اليد للكل قسم بينهم ولا يعتبر بقول ناظر الحاكم ونفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارة من حيث ما شرطه الواقف والا فغن منافع الموقوف ككسب العبد فان لم يوجد في بيت المال ماعدا العمارة اهـ قل

﴿ كتاب الهبة ﴾

من هب بمعنى مرلرور هامن يد الى اخرى أو بمعنى استيقظ لتيقظ فاعلها الاحسان فهي مندوبة وقد تخرج عن النذب الى غيره ككسباً في وذ كرها عقب الوقف لمشاركته في مطلق ازالة الملك وان كان ازالة الملك فيها الملك وفي الوقف لا الملك قل وزى زيادة (قوله تعالى) أي لغة وشرا فاجتمع الثلاثة فيما اذا نقل اليه شيئاً كراما وقصد ثواب الاخرة أو في بايجاب وقبول قال في شرح الهبة ويعتبر في التملك في الثلاثة أهلية التبرع وفي التملك أهلية الملك اهـ خضر على التحرير (قوله ولما يقابلها) وهي ذات الاركان وهي المرادة عند الاطلاق (قوله نفساً) تميز محمول عن الفاعل أي فان طابت نفسيهن لكم عن شيء منه أي الصداق والآية اثنائية أعم من هذه اذ تشمل الصداق وغيره والآيتان محتملتان للهبة والصدقة والهبة شئ خنا عز يزى وقوله على حبه أي المال وعلى معنى مع أو الضمير لله تعالى فعلى تعليلية وأيضاً وردتها دوا نحابوا بالقشيد من المحبة وقيل نحابوا بالتخفيف من المحاباة وهي الاكرام وقوله تهادوا بفتح الدال مثل تعالوا وأصله تهادوا حذف ضممة الياء لثقلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله لا تحقرن جارة) بابه ضرب مختار وكرم قاموس أي لا تستغفرن هدية لجارتها الخ ع ش فالفعول محذوف قال الكرمانى محتمل أن يكون الهبة للعطية ومحتمل أن يكون للمهدي اليها (قلت) ولا يتم حله على المهدى اليها الا بجعل اللام في قوله لجارتها بمعنى من ولا يمتنع حله على المعنيين اهـ فتح البارى شورى وعبارة س ل فيه نهى لكل منهما (قوله ولو فرسن) بكسر الفاء وسكون الراء كافي الصحاح والقاموس وفتح السين كافي المشكاة ع ش (قوله أي ظلفها) أي المشوى المشتمل على بعض لحم لان النى عقدير ميه آخذة فلا ينتفع به (قوله بالمعنى الأول) أي الأعم وهذا علم من قوله أولاً وقد استعملت الأول في تعريفها ع ش (قوله عليك تطوع) عبارة شرح مر والتملك لعين أو دين بتفصيله الآتى أو منفعة على ما يأتى بلا عوض هبة اهـ ثم قال بعد ذلك وخرج الوقف قال ع ش في اخراج التملك المذكور للوقف على هذا الوجه نظر فان الشارح جعله شاملاً للملك الدين والعين والمنفعة نعم هو ظاهر على أنه لا تملك فيه أصلاً من جهة الواقف بل من جهة الشارع اهـ بحروفه ويؤخذ من قوله عليك تطوع امتناع الهبة للحمل لانه لا يمكن تملكه ولا تملك الولي له لعدم تحققه اهـ ع ش على مر (قوله خرج) اعترض بان هذه لم تدخل حتى تخرج لانها ليس فيها عليك حتى تدخل وعبارة مر خرج العارية لانها اباحة والملك يحصل بعدها اهـ (قوله والضيافة) فهي وان كان فيها ملك لكن لا بالتملك والمعمد أن الملك يحصل بالوضع في القم ويترتب على ذلك مالو حلف أن لا يأكل لزيد طعاماً فأكله ضيفاً فانه لا يحتل لانه ملكه بمجرد وضعه في فم أي ملكاً مراعى ولا يستقر ملكه عليه الا بالازدراء أي الباع فصدق عليه أنه لم يأكل الا طعام نفسه اهـ ا ج وع ش (قوله والوقف) فانه لا تملك فيه وان كان الموقوف عليه يملك المنفعة من جهة تملك الواقف حل وفيه أنه اذا كان لا تملك

درس

﴿ كتاب الهبة ﴾

تقال لما يعم الصدقة والهبة ولما يقابلها وقد استعملت الأول في تعريفها والثاني في أركانها وسيأتى ذلك والاصل فيها على الأول قبل الاجماع قوله تعالى فان طابت لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنياً مريباً وقوله وآتى المال على حبه الآية وأخبار تخبير الترمذى الآتى في الكلام على الرجوع فيها وخبر الصحيحين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أي ظلفها (هي) أي الهبة بالمعنى الأول (تملك) تطوع في حياة) خرج بالتملك العارية والضيافة والوقف

فيه لا حاجة للاحتراز عنه لأنه لم يدخل في جنس التعريف حتى يخرج وعبارة م ر وخرج الوقف فانه
تملك منفعة لأعين على ما قيل والاوجه أنه لا تملك فيه وانما هو بمنزلة الاباحة كما صرح بذلك السبكي
فقال لا وجه للاحتراز عن الوقف فان المنافع لم تملكها الموقوف عليه بملك الوافق بل بقسمه من جهة
الله تعالى اه (قوله) وبالتطوع غيره كالبيع والزكاة والنذر والكفارة قال م ر ويمتنع التملك فيها
أي الثلاثة ل هي كوفاء الدين اه قال ع ش وفيه نظر لان كونها كوفاء الدين لا يمنع أن فيها تملك كما اه
حجج وكتب عليه سم والنظر قوي جدا اه ويجاب عن النظر بان المستحقين في الزكاة ملكوا
قبل أداء المالك فاعطاؤه تفرغ لما في ذمته لا تملك مبتدأ وكذا يقال في النذر والكفارة فومما يدل
على أن المستحقين ملكوا أنه يحولان الحول لا يجوز للمالك بيع قدر الزكاة وانه لو نقص النصاب بسببه
لا يجب على المالك زكاة فيما بعد العام الاول وان مضى على ذلك أعوام اه بحروفه (قوله فتعيرى به)
أي بالتطوع أولى لان كلام الأصل يشمل الزكاة وما بعدها فيكون التعريف غير مانع وقد تمتع الاولوية
بان كلام من الزكاة والنذر والكفارة شبه قضاء الدين فهي تفرغ لخدمة لدافع عما اشتغلت به ومالك
الآخذ لها كأنه سابق على الدفع له فدفعه له كأنه عوض عما ثبت له في ذمته اه ع ش (قوله لا احتياج)
أي لا احتياج الآخذ (قوله أولى) أي لا بهام كلام الأصل ان اجتماعهما شرط ع ش (قوله محتاجا)
هو مفعول للمالك لا حال من ضميره واللام في قوله لثواب للتعليل (قوله اكراما) ليس بقيد كما قاله السبكي
وانما ذكر لانه يلزم غالباً من النقل وقد يقال كما قاله الزركشي احتراز به عن الرشوة اه م ر واعطاء نحو
شاعر خوفاً من هجوه اه قل (قوله فهدية أيضاً) فلا دخل لها فيما لا ينقل ولا يعارضه صحة نذر اهدائه
لان الهدى اصطلاحاً غير الهدية وان زعم بعضهم ترادفهما م ر وقال قل ومنها خلع الملوكة
المعروفة وكسوة نحو الحجاج اذا قصد دفعها لعدم الرجوع فيها (قوله ولا عكس) أي بالمعنى انغوى فليس
كل هبة صدقة وهدية وتظهر فائدته في الحلف فمن حلف لا يتصدق لم يحث بهبة ولا بهدية أيضاً وحلف
لا يهدى لم يحث بهبة ولا صدقة أيضاً ولا يهب حنث بهما او عتق عبده وبراء مدينه من الصدقة كما يأتي
في الامعان قل (قوله وأفضلها الصدقة) نعم تحرم على من علم أنه يصرفها في معصية قل ولو قال خذ
هذا واشترك به كذا تعين ما لم يرد التبسط أي أو تدل قرينة حاله عليه كما مر لان القرينة محكمة عليه
ومن ثم قالوا أعطى فقير درهمين أن يغسل به ثوبه أي وقد دلت قرينة على ما ذكرنا ع ش
(قوله وشرط فيها ما في البيع) ومنه أن يكون القبول مطابقاً لا يجب خلافاً لمن زعم عدم اشتراطه هنا
ومنه أيضاً اعتبار الفورية وانه لا يضر الفصل الا بالاجنبي ولا وجه اغتفار قوله بعد وهبتك وسلطتك
على قبضه فلا يكون فاصلاً مضر التعلقه بالعقد نعم في الاكتفاء بالاذن قبل القبول نظر وقياس ما مر في
مخرج الرهن الاكتفاء به وقد لا يشترط صيغة كما لو كانت ضمنية كأعتق عبدك عني فاعتقه شرح
م ر وخرج بالصيغة التي هي الايجاب والقبول لباس الولي حلياً مثلاً محجوراً والزوج زوجته فليس هبة
على المعتمد وهو باق على ملكهما ويصدق ان أنه ليس هبة باليمين اه م ر وع ش (قوله في البيع)
ومنه تطابق القبول للايجاب كما تقدم فلما وجب له بشئين فقبل أحدهما أو شيئاً فقبل بعضه لم يصح كما قاله
شيخنا عن والده خلافاً للخطيب وان نقله عن شيخنا المذكور ولو ذهب على أن يرجع فيه اذا احتاج
اليه لم يصح ولو في الهبة للولد وما ورد أنه صلى الله عليه وسلم أهدى اليه سمن وأقط وكساء فرد لكساء
وقبل الاخرين فذلك من الهدية لا الهبة اه قل ولو اهدى له شيئاً على أن يقضى له حاجة فلم يفعل لزمه
رد ما بقي والا فبطل كما قاله الاصطخري اه شرح م ر (قوله لكن تصح) استدراك على مفهوم
قاعدة فهمت من قوله وشرط فيها ما في البيع ومن هنا إلى قوله وتصح بعمرى ورقبي ست مسائل كلها

وبالتطوع غيره كالبيع
والزكاة والنذر والكفارة
فتعيرى به أولى من قوله
بلا عوض وبز يادني في
حياة الوصية لان التملك
فيها انما يتم بالقبول وهو
بعد الموت (فان ملك
لاحتياج أو) (لثواب آخرة)
هو أولى من قوله محتاجا
لثواب الآخرة (فصدقة)
أيضا (أو نقله للتهب اكراما)
له (فهدية) أيضاً فكل من
الصدقة والهدية هبة ولا
عكس وكلها مسنونة
وأفضلها الصدقة والهبة
المراعاة عند الاطلاق مقابل
الصدقة والهدية ومنها
قولي (وأركانها) أي الهبة
بالمعنى الثاني المراد عند
الاطلاق ثلاثة (صيغة
وعاقد وموهوب وشرط
فيها) أي في هذه الثلاثة
(ما) مر في نظيرها (في
البيع) ومنه عدم التعليق
والتأقيت قد ذكره من
ز يادني (لكن تصح

هبة نحو حبتى بر) ولا يصح
بيعه كما مر (لا) هبة
(موصوف) في الذمة
كما أشار إليه الرافعى في الصلح
ويصح بيعه وهذا من
زيادتى وخرج بهذه الهبة
الهبة وصرح بها الأصل
والصدقة فلا يعتبر فيها ما
صيغة بل يكفي فيها ما بعث
وقبض (و) شرط (في
الواهب أهلية تبرع) هذا
من زيادتى فلا تصح من
مكاتب بغير إذن سيده ولا
من ولى (وهبة الدين)
المستقر (للدين ابراء) فلا
يحتاج الى قبول اعتبارا
بالمعنى (ولغيره) هبة
(صحيحة) كما صححه جمع
تبع للنص وهو نظير ما مر
في بيعه

(قوله بخلاف صدقة
واهدائه) ولو ختن ابنه
واخذ دعوة وأهدى له
هدايا ولم تسم أصحابها الأب
والابن فهل تكون للأب
أولاً بن وجهان أقضى
القاضى حسين بأنه للأب
وأنه يجب على أبيه القبول
ويأثم بتركه وقال الشيرازى
تكون للأب لأنهم
يقصدون التقرب اليه
تأمل ومثله الوصى والقيم
في ذلك وهذا أقوى اه
روض

مستثنا من قوله وشرط فيها ما فى البيع لكن بعضها مستثنى من المعقود عليه وهو الاطلاق وبعضها من
شرط العاقد وهو قوله وفي العاقد أهلية تبرع وبعضها من الصيغة وهو قوله وهبة الدين لا بن ابراء
وبعضها من شرط الصيغة وهو قوله وتصح بعمرى ورقبى الخ فقوله وفي الواهب أهلية تبرع وقوله وهبة
الدين للدين ابراء وقوله وتصح بعمرى ورقبى الخ كل من هذه الاربعه معطوف على مدخول لكن
وكأنه قال ولكن شرط فى الواهب الخ (قوله هبة نحو حبتى بر) لا يتم قول ولا يخفى ان معنى الهبة فيه
قل اليد عنه لا عليك لعدم قوله كذا قاله حجج والمعتد ان معنى الهبة فيه التملك لا نقل اليد حل
(قوله لا هبة موصوف) وان عينه فى المجلس وقبضه شرح مر ومنه يؤخذ عدم صحة هبة الاعمى فلا
يكون واهبا ولا موهوبه حل والمراد عدم صحة هبته بالمعنى الاخص بخلاف صدقته واهدائه فيصحان
منه كما فى ع ش على مر (قوله بعث) أى فى الهبة وقوله وقبض أى فى الصدقة ومقتضاه أن يملك الهبة
بمجرد البعث اليه وان لم يقبضها فله التصرف فيها حينئذ وفي شرح الهبة لا بد فى ملكها من القبض
والحق فى عبارة الشارح ان قوله وقبض راجع لكل من الهبة والصدقة شيخنا (قوله وفي الواهب
أهلية تبرع) أى وفى المنهب أهلية الملك أى التملك وهذا قد يفهم منه أنه لا يشترط فى المنهب الرشد بل
يقتضى صحة قبول الطفل للهبة وفى حاشية سم على حجج فرع سئل شيخنا مر عن شخص بالغ
تصدق على ولد يميز فهل يملكها الولد بوقوعها فى يده كما لو احتطب أو اصطاد ام لا إياها لان القبض غير
صحيح فأجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه الا قبض وليه اه ولا يحرم الدفع له ويحمل ذلك من
البالغ على الاباحة ومحل الجواز حيث لم تدل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع سيما اذا كان ذلك يعود
على دناءة النفس والرد لة فتجزم حينئذ ع ش على مر ولا يصح عقد الاعمى ولا قبضه ما تصدق به عليه
أو أهدى له أو وهب له ولا اقباضه ما تصدق به أو أهداه لغيره أخذاً بمقتضى ما ذكره وخالفه بعض مشايخنا
فى جميع ذلك لا طباق الناس على فعله وهو الوجه الا فى الهبة الخاصة وسياً فى قسم الصدقات ما يدل له
وتصح لمحجور لكن يقبل له الحاكم ان لم يكن له ولى أو كان فاسقاً والافيقبل له وليه ولو وصياً أو قيماناً
لم يقبل ان عزل الا ان كان أباً أو جداً ولو وهب الولي لمحجوره قبل له الحاكم ان كان الولي غير أب أو جد
والأب والجدي يتولى الطرفين والهبة للعبد والداية كالوقف عليهما فلا يصح ان قصدهما أو أطلق فى الداية
وتصح فى غير ذلك وقبيل مالك الداية ما وهب لها ويقبل العبد ما وهب له وهو لسيده الا فى المكاتب
فهو له وان كان الواهب سيده اه قل (قوله وهبة الدين الخ) تقييد لقوله وشرط فيها ما فى البيع
ومقتضاه انه لا بد من قبول أى الا فى هذه الصورة (قوله المستقر) خرج به نجوم الكتابة لتعرضها
للسقوط حل وعبرة ع ش على مر قوله المستقر المراد به ما يصح الاعتياض عنه ليخرج نحو نجوم
الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء (أقول) والظاهر ان التقييد بالمستقر لما ذكره من الخلاف
فى هبة الدين لغير من هو عليه بخلاف غير المستقر فإنه لا تصح هبته لغير من هو عليه قطعاً والافتجوم
الكتابة يصح الا براء منها فينبى صحة هبتها للمكاتب اه بحروفه فيكون التقييد لاجل قوله ولغيره هبة
صحيحة (قوله ابراء) أى صريح بلفظ الهبة أو التصديق وكناية بلفظ الترك قل (قوله ولغيره هبة
صحيحة) هذه طريقة للشارح والمعتد بالطلاق مر (قوله وهو نظير ما مر فى بيعه) المعتمد فى
المقيس البطلان لأنه غير مقدور على تسليمه لان ما يقبض من الدين عين لادين والمعتد فى المقيس عليه
الصحة و يفرق بين صحة بيعه وعدم صحة هبته بان بيع ما فى الذمة التزام لتحصيل المبيع فى مقابلة الثمن
الذى استحققه والالتزام فيها صحيح بخلاف هبته فانها لا تتضمن الالتزام اذ لا مقابل فيها فكانت بالوعد
أشبه فلم تصح وبتأمل هذا يدفع ما فى شرح المنهج والاسعاد وغيرهما من تخريج هذا على ذلك والحكم

أنها ليست بتمليك بناء على أن ما وهبت منافعه عارية وهو ما جزم به الماوردي وغيره ورجحه الزركشي والثاني أنها تمليك بناء على أن ما وهبت منافعه أمانة وهو ما رجحه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما (وتصح بعمرى ورقبي) فالعمرى (كأعمرتك هذا) أي جعلته لك عمرتك (وان زاد فأذمت عادلي) وإنما الشرط تخبر الصحيحين العمري ميراث لأهلها (و) الرقي كـ (أرقتك أو جعلته لك رقي) أي أن مت قبلي عادلي وان مت قبلك استقر لك وإنما الشرط خبر أبي داود لا تعمروا ولا ترقبوا فمن أقرب شيئا أو أعمره فهو لورثته أي لا تعمروا ولا ترقبوا طمعا في أن يعود اليكم فان سبيله الميراث والرقي من الرقوب فكل منهما يرقب موت الآخر (وشرط في ملك موهوب) بالهبة المطلقة (قبض باذن) فيه من واهب (أو قبض) منه وان تراخي القبض عن العقد أو كان الموهوب بيد المنهبة تقدم بيان القبض إلا أنه لا يكفي هنا الاتلاف وان أذن فيه الواهب ولا

أصحة هبته بالأولى من صحة بيعه اه شرح مـ (قوله بل أولى) لأنه إذا صح بيعه مع كونه مقابلا بعوض فهبته أولى إذا عوض فيها اه سـ لـ (قوله وما تقرر) أي من قوله هي تمليك تطوع الخ وقوله بناء على أن الخ انظر ما وجه البناء في هذا والذي بعده (قوله ليست بتمليك) أي فلا تصح هبتها (قوله عارية) أي فإذا تلفت ضمنها المنهبة بخلاف القول الثاني (قوله والثاني أنها تمليك) أي فتصح هبتها وهذا هو المعتمد وعليه فلا تلزم إلا بالقبض وهو بالاستيفاء لا بقبض العين ثم قال مـ وفارقت الأجرة بالاحتياج فيها التقرر الأجرة بالتصرف في المنفعة اه وقوله وهو بالاستيفاء يؤخذ منه أنه لا يؤثر ولا يعبر اه سم على ابن حجر (أقول) ويؤخذ منه أيضا أن للمالك الرجوع متى شاء لعدم قبض المنفعة قبل استيفائها وقوله وفارقت الأجرة أي حيث جعل فيها قبض المنفعة بقبض العين حتى يجوز التصرف فيها بالأجرة وغيرها اه عـ شـ (قوله وتصح بعمرى الخ) هذا في قوة الاستثناء من قوله وشرط فيها ما في البيع إذ كان مقتضاه الفساد لا شتما لها على التأكيد (قوله أي جعلته لك عمرتك) أو وهبته لك عمرتك أو ما عشت بفتح التاء لان قال عمرى أو عمر فلان أو ما عشت بضم التاء أو عاش فلان أو سنة حل ويشترط معرفة معنى هذه الالفاظ كما في شرح مـ (قوله وإنما الشرط) وان ظن لزومه أو صحته قالوا ليس لنا موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط الفاسد الثاني لمقتضاء هذا حل (قوله العمري ميراث) المراد بها الشيء المعمور (قوله أي لا تعمروا ولا ترقبوا) منه يعلم أن أعمر وأرقب مبيعان لما لم يسم فاعله وأصرح منه في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كافي مـ أي ما رجل أعمر عمرى فاهما الذي أعطيهما لا ترجع إلى الذي أعطاهما واه مسلم اه عـ شـ (قوله يرقب موت الآخر) من باب دخل مختار اه عـ شـ على مـ (قوله وشرط في ملك موهوب) أي ولو من أب لولده الصغير مـ أي لا بد من نقل الذي وهبه لولده من مكان إلى مكان آخر بقصد القبض شيخنا ومحل هذا الشرط في غير الهبة الضمنية كأن قال أعتق عبدك عني لأنه كأنه قال له أو هب لي وأعتقه عني (قوله بالهبة المطلقة) أي الشاملة للهدية والصدقة قال مـ والهبة الفاسدة المقبوضة كالصحيحة في عدم الضمان لا الملك (قوله قبض باذن) فلو قبضه بغير إذنه ضمنه ولو أذن له ورجع عن الأذن أو جن أو أغنى عليه أو حجر عليه كما يحسنه الزركشي أو مات أحدهما قبل القبض بطل الأذن ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الأذن قبله وقال المنهبة بعد صدق المنهبة لان الأصل عدم الرجوع قبله خلافا لما سطره الأذرع من تصديق الواهب ولو أقبضه وقال قصدت به الإيداع أو العارية وأنكر المنهبة صدق الواهب كافي الاستقصاء مـ (قوله أو كان الموهوب بيد المنهبة) غاية في قوله باذن فيه من واهب كما يفهم من شرح مـ ويشترط مضي مدة يمكن فيها القبض بعد الأذن كنظيره (قوله إلا أنه لا يكفي هنا الاتلاف) أي إذا كان الاتلاف بغير الكل أو العتق وأذن فيه الواهب فيكون قبضاو يقدر انتقاله إليه قبيل الإزدراء واعتق اه زى (أقول) قياس ما هو المعتمد في الضيافة من أن الملك بالوضع في القيم أن يقدر انتقاله هنا قبيل الوضع في القيم والتلفظ بالصيغة أي في العتق عـ شـ على مـ (قوله ولا الوضع بين يديه بلا اذن) أي اذن من الواهب للمنهبة في القبض إما به فيكني حيث كان الموضوع بين يديه من أهل القبض بخلاف الصبي فلا يملك بالوضع بين يديه بل ولا بقبضه وإنما يملك بقبض وليه عـ شـ (قوله فلو مات أحدهما) أي الواهب والمنهبة بالمعنى الأعم الشامل للهدية والصدقة فيما يظهر شرح مـ قال قل أو جن أو أغنى عليه أو حجر عليه ولو بفساد بين الهبة والقبض أي بين تمامهما اه (قوله خلفه وارثه)

الوضع بين يديه بلا اذن لأنه غير مستحق القبض كقبض الوديعة فاعتبر تحقيقه بخلاف البيع (فلومات) شمل أحدهما سابقا (أي قبل القبض) فلا يفسخ العقد بموت أحدهما لأنه يؤل أي الزوم بخلاف الشركة والوكالة والتصریح

شمل ذلك الرجوع فله بعد موته مورثه الرجوع في الهبة كان يقول رجعت في الهبة وله الامتناع من القبض ومن الاذن في الاقباض ويكون ملكه كما قررہ شيخنا العزيزي وعبارة قل قام وارثه في الموت ومثله ولي المجنون والسفيه دون المغمى عليه الا ان ايس من زواله فكالمجنون ويقبض محجور الفاس بنفسه لملكه اه (قوله لتلايفضي ذلك الى العقوق) راجع الى الفرع والشحناء راجع للاصل والشحناء الحق والعداوة اه شيخنا وهذه العلة تقتضي ان هذا لا يختص بالعطية بل مثلها التودد في الكلام ونحوه ومن ثم قال الدميري لا خلاف ان التسوية بينهم أي الاولاد مطلوبة حتى في التقيل قاله حجج (قوله عند الاستواء في الحاجة) أي والعلم والورع أي وليكن أحدهما عاقا أو يصرف ما يدفعه في المعاصي حل (تنبيه) يسن للوالد العدل بن أولاده لخبر تقوا الله واعدلوا بين أولادكم فيكره تركه وكذلك الاخوة في الحديث حق كبير الاخوة على صغيرهم بحق الوالد وفي رواية الاكبر من الاخوة بمنزلة الاب ونسب التسوية في الاصول فان فضل فالام أولى وتفضيله في الارث للملحظ العسوية وهنا لرحم وهي أقوى فيها لاحتياجها وتردد شيخنا في تقديم زيارة قبرها والعقوق من الكبائر وهو ابداءهما أو أحدهما ابداء ليس بالهين ما لم يكن ما آذاه به مطلوباً بالسرعة كترك عبادة أو فعل حرام أو كرهه اذا ارتكبه الأصل وآذاه الفرع بسببه وليس من العقوق مخالفة الأصل في طلاق زوجة يحبها أو بيع ماله أو مطالبة بحق عليه وهو غير محتاج له بل يحرم على الأصل ذلك اذا طامع موامنته مع قدرته فان قلت صلة الاقارب سنة وهي فعلك ما تعدي به واصلاً وتحصل بمال وقضاء حاجة وزيارته ومكانة وارسال سلام ونحو لغة السنة لا تحرم وهنا قطع هذه السنة من الكبائر قلت كون ذلك كبيرة ليس لمخالفة السنة فقط بل لما مع ما يترتب على ذلك من الإذية التي لا تحتل فيحمل على ما اذا عودهم بشئ ثم قطعه وتضرر وابتدأ رحاني على التحريم (قوله ولاصل الرجوع فيما أعطاه) وان لم يحتج اليه لنفقتة أو دينه وهو مندوب ان كان الفرع عاصياً بحيث يصرف ما يعطيه له في المعصية فان تعين الرجوع طريقاً في ظنه الى كفه عن المعصية كان واجباً حل وعبارة تشرح مر ولاصل رجوع الخ ويكره له الرجوع من غير عذر فان وجد لكون الولد عاقاً أو يصرفه في معصية أذره به فان أصراً لم يكره كما قاله وبحسب السنوي مذبه في المعاصي وكرهته في العاق ان زاد عقوقه ومذبه ان أزاله واباحت له ان لم يقدأ أي الرجوع شيئاً والا ذرعى عدم كراهته ان احتاج لاب نفقة أو دين بل مذبه حيث كان الولد غير محتاج له وجوبه في المعاصي ان غلب على الظن تعينه طريقاً الى كفه عن المعصية شرح مر ومذهب الحنفية عكس مذهبنا وهو الرجوع فيما وهب لأجنبي دون ما وهب الأصل لفرعه (قوله رجوع) ولا يتعين الفور بل له ذلك متى شاء وان لم يحكم به كما تشرح مر (قوله فيما أعطاه) بهبة أو صدقة أو هدية اه شيخنا ومر والمراد اذا كان عينا كما في شرح مر ثم قال فلأبرأه من دين كان له عليه امتنع الرجوع جزئاً سواء قلنا انه تملك أم اسقاط اذ لا بقاء للدين فأشبهه ما لو وهبه شيئاً تلف اه بحروفه وفيه أيضاً يبقى غراس منتهب وبنائه أو يقلع بالارض أو يملك بالقيمة وزرعه الى الحصاد لا احترامه بوضعه له حال ملكه الارض ولو عمل فيه نحو قصارة أو صبغ فان زادت به قيمته شارك بالزائد والا فلا شيء له اه بحروفه (قوله الا الوالد) بدل من الضمير المستتر في يرجع أو مستثنى منه (قوله وقبس بالوالد الخ) واختص الوالد بذلك لا تنفاء التهمة فيه اذا طبع عليه من ايثاره لولده على نفسه يقتضي انه انما يرجع لحاجة أو مصلحة ولو وهبه وأقبضه ومات فادعى الوارث صدوره في المرض والتهب كونه في الصحة صدق الثاني بيمينه ولو أقام بينتين قدمت بينة الوارث لان معاهز يادة علم ثم محل ما تقرر ان كان الولد حراً فان كان رقيقاً فالهبة لسيدته كما علم مما تشرح مر مفرداً (قوله وتعلم

بالاقباض من زيادتي
(وكره) لمعط (تفضيل في
عطية بعضه) من فرع أو
أصل وان بعد سواء الله كره
وبغيره لتلايفضي ذلك الى
العقوق والشحناء وللنهي
عنه والامر بتركه في الفرع
كما في الصحيحين قال في
الروضة قال الدارمي فان
فضل في الأصل فليفضل
الام ومحل كراهة التفضيل
عند الاستواء في الحاجة
أو عدمها كما قاله ابن الرفعة
والتصريح بكراهة
مع افادة حكم التفضيل
في الأصل من زيادتي
(ولاصل رجوع فيما أعطاه)
لفرعه لخبر لا يحمل لرجل أن
يعطى عطية أو يهب هبة
فيرجع فيها الا الوالد فيما
يعطى ولده رواه الترمذي
والحاكم ومحمد بن قيس
بالوالد كل من له ولادة
(بزيادته المتصلة) كسمن
وتعلم

العطية وان انفصل بناء على أن الحمل يعلم بخلاف المنفصلة كولد وكذب وكذا حل حادث لحدوثه على ملك فرعه ولو نقص رجع فيه من غير ارش النقص وانما يرجع فيما أعطاه فرعه (ان بقي في سلطنته فيمتنع) الرجوع (نزالها) سواء أزال نزال ملكه أم لا كأن حجر عليه بفاس أو تعلق أرش جناية من أعطيه برقبته أو كاتبه أو استولد الأمة وسواء أعاد الملك اليه أم لا لان ملكه الآن غير مستفاد منه حتى يزيله بالرجوع فيه بخلاف ما لو كانت العطية عصيرا فتخمر ثم تخلل فان له الرجوع لبقاء سلطنته وبذلك عرفت حكمة التعبير ببقاء السلطنة دون بقاء الملك (لا بنحور هته وهته قبل قبض) فيهما كتعليق شتقه وتديره والوصية به وتزويجه وزراعتة واجارته لبقاء سلطنته بخلاف ما بعد القبض وخرج بالأصل غيره كالأخ والعلم فلا رجوع له فيما أعطاه اظاهر الخبر السابق (ويحصل) الرجوع (بنحور جعت فيه) أو رددته الى ملكي) كنقض الهبة وأبطلتها وفسخناها (لا بنحو بيع واعتاق ووطء) كهبه ووقف لكال ملك الفرع

صناعة) أي من غير مصالحة للسيد فيه فان كان بمخالفته أو باجرة فلا يمنع ذلك الرجوع بل يرجع ويكون السيد شريكا حج حل (قوله قارن العطية) عبارة مر وليس منها أي المنفصلة حل عند القبض وان انفصل في يده اه عليه فالمراد بالعطية هنا ما يشمل العقد والقبض وما بينهما اه ع ش (قوله بخلاف المنفصلة كولد) أي حدث عنده (قوله وكذا حل حادث) أي بعد القبض كما يفهم من قوله لحدوثه الخ ع ش قال الشوري وفصله بكذا لانه غير منفصل اه قال مر وللواهب الرجوع قبل انفصاله على المعتمد فان انفصل أخذه انتهب (قوله من غير ارش النقص) وانظر لو كان النقص المذكور بجناية من الفرع والوجه انه لا يجب فيه شيء لانه حينئذ كان على ملك الفرع سم (قوله في سلطنته) أي استيلائه يشمل ما يأتي في التخمر ثم التخلل شرح مر (قوله فيمتنع الرجوع بزوالها) أي فيمتنع الرجوع ببيعته كله أو بعضه بالنسبة لما باعه نعم لو كان في زمن خيار لم ينقل الملك عنه بأن كان الخيار له أي للفرع أو لهما اتجه الرجوع وشمل كلامه ما لو كان البيع للأصل الواهب فيمتنع الرجوع شرح الرملي ولو زرع الحب الموهوب أو تفرخ البيض امتنع الرجوع كما جزم به ابن المقرئ في روضه ويفرق بينه وبين نظيره في الغصب حيث يرجع للمالك وان تفرخ ونبت لان استهلاك الموهوب يسقط به حق الواهب بالكلية واستهلاك المغصوب ونحوه لا يسقط به حق مالكه اه من شرح مر (قوله سواء زالت بزوال ملكه) وزوال السلطنة بمجرد تعلق الارش وبمجرد الحجر بالفلس فديتوقف فيه الا أن يقال السلطنة عبارة عن التصرف وهو لا يتصرف حينئذ اه حل فالجحر وتعلق الارش يزيلان السلطنة بمعنى جواز التصرف ولا يزيلان الملك لانه باق (قوله كأن حجر عليه بفلس) أي على الفرع ع ش (قوله أو تعلق ارش جناية الخ) أي الا ان يفديه الراجع مر (قوله أو كاتبه) أي كتابة صحيحة مالم يجز شرح مر (قوله وسواء أعاد الملك اليه) نظم بعضهم ذلك فقال

وعائد كزائل لم يعد * في فلس مع هبة لسوله

في البيع والقرض وفي المداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

(قوله أعاد الملك اليه) تعبيره بالملك يفيد انه لو جنى ثم فداء السيد أو عفى عن ارشها لا يمتنع العود على الأصل لان الملك لم يزل وان زالت السلطنة ثم عادت ع ش (قوله بخلاف ما لو كانت العطية الخ) محترز ما فهم من قول المصنف بزوالها لان تخمر العصير لم يزل سلطنته عنه ع ش (قوله وبذلك عرفت) أي بما ذكر مع قوله كأن حجر عليه الخ (قوله دون بقاء الملك) لانه يرد على منطوقه ما اذا حجر عليه فان الملك باق مع أنه لا رجوع وعلى مفهومه تخمر العصير ثم تخلل فان الملك زال بالتخمر مع أن له الرجوع شيخنا (قوله والوصية به) انما عرفه بالان ما قبله ووقع معرقا بالاضافة وفي اضافة الوصية ايها م خلاف المراد شوري بالمعنى (قوله واجارته) أي لبقاء العين بحالها ومورد الاجارة المنفعة فيستوفيه المستأجر اه شرح مر وقال ع ش قوله فيستوفيه المستأجر أي من غير رجوع للواهب بشئ على المؤجر اه حج وعليه فلما انفسخت الاجارة فقياس ما مر في الاجارة من أن المالك أو أجر الدار ثم باعها ثم انفسخت الاجارة عادت المنفعة للبائع لا للشري انها هنا تعود للابن اه بحروفه (قوله بخلاف ما بعد القبض) ظاهره ولولا الواهب ونقل عن الاذري أن محل ذلك اذا كان لغير الواهب بخلاف ما اذا كان له لان الحق له ولم يتعلق به حق الغير حل (قوله ويحصل بنحور جعت الخ) ولا يصح تعليقه بليس تفاسخ الهبة ونقايها رجوعا فلا تغرخ بهما قل (قوله ووطء) أي لم تحمل منه وعليه باستيلادها قيمتها وبالوطء مهر مثلها وه وحرام وان قصد به الرجوع شرح مر ولا حد شبهة الخلاف ع ش وقوله أي لم تحمل منه فهو انها اذا حلت منه كان رجوعا وعليه فيشكل قوله وعليه باستيلادها قيمتها لانه يقدر

دخولها في ملكه قبيل العلوق فهي انما حلت بعد دعواها الملك اللهم الا ان يقال مراده أنه اذا وطئ
 وأحبست انتقلت الى ملكه ويلزمه قيمتها الفرع، وعليه فليس الوطء وجوعا وان حلت غايته انها ان لم
 تحمل لزمه المهر وهي باقية على ملك الفرع وان حلت انتقلت الى ملكه كولو وطئ أمة الفرع التي ملكها
 من غير جهة الاصل فانه يقدر دخولها في ملك الواطئ قبيل العلوق وما هنا كذلك ونقل في الدرر عن
 ابن قاسم معنى ذلك اه ع ش والذي انحط عليه كلام شيخنا في التصديق على الصغار والمجانين وغيرها
 لم يعتد بقبضه أنه حرام لان فيه ضياع مال وهو لم يخرج عن ملكه الا قبض صحيح الا اذا كان التصديق
 بمال مأكول فانه يجوز لانه لا يتقاعده عن اطعام نحو هرة وهو جائز لانه بطريق الاباحة فاذا أراد
 الشخص أن يتخلص من الحرمة بسبب التصديق على من ذكر يدفع الصدقة لاوليائهم فان لم يكن لهم
 ولي خاص فليدفعها للشخص صالح يصرفها عليهم في مصالحهم لانه بمنزلة وائهم وكذا لا يجوز دفع زكاة
 الفطر وغيرها لهم بل لاوليائهم شيخنا العزيزي (قوله والهبة) أي بالمعنى الاعم فيشمل الهبة
 والصدقة اه مر (قوله بان لم تقيد بشواب) أي عوض (قوله فلا ثواب فيها) أي عوض (قوله وان
 كانت لأعلى من الواهب) الغاية للرّد وعبارة أصله مع شرح المحلى ومتى وهب مطلقا شيء من غير تقييد
 بشواب أو عدمه فلا ثواب ان وهب له ونه في الرتبة وكذا الأعلى منه في الاظهر ولنظيره على المذهب لان
 اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر الى العادة انتهت ومحل الخلاف ما لم تقم قرينة على طلب المقابل فان قامت
 وجب رد الموهوب أو دفع المقابل كافي قل على الغزوي (قوله لان اللفظ لا يقتضيه) وان جرت العادة
 بالاثابة عليها حل (قوله فباطلة) أي وتكون مقبوضة بالشراء الفاسد فيضمنها ضمان المقتضوب اه
 ع ش على مر (قوله بناء على انها لا تقتضيه) ولو قال وهبتك ببذل فقال بل لا بد من صدق المتهب يمينه
 لان الاصل عدم البذل شرح مر (قوله أو معلوم فيبيع) أي فيجوز فيه عقب العقد أحكامه
 كالخيارين كما مر بما فيه والشفعة وعدم توقف الملك على القبض شرح مر (قوله كقوصرة) بفتح
 القاف والصاد بينهما واوسا كنهو بعدها مهلة مشددة وعاء التمر ولا تسمى بذلك الا وفيها التمر
 والافهي مكمل وزنبيل اه قل قال مر أي وكذا علبه حلوى (قوله هبة أيضا) فيملكه
 المتهب ككتوب الرسالة ما لم تقم قرينة على رده قل (قوله والا) بان اعتيد رده أو اضطربت العادة
 كإقتضاء كلام ابن المقرئ مر (قوله فيجوز أكلها منه) ويراعى في كل قوم عاداتهم فيه من تفرغه
 حالا أو بقاءها فيه مدة أو غير ذلك (فرع) لا يضمن ضيف ما وضع له من طعام واثابه وحصير ونحوها
 سواء قبل الاكل وبعده اه قل (قوله ويكون عارية) قال في شرح الروض فيجوز تناولها منه
 ويضمنه بحكمها وقيدته في بابها بما اذا لم تقابل بعوض والافهوا أمانة عنده بحكم الاجارة الفاسدة سم على
 حج ع ش على مر وأفتى القفال فيما لو جهز بئته بأنه يصدق يمينه في أنه لم يملكها اياه وأفتى القاضي
 بأنه لو بعثها له دار الزوج فان قال هو جهازها ملكته والافهوا عارية ويصدق يمينه في ذلك شرح
 الارشاد لابن حجر س ل وزى ولو نذر لولي ميت شيئا فان قصد تملكه لغيره أو أطلق وكان على قبره
 ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لها والا فان كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر صرف لهم شرح مر
 كتاب اللقطة

بدليل نفي تصرفه فلا
 يزول ملكه الا بنحو ما ذكر
 وتعبيري بنحو الى آخره في
 المواضع الثلاثة أعظم مما عبر
 به (والهبة ان أطلقت) بأن
 لم تقيد بشواب ولا بعدمه
 (فلا ثواب) فيها (وان
 كانت لأعلى) من الواهب
 لان اللفظ لا يقتضيه (أو
 قيدت بشواب مجهول)
 كثوب (فباطلة) لانه
 تصحيحها بيعا لجهالة
 العوض وهبة لذكر الثواب
 بناء على أنها لا تقتضيه
 (أو قيدت بمعلوم فيبيع)
 نظر الى المعنى وظرف الهبة
 ان لم يعتد رده كقوصرة
 تمر بتشديد الراء وعاءه
 الذي يكسر فيه من
 خوص (هبة) أيضا
 (والافلا) يكون هبة عملا
 بالعادة (و) اذا لم يكن
 هبة (حرم استعماله) لانه
 انتفاع بملك غيره بغير اذنه
 وهو حينئذ أمانة (الافى
 أكلها) أي الهبة (منه ان
 اعتيد) فيجوز أكلها منه
 حينئذ ويكون عارية
 وتعبيري بالهبة أعظم من
 تعبيرة بالهدية

ردس

كتاب اللقطة

هي تضم اللام وفتح القاف
 واسكانها لغة الشيء الملقوط

انما ذكرها عقب الهبة لان كلا تملك بلا عوض وعقبها غيره لاجاء الموات لان كلا منهما تملك من
 الشارع ويصح تعقيبها للقرض لان تملكها اقتراض من الشارع اه شرح مر قال زى ولو عقبها
 للقرض لكان نسب لما ذكر اه (قوله وفتح القاف) هو الاصح (قوله الشيء الملقوط) أي ففعله
 بمعنى المفعول كضحية بمعنى المضحوك عليه وقوله ما وجد تعبيرة بما لا يشمل ما اذا كانت عاقلا كالرفيق

الأن يقال غلب غير العاقل على العاقل (قوله محترم) كمال حرقى دخل دارنا لتجارة قبان فان لم يكن له أمان فلما أخذ منه غنيمة لا تقطع ونخرج بقوله غير محرز ما ألقته الريح في ملك انسان أو القاء هارب في حجره ولم يعلم مالكة أو وجد بعد موت مورثه من الودائع المجهولة ولم تعرف ملاكها فأمر وليت المال يتصرف فيه الامام نعم ان كان جائرا فأمر ملن هو في يده فان عرف المالك في شيء من ذلك ولو بعد زمان طويل فهو باق على ملكه ولا رجوع لأخذه على مالكة بما نفقه عليه ولو حيوانا ولو أعياجل أو أثقله الحل فتركه مالكة في البرية مثلا فقام به غيره حتى عاد لحاله لم يملكه ولا رجوع له بشيء مما نفقه عليه الا ان استأذن الخاكيم في الاتفاق أو أشهد عند فقده أنه ينفق عليه بنية الرجوع وعند الامام أحد واليثة يملكه من أخذه وعند الامام مالك لا يملكه ولكن يرجع على مالكة بما صرفه عليه اه قول دمر (قوله الورق) أو للتبويب وقوله اعرف عفاصها أي نديا والعفاص ظرفها وقوله ثم عرفها سنة أي وجوبا (قوله فاستنفقها) أي أنفقها بعد ان تملكها رحل وقوله ولتكن وديعة عندك أي ان لم تستنفقها ولم تملكها زى لان كونها وديعة مع استنفاقها مشكل وقال عرش أي ولتكن كالوديعة عندك في وجوب رد بدل مالكها اه لكن ربما ينافيه قوله فان جاء صاحبها الى قوله والافشائك بها والتأويل فيه بعيد فتأمل (قوله والافشائك بها) بالنصب على الاغراء أي الزم شأنك وهو عليكها كما يأتي عرش (قوله وسأله) أي زيدا لئلا كور ومغايرة لاسلوب تشعر بأن السائل أو لا غير زيد لكن في رواية في الاولى سألت النبي صلى الله عليه وسلم الخ فدل على أن السائل زيد وأتى به لاستيفاء الحديث والافلا شاهد فيه لان فيه أمرا بترك الالتقاط بقوله دعها وحل الامر بترك التقاطها ان التقطها التملك من مفازة آمنة كما سيأتي ولعل النبي صلى الله عليه وسلم فهم من السائل ان قصده الالتقاط لئلا يملك وقوله دعها تفسير لقوله مالك ولها أو تأكيده وهو تفسير مراد لان القصد من الاستفهام توبيخ الملتقط وهو يستلزم تركها (قوله مالك ولها) ما مبتدأ ولك متعلق بمحذوف خبر أي شيء ثبت لك ولها وهو استفهام انكاري والمعنى لا يجوز لك أخذها لئلا يملك لانها بمنفعة بنفسها قادرة على عيشها (قوله دعها) بكسر الحاء المهملة والمد أي خففها الذي تشفى عليه وقوله وسقاءها أي بطنها وقوله ترد الماء جملة بيانية لا محل لها من الاعراب أو محلها الرفع خبر مبتدأ محذوف أي هي ترد الماء وتشرب من غير ساق يسقيها فسبها صلى الله عليه وسلم عن كان معه سقاء في سفره والمراد بهذا النهي عن التعرض لها لان اخذها مما هو للحفظ على صاحبها وهذه لا تحتاج الى حفظ لما خلق الله فيها من القوة والمنعة وما يسر لها من الاكل والشرب اه فسطا لي (قوله لك) أي ان أخذتها وتملكتها ولم يظهر مالكها وقوله ولا خيك أي من الاقطين أو المالك ان لم تأخذها وقوله والذئب يأكلها ان لم تأخذها أنت ولا غيرك فهو اذن في أخذها دون الا بل نعم اذا كانت الابل في القرى والامصار فتلتقط لانها تكون حينئذ معرضة للتلقيف (قوله من حيث ان الملتقط أمين) أشار به الى ان الامانة ولولاية في لابتداء وقوله من حيث ان له التملك بعد التعريف أشار به الى ان اكتساب في الانتهاء زى (قوله والمغلب منهما الثاني) معتمد وينبني على تغليب جواز تملكها وصحة الالتقاط من الفاسق وتاليه كما سيأتي (قوله من لقط لوائق باماته) يقتضي انه لا يجب وان خاف عليها الضياع كما لا يجب قبول الوديعة واختار السبكي الوجوب على اللوائق عند خوف الضياع كما في التنبيه وهو متجه وثبوت النقل الصريح بخلافه بعيد كما قاله السبكي بل قد يجب قبول الوديعة المقيس عليها كما سيأتي اه اسعاد زى وعبارة سم نقلاب عن مر يجب الالتقاط اذا غاب على ظنه ضياعها ولم تؤخذ وتعين لاخذها كالوديعة وقوله لا يجب وان غلب على ظنه ضياعها يحمل على ما اذا لم يتعين ولا أجرة له هنا المنفعة نفسه أو حوزة بخلاف نظيره من الوديعة لانها في يد المالك

وشرعنا وجد من حق محترم غير محرز لا يعرف الواجد مستحقه والأصل فيها قبل الاجماع خبر الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن لقطه الذهب أو الورق فقال اعرف عفاصها وكاءها ثم عرفها سنة فان لا تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك فان جاء صاحبها يوم من الدهر فأدها اليه والافشائك بها وسأله عن ضالة الابل فقال مالك ولها دعها فان معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربه وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك أو لا خيك أو لا ذئب وأركانها لقط وملقوت ولا قط وهي تعلم مما يأتي وفي اللقط معنى الامانة والولاية من حيث ان الملتقط أمين فيما لقطه والشرع ولاه حفظه كالولي في مال الطفل وفيه معنى الاكتساب من حيث ان له التملك بعد التعريف والمغلب منهما الثاني (سن لقط لوائق باماته) لما فيه

أى عند التسليم فلا يجب على غيره اتلاف حقه مجازا بخلافه هنا كالومات رقيقه وخاف على امتنعه يجب
 قتلها مجازا اهـ (قوله وسن اشهاد به) أى بالاتقاط أى ولو كان الملتقط عدلا وينبغي الاكتفاء في
 الشاهد بالمستور قياسا على النكاح وقد يقال بعدم الاكتفاء بالمستور وهو الظاهر مع الفرق بين
 هذا والنكاح بان النكاح يشتر غالبا بين الناس فاكتمى فيه بالمستور والغرض من الاشهاد هنا من
 الخيانة فيها وجد الوارث لها فلم يكتف بالمستور كما ذكره ع ش على م ر قال حل وحل سن
 الاشهاد ما لم يخف عليها من متغلب اذا علم بها أخذها والا امتنع الاشهاد والتعريف كما سيأتي في كلامه
 (قوله مع تعريف شئ) أى للشهود وهو القدر الذي يذكر عند تعريفها (قوله فلا يجب) أى به
 توطئة لما بعده وللرد على الله ثل بالوجوب صريحا (قوله ولا في خبر أبي بن كعب) لم يتقدم له ذكر
 في كلامه وليس أيضا في كلام م ر وحج نعرض له فليراجع ع ش (قوله ولا يكتم الخ) أى لا يكتمها
 بان لا يعرفها ولا يشهد عليها ولا يغيبها عن الناس وكلا هذين تأكيده لما قبله والثاني تأكيده للأول
 وفائدة الإشارة الى أن حكمة الاشهاد أن فيه الامن من كتمها لان نفسه ر بما سولت له كتمها فاذا
 أشهد أمن من نفسه وبفرض أنه لا يخون فيهار بما أتاه الموت فجأة فتصير من جملة تركته فتفوت على
 مالكها حيث لا حجة معه اهـ شرح المشكاة ع ش (قوله وقد يقال) هذا من طرف القائل بوجوب
 الاشهاد على اللقطة حيث تمسك بهذا الدليل وان كان فيه زيادة وهي الامر بالاشهاد على بقية الاخبار
 التي ليس فيها أمر به لان زيادة الثقة مقبولة والاصل في الامر الوجوب فيتم دليله ولا منافاة بين هذه
 الزيادة وبين بقية الاخبار التي ليس فيها أمر ويرد بان قياس اللقطة على الودعة واجب حمله على النذب
 وأيضا التخيير بين العدل والعدلين يقتضي عدم الوجوب والالم يكف العدل ذكر معنى ذلك م ر في
 شرحه (قوله في هذا الخبر) وهو من التقاط الخ (قوله زيادة ثقة) أى وزيادة الثقة مقبولة وقوله
 فيؤخذ به أى فيكون الاشهاد واجبا عملا بهذا الحديث كما هو قول في المذهب (قوله فلا يسر له لقط) أى
 بل يكره ما لم يعلم من نفسه الخيانة والا فيحرم عليه كما في شرح م ر (قوله وكره انفاق) ولو بنحو
 ترك صلاة وان علمت أماته في الاموال كما شهده اطلاقهم اهـ حج وظاهره انه لو تاب لا يكره له
 وان لم تمض مدة الاستبراء وهو ظاهر لا تتفاء ما يحمله على الخيانة حال الاخذ ع ش على م ر (قوله
 أى كما يصح من مرتد) هذا مشكل في المرتد بل ينبغي توقف تملكه على عوده للإسلام فليراجع سم
 على حج وقد يقال الكلام في صحة التقاطه وأما توقف تملكه على عوده للإسلام فنشئ آخر ع ش
 (قوله لا بدار حرب) راجع لما تعلق بالسنة وبالكراهة فهو راجع لاصل اللقطة فهو معطوف على
 مقدر والتقدير ويصح الالتقاط بدار الاسلام لا بدار الحرب تأمل وليس راجعا لما قبله فقط كما يرويه
 كلامه لان الحكم عام اهـ أى فان كان بدار الحرب المذكورة فانه غنيمة خسمها لاهله والباقي للقط
 اهـ حل أى ان دخلها لللاقط بغير أمان والا فللقطة كما في شرح م ر قال الرشيدى عليه وهذا التفصيل
 فيما اذا كان الآخذ مسلما وانظر حكم الذمي ونحوه وراجع باب قسم النبي والغنيمة اهـ وقد راجعنا
 الباب المذكور فوجدنا أن ما أخذ الذمي من الحربين بقتال أو بدونه كاختلاس والتقاط كله لا أخذ
 ولا يخمس (قوله لا مسلم بها) عبارة شرح م ر نعم ما وجد بدار الحرب ليس بها مسلم وقد دخلها بغير
 امان غنيمة أو به فللقطة اهـ أى في قيد كلام الشارح بما اذا دخلها بغير أمان اهـ ع ش تأمل (قوله
 كاحتطابهم الخ) الانسب تقديمه على قوله لا بدار حرب لرجوعه لما قبله (قوله وتزعم اللقطة منهم)
 والمتولى للزعم والوضع عند عدل الحاكم كما هو ظاهر ومحل نزعمها من الكافر ما لم يكن عدلا في دينه
 والالم تزعم منه كما قاله الاذرعى شرح م ر (قوله ويضم لهم مشرف) أى فلا يعتد بشعر يفهم بدونه

من البربل يكره تركه (و)
 سن (اشهاد به) مع تعريف
 شئ من اللقطة كما في الودعة
 فلا يجب اذ لم يؤمر به في خبر
 زيد ولا في خبر أبي بن كعب
 وحلوا الامر بالاشهاد في
 خبر أبي داود من التقط
 لقطة فليشهد ذاعدا أو
 ذوى عدل ولا يكتم ولا
 يغيب على النذب جمع بين
 الاخبار وقد يقال الامر به
 في هذا الخبر زيادة ثقة
 فيؤخذ به وخروج بالواقع
 باماته غيره فلا يسر له لقط
 والتصريح بسن الاشهاد
 من زيادنى (وكره) اللقط
 (انفاق) لثلاث دعوى نفسه
 الى الخيانة (فيصح) اللقط
 (منه كترند) أى كما يصح
 من مرتد (وكافر معصوم
 لا بدار حرب) لا مسلم بها
 كاحتطابهم واصطيادهم
 (وتزعم اللقطة) منهم وتسلم
 (لعدل) لانهم ليسوا من
 أهل الحفظ لعدم أماتهم
 (ويضم لهم مشرف في
 التعريف) فان تم التعريف
 تملكوا وذ كرمحة لقط

بالذي (و) يصح (من صبي
ومجنون وينزعها) أي
اللقطة منهما (وليها
ويعرفها ويملكها لهما)
ان وآم (حيث يقتض) أي
يجوز الاقتراض (لها)
لان التملك في معنى
الاقتراض فان لم يره حفظها
أوسله للقاضي (فان قصر
في نزاعها) منهما (فتلفت)
ولو باتلافهما (ضمن) ثم
يعرف التالف فان لم يقصر
فلا ضمان وذكر المجنون
من زيادتي وكالصبي والمجنون
السفيه الا أنه يصح تعريفه
دونهما (لامن رقيق)
بقيد زنده بقولي (بلا اذن)
أي لا يصح اللقط منه بغير
اذن سيده وان التقط له لانه
ليس أهلا للملك والولاية
ولانه يعرض سيده للطالبة
ببديل البقطة لوقوع الملك
له فعلم أنه لا يعتد بتعريفه
(فلو أخذت منه كان)
الاخذ (لقطا) لاخذها سيدها
كان أو أجنبيا فهو أعم من
تعبيره بأخذ السيد
ولو أقرها في يده سيده
واستحفظه عليها ليعرفها
وهو أمين جاز فان لم يكن
أمينا فهو متعد بالاقرار
فكانه أخذها منه وردها
اليه (ويصح) اللقط (من
مكاتب كتابه صحيحة) لانه

شرح م ر واجوته عليهم ان تملكوا والا فلي الملك (قوله ويصح من صبي ومجنون) عطف على
الضمير في منه واعاد الجار على مذهب جهور النجاة ومحل حيث كان لهما نوع تمييز كما بحثه بعضهم في
الثاني وهو ظاهر لان الغالب فيها الاكتساب لا الامانة والولاية شرح م ر (قوله وينزعها وليها)
أي حفظ الحق وحق الملك وتكون يده نائبة عنه أي الملك ويستقل بذلك ويعرف ويراجع
الحاكم في مؤنة التعريف ليقتض أو يبيع جزأ منها ويفارق هذا ما يأتي من كون مؤنة التعريف على
الملك بوجوب الاحتياط لمال نحو الصبي ما مكن ولا يعتد بتعريف الصبي والمجنون نعم صرح الدارمي
بصحة تعريف الصبي بحضرة لولي وهو قياس ما صر في الفاسق مع المشرف شرح م ر قال م ر والولي
وغيره أخذها من غير عزم على وجه الالتقاط ليعرفها ويملكها ويرأ الصبي حيثئذ من الضمان (قوله
وليها) ومثلها المحجور عليه بالسفه وسيأتي (قوله ان رآه) مكر مع قوله حيث يقتض وعبرة
الاصل ان رأى ذلك مصلحة له وذلك حيث يجوز الاقتراض له (قوله ضمن) أي في مال نفسه م ر
(قوله فان لم يقصر فلا ضمان) عبارة شرح م ر فان لم يقصر بأن لم يعلم بها فالتلفه نحو الصبي ضمنها في ماله
دون الولي فان لم يتلفه لم يضمنه أحد وان تلفت بتقصير ولولم يعلم الولي بها حتى كمل الأخذ فهو كالأخذها
حال كماله اه (قوله فلا ضمان) أي لا على الولي ولا على نحو الصبي اذا تلفت في يد نحو الصبي حل (قوله
وكالصبي والمجنون السفيه) أي بغير الفسق لان الفاسق مرفى قوله ذكره لفاسق الخ ع ش (قوله
لامن رقيق) أي رقيق الكل كما سيأتي في البعض حل (قوله لا يعتد بتعريفه) أي الا اذا أذن
له في التعريف حل (قوله فهو متعد بالاقرار) أي فيضمنها السيد ويتعلق الضمان بسائر أمواله
ومنهارقة العبد فيقدم صاحبها برقبته فان لم يعلم بها تعلق رقبته العبد فقط ولو عتق قبل أن يأخذها منه جاز
له تملكها ان بطل الالتقاط بأن كان بغير اذن السيد والافه وكسب قنه فله أخذه ثم تعريفه ثم تملكه
شرح م ر وقوله ويتعلق الضمان بسائر أمواله لعل المراد من التعلق بأموال السيد أنه يطلب فيؤدي
منها ومن غيرها وليس المراد التعلق بأعيانها حتى يمنع عليه التصرف في شيء منها لعدم الحجر وقوله
فيقدم صاحبها برقبته ظاهر في أن الضمان يتعلق بكل من رقبته العبد ومال السيد وبه صرح في شرح
الروض والعباب على ما نقله ابن قاسم على المنهج عنهما اه ع ش على م ر (قوله من مكاتب)
فيعرف ويملك ما لم يجز قبل التملك والا أخذها الحاكم لا السيد وحفظها لملكها شرح م ر قال ع ش
قال شيخنا زى لان التقاط المكاتب لا يقع لسيد ولا ينصرف اليه وقال البغوي ينبغي أن يجوز له ذلك
لان الالتقاط اكتساب واكتساب المكاتب لسيد عند عجزه اه ذكر ياومع ذلك المعتمد الاول اه
باختصار (قوله ومن مبيع) ولو كان الرقيق مشتركا بين اثنين وأذن له أحد هما صح انتقاطه وكان بين
السيد وبين ولا يختص به الأذن له كذا أفتى به والد شيخنا حل (قوله فيعرف فانها) ولو تلفت حيثئذ بتقصير
المبيع في حفظها ضمنها لان اليد له حل (قوله بحسب الرق والحرية) المتبادر تعلقه بكل من الفعلين
قبله وعليه فيعرف السيد نصف سنة والمبعض نصفًا ويرافقه ما يأتي انه لو التقط اثنان لقطه عرفها كل
واحد نصف سنة قال ابن قاسم على حج والحاصل أنه يصح التقاط المبيع بغير اذن سيده ان لم تكن
مهاياة وكذا ان كانت ووقع الالتقاط في نوبة نفسه وقضيته أنه لا ضمان على السيد باقرارها في يده
ع ش على م ر (قوله وفي مهاياة) معطوف على قوله في غير مهاياة الذي قدره السارح عبد البر (قوله
لدى نوبة) والعبرة بيوم الالتقاط اه زى أي دون التملك ولو تنازع في أي النوبتين حصت صدق العبد

مستقل بالملك والتصرف بخلاف المكاتب كتابه فاسدة (ومن مبيع) لانه كالحرق في الملك والتصرف والنسبة لانه
(ولقطته له وليده) في غير مهاياة فيعرف فانها ويملكها بحسب الرق والحرية كمنهخصين التقطا (وفي مهاياة) أي منارة (لدى نوبة

لأنها في يده سم فان كانت يدهما أولاً يبدأ أحد حلق كل وقسمت بينهما برماوى (قوله) فلا كساب لمن
 حصلت الخ (مقتضى هذا أن التنظير في المتن راجع لصورة المهايأة فقط مع أن رجوعها لما قبلها أيضاً
 أفيد تأمل (قوله) والمؤمن على من وجد سببها الخ) ضعيف قال م في شرحه والوجه أن العبرة في
 الكسب والمؤمن بوقت الاحتياج للمؤمن وان وجد سببها في نوبة الآخر وان كان ظاهر كلام بعض
 الشراح أن العبرة في الكسب بوقت وجوده وفي المؤمن بوقت وجود سببها كالمرض اه وعبرة سم
 قوله على من وجد سببها هل المراد بسببها مجرد المرض أو الاحتياج اليها فان المرض له أحوال يحتاج
 في بعضها الى الدواء دون بعض يتجه الثاني فليراجع اه (قوله) الأرض جناية منه) قيد به لكونه
 في كلام الاصحاب بخلاف الجناية عليه فانها بحث للزركشى كما يأتي ع ش (قوله) فليس على من وجدت
 الخ) قال الزركشى ولاه فيما اذا جنى عليه قال وحينئذ فلا استثناء من المؤمن والا كساب لا من المؤمن
 فقط عبد البر (قوله) بل يشتركان فيه) فيكون عليهما بحسب الرق والحر به فاذا كان نصفه رقيقاً
 ونصفه حراً تعلق نصف أرض الجناية بنصفه الرقيق فيباع فيها أو يفديه السيد والنصف الآخر يتعلق
 بذمة المبيع لكن قول الشارح لأنه يتعلق بالرقبة الخ يفهم أنه يتعلق ما يقابل النصف الحر بالرقبة مع
 أنه لا معنى لتعلقه بها لان معنى التعلق بالرقبة أنها تباع فيه والنصف الحر لا يباع فلعل مراده بالتعلق
 بالرقبة ما يشمل التعلق بالذمة بالنسبة لبعضه الخ تأمل (قوله) يشملها) أى الجناية عليه بأن يقال جناية
 منه أو عليه الخ ع ش

﴿فصل في بيان حكم لقط الحيوان﴾ وحاصل ما سيذكره أن الملتقط بالفتح قسمان مال وغيره والمال
 نوعان حيوان وجاد والحيوان ضربان آدمى أى رقيق وغيره وغير آدمى صنفان ممتنع من صغار
 السباع وغيره وغير الممتنع صنفان مأكول وغير مأكول وهذا كله معلوم من كلامه اه زى (قوله)
 مع بيان تعريفهما) أى وما يتبع ذلك كدفعها للقاضى ع ش (قوله) المملوك) ويعرف ذلك بكونه
 موسوماً أو مقرطاً شرح م ر أى في أذنه قرط وهى الحلقة شئ خناوخرج به نحو كلاب يقتنى فيحصل
 لقطه مطلقاً وبعد تعريفه يختص به وينتفع به ونحو بعيره فإلانة ملامها هو قرينة على أنه هدى
 فيعرفه واجده ويذبحه وقت النحر بمنى ويفرق لجه باذن الحاكم تداوان ظهر صاحبه وأنكر كونه
 هدى يصدق بيمينه وعلى الذابح له ما بين قيمته حيا ومذبوحاً وعلى الآكل غرم اللحم والذابح طريق فيه
 والوجه جواز تلك منفعة موقوفة أو موصى بها بعد تعريفهما قل (قوله) الممتنع من صغار السباع)
 أى بالفعل ولو مع حل على ظهره مثلاً فان أثقله الحمل أو كان به نحو كسر رجل فكغير الممتنع وإذا لقطه
 فهو لا لقط لما عليه من الحمل اه قل وانما لم يعتبر بالامتناع من كبارها لانه لكون الكبار أقل فعولوا
 على الكثير الاغلب ولهذا أشار الشارح في التعليل بقوله لانه مصون بالامتناع من أكثر السباع (قوله)
 كذب) مثال للصغار بالنسبة لنحو الاسد وقيل المراد صغار المد كورات اه قل وعبرة شرح م ر
 وما توزع به من كون هذه من كبارها أو أجب عنه بحملها على صغارها أى الصغار منها أخذ من كلام
 ابن الرفعة مردود بأن الصغر من الامور النسبية فهذه وان كبرت في نفسها هى صغيرة بالنسبة الى الأسد
 ونحوه اه (قوله) بقوة) راجع لقول المتن كبير وقوله أو عدو راجع للظني وقوله أو طير ان راجع للحمام
 خلافاً لما في الشورى (قوله) كبير) ظاهره ولو كان معقولا وهل يجوز له فك عقاله اذا لم يأخذه ليرد
 الماء والشجر فيه نظراً لا قرب الجواز ولا ضمان عليه اه ع ش على م ر (قوله) وحام) اسم لذكر
 والانتى زى قال حل وهو ما عب وهدر كيام وقرى (قوله) أو تلك) فالصور ثمانية استثنى منها صورة
 (قوله) وهى المهلكة) أى شأنها ذلك فلا ينافى قوله آمنة (قوله) سميت بذلك أى بالمقازة

كباقي الاكساب) كوصية
 وهبة وركاز (والمؤمن)
 كاجرة طيب وحجام وثمن
 دواء فلا كساب لمن حصلت
 في نوبته والمؤمن على من
 وجد سببها في نوبته (الا
 ارش جناية) منه فليس
 على من وجدت الجناية في
 نوبته وحده بل يشتركان
 فيه لانه يتعلق بالرقبة وهى
 مشتركة والجناية عليه
 كالجناية منه كما يحسنه الزركشى
 وكلامى كالاصل يشملها
 ﴿فصل﴾ في بيان حكم
 لقط الحيوان وغيره مع
 بيان تعريفهما (الحيوان
 المملوك الممتنع من صغار
 السباع) ككذب وغمر
 وفهد بقوة أو عدو أو طير ان
 (كبير وظبي وحام) يجوز
 لقطه من مقازة وعمران
 زمن أمن أو نهب لحفظ أو
 تلك لئلا يأخذه خائن
 فيضيع (الامن مقازة) وهى
 المهلكة سميت بذلك

على القلب تفاؤلا بالفوز (أمنة) فلا يجوز لقطه (لذلك) لأنه مصون بالامتناع من أكثر السباع مستغن بالرعي إلى أن يجده صاحبه لطلبه ولأن طروق الناس فيها لا يعم فنأخذ له لتمامك ضمنه ويرأى من الضمان بدفعه إلى القاضي ليرده إلى موضعه وخرج بزيادتي أمنة ما لولقطه من مفازة زمن نهب فيجوز لقطه للتملك كشماله المستثنى منه لأنه حينئذ يضيع بامتداد اليد الخائنة إليه وتعيير بما ذكر أولي بما عبر به (وما لا يمنع) (٢٢٦) منها) أي من صغار السباع (كشاة) وعجل (يجوز لقطه مطلقا) أي

على القلب وذكر بعضهم أنها من أسماء الاضداد يقال فاز إذا نجح أو هلك قل (قوله ويرأى من الضمان بدفعه إلى القاضي) هو ظاهر أن كان الملتقط غير الحاكم فإن كان الحاكم فهل يكنى في زوال الضمان عنه جعل يده للحفظ من الآن أو يجب عليه رده إلى القاضي ولونائبه فيه نظر والأقرب الأول قياسا على ما تقدم في العبد من أنه إذا عتق جاز له تملكها إن بطل الالتقاط والافهوكسب عنه ع ش على م ر (قوله صيانة له عن الخونة) بفتح الخاء المعجمة وفتح الواو جمع خائن اه قل قال الشوبري ولا يخفى ما في التعبير هنا بالجمع وفيما مر بالأفراد من الحسن (قوله فان لقطه) أي ما يمنع وما لا يمنع حل (قوله ثم تملكه) أي باللفظ لا بالنية شرح م ر (قوله ان وجدته) فان لم يجده باعه استقلاله اه محلي ولم يتعرض للاشهاد وفضيته أنه لا يجب وبوجه بأنه مؤتمن وإن المقلب في اللقطة من حيث هي الكسب ولكن ينبغي استحبابه ع ش على م ر (قوله وأكله) أي إن شاء ولا يجوز له أكله قبل تملكه وقوله وغرم قيمته أي يوم التملك لا الأكل ولا يجب إفراز القيمة المغرومة من ماله نعم لا بد من إفرازها عند تملكها بعد التعريف لأن تملك الدين لا يصح قاله القاضي اه شرح م ر ولولم يأكله حتى حضر به إلى العمران امتنع فيما يظهر ويحتمل خلافا اه برلسي اه سم (قوله على الظاهر عند الامام) أي مادام في الصحراء كما سيأتي أنه مراد الامام وأنه المعتمد زي (قوله والخصلة الأولى) هي قوله عرفه ثم تملكه والثانية قوله أو باعه وحفظ ثمنه والثالثة قوله أو تملك الملقوط من مفازة ع ش (قوله في الاحظية) أي للمالك (قوله والثانية أولى من الثالثة) أي لأن الثمن قد يكون أكثر من القيمة بل هو الغالب حل (قوله خصلة رابعة) أي في المفازة وقوله ليستبقية مقابل قوله وأكله حل ومقتضى تعليقه أن هذه الخصلة مخصوصة بالملقوط من المفازة وانظر هل هو كذلك أولا والفرق بينهما وبين الأولى من الثلاثة أن التملك فيها حالا وفي الأولى بعد التعريف (قوله لدر أو نسل) فان ظهر مالكه فاز بهما الملتقط ع ش على م ر (قوله ففيه الخصلتان الأولىان) وهل تأتي الخصلة الرابعة فيه فيستبقية للنسل أولا ويكون قوله ولا يجوز تملكه في الحال أي ولولا استبقائه لنسله اه حل وعبرة زي فلو كان الملقوط بحشة جاز فيها الخصلة الرابعة وهي أن يستبقية بالنسلها (قوله فان لم يجده أشهد) فان لم يجد الشهود لا يرجع وإن نوى وظاهر كلامهم ولو في المفازة حل لكن خالفه ع ش في المفازة (قوله أو عيز) ان قلت كيف يتصور أن يعرف ملتقطه أنه عبد مع أن الأصل في الناس الحرية قال الشيخ حجج صورهم بعضهم بان يقر مجهول بالغ بأنه قن مملوك ولا يعين المالك فله التقاطه حينئذ والذي يظهر أنه يجوز له أن يعتمد في وضع يده عليه بالعلامات والقرائن التي يظن بهارقه شوبري كعلامة الحبشة والزنج وصوره بعضهم بما اذا عرف رقه أو لا وجهه مال كهم ووجهه ضالا م ر (قوله ومحرم) بان عرف أنها أخته مثلا ويبت وتداولت عليها الأيدي ولم يعرف سيدها اه عبد البر (قوله من كسبه) أي إن كان وهلاذ كروا

من مفازة وعمران زمن أمن أو نهب لحفظ أو تملك صيانة له عن الخونة والسباع (فان لقطه لتلك) من مفازة أو عمران (عرفه ثم تملكه أو باعه) باذن الحاكم ان وجدته (وحفظ ثمنه ثم عرفه ثم تملك نفسه) وتعيير بشم في الموضعين الأولين أولى من تعبيره بالواو (أو تملك الملقوط من مفازة حالا وأكله وغرم قيمته) ان ظهر مالكه ولا يجب تعريفه في هذه الخصلة على الظاهر عند الامام وذكر التملك فيها من زيادتي وخرج بالمفازة العمران فليس له فيه هذه الخصلة لسهولة البيع فيه بخلاف المفازة فقد لا يجد فيها من يشتري ويشق النقل اليه والخصلة الأولى من الثلاث عند استوائها في الاحظية أولى من الثانية والثانية أولى من الثالثة وزاد الماوردي خصلة رابعة وهي أن يملكه في الحال ليستبقية حيا لدر أو

نسل قال لأنه لا استباح تملكه مع استهلاكه فأولى أن يستبيع تملكه مع استبقائه ولو كان الحيوان غير ذلك ما كول كالجش ففيه الخصلتان الأولىان ولا يجوز تملكه في الحال وإذا أمسك اللاقط الحيوان وتبرع بالاتفاق عليه فذاك وإن أراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم فان لم يجده أشهد (وله لقط رقيق) عبدا كان أو أمة (غير عيز أو) عيز (زمن نهب) بخلافه زمن الامن لأنه يستدل فيه على سيده فيصل اليه وله هنا الخصلتان الأولىان وحل ذلك في الأمانة إذا لقطها للحفظ أو للتملك ولم تحل له كمجوسية ومحرم بخلاف من نحل له لأن تملك اللقطة كالإفراز كاسرو ينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان لم يكن له كسب

فعلى مامر أنفاقى غير الرقيق وإذا بيع ثم ظهر المالك وقال كنت أعتقته قبل قوله وحكم بفساد البيع وتعييرى بالرفيق أعم من تعييره بالعبد وان قيدت الأمة بمامر (و) له لقط (غير مال) ككاتب (لاختصاص) (٢٢٧) أو حفظ (وقولى أوزمن إلى آخره من

زيادنى (و) له لقط (غير حيوان) ونياب وتهود (فان تسارع فساد كهر يست) ورطب لا يتسمر (فله) الخصلتان (الاخيرتان) وهما أن يبيعه باذن الحاكم ان وجده ثم يعرفه ليمتلك منه أو يملكه حالاً أو ياً كله (وان وجده بعمران) ويجب التعريف للأ كول فى العمران بعداً كله وفى المفازة قال الامام الظاهر انه لا يجب لانه لا فائدة فيه وصححه فى الشرع الصغير قال الاذرى لكن الذى يفهمه اطلاق الجمهور انه يجب أيضاً قال ولعل مراد الامام أنها لا تصرف بالصحراء لا مطلقاً (وان بقى) ما تسارع فساد (بعلاج كرتب يقتصر ويبيعه أغبط باعه) باذن الحاكم ان وجده (والا) أى وان لم يكن يبيعه أغبط بان كان تجفيفه أغبط أو استوى الامر ان (باع بعضه لعلاج باقيه ان لم يتبرع به) أى بعلاجه أى لم يتبرع به الواجد أو غيره وخالف الحيوان حيث يباع كله لتكرار نفقته فيستوعبه والمراد بالعمران الشارع

ذلك فى الحيوان أيضاً بان يؤجر وينفق عليه من أجونه اه ابن قاسم على حج (أقول) يمكن أنهم انما تركوه لان الغالب فى الحيوان الذى يلتقط عدم تأتى بجاره فلو فرض امكان بجاره كان كالعبد ع ش على م (قوله فعلى مامر أنفاقى) أى فى غير الرقيق وهو قوله وإذا أمسك اللاقط الحيوان وتبرع الخ ع ش (قوله وإذا بيع ثم ظهر المالك) قال حل وانظر حكم النفقة اه (أقول) نظرت فوجدت فى ع ش على م مانصه وبقى ما لو كانت اللقطة عبداً أو أنفق عليه اللاقط على اعتقاده أنه عبد فتبين أنه حر هل له الرجوع بما أنفق أم لافيه نظر والا قرب الثانى لانه أنفق ليرجع على السيد وتبين أنه لا ملك له عليه والعبد نفسه لم يقصد بالانفاق عليه حتى يرجع عليه بما أنفق ومثل ذلك فى عدم الرجوع ما اذا ظهر المالك وقال كنت أعتقته للعلامة كورة اه (قوله قبل قوله الخ) ثم لو كذب نفسه وأقر ببقاء الرق لياخذ الثمن فهل يقبل أو لا وجهان اه ابن قاسم على المنهج (أقول) الا قرب عدم القبول تغليظا عليه ولتشوف الشارع للعتق ولان الرجوع عما أقربه من الحقوق اللازمة له لا يقبل منه اه ع ش على م (قوله وان قيدت الأمة بمامر) المعنى أن الاحتياج للتقييد بمن لا يحل ليس عن رافى ترك التعرض لها ع ش (قوله الاخيرتان) أى من الثلاثة التى فى المتن (قوله باذن الحاكم ان وجده) أى ولم يخف عليه منه كما هو ظاهر والاستقل به فيما يظهر اه تحفة شوبرى (قوله وان وجده بعمران الخ) أشار بهذه الغاية الى الفرق بين الحيوان وغيره وهو أن الحيوان لا يجوز أكله الا اذا كان ملقو طامن المفازة وأن غيره يجوز أكله مطلقاً تأمل (قوله أنه يجب أيضاً) أى فى المفازة وهذا ظاهر ان كان فيها أحد يسمع التعريف والافلامعنى لا يجابه وقوله انه لا يعرف بالصحراء وهى المعبر عنها سابقاً بالمفازة أى بل يعرف فى العمران وقوله لا مطلقاً أى فى الصحراء والعمران وترجى هذا الجمع يتعين لان فرض الخلاف انما هو فى المفازة ولا يقول أحد بعدم الوجوب مطلقاً اذ ليس لنا لقطة متمولة لا يجب تعريفها تأمل (قوله وان بقى بعلاج) وظاهر كلامه أنه يتمتع عليه أنه يأكله الآن ويغرم قيمته لان الثمن قد يكون أكثر من القيمة اه حل وعبرة سم لم يجوزوا هنا التملك حالا كالذى لا يبقى بعلاج والفرق امكان بقاء هذا بعلاج دون ذاك تأمل (قوله والاباع بعضه لعلاج باقيه) ظاهره أنه ليس له الانفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع اه ابن قاسم على حج (أقول) ولا مانع من الانفاق المذكور لحصول المقصود به الآن يقال الزام ذمة الغير لا يكون الا عند الضرورة وهى منتفية حيث أمكن بيع جزء منه اه ع ش على م (قوله والمساجد ونحوها) أى كالمقبرة والدرسة والرباط وينبغى أن مثل ذلك ما كان مظنة لاجتماع الناس كالحمام والقهوة والمراكب اه ع ش على م (قوله محال اللقطة) وأما ما يجده فى الارض المملوكة فلذى اليدان ادعاء فان لم يدعه فله قبله الى أن ينتهى الامر للحجى فان لم يدعه فلقطة أى حيث لم يرج مال الكراجم بحث الركا ز اه حل (قوله أو اختصاص) هذا مع قوله أو لها فاضامن يقتضى أنه يضمن الاختصاصات وليس بصحيح اه (أقول) أجاب بعض المشايخ بأن المراد بالضمان فى الاختصاص وجوب الرد مادام باقيا اه سم ع ش (قوله والثلاثة الاخيرة) وهى قوله أو تملك أو اختصاص الخ يجعل التملك والاختصاص أمراً واحداً لان أول التثنية فالصور أربع (قوله أو يختص) بان يقصد الاختصاص بها

والمساجد ونحوها لانها مع الموات محال اللقطة وقولى ان لم يتبرع به من زيادنى فى استواء الامرين واطلاقى للتبرع أولى من تقييده له بالواجد (ومن أخذ لقطة لا خيانة) بان لقطها لحفظ أو تملك أو اختصاص أوله بقصد خيانة ولا غيرها أو قصد أحد هما ونسبه والثلاثة الاخيرة من زيادنى (فأما من لم يملك) أو يختص بعد التعريف

لاذن الشارع له في ذلك (وان قصدها) أي الخيانة بعد أخذها فانه أمين كما ودع وهذه من زيادتي في لفظها الغير حفظ (ويجب تعريفها وان لفظها الحفظ) لئلا يكون كتماننا موقفا للحق على صاحبه وما ذكرته من وجوب تعريف ما لفظ للحفظ هو ما اختاره في الروضة وصححه في شرح مسلم واقتصر في (٢٢٨) الاصل على نقل عدم وجوبه عن الاكثر قالوا لان التعريف انما يجب لتحقيق

شرط التملك فان بداله ان يملكها أو يختص بها أو لفظها التملك أو الاختصاص وجب تعريفها جزما ويمنع التعريف على من غلب على ظنه ان سلطانا يأخذها بل تكون أمانة بيده أبدا كفاي نكت النووي وغيرها وفيها انه يمتنع الاشهاد عليها أيضا حينئذ (أو) (أخذها) (ها) أي للخيانة (فضان) كفاي الوديعة (وليس له) بعد ذلك (تعريفها لملك) أو اختصاص لخياته (ولو دفع) لقطة (لقاض لزمه قبولها) وان لفظها لملك حفظها على مالكها بخلاف الوديعة لا يلزمه قبولها لقدرته على ردها على مالكها وقد التزم الحفظ له وهذه من زيادتي في لفظها لغير حفظ (ويعرف) بفتح الباء الا لفظ وجوبا على ما قاله ابن الرفعة ونديا على ما قاله الاذري وغيره (جنسها) أذهب هي أم فضة أم ثياب (وصفتها) أهروية أم مروية (وقدرها) بوزن أو عدد أو كيل أو ذرع (وعفاصها)

اكونها ليست مالا ع ش (قوله لاذن الشارع له في ذلك) أي الالتقاط (قوله وان قصدها) أي الخيانة لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله قالوا لان التعريف) صيغة تير ووجهه انه قد يمنع ذلك ويقال بل وجب ليظهر المالك ولا يكون الملتقط كما قصد ورد النهي عن الكتمان اه عميرة زى (قوله لتحقيق شرط التملك) أي ولا تملك هذا الفرض انه لا لفظ للحفظ (قوله فان بداله ان يملكها) تقييد لمحل الخلاف أي فحله ما لم يطرأ له قصد التملك أو الاختصاص والا فلا خلاف في وجوب التعريف وبعبارة مر ولو بداله قصد التملك أو الاختصاص عرفها سنة من حينئذ ولا يعتد بما عرفه قبله وقوله عرفها سنة من حينئذ أي وعليه مؤنة التعريف من الآن ثم ان كان اقترض على مالكها مؤنة تعريف ما مضى فهل يرجع بذلك عليه لانه انما اقترض اغرض المالك أو لالرجوعها اليه آخر افيه نظر والا قرب الاول لانهم لم يعتدوا بتعريفه السابق ولم يرتبوا الحكم عليه مع قصد التملك بل أوجبوا استئناف التعريف فابتداءا وتعريف آخر للتملك من الآن ولا نظر لما قبله ع ش (قوله بل تكون أمانة بيده) أي ولا يملكها بعد السنة ولو أيس من مالكها كما هو ظاهر هذه العبارة وظاهره ولو كانت حيوانا وانظر ماذا يفعل في مؤنته هل تكون عليه أم لافيه نظر وينبغي أن يقال هو في هذه الحالة كالمال الضائع فيأتي فيه ما قيل في المال الضائع من أن أمره ليت المال فيدفعه له ليحفظه ان رجما معرفة صاحبه ويصرفه مصارف أموال بيت المال ان لم ترج وهذا ان كان ناظر بيت المال أمينوا لادفعه لثقة يصرفه مصارف أموال بيت المال ان لم يعرف الملتقط مصارفه والا صرفه بنفسه اه ع ش على مر (قوله أو أخذها لها) مقابل قوله لا خيانة (قوله أي للخيانة) وان أقالع عن الخيانة ثم أراد التعريف والتملك ليس له ذلك بخلاف ما لو قصد الخيانة في الانشاء ثم أقالع عنها فان له التملك وظاهر هذا انه مادام قاصدا للخيانة في الابتداء لا يملك حل (قوله أو اختصاص) أي ما لم ينسب زى (قوله لقاض) ومعلوم عدم جواز دفعها لقاض غير أمين وانه لا يلزمه القبول وان الدافع له يضمنها كما صرح به الفقهاء شرح مر (قوله لزمه قبولها) أي ما لم يلتقطها للخيانة والالم يجب عليه القبول لان الملتقط حينئذ ضامن اه حل (قوله وجوبه على ما قاله ابن الرفعة) ضعيف والذي انحط عليه كلام مر في شرحه ان هذه المعرفة مندوبة وان التعريف الآتي واجب وبعبارة م شرح مر وهذا الخلاف انما هو في المعرفة عقب الاخذ اذ ما عند التملك فالوجه وجوب معرفة ذلك ليعلم ما يرد له مالكها لوظهر اه (قوله وصفها) شامل للنوع كما أشار اليه الشارح (قوله أهروية) راجع للثياب والمروية نسبة الى هراة مدينة بخراسان ومروية نسبة الى مرو قرية بالجهم شيخنا عزيزي (قوله وليعرف) أي الملتقط عطف على الخبر وقوله صدق واصفها أي كونه صادقا وكاذبا لانه اذا لم يعرف ما ذكر وجاء له شخص ووصفها لم يعرف صدقه من كذبه (قوله ثم يعرفها) أي بنفسه أو نائبه وان لم يكن عدلا مر وأفهم قوله ثم عدم وجوب فورية التعريف وهو ما صححاه لكن ذهب القاضي أبو الطيب الى وجوب الفورية واعتمده الغزالي قيل ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف بعد زمن طويل كعشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر ان مراده بذلك عدم الفورية المتصلة بالالتقاط اه والاوجه ما توسطه الاذري

أي وعاءها من جادا أو خرقة أو غيرهما (ووكاءها) أي خيطها المشدودة به وذلك خبر زيد السابق وقيس وهو في عمله غيره وليعرف صدق واصفها (ثم يعرفها) بالتشديد (في نحو سوق) كابواب المساجد عند خروج الناس من الجماعات في بلاد القلط أو قريته فان كان بصحراء ففي مقصده

المساجد قال الناشئ الا في
المسجد الحرام (سنة ولو
متفرقة على العادة) ان
كانت غير حقيرة ولو من
الاختصاصات لم يربز يد
وقيس بما فيه غيره فيعرفها
(أولا كل يوم) مرتين
(طرفيه) أسبوعا (ثم) كل
يوم مرة (طرفه) أسبوعا
أو أسبوعين (ثم) كل
أسبوع) مرة أو مرتين
(ثم كل شهر) كذلك
بحيث لا ينسى أنه تكرر
للماضى وشرط الامام في
الاكتفاء بالسنة المتفرقة
أن يبين في التعريف زمن
وجدان اللقطة (ويذكر)
نذبا لا يقطولو بنائبه (بعض
أوصافها) في التعريف
فلا يستوعبها التلايعتمدها
الكاذب فان استوعبها
ضمن لأنه قد يرفعه الى
من يلزم الدفع بالصفات
(ويعرف حقير) بقيد
زده بقولي (لا يعرض عنه
غالبا) متمولا كان أو مختصا
ولا يتقدر بشئ بل هو
ما يغلب على الظن ان فاقده
لا يكثر أسفه عليه ولا يطول
طلبه غالبا (الى أن يظن
اعراض فاقده عنه غالبا)
هو أولى مما عبر به ويختلف
ذلك باختلاف المال أما
ما يعرض عنه غالبا كبرة

وهو عدم جواز تأخيره عن زمن تطلب فيه عادة ويختلف بقلتها وكثرتها ووافق البلقيني فقال يجوز
التأخير ما لم يغلب على ظنه فوات معرفة المالك به ولم يتعرض له وقد تعرض له في النهاية اه شرح م
(قوله ولا يكف العدول) أى عن مقصده صورة المسئلة فيمن له مقصد غير الصحراء بخلاف المقيم
فيها أو القاصد أقرب البلاد فيعرف في الأقرب سم (قوله وان جازت به قافلة تبعها) ينبغى كما وافق عليه
م أنه ليس المراد أنه يجب عليه أن يتبع القافلة اذا لزم العدول عن مقصده أو ترك محل اقامته من الصحراء
وانما المراد أن يعرف في القافلة ما دامت هناك أو قريبة منه فاذا ذهبت لم يجب الذهاب معها ويكفى
التعريف في أقرب البلاد اليه سم فقوله تبعها أى ان كانت في جهة مقصده برماوى (قوله الا في المسجد
الحرام) أى في جواز التعريف فيه على الاصح قال في المهمات وظاهره تحريمه في غيره وليس كذلك فان
المنقول الكراهة كما جزم بها في المجموع ورده جمع متأخرون واعتمدوا التحريم ودخل في عموم
المستثنى منه مسجد المدينة والاقصى فيكره التعريف فيها كغيرهما على المعتمداه زى (قوله سنة) أى
من وقت التعريف وهي تحديدية م وقد يجب التعريف على واحدستين بأن يعرف سنة قاصدا لحفظها
بناء على أن التعريف حينئذ واجب ثم يرد التمسك فيلزمه من حينئذ سنة أخرى شرح م (قوله
على العادة) أى بحيث لا ينسى التعريف الاول كافي م والشرح (قوله ولو من الاختصاصات) أى
بان كان اختصاصا عظيم المنفعة يكثر أسف فاقده عليه سنة م (قوله طرفيه) المراد بالطرف وقت
اجتماع الناس سواء كان في أوله أو وسطه عز زى (قوله ثم كل أسبوع مرة أو مرتين) أى الى أن يتم
سبعة أسابيع اه شرح م قال الرشيدى التعبير يتم ظاهر في أنه يحسب من السبعة الاسبوعان
الاوليان اه (قوله ثم كل شهر كذلك) أى الى آخر السنة فالمد كورة تقر بنية والضابط ما ذكر
وهو أنه بحيث لا ينسى أنه تكرر للماضى حتى لو فرض أن المرة في الاسابيع التي بعد التعريف كل يوم
لا تدفع النسيان وجب مرتان كل أسبوع ثم مرة كل أسبوع وزيد في الاول لان تطلب المالك فيه
أكثر وينبى الوارث على تعريف مورثه على المعتمد شرح الارشاد لابن حجر زى وم قال م
والاقرب ان هذا التحديد كله للاستحباب لا للوجوب لما تقدم أنه يكتفى سنة مفرقة اه (قوله فلا
يستوعبها) ويفارق جواز استيعابها في الاشهاد بحصر الشهود وعدم تهمتهم م (قوله فان استوعبها
ضمن) وهل هو ضمان يد حتى لو تلفت بأفة بعد الاستيعاب ضمن وينبى أنها كالأودل على الوديعة سم
(قوله لانه) أى الكاذب قد يرفعه أى اللاقط الى من أى قاض يلزم الدفع بالصفات أى الى قاض يلزم
اللاقط أن يدفع اللقطة لشخص وصفها له من غير إقامة حجة على أنها اه شيخنا (قوله ويعرف حقير
الح) الوجه أنه في غير لقطة الحرم أما هي فتعرف على الدوام وان كانت شيئا حقيرا أخذ من اطلاق قولهم
لا تجوز لقطة لملك فليتأمل وأظن م وافق على ذلك اه سم (قوله بل هو ما يغلب على الظن
الح) أى باعتبار الغالب من أحوال الناس فلا يرد أن صاحبه قد يكون شديدا بالبخل فيدوم أسفه على
التافه ع ش على م (قوله ولا يطول طلبه له) عطف لازم (قوله أما ما يعرض عنه غالبا) اعل محله
اذا لم يظهر المالك حيث ظهر وقال لم أعرض عنه وجب دفعه اليه مادام باقيا وكذا بدله تالفا ان كان
متمولا هكذا يظهر ووافق عليه م اه سم (قوله بل يستبد) أى يستقل به واجده وينبى أن
لا يحتاج الى تملك لانه مما يعرض عنه وما يعرض عنه أطلقوا أنه يملك بالأخذ اه سم على حجج (قوله
لوجوب التعريف عليه) أى مع عود الحظ لللاقط للمالك فلا يرد ان التعريف يجب عليه أيضا ذا

وز يبتوز بل يسير فلا يعرف بل يستبد به واجده (وعليه مؤنة تعريف ان قصد تملك) ولو بعد لقطة للحفظ أو مطلقا فهو اعم من
قوله ان أخذ لملك (وان لم تملك) لوجوب التعريف عليه وهذا في مطلق التصرف فغيره ان رأى وليه تملك اللقطة لم يصرف مؤنة تعريفها

من ماله بل يرفع الامر للحاكم ليبيع جزأمنها والتملك الاختصاص وكقصده لقطه للخيانة (والا) أي وان لم يقصد التملك كان لفظ لحفظ
وعليه اقتصر الاصل أو أطلق ولم يقصد تملكاً أو اختصاصاً (ف) مؤنة التعريف (على بيت مال أو) على (مالك) بأن يرتبها لخاصة بيت
المال أو يقتضها على المالك من اللاقط (٢٣٠) أو غيره أو يأمره بصرفها ليرجع على المالك أو يبيع بعضها إن رآه كافي

التقطها للاحتفاظ مع أن المؤنة ليست عليه وقال سم وانظر هذا التعليل مع أنه يجب التعريف على من
لم يقصد التملك وأجيب بأن التقدير لوجوب التعريف عليه مع عود الخ (قوله وكقصده) أي التملك
لقطه للخيانة أي مؤنة التعريف عليه وكيف هذا مع أنه تقدم أن الملتقط للخيانة لا يعرف إلا أن يصور
بما إذا تاب تأمل وقد يجاب بان الذي مر أنه لا يعرف التملك أو الاختصاص فلا ينافي أنه يعرف لظهور
ماله (قوله على بيت مال) أي قرضا كما قاله ابن الرفعة لكن مقتضى كلامهما أنه تبرع واعتمده
الأذرعى ويدل عليه قوله أو يقتضها على المالك شرح مـ فلو لم يظهر المالك كانت من الاموال
الضائعة فيبيعهها وكيل بيت المال ولا لاقط الرجوع على بيت المال بما أخذه منه عـ شـ على مـ (قوله
بأن يرتبها الخ) راجع لقوله على بيت مال وما بعده راجع لقوله وعلى مالك (قوله والأخيران من
زيادتي) لأنهما إذا خلا في قوله وعلى مالك (قوله ولو لم يظهر المالك الخ) الأولى ولو لملك لأنه محل
الخلاف كما قاله زى (قوله فظهر المالك) أو وادارته فان لم يظهر المالك ولا وادارته لا مطالبة عليه في الآخرة
لأنهما من كسبه كافي شرح مـ وينبغي أن يكون محله إذا عزم على ردها أو ردها إذا ظهر مالها
زى قال عـ شـ على مـ وقضية كلام الشارح أنه لا فرق وقد يوجه بأنه حيث أتى بما وجب عليه
من التعريف وتلك صارت من جملة كسبه وعدم نيته ردها مالها لا يزيل ملكها وان أتم به وعلى
ما قاله شيخنا زى فينبغي أن يلحق به ما لو لم يقصد ردا ولا عده اهـ (قوله ولا تعلق بها حق لازم)
ولو زال ملكه عنها ثم عاد فالتجته أنه كما لو لم يزل مـ عـ شـ (قوله حق لازم) بأن لم يتعلق بها حق أصلا
أو تعلق بها حق جائز كالعارية أو حق لازم لا يمنع بيعها كالأجارة والحق اللازم الذي يمنع بيعها كالرهن
وانظر هل يردّها إذا كانت مؤجرة مساوية بالمنفعة مدة الأجارة أو لا تأمل وقياس ما تقدم في القرض من
أنه إذا رجع في الشيء المقرض ورآه مؤجرا يأخذه مساوب بالمنفعة ان المالك هنا يأخذ الملقوط مساوب
المنفعة ولا أجر له بل هي للاقط لوقوع الأجارة منه حال ملكه للملقوط (قوله وبأرض نقص) وهو
ما نقص من قيمتها لكن هل العبرة بقيمتها وقت الالتقاط أو وقت التملك أو وقت طرؤ العيب ولو بعد
التملك فيه نظروا الأقرب الأخير لأنه لو ظهر مالها قبيل طرؤ العيب لوجب ردها اهـ عـ شـ على مـ
(قوله بعيب حدث بعد التملك) لأنها الآن مضمونة عليه بالقيمة وقبل ذلك أمانة حل (قوله أو شرعا)
بان تعلق بها حق لازم كالرهن وكالوقف اهـ (قوله ولا تدفع اللقطة) ينبغي أن يكون المراد لا يجوز أن
تدفع أخذ من قوله أما إذا لم يظن صدقه الخ نعم ان ظن صدق دعواه فينبغي أن يجوز الدفع اهـ سم
(قوله نعم ان تعدد الواصف) ولو سقطت اللقطة من ملتقطها فالتقطها آخر فالأول أولى بها لسبقه ولو أمر
آخر بالتقاط شيء رآه فأخذه فهو للأمر ان قصده الأخذ فان قصده الأمر ونفقه فلهما ولا ينافيه ما مر من
عدم صحة التوكيل في الالتقاط لأن ذلك في عموميه وهذا في خصوص لقطة وان رآها مطروحة على
الأرض فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمنها شرح مـ (قوله لم تدفع لأحد) أي لم يجز عـ شـ
(قوله والمدفوع له) أي لأنه بان أنه أخذ ملك غيره وخرج بدفع اللقطة ما لو تلفت عنده ثم غرم للواصف

هرب الجبال والأخيران من
زيادتي وانما لم تلزم اللاقط
لان الحظ فيه للمالك فقط
(واذا عرفها) ولو لم يظهر ملك
(لم يملكها الا بلفظ) أو ما في
معناه (كتملكت) لأنه
تملك مال ببدل فافتقر الى
ذلك كالتملك بشراء وبحث
ابن الرفعة في لقطة لا تملك
تكمروا كلب أنه لا بد فيها مما
يدل على نقل الاختصاص
واطلاق تعريفها يشمل ما
يعرف سنة وما يعرف دونها
بخلاف تقييد الأصل له
بالسنة (فان تملكها) فظهر
المالك ولم يرض ببدلها
ولا تعلق بها حق لازم يمنع
بيعها (لزم ردها) له للخبر
السابق (بزيادتها المتصلة)
وكذا المنفصلة ان حدثت
قبل التملك تبع اللقطة وهذه
من زيادتي (وبأرض
نقص) لعيب حدث بعد
التملك كما يضمنها كلها بتلفها
وللمالك الرجوع الى بدلها
سليمة ولو أراد اللاقط الرد
بالأرض وأراد المالك
الرجوع الى البديل أجيب
باللاقط (فان تلفت) حسا
أو شرعا بعد التملك (غرم

مثلها) ان كانت مثلية (أو قيمتها) ان كانت متقومة (وقت تملك) لأنه وقت دخولها في ضمانه (ولا تدفع) قيمتها
اللقطة (للمدع) لها (بلا وصف ولا حجة) لان يعلم اللاقط أنها فيلزمه دفعها له (وان وصفها) له (وظن صدقه جاز) دفعها له عملا بظنه بل
يسن نعم ان تعدد الواصف لم تدفع لاحد الا بحجة (فان دفع) هـ بالوصف (فتثبت لآخر) بحجة (حوادثه) عملا بالحجة (فان تلفت) عند
الواصف (فله) أي للمالك (تضمن كل) من اللاقط والمدفوع له (والقرار على المدفوع له) لحصول التلف عنده فيرجع اللاقط بما غرمه

عليه ان لم يقر له بالملك فان اقر لم يرجع مؤاخذة له باقراره أما اذا لم يظن

(٢٣١)

صدقه فلا يجوز الدفع له ومحل تضمين

اللاقط اذا دفع بنفسه لان

الزمن به الحاكم (ولا يحل لقط

حرم مكة الاحتفظ) فلا

يحل ان لقط للملك أو أطلق

والثانية من زيادتي (ويجب

تعريف) لما لقطه فيه

للحفظ لخبر ان هذا البلد

حرم الله لا يلتقط لقطته

الامن عرفها وفي رواية

للبخاري لا تحل لقطته الا

لنشد أي لمعرف والمعنى

على الدوام والافسار البلاد

كذلك فلا تظهر فائدة

التخصيص وتلزم اللاقط

الاقامة للتعريف أو دفعها

الى الحاكم والسرفي ذلك

ان الله تعالى جعل الحرم

مثابة للناس يعودون اليه

فربما يعود مال كها ونائبه

وخرج بزيادتي مكة حرم

المدينة فهو كسائر البلاد في

حكم اللقطة

كتاب اللقيط

ويسمى ملقوطا ومنبوذا

ودعيا والاصل فيه مع ما يأتي

قوله تعالى وافعلوا الخير

وقوله تعالى وتعاونوا على البر

والتقوى وأركان اللقط

الشرعي لقط ولقيط ولاقط

وكلاهما تعلم مما يأتي (لقطة)

أي اللقيط (فرض كفاية)

لقوله تعالى ومن أحيائها

فكأنما أحياء الناس جميعا

ولانه أدى محترم فوجب

قيمتها فليس للمالك تعريمه لأن ما أخذه مال الملتقط لا المدعى شرح مر وقوله فليس للمالك تعريمه
أي وانما يفرم الملتقط بدله ويرجع به على الواصف اه ع ش على مر (قوله فان اقر لم يرجع)
وفارق ما لو اعترف المشتري للبائع بالملك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالتمن لأنه انما اعترف له بالملك
لظاهر اليد بان اليد دليل الملك شرعا فعذر بالاعتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصرا
بالاعتراف المستند اليه شرح مر (قوله مؤاخذة له باقراره) عبارة مر لأنه حينئذ يزعم أن الظالم
هو ذوالينة اه (فرع) من اللقطة أن تبدل نعله بغيرها فيأخذها ولا يحل له استعمالها الا بعد
تعريفها بشرطه وهو التملك أو تحقق اعراض المالك عنها فان علم ان صاحبها تعمد أخذ نعله جاز له بيع
ذلك ظفرا بشرطه وهو تعذر وصوله الى حقه ثم ان وفي بقدر حقه فذلك والاضاع عليه ما بقي كغير ذلك
من بقية الديون اه ع ش (قوله ولا يحل لقط حرم مكة) وألحق به بعضهم عرفة ومصلى ابراهيم
لانهما وان كانا من الحل الا انهما مجتمع الحاج جميعهم حل (قوله الاحتفظ) أي ولا يحل تملكه ولو
بعد سنين كما يدل له قوله فيما يأتي والمراد التعريف على الدوام اذ اللقطة انما تملك بعد التعريف وتعريف
هذه لا غاية له تأمل (قوله ويجب تعريف لما لقطه فيه) فان أيس من معرفة مال كفيين في أن يكون
مالا ضائعا أمره لبيت المال ع ش (قوله والا) أي والا يكن المراد على الدوام فلا يدل على ما ذكر
لأن سائر البلاد كذلك خفف الشرط وجوابه وأقام دليل الجواب مقامه

كتاب اللقيط

هو فاعيل بمعنى مفعول أي الملقوط أي بيان حقيقته وما يفعله به وبما معه وغير ذلك وسمى لقيطا
وملقوطا باعتبار أنه يلقط ومنبوذا باعتبار أنه يفند وتسميته بذنك أي اللقيط والملقوط قبل أخذه وان
كان من مجاز الأول لكنه صار حقيقة شرعية وكذا تسميته منبوذا بعد أخذه بناء على زوال الحقيقة
بزوال المعنى المشتق منه شرح مر وقوله منبوذا بعد أخذه أي فهو مجاز لكن باعتبار ما كان ع ش
(قوله ودعيا) سمي دعيا لانه متروك أي مجهول النسب اه ع ش وعبارة البرماوى قوله ودعيا
بكسر الدال أي لان غيره يدعيه وهذا باعتبار آخر أمره ومنبوذا باعتبار أوله وملقوطا باعتبار وسطه اه
ع ش (قوله مع ما يأتي) أي من قوله تعالى ومن أحيائها فكأنما أحياء الناس جميعا (قوله وأركان
اللقط الشرعي) دفع به ما يلزم على كلامه من كون الشيء ركنا لنفسه لانه جعل اللقط من أركان
اللقط وحاصل الدفع أن الذي جعل ركنا هو اللقط اللغوي بمعنى مطلق الاخذ والأول هو اللقط الشرعي
وهو أخذ الصبي والمجنون الذي لا كافل له معلوم (قوله فرض كفاية) أي حيث علم به أكثر من واحد
والا فرض عين اه زى قال ع ش على مر أي ولو على فسقة علموه فيجب عليهم الالتقاط
ولا تثبت الولاية لهم بمعنى أن لا غيرا تتزاعه منهم ولعل سكوتهم عن هذا العلم من كلامهم (قوله لقوله
تعالى ومن أحيائها) الأصل في الأحياء ادخال الروح في الجسد وليس المراد هنا ذلك وانما المراد تسبب
في دوام الحياة وهو دفع الضرر عنها المؤدى الى الهلاك وقوله فكأنما أحياء الناس جميعا أي بدفع الأثم
عنهم فعني الأحياء الأول غير معنى الأحياء الثاني اه ع ش فدللت الآية على كونه فرض كفاية
باللازم (قوله كالنكاح والوطء) أي لم يوجبوا الوطء في النكاح لان النفس تميل اليه فاستغنى بذلك
عن الوجوب أو يقال لما كان الغلب في النكاح معنى الوطء والنفس تميل اليه لم يوجبوا النكاح أي
العقد استغناء عنه بميل النفس اليه اه زى (قوله ويجب اشهاد عليه) أي لرجلين ولو مستورين

حفظه كما مضى الى طعام غيره وفارق اللقطة حيث لا يجب لقطها بان الغلب فيها الاكتساب والنفس تميل اليه فاستغنى بذلك عن
الوجوب كالنكاح والوطء فيه (ويجب اشهاد عليه) أي على اللقط وان كان اللاقط

ظاهر العدالة خوفاً من أن يسترقه وفارق الاشهاد عليه الاشهاد على لفظ اللقطة بأن الغرض منها المال والاشهاد في التصرف المالي مستحب ومن اللقيط حفظ سر يتهونسبه فوجب الاشهاد كفي النكاح وبأن اللقطة يشيع أمرها بالتعريف ولا تعريف في اللقيط (وعلى مامع اللقيط) تبعاله وائلا (٢٣٢) يملكه فلو ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحضانة وجاز نزعه منه قاله في الوسيط

لانه يعسر عليه اقامة العدلين ظاهر او باطنا اه ع ش على م ر (قوله ظاهر العدالة) أي ثابتاً بأن ثبت بالتركيين واشتهرت جلال لفظ على فردة الكامل فغيره كستور العدالة من باب أولى ع ش (قوله وعلى مامع اللقيط) قياس مامع في اللقطة من امتناع الاشهاد اذا خاف عليها ظالم لأنه هنا كذلك اه ع ش (قوله تبعاله) أي وانما وجب الاشهاد على مامعه بطريق التبعية له فلا ينافيه مامع في اللقطة من أنه ليس الاشهاد عليها ولا شك أن مامعه من جملة اللقطة اه م ر (قوله لم تثبت له ولاية الحضانة) أي الا ان تاب وأشهد فيكون التقاطاً جديداً من حيثئذ كما يحسنه السبكي مصرحاً بان ترك الاشهاد فسق شرح م ر وهلا قال الشارح لم يصح لفظه مع أنه أخصر (قوله وجاز نزعه منه) أي بل وجب على القاضي نزعه فهو جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب ع ش وح ل (قوله واللقيط الخ) كان الاولى أن يقدمه على قوله لفظه فرض كفاية لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره وأجيب بأنه آخره لقوله واللاقط ح الخ (قوله منبوذ) ليس بقيد اذ مثله ما اذا كان ماشياً وليس معه أحد شيخنا (قوله ولو عيلاً) أي ان خيف ضياعه شرح م ر ومفهوماً أنه لو لم يخف ضياعه لم يجب التقاطه بل يجوز ونقل سم على حج عن شرح البهجة ما يفيد الوجوب مطلقاً (قوله وعلى مامع الخ) أي الى قوله لا كافل له (قوله واللاقط حرشيد) ظاهره ولو أعمى أو غير سليم كأجذم وأبرص وبحث الاذرعى أنه لاحق لهما في الحضانة ولا للإدعى واعتمده شيخنا كالحضانة اه ح ل وعبارة شرح م ر والأوجه كما يحسنه الاذرعى اعتبار البصر وعدم نحو برص اذا كان المتقط يتعهد بنفسه كما في الحضانة (قوله فاولقطة غيره) أي غير من اجتمعت فيه الشروط المذكورة ع ش (قوله أو سفه) أي أوجهات عدالته ع ش (قوله فينزع اللقيط) والنزع له الحاكم م ر (قوله لكن لكافر) أي عدل في دينه التقاط الكافر وان اختل اذ ينافي للذي التقاط حربي لاعتكسه قل (قوله فان أذن لرفيقه) هذا تنقيد لقوله لم يصح من حيث تعاقبه بالرفيق كأن قال له خذ وان لم يقل لي فيما يظهر خلافاً لما يوجهه كلام الشارح شورى (قوله أو أقره عليه) أي ولرفيق عدل رشيد ح ل (قوله كما علم بمامر) أي من اشتراط حرية اللاقط أو من قوله ولو مكاتباً (قوله فالسيد هو اللاقط) وليس كالحرفانه لا تصح الوكالة فيه ح ل (قوله والمبعض كالرفيق) عبارة م ر ولو أذن لمبعض ولا مهاباة أو كانت والتقط في نوبة السيد فكالتن أو في نوبة البعض فباطل في أوجه الوجهين اه (قوله ولو أزدحم أهلاً) فلو كان أحدهما غير أهل فهو كالعدم ويستقل الأهل به ع ش (قوله من يراه) قضيته انه ليس له جعله تحت يدهما معالانه قد يؤدي الى ضرر الطفل بتواكلهما في شأنه ع ش على م ر (قوله أي بعد أخذه) أي أخذ أحدهما له بدليل ما بعده (قوله وان لقطاه مع الخ) أسقط المتن مرتين ذكرهما ح ل بقوله وان لقطاه معاقدم مقيم محل وجده على من يسافر به ولو الى بلد فان كان مسافراً من قدم بلدى على قروي لان البلدى أرفق به فان استوى يقدم غنى أي غنى الزكاة فان تفاوت في الغنى لم يقدم الاغنى ويقدم الجواد على البخيل ح ل (قوله فغنى) أي ولو بخيلاً على فقير ولو سخيلاً م ر أي حيث استوى يافى العدالة فقوله وعدل على مستورا أي ان استوى يافى الغنى أو الفقر لتلايتسكر (قوله لانه قد يواسيه بماله) عبارة شرح

وانما يجب الاشهاد فيما ذكر على لاقط بنفسه أما من سلمه له الحاكم فلاشهاد مستحب قاله الماوردي وغيره (واللقيط صغيراً أو مجنوناً منبوذ لا كافل له) معالوم ولو عيلاً الحاجة الى التعهد وقولي وعلى مامع الخ من زيادتي (واللاقط حرشيد عدل) ولو مستورا (فلو لقطه غيره) ممن بهرق ولو مكاتباً أو كافر أو صبا أو جنون أو فسق أو سفه (لم يصح فينزعه) اللقيط منه لان حق الحضانة ولاية وليس من أهلها (لكن الكافر لقط كافر) لما بينهما من الموالاة (فان أذن لرفيقه غير المكاتب) في لقطه (أو أقره) عليه (فهو اللاقط) ورفيقه نائب عنه في الأخذ والتربية اذ يده كيدته بخلاف المكاتب لاستقلاله فلا يكون السيد هو اللاقط بل ولا هو أيضاً كما علم بمامر فان قال له السيد التقط لي فالسيد هو اللاقط والمبعض كالرفيق الا اذا لقط في نوبته فلا يصح كما قاله الروياني والتقييد بغير المكاتب من زيادتي (ولو

أزدحم أهلاً) للقط على لقيط (قبل أخذه) بان قال كل منهما أنا أخذه (عين الحاكم من يراه) ولو من غيرهما اذ لاحق لواحد منهما قبل أخذه (أو بعده) أي بعد أخذه (قدم سابق) لسبقه باللقط ولا يثبت السابق بالوقوف على رأسه بغير أخذه (وان لقطاه معافني) يقدم (على فقير) لانه قد يواسيه بماله

لا مرجح لاحدهما على الآخر ولو ترك أحدهما حقه قبل القرعة انفرد به الآخر وليس لمن خرجت القرعة له ترك حقه لآخر كما ليس للمنفرد نقل حقه الى غيره ولا يقدم مسلم على كافر في كافر ولا رجل على امرأة (وله) أي لا لقط (نقله من بادية لقرية) (و) نقله (منهما) أي من بادية وقرية أي من كل منهما (البلد) لأنه أرفق به (لا عكسه) أي لا نقله من قرية لبادية أو من بلد لقرية أو بادية لخشونة عيشهم ولو فوات العلم بالدين والصنعة فيهما نعم له نقله من بلد أو من قرية لبادية قريبة يسهل المراد منها على النص وقول الجمهور (و) له نقله (من كل) من بادية وقرية وبلد (لثله) لا لتفاء ذلك للمادونه وذ كر حكم القرية جوازاً ومنعاً مع جواز نقل البادية له من بادية لثله من زيادتي ومحل جواز نقله إذا أمن الطريق والمقصود توصلت الاخبار واختبرت أمانة اللاقط (ومؤثته) هو أعم من قوله ونفقته (في ماله العام كوقف على اللقطاء) أو الوصية لهم (أو الخاص) وهو ما اختص به (كثياب عليه) ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو مغطى

مر لأنه أرفق به غالباً وقد بواسيه بماله وبقولي غالباً يدفع مالاً لأذري هنا ولا عبرة بتفاوتهما في الغنى إلا أن تميز أحدهما بنحو سخاء وحسن خلق كما بحثه بعضهم اه بحروفه (قوله باطنا) ولو فقير ارفق على مستور ولو غنيا زى ومثله في سم عن مر أولاً ثم قال ثم اعتمد مر في مرة أخرى تقديم لنفي المستور على الفقير العدل باطنا وهو الظاهر في شرح البهجة ع ش وفي حاشيته على مر على مستور ولو غنيا وهو المتجه لأن مصلحة العدل باطنا أرجح من مصلحة الغنى مع استراذ المستور وقد لا يكون عدلاً في الباطن ويسترقه لعدم الديانة المانعة له سم على حج بحروفه (قوله) وليس لمن خرجت القرعة (الح) أي فيأثم وهل يسقط حقه أم لا فيه نظر والظاهر الثاني فيلزمه به القاضي لأنه بانتقاطه تعين عليه تربيته اه ع ش على مر (قوله) ولا يقدم مسلم على كافر) هلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمستور لزيد مرتبة عدالة المسلم كزيد مرتبة العدل باطنا اه ابن قاسم على ابن حجر (أقول) وقد يقال للمستور قد يكون فاسقاً باطناً فلا يكون أهلاً للانتقاط بخلاف الكافر العدل في دينه فان أهليته للانتقاط محققة فكان مع المسلم كسليمين فتفاوت في العدالة المحققة أو الغنى اه ع ش على مر (قوله) ولا رجل على امرأة) أي الامرضة في رضيع فتقدم على الرجل كما بحثه الأذري والاخلية فتقدم على المتزوجة كما بحثه الزركشي شرح مر ع ش قال بعضهم وهذا الاستثناء منقطع لأن المستثنى منه رجل وامرأة (قوله) وله نقله من بادية) أي ولا فرق في النقل بين كونه للسكنى أو غيرها كقضاء حاجة اه وعبرة مر في شرحه وسواء كان السفر به للنقلة أو غيرها كما قاله المتولي وأقره اه والبادية خلاف الحاضرة وهي العمارة فان قات فقرية أو كبرت ولم تعظم قبلها أو عظمت فمدينة أو كانت ذات زرع وخصب فريف شرح مر وقيل ان البلد ما فيه حاكم شرعي أو شرطي أو أسواق للعاملة وان جمعت الكل فمصر ومدينة أو خلت عن الكل فقرية وعلم من كلامه ان البلدي أخص من الحضري اه قل (قوله) لخشونة عيشهما) هذا بالنسبة للقيط وأما الزوجة فيجب عليها مطاوعته ولو كان المنقول اليه خشن العيش اه عزيزي لأن نفقتها مقدرة وبمكنها ابدانها (قوله) كوقف على اللقطاء) وانما صح الوقف عليهم مع عدم تحقق وجودهم لأن الجهة لا يشترط فيها تحقق الوجود بل يكفي إمكانه كما دل عليه كلامهم ونبه عليه الزركشي وإضافة المال العام اليه لاستحقاقه الصرف عليه منه والافه ونحو جواز ذلك حقيقة للجهة العامة وليس لمالكه وأفاد السبكي عدم الصرف له من وقف الفقراء لأن وصفه بالفقر غير محقق لكن خالفه الأذري اكتفاء بظاهر الحال من كونه فقيراً وهو أوجه اه شرح مر (قوله) أو الخاص) قضية كلامه التخيير بين العام والخاص والأوجه كما أفاده بعض المتأخرين تقديم الثاني على الأول فان جملت أو في كلامه على التنويع لم يرد ذلك اه شرح مر والمعنى أن مؤثته أما في ماله لعام أو في ماله الخاص قال الرشيدى لأنه لا يعلم أيهما المقدم اه إلا أن يقال هذا معلوم من خارج وهو أن الخاص مقدم كافي زى اه واعتمد شيخنا أنه ينفق من العام ان لم يكن مقيد بالحاجة كوقف على اللقطاء المحتاجين والافيقدم الخاص عليه كافي س ل (قوله) كثياب عليه) والمراد كآبته عليه الزركشي بكون ما ذكر له صلاحيته لتصرف فيه ودفع المنازع له لأنه طريق للحكم بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم مجرد ذلك أن يقول ثبت عندى أنه ملكه شرح مر وفائدة ذلك انه لو ادعاه أحد بينة سلم للدعى ع ش على مر (قوله) أو ملبوسة له) ودابة زمامها بيده أو مربوطة بنحو وسطه أو راكب عليها أو ما عليها تابع لها اه قل (قوله) وداره وفيها وحده) أي لا تعلم لغيره أو حانوت أو خيمة أو بستان كذلك زى وعبرة شرح مر ولا يحكم له بستان وجد فيه في أوجه

وحصة منها ان كان معه فيها
غيرها وقولي وحده من
زيادتي (لامال مدفون)
ولو تحته أو كان فيه أومع
اللقيط رقعة مكتوب فيها
انه له كالمكف نعم ان حكم
بأن المكان له فهو له مع
المكان (و) لامال (موضوع
بقربه) كالبعيد عنه
بخلاف الموضوع بقرب
المكف لان له رعاية (ثم)
ان لم يعرف له مال عام ولا
خاص ولو محكوما بكفره
بأن وجد ببلد كفر ليس
بها مسلم فوته (في بيت
مال) من سهم المصالح
(ثم) ان لم يكن فيه مال أو
كان ثم ما هو أهم (يقترض
عليه حاكم) وهذا من
زيادتي (ثم) ان عسر
الاقتراض وجبت (على
موسرينا) أي المسلمين
(قرضا) بالتفاف عليه ان
كان حرا والافعلي سعيده
والمعنى على جهة القرض
فالنصب بنزع الخافض
والتقييد باليسار من
زيادتي (ولا لقطه استقلال
بمحافظة ماله) كحفظه (وانما
يمونه منه باذن حاكم) لان
ولاية المال لا تثبت لغير أب
وجد من الاقارب فالاجنبى
أولى (ثم) ان لم يجده ماله
(بإشهاد) وهذا من زيادتي
فان ماله بدون ذلك ضمن
فصل في الحكم بإسلام
اللقيط وغيره بتبعية أو

الوجهين كارجحه بعض المتأخرين بخلاف الدار لان سكنها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا
ولا سكني وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك اه ع ش وعبارة قل قوله
ودار هو فيها وكذا في قرية لاني بابها ما ولا في بستان لم تجر العادة بالسكني فيه والا فكالدار وما في الدار
والبستان تابع لهما ملكا وعسره (قوله ان كان معه فيها غيره) فله حصته بعدده بحسب الرأس قل
(قوله لامال مدفون) نعم بحث الاذرعى انه لو اتصل خيط بالدفين وربط بنحو ثوبه قضى له به لاسيما ان
انضم الرقعة اليه اه مر وقوله بخلاف الموضوع بقرب المكف يؤخذ من هذا انه لو مازع هذا
المكف غيره فالقول قول المكف وتقدم بينته لان اليد له انتهى سم (قوله ولو محكوما بكفره) أي
لان فيه مصلحة للمسلمين اذا بلغ الجزية اه شرح مر (قوله في بيت مال) أي مجانا ع ش وقل
(قوله يقترض عليه) أي على الطفل لا على بيت المال كما صرح به الخطيب على المنهاج حيث قال أو
حالت الظلمة دونه فترض له الامام من المسلمين في ذمة اللقيط كالمنظر الى الطعام فان تعذر الاقتراض
قام المسلمون بكفايته قرضا الخ ع ش (قوله على موسرينا) أي موسري بلده زى والوجه ضبطهم
بمن يأتي في نفقة الزوجة وقيل من يملك مؤنة سنة فلا تعتبر قدرته بالكسب واذا لم يتمهم وزعها الامام على
مياسير بلده فان شق فعلى من يراه الامام منهم فان استووا في نظره تخير وهذا ان لم يبلغ اللقيط فان بلغ
فمن سهم الفقراء والمساكين فان ظهر له سيد أو قريب رجع عليه وان ضعفه في الروضة وما نوزع به من
سقوط نفقة القريب ونحوه بمضى الزمن يرد بما سياتي انها تصير ديننا بالاقتراض شرح مر أي باذن
الحاكم فان لم يظهر له مال ولا قريب ولا سيد ولا كسب فالرجوع على بيت المال من سهم الفقراء أو
الغارمين بحسب ما يراه الامام سل (قوله بنزع الخافض) كان الانسب بما قبله أن يقول على التمييز
(قوله ولا لقطه استقلال بحفظ ماله) أي ان كان عدلا بحيث يجوز ايداع مال اليتيم عنده اه حج ولم
يخف عليه عند من استيلاء ظالم حل وزى (قوله باذن حاكم) في المرة الاولى على الوجه ومثله
الاشهاد فلا يجب الا في المرة الاولى كما قاله حل فان تعذر مراجعته أشهدو يصدق في قدر الاتفاق
ان كان لا تقابه ع ش على مر (قوله ثم ان لم يجده) أي في مسافة قريبة وهي مادون مسافة العدوى
على المعتمد اه ع ش

فصل في الحكم بإسلام اللقيط اه أي وما يتبع ذلك كالحكم بكفره بعد كماله ع ش مر (قوله أو
بكفرهما كذلك) أي بتبعية فالصورأربعة (قوله وما ألحق بها) وهي دار الكفر التي بها مسلم كتاجر
حل (قوله وان استلحقه كافر) ولا يلزم من كفر أبيه كفره لاحتمال أن يكون من شبهة بوطء مسلمة
فيكون مسلما تبعا لأمه للقاعدة المشهورة حل وعبارة شرح مر أي ولو لحقه في النسب لانا حكمنا
باسلامه فلا نغيره بمجرد دعوى كافر اه والغاية للرد وقيد المأوردى الخلاف بما اذا لم يصدر منه صلاة
أوصوم والافسلم قطعاً ويندب أن يحال بينه وبين من ادعاه (قوله ولو بدار كفر) أي أصلها ادار اسلام
بأن كانت دار الاسلام أو لا وأقر رناهم عليها بالجزية أو الصلح حل فالمراد بها ما استولى الكفار عليها
من ديارنا (قوله به مسلم) أي رجل أو امرأة وكلامه يقتضى ان اللقيط اذا وجد بمحل اسلام خراب
لا يحكم بإسلامه الا اذا كان به مسلم لان المحل في كلامه شامل لذلك وهو بعيد فليحرر (قوله أو محتارا)
هذا مع قوله ولكن لا يكفي اجتياز به دار كفر قد يتنافيان لان الاول يدل على الاكتفاء بالاجتياز
والثاني يدل على عدم الاكتفاء بذلك قال مر فتحمل دار الكفر في الاول على ما أصلها ادار اسلام اه

بكفرهما كذلك (اللقيط مسلم) تبعا لدار وما ألحق بها (وان استلحقه كافر) هو أولى من قوله ذمى (بلا) (وأقول)

بينة) بنسبه هذا (ان وجد بمحل) ولو بدار كفر (به مسلم) يمكن كونه منه ولو أسير منتشرا أو ناجوا أو محتارا تغلبا للإسلام ولانه قد حكم

بإسلامه فلا يغير بمجرد دعوى الاستلحاق (و) لكن (لا يكتفى اجتياز به دار كفر) بخلافه بدار الحرمتها ولو نفاه المسلم قبل في نفي نسبة
لا في نفي إسلامه أما إذا استلحقه الكافر بيعة أو وجد القبط

(٢٣٥)

كافر (و) يحكم بإسلام غير
لقبط صبي أو مجنون تبعاً
لأحد أصوله) بأن يكون
أحد أصوله ولو من قبل
الأم مسلماً وقت العلق به
أو بعده قبل بلوغ أو افاقة
وان كان ميتاً والأقرب
منه حياً كافراً تظليماً
للاسلام (و) تبعاً (للسايبه
المسلم) ولو غير مكلف (ان لم
يكن) معه في السبي
(أحدهم) أي أحد أصوله
لأنه صار تحت ولايته فان
كان معه فيه أحدهم لم يتبع
السايب لان تبعية أحدهم
أقوى ومعنى كون أحدهم
معه كافي الروضة ان يكونا
في جيش واحد وغنيمة
واحدة لأنهما في ملك
رجل وخرج بالمسلم الكافر
فلا يحكم بإسلام مسييه
وان كان بدارنا لان الدار
لا تؤثر فيه ولا في أولاده
فكيف تؤثر في مسييه نعم
هو على دين سايبه كما قاله
الماوردي وغيره ولو سباه
مسلم وكافر فهو مسلم
وخرج بالتبعية لإسلامه
استقلالاً فلا يصح كسائر
عقوده وفارق صحة عباداته
بأنها تنفذ لهما فتقع منه
نقلاً بخلاف الإسلام وانما
صح الإسلام على رضى الله

(وأقول) أهمل من هذا ان الأول عام مخصوص بالثاني اه سم كما هو شأن الاستدراك لان
قوله مجتاز شامل لاجتياز به دار الاسلام التي يسكنها الكفار ودار الكفر والاستدراك يخصه بالأول
عزيزي (قوله لا يكتفى اجتياز به) بل لا بد من السكنى والمراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفر وهو أربعة
أيام غير يومى الدخول والخروج قاله الاذرعى بحثاً قال بل ينبغي الاكتفاء بلبث يمكن فيه الوقوع وان
ذلك الولد منه قال وقضية اطلاقهم انه لو كان مسلم واحداً بمصر عظيم بدار حرب ووجد فيه كل يوم ألف
لقبط مثلاً حكم بإسلامهم وهذا ان كان لاجل تبعية الاسلام كالسايب فذلك أو لا مكان كونهم منه ولو على
بعد وهو الظاهر ففيه نظر ولا سيما اذا كان المسلم الموجود امرأة شرح مر (قوله بدار كفر) أي
أصلها دار كفر فلا يخالف ما قبله اذ ذلك مفروض في دار كفر أصلها دار اسلام والمراد بدار الكفر
ما استولوا عليها من غير جزيه ولا صلح ولا أصلها دار اسلام وما عدا ذلك دار اسلام شيخنا (قوله أما اذا
استلحقه الكافر بيعة) شمل كلامه ما لو تمحضت البيعة نسوة وهو الوجه من وجهين والأقرب اعتبار
الحاق القاتل لانه حكم فهو كالبيعة بل أقوى شرح مر (قوله وان كان ميتاً والأقرب منه حياً) أي
بشرط نسبته اليه نسبة تقتضى التوارث ولو بالرحم فلا يراد آدم أبو البشر صلى الله عليه وسلم اه شرح
مر لانه لو نظر له لكان كل الناس مسلمين بالتبعية له لان كل شخص منسوب اليه لكن نسبة لا تقتضى
التوارث ولكن ضابط النسبة التي تقتضى التوارث لم يظهر ولم يعلم من كلامه وأعلم ما يأتي في الوصية بأن
يقال هنا المراد بالأصل ما ينسب الشخص اليه من جهة الآباء أو الأمهات ويعتد قبيلة كما يقال بنو فدان
فن فوق الجد الذي حصت الشهرة به والنسبة لا يعتبر (قوله لان تبعية أحدهم) وهذا إشارة للحكم
بكفر الغير بالتبعية ولا يكون الا لأحد الأصول بخلاف تبعية الاسلام تكون له والسايب (قوله في جيش
واحد وغنيمة واحدة) هو عطف تفسير لان المقصود اجتماعهما في الغنيمة قل (قوله فلا يحكم
بإسلام مسييه) أي وان أسلم السايب بعد مسييه حل (قوله لان الدار لا تؤثر فيه) أي في السايب (قوله
فلا يصح كسائر عقوده) أي بالنسبة لأحكام الدنيا ومع ذلك تستحب الحيولة بينه وبين أبويه لئلا يفتناه
وقيل تجب وتقله الامام عن اجماع الاصحاب أما بالنسبة لأحكام الآخرة فيصح ويكون من الفائزين
انما قالوا لا تلزم بين الاحكامين كما فيمن لم تبلغه الدعوة وكاطفال المشركين شرح مر ولو تعبد بعبادة
كانت غير صحيحة كما نص عليه لكن لا يمنع منها امر يناولها يومها لعدم صحتها وفارق صحتها من المسلم المميز
الأصل لا انتفاعه بها لانها تقع له نقلاً قل (قوله وكان على تميز حين أسلم) فقد قيل كان سنة ثمان سنين
وقيل تسعاً وقيل أربع عشرة سنة اه حل (قوله فترد لسبق الخ) أي فلا تنقض احكام الاسلام الجارية
عليه قبل الرد زى وشرح مر واحكام الاسلام مثل ارثه من قريبه مسلم وجواز اعتناقه عن الكفارة
(قوله لسبق الحكم بإسلامه) أي ولا ينقطع برده حل (قوله في تبعية لدار) أي المتقدمة في القبط اذ
هو الذي يحكم بإسلامه تبعاً للدار كما تقدم (قوله فانه كافر أصلي) أي فيقر على كفره وينقض ماؤه ضيقناه
من أحكام الاسلام من ارثه من قريبه المسلم ومنع ارثه من قريبه الكافر وجواز اعتناقه عن الكفارة
وعما يتفرع على الخلاف في انه مرتد بكفره أو كافر أصلي تجهيزه بالصلاة عليه ودفنه بمقابر المسلمين اذا
مات بعد البلوغ وقبل الكفر ذكره الرافعي ورأى الامام انه يسهل فيه ويقام فيه شعار الاسلام قال

عنه في صغره لان الاحكام كما قال البيهقي انما تعلقت بالبلوغ بعد الهجرة في عام الخندق أو ما قبلها فهي منوطة بالتمييز وكان على تميز حين أسلم
(فان كفر بعد كماله) بالبلوغ أو الافاقة (فيهما) أي في هاتين التبعيتين (فترد) لسبق الحكم بإسلامه وخرج بهما ما لو كفر في تبعية
الدار وكفر فانه كافر أصلي لا يسهل عليه ظاهره فاذا أعرب عن نفسه بالكفر

بيننا خلاف ما ظننا وهذا معنى قولهم تبعية الدار ضعيفة نعم ان تمحض المسلمون بالدار لم يقر على كفره قطعاً قاله الماوردي وأقره ابن الرفعة
 وذكر حكم الجنون مطلقاً (٢٣٦) ذكر حكم الصبي فيما لو كفر بعد بلوغه بالنسبة لتبعية السابى من زيادى وتعبيرى

بأحد أصوله أولى من تعبيره
 بأحد أبوابه
 (فصل) فى بيان حرية
 اللقيط ورقه واستحقاقه
 (اللقيط حر) وان ادعى
 رقه لا قاطاً وعيره لان غالب
 الناس أحرار (الا ان تقام
 برقه بينة متعوضة لسبب
 الملك) كارت وشراء فلا
 يكفى مطلق الملك لاننا نأمن
 ان يعتمد الشاهد ظاهر
 اليد وفارق غيره كثوب
 ودار بأن أمر الرق خطر
 فاحتيط فيه وبان المال
 مملوك فلا تغير دعواه وصفه
 بخلاف اللقيط لانه حراً ظاهراً
 (أو يقربه) بعد كاله (ولم
 يكذب به المقر له) هو أولى من
 قوله فصدقه (ولم يسبق
 اقراره) بعد كاله (بحرية)
 فيحكم برقه فى الصورتين
 وان سبق منه تصرف
 يقتضيهما كبيع ونكاح نعم
 ان وجد بدار حرب لا مسلم
 فيها ولا ذى فريق كسائر
 صبيانهم ونسائهم قاله
 البلقينى وكلامهم يقتضيه
 أما اذا أقر به لم يكذب أو
 سبق اقراره بالحرية فلا
 يقبل اقراره بالرق وان عاد
 المكذب وصدقه لانه
 لما كذبه حكم بحريته

النورى وهو المختار أو الصواب لان هذه الامور مبينة على الظاهر وظاهره الاسلام اه زى وقول زى
 اذا مات الخ فان قلنا انه كافر أصلى لم يجهز ولم يصل عليه زان قلنا انه مرتد يكفره جهز وصلى عليه للحكم
 باسلامه قبل ذلك وقوله يقام فيه أى فى الميت المذكور وقوله شعار الاسلام أى علامته وهى تبعيته للدار
 فى الاسلام أى فيجهز ويصلى عليه سواء حكمنا برده أم بكفره وقوله هذه الامور أى التجهيز وما بعده
 (قوله تبيننا خلاف الخ) أى تبين لنا خلاف الخ أى فننقض أحكام الاسلام الجارية عليه قبل ذلك
 (فصل فى بيان حرية اللقيط) أى ما تحصل به حرية ع ش وقوله واستحقاقه أى وما يتبعهما فيتبع
 الاول قوله ولا يقبل اقراره به لى قوله قضى منه ويتبع الثانى قوله فان عدم أو تحير الخ (قوله اللقيط حر)
 قال الشافعى رضى الله تعالى عنه ولو قره قاذف لم أحده حتى أسأله أحرأ أم لا سم (قوله فلا يكفى) أى
 من البينة (قوله وفارق غيره) أى حيث تكفى الشهادة بالملك المطلق عن السبب (قوله فلا تغير دعواه)
 أى دعوى أحد المال ع ش وقوله وصفه أى بكونه مملوكاً اه (قوله بخلاف اللقيط لانه حراً ظاهراً) أى
 فدعواه تغير وصفه فاشتراط التعرض لسبب الملك حل (قوله بعد كاله) أى بلوغ وعقل (قوله هو أولى
 من قوله فصدقه) أى لشموله حالة السكوت عن التصديق والتكذيب ع ش (قوله ولم يسبق اقراره)
 أى اللقيط ويصح عود الضمير على كل منه ومن المقر له اذ لو أقر انسان بحريته وأقر اللقيط له به لم يقبل
 وان صدقه وهو ظاهر شرح م ر لكن قول الشارح بعد كاله يعين الاحتمال الاول (قوله نعم ان وجد بدار
 حرب الخ) هذا استدراك على قول المتن اللقيط حر فكان الاولى تقديمه على الاستثناء (قوله فرقة)
 وحينئذ لا يكون لقيطاً وقوله كسائر صبيانهم أى المعروف نسبهم حل فاندفع ما يقال ان اللقيط المذكور
 من صبيانهم وحاصل الدفع تسليم انه منهم لكنه غير معروف بالنسب والمراد صبيانهم بعد أسراهم لانهم
 قبل أسراهم محكوم بحريتهم (قوله قاله البلقينى) رده الشارح فى غير هذا الكتاب بان دار الحرب اذا
 تقتضى استرقاق من ذكر بالاسر ومجرد اللقط لا يقتضيه أى لانه ليس أسرا بان قصد أن يربيه لله تعالى
 وهذا الرد هو المعتمد حل وزى فقول البلقينى ضعيف فى سم والاوجه ان مجرد كونه بدار الحرب
 لا يقتضى رقه فاذا أخذ على جهة الالتقاط حكم بحريته لان أخذه بهذا القصد صارف عن الاسترقاق
 (قوله أما اذا أقر به لم يكذب) المناسب أن يقول أما اذا كذبه المقر له (قوله فى تصرف ماض) أى فى
 حكم تصرف والحكم فى المثال الآتى هو عدم قضاء الدين من المال الذى فى يده فان قضاء الدين يضر
 بالمقر له وقوله مضر بغيره يحصل الصور ست لان التصرف اما ماض أو مستقبل وعلى كل اما أن يضر
 بغيره أو به أو لا يضر بأحد فقوله بخلافه فى المستقبل فيه ثلاث وقوله وماض الخ فيه ثنتان فقوله أما
 ان تصرف الماضى الخ هذه مكررة مع قوله وماض لا يضر بغيره لكن أعادها توطئة لقوله فيقبل الخ
 وذكرها فى ضمن العام أولاً كان من جهة عدم القبول بالنسبة لغيره (قوله بخلافه فى مستقبل) فلا
 يصح منه البيع والشراء (قوله أما ان تصرف الماضى الخ) صورته أن يقتل اللقيط رقيقاً ثم يقر بالرق فهو
 قبل الاقرار غير مكافئ له فلا يقتل فيه وبعد الاقرار مكافئ له فيقتل فيه س ل ومثله الروض وصورة
 بعضهم بما اذا أوصى له بشئ لنفسه فيلزم من دعواه الرق بطلان الوصية وفيه اضرار به وهذا التصوير
 أولى لان القتل ليس تصرفاً (قوله ولو كان اللقيط امرأة الخ) هذا يتفرع على قوله ولا يقبل اقراره الخ كما

بالاصل فلا يعود رقيقاً (ولا يقبل اقراره به) أى بالرق (فى تصرف ماض مضر بغيره) بخلافه فى مستقبل وان
 أضر بغيره وماض لا يضر بغيره (فلولزمه دين فأقر برق ويده مال قضى منه) ولا يجعل للمقر له بالرق الا ما فضل عن الدين فان بقى من الدين
 شئ اتبع به بهدعتفه أما ان تصرف الماضى المضر به فيقبل اقراره بالنسبة اليه ولو كان اللقيط امرأة متزوجة ولو بمن لا يحل له نكاح الامة

وأقرت بالرق لم ينسخ نكاحها ونسب زوجها اليلا ونهارا ويسافر بها زوجها بغير إذن سيده وولدها قبل اقرارها حرو بعده رقيق وتعتد بثلاثة أقرء للطلاق وشهرين وخمسة أيام للموت وحذفت من الاصل هنا حكم ما نوادعي رقيق صغير بيده جهل لقطه لذكره في الدعوى والبيّنات وسيأتي بيانه ثم مع زيادة (ولو استلحق نحو صغير) هو أعم (٢٣٧) من قوله ولو استلحق اللقيط (رجل) ولو

كافرا أو عبدا أو غير لاقط (لحقه) بشروطه السابقة في الاقرار لانه أقر له بحق فأشبهه مالو أقر له بمال ولا مكان حصوله منه بنكاح أو وطء شهة لكن لا يسلم للعبد لاشتغاله بخدمة سيده ولا نفقة عليه اذا مال له أما المسرة اذا استلحقته فلا يلحقها خلية كانت أولا اذ يمكنها إقامة البيّنة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف الرجل (أو) استلحقته (اثنان قدم بيّنة) لا باسلام وحرة فلا يقدم أحد بشئ منهما الا ان كل من اتصف بشئ منهما أو من ضدهما أهل لوانقرد فلا بد من مرجح (ف) ان لم تكن بيّنة أو تعارضت بيّنتان قدم (بسبق استحقاق) من أحدهما (مع يد) له (عن غير لقط) اثبوت الذنب منه معتضدا باليد فاليه عاضدة لا مرجحة لانها لا تثبت النسب بخلاف المالك أما يد اللقط فلا عبرة بها حتى لو استلحق الا لقط اللقيط ثم ادعاه آخر عرض على القاتل كما يعلم مما يأتي ولو

يدل عليه شرح الروض فكان الاولى ان يقدمه على قوله ما التصرف الخ شيخنا وقد يقال أخوه لاجل قوله بعده رقيق لانه مستقبل لكنه لا يقال له تصرف تأمل وحاصل ما ذكره هناست مسائل الاربعة الاولى مفرقة على المنطوق والثنتين الاخيرتان على المفهوم اهـ (قوله لم ينسخ نكاحها) أي لان انفساخه يضر بالزوج شرح الروض أي وتقدم انه لا يقبل اقراره بالرق في تصرف ماض مضر بغيره وفي شرح الروض لم ينسخ أي لان النكاح كالمقبوض المستوفى انتهى وحينئذ يتخير الزوج بين بقاء النكاح وفسخه حيث شرط حر يها فان فسخ بعد الدخول به الزمه لأقر له الاقل من مهر المثل والمسمى فان أجاز لزمه المسمى وان كان قد ساهم اليها أجزاء فلو طلقها قبل الدخول سقط المسمى كما في شرح مر (قوله ونسب زوجها اليلا ونهارا) أي وان تضرر السيد بذلك لثلايته تضرر الزوج اهـ زى (قوله وولدها قبل اقرارها حرو) أي لظنه حرو يها ومن ثم لم يلزمه قيمته أي لانه يضره لزوم القيمة (قوله وتعتد بثلاثة أقرء للطلاق) لان عدة الطلاق حق للزوج فلا يؤثر اقرارها فيه (قوله وشهرين الخ) قال سم بعد كلام طويل ما لم يطأها بطن الحرية ويستمر ظنه الى الموت فان وقع ذلك اعتدت باربعة أشهر وعشرة أيام ع ش وقوله وشهرين الخ لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فلا يتضرر بنقصان العدة زى قال شيخنا وفيه ان العدة مستقبلية عن اقرارها بالرق فكان المناسب قبول اقرارها بالنسبة لها بان تعتد بقرأين الا ان يقال ان العدة وقعت تابعة لمقصودة أو يقال الكلام في التصرف والعدة ليست منه (قوله رجل) سواء كان سفها أو رشيدا مر (قوله لحقه) ولا يلحق بزوجه الابينة كما يعلم مما يأتي واستحبوا المقاضى ان يقول لللتقط من أين هو ولدك من روجتك أو من أمتك أو شبهة لانه قد يظن ان الالتقاط يفيد النسب ويبحث الزركشى وجوبه اذا كان ممن يجهل ذلك احتياطاً للنسب شرح مر (قوله ولا نفقة عليه) بل نفقته من بيت المال مر (قوله أو تعارضت بيّنتان) قال النووي ليس لنا موضع تسقط فيه الاحوال الثلاثة في اعمال البيّتين الا هذا الموضع اهـ زى ومسئلة الشك في النجاسة أي لو تعارضت بيّنتان في النجاسة يلغى قولهما ويعمل بالاصل وهو الطهارة ع ش اهـ زى (قوله مؤرختين بتار يخين مختلفين فلا ترجيح) وهذا مستثنى من كون الحكم للسابقة بتار يخ كما قاله النووي وقال الخطيب ان القاعدة المذكورة خاصة بالاموال اهـ (قوله فلا ترجيح) وهذا بخلاف المال فانه يعمل بمقدمة التار يخ ع ش (قوله بقيده السابق) هو قوله مع يد عن غير لقط ع ش (قوله بقائمه وجد) فيلحق من الحق به ولا يقبل منه بعد الحاقه بواله الخاقه باخرا اذا الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ومن ثم لو تعارض قاتنان كان الحكم للسابق وتقدم عليه البيّنة ولو تأخرت كما تقدم هو على مجرد الانساب لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى شرح مر (قوله فاذا انتسب الى أحدهما) فلو لم يثبت واحد منهما لم يثبت لغيرهما ولم يثبت نسبه لهما ولا لغيرهما فله يرجع المنفق على من ثبت نسبه منه أو على اللقيط نفسه لوجود الاتفاق عليه فيه نظر والا قرب عدم الرجوع فيه مالانه لم يقصد واحد منهما بالاتفاق ع ش على مر (قوله ان مان باذن الحاكم) أي ثم باشهاد مع نية الرجوع ثم بيّنته ان تعذر الاشهاد وفي كلام شيخنا انه اذا تعذر

أقام ثنتان بيّنتين مؤرختين بتار يخين مختلفين فلا ترجيح وقولي بسبق الخ من زيادتي (و) ان لم يكن سبق بقيده السابق قدم (بقائمه) وجد وسيأتي بيانه آخر كتاب الدعوى (فان عدم) أي القاتل أي لم يوجد بدون مساقفة قصر (أو) وجد ولو كان اختياراً ونفاد عنهم أو الحق بهما انتسب بعد كاله لمن يميل طبعه اليه) منهما أو من ثاب بحكم الجبلة لا بمجرد الذم هي فان امتنع من الانساب عن ادحيس وعليهما المؤنة مدة الانتظار فاذا انتسب الى أحدهما رجع الآخر عليه بما مان ان مان باذن الحاكم

الاشهادونوى الرجوع لا يرجع حل (قوله وان انتسب الى ثالث وصدق له لحقه الخ) أى ورجعنا عليه بما
أنفقاه من ل والله أعلم

كتاب الجمالة

درس

ذكرها بعض الأصحاب عقب الاجارة لانها عقد على عمل وأوردها الجمهور هنا لانها طلب التقاط الدابة
الضالة اه شرح م ر أى مثلاً وفيه ان المقصود طلب رد مال الكمال لطلب التقاطها لان اللقطة هي التي
لا يعرف مال الكمال وهذه مال الكمال معلوم الا ان يراد بالتقاط معناه اللغوى وهو مطلق الاخذ فتأمل (قوله
بتثليث الجسيم) ولم يبينوا الا فصيح وله الكسر لاقتصار الجوهرى عليه اه ع ش واقتصر عليه المحلى
وجمعها جعائل (قوله اسم لما يجعل) وهو العوض (قوله وشرع التزام الخ) ظاهره ان هذا راجع للثلاثة
كاللغوى وليس كذلك بل هو راجع للجمالة فقط كما يدل عليه عبارة م ر ونصها وهي أى الجمالة لغة اسم
لما يجعله الانسان لغيره على شئ يفعله وكذا الجعل والجميلة وشرع التزام عوض الخ اه فقد جعل قوله
وشرع فى مقابلة قوله لغة المتعلق بالجمالة لكن عبارة ابن حجر كعبارة الشارح سواء بسواء (قوله على
عمل معين) أى أو مجهول عسر علمه (قوله خبر الذى رقاها الصحابي) وكان المرقى لديفا ع ش على م ر
قال وكان رئيس العرب وذلك ان أباسميد الخدرى كان مع جماعة فر على محل فيه عرب فاستضافوهم
فلم يضيفوهم فباتوا بالوادى فلدغ رئيس العرب فأتى له بكل دواء فلم ينجع أى لم يقدشياً فقال اسألوا
هذا الحى الذى نزل عنكم فسألوه فمالوا نعم لكن لا يكون ذلك الا باجرة فجعلوا لهم قطيعاً من الغنم
فقرأ أبو سعيد الفاتحة ثلاث مرات وصار يتفل فنشط كأنما نشط من عقاب فتوقفوا فى قسمة ذلك
القطيع حتى جاؤا للنبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه فقال ان أحق وفى رواية ان أحسن ما أخذتم عليه
أجرا كتاب الله تعالى فيكون الدليل قول النبي وتقرى به فأنفذ ما يقال ان فعل الصحابي ليس بحجة
قال الزركشى ويستنبط منه جواز الجمالة على ما ينتفع به المريض من دواء أورقية وان لم يذكروه وهو
متجه ان حصل به تعب والافلا أخذ ما يأتى شرح م ر قال ع ش ولعل قصة أبى سعيد حصل فيها تعب
كذها به لموضع المريض فلا يقال قراءة الفاتحة لا تعب فيها فلا تصح الجمالة عليها أو أنه قرأها سبع
مرات مثلاً ويبنى أن المراد بالتعب بالنسبة للفاعل نعم ينبغى أن يقال ان جعل الشفاء غاية لذلك
كلتد او بنى الى الشفاء أو لترقى الى الشفاء فان فعل وجد الشفاء استحق الجعل وان فعل ولم يحصل
الشفاء لم يستحق شيئاً لعدم وجود الجمال عليه وهو للدأوة والرقية الى الشفاء وان لم يجعل الشفاء غاية
لذلك كلتد أو بنى الى الفاتحة سبعاً مثلاً استحق بقراءتها سبعاً لانه لم يقيد بالشفاء ولو قال لترقى ولم يزد
أوزاد من علة كذا فهل يتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقد يؤخذ من قوله فى مسألة المدأوة الآتية
قبيل قوله ولو اشترك اثنان الخ فساد الجمالة هنا وجوب أجرة المثل فليحذر سم على ابن حجر
(قاعدة) ما يقع من كون الشخص يقيس بشبهه العصابة أو الطافية مثلاً فهو حرام لانه من السحر
والاخبار بالغيبات اه ع ش على م ر قال شيخنا والمخلص من هذا انه يقيس ويكتب ما يناسب
ما ظهر له من غير أن يقول هذا من الله أو من الارض اه وهو ظاهر كما يؤخذ من العلة (قوله والقطيع
ثلاثون رأساً من الغنم) هو بيان لما تفق وقوعه والافلاعى اللغوى لا يتقيد بعدد كما يدل عليه عبارة
المختار فانه لم يقيد بعدد مخصوص اه (قوله وأيضاً الحاجة قد تدعو اليها) أى فى رد ضالة وأبقى وعمل
لا يقدر عليه ولا يجد من يتطوع به ولا تصح الاجارة عليه لاجهالة شرح م ر (قوله فجازت كالمضاربة
والاجارة) ولم يستغن عنها بالاجارة لانها قد تقم على عمل مجهول حل (قوله حل) فى عده من
الاركان مسامحة لانه لا يوجد الا بعد تمام العقد الا أن يقال المراد بعده منها ذكره فقط فى العقد والمتاخر

وان انتسب الى ثالث وصدق
لحقه ولو لم يعل طبعه الى احد
وقف الامر الى انتسابه ثم
بعد انتسابه متى ألحقه
القائم بغيره أبطل
الانتساب لان الحاقه حجة
أو حكم وتعميرى بما ذكر
أولى مما عبر به

كتاب الجمالة

بتثليث الجسيم واقتصر
جماعة على كسرها وآخرون
على كسرها وفتحها وهي
كالجعل والجميلة لغة اسم لما
يجعل للانسان على شئ
وشرعاً التزام عوض معلوم
على عمل معين والاصل فيها
قبل الاجماع خبر الذى رقاها
الصحابي بالفاتحة على
قطيع من الغنم كافى
الصحيحين عن أبى سعيد
الخدرى وهو الرافى كما رواه
الحاكم وقال صحيح على
شرط مسلم والقطيع
ثلاثون رأساً من الغنم
وايضاً الحاجة قد تدعو اليها
فجازت كالمضاربة والاجارة
(أركانها) أربعة (حل
وجعل وصيغة وعقد وشرط
فيه اختيار واطلاق تصرف

انما هو ذات العمل ع ش على م (قوله ولو غير المالك) أي حيث اذن المالك ان شاء في الرد فاذا
 التزم الاجنبي الجعل صح وحينئذ ساغ للراد وضع يده على المردود بالتزام الاجنبي لانه مستند لاذن
 المالك حل وفي شرح م واستشكله ابن الرفعة بأنه لا يجوز لاحد وضع يده على مال غيره بقول
 الاجنبي بل يضمنه فكيف يستحق الاجرة وأجيب بأنه لا حاجة الى الاذن في ذلك لان المالك راض به
 قطعاً أو بأن صورة ذلك أن يأذن المالك ان شاء في الرد والتزم الاجنبي الجعل أو يكون للاجنبي ولاية
 على المالك وقد يصور أيضاً اذا ظنه العامل المالك أو عرفه وظن رضاه وظاهر كلام المصنف انه يلزم
 غير المالك العوض وان لم يقبل على بان قال من رد عبد فلان فله دينار ولم يقبل على و به صرح
 الخوارزمي وغيره اه م ملخصاً (قوله فلا يصح التزام مكره) مقتضى اقتضاه على هذا ان قول المتن
 اختيار خاص بالمتزم فيكون مضافاً لا منوناً وهو ظاهر لان الكلام هنا في العقد واكرهه العامل انما هو
 على العمل وهو بعد العقد ولا يتأتى اكرهه على العقد لانه لا يشترط قبوله كإسباتي شيخنا (قوله وعلم
 عامل ولو مبهما الخ) فالجعالة تفارق الاجارة من أوجه جوازها على عمل مجهول ومحتما مع غير معين وعدم
 اشتراط قبول العامل وكونها جائزة لا لازمة وعدم استحقاق العامل الجعل الا بالفراغ من العمل فلو شرط
 تحجيل الجعل فسد العقد واستحق أجرة المثل فان سلحه بلا شرط امتنع تصرفه فيه قبل الفراغ من
 العمل فيما يظهر ويفرق بينه وبين الاجارة بأنه ثم ملكه بالعقد وهذا لا يملكه الا بالعمل ولو قال من رد
 عبي فله درهم قبله بطل العقد قاله الغزالي اه من كتاب الدرر اه شرح م وتفاقمها أيضاً في
 اشتراط عدم التأقيت (قوله وأهلية عمل عامل) أي قدرته على العمل ويشير له قول الشارح بخلاف
 الخ ومفهومه أن غير المعين لا يشترط أهليته للعمل ولعل صورته أن يكون حال النداء غير أهل كصغير
 لا يقدر ثم يصير أهلاً ويرد لكونه سمع حين النداء أو بلغه النداء حين صيرورته قادر اشو ري قال
 شيخنا ولعل في العبارة قلباً أي وأهلية عمل معين لعمل وقوله معين أي وقت النداء والعمل وخروج به
 المبهم فيشترط أهليته وقت الرد وان لم يكن أهلاً وقت النداء فتلخص أنه لا بد من الاهلية وقت الرد في
 المعين والمبهم قال م والمعين ان يستنيب غيره فيما يجز عنه وعلم به القائل أولاً يليق به اه (قوله فتصح
 من هو أهل) أي به وان كان هو عين كلام المصنف توطئة لقوله ولو عبداً الخ والا فمكان الاولى أن يقول
 فلا تصح من غير أهل كصغير لا يقدر على العمل الخ تأمل وفيه أن الصغير المذكور لا يتأتى منه العمل فلا
 معنى للاحتراز عنه وأجيب بأنه لا تصح الجعالة معه وان قدر على العمل بعد مدة ورد الضالة أي اذا كانت
 الجعالة على عينه (قوله وصبياً ومجنوناً) أي لهما نوع تمييز وليس لنا عقد يصح مع الصبي المميز أو المجنون
 الذي له نوع تمييز الا هذا عزيزي (قوله ولو بلاذن) أي من ولهم أو السيد وهذا راجع لجميع ما قبله
 ع ش (قوله بخلاف صغير لا يقدر على العمل) أي فاذا اتفق أنه حصل العمل لم يستحق شيئاً قال ع ش
 على م لكن فيه أنه حيث أتى به بآت قدرته الا أن يقال المراد بالقسرة كونه قادراً بحسب العادة غالباً
 وهذا لا ينافي بوجود العمل مع الازع على خلاف الغالب اه (قوله وتعين عليه الرد لنحو غصب الخ)
 بخلاف ما لو رده من هوى يده أمانة كأن طيرت الريح ثوباً الى داره أو دخلت دابة داره فانه يستحق
 بالرد لان الواجب عليه التخلية لا الرد اه ع ش على م (قوله وما تعين عليه شرعاً الخ) قضيته أنه
 لو كان الراد غير مكاب استحق ويحجب بان الخطاب متعلق بوليته لتعذر تعلقه به فلا يستحق شيئاً اه م
 وقوله حبس ظله مفهوماً انه اذا حبس بحق لا يستحق ما جعله ولا يجوز له ذلك وينبغي أن يقال فيه
 تفصيل وهو أن المحبوس ان جاعل العامل على أن يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كأن تكلم معه على
 أن ينظره الدائن الى بيع غلاته مثلاً جاز له ذلك واستحق ما جعل له والا فلا اه ع ش (قوله لمن يتكلم

ملتزم) ولو غير المالك
 فلا يصح التزام مكره وصبي
 ومجنون ومحبور سفيه
 (وعلم عامل) ولو مبهما
 (بالتزام) فلو قال ان رده
 زيد فله كذا فردده غير عالم
 بذلك أو من رد أتقى فله
 كذا فردده من لم يعلم ذلك لم
 يستحق شيئاً (وأهلية عمل
 عامل معين) فتصح من هو
 أهل لذلك ولو عبداً وصبياً
 ومجنوناً ومحبوراً سفيه ولو
 بلاذن بخلاف صغير لا يقدر
 على العمل لان منفعة
 معدومة كاستئجار أعمى
 للحفظ (و) شرط (في العمل
 كلفة وعدم تعيينه) فلا جعل
 فيما لا كلفة فيه كأن قال من
 دلتني على مالي فله كذا فله
 والمال بيد غيري مولا كلفة
 ولا فيما تعين عليه كأن قال
 من رد مالي فله كذا فردده
 من هو بيده وتعين عليه
 الرد لنحو غصب وان كان
 فيه كلفة لان مالا كلفة فيه
 وما تعين عليه شرعاً
 لا يقاب لان بعوض ومالا
 يتعين شامل للواجب على
 الكفاية كمن حبس ظله
 فبذل مالا لمن يتكلم

في خلاصه بجاءه أو غيره فانه جائز كما نقله النووي في فتاويه (و) عدم (تأقيته) لان تأقيته قد يفوت الغرض فيفسد وسواء أكان العمل الذي يصح العقد عليه معلوما (٢٤٠) أو مجهولا عسر علمه للحاجة كافي لعمل القراض بل أولى فان لم يعسر علمه

اعتبر ضبطه اذا الحاجة الى احتمال الجهل في بناء حائط يذكر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبنى به وفي الخياطة يعتبر وصفها ووصف الثوب وأكثر ما ذكر من زيادتي (و) شرط (في الجعل ما) مر (في الثمن) هو أولى مما ذكره فلا يصح ثمن الجهل أو نجاسة أو غيرهما يفسد العقد كالبيع ولأنه مع الجهل لا حاجة الى احتماله هنا كالأجارة بخلافه في العمل والعامل ولأنه لا يكاد أحد يرغب في العمل مع جهله بالجعل فلا يحصل مقصود العقد ويستثنى من ذلك مسألة العليج ويستأقني في الجهاد ومالو وصف الجعل بما يفيد العلم وان لم يصح كونه ثمنا لان البيع لازم فاحتيط له بخلاف الجعالة (وللعامل في) جعل (فاسد) يقصد أجرة (كالأجارة) الفاسدة بخلاف ما لا يقصد كالدم وتعبيري بما ذكر أعمر وأولى مما عبر به (و) شرط (في الصيغة لفظ) أو ما في معناه مما سرفي الضمان (من طرف الملتزم يدل على اذنه في العمل بجعل) لأنها

في خلاصه) قضيته أنه اذا تكام في خلاصه يستحق الجعل وان لم يتفق اطلاق المحبوس بكلامه لكن في كلام سم على حج فيما لو جاعله على الرقيا أو مداوانه أنه ان جعل الشفاء غاية للرقيا والمداواة لم يستحق الا اذا حصل الشفاء والاستحقاق الجعل مطابقا اه فقياسه هنا أنه ان جعل خروجه من الحبس غاية لتكامل الوسطة لم يستحق الا اذا خرج منه ع ش على مر (قوله فانه جائز) وان تعين عليه لكن بشرط أن يكون فيه كافة تقابل بأجرة كإعلم سل وزى (قوله فيفسد) أي فيفسد التأقيت العقد وقوله وسواء كان العمل الخ فيه أن العمل الذي وقع العقد عليه هو الرد وهو لا يكون الا معلوما والجهل انما هو في محل العمل كالمساقعة فجعل العمل مجهولا بالنظر لجهل محله تأمل (قوله بل أولى) أي لأنه اذا اغتفر الجهل في القراض مطلقا فلان يغتفر الجهل الذي عسر علمه بطريق الأولى حل وعبرة شرح مر لان الجهالة احتملت في القراض لحصول زيادة متوقعة فاحتملها في رد الحاصل أولى اه (قوله وأكثر ما ذكر) أي من أول الباب الى هنا من زيادتي كما يعلم من مراجعة عبارة الأصل (قوله وشرط في الجعل الخ) لو جعل له جزأ معلوما من الرقيق فقضية كلام الرافعي البطلان حيث حاول فيه اجراء خلاف نظيره في المروضة التي تستأجر بجزء من الرقيق بعد الفطام ونازعه في المطلب وفرق بان الأجرة هنا لا تستحق الا بعد تمام العمل بخلاف الأجرة سم ع ش (قوله أو غيرهما) كالعجز عن تسلمه وعدم الولاية عليه ع ش (قوله بخلافه) أي الجهل في العمل والعامل وقوله ويستثنى من ذلك أي من المفهوم وهو قوله فلا لا يصح ثمن الخ وقوله مسألة العليج بكسر العين وسكون اللام وهو في الأصل الكافر الغليظ والمراد به هنا مطلق كافر بأن قال الامام ان دللتني على فتح قلعة كذا فلاك منها ثمة (قوله ومالو وصف الجعل) أي وكان معينا كأن قال من رد عبدي فله الثوب الذي صفته كذا وكذا فيصح هنا دون البيع لأنه لا يقوم فيه وصف المعين مقام التعيين (قوله وان لم يصح كونه ثمنا) أي لأن وصف الثمن للمعين لا يغني عن رؤيته وقوله بخلاف الجعالة أي فانها عقد جائز دخله التخفيف حل (قوله من طرف الملتزم) لم يقل من الملتزم ليشمل وكيله في ذلك بأن قال من رد عبد فلان موكلني فله عليه كذا (قوله بخلاف طرف العامل) أي بل يكفي العمل وظاهر كلام الامام أنها لا ترد بالرد مر وقال قبل ذلك في محل آخر ومن ثم لو رده أي القبول ثم عمل لم يستحق الا باذن جديده وهذا هو المعتمد (قوله لا يشترط له صيغة) أي قبول ولا يشترط المطابقة فلو قال ان رددت آتني فلاك دينار فقال أردته بنصف دينار استحق الدينار لأن القبول لا أثر له كما في شرح مر فالمراد بقول الشارح لا يشترط له صيغة أي قبول وظاهره ولو معينا وفيه أنه اذا لم يعين العامل لا يتصور فيه صيغة أي قبوله العقد فكيف يبنى الشارح الاشتراط مع أنه يوهم أنه متصور في غير المعين وأجيب بان هذه سالبة تصدق ببنى الموضوع أي فتصدق بعدم الامكان ثم رأيت في مر مانعه وفي الروضة وأعلمها اذا لم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينافي المتن ويحجب بان معنى عدم تصور ذلك بعد بالنظر للمخاطبات العادية ومعنى تصوره الذي أفهمه الكتاب أنه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع مطابقة لعمومه صار كل سامع كأنه مخاطب فتصور قبوله اه بحروفه وعبارته متن المنهاج ولا يشترط قبول العامل وان عينه (قوله فلا شيء له) ولا تقبل شهادة لاجنبي على زيد بذلك لأنه منهم في رد ينج قوله اه سل (قوله ان كان المخبر ثقة) أو وقع في قلبه صدقه حل وعبرة ع ش قوله ثقة

معارضة فافتقرت الى صيغة تدل على المطلوب كالأجارة بخلاف طرف العامل لا يشترط له صيغة (فالو لا

عمل) أحد (بقول أجنبي قال زيد من رد عبدي فله كذا) كان كذا فلا شيء له (لعدم الالتزام فان كان صادقا فله على زيد ما التزمه ان كان المخبر ثقة والا فهو كولو رد عبد زيد غير عالم باذنه والتمامه وفي ذلك اشكال ذكرته مع جوابه في شرح الروض (ولان رده من أقرب) من

لأمانع أن يراد ثقة في ظن العامل سم ولو كافر أو صديقا أو عبارة الشو برى قوله والافهو كالورد الحظا هره
وان اعتقد الراد صدق غير الثقة وقد يوجه بأن اعتقاد صدق غير الثقة إنما يؤثر في جانب الماء تقدر
لا بالنسبة للزام غيره به لان الشارع ألقاه بالنسبة لتأمل شو برى وقد يوجه كلام حل وسم بأن
الاجنبى لما كان صادقا في الواقع اعتبر اعتقاد صدقه عند الراد وان كان غير ثقة في الواقع (قوله قسطه)
فان رده من نصف الطريق استحق نصف الجعل أو من ثلثه استحق ثلثه ومحله اذا تساوت الطريق
سهولة وخزونة أى صعوبة والا كان كانت أجرة النصف ضعف أجرة النصف الآخر استحق ثلثي الجعل
شرح م (قوله الخوارزمي) بضم الخاء كذا قاله ع ش على م ر وفتح الراء وكسرها نسبة
الى خوارزم اسم لبلد من بلاد العجم وكان عالما جليلا جامعا بين الشريعة والحقيقة شيخنا (قوله ولو
رده اثنان) فأكثر اشتر كافي الجعل على عدد الرؤس وان تفاوت عملهم لأنه لا ينضبط حتى يوزع عليه
وصورة المسئلة اذا عمم النداء كقوله من رده فله كذا ويخالف ما لو قال من دخل دارى فأعطه درهما
فدخلها جمع استحق كل واحد درهما لان كل واحد داخل وليس كل واحد براد للعبد بل الكل رده
شرح م (فائدة) أفتى الشهاب م ر في ولد قرأ عند فقيه مدة ثم نقل الى فقيه آخر فطلع عنده
سورة يعمل لها سرور كالاصار يف مثلا وحصل له فتوح أى دراهم بأنها للثاني ولا يشاركه فيها الا ول
قله عنه ابنه في شرحه ع ش ويؤخذ من كلامهم هنا وفي المساقاة كما أفاده السبكي جواز الاستنابة في
الامامة والتدريس وسائر الوظائف التي تقبل النيابة أى ولو بدون عنده فيما يظهر ولو لم يأذن الواقف اذا
استناب مثله أو خير منه ويستحق المستناب جميع العلوم والنائب ما جعل له وان أفتى ابن عبد السلام
والمصنف بأنه لا يستحقه واحد منهما اذا المستناب لم يباشر والنائب لم يأذن له الناظر فلا ولاية له شرح
م (فائدة) لو أكره مستحق على عدم مباشرة وظيفة استحق المعلوم كما أفتى به التاج الفزارى
واعترض الزركشى له بأنها لم يباشر ما شرط عليه فكيف يستحق حينئذ يرد بأنه مستثنى شرعا وعرفا
من تناول الشرط له لعذره ونظير ذلك ما عمت به البلوى من مدرس يحضر موضع الدرس ولا يحضر أحد
من الطلبة أو يعلم أنه لو حضر لا يحضرون بل يظهر الجزم بالاستحقاق هنا لان المكره يمكنه الاستنابة
فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكر نعم ان أمكنه اعلام الناظر بهم وعلم أنه يجبرهم على
الحضور فالظاهر وجوبه عليه لانه من باب الامر بالمعروف وقد أفاد الولي العراقي ذلك أيضا بل جعله أصلا
مقياسا عليه وهو أن الامام أو المدرس لو حضر ولم يحضر أحد استحق لان حضور المصلي والمتعلم ليس في
وسعه وانما عليه الاتصاف لذلك وأفتى فيمن شرط الواقف قطعه عن وظيفته ان غاب فغاب لعذر خوف
طريق بعدم سقوط حقه بغيته قال ولذلك شواهد كثيرة والمراد بغيته عدم حضوره الوظيفة وأفتى
الوالد رحمه الله تعالى بحل النزول عن الوظائف بالمال أى لانه من أقسام الجعالة فيستحقه النازل ويسقط
حقه وان لم يقرر الناظر النزول له لانه بالخيار بينه وبين غيره شرح م ر ولا رجوع له على النازل ان لم
يشترط الرجوع اه بابلى وقوله ولا يحضر أحد من الطلبة أى لم يحضر أحد يتعلم منه وليس المراد
المقررين في الوظيفة لان غرض الواقف احياء المحل وهو حاصل بحضور غيره أرباب الوظائف قاله شيخنا
الشو برى اه ع ش وقول م ر وانما عليه الاتصاف هذا يقتضى أن استحقاقه المعلوم مشروط
بحضوره والمتجه خلافه في المدرس بخلاف الامام والفرق أن حضور الامام بدون المقتدين يحصل به
احياء البقعة بالصلاة فيها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون متعلم لا فائدة فيه فحضوره بعد عبثا وقوله
بعدم سقوط حقه بغيته أى وان طال ما دام العذر قائما لكن ينبغي ان محله حيث استناب أو عجز عن
الاستنابة أما لو غاب لعذر وقدر على الاستنابة فلم يفعل فينبى سقوط حقه لتقصيره ع ش على م ر

المكان المعين (قسطه)
من الجعل فان رده من
أبعد منه فلاز يادة له لعدم
الترامها أو من مثله من جهة
أخرى فله كل الجعل كما
صححه الخوارزمي لحصول
الغرض ويؤيده جواز
ذلك في الاجارة ولم يطلع
السبكي على ذلك فبحث
أن الاولى عدم استحقاقه
وكذا الاذرى لكن يرجع
عنه ومال الى استحقاقه
(ولورده اثنان) مثلا معينين
كانا أولا (فلهما الجعل)
بالسوية (الا ان عين
أحدهما) فقط (فله كله)
أى الجعل (ان قصدا الآخر
اعانته) فقط (والا) بأن
قصدا الآخر العمل لنفسه أو
للمنزم أو لهما أو لنفسه
والعامل أو للعامل والممنزم
أو الجميع أو لم يقصد شيئا فقولى .

والأعم من قوله وان قصد العمل للمالك (ف) للمعين (قسطة) وهو في المثال نصف الجعل في الصور الثلاث الأولى والأخيرة وثلاثة أرباعه في الرابعة والخامسة وثلاثة في السادسة (ولاشئ للآخر) حينئذ لعدم التزامه (وقبل فراغ) من العمل الصادق ذلك بمقابل الشروع فيه (للتزم تغيير) بزيادة أو نقص (٢٤٢) في الجعل أو العمل كافي البيع في زمن الخيار وتعيرى هنا وفيما يأتي بالتزام أعم

من تعبيره بالمالك وحكم التغيير في العمل من زيادتي (فان كان) التغيير (بعد شروع) في العمل (أو) قبله (عمل) العامل (جاهلا) بذلك (فله أجرة) أي أجرة مثله لان النداء الثاني فسخ الاول والفسخ من الملتزم في أثناء العمل يقتضي الرجوع الى أجرة المثل وألحق به فسخه بالتغيير قبل العمل المذكور فان عمل في هذه الحالة بذلك فله المسمى الثاني ويستثنى من الأولى مالو علم المسمى الثاني فقط فله منه قسط ما عمله بعد علمه فيما يظهر وان أفهم كلام بعضهم أن له بذلك كل المسمى الثاني وقولي أو عمل جاهلا من زيادتي (ولكل) منهما (فسخ) لاجعالة لانها عقد جائز من الطرفين كالتراض والشركة (والعامل أجرة) أي أجرة مثله (ان فسخ الملتزم) ولو باعتناق الرقيق (بعد شروع) في العمل كما في القراض واستشكل لزوم أجرة المثل بمالومات الملتزم في أثناء المدة حيث يفسخ ويجب القسط من

(قوله أعم من قوله وان قصد العمل للمالك) لان كلام المصنف شامل لسبع صور (قوله نصف الجعل) وذلك لأنه في الصور الأربع عمل نصف العمل ولم يعدله من الآخري لأنه لم يقصده أصلا اه ح ف (قوله في الصور الثلاث الأولى) وهي ما اذا قصد العمل لنفسه أو لملتزم أو لهما وقوله والأخيرة وهي ما اذا لم يقصد شيئا وقوله وثلاثة أرباعه وذلك لأنه عمل النصف وعادله نصف عمل صاحبه لأنه قصد في صورتين والنصف الآخر هدر وقوله في الرابعة وهي ما اذا قصد نفسه والعامل وقوله والخامسة وهي ما اذا قصد العامل والملتزم وقوله وثلاثة في السادسة وذلك لأنه عمل النصف وعادله من صاحبه ثلث عمله وذلك سدس يضم للنصف وثلاثة الأخران هدر اه شيخنا (قوله والسادسة) وهي ما اذا قصد الجميع حل (قوله ولاشئ للآخر حينئذ) معطوف على كل من قوله فله كله وقوله والافسطة والمراد بالآخر غير الذي عينه الملتزم وقوله حينئذ أي حين اذ عين الملتزم أحدهما وفيه ثمان صور الأولى ما اذا قصد الآخر اعانة المعين فقط والسبعة داخله تحت قوله والافسطة (قوله الصادق ذلك) بالنصب صفة للظرف (قوله كما في البيع في زمن الخيار) أي من حيث التغيير بالفسخ أو الاجازة وليس المراد أن البيع يغير بنقص الثمن أو ابداله أو نقص المبيع أو ابداله فانه لا يجوز زرع أو ابقاء العقد الاول تأمل أو يحمل كلامه هنا على ما يشمل ذلك وان كان يحتاج الى تجديد عقد (قوله مالو علم المسمى الثاني) أي بعد الشروع وقوله فقط أي وجهل المسمى الاول وفيه ان هذا غير عامل شرعا لعدم علمه بالجعل فان علمه أي المسمى الاول كان له القسط من أجرة المثل كما علمت والقسط من المسمى الثاني اه حل (قوله وان أفهم كلام بعضهم ان له بذلك كل المسمى) أي لان الغرض تحصيله وقد حصله و برده مامرا ان العمل قبل العلم تبرع لاشئ فيه حل (قوله ولكل فسخ) معطوف على قوله للملتزم تغييره فهو مقيد بقيد وهو الظرف أي قوله قبل فراغ (قوله وللعامل أجرة) أي لما مضى وان لم يتم العمل كافي حل (قوله ولو باعتناق الرقيق) المعتمد انه اذا اعتق الرقيق لاشئ له حل أي لخروجه عن قبضة المالك فلم يقع العمل مسلما له م (قوله ويجب القسط) أي حيث رد العامل للوارث حل ويجب القسط أيضا في مالومات العامل وتم وارثه العمل والافلا عناني (قوله والعامل ثم) أي في الموت ثم العمل أي فلا بد أن يتم العمل للوارث والافلا شئ له ولا شئ له فيما عمله بعد موت الملتزم بخلافه هنا يستحق الأجرة لما مضى وان لم يتم العمل لان الملتزم منعه حل بايضاح ومنه تعلم ان محل محط الفرق انما هو نسب الملتزم في اسقاط المسمى وعدمه ومنعه من اتمام العمل وعدمه وأما كون العامل تم العمل أو لا فلا مدخل له في الفرق لانه يصح أن يتم في صورتين وان كان اتمامه في صورة الانفساخ شرط في استحقاقه قسط المسمى لما عمله قبل الموت وتمامه في صورة الفسخ ليس شرط في استحقاقه قسط الأجرة لما مضى قبل الفسخ وفي كل من صورتين أي الفسخ والانفساخ لا يستحق شيئا لما عمله بعدهما (قوله والافلا شئ له) أي ولو عمل جاهلا بفسخ الملتزم كما يؤخذ من شرح م وعبارته ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا عالما به فلا شئ له أو جاهلا به فكذلك في الاصح (قوله أو العامل بعده) لو فسخ العامل والملتزم معاهل م من ذكره وينبغي عدم الاستحقاق لاجتماع مقتضى

المسمى وأي فرق بين الفسخ والانفساخ ويجاب بان الملتزم ثم لم يتسبب في اسقاط المسمى والعامل ثم تم العمل بعد الانفساخ ولم يمنعه الملتزم منه بخلافه هنا (والا) بان فسخ أحدهما قبل الشروع أو العامل بعده (فلا شئ) له

والمانع

وان وقع العمل مسلما كان شرط له جهلا في مقابلة بناء حائط فبني بعضه بحضرته لانه لم يعمل شيئا في الاولى وفسخ ولم يحصل غرض الملتزم في الثانية نعم ان فسخ فيها لزيادة الملتزم في العمل فله الاجرة (كلوتلف مردوده) (٢٤٣) هو اعم من قوله مات الآبق (أو

هرب قبل وصوله) لمالكه فانه لا شيء له لانه لم يردده وكذا تلف سائر محال الاعمال نعم ان وقع العمل مسلما وظهر أثره على المحل استحق الاجرة كما أوضحته في شرح البهجة وغيره (ولا يجبه لاسنيقائه) للجعل لانه انما يستحقه بالتسليم ولا للمؤنة أيضا كما شمله كلامي بخلاف قول الاصل لقبض الجعل (وحلف ملتزم أنكر شرط جعل أوردا) فيصدق لان الاصل عدمه فان اختلفا بعد استحقاق في قدر جعل أو قدر مردود تحالفا والعاذل أجرة المثل كما علم من باب الاختلاف في كيفية العقد وكتاب القراض درس

﴿كتاب القراض﴾

أي مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة أي مقدرة

(قوله فليس المراد بالقراض الخ) ولعله شاذ لان شرط جمع فعيلة على فعائل ان لا تكون فعيلة بمعنى مفعولة كما هنا فعند من الشواذ ذبا جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة ولولا هذا الشرط

والمانع قاله خط اه شورى (قوله وان وقع العمل مسلما) بأن يكون بحضرة المالك أو نائبه أو بيته عن (قوله ولم يحصل) بضم الياء وكسر الصاد مع التشديد كما في الشورى (قوله لزيادة الملتزم في العمل) أي أو نقص في الجعل (قوله كلوتلف مردوده) أي بغير قتل المالك أما اذا قتل المالك فيستحق العامل القسط عن و يرد عليه اعتاقه كما مر الا أن يجاب بأن الاعتاق كان قبل تمام العمل وهذا بعد تمامه (قوله لانه لم يردده) والاستحقاق معلق بالرد ويخاف موت أجير الحج في أثناء العمل فانه يستحق من الاجرة بقدر ما عمله في الاصح لان القصد بالحج الثواب وقد حصل للحج جوج عنه الثواب ببعض والقصد هنا الرد ولم يوجد اه شرح م (قوله وكذا تلف سائر محال الاعمال) كان غرق السفينة ب فيها أو انهدمت الحائط التي بناها قبل تسليمها للمالك بخلاف ما لو مات الجال مثلا أو انكسرت السفينة مع سلامة المحمول كما أفق به الوالد اه شرح م (قوله نعم ان وقع العمل مسلما) كان مات صبي في أثناء التعليم لو وقوعه مسلما بالتعليم ومحل ان كان حرا كما قيده به في الكفاية أما القن فيشترط تسليمه للسيد أو وقوع التعليم بحضرته أو في ملكه وحيث أنه أجرة ما عمل بقسطه من المسمى وكذا في الاجارة عن وعبرة مر ان وقع العمل مسلما كأن خاط بعض ثوب بحضور المالك أو بيته ثم تلف استحق القسط (قوله استحق الاجرة) فيه أنه ينافي قوله فلا شيء له وان وقع العمل مسلما وأجيب بانه لا ينافية لانه فيما تقدم فسخ العامل وهنا لا فسخ كما قرره شيخنا وعبرة عن لان التقصير بالفسخ جاء من جهته مع تمكنه من تمام العمل فيه بخلافه هنا وهذا يفيد أن وقوع العمل مسلما لا أثر له اذا فسخ العامل وله أثر اذا لم يفسخ وحصل نحو موت فاذا خاط نصف الثوب أو بني نصف الحائط بحضرة المالك ثم احترق الثوب أو انهدم الحائط استحق القسط لانه لا تقصير منه بخلاف ما لو ترك العمل حل وسم (قوله ولا للمؤنة) كالأنفق باذن المالك أو الحاكم قال م ونفقته على ماله فان أنفق عليه مدة الرد فبغير الا ان اذن له الحاكم فيه أو أشهد عند فقده ليرجع اه بحر وفه فان تعذر اذن الحاكم والاشهاد لم يرجع وان قصد الرجوع اه قل على خط (قوله وحلف ملتزم أنكر) كان قال ما شرطت الجعل أو شرطته في عبد آخر وقوله أوردا كأن قال لم يردده وانما رده غيرك أو رجع بنفسه لان الاصل عدم الرد والشرط و براءة ذمته فلو اختلفا في بلوغه النداء فالقول قول الراد يمينه كما لو اختلفا في سماع فدائه اه شرح م (قوله أو قدر مردود) كان قال شرطت مائة على رد عبد بن فقال العامل بل على رد هذا فقط شرح م والله أعلم

﴿كتاب القراض﴾

آخروه عن العبادات والمعاملات لا يضطرر الانسان اليهما من حين ولادته دائما أو غالبا الى موته ولا نهما متعلقان بادامة الحياة السابقة على الموت ولانه نصف العلم فناسب ذكره في نصف الكتاب قل على الجلال (قوله أي مسائل قسمة الموارث) أي المسائل التي تقسم فيها الموارث كالمسئلة التي تكون من ثمانية مثلا كزوجة وبنت وعم وكالتي تكون من ستة فليس المراد بالقراض الانصاء شيخنا وقوله أي مسائل بيان المراد هنا وقوله جمع فريضة بيان للاصل أي المعنى اللغوي وتعرف هذا العلم هو العلم الموصل لمعرفة ما يجب لكل ذي حق من التركة شرح م (قوله الموارث) أي التركات

لا ندرج في قول المتن وبعائل اجعن فعاله وشبهه ذاتا أو مزاله لانه مشابهة لفعالة في كونه باعيا ومدويا قبل آخره لتمثيل ابن عقيل للشبه بصحيفة وحلوبة وان توهم بعض من كتب بها مش شرح البهجة ان جمعها مناف للبيت بقطع النظر عما شرطه الاشمونى تأمل

لما فيها من السهام المقدرة فغلبت (٢٤٤) على غيرها والفرض لغة التقدير وشرعا هنا نصيب مقدر شرعا للوارث والأصل

فيه قبل الاجماع آيات
الموارث والاخبار كخبر
الصحيحين أحقوا
الفرائض بأهلها فابقي
فلا ولي رجل ذكر
وعلم الفرائض يحتاج كما
نقله القاضي عن الأصحاب
الى ثلاثة علوم علم الفتوى
وعلم النسب وعلم الحساب
(بدا من تركه ميت) وجوبا
(بما) أى بحق (تعلق
بعين) منها لا بحجر والعين
التي تعلق بها حق

(قوله وعند تحققه ينتقل
المالك) فديقال الاتة ل
للوارث شرطه الموت الذى
لا انتهاء الاجل بخلاف
معارض كما فى قوله تعالى
فقال لهم الله موتوا ثم
أحياهم وقوله فأما لله
مائة عام ثم بعثه الله
على التحفة
(قوله أى عند ضيق التركة)
وكذا عند سعتها ان ظن
عند البداءة بالمؤخر الفوات
على المقدم أو لزم تأخير
وقع على المقدم مع طلبه
أفاده سم على التحفة
وعبارة التحفة ولودفع
الوصى مائة الدائن
ومائة للموصى له ومائة للوارث
معالم يتجه الا الصحة أى
والحل ويوجه بأنه حينئذ
لم يقارن الدفع مانع ونظيره

(قوله لما فيها) أى وسميت بالفرائض لما فيها الخ (قوله فغلبت) انظر هذا التفريع ويمكن أن الغاء
للاستئناف أو يقال انه مفرع على قوله أى مسائل قسمة الموارث فانها شاملة للتعصيب وهذا هو
الظاهر كما يؤخذ من قول على الحلال حيث قال قوله أى مسائل الخ اشارة الى التغليب الآتى حيث فسر
الفرائض بما يشمل التعصيب (قوله فغلبت) أى الفرائض على التعصيب لفضلها بتقدير الشارع لها
فاندفع ما يقال الاول أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب (قوله والفرض لغة التقدير) فى معنى العلة
لقوله لما فيها فهو علة للعلة فكان الاول ذكره عقبها (قوله نصيب مقدر) خرج به التعصيب وقوله شرعا
خرج به الوصية وقوله للوارث خرج به ربع العشر مثلا فى الزكاة فانه ليس للوارث اء شيخنا (قوله
والاصل فيه) أى فى الكتاب أى فى مسأله (قوله فلاولى) أى أقرب والمراد بالأقرب ما يشمل الأقوى
عش وفائدة ذكره الاشارة الى أن المراد بالرجل ما قبل المرأة لا ما قبل الصبي حل (قوله وعلم الفرائض)
بمعنى قسمة البركات فانه هو الذى يحتاج الى هذه الثلاثة وأما الفرائض التى فى الترجمة المفصلة بمسائل
قسمة الموارث فانها تحتاج لشئتين فقط المسائل الحسابية وفقه الموارث كالعلم بأن للزوجة كذا
شيخنا (قوله علم الفتوى) بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة وقوله وعلم النسب بأن يعلم كيفية انتساب
الوارث للميت وقوله وعلم الحساب بأن يعلم من أى عدد يخرج منه المسئلة حل (قوله يبدأ) هذه مقدمة
لترجم له وهو قوله فصل فى الفروض المقدرة (قوله من تركه ميت) وهى ما يخلفه من حق كخيار واحد
وقدف أو اختصاص أو مال كخمر تخلل بعد موته ودية أخذت من قاتله له خوفا فى ملكه تقديرا وكذا
ما وقع بشبكة نصبا فى حياته على ما قاله الزركشى وما نظره من انتقالها بعد الموت للورثة فالواقع فيها
من زوائد التركة وهى ملكهم رد بأن سبب الملك نصيبه للشبكة لاهى وإذا استند الملك لفعاله
كان تركته ووقع السؤال عن عاش بعد موته مجهزة لنبي وأجاب بعضهم بتبين بقاء ملكه لتركته
وهو محمول على أنه بالاحياء تبين عدم موته لكنه خلاف الفرض فى السؤال اذ لا توجد المجزأة الا بعد
تحقق الموت وعند تحققه ينتقل الملك للورثة بالايجاع فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة
بلا تبين عود ملك ويلزمه ان نساءه لو تزوجن ان يعدن له وليس كذلك بل يبقى نكاحهن والحاصل
ان زوال الملك والعصمة محقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب زواله حتى يثبت ما يدل على العود
ولم يثبت فيه شئ فوجب البقاء مع الاصل شرح م ر وكالموت المسخ للحجرية (قوله وجوبا) أى
عند ضيق التركة والافند بصورة الزكاة فى حالة الضيق التى يكون التقديم فيها واجبا ان لا يخلف
الا النصاب وتكون مؤن التجهيز مستغرقة له فلا يصرف فيها كله بل يخرج منه قدر الزكاة وما زاد
يصرف فيها بصورة الجاني أن لا يخلف غيره ويكون بحيث لو بيع للتجهيز لضاع حق المجنى عليه أو بعضه
فيباع للجناية فان فضل عن دينها شئ صرف فى التجهيز وصورة الرهن أن لا يخلف غير المرهون فيقال
فيه مثل ما تقدم فى الجاني وصورة المبيع الذى مات مشتريه مفلسا أن المشتري هو المبت ولم يخلف غيره
ولو بيع للتجهيز لضاع ثمن البائع أو بعضه فيقدم به البائع تأمل (قوله منها) حال من عين ومن تبعية
أى حال كون العين بعضها بخلاف ما اذا تعلق الحق بكل التركة كالرهن الشرعى كمن مات وعليه دين فانه
يتعلق بتركته ولا يقدم على مؤن التجهيز كما تقدم آخر الرهن (قوله لا بحجر) أى لا بسبب حجر الحاكم
بالفلس أى فى الحياة حل (قوله والعين التى الخ) أشار بهذا الى أن قوله كزكاة مثال للعين لا للحق
الذى تعلق بها ومن ثم أول الشارح قوله كزكاة بقوله أى كمال ليناسب ما بعده وقد مثل لاجتماع هذه

الامور

من عليه حجة الاسلام وغيرها فانهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهما قالوا والمراد به أن لا يتقدم على
حجة الاسلام غيرها لان لا يقارنها غيرها انتهت قال سم قضية ذلك انه لو عكس فدفع للوارث أو لا مثلاله يصح بل ولم يحل وقد يمنع

الامور بعضهم اذا اشترى عبد التجارة ثم رهنه بدين ثم جنى ثم مات المشتري مقلسا بالثمن وفيه مسامحة لان الزكاة حينئذ تعلق بقيمته لا بعينه (قوله كن كاة) في كون الزكاة من التركة نظر لان المستحقين يملكونها بانتهاء الحول لانها تعلق بالمال تعلق شركة وأجيب بأنها شركة غير حقيقية بدليل جواز اخراجها من غير المال وأجيب أيضا بأن اطلاق التركة عليها تغليب للمال عليها عن روى ملخصا وقوله كن كاة الخ واذا اجتمعت هذه الامور الاربعة قدمت الزكاة ثم الجناية ثم الرهن ثم سل وقد نظم بعضهم الحقوق المتعلقة بالتركة فقال

يقدم في الميراث نذر ومسكن * زكاة و مرهون مبيع لمفلس

وجان قراض ثم قرض كتابه * ورد ببيع فاحفظ العلم ترأس

اه روى فصورة النذر اذا نذر شيئا معيناً لواحد فيقدم به على مؤن التجهيز وصورة المسكن في المعتدة عن وفاة قائمها تقدم بأجرة المسكن في العدة على مؤن التجهيز وصورة القرض مات المقرض ولم يخلف غير الشيء المقرض فان المقرض يقدم به اذا كان باقيا وانظر صورة القراض فان صور بمادات العامل عن مال القراض ولم يخلف غيره ورد عليه أن هذا ليس تركة للعامل اذ ليس له فيه الا نصيبه من الربح وان صور بمادات فان مال القراض بتقصير ورد عليه أنه دين مرسل في الذمة فيؤخر عن مؤن التجهيز ويمكن تصويره اذ مات المالك بعد ربح المال وقبل القسمة فان العامل يقدم بنصيبه من الربح وصورة الكتابة أن يؤدي المكاتب نجوم الكتابة ويموت سيده قبل الايتاء والمال أو بعضه باق كما سيأتي في بابها شرح البهجة فيقدم المكاتب بالواجب في الايتاء وصورة الرد بالعيب أن يبيع شخص شيئا ثم يرد ببيع بعد موت البائع فيقدم المشتري بثمنه على مؤن التجهيز (قوله أي كاة) وجبت فيه أي قبل موته ولو كانت الزكاة من غير الجنس وقد رد ذلك لتكون الامثلة كلها على وتيرة من جعلها أمثلة للعين التي تعلق بها حق ويمكن ان يقدر في المرهون وما بعده لتكون كلها أمثلة للحق المتعلق بالعين فيقال ودين المرهون وأرض جناية الجاني وبيع المبيع اذ مات المشتري مقلسا ثم سل لكن فيه طول وقوله وبيع المبيع أي وفسخ بيع المبيع لانه الحق وفي كون الفسخ من التركة مسامحة لانه معنى لكنه لما كان سببا في أخذ المبيع عد منها وتقدير عن ثمن مبيع فيه نظر لان الثمن لا يبدأ به لفرض اعسار المشتري واطلاق الزكاة على المال الواجبة فيه من اطلاق الجزء على الكل ومحل البداءة بالزكاة اذا كان النصاب موجودا فلونلف النصاب بعد التمكن الا قدر الزكاة كشاة من الاربعين مات عنها فقط لم يقدم المستحقون الا ربع عشرها كما استظهره الاذرعى ووجهه أن حق الفقراء مثالا من التالف دين في الذمة مرسل فيؤخر عن مؤن التجهيز لما تقر من فرض الكلام في زكاة متعلقة بعين موجودة اه شرح م (قوله وجان) باذن السيد وغيره اذا تعلق أرض الجناية برقبته ولو بالعفو عن القصاص فالجنى عليه مقدم على غيره بأقل الامرين من الارش وقيمة الجاني على مؤن التجهيز اذا لم يخلف غيره فان كان المتعلق برقبته قصاصا وكان المال متعلقا بذمته كما لو اقترض مالا بغير اذن السيد وأتلفه لم يقدم الجنى عليه والمقرض على غيرها وللوارث التصرف في رقبته بالبيع شرح م (قوله ومبيع) واذا فسخ لم يخرج ذلك المبيع عن كونه تركة لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله حل (قوله مات مشتريه مقلسا) وفي معنى موته مقلسا ما لو ثبت للبائع حق الفسخ لغيبة مال المشتري وعدم صبر البائع ثم مات المشتري حينئذ لم يجد البائع سوى المبيع فانه يقدم به على مؤن التجهيز شرح م وقوله ومات مشتريه بأن باع رجل لا خشيأ ثمن في ذمته ثم مات المشتري وهو معسر ثمنه فان للبائع الفسخ وأخذ المبيع فالحق الذي تعلق بهذه العين فسخ البيع (قوله حق لازم) فان تعلق به حق لازم

(كن كاة) أي كاة وجبت فيه لانه كالمرهون بها (وجان) لتعلق أرض الجناية برقبته (ومرهون) لتعلق دين المرتهن به (وما) أي ومبيع (مات مشتريه مقلسا) ثمنه ولم يتعلق به حق لازم ككتابة لتعلق

اطلاق ذلك ويتجه الحل حيث لم يظن عند البداءة بالمؤخر الفوات على المقدم والالزم تأخير له وقع على المقدم مع طلبه والنقوذ حيث بان وصول كل الى حقه فلية أمل فليس هذا نظير مسألة الحج انتهى

قدم مؤن التجهيز م (قوله حق فسخ) الاضافة بيانية والحق بمعنى الاستحقاق (قوله أمانات حق الغرماء) مفهوم قوله لا يحجر قال الزركشي انظر ما الفرق بينه وبين حق المرهون وغيره اه وقد يفرق بالاستصحاب لما كان في الحياة لان المفلس يترك له دست ثوب في حياته فأولى بعد موته يقدم مؤن التجهيز كما قاله عن (قوله أم لا) أي فالمراد بالمفلس المعسر بالثمن لا المحجور عليه بالمفلس شيخنا (قوله بالحجر) أي بسببه (قوله فبمؤن تجهيزه) ولو كافر من كفن وأجرة غسل وحل وحنوط ولو اجتمع معه بموته ولم تتركته الا بأحد هما فالوجه تقديم نفسه لتبين عجزه عن تجهيز غيره أو اجتمع جمع من بموته وما توافقه قدم من يخشى تغيره ثم الاب لشدة حرمة ثم الام لان طارحاًم الاقرب فالاقرب ويقدم الا كبر سن من أخوين مثلاً فان استويا فيه قدم الافضل ويقرع بين زوجتيه اذا مزينة أي من حيث الزوجية وان كانت احداً افضل بنحو فقهه والوجه تقديم الزوجية على جميع الاقارب ثم المملوك الخادم طال ان العلاقة بهما ثم شرح م فان ترتبوا قدم السابق وان كان المتأخر افضل حيث آمن تغيره حل وقول المحشى ولو كافر أي غير حر في ومردلانه لا يطلب تجهيزهما ع ش فالخاصل أنه يقدم من يخشى تغيره ثم الزوجة ثم المملوك الخادم طال الاب ثم الام ثم الاقرب فالاقرب وقدم أب على ابن وان كان افضل منه وابن على أمه لفضيلة الذكورة ورجل على صبي وهو على خنثى حل و م مخلصا وقوله ثم الاقرب أي اذا تعين عليه تجهيز موالا فغير الاب والام والابن لان تزمه موته ولا تجهيزه (قوله وغيره) أي اذا مات قبله بخلاف ما اذا مات بعده أو معه حل وقوله وغيره كزوجته غير الناشزة ان كان موسراً وان كان طاركة ثم شرح م (قوله المطلق) أي الذي لم يتعلق بعين من التركة (قوله بتنفيذ وصيته الخ) وانما قدمت الوصية في الآية على الدين ذكر الكونها قرينة أو مشابهة للارث من حيث أخذها بالاعراض ومشقتها على الورثة ونفوسهم مطمئنة على أدائها فقدمت عليه بعنا على وجوب اخراجها والمسايرة اليه شرح م (قوله وما ألحق بها الخ) المراد بتنفيذ ما ألحق بالوصية عدم تسلط الوارث عليه والافهون نافذ بمجرد الموت (قوله من ثلث باق) أي بعد الدين م (قوله كافي الحياة) فانه يقدم نفسه في الفطرة على غيره اذا يسر ببعض الصيعان (قوله من حيث التسلط) عليه والافالدين لا يمنع الارث ومن ثم فازوا بزواجا التركة كما مر شرح م فقولهم من حيث التسلط أي لا من حيث الملك لانهم يملكونها بالموت وان كان عليه دين (قوله على ما يأتي) من بيان الانصاء من كون البنت لها النصف والبتين فأكثرهما الثلثان والزوج له الربع والنصف والام لها السدس أو الثلث (قوله قرابة) نعم لو اشترى بعضه في مرض موته عتق عليه ولا يرث لانه يؤدي ارثه الى عدمه كما يعلم من الدور الحكمي الآتي في الزوجة شرح م (قوله خاصة) أي المجموع على انهم من الذكور والاناث فخرج ذوا الارحام (قوله أو نكاح) نعم لو اعتسق أمة فخرج من ثلثه في مرض موته وتزوج بها لم ترثه للدور ادلو ورثت لكان عتقها وصية لو ارثت فيتوقف على اجازة لورثة وهي منهم واجازتها توقف على سبق حريتها وهي متوقفة على سبق اجازتها فأدى ارثها الى عدم ارثها وبه يعلم أن الكلام في غير المستولدة لان عتقها ولو في مرض الموت لا يتوقف على اجازة أحد لان الاجازة انما تعتبر بعد الموت وهي بعده نعتق من رأس المال وقوله أو ولا عوقد يتوارثان أي المعتق والعتيق بأن يعتقه حو في قبستولى على سيده ثم يعتقه أو ذى فبرق فيشترى به ويعتقه أو يشترى بأبا معتقه ثم يعتقه فله على معتقه ولاء الانجرار ولا يردلانه لم يرثه من حيث كونه عتيقا بل من حيث كونه معتقا شرح م وكلام م في الدور يقتضي أن الوصية للوارث تتوقف على اجازته (قوله أي جهته) انما فسر الاسلام بالجهة لئلا يلزم عايه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو السبب

حق فسخ البائع به سواء أحجر عليه قبل موته أم لا أمانات حق الغرماء بالاموال بالحجر فلا يبدأ فيه بحقهم بل بمؤن التجهيز كما نقله في الروضة عن الاصحاب في المفلس (فبمؤن تجهيزه) من نفسه وغيره فهو أعم من قوله بمؤنة تجهيزه (بمعروف) بحسب يساره واعساره ولا عبرة بما كان عليه في حياته من امرائه وتغيره وهذا من زيادتي (ف) قضاء (دينه) المطلق الذي لزمه لوجوبه عليه (ف) تنفيذ (وصيته) وما ألحق بها كعتق علق بالموت وتبرع بحجر في مرض الموت (من ثلث باق) وقدمت على الارث لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وتقديم المصلحة الميت كافي الحياة ومن للابتداء فتدخل الوصايا بالثلاث وبيعته (والباقي) من تركته من حيث التسلط بالتصرف (لورثته) على ما يأتي بيانه وللارث أربعة أسباب لانه اما (بقرابة) خاصة (أو نكاح أو ولاء أو اسلام) أي جهته

فتصرف التركة أو باقيها كما سيأتي لبيت المال أو للمسلمين عصبية لخبر أبي داود وغيره أن الوارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه وهو
صلى الله عليه وسلم لا يرث شيئاً لنفسه بل يصرفه للمسلمين (٢٤٧) ولأنهم يعقلون عن الميت كالعصبة من

القربة ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك وصرفه لمن ولد أو أسلم أو عتق بعد موته أو لمن أوصى له لائقته وقد أوضحت ذلك في شرح الروض والدارث أيضاً شروط ذكرها ابن الهائم في فصوله وبينها في شرحها وله موانع تأتي (والجمع على أرثه من الذكور) بالاختصار (عشرة) وبالبسط خمسة عشر (ابن وابنه وان نزل وأب وأبوه وان علا وأخ مطلقاً) أي لابوين أولاب أولام (وعم وابنه وابن أخ لغير أم) أي لابوين أولاب في الثلاثة وان بعدوا (وزوج وذو ولاء) بالجمع على أرثه (من الاناث) بالاختصار (سبع) وبالبسط عشر (بنت وبنت ابن وان نزل) أي الابن (وأم وجدة) أم أب وأم أم وان علماً (وأخت) مطلقاً (وزوجة وذات ولاء) وتعيرى بذو ولاء وذات ولاء أعم من تعيرى بالمعتق والمعتقة (فلو اجتمع الذكور فالوارث أب وابن وزوج) لأن غيرهم محجوب بغير الزوج ومستلثهم من اثني عشر ثلاثة للزوج واثنتان

لوجوده فيهم ولئلا يلزم عليه أخذ المسلمين له مع أن الامام هو الذي يأخذ ماله ويضعه في بيت المال (قوله لبيت المال) أي لتوليته (قوله ارثاً للمسلمين) أي مراعى فيه المصلحة كما يدل عليه قوله ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك ويمكن اجتماع الاسباب الاربعة في الامام كأن يملك بنت عمه ثم يعتقها ثم يتزوجها ثم يموت ولا وارث لها غيره فهو زوجها وابن عمها ومعتقها واما امام المسلمين ومعلوم أنها نصرت فيه وان لم يرث بجميعها اه أي بل يرث بكونه زوجاً وابن عم ع ش وأن الوارث جهة الاسلام وهي حاصلة فيه شرح م أي فيكون السبب الرابع موجوداً فيه (قوله يعقلون عن الميت) أي من حيث كونهم جهة اسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن شيء فعلى القاتل والافلاشي على أحد من المسلمين ع ش على م فلما كان لهم حق في بيت المال كانوا كأنهم عاقلون والافلايدفعون شيئاً من مال أنفسهم (قوله ولأنهم يعقلون عنه) عبارة م لأنهم يعقلون عنه (قوله ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك) لانه استحقاق بصفة وهي أخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين غير محصورين فانه لا يجب استيعابهم وكالزكاة فان للامام أن يأخذ زكاة شخصين ويدفعها الى واحد لانه مأذون له أن يفعل ما فيه مصلحة شرح الروض (قوله أولن أوصى له) عبارة م ولو أوصى لرجل بشئ من التركة جاز اعطاؤه منها من الارث فيجمع بينهما بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية من غير اجازة (قوله لائقته) ولأن فيه رق ولوم كاتبا ولا لكافراً كافي م (قوله شروط) أي أربعة أحدها تحقق موت المورث أو إلحاقه بالموتى تقديراً كجنين انفصل ميتاً بجناية توجب الغرة أو حكماً كفقود حكم القاضي بموته اجتهاداً وثانيها تحقق وجود المولى الى الميت بأحد الاسباب حيا عند الموت تحقيقاً كان الوجوداً وتقديراً كحمل انفصل حياً لوقت يعلم وجوده عند الموت ولو نطفة ثالثها تحقق استقرار حياة هذا المولى بعد الموت ورابعها العلم بالجهة المقضية للارث تفصيلاً وهذا مختص بالقاضي فلا تقبل شهادة الارث المطلقة بل لابد في شهادته من بيان الجهة التي اقتضت الارث منه زي (قوله عشرة) اثنتان من أسفل النسب واثنتان من أعلاه وأربع من الحواشي واثنتان من غير النسب (قوله ابن وابنه) قدمهما على الاب والجد لثبوتهما لان كلام الاب والجد له مع أحدهما السدس وله الباقي وكل يعصب أخته بخلاف الاب والجد (قوله وابنه وان نزل) لم يقل ابن وان نزل لثلاثتهم دخول ابن البنت بخلاف قوله وابنه فانه لا يشمل لان ضميره يرجع للابن (قوله وأبوه وان علا) لم يقل أب وان علا لثلاثتهم أبا الام (قوله وان بعدوا) بعد العلم بان يكون عم الاب والجد (قوله أعم من تعيريه) ليشمل أولاد العتيق وعتقائه لان ثبوت الولاء عليهم انما هو بطريق السراية لا بطريق المباشرة زي ولشموله عصباتهما ومعتقتهما (قوله بالاخت) لان عصبة النسب تحجب عصبة الولاء حل (قوله الممكن اجتماعه) اذ لا يتصور اجتماع زوج وزوجة وصور بعضهم اجتماعهما ظاهراً بما اذا جرى بميت ملفوف في كفنه فجاء رجل ومعه أولاد وادعى أن هذا الميت زوجته وهؤلاء أولاده منها رجعت امرأة ومعه أولاد وادعت أن الميت زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فاذا هو ختنى وصور أيضاً بما اذا حكم بموت غائب وجاء رجل وامرأة كذلك وأقام كل منهما بينة تشهد بما ادعى والراجع تقديم بينة الرجل فيرث الميت أبواه والرجل وأولاده وتمنع المرأة وعن النصوص تورث الجميع اه

للأب والباقي للابن (أو) اجتماع (الاناث) الوارث (بنت وبنت ابن وأم وأخت لابوين وزوجة) وسقطت الجدة بالام وذات الولاء بالاخت المذكورة كما سقط بها الاخت للاب وبالبنت الاخت للام ومستلثهن من أربعة وعشرين ثلاثة للزوجة واثنا عشر للبنت وأربعة لكل من بنت الابن والام والباقي للاخت (أو) اجتماع (الممكن) اجتماعه (منهما) أي من الصنفين (ذ) الوارث (أبوان) أي أب وأم

(وابن وبنت وأحد زوجين) أي الذي كان الميت أختى أو أختى ان كان الميت ذكر أو المسئلة الأولى أصلها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين والثانية من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين (فلولم يستغرقوا) أي الورثة من الصنفين التركة (صرفت كلها) ان فقدوا كلهم (أو باقيةا) ان وجد بعضهم (٢٤٨) وهو ذو فرض (ليت المال) ارثا (ان انتظم) أمره بان يكون الامام عادلا

(والا) أي وان لم ينتظم (رد ما فضل) عن الورثة على ذوي فروض غير زوجين (بنسبتها) أي فروض من يردها عليه في بنت وأم يبقى بعد اخراج فرضيهما سهمان من ستة للام ربعهما نصف سهم فتصح المسئلة من اثني عشر ان اعتبر مخرج النصف ومن أربعة وعشرين ان اعتبر مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على التقديرين الى أربعة للبنت ثلاثة للام واحد وفي بنت وأم وزوج يبقى بعد اخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أو أربعة للبنت وربع للام فتصح المسئلة من ثمانية أو أربعين وترجع بالاختصار الى ستة عشر للزوج أربعة للبنت تسعة للام ثلاثة وفي أم وبنت وزوجة يبقى بعد اخراج فروضهن خمسة من أربعة وعشرين للام ربعها سهم وربع فتصح المسئلة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار الى اثنين وثلاثين للزوجة أربعة

وقوله والراجع إلخ لان الولادة صحت من طريق المشاهدة والالحاق بالاب أمر حكيم والمشاهدة أقوى شرح م (قوله ابن وبنت) لم يقل وابنان تغليباً كالذي قبله لايهام هذا دون ذاك لشهرته فاندفع ما للزركشي هنا شرح م (قوله فلولم يستغرقوا) سالية تصدق بنفي الموضوع فتصدق بقصد كلهم كما أشار إليه وهو مقابل لمخدوف أي هذا ان استغرقوا التركة ويصح أن يكون مقابلاً لقوله فلو اجتمع الذكور إلخ وهو الاظهر (قوله غير زوجين) أي بالاجماع لان علة الرد القرابة وهي مفقودة فيهما ومن ثم ترث زوجة تدلي بعمومة أو خولة بالرحم لا بالزوجية شرح م وقوله ومن ثم ترث زوجة أي زيادة على حصتها بالزوجية ع ش فتأخذ جميع الباقي عند انفرادها عن (قوله بنسبتها) أي نسبة سهام كل واحد الى مجموع سهامه وسهام رفقته شرح م ويعطى له من الباقي بمثل تلك النسبة (قوله يبقى بعد اخراج فرضيهما) وهو النصف للبنت ثلاثة والسدس للام واحد والباقي اثنان يقسمان بينهما أو بأربعة للبنت ثلاثة أو بأربعة للام واحد ونصف للام ربعهما وهو نصف انكسرت على مخرج النصف تضرب اثنان في اصل المسئلة وهو ستة تبلغ اثني عشر وهذا معنى قوله فتصح المسئلة من اثني عشر للبنت النصف ستة وللأم السدس اثنان فالخصل للبنت ثلاثة أو بأربعة للام ربعها وهو اثنان فتعطى البنت من الاربعة الباقية ثلاثة والام واحد فيكمل للبنت تسعة وللأم ثلاثة وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من البنت ثلاثة وهي ثلث التسعة ومن الأم واحد وهو ثلث الثلاثة ومجموع ذلك أربعة وهذا معنى قوله وترجع بالاختصار الى أربعة حل وعلى كونها من أربعة وعشرين تكون الموافقة بالسدس لانه متى كان بين المسئلة والانصاء توافق في شيء فان المسئلة ترد الى ذلك الشيء وكذا يراد به نصيب كل وارث (قوله وهو الموافق للقاعدة) وهي أن الباقي بعد اخراج الفروض يقسم على ذوي الفروض بنسبة فروضهم والباقي هنا هو اثنان لاربع لهما فقد انكسرت على مخرج الربع فتضرب أربعة في الستة حل (قوله للقاعدة إلخ) لانهم يعتبرون مخرج الادق وهو هنا الربع (قوله فتصح من ثمانية وأربعين) لانكسارها على مخرج الربع فتضرب أربعة في أصل المسئلة وهو اثنان عشر تبلغ ماذ كر للبنت النصف أربعة وعشرون حاصلة من ضرب أربعة في ستة وللزوج الربع اثنان عشر حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة وللأم ثمانية حاصلة من ضرب أربعة في اثنان يبقى أربعة بين البنت والام للبنت ثلاثة أو بأربعة ثلاثة وللأم ربعها واحد فيكمل للبنت سبعة وعشرون وللأم تسعة وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من الزوج أربعة وهي ثلث الاثنان عشر ومن البنت تسعة وهي ثلث السبعة والعشرين ومن الأم ثلاثة وهي ثلث التسعة ومجموع ذلك ستة عشر ولذلك قال وترجع بالاختصار إلخ حل (قوله فتصح من ستة وتسعين) لانكسارها على مخرج الربع فتضرب الاربعة في أصل المسئلة تبلغ ماذ كر للبنت النصف ثمانية وأربعون وللأم السدس ستة عشر وللزوجة الثمن اثنان عشر يبقى عشرون منقسمة بين الأم والبنت أو بأربعة للبنت ثلاثة أو بأربعة خمسة عشر يصير لها ثلاثة وستون وللأم ربعها خمسة يصير لها احدى وعشرون وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث

وللبنت احدى وعشرون وللأم سبعة ولو كان ذو الفرض واحدا كبنت رد عليها الباقي أو جماعة من صنف واحد كبنات فالباقي بينهم بالسوية والرد ضد العول الآتي لانه في زيادة في قدر السهام ونقص من عيدها والعول نقص من قدرها وزيادة في عيدها (ثم) ان لم يوجد أحد من ذوي الفروض الذين يردها عليهم ورث

(ذو وأرحام) وهم بقية الأقارب (وهم) أحد عشر صنفاً (جد وجدة ساقطان) كأي أم وأبي أم وان عليا وهذا صنف (وأولاد بنات) لصلب أولاد بن من ذكور وبنات (وبنات أخوة) لأن بنين أولاد أولاد (وأولاد أخوات) كذلك (وبنات أخوة لأم وعم لأم) أي أخوال الأب لأمه (وبنات أعمام) لأن بنين أولاد أولاد (وعلمات) بالرفع (وأخوال) (٢٤٩) وخالات ومدلون بهم) أي بماعدا

الأول اذ لم يبق في الأول من يدلي به ومن انفرد منهم خارج المثل ذكر كان أو أنى وفي كيفية تور بينهم مذهبان أحدهما وهو الأصح مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل منهم منزلة من يدلي به والثاني مذهب أهل القرابة وهو تقديم الأقرب منهم إلى الميت ففي بنت بنت وبنت بنت ابن المال على الأول بينهما أرباعا وعلى الثاني لبنت البنت لقربتها إلى الميت وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب هذا كله إذا وجد أحد من ذوي الأرحام والأخفكم ماقاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه إذا جارت الملك في مال المصالح وظفر به أحد يعرف المصارف أخذه وصرفه فيها كما يصرفه الإمام العادل وهو مأجور على ذلك قال والظاهر وجوبه

فصل في بيان الفروض وذويها

(الفروض) بمعنى الانصاء المقدرة (في كتاب الله) تعالى للورثة ستة يعول

مامعه فيؤخذ من الزوجة أربعة وهي ثلث الاثني عشر ومن البنت إحدى وعشرون وهي ثلث الثلاثة والستين ومن الأم سبعة وهي ثلث الاحدى والعشرين ومجموع ذلك اثنان وثلاثون ولذلك قال وترجع الخ حل (قوله ذو وأرحام) أي عصبية فيأخذ جميعه من انفرد منهم ولو أنى وغنيا لخير الحال وارث من لا وارث له وانما قدم الرده عليهم لأن القرابة المفيدة لاستحقاق الفروض أقوى شرح م (قوله وأم أبي أم) لم يقل وأمه للإيضاح (قوله وان عليا) الأنسب وان علوا لأن علوا في ثم رأيت في شرح الحمزية لحج ان الباء لغة ع ش على م (قوله كذلك) أي ذكور أو أمانا كما يشير له تعبيره بالأولاد زى (قوله وبنات أخوة لأم) أي وبناتهم كالفهم بالأولى شرح م (قوله وعلمات بالرفع) أي لا بالجر عطف على أعمام المقتضى لارادة بناتهن لأنه يتكرر مع ما بعده ولأنه يلزم عليه السكوت عنهن (قوله ومدلون بهم) أي بالأصناف العشرة حل (قوله اذ لم يبق في الأول من يدلي به) لأنه يشمل جميع الأجداد والجدات لأن الشارح قال ثم وان عليا (قوله وهو أن ينزل) أي في كونه يأخذا كان في الحجب فلو خلف زوجة وبنت بنت كان للزوجة الربع لأنه لا يحجبها من الربع إلى الثمن الا الفرع الوارث بالقرابة الخاصة كما سيأتي وقوله لا في الحجب أي حجب الوارث الخاص والا فيحجب بعضهم بعضا كبنت أخ شقيق وبنت أخ لاب فتعجب الأولى الثانية كما يحجب أبوها أباها (قوله منزلة من يدلي به) أي إلى الميت فيجعل ولد البنت والأخت كأهم أو بنت الأخ والعلم كأبيهما والخال والخالة كالأم والعلم للام والعمة كالأب واذا نزلنا كلا كما ذكر قدم السابق للوارث لا للميت فان استوا قدر كان الميت خلف من يدلون به ثم يجعل نصيب كل لمن أدلى به على حسب ارثه منه لو كان هو الميت الأولاد الأم والأخوال والخالوات منها في السوية شرح م (قوله ارباعا) أي فرضا وردا زى ووجهه أن بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس فالمسئلة من ستة يبقى بعد فرضيهما اثنان بردان عليهما باعتبار نصيبهما أرباعا لبنت بنت الابن ربعهما وهو نصف لان نسبة نصيبهما هو واحد للاربعة ربع ولبنت البنت واحد ونصف فحصل الكسر على مخرج النصف فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة يحصل اثناعشر لبنت البنت تسعة فرضا وردا وهي ثلاثة أرباع وللأخرى ثلاثة فرضا وردا وهي ربع وترجع بالاختصار إلى أربعة اج (قوله وصرفه فيها) قال سم وينبغي أن يجوز له أن يأخذ لنفسه وعياله ما يحتاجه وهل يأخذ مقدار حاجته سنة أو أقل أو العمر الغالب للنظر فيه محال فليراجع اه وينبغي أن يأخذ ما يكفيه بقية العمر الغالب حيث لم يكن ثم من هو أحوج منه لأن هذا القدر يدفعه له الامام العادل غش على م

فصل في الفروض وذويها (قوله وذويها) إضافة ذوي للضمير شاذة كقوله انما يعرف الفضل ذووه وكذا جمعه جمع مذ كرسالم شاذ لان مفردة ليس بعلم ولا صفة (قوله بمعنى الانصاء) أي لا بمعناها اللغوي واللام لم يكن لقوله المقدرة فائدة ولا بالمعنى الأصولي وهو ما طاب طلبا اجازما كما لا يخفى (قوله لزوجة) بدوابة تسهيل على المتعلم لان كل ما قل عليه الكلام يكون أرسخ في ذهنه وهو على الزوجين أقل منه على غيرها شرح م وانما بدأ الله تعالى بالأولاد لكونهم أهم عند آدميين اه سم (قوله أولاد الولد)

(٣٢ - بحري - ثالث) وبدونه ويعبر عنه بعبارة أخرها الربع والثلث وضعف كل ونصفه فأحد الفروض (نصف) وبدأت به كالجمهور لأنه أكبر كسر مفردة وهو خمسة (زوج ليس لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة قال تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وولد الابن وان نزل كالولد اجاعا وانظر الولد يشمله بناء

على أعمال اللفظ في حقيقته ومجازوه - م فرعها المذكور بان لا يكون لها فرع أو لها فرع غير وارث كزقيق أو وارث بعموم القرابة لا بخصوصها كفرع بنت وقولي وارث هنا وفيما يأتي في الباب من زيادتي (ولبنت وبنت ابن وأخت أغير أم) أي لأبوين أولأب (منفردات) عمن يأتي قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف ويأتي في بنت الابن مامر في ولد الابن وقال في الاخت وله أخت فلها نصف ما ترك والمراد الأخت لأبوين أولأب دون الأخت لأم لأن لها السدس للآية الآتية وخروج بمنفردات ما لو اجتمع مع معصيهن أو أخواتهن أو اجتمع بعضهن مع بعض كاسيأتي بيانه (و) ثانیها (ربع) وهو لاثنتين (زوج لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة ذكرًا كان أو غيره سواء كان منه أيضًا أم لا (٢٥٠) قال تعالى فان كان لمن ولد فللكم الربع مما تركن وجعل له في حالتيه ضعف ما للزوجة في حالتيها لان فيه ذكرورة

هو الراجح (قوله بان لا يكون الخ) لأن النفي اذا دخل على مقيد بقيد يصدق بثلاث صور ففي الجميع ونفي القيد الأول والثاني (قوله مامر) أي من أنها مقيدة عليها ولفظ البنت شامل لها بناء على أعمال اللفظ في حقيقته ومجازوه (قوله ذكرًا كان أو غيره) صرح بالتعميم المذكور هنا دون ما تقدم لأنه هنا كره في سياق الاثبات فرمما توههم عدم عمومها بخلاف مامر في قوله ليس لزوجته فرع وارث فانه ذكر في سياق النفي فتفيد العموم نصا (قوله تقتضي التعصيب) أي القوة وليس المراد التعصيب الاصطلاحي لأنه لا يكون عصبية (قوله فكان معها) أي بالنسبة اليها والافهولا يجتمع معها في الارث (قوله أي لزوجته فأكثر) ولذا لم ترد في القرآن الابلطف الجمع بخلاف البنات والأخوات فانهم وردن نارة بلفظ الواحدة ونارة بلفظ الجمع وقوله فأكثر أي الى أربع بل وان زدن على أربع في حق بحوسي اه زى (قوله والزوجة ان يتوارثان ولو في عدة طلاق رجعي) أي فراده ما يشمل الزوجة حكمًا وهي الرجعية (قوله اذا انفردن عمن يعصيهن) وهو أخواتهن وقوله أو يحجبهن حرمانا أي باعتبار المجموع والافالبنات لا يحجبن حرمانا ويحجبن نقصا ما اذا وجد العول كزوجة وأبوين وبنتين المسئلة من سبعة وعشرين وثلاثا بالعول ثمانية عشر وفي كون هذا حجابا سابعة وبنات لابن يحجبن حرمانا بالابن ونقصا ما اذا كان معهن بنت أو بنت ابن أعلى منهن حل (قوله والبنات وبنات الابن الخ) لما كانت الآية انما تدل على الجمع من البنات بناء على أن فوق أصلية احتاج لقياس البنات وبنات الابن على الاختين لورود النص فيهما (قوله في الاختين فأكثر) كيف هذا مع التصريح بالثنتين في الآية الآن يقال سبب نزولها المذكور دل على أن المراد اثنتان فأكثر (قوله ليس ليتها فرع وارث) أي ولأب أحدهم مع زوجين أخذ ما يأتي ولم يقيد الوارث بالقرابة الخاصة هنا لأن الوارث بالقرابة العامة لا يأتي هنا المكان الردأي لوجوده وفيما مريأتي اذ لارد على الزوجين فاحترزتم شوري (قوله يستوي فيه الذكرا الخ) انما أعطوا الثلث والسدس لانهم يدلون بالأم وهم فرضاها وسوى بينهم لأنه لا تعصيب فيمن أدلوا به بخلاف الاشقاء زى وعبارة مر لأن ارثهم بارحم كالأبوين مع الولد وارث غيرهم بالعصوبة وهي مقتضية التفضيل المذكور وهذا أحدهما ممتاز وابنه من الأحكام الخمسة وباقيها استواء ذكرهم المنفرد وأنشاهم المنفردة وانهم يرثون مع من يدلون به وأنهم يحجبونه بحجب نقصان وان ذكرهم يدلون بآتي وهي الأم ويرث (قوله رجل) اسم كان ويورث صفته وكلاله خبرها كما في الجلالين

وهي تقتضي التعصيب فكان معها كالابن مع البنت (ولزوجة) فأكثر (ليس لزوجها ذلك) أي فرع وارث بالقرابة الخاصة قال تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد (و) ثانیها (ثمن) وهو (لها) أي لزوجته فأكثر (م) أي مع فرع زوجها الوارث سواء كان معها أيضا أم لا قال تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن والزوجة يتوارثان ولو في عدة طلاق رجعي (و) رابعها (ثلاثان) وهو لاربعة (اصنف تعدد عمن فرضه نصف) أي لثنتين فأكثر من البنات أو بنات الابن أو الأخوات لأبوين أو لأب اذا انفردن عمن يعصيهن أو يحجبهن حرمانا أو نقصانا قال تعالى في

البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وبنات الابن كأم والبنات وبنات الابن مقبستان على الاختين وقال في الاختين فأكثر فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك نزلت في سبع أخوات لجابر حين مرض وسأل عن ارثهن منه فدل على ان المراد منها الاختان فأكثر (و) خامسها (ثلاث) وهو لاثنتين (لام ليس ليتها فرع وارث ولا عدد من اخوة وأخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس والمراد بهم اثنتان فأكثر اجماعا قبل اظهار ابن عباس الخلاف وسيأتي أنه اذا كان مع الأم أب وأحد الزوجين ففرضها ثلث الباقي (ولعدد) اثنتين فأكثر (من ولدها) أي الأم يستوي فيه الذكرو غيره قال تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد بالام بدليل قرأة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم

والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح (وقد يفرض) أي الثلث (لجدة مع أخوة) على ما سيأتي بيانه في فصله وبه يكون الثلث ثلاثة لا ثلث وان لم يكن الثالث في كتاب الله (و) سادسها (سدس) وهو سبعة (لاب وجد ليتها مفرع وارث) قال تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد والجد كالأب لم ير في الولد والمراد بجد لم يدل بانى والا فلا يرث بخصوص القرابة لانه من ذوى الارحام كما مر (ولام ليتها ذلك) أي فرع وارث (أو عدد من أخوة وأخوات) اثنان فأكثر لاسر (ولجدة) فأكثر لأم وأب لانه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس رواه أبو داود وغيره وقضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما رواه الحارثي كم وقال صحيح على شرط الشيخين هذا ان (لم يدل بذكر بين اثنين) فان أدلت به كام أبي أم لم ترث بخصوص القرابة لاسها من ذوى الارحام كما مر فالوارث من الجدات كل جدة أدلت بمحض الاناث وألذ كور أو الاناث الى الذكور كام أم الأم وأم أبي (٢٥١) الأب وأم الأم (ولبنت ابن فأكثر

مع بنت أو بنت ابن أعلى) منها لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت ابن مع بنت رواه البخاري وقيس بمافيه غيره وقولي فأكثر مع أو بنت ابن أعلى من زيادتي هنا (ولاخت فأكثر لاب مع أخت لابو بن) كما في بنت الابن فأكثر مع البنت (ولو واحد من ولد أم) ذكر اكان أو غيره لما مر فاصحاب الفروض ثلاثة عشر أربعة من الذكور الزوج والأب والجد والآخر للام وتسعة من الاناث الام والجدتان والزوجة والاخت للام وذوات النصف الرابع وعلم من هنا وما يأتي ان المراد بهم من يرث بالفرض وان كان يرث بالتعصيب أيضا (فصل) في الحب حرمانا بالشخص أو بالاستغراق والحب افة المنع وشرع المنع

(قوله والقراءة الشاذة كالخبر) عبارة الايعاب المعتمد من اضطراب طويل عند الأصوابين والفقهاء أنه يجوز الاحتجاج بالقراءة الشاذة اذا صح سندها لأنها بمنزلة خبر الأحاد اه شوري (قوله) وقد يفرض لجد انما تركه المصنف لثبوته بالاجتهاد وكلامه فيما ثبت بالنص (قوله لجد مع أخوة) مثاله أن ينقص حقه بالمقاسمة عن الثلث بان زادوا عن مثليه كالوكان معه ثلاث أخوة زى (قوله) وان لم يكن الثالث في كتاب الله الخ) بل ثبت بالاجتهاد الصحابة حل (قوله لأب الخ) فان قيل لاشك ان حق الوالدين أعظم من حق الولد لأن الله تعالى قرن طاعته بطاعتهما فقال تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه وبوالدين احسانا فاذا كان كذلك فما الحكمة في أنه جعل نصيب الأولاد أكثر وأجاب عنه الامام الرازي حيث قال الحكمة أن الوالدين ما بقي من عمرهما الا لقليل أي غالبا فكان احتياجهما الى المال قليلا وأما الأولاد فهم في زمن الصبا فكان احتياجهم الى المال كثيرا فظهر الفرق (قوله كامر) أي من قياسه عليه أو شموله له (قوله) اثنان فأكثر) وان لم يرنا لحيهما بالشخص دون الوصف كما يعلم مما يأتي في كآخ لأب مع شقيق وكأخوين لأم مع جد ولو كانا متصقين ولكل رأس ويدان ورجلان وفرج اذ حكمهم احكام الاثنين في سائر الاحكام كما في فروع ابن اقطان فاذا اجتمع معها ولد وأخوان فالحاجب لها الولد لانه أقوى شرح مر وانظر هل لتخصيص الحب بالولد دون الأخوين فائدة عش (قوله لاسر) أي من قوله تعالى فان كان له أخوة فلامه السدس (قوله وعلم مما هنا) أي من عد الأب والجد من أصحاب السدس (قوله وان كان يرث) أي كالأب والجد (درس)

(فصل في الحب) (قوله وقدمر) منه حب الفرع الوارث للزوج من النصف الى الربع وحجبه للام من الثلث الى السدس زى (قوله باحد) فيه لطيفة وهي الاشارة الى أن المراد بالحب بالشخص وأما بالوصف فيحبون كغيرهم عميرة حل (قوله وضابطهم) أي الذين لا يحبون باحد (قوله) هم أي يجمعونهم لان الزوجين لا يحبون أحدا (قوله ابن ابن) أي وان سفل لقوله بعد وأبن ابن أقرب منه فيكون قوله أو ابن ابن الخ راجعا غاية تدبر (قوله وباخت لابو بن الخ) وهذا وان كان حجابا بالاستغراق لكنه لا يخرج عن كونه حجابا بقوى منه شرح مر (قوله لانه أقرب) طريقة

من قام به سبب الارث بالكلية أو من أوفر حظيه و... الى الأول حب حرمان وهو قسمان حب بالشخص أو بالاستغراق وحجب بالوصف وسيأتي والثاني حب نقصان وقدمر (لا يحب أبوان وزوجان وولد) ذكر اكان أو غيره عن الارث (باحد) اجاعا وضابطهم كل من أدلى الى الميت بنفسه الا المعتق والمعتقة (بل) يحب غيرهم هم فيحب (ابن ابن باين) سواء كان أباه أم عمه (أو ابن ابن أقرب منه) يحب (جد) أبواب وان علا (بمنوسط بينهم وبين الميت) كالأب وأبيه (و) يحب (أخ لابو بن باب وابن وابنه) وان نزل اجاعا (و) يحب (أخ (لاب بهؤلاء) الثلاثة) (وأخ لابو بن) وباخت لابو بن معها بنت أو بنت ابن كاسيا في (و) يحب (أخ (لام بأب وجد وفرع وارث) وان نزل ذكر اكان أو غيره (و) يحب (ابن أخ لابو بن بأب وجد) أبيه وان علا (وابن وابنه) وان نزل (وأخ لابو بن) (وأخ (لاب) لانه أقرب منه (و) يحب (ابن أخ (لاب بهؤلاء) الستة) (وابن أخ لابو بن) لانه أقوى منه ويحب (ابن ابن أخ لابو بن باين أخ لاب لانه

و بنفسه وغيره معا وما بعده بذلك وبالعصبة مع غيره وتعييرى هنا وفيما يأتي بالتركة عم من تعييره بالمال (فصل في كيفية ارث الاولاد وأولاد الابن انفرادا واجتماعا) (ابن فاء كثر التركة) اجماعا (ولبنت فاء كثر ما سر) في الفروض من ان للبنت النصف وللا كثر الثلثين وذ كرهنا تقيما للاقسام وتوطئة لقولي (ولو اجتمع ما) أي البنون والبنات (ف) التركة لهم (لذ كرمثل حظ الاثنين) قال تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذ كرمثل حظ الاثنين قيل وفضل الذ كرمثل ذلك (٢٥٣) لاختصاصه بلزوم ما لا يلزم الاثنى من الجهاد وغيره

(زولد الابن) وان نزل
(كالولد) فيما ذكر اجماعا
(فلو اجتمعما والولد ذكر)
أوذ كرمعه اثني كاهم
بالاولى (حجب ولدا لابن)
اجماعا (أو اثني) وان تعددت
(له) أي لولد الابن (ما زاد
على فرضها) من نصف أو
ثلثين ان كانوا ذكورا أو
ذكورا وانما بقريته ما يأتي
(ويعصب المذكور) في الثانية
(من في درجته) كأخته
وبنت عمه (وكذا من
فوقه) كعمته وبنت عم
بيه (ان لم يكن لها سدس)
والأولاد يعصبها فان كان
ولد الابن (أثنى) وان
تعددت (فلها مع بنت
سدس) كما سر تكملة
الثنيين (ولاثنى لها مع
أكثر) منها كما سر بالاجماع
(وكذا كل طبقتين منهم)
أي من ولد الابن فولد الابن
لابن مع ولد الابن كولد الابن
مع الولد فيما تقرر وهكذا
(فصل في كيفية ارث
الاب والجد وارث الام في
حالة (الاب يرث بفرض
مع) وجود (فرع ذكر

ذو الارحام لان الرد مقدم عليهم كما سر (قوله و بنفسه وغيره معا) يريد بهذا ان الابن مع اخته يرثان جميع المال فيصدق ان العصبة بنفسه وبغيره معا أخذ جميع المال زى (درس)
(فصل في كيفية ارث الاولاد) (قوله في كيفية ارث الاولاد) ينظم لهم خمس عشرة صورة
لانهم اما ذكور فقط أو اناث فقط أو ذكور و اناث ومثلها في أولاد الابن فهذه ست صور عند الانفراد
وعند الاجتماع تضرب الثلاثة الاولى في الثلاثة الاخيرة فهذه تسع صور مع الستة السابقة وكلها في المتن
(قوله الاولاد) قدمهم على الاصل لانهم أقوى منهم كفى مر ودليل قوتهم أنه قد فرض للاب
السدس مع الابن وأعطى هو الباقي ولأنه يعصب اخته بخلاف الاب ع ش وانما فضل القروع على
الاصول اقله عمر الاصول وطول عمر القروع غالبا فاحتياجهما كثر كما قاله النخعي الراري (قوله وأولاد
الابن) لم يقل وأولاد الاولاد لانه يشمل بنات البنات مع أنهن من ذوى الارحام (قوله انفرادا
واجتماعا) يصح أن يكون حالا وأن يكون تميزا أي من جهة الانفراد والاجتماع (قوله ما لا يلزم الاثنى
الح) عبارة مر وفضل الذ كرمثل اختصاصه بنحو النصرة وتحمل العقر والجهاد وصلاحيته للإمامة
والقضاء وغير ذلك وجعل له مثلاها لان له حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وهي لها الاولى بل قد
تستغنى بالزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها الاحتياج ولانه قد لا يرغب فيها غالبا اذا لم يكن لها مال فابطل
الله تعالى حرمان أهل الجاهلية لها شرح مر (قوله فله) أي لولد الابن والمراد به الجنس الشامل
للتعدد كما يدل عليه قوله ان كانوا ذكورا (قوله ان كانوا) أي أولاد الابن (قوله بقريته الخ) أي
هذا انتقي بقريته ما يأتي أي قوله فان كان أثنى فان مفهومه ان الاول شامل للذكور والاناث والذ كور
منفردين تأمل (قوله ان لم يكن لها سدس) كبتين وبنت ابن وابن ابن لان بنت الابن امامة له
ان كان من أخيه أو بنت عم أبيه ان كان من ابن عمها اه حل (قوله تكملة لثنيين) أشار به
الى أنه ليس فرضا مستقلا ولا الماسقط عند وجود البنتين

(فصل في كيفية ارث الاب والجد) (قوله في حالة) يرجع للام بدليل إعادة العامل وهو ارث وتلك
الحالة هي ارثها في احدى الغراوين كما يؤخذ مما يأتي (قوله أكثر منه) بان فضل قدره أو أقل منه أو لم
يفضل شيء وقوله اذ لم يفضل أكثر منه الخ أي محصل كونه يرث بالفضل اذ لم يفضل أكثر منه فرضه فان
فضل أكثر منه ورث الباقي بالتعصيب (قوله كان يكون معه الخ) هذا دخيل هنا لان الكلام في ارثه
مع فرع ذكر وارث فالاولى ذكر قوله ومعلوم الخ بعد قوله ويرث بهما الخ ويكون جوابا عن سؤال
تقديره مقتضى ارثه بالتعصيب سقوطه بالاستغراق ولا يعمل له وحاصل الجواب انه انما أعيل نظر الارث
بالفرض (قوله بنتان) مثال لعدم العول (قوله أو بنتان الخ) مثال للعول (قوله بعد فرضيهما) أي
فرضه وفرض الفرع الوارث (قوله كما سر) وذ كرهنا تقيما للاقسام وتوطئة لما بعده (قوله مثلي
ما تأخذه) وجعل له مثلاها لأن كل أثنى مع ذكر من جنسها له مثلاها أي الاصل ذلك والافقديكون له

وارث) وفرضه السدس كما سر ومعلوم أنه كغيره من له فرض يرث به في العول وعدمه اذ لم يفضل أكثر منه كان يكون معه بنتان وأم أو
بنتان وأم وزوج (و) يرث (ب) تعصيب مع فقد فرع وارث فان كان معه وارث آخر كزوج أخذ الباقي بعده والأخذ الجميع (و) يرث
(بهما) أي بالفرض والتعصيب (مع فرع أثنى وارث) فله السدس فرضا والباقي بعد فرضيهما يأخذه بالتعصيب (ولام) ثلث أو سدس
كما سر في الفروض ولها (مع أ) واحد زوجين ثلث الباقي (عد الزوج والزوجة لثالث الجميع لياخذ الاب مثلي ما تأخذه الام واستبقوا

فيهما اللفظ الثالث محافظة على الادب في موافقة قوله تعالى وورثه أبواه فلامه الثالث والافنا تأخذه الام في الاولى سدس وفي الثانية ربع
والاولى من ستة والثانية من أربعة وتلقبان بالفرأوين لشهرتهما تشبيها لهما بالكوكب الاغرو بالعمر يتبع لقضاء عمر رضى الله عنه
فيهما بما ذكر وبالفريتين لفرأبتهما (٢٥٤) (وجد لاب كآب) في أحكامه (الا أنه لا يرد الام لثالث

باق) في هاتين المسئلتين
لانه لا يساويها في الدرجة
بخلاف الاب (ولا يسقط قوله
غير أم) أي ولد أبوين أو
أب بل يقاسمه كاسيأتي
بخلاف الاب فانه يسقطه كما
مر (ولا) يسقط (أم أب)
لانها لم تدل به بخلافها في
الاب وان تساوي في أن كلا
منهما يسقط أم نفسه

(فصل في ارث الحواشي)
(ولد أبوين) ذكر اكان
أو اثني رث (كقوله)
فالذكر الواحد فأكثر
جميع التركة ولا اثني النصف
وللاثنين فأكثر الثلثان
وللذكر مثل حظ الانثيين
عند اجتماع الذكور والاثناث
(ولد أب كولد أبوين)
في أحكامه قال تعالى فيهما
ان امرؤ هلك ليس له ولد
وله أخت الآية (الافى
المشركة) بفتح الراء المشددة
وقد تنكسر وتسمى الحارية
والجبرية والبيمية والمنبرية
(وهي زوج وأم وولدا أم
وأخ لأبوين فيشارك الاخ)
لأبوين ولأم مع من يساويه
من الاخوة والاختوات
(ولدى الام) في فرضهما

مثلا كابن وأبوين وقال ابن عباس لما الثالث كاملا لظاهر القرآن بعد اجماع الصحابة على ما تقرر
وخرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عند موأجاب الآخرون بتخصيصه بغير هذين الحالين
شرح م ر فجعلوا لها في هذين الحالين ثلث الباقي قياسا على اجتماع البنت مع الابن الوارد فيهما قوله
تعالى للذكر مثل حظ الانثيين (قوله فلامه الثالث) والآية وان لم يكن فيها أحد الزوجين عمومها يشمل
(قوله والاولى من ستة) لان فيها نصفان وثلاث مائتي وعبارة تشرح م ر أصلها من اثنين للزوج واحد
ويبقى واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب ثلاثة في اثنين للزوج ثلاثة وللأب اثنان وللأم واحد
ثلث مائتي فيكون على هذا كونها من ستة تصحيحا وعلى الاول تأصيلا ونقل عن م ر أيضا (قوله
لفرأبتهما) بخروجهما عن نظائرهما وهو فرض الثلث كاملا للام عند عدم الفرع الوارث وعدم
عدم من الاخوة (قوله في أحكامه) أي في جميع ما مر من الجمع بين الفرض والتعصيب وغيره وقيل
لا يأخذ في هذه الاب بالتعصيب ومن فوائدها خلاف ما لو أوصى بشئ مما يبق بعد الفرض أو بمثل فرض
بعض ورثته أو بمثل أقلهم نصيبا فإذا أوصى لزيد بثلث ما يبق بعد الفرض ومات عن بنت وجد فعلى
الاول هي وصية لزيد بثلث الثلث وعلى الثاني بثلث النصف شرح م ر وقول المحشي في هذه أي الجمع
بين الفرض والتعصيب الخ (قوله الا أنه لا يرد الخ) ولا يرد على حصرة ان جد المعتقد بحجبه أخو
المعتقد وابن أخيه وأبو المعتقد بحجبه ما لانه سيد كذلك في فصل الولاء بقوله لكن يقدم أخو المعتقد
الخ وان الاب لا يرث معه سوى جدة واحدة والجديرث معه جدتان لانه معلوم من قوله ولا يسقط أم أب
الخ من شرح م ر ببعض تصرف

(فصل في ارث الحواشي) وهم ما عدا الاصول والفروع وأما الاصول والفروع فهم عمود النسب
فالحواشي الاخوة والاعمام فشبها الاقارب والنسب بثوب له حواش وقلب أي وسط فجعل الاخوة
والاعمام كالحواشي والاصول والفروع كالقلب أي مافي وسطه لقوتهم لانهم عمود النسب عزيزي
(قوله فاذا لم يكن مع الاخ من يساويه) أما لو كان معه من يساويه ككشقيقة فالثلث على أربعة
لا ينقسم ويوافق بالنصف فيضرب اثنان في الستة باثني عشر فلا خوة منها أربعة تنقسم على عدد رؤسهم
بالسوية على ما قاله الزركشي من عدم التفاضل بين الذكر والاثني أي الشقيقين بجعلهما اخوة لام
وقال الرافعي يحتمل التفاضل بينهما فبما يخصهما وهو نصف الثلث هنا كما نقله زى عنه (قوله حكما)
أي لا اسماء أي لا تسمى مشتركة (قوله ويسمى الاخ المشؤم) قال المناوي في شرح الجامع الصغير عند
قوله صلى الله عليه وسلم ان كان النؤم الخ ما صه قال الطيبي واوه همزة خففت فصارت واوا ثم غلب عليها
التخفيف فلم ينطق بها هموزة اه ويصرح بان واوه همزة الخ قول المختار في مادة شام بعد كلام
والشؤم ضد اليمين يقال رجل مشؤم ومشوم ويقال ما شام فلانا والعامة تقول ما أشيمه وقد تشاءم به
بالدو به يعلم مافي كلا الطيبي حيث قال واوه همزة اذ الظاهر ان يقال أصله مشؤم كفعول نقلت حركة
الهمزة الى الشين ثم حذفت الهمزة فوزنه قبل النقل مفعول و بعده من قول فهمزته لم تصر واوا ع ش

لاشترأ كه معهما في ولادة الام لهم وأصل المسئلة من ستة فاذا لم يكن مع الاخ من يساويه فنلتها منكسر عليهم
ولا وفق فيضرب عددهم في الستة فتصح من ثمانية عشر والجددة فيها كالام حكما (ولو كان) الاخ (لا يسقط) لعدم ولادته من الام
المقتضية للمشاركة وأسقط من معه من أخوانه المساويات له ويسمى الاخ المشؤم ولو كان بدل الاخ أخت لأبوين أو لأب فرض لها النصف
أو أكثر فالثانان وأعييت المسئلة ولو كان بدله خنثى صححت المسئلة

من ثمانية عشر نظير ما مر ستة للزوج واثنان للام وأربعة لولدي الام واثنان للخنثى وتوقف أربعة فان كان ذكر ارد على الزوج ثلاثة وعلى الام واحد أو اثني أخذها (واجتماع الصنفين) أي ولد الابوين وولد الاب (كاجتماع الولد وولد الابن) فان كان ولد الابوين ذكراً أو ذكراً معاً أي حجب ولد الاب أو اثني وان تعددت فله ما زاد على فرضها فان كان أنثى فلها مع شقيقة سدس ولا شيء لطامع أكثر (الا ان الاخت لا يعصبها الا أخوها) أي فلا يعصبها ابن أخيها بخلاف بنت الابن يعصبها من في درجتها ومن هو أنزل منها كما مر فلوترك شخص أخين لابوين واختاً لاب وابن أخ لاب فلا ختين للثلاثين والباقي (٢٥٥) لابن الاخ ولا يعصب الاخت (وأخت لغير أم)

أي لابوين أو لاب بنت أو بنت ابن فأكثر عصبية) كالاخ (فسقط أخت لابوين) اجتمعت (مع بنت) أو بنت ابن (ولاب) روى البخاري أن ابن مسعود سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لأقضي فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فللاخت ونعيرى بولد الاب أعمن من تعبيرة بالاخوات (وابن أخ لغير أم كايه) اجتماعاً وانفراداً ففي الانفراد يستغرق التركة وفي الاجتماع يسقط ابن الاخ لاب باين الاخ لابوين (لكن) يخالفه في أنه (لا يرث الام) من الثلث (للسدس ولا يرث مع الجد ولا يعصب أخته) بخلاف أبيه في الجميع كما مر (ويسقط في المشرقة) بخلاف أبيه الشقيق كما مر (وعم لغير أم) أي لابوين أولاب (كأخ كذلك) أي

على مر (قوله من ثمانية عشر) فبتقدير ذكوره هي المشتركة وتصح من ثمانية عشر ان كان ولد الام اثنين وبتقدير انوثته تعول الى تسعة وينها مائة اخل فيصحبان من ثمانية عشر فيعامل بالاضرف في حقه وفي حق غيره والاضرف في حقه ذكوره وفي حق الزوج والام أنوثته ويستوى في حق ولدي الام الامر ان فاذا قسمت فضل أربعة موقوفه بينه وبين الزوج والام فان بان أنثى أخذها أو ذكر أخذ الزوج ثلاثة والام واحد وهذا شرح ما قاله الشارح كما بينه هو في غير هذا الشرح وإنما أخذ الزوج ستة لان له في مسألة الانوثة ثلاثة فبنيها التسعة ثلث فيأخذ ثلث الثمانية عشر وإنما أخذت الام اثنين لان لها في مسألة الانوثة واحد ونسبته للتسعة تسع فأخذت تسع الثمانية عشر زى وهناك ضابط آخر وهو ان تقسم مسألة الذكورة وهي الجامعة على مسألة الانوثة فما خرج فاجعله جزء السهم واضرب فيه نصيب كل وارث من مسألة الانوثة يحصل نصيبه من الجامعة وهي مسألة الذكورة (قوله واثنان للخنثى) لان له ولولدي الام الثلث وهو ستة فيخص كل واحد اثنان (قوله واجتماع الصنفين) لم يذكر اجتماع الثلاثة والحكم أن للاخ للام السدس والباقي للشقيق ويسقط الآخرون في الاناث للشقيقة النصف وللأخت للاب السدس تكملة الثلثين ويفرض للام السدس رى (قوله أي فلا يعصبها ابن أخيها) بل تسقط لانه لا يعصب أخت نفسه اذ هي من ذوى الارحام فكيف يعصب عمته بخلاف ولد الولد فافترقا زى (قوله أو بنت ابن) أو مانعة خلوفت يجوز الجمع كما يدل عليه قوله روى البخاري الخ (قوله عصبية) أي مع الغير وقوله كالأخ أي كان الاخ عصبية حل (قوله اجتماعاً وانفراداً) منصوبان بنزع الخافض أو التمييز أي من جهة الاجتماع والانفراد زى

(فصل في الارث بالولاء) (قوله لمعتقه) أي الذي استقر ولاؤه عليه فخرج عتيق حر بي رقيق وأعتقه مسلم فانه الذي يرثه على النص شرح مر (قوله فان فقد المعتق) أي حساً وشرعاً مر بان قام به مانع من الارث قال مر وعلم مما تقرر ما أورده البلقيني وغيره عليه من ان كلامه صريح في ان الولاء لا يثبت للعصبة في حياة المعتق بل بعدموته وليس كذلك بل هو ثابت لهم في حياته حتى لو كان مسلماً وأعتق نصرانياً ثم مات وأعتقه أو ولد نصرانياً ورثوه مع حياة أبيهم (قوله فهو) أي ما ذكر من التركة أو الفاضل (قوله كبنته) مثال للعصبة بالغير وقوله وكأخته مثال للعصبة مع الغير (قوله لانهما ليسا عصبية بنفسهما) هذه مصادرة على المطلوب وهي أخذ الدعوى في الدلائل وقوله لانهما ليسا عصبية بنفسهما قال ابن سريج وذلك لان الولاء أضعف من النسب المتراخي واذا تراخي النسب ورت الذكور دون الاناث كبنى الاخ وبنى العم وأخواتهم فان لم يرثن به فبالولاء أولى زى (قوله ثم جده) الاولى حذفه لانه يقتضى ان الجد مقدم على الاخ مع ان الاخ مقدم كما قال لكن يقدم الخ ويمكن أن يجاب بان مراده

لغير الام اجتماعاً وانفراداً فمن انفرد منهما أخذ كل التركة واذا اجتمعما سقط العم لاب بالعم لابوين (وكذا باقي عصبية نسب) كبنى العم وبنى بنيه وبنى بنى الاخوة (فصل في الارث بالولاء) (من لا عصبية له بنسب فتركته أو الفاضل) منها عن الفرض (لمعتقه) باجاء (و) ان فقد المعتق فهو (لعصبته بنفسه) في النسب كابنه وأخيه بخلاف عصبته بغيره أو مع غيره كبنته وأخته مع معصبهما وكأخته مع بنته لانهما ليسا عصبية بنفسهما وتعتبر أقرب عصبية المعتق وقت موت العتيق فلومات المعتق عن ابنتين ثم مات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق فولاه لابن المعتق دون ابن ابنة وترتيبهم (كترتيبهم في نسب) أي فيقدم ابن المعتق ثم ابن ابنة وان نزل ثم أبوه ثم جده وان علا وهكذا (لكن يقدم

أخو معتق وابن أخيه على جده) بخلافه في النسب فإن الجد يشارك الأخ ويقتطع ابن الأخ كما مر ولو كان للمعتق أبناء مع أحدهما أخ لام قدم هذا المحض الأخوة للترجيح وكذا يقدم الم وابن على أبي الجد هنا بخلافه في النسب (فإن فقدت عصبة نسب المعتق فاذا كر (لمعتق المعتق فعصبة كذلك) (٢٥٦) أي كافي عصبة للمعتق ثم معتق معتق المعتق وهكذا ثم بيت المال فلا

اشترت بنت أباه فاعتق عليها ثم اشترى الأب عبدا وأعتقه ثم مات الأب عنها وعن ابن ثم مات متيقه عنهما فبرأه لابن دون البنت لأنه عصبة معتق من النسب بنفسه والبنت معتقة المعتق والاول اقوى وتسمى هذه مسألة انقضاء لما قيل انه أخطأ فيها أربعاً فاض غير المتفقة حيث جعلوا الميراث للبنت (ولا ترث امرأة بولاء الاعتيقها أو منتحميا اليه بنسب) كابنه وان نزل (أو ولأه) كمتيقه فانها ترثه بالولاء ويشركها فيه الرجل ويزيد عليها بكونه عصبة معتق من نسب بنفسه كما علم أكثر ذلك مما مر وسيأتي بيان انجرار الولاء في فصله درس

فصل في بيان ميراث الجد والأخوة (الجد) اجتماع (مع ولد أبوين أو) ولد (أب بلاذي فرض الاكثر من ثلث ومقاسمة كالخ) أما الثلث فلان له مع الام مثلي ما لها غالباً والأخوة لاينة صونها من السدس

شرح قوله كترتهم في النسب بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده (قوله قدم هنا) وفي النسب يستويان فيما بقي بعد فرض أخوة الام لانه لما أخذ فرضها لم تصلح للتقوية رهنالافرض لها فتمحضت للترجيح حجج (قوله ثم بيت المال) ينبغي أن يقدم على بيت المال لمعتق الأب ثم معتقه أي معتق معتق الأب ثم معتق الجد ثم معتقه وهكذا ثم بيت المال حل (قوله فاعتق عليها) وقهرية عتقه عليها لانخرجه عن كونه معتقها شرعاً لان قوطها بنحو شرائه منزل منزلة قوطهاله وهو في ملكها أنت حر فلا يعترض بذلك على المصنف شرح مر (قوله ثم اشترى الأب عبداً وأعتقه) فثبت لها عليه الولاء بطريق السراية

فصل في ميراث الجد والأخوة (قوله الجد) أي وان علا كافي مر وحاصل أحوال الجد بدون ذوي فرض تسعة لانه إما أن يكون معه أخ شقيق أو أب أو هما معا وعلى كل إما أن يكون الا حظه للمقاسمة أو ثلث جميع المال أو يستويان وثلاثة في ثلاثة وتسعة وإذا كان معه ذو فرض فاما أن يكون الا حظه السدس أو ثلث الباقي أو المقاسمة أو يستوي له السدس وثلث الباقي أو السدس والمقاسمة أو ثلث الباقي والمقاسمة أو الثلاثة فهذه سبعة أحوال وعلى كل إما أن يكون معه أخ شقيق أو أب أو هما ثلاثة في سبعة بأحد وعشرين تضرب في عدد أصحاب القر وض الممكن اجتماعهم مع الجد وهم ستة البنت وبنت الابن والام والجددة وأحد الزوجين وستة في احدى وعشرين بمائة وستة وعشرين فتأمل (قوله غالباً) كأم وجد ومن غير الغالب مسألة الغراوين اذا كان فيها بدل الأب جد فان الام ترث الثلث كاملاً (قوله عن مثليه) وهو الثلث (قوله في ادلائه بالاب) أي في انتسابه لليت بالاب كالأخ (قوله لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب) فيه نظر من وجوه ثلاثة الاول أن محل اجتماع الجهتين فيه اذا كان هناك فرع أنثى وارث وليس موجودا هنا كما هو فرض المسئلة الثاني ان من اجتمع فيه الجهتان يرث بهما كما سيأتي لأباً كترهما الثالث لان فرضه الذي يرث به انما هو السدس اذ هو الذي يجامع التعصيب ويجاب عن الثاني بان محل الارث بالجهتين اذا كان كل منهما سبباً مستقلاً كالزوجية وبنوة العم كما سيأتي تفسيرهما بالسبيين في قول المتن ومن جمع جهتي فرض وتعصيب أي سببي فرض وتعصيب كما علم من تعاميل المخرج هناك بقوله لاهما سببان مختلفان الخ ومن قول مر هناك وخرج بجهتي الفرض والتعصيب ارث الأب بالفرض والتعصيب فانه بجهة واحدة وهي الابوة (قوله فالثلث أكثر) أي مما يحصل له بالمقاسمة لانه في المقاسمة يأخذ سبعين وثلث المال أكثر من السبعين بثلث سبع حل فاصلاً ثلاثة للجد واحد واثنتان على خمسة لانتقسم وتباين تضرب الخ في ثلاثة بخمسة عشر ووجه كون الثلث أكثر من السبعين أن تضرب مخرج الثلث في مخرج السبع يكون الحاصل احدى وعشرين ثلثاً وسبعاً هاسته (قوله وضابطه) أي ما يكون للجد من أحواله اذ الم يكن معه ذو فرض (قوله فالمقاسمة أكثر) أي من ثلث المال لانه في المقاسمة يأخذ خمسين لان الرؤس خمسة وفي عدم المقاسمة يأخذ واحد او ثلثين اه حل وضابطه معرفة لاكثر من المقاسمة

والثلث

فلا ينعصونه عن مثليه وأما المقاسمة فلانه كالأخ في ادلائه بالاب وانما أخذ الاكثر لانه قد اجتمع فيه

جهتا الفرض والتعصيب فأخذ بأكثرهما فاذا كان معه أخوان وأخت فالثلث أكثر وأخ وأخت فالمقاسمة أكثر وضابطه أن الأخوة والأخوات ان كانوا مثليه وذلك في ثلاث صوراً أخوان أربع أخوات أخ وأختان استوي له الثلث والمقاسمة ويعبر الفرضيون فيه بالثلث لانه أسهل وان كانوا دون مثليه وذلك في خمس صوراً أخ وأخت أخوات أخ وأخت فالمقاسمة أكثر وأخوات أخوات أكثر

ولا تنحصر صورته (و) له مع من ذكر (به) أي بذي فرض (الاكثر من سدس وثلاث باق) بعد الفرض ومقاسمة بعده ففي بنتين وجد وأخوين وأخت السدس أكثر وفي زوجة وأم وجد وأخوين وأخت ثلث الباقي أكثر وفي بنت وجد وأخت المقاسمة أكثر ولعرفة الاكثر من الثلاثة ضابط ذكرته في شرح الروض (٢٥٧) وغيره هذا ان بقي أكثر من السدس

(فان لم يبق أكثر من سدس) بأن لم يبق شيء كبتين وأم وزوج مع جد وأخوة أو بقي سدس كبتين وأم مع جد وأخوة أو بقي دونه كبتين وزوج مع جد وأخوة (أخذه) أي السدس (ولو عاثا) كله أو بعضه كما علم لانه ذو فرض فيرجع اليه عند الضرورة (وسقطت الاخوة) لاستغراق ذوي الفروض التركة (وكذا) للجد ما ذكر (معهما) أي مع ولد الابوين وولد الاب (ويعد) حيث بدأ أي بحسب (ولد الابوين عليه ولد الاب) في القسمة فان كان ولد الابوين ذكرا أي أو ذكرا أو أنثى أو أنثى معها بنت أو بنت ابن كما علم (سقط ولد الاب) لانهم يقولون للجد كلالنا اليك سواء فنزحك باخوتنا وتأخذ حصتهم كما يأخذ الاب ما نصه أخوة الام منها مثاله جد وأخ لابوين وأخ وأخت لاب (والا) أي وان لم يكن ولد الابوين من ذكر (فتأخذ الواحدة) منهن مع ما خصها بالقسمة

والثالث أنك تضرب مخرج الثلث في مخرج السهم الذي يخرج له بالمقاسمة فإذا ضربت في مسئلتنا ثلاثة في خمسة حصل خمسة عشر فمساها ستة وثلاثا خمسة شيخنا (قوله به) أي معه (قوله بذي فرض) والممكن منه بنت وبنت ابن وأم وجدة وأحد الزوجين انتهت عبارة زى (قوله السدس أكثر) لان المسئلة من ثلاثة للبنتين اثنان يبقى واحد على سبعة ان قاسم أخذ سبعى واحد وان أخذ ثلث الباقي أخذ ثلث واحد وان أخذ سدس جميع المال أخذ نصف واحد فأصل المسئلة من ستة مخرج السدس للبنتين اثنان أربعة وللجد السدس واحد يفضل واحد على خمسة عدد رؤس الاخوين والأخت لا ينقسم ويبين فتضرب عدد الرؤس وهو خمسة في أصل المسئلة وهو ستة يحصل ثلاثون حل (قوله ثلث الباقي أكثر) لانه سهمان وثلث سهم والسدس سهمان كالمقاسمة فاصلها اثنا عشر ينكسر فرض الجد على مخرج الثلث فيضرب فيه فيبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب الاخوة منها ياتيهم فيضرب عدددهم وهو خمسة فيها فتبلغ مائة وثمانين هذا على طريقة المتقدمين وأما على طريقة المتأخرين في الاصلين الزاثنين في باب الجد والاخوة فأصلها ستة وثلاثون ونصح مما تقدم قل على الجلال (قوله ولعرفة الاكثر من الثلاثة ضابط ذكرته في شرح الروض) وعبارته وضابط معرفة الاكثر من الثلاثة انه ان كان الفرض نصفاً أو أقل فالقسمة أعطى ان كانت الاخوة دون مثليه وان زادوا على مثليه فثلث الباقي أعطى وان كانوا مثليه استويا وقد تستوى الثلاثة فان كان الفرض ثلثين فالقسمة أعطى ان كان معه أخت والا فله السدس (قوله هذا ان بقي) أي محل كونه يأخذ الاكثر من الأمور الثلاثة (قوله أو بعضه) أي في الاخيرة حل (قوله ما ذكر) أي الاكثر من ثلث المال والمقاسمة ان لم يكن هناك ذو فرض والاكثر من الأمور الثلاثة ان كان هناك صاحب فرض (قوله أي بحسب) بابه نصر وكتب يقال حسب المال حسب أي أحصيته عددا وحسابا أيضا بالكسر وحسابا بالضم والمعدود محسوب اه مختار (قوله كما علم) أي من باب الحجب (قوله كلالنا اليك) أي معك (قوله فنزحك) يقال نزحه يزجه بفتح الحاء فيهما زجة وأزجه أيضا وازدحم القوم على كذا وتزاحوا عليه اه مختار (قوله مثاله جد وأخ لابوين الخ) فالجد الثلث لان الاخوة أكثر من مثليه حل (قوله فتأخذ الواحدة منهن الى النصف) أي شيأ منتهيا الى النصف فيفيد ذلك انها قد تنقص عنه وذلك فيما اذا كان معها صاحب فرض كزوج وجد وأخت لابوين وأخ لاب فلزوج النصف واحد يبقى واحد لاحظ للجد المقاسمة فله خمس واحد فتضرب خمسة في اثنين بعشرة لازوج النصف خمسة وللجد اثنان وللأخت ثلاثة وهي أقل من النصف كالا ينبغي (قوله الى النصف) أي فتستكمل مثاله جد وشقيقة وأخ لاب هي من خمسة على عدد الرؤس للجد سهمان وللأخت سهم وللأخ سهمان يرد منهما على الأخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبقى في يده نصف سهم فيضرب مخرج في أصل المسئلة تبلغ عشرة ومنها نصح قاله في الكفاية وقس عليه زى للجد أربعة وللأخت خمسة وللأخ لاب واحد (قوله ان وجد ذلك) أي النصف أو الثلثان حل (قوله من ثلاثة) أي مخرج الثلث الذي يأخذه ان اختبرناه أو ستة عدد الرؤس ان اعتبرنا المقاسمة حل (قوله لان المسئلة

(الى النصف) وتأخذ (من فوقها) مع ما خصهن بالقسمة

(٣٣ - (بجري) - ثالث)

(الى الثلثين) ان وجد ذلك ففي جد وشقيقتين وأخ لاب المسئلة من ثلاثة أو من ستة للجد الثلث والباقي وهو الثلثان للشقيقتين وسقط الاخ للاب وفي جد وشقيقتين وأخت لاب المسئلة

من خمسة للجد اثنان يبق للشقيقتين ثلاثة وهي دون الثلثين فيقتطع ران عليها (ولا يفضل عنهما) أي عن الثلثين (شيئ) لان للجد الثلث فأكثر كما عرفت آنفاً (وقد يفضل عن النصف) شيء (فيكون لولد الأب) كجد وأخت لابوين وأخ وأختين لأب للجد الثلث وللأخت النصف والباقي لاولاد الأب وهو (٢٥٨) واحد من ستة على أربعة فتضرب الاربعة في الستة فتصح المسئلة من أربعة

وعشرين (ولا يفرض لاخت مع جد الا في الاكسرية وهي زوج وأم وجد وأخت لغير أم) أي لابوين أو لأب (فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف فتعول) المسئلة من ستة إلى تسعة (ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما أربعة (أثلاثاً) له الثلثان ولها الثلث فيضرب مخرجه في التسعة فتصح المسئلة من سبعة وعشرين للام ستعولزوج تسعة وللجد ثمانية وللأخت أربعة وانما فرض لها معه ولم يعصبها فيما بقي لنقصه بتعصيبها فيه عن السدس فرضه ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو أختان فلام السدس ولهما الباقي وسميت أكسرية لتكديرها على زيد مذهب مخالفتها القواعد وقيل لتكثير أقوال الصحابة فيها وقيل لان سائلها اسمه أكسري وقيل غير ذلك كما ذكرته في شرح الفصول درس

من خمسة) أي عدد الرؤس (قوله ثلاثة) أي وهي لا تنقسم عليهما فتضرب اثنان في خمسة بعشرة للجد أربعة وللأختين ستة وهي أقل من الثلثين (قوله ولا يفرض) أي في غير مسائل المعادة اه شيخنا (قوله من سبعة وعشرين) ويلغز بها فيقال فريضة بين أربعة أخذ بعضهم ثلث الكل وأخذ بعضهم ثلث الباقي وأخذ بعضهم ثلث الباقي الباقي فلزوج تسعة وهي ثلث الكل وللأم ستة وهي ثلث الباقي وللأخت أربعة وهو ثلث الباقي الباقي وللجد الباقي اه زيادي ويقال أيضا فريضة بين أربعة أخذ أحدهم جزء من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزء أربعين والرابع نصف الجزء اذ الجد أخذ ثمانية والأخت أربعة نصفها والام ستة نصف ما أخذاه اه شرح الروض (قوله وانما فرض لها) أي ابتداء والافهو يعصبها انتهاء بدليل قوله ثم يقسم الجد الخ (قوله ولم يعصبها) لانه لو عصبها ابتداء لكان الفاضل لهما واحد فيكون له ثلثاها ولها ثلثه (قوله لنقصه الخ) أي فلما لزم ذلك رجع إلى أصل فرضه وهو السدس وكذلك هي رجعت إلى أصل فرضها وهو النصف لكن لما لزم تفضيلها عليه لو استقلت بمافرض لها قسم بينهما بالتعصيب مراعاة للجهتين زي (قوله فلام السدس) لان الأختين حجباها من الثلث للسدس وقوله ولهما السدس الباقي هو مشكل لان الأختين لغير أم لهما الثلثان فهما لا فرض لهما الثلثان وتعول المسئلة ثم ظهر ان الجد يعصبها فيبقى بعد سهم الام اثنان للجد واحد ولهما واحد فقوله ولهما السدس الباقي أي تعصبا وان كان التعبير بالسدس يوهم الفرضية تأمل (قوله وسميت أكسرية الخ) قياس التسمية أن يقال مكسرة لا أكسرية اسعاد زي (قوله لتكديرها الخ) لانه لا يفرض للأخوات مع الجد ولا يعيل وقد فرض فيها وأعيل شرح الروض وقول المحشي ولا يعيل أي لا يعيل مسائل الجد والاخوة

فصل في موانع الارث **لانه ذكر الموانع ضمنا** كانه قال موانع الارث اختلاف الدين واختلاف العهد والحراة واستبهاهم تاريخ الموت والردة والرق والقتل تأمل (قوله وما يذ كرمعها) أي من قوله ولو خلف جلا يرث الخ (قوله الكافران) هو عما يذ كرمعها وذكروه توطئة لقوله لاحري وغيره (قوله كيهودي ونصراني) وتصوير ارث اليهودي من النصراني وعكسه مع ان المنتقل من ملّة إلى ملّة لا يقر ظاهرا في الولاء والنكاح وكذا النسب فيمن أحاد أبويه يهودي والآخر نصراني فانه يغير بينهما بعد البلوغ وكذا أولاده فلبعضهم اختيار اليهودية ولبعض اختيار النصرانية اه حج (قوله لكم دينكم ولي دين) أي في بعد الاول لانه أصرح في الدلالة (قوله لاحري وغيره) وان لم يكن الذي بدارنا خلافا لمصيري حيث قيد عدم الارث بما اذا كان بدارنا ويتوارث ذمي ومعاهد ومؤمن شرح م وهذا محترز قيدا يحفظ أي الكافران يتوارثان ان لم يختلفا بالحراة وغيرها (قوله ولا مسلم وكافر) وانما يجوز نكاح المسلم الكافرة لان الارث مبني على الموالاة والنصرة وأما النكاح فنوع من الاستخدام اه م وقوله وان أسلم غاية لارد على القاتل بانه يرث حيثئذ (قوله ولا متوارثان) التعبير بصيغة التفاعل جرى على الغالب فلا يرد نحو عمه وابن أخيهاماتامعا اذا عمته لارث م وقوله ولا متوارثان في ذكره

فصل في موانع الارث وما يذ كرمعها (الكافران يتوارثان) وان اختلفت ملتتهما كيهودي ونصراني هذه أو مجوسى أو وثني لان الملل في البطلان كاللغة الواحدة قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال وقال لكم دينكم ولي دين (لاحري وغيره) كذمي ومعاهد لا تقطع الموالاة بينهما وقولي وغيره أعظم من قوله وذمي (ولا مسلم وكافر) وان أسلم قبل فسمة التركة لذلك وخبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ولا متوارثان مانا بنحو غرق)

اليه (ولا يورث) لذلك
 لكن لو قطع شخص طرف
 مسلم فارتد المقتوع ومات
 سراية وجب قود الطرف
 واستوفيه من كان وارثه
 لولا الردة ومثله حد القذف
 ونحو من زيادتي وكذا
 (كزنديق) وهو من
 لا يتدين بدين فلا يرث
 ولا يورث لذلك (ومن
 بهرق) ولو مدبرا أو مكاتبا
 فلا يرث ولا يورث لنقصه
 ولأنه لو ورث المالك واللازم
 باطل (الامبعضا فيورث)
 ما مله بحريته لتما ملكه
 عليه ولا شيء لسيدته منه
 لاستيفاء حقه مما اكتسبه
 بالرقية واستثنى أيضا كافر له
 أمان جني عليه حال حريته
 وأمانه ثم نقض الأمان
 فسبي واسترق وحصل
 الموت بالسراية حال رقه
 فان قدر الدية لورثته (ولا
 يرث قاتل) من مقتوله
 (وان لم يضمن) بقتله لخبر
 الترمذي وغيره بسند صحيح
 ليس للقاتل شيء من
 الميراث أو لثمة استبجال
 قتله في بعض الموروسدا
 الباب في الباقي ولأن الارث

للموالاة والقتال قطعها وأما المقتول فقد يثبت القتال بأن يجرحه ويضر به ويموت قبله ومن للموانع الدور الحكمي وهو أن يلزم من توريث شخص عدم توريثه كأخ أقر بابن لليت فيثبت نسب الابن ولا يريث كما مر في الإقرار وأما استنباهم تاريخ الموت المذكور ففهم من عدمه مانعا ومنهم من منع لما أتى وقد قال ابن الهائم في شرح كفايته الموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور الحكمي وما زاد عليها قسميته مانعا

مجاز والواجب ما قاله في غيره انها سته هذه الاربعة والردة واختلاف العهد وان ما زاد عليها مجاز لان انتفاء الارث معه لانه مانع بل لا انتفاء الشرط كما في جهل التاريخ والسبب كما في انتفاء النسب (ومن فقد) بان انقطاع خبره (وقف ماله حتى تقوم بينة بموته) ويحكم قاض به بمضي مدة) من ولادته (لا يعيش (٢٦٠) فوقها ظنا فيعطي ماله من يرثه حينئذ) أي حين قيام البينة والحكم فان مات

قبل ذلك ولو بلحظة لم يرث منه شيئا لجواز موته فيها وهذا عند اطلاقهما الموت فان أسندها الى وقت سابق لكونه سبق بمدة فينبغي أن يعطى من يرثه ذلك الوقت وان سبقهما ولعله مرادهم نبيه على ذلك السبكي في الحكم ومثله البينة بل أولى وتعبيري بحيثئذ أعم من تعبير الاصل بوقت الحكم (ولو مات من يرثه) المفقود قبل قيام البينة والحكم بموته (وقفت حصته) حتى يتبين حاله (وعمل في) حق (الحاضر بالاسوا) فمن سقط منهم بحياة المفقود أو موته لا يعطى شيئا حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه منهم بذلك يقدر في حقه ذلك ومن لا يختلف نصيبه بهما يطاه في زوج وعم وأخ لأب مفقود يعطى الزوج نصفه ويؤخر الم في جـد وأخ لابوين وأخ لأب مفقود يقدر في حق الجـد حياته فيأخذ الثلث وفي حق الاخ لابوين موته فيأخذ النصف ويبقى السدس ان

(قوله مجاز) لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعروف تقيض الحكم شرح مـ فهو مجاز بالاستعارة فشبه انتفاء الشرط بالمانع بجامع منافاة كل للحكم وأطلق الثاني على الاول (قوله واختلاف العهد) فيه ان الحربي لا عهد له الا أن يقال ان القضية في المعنى سالبة فكأنه قال وعدم مساواتهما في العهد وهذا صادق بعدم العهد (قوله كما في انتفاء النسب) كالنفي بلعان (قوله ومن فقد الخ) لما فرغ من موانع الارث شرع في أسباب موانع صرف الميراث حالا وهي ثلاثة أحدها الشك في الوجود وأشار اليه بقوله ومن فقد الخ الثاني الشك في الحل واليه أشار بقوله ولو خلف جلا الثالث الشك في الذكورة واليه أشار بقوله والمشكل الخ وقول زى في أسباب موانع الخ لا حاجة الى قوله أسباب بل الاولى حذفه (قوله حتى تقوم بينة) ولا بد من الثبوت عند اقاضي ولا يشترط الحكم بها سم (قوله بمضي مدة) أي بسبب مضي مدة وجملة المنهاج أو تمضي مدة يغلب انه لا يعيش فوقها فيجتهد القاضي ويحكم بموته ولا تقدر المدة بشئ على الصحيح شرح مـ (قوله قبل ذلك) أي قبل البينة أو الحكم (قوله لجواز موته) أي المفقود فيها أي اللحظة التي مات فيها الوارث أي فيكونان تقارنان في الموت (قوله وهذا) أي قوله فيعطي الخ وقوله عند اطلاقهما أي البينة والحكم كما صرح به مـ (قوله وان سبقهما) أي سبق الوقت البينة والحكم والاول والحال وقوله ولعله أي هذا التفصيل (قوله وقفت حصته الخ) فلم مات عن أخوين أحدهما مفقود وجب وقف نصيبه الى الحكم بموته ثم اذ لم تظهر حياته في مدة الوقف يعود كل مال الميت الاول الى الحاضر وليس لورثة المفقود منه شئ اذا لارث بالشك لاحتمال موته قبل موته ذكره الغزالي وغيره وهو ظاهر اهـ شرح مـ وقوله يعود أي بعد الحكم بموته كما يؤخذ من قوله قبل وجب وقف نصيبه الى الحكم بموته لكن ذكر في شرح الترتيب ان الحكم بموته ينزل منزلة وقت موته فيعطي نصيبه الموقوف لورثته لانه كان حيا حكا قبل الحكم بموته ويوافق قول البرماوى وان من شروط الارث تحقق حياة الوارث حياة مستقرة بعدموت المورث أو الحاقه بالاحياء حكما كاللحل والمفقود ولو تلف المال الموقوف للغائب كان على الكل فاذا حضر استرد ما دفع لهم وقسم بحسب ارث الكل كما صرح حوايه فيما اذا بانت حياة الحل وذكورة الخنثى فيما يأتي شرح مـ (قوله أو موته) انظر صورته ويمكن تصويره بما اذا مات شخص عن أختين شقيقتين وأخت وأخ لأب مفقود فيتقدر حياته يعصب الاخت لأب ويتقدير موته تسقط فالاسوا في حقها موته كما قاله سم ويتصور أيضا بينتين وبنت ابن وابن ابن مفقود اهـ (قوله بعد انفصاله) ظاهر ما أنه لا يرث الا بعد انفصاله مع أنه يرث وهو في بطن أمه عقب موت المورث الا أن يقال المعنى يتحقق ارثه ويستقر بعد انفصاله (قوله بأن كان منه) ولو بواسطة كان مات عن زوجة ابن حامل وقوله حكم أخيه لاييه احتراز من حل أخيه لانه لا يرث مطلقا والا فلا فرق بين حل أخيه لاييه وحل شقيقه شيخنا (قوله أو كان ثم من) أي وارث كأخ غير أم مع حل للميت فانه ان كان ذكرا حجب الاخ وان كان أنثى لم يحجب (قوله ولانه لا حصر للحمل) فقد

تبين موته فلجـد أو حياته فلا يخ (ولو خلف جلا يرث) لاحالة بعد انفصاله بأن كان منه (أو ويرث) وجد بأن كان من غيرهم حكم أخيه لاييه فانه ان كان ذكرا ورث وأنتى فلا (عمل باليقين فيه وفي غيره) قبل انفصاله (فان لم يكن وارث سواء) أي الحل (أو كان) ثم (من) أي وارث (قد يحجبه) الحل (أو) كان ثم من لا يحجبه (ولا مقدر له كولد وقف المتروك) الى انفصاله احتياطاً ولانه لا حصر للحمل (أوله مقدر أعطيه عائلاً ان أمه كن عول كزوجة حامل وأبوين) لها من ولها سدسان عائلاً لا احتمال

أن الحمل ببتان فتعول المسئلة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين ونسعى المنبرية لان عليارضى الله عنه كان يخطب على منبر الكوفة قائلاً الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فستل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارتجلاً صار ثمن المرأة تسعاً ومضى في خطبته (والمأثر) الحمل (ان انفصل حياً) حياة (٢٦١) مستقرة (وعلم وجوده عند الموت) بان ولده لاقل

من أكثر مدة الحمل ولم تكن حليلاً فان كانت حليلاً فيأن تلد لدون ستة أشهر والا فلا يرث الا ان اعترف الورثة بوجوده عند الموت (والمشكل) وهو من له آلتا الرجال والنساء وثقة تقوم مقامهما (ان لم يختلفا) (انه) بذكورة وأتونه (كولد أم) ومعتق (أخذه والا) أي وان اختلفا (ارثهما) (عمل باليقين فيه وفي غيره) (يوقف ما شك فيه) حتى يتبين الحال أو يقع الصلح في زوج وأب وولد خنثى للزوج الربع وللأب والسادس وللخنثى النصف ويوقف الباقي بينه وبين الأب (ومن جمع جهتي فرض وتعصيب كزوج هو ابن عم ورت بهما) لانهما سببان مختلفان فيستغرق المال ان افرد (لا كبت هي أخت لأب فان ابطاً) شخص بشبهة أو مجوسى في نكاح (بنته فتلد بنتاً) وتموت عنها (ف) ترث (بالبنوة) فقط لاهلها وبالاخوة لانهم ما قرابتان منفردين يورث

وجد في بطن خمسة وسبعة واثنا عشر وأربعون على ما حكاه ابن الرفعة وان كلاً منهم كان كالاصبع وأنهم عاشوا وركبوا الخيل مع أبيهم في بغداد وكان ملكاً بها شرح ممر وكانت امرأته تلد الاناث فملت مرة وقال لها ان ولدت أنثى لاقتلنك فلما قربت ولادتها فزعت ونضرت الى الله تعالى فولدت ما ذكر اه عن (قوله الى سبعة وعشرين) للزوجة ثلاثة وللابوين ثمانية ويوقف الباقي فان كان ببتين فلهما مع العول ثلاثة ولا كمل الثمن والسدس ان شرح ممر (قوله ويجزى) بفتح أوله قال تعالى وجزاها بما صبروا الجنة وقال لي جزهم الله أحسن ما عملوا (قوله فستل الخ) الظاهر أنه حين السؤال كانت البتتان فيه موجودتين بالفعل وتكون الإشارة بقوله عن هذه لمسا فيه العول المذكور كما يدل عليه كلامه بعد (قوله ارتجلاً) أي من غير سبق أعمال روية كما يعلم من المختار (قوله والمأثر) أي يتحقق ارثه ان انفصل أي انفصل كله حياً وخرج بكاه موته قبل تمام انفصاله فانه كالميت هنا وفي سائر الاحكام الا في الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وفيما اذا اخر انسان رقبته قبل انفصاله فانه يقتل به شرح ممر (قوله حياة مستقرة) وهي التي يبقى معها البصار ونطق وحركة اختيارية عيش على ممر (قوله وعلم وجوده) ولو بمادته كالنبي اه سم (قوله لاقل من أكثر مدة الحمل) صادق بستة أشهر فاقبل وباكثر منها الى دون أربع سنين (قوله فان كانت حليلاً) بان كان للميت أخ رقيق متزوج بجمرة وكانت حاملاً من أخيه وانما قلنا رقيقاً لانه لو كان حراً كان هو الوارث لا الحمل (قوله الا ان اعترف الورثة الخ) أي الا ان انفصل لفوق ستة أشهر ودون فوق أربع سنين وكانت فراشاً واعترف الورثة الخ عيش على ممر (قوله والمشكل الخ) وما دام مشكلاً يستحيل كونه أباً أو جراً أو أمّاً أو زوجاً زوجة شرح ممر (قوله حتى يتبين) ولو بقوله ولو انهم شرح ممر (قوله أو يقع الصلح) ولا بد من لفظ صلح أو نواهب واغتر مع الجهل للضرورة ولا يصلح لولي محجور عن أقل من حقه بفرض ارثه شرح ممر (قوله ويوقف الباقي) وهو واحد لان المسئلة من اثني عشر فان بان ذكر أخذه أو أنثى أخذه الأب (قوله جهتي فرض) المراد بالجهة السبب كما يشير اليه تعليقه بقوله لاهما سببان مختلفان أي ومن جمع سببين سبب الارث بالفرض وسبب الارث بالتعصيب فالزوجية سبب الارث بالفرض وبنوة العم سبب الارث بالتعصيب لا يقال هذا مكرراً مع ما يأتي في الأب من انه يرث بهما لاننا نقول ذاك بجهة واحدة وهي الابوة والكلام هنا في جهتين عن (قوله وتعصيب) أي بنفسه بدليل قوله لا كبت هي أخت لأب فان الأخت للأب عصبه مع الغير لا بالنفس (قوله وتموت) أي الكبرى عنها أي عن بنتها التي هي أختها لا بها ولو ماتت الصغرى أو لا قال الكبرى أمها وأختها لا بها فاما الثلث بالامومة وتسقط الاخوة جزماً زى لقوة الأم لأنها لا تنجب حرماناً (قوله باقواهما) أي فقط كأن الفرق بينه وبين ماسبق في جهتي الفرض والتعصيب ان هاتين القرابتين لا يجتمعان في الاسلام قصد اختلاف تينك ورأيت بعضهم فرق بان الفرض والتعصيب عهد الارث بهما في الشرع في الأب والجد بخلاف الفرضين اه سم وعميرة (قوله بأن تحجب احدهما) أي يجب حرمان أودنة صان وصورة محجب النقصان أن ينكح محجوس بنته

بكل منهما بالفرض فيورث باقواهما مجتمعين لاهما كالاخت لابوين لا ترث النصف باخوة لأب والسادس باخوة الأم وقولي لأب مع التصريح بالتصوير من زياتني (أو) جمع (جهتي فرض) يرث (باقواهما) فقط والقوة (بان تحجب احدهما الاخرى كبت هي أخت لأم بان يبطاً) من ذكر (أمه فتلد بنتاً) فترث منه بالبنوة دون الاخوة (أو) بأن (لا تحجب) احدهما دون الاخرى (كام هي أخت لأب بان يبطاً) من ذكر (بنته

فتلد بنتا) فترث والدتها من الامومة دون الاخوة لان الام لا تحجب بخلاف الاخت (أو) بأن (تكون) احدهما (أقل محجبا) من
 الاخرى (كأم أم هي أخت) لأب (بأن يطأ) من ذكر (بنته الثانية فتلد ولدا) فالأولى أم أمه وأخته لأبيه فترث منه بالجدودة دون الاخوة
 لأن الجددة أم الأم إنما يحجبها الام والأخت يحجبها جمع كأم (ولو زاد أحد عاصبين) في درجة (بقراءة أخرى كإني عم أحدهما أخ لأم)
 بأن يتعاقب أخوان على امرأة فتلد لكل منهما ابنا ولأحد هما ابن من غيرها فابناء ابنا عم الابن الآخر وأحد هما أخوه لأمه (لم يقدم) على
 الآخر (ولو حجبه بنت عن فرضه) لأن اخوة الأم ان لم تحجب فلها فرض والا صارت بالحجب كاهلالم تكن فلم يرجع بها على التقديرين
 (فصل) في أصول المسائل وبيان (٢٦٢) ما يعول منها (ان كانت الورثة عصبات قسم المتروك) هو أعم من قوله قسم

المال (بينهم) بالسوية (ان
 تمحضوا ذكورا) كثلاثة
 بنين (أو اثنا) كثلث
 نسوة أعتقن رقيقا بالسوية
 بينهم (فان اجتمعا) أي
 الصنفان من نسب (قدر
 الذكر اثنين) ففي ابن
 وبنت يقسم المتروك على
 ثلاثة لابن اثنان وللبنات
 واحد (وأصل المسئلة عدد
 رؤسهم) بعد تقدير الذكر
 برأسين اذا كان معه أنثى
 (وان كان فيها ذوفرض)
 كنصف (أو فرضين متماثلين
 المخرج) كنصفين (وأصلها
 منه) أي من المخرج والمخرج
 أقل عدد يصح منه الكسر
 (فخرج النصف اثنان
 والثالث) والثلاثين (ثلاثة
 والرابع أربعة والسادس ستة
 والثن ثمانية) لان أقل
 عدده نصف صحيح اثنان
 وكذا لبقية وكلاهما أخوذة
 من أسماء الأعداد الا النصف
 فانه من التناصف فكان

فتلد بنتا ويموت عنهما فلهما الثلثان ولا عبرة بالزوجية لان البنات تحجب الزوجة من الربع الى الثمن زى
 (قوله فتلد بنتا) وتموت تلك البنات (قوله لأن الأم لا تحجب) أي حرمانا أصلا زى (قوله وأخته
 لأبيه فترث) أي بعد موت الأم (قوله بالجدودة دون الاخوة الخ) نعم ان حجبت القوية ورثت بالضعيفة
 كالومات هنا عن الأم وأما فاقوى الجهتين العليا وهي الجدودة محجوبة بالأم فترث بالاخوة فلا لام
 الثلث ولا تنقصها اخوة نفسها مع الاخرى عن الثلث الى السدس وللعليا النصف بالاخوة ويلغز بها فيقال
 قد ترث الجددة أم الام مع الام ويكون للجددة النصف وللأم الثلث قال الشيخان ولا يورث هنا بالزوجية
 لبطلانها وفيه نظر بناء على صحة نكاحهم كإسياتى زى وم (قوله لم يقدم على الآخر) فله السدس
 فرضا والباقي بينهما بالعصوبة واذا حجبه بنت عن فرضه فلها نصف والباقي بينهما بالسوية وسقطت
 اخوته بالبنات زى فقوله لم يقدم أي من جهة التعصيب (قوله ولو حجبه) للرد على القول الآخر القائل
 بانه ان حجبه بنت عن فرضه الذي يأخذه بأخوة الأم يقدم لأن اخوة الأم لما حجبت تمحضت لتقوية
 والعصوبة فعمل بها شيئا (قوله على التقديرين) أي على تقدير الحجب وعدمه فتأمل درس
 (فصل في أصول المسائل) أي فيما تأصل منه المسئلة ويصير أصلا برأسه (قوله ان تمحضوا) أي
 الورثة وادخل محض الانثى في ضمير الذكور صحيح نظر العموم أول الكلام برماوى ولا يتمحض
 الاناث عصبات الا في الولاء كما في شرح م (قوله بالسوية بينهم) قيد بذلك ليطلق قوله قبل
 بالسوية (قوله من نسب) خرج الولاء فانه لا تقدير فيه وأصل المسئلة مخرج الاجزاء كثلث ونصف
 وسدس فأصلها ستة وان كانوا أربعين فواحد ربع وآخر ربع وآخر السدس وآخر الثلث فأصلها اثنا
 عشر (قوله وان كان فيها) أي الورثة لا العصبات وان دل عليه السياق لفساد معناه شرح م (قوله
 كنصفين) كزوج وأخت لغير أم (قوله فأصلها منه) من بيان أي أصلها هو أي المخرج (قوله يصح منه
 الكسر) كالنصف والربع الخ فان أقل عدد يصح منه النصف اثنان وهكذا (قوله بأن فنى) بالكسر
 مختار ع ش (قوله متوافقان) أي مشتركان في جزء من الاجزاء حل وانظر رأي فائدة ذلك كرهنا مع أن
 المتوافقين هنا بالمعنى الاعم وهو غير مراد هنا وقوله متوافقان أي يصدق عليهما متوافقان بالمعنى الاعم
 (قوله ولا عكس) أي بالمعنى اللغوي وقد ينعكس عكسا منطقيًا وهو بعض المتوافقين متداخلان (قوله
 من غير تداخل) لان شرط التداخل أن لا يزيد الاقل على نصف الاكثر زى (قوله والمراد
 بالتوافق هنا) أي في قوله والمتداخلان متوافقان وأراد بذلك دفع سؤال مقدر تقديره قد تقدم أن بين

المقسمين تناصفا واقسما بالسوية ولو أخذ من اسم العدد لقل له ثنى بالضم كافي غيره من ثلث وربع
 وغيرهما (أو مختلفيه) أي المخرج (فان تداخل مخرجاها بان فنى الاكثر بالاقل مرتين فاكثر فأصلها) أي المسئلة (أكثرهما كسدس
 وثلث) في مسئلة أم وولديها وأخ لغير أم فهي من ستة (أو توافقا بان لم بينهما الأعداد ثالث فأصلها حاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر
 كسدس وثمان) في مسئلة أم وزوجة وابن فأصلها أربع وعشرون حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف ستة أو الثمانية في الآخر
 (والتداخلان متوافقان ولا عكس) أي ليس كل متوافقين متداخلين فالثلاثة والستة متداخلان ومتوافقان بالثالث والاربعة والستة
 متوافقان من غير تداخل والمراد بالتوافق هنا مطلق التوافق الصادق بالتماثل والتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسم التداخل

كما وضحت في شرحي الفصول وغيرهما (أوتباية بأن لم يقنهما الا واحد) ولا يسمى في علم الحساب عددا (فأصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربيع) في مسئلة أم وزوجة وأخ لغير أم فأصلها اثنا عشر (٢٦٣) حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (فالأصول)

عند المتقدمين وهي مخارج الفروض سبعة (اثنا وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وأثنا عشر وأربعة وعشرون) وزاد بعض المتأخرين عليها أصليين آخرين في مسائل الجدة والاختوة ثمانية عشر وستة وثلاثين فأولهما كأم وجد وخسة اخت لغير أم وإنما كانت من ثمانية عشر لأن أقل عدده سدس صحيح وثلث ما يبقى هو هذا العدد والثاني كزوجة وأم وجد وسبعة اخت لغير أم وإنما كانت من ستة وثلاثين لأن أقل عدده ربع وسدس صحيحان وثلث ما يبقى هو هذا العدد والمتقدمون يجعلون ذلك تصحيحا لتأصيله قال في الروضة وطريق المتأخرين هو المختار الأصح الجارى على القاعدة وقد بسطت الكلام على ذلك في منهج الوصول إلى تحرير الفصول (ونعول منها) ثلاثة (الستة عشرة وثمانين) فتعول أربع مرات إلى سبعة كزوج وأختين لغير أم للزوج ثلاثة ولكل أخت اثنان فعالت بسدسها ونقص من كل واحد سبع ما نطق به به والى ثمانية

المتداخلين والمتوافقين تبينا فكيف جلت أحدهما على الآخر وحاصل الدفع أن المتوافقين هنا المتوافقان في أى جزء من الأجزاء وذلك يصدق على المتماثلين والمتداخلين والمتوافقين بالمعنى المتقدم لا التوافق الذى هو قسم التداخل الخ لأنه لا يصح حينئذ أن يصدق عليه لأنه مبين له حل الأثرى أن الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لأن شرطهما أن لا يقنهما إلا عددان ثلاث والثلاثة تفنى الستة زى (قوله فالأصول سبعة) إنما انحصرت في سبعة مع أن الفروض ستة لأن للفروض حالة اجتماع وانفراد ففي الانفراد يحتاج الخمسة لأن الثلث يغنى عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لخرجين آخرين لأن التركيب لا بد له من التماثل أو التداخل أو التباين أو التوافق ففي الأولين يكتفى بأحد المتماثلين أو الألا كبر وفي الأخيرين يحتاج إلى الضرب فيجتمع اثنا عشر وأربعة وعشرون زى وقوله فالأصول الخ فرعه على ما قبله لعلمه من ذكره الخارج الخمسة وزيادة الأصليين الآخرين شرح مر (قوله اثنان) الاخصر أن يقال اثنان وضعفهما وضعف ضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها برماوى (قوله في مسائل الجدة والاختوة) أى حيث كان ثلث الباقي بعد الفرض خيرا له شرح مر (قوله تصحيحا) بيانه أن أصل الأولى من ستة فاحتجنا إلى ثلث ما بقى فضررنا ثلاثة في ستة وأصل الثانية من اثني عشر لأن فيها ربعا وسدسا فاحتجنا إلى ثلث ما بقى فضررنا ثلاثة في اثني عشر وقوله تصحيحا أى لوقوع الخلاف في ثلث الباقي والأصول إنما هي للجمع عليه شرح مر قلا عن الامام (قوله هو المختار) وجهه أن ثلث ما بقى فرض مضموم إلى السدس أو إلى السدس والربع فلتقم الفريضة من مخرجها واحتج له المتولى بأنهم اتفقوا في زوج وأبوين على أن المسئلة من ستة ولولا إقامة الفريضة من النصف وثلث ما بقى لقالوا هي من اثنين للزوج واحد يبق واحد ليس له ثلث صحيح فتضرب ثلاثة في اثنين برماوى (قوله الجارى على القاعدة) لأن فيه ضرب مخرج أحد الكسرين في مخرج الكسر الآخر وهذا هو قاعدة التأصيل لا التصحيح اذ فيه ضرب المنكسر عليهم السهام لا الخارج (قوله ونعول منها ثلاثة) اعلم أن الأصول قسمان تام وناقص فالتام هو الذى تساويه أجزاءه الصحيحة أو تزيد عليه والناقص ما عداها فالستة أجزاءها تساويها والاثنا عشر والأربعة والعشرون أجزاءها تزيد عليها بخلاف الخارج الأربعة الباقية فإن أجزاء كل تنقص عنه فهذا ضابط الذى يعول والذى لا يعول زى فالتام هو الذى يعول والناقص هو الذى لا يعول قال البرماوى والأصلان المزبدان لا يعول فيهما لأن السدس وثلث ما بقى لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثلث الباقي لا يستغرق ستة وثلاثين (قوله الستة) ضابط العائل الستة وضعفها وضعف ضعفها (قوله للزوج ثلاثة) فنقص منه ثلاثة أسباع (قوله ولكل أخت اثنان) فنقص من كل منهما سبعان حل (قوله فعالت بسدسها الخ) وذلك أنه إذا نسب ما زيد على الستة إليها حصل اسم الكسر الذى هو مقدار الزيادة ومتى نسب للمجموع حصل اسم مقدار الكسر الذى نقص من كل وارث ففي العول للسبعة إذا نسب الواحد للستة كان سدسا فيقال عالت بسدسها وإذا نسب للسبعة كان سبعا فيقال نقص من حصة كل وارث سبع ما نطق به به على الجلال (قوله من كل واحد سبع) هذا إذا نظر للمسئلة بعد العول ووجهه أنه يؤخذ من الزوج ثلاثة أسباع وكذا من الأختين ويجعل جميع المأخوذ هو ستة أسباع سهمها سابعها فيكون كل سهم من السبعة ناقصا سابعها (قوله من البهل) بفتح الباء وضمها برماوى (قوله

كهؤلاء وأم لها السدس واحد فعالت بثلاثها وزوج وأخت لغير أم وأم وتسمى المباهلة من البهل وهو اللعن ولما قضى فيها عمر بذلك خالفه ابن عباس بعدموته فجعل للزوج النصف واللام الثلث ولاخت ما بقى ولا عول فقيل له الناس على خلاف رأيك فقال فان شأؤا فلتدع أبناءنا

وأبناءهم ونساء نساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتل فنجعل لعنة الله على الكاذبين فسميت المباشلة لذلك وإلى تسعة كالمثل هم أولاً للعول إلى ثمانية وأخ لأم له السدس واحد فعالت بنصفها وإلى عشرة كهؤلاء وأخ آخر لأم فعالت بنصفها وتسمى هذه الشرعية لأنها ما رفعت للقاضي شريح جعلها من عشرة وتسمى أم الفروخ بالخاء المعجمة وبالجمجمة لكثرة سهاها العائلة ولكثرة الإناث فيها (والأنا عشر لسبعة عشر ونرا) فتعول ثلاث مرات إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لغير أم للزوجة ثلاثة وللأم اثنان ولكل أخت أربعة وإلى خمسة عشر كهؤلاء وأخ لأم له السدس اثنان وإلى سبعة عشر كهؤلاء وأخ آخر لأم له اثنان (والاربعة عشرة وعشرون) وتعول عولة واحدة وتراجمها (لسبعة وعشرين) كبتين وأبوين وزوجة للبتين ستة عشر وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة وتقدم تسميتها منبرية وإنما عاها ليدخل النقص على الجميع كارباب الدبون والوصايا إذا ضاق المال عن قدر حصصهم (فرع) في تصحيح المسائل ومعرفة أنصباء الورثة من المصحح (ان انقسمت سهامها) أي المسئلة (من أصلها عليهم) أي على الورثة (فذلك) ظاهر كزوج وثلاثة بنين هي من أربعة لكل منهم واحد (أو) (٢٦٤) انكسرت على صنف) منهم سهامه (فان باينته ضرب في المسئلة بعولها) ان

عالت (عدده) مثاله بلا عول زوج وأخوان لغير أم هي من اثنين للزوج واحد يبقى واحد لا تصح قسمته على الاخوين ولا موافقة فتضرب عددهم في أصل المسئلة فتصح من أربعة ومثاله بالعول زوج وخمس أخوات لغير أم هي من ستة وتعول إلى سبعة وتصح بضرب خمسة في سبعة فتصح من خمسة وثلاثين (والا) بان وافقته (فوقه) يضرب فيه (فما بلغ صحت منه) مثاله بلا عول أم وأربعة أعمام لغير أم هي من ثلاثة للام واحد يبقى اثنان يوافقان عدد الأعمام بالنصف

نبتل) أي ثلثة من أي فنقول لعنة الله على الكاذبين منا ومنكم فقليل له لم سكت عن ذلك في زمن عمر فقال كان رجلا مها بآفته قل على الجلال (قوله فعالت بنصفها) أي بثلث نصفها وكذا قوله بنصفها (قوله لكثرة سهامها) راجع للأول وما بعده راجع للثاني اه درس (فرع في تصحيح المسائل) ولتوقفه على معرفة تلك الأحوال الأربعة وكونه توطئة لبيانها جعل الفرع ترجمة له لان المندرج تحت أصل كل سابق فالترجمة هنا أظهر منها فيما بعد ولكون القصد به سلامة الحاصل لكل من الكسر سمي تصحيحا شرح مر (قوله ان انقسمت) بان دخل كل فريق في سهامه أو مثاله برماوى (قوله والافوقه) لما كانت الانافية للتباين وهو يصدق بثلاث صور وليست كلها مرادة بين المراد بقوله بأن وافقته وقوله يضرب فيها ضمير فيها عائدا للمسئلة بقيدتها السابق وهو قوله بعولها ان عالت فصح تمثيل الشارح للعول (قوله لغير أم) لا حاجة اليه لانه معلوم أن الأعمام للام من ذوى الارحام (قوله هي بعولها الخ) عالت بر بعها ثلاثة ونقص من حصة كل وارث خمسها برماوى (قوله من خمسة وأربعين) بضرب وفق البنات وهو ثلاثة في خمسة عشر زى (قوله وحاصل ذلك) أي النظر بين سهام كل صنف وعدد موالنظر بين الاصناف بعضها مع بعض والنظر الأول محصور في التباين والتوافق ولا يأتي فيه التماثل لان تقسام حينئذ لا تدخل لأن عدد الصنف ان كان داخل في السها فالسها منقسمة عليه وان كان بالعكس رجع الى التوافق كما قاله البرماوى في المناسخات (قوله ولتمثل لبعضها) وهو صور التماثل المتقدمة في قوله ثم ان تماثل عددهما الخ (قوله أم وستة أخوة) مثال للمماثلة في الرأس مع الموافقة في الصنفين مع سهامهما (قوله وتضرب احدى الثلاثين) هذا مثال للمماثلة في مباينة أحد الصنفين ووفق الآخر (قوله هي من ثلاثة) هذا مثال للمماثلة في المباينة (قوله

فيضرب نصفه اثنان في ثلاثة فتصح من ستة ومثاله بالعول زوج وأبوان وست بنات في هي بعولها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين (أو) انكسرت على (صنفين) سهامهما (فن وافقت سهامهما) منهما أو من أحدهما (عدد مرد) العدد (لوفقه ومن لا) بان باينت سهام عدده (ترك) العدد بحاله وتعبيرى بما ذكر أولى من تعبيره بما ذكره (ثم ان تماثل عددهما) برد كل منهما الى وفقه أو ببقائه على حاله أو برد أحدهما وبقاء الآخر (ضرب فيها) أي في المسئلة بعولها ان عالت (أحدهما) أي العددين المتماثلين (أو تداخل) أي عددهما (فاكثرهما) يضرب فيها (أو توافقا لحاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر) يضرب فيها (أو تباينا لحاصل ضرب أحدهما في الآخر) يضرب فيها فما بلغ الضرب في كل منها صحت منه المسئلة وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين وعددهما توافقا وتباينا توافقا في أحدهما وتباينا في الآخر وان بين عددهما تماثلا وتداخلا وتوافقا وتباينا والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثناعشر فعليك بالتمثيل لها ولتمثل لبعضها فنقول أم وستة أخوة لأم وثلاثة عشر أخوة لغير أم هي من ستة وتعول إلى سبعة للأخوة سهمان يوافقان عددهم بالنصف فيرد إلى ثلاثة وللأخوات أربعة توافق عددهن بالربيع فتد إلى ثلاثة ويضرب احدى الثلاثين في سبعة تبلغ احدى وعشرين ومنه تصح ثلاث بنات وثلاثة أخوة لغير أم هي من ثلاثة والعددان متماثلان يضرب

أحد هما ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه نصيب ست بنات وثلاثة أخوة لغير أم يرد عدد البنات في ثلاثة ويضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه نصيب (ويقاس بهذا) المذكور كله (الانكسار على ثلاثة) من الأصناف كجدتين وثلاثة أخوة لام وعمين أصلها ستة ونصيب من ستة وثلاثين (و) على (أربعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة أخوة لام وعمين أصلها اثنا عشر ونصيب من اثنين وسبعين (ولا يزيد) الانكسار في غير الولاء بالاستقراء على أربعة لأن الورثة في (٢٦٥) الفريضة لا يزيدون على خمسة أصناف

كما علم مما مر في اجتماع من يرث من المذكور والام والزوج ولا زود فيهم (فإذا أريد) ولا تصحيب المسئلة (معرفة) نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة ضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها (بلغ) الضرب (فهو نصيبه) يقسم على عدده (ففي جدتين وثلاث أخوات لغير أم وعم هي من ستة ونصيب بضرب ستة فيها من ستة وثلاثين للجدتين واحد في ستة بسطة لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية وللعم واحد في ستة بسطة (فرع) في المناسخات وهي نوع من تصحيح المسائل وهي لغة مفاعلة من النسخ وهو الازالة أو النقل واصطلاحاً أن يموت أحد الورثة قبل القسم ولو (مات) شخص (عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة فإن لم يرثه غير الباقيين) من ورثة الأول

في غير الولاء) بخلاف الولاء فقد تشترك جماعة في ثمنه وجماعة في سدسه وجماعة في ثلثه وجماعة في نصف ثمنه وجماعة أخرى في نصف ثمنه أيضاً شيخنا وفيه ان هذا ليس فيه مسئلة وقع الانكسار في أنصباها بل أرثهم انما هو بالملك ولا يمكن فيه تصحيح المسئلة بل في هذا التصوير يأخذ كل فرد بقا خصه بالملك وليس فيه تصحيح المسئلة تقسم على جميع الفرق (قوله أصناف) مراده بالصنف ما يشمل الواحد (قوله في اجتماع الخ) لأنه تقدم أن الوارث حينئذ خمسة الابن والبنت والأبوان وأحد الزوجين وقوله ولا تعد فيهم وأما الابن فيتعدد وكذا البنت فيكونان صنفين وفيه أن هذا لا يدل على أن الانكسار يكون على أربعة بل ربما يدل على أنه لا يزيد على صنفين وأجيب بأن الام تخلفها الجدة وفيها التعدد والزوج تخلفه الزوجة وفيها التعدد فهذان صنفان فيضمان للصنفين السابقين وأما الاب فلا يمكن فيه التعدد فعمل أن الانكسار لا يزيد على أربعة لأنه لا يزيد على ما في صورة اجتماع من يرث من المذكور والام والزوجين فيكون غير زائد في غيرها بالطريق الأولى اه شيخنا وقوله وأما الابن الخ فيه أن البنين وبنات صنف واحد لا صنفان لانهم يرثان عند اجتماعهما بالبنوة الآن يصور بالبنات مع بنى البنين لانهم قد يخلفون البنين (قوله فيما ضرب فيها) والذي ضرب فيها يسمى جزء السهم أي حظ كل سهم من سهام المسئلة الأصلية أي قبل التصحيح وعبارة الشنشوري فذلك أي ما حصلت في النسب الاربع وهو أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين ومسطح وفق أحد المتوافقين وكامل الآخر ومسطح المتباينين جزء أي حظ السهم الواحد من أصل المسئلة أو مبلغها بالعول ان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قاله ابن الهائم أنه اذا قسم المصحح على الأصل تاماً أو عاقل خرج هو لأن الحاصل من الضرب اذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسمة وهو نصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الأصل أو المنتهى اليه بالعول يسمى سهماً والحظ يسمى جزءاً فلذلك قيل جزء السهم أي حظ الواحد من الأصل أو المنتهى اليه اه بحر وفه (فرع في المناسخات) وهي نوع فلذا حسن ترجيحها بفرع كالذي قبلها شرح م (قوله مفاعلة) أي على وزنها وليس هي معناها لغة بل معناها ما بعدها (قوله وهو الازالة) كافي بسخت الشئ من الظل إذا أزالته والنقل كنسخ الكتاب اذا نقلت ما فيه (قوله أن يموت) أي ما يترتب على ذلك من الأعمال الآتية من اطلاق السبب على المسبب والمعنى اللغوي موجود فيه لان المسئلة الأولى ذهبت وصار الحكم للثانية مثلاً ومعلوم أن هذا بحسب الغالب والافقد يصحان مما صحت منه الأولى وأيضاً المال قد تناسخته الأيدي شرح م وعبارة البرماوى سمى بها المعنى المراد لما فيها من ازالة أو تغيير ما صحت منه الأولى ولا تنقل المال من وارث الى وارث وبذلك علم أن المفاعلة ليست على بابها اذ ليس هنا لانساختاً ومنسوخة قال شيخنا وقد يقال هي صحيحة في غير الأولى والاخيرة اذ كل ما بينهما منسوخة (قوله كاخوة الخ) أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين وآثر الاخوة لان أرثهم من الأول والثاني بالاخوة بخلاف البنين فانه من الأول بالبنوة وفي الثاني

(٣٤ - بحيرى - ثالث) (وارثهم منه ك) - أرثهم (من الأول جمل) الحال بالنظر الى الحساب) كأن الذي لم يكن) من ورثة الأول وقسم المتروك بين الباقيين (كاخوة وأخوات) لغير أم (مات بعضهم عن الباقيين) منهم (والا) أي وان ورثه غير الباقيين كان شركهم غيرهم أو ورثه الباقيون ولم يكن أرثهم منه كآرثهم من الأول بان اختلف قدر استحقاقهم (فصحيح مسئلة كل) منهما (فان اتقسم نصيب الثاني) من مسئلة الأول (على مسئلته) فذلك ظاهر كزوج واختين لغير أم ماتت احدهما عن الاخرى وعن بنت

المسئلة الاولى من ستة وتقول الى سبعة والثانية من اثنين ونصيب ميتها من الاولى اثنان منقسم عليها (والا) أي وان لم ينقسم نصيب الثاني من الاولى على مسئلته (فان توافقا ضرب في الاولى وفق مسئلة والا) بان تباينا (فكلها) فبالبلغ صحته (ومن له شيء من) المسئلة (الاولى أخذه مضروبا) فيما ضرب فيها من وفق الثانية أو كلاهما من له شيء من الثانية أخذه مضروبا في نصيب الثاني (من الاولى) أو (في وفقه) ان كان بينه - ثلثه ونصيبه وفق مثال الوفق جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت للام عن أخت لأم وهي الأخت لأبوين في الاولى وعن أختين (٢٦٦) لأبوين وعن أم أم وهي إحدى الجدتين في الاولى المسئلة الاولى من ستة ونصح

من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الاولى اثنان يوافقان مسئلته بالنصف فيضرب نصفها في الاولى يبلغ ستة وثلاثين لكل جدة من الاولى سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد بواحد وللأخت للأبوين في الاولى ستة منها في ثلاثة ثمانية عشر وطا من الثانية سهم في واحد بواحد وللأخت للأب سهمان في ثلاثة ستة وللأختين للأبوين في الثانية أربعة منها في واحد بأربعة ومثال عدم الوفق زوجة وثلاث بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة أخوة وهم الباقيون من الاولى المسئلة الاولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الاولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الاولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الاولى سهم في

بالأخوة كما في شرح مر (قوله بأن تباينا) هو حصر لعموم النقي قبله اذ لا يأتي هنا التماثل ولا التداخل لاسهام التماثل منقسمة وكذا مع تداخل المسئلة في السهام وفي عكسه ترجع الى الوفق لأنه أخصر زى (قوله وعن أختين لأبوين) وانما لم يرثا في الاولى مع أنهما أختان لام فيها مانع قام بهما كما في البرماوى وشرح مر أول عدم وجودهما حل (قوله تبلغ مائة وأربعة وأربعين) فإذا قسمت على أربعة وعشرين بان تقسمها على ضلعها أي على الثلاثة أولا ثم اقسم الخارج على الثمانية يخرج قيراطا وهو ستة فيكون كل ستة من الاسهم بقيراط فلكل ابن ستة قراريط وخمسة أسداس قيراط وللزوجة ثلاثة قراريط ونصف قيراط

كتاب الوصية

أخرها عن الفرائض لأن قبولها وردها ومعرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثا متأخرا عن الموت فنقط القول بان الأنسب تقديمها على ما قبلها لأن الانسان بوصى ثم يموت ثم تقسم تركته شرح مر (قوله الشاملة للإيصال) أي فلا يقال ان الترجمة قاصرة عن الإيصال زى (قوله وصل خير دنياه بخير عقباه) يحتمل ان المراد بخير دنياه الخير الذي حصل له قبل الموت بأعمال الطاعات وبخير عقباه الخير الذي يحصل بعد موته بسبب حصول الموصي به للموصي له فهو بإيصاله حصل له بعد موته خير وقد صدر منه في حياته خير فقد وصل أحدهما بالآخر ويحتمل أن معناه أنه وصل خير دنياه أي تمتعه في دنياه بالمال بخير عقباه أي انتفاعه بالثواب الحاصل بالوصية بالمال سم والأول أظهر وعبارة حل قوله وصل خير دنياه أي الخير الواقع منه في دنياه وهو تصرفاته المشتملة على الخير المنجز في حال حياته وصحته وقوله بخير عقباه أي الخير الواقع منه في عقباه أي في آخرته أي وهو في الدار الآخرة أي وصل القربات المنجزة الواقعة منه في دنياه وهي حالة الحياة بالقرب المعلقة بموته التي تكون بعد موته وفيه ان هذا لا يأتي في الإيصال الشامل له الوصية والانسب أن يقال وصل خير عقباه بخير دنياه لان القصد بالوصية اتصال ما بها الى ما قدمه في حياته والأصل اتصال المتأخر بالمقدم وأجيب بان العبارة مقابلة قال الدميري رأيت بخط ابن الصلاح أبي عمر وأن من مات بغير وصية لا يتسكلم في مدة البرزخ وان الاموات يتزاورون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات عن غير وصية ويمكن حل ذلك على ما ذمات عن غير وصية واجبة أو خرج مخرج الزجر اه ع ش (قوله وشرعنا لا يعني الإيصال) وأما معنى الإيصال فهي اثبات حق مضاف لما بعد الموت كما سيأتي (قوله ولو تقدير) كأوصيت له بكذا دون أن يقول بعد موتى سم لان الوصية صريحة وان لم يذكر بعد هالفظ الموت بخلاف غيرها كأعطوا له كذا لا يكون صريحا لان قال بعد موتى حل (قوله وان التحقها بحكما) عبارته في كتاب التدبير متناوشرحا والمدير يعتق بالموت محسوبا من الثلث بعد

الدين

ثمانية عشر ثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية

عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة وما تحت منه المسئلان صار كمسئلة أولى فاذا مات ثالث عمل في مسئلته ما عمل في مسئلة الثاني وهكذا (كتاب الوصية) الشاملة للإيصال هي لغة الإيصال من وصى الشيء بكذا أو صله به لان الموصي وصل خير دنياه بخير عقباه وشرعنا لا يعني الإيصال تبرع بحق مضاف ولو تقديرا لما بعد الموت ليس بتقدير ولا تعليق عتق وان التحقها بحكما كالتبرع بالمنجز في مرض الموت

أو الملحق به والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وأخبارنا برأيه حجة ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الأولى وصيته مكتوبة عنده (أركانها) لا بمعنى (٢٦٧) الإيصاء (موصى له) (موصى به) وصيغة

وموص وشروط فيه تكليف
وحرية واختيار ولو كافرا
حريرا وغيره أو محجور
سفه أو فاسد صحة عبارتهم
واحتياجهم للتوابع (فلا
تصح) لو وصية (بدونها)
أي الصفات المذكورة فلا
تصح من صبي ومجنون
ومغني عليه ورقيق ولو
مكاتب ومكره كسائر العقود
وأعدم ملك الرقيق أو ضمه
والسكران كالكف وقيد
الاختيار من زياتي (و)
شرط (في الموصى له) حالة
كونه (مطلقا) أي سواء
أكان جهة أم غيرها (عدم
معصية) في الوصية له (و)
حالة كونه (غير جهة كونه
مع لوما أهلا للملك) واشترط
لاولين في غير الجهة من
زياتي (فلا تصح) لكافر
بمسلم لكونها معصية ولا
(لمحل سيحدث) لعدم
وجوده (ولا لأحد هذين
الرجلين) للجهل به نعم إن
قال أعطوا هذا لأحد هذين
صح كقولك لو كيله بعه لأحد
(قوله أي لم يأذن له سيده)
أي ولم يعتق قبل الموت
كما بحثه الزركشي وخالف
حج في شرح الإرشاد
فإن بطلت عند عدم الأذن

الدين وإن وقع التدبير في الصحة كمتق علق بصفة قيدت بالمرض أي مرض الموت كان دخلت الدار
في مرض موتي فأنت حر ثم وجدت الصفة أولم يقيد به ووجدت فيه باختياره أي السيد فانه بحسب من
الثالث فإن وجدت بغير اختياره فن رأس المال اعتبارا بوقت التعليق لأنه لم يكن متهما بإبطال حق
الورثة (قوله أو الملحق به) أي بمرض الموت كمن قدمه لقتل ونحوه مما سياتي (قوله ما حق امرئ)
قال الطبيب والكمراني مانافية وله شيء صفة مسلم ويوصي فيه صفة ثني وبيت ليلتين صفة أيضا مسلم
والمستثنى خبر واعتراض بأن الخبر لا يقترب بالواد وقال الزركشي بيت هو الخبر وكأنه على حذف أن
ومفعول بيت محذوف أي مريض اه شوري هذا والاولى أن يجعل بيت خبرا والمستثنى حالا أي
ما الحزم والرأي حقه أن يبيت لافي هذه الحالة لأن الإنسان لا يدري متى يفجؤه الموت أي لا ينبغي له أن
يبيت ليلتين إلا في هذه الحالة والليتان ليستا للتقييد والمراد أنه لا يعضى عليه زمن من ملك الشيء الموصى
فيه لا وصيته مكتوبة عنده أي مشهدها لکن سوح له في الليتين وقول المحشي مفعول بيت
صوابه خبر بيت وقوله مريض ليس بقيد لأن الوصية مطاوعة مطلقا فالاولى جعل بيت تامة والمراد
بالكتابة الأشهاد (قوله أركانها لا بمعنى الإيصاء) ما بمعنى الإيصاء فهي أربعة أيضا لكن يبدل الموصى
به بالموصى فيه والموصى له بالموصى (قوله موصى له) قضية جعله من الأركان أنه يشترط ذكره والمعتد
خلافه فلو اقتصر على قوله أوصيت بثلاث مالى صح وصرف في وجوه البرسب ط ب وأجيب بأن
المراد موصى له ولو ضمننا وهو هنا مذكور ضمننا لأن الغالب صرف الوصية للفقراء ووجوه البر (قوله
وحرية) أي كلاً أو بعضاً م (قوله واختيار) لا يفتى عنه التكليف لأن المكروه مكلف على
الصحيح خلافاً في جمع الجوامع ولو سكت المصنف عن انقياد المذكور اقتضى صحة وصية المكروه
لكونه مكلفاً وليس كذلك اه عن ملخصاً (قوله ولو كافرا) وفارق عدم انعقاد نذر به بانه قرينة
محضة بخلافها برماوى (قوله ولو مكاتباً) أي لم يأذن له سيده شرح م (قوله وشروط في الموصى له
الح) ولا يرد على المصنف صحتها مع عدم ذكر جهة ولا شخص كأوصيت بثلاث مالى ويصرف للفقراء
ولما كين أو بثلاثه لله تعالى ويصرف في وجوه البر لأن من شأن الوصية أن يقصد بها أولئك فكان
إطلاقها بمنزلة ذكرهم ففيه ذكر جهة ضمنا وبهذا فارق الوقف فانه لا بد فيه من ذكر المصروف
شرح م (قوله معلوما) أي موجوداً أخذ من قوله ولا لجل سيحدث الح (قوله أهلا للملك)
أي حين الوصية م (قوله فلا تصح لكافر) جملة ما ذكر من القيود ثلاثة فرع على كل من الثاني
والثالث تفرعين وكذا على الأول لكنه فصل بينهما فذكر أحدهما بقوله فلا تصح لكافر بمسلم الح
وثانيهما بقوله ولا تصح لعمارة كنيسة فلعل الانسب ذكر الثاني ملاصقا للأول (قوله بمسلم) ومثله
المصحف ظاهره وإن كان يعتق عليه وفي الفرق بينه وبين البيع فليراجع والظاهر أنه كالبيع
فتصح الوصية إذا كان يعتق عليه (قوله لعدم وجوده) ولأنها عليك وتملك المعدوم تمتنع نعم إن جعل
المعدوم تبعاً للوجود كان أوصى لأولاد زيد الموجودين ومن سيحدث له من الأولاد صحت لهم تبعاً قياساً
على الوقف هنا وهذا هو المعتمد والفرق بأن من شأن الوصية أن يقصد بها معين موجود بخلاف الوقف
لأنه للدوام المقتضى لشموله للمعدوم ابتداءً مرجوح وماوى (قوله صح) لأنه تنعوى أيضاً لغيره وهو

وإن مات سراً اه وبحث الزركشي الصحة من البعض لأن مامله ببعضه الحر يورث عنه قال بعضهم في غير الاعتاق لأنه ليس من
أهله اه عميرة وقال م لا فرق لأنه ان عتق قبل الموت فذاك والا فارق يزول بالموت فهو أهل وقت حصول العتق بكل حال اه سم
(قوله ولأنها عليك الح) الاظهر أنها علة للعلة فالاولى حذف الواو تأمل انظر ما وجه هذا الاستظهار

انما يعطى معيناً شرح م ر ولانه ايضا بالتعليك والتعليك من الموصى اليه لا يكون الامين منهما
 بخلاف أوصيت لأحدهما لأنه تملك لغير معين اه (قوله ولا ميت) الا ان أوصى بماء لأولى الناس
 وهناك ميت فيقدم به على المتنجس والمحدث الحي والمراد في محل الموصى أو محل الماء وقال الرافعي
 ليست هذه وصية لميت بل لوليه لأنه الذي يتولى أمره برماوى وتأمل قوله الا ان أوصى بماء لأولى الخ فان
 ذلك لا يرد على الشارح لانه انما اشترط أهلية المالك في غير الجهة والوصية بماء لأولى الناس به وصية
 لجهة (قوله ولا لادابة) عبارة شرح م ر وان أوصى لادابة وقصد تملكها أو أطلق فباطلة لأن مطلق
 اللفظ للتمليك وهي لا تملك وفارقت العبد حال الاطلاق بأنه مخاطب ويتأني قبوله وقد يعتق قبل موت
 الموصى بخلافها وقياس ما مر من صحة لو وقف على الخيل المسببة كما قاله لزر كشي صحة الوصية لها بالاولى
 أى عند الاطلاق عن التفسير بعلمها اه بحروفه (قوله ان فسر بعلمها) ولومات الموصى قبل بيان
 مراده رجع الى وارثه فان قال أراد العلف صحت والا حلف وبطلت وان قال لا أدري ما أراد بطلت كما
 نقله في البيان عن العدة وفي الشافى لا يجزى لو قال مالك الدابة أراد تملكها وقال الوارث أراد تملكها
 صدق الوارث لانه غارم شرح م ر (قوله بسكون اللام) كيف هذا مع أن الساكن اسم للفعل الا
 أن يراد به المعلوم أيضاً أو يراد به الصرف لمن يتعاطى علفها فيكون معناهما على الاول واحداً وهو
 خلاف المشهور كما يؤخذ من البرماوى (قوله فتصح) وبحت الاذرى بطلان الوصية فيها لو كانت
 الدابة يعصى عليها كفرس قاطع الطريق والحربي والحارب لاهل العدل شرح م ر (قوله ويتعين
 الصرف الخ) فان دلت قرينة ظاهرة على أنه انما قصد مال كها زاعماً ذكرها نجماً أو بمباشرة ملكه
 مطلقاً كما لو دفع درهم الآخر وقال له اشتر به عمامة مثلاً ومثل ذلك مالومات الدابة أى فيكون
 لما لكها فلو باعها مال كها انتقلت الوصية للمشتري كما في العبد قاله المصنف وقال الرافعي وصحة ابن
 الرفعة هي للبائع قال السبكي وهو الحق ان انتقلت بعد الموت والا فالحق أنها للمشتري وهو قياس العبد
 في التقديرين فعليه لو قبل البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلقها وان صارت ملك غيره
 شرح م ر (قوله ولا يسلم) أى لا يجزى الوارث على ذلك (قوله بصرفه الوصى) أى رضى الموصى
 (قوله للتعبد) أى بمجوعة للتعبد حل (قوله ومصالحه) عطف عام ويشترط قبول الناظر برماوى
 (قوله صحتها) معتمد (قوله بأن للمسجد ملكاً) أى ان اشتملت صيغة الموصى على لفظة للمسجد
 كأن قال هذا المسجد يكون ملكاً له وقوله وعليه وقفاً أى ان اشتملت صيغته على لفظة على كأن قال هذا
 على المسجد يكون وقفاً عليه فالتميز باللام يفيد الملك وبعلى يفيد الوقف اه باعلى فعليه يكون قوله
 ملكاً أو وقفاً خبرين ليكون مقدراً والظاهر ان هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون للمسجد خبراً مقدماً
 وملكاً كما سمع ان مؤخره وكذا قوله وعليه وقفاً والباء سببية والمعنى أن المسجد له ملك وعليه وقف (قوله
 وتصح لكافر) أى بغير نحو مصحف م ر وهذا لا يخالف ما مر من شرط عدم المعصية لان القصد هنا
 الشخص وان زال لوصف فلم يظهر قصد الوصف فيه الذى هو المعصية قل على الجلال فتكون صورته
 أن يوصى لشخص وهو فى الواقع كافر (قوله ولو حر بياومرتدا) أى فى الواقع كقوله أوصيت لزيداً و
 لهذا وفى الواقع انه حر بى او مرتداً اما لو قال لزيد الحربي أو المرتد فلا تصح لان تعليق الحكم مشتق
 يؤذن بعلمية مأمته الاشتقاق قاله ع ش خلافاً للقلوبى على اتحرير (قوله ومرتداً) فان مات مرتداً
 تبين بطلان الوصية برماوى وانما خالف الوقف الوصية لانه صدقة جارية فاعتبر فى الموقوف عليه الدوام
 والحربي والمرتد لا دوام لهما (قوله ان يوصى لرجل فيقتله) فهو قاتل باعتبار الاول وخبر ليس للقاتل
 وصية ضعيف ساقط م ر ولو صح حمل على الوصية ان يقتله (قوله ومنه) أى عما ذكر وهو الوصية للقاتل

هذين (ولاميت) لانه ليس
 أهلاً للملك (ولا لادابة) لذلك
 (لا ان فسر) الوصية لها
 (بعلمها) بسكون اللام
 وفتحها أى بالصرف فيه
 فتصح لان علفها على
 مال كها فهو المقصود بالوصية
 فيشترط قبوله ويتعين
 الصرف الى جهة الدابة
 رعاية لغرض الموصى ولا
 يسلم علفها للمالك بل يصرفه
 الوصى فان لم يكن فالقاضي
 ولو بنائبه (ولا) تصح
 (لعمارة كنيسة) من كافر
 أو غيره للتعبد فيها ولو كانت
 العمارة ربما بخلاف
 كنيسة تنزلها المارة ولو
 كفاراً أو موقوفة على قوم
 يسكنونها ولا تصح لأهل
 الحرب ولا لأهل الردة
 (وتصح لعمارة مسجد
 ومصالحه ومطابقاً وتحمل)
 عند الاطلاق (عليهما)
 عملاً بالعرف فان قال أردت
 تملكه فقبل تبطل الوصية
 وبحت الرافعي صحتها بان
 للمسجد ملكاً وعليه وقفاً
 قال النووي هذا هو الاقنع
 الأرجح (و) تصح (لكافر)
 ولو حر بياومرتداً (وقاتل)
 بحق أو بغيره كالصدقة
 عليهما والجهة لهما وصورتهما
 فى القاتل ان يوصى لرجل
 فيقتله ومنه قبل سيد

يتل غيره عدوا فلا تصح
لأنها معصية (ولجل ان
انفصل حيا) حياة مستقرة
(لدون ستة أشهر منها)
أي من الوصية للعلم بأنه كان
موجودا عندها (أو)
لا كثر منه و (لارب
سنين فاقل) منها (ولم
تسكن المرأة فراشا) لزوج
أوسيد أمكن كون الحمل
منه لان الظاهر وجوده
عندها لندرة وطء الشبهة
وفي تقدير الزنا ساءة ظن
نعم لو لم تسكن فراشا قط لم
تصح الوصية كما نقل عن
الاستاذ أبي منصور فان
كانت فراشاه أو انفصل
لا كثر من أربع سنين لم
تصح الوصية لاحتمال حدوثه
معه أو بعدها في الاولى
ولعدم وجوده عندها في
الثانية واعلم أن ثاني
التوأمين تابع للاول مطلقا
وان ما ذكرته من الحاق
الستة بما فوقها هو مافي
الاصل وغيره تبع للنص
لكن صوب الاسنوي
الحاقها بما دونها معللا
بأنه لا بد من تقدير لحظة
الوطء كما ذكره في محال
أخو يرد بان اللحظة إنما
اعتبرت جريا على الغالب
من ان العلق لا يقارن
أول المدة والا فالعبرة
بالمقارنة فالستة ملحقة

حل (قوله لمن يرثه أو يحارب) أو لمرتين أو الحريين قل (قوله لأنها معصية) يؤخذ منه صحة
وصية حربي لمن يقتله وهو ظاهر ومثله من أوصى لمن يقتله بحق م (قوله ولجل الخ) وقبل له الولي
ولو وصيا بعد الانفصال فلو قبل قبله لم يكف كما جرى عليه ابن القري وقال سم اعتمد م ان الولي
يقبل له الوصية ولو قبل انفصاله عن (قوله أولا كثر منه) أي من الدون (قوله لان الظاهر وجوده
عندها) لانه يمكن أنه أوصى له عقب العلق فيما اذا انفصل لارب سنين فالاربعة ملحقة بما دونها كما قاله
م (قوله لندرة وطء الشبهة) أي من غير ضرورة تدعو الى ذلك فلا يرد ما اذا ولدته لدون ستة أشهر
ولم تسكن فراشا فيتين حله على وطء الشبهة والزنا (قوله نعم لو لم تسكن فراشا) هذا الاستدراك خرج
مخرج التقييد لما سبق كأنه قال هذا اذا عرف لها فراش سابق ثم انقطع فان لم يكن لها فراش أصلا لم
تصح الوصية في الثانية لا تنفاه الظهور وانحصار الطريق في وطء الشبهة أو الزنا حل (قوله فان كانت
فراشا) المراد بالفراش وجودوطء يمكن كون الحمل منه بعد وقت الوصية وان لم يكن من زوج أوسيد
بل الوطء ليس قيدا اذا لم يلزم على ما يحال عليه وجود الحمل قل على الجلال (قوله مطلقا) أي في
صحة الوصية له وعدمها (قوله وأن ما ذكرته الخ) أي في قوله أولا كثر منه ولا ربع سنين فإنه يصدق
بالستة وقوله من الحاق الستة بما فوقها أي في التفصيل بين كونها فراشا أولا (قوله هو مافي الاصل)
معتمد (قوله الحاقها بما دونها) أي فلا تفصيل فيها (قوله من تقدير لحظة للوطء) أي فيكون أقل
مدة الحمل على كلامه ستة أشهر ولحظة للوطء فتكون الستة ملحقة بما دونها لان أقل مدة الحمل ناقصة
لحظة للوطء شيخنا (قوله في محال آخر) كالعدد والطلاق حل أي فيما اذا طلقها حاملا ووضع لستة
أشهر من امكان العلق فان العدة تنقضي به وكذا ان قال ان كنت حاملا فانت طالق فولدت لستة
أشهر من الطلاق فانها تطلق فالستة ملحقة بما دونها وقد يقال أي فائدة في الحاقها بما دونها في العدد مع
أنها اذا ولدت لارب سنين ولم تسكن فراشا تنقضي به العدة أيضا نعم يظهر له فائدة فيما اذا وطئت بشبهة
عقب الطلاق وطأ يمكن كون الحمل منه تأمل اه (قوله جريا على الغالب) أي فنظر للغالب قال
لا بد من تقدير لحظة للوطء زائدة على الستة فتكون الستة ملحقة بما دونها ومن لم ينظر للغالب قال
لا يشترط تقدير تلك اللحظة وحينئذ فتباح بما فوقها شيخنا (قوله من أن العلق) أي سببه وهو
الانزال وقوله لا يقارن أول المدة أي بل يتأخر عنها وأول المدة هو الوطء (قوله والا) أي وان لم نجزع على
الغالب فالعبرة بالمقارنة أي بإمكان مقارنة العلق لأول المدة أي مدة الحمل (قوله علم أن كلام صحيح) أي
من حيث ما بناء عليه لا من حيث الحكم لان المعتمد أنها ملحقة بما فوقها شيخنا فان قلت اذا كان
كلام الاسنوي جريا على الغالب فلم ضعفه واعتمدوا كلام الاصل مع انه على خلاف الغالب قلت
اعتمدوه احتياطاً للاموال لانه لما كان الازال يمكن مقارنته للوطء وانفصل الحمل لستة أشهر من
الوطء كان مقارن الوصية فلا يستحق شيأ إذا كانت فراشا فلا احتياط عدم تقدير لحظة قبل الوصية
يوجد فيها الازال وانما اعتبروا هذه اللحظة في العدد فيما وأت بولد بعد الفراق بستة أشهر حفظا
للسبب لانه يثبت بالامكان وانما اعتبروها أيضا في الطلاق فيما لو قال لم تسكن في حاملا فانت طالق
فولدت لستة أشهر من التعليق حيث لا تطلق لا مكان وجوده قبل التعليق بل لحظة لان العصمة محقة فلا
تزول بالشك وهو احتمال مقارنة العلق لتعليق لكن يرد على التحليل ما اذا قال ان كنت حاملا فانت
طالق فولدت لستة أشهر فانها تطلق اعتبار اللحظة للوطء السابقة مع ان الاحتياط للعصمة عدم وقوع
الطلاق لاحتمال مقارنة العلق لتعليق فلا يكون الحمل موجودا عند التعليق الا أن يقال قاسوا

على هذا بما فوقها كما قالوه هنا وعلى الاول بما دونها كما قالوه في المحال الآخر وبذلك علم ان كلام صحيح وأن التصويب سهو (وراث) خاص

صالح لا وصية لوارث الا
أن يجيز الورثة أم اذا لم
يجزوا فلا تنفذ الوصية
فان أوصى لوارث عام كان
مكان وارثه بيت المال
فالوصية بالثلث فأقل صحيحة
دون ما زاد كما سيأتي مع
زيادة (والعبرة بمرثتهم وقت
الموت) لجواز موتهم قبل
موت الموصي فلا يكونون
ورثة (وبردهم واجازتهم
بعده) لعدم تحقق
استحقاقهم قبل موته
(ولا تصح) الوصية
(لوارث بقدر حصته)
لأنه يستحقه بلا وصية
وانما صحت بعين هي قدر
حصته كما مر لاختلاف
الاعراض في الاعيان
(واوصية لرفيق وصية
لسيده) أي تحمل عليها
لتصح ويقبلها ارفيق
دون السيد لان الخطاب
معه ولا يفتقر الى اذن
السيد وتعبيرى بالرفيق
أعم من تعيينه بالعبد (فان
عتق قبل موته) أي
الموصي (فله) الوصية لانه
وقت القبول حر
درس

(قوله والوضع آخر الستة)
قال سم قد يقال اذا
قارن الوضع آخر الستة
فقد الجمل دون ستة أشهر
والانفصال لما دونها فجم

الاثبات على انفي في اعتبار اللحظة السابقة ليجري الباب على وتيرة واحدة ولم ينظر والكون العصة
محقة فلا نزول بالشك أو يقال في وقوع الطلاق احتياط للايضاع في تحريمها وعبرة العنان في قوله ويرد
الح فرق بان الملحظ ثم الاحتياط للايضاع وهو انما يحصل بتقدير لحظة العلق أو مع الوضع نظر المذهب
من أنه لا بد منهما فنقصهما من الستة فصارت في حكم ما دونها وأما هنا فالاصل عدم الوجود وعدم
الاستحقاق ولا داعي للاحتياط وذلك الغالب يمكن أن لا يقع بأن يقارن الانزال العلق ولو وضع آخر
الستة فنظر والهذا الامكان وألحقوا الستة هنا بما فوقها حجج (قوله قدر حصته) كأن ترك ابنين
ودارين قيمتهما سواء فخص كلاهما واحدة مر فيؤخذ من تمثيله ان قول الشارح حتى بعين الخ انه
أوصى لكل وارث بعين هي قدر حصته كما صرح به الاصل بقوله والوصية لكل وارث بقدر حصته
لغوو بعين هي قدر حصته صحيحة وانما جعلها الشارح غاية لانه ربما يتوهم أن العين اذا كانت قدر
حصته لا تفتقر الى اجازة كما هو قول عندنا كما حكاه مر أما لو أوصى لواحد من الورثة بعين هي قدر
حصته فيصح أيضا ان أجاز باقي الورثة لكن يشاركهم في الباقي (قوله ان أجاز) أي وتنفيذ ان أجاز
فهو قيد المحذوف كما يدل عليه قوله أما اذا لم يجزوا فلا تنفذ الوصية (قوله وسواء أزد الخ) والحيلة في
الوصية للوارث ان يقول أوصيت لزيد ألف ان تبرع لوارثي بنحسب ما تراه فانه يصح ولا يتوقف على الاجازة
لان الحاصل لهم من غير الميث الموصى اه سم (قوله صالح) أي ليس بضعيف ولم يرتق الى درجة
الصحيح بر (قوله لوارث عام) أي لفرد من أفرادها بأن أوصى لواحد من المسلمين معين وليس
المراد ان يوصى لبيت المال بشئ كما يدل عليه قوله كأن كان وارثه بيت المال والاقال بان كان وارثه
الموصى له حل وعبرة شرح مر وقيد بعض الشراح الوارث بالخاص احترازا عن العام كوصية
من لا يرثه الا بيت المال بالثلث فأقل فتصح قطعا ولا يحتاج لاجازة الامام ورد بان الوارث جهة الاسلام
لا خصوص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز عنه اه (قوله كأن كان وارثه بيت المال) السكاف بمعنى
الباء بر ماوى فهي استقصائية (قوله دون ما زاد) لتوقفه على الاجازة واجازة جميع المسلمين متعذرة
(قوله كما سيأتي) أي في أول فصل ينبغي ان لا يوصى الخ (قوله والعبرة بمرثتهم الخ) فلو أوصى لاختيه
حدث له ابن قبل موته فوصية لاجني أو وله ابن ثم مات الابن قبله أو معه فوصية لوارث شرح مر
(قوله ولا تصح لوارث بقدر حصته) أي لجميع الورثة لكل بقدر حصته أم لو أوصى لبعض الورثة بقدر
حصته فتصح كافي الروض فيستقل بذلك ان أجاز الباقي ويشارك فيما زاد وحينئذ لا وجه لاستقاط كل
من كلام الاصل وكأنه فهم أنه لا مفهوم له وليس كذلك حل (قوله لرفيق) ولو مكاتب مر (قوله
وصية لسيد) ومحل صحة الوصية للعبد اذا لم يقصد عليه فان قصده لم تصح كظن في الوقف قاله ابن الرفعة
مر واعتمد الزيادة الصحة (قوله ولا يفتقر الى اذن السيد) بل لو نهاه لم يضر كخلفه مع نهى السيد عنه
ولو كان الرفيق قاصر اقبلها السيد كولي الحرم مر عن (قوله فان عتق الخ) ولو عتق بعضه فقباض
قوله في الوصية لمبعض ولا مهاباة يقسم بينهما به يستحق هنا بقدر حريته والباقي للسيد قاله الزركشي
وعليه فلا فرق هنا بين وجود مهاباة وعدمها ويفرق بان وجود الحرية عند الوصية اقتضى ذلك التفصيل
بخلاف طرقها بعد العبرة في الوصية لمبعض ونهم مهاباة بذى النوبة يوم الموت ويوم القبض في
الهيئة ولو بيع قبل موت الموصى فلا مشترى ولا فلبائع ومحل ذلك كله في قن عند الوصية فلو أوصى
لخرفق لم تكن لسيد بل له ان عتق والا فله فيء وتصح لقنه برقبته شرح مر (قوله قبل
موته) أو معه (قوله لانه وقت القبول حر) هذا التعليل بما يبرهونه لو عتق بعد موت الموصى

(و) شرط (في الموصى به
 كونه مباحا ينقل) أي
 يقبل النقل من شخص
 إلى آخر (فتصح) الوصية
 (بحمل ان انفصل حيا أو)
 ميتا (مضمونا) بأن كان
 ولدأمة وجنى عليه (وعلم
 وجوده عندها) أي الوصية
 وخرج بزيادتي أو مضمونا
 ولدالبهيمة اذا انفصل ميتا
 بجنابة فان الوصية تبطل
 وما يغرمه الجاني للوارث
 لان ما وجب في ولدها
 بدل ما نقص منها وما وجب
 في ولد الامه بدله ويصح
 القبول هنا وفيما مر قبل
 الوضع بناء على ان الحمل
 يعلم (و بثمر وحمل ولو) كان
 الحمل والثر (معدومين)
 كما في الاجارة والمساقاة
 (ومعهم) هو أعم من قوله
 وبأحد عديده لان الوصية
 تحتمل الجهالة ويعينه
 الوارث (و بنجس يقتني
 ككلب قابل للتعليم) هو
 أولى من قوله معلم أو وصى به
 لمن يحل له اقتناؤه (وزيل
 وخبر محترمة) لثبوت
 الاختصاص فيها بخلاف
 الكلب الذي لا يقبل
 التعليم والخنزير والحرة غير
 المحترمة وخرج بالمباح نحو
 من زمار وصنم وزيادتي
 ينقل ما لا ينقل كقود وحده
 قذف نعم ان أوصى بهما
 من هما عليه صحت (ولو
 أوصى من له كلاب) تقتني
 (بكاب) منها (أو) أوصى

وقبل القبول تكون له لانه وقت القبول خرج منها السيد في هذه الصورة كما في شرح م ر ووجه
 بان الاصح انها ملك بالموت بشرط القبول بعده والعبد في هذه الصورة كان وقت الموت رقيقا ليس
 أهلا لملك اه وعبارة البرماوى نصها قال شيخنا الوجه وقت الموت ليطابق المدلول الذي هو
 المعبر (قوله وشرط في الموصى به كونه مباحا) عبارة م ر والموصى به شروط منها كونه قابلا
 للنقل بالا اختيار فلا تصح بنحو قود وحده قذف لغريم هو عليه وتصح به لمن هو عليه ويصح العفو عنه
 في المرض كما صرح به الباقي ولا يحق تابع لملك كخيار وشفعة لغريم هي عليه لا يبطلها الاخير لنحو
 تأجيل للثمن وكونه مقصودا بأن يحل الانتفاع به شرعا (قوله يقبل النقل) أي ملك أو اختصاص
 بدليل قوله و بنجس الح والمراد يقبل النقل ولو ما لا يدخل الحمل (قوله ان انفصل حيا) أي لو وقت
 يعلم وجوده عند الوصية أما في الآدمي فيأتي فيه ما مر في الوصية له وأما في غيره فيرجع لاهل الخبرة في
 مدة حمله شرح م ر وظاهر كلام المصنف صحة الوصية بالحمل وان حصل هناك تفريق محرم بأن مات
 الموصى قبل تمييز الموصى به وهذا ما في زى وتبعه عليه حل وهو الموافق لقول المصنف في البيوع
 وعن تفريق لا بنحو وصية ونقل سم عن م ر أنه يتبين بطلان الوصية أخذًا مما لو كان بالدم
 جنون مطبق أيس من زواله فيبيع الولد ثم زال الجنون قبل سن التمييز حيث يتبين بطلان البيع وفيما
 لو أوصى بحمل معين كهذا الحمل فلا بد ان ينفصل لدون ستة أشهر منها أولا كثر منها ولا ربع سنين
 فأقل ولم تكن فراشا قال م ر وتعييرهم بالحى للغالب اذ لو ذبحت الموصى بحملها فوجد بطنها جنين
 أحاته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصى له كما هو ظاهر اه وقوله بدل ما نقص منها
 فلم ينقص لم يلزم الجاني شيء (قوله وبثمر) ولو احتاجت الثمرة وأصلها للسقي لم يلزم واحدا منهما م ر
 (قوله وحمل) ليس مكررا مع قوله فتصح بحمل لان ذلك خاص بالموجود كما قيده م ر وبدل عليه
 التقييد الذي بعده وهذا عام شامل للوجود والمعدوم كما يدل عليه قوله ولو لمعدومين فاندفع توقف
 الشورى وعبارة المنهاج وكذا بئر أو حل سيحدثان في الأصح يخص الثاني بالمعدوم وجعل فيه خلافا
 فكان الأولى حذف قوله ولو ألح لانه معها يغني عن الأول ولو أوصى بما يحدث هذا العام أو كل عام عمل به
 وان أطلق فقال أوصيت بما يحدث فهل يعلم كل سنة أو يختص بالأولى قال ابن الرفعة الظاهر العموم اه
 خط واعتمده م ر عن (قوله كما في الاجارة والمساقاة) فان المنفعة في الاجارة والثمر في المساقاة
 معدومتان (قوله تحتمل الجهالة) أي فالأبهام أولى وانما لم تصح لاحد الرجلين لانه يحتمل في الموصى به
 لكونه تابعا لما لا يحتمل في الموصى له ومن ثم صحت بحمل سيحدث للحمل سيحدث شرح م ر وتصح
 بالابن في الضرع والصوف على ظهر الغنم صرح به البغوى وقال يجوز الصوف على العادة فا كان موجودا
 حال الوصية للموصى له وما حدث للوارث فان اختلاف في قدره فالقول قول الوارث بيمينه اه خط وصورة
 المسئلة انه أوصى بالصوف الموجود على ظهرها وكذا تصح بما لا يقدر على تسليمه كطائر في الهواء وعبد
 أبق لا يقدر على تسليمه برماوى (قوله أوصى به الح) من كلام الشارح وليس من كلام الاصل (قوله
 لمن يحل له اقتناؤه) ليس قيدًا وعبارة البرماوى هذا التقييد ضعيف لانه لا يلزم من القبول الاقتناء لجواز
 أن ينقل الاختصاص لمن يحل له اقتناؤه والفرق بينه وبين بطلان الوصية للحربي بالسلاح مع أنه
 ممن نقله لغيره أن السلاح للحربي فيه خطر ظاهر ولا كذلك الكلب أو يقال انما امتنع في الحربي مع
 جواز دفعه لمن يجوز له ذلك لتأصل العداوة في الحربي ولا كذلك في الوصية بالكلب والذي يحل له اقتناؤه
 بأن كان محتاجا لزراع أو ماشية يحرسهما ويريد الاصطياد بخلاف غير ذلك فلا يحل له اقتناؤه (قوله
 وزيل أو لوم من مغلظ) (قوله صحت) وكانت اسقاطا لهما (قوله بكاب منها) ولا يدخل في اسم الكلب

بها (وله متمول) لم يوص بثله (محت) الوصية وان قل المتمول في الثانية لانه خير منها اذ لا قيمة لها اذ الوصي من لا كلبه يقتني بكتب فلا تصح الوصية لان الكلب (٢٧٢) يتعذر شراؤه ولا يلزم الوارث اتها به ولو اوصى بكتابه وليس له غيرها أو اوصى

الانتي حل (قوله لم يوص بثله) صادق بما اذا لم يوص بشيء منه أو اوصى بمادون الثلث برماوى (قوله محت) قال الجلال المحي ويعطى أحدها بتعيين الوارث قال شيخنا قضية اطلاقه كغيره أنه لو كان الموصى له يعانى الزرع مثلاً دون الصيد لا يتعين كلب الزرع لكن جزم الدارمى بخلافه قال الزركشى وهو الاقوى لان ذلك قرينة على ارادة الموصى له و مال السبكي الى الاول اه سم أى فلا يلزم الوارث ان يعطى الموصى له من الكلاب ما يناسبه على المعتمد عن (قوله وان قل المتمول) اذ الشرط بقاء ضعف الموصى به و قليل المال خير من كثير الكلاب شرح م ر (قوله من لا كلبه) أى عند الموت (قوله لان الكلب يتعذر شراؤه) فيه بحث لانه ينبغي أن يجوز له بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فهلا محت الوصية اذا قال من مالى لا مكان تحصيله بالمال بهذا الطريق سم (قوله اتها به) أى قبوله والا فالحبة لانكون الا فيما علك فالحبة هنا بمعنى القبول حل (قوله غيرها) أى من متمول وقوله أو اوصى أى أوله متمول غيرها أو وصى بثله (قوله دفع ثلثها عددا) هذا اذا كانت مفردة عن اختصاص آخر ما لو كانت مختلفة الاجناس فيعتبر الثلث بفرض القيمة عند من يرى لها قيمة اه حج وقوله دفع ثلثها عددا فان انكسرت كأربعة فله واحد من الثلاثة وثلث الرابع شائعا كما ولم يكن له غيره قل على الجلال (قوله وسطه ضيق) سيأتى ان هذا يسمى بالدر بكة وسياً في أضافى كتاب الشهادات أن الطبول كلها احلال الا الدر بكة وان المزامير كلها حرام الا لنفير (قوله حل على الثاني) بخلاف من له عود هو وغيره أو وصى بعود فانه يحمل على عود اللهو فتبطل الوصية لان العود لا يتبادر منه الا ذلك بخلاف الطبل حل (قوله وتنفوا الوصية بالاول) أى اذا صرح به كأن قال أوصيت بطل اللهو فهى مسألة مستأنفة كما يصرح به كلام الاصل حيث قال ولو اوصى بطل اللهو قلت اه وحل الغائها اذا كان الموصى له آدمياً معينا فان كان جهة عامة كالفقراء أو غير آدمى كالسجدة فان كان رضاه ما لاصح والا فلا حل (قوله أو مع تغيير يبقى معه اسم الطبل) أى طبل الحل وظاهره وان كان التغيير كثيراً حل (قوله طبل الباز) هو اسم ولي لله تعالى اسمه عبد القادر الجيلانى والمراد به طبل الفقراء بأنواعه ولعله انما أضيف اليه لانه أول من أنشأه وقيل سمي بذلك لانه يهيج الباز أى الصقر على الصيد كما يهيج الفقراء على الذكر (قوله أو أعطوه) بقطع الهمزة ووصلها غلط زى (قوله فى الثلاثة) وأما فى الاولى وهى أوصيت له بكذا فصريحة وان لم يذ كر فيها لفظ الموت حل ولم يسل بإيهام رجوعه للاولى لما عرف من سياقها ان أوصيت وما اشتق منه موضوعه لذلك شرح م ر ولو قال كل من ادعى على بعد موتى فأعطوه ما يدعيه ولا تطالبوا منه حجة كان كالوصية فيعتبر من الثلث ولا يتوقف على حجة وهذا هو المعتمد برماوى (قوله ومعلوم أن الكناية الخ) وهل يكتفى في النية باقتراثها بجزء من اللفظ أو لا بد من اقتراثها بجميع اللفظ كما فى البيع الأقرب الاول ويفرق بينهما بان البيع لما كان في مقابلة عوض احتبط له ع ش وكل ما احتاج للنية ان مات ولم تعلم نية بطل ولا بد من الاعتراف بها نطقاً منه أو من وارثه وان قال هذا خطي وما فيه وصيتى فلا يسوغ للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عالم بما فيه وقد أوصيت به وإشارة من اعتقل لسانه بحرقى فيها تفصيل الاخرس فيما يظهر شرح م ر (قوله مع قبول) ولوللبعض لفظاً أو فعلاً كالأخذ باليد حل ومثله غ ش وقال م ر فى شرحه الاوجه أنه لا بد من القبول لفظاً كما نقله عنه البرماوى وقوله بعده مخرج القبول قارن الموت كما يفيد

بثالث المتمول دفع ثلثها عدداً لا قيمة اذ لا قيمة لها وتعيرى يتمول أعم من تعبيرة بمال (أو) أو وصى (من له طبل هو) وهو ما يضرب به الخنثون وسطه ضيق وطرفاه واسعه ان (وطبل حل) كطبل حرب يضرب به للهوى بل وطبل حجاج يضرب به للاعلام بالنزول والارتحال (بطل حل على الثانى) لان الموصى بقصد الثواب وهو لا يحصل بالحرام (وتنفوا) الوصية (بالاول) أى بطل اللهو (الا ان صلح للثانى) أى طبل الحل بهيته أو مع تغيير يبقى معه اسم الطبل وقولى لثانى أعم من قوله لحرب أو حجاج اتناوله طبل الباز ونحوه (و) شرط (فى الصيغة لفظي شعر بها) أى بالوصية وفى معناه ما مر فى الضمان (صريحه) ايجاباً كأوصيت له بكذا أو أعطوه له أو هوله أو وهبته له (بعد موتى) فى الثلاثة وقولى كأوصيت الى آخره أعم مما عبر به (وكتابته كقوله من مالى) وان أشعر كلام الاصل بأنه صريح ومعلوم أن الكناية تقتصر الى النية اما قوله هوله فقط

كلامه

فاقرار الوصية كعلم من بابه (وتلزم) أى الوصية (بموت) لكن (مع قبول بعده ولو بترأخ فى) موصى له (معين) وان تعدد فلا يصح القبول قبل الموت لان الموصى أن يرجع فى وصيته

ولا يشترط القبول في غير معين كالفقراء ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا تجب التسوية بينهم وإنما يشترط الفور في القبول لأنه
أنما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول (٢٧٣) بالإيجاب وظاهر أنه لا حاجة للقبول

فما لو كان الموصي به اعتاقاً
كان قال اعتقوا عني فلانا
بعدموني بخلاف ما لو أوصى
له برقبته فإنه يحتاج إلى ذلك
لاقتضاء الصيغة له (والرد)
للموصية (بعدموت) لا قبله
ولامعه كالقبول (فان مات)
الموصي له (لا بعدموت
الموصي) بان مات قبله أو
معه (بطلت) وصيته لأنها
ليست بلازمة ولا آيلة إلى
اللزوم (أو بعده) قبل
القبول والرد (خلفه وارثه)
فهما فان كان الوارث يت
المل فالقابل والراذو
الامام وقولي لا بعدموت خلفه
أعم من تعبيره بما ذكره
(وملك الموصي له) المعين
للموصي به الذي ليس باعتاق
بعدموت الموصي وقبل
القبول (موقوف ان قبل
بان أنه ملكه بالموت) وان
رد بان أنه للوارث (وتبعه)
في الوقف (الفوائد) الحاصلة
من الموصي به كنمرة
وكسب (والمؤنة) ولو فطرة
(ويطالب موصي له) أي
يطالبه الوارث أو الرقيق
الموصي به أو القائم مقامهما
من ولي موصي (بها) أي
بالمؤنة (ان توقف في قبول
ورد) فان أراد الخلاص

كلامه الاتي حل (قوله ولا يشترط القبول في غير معين كالفقراء) لتعذرهم منهم ومن ثم لو قال الفقراء
حل كذا وانحصروا بان سهل عادة عدمهم تعين القبول شرح م (قوله ولا تجب التسوية بينهم) منه
ما وقع السؤال عنه في الوصية لجأوري الجامع الأزهر فلا تجب التسوية بينهم على الأقرب لأنه يشق
عادة استيعابهم ويحتمل وجوب التسوية لانحصارهم بسهولة عدمهم ع ش وم ملخصا ولا يجوز
اعطاء شيء لفقراء ورثة الموصي كافي شرح م (قوله والرد الخ) والقبول بعد الرد لا اعتبار به كالرد
بعد القبول سواء أقبض أم لا على المعتمد ومن صريح الرد ردتها أو لا قبلها أو بطلتها أو الغنيها ومن
كنايته نحو لا حاجة لي بها أو أنا غني عنها وهذه لا تليق بي فيما يظهر والأوجه صحة اقتصاره على قول البعض
فيها وفي الهبة إذا شرط المطابقة بين الإيجاب والقبول أنما هو في نحو البيع شرح م (قوله ولا آيلة
إلى اللزوم) أي بنفسها فلا يرد أنها آيلة إلى اللزوم بالقبول وأما البيع في زمن الخيار فإنه آيل للزوم بنفسه
(قوله خلفه وارثه) فان كان طفلا وجب على وليه القبول ويقضي الوارث منه دين مورثه لأنه كوروثه
ولو قبل بعض الورثة ملك بقدر حصته من الموصي به بر ماوى (قوله الذي ليس باعتاق) لا حاجة لاستثناء
هذه لأنها لم تدخل في قوله وملك الموصي له لأنه ليس فيها موصي له بل فيها وصية باعتاق اللهم إلا أن يقال
ان الرقيق موصي له ضمناً فكأنه أوصى له برقبته شيخنا (قوله موقوف) معنى الوقف هنا عدم الحكم
عليه عقب الموت بشئ شرح م (قوله ان توقف في قبول ورد) فان لم يقبل ولم ير ذخيره الحاكم بينهما
فان أبي حكم عليه بالابطال كتعجيز امتنع من الأحياء شرح م (قوله باعتاق رقيق) أي وتأخر
عقده مدة بعدموت الموصي (قوله فالملك فيه للوارث) فبدله لو قتل له نعم كسبه له لا للوارث كما صححه
في البحر لتقرر استحقاقه للعنق وهو المعتمد م ويدل عليه قول الشارح فالمؤنة عليه وسكت عن
الفوائد اه (درس)

فصل في الوصية بزائد على الثلث وفي تبرعات مخصوصة بكونها منجزة أو معلقة بالموت (قوله
ينبغي) أي يتدب على الراجح أو يجب على قول القاضي قل على الجلال (قوله على الثلث) أي
الموجود حال الوصية كما يدل عليه الحديث المذكور وان كان المعتبر أصالة ماله عند الموت بر ماوى (قوله
والاحسن الخ) هو كالأستدراك على المفهوم اذ مفهومه أنه يوصى بالثلث فأقل وهو يوههم استواءهما
في الحسن فدفعه بقوله والاحسن الخ قال زى قوله والاحسن هذا ما رجحه في الروضة لكن قال في
الام اذا ترك ورثته أغنياء اخترت أن يستوعب الثلث واذا لم يدعهم أغنياء كرهته أن يستوعب
الثلث ونقله في شرح مسلم عن الأصحاب اه اسعاد (قوله الثلث والثلث كثير) بنصب الأول على
الاعراء أو بتقدير فعل أي أعط الثلث ورفعه على أنه فاعل فعل محذوف أي يكفيك الثلث أو مبتدأ
خبر محذوف أي كافيك ع ش وتعمم الحديث كافي البخاري أنك أن تذر ذر يتك أغنياء خير من
أن تذرهم عالة يتكففون الناس قال الكرماني وان تذر بفتح الهمزة والعالة جمع عائل وهو الفقير
ويتكففون أي يمدون إلى الناس أ كفههم للسؤال وقال الزركشي أن تذر أي لان تذر ع ش على
م وأن تذر مبتدأ خبره خير والجملة خبر ان أي ترك ذر يتك الخ فالصبر مأخوذ من معنى تذر واللام
للابتداء وأصل الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تدن أبى وقاص رضي الله عنه وهو ثالث ثلاثة في

(٣٥ - (بجبري) - ثالث) ردأما لو أوصى باعتاق رقيق فالملك فيه للوارث إلى اعتاقه فالمؤنة عليه

وتعبري بالفوائد والمؤنة أعم من تعبيره بما ذكره (فصل) في الوصية بزائد على الثلث وفي حكم اجتماع تبرعات مخصوصة (ينبغي
أن لا يوصى بزائد على الثلث) والاحسن أن ينقص منه شيئاً لخبر الصحيحين الثلث والثلث كثير والزائدة عليه

خاص مطلق التصرف
لانه حقه فان لم يكن وارث
خاص بطلت في الزائد لان
الحق للمسلمين فلا يجزأ
كان وهو غير مطلق
التصرف فالظاهر انه ان
توقعت أهلية وقف الامر
اليها والابطلت وعليه يحمل
ما أفق به السبكي من
البطلان (وان أجاز) أجازته
تنفيذ للوصية بالزائد
(ويعتبر المال) الموصى
بثله مثلا (وقت الموت)
لا وقت الوصية لان الوصية
تملك بعد الموت فلأوصى
برقيق ولا رقيق له ثم ملك
عند الموت رقيقة تعلق
الوصية به ولو زاد ماله تعلق
الوصية به والمعتبر ثلث المال
الفاضل عن الدين (ويعتبر
من الثلث) الذي يوصى به
(عق علق بالموت) ولو مع
غيره (وتبرع بنجز في مرضه
كوقف وهبة) ولو اختلف
الوارث والمتهب هل الهبة في
الصحة أو المرض صدق
المتهب يمينه لان العين في
يده ولو وهب في الصحة
واقبض في المرض اعتبر من
الثلث أيضا أما المنجز في
صحته فيحسب من رأس
المال وكذا أم وله بنجز
عتقه في مرض موته (واذا
اجتمع تبرعات متعلقة

الاسلام حين عاده في مرضه وسأله عن الوصية بماله كله فلم يررض فقال بثلثه فلم يررض فقال بنصفه فلم
يررض فقال بثلثه فقال الثلث الخ برماوى (قوله قال المتولي) انما قدم قول المتولي على قول القاضي
مع أنه تلمينه اشارة الى قوته برماوى (قوله مكرهه) وان قصد حرمان الورثة على أنه لا حرمان
فيه أصلا أما الثلث فلان الشارع وسع له فيه ليستدرك به ما قرط منه فلم يؤثر قصده بذلك وأما الزائد
عليه فهو انما ينفذ اذا أجازوه ومع اجازتهم لا ينسب اليه حرمان فلا يؤثر قصده و يعتبر المال الذي
نكره الزيادة على ثلثه أو تحرم يوم الوصية فان زاد بعد ذلك تبين أن لا حرمة ولا كراهة سل (قوله
والا) أي وان لم تتوقع اهليته كمن به جنون مستحكم أيس من رثته بغلبة الظن بان شهد به خيران فان
برئ وأجاز بان نفوذها كما في شرح م (قوله فاجازته تنفيذ) أي لا ابتداء عطية وعلى الاول
لا يحتاج للفظ هبة وتجديد قبول وقبض وهذا من فوائد الخلاف في أن الاجازة تنفيذ أو عطية مبتدأة
ولارجوع للجيز قبل القبض وتنفيذ من المفلس وعليهما لا بد من معرفته لقدر ما يجيزه من التركة ان
كانت بمشاع لامعين ومن ثم لو أجاز وقال ظننت قلة المال أو كثرته ولم أعلم كيته وهي بمشاع حلف أنه لا يعلم
ونفذت فيما ظنه فقط أو بمعين لم يقبل اه حجج ولو أقام الموصى له يمينه بعلمه بقدرها عند الاجازة
لزم عن وقال زى وينبغي أن يعرف الوارث قدر الزائد على الثلث وقدر التركة فلو جهل
أحدهما لم تصح كالابراه من المجهول اه (قوله تملك بعد الموت) حتى لو قتل الموصى ووجبت الهبة
أخذ ثلثها كما في شرح م وحل وقوله وجبت الهبة أي بنفس القتل بان كان خطأ أو شبه عمد
أما لو كان عمدا يوجب القصاص فعني عنه على مال لم يضم للتركة لانه لم يكن ماله وقت الموت ع ش على
م (قوله ولو مع غيره) كأن قال ان مت ودخلت الدار فانت حر فيشترط دخوله بعد الموت الا أن
يريد الدخول قبله فينبع وقيل لا فرق بين تقدم الدخول وتأخره والاوّل أصح كما في شرح م في
كتاب التدبير (قوله لان العين في يده) قضيته أنها لو كانت في يد الوارث وادعى أنه ردها اليه أو الى
مورثه وديعة أو رعاية صدق الوارث أو بيد المتهب وقال الوارث أخذتها غصبا ونحو وديعة صدق المتهب
وهو محتمل ولو ادعى الوارث موته من مرض تبرعه والمتبرع عليه شفاء وموته من مرض آخر أو
بغاة فان كان مخوفا صدق الوارث والا فلا آخر لأن غير المخوف بمنزلة الصحة وهما لو اختلفا في صدور
التبرع فيها أو في المرض صدق المتبرع عليه لأن الأصل دوام الصحة فان أقاما بينتين قدمت بينة
المرض وهي بينة الوارث لانها نافذة م (قوله اعتبر من الثلث أيضا) لان الهبة لا تلزم الا بالقبض اه
(قوله اقرع بينهم) وكذا يقرع اذا رتب كأن قال اذا مت فسالم حرثم بكر ثم غام كما يفيد كلام شيخنا
كحج وهو خلاف ظاهر كلام الشرح اه حل وعبرة شرح م اقرع بينهم سواء وقع ذلك
مع أم مرتبا ثم قال أما لو اعتبر الموصى وقوعها مرتبة كأعتقوا سالما ثم غام أو فغانما وكأعطوا زيدا
مائة ثم عمراماته وكأعتقوا سالما ثم أعطوا عمراماته فلا بد من تقديم ما قدمه اه فيحمل ما ذكره أولا
من التعميم على ما اذا كان الاعتاق من الموصى وما ذكره آخر على ما اذا اعتبر الموصى وقوع العتق
من غيره فلا يخالف صنيعة صنيعة شيخ الاسلام والصواب حمل الترتيب في كلام م على الترتيب في
اللفظ بلا حرف مرتب بخلاف ما فهمه حل ويدل للصواب قول قل على الجلال قوله واذا اجتمع
تبرعات أي غير مرتبة والاقدم الاول فالاول على المعتمد سواء كانت منه كذا مت فسالم حرثم غام وهكذا
أو بأمره كأعتقوا بدموتى سالما ثم غام وهكذا أو أعتقوا سالما ثم أعطوا زيدا كذا أو دبر عبده ثم

بالوت وعجز الثلث) عنها (فان تمحضت عتقا) كأن قال اذا مت فأنتم أحرار أو فسالم وبكر وغانم
أحرار (أقرع) بينهم فن خرجت قرعته عتق منه ما يفي بالثلث ولا يعتق من كل شقص (والا) بان تمحضت غير عتق كأن أوصى لزيدا

بمائة ولعمر وبخمسين ولبكر بخمسين ولم يرتب أو اجتمع لعنق وغيره كأن أوصى بعنق سالم وقيته مائة ولز يد بمائة ولم يرتب وثلاث ماله فيهما مائة (قسط الثالث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار في الاولى وعلى العنق وغيره باعتبارها فقط أو مع المقدار في الثانية ففي مثال الاولى يعطى زيد خمسين وكل من عمرو وبكر خمسة وعشرين وفي مثال (٢٧٥) اثنا عشر من سالم نصفه ولز يد خمسون

نعم لو دبر عبده وقيته مائة وأوصى له بمائة وثلاث ماله مائة قدم عتق المدبر على الوصية له (ك) تبرعات (منجزة) فانه ان تمحض العنق كعتق عبيد أقرع حنرا من التشفيع في الجميع أو تمحض غيره كإبراء جمع أو اجتمعا كأن تصدق واحد من وكلاء ووقف آخر وعتق آخر قسط الثالث مثل ما مر هذا اذا لم ترتب المعلقة والمنجزة (فان ترتبنا) كأن قال أعتقوا بعد موتى سالم غاما أو أعطوا زيدا مائة ثم عمر مائة وأعتقوا سائلا ثم أعطوا زيدا مائة أو أعتق ثم تصدق ثم وقف (قدم الاول) منها (فالاول الى) تمام (الثالث) وتوقف ما بقي على اجازة الوارث ولو كان بعضها منجزا وبعضها معلقا بالموت قدم المنجز لانه يفيد الملك حالا ولازم لا يمكن الرجوع فيه وذكر الترتيب في المتعلقة بالموت من زيادتي (ولو قال ان أعتقت غاما فسالم حر فأعتق غاما في مرض موته تعين) للعنق بغير زده بقولي (ان خرج وحده من

أوصى له بمال فيقدم فيه العنق على الوصية كما تقدم (قوله ولم يرتب) أي بشم أو الفاء وذكره ايضا والافستغنى عنه بقوله هذا اذا لم يرتب الخ (قوله باعتبار القيمة) أي في المتقومات كأن أوصى لزيد بشوب قيمته مائة ولعمر وبكر بشوب قيمته خمسون ولبكر بشوب كذلك وثلاث ماله مائة فتنفذ الوصية في نصف كل الثياب لا يقال مثاله في المقدار فكيف قال باعتبار القيمة لانا نقول الشارح مثل بقوله كأن أوصى الخ فشمول ما لأوصى لزيد بعين وكذا البقية برماوى وكان الاولى أن يمثل أولا بالمتقوم أيضا ويمكن شمول المائة في كلامه للمتقوم كاته شاة وكذا الخمسون (قوله باعتبارها فقط) أي ان كان غير العنق اعيانا فقط وقوله أو مع المقدار أي ان كان غير العنق مقدارا أو فيه مقدار برماوى كأن أوصى بعنق غام وقيته مائة وأوصى لزيد بمائة وثلاث ماله مائة فيعتق نصفه ويعطى زيد نصف المائة (قوله أو المقدار) أي في المثليات كأن أوصى بمائة دينار لعمر ووبكر بخمسين ولبكر (قوله نعم لو دبر الخ) استدراك على قوله قسط الثالث وكان مقتضى التفسير في هذه الصورة أن لا يعتق الا نصفه ويستحق نصف المائة (قوله قسم عتق المدبر) لتشوف الشارع للعنق (قوله قسط الثالث) نعم لو تعدد العنق أقرع فيما يخصه من (قوله أو أعتق الخ) يعلم منه أن الترتيب في المنجزة معناه تقدم بعضها على بعض في الخارج لا الترتيب بشم ونحوها والحاصل أن التبرعات اما أن تمحض عتقا أو تمحض غيره أو يكون البعض عتقا والبعض الآخر غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل اما أن تكون كلها مرتبة أو غير مرتبة والبعض مرتب والبعض غير مرتب فهذه تسعة وعلى كل اما أن تكون معلقة أو منجزة أو البعض معلقا والبعض منجزا فالجواب تسعة وعشرون وحكمها انها ان كان البعض معلقا والبعض منجزا قدم المنجز مطلقا أي تقدم أو تأخر عتقا كان أو غيره لا فادنه الملك حالا وان كانت مرتبة قدم أو لا فاول الى تمام الثالث مطلقا أي سواء كان عتقا أو غيره وان كانت دفعة فالتسعة عتقا سواء المعلقة والمنجزة يقرع فيها بين الجميع وان كانت غير عتق أو اجتمع عتق وغيره وزع الثالث على الجميع (قوله لأن تسلطه الخ) بهذا التعليل اندفع ما يقال في منعه من التسلط على ثلث الحاضر نظرا لانه ثابت له على كل حال تلف الغائب وسلم (قوله لاحتمال سلامة الغائب) علم منه أن محل ذلك اذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه لتعذر الوصول اليه خوفاً ونحوه والا فلا حكم للغيبة ويسلم للموصى له الموصى به وينفذ تصرفه فيه وتصرفهم في المال الغائب شرح مر فلو تصرفوا في باقيها بان تلف الغائب فكمن باع مال أبيه ظانا بحياته فبان ميتا فيصح وان بان سالما وعاد اليهم تبين بطلان تصرفهم ولو تصرف الموصى له في الثالث صح مطلقا وكذا لو تصرف في الكل وبان سلامة الغائب اه زى لكن هذا بناء على قول المصنف لم يتسلط موصى له الخ الا أن يجاب بان معناه لم يجوز للموصى له ان يتسلط على شيء وكلام زى في نفوذ التصرف ولاتنافي بين عدم الجواز والنفوذ اه وقول زى باقيها أي التركة والمراد منه ثلثا الحاضر وكان الاولى أن يقول باقية أي الحاضر يعني الباقي بعد الثالث (قاعدة) كل مال مات عنه الميت بان كان ديناً على الناس ولم يقبضه الوارث فتوابعه للميت ولا ينافيه جواز مطالبة الوارث به لأن الحق له فيه لكن لا يملكه الا اذا قبضه وهي قاعدة عظيمة برماوى

الثالث) ولا افراغ لاحتمال أن تخرج القرعة بالحرية لسالم فيلزم ارفاق غام فيفوت شرط عتق سالم فان لم يخرج من الثالث عتق بقسطه أو خرج مع سالم أو بعض منه عتقا في الاول وغام وبعض سالم في الثاني (ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله) وباقيه غائب (لم يتسلط موصى له على شيء منه حالا) لان تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثلي ما تسلط عليه والوارث لا يتسلط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب

(فرع) لو أوصى بالثالث وله عين ودين دفع للموصي له ثلث العين وكلما قضى من الدين شيء دفع له ثلثه (درس) (فصل) في بيان المرض الخوف والملحق به المقتضى (٢٧٦) كل منهما الخوف في التبرع الزائد على الثلث لو (تبرع في مرض خوف)

أى يخاف منه الموت (ومات) فيه ولو بنحو غرق أو هدم (لم ينفذ) منه (ما زاد على ثلث) لأنه محجور عليه في الزائد بخلاف ما إذا برئ منه فإنه ينفذ لتبين عدم الخوف (أو) في مرض (غير خوف) فوات ولم يحمل موته (على جفأة) كاسهال يوم أو يومين (فكذا) أى لم ينفذ ما زاد على الثلث لأنه حينئذ خوف لاتصال الموت به فإن حمل عليها كان مات وبه جوب أو وجع ضرس أو عين نفذ (زان شك فيه) أى فى أنه مخوف (لم يثبت الا بطيبين مقبولي الشهادة) لأنه يتعلق به حق آدمى ولا يثبت بنسوة ولا برجل وامرأتين الآن يكون المرض علة باطنة بامرأة لا يطلع عليها الرجل غالباً فيثبت بمن ذكر (ومن الخوف قولنج) بضم القاف وفتح اللام وكسرهما وهو أن تنفذ أخلاط الطعام في بعض الأمعاء فلا يترى ويصعد بسببه البخار الى الدماغ فيؤدى الى الهلاك (وذات جنب) وسماها انشافي رضى الله عنه ذات الخاصرة وهى

(فصل في بيان المرض الخوف والملحق به) (قوله المقتضى كل منهما) صفة لازمة وهى السبب في ذكر المرض الخوف هنا (قوله مخوف) بان لا يندر الموت منه وقوله أى في مرض غير مخوف بان يندر الموت منه حل وفي شرح م ر ان المخوف ما يكثر فيه الموت عاجلاً وان خالف المخوف عند الأطباء فلا يشترط في كونه مخوفاً غلبة حصول الموت بل عدم ندرته كالبرسام الذى هو مرض في حجاب القلب أو الكبد يصعد أثره الى الدماغ كما نقله عن الامام وأقره وهو المعتمد (قوله أى يخاف منه الموت) ففيه حذف وإيصال والتقدير مخوف منه ومقتضى هذا التفسير أن يقال المخيف ولهذا قال بعضهم أنه الصواب لكن جوز النوى فيه الوجهين برماوى ولو وقع التبرع في مرض غير مخوف ثم طرأ الخوف عليه فإن قال أهل الخبرة يفضى الى الخوف فنخوف وان قالوا لا يفضى اليه غالباً فالتبرع فيه كالشك في الصحة عن (قوله برئ منه) بفتح الراء وكسرها وفي المصباح أن ضمها لغة فهو من باب نفع وتعب وقرب وبرى من الدين بكسرها برماوى (قوله على جفأة) أى ولا على سبب آخر كغرق وهدم حل وهو بضم الفاء والمد وفتح فسكون اه شرح م ر وفي الحديث انه راحة للمؤمن وحل الخبر الآخر بانه أخذة أسف على غير المستعد قل على الجلال (قوله لاتصال الموت به) يؤخذ منه أن المخوف ما اتصل به الموت وبه صرح زى فان قيل المرض ان اتصل به الموت فهو مخوف وان لم يتصل به فهو غير مخوف فافائدة ذكره أجيب بان فائدة اذا تبرع فيه ومات بسبب آخر كهدم أو غرق فإنه يحسب من الثلث زى (قوله وبه جرب الخ) أى فان هذه غير مخوفة (قوله وان شك فيه) أى فيما لم ينص الفقهاء على أنه مخوف أو غير مخوف والأفلا عبرة بقول غيرهم فيه مما يخالف قولهم حل (قوله لم يثبت الا بطيبين) عبارة م ر لم يثبت كونه مخوفاً الا الخ ثم قال ويقبل قول الطيبين في نفي كونه مخوفاً أيضاً خلافاً للتولى وقد لا ترد عليه لارجاع ضمير ثبت لكل من طرفي الشك أى لم يثبت كونه مخوفاً وغير مخوف كما قاله حل وهذا بخلاف ما تقدم في التيمم فان المرض فيه يثبت بواحد والفرق أن الحق ثم لله تعالى وهذا لآدمى عن ولو اختلفت الاطباء رجح العلم فلاكثر عدداً فمن يخبر أنه مخوف لأنه علم من غامض العلم ما خفى على غيره أما لو اختلفا في عين المرض كأن قال الوارث كان حى مطبقة والتبرع عليه كان وجع ضرس فإنه يكفي غير طيبين كاذ كره م ر (قوله قولنج) هو من الخوف ابتداء ودواما حل وينفعه ابتلاع الصابون غير المبلول وأكل التين والزبيب وبضربه حبس الريح وشرب الماء البارد وأشار بمن الى عدم حصر الامراض المخوفة وانما ذكر منها ما يقلب وقوعه قل على الجلال قال بعضهم وجلة ما يعترى الانسان خمسة وثلاثون ألف مرض برماوى (قوله فيؤدى الى الهلاك) أى وان اعتاد ذلك حل (قوله وذات جنب) وهى المعروفة بالقصة وينفعها شرب البنفسج وضماها أى ادھانها به واستعمال القرقة على الريق وهو من المجربات قل على الجلال (قوله ورعاف دائم) أى متتابع هو الاسهال من الخوف دواماً لا ابتداء ولا بد من مضى زمن يفضى مثله فيه عادة كثير الى الموت ولا يضبط بما يأتى في الاسهال لان الدم قوام البدن حل وينفع الرعاف أن يكتب بدمه اسم صاحبه على جبهته وضماها الاثف بالعفص ملتوتامع الزيت والحاصل أن المرض أقسام ثلاثة قسم مخوف ابتداء ودواما كالقولنج وقسم مخوف دواماً لا ابتداء كالاسهال وقسم مخوف ابتداء لا دواماً كالقالج برماوى (قوله متتابع) بان زاد على يومين أخذ بما يأتى بعده وكان بحيث لا يقدر معه على اتيان الخلاء

قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك ومن علاماتها ضيق النفس والرعاف والحمى اللازمة (ورعاف دائم) بتثليث الراء لأنه يسقط القوة بخلاف غير الدائم (واسهال متتابع) لأنه

يشترط طوبى البدن (أو) غير متتابع كاسهال يوم أو يومين (و) لكن (خرج الطعام غير مسهل) بان يشترق البطن فلا يمكنه الامساك (أو) خرج (بوجع) ويسمى الزحير (أو) خرج (بدم) من (٢٧٧) عضو شريف ككبد بخلاف دم اليواسير

واعتبار الاسهال في الثلاثة

من زياتى (ودق) بكسر

الذال وهو داء يصيب القلب

ولا تدمعه الحياة غالبا

(وابتداء فالج) وهو

استرخاء أحد شقي البدن

طولا وسببه غلبة الرطوبة

والبلغم فاذا هاج رجا أطفأ

الحرارة لفرزية وأهلك

بخلاف دوامه ويطلق الفالج

أيضا على استرخاء أى عضو

كان وهو المراد هنا (وحى

مطبقة) بكسر الباء أشهر

من فتحها أى لازمة (أو

غيرها) كالورد وهى التى

تأتى كل يوم والغب وهى

التي تأتى يوما وتقطع يوما

والثالث وهى التى تأتى

يومين وتقطع يوما وحى

الاخوين وهى التى تأتى

يومين وتقطع يومين (الا

الربع) وهى التى تأتى يوما

وتقطع يومين فليست مخوفة

لان المحموم بها يأخذ قوة فى

يومى الاقلاع والحي البسيرة

ليست مخوفة والرابع

والورد والغب والثالث

بكسر أولها (و) منه (أسر

من اعتاد القتل) للأسرى

مسلم كان أو كافر فتعبرى

بذلك أولى من تعبيرة

بأسر كفار (والتحام قال

بين مكافئين) أو قريبي التكافؤ سواء أكانا مسلمين أم كافرين أو مسلما وكافرا (وتقديم لقتل) هو أعم من قوله لقتل أو رجيم

(واضطراب رجى فى) حق (راكب سفينة) فى بحر أو نهر عظيم (وطلق) بسبب ولادة (وبقاء لمشيئة) وهى التى تسميها النساء الخلاصة

لان هذه الاحوال تستعقب الهلاك غالبا فان انفصلت المشيئة فلا خوف ان لم يحصل بالولادة جراحة أو ضرب بان تليد درس

حل وينفعه كل الكزبرة المحمصة على الريق وأكل السفرجل والكمك الشامى وقوله فلا يمكنه الامساك وينفعه كل قراميط السمك برماوى (قوله ويسمى الزحير) بفتح الزاى وينفعه كل الزمان الخامض برماوى (قوله وابتداء فالج) وهو سبعة أيام ع ش وينفعه كل الثوم وعسل النحل والفلفل يدق الثوم مع الفلفل ويخلط فى العسل ويستعمل صباحا ومساء قل على الجلال (قوله فاذا هاج) أى سببه وقوله بخلاف دوامه أى فهو مخوف ابتداء لا دواما حل (قوله وهو استرخاء) أى عند الاطباء وقوله ويطلق أى عند الفقهاء برماوى (قوله وهو المراد هنا) اذ كان مردها نفا كان المناسب تقديمه (قوله وحى مطبقة) وهى المشيئة بالسموية شيخنا عزى وقوله أى لازمة بان تتجاوز يومين أخذاء ما بعده برماوى فان لم تتجاوزهما فغير مطبقة (قوله وهى التى تأتى كل يوم) أى ولا تستغرق ولا تتقيد بقدر زمن قل على الجلال (قوله وهى التى تأتى يوما) أى وان استغرقت وقوله وتقطع يوما أى فلان فى جزء من أجزاءه ويقال مثل ذلك فيما بعده قل على الجلال (قوله الا الرابع) وهى التى تأتى يوما (الح) وجه تسميتها بذلك أن مجيئها ثانيا بالنسبة للاول فى الرابع شرح مر (قوله فليست مخوفة) محل ان لم يتصل بها الموت والافقد مر فيها تفصيل بين أن يكون التصرف قبل العرق أو بعده مر فان كان قبل العرق فلا ينفذ ما زاد وان كان بعده نفذ ما زاد لانه صحيح حينئذ كما صرح به فيما مر (قوله البسيرة) حكى يوم أو يومين حل وهى المشيئة بالهواء عزى (قوله ومنه أسر من اعتاد القتل) من اضافة المصدر لفاعله وفصله عن مع أنه معطوف على قولنج لينبه على أن هذه ملحقة بالخوف لكن كلام المصنف يقتضى أنها من المخوف وكذا قول الشارح ومنه لان الضمير راجع للمخوف وعبرة المنهاج والمذهب أنه يلحق بالمخوف أسركفار الخ فالاولى أن يقول ويلحق به أسرا الخ قال مر فى شرحه ويلحق بالمخوف أشياء كالوباء والطاعون أى زمنا فتصرف الناس كلهم فيه محسوب من الثالث لكن قيده الكافى بما اذا وقع فى أمثاله وهو حسن كما قاله الاذرى (قوله وتقديم لقتل) ظاهر تعبيرهم بالتقديم أن ما قبله ولو بعد الخرج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر لبعده السبب حينئذ وانه بعد التقديم لو مات بهدم مثلا كان تبرعه بعد التقديم محسوباً من الثالث كاللوات أيام الطعن بغير الطاعون شرح مر (قوله فى حق راكب سفينة) وان أحسن السباحة وقرب من البر حيث لم يغاب على ظنه النجاة منه مر (قوله وطلق) هذا ان مات فان سلمت نفذ جز ما كمر يض برأ برماوى (قوله فائدة) روى التعليق فى تفسير آخر سورة الاحقاف عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال اذا عسر على المرأة ولادتها فليكتب فى صحيفة ثم يغسله ويسقى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرونهم يللبثوا الا عشيبة أوضاعها كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يللبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون اه خ ط (قوله بسبب ولادة) وان تكررت ولادتها وموت الولد فى البطن مخوف وخرج بالولادة لقاء العلة والمضغة فليس بمخوف من ل وخص الزركشى كون الطلق مخوفا بالابكار والنساء الصغار وقال هو وحسن (قوله نستعقب الهلاك) أى تطلبه عقبها أو تستلزمه

فصل في أحكام لفظية الموصى به والموصى له (يتناول شاة وبعير) من جنسهما (غير سخة) في الأولى (و) غير (فصيل) في الثانية
 فيتناول كل منهما صغير الجنة (٢٧٨) وكبيرها والمعيب والسليم والذكر والأنثى والخنثى ضأناً ومغزاً في الأولى

و بنحائي وعرباً في الثانية
 لصدق اسمهما بذلك
 والهاء في الشاة للوحدة أما
 السخة وهي الذكر والأنثى
 من الضأن والمعز ما لم يبلغ
 سنة والفصيل وهو ولد
 الناقة إذا فصل عنها فلا
 يتناولهما الشاة والبعير
 لصغر سنهما ولو وصف
 الشاة والبعير بما يعين
 الكثرة أو الأنثى أو غيرها
 اعتبر وتعيير بما ذكر في
 البعير أولى من تعييره لتناوله
 الناقة (و) يتناول (جل
 وناقة بنحائي) بشدة الدياء
 وتخفيفها (وعرباً) لما
 (الأحدهما الآخر) أي لا
 يتناول الجمل الناقة والعكس
 لأن الجمل للذكر والناقة
 للأنثى (ولا) تتناول (بقرة
 نورا وعكسه) لأن البقرة
 للأنثى والثور للذكر ولا
 يخالفه قول النووي في
 تحريره أن البقرة تقع على
 الذكر والأنثى باتفاق أهل
 اللغة لأن وقوعها عليه لم
 يشتهر عرفاً وإن أوقعها
 عليه الأصحاب في الزكاة
 (وتتناول دابة) في العرف
 (فرساً وبغلاً وحماراً)
 لاشتهارها فيها عرفاً فلو قال
 دابة للكر والغرأ وللقتال
 اختصت بالفرس أو للحمل

فصل في أحكام لفظية الموصى به والموصى له ذكر من الأولى سبعة عشر حكماً ومن الثانية ثلاثة
 عشر أولها قوله أو أوصى لهما (قوله لفظية) فيحمل اللفظ على معناه اللغوي ثم العرف العام ثم الخاص
 ببلد الموصى ثم باجتهاد الموصى ثم الحاكم فلو أوصى بطعام حل على عرف الموصى لا عرف الشرع الذي
 في لربا قل على الجلال (قوله من جنسهما) خرج الأطباء إذا أوصى بشاة من شياهه وليس له إلا
 الأطباء فتدخل بخلاف ما لو أوصى بشاة من غنمه وليس له إلا الأطباء فلا تدخل لأنه يقال لها شياه البر
 لا غنمه وقوله غير سخة أي إن كان له غير السخال والأدخلة شرح مر (قوله ضأناً ومغزاً) وإن
 كان عرف الموصى اختصاص الشاة بالضأن لأنه عرف خاص فلا يعارض اللغة والعرف العام شرح مر
 (قوله والهاء في الشاة للوحدة) كان الأولى التفرع بالفاء لأن ذلك علم من صدق الشاة بالذكور والأنثى
 حل فهو جواب عما يقال كيف تصدق الشاة بالذكور مع وجود الناء (قوله إذا فصل عنها) أي ولم يبلغ
 سنة والاسم ابن مخاض أو بنتها ع ش (قوله أولى من تعييره لتناولها الناقة) لعل وجه الأولوية أن
 عبارة الأصل توهم اختصاصه بالكبير فلا يتناول نحو الحقة وبنت اللبون ع ش وتقتضي أيضاً أنه
 لا يتناول غير الناقة فكان الأولى أن يقول أولى وأعم (قوله جل) هو في عرف الفقهاء ما تم له سنة وعند
 أهل اللغة ما دخل في السابعة وقبل ذلك يقال له بكر وقعود كما في ع ش عن حج وقوله بنحائي واحده
 بنحائي وبخنية مر (قوله أي لا يتناول الخ) دفع به توهم عود الضمير للبخائي والعرباء برماوى (قوله
 ولا تتناول بقرة نورا) أي ولا عجلة مر (قوله لأن البقرة للأنثى) أي من العرباء والجواميس حل أي
 إذا بلغت سنة ودونها عجلة برماوى وقوله ولذا كراى من العرباء والجواميس حل أي إذا بلغت سنة
 ودونها عجل برماوى ويتناول البقرة جاموساً وعكسه كما يحسنه بدليل تكميل نصاب أحدهما بالآخر
 وعدهما في الرابض واحد بخلاف بقرة الوحش فلا يتناولها البقرة نعم إن قال من بقري ولا بقرة سواها
 دخلت كما يحسنه الزركشى وإنما حنث من حلف لا يأكل لحم بقرياً كل لحم بقري وحشى لأن ما هنا مبني
 على اللغة حيث لا عرف عام بخالفها ثم لا يبنى على اللغة إلا إذا اشتهرت والارجع للعرف العام والخاص
 شرح مر (قوله لم يشتهر عرفاً) أي في عرف الفقهاء ومحل الرجوع للغة في هذا الباب ما لم يوجد عرف
 بخالفها والأقدم عليها كما يؤخذ من شرح مر (قوله وإن أوقعها) أي إيقاعها غير مشتهر اه (قوله في
 العرف) أي عرف الفقهاء فلا ينافي أنها في العرف العام كل ذات أربع فان قلت حل الدابة على عرف
 الفقهاء فيه تقدم العرف الخاص على غيره مع أنه مؤخر قلت يمنع كون عرف الفقهاء خاصاً لأن المراد
 بالخاص الخاص ببلد الموصى وعرف الفقهاء المذكور عام لكل بلدة فالمراد بالعرف العام ما لا يختص
 ببلد الموصى فيشمل عرف الفقهاء المذكور كما يؤخذ من قول على الجلال (قوله فرساً الخ) فإن لم يكن
 له واحد من الثلاثة وكان له دابة غيرها حل عليها لأن الحقيقة إذا تعذر رجوع للمجاز كالموقف على ولده
 ولم يكن له الأولاد حل عليه (قوله للكر) أي على العدو والفر منه وهل يشترط أن تكون صالحة للكر
 والفر حال الوصية أو لا يشترط كونها صالحة لذلك حال الوصية بل الشرط صلاحها لذلك ولو في المستقبل
 الذي مال إليه الشيخ زى أنه لا يشترط صلاحها لذلك حال الوصية فلا وارث دفع فرس صغير وإن لم تصلح
 لما ذكر لأنها تصلح له في المستقبل عن (قوله فإن اعتيد الجمل) أي في بلد الموصى زى بأن تكرر ذلك
 واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله ع ش على مر (قوله وقواء النووى) معتمد (قوله وإن اعتيد

القتال

فبالغل أو الحمار فإن اعتيد الجمل على البراذين دخلت قال المتولى فإن اعتيد الجمل على الجمل أو البقر أعطى

منها وقواء النووى وضعفه الرافعى وإن اعتيد

القتال على الثيلة وقد قال دابة للقتال دخلت فيما يظهر (و) يتناول (رفيق صغير أو ثني ومعيبا وكافرا وعكوسها) أي كيراوذ كراوخشي وساليا ومسلما لصدق اسمه بذلك (ولو أوصى بشاة من غنمه ولا غنم له) عند موته (لغت) وصيته إذا غنم له (أو) بشاة (من ماله) ولا غنم له عند موته (اشترى له) شاة ولو معيبة فإن كان له غنم في الصورة الأولى أعطى شاة منها وفي الثانية جاز أن يعطى شاة على غير صفة غنمه (تنبيه) لو قال اشترى والله شاة مثلا لم يشتره معيبة كما لو قال لو كيله اشترى شاة (أو) أوصى (باحد أرقائه فتلقوا) حسا أو شرعا بقتل أو غيره (قبل موته بطلت) وصيته وإن كان القتل مضمنا إذ (٢٧٩) لارقيق له (وإن بقي واحد من) الوصية فليس للوارث أن يمسكه ويدفع قيمة تالف وإن تلقوا بعد موته بمضمن ولو قبل القبول صرف الوارث قيمة من شاء منهم وصورتها أن يوصى باحد أرقائه الموجودين فلأوصى باحد أرقائه فتلقوا الا واحدا لم يتعين حتى لو ملك غيره فالوارث أن يعطى من الحادث وقولي فتلقوا أعم من قوله فأتوا أو قتلوا (أو) باعتاق رقاب ثلاث) منها يعتقن لأنه أقل عدد يقع عليه اسم الجمع (فإن عجز ثلثه عنهن لم يشتر شقص) لأنه ليس برقة بل يشترى نفيسة أو نفيسة (فإن فضل عن) شراء (نفيسة أو نفيستين ثني فلورثته) وتبطل الوصية فيه كالأول يوجد الا ما يشترى به شقص وقولي نفيسة من زيادتي (أو) أوصى (بصرف ثلثه للعتق اشترى شقص) أي يجوز شراؤه بلا خلاف سواء قدر على التكميل

القتال) أي في بلد الموصى حل (قوله ولو معيبة) هذا مع ما يأتي قرىبا صريح في الفرق بين كون الأمر بالشراء صريحا أو كونه لازما اهـ حل (قوله اعطى شاة منها) وليس للوارث أن يعطيه من غيرها وإن رضيا لأنه صلح على مجهول ولو لم يكن له سوى واحدة تعينت أي إن خرجت من الثلث شرح مر (قوله) وإن كان القتل مضمنا) ويفرق بينه وبين ما صرح في الحمل واللبن إذا تلقا تلقا مضمنا بعد الموت فإن الوصية في بدلها ما بان الوصية ثم يعين شخصي فيتناول بدله وهما بهم وهو لا بد له فاشترط وجود ما يصدق عليه عند الموت وحينئذ يكون بدله مثله لتيقن شمول الوصية له حيث قد بخلاف التلف قبله فإنه لم يتحقق شموله له شرح مر وقوله تلقا مضمنا بعد الموت فالتقييد يمنع الإرادة من أصله فإنه في مسألة الرقيق إذا قتل بعد الموت لم تبطل الوصية فيكون حكمه كاللبن والحمل إذا تلقا عرش على مر ملخصا باختصار (قوله تعين) ولا تدخل ثيابه بجزء ما بعضهم أجرى فيه خلاف البيع والراجح عدم دخولها اهـ حل (قوله بمضمن) فإن كان بغير مضمن وقبل الوصية عين الوارث واحدا ولزمه تجهيزه من حل (قوله صرف الوارث قيمة من شاء منهم) ولزم الموصى له تجهيزه لكن إن كان في الورثة طفل أو نحوه تعين إعطاء أهلهم قيمة وعليه يحمل ما في الشامل وغيره من حل (قوله وصورتها) راجع لقول المتن وإن بقي الخ وقوله أن يوصى الخ بان صرح بذلك وقوله فلأوصى الخ أي ولم يصرح بالموجودين كما ذكره حل (قوله ثلاث) فلا يجوز نقص عنها وتجاوز الزيادة عليها بل هي أفضل كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه الاستكثار مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستعلاء عكس الاضحية ولو صرفه أي الثلث للثلاثين مع إمكان الثالثة ضمها باقل ما يجزى به رقة شرح مر (قوله يعتقن) بالبناء للمجهول ليناسب قوله اعتاق إذا لم يضمن اعتاق الوارث لمن (قوله لم يشتر شقص) وإن كان باقية حرا اهـ حل (قوله كالأول يوجد الا ما يشترى به شقص) ظاهره وإن كان ذلك الشقص باقية حرا حل (قوله سواء قدر على التكميل) أي من ثلث مال الموصى والاعتماد أنه لا يجوز شراء ذلك الا عند العجز عن التكميل أي وعمما باقية حرا اهـ حل (قوله أو أوصى لهما) أعاد العامل فيه دون سابقه لأن هذا شروع في أحكام الموصى له وما قبله من أحكام الموصى به (قوله في الأولى) وهي إن كان حرك ذكرا والثانية وهي إن كان حرك أنثى وانظر لو ولدت في الحالين خنثيين هل يوقف الحال الظاهر نعم اهـ حل (قوله قسم بينهما) بخلاف ما لو قال إن كان حرك أنثى أو بنتين فاشترى لهما تلقوا لأن كلام من الذكرا والأنثى اسم جنس يقعان على القليل والكثير بخلاف الابن والبنات حل وممر (قوله أعطاه الوارث) أي إذا لم يكن وصى وقوله من شاء منهما أي فلا يقسم بينهما والفرق بين ههنا وبين قوله إن كان حرك ذكرا فله كذا فلو لدت ذكرين حيث يقسم بينهما إن حرك مفرد مضاف فيعم بخلاف النكرة فإنها

أم لا لكن التكميل أولى وفاقا للسبكي (أو أوصى لهما) بكذا (ف) هو (من انفصل) منها (حيا) فلوات بحيين فلهما ذلك بالسوية ولا يفضل الذكرا على الأنثى لاطلاق جملها عليهما وأنت بحى وميت فلا حى ذلك كله لأن الميت كالعدم (ولو قال إن كان حرك ذكرا أو) قال إن كان (أنثى فله كذا فلو لدتهما) أي ولدت ذكرا أو أنثى لغت) وصيته لأن جملها جميعه ليس بذكر ولا أنثى فإن ولدت في الأولى ذكرين وفي الثانية اثنتين قسم بينهما (أو) قال إن كان (ببطنك ذكر) فله كذا (فولدتها) أي ولدت ذكرا أو أنثى (فلذا ذكر) لأنه وجد بطنها وزيادة الأنثى لا تضر (أو) ولدت (ذكر بن أعطاه) أي الموصى به (الوارث من شاء منهما)

كأولهم الموصى به يرجع فيه إلى بيانه (٢٨٠) ولو قال ان ولدت ذكر فلها مائة أو أنثى فلها مائة فولدت خنثى دفع إليه الأقل كافي

الروضة كاصلاها (أو) أوصى بشئ (الجيرانه) فيصرف ذلك الشئ (لاربعة ديار من كل جانب) من جوانب داره الاربعة لخبر في ذلك رواه البيهقي وغيره ويقسم الموصى به على عدد الدور لاعلى عدد سكانها قال السبكي وينبغي أن تقسم حصه كل دار على عدد سكانها ولو كان للموصى داران صرف إلى جيران أكثرهما سكنى فان استويا قالى جيرانهما (أو) أوصى (للعلماء) فيصرف (لأصحاب علوم الشرع من تفسير)

(قوله فلو كان بأحد الدور الخ) قال الكوكيلوني لا اعتبار بدار لساكن بها أه وهل العبرة في الجوار بملك الدار أو بالسكنى فيه وجها حكاهما الجبلى وتظهر فائدة ذلك في دار لشخص سكنها غيره باجارة أو اعارة والمعتبر في الجوار حال الموت أه بهامش شرح الروض (قوله فان مات في أحدهما الخ) لعل س ل جمع بين الكلامين فجعلهما كلاما واحدا وعبارة الروض بعد قوله قالى جيرانهما نقله

لتوحيد كذا في م ر وقد يقال النكرة في قوله ان كان بيطنك ذكر واقعة في سياق الشرط فتم أيضا ويجاب بان الحق أن عمومها حينئذ بدلى كافي المحلى على جمع الجوامع وعبارة حج ولا يشرك بينهما لاقتضاء التنكير هنا التوحيد بخلافه فيما مر في ان كان حلك لان قرينة جعل صفة الذكورة مثلا لجهة الحل يقتضى عدم الوحدة فعمل في كل بما يناسبه (قوله كأولهم الموصى به) كأن أوصى بشئ (قوله دفع إليه الأقل) ووقف ما زاد كما نقله الزركشى عن صاحب ذخائر حل (قوله لجيرانه) أو لجيران المسجد حل (قوله فلاربعة ديار الخ) فهي مائة وستون دارا غالبا والافتد تكون دار الموصى كبيرة في التوزيع فيسامنها من كل جانب أكثر من دار أصغر المسامت ولورد بعض الجيران رد على بقية م ر قال في التحفة ويجب استيعاب المائة والستين ان وفيهم بان يحصل لكل أقل متمول والأقدم الاقرب (قوله من كل جانب الخ) فلو نقص جانب عن الاربعين وزاد الجانب الآخر لم يكمل الناقص من الزائد كما جزم به زى وقوله الاربعة أى ان كانت الدار مربعة كما هو الغالب فان كانت خمسة أو مربعة أو مربعة اعتبر من كل جانب أربعون وصورة المسئلة أن يكون في كل جانب دار ويتصل بهادور أه برماوى ومن الدور المسجد فيصرف ما يخصه لمصالحه ومنها الربع فيصرف ما يخصه لسكانه ولولم تلاصق الدور الا من جانب من الدار فهل يصرف لاربعة من منها فقط أو لمائة وستين لتعذر استيفاء العدد من بقية الجوانب الثلاثة استقر بشيخنا الاول أه حل وفي ع ش على م ر والوجه أن الربع يعد دارا واحدة من الاربعين ويصرف له حصه دار واحدة ثم يقسم على بيوتها وان كان في نفسه دورا متعددة هذا اذا كان الموصى ساكنا خارجا أما ان كان فيه فيعد كل بيت من بيوت دارا فان كان مافيه من البيوت يوفى بالعدد المذكور فذاك والاعم على بيوت من خارجه أه ومثله الرشيدى والوكالة كالربع كما قاله ع ش وقال ع ن وفي بعض بيوت مصر الذى فوقه بيوت وتحت بيوت الاقرب أنه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها وما تحتها وان زاد على مائة وستين فان فضل من العدد فيكماله من الجوانب الاربع لان الملاصق أولى باسم الجوار وأقرب لفرض الموصى من البعيد الغير الملاصق (قوله على عدد الدور) فلو كان بأحد الدور مسافره لم يحفظ له ما يخصه الى عوده من السفر أم لافيه نظروا الاقرب الاول ولوقل الموصى به جدا بحيث لا تنأى قسمته على العدد الموجود ودفع اليهم شركة كأموال انسان عن تركه قليلة وورثة كثيرة ع ش على م ر وهذا يخالف ما تقدم عن التحفة من أنه يقدم الاقرب فالأقرب نعم يظهر أنه لا يدخل أحد من ورثته وان أجزت وصيته أى الاحدا أخذ ما يأتى أنه لا يوصى لهم عادة وكذا يقال في كل ما يأتى من العلماء ومن بعدهم وما خص القن لسيده والمبعض بينهما بنسبة الرق والحرية حيث لا مهاباة والافلمن وقع الموت في نوبته أه س ل (قوله على عدد سكانها) ولو كان في مؤنة رجل واحد أى الساكنون بحق وأما الساكن تعدى فليس بجار والعبرة بالساكن حال موت الموصى ولو كان كافرا أو قننا أو صبيا حل (قوله قالى جيرانهما) أى ان مات خارجا عنهما فان مات في أحدهما فلمن كان فيها حال الموت والوصية فان كان في واحدة حالة الموت وأخرى حالة الوصية فلمن كان فيها حالة الموت س ل (قوله فيصرف لأصحاب علوم الشرع الخ) عملا بالعرف المطرد المحمول عليه غالب الوصايا فانه حيث أطلق العالم لا يتبادر منه إلا أحد هؤلاء ونكتفى بثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو أوصى لأعلم الناس اختص بالفقهاء لتعلق الفقهاء بأكثر العلوم ولوعين علماء بلد أو فقراءه مثلا ولا عالم ولا فقير بها وقت الموت بطلت الوصية

الأدري عن القاضي أبى الطيب والزركشى عن بعضهم ثم قال الاول وينبغي أن يصرف الى جيران من كان فيها حال الموت واقتصر الثاني على حالة الموت انتهت وهي ظاهرة في أن كل رأى الاعراض عما نقله الى ما قاله تأمل

وهو معرفة معاني كتاب الله تعالى وما أريد به (وحديث) وهو علم يعرف (٢٨١) به حال الراوي والمرور وصحيحه وسقيمه

وعليه وليس من علمائه
من اقتصر على مجرد السماع
(وفقه) وتقدم تعريفه
أول الكتاب وخارج بما
ذكر العالم بغير ذلك
كقريء ومتكلم ومعبر
وطبيب وأديب وهو
المشتغل بعلم الأدب كالنحو
والصرف والعروض (أو)
أوصى (للفقراء دخل
المساكين وعكسه)
لوقوع اسم كل منهما على
الآخر عند الانفراد في
أوصى به لأحدهما يجوز
دفعه للآخر (أو) أوصى
(لهما شرك) بينهما
(نصفين) كما في الزكاة
بخلاف ما لو أوصى لبني
زيد وبني عمرو فإنه يقسم
على عددهم ولا ينصف
(أو) أوصى (لجمع معين
غير منحصركم كالعلوبة)
وهم المنسوبون لعلى
رضي الله عنه (صحت
ويكفي ثلاثة من كل) من
العلماء والفقراء والمساكين
والجمع المدكور لأنها أقل
الجمع (وله التفضيل) بين
أحاديث ثلاثة فأكثر ولو
عين فقراء بلدة ولا فقير
بها لم تصح الوصية وذكر
الاكتفاء بثلاثة في مسألة
العلماء مع ذكر التفضيل
فيها وفي مسألة الجمع من
زيادتي (أو) أوصى

مر وعمله ان لم يوجد في تلك البلد عالم بغير العلوم الثلاثة والاحل عليه مكن أوصى بشاة ولا شاة وعنده
طلباء فتحمل الوصية عليها سم على حج ع ش على مر (قوله معرفة معاني الحج) عبارة مر
وهو معرفة معاني كلامه وما أريد بها انقلاب في التوقيفي واستنباط في غيره ومن ثم قال الفارقي لا يعرف
لمن علم تفسير القرآن دون أحكامه لأنه كتناقل الحديث وعبرة حل نقلا في التوقيفي أي فيما لا يعرف
الاب التوقيف واستنباط في غيره أي ما يدرك من دلالة اللفظ بواسطة علوم آخر (قوله وما أريد به) أي
من الأحكام فهو عطف خاص على عام عز يزي وفي الشبراملسي على مر قوله وما أريد به أي وان لم
يكن مدلول اللفظ بأن صرف عن ارادة المعنى الحقيقي صارف (قوله وصحيحه) عطف خاص على عام
(قوله وفقه) بأن يعرف من كل باب طرفا صالحا يهتدى به الى معرفة باقيه مدركا واستنباطا وان لم يكن
مجتهدا شرح مر وهو المراد هنا وأما التعريف المتقدم وهو العلم بالأحكام الشرعية الحافليس مرادا
هنا لأنه خاص بالمجتهد كما تقدم ولو جعلت العلوم الثلاثة في واحد أخذ بأحدها زى (قوله كقريء)
أي كالم بالقراآت (قوله ومتكلم) استدرك السبكي عليه بأنه ان أريد به العالم بالله وصفاته
وما يستحيل عليه ليرد على المبتدعة ولتميز بين الاعتقاد الصحيح والفاستد فذاك من أجل العلوم
الشرعية وجعلوه في كتاب السير من فروض الكفايات أي فينبني ادخال المتكلم في أصحاب علوم
الشرع وان أريد به التوغل في شبهه والخوض فيه على طريق الفلسفة فلا ولعله مراد الشافعي ولهذا
قال لأن باقي العبد به بكل ذنب ما خلا الشرك خير له من أن يلقاه بعلم الكلام شرح الروض فهذا
محمول على المحشو بالاعتزال (قوله ومعبر) الإفصح عابر لان ماضيه عبر بتخفيف الباء وبابه نصر قال
تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وحكي في المختار غير تعبير افكلام الشارح مبني على هذه اللغة لكن الاولى
أفصح منها (قوله دخل المساكين) أي من المسلمين اه زى والمراد بهما هنا ما يأتي في قسم
الصدقات ويجوز النقل هنا الى غير فقراء بلد المال لان الاطماع اليها لا تمتد كما تمتد ادها في الزكاة شرح
مر (قوله فانه يقسم على عددهم) لأن ذواتهم مقصودة بخلاف الفقراء فان المقصود الجهة اه شيخنا
عز يزي ولو أوصى لا كيس الناس وأعقلهم فلز هاد وأبخل الناس مانع الزكاة أو من لا يقرى الضيف
وأحق الناس السفهاء أو من يقول بالتثايل وسيد الناس الخليفة وسادة الناس الاشراف وأجهل
الناس عبدة الاوثان فان قيد بالمسلمين فسباب الصحابة (قوله غير منحصر) بان يشق استيعابهم
مشقة شديدة عرفا اه حل (قوله وهم المنسوبون لعلى رضي الله تعالى عنه) ظاهره وان لم يكونوا
من أولاد الحسن والحسين اه حل وقوله رضي الله تعالى عنه الاحسن أن يقال في حقه كرم الله
وجهه لأنه لم يسجد اصنم قطع اسلامه صغيرا فلا يرد أبو بكر رضي الله تعالى عنه مع أنه لم يسجد لصنم
أيضا ويقال فيه رضي الله عنه لأنه أسلم كيرا عن وقيل انما قيل فيه ذلك لأنه لم ير عورته قط (قوله فائدة)
جاء أولاد على من المذكور أحد وعشرون والذي أعقب منهم خمسة الحسن والحسين ابنا فاطمة والعباس
ابن الكلابة ومحمد بن الحنفية نسبة الى بنى حنيفة وعمر وابن التغلبية نسبة لقبيلة يقال لها تغلب ومن
الامات ثمان عشرة والتي أعقبت منهم واحدة فقط زينب أخت السبطين من فاطمة برماوى فانه
تزوجه ابن عمها عبد الله بن جعفر وولد له منها على الاكبر وعباس ومحمد وأم كلثوم اه (قوله ويكفي
ثلاثة من كل) أي حيث لم يقيدوا بمحل أو قيدوا وهم غير محصورين شرح حج (قوله ولا فقير بها)
أي عند الموت (قوله في الاضافة) أي في ضمه اليهم فالمراد بالاضافة اللغوية ع ش (قوله للنص

(٣٦ - (بجبري) - ثالث) (زيد والفقراء ف) هو (كأحدهم) في جواز اعطائه أقل متمول لانه

الحقهم في الاضافة (لكن لا يحرم) كما يحرم أحدهم لعدم وجوب استيعابهم للنص

وارثا أو غيره (من أولاد أقرب جدي نسب زيد أو أمه له ويعد) أي الجد (قبيلة) فلا يدخل أولاد جده فوقه ولا أولاد من في درجته فلو أوصى لاقارب حسني لم يدخل أولاد من فوقه ولا أولاد حسني بالتصغير وان كان كل منهما أولاد علي (الأبوين وولدا) فلا يدخلون في الاقارب لانهم لا يسمون أقارب عرفا ويدخل الاجداد والاحفاد كما صححناه في الشرحين والروضة فتعبري بما ذكر أولي من تعبيره بالاصل والفرع ويدخل في وصية العرب قريب الأم كافي وصية الجهم وقد شمله المستثنى منه وهو ما صححه في الروضة كأصلها وقيل لا يدخل لان العرب لا يفتخرون بقرابة الام ومصححه في الأصل (أو) أوصى (لاقرب أقارب) (هو) (لنريته) وان زلات ولو من أولاد البنات (قربي فقري) فيقدم ولد الوالد على ولد والد الوالد (فأبوة فأخوة) ولو من أم (فبنوتها) من زياتي أي بنوة الاخوة (لحدودة) من قبل الاب أو الام القربي فالقربي نظرا في الذرية الى

عليه) علة لعدم حرمانه (قوله وان كان غنيا) ولو وصف زيد بصفته فقال لزيد الفقير والفقراء فحكمه كذلك ان كان فقيرا والافلاشي له حصته لهم لا لورثة الموصي أو بغير صفتهم كالكتاب أو قرنه بمحصورين كزيد وأولاد فلان فله النصف ولو أوصى لزيد دينار والفقراء ثلث ماله لم يصرف له غير الدينار وان كان فقيرا لانه اجتهاد الموصي باتقدير ولو أوصى لزيد والريح أو جبريل أو نحوهما لا يوصف بالملك وهو مفرد كالهيبة والجدار يبطل منها النصف الذي لا يرزى ويصح النصف الآخر الذي لزيد بخلاف ما اذا كان جمعا كما لو قال أوصيت لزيد والرياح أو الملائكة أو البهائم أو الحيطان فلا يتعين النصف للبطلان بل حكم ذلك كما لو أوصى لزيد والفقراء حتى يجوز أن يعطى زيد أقل متمول ويبطل الوصية فيما زاد ولو أوصى لزيد ولله تعالى فزيد النصف والنصف المضاف لله تعالى يصرف في وجوه القرب على ما صححه في أصل الروضة اه زى (قوله فهو لكل قريب) فيجب استيعابهم والتسوية بينهم وان كثروا وشق استيعابهم كما شمله كلامهم ولو لم يكن له الا قريب يصرف له الكل ولم ينظر الى كون ذلك اللفظ جمعا واستوى الابد مع غيره مع كون الاقارب جمع أقرب وهو أفضل تفضيل شرح م ملخصا (قوله أو غيره) ولورقينا ويكون ما يخصه لسيد م مالم يكن مكاتب أو افلا بمراموي (قوله أقرب جد) ولا يدخل الجد المذكور ولا من فوقه وأما قول الشارح بعده ويدخل الاجداد الخ فالمراد بهم من تحت الجد المذكور وهم من بينه وبين زيد فاذا اشتهر زيد بنسبته الى الجد الخامس لم يدخل الخامس ويدخل من تحته (قوله ويعد قبيلة) عبارة المنهاج وتعد أولاده أي ذلك الجد قبيلة اه وأما الجد فابو القبيلة ويمكن أن يجاب بتقدير مضاف أي وبعد الجد بأقبيلة تأمل (قوله حسني) المراد به رجل ينسب الى سيدنا الحسن كأن يكون من ذريته فيكون الحسن جدا أقرب له فلا يدخل أولاد سيدنا علي كمحمد بن الحنفية (قوله لا يسمون أقارب عرفا) أي بالنسبة للوصية فلا ينافي تسميتهم أقارب في غير ذلك شرح م (قوله والاحفاد) مثلهم الاسباط فيدخلون كافي حل (قوله أولى من تعبيره بالاصل والفرع) لان الاصل يشمل الجد والفرع يشمل الحفيد مع أنهما يدخلان في الاقارب ع ش (قوله في وصية العرب) أي فيما لو أوصى عربي لاقرب زيد مثلا حل فهو مصدر مضاف لفاعله ونبه على هذا لما فيه من الخلاف وقوله كافي وصية الجهم أي باتفاق وقوله وقد شمله المستثنى منه وهو قوله لكل قريب الخ (قوله لاقرب أقارب) أي زيد م (قوله فهو لذريته فأبوة) استشكل بان الأبوين والولد لا يدخلان في الاقارب فكيف يدخلان في أقرب الاقارب اذ من المعلوم ان أقرب أفضل تفضيل ولا يوجد جدا لابعده وجود أصل الفعل فلا تحصل الاقرب لبعده حصول القرب وأجاب عنه في الخادم بما معناه انه لا شك في حصول القرب ولكن نحن انما نصرف اللفظ الى ما يفهمه أهل العرف والعرف مطرد في عدم استعمال لفظ القرابة في الأصل والفرع فانك لو قلت هذا قريب فلان يتبادر الذهن الى غير الأصل والفرع لقلة استعمال لفظ القرب فيهما اه م ل وعبارة المنهاج ويدخل في أقرب أقارب به الأصل والفرع قال م رعاية لوصف الأقرب لزيادة القرب أو قوة الجهة (قوله فأخوة) ولو من أم وليس لنا محل تقدم فيه الاخوة للام على الجد الا هذا الموضع ومسئلة لو وقف على الاقرب وفي وقف انقطع مصرفه أولم يعرف ولا يقدم أخ لأبوين أو لاب ولا ابنة على الجد الا هنا وفي الولاء ع ن ويستوى الأخ للاب مع الأخ للام حل وم (قوله وعصو بنها في الجملة) أشار بذلك الى دخول أولاد البنات وان كانوا لا ارث فيهم ولا عصوبة وبهذا يدفع ما أورده الشيخ عميرة حيث قال أولاد البنات لا ارث فيهم ولا

الى قوة البنوة فيها في الجالة وتقدم اخوة لأبوين على اخوة الأب ثم من ذكر العمومة والختولة ثم بنوتها لكن قال في الكفاية يقدم
 العم والعمة على أبي الجدة والخال والخاله على جد الام (٢٨٣) وجدتها اه وكالم في ذلك ابنه كما في الولاء

والتصريح بتقديم الابوة
 على الاخوة من زيادتي
 وتعميري باخوة وجدودة
 أعم من تعميده باخ وجد
 (ولا يرجع بذكره
 ووراثته) فيستوي أب وأم
 وابن وبنت وأخ وأخت
 لاستوائهم في القرب ويقدم
 ولد بنت على ابن ابن ابن
 لأن الأول أقرب (أو)
 أوصي (لا قارب نفسه) أو
 لا قارب أقارب نفسه (لم
 تدخل ورثته) اذ لا يوصي
 لهم عادة فيختص بالوصية
 الباقيون

فصل في أحكام
 معنوية للموصي به مع بيان
 ما يفعل عن الميت وما ينفعه
 (نصح) الوصية (بمنافع)
 كما تصح بالاعيان مؤبدة
 ومؤقتة ومطلقة والاطلاق
 يقتضي التأيد (فيدخل)
 فيها (كسب معتاد)
 كاحتشاش واحتشاش
 واصطياد وأجرة حرفة
 بخلاف النادر كهيئة ولقطة
 لأنه لا يقصد بالوصية (ومهر)
 بنكاح أو غيره لأنه من
 نماء الرقة كالسب وهذا
 ما صححه الأصول ونقله في
 الروضة كأصلها عن
 العراقيين والبخوي قال
 الاسنوي وهو الراجح نقلاً

عصوبة مع دخولهم عن (قوله في الجالة) دخل الاخوة للام (قوله الى قوة البنوة) أي للأب لا لزيد
 لان الفرض أنهم اخوته تأمل (قوله العمومة والختولة) فلا ترتيب بينهما بل يستويان وكذا بنوهما كما
 في مر (قوله لكن قال في الكفاية الخ) ضعيف وهذا استدراك على قوله ثم بعد من ذكر العمومة
 والختولة عن (قوله وكالم) أي في كلام الكفاية أي فيقدم على أبي الجدة على كلامه (قوله أعم من
 تعميده باخ وجد) لان الاخ لا يشمل الاخت والجدة لا تشمل الجدة (قوله ووراثته) نعم الشقيق مقدم على
 غيره شرح م

فصل في أحكام معنوية الخ (قوله تصح بمنافع) فيملك الموصي له منفعة نحو العبد الموصى له
 بمنفعته فليست اباحة ولا عارية للزومها بالقبول ومن ثم جازله أن يؤجر ويعير ويوصى بها ويسافر بها
 عند الأمن ويده عليها بامانة وتورث عنه ومحل ذلك في غير مؤقتة بنحو حياته والا كانت اباحة فقط
 كالو أوصى له بان يتنفع أو يسكن أو يركبه أو يخدمه فلا يملك شيئاً مما مروى يأتي لأنه لما عير بالفعل
 وأسند الى المخاطب اقتضى قصره على مباشرة بخلاف منفعته أو خدمته أو سكنها أو ركوبها خلافاً
 لابن الرفعة اه حج فلوانه مدت الدار الموصى بمنفعتها وأعادها الوارث بالنها عا د حق الموصي له
 بمنافعها شرح م ومفهوماً أنه لو أعادها بغير آلتها عدم إعادة حق الموصي له بالمنفعة وأنه لو أعادها
 بآلتها وغيرها لا تكون المنفعة للموصي له وهو كذلك ولكن يحتمل أن تقسم المنفعة بينهما بالمخاصة في
 هذه ع ش على م ولو قتل الموصي بمنفعته فوجب مال وجب شراء مثلها به رعاية لغرض الموصي
 فان لم ينف بكامل فشقص والمشتري الوارث ويفرق بينه وبين الوقف فان المشتري فيه الحاكم بان
 الوارث هنا مالك للأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مال كاله فلم يكن له نظري في البدل فتعين الحاكم
 ويباع في الجناية اذا جنى وحينئذ يبطل حق الموصي له بخلاف ما اذا فدى شرح حج وم (قوله
 بخلاف النادر) أي فهو للورثة (قوله ومهر) أما ورش البكارة فالوارث اه زي لأنه في مقابلة الجزء
 الناهب من الرقة المملوكة له حل ويزوجه الوارث باذن الموصي له ولا يزوجه الموصي له برماوى
 وم ومثلها العبد الموصى بمنفعته م أي لامرأة فإنه لا يزوجه (قوله لأنه من نماء الرقة) من ذلك
 ابن الامة فهو للموصي له فله منع الامة من سقي وادها الموصي به لا غير اللبأ ما هو فيجب عليه تمكينها
 من سقيه للولد ع ش على م (قوله وهي لا يوصى بها) ويحرم عليه وطء الموصي له بمنفعتها فلو
 وطئها فأولدها فالولد حر نسب ولا حد ولا استيلاد اه متن الروض شورى ويفرق بينه وبين
 الموقوف عليه حيث يحد بان ملك الموصي له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل انها تورث عنه ويؤجر
 ويعير من غير اذن بخلاف الموقوف عليه زي (قوله وهو الاشبه) أي من حيث المدرك وان كان
 ضعيفاً من حيث الحكم ويحجب عن توجيهه بان المعنى وهي لا يوصى بها استقلالاً وهي هنا تابعة تأمل ولو
 أولد الامة الوارث فالولد حر نسب وعليه قيمته ويشتري بها مثله لتكون رقبته للوارث ومنفعته للموصي
 له كالم ولدته رقيقاً وتصير أمه أم ولد للوارث تعتق بموته مسلو به المنفعة ويلزمه المهر للموصي له ولا حد
 عليه ويحرم عليه الوطء ان كانت ممن تحجب بخلاف ما اذا كانت ممن لا تحجب والفرق بينها وبين المراهونة
 حيث حرم وطؤها مطلقاً ان الراهن قد سجر على نفسه مع تمكنه من رفع العلقه بأداء الدين بخلاف
 الوارث فيهما ولو أحبلها الموصي له لم يثبت استيلاده لأنه لا يملكها وعليه قيمة الولد لا انعقاده حراً للشبهة

وقيل انه ملك للورثة لأنه بدل منفعة البضع وهي لا يوصى بها فلا يستحق بدلها بالوصية قال في الروضة كأصلها وهو الاشبه (والولد)
 الذي أتت الموصي بمنفعتها

أمة كانت أو غيرها وكانت حاملا به عند الوصية أو جلت به بعد موث الموصي (كأمة) في أن منفعة الموصي له ورثته للمالك لأنه جزء منها (وعلى مالك) للرقبة (مؤنة موصى بمنفعته) ولو فطرة وكانت الوصية مؤنة لأنه ملكا وهو متمكن من دفع الضرر عنه باعتاق أو غيره وتعبيرى بالمالك أعم من تعبيره (٢٨٤) بالوارث لشموله مال الوصى بمنفعته لشخص وورثته لأن مؤنة على الآخر

وتعبيرى بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة (و) له (اعتاقه) لأنه مالك لرقبته لكن لا يعتقه عن الكفارة ولا يكاتبه لجزءه عن الكسب وإذا أعتقه تبقى الوصية بحالها (و) له (بيعه) لموصى له (مطلقا) وكذا لغيره إن أقت الموصى المنفعة (ب) مدة (معلومة) كقيدها ابن الرقة وغيره بخلاف ما إذا أبدها صريحا أو ضمنا أو قيدها بمدة مجهولة لا يصح بيعه لغير الموصى له إذا فائدة له فيه ظاهرة نعم إن اجتمعا على البيع من ثالث فالقياس الصحة وقولى بمعلومة من زيادتي (وتعتبر قيمته كلها) أى قيمته بمنفعته (من الثلث إن أبد) المنفعة لأنه حال بين الوارث وبينها فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها عشرة اعتبر من الثلث مائة (والا) بأن أقتها بمدة معلومة (حسب منه) أى من الثلث (ماقص) منها فى تقويمه مسلوب المنفعة تلك المدة فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها تلك المدة

شرح م (قوله أمة) أى والحال أنه من زوج أو زنا بخلافه من الموصى له أو الوارث فإنه حر اه ع ش (قوله عند الوصية) وأما لو جلت بعد الوصية وقبل الموت فإنه يكون للوارث مع منافعه لحدوثه فيها لم يستحقه الموصى له إلى الآن م وان لم ينقض الابعدموت الموصى اه شيخنا (قوله كأمة) وإنما ملكه الموقوف عليه لأن حقه أقوى لانتفاء ملك الوقف بخلاف الموصى أو ورثته اه شيخنا (قوله مؤنة موصى بمنفعته) وأما سقى الاشجار الموصى ثمها فان تراضيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للآخر منعه وإن تنازع عالم يجبر واحد منهما بخلاف النفقة لحرمة الزوج اه شرح م (قوله عن الكفارة) فالوفعل ذلك عتق مجانا ومؤنته حيثئذ في يت المال فان لم يكن فعلى سائر مياسير المسلمين م ع ش (قوله لجزءه عن الكسب) أى فاشبه الزمن برماوى وهو علة للامرين ويؤخذ منه عدم صحة وقفه ع ش وانها لو أقتت بزمن قريب لا يحتاج فيه لنفقه أو ببق من المدة ما لا يحتاج فيه لذلك صح اعتاقه عنها وكتابتها لعدم عجزه حيثئذ س ل (قوله وإذا أعتقه تبقى الوصية بحالها) وكذا لو أعتقه الموصى له به ملكا كما أقتى به م خلافا لبعضهم ولو أوصى بأولاد أمتهم ثم أعتقها لوارث فالوصية بحالها والأولاد أرقاء ولا يجوز للحر أن يتزوجها إلا بشروط الأمة ويأخذ بها فيقال لتأرقى بين حرين ولنا حرة لا يجوز للحر أن يتزوج بها إلا بشروط الأمة اه ع ش (قوله مطلقا) أى سواء أقت الموصى المنفعة بمدة معلومة أو لا فشمى مالو كانت المدة مجهولة وطريق الصحة حيثئذ ما ذكر فى اختلاط حمام البرجين مع الجهل م أى من أنهما يبيعا له ثالث رشيد ولو أراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر صحته من غير الوارث شرح م (قوله إن أقت الموصى المنفعة بمدة معلومة) فان أقتها بمجهولة كمدة حياته كانت إباحة لا تورث عنه برماوى (قوله أو ضمنا) كان أطلق (قوله بمدة مجهولة) كان أقتها بمجى زيد من سفره أو بحياته (قوله ظاهرة) والافيه الا كساب النادرة وهى فائدة فى الجلة ع ش على م (قوله فالقياس) أى على اختلاط حمام البرجين س ل (قوله الصحة) ويوزع الثمن على الرقبة والمنفعة أى على قيمتهما فلو كانت قيمته بمنافعة مائة وبدونها عشرين فللمالك الرقبة خمس الثمن وللمالك المنفعة أربعة أخماسه ع ش على م (قوله لأنه حال بين الوارث وبينها) ولتعتبر تقويم المنفعة لتعذر الوقوف على آخرها فيتعين تقويم الرقبة مع منفعتها شرح م (قوله اعتبر من الثلث مائة) لأنه حال بينه وبين العشرة دائما حل فان وفى بها فواضح وان كان لم يف الا بنصفها صار نصف المنفعة للوارث والاوجه فى كيفية استيفائها انهما يتهايا ثم اشرح م (قوله فالوصية بعشرين) فان وفى بها الثلث فظاهر والا كان وفى بنصفها فكما فى المؤبدة م وكيف ذلك مع أنه مائة لرقبة الرقيق وهى تسارى ثمانين بدون المنفعة فالعشرون تخرج من الثلث قطعا ويحجب بانه يصور كلام م بما إذا كان عليه دين فإنه مقدم على الوصية تأمل (قوله النيابة فيه) أى فى النفل (قوله ومحلها إذا وسعه الثلث) فلو لم يسع الثلث الا الحجج من دون الميقات هذا يبطل الا بصاء فى حج النفل فيه نظر يظهر الصحة فتأمل ثم رأيت فى شرح شيخنا كحج بطلان الوصية قطعاً ويعود المال للورثة لان الحج لا يتبعص وفيه وقفة لان الاحرام من الميقات ليس من الحج

اذ

ثمانين فالوصية بعشرين (وتصح) لوصية (بحج) ولو نفل بناء على دخول النيابة فيه (ويحج) عنه

(من ميقاته) عملاً بتقييده ان قيد وحلا على المعهود شرعا ان أطلق (الا ان قيد بأبعد) منه هو أولى من تعبيره ببلده (فيحج) منه (عملاً

بتقييده) ومحلها إذا وسعه الثلث

اذغايته أنه واجب فيه فلا يأتى هذا التعليل ثم رأيت شيخنا رجع عنه ومضى على الصحة خلافاً لحج
 (قوله فن حيث أمكن) محله إذا أمكن من الميقات أى ميقات الميت والابطال الوصية لان الحج
 لا يتبعض قاله القاضى حين ومحل في النفل أما الفرض فإنه يكمل من رأس المال تأمل س ل ومثله
 م ز فقوله من الميقات ليس قيداً والصحيح أنه يحج عنه ولو من فوق الميقات أو من مكة ولا تبطل الوصية
 سم ومثله قل على الجلال (قوله من رأس المال) سواء أوصى بها أم لا م ر (قوله وفائده
 مزاج الوصايا) صورته أن يوصى لز يد بمائة ويوصى بحجة الاسلام من الثلث وأجزئها مائة أيضاً
 وتركته ثلثاً فالثالث يضيق عن الوفاء بحجة الاسلام للزاجة بوصية يز يد فتكمل شئ من رأس المال
 وكأنه مستحق للغير فتصير التركة ثلثاً من الأشياء وثلثاً مائة الاثلاث شئ يقسم بين زيد وحجة الاسلام
 فيخصها خمسون السدس شئ ويضم لها الشئ الذى من رأس المال فيصير أى الذى يخصها شيئاً وخمسين
 السدس شئ تعدل مايتها أى الحجة فاجبر بز زيادة المستثنى على كل من الطرفين أى طرف الشئ والخمسين
 السدس شئ والطرف الآخر المائة فتصير شيئاً وخمسين تعدل مائة وسدس شئ ثم يقابل بطرح الخمسين
 وسدس الشئ من الجانبين لوقوع الاشتراك فيهما فتصير خمسين تعدل خمسة أسداس شئ لا نتاحذفنا
 من الشئ سدسه لاشتراكهما فيه فاقسم الخمسين على خمسة أسداس الشئ لان المسئلة من الضرب
 السادس بان تضرب أى الخمسين فى المخرج وهو ستة وتقسّم الحاصل على البسط وهو خمسة يخرج
 ستون وهو قدر الشئ المخرج من رأس المال وسدسه عشرة فثلث الباقي بعده ثمانون تقسم بين زيد
 وحجة الاسلام فيخصه أر بعون ويخصه أر بعون فتضمه الى الستين التى هى من رأس المال ومجموع
 ذلك مائة فقد ظهر بذلك نقص من حصته زيد بالمزاجة فتأمل اه خليفى قال فى الياسمينية

وكل ما استثنيت فى المسائل * صيره ايجاباً مع المعادل

وبعد ما تجبر بالتقابل * بطرح ما نظيره بمائل

واقسم على الاموال ان وجدت * واقسم على الاشياء ان عدها

وقوله صيره ايجاباً أى موجباً يعنى مثبتاً وقوله مع المعادل أى مع كل معادل لان المستثنى يثبت فى الطرفين
 وقوله نظيره مفعول مقدم لقوله بمائل أى لان التقابل يحصل بطرح العدد الذى اشترك فيه الطرفان
 وهو خمسون وسدس شئ والقاعدة أنك تقسم بعد الطرح المعلوم الباقي على المجهول وهو هنا خمسة
 أسداس شئ فالخرج من القسمة هو القدر المجهول وانما احتجنا الى طريق الجبر والمقابلة فى هذه
 المسئلة للدور وذلك لان معرفة القدر الذى تتم به الحجة متوقفة على معرفة المقدار الذى يخصها من الثلث
 ومعرفة ما يخصها منه متوقفة على معرفة القدر الذى تتم به الحجة ليخرج من رأس المال كفى قل
 على الجلال وقوله وفائده أى فائدة التقيد بالثلث مع أنه ان لم يوف بكل من رأس المال مزاج الوصايا
 الوصايا فيكون قصده الرقى بورثته كما قاله م ر (قوله ما يخصه) أى ما يخص الحج من الثلث قال م ر
 فان لم يكن له وصايا فلا فائدة فى نصه على الثلث (قوله وحجة الاسلام كل واجب الحج) أى فى كونه
 محسوباً من رأس المال ع ش (قوله فان كان) أى الواجب لا يقيد كونه بأصل الشرع وبه يندفع
 التنظير عليه شويى (قوله ولغيره أن يحج عنه فرضاً) ولو حجة الاسلام وان لم يستطعها الميت فى
 حياته على المعتمد لانها لا تنفع عنه الا واجبة فالحقت بالواجب بشرح م ر لكن قول الشارح كقضاء
 الدين يقتضى وجوبها عليه الا أن يقال لما كانت تقع واجبة صارت كأنها واجبة عليه (قوله لا يفعل
 عنه) أى من غير التركة حل (قوله وحج الفرض الحج) عبارة فى سابق وحجة الاسلام كل واجب
 بأصل الشرع كعمرة وزكاة ولا يخفى أن ذلك فى كونه محسوباً من رأس المال وهذا فى كون الغير له فعله

والا فمن حيث أمكن وهذا
 من زيادتي فى حج
 الفرض (وحجة الاسلام)
 من رأس المال (كغيرها)
 من الديون (الا ان قيد
 بالثلث فنه) عملاً بتقييده
 وفائده مزاج الوصايا فان
 لم يف بالحج من الميقات ما
 يخصه كمل من رأس المال
 وحجة الاسلام كل واجب
 بأصل الشرع كعمرة وزكاة
 فان كان نذراً فان وقع فى
 الصحة فكذلك أوفى
 المرض فن الثلث (ولغيره)
 من وارث وغيره (أن يحج
 عنه فرضاً) من غير التركة
 (بغير اذنه) كقضاء الدين
 بخلاف حج النفل لا يفعل
 عنه بغير اذنه لعدم وجوبه
 وقيل للوارث فعله بغير اذنه
 وبغيره فعله باذن الوارث
 وحج الفرض

فما ذكره الفرض وأداء الزكاة والدين وقولي وغيره أعم من قوله ولا جنبي وقولي فرضا من زيادتي (ويؤدى وارث عنه) من التركة وجوبا ومن ماله جواز وان كان ثم (٢٨٦) تركة (كفارة مالية) مرتبة وخيرة باعتناق وغيره وان سهل التكفير بغير

من غير التركة بغير إذنه كما هو واضح حل أى فليس تكرارا (قوله فيما ذكر) أى فى كونه من رأس المال وصحة فعل الاجنبى له من غير إذن ع ش (قوله والدين) مكرر مع قوله السابق كقضاء الدين حل وأيضا جعله أولا مقيسا عليه وثانيا مقيسا وبينهما تناف (قوله كفارة مالية) وكذا بدنية اذا كانت صوما اه حل وفيه ان الكفارة البدنية لا تكون الا صوما ولعل التقييد بالصوم سرى له من عبارة شيخه المحلى ونصها يؤدى الوارث عنه الواجب المالى فغير بالواجب ولم يعبر بالكفارة (قوله باعتناق) والولاء للميت مطلقا أى سواء كان من التركة أم من ماله كما يؤخذ من قوله الآتى وبعد الولاء للميت وعبرة م ر ويكون الولاء فى العتق للميت (قوله لانه نائبه شرعا) أى فاعتاقه كاعتاقه برماوى (قوله وبعد الولاء للميت) لا يخفى أن هذا موجود فى اعتناق الوارث فيما اذا اعتق من ماله لامن التركة فينبغى ان يزاد مع أنه ليس نائبه شرعا اه حل (قوله من تصحيح الوقوع عنه) أى وقوع اعتناق غير الوارث عن الميت فى المرتبة حل (قوله لانهما بنياه الخ) أى وهو تعطيل ضعيف لوجود ذلك فى اعتناق الوارث فى الخيرة مع أنه صحيح حل وقوله فى الخيرة ما فى المرتبة فانه لا يسهل التكفير بغير اعتناق لانه الواجب أولا شيخنا (قوله وينفعه صدقة) ومنها وقف مصحف ونحوه وحفر بئر وغرس شجر منه فى حياته أو من غيره عنه بعد موته م ر وسئل ومعنى نفعه بالصدقة تنزيله منزلة المتصدق قال الشافعى وواسع فضله تعالى أن يشيب المتصدق أيضا ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعو به له اذا استجيب اما نفس الدعاء وثوابه فللداعى لانه شفاعته أجرا للشافع ومقصودها للشفوع له شرح م ر ملخصا (قوله بالاجماع وغيره) عبارة م ر اجماعا وقد صح خبر ان الله ليرفع درجة العبد فى الجنة باستغفار ولده وهو أى المدكور من الاجماع والخبر مخصص وقيل ناسخ لقوله تعالى وان ليس للانسان الاماسى ان أرى يظا هره والافقدا كثر العلماء فى تأويله ومنه أنه محمول على الكافر أو ان معناه لاحق له الالفاسى واما ما فعل عنه فهو محض فضل الله تعالى لاحق له فيه (قوله فعام الخ) العموم فى مفهومه وهو أنه ليس له شئ فى غير سعيه فيخص بغير الصدقة والدعاء وقوله مخصوص بذلك أى بما ذكر من الاجماع وغيره (قوله أما القراءة) قال م ر يصل ثواب القراءة للميت اذا وجد واحدا من ثلاثة أمور القراءة عند قبره والدعاء له عقبها وينتبه حصول الثواب له وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وان كان ظاهر كلام شيخ الاسلام هنا خلافا فى الاخير أى حيث قال أن نواه ولم يدع له سم ع ش فانه يفيد انه لا بد من الجمع بين التيق والدعاء ولو سقط ثواب القارى لمسقط كأن غلب الباعث الديوى كقراءة باجرة فينبغى ان لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استؤجر للقراءة للميت ولم ينوه بها ولا دعاه بعد ها ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل يكفى نية القراءة فى أو طار ان تخلل فيها سكوت ينبغى نعم اذا ما بعد الاقل من ثوابه سم على حج ع ش على م ر (قوله انه لا يصل ثوابها) ضعيف وقوله وقال بعض أصحابنا يصل معتمد وقوله الى أنه يصل ثواب جميع العبادات كأن صلى انسان أو صام وقال اللهم أوصل ثواب هذا الفلان فانه يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة والصوم على هذا القول وهو ضعيف

فصل فى الرجوع عن الوصية و ينبغى أن يأتى فيه ما تقدم فى الوصية وهو أنه ان غلب على ظنه أن

الاعتناق فى الخيرة لانه نائبه شرعا (وكذا) يؤدبها (غيره) أى غير الوارث (من ماله بغير اعتناق) من طعام وكسوة كقضاء الدين بخلاف الاعتناق لاجتماع بعد العبادات عن النيابة وبعد الولاء للميت ولا ينافى ذلك ما فى الروضة كأصلها فى الايمان من تصحيح الوقوع عنه فى المرتبة لانها بنياه على تعطيل المنع فى الخيرة بسهولة التكفير بغير الاعتناق (وينفعه) أى الميت من وارث وغيره (صدقة ودعاء) بالاجماع وغيره وأما قوله تعالى وأن ليس للانسان الاماسى فعام مخصوص بذلك وقيل منسوخ وكما ينتفع الميت بذلك ينتفع به المتصدق والداعى أما القراءة فقال النووي فى شرح مسلم المشهور من مذهب الشافعى أنه لا يصل ثوابها الى الميت وقال بعض أصحابنا يصل وذهب جماعات من العلماء الى أنه يصل اليه ثواب جميع العبادات من صلاة وصوم وقراءة وغيرها وما قاله من مشهور المذهب محمول على ما اذا قرأ

لا بحضرة الميت ولم ينو ثواب قراءته له أو نواه ولم يدع بل قال السبكي الذى دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت نفعه وبين ذلك وقد ذكرته فى شرح الروض (فصل) فى الرجوع عن الوصية • (له) أى للموصى (رجوع) عن وصيته وعن بعضها (بنحو تفضتها) كابطلتها ورجعت فيها ورفعتها ورددتها (و) بنحو قوله

الموصى

(هذا الوارثي) مشير الى الموصي به لانه لا يكون لوارثه الا اذا انقطع تعلق الموصي له عنه (و) بنحو (بيع ورهن وكتابة) لما وصي به (ولو بلا قبول) لظهور صرفه بذلك عن جهة الوصية وتعميري بنحو الخ اعم ما (٢٨٧) عبر به (وبوصية بذلك) أي بنحو ما ذكر

(وتوكيل به وعرض عليه) لان كلا منها توسل الى ما يحصل به الرجوع وذكر التوكيل والعرض في غير البيع من زيادتي (وخلطه) برامعنا وصي به يرمثله أو أجود أو أردأ منه لانه أخرجه بذلك عن امكان التسليم وخلطه (صبرة وصي بصاع منها باجود) منها لانه أحدث زيادته تتناولها الوصية بخلاف ماله خلطها بمثلها لانه لازيادة أو بأردأ منها لانه كالتعيب (وطعنه برا) وصي به (وبذره) له (وعجنه دقيقا) وصي به (وغزله قطنا) وصي به (ونسجه غزلا) وصي به (وقطعه ثوبا) وصي به (قيصا وبنائه وغرسه) يارض وصي بها اظهر كل منها في الصرف عن جهة الوصية بخلاف زرعه بها خرج باضافتي ما ذكر الى ضمير الموصي ماله حصل ذلك بغير اذنه فليس رجوعا (فروع) انكار الموصي الوصية ليس رجوعا ان كان لغرض كما يؤخذ من كلام الرافعي وعليه يحمل اطلاقه في باب التدبير انه ليس رجوعا ولو

الموصي له يصرفه في مكروه كرهت أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية اذا عرض للموصي له ما يقتضي أنه يصرفه في محرم وجب الرجوع أو في مكر وهندب الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على م ر (قوله هذا الوارثي) وفرق بينه وبين ماسياتي آخر الفصل من أنه لو أوصى لزيد بمعين ثم أوصى به له م ر وحيث يكون شر يكالا احتمال نسيانه الوصية الأولى مع اتيان ذلك هنا بان الموصي له الثاني ثم صار للأول في الاستحقاق الطاري فلم يكن ضمه اليه صريحا في رفعه فآثر فيه احتمال النسيان وشركنا بينهما اذا مرجح بخلاف الوارث فانه مغاير له لان استحقاقه أصلي فكان ضمه اليه صريحا في رفعه فلم يؤثر فيه احتمال النسيان اقوته حل رزي (قوله وبنحو بيع) كالمطبخ ولو فاسدة م ر وان حصل بعده فسخ ولو بخيار المجلس شرح م ر (قوله ولو بلا قبول) راجع للثلاثة واعتراض بانها لا تسمى بذلك الا اذا وجد القبول ويجاب بانها تطلق على الفاسد أيضا فهي تسمى عقودا فاسدة بدون ذلك م ر (قوله بنحو ما ذكر) أي البيع وما عطف عليه (قوله وعرض عليه) أي على نحو ما ذكر والتوكيل (قوله وخلطه برا) أي خلطا لا يمكن معه التمييز م ر (قوله بأجود) ظاهر المتن أن هذا قيد في المستثنين قبله مع أنه قيد في الثانية فقط كما أشار اليه الشارح فكان عليه ان يذكر العامل في الثانية ليفيد ما ذكر (قوله لم تتناولها الوصية) أي ولا يمكنه التسليم بدونها (قوله بخلاف ماله خلطها بمثلها) لانه لا يختلف به غرض (قوله لانه كالتعيب) أي وهو لا يؤثر (قوله وطعنه برا) هو بالمعنى الشامل لجريشه والحاصل ان كل ما زال به الملك أو زال به الاسم وكان بفعله أو أشعر بالاعراض اشعارا قويا يكون رجوعا والا فلا قل على خط (قوله لظهور كل منها في الصرف الخ) ولان كلام من البناء والغرس يراد للدوام بخلاف زرعه لانه ليس للدوام فأشبه لبس الثوب زي (قوله ماله حصل ذلك بغير اذنه) شمل ماله أو وصي بخطه وطعنها غيره بغير اذنه فلا يكون رجوعا وعبرة شرح م ر واعلم أن الحاصل أن ما أشعر بالاعراض اشعارا قويا يكون رجوعا وان لم يزل به الاسم حيث كان منه أي من الموصي أو من مأذونه وما يزل به الاسم يحصل معه الرجوع وان كان بفعل أجنبي من غير اذنه بناء على انهما علمان مستقلان وهو المعتمد اه وهو مخالف لما ذكر والمعتمد الأول (قوله فليس رجوعا) ماله يزل به الاسم (قوله فروع) أي ثلاثة (قوله انكار الموصي) ظاهره وان لم يكن الانكار جواب سؤال وهو ظاهر لان الموصي قد يكون له غرض في انكارها مطلقا ولكن قيده م ر وحج في شرحهما بذلك ولم يذكر مفهومه اه ع ش (قوله يكون بينهما نصفين) الا اذا كان علما بالوصية الاولى أو قال أو صيت لزيد بما أوصيت به لعمر وفيكون رجوعا عن وقوله نصفين فاذا ردا أحدهما أخذ الآخر الجميع بخلاف ما اذا أوصى به لهما ابتداء وردا أحدهما فان نصفه للوارث لا للآخر لانه لم يوص له الا بالنصف اه ح ف

(درس)

(فصل في الايضاء) أي وما يتبع ذلك كتصديق الولي ع ش على م ر (قوله وهو) أي شرعا ومعناه لغة يرجع لما في الوصية كما قاله م ر لان معناه لغة واحد وهو الايصال (قوله مضاف لما بعد الموت) أي ولو تقديره كأن قال جعلت فلانا وصيا على أولادي تقديره جعلته كذلك بعد موتي عن (قوله وأوصيت اليه) أشار به الى أنه يتعدى باللام وبالي ويتعدى بنفسه أيضا كقول المصنف

وصي ثلث ماله ثم تصرف في جميعه بما يزيل الملك لم يكن رجوعا لان المعتبر ثلث ماله عند الموت لا عند الوصية ولو وصي لزيد بمعين ثم وصي به لعمر وفليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو وصي به لثالث كان بينهم أثلاثا وهكذا (فصل في الايضاء) وهو اثبات تصرف مضاف الى ما بعد الموت يقال أوصيت لفلان بكذا وأوصيت اليه ووصيته اذا جعله وصيا

وقد أوصى ابن مسعود فكتب وصيته إلى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبد الله رواه البيهقي بإسناد حسن (أركان) أربعة (موصى ووصى
وهو وصى فيه وصيعة وشرط في الموصى (٢٨٨) بقضاء حق) كدين وتنفيذ وصية ورد وديعة وعارية ومظلمة (مامر) في

الموصى بمال أول الباب وقد
مربياته وهذا أولى من قوله
ويصح الإيصال في قضاء
الدين وتنفيذ الوصية من
كل حرم مكلف (و) شرط في
الموصى (بامر نحو طفل)
كجنون ومجنون سفه
(معه) أي مع مامر (ولاية
له عليه ابتداء) من الشرع
لا بتفويض فلا يصح الإيصال
من فقد شيئاً من ذلك
كصبي ومجنون ومكره ومن
به رق وأم وعم ووصى لم
يؤذن له فيه ونحو مع ابتداء
من زيادتي (و) شرط (في
الوصى عند الموت عدالة)
ولو ظاهرة (وكفاية) في
التصرف الموصى به (وحرية
واسلام في مسلم وعدم
عداوة) منه للمولى عليه
(و) عدم (جهالة) فلا
يصح الإيصال إلى من فقد
شيئاً من ذلك كصبي ومجنون
أو فاسق ومجهول ومن به
رق أو عداوة وكافر على
مسلم ومن لا يكتفي في
التصرف لسفه أو هرم أو
غيره لعدم الأهلية في بعضهم
وللتهمة في الباقي ويصح
الإيصال إلى كافر معصوم
عدل في دينه على كافر
وقولي عند الموت مع ذكر
عدم العداوة والجهالة من

الآتي ولو أوصى اثنين الخ وقال تعالى يوصيكم الله في أولادكم (قوله وقد أوصى ابن مسعود) ولم ينكر
عليه فصارا جماعة سكوتياً (قوله وصيته إلى الله) أي أفوضها إلى الله ع ش وهو على سبيل التبرك
(قوله ومظلمة) كغصب (قوله مامر) أي من كونه مكلفاً حراً مختاراً وقوله وهذا أولى الخ لا يهام
عبارة الأصل صحة إيصال المكره ع ش (قوله فلا يصح الإيصال من فقد شيئاً من ذلك) وكذا الأب
والجد إذا نصهم ما الحاكم في مال من طرأسفه لانه وليه الحاكم دونهما خط (قوله لم يؤذن له فيه)
بأن أوصى عن نفسه أو أطلق بخلاف ما لو أذن له الولي أن يوصى عنه وبهذا التصوير اندفع ما يقال
مفهوم قوله لم يؤذن له صحتها مع الاذن بأن يوصى عن نفسه وهو مخالف لمفهوم قول المتن ابتداء ع ش
وعبارة حل وزى فان أذن له فيه بأن قال له أوص عني كان له أن يوصى عنه لانه نفسه وكذا لو
أطلق بأن قال أوص بتركتي إلى من شئت فان حذف بتركتي بأن قال أوص لم يكن اذناً (قوله عند
الموت) وكذا عند القبول على الوجه أخذنا من التعليل الآتي ولان الفسق والعجز واختلال النظر
ينعزل به دوماً فابتداء أولى برماوى (قوله عدالة) قضية الاكتفاء بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامة
من خاتم المروءة والظاهر خلافه وأن المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فليراجع ع ش على
مر (قوله ولو ظاهرة) المعتمداً أنه لا بد من العدالة الباطنة مطلقاً زى أي سواء وقع في عدالته نزاع
أولاً والعدالة الباطنة هي التي تثبت عند القاضي بقول المزكين ع ش على مر (قوله وحرية) أي
كاملة ولو ما لا كدبر ومستولدة مر (قوله واسلام في مسلم) قال حج وذكر الاسلام بعد العدالة
لان الكافر قد يكون عدلاً في دينه وبفرض علمه من العدالة يكون توطئة لما بعده عن (قوله
وعدم عداوة) أي دنيوية ظاهرة أما الدينية فلا تضر كاليهودي للنصراني وعكسه مسلم قال مر
فأخذنا الاسنوي منه عدم صحة وصاية نصراني يهودي وعكسه مردود اه ويتصور وقوع العداوة
بينه وبين الطفل والمجنون بكون الموصى عدواً للموصى أو للعالم بكرهته لهما من غير سبب شرح مر
فيلزم من كون الوصى عدواً للموصى أن يكون عدواً لابنه غالباً فاندفع قول حج كون ولد العدو عدواً
ممنوع وقال أيضاً اشتراط العدالة يغني عن اشتراط اتقاء العداوة اه قال سم فليتصور حصول
العداوة في المجنون قبل جنونه فتستصحب لان الأصل والظاهر بقاءها (قوله كصبي ومجنون) هما
خارجان بالعدالة اذ العدالة يلزمها البلوغ والعقل (قوله ومجهول) معناه أن يكون مجهول الحال لم تعرف
حريته ولا رقه ولا عدالته ولا فسقه لأنه بوصى لأحد رجلين ع ش وظاهره أنه لو أوصى لأحد رجلين
كان صحيحاً وليس كذلك فالأولى أن يراد بالمجهول ما يشمل مجهول العين والصفة فيصدق بما ذكر
اه (قوله في الباقي) كالعدو (قوله إلى كافر معصوم) ولو كان الموصى مسلماً بان أسلم شخص وله ابن بالغ
عقل كافر لكنه سفه فانه لا يتبعه في الاسلام فلا بد حينئذ أن يوصى عليه كافر اشرح الروض والراجع
أنه لا يصح أن يوصى عليه كافر كما في شرح مر فيكون مستثنى من كلامه وقضية قوله معصوم امتناع
إيصال الحر إلى حر بي س ل (قوله عدل في دينه) أي بتواتر ذلك من العارفين بدينه أو باسلام عارفين
وشهادتهم بذلك مر عن (قوله لانه وقت التسلط على القبول) فلا بد من استمرار ذلك من الموت إلى
القبول حل (قوله ثم استكملها عند الموت) ويكتفي في الفاسق إذا تاب كونه عدلاً عند الموت وإن لم تمض
مدة الاستبراء كما في ع ش على مر (قوله ولا يضر عمي) أي ولا يضرهم إشارته بخلاف ما لا تفهم

إشارته

ز يادتي واعتبرت الشروط عند الموت لا عند الإيصال ولا بينهما لانه وقت التسلط على القبول حتى لو أوصى

إلى من خلا عن الشروط أو بعضها كصبي ورقيق ثم استكملها عند الموت صح (ولا يضر عمي) لان الاعمي متمكن من التوكيل فيما

الشروط فيها عند الموت
لو فور شقتها وخروجها من
خلاف الاصطخري فإنه
يرى أنها تلي بعد الأب والجدة
(وينزل ولي) من أب
وجدة ووصي وقاض وقيمة
(بفسق لا امام) لتعلق
المصالح الكلية بولايته
وتعبر بالولي أعم مما عبر به
(و) شرط (في الموصي فيه
كونه تصرفاً مالياً) بقيد زده
بقولي (مباحاً) فلا يصح
الإيصاء في تزويج لان غير
الأب والجدة لا يزوج الصغير
والصغيرة (و) لا في (معصية)
كبناء كنيسة لمنافاتها له
لكونه قريبة (و) شرط (في
الصيغة ايجاب بلفظ يشعر
به) أي بالإيصاء وفي معناه
ما في الضمان (كأوصيت)
اليك أو فوضت اليك (أو
جعلتك وصيلاً) كان
الايجاب (مؤقتاً ومطلقاً)
كأوصيت اليك إلى بلوغ
ابني أو قدوم زيد فإذا بلغ
أو قدم فهو الوصي لانه
يحقل الجهالات والاحطار
(وقبول كوكالة) فيمكن
بالعمل وقولي كوكالة من
زيادتي ويكون القبول
(بعد الموت) متى شاء كافي
الوصية بمال (مع بيان ما
يوصي فيه) فلما اقتصر على
أوصيت اليك مثلاً لفا

أشارته من (و) (قوله إلى حفصة) هي بنته وزوجة النبي صلى الله عليه وسلم وماوى (قوله
والأم أولى) وتزوجها لا يبطل وصايتها إلا أن نص عليه الموصي (قوله إذا حصلت الشروط فيها عند
الموت) هذا بالنظر للصحة أما بالنظر للأولية فتعتبر الشروط فيها عند الإيصاء عيش وعبرة
وأم الأطفال المستجمعة للشروط حال الوصية لا حال الموت وإن جرى عليه جمع لان الأولوية إنما يخاطب
بها الموصي وهو لا علم له بما يكون عند الموت فتعين أن يكون المراد أنها إن جمعت الشروط فيها حال
الوصية فالأولى أن يوصي لها والأفلاو عوى أنه لا فائدة لذلك لأنها قد تصلح عند الوصية لا عند الموت
مردودة لان الأصل بقاء ما هي عليه (قوله وينزل ولي الخ) قال البرماوى وكل من فسق وتاب لا تعود
ولايته الابتدائية جديدة إلا أربعة الأب والجدة والناظر بشرط الواقف والحاضنة زاد بعضهم والأم
الموصي لها برماوى وزاد بعضهم ولي النكاح (قوله تصرفاً مالياً) شامل للإيصاء على أمر الأطفال فان
معناه التصرف في مالهم وحفظه ويشمل أيضاً رد نحو الوديعة فليس التصرف خاصاً بالبيع والشراء كاهو
ظاهر زى (قوله مباحاً) المراد به عدم المعصية بدليل قوله ولا في معصية فيشمل الواجب (قوله لان
غير الأب والجدة لا يزوج الصغير والصغيرة) يرد عليه السفيه فقتضاه أن غيرهما يزوجه لانه غير صغير
فالولى التعليل بأن غير الأب والجدة لا يمتنى بدفع العار كاعتنائهما شوبرى بإيضاح (قوله كبناء
كنيسة) أي للتعبد ولو مع نزول المارة (قوله ايجاب بلفظ) الباء للتصوير وفيه ان الإيجاب جزء من
الصيغة فكيف يجعل شرطاً لها إلا أن يقال الشرط كون اللفظ يشعر بالإيصاء فحسب الشرطية على
الموصوف مع صفته (قوله كأوصيت اليك) ويظهر أن وكلتك بدموتى في أمر أطفالي كناية من
(قوله أو جعلتك وصياً) أي في كذا القول لآتى مع بيان ما يوصي فيه (قوله إلى بلوغ ابني) هذا
تأقيت وقوله فإذا بلغ الخ تعليق فهو مثال واحد اجتماع فيه التأقيت والتعليق لكنهما ضمانيان ومثال
التأقيت الصريح أوصيت اليك سنة ومثال التعليق الصريح إذا مت أو إذا مات وصي فقد أوصيت
اليك شرح م (قوله فهو) أي الابن أو زيدا أو فرد الضمير لان العطف باو ولو بلغ الابن أو قدم
زيد غير أهل فالأقرب انتقال لولاية العا كماله لانه جعلها مغيية بذلك شرح م (قوله مع بيان) متعلق
بأوصيت وما بعده أو يشعر بالأول أولى فكان الأولى تقديمه (قوله لفا) أي كالأقوال وكلتك ولعدم
عرف له يحمل عليه ومنازعة السبكي فيه بان العرف يقتضى انه يثبت له جميع التصرفات مردودة إذا كان
غير مطلق فلا يعقل عليه وان قال الزركشى يؤيده قول البيهقيين ان حذف المعمول يؤذن بالعموم
شرح م باختصار (قوله وسن إيصاء بامر نحو طفل) أي ان لم يخش ضياعه (قوله وبقضاء حق)
أي لله تعالى أو لآدمي (قوله لم يجهز عنه) بفتح الجيم وكسر هاء الكسرة أفصح من باب ضرب أو تعب
وانما كان سنة حينئذ لانه يمكنه الاستغناء عنه بالوفاء برماوى (قوله أو عجز) أي حالاً وكان يقدر عليه
ما آلا من نحو دين مؤجل أو يعوق فأن دفع ما يقال إذا عجز عنه فكيف يوصي به (قوله وبه شهود)
ولو واحد اظهر العدلة والأوجه الا كتفاء بخطه ان كان في البلد من يثبته ولا مانع منه كما اكتفوا
بالواحد مع أنه وان انضم اليه يمين غير حجة عند بعض المذاهب نظر المن يراه حجة فكذلك الخط نظراً
لذلك نعم من باقليم يتعذر فيه من يثبت بالخط أو يقبل الشاهد واليمين فالأوجه عدم الا كتفاء بهما
شرح م (والذي يثبت بالخط القاضى المالكى لان الامام مالكا يثبت الحق بخط الشاهد إذا شهد
اثنان بان هذا خطه (قوله استبأ بالخبرات) أي استبأ بالها وفي بعض النسخ استبقاء وما عدا

(٣٧ - (يجبرى) - ثالث) (وسن إيصاء بامر نحو طفل) كجنون (و بقضاء حق) ان لم يجهز عنه حالاً أو عجز
(وبه شهود) استبأ بالخبرات فان عجز عنه حالاً ولا شهود به وجب الإيصاء مسارعة لإبراء ذمته وإطلاق الأصل سن الإيصاء بما ذكره منزل

يصح) أى الايصاء من أب (على نحو طفل والجدة بصفة الولاية) عليه لان ولايته ثابتة شرعا وخرج بز يادنى على نحو طفل نصب وصى فى قضاء الحقوق فصحيح (ولو أوصى اثنين) ولو مرتبا وقبلا (لم ينفرد واحد) منهما بالتصرف (الاباذنه) له بالانفراد فله لانفرادهما بالاذن نعم له الانفراد برد الحقوق وتنفيذ وصية معينة وقضاء دين فى التركة جنسه وان لم ياذن له لكن نازع الشيخان فى جوار الاقدام عليه (ولكل) من الموصى والموصى (رجوع) عن الايصاء متى شاء لانه عقد جائز كالوكالة قال فى الروضة الا أن يتعين الوصى أو يغلب على ظنه تلف المالك باستيلاء ظالم من قاض وغيره فليس له الرجوع (ومصدق لى) يمينه وصيا كان أوقيا أو غيره (فى اتفاق على موليه) بقيد زده بقول (لائق) بالحل (لا فى دفع المال) اليه بعد كنه فلا يصدق بل المصدق موليه يمينه اذ لا تعسر اقامة اليمين عليه بخلاف الاتفاق وقولى يمينه من زيادنى وتعيرى بالولى و بوليه أعم من تعيره بالوصى والطفل

كتاب الودعة

أولى لموافقته قوله تعالى فاستبقوا الخيرات برماوى (قوله على هذا التفصيل) أى ان لم يجهز أو به شهود (قوله فان لم يوص بها) أى بأمر الطفل وأمر المجنون وبقضاء الدين (قوله نصب القاضى) أى ندبا ولا بعد لوجوب برماوى (قوله والجدة بصفة الولاية) أى حال الموت أى لا يعتد بنصوبه اذا وجدت ولاية الجدة لان ولايته ثابتة بالشرع كولاية التزوج أما لو وجدت حال الايصاء ثم زالت عند الموت فيعتد بنصوبه كما يحسنه البلقينى لما مر أن العبرة بالشروط عند الموت شرح م (قوله ولو أوصى اثنين الخ) عبارة م (ولو أوصى اثنين) بشرط عليهما الاجتماع أو أطلق بان قال أوصيت اليكما أو الى فلان ثم قال ولو بعد مدق أوصيت الى فلان (قوله لم ينفرد واحد منهما) فلا بد من اجتماعهما فيه بان يصدر عن رأيهما فيه وليس المراد أن يتلفظ بالعقد معا وحمل ذلك فيما يتعلق بالطفل وماله وتفرقة وصية غير معينة وقضاء دين ليس فى التركة جنسه بخلاف رد ودية ومغصوب وعارية وقضاء دين فى التركة جنسه فلكل الانفراد به لان صاحبه الاستقلال بأخذه وقضية الاعتداد به وقوعه موقعه اباحة الاقدام عليه وهو الاوجه وان بخلافه شرح م (قوله لم ينفرد) فاذا أوصى لهما معا فأت أحدهما أو ورد لم ينفرد الآخر بالتصرف بل ينصب الحاكم من يقوم مقام الميت أو الراد بخلاف ما اذا أوصى لهما امرئيات وأت أحدهما أو رد فلا آخر بالتصرف لان التشرىك ليس مأخوذا من نصريح الموصى شرح الهجة ومن (قوله الاباذنه) أى الموصى فى الانفراد بان قال أوصيت لكما وأذنت لزيد مثلا فى الانفراد (قوله لكن نازع الشيخان) ضعيف (قوله فليس له الرجوع) أى يحرم عليه ولو عزل نفسه لم يعزل ع ش لكن لا يلزمه ذلك بجائز بالاجرة والاوجه انه يلزمه فى هذه الحالة القبول وانه يتمتع عزل الموصى له حينئذ لما فيه من ضياع نحو ودية ومال وأولاده ويتمتع عزل نفسه أيضا اذا كانت اجارة بعوض فان كانت بعوض من غير عقد فهي جعالة قاله الماوردى شرح م (قوله ولي يمينه) الا الحاكم فيصدق باليمين وان عزل حل وحج واعتمد م أنه لا بد من يمينه قبل العزل وبعده اه سم (قوله فى اتفاق) أى وفى تلف المالك كفى الروض ولعله على التفصيل الآتى فى الودعة وما صرفه الولي من مال نفسه ولو دفع ظالم عن مال الولد لا يرجع به الا ان كان باذن حاكم أو اشهاد لا بنية الرجوع الا فى الأب والجدة وكذا غيرهما عند تعذر الحاكم والاشهاد قل على الجلال (قوله لائق) أما غير اللائق فيصدق فيه الولد يمينه قطعا ولو اختلفا فى شئ أهولائق أو لا ولا يثبت صدق الوصى لان الاصل عدم خيائه أو فى تاريخ موت الأب أو أول ملكه للمال المتفق عليه منه صدق الولد يمينه وكالوصى فيما ذكر وارنه شرح م (ولو تنازعا فى التصرف هل وقع بالمصلحة أو لا صدق الأب والجدة كذا الأم دون غيرهم والمشتري من كل منهم مثله قل على الجلال (فرع) لا يطالب أمين كوصى ومقارض وشريك ووكيل بحساب بل ان ادعى خيائه حلف ذكره ابن الصلاح فى الوصى والمروى فى أمناء القاضى ومثاهم بقية الأمناء وأفهم كلام القاضى أن الامر فى ذلك كله راجع الى رأى الحاكم بحسب ما يراه من المصلحة وهو ظاهر شرح م (قوله لائق دفع المال) ولا فى بيعه لمصلحة أو غبطة الا الأب والجدة والام لو فور شققهم حل

كتاب الودعة

وجه مناسبة ذكرها عقب الايصاء أن الودع جعل الوديع رصيا على الودعة من جهة حفظها ودهنها وان كان فى حال حياته وذكرها بعضهم عقب اللقطة لان اللقطة أمانة أيضا أى من حيث وجوب الحفاظ (قوله يقال) أى لغة وشرع ع ش وعبارة شرح م هي لغة ما وضع عند غير مالكة لحفظه وشرعا العقد المكتضى للاستحفاظ أو العين المستحقة حقيقة فيها ما نصح ارادتهما واردة كل منهما فى الترجمة

من وودع الشيء يدع اذا سكن لانها ساكنة عند الوديع وقيل من قولهم (٢٩١) فلان في دعة أي راحة لانها في راحة

الوديع ومراعاته والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وخبر أذ الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك رواه الترمذي وقال حسن غريب والحاكم وقال على شرط مسلم ولان الناس حاجة بل ضرورة اليها (أركانها) أي الوديع بمعنى الابداع أربعة (وديع) بمعنى العين المودعة (وصيغته) وودع ووديع وشرط فيهما أي في المودع والوديع (ما) مر (في موكل ووكيل) لان الابداع استنباط في الحفظ (فلو أودعه نحو صبي) كمجنون ومجنون سفيه (ضمن) ما أخذه منه لانه وضع يده عليه بغير اذن معتبر ولا يزول الضمان الا بالرد الى ولي أمره نعم ان أخذه منه حسبة خوفا على نفسه في يده أو تلفه مودعه لم يضمنه (وفي عكسه) بان أودع شخص نحو صبي (اعما يضمن بالانفاق) منه لانه لم يسلطه على اتلافه فلا يضمنه بتلفه عنده اذ لا يلزمه الحفظ وظاهر أن ضمان المتلف انما يكون في متمول (و) شرط (في الوديع كونها محترمة)

وقال زى وشرعنا توكل من المالك أو نائبه لآخر يحفظ مال أو اختصاص بفرج بتوكيل اللقطة والامانات الشرعية لان الاثمان فيهما من جهة الشرع ويتفرع على كونه توكيلا لأن الابداع عقد اه وقيل هو اذن وينبني على ذلك أن الوديع لو عزل نفسه انزل على الاول دون الثاني وان ولد الوديع الحادث وديعة على الاول دون الثاني كما قاله عن (قوله من وودع الشيء) بفتح الدال وضمها (قوله ومراعاتها) تفسير ح ل (قوله ان الله يأمركم) الآية وان نزلت في رد مفتاح الكعبة الى عثمان بن طلحة فهي عامة في جميع الامانات بقرينة الجمع قال الواحدى أجمعوا على أنها نزلت بسبب مفتاح الكعبة ولم ينزل في جوف الكعبة آية سواها شرع مر وعبارة الجلايين نزلت لما أخذ على مفتاح الكعبة من عثمان بن طلحة سادنها أي خادمها فقرأ لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح ومنعه من اعطاء المفتاح وقال لو علمت انه رسول الله لم أمنعه فاراد على أن يعطى المفتاح لعمة العباس فامر النبي صلى الله عليه وسلم برده الى عثمان وقال خذها أي السدانة خالدة فوجب من ذلك فقرأه على الآية فأسلم وأعطاه عند موته لاختيه شيبه فبقي في أولاده اه وفيه أن المفتاح ليس أمانة لانه أخذ قهرا وأوجب بانه لما وجب عليه رده كان كالأمانة (قوله ولا تخن من خانك) سماها خيانة مشاكة وفيه انه معارض لآية فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه الآن قال لا تخن من خانك زيادة على ما خانك به أو لا تخنه فيما لا يجوز كان زنى بزوجتك وعليهما قلام مشاكة وأن الحديث يبين ان الاولى العفو أي لا تخن من خانك بل عفوك عنه أولى والآية مبينة للجواز وان كان الاولى العفو كما يشير اليه تسمية الثاني اعتداء وبعضهم خص الحديث بالامانة أي من خانك في أمانك لا تخنه في أمانته التي استأمنك عليها (قوله غريب) أي انفرده به راويه وهو لا ينافي الحسن ع ش (قوله بمعنى الابداع) أي العقد لا بمعنى العين المودعة والالزم كون الشيء ركنا لنفسه وان الصيغة وما بعدها أركان للعين المودعة ولا معنى له واذا حلت الوديع في الترجعة على العين المودعة كان في كلام المصنف استخدام كالايجنى (قوله لان الابداع استنباط في الحفظ) فمن صح توكيله صح ابداعه ومن صح توكيله صح دفع لوديعته فخرج استبداع محرم صيدا وكافرا ومصحفا كذا قالوا هنا وفي متن البهجة صحت ابداع الكافر المسلم ونحوه لانه ليس فيه تسلط فيحمل ما هنا على وضع اليد وما هناك على العقد ويجعل عند مسلم زى (قوله ولو أودعه) أي شخصا ولو غير كامل شورى (قوله ضمن ما أخذه) أي بأقصى القيم ومقتضاه ان الصبي يضمن بأقصى القيم أيضا لان تعريف الغصب شامل لأخذه من مثله لانه يصدق عليه انه استيلاء على حق الغير بغير حق مر (قوله بغير اذن معتبر) فاندفع به ما يقال فاسد الوديعه كصحيحها في عدم الضمان مر لا يقال هذه باطلة لا فاسدة لا ما قول الناسد والباطل مراد فان عندنا لا في مواضع ليس هذا منها (قوله حسبة) أي من غير طلب ادخار الثواب الاثرة قال في المختار احتسب الاجر على الله أي ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا والاسم منه الحسبة (قوله لم يضمنه) ما لم يسلطه على اتلافه مر فان سلطه لوديع على اتلافه ضمن ان كان الصبي غير مميز لان فعله حينئذ كفعل مسلطه اه شورى (قوله بأن أودع شخص) أي كامل أمال أو أودع نحو صبي فانه يضمن فرط أم لا تلف أو تلف قول وبرماوى ومثلهما في شرح مر لانه قال ولو أودع نحو صبي مثله ضمن بالاستيلاء وقد يقال هذه الصورة داخلة في قول المتن فلو أودعه نحو صبي لان الضمير يشمل غير الكامل كما قاله لشورى والحاصل ان كلا من المودع ولوديع اما كامل أو صبي أو مجنون أو مجبور عليه بسفه أو مغنى عليه أو مكرا أو عبدا والحاصل من

ولو نجسا ككاتب ينفع ونحو حجة بر خلاف غير المحترمة ككاتب لا ينفع وآله هو وهذا من زيادتي (و) شرط (في الصيغة ما) مر (في وكالة) فيشترط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع فيمكن قبضه ولا يمكن الوضع بين يديه

من أحدهما نبيه عليه الزركشي والإيجاب أما صريح (كأودعتك هذا أو استعطفتك أو) كناية مع النية (نكته فان عجز) من يراد الإبداع عنده (عن حفظها) أي الوديعة (حرم) عليه (أخذها) لأنه يعرضها للتلف (أو) قدر عليه و (لم يثق بأمانته) فيها (كره) له أخذها خشية الخيانة فيها قال ابن الرفعة لا أن يعلم بحاله المالك فلا يحرم ولا يكره والإبداع صحيح والوديعة أمانة وإن قلنا بالتحرير وثر التحريم مقصور على الأثم (والا) بأن قدر على حفظها ووثق بأمانته فيها (سن) له أخذها بقيد زده بقولي (ان لم يتعين) لا أخذها خبر لم والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه فان تعين بان لم يكن ثم غيره وجب عليه أخذها لكن لا يجبر على اتلاف منفعة ومنفعة حرزه مجاباً (وترفع) الوديعة أي ينتهي حكمها (بموت أحدهما وجنونه وإعماه) ويجبر سفه عليه (واسترداد) من المودع (ورد) من الوديع كالوكالة (وأصلها أمانة) بمعنى أن الأمانة متصلة فيها لا تبع كالرهن سواء أ كانت بجعل

ضرب سبعة في سبعة تسعة وأربعون وعلى كل ما أن تتلف الوديعة بنفسها أو يتلفها المودع أو الوديع والحاصل من ضرب ثلاثة في تسعة وأربعين مائة وسبعة وأربعون (قوله مع السكوت) أي منها أخذها ماسياً في فلاحها على صاحب الحمام إذا وضع إنسان ثيابه في الحمام ولم يستحفظه عابها كما هو الواقع الآن حل أي وإن فرط في حفظها بخلاف ما إذا استحفظه وقبل منه أو أعطاه أجره لحفظها فيضمنها إن فرط كان نام أو غاب ولم يستحفظ من هو مثله وإن فسدت الاجارة ومثل ذلك الدواب في الخان فلا يضمنها الخاني إلا أن قبيل الاستحفاظ أو أخذ الاجرة وليس من التفريط فيهما أي الحمام والخن مالو كان يلاحظ على العادة فتغفل سارقاً أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لعدم تقصيره في الحفظ المعتاد والظاهر أنه يقبل قوله فيه بيمينه لأن الأصل عدم انتقصير شرح م (قوله نعم لو قال الوديع) هو استدراك على قوله يشترط اللفظ الخ لا على قوله فيكفي الوضع الخ لقوله في الاستدراك فدفعه ولم يقبل فوضعه بين يديه (قوله فالشرط اللفظ من أحدهما) الذي اعتمده شيخنا م باعتبار اللفظ من أحد الجانبين مع اللفظ من الآخر والفعل منه ولو مترخياً كما في الوكالة ولا يصاء ولا يكتفى بالسكوت منه خلافاً لـ ط فان حل على ما يقع بعده فعل فظاهر فلو قل احفظ متاعى هذا فسكت لم يكن وديعاً ويغنى عن القبول أخذ الاجرة ولم يرتض هذا شيخنا زى قل على الجلال (قوله ولا يكره) قال بعضهم وتكون مباحة في هذه سم ونازع فيه زى د قال ع ش وتصور الاباحة هنا بأن شك في أمانة نفسه اه أي مع علم المالك بحاله أمامه جهله به فتكره كما قاله س ل حيث أدخل الشك والوهم في قوله أو لم يثق بأمانة نفسه فان غلب على ظنه عدم الوثوق حرم عليه أخذها فتعريضها الأحكام الخمسة وكلها في الشرح على كلام سم (قوله والوديعة أمانة) لكن لو كان المودع وكيلاً أو ولي بيتيم حيث لا يجوز له الإبداع فهي مضمونة بمجرد الأخذ قطعاً خ ط س ل (قوله وأثر التحريم مقصور على الأثم) هذا جواب سؤال مقدر تقديره كيف تكون أمانة مع القول بالتحريم مع أن مقتضى التحريم الضمان فأجاب بأن أثر التحريم مقصور على الأثم أي فلا يتعداه إلى الضمان (قوله والله في عون العبد) انظر معنى هذه الظرفية وقال بعضهم ان في زائدة وعون بمعنى معين والاضافة بمعنى اللام والتقدير والله معين للعبد مادام العبد معين لآخيه (قوله بأن لم يكن ثم غيره) أي وكان بحيث لو امتنع من القبول ضاعت على مالكها ع ش م (قوله لكن لا يجبر على اتلاف منفعة الخ) أي فله أخذ الاجرة على ذلك لأن الواجب العيني قد توثق عليه الاجرة كسقي اللبا حل (قوله وترفع الخ) وفائدة ارتفاعها أنها لا تصير أمانة شرعية فعليه الرد لمالكها أو وليه ان عرفه أو اعلامه بها أو بمحاطها فوراً عند تمكنه وان لم يطلبها كضالته وجدها وعرف مالكها فان غاب ردّها إلى الحاكم الأمين والاضمن شرح م ر ويقوم وارث كل وولي مقامه (قوله أي ينتهي حكمها) وهو عدم الضمان (قوله بموت أحدهما) ويجب على الوديع الرد إلى الولي في مسألة الجنون وإلى الوارث في مسألة الموت والاضمن لزوال الائتمنان س ل (قوله أو غمائه) ومن ثم تعلم أن الإنسان إذا فرقه في الحمام صار ضامناً للودائع وهذا أمر يقع للناس كثيراً اه سم ع ش وقوله عليه أي على أحدهما وقوله واسترداد أي طلب الرد (قوله كالرهن) فان الغرض الأصلي منه استوثق والأمانة تبع حل (قوله في الجملة) أي فيما ذلّم بأخذ جعله وقال س ل أي فيما إذا سن له قبول أو وجب وعبارة الشيخ عبد البر قوله في الجملة أي في بعض أحوالها وهو ما إذا كان بغير جعل ولم تكن محرمة ولا مكروهة ولم يحصل منه تعدد هذا ما ظهر (قوله وتضمن بعوارض) نظمت في قوله

كان ينقلها من محلة أودار لاخرى دونها حوزا) وان لم ينه المودع عن نقلها لانه عرضها للثالث نم ان نقلها بظن انها ملكه ولم ينتفع بهالم
يضمن وخرج بما ذكر ما لو نقلها الى مثل ذلك حوزا أو الى أحرز أو نقلها من بيت الى آخر في دار واحدة أو خان

(٢٩٣)

واحد ولم ينه المودع فانه
لا ضمان وان كان البيت
الاول أحرز (وكان يودعها)
غيره ولو قاضيا (بلاذن)
من المودع (ولا عذر) له
لان المودع لم يررض بذلك
بخلاف مالو أو دوعها غيره
لعذر كرض وسفر (وله
استعانة بمن يحملها الحرز)
أو يعلقها أو يسقيها المفهوم
ذلك بالاولى لان العادة
جرت بذلك (وعليه عذر)
كارادة سفر ومرض
مخوف وحريق في البقعة
واشراف الحرز على الخراب
ولم يجد غيره (رد مالها لهما
أو وكيله) (ان فقدهما
ردها (لقاض) وعليه
أخذها (ف) ان فقد ردها
(لأمين) ولا يكلف تأخير
السفر وتعيير بالعمد أعم
مما عبر به وعطفي الأمين في
المرض المخوف بالقاء أولى
من عطفه له بأو (ويغني
عن الآخرين وصية) بها
(اليهما) فهو مخير عند فقد
الاولين بين ردها للقاضي
والوصية به اليه والمراد
بالوصية به الاعلام بها
والامر بردها مع وصفها بما
تتميز به أو الاشارة لعينها ومع
ذلك يجب الاشهاد كافي

عوارض التضمن عشر ودعها * وسفر ونقلها وحجها *
وترك ايصاء ودفع مهلك * ومنع ردها وتضييع حكي
والانتفاع وكذا المخالفه * في حفظها ان لم يزد من خالفه
أى الذى خالفه كان قال لا تقفل عليه قفلا فأقفله (قوله كان ينقلها) أى غير ضرورة وقد عين له المودع
مكا بالحرز وان لم ينه عن غيره كافي شرح الروض (قوله دونها حوزا) ظاهره وان كان حوز مثلها وجرى
عليه حج واعتمد مر عدم الضمان حينئذ وحل على ما اذا لم يعين له موضعا فلا مخالفة (قوله يودعها
غيره) ولو ولده وزوجته وقته (قوله لان المودع الخ) عبارة مر لان المالك لم يررض بأمانة غيره
ولا يده أى فيكون طريقا في ضمانها والقرار على من تلفت عنده وللمالك تضمين من شاء فان شاء
ضمن الثانى ويرجع بما غرمه على الاول ان كان جاهلا أما العالم فلا لانه غاصب أو الاول يرجع على
الثانى ان علم لان جهل اه بحروفه (قوله وله استعانة بمن يحملها) ولو خفيفة أو مكنته حملها
بلا مشقة فيما يظهر شرح مر وهل يشترط كونه ثقة الذى يظهر نعم ان غاب عنه لان لازم كالعادة
ويؤيده ما يأتى أنه لو أرسلها مع من يسقيها وهو غير ثقة ضمنها حج مر وعبرة مر وله
استعانة بمن يحملها الحرز أى اذا لم ينزل يده عنها قال خ ش بأن يعد حافظا لها عرفا (قوله المفهوم)
صفة للاستعانة المقدرة لان التقدير أو استعانة بمن يعلقها الخ وقوله بالاولى لان الحاجة للملق والسقى
بما يتكرر بخلاف الحمل فاذا جاوزنا ما لا يتكرر فليجوز ما فيه تكرر بالاولى وأيضا الحمل فيه
استيلاء بخلافهما فاذا جاوزنا ما فيه استيلاء تام فليجوز ما ليس فيه استيلاء تام بالاولى مر (قوله
كارادة سفر) ولو قصيرا زى وقيد مر بالطويل (قوله فان فقدهما) أى بمسافة انقصر مر وقوله
ردها لقاض جعل الشارح قوله لقاض متعلقا بفعل ماص جوابا لشرط مقدم مع انه فى كلامه
متعلق بالمصدر وهو ردها لانه معطوف على قوله لهما لهما فى تقدير الشارح تغيير للعامل والاعراب
الأن يقال انه حل معنى لاجل اعراب (قوله لقاض) أى غير خائن وقوله فلامين ومتى ترك هذا الترتيب
ضمن حيث قدر عليه قال الفاروقى فى زمننا فلا يضمن بالايديع لثقة مع وجود القاضى قطع الماظهر
من فساد الحكم شرح مر (قوله فى المرض المخوف) أى الداخل فى عموم العذر شيئا (قوله وصية
بها اليهما) المعتمد اختصاص هذا بالاشراف على الموت دون السفر فلا تغنى الوصية اليهما فيه عن ردها
اليهما حل وسم وعش (قوله الاعلام بها) أى اعلام القاضى أو الامين (قوله بردها) أى من محله
الى مالها (قوله أو الاشارة) عبارة مر أو يشير اليها من غير ان يخرجها من يده ويأمر بالردان
مات ولا بد مع ذلك من الاشهاد فان لم يوجد فى تركته ما أشار اليه أو وصفه فلا ضمان (قوله يجب
الاشهاد) أى على الاعلام والوصف أو الاشارة واعتمده ع ش ومر فى غير الشرح وضعفه زى
وحل واعتمد عدم وجوب الاشهاد وعزيا لم فى الشرح وتبعهما البرماوى (قوله لمن ذكر)
أى للقاضى فالامين وقوله كذا أى على الترتيب الذى ذكر (قوله أو سافر بها) ولو حدث له فى
الطريق خوف أقام بها فان هجم عليه القطاع فطرحها بمضيعة ليحفظها فضاءت ضمن وكذا الردفها
خوفانهم عند اقبالهم عليه ثم أضل موضعها اذ كان من حقه ان يصبر حتى تؤخذ منه فتصير ضمانة على

الرافى عن الغزالي (فان لم يفعل) أى لم يردّها ولم يوص بها لمن ذكر كذا (ضمن ان يمكن) من ردها أو الايصاء بها سافر بها أم لا
لانه عرضها للقوات اذ الوارث يعتمد ظاهر اليد ويدعيه بنفسه وحوز السفر دون حوز الحضر بخلاف ما اذا لم يمكن كان مات فجأة أو
قتل غيلة أو سافر بها الهزء عن ذلك

ومحل ذلك في غير القاضى
 اما القاضى اذا مات ولم
 يوجد مال اليتيم في تركته
 فلا يضمنه وان لم يوص به
 لانه أمين الشرع بخلاف
 سائر الامناء ولعموم ولايته
 قاله ابن الصلاح قال وانما
 يضمن اذا فرط قال لسبكي
 وهذا نصريح منه بان عدم
 ايضائه ليس تفریطا وان
 مات عن مرض وهو الوجه
 وقد أوضحته في شرح
 الروض (وكان يدفنها
 بموضع) ويسافر ولم يعلم بها
 أميناً راقبها لانه عرضها
 للضياع بخلاف ما اذا علم
 بها أميناً راقبها وان لم يسكن
 الموضع لان اعلامه بمنزلة
 ابداعه فشرطه فقد القاضى
 وكلام الاصل يقتضى
 اشتراط السكنى وليس مراداً
 (وكان لا يدفع متلفاتها)
 كترك تهوية ثياب صوف
 (أو) ترك (لبسها عند
 حاجتها) لذلك وقد علمها
 لان الدود يفسدها وكل
 من الهواء وعبوق رائحة
 الآدى بها يدفعه (أو)
 ترك (علف دابة) يسكون
 اللام لانه واجب عليه لانه
 من الحفظ

أخذها شرح مر (قوله ومحل ذلك) أى محل قوله فان لم يفعل ضمن (قوله فلا يضمنه) لانه وديعة
 عنده (قوله بخلاف سائر الامناء) فان الواحد منهم يضمن بالموت أو السفر اذا لم يوص بها وفي كلام
 حج ان أحد الامناء اذا ترك الواجب عليه يصير ضامناً مجرد نحو المرض حتى لو تلفت بأفة في مرضه
 أو بعد صحته ضمن زى وحل واعتمد مر عدم الضمان وعبارته ومحل الضمان به يراد به ابداع
 اذا تلفت الوديعة بعد الموت لا قبله لان الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان الا به وهذا هو المعتمد (قوله
 أميناً) أى في نفس الامر فظن الامانة لا يكفي لو تبين خلافه حل (قوله بخلاف ما اذا علم بها أميناً) أى
 وكان الموضع حراً مثلها كما قاله المارردى والضمن س ل وقوله راقبها وان لم يره اياها مر برماوى
 (قوله فشرطه) أى شرط اعلامه (قوله وكان لا يدفع متلفاتها) بكسر اللام أى القادر على دفعها بلا
 ضرر عليه ولا مشقة لا تحتل عادة لثله ويستثنى منه مالو وقع في خزانة الوديع حريق فبادر لنقل أمتعته
 فاحترقت الوديعة لم يضمن الا ان أمكنه اخراج الكل دفعة أى من غير مشقة لا تحتل عادة لثله أو كانت
 فوق فتحاها وأخرج ماله الذى تحته وتلفت بسبب التنحية كما استوجهه حج كالولم يكن فيها الاودائع
 فبادر لنقل بعضها فاحترق ماتاً آخر نقله س ل أى وكان يمكنه نقل الجميع مرة واحدة قال قل على
 الجلال ولا يصدق في دعوى عدم التمكن الا بينة (قوله وترك لبسها) قال في الكافي لو أودعه بهيمة
 وأذن له في ركوبها أو ثوباً وأذن له في لبسه فهو ابداع فاسد لانه شرط فيه ما يخالف مقتضاه فان تلفت قبل
 الركوب والاستعمال لم يضمن أو بعد مضمن لانها عارية فاسدة دميرى فها قد ان فاسدان وفي كون
 الاذن شرطاً ونظر وعبرة مر وكذا عليه لبسها بنفسه ان لاق به عند حاجتها بأن تعين طريقاً لدفع
 الاله وبسبب عبوق ربح الآدى بها نعم ان لم يلق به لبسها ألبسها من يلقى به بهذا القصد بقدر الحاجة مع
 ملاحظته كما قال الاذرى فان ترك ذلك ضمن مالم ينهه نعم لو كان ممن لا يجوز له لبسها كنوب حبر ولم
 يجده من يلبسه ممن يجوز له لبسه أو وجد منه ولم يرض الا بالاجرة فلا وجه الجواز بل الوجوب ولو كانت
 الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها الى مضي زمن يقابل باجرة فالوجه ان له رفع الامر للحاكم ليفرض
 له اجرة في مقابلة لبسها ادلا يلزمه أن يبذل منفعة مجازاً كالخرزاه وقوله بأن تعين طريقاً للحل قال حج
 ولا بد من نية نحو اللبس لأجل ذلك والضمن به ويوجه في حالة الاطلاق بأن الاصل الضمان حتى
 يوجد صارف ع ش (قوله لذلك) أى للتهوية أو اللبس (قوله وقد علمها) فان لم يعلم بها كأن كانت في
 صندوق فلا ضمان ان لم يعطه المفتاح والا فيضمن مع العلم فان لم يعطه المفتاح جازله الفتح حيث علم ولا
 يجب س ل وعبرة مر والاوجه انه ان أعطاه المفتاح لزمه الفتح والاجازاه واضاءة المال انما تحرم
 اذا كان سببها فعلاً لا تركاً زى ولولم يندفع نحو الدود واللبس ينفص به قيمتها نقصاً فاحس فهل يفعله
 مع ذلك كما هو مقتضى اطلاقهم او يتعين بيعها ولو قيل يتعين الاصل لم يبعد ولو خاف من نحو النشأ أو
 اللبس ظالم عليها ولم يتيسر دفعها للمالكها تعين البيع باذن الحاكم ان وجد والا أشهد ولو أودعه برا
 ووقع فيه السوس لزمه الدفع عنه فان تعذر باعه باذن الحاكم فان لم يجده تولى بيعه وأشهد ولو لم يجد من
 يفعل ذلك الا بأجرة راجع القاضى ليقترض على المالك (قوله أو ترك علف دابة) أى مسدة بموت مثلها
 فيها غالباً بقول أهل الخبرة وان ماتت به بذلك لدخولها بذلك في ضمانه بخلاف موتها قبل تلك المدة مالم
 يكن بها جوع سابق وعلمه فلو كان بها جوع سابق علمه ضمنها وقيل يضمن السقط ومثل ذلك ما اذا
 ترك نسييرها فقدرت اندفع به زمامتها حل فان لم يعلم بالجوع السابق فلا ضمان هنا أصلاً بخلاف ما يأتي
 في الجنائيات فيما اذا كان بانسان جوع سابق ومنه ما طعم فانه يضمن نصف الدية اذا كان جاهلاً بالجوع
 السابق ويعرف حيث مات بالمدتين ويفرق بينهما بأن الوديع أمين والجاني متعمد من أول الامر زى

(لان نهام) عن التوبة واللبس والعلف فلا يضمن كما قال أئلف الثياب والدابة ففعل لكنه يعصى في مسئلة الدابة لحرمة الروح والتصریح بقولي لان نهام من ز يادني في الاقلين (فان أعطاه) المالك (علفا) بفتح اللام (عافها منه والاراجعه أو وكيه) ليعلفها أو يستردها (ف) ان فقد هماراجع (القاضي) ليقترض على المالك (٢٩٥) أو يؤجرها أو يصرف الاجرة في مؤنتها أو يبيع جزأ منها كما في علف

اللقطة (وكان تلفت بمخالفة) حفظ (مأمور به كقوله لا ترقد على الصندوق) الذي فيه الوديعة (فرقد وانكسره) أي بشقه (وتلف ما فيه به) أي بانكساره لمخالفته المؤدية للتلف (لا) ان تلف (بغيره) كسرقة فلا يضمن لان رقاده عليه زيادة في الحفظ والاحتياط نعم ان كان الصندوق في صحراء فسرق من جانبه ضمن ان سرق من جانبه ولو لم يرقد على الصندوق لرقد فيه (ولان نهام عن قفلين) كان قال له لا تقفل عليه الا قفلا واحدا (فأقفلها) أو نهام عن قفل فأقفل فلا يضمن لذلك (ولو أعطاه دراهم بسوق وقال احفظها في البيت فأخربها) قال (اربطها) بكسر الباء أشهر من ضمها (في كك) أول بين كيفية حفظ فأمسكها بيده بلاربط فيه أي في كك (فضاعت بنحو غفلة) كنوم (ضمن) لتفريطه (لا بأخذ غاصب) لان اليد أحرز بالنسبة اليه

(قوله لان نهام) ويجب عليه أن يأتي الحاكم ليحبر مالهما ان حضر أو لياذن له في الاتفاق ليرجع عليه ان غاب شرح مر (قوله واللبس) ويجوز ائبسه عند النهي عنه للحاجة اليه ع ش قال مر ولو ترك الوديعة شيئا لم يلزمه لجعله بوجوبه عليه وعند لزوم بعده عن العلماء في تصميمه وقفة لكنه أي الضمان مقتضى اطلاقهم (قوله ليقترض على المالك الخ) فان عجز القاضي بأن لم يتيسر له اقتراض ولا اجارة باع بعضها أو كلها بالمصلحة والذي ينفقه على المالك هو الذي يحفظها من التعيب لا الذي يسميها ولو كانت سمينة عند الايداع فالوجه انه يجب عليه عافها بما يحفظ بقصها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد الحاكم أنفق بنفسه ثم ان أراد الرجوع أشهد على ذلك فان لم يفعل فلا رجوع في الوجه نعم لو كانت راعية فالظاهر وجوب تسريحها مع ثقة فلو أنفق عليها لم يرجع ان لم يتعذر عليه من يسرحها معه والا فيرجع وعن أبي اسحق انه يجوز له أي الوديعة نحو البيع أو الايجار أو الاقتراض كالحاكم وينبغي ترجيحه عند تعذر الاتفاق عليها مطلقا لا بذلك شرح مر (قوله أو يؤجرها الخ) أو للتبويب لا للتخيير فلا يخالف ما في مر (قوله على الصندوق) بضم الصاد وقد تفتح حج (قوله وتلف) مفهومه عدم الضمان اذا لم يتلف بغير رسم (قوله في صحراء) المراد بها غير الحرز (قوله فيه) أي في الجانب بأن كان في محوط من ثلاث جهات كالخرب (قوله لا تقفل) من أقفل ويصح ان يكون من قفل برماوى (قوله فأقفلها) فلو لم يقفل عليه أصلا هل يضمن لان مقتضى اللفظ أن يكون القفل مأمورا به أو لافيه نظر والا قرب عدم الضمان برماوى لان المعنى ان وجد منك قفل عليه لا يكون الا واحدا وهو نظير ما لو حلف أنه لا يشكي فلانا الا لا لكاشف فلا يحث اذا لم يشكك كما ذكره (قوله فلا يضمن لذلك) ولا نظر لتوهم كونه أغرى السارق الذي علل به القائل بالضمان كما في شرح مر (قوله بلا عذر) المراد به هنا ما كان ضروريا وقاربه اذ ليس منه ما الوجرت عادته ان لا يذهب من حانوته مثلا الا آخر النهار وان كان حانوته حوزا لها برماوى وعبارة مر لو قال له وهو في حانوته اجعلها الى بيتك لزمه ان يقوم في الحال ويحملها اليه فلو تركها في حانوته ولم يحملها الى البيت مع الامكان ضمن وهو الوجه ولا اعتبار بعادته لانه ورط نفسه بقبولها سواء كانت خسيصة أم لا (قوله فأمسكها بيده) راجع لقوله اربطها في كك وما بعده بدليل قوله بلاربط فيه (قوله كنوم) ولونام ومعه الوديعة فضاعت فان كان بحضرة من يحفظها أو في محل حوز لها لم يضمن والا ضمن شرح مر (قوله بالنسبة اليه) أي الى الغاصب (قوله ولا يجعلها بحبيبه) بشرط أن يكون مغطى بثوب فوقه والمراد به ما يشمل ما في الصدر وما في الجنب من السيالة شخينا عن مر واطلاق الجيب على الذي في فتحة القميص والذي في جانبه من تحت اصطلاح للفقهاء والا فقتضى ما في اللغة ان الجيب هو نفس طوق القميص في المصباح جيب القميص ما ينفخ على الصدر (قوله الا ان كان الجيب واسعا) وكذا لو كان مثقوبا ولم يعلم به فسقطت أو حصلت بين ثوبيه ولم يشعر به فسقطت ضمنها س ل (قوله أما اذا أمسكها الخ) مفهوم قوله بلاربط فيه (قوله فان جعل الخيط خارجا الخ) هذا ان كان له ثوب فقط وجعلها في الاعلى أما لو كانت في الثوب الاسفل فلا فرق في المسئلتين اه بش وعبارة زى هذا كله اذا لم يكن عليه الا ثوب واحد أما اذا كان عليه ثوبان وجعلها في الاسفل

(ولا يجعلها بحبيبه) بدلا عن الربط في كك لانه أحرز الا ان كان الجيب واسعا غير منزور فيضمن لسهولة تناولها باليد منه (أو) قال اجعلها بحبيبه ضمن بربطها في كك لتركة الأحرز أما اذا أمسكها مع الربط في السكم فلا يضمن لانه بالغ في الحفظ أو امثل قوله اربطها في كك فان جعل الخيط خارجا فضاعت بأخذ

طرار ضمن أو باس ترسال
فلا وان جعله دا خلا انعكس
الحكم وهذا كله اذ لم يرجع
الى بيته والا فليحرزها فيه
(وكان يضيئها كان) هو
أولى من قوله بأن (يضعها
في غير حرزها) أو
ينساها (أو يدل عليها)
معينا محلها (ظالم) هو
أعم من قوله سارقا أو من
يصادر المالك (أو سلمها
له) أي لظالم أو (مكرها
ورجع) هو اذا غرم
(عليه) أي على الظالم لان
قرار الضمان عليه لانه
المستولى على المال عدوانا
ولو أخذها الظالم قهرا فلا
ضمان على الوديع (وكان
ينتفع بها كلبس وركوب
لا اعتر) بخلاف ما اذا
كان اعذر كلبسه لدفع دود
وركوبه لجراح (وكان
يأخذها) من محلها (لينتفع
بها) وان لم ينتفع لتعديده
بذلك نعم ان أخذها لذلك
ظاناً أنها ملكه ولم ينتفع بها
لم يضمنها للعدم مع عدم
الاتفاق ولو أخذ بعضها
لينتفع به ثم يرد أو يبدله
ضمنه فقط (لا ان نوى
الاخذ) لذلك ولم يأخذ
لانه لم يحدث فعلا بخلاف
مالونواه ابتداء فانه يضمن
(وكان يخطئها بمال ولم
تتم) بسهولة عنه بنحو سكة

فلا ضمان مطلقا (قوله طرار) أي شرطى من الطر وهو القطع (قوله ضمن) لان في الربط خارجا
اغراء الطرار عليها سهولة القطع أو الحل عليه حيثند واستشكاه الرافى بأن الماء ورب به مطلق الربط
وأجيب بمنع أن المأمور به مطلق الربط بل الربط المتضمن للحفظ وهو في كل شئ بحسبه فيختلف
بالنظر للطرار وغيره اهـ مر ملخصا (قوله أو باس ترسال فلا) أي اذا احتاط في الربط س ل أي وكانت
ثقيلة بحسب أي شأنها ذلك اذا وقعت والاضمن لان وقوعها يدل على عدم احكام الربط بخلاف
الثقيلة حل (قوله بان الحل) لان أنواع الضياع كثيرة منها أن تقع دابة في مهلكة وهي مع راع أو وديع
فيترك تخليصها مع تمكنه منه بلا كبير مشقة أو يترك ذبحها مع تعذر تخليصها فتتموت فيضمنها ولا
يصدق في ذبحها ذلك الابينة كافي دعوا خوفا ألقاها الى يداع غيره والذي يتجه انه ان كان ثم من
يشهده على سبب الذبح وتركه ضمن والا فلا لعذره لان قوله بذبحها لذلك لا يقبل ومنها أن ينال عنها الا ان
كانت برحله ورفقته حوله أي مستيقظين اذا تقصير بالنوم حيثند شرح مر د ع ش (قوله أو يدل
عليها) قال بنجر وقضية المان ضمانه بمجرد الدلالة وان تلفت بغيرها وبه صرح جمع لكن المعتمد عند
الشيخين وغيرهما انه لا يضمن الا ان أخذها الظالم حل و يفرق بينه وبين ما صر في ترك العلف وتأخير
الذهب للبيت عدوانا بان كلام من ذينك فيه سبب لاذهاب عينها بالكلية بخلاف الدلالة هنا لم تدخل بها
في ضمانه س ل (قوله معينا محلها) بخلاف ما اذا لم يعين كقوله عندي ودعة فلا يضمن بهذه الدلالة ومحلها
مالم ينه المالك عن الدلالة عليها والاضمن مطلقا كافي حل (قوله أو من يصادر المالك) أي يعرضه
ويطمع في الاخذ من ماله وهو من كلام الاصل (قوله أو سلمها له) ولو دفع له مفتاح نحو بيته فدفعه
لآخر ففتح وأخذ المتاع لم يضمنه لانه انما التزم حفظ للمفتاح لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمنه شرح مر
وقوله ومن ثم لو التزمه ضمنه أي حفظ الامتعة كان استحقاقه على المفتاح وما في البيت من الامتعة فالنزم
ذلك وظاهره وان لم يره الامتعة ولم يسلمها له وقد يشكل عليه ما قاله الشارح في الخفاء اذا استحققتوا
على السكة حيث لم يضمنوا الامتعة لعدم تسليمها لهم وعدم رؤيتهم اياها ع ش على مر وتعبه
الرشيدى بقوله قلت لاشكال لان الصورة انه تلم المفتاح كيدل عليه قوله أيضا واذا تسلم المفتاح مع التزم
حفظ المتاع فهو متسلم للمتاع معنى بل حسا لتمكنه من الدخول الى محله اهـ وهو غير ظاهر ويجزى مثل
ذلك فيما لو أعطى ساكن الحاصل بوكالة مفتاحه للبواب ع ش (قوله ولو مكرها) اذا لا يؤثر ذلك في
ضمان المباشرة مر وقال شيخنا العزى لان ذلك من باب خطاب الوضع ويفرق بين هذا وبين
عدم فطر المكره كما مر بان ذلك حق الله ومن باب خطاب التكليف فأثر فيه الا كراه وهذا حق آدمى
ومن باب خطاب الوضع س ل (قوله لدفع دود) أي مثلا وصدق في ارادته بعينه برماوى (قوله ضمنه
فقط) أي اذا تميز البذل والاضمن الجميع اذا وضعه على المودع بخلاف ما ذارده بعينه لم يضمن الا المأخوذ
فقط سواء تميز أم لا بش وعبارة س ل وان ردد بده اليها لم يملكه المالك لا بالدفع اليه ولم يبرأ من
ضمانه ثم ان لم يتميز عنوا ضمن الجميع بخلاف الودعة بمال نفسه وان تميز عنها فالباقي غير مضمون وقوله فقط
أي مالم يرض خما أو يكسر قفلا والا فيضمن الجميع وهذا بخلاف حل خيط شدة فم الكيس أو زربه
القماش لان القصد من الرباط منع الانتشار لان يكون مكفوعا عن المودع ومن ثم لو جعل المودع علامة
على بقاء الرباط على ما هو عليه كان كالتخم و مثل فض الختم بنش نحو دراهم مدفونة أو دعه لانه هتك
الحرز زى ملخصا (قوله لان نوى الاخذ) أي في الانشاء أخذها بعد (قوله ولم يأخذ) فان أخذ
صار ضمانا من حين النية مر و برماوى وقيل من حين الاخذ ويبنى على ذلك انه اذا كانت قيمته
حين النية أكثر ضمنها (قوله ابتداء) أي حين أخذها من مالها (قوله وكان يخطئها) أي عمدا

(ولو) خلطها بمال (للمودع) بخلاف ما إذا تمزجت بسهولة ولم تنقص بالخلط (وكان يجحد ها أو يؤخر تخليتها) أي التخلية بينها وبين مال كها (بلاعذر بعد طلب مال كها) لم يخلف ما لو جحد ها أو أخر تخليتها بلا طلب من مال كها وإن كان الجحد وتأخير التخلية بحضرته لان اخفاء ها بلغ في حفظها وبخلاف ما لو جحد ها بعذر من دفع ظالم عن مال كها (٢٩٧) ومالوا أخر التخلية بعذر كصلاة وخرج

بتخليتها حملها اليه فلا يلزمه والتقيد بعدم العذر في الجحد من زيادتي (ومنى خان لم يبرأ) وان رجع (الا بايدع) ثان من المالك كان يقول استأمنتك عليها فيبرأ لرضا المالك بسقوط الضمان (وحلف) الوديع فيصدق (في) دعوى (رد ها على مؤمنه) وان أشهد عليه بها عند الدفع لانه ائتمنه وخرج بدعواه الرد على مؤمنه ما لو ادعى رد ها على وارث مؤمنه أو ادعى وارث الرد على المودع أو أودع عند سفره أمينا فادعى الأمين الرد على المالك فلا يصدق في ذلك بل عليه البينة (و) حلف (في) دعوى (تلفها مطلقا أو بسبب خد في كسرقة أو) بسبب (ظاهر كحريق) ويرد ونهب (عرف دون عومه) لاحتمال مادعاه (فان عرف عومه) أيضا (ولم يتم فلا) بخلاف بل يصدق بلا عين لاحتمال مادعاه مع قرينة العدم وخرج بزادتي ولم يتم ما لو اتهم

(قوله ولم تنقص بالخلط) بخلاف ما إذا كانت تنقص بالخلط كأن خلط ذهباً بفضة فان الذهب ينقص بذلك (قوله بلاعذر بعد طلب) راجع للجحد وتأخير التخلية (قوله بلا طلب من مال كها) أي وكان هناك طلب من أجنبي لا جعل قوله أخر لانه لا يقال أخر إلا ان كان هناك طلب شيخنا (قوله كصلاة) عبارة م ر بخلافه لنحو طهر وصلاة أو كل دخل وقتها وهي أي الوديعة بغير مجلسه وملازمة غريم ولو طول زمن العذر كنذر اعتكاف شهر متتابع واحرام يطول زمنه فلا وجه أنه يلزمه توكيل أمين بردها ان وجدته والابعث للمحاکم ليردها فان ترك أحدهذين مع القدرة عليه ضمن (قوله فيصدق في دعوى رد ها) زافتي ابن الصلاح بتصديق جاب ادعى تسليم ما جباه لمستأجره على الجبابة كوكيل ادعى تسليم الثمن لموكله شرح م ر بخلاف جابي وقف أقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ما جباه لناظره لا يصدق لانه لم يأتمنه اعم ر قال الجلال البلقيني قد يوهم انه لو ادعى التخلية لا يقبل وليس كذلك بل دعواه التخلية مقبولة فلو قال خلعت بينها وبين المالك فأخذها فانه يقبل قوله ولا فرق بين أن يقول ردتها على المالك بنفسى أو بوكيلي ووصلت اليه أو خلعت بينها وبين المالك فأخذها الكل سواء في قبول قوله ولم أر من تعرض لذلك كذا في حاشي الجلال البكري عن الروض شو برى (قوله على وارث مؤمنه) أي بدعوى مؤنه (قوله أو ادعى وارثه الخ) أما لو ادعى وارث الوديع ان مورثه رد ها على المودع أو أنها تلفت في يد مورثه أو يده قبل التمكن من الرد من غير تفریط فيصدق بيمينه لان الاصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم التفریط حجج سل وقد سئل م ر عن دفع لآخر مبلغا بحضرة جماعة ولم يبين له هل هو قرض أو وديعة ثم انه دفع ذلك المبلغ لصاحبه بغير بيينة فهل يقبل قوله فأجاب بان القول قول المالك انه قرض بيمينه وحينئذ فيصدق في عدم رده عليه (قوله مطلقا) أي من غير تقيد بسبب ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الحلف له أنها تلفت بغير تفریط منه ولو نكل عن اليمين على السبب الخفي حلف المالك انه لا يعلمه وغرمه البذل شرح م ر (قوله كسرقة) أي وغصب نعم يظهر حله كما أفاده الاذرعى على ما اذا ادعى وقوعه في خلوة والاطواب بيينة عليه شرح م ر (قوله فان عرف عومه) أي ولم يحتمل سلامة الوديعة كما قاله ابن المقرئ شرح م ر والظاهر ان هذا معنى قول المصنف ولم يتم (قوله ما لو اتهم) بان احتمل سلامتها شرح م ر (قوله بخلاف نظيره من الزكاة) أي فيما لو طلب من المالك دفع الزكاة فادعى تلف المال بسبب ظاهر كحريق ونهب واتهم فانه يحلف ندبا شيخنا (قوله فانه يحلف ندبا) ليس خاصا بهذه الصورة بل عام في جميع صور التلف وعبارته في الزكاة أو ادعى المالك تلف المال فكوديع لكن اليمين هنا سنة (قوله لا بالأصل في البابين) أي لان الأصل هنا بقاء اليمين وفي الزكاة عدم شغل الذمة حل (قوله فان جهل السبب) أي لم يعرف هل وجد حريق مثلا أولا (قوله فان نكل عن اليمين الخ) راجع لجميع الصور من قوله وحلف الوديع الى هنا (قوله والتصديق المذكور) فاضابط ان يقال كل من ادعى التلف صدق ولو غاصبا ومن ادعى الرد فان كانت يده بضمان كالمستام لا يقبل قوله الابينة وان كان أمينا فان ادعى الرد على غير من ائتمنه فذلك

(٣٨ - (بحيرى) - ثالث) فيحلف وجوبا بخلاف نظيره من الزكاة فانه يحلف ندبا كما مر ثم عملا بالأصل في البابين (فان جهل) السبب الظاهر (طوب بيينة) بوجوده (ثم يحلف أنها تلفت به) لاحتمال أنها تلفت به فان نكل عن اليمين حلف المالك على نفي العلم بالتلف واستحق والتصديق المذكور يجري في كل أمين كوكيل وشريك والمرتهن والمستأجر فيصدقان في التلف لاني الرد بل التصديق في التلف يجري

البدل درس

﴿كتاب قسم النبي﴾

والغنيمة

القسم بفتح القاف مصدر

بمعنى القسمه والنبي مصدر

فاء اذا رجع ثم استعمل في

المال الراجع من الكفار

الدين والغنيمة فاعيلة بمعنى

مفعولة من الغنم وهو الربح

والشهور تغايرهما كما يؤخذ

من العطف وقيل كل منهما

يطلق على الآخر اذا افرد

فان جمع بينهما افتراقا

كالفقير والمسكين وقيل

النبي يطلق على الغنيمة

دون العكس والاصل في

الباب آية ما أفاء الله على

رسوله وآية واعلموا انما

غنمتم من شئ ولم تحل

الغنائم لاحد قبل الاسلام

بل كانت الانبياء اذا غنموا

مالا جمعوه فتأتى نار من

السماء تأخذه ثم أحلت

للنبي صلى الله عليه وسلم

وكانت في صدر الاسلام له

خاصة لانه كالمقاتلين كلهم

نصرة وشجاعة بل أعظم

ثم نسخ ذلك واستقر الأمر

على ما يأتي (النبي نحو مال)

ككلب ينفع فهو أعم

من قوله مال (حصل) لنا

(من كفار) مما هو لهم

(بلا ايجاف) أى اسراع

خيل أو ابل أو بغل أو

سفن أو رجاله أو نحوها

فهو أولى من قوله ايجاف

أو على من ائتمه صدق بيمينه الا لكثري والمرتين ع ش على مر (قوله في غير الامين) كالغاصب مر

﴿كتاب قسم النبي﴾

ذكر هذا الكتاب عقب الودية لان ما تحت أيدي الكفار من الأموال ليس لهم بطريق الحقيقة بل

للمؤمنين فهو كودية سبيله الرد الى مال الكهازي ملخصا وعبارة شرح مر وذ كر هذا الكتاب هنا

كاصنع المصنف أنسب من ذكره عقب السير لانه قد علم ان ما تحت أيدي الكفار من الأموال ليس لهم

بطريق الحقيقة فهم كوديع تحت يده مال غير سبيله الرد اليه ولهذا ذكره عقب الودية لما سبته لها

لا يقال بل هم كالغاصب فيكون الانسب ذكره عقب الغصب لان التشبيه بالغاصب وان صح من وجه

لكن فيه تكاف (قوله ثم استعمل في المال الخ) عبارة مر سمي به المال الآتي لرجوعه اليها من

اسلة اعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع أو اسم المفعول لانه مردود وسمى بذلك لان الله تعالى

خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين للاستعانة على طاعته فمن خالفه فقد عصاه وسبيله أى سبيل ماله الرد الى من

يطيعه اه وقوله وسمى بذلك الى آخر ما ذكره ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها

الذي تقدم انه وجه التسمية أى لان وجه التسمية تقدم في قوله سمي به المال الخ كما قاله الرشيدى (قوله

والغنيمة فاعيلة) والتاء هنا واجبة الذكر لا يقال فاعيل يستوي فيه الذكر والمؤنث لانا نقول ذلك اذا

جرى على موصوفه نحو رجل قتيلا وماذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للتباس نحو

مررت بجريج بنى فلان وجريج بنى فلان قلت وهذا باعتبار الاصل والا فالغنيمة الآن اسم للمال فهي

بهذا الوضع يجب ذكر التاء لان اللفظ وضع هكذا شورى (قوله وهو الربح) لربح المسلمين مال

الكفار برماوى (قوله يطلق على الغنيمة) أى لاسها راجعة اليها مر وقوله دون العكس أى فهي

أخص وخاف قل على الجلال فقال وقيل عكس هذا أى تطلق الغنيمة على النبي ودون عكسه كما في

قولهم لم تحل الغنائم لاحد قبل الاسلام فان المراد بها ما يعم النبي (قوله ولم تحل الغنائم) فهي من

خصائص هذه الامة لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لي الغنائم ولم تحل لاحد قبلي برماوى ويجوز في

العمل الواقع في الحديث ضم التاء وفتح الحاء على البناء للمفعول وفتحها وكسر الحاء على البناء للفاعل

وهو أكثر شورى (قوله اذا غنموا مالا) أى غير الحيوان حل وأما الحيوان فكان للغنائم

عش أى دون الانبياء كما في حل في السيرة (قوله تأخذه) أى تحرقه في موضعه برماوى (قوله

لانه كالمقاتلين) أى فكأنه المقاتل وحده فاندفع ما يقال ان تعليقه يقتضى انه يشاركهم لأنها خاصة

فتأمل (قوله لنا) خرج به ما اذا أخذه ذمى فانه يملكه تقرر شيخنا وسئل (قوله من كفار)

خرج به ما أخذ من دارهم ولم يستولوا عليه كصيد دارهم وحشيشها فانه كباغ دارنا وكالكفار هنا وفي

الغنيمة من لم تبلغه الدعوة شورى (قوله مما هو لهم) بدل احتراز به عن مال المسلمين الذي بأيديهم

أو الذميين فان عرف صاحبه أعطى له والا فالضائع شورى بجملة ما ذكره من القيود أربعة اثنان في

المتن واثنان في الشرح (قوله أو نحوها) كالفيلة (قوله وركاب) بكسر الراء وتخفيف الكاف

أى الابل كما فسر في قوله تعالى من خيل ولا ركاب أى مركوب من الابل شيخنا وهو اسم جمع لا واحد له

من لفظه بل من معناه وهو راحله (قوله فهو أولى) أى وأعم فقوله الماعرف أى من التعميم علة

للمعوم وقوله ولدفع الخ علة للاولوية (قوله فتأمل) قد يفرق بين تأمل وفليتأمل بان الاول لما اذا

كان برده عليه شئ أو كان فيه ضعف وأما اذا كان قويا ظاهرا فانه يعبر عنه بفليتأمل ع ش على مر وانما

أمر بالتأمل لان هذا لا يراد برده على المصنف أيضا لان قوله بلا ايجاف شامل للأخذ سرقة ولقطعة مع انهما

خيل وركاب الماعرف ولدفع ايراد أن المأخوذ من دارهم سرقة ولقطعة غنيمة لاني مع ان كلامه يقتضى أنه في فتأمل غنيمة

خيل وركاب الماعرف ولدفع ايراد أن المأخوذ من دارهم سرقة ولقطعة غنيمة لاني مع ان كلامه يقتضى أنه في فتأمل غنيمة

(كجزية وعشر تجارة وما جلاوا) أي تفرقوا (عنه) ولو لغير خوف كضراً صابهم وان أودهم كلام الأصل خلافه (وتركة مرتد وكافر معصوم) هو أعم من قوله وذمي (لا وارث له) وكذا الفاضل عن وارث له غير حائز (فيخمس) خمسة أخماس للآية السابقة وان لم يكن فيها تخميس فانه مذكور في آية الغنيمة فحمل المطابق على المقيد وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماسه وخمس خمسة ولكل من الأربعة المذكورين معه في الآية خمس خمس وأما بعده فيصرف ما كان له من خمس الخمس لمصالحنا ومن الأخماس الأربعة للترزقة كما تضمن ذلك قول (وخمس) أي النبي والخمس (لمصالحنا) دون مصالحهم (كثغور) أي سدها (وقضاة وعلماء) بعالمون تتعلق بمصالحنا كتفسير وقراءة والمراد بالقضاة غير قضاة العسكر أمافضانه وهم الذين يحكمون لاهل النبي في مقرهم فيرزقون من الأخماس الأربعة لاهل النبي خمس الخمس كما قاله الماوردي وغيره (يقدم)

غنيمة فكلام المصنف أيضاً يقتضي انه في الآن يقال هذا المأخوذ فيه إيجاف حكماً بتزويل مخاطرته بنفسه ودخوله دارهم للفقرة ومشيء بجوارهم للقطعة منزلة الإيجاف الحقيقي فيكون غنيمة شيخنا ومثله في شرح مرقوقيل لا يرد على المصنف لانه جعل الإيجاف شاملاً للإيجاف الرجالة فيكون شاملاً لما ذكره وانما أمر بالتأمل لا مكان الجواب عنه بان الأصل يقتصر على الخيل والركاب اقتداء بآية الحشر (قوله لكن قد يرد) استدراك على قوله أولى وهو وارد على المتن والأصل وفي تعبيره بقدر إشارة إلى عدم إرادته ولعل وجهه أن المتبادر من السياق أن المراد بالحصول لنا الحصول قهراً أو مافى حكمه والمهدي المذكور بالاختيار منهم حقيقة وحكما شورى وأجيب أيضاً بان المراد ما حصل لنا بلا صورة عقد والهدية بصورة عقد فلا يصدق تعريف النبي عليه فلاتكون فيأولا غنيمة كما في شرح مرقوقوله فانه ليس في الخ) بل هو لمن أهدى إليه اه (قوله في غير الحرب) وأما ما هده والحرب قائمة فهو غنيمة لانه في معنى القتال سل وسيأتي (قوله وما جلاوا عنه) أي قبل تقابل الجيشين أما ما جلاوا عنه بعد التقابل فغنيمة لانه لما حصل التقابل كان بمنزلة حصول القتال فلم يرد حج (قوله ولو لغير خوف) كان تعبت دوابهم سل (قوله كضراً صابهم) ولومن كفار آخرين (قوله هو أعم من قوله وذمي) لشموله المعاهد والمأمن (قوله وكذا الفاضل الخ) بان كان الوارث لا يرد عليه كأحد الزوجين فان كان ممن يرد عليه رد عليه الفاضل على الوجه كالمسلم شرح الفصول وعبارة سم وهل شرط هذا انتظام بيت المال حتى لو لم ينتظم رد الفاضل على الوارث كما في المسلم فيه نظر ثم رأيت في شرح الفصول للشارح مانصه واطلاق الأصحاب القول بالرد وبارت ذوى الأرحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر واعتمد سل ان الرد خاص بالمسلمين (قوله فيخمس) خلافاً للآية الثلاث في قولهم يصرف جميعه لمصالح المسلمين شرح مرقوانظر بما دأب يحجبون عن الآية وأجاب بعض علماء المالكية بان الدفع للذكورين في الآية من جهة المصالح وقد أخذوا بظاهر الآية فان ظاهرها ان جميع النبي يصرف للذكورين في آيته ويدل لنا القياس على الغنيمة بجماع ان كلاراجع اليان من الكفار واختلاف لسبب بالقتال وعدمه لا يؤثر عن (قوله وان لم يكن فيها تخميس) أي ذكره (قوله يقسم له) أي انفسه أربعة أخماسه لكن لم يأخذها بل كان يتركها مع استحقاقه لها بعد البر ورموى فالمراد انه كان يجوز له أن يأخذ ذلك (قوله وخمس خمسة) كان ينفق منه على نفسه وعياله ويدخونه مؤنة سنة ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الاكثر ورواها وكان له الأربعة الأخماس الآية فجملة ما كان يأخذها صلى الله عليه وسلم أحد وعشرون من خمسة وعشرين قال الرواني وكان يصرف العشرين للمصالح قيل وجوباً وقيل نداء وقال الغزالي بل كان النبي كله في حياته وانما خمس بعده وموته وقال الماوردي وغيره كان له في أول حياته ثم نسخ في آخرها شرح مرقوقوله أي سدها) أي شحها بالغزاة وآلة الحرب والثغور ومواضع الخوف من اطراف بلاد المسلمين التي عليها بلاد المشركين (قوله وقضاة) وقد مر المعطى لكل منوط برأى الامام سل (قوله وعلماء) ولو أغنياء والمراد بالعلماء المشتغلون بالعلم ولو مبتدئين حل فالمراد بالعلماء في هذا الباب الأعم من العلماء في باب الوصية عزري (قوله لاهم فالاهم) وأهمها سداً ثغور لان فيه حفظاً للمسلمين سل (قوله لاقتصاره) ولاهم لم يفارقوه جاهلية ولا اسلاماً فله ابعث نصرته وذبوا عنه بخلاف بني الآخرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الاول اشقاء ونوفل أخوههم لا يهيم وعبد شمس هو جد عثمان بن عفان سل اه

وجوباً (الاهم) فالاهم (ولبني هاشم و) بني (المطلب) وهم المرادون بذى القربى في الآية لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم عليهم مع سؤال غيرهم من بني عمهم نوفل وعبد شمس له

ولقوله أما بنوهائهم وبنو
المطلب فشيء واحد وشيك
بين أصابعهم رواها البخاري
في عطاءون (ولو أغنياء)
للخبرين السابقين ولأنه
صلى الله عليه وسلم أعطى
العباس وكان غنيا (ويفضل
الذكر) على الاتي (كالارث)
فله سهمان ولها سهم
لأنه عطية من الله تعالى
تستحق بقراءة الاب
كالارث سواء الصغير
والكبير والعبرة بالانساب
الى الآباء فلا يعطى أولاد
البنات من بنى هاشم
والمطلب شيئا لأنه صلى الله
عليه وسلم لم يعط الزبير
وعثمان مع أن أم كلثوم
كانت هاشمية (واليتامى)
للآية (الفقراء) لأن لفظ
اليتيم يشعر بالحاجة (منا)
لأنه مال أو نحوه أخذ من
الكفار فاخص بنا كسهم
المصالح (واليتيم صغير) ولو
أتى الخبر لا يتم بعد احتلام
رواه أبو داود وحسنه
النووي لكن ضعفه غيره
(لأب له) وإن كان له أم
وجد واليتيم في البهائم من
فقد أمه وفي الطيور من فقد
أباه وأمّه ومن فقد أمه فقط
من الآدميين يقال له مقطوع
(والمساكين) الصادقين
بالفقراء (ولابن السبيل)
أي الطريق (الفقير) منا
ذكورا كانوا أو إناثا الآية

(قوله) ولقوله أما بنوهائهم وبنو المطلب) هذا لا ينتج المدعى وهو أنهم المرادون بذوى القربى في
الآية (قوله) ولو أغنياء) يصح رجوعه للقضية والعلماء أيضا فيوافق المعتمد شورى (قوله) كالارث)
ويؤخذ منه أنهم لو أعرضوا عن سهمهم لم يسقط وسيأتي في السير ومن إطلاق الآية استواء صغيرهم
وعالمهم وضدهما وجوب تعميمهم ولا يقدم حاضر بموضع التي على غائب عنه وبحث الأذرعى إعطاء
الخنثى كالآتي وأنه لا يوقف له شيء لكن مقتضى التشبيه بالارث وقف تمام نصيب ذكر وهو
الأوجه شرح مر (قوله) لأنه عطية الخ) أي كالارث من هذه الخيرية لأن سائر الخيرات والأفهام
يأخذ الجسد مع الاب وابن الابن مع الابن حل وعبرة مر بعد قوله لأنه عطية ولا ينافي ذلك
أخذ الجسد مع الاب وابن الابن مع الابن واستواء مدل بجهتين ومدل بجهة لأن التشبيه بالارث من
حيث الجلالة بالنسبة لكل على انفراده (قوله) كانت هاشمية) أما الزبير فامه صفية عمه رسول الله صلى
الله عليه وسلم كافي مر وأما عثمان فامه كافي جامع لأصول أروى بنت كرز بضم الكاف وفتح
الراء وسكون اياء وبالزاي ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسلمت اه فام عثمان ليست من بنى
هاشم ففي كلام الشارح مسامحة اه عش باختصار وقال زى ومر ولا يرد على كلام الشارح
أن من خصائصه أن أولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها كابن بنة رقية من عثمان وأما بنت
بنته زينة من أبي العاص لأن هاشميين ماتوا صغيرين أي فلو فرض أنهم ما عاشوا كانوا يستحقان فلا فائدة
لذكرهما وإنما أعقب أولاد فاطمة من علي وهم هاشميون أبا (قوله) واليتامى) وفائدة ذكرهم هنا مع
شمول المساكين لهم عدم حرمانهم وإفرادهم بخمس كامل شرح مر واستشكل جمع اليتيم على
يتامى مع أن اليتيم فعيل وافتعل يجمع على فعلى كمرضى ومرضى وقتيل وقتلى قال صاحب الكشف
فيه وجهان أحدهما أن يقال إن جمع اليتيم على جمع يتامى كأمير وأسرى وأسارى فيكون
يتامى جمع الجمع ولثاني أن جمع يتيم يتامى لأن يتما جار مجرى الاسم نحو صاحب وفارس ثم تقلب اليتامى
يتامى كنديم وندامى ويجوز أيضا يتيم وأيتام كشرىف وأشراف كذا في المنتخب اه من تفسير
الرازي شورى (قوله) منا) وكذا يشترط الإسلام في ذوى القربى والمساكين وابن السبيل لما ذكر
من التعليل فلو أخر قوله مناعن الجميع لكان أولى (قوله) لأب له) أي موجود وهو شامل لولد الزنا
واللقيط والمنقى بالعان لكن اللقيط نفقته في بيت المار وشرط الاتفاق هنا الحاجة وعبرة بعضهم هو أي
اليتيم ولد مات أبوه والأولى أولى عند شيخنا حل وعبرة من ل يدرج في تفسيرهم اليتيم ولد
الزنا واللقيط والمنقى بالعان ولا يسمون أيتاما لأن ولد الزنا لأب له شرعا فلا يوصف باليتيم واللقيط قد يظهر
أبوه والمنقى بالعان قد يستلحقه نافية ولكن القياس أنهم يعطون من سهم اليتامى ويرجع على والد
اللقيط والمنقى بالعان إذا ظهر لهم أب وكان بحيث تلزمه نفقته ما وعبرة حج ويدخل فيه ولد الزنا
والمنقى لا اللقيط على الوجه لا لم تتحقق فقد أبيه على أنه غنى بنفقته في بيت المال (قوله) وإن كان له
أم وجد) أي لم يجب نفقته عليه لفقره أما وجبت نفقته عليه فليس يتما برماوى وعبرة لرشيدى على
مر هذا غاية في تسميته يتما ليس الا معلوم أنه لا يطل إذا كان الجسد غنيا وبه صرح زى أيضا
(قوله) واليتيم في الطيور من فقد أباه وأمّه) لعلمه بالنسبة لنحو الحمام بخلاف نحو الدجاج والأوز فان
المشاهد أن فرخهما لا يفتقر إلا للام رشيدى وقوله فان المشاهدة الخ فيه أن المشاهد عدم احتياج الأوز
والدجاج اليهما معا اه (قوله) ومن فقد أمه فقط) الأسب تقديمه على قوله واليتيم في البهائم (قوله)
والمساكين) ويصدق مدعى المسكنة والفقر بلاينة ولا يمين كافي حج وإن تهم وكذا ابن السبيل
ولا يصدق مدعى اليتيم أو القرابة الابينة خط وكذا لا بد في ثبوت الاسلام والغزو من البيعة (قوله)

مع ماسراً نفياً وسياً في بيان الصنفين و بيان الفقير في الباب الآتي ويجوز أن يجمع للمساكين بين الكفارة وسهمهم من الزكاة والخمس فيكون لهم ثلاثة أموال وان اجتمع في أحدهم يتم ومسكنة أعطى باليتم فقط لانه وصف لازم والمسكنة زائلة وللإمام التسوية والتفضيل بينهم بحسب الحاجة وقولي مناع الفقير من زيادتي (ويعم الامام) ولو (٣٠١) بنائبه الاصناف (الاربعة الاخيرة)

بالاعطاء وجوباً لعموم الآية فلا يخص الحاضر بموضع حصول النية ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فيها انهم لو كان الحاصل لا يسد مسداً بالتعميم قدم الاحوج ولا يعم للضرورة ومن فقد من الاربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (والاخصاس الاربعة للمرتزقة) وهم المرصدون للجهاد بتعيين الامام لهم لعمل الاولين به بخلاف المتطوعة فلا يعطون من النية بل من الزكاة عكس المرتزقة كما سيأتي ويشرك المرتزقة في ذلك قضائهم كما مر وأنتهم ومؤذنوهم وعمالهم (فيعطى) الامام وجوباً (كلاً) من المرتزقة وهو هؤلاء (بقدر حاجته بموته) من نفسه وغيره كزوجاته ليتفرغ للجهاد ويراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخص والعلاء وعادة الشخص مروءة وضدها ويزاد ان زادت حاجته بزيادة ولداً أو حدوث زوجة فأكثروا من اعطائه يعطى

مع ماسراً) أى من قوله لانه مال أو نحوه حل (قوله أعطى باليتم فقط) وعبارة م ر أعطى من سهم اليتامى لامن سهم المساكين وهى أظهر (قوله لانه وصف لازم) أى لانه في وقته وزمنه يستحيل انفكاكه وقوله والمسكنة زائلة أى يمكن زوالها في زمنها او وقتها وفيه ان المسكنة شرط لليتم فكيف يتصور اعطاء اليتيم بدونها حل ويجاب بان المسكنة وان كانت شرطاً له الا ان الملاحظ في الاعطاء جهة اليتيم فقط وان كانت المسكنة لازمة لانها لم تلاحظ شيخنا وعبارة الشورى قوله لانه وصف لازم أى لا طريق الى انفكاكه في زمنه وهو قبيل البلوغ بخلاف المسكنة تدفع بالغنى في أى زمن وقضية هذا الفرق ان الغايزى اذا كان من ذوى القربى لا يأخذ بالغزو بل باقرابة فقط لكن ذكر الرافعى في قسم الصدقات انه يأخذ بهما واقتضى كلامه انه لا خلاف فيه وهو ظاهر وسياً في الشارح قبيل فصل يجب استيعاب الاصناف والفرق بين الغزو والمسكنة ان الاخذ بالغزو لحاجتنا وبالمسكنة لحاجة صاحبها قال حجج ومنه يؤخذ ان نحو العلم كالغزو اهـ سل ولو اجتمع فيه يتم وقرابة أعطى بالقرابة فقط لان اليتيم عارض ولو اجتمع فيه مسكنة وكونه ابن سبيل أعطى بأحدهما اهـ (قوله الاصناف الاربعة) أى جميع أحادهم م ر (قوله فلا يخص الحاضر) بل الغائب كذلك حيث كان من أهل ذلك الاقليم الذى وقع فيه النية فيقسم ما في كل اقليم على سكانه وليس المراد ان ينقل ما في كل اقليم الى كل الاقليم حل (قوله: الاخصاس الاربعة الخ) لو لم تقسمهم وهم فقراء اعطاهم من سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عميرة وقوله المرتزقة سمووا بذلك لطلب أرزاقهم من الامام من مال الله تعالى برماوى وقوله وهم المرصدون سمووا بذلك لانهم أرسدوا أنفسهم للذب عن دين الله تعالى وطلباً للرزق من ماله شرح م ر (قوله كزوجاته) ولو كانت الزوجة ذمية على المعتد شو برى ولو أربعا (قوله ان كان ممن يخدم) لعل المراد الآن لاني يتأيد لوضوح الفرق بين ما هنا وما يأتى في النفقات شو برى (قوله مطلقاً) أى احتاجهم أولاً (قوله لا يحصرهم في أربع) بخلاف ما بحثه الاذرى انه لو كانت عنده أمهات أو ولد لم يعط الا الواحدة عميرة قلت وينبغي أن يعطى على قدر حاجته منهم سهم وعبارة م ر ويعطى لامهات أولاده وان كثرن كما اقتضاه اطلاقهم خلافاً لابن الرفعة لان جلهم لا اختيار له فيه (قوله وقيل يملكه) هو المعتمد وقائدة الخلاف ان له أن يتصرف فيه على هذا دون الاول وأيضاً اذا قلنا المالك لهما من جهته تسقط عنه النفقة فان قلنا المالك لهما ابتداء فلا تسقط عنه النفقة عبد البر قال الشورى والوجه أنها تسقط عنه على الاول أيضاً لانه المقصود اهـ نظير ما اذا ضيفها لشخص لاجله وقائدة الخلاف أيضاً انه يورث عنها على الاول (قوله أصوله) أى المسلمين وقوله وزوجاته ومستوله انه أى المسلمات كما هو الاقرب في شرح الروض ولا ينافى ما تقدم في قوله كزوجاته من أنه يعطى للزوجة الذمية على المعتمد لان ذلك في حياته وذاب بعد موته ويفرق بان الاعطاء لمن في حال حياته امما هو له لاهن بخلافه بعد موته كفى سهم فارأسلمت الزوجة بعد موته فالظاهر اعطاؤها لا تنفاه عنه مانع وهى الكفر شرح م ر (قوله وبناته) أى المسلمات (قوله الى أن يستغوا) يقتضى أن الزوجة

من العميد ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته ان كن ممن يخدم ويعطى مؤنته ومن يقاتل فارساً ولا فرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطى مؤنته بخلاف الزوجات يعطى لمن مطلقاً لا يحصرهن في أربع ثم ما يدفع اليهن زوجته وولده المالك فيه لهما حاصل من النية وقيل يملكه هو ويصير اليهما من جهته (فان مات أعطى) الامام (أصوله ووجاته وبناته الى أن يستغوا) بنحو نكاح وارث (وبنيه)

الى أن يستقلوا) بكسب أو قدرة على الغزو فمن أحب اثبات اسمه في الديوان أثبت والا فقطع وذم حكم الاصول من زيادتي وتغييرى
بزوجات والاستغناء فيهن وفي (٣٠٢) البنات أولى من تعديده بالزوجة والتكاح فيها والاستقلال في البنات كالبنين

لو كانت ممن لا يرغب في تكاثرها أي ولم تستغن بما ذكر أنها تعطى الى الموت وهو ظاهر ويقتضى أيضا
أنها لو امتنعت من التزويج مع رغبة الأكة فيها أنها تعطى وهو ظاهر أيضا وان نظرقه خط س ل
(قوله الى أن يستقلوا) لثلايرضوا عن الجهاد الى الكسب لغناء عيال واستنبط السبكي من هذا أن
الفقيه والمتعبد والمدرس اذا مات يعطى ماله مما كان يأخذه ما يقوم به ترغيبا في طلب العلم فان فضل
شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة ولا نظرا لاختلال شرط الواقف فيهم لا هم تبع لا بهم المتصف به فقدم
مغتفرة في جنب ماضى كرم البطالة والممتنع انما هو من لا يصلح ابتداء أي فيقررون الآن اه
وخالف حج و فرق بين هذا والمرزوق بان العلم محبوب للنفس لا يصد الناس عنه شيء فيوكل الناس
فيه الى ميلهم اليه والجهاد مكروه للنفس فيحتاج الناس في ارضاد أنفسهم اليه الى تألف اه زى
واعتمد هذا الفرق م ر (قوله وسن أن يضع ديوانا) المعتمد الوجوب ع ش لكن رجح م ر في
شرحه التذب قال ع ش عليه ويمكن الجمع بحمل التذب على ما لو أمكن الضبط بغيره والوجوب على
ما اذا لم يمكن (قوله بكسر الدال الخ) وهو فارسي معرب وقيل عربي شرح م ر وهو في الأصل اسم
شيطان برماوى وأصله دوان بدليل جمعه على دواوين قليت الواو الأولى (قوله لشدهم) أخذ من
الفرش الذى هو الحيوان البحري لأنه لقوته يأكل حيتان البحر وأمن التقريش وهو التفتيش لانه
كان يفتش على ذوى الحاجات فيكفيهم حل (قوله وهم ولد النضر الخ) فقر يش اسم أولقب للنضر
الذى هو جد فهر أبواييه والمحدثون على أن نريشاهو فهر الذى هو ولد ولد النضر ومن ثم قال الزين
العراقى في نظم السيرة

أما قر يش فالاصح فهر * جماعها والا كثرون النضر

وقيل انه قصي قيل وهو قول رافضى توصل به الروافض الى أن كلام من أبي بكر وعمر ليس قرشيا لانهما
انما يجتمعان معه صلى الله عليه وسلم بعد قصي فتكون امامتهما باطلة حل (قوله أحدا جداده) وهو
الثاني عشر من أجداده زى وقد نظمها بعضهم بقوله

محمد عبد الله مطلب هاشم * مناف قصي مع كلاب فرة

فكعب لوى غالب فهر مالك * كذا النضر نجل كذانة بن خزيمة

فدركة الياس مع مضر كذا * نزار معد بن اعدنان أثبت

(قوله جده الثاني) بذل من هاشم وقبله عبد المطلب وقوله عبد مناف جده الثالث وهو أبو الاربعة
المدكورين وقصى جده الرابع برماوى (قوله و بنى المطلب) ما ذكره بعضهم من انه أشار بالواو الى
عدم الترتيب بينهم وبين بنى هاشم محل نظار الاوجه خلافة لان كلامه في الاولوية ومعلوم ان تقديم بنى
هاشم أولى شرح م ر فكان الاولى أن يعبر بالفاء (قوله شقيق هاشم) وكانا توأمان وكانت رجل
هاشم ملتصقة بجبهة عبد شمس ولم يمكن نزعهما الا بدم وكانوا يقولون سيكون بين ولديهما دم فكان
كذلك حل (قوله لتسويته صلى الله عليه وسلم) هذا لا ينتج تقديمهم على غيرهم ويفيد انهم في
مرتبة واحدة فكان الاولى أن يعلى بقوله لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم عليهم من خمس الخمس
كما تقدم (قوله فبنى عبد شمس) اعطاؤهم هنا من جلة النى اقيام وصف بهم يستحقون به منه

(وسن أن يضع ديوانا)

بكسر الدال أشهر من

فتحها وهو الدفتر الذى

يثبت فيه أسماء المرتزقة

وأول من وضعه عمر

رضى الله عنه (و) ان

(ينصب لكل جمع) منهم

(عريفا) يجمعهم عند

الحاجة اليهم والعريف

فعل بمعنى فاعل وهو الذى

يعرف مناقب القوم (و)

ان (يقدم) منهم (اثباتا)

للاسم (واعطاء) لال أو

نحوه (قريشا) لشرفهم

بالنبي صلى الله عليه وسلم

ولغير قدموا قريشا ولا

تقدموا هارواه الشافعى

بلاغاً وابن أبي شيبة باسناد

صحيح وسموا قريشا

لتقرشهم وهو نجههم وقيل

لشدهم وهم ولد النضر بن

كثانة أحد أجداده صلى

الله عليه وسلم (و) ان (يقدم

منهم بنى هاشم) جده الثاني

(و) بنى (المطلب) شقيق

هاشم لتسويته صلى الله

عليه وسلم بينهما في القسم

كما مر (ف) بنى (عبد

شمس) شقيق هاشم أيضا

(قوله لان كلامه في

الاولوية) أى فلا يحمل

كلامه الاعلى الاوجه وانما

لكونهم

عبر بالواو لانه سيعلم ان بنى هاشم أقرب له عليه السلام من بنى عبد المطلب فأفاده حج وقول لانه سيعلم

أى مما سيأتى من تقديم الاقرب فالأقرب لان الخ (قوله هذا لا ينتج تقديمهم الخ) بما تقدم من كون الحديث جوابا لسؤالهم تفيد التسوية

تة بهم على غيرهم لكن لا ينبغي ان ذلك بمعونة تأمل

(ف) بنى (نوفل) أخى هاشم لآبيه عبد مناف بن قصي (ف) بنى (عبد العزى) بن قصي لأنهم أصهاره صلى الله عليه وسلم فإن زوجته خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى (فسائر البطون) (٣٠٣) أى باقيا الأقرب) فالأقرب

(ألى النبي صلى الله عليه وسلم) فيقدم منهم بعد بنى عبد العزى بنى عبد الدار بن قصي ثم بنى زهرة بن كلاب ثم بنى تيم وهكذا فيعقد قرىش الانصار الاوس والخزرج لأنهم الجيدة في الاسلام فسائر العرب أى باقياهم قال الراعى كذا رتبوه وحله السرخسى على من هم أبعد من الانصار أما من هو أقرب منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيقدم وفى الحادى يقدم بعد الانصار مضر فربيعة فولد عدنان ففقطان (فالحجم) لأن العرب أقرب منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم ما زيادة تطلب من شرح لروض وذكر السنن في المسائر المذكورة من زيادتي (ولا يثبت في الديوان من لا يصلح للغزو) كاعى وزمن وفاقد يدوانما يثبت الرجل المسلم المكلف الحر البصير الصالح للغزو فيجوز اثبات الاخرس والاصم والاعرج ان كان فارسا (ومن مرض منهم) يجنون أو غيره (فكصحيح) فيعطى بشد الحاجة بمونه حيا وميتا بتفصيله

لكونهم من الرزقة فلا ينافى حومانهم فيما مضى لأن ذلك من خمس الخمس (قوله فعبد العزى) هو أخو عبد مناف برماوى (قوله عبد الدار) وهو أخو عبد مناف أيضا فهو لآلئ الثلاثة أولاد قصي برماوى (قوله ثم بنى زهرة) لأنهم أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وقوله ثم بنى تيم لأن أب بكر وعائشة منهم برماوى (قوله وهكذا) أى ثم بعد بنى تيم بنى مخزوم ثم بنى عدى ثم بنى جهم ثم بنى عامر ثم بنى الحرث برماوى (قوله الانصار) جمع ناصر كاصحاب وصاحب أوجع نصير كاشراف وشريف وهو جمع قلة واستشكل بان جمع القلة لا يكون لما فوق العشرة وهم ألوف وأجيب بان القلة والكثرة إنما يعتبران في تكرات الجوع أما في المعارف فلا فرق بينهما برماوى (قوله الاوس والخزرج) وينبئ كما أفاده الشيخ تقديم الاوس لأن منهم أحوال النبي صلى الله عليه وسلم شرح مر (قوله كذا رتبوه) فجعلوا سائر العرب مؤخرين عن الانصار ووجه لوهم مرتبة واحدة فأشار إلى خلاف الأول بقوله وحله الخ وإلى خلاف الثانى بقوله وفى الحادى الخ وعبارة شرح مر وظاهره تقديم الانصار على من عدا قرىشا وان كان أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم واستواء جميع العرب لسكن خالف السرخسى في الأول والموردى في الثانى (قوله وحله السرخسى) أى جل قولهم فسائر العرب على من أى على عرب أبعد الخ وقوله أما من أى أما عربى هو أقرب منهم أى من الانصار فيقدم أى على الانصار فإذا كان من العرب الذين ليسوا أنصارا من ينسب إلى كنانة وكان من الانصار من ينسب إلى خزيمه الذى هو فوق كنانة فان المنسوب إلى كنانة يقدم على المنسوب إلى خزيمه وان كان من الانصار فسكلام المتن الذى ظاهره تأخير سائر العرب أى غير قرىش عن الانصار محمول على العرب المؤخرين في القرب عنه على الانصار (قوله وفى الحادى) هو معتمد أيضا وان كان مقتضى كلامه التسوية بين سائر العرب اه سم (قوله فالجهم) ويقسم في العرب والجهم بعد القرب بسبق الاسلام ثم الدين ثم السن ثم الهجرة ثم الشجاعة ثم اختيار الامام وقدم السن هنا عكس امامة الصلاة نظر الافتخار هنا برماوى وهذه هي الزيادة التى في شرح الروض وقوله نظر الافتخار عبارة شرح مر لأن المدار هنا على ما به الافتخار بين القبائل وثم على ما يز يدبه الخشوع (قوله لأن العرب أقرب منهم) يقتضى ان فى الجهم قرىش بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو كذلك لأن بنى اسرائيل وهم الجهم من يعقوب بن اسحق بن ابراهيم والعرب من اسمعيل والنبي من نسله فالعرب أولاد عم الجهم شيخنا (قوله وفيهما) أى العرب والجهم زيادة وقد تقدمت (قوله ولا يثبت) أى ندبا وقيل وجوب بالشرح مر والذى اعتمده زى تبعال لروضة وجوب ذلك (قوله بقدر حاجة الخ) أى لا القدر الذى كان يأخذه لاجل فرسه وقتاله وما أشبه ذلك س ل (قوله حيا وميتا) نعميم في المومن وحاجته بعدموته تجهيزه (قوله بتفصيله السابق) وهو قوله ويراعى في الحاجة الزمان والمكان الخ عبد البر (قوله وان لم يرج برؤه) ولا تشتط المسكنة برماوى (قوله لئلا يرغب الناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطاء أولاد العالم وظائفه بعدموته لرغبة الناس في العلم وهذا فى الاوقاف وأما أموال المصالح فأولاد العالم بعده يعطون كما هنا اه قل على الجلال (قوله ويمحى) أى وجوب س ل وقال حل ندبا وهو مبنى للجهول بدليل كتابته بالياء آخره لأنه لو كان مبنيًا للفاعل لكتب بالواو لأنه من محاي محو قال تعالى بمحو الله ما يشاء وقال تعالى فمحونا آية الليل لكن قال فى الصحاح محالوجه بمحوه محو او بمحيه محيا فعليه تصح قراءته بكسر الحاء مع فتح الياء بالبناء للفاعل

السابق (وان لم يرج برؤه) لئلا يرغب الناس عن الجهاد وبشتغلوا بالكسب وقولى فكم صحيح أعم وأولى مما ذكره (ويمحى) ندبا لم (من لم يرج برؤه)

وان اطلق اذلا فائدة في ابقائه وهذا من زيادتي (وما فضل عنهم) أي عن المرتزقة أي عن حاجتهم (وزع عليهم بقدر مؤتهم) لانه لم يفلو
كان لواحد منهم نصف ولا خثلث (٣٠٤) أعطاهم من الفضل بهذه النسبة (وله) أي الامام (صرف بعضه) أي الفاضل

(في نفور وسلاح وخيل)
ونحوها لانه معونة لهم
والغرض من هذا ان
الامام لا يبقى في بيت المال
شيأ من النية ما وجد له
مصرفا فان لم يجد له
بني رباطات ومساعد على
حسب رأيه (وله وقف
عقار في أوبيعه وقسم
غلته) في الوقف (أو غلته)
في البيع بحسب ما يراه
(كذلك) أي كقسم
المنقول أربعة أخماسه
للمرتزقة وخمسه للمصالح
والاصناف الأربعة سواء
وله أيضا قسمه كالمنقول كما
شمله الكلام السابق أول
الباب لكن خمس الخمس
الذي للمصالح لا يسيل الى
قسمته وما ذكرته من
التخيير هو ما في الروضة
كأصلها واقتصر الأصل
على الوقف

فصل في الغنيمة وما
يتبعها

(الغنيمة نحو مال) هو أعم
من قوله مال (حصل) لنا
(من الحربين) ما هو لهم
(بإيجاف) أي اسراع لشي
مما سرحتي ما حصل بسرقة
أو التقاط كما مر وكذا
ما لهزموا عنه عند التقاء
الضعين ولو قبل شهر السلاح

وهو المناسب لقوله ولا يثبت (قوله وان أعطى) والذي يعطاه كفاية بمونه اللاتفة به الآن مر قال
البرماوى ويفرق الامام أو نائبه أرزاقهم متى شاء منتهى سنة سنة أو مشاهرة أي شهر اشهر أو غيرهما
بحسب ما يراه أي وليجعل وقت العطاء معلوما لا يختلف والاولى مرة في كل سنة وظاهر كلام ابن المقرئ
انه لا يشترط مسكنته وجرى عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه (قوله اذلا فائدة في ابقائه) قديقال
فيه فائدة وهي تذكره ليعطى (قوله وزع عليهم) أي على المرتزقة أي الرجار الباغين دون غيرهم
من الدراوى ومن يحتاجون اليه من نحو القضاة حل (قوله فلو كان لواحد منهم نصف الخ) مثل
خط بغير هذا فقال مثال ذلك كفاية واحد ألف وكفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث ثلاثة آلاف
وكفاية الرابع أربعة آلاف فمجموع ذلك عشرة آلاف فيجعل الفضل عن ذلك عشرة أجزاء
فيعطى الأول عشرة والثاني خمسة والثالث ثلاثة أعشارها والرابع خساها وكذا يفعل ان زاد اه
عن (قوله وقسم غلته) أي أجرته وهو مستأنف لا معطوف على ما قبله لان القسم واجب فهو مبتدأ
خبره كذلك (قوله بحسب ما يراه) راجع للوقف والبيع فقط فكان الانب تقاييه على قوله وقسم
غلته (قوله والاصناف الأربعة) أي ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقوله سواء حال
أي حال كون المصالح وكل من الاصناف الأربعة مستوية فيه لان اكل خمسة (قوله السابق أول الباب)
أي في قوله ما حصل لنا من كفار في خمس الخ فانه شامل للعقار وكان الاول أن يقول أول الكتاب لانه
الذي ترجم به (قوله لا سبيل الى قسمته) أي لان المصالح غير محصورة فوقفه وصرف غلته أولى من بيعه
وصرف ثمنه برماوى وعبارة شرح مر بل يباع أو يوقف وهي أولى ويقسم ثمنه أو غلته اه
فصل في الغنيمة وما يتبعها أي من الرضخ والنقل (قوله حصل لنا) خرج ما حصله أهل الذمة من
أهل الحرب فليس بغنيمة ولا ينزع منهم س ل (قوله والحرب قائمة) لان القتال لما قرب وصار كالحقق
الموجود صار كأنه موجود بطريق القوة المنزلة منزلة الفعل شرح مر (قوله بخلاف المتروك) بسبب
حصولنا في دارهم) أي فليس بغنيمة بل فيء لانهم جلاو عنه زى وحل لانه لما لم يقع تلاق لم تتوهم
شائبة القتال فيه شرح مر (قوله وضرب معسكرنا) أي خيامنا فلا يكون غنيمة بل فيء ع ش
و برماوى والظاهر أن مفعول المصدر محذوف أي ضرب معسكرنا خيامه والمراد بالعسكر السكر نفسه
من اطلاق اسم المحل على الحال في المختار مانضه العسكر الجيش وعسكر الرجل فهو معسكر بكسر
الكاف أي هيا العسكر وموضع العسكر معسكر بفتح الكاف فاطلاق المعسكر على الخيام مجاز من
اطلاق اسم المحل على الحال لان المعسكر اسم لموضع العسكر (قوله فيقدم منها الساب) ولو أعرض
عنه مستحقه لم يسقط حقه لانه متعين له حج (قوله غررا) هو ما انطوت عن اعاقبته والمراد هنا لوقوع
في أمر عظيم قل على التحرير (قوله منا) خرج الكافر فلا سلب له ولو ذميا أذن له الامام برماوى
(قوله أو عبدا) أي لمسلم ونحوه صديأ أي بشرط أن يكون يقاتل ومثله المرأة والخنثى اه برماوى (قوله
أو يعميه) هذه العبارة أحسن من قول المنهاج أو يفتأ عينيه لصدقه بما لو كان له بين واحدة (قوله
أو يقطع يديه) فلو قطع يده في مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل انقضاء الحرب فالفياس ان الساب
يكون للثاني لانه هو الذي أزال المنعة فلو قطعاهما مشتركاً ولا مشترك جمع في قتل أو أختان فالساب لهم

ولو

أو أهواء الكفار لنا والحرب قائمة بخلاف المتروك بسبب حصولنا في دارهم وضرب معسكرنا فيهم وتغييرى

بالحر بين هنا وفيما يأتي أولى من تغييره بالكفار (فيقدم) منها (السلب لمن ركب غررا) بقيد زده بقولى (منا) حرا كان أو عبدا صديا
أو بالغاذ كرا أو أشى أو خنثى (بازالة منعه حربي) بفتح النون أشهر من اسكانها أي قوته (في الحرب) كان يقتله أو يعميه أو يقطع يديه

أورجليه أو يده ورجله أو بأسره وان من عليه الامام أو أرقه أو فداه بخلاف ما لورما من حصن أو صف أو قتله غافلا أو أسيرا غيره أو بعد انهزام الحر بين فلا سلب له لا تنفاه ركوب الفرار المذكور والاصل (٣٠٥) في ذلك خبر من قتل قتيلاه

سلبه رواه الشيخان (وهو) أي السلب (مامعه) أي الحرابي الذي أزيلت منته (من ثياب خف) وطيلسان (وران) براه ونون وهو خف بلا قدم (ومن سوار) وطوق (ومنطقة) وهي ما يشدها الوسط (وخاتم ونفقة) معه بكيسها لا الخلفة في رحله (وجنيبة) تقاد (معه) ولو بين يديه لانها إنما تقاد معه ليركبها عند الحاجة بخلاف التي يحمل عليها أثقاله فلو تعددت الجنايب اختار واحدة منها لان كلاهما جنيبة من أزال منته (وآلة) حرب كدروع ومركوب وآله) كسرج ولجام ومقود ومهماز وقولي وآله أعم من قوله وسرج ولجام (لاحقية) مشدودة على الفرس بما فيها من نقد وغيره لا ما ليست من لباسه ولا من حليه ولا مشدودة على بدنه واختار السبكي أنه يأخذها بما فيها (ثم) بعد السلب (تخرج المئون) أي مئون نحو الحفظ ونقل المال ان لم يوجد متطوع به للحاجة اليه (ثم يحمس الباقي) من الغنيمة بعد السلب والمئون (وخسه

ولو أئمنه واحد فقتله آخر فالسلب للأول برماوى (قوله أو بأسره) بكسر السين من باب ضرب قال تعالى وتأسرون فريقا (قوله وان من عليه الامام) نعم لاحق للقاتل في رقبته وفدائه لان اسم السلب لا يقع عليهم ما شرح مر (قوله أو أسيرا غيره) لانه أي الغير كفي شره بالاسر س ل (قوله أو بعد انهزام الحر بين) أي قتله بعد انهزامهم والمخار بون غير متحيزين لقتال أو لى فئة أما اذا تحيزوا لقتال أو فئة فحكم القتال باقى في حقهم كما قاله الامام بخلاف ما لو قتل واحد بعد انهزامه مع بقاء غيره فانه يستحق سلبه عن (قوله خبر من قتل) هذا ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم بل هو من كلام أبي بكر رضي الله عنه بحضرته صلى الله عليه وسلم شيخنا وقال س ل هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه ان أبا بكر قاله لان النبي قاله في غزوة حنين اه وصرح بذلك الجلال المحلى فقال قال صلى الله عليه وسلم من قتل الخ والقتل مستعمل في حقيقته ومجازه فيشمل من أزيلت قوته وفي قوله قتيلا مجاز الاول والمراد قتيلا يحمل قتله فخرج النساء والصبيان كما قاله البرماوى (قوله وهو خف) أي طويل بليس بالساق شرح مر (قوله من سوار) وهو ما يجعل في اليد كالنبالة بدليل عطف الطوق عليه (قوله في رحله) أي منزله الذي يسكن فيه وعبرة لاختار رحل الشخص مأواه في الحضر ثم نقل لامتعة المسافر (قوله ولو بين يديه) الاولى ولولم تكن بين يديه ع ش بان كانت خلفه أو بجنبه لانه المتوهم وعبرة شرح مر تقاد امامه أو خلفه أو بجنبه فقوله في الروضة كأصلها بين يديه مثال لا قيد فكان الاولى أن يفي بمالم يذكره (قوله اختار واحدة منها) بخلاف ما لو كان معه أسلحة متعددة فانه يأخذ جميعها لانها كلها كالمقاتل بها ولان الحاجة الى السلاح أتم لانه قد يحتاج لواحد بعد الواحد لضياح الاول أو انكساره وأيضا لا يتم الحرب بدون سلاح بخلاف الفرس سم تقلا عن مر خلافا لح ل لانه قاسها على الجنايب لكن عبارة شرح مر ولو زاد سلاحه على العادة فقياس ما يأتي في الجنيبة انه لا يعطى الاسلحة واحدا وهو الوجه وقوله على العادة أي بحيث لا يحتاج له ع ش وقضية ذلك انه اذا كان معه آلات للحرب من أنواع متعددة كسيوف وبندقية وخنجر ودبوس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على العادة فان كان معه سيفان فأنما يعطى واحدا منها وعبرة ع ب وآلة حرب يحتاجها وهو شامل للتعدد وغيره من نوع كسيفين أو أنواع وقضيته اخراج ما لا يحتاج اليه وينبني الا كتفاء في الحاجة بالتوقع فكل ما توقع الاحتياج اليه كان من السلب سم وع ش على مر (قوله ومركوب) ولو بالقوة كأن قاتل رجلا وعنانه بيده أو بيد غلامه مثلا مر (قوله لجام) وهو ما يجعل في فم الفرس والمقود الذي يجعل في الخلفة ويمسكه الركب والمهماز هو الركاب لكن قال في المختار هو حديدة تكون في مؤخر الرافض ع ش على مر والرافض من يروض الدابة أي يعلمها لكن على هذا لا يناسب جعله من أمثلة آلة المركوب لانه ليس آلة له فاعل المراد به الركاب بطريق التجوز (قوله لاحقية) وهي الوعاء الذي يحمل فيه الامتعة كالخروج مثلا قال مر نعم لوجعلها وقاية لظهره اتجه دخولها اه ويدل لذلك قول الشارح ولا مشدودة على بدنه فانه يقتضى انه لو جعلها خلف ظهره وقاية له وشدها كانت من السلب (قوله واختار السبكي الخ) ضعيف (قوله مؤن نحو الحفظ) أي قدر اجرة مثل ذلك لا يزيد (قوله ثم يحمس الباقي) والمتولى لذلك الامام أو نائبه ولو غزت طائفة ولا أمير فيهم من جهة الامام فحكموا في القسمة واحدا أهلا صحت والا فلا شرح مر

تقسم التي فيقسم بين أهله كما سرفى التي وآلية واعلموا أنما غنمتم من شئ

فيجعل ذلك خمسة أقسام متساوية ويؤخذ

(٣٩ - (بجبرى) - ثالث)

خمس رقاع ويكتب على واحدة لله أو للمصالح وعلى أربع للغنائم ثم تدرج في بذاق متساوية ويخرج لكل خمس رقعة فخرج لله أو للمصالح جعل بين أهل الخمس على خمسة وهي التي تقدمت في النبي وبقسم ما للغنائم قبل قسمة هذا الخمس لكن بعد إفرازه بقرعة كما عرف (والنفل) بفتح الفاء أشهر من (٣٠٦) أسكانها (وهو زيادة يدفعها الإمام باجتهاده) في قدرها بقدر الفعل المقابل

(قوله خمس رقاع) ذكر القرعة هنا بخلاف ما تقدم في النبي لأن الغنائم حاضرون فهم كالشركاء الحقيقية بخلاف النبي لأن أهله غائبون برماوى وشورى أى فلا إقراع فيه بل رأى فيه للإمام كافي الرشيدى وعبارته سببه أن الغنائم هنا ما يكون للاخماس الأربعة محصورون ويجب دفعها لهم حالا كما يأتى فوجبت القرعة القاطعة للنزاع كفى سائر الاملاك وأما النبي فأمره موكل إلى الإمام ولا مالك فيه معين فلم يكن للقرعة فيه معنى اهـ (قوله ويقسم ما للغنائم قبل الخ) أى نداء يستحب أن تكون هذه القسمة في دار الحرب كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وتأخيرها بلا عذر إلى العود إلى دار السلام مكرره بل يحرم أن يطلبوا بحيلها ولو بلسان الحال كما بحثه الأذرعى (قوله والنفل الخ) وهو لغة الزيادة وشرعا ما ذكره وانما ذكره قبل الاخماس الأربعة لأنه من مال المصالح الذى هو من جلة الخمس المتقدم في قوله وخمسه كفى والنفل مبتدأ خبره من مال المصالح وما بينهما اعتراض وهذه الجلة باعترافها معترضة بين المعطوف وهو قوله والاخماس الاربع للغنائم والمعطوف عليه وهو قوله وخمسه تخمس النبي (قوله باجتهاده في قدرها) وان زاد على السهم لأنه موكل إلى نظر الإمام عن (قوله ينسكى) من باب رمى كفى المصباح والمكمن فتح الميمن كفى المصباح أيضا (قوله من مال المصالح) وقيل من أصل الغنيمة وقيل من الاخماس الاربعة مر (قوله أو الحاصل) بالجر عطف على الذى سيقت (قوله في النوع الثانى) أى قوله أو بشرطها الخ ع ش (قوله كربع) أى ربع خمس الخمس الذى للمصالح (قوله كونه معلوما) هذا واضح في النوع الثانى لأنه الذى شرط فيه الزيادة قبل الدفع (قوله عقارها ومنقولها) فان قلت ما الفرق بين الغنيمة والنبي حيث جعل العقار في الغنيمة كالمنقول وفي النبي يتخير فيه الإمام بين قسمته ووقفه أو يبعه وقسمة ثمنه أو غلته قلت أجيب وفاقا للزمى بأن الغنيمة حصت بكسبهم وفعالهم فلكونها بخلاف النبي فإنه احسان جاء اليهم من خارج فكانت الخيرة فيه إلى رأى الإمام سم ملخصا (قوله للغنائم) فيه تلويح بمخالفة أبي حنيفة من تخيير الإمام بين قسمتها على الغنائم ووقفها زى (قوله بعد الاضافة) أى النسبة اليهم في قوله تعالى ما غنمتم من شئ وفيه ان هذا لا يقتضى كون الاخماس الاربعة ملكا لهم الآن يقال النسبة اليهم تقتضى الملك (قوله من حضر) ولو مكرها على الحضور (قوله بنيت الخ) هذا التقيد ظاهر في غير من يرضخ لما يأتى من أن الزمن والاعمى والاقطع يرضخ لهم وان لم ينووا ولم يقاتلوا كما يؤخذ من شرح مر (قوله كأجير) أى اذا قاتل وكذا ما بعده وعبارة المنهاج والظاهر أن الاجير لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمحترف يسهم لهم اذا قاتلوا وعبارة برماوى كأجير أى اجارة عين أما جبر الذمة فيعطى وان لم يقاتل لا مكان التزامه من يعمل عنه ويتفرغ للجهاد وأما المسلم اذا استوجر للجهاد فلا أجر له لفساد اجارته ولا رضى له وان قاتل لا عراضه عنه بالاجارة والا قرب أنه يعطى السلب لعموم حديثه اهـ ملخصا واعطاء أجبر الذمة مع عدم قتاله وعدم نيته له كما هو الفرض مشكل فليحذر وانما فسدت اجارة المسلم للجهاد لأنه محصور والصف تعين عليه ومثل اجارة الذمة الاجارة الواردة على عمل نكياطة ثوب فيعطى وان لم يقاتل كفى شرح مر لأنه يمكنه أن يكثرى من يعمل عليه ويحضر (قوله وانهمز) خرج بقيد ملحوظ تقديره ولم ينهمز (قوله غير متحرف)

لها (لمن ظهر منه) في الحرب (أمر محمود) كبرازة وحسن اقدام (أو بشرطها) باجتهاده (لمن يفعل ما ينسكى الحربين) كهمجوم على قلعة ودلالة عليها وحفظ مكمن وتجنس حال يكون (من مال المصالح) الذى سيغنم في هذا القتال أو الحاصل عنده) في بيت المال فان كان مما سيغنم فيذكر في النوع الثانى جزأ كربع وثلاث وتحتمل فيه الجهالة للحاجة وان كان من الحاصل عنده شرط كونه معلوما والنوع الاول من النفل من ز يادى (والاخماس الاربعة) عقارها ومنقولها (لغنائم) أخذ من الآية حيث اقتصر فيها بعد الاضافة اليهم على اخراج الخمس (وهم من حضر القتال ولو في أثناءه) أو كان ممن لا يسهم له (بنيت) أى القتال (وان لم يقاتل أو حضر) لا بنيت وقاتل كأجير لحفظ امتعة وتاجر ومحترف لشهوده القتال في الاولى ولفعله في الثانية وألحق بهما جاسوس وكين ومن آخر منهم ايعزس العسكر من هجوم العدو ولا شئ لمن حضر بعد انقضائه ولو قبل

ويصدق

حيارة المال ولا لمن حضره وانهمز غير متحرف لقتال أو متحيز إلى فئة ولم يعد قبل انقضائه فان عاد استحق من المحرز بعد عوده فقط ومثله من حضر في الاثناء

حيارة المال ولا لمن حضره وانهمز غير متحرف لقتال أو متحيز إلى فئة ولم يعد قبل انقضائه فان عاد استحق من المحرز بعد عوده فقط ومثله من حضر في الاثناء

حضرة ائمة القتال (ولومات
بعدا نقضائه ولو قبل الحيازة)
للمال (خفه لوارثه) لان
الغنيمة تستحق بالانقضاء
وان لم تكن حيازة بخلاف
من مات قبل انقضائه لاشئ
له الماسر وفارق موت فرسه
بان الفارس متبوع والفارس
تابع (ولراجل سهم ولفارس
ثلاثة) سهمان للفارس وسهم
له لا اتباع رواه الشيخان
(ولا يعطى) وان كان معه
فرسان (الالفارس واحد
فيه نفع) لما روى الشافعي
وغیره أن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يعط الزبير الا
انرس وكان معه يوم حنين
افراس عربيا كان أو
غيره كبرذون وهو من
أبواه عجميان وهجين وهو
من أبوه عربي وأمه
عجمية ومقر ف بصم الميم
وسكون القاف وكسر الراء
وهو من أبوه عجمي وأمه
عربية فلا يعطى لغير فرس
كبير وفيل وبغل وحمار
لانها لا تصلح للحرب
صلاحيه الخيل له بالكر
والفر الذين يحصل بهما
النصرة نعم يرضخ لها ورضخ
الفيل أكثر من رضخ
البغل ورضخ البغل أكثر
من رضخ الحمار ولا يعطى
انرس لان نفع فيه كهبزل
وكبير وهم وفارق الشيخ

ويصدق يمينه اذا ادعى التحرف أو التحيز اه حل (قوله ولاخذل ومرجف) لانه لانية
لهما صحیحة فلا يردان شرح مر لان قول المصنف وهم من حضراخ شامل لهما فقطضاهما
يعطيان والمخذل من بحث الناس على ترك القتال والمرجف من برجف الناس ويخوفهم حل وفي
عش على مر ان العطف لمتسير وفي الصباح خذلته تركت نصرته واعاته اه وهي تقتضى
التغاير ويشهد للمصباح قوله تعالى وان يخذلكم فخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده الآية لكن سل فسر
المخذل بالذى يكثر الخوف والمرجف بالذى يحصل منه الخوف ولو مرة كقوله لا طاقة لنا بهم فيكون أعم
(قوله وان حضرا) أى المرجف والمخذل بنيت أى القتال بل وان قاتلا شيخن اعز بزي (قوله خفه)
أى حق تملكه لما سجد كرا أن الغنيمة لا تملك لا بالقسمة أو اختيار التملك شرح مر قال ع ش قوله
أى حق تملكه أى لانفس الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مفوض لرأيه أى الوارث ان
شاء تملكه وان شاء أعرض (قوله قبل انقضائه) أى وقبل الحيازة أما بعده خفه لوارثه سل وم
خلافا لحل حيث قال لاشئ له ولو بعد حيازة المال (قوله للماسر) أى من أن الغنيمة تستحق
(قوله وفارق موت فرسه) أى قبل انقضاء الحرب فانه يعطى لها وأما لومات الفرس قبل القتل فانه
لاحقه حل وعبرة مر وفارق استحقاقه لسهم فرسه الذى مات أو خرج عن ملكه فى الاثناء
ولو قبل الحيازة بأنه أصل والفارس تابع فجاز بقاء سهمه للمتبوع وجرحه ومرضه فى الاثناء غير مانع له
من الاستحقاق وان لم يكن مرجوا والجنون والاعماء كالوت ولوماتا معا احتمل أن لا يستحق واحد
منهما ويحتمل أن يستحق الفرس ويكون للوارث لانه تابع فيغتفر فيه ولا يقال اذا سقط استحقاق
المتبوع سقط استحقاق التابع كفى الروض (قوله والفارس تابع) أى فيغتفر فى التابع ما لا يغتفر
فى المتبوع (قوله وللفارس) أى وان غصب الفرس لكن من غير حاضر والا فله كالموضع فرسه فى
الحرب فوجده آخر فقاتل عليه فيسهم المالك مر وقوله سهمان للفارس وان لم يقاتل عليه بأن كان
معه أو بقربه منهيأ لذلك ولكنه قاتل راجلا أو فى سفينة بقرب الساحل واحتمل أن يخرج ويركب
لانه قد يحتاج اليها شرح مر (قوله فرسان) بضم الفاء وكسر هاء مع سكون الراء لأن فرسا يجتمع
عليهما (قوله الالفارس واحد) ولومعارا أو مستأجرا أى ان بلغ سنة ولو فى أثناء القتال وأمكن ركوبه
برماوى ولو حضرا بفرس مشترك أعطيا سهميه شركة بينهما بحسب ملكيهما هذا ان لم يركباها معا فان
ركباها وكان فيها قوة الكر والفريهما أعطيا أربعة أسهم سهمان لهما وسهمان للفارس والافسهمان
لهما فقط نعم الوجه أن يرضخ لها شرح مر والروض (قوله فلا يعطى لغير فرس) أى لا يسهم له
فلا ينافى أن يرضخ له كاسبأى (قوله لاها لا تصلح الخ) واستأنسوا لذلك أيضا بقوله تعالى ومن رباط
الخيال الآية حيث اقتصر عليها برماوى (قوله بالكر) أى الجرى على العدو والفر أى الفرار منه ولو
تولد حيوان بين ما يسهم له وما يرضخ له كان تولد بين اتان وفرس يرضخ له ولا يسهم عن (قوله يرضخ
لها) أى للذكورات ورضخ البعير فوق رضح البغل كفى شرح اروض وهذا محمول على بعير لا يصلح
للكر والفر كالبعير الخافى والا كالمهرى يسهم له وعلى كونه يرضخ له ينبغي أن يكون رضحاً أكثر من رضح
الفيل حل والمعتمد أنه يرضخ له مطلقا والحاصل ان رضح الفيل أكثر من رضح البعير الذى
لا يصلح للكر والفر ورضخ البعير المصلح لذلك أكثر من رضح الفيل ورضخ الفيل أكثر من رضح
البغل ورضخ البغل أكثر من رضح الحمار (قوله وفارق الشيخ الهرم) أى حيث يسهم له (قوله نعم
يرضخ له) كيف ذلك مع أنه لا نفع فيه فوجوده كالعدم وما الفرق بينه وبين العبد الآنى وما عطف عليه

الهرم بان الشيخ ينتفع برأيه ودعائه نعم يرضخ له (ويرضخ منها) أى من الاخماس الاربعة

(لعبد وصي ومجنون وامرأة وخنثى - حضروا) القتال وفيهم نفع وان لم يأذن السيد والولي والزوج (ولكافر معصوم) هو أهم من قوله
والذي (حضر بلا أجره وبأذن (٣٠٨) الامام) لا اتباع في غير المجنون والخنثى وقياسا فيه ما فان حضر الكافر

بغير اذن الامام لم يرضخ
له لانه منهم بموالاة اهل دينه
بل يعزروه ان رأى ذلك
أو بأذنه بأجرة فله الاجرة
فقط والتصریح بحكم
المجنون والخنثى من زيادتي
ويرضخ أيضا لأعمى وزمن
وفاقد أطراف وناجر
ومحترف حضر ولم يقاتل
(والرضخ دون سهم) وان
كانوا فرسانا (يجهتد الامام
في قدره) بقدر ما يرى
ويفاوت بين أهله بقدر
نفعهم في رجح المقاتل ومن
قتاله أكثر الفارس على
الراجل والمرأة التي تدوى
الجرحى وتسقى العطاش
على التي تحفظ الرجال وانما
كان الرضخ من الاخماس
الاربعة لانه سهم من الغنيمة
مستحق بالحضور الا أنه
ناقص فكان من الاخماس
الاربعة المختصة من الغانمين
الذين حضروا الواقعة

(درس)

كتاب قسم الزكاة

مع بيان حكم صدقة
التطوع والاصل في الاول
آية انما الصدقات للفقراء
وأضاف فيها الصدقات الى
الاصناف الاربعة الاولى
بلام الملك والى الاربعة
الاخيرة بنى الظرفية للاشعار

حيث لا يرضخ لهم اذا كان لا نفع فيهم ثم رأيت عن الشيخ العزبي أن الفرس الذي لا نفع فيه يكثر
جيش المسلمين فلذا يرضخ له اه وأقول هذا يأتي أيضا في العبد وما عطف عليه الا أن يقال لما كان
الفرس تابعا توسعوا فيه فرضحواله أو يقال لا نفع فيه أي تام وفيه أصل النفع فليحرق (قوله لعبد
وصي) والمبعض كالعبد على الأوجه كما عتده والد الذال الرقيق ليس من أهل فرض الجهاد والمبعض
كذلك فيكون الرضخ بينه وبين سيده مالم تكن مهاياة ويحضر في نوبته فيكون الرضخ له وكون
الغنيمة اكتسابا لا يقتضي الحاقه بالاحرار في أنه يسهم له لان السهم انما يكون للكاملين ولو غزاه هؤلاء
قسم بينهم ما سوى الخمس بحسب ما يقتضيه الرأي من تساوي وتفضيل مالم يحضر كامل والافهم الرضخ
وله الباقي ومن كل منهم في الحرب أسهم له كما في شرح م (قوله وفيهم نفع) بخلاف ما لا نفع فيه فلا
يرضخ له حل (قوله ولكافر معه وم) ان لم يكرهه الامام على الخروج فان اكرهه استحق أجره
مثل فقط قاله الماوردي سم (قوله وزمن) ولا يشك كل الزمن بالشيخ الهرم حيث يسهم له لان من
شأن الزمن نقص رأيه بخلاف الهرم الكامل العقل شرح م (قوله - حضرا) أي لانية القتال والا
أسهم لهما أخذ الامام (قوله وان كانوا) أي الذين يرضخ لهم فرسانا وعل الاولى تقديم هذه الغاية
بعد قوله لعبد وصي ومجنون الخ ثم ظهر انه غاية في قوله دون سهم كما يؤخذ من شرح م وعبارته ولو
كان الرضخ لفارس كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد الاصح انه لا بد أن ينقص مجموع ماله مع فرسه
عن سهم راجل خلافا لما يفهم من حج أن للفارس رضى خال نفسه دون سهم الراجل ورضخين لفرسه
دون سهمي الفرس من كل وكلام حج وجيه

كتاب قسم الزكاة

ذكره أكثر الاصحاب هنا كالمختصر لانه أي مال الزكاة كسابقه أي التي والغنيمة يجمعه الامام
ويفرقه وأقلهم كلام آخر الزكاة لتعاقبه بها ومن ثم كان أنسب وجري عليه في الروضة شرح م (قوله
آية انما الصدقات) سميت بذلك لاشعارها بصدق نية باذنها وبدأ في الآية بالفقراء لشدة حاجتهم (قوله
بلام الملك) وعطف بالواو دون أولافادة التثريك بينهم فيها فلا يجوز تخصيص بعض الاصناف
الموجودين بها وقال الائمة الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها الى صنف واحد ومال اليه الفخر الرازي وقالوا
معنى الآية انما الصدقات هؤلاء الثمانية لا غيرهم فلا يجب استيعابهم والشافعي يقول لا غيرهم ولا بعضهم
وحده وبسطوا الكلام في الاستدلال له بما رددته عليهم في شرح المشكاة ايعاب شويري قال ابن عجيل
اليميني ثلاث مسائل في الزكاة يفتي فيها على خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة واحد الى واحد ودفعها
الى صنف واحد اج على التحرير (قوله والى الاربعة الاخيرة بنى الظرفية) فان قلت ما الحكمة
في ذكر في بعض الافراد دون بعض قلت الحكمة في ذكرها في الاول ظاهرة لأن المأخوذ يصرف في
تخليص الرقاب وعطف الغارمين عليه بها ومنها لما شاركته في الأخذ ليدفع لغيره ما عليه فكأنهما نوع
واحد ولما كان سبيل الله نوعا آخر الأخذ له مخاف لاخذ لما قبله اعادها فيه اشارة لذلك وعطف عليه
ما بعده لما شاركته في الأخذ للصرف لحاجته لالوفاء ما عليه فكأنه معه كالنوع الواحد فلم يحتج لاعادة
في معه شويري (قوله حتى اذ لم يحصل الصرف في مصارفها) بان عتق المكاتب بغير ما أخذه أو
برئ الغارم أو دفع غير ما أخذه أو تخلف الغازي عن الغزو وابن السبيل عن السفر وقوله على ما يأتي أي

باطلاق الملك في الاربعة الاولى وتقييده في الاخيرة حتى اذ لم يحصل الصرف في مصارفها استرجع بخلافه

في

في الاولى على ما يأتي (هي) أي الزكاة

في الفصل الآتي في قوله فان تخلفا عما أخذ الاجل استرد الخ (قوله لثمانية) وقد جمعها بعضهم في قوله

صرفت زكاة الحسن لم لا بدأت بي • فاني لها المحتاج لو كنت تعرف

فقر ومساكين وغار وعامل • ورق سبيل غارم ومؤلف

وأشوا ما يجب فيه ثمانية أيضا بل وبقر وغنم وذهب وفضة وزرع ونخل وعنب وهذا في زكاة العين فلا ترد التجارة بل هي راجعة الى الذهب والفضة قل على المحلى (قوله من لا مال له الخ) اي ولم يكتف بنفقة من تلزمه نفقته أخذ بما بعده فاندفع ما يقال ان التعريف شامل للكتفي بنفقة من تلزمه نفقته فلا يكون مانعا وكلام المصنف شامل لثلاث صور (قوله يقع الخ) ظاهر اللفظ انه وصف الكل بانفراده فيكون المنفي وقوع كل بانفراده وذلك صادق بوقوع المجموع وليس مراد اذا بين الشارح المراد بقوله جميعهما أو مجموعهما والمراد بجميعهما كل واحد منهما على حدته بان لم يوجد الا ذلك وبمجموعهما أن يوجد معا على خلاف المشهور فيه والمشهور أنه يصدق البعض كقول الشيخ خالد الذي يتركب من مجموعها لا من جميعها فان المراد بالمجموع في كلامه ما يشمل البعض والكل فن له كسب يكف الكسب حيث حل وكان لا تقابه ولا مشقة ولو كان من ذوى البيوت الذين لم تجر عاداتهم بالكسب لم يكفه كفى حل وفي شرح ممر مانص وقضية الحدان الكسب غير فقير وأن لم يكتسب وهو كذلك هنا ان وجد من يستعمله وقد رعى عليه أي من غير مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر وحل له تعاطيه ولا قبه والا أعطى اه باختصار فالشروط أربعة (قوله وحال مونه) ولو كان عنده ما يكفيه ومونه لكن عليه ديون قدر ما عنده ولو حالة على المعتمد لم يعط حتى يصرفه فيها كافي ممر نعم ببقى النظر فيما لو كان عنده صغار ومالك وحيوانات فهل تعتبرهم بالعمر الغالب لان الاصل بقاءهم وبقاء نفقتهم عليه أو بقدر ما يحتاجه بالنظر الى الاطفال يلوغهم والى الارقاء بما بقي من أعمارهم الغالبة وكذا الحيوانات للنظر في ذلك محال وكلامهم يرمي الى الاول لكن الثاني أقوى مدركا فان تعذر العمل به تعين الاول حجج شوبري (قوله أو ثلاثة) أو أربعة ممر فان زاد عليها فهو مسكين قل وبرماوى لان ضابط الفقير أن يملك أو يكتسب أقل من نصف ما يحتاجه وضابط المسكين أن يملك أو يكتسب نصف ما يحتاجه فأكثر ولم يصل الى قدر كفايته منه (قوله وسواء) كان ما يملكه نصابا ولا مانع من كون الزكاة تجب عليه ويأخذ منها (قوله ولو غير زمن ومتعفف) للرد على القديم القائل بأن غير الزمن وغير المتعفف عن السؤال لا يعطيان (قوله سبعة) وكذا ستة وخمسة كما مر عن ممر وخالفه زى في الخمسة برماوى (قوله والمراد الخ) فيوزع ما عنده على العمر الغالب فاذا كان يخص كل يوم نحو ثلاثة فهو فقير أو نحو ستة فهو مسكين وقوله العمر الغالب أي بقيته وهذا بالنسبة لآخذ لنفسه أما مونه فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية ما يحتاجه الآن من زوجة وعبد ودابة مثلا بتقدير بقائها أو بدله الوعدت بقية عمره الغالب ع ش على ممر فاذا كان الباقي من عمره الغالب ثلاثين والباقي من عمر مونه الواجبة نفقتهم أربعين وزع ما عنده على ثلاثين لا على أربعين (قوله كفايته بنفقة قريب) اي أصل أو فرع فلو لم تكفه فله أخذ تمام كفايته ولو من زكاة المتفق عليه من زوج أو قريب ومنعهم دفع زكاة لمن تلزمه نفقته يحمل على من تكفيه النفقة ولو امتنع قريبه من الاتفاق واستحيا من رفعه الى الحاكم كان له الأخذ لانه غير مكفي ومثله لو أعسر الزوج عن النفقة أو غاب وان قدرت على الفسخ اذا كان الغائب لا مال له ولم تقدر على التوصل اليه وعجزت عن الاقتراض ويسن للزوجة ان تعطى زوجها من زكاتها وان أنفقها عليها شرح ممر وبرماوى (قوله أو زوج) ولو في عدة طلاق رجعي أو بائن وهي حامل كما قاله الماوردى ولو سقطت نفقتها بنشو زلم تعطى لقدرتها على النفقة حالا بالطاعة ومن ثم لو سافرت بلاذن أو معه ومنعها

لثمانية (لفقير) وهو من (لا

مال له ولا كسب) لائق به

(يقع) جميعهما أو مجموعهما

(موقعا من كفايته)

مطعما وملبسا ومسكنا

وغيرها مما لا بد له منه على

ما يليق بحاله وحال مونه كمن

يحتاج الى عشرة ولا يملك

أولا يكسب الا درهمين أو

ثلاثة وسواء كان ما يملكه

نصابا أم أقل أم أكثر (ولو

غير زمن ومتعفف) عن

المسئلة لقوله تعالى وفي

أموالهم حق معلوم للسائل

والمحروم أي غير السائل

يلظاهر الاخبار (ولمسكين)

وهو من (له لك) أي مال

أو كسب لائق به يقع موقعا

من كفايته (ولا يكفيه)

كمن يملك أو يكسب سبعة

أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة

والمراد أنه لا يكفيه العمر

الغالب وقيل سنة وخرج

بلائق به كسب لا يطبق به

فهو كمن لا كسب له (ويمنع

فقر الشخص ومسكنته)

والصريح بهما من زيادتي

(كفايته بنفقة قريب أو

زوج) لانه غير محتاج

لككسب كل يوم قدر

كفايته (واشتغاله بنوافل)

والكسب بمنعها (لا)

اشتغاله (يعلم شرعي) يتأني منه تحصيله (والكسب يمنعه) منه لانه فرض كفاية وقولي شرعي من زيادتي (ولامسكنه وخادمه ووثيابه وكتبه) له (بحاجتها) وذكر الخادم (٣١٠) والكتب مع التقييد بالاحتياج من زيادتي (و) لا مال له غائب بحرلتهين

أعطيت من سهم الفقراء أو المساكين حيث لم تقدر على العود حال العزها والافن سهم ابن السبيل اذا عزم على الرجوع لانه المصية وخرج بذلك المكفي بنفقة متبرع فيجوز له الاخذ شرح م (قوله بعلم شرعي) ومثله آله وقراءة القرآن أي تعلمه وكذا احتياجه للسكاح فله أخذ ما يشكح به حل (قوله ولا مسكنه) أي اللاتق به م ر وان اعتاد السكى بالاجرة ومثله كتب الفقيه وان تعددت أنواعها فان تعددت من نوع واحد بيع ما زاد على واحد منها الانحومدرس واختلف حجمها قل على التحرير (قوله ووثيابه) ولو لتجمل مرة في العام ان لاقت به ومثلهما حل المرأة التي تتجمل به في بعض الاوقات حيث كان لا تقابها حل وشرح م ر وانظر وجه قطع الثياب والكتب عن الاضافة دون ما قبلهما وهذا قطع الجميع رعاية للاختصار شو برى (قوله بحاجتها) ولونادرا كمره في السنة م ر وهو حال من الاربعة وان كان الاخير ان تكررت لان عطفها على المعرفة سوغ ذلك (قوله غائب) أو حاضر وقد حيل بينه وبينه شرح م ر وبعضهم أدخله في لغائب لانه غائب حكما (قوله أو مؤجل) وان قصر الاجل م ر وعبارة عن قوله أو مؤجل وان حل قبل مضي زمان مسافة القصر ويفرق بينه وبين المال الغائب بأن الدين لما كان معدوما لم يعتبر والزمنا بل يعطى حتى يحل ويقدر على خلاصه بخلاف المال الغائب ففرق فيه بين قرب المسافة وبها (قوله فيعطى ما يكفيه) أي اذا لم يجد من يقرضه زى (قوله الى ان يصل الى ماله) صوابه الى ان يصل اليه ماله أو اسقاط لفظة الى لان ما ذكره انما يناسب بعض أفراد ابن السبيل بر وفي نسخة اسقاط الى وهي ظاهرة (قوله ولعامل) وله أن يأخذ من مال نفسه لنفسه قاله الشافعي لانه أمين قال في الروضة ولولا مال قبل وصوله لا امام فاجرته في بيت المال م ر (قوله على أولهما) وهو قوله يجمعهم (قوله في جلة السهمان) جمع سهم وعبارة م ر فاجرته من أصل الزكاة لا من خصوص سهم العامل (قوله وما ذكر أولا) من قوله هي أي الزكاة لثمانية (قوله لا قاض ووال) قضية كلامه دخول قبض الزكاة في عموم ولاية القاضي وهو كذلك ما لم ينصب لها متكامل خاص شرح م ر (قوله ان لم يتطوعا بالعمل) مفهومه انهما اذا تطوعا بالعمل لا يكون رزقهما من خمس الخمس ولم يذكر م ر هذا القيد وتقدم في قسم التي عما يقتضي ان هذا الشرط لا يشترط بل يأخذان من خمس المصالح وان تطوعا بالعمل (قوله ولؤلؤة) من التأليف وهو جمع القلوب شرح م ر (قوله ان قسم الامام الخ) مفهومه انه لو قسم المالك لا يعطى المؤلف ولين كذلك وعبارة الشارح في الفصل الذي يلي هذا المؤلف يعطيها الامام أو المالك حل نعم قسم الامام والاحتياج شرطان للاخيرين من المؤلف فقط فان حل كلامه على انهما راجعان للاخيرين فقط فلا ضعف في كلامه زى بايضاح وعبارة ع ش والراجح انهم يعطون مطلقا ولو أغنياء سواء أقسم الامام أو المالك كما سيأتي في الفصل الآتي وسواء احتيج اليهم أم لا وأجيب بحمل كلامه على القسمين الاخيرين وعبارة حل قوله واحتيج لهم فيه نظر بالنسبة للاولين فانه لا يشترط فيهما احتياج ويقسم الامام عليهما أو غيره بخلاف الاخيرين ومعنى احتياجهما للاخيرين ان يكون اعطاؤهما أسهل من تجهيز نحو جيش (قوله ضعيف اسلام) أي ضعيف اليقين بناء على أن الايمان يزبد وينقص فيكون المراد بالاسلام الايمان فيه عطى تأليفه ليتقوى يقينه أو كان قريب عهد بالاسلام بان كان عنده وحشة في أهله (قوله أو شريف في قومه) أي أو قوي اسلام لكنه شريف ولا يشترط فيهما الذكورة حل ولا يشترط ذلك الابينة م ر (قوله أو كاف لنا) أي مسلم كاف ويشترط فيه الذكورة حل وقوله أو مانى زكاة أي كاف لنا شرمانى

أو مؤجل) فيعطى ما يكفيه الى أن يصل الى ماله أو يحل الاجل لانه الآن فقير أو مسكين (ولعامل) على الزكاة (كساع) يجيها (وكتب) يكتب ما أعطاه أرباب الاموال (وقاسم وحاشر) يجمعهم أو يجمع ذوى السهمان والاصل اقتصر على أولهما وقولي كساع أولى من قوله ساع الى آخره لان العامل لا ينحصر فيما ذكره اذ منه العريف والحاسب وأما أجرة الحافظ للاموال والراعى بعد قبض الامام ففي جلة السهمان لا في سهم العامل والكيال والوزان والعدادان ميزوا الزكاة من الاموال فاجرتهم على المالك لا من سهم العامل أو ميزوا بين أنصبا المستحقين فهي من سهم العامل وما ذكر أولا محله اذا فرق الامام الزكاة ولم يجعل للعامل جعلا من بيت المال فان فرقه المالك أو جعل الامام للعامل ذلك سقط سهم العامل كما سيأتي (لا قاض ووال) فلاحق لهما في الزكاة بل رزقهما في خمس الخمس المرصد للمصالح العامة ان لم يتطوعا

بالعمل لان عملهما عام (ولؤلؤة) ان قسم الامام واحتيج لهم وهم أربعة (ضعيف اسلام أو شريف) في زكاة قومه (يتوقع) باعطائه اسلام غيره أو كاف لنا شر من يلبه من كفاة أو مانى زكاة وهذا في مؤلفة المسلمين كما يعلم

مما يأتي وفي كلامي هنا إشارة إليه أمام مؤلف الكفار وهم من يرجي اسلامه أو يخاف شره فلا يعطون من زكاة ولا غيره هالان الله تعالى أعز الاسلام وأهله وأغني عن التأليف وقولي أو كاف الى آخره من زيادتي (٣١١) (ولرقاب) وهم (مكتابون) كتابة

صحيفة بقيد زده بقولي
(لغير منك) فيعطون ولو
بغير اذن ساداتهم أو قبل
حلول النجوم ما يعينهم
على العتق ان لم يكن
معهم ما يفي بنجومهم
أمام كاتب المزكي فلا يعطى
من زكاته شيأ عود الفائدة
اليه مع كونه ماله (ولغارم)
وهو ثلاثة (من تداين لنفسه
في مباح) طاعة كان أولا
وان صرفه في معصية وقد
عرف قصد الاباحة (أو)
في (غيره) أي المباح تخمر
(وناب) وظن صدقه في
نوبته وان قصرت المدة
(أو صرفه في مباح) فيعطى
(مع الحاجة) بأن يحل
الدين ولا يقدر على وفائه
بخلاف ما لو تداين لمعصية
وصرفه فيها ولم يقب ومالوم
يحتج فلا يعطى وقولي أو
صرفه في مباح من زيادتي
(أو) تداين (لاصلاح ذات
الدين) أي الحال بين القوم
كان خاف فتنه بين قبيلتين
تنازعتا في قتيل لم يظهر قتاله
فتحمل الديه تسكيناً للفتنة
فيعطى (ولو غنيا) اذ لو اعتبر
العقر لقلت الرغبة في هذه
المكرمة (أو) تداين
(لضمان) فيعطى (ان

زكاة) (قوله مما يأتي) أي قوله وشرط أخذ الزكاة (قوله إشارة إليه) أي الى الاسلام أي الى اشتراطه
حيث عطف الشريف والكافي بأوفاقتضى أن كلام من الشريفة والكافي قوى اسلام حل (قوله
ولرقاب) أي لتخليصها من الرق جمع رقة عبر بها عن الشخص لان الرق كالخيل في عنقه ثم غلب استعماله
في المكتابين وقال الامام أحمد ومالك هم أرقاء يشتررون ويعتقون وقوله كتابة صحيفه أي لكله أو
بعضه وباقيه حر ولولكافر ونحوها شمي برماوي وعبارة مر واذا صححنا كتابة بغض فن كأن
أوصى بكتابة عبد فجزأ الثالث عن كاه لم يعط ولا ينافي كلام البرماوي لانه قال وباقيه حر (قوله أو
قبل حلول النجوم) وانما لم يشترط الحلول كما اشترط في الغارم لان الحاجة الى الخلاص من الرق
أقرب والغارم ينتظر له اليسار فان لم يوسر فلا حبس ولا ملازمة وقوله ان لم يكن معهم الخ علم منه انهم
يعطون ولو قدر واعلى الكسب كافي الغارم ويفارق المسكين والفقرير بأن حاجتهما انما تتحقق
باتسريح والكسب يحصلها كل يوم سل وحاجة من ذكرها جزء لثبوت الدين في ذمته والكسب
لا يدفعه الا بالتدريج غالباً شرح البهجة (قوله مع كونه ماله) وبه فارق صاحب الدين فانه يجوز أن
يعطى لغريمه من زكاته مع عود الفائدة اليه بان يأخذها منه عن دينه كما في شرح مر والضمير في كونه
راجع للمكاتب (قوله وهو ثلاثة) والاول منها مشتمل على ثلاثة أقسام (قوله من تداين لنفسه)
ومثله من استدان لعمارة مسجد أو قري ضيف وعبارة التصحيح مانصه وحكم من استدان لمصلحة
مسجد أو قري ضيف كالتداين لمصلحة نفسه على ما قاله السرخسي عن (قوله وقد عرف قصد
الاباحة) ولو بالقرينة مر برماوي وعبارة مر لكن لان صدقه فيه الابينة ويعلم ذلك بقرائن
تفيد ما ذكر (قوله أو صرفه) معطوف على قوله وتاب (قوله بأن يحل الدين الخ) عبارة شرح مر
بأن يكون بحيث لو قضى دينه مما معه تمكن في ترك له مما معه ما يكفيه العمر الغالب ثم ان فضل شيء
صرفه في دينه وتم له من الزكاة باقيه والا قضى عنه الكل ولا يكف كسب الكسب هنا (قوله
أو تداين لاصلاح الخ) مقتضاه انه لا يعطى الا ان تداين ديناً ودفعه في الديه التي تحملها والظاهر انه يعطى
بمجرد تحمل الديه وانما قال أو تداين ليكون غارماً وكذا الضامن يعطى بمجرد الضمان وان لم يتداين
فيما يظهر فليحذر (قوله أي الحال) تفسير لذات وقوله بين القوم تفسير للبين زي (قوله في قتيل)
أي أو نحوه كمال واختصاص لم بسبب اتلافه فتنه ممكن تسكينها بيدل دراهم مر حل (قوله لم يظهر
قائله) ليس قيداً (قوله فيعطى) أي ولو غنيا ان حل الدين على المعتمد سل (قوله أو تداين الخ)
خرج ما لو دفع من ماله أو أدى منه ما استدان فلا يعطى حل (قوله ان أعسر مع الاصيل) أي فيعطى
ما يقضى به الدين قال في شرح الروض واذا قضى به دينه لم يرجع على الاصيل وان ضمن باذنه وانما يرجع
اذا غرم من عنده وخرج باعسر ما اذا كان موسرين أو الضامن فقط فلا يعطى ولو بغير الاذن في الاول
على الاوجه كافي شرح الروض سم (قوله وكان متبرعا) بان ضمن بلاذن (قوله ولسبيل الله)
سبيل الله وضع الطريق الموصلة له تعالى ثم كثر استعماله في الجهاد لانه سبب الشهادة الموصلة الى الله تعالى
ثم وضع على هؤلاء لانهم جاهدون الا في مقابلة شيء فكانوا أفضل من غيرهم شرح مر وعبارة زي
فسر سبيل الله بالغزاة لان استعماله في الجهاد غلب عرفاً وشرعاً قال الله تعالى يقاتلون في سبيل الله

أعسر مع الاصيل) وان لم يكن متبرعاً بالضمان (أو) أعسر (وحده وكان متبرعاً) بالضمان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والثالث من زيادتي
(ولسبيل الله) وهو (غاز متطوع) بالجهاد فيعطى (ولو غنيا) اعانة له على الغز وبخلاف المرتزق الذي له حق في الفتي فلا يعطى من الزكاة
وان لم يوجد ما يصرف له من الفتي على أغنياء المسلمين اعانته حينئذ

(ولابن السبيل) وهو (منشئ سفر) (٣١٢) من بلد مال الزكاة (أو مجتاز) به في سفره (ان احتاج ولا معصية بسفره)

سواء كان طاعة كسفر حج وزيرة أم مباحا كسفر تجارة وطلب آبق ونزهة فان كان معه ما يحتاجه في سفره ولو بوجدان مقرض أو كان سفره معصية لم يعط وألحق به سفره لا لغرض صحيح كسفر الهائم (وشرط أخذ) لازكاته من هذه الثانية (سرية) هو من زيادتي فلا حق فيها لمن به روق غير مكاتب (واسلام) فلا حق فيها لكافر تجبر الصحيح حين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم نعم الكيال والحال والحافظ ومحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لان ذلك أجرة لازكاة (وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) فلا تحمل لهما قال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس وانها لا تحمل لمحمد ولا آل محمد وامسلم وقال لأهل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا غسله الايدي ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم أي بل يغنيكم رواء الطبراني (ولا مولى لهما) فلا تحمل له لخبر مولى القوم منهم صححه الترمذي وغيره درس

وسمى الفرو سبيل الله لان الجهاد طريق للشهادة الموصلة لله تعالى فلذلك كان الفرو وأحق باطلاق اسم سبيل الله عليه (قوله ولابن السبيل) شامل للذكر والانثى ففيه تغليب وسمى بذلك للائزمت السبيل وهو الطريق وأفرد في الآية دون غيره لان السفر محل الوحدة والافراد أي شأنه ذلك شرح مر (قوله منشئ سفر) قسم اهتمامه لوقوع الخلاف القوي فيه اذا طلاقه عليه مجاز له دليل هو عندنا القياس على الثاني بجامع احتياج كل لاهية السفر شرح مر فيكون استعارة مصرحة أو هو من مجاز الاول (قوله من بلد مال) وان لم تكن وطنه (قوله ان احتاج) بان لا يجد ما يقوم بحوائج سفره وان كان له مال بغيره لودون مسافة القصر شرح مر (قوله ونزهة) عبارة مر قبيل قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق مانصه وشمل اطلاقه ابن السبيل ما لو كان سفره للنزهة لكن بحث الزكاة كشي منع صرف الزكاة فيها لضرورة ليه اه والاوجه حمل على ما اذا كان الحامل له على السفر للنزهة (قوله ولو بوجدان مقرض) المعتمدين يعطى ولو وجد مقرضا مر (قوله لم يعط) لان القصد باعطائه اعانته ولا يعان على المعصية فان تاب أعطى لبقية سفره شرح مر وجعل بعضهم من سفر المعصية سفره بلا مال مع ان له مالا يلبسه فيحرم لانه مع غناه يجعل نفسه كالأعلى غيره ايعاب شوبري (قوله وألحق به سفره لا لغرض صحيح) جعله مر من سفر المعصية لانه لحقابه لان اعاب النفس والدابة بلا غرض صحيح حرام (قوله غير مكاتب) دليل ذلك ما قدمه في قوله ولزكاة الخ (قوله الكيال) أي ان ميز بين انصاء المستحقين كما مر (قوله من سهم العامل) هذا محمول على ما اذا كان ذلك بعد القبض من المالك وقبل قبض الامام لما فتكون أجرة ذلك من سهم العامل فلا ينافي ما تقدم ان أجرة الحافظ من جلة السهمان اه خضر (قوله لان ذلك أجرة لازكاة) وعليه يكون الاستدراك صور يادن الكلام في شرط الأخذ للزكاة (قوله وان لا يكون هاشميا الخ) كالصريح في انه لا يعطى الهاشمي أو المطلبى ولو غازيا أو غارما أو يؤيده تعميم الشارح أولا (قوله فلا تحمل لهما) ومثل الزكاة كل واجب من بذرا وكفارة وأضحية أو نسك حل ومر (قوله أهل البيت) أي بأهل البيت وقوله ولا غسله الايدي يحتمل نصبه عطفا على شيأ عطفت خاص على عام أو على مقدر أي لا كثيرا ولا غسله الايدي أو على الصدقات عطفت بقية وهذا الاخير أولى لان الصدقات مطهرة كالغسله شوبري وقال ع ش عطفت على معلول أي لانه غسله الايدي وأتم منزلهون عنها فالمراد بالتنفير عنها قال عن ويحتمل أن المراد به حقيقة الغسالة أي غسله الايدي حقيقة فيكون المعنى لأهل لكم من الصدقات شيئا ولا قدر غسله الايدي فالقصد بالمبالغة في القلة وقوله ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أي وان منعمانه مر فان قلت قضية الظرفية عدم استحقاقهم خمس الخمس بتمامه وهو خلاف صريح كلامهم قلت يمكن أن تكون الظرفية باعتبار كل واحد أي لكل واحد منكم في خمس الخمس ما ذكر فلا ينافي استحقاق جلتهم تمام خمس الخمس وأن يراد بخمس الخمس المفهوم العام الصادق بكل خمس من أخماس الخمس وحينئذ تصدق الظرفية مع استحقاقهم تمام خمس الخمس لصحة ظرفية المفهوم العام لفرد في الجلة شوبري (قوله ولا مولى لهما) فلا يعطى من خمس الخمس لثلاثساوي سادانه في جميع شرفهم شرح مر (فصل في بيان ما يقتضى صرف الزكاة الخ) أي في بيان أسباب تقتضى ذلك كعلم الدافع أو عين المستحق أو بيته وهو من أول الفصل الى قوله ويعطى الخ وقوله وما يأخذه أي المستحق وهو قوله ويعطى فقير الخ (قوله من علم) أراد بالعلم ما يشمل الظن شوبري (قوله عمل بعلمه) وان قامت بيته

بخلافه

صرف الزكاة لستحقها وما يأخذه منها (من علم الدافع) لهما من امام وعليه فتصرف الاصل أو غيره (حاله) من استحقاق الزكاة وعدمه (عمل بعلمه) فيصرف لمن علم استحقاقه دون غيره

وان لم يطلبها منه وان افهم كلام الاصل اشتراط طلبها منه (ومن لا) يعلم الدافع حاله (فان ادعى خذف - لم صدق) بلايين ولاينة وان اتهم
لعسرا قاتلها (أو) ادعى (فقرا أو مسكنة فكذا) يصدق بلايين ولاينة (٣١٣) وان اتهم لذلك (الا ان ادعى عيالا أو)

ادعى (تلف مال عرف) انه
(له فيكف بينة) لسهولتها
(كعامل ومكاتب وغارم
وبقية المؤلفه) فانهم يكفون
بينه بالعمل والكتابة والغرم
والشرف وكفاية الشر
لذلك وذكر المؤلفه باقسامها
من زيادتي (وصدق غازي ابن
سبيل) بلايين ولاينة لما
مر (فان تخلفا) عما أخذ
لاجله (استرد) منهما
ما أخذاه لا تنفاه صفة
استحقاقهما فان خرجا
ورجعا وفضل شيء لم يسترد
من الغازي ان فتر على نفسه
أو كان يسيرا والا استرد
وبسترد من ابن السبيل
مطلقا ومثله المكاتب اذا
عتق بغير ما أخذ والغارم
اذا برى أو استغنى بذلك
(والبينة) هنا (اخبار عدلين

(قوله فان اشترى به الح)
فيه ان مر وحج لم يوجد
فيهما ذلك بل في كلاهما
ما يفيد خلافة وعبارتهما
واللفظ لحج وله أن يلزمه
بالشراء وعدم اخراجه عن
ملكه لما في ذلك من المصلحة
العامة فلم ينظر لما فيه من
جبر الرشيد وحيث لا يحمل
اخراجا ولا يصح فيما يظهر
انتهت قال سم عليه
قوله وحيث أن أي اذا لزمه

بخلافه حل وعبرة ع ش على م قوله عمل بعلمه أي مالم تعارضه بينة فان عارضته عمل بهادون
علمه لان معناه زيادة علم (قوله وان لم يطلبها) غاية في الصرف له وأفتى المصنف في بالغ تارك للصلاة بانه
لا يقبضها له الاولي كصبي ومجنون فلا يعطى له وان غاب وليه بخلاف ما لو طرأ تبذيره ولم يحجر عليه فانه
يقبضها ويجوز دفعها الفاسق الا ان علم انه يستعين بها على معصية فيحرم وان أجزأ ولا ادعى دفعها
وأخذها كما يؤيده قولهم يجوز دفعها م روضة من غير علم بحبس ولا قدر ولا صفة نعم الاولي توكله
خروج من الخلاف ع ش على م (قوله فكذا يصدق الح) ومثل الزكاة فيما ذكر الوقف على
الفقراء والوصية لهم شرح م (قوله لذلك) مع ان الاصل الفقر (قوله ادعى عيالا) زادني
الروضة وان كسبه لا يفي بنفقة عياله والمراد بالعيال من تلزمه مؤتمهم شرعا لا غيرهم ممن تقضى المرواة
بالانفاق عليهم خلافا للسبكي زى ويعطى لعياله وان لم يكنوا من أهل الاستحقاق كان نكون
زوجته هاشمية أو كفرة حل (قوله أو تلف مال) أي قدر يمنع صرف الزكاة وقوله عرف انه له
فيه حذف ان واسمها من المتن وهل يجوز قياسا على كان الظاهر نعم وقوله فيكف بينة أي على تفصيل
الوديعة على المعتمد حل وظاهر كلام الشارح انه يكف بينة في جميع الصور مع انه لا يكلفها الا ان
ادعى تلفه بسبب ظاهر لم يعرف هو ولا عمومته وتكفي البينة وان لم تخبر باطنه كفاي حل (قوله كعامل)
فيه أن العامل يعلم به الامام لانه الذي يبعثه وأجيب بأن من صور ذلك ان يموت الامام الذي استعمله
ويتولى غيره حل وقال زى قوله فانهم يكفون بينة بالعمل استشكل تصوير دعواه أي العامل
بان الامام يعلم حاله اذ هو الذي يبعثه ويجاب بتصوير ذلك بما اذا طلب من الامام حصته من الزكاة التي
وصدت اليه من نائبه بحل كذا الكون ذلك النائب استعمله عليها حتى وصلها اليه أو قال له الامام نسبت
أنك العامل أو مات مستعمله فطلب من تولى محله حصته (قوله لذلك) أي لما ذكر من السهولة (قوله
فان تخلفا) بان لم يغز الغازي ولا سافرا بن السبيل فلو اشترى به سلاحا وفرسا لم يسترد حل وهو ظاهر
في الغازي دون ابن السبيل حرر وعبرة م فان لم يخرج جابا من مضت ثلاثة أيام تقريرا ولم يترصدا
لا خروج ولا انتظار أهبة ولا رفقة استرد منهما ما أخذاه وكذا لو خرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال
الماوردى لو وصل بلادهم ولم يقاتل لبعدهم لم يسترد منه لان القصد الاستيلاء على بلادهم وقد وجد
وخرج يرجع موته في أثناء الطريق أو المقصد فلا يسترد منه الا ما بقى والحق الرافعي الامتناع من الغزو
بالموت رده ابن الرفعة بانه مخالف لما تقرراه وقال في ع ب واذا أخذ ابن السبيل لمسافة فترك
السفر في أثناءها وقد أنفق الكل فان كان لغلاء السعر لم يغرم والاغرم قسط المسافة سم (قوله
استرد) ان بقي أو بدله ان تلف حل قال الرويانى هذا اذا انقضت عام الزكاة بالنسبة للغازي فان كان
باقيا لم يطالب بالردين بل بخير بينهما بين الغزو ولو رجع الغازي قبل لقاء العدو فان كان قبل دخول دار
الحرب أو بعده وقاتل غيره دونه استرد سم (قوله ورجعا) أي بعد الغزو أو السفر (قوله أو كان
يسيرا) وهو ما لا يقع موقعا من صاحبه لوضاع فيما يظهر ايعاب شو رى (قوله والا استرد) لتبين انه أعطى
فوق حاجته م (قوله ويسترد من ابن السبيل) ويفرق بينهما بين الغازي بان مادفعناه للغازي
لحاجتنا وقد حصلت بالغزو وابن السبيل انما يدفع اليه لحاجته وقد زالت اه خضر وأيضا لما خرج
الغازي لمصلحة عامة وسع له (قوله والغارم) أي لغير اصلاح ذات البين لأنه يعطى ولو غنيا كما تقدم

بما ذكر ومفهومه أنه لو لم يلزمه بعدم
الاخراج حل وصح الاخراج
وان تكرر ذلك منه انتهى م

(٤٠ - (بحيرى) - ثالث)

يحتاج الى دعوى عند قاض وانكار واستشهاد وذك العدل والمرأتين من ز يادق (ويغنى عنها) أى البينة (استفاضة) بين الناس لحصول الظن بها (وتصديق دائن) فى الغارم (وسيد) فى المكاتب (ويعطى فقير ومكين) اذالم يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية عمر غالب فيشترى به) أى بما أعطاه (عقارا يستغلانه) بأن يشتري كل منهما به عقارا يستغله ويستغنى به عن الزكاة وظاهر أن للإمام أن يشتري له ذلك كما فى الغازى ومن يحسن الكسب بحرفة يعطى ما يشتري به آلاتها أو بتجارة يعطى ما يشتري به مما يحسن التجارة فيه ما يفي ربحه بكفايته غالبا فالبقلى يكتفى بخمسة دراهم والباقلانى بعشرة والفاكهانى بعشرين والخباز بخمسين والبقال بمائة والطار بالف والبراز بالفين والصير فى خمسة آلاف والجوهري بعشرة آلاف والبقلى بموحدة من يبيع البقول والباقلانى من يبيع الباقلا والبقال بموحدة الفاهى وهو من يبيع الحبوب قيل أو الزيت قال

وقوله بذلك أى بغير ما أخذه (قوله أوعدل وامرأتين) أى أوعدل واحد على الراجح وفى الإيعاب ولا يشترط فى الواحد الحر بة والذ كورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق فى جميع ذلك على الأوجه بين من يفرق ماله ومال غيره نو كالة أو ولاية شوبرى (قوله فلا يحتاج) تفريع على تعبير المتن بالخبر المفيد أنه ليس شهادة (قوله استفاضة) أى بمن يؤمن تواطؤهم على الكذب قال الرافعى وقد يحصل ذلك بثلاثة حل وشرح مر (قوله وتصديق دائن وسيد) ولا نظر لاحتمال التواطؤ لانه خلاف الغالب نعم بحث الزركشى ان محل الاكتفاء بتصديقهما اذا وثق بقولهما وغلب على الظن الصدق والالم ينفذ قطعاً شرح مر ويؤخذ من اكتفاءهم بالخبر الدائن هنا وحده مع تهمة الاكتفاء بخبر ثقة ولو عدل رواية ظن صدقه ويدل عليه قول الشارح لحصول الظن بها بل القياس الاكتفاء بمن وقع فى القاب صدقه ولو فاسقا (قوله ويعطى فقير الخ) شروع فى قدر ما يعطاه المستحق وقال الزركشى اعلم أن الكلام من أول الفصل الى هنا فى الصفة المقتضية للاستحقاق ومن هنا الى آخره فى كيفية الصرف وقدره (قوله كفاية عمر غالب) وهو ستون سنة أى ما بقى منه ولودون سنة فان جاوزه أعطى سنة سنة وليس المراد اعطاه نقداً يكفيه تلك المدة لعجزه بل بمن ما يكفيه دخله كما فى شرح مر وهذا بيان لاكثر ما يعطى فلا ينافى جواز اعطائه أقل متمول كما هو مصرح به فيما أتى شوبرى وقال زى هذا بالنسبة للإمام أما بالنسبة للمالك فيجوز له أن يعطى أقل شئ اه وأما الزوجة اذالم يكفها نفقة زوجها ومن له قريب نجب عليه نفقته فينبغى ان يعطى كفاية يوم بيوم لانهم ما يتوقعان كل وقت ما يدفع حاجتهما من توسعة زوج المرأة عليها ومن كفاية قريبه ع ش على مر (قوله بان يشتري) ان أذن له الامام سل (قوله عقارا) ويملكه ويورث عنه شرح مر فان اشترى به غير عقار لم يحل ولم يصح كذا نقل عن شيخنا مر كحج حل (قوله ان يشتري) وان لم يقبض المستحق الزكاة ويكون الامام نائباً عنه فى القبض وتبرأ به ذمة المالك وأما المالك فليس له أن يشتري به قبل أن يقبضه المستحق اه حل وقوله له ذلك أى لكل منهما العقار المذكور فان قلت اذا تقرر أنه يشتري له عقارا يكفيه دخله بطل اعتبار العمر الغالب لان الغالب فى العقار بقاؤه أكثر منه قلت ممنوع لان العقارات مختلفة البقاء عادة عند أهل الخبرة فيعطى لمن بقى من عمره الغالب عشرة مثلاً عقاراً يبق عشرة على انه ليس المراد منع اعطاء عقار يز يدقائه على العمر الغالب بل منع اعطاء ما ينقص عنه وأما ما يساويه أو يز بدعته فلا فان وجد اثنين الأول أو وجد الثاني اشترى له ولا أثر للزيادة للضرورة ويظهر أيضاً فيما لو عرض انه يهدم عقاره المعطى أثناء المدة أنه يعطى ما يعمر به عمارة تبقى بقية المدة نعم ان فرض وجود مبنى أخف من عمارة ذلك لم يبعد أن يقال يتعين شراؤه له ويبيع ذلك اه حج سل (قوله ومن يحسن الكسب بحرفة الخ) فلو أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه أعطى رأس مال الادنى وان كفاه بعضه فقط أعطى له وان لم تكفه واحدة منها أعطى لواحدة وز يده شرا عقار يتم دخله بقية كفايته فيما يظهر شرح مر (قوله ما يشتري به) هو المفعول الثانى ليعطى والاقل ضمير مستتر نائب فاعل وقوله ما يفي ربحه مفعول يشتري وقوله مما يحسن بيان لما يفي اه شيخنا (قوله فالبقلى يكتفى الخ) وظاهر كمال شيخنا ان ذلك على التقريب ولو زاد على كفايتهم أو نقص عنها نقص أوز يدا يلى بالخال سل وعبارة البرماوى قوله بكفايته غالباً أى بحسب عادة بلده ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والاماكن والازمنة فبراعى ذلك على الأوجه وما ذكره الأئمة هنا مما هو بالنظر للغالب فى زمانهم أو أنها على التقريب (قوله والبراز) هو من يبيع البرازى الاقشة (قوله البقول) أى خضر اوات

لغير اصلاح ذات البين بقر ينتمى مامر (ما عجز عنه) من وقاديهما (و) يعطى (ابن سبيل ما يومه مقصده) بكسر الصاد (أوماله) ان كان له في طريقه مال فلا يعطى مؤنة اياه ان لم يقصده وهو ظاهر ولا مؤنة اقامته الزائدة على مدة المسافر (و) يعطى (غاز حاجته) في غزوه نفقة وكسوة له ولعيله وقيمة سلاح وقيمة فرس ان كان يقاتل فارسا (٣١٥) (ذهابا وايابا واقامة) وان طالت لان اسمه لا يزول بذلك بخلاف

ابن السبيل (و) يملكه (فلا يسترد منه الا ما فضل على مامر وللإمام أن يكثرى له السلاح والفرس وان يعيرهم له مما اشتراه ووقفه فان له أن يشترى بهما من هذا السهم ويقفه ما في سبيل الله (و) يهيأ له مركوب (غير الذي يقاتل عليه) (ان لم يطق المشى أو طال سفره) بخلاف مالو قصر وهو قوى (وما يحمل زاده ومتاعه ان لم يعتد مثله جملهما) بنفسه بخلاف مالو اعتاد مثله جملهما ويسترد ما هي له اذ ارجع كما يشير اليه التعبير بهيأ (كأن سبيل) فانه بهيأ له مامر في الغازى بشرطه ويسترد منه اذا رجع والمؤلفة يعطيه الإمام أو المالك ما يراه والعامل يعطى أجره مثله فان زاد سهمه عليه اردد الفاضل على بقية الاصناف وان نقص كل من مال الزكاة أو من مال المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كفقير غارم (ياخذ باحداهما) لا بالآخرى أيضا لان عطف بعض المستحقين على

الارض وقوله الباقلا بالتشديد مع القصر والمدمع التخفيف كما في المصباح أى القول وعليه فيكون الباقلانى بالتشديد والتخفيف (قوله لغير اصلاح ذات البين) وأما اذا كان لاصلاحها فيعطى ولو غنيا كما تقدم وهو المراد بقوله بقر ينتمى مامر (قوله الزائدة على مدة المسافر) هو شامل لما لو أقام الحاجة يتوقعها كل وقت فيعطى ثمانية عشر يوما وهو المعتمد كما أفقته بالدرجة الله تعالى شرح م (قوله وايابا) ان لم يقصد عدم الاياب حل (قوله واقامة وان طالت) وينبغي أن يعطى أولا نفقة مدة يغلب على الظن اقامتها فان زاد زيد له ويعتقر النقل هنا للحاجة كما في حل وشرح م وفيه أن للإمام أن ينقلها فلا حاجة لقوله ويعتقر الخ (قوله ويملكه) كأن مقتضى ملكه أن لا يسترد منه شئ الا أن يقال لا يملك الا ما يحتاج اليه فلا يحتاج اليه بتبين عدم ملكه ويكتفى في كونه ملكه انه لو فتر أو كان يسيرا لا يسترد ذلك منه حل (قوله على مامر) أى في قوله فان خر جاور جع الخ أى بان لم يقرر وكان ما بقى له وقع والا فلا ع ش (قوله وان يعيرهم له) تسمية ذلك عارية مجازا إذا الإمام لا يملكه ولا أخذ لا يضمنه وان تلف بل القول قوله فيه يمينه كالوديعة لكن لما وجب رد هما عند انقضاء الحاجة منهما أشبهما العارية تشرح م بحروفه (قوله فان له أن يشترى بهما) لعله برضا الغزاة ويكون وكيلاهنهم حل (قوله من هذا السهم) أى سهم الغزاة (قوله ويهيأ له مركوب الخ) ليوفر فرسه للحرب اذكر كونه في الطريق يضعفه شرح م (قوله أو طال سفره) أى بحيث يناله منه مشقة شديدة تبيح التيمم على ما بحثه في الايعاب ولعل الوجه الاكتفاء بما لا يحتاج في العادة وان لم يبح التيمم تأمل شوبرى (قوله ويسترد ما هي له) عبارة م وأفهم التعبير بهيأ استرداد المركوب وما ينقل عليه الزاد والمتاع اذ ارجعها وهو كذلك ومحله في الغازى اذا لم يملكه الإمام ان رآه لانه لا احتياجا اليه أقوى استحقاقا من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو ما ملكه اياه (قوله بشرطه) وهو قوله ان لم يطق المشى الخ (قوله ويسترد منه) هذا يفيد جواز تعليق ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه اذ ارجع فينقض الملك فلو حصل منه زوائد منفصلة فالوجه انه يفوز بها شوبرى (قوله وان نقص) أى سهمه عن الاجرة (قوله ياخذ باحداهما) أى من زكاة واحدة أم من زكاتين فيجوز أخذ من واحدة بصفة ومن الأخرى بصفة أخرى كغاز هاشمى ياخذ بهما من النى كما شرح م وحج (قوله لا بالآخرى أيضا) نعم ان أخذ فقير غارم مثلا بالغرم فاعطى غريمه أعطى بالفقر لانه الآن محتاج فالمراد امتناع الاخذ بهما دفعة أو مرتبا ولم يتصرف فيما أخذه أولا وهل في هذه الحالة يقوم مقام الثالث في الصنفين جميعا حتى يكفي اعطاء اثنين غيره فقط من الغارمين واثنين فقط من الفقراء في هذا المثال ابن شوبرى والظاهر انه يقوم مقامه فيهما (قوله فيعطى بهما) برد عليه ان التعليق السابق وهو قول الشارح لان عطف بعض المستحقين الخ يأتى هنا وأجيب بمنع ذلك لان الفرض ان احدى الصفتين الغزو والغازى ياخذ فى النى بكونه مرتزا وليس مذكورا في الآية ويدل لذلك قول الشارح أى واحداهما الغزو وأما اذا كان احداهما غير الغزو وكيتم ومسكنة فانه ياخذ باليتم كما تقدم لان التعليق المتقدم يأتى فيه

(فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ) (قوله وما يتبعهما) فيتبع الاول استيعاب الآحاد أو ثلاثة

بعض في الآية يقتضى التغاير وتعبيرى ياخذ أولى من تعبيره يعطى لان الخيار في ذلك للأخذ للإمام أو المالك كما جرم به في الروضة وأصلها ما من فيه صفتا استحقاق النى أى واحداهما الغزو وكغاز هاشمى فيعطى بهما (فصل) في حكم استيعاب الاصناف والتسوية بينهم وما يتبعهما (يجب تعميم الاصناف) الثمانية في القسم (ان أمكن

الامام ووجد بعضہم کأن جعل

(۲۶۶)

فان لم يوجد أحد منهم
 حفظت الزكاة حتى يوجدوا
 أو بعضهم (وعلى الامام
 تعميم الآحاد) أي آحاد كل
 صنف من الزكوات
 الحاصلة عنده اذ لا يتعذر
 عليه ذلك (وكذا المالك)
 عليه التعميم (ان انحصروا)
 أي الآحاد (بالبلد) بان
 سهل عادة ضبطهم ومعرفة
 عددهم (ووفى) بهم (المال)
 فان أدخل أحدهما بصنف
 ضمن لكن الامام انما
 يضمن من مال الصدقات
 لا من ماله والتصریح
 بوجوب تعميم الآحاد من
 زيادتي (والا) بان لم ينحصروا
 أو انحصروا ولم يف بهم المال.
 (وجب اعطاء ثلاثة) فكثر
 من كل صنف لذكركه في
 الآية بصيغة الجمع وهو
 المراد في سبيل الله وابن
 السبيل الذي هو للجنس
 ولا عامل في قسم المال الذي
 الكلام فيه ويجوز حيث
 كان أن يكون واحداً ان
 حصلت به الكفاية كما
 يستغنى عنه فيما مر (وتجب
 التسوية بين الاصناف)
 غير العامل ولوزادت حاجة
 بعضهم ولم يفضل شيء عن
 كفاية بعض آخر كما يعلم مما

يأتى سواء أقسم الامام أم المالك (لا بين آحاد الصنف) فيجوز تفضيل بعضهم على بعض (الا
ان قسم الامام وتنسأى الحاجات) فتجب التسوية لان عليه التعميم فعليه التسوية بخلاف المالك اذا لم ينحصر وأولم يفهم المال
وهذا جزم الاصل ونقله في الروضة كأصلها عن التمه لکن تعقبه فيها بأنه خلاف مقتضى اطلاق الجمهور استحباب التسوية (درس)

(ولا يجوز للمالك) أي يحرم عليه ولا يجوز به (نقله زكاة) من بلد وجوبها مع (٣١٧) وجود المستحقين فيه إلى بلد آخر

فيه المستحقون ليصرفها اليهم لما في خبر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتدفع على فقرائهم نعم لو وقع تشقيص كعشرين شاة ببلد وعشرين بأخر فله اخراج شاة واحدة مما مع الكراهة ولو حال الحول والمال ببادية فرقت الزكاة بأقرب البلاد اليه (فان عدت) في بلد وجوبها (الاصناف أو فضل عنهم شيء وجب نقل) لها وللفاضل إلى مثلهم بأقرب بلد اليه (وان عدم بعضهم أو فضل عنه شيء) بأن وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وكذا ان وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضه شيء (رد نصيب البعض) أو الفاضل عنه أو عن بعضه (على الباقي ان نقص نصيبهم) عن كفايتهم فلا ينقل إلى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم فان لم ينقص نصيبهم نقل ذلك إلى ذلك النصف بأقرب بلد ومثلنا الفضل مع تقييد الباقي بنقص نصيبهم من زيادتي وخرج من يادتي للمالك الامام فله ولو بنائبه نقلها

(قوله رحمه الله ولا يجوز للمالك) هل منه الامام فيحرم عليه نقل زكاة ماله

جزم الاصل وهو المعتمد (قوله ولا يجوز للمالك نقل زكاة) خرج بالزكاة غيرها كالكفارة والوصية والنذر انتهى حل وعبرة أصله مع شرح م ر والظاهر منع نقل الزكاة والثاني الجواز لاطلاق الآية ونقل عن أكثر العلماء انتهى وفي قول على الجلال قال شيخنا تبع العالم ويجوز للشخص العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام بقول من يوثق به من الأئمة كالاذرعي والسبكي والاسنوي على المعتمد (قوله مع وجود المستحقين فيه الخ) المراد بفقير البلد الذي تصرف اليه الزكاة من كان ببلد المال عند الوجوب صرح به الامام وغيره سم على حج عن السيوطي وقال عن فلو حضر الفقراء إلى بلد الزكاة أعطوا ان لم ينحصر فقراء البلد والا فلا لانهم ملكوها بحولان الحول فلا تدفع لغيرهم (قوله إلى بلد آخر) أي إلى محل تقصير فيه الصلاة فليس البلد الآخر بقيد فاذا خرج مصري إلى خارج باب السور ركباب النصر لحاجة آخر يوم من رمضان فغربت عليه الشمس هناك ثم دخل وجب اخراج فطرته لفقراء خارج باب النصر حل (قوله لما في خبر الصحيحين) لم يقل لخبر لان الحديث يدل على ذلك بمفهومه وفي الاستدلال به نظر لان الظاهر أن الضمير للعموم المسلمين ومن ثم استدل به بقية الأئمة على جواز النقل لكن الشارح نظر لكون الاضافة في فقرائهم للعهد فيكون الضمير راجعاً للأغنياء على حذف مضاف أي فقراء بلادهم بقرينة أنه خاطب بذلك معاذ حين بعثه إلى اليمن كما قاله شيخنا العزري ومثله عن وأخذ ع ش على م ر من هذا الحديث عدم اجزاء دفعها للجن لان الاضافة في فقرائهم للعهد والمعهود فقراء الأديمين قال م ر في شرحه ولا متداد أطماع أصناف كل بلدة إلى زكاة ما فيها من المال والنقل يوحشهم وبه فارقت الزكاة الكفارة والنذر والوصية للفقراء والمسكين اذ لم ينص الموصي ونحوه على نقل أو غيره انتهى ولو كان المال ديناً فهل العبرة ببلد من عليه الدين أو لا في المسئلة خلاف فيل تعتبر لانه وان لم يكن مالا حقيقة فهو منزل منزلة المال والمعتمد أنه يتخير بين الاماكن كلها زى لان ما في الذمة لا يوصف بان له محلاً مخصوصاً لانه أمر تقديري لا حسي فاستوت الاماكن كلها اليه شرح م ر (قوله مع الكراهة) والمخلص له منها ان يدفعها للامام أو الساعي أو يخرج شاتين في البلدين ويكون متبرعا بالزيادة وقياس ما تقدم في بيع الزكاة أن يقع الجميع واجبا لعدم تأني التجزئة ع ش ويجوز اخراج شاة لمستحق البلدين لكل نصفها مشاعاً ه شويري (قوله ولو حال الحول) معطوف على لو وقع فهو استدراك أيضاً لكن يرد عليه أنه غير داخل فيما قبله لانه قال مع وجود المستحقين والفرض أن البادية ليس فيها مستحق فالاولى جعله استثناءً (قوله والمال ببادية) وكالبادية البحر لسافر فيه فتصرف الزكاة لأقرب بلد إلى محل حولان الحول ولو كان المال للتجارة ولم يكن له قيمة في البحر أو قيمة قليلة بالنسبة لغير البحر فينبغي اعتبار أقرب محل من البر يرغب فيه ثمن مثله ومحل اذالم يكن في السفينة من يصرف له ع ش على م ر (قوله بأقرب البلاد اليه) أي إلى المالك ففيه نقل الزكاة قال م ر واذا جاز النقل فؤوته على المالك قبل قبض الساعي وبعده في الزكاة فيباع منها ما يني بذلك (قوله أو فضل عنهم شيء) أي أو لم يعد موا بأن وجدوا كلهم وفضل الخ فهو معطوف على مقدرو قوله أو فضل عنه أي أو لم يعد بعضهم بأن وجدوا كلهم كما أشار اليه أي فهو عطف على مقدراً أيضاً (قوله بأقرب بلد اليه) فان جاوز حرم وامتنع كالنقل ابتداء وانما وجب حفظ دم الحرم إلى وجود مساكنه وامتنع نقله مطلقاً لانه وجب لهم بالنص فهو مكن نذر تصدقا على فقراء بلد كذا فقد وحيث تحفظ إلى وجودهم والزكاة ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد شرح م ر بحروفه (قوله وكذا ان وجد بعضهم الخ) فالصور خمس اثنان فيهما نقل وثلاثة فيهارد

أخذنا باطلاقهم أو لا يحرم أخذ من قولهم أنه يزوج بناته بالولاية العامة استوجه ع ش الاخير وبعضهم الاول تأمله

مطلقا ولو امتنع المستحقون من أخذها فقولوا (وشرط العامل أهلية الشهادات) أي مسلم مكلف عدل ذكر إلى غير ذلك مما ذكر في بابها (وقفه زكاة) بأن يعرف (٣١٨) ما يؤخذ ومن يأخذ لأن ذلك ولاية شرعية فافتقرت لهذه الأمور

كالقضاء هذا (أن لم يعين له ما يؤخذ ومن يأخذ) والا فلا يشترط فقه ولا حربة وكذا ذكر كورة فيما يظهر وقولي أهلية الشهادات أولى من اقتصاره على الحرية والعدالة وتقديم ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون هاشميا أو مطلبيا ولا مولى له ما ولا مرتزقا (وسن) للامام (أن يعلم شهر الأخذها) أي الزكاة لينهيا أرباب الأموال لدفعها أو المستحقون لأخذها وسن أن يكون المحرم لأنه أول السنة الشرعية وذلك فيما يعتبر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف ما لا يعتبر فيه كالزروع والثمار فلا يسن فيه ذلك بل يبعث العامل وقت الوجوب ووقته في المثاليين اشتداد الحب وإدراك الثمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثيرا اختلاف ثم بعت العامل لأخذ الزكاة واجب على الامام والتصريح بالسن من زباني (و) أن (يسمى نم زكاة وفي) للاتباع في بعضها رواه الشيخان وقياس الباقي عليه وفيه

على الباقي وقوله نقل ذلك أي في الصور الثلاث فتكون صوراً نقل خمسة (قوله مطلقا) أي سواء عدموا أو وجدوا أو وجد بعضهم لأن الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة مـ وفقراء الاسلام في حقه كفقراء بلدة واحدة شيخنا عززي (قوله قولوا) لتعطيهم هذا الشعار العظيم كتعطي الجاعة بل أولى شرح مـ لكون الزكاة فرض عين وعبرة حل قولوا أي قائلهم الامام أو نائبه لأن قبول الزكاة فرض كفاية ولعله بالنظر لكل صنف (قوله وشرط العامل الخ) نعم مراغبتا كثر من هذه الشروط في بعض أنواع العامل لأن عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما يأخذ محض أجره شرح مـ (قوله أهلية الشهادات) جمعها لأخراج الاتي وهو شامل لعدم ارتكاب ما يحل بالمرأة وفي قول على الجلال قال شيخنا ومقتضاه اشتراط السمع والنطق وعدم التهمة وليس كذلك (قوله هذا) أي قوله وشرط العامل الخ (قوله ومن يأخذ) لانه يجمع ذوي السهمان كما تقدم (قوله وتقدم ما يؤخذ منه) أي تقدم شرط عام متعلق بجميع الاصناف يؤخذ منه خصوص هذا الشرط لانه قال وشرط أخذ الزكاة الخ فظهر وجه تعبيره بيؤخذ دون أن يقول وتقدم شرط أن لا يكون الخ (قوله ولا مرتزقا) هذا علم مما ذكره في قوله وفي سبيل الله حيث قال وهو غاز متطوع فيفهم منه شرط أن لا يكون مرتزقا وصرح به أيضا في الشرح وفيه أن الكلام ثم في الغازي لافي العامل ثم ظهر أنه علم من قول الشارح ثم بخلاف المرتزق الذي له حق في النية فلا يعطى من الزكاة شيئا فإنه شامل لما إذا كان عاملا كما يصرح به قول شرح الروض وان استعمل الامام هاشميا أو مطلبيا أو مرتزقا لم يعط من الزكاة بل من سهم المصالح كما نقله منه سم (قوله وسن أن يكون المحرم) أي في حق من يتم حوله عنده أي عند المحرم والافعد تمام حوله وعبرة شرح مـ ومعلوم مما مر أن يتم حوله ووجد المستحقين ولا عذر له يلزمه الاداء فورا ولا يجوز التأخير للمحرم ولا غيره (قوله واجب على الامام) هل ولو علم أنهم يخرجون الزكاة أو عمله ما لم يعلم أو شك تردد فيه سم والا قرب الثاني بشقيه لانه مع علمه بالأخراج لا فائدة للبعث الا أن يقال فأنه نفعها للمحتاجين وامكان التعميم والنظر فيما هو الأصل اه ع ش على مـ (قوله وان يسمى نم زكاة) الوسم السكى في النعم ونحوها زي وأما السكى لادى وغيره فإثر الحاجة بقول أهل الخبرة ويجوز خصاء صغار المال كولد دون غيره حل قال مـ أما وسم وجه الآدمي فإثر الحاجة بالاجماع وكذا ضرب وجهه كما يأتي في الاثربة قال ع ش وان كان خفيفا ولو بقصد المزاح والتقييد به أي الآدمي لذكر الاجماع فيه وأما وجه غيره ففيه الخلاف في وسمه والراجع منه التحريم اه (قوله وفيه فائدة) أي ولان فيه أي الوسم فهو دليل آخر وعبرة مـ ولتتميز ليردها واجدها (قوله ان شردت) بابه دخل اه مختار (قوله بقيد زدتها) وهما الاقلاق وأما الثالث فقد كور في الأصل قال في شرح الارشاد صلب بضم الصاد وسكون اللام ع ش على مـ (قوله ليكون أظهر للرأي) راجع لقوله ظاهر وما بعده وقوله وأهون راجع لقوله صلب (قوله فوسمه مباح) منه ما جرت به العادة في زمننا هذا من وسم الملتزمين دوابهم بكتابه اسمهم على ما يسمون به ولو اشتملت أسماءهم على اسم معظم كعبه الله ومحمد وأحمد لكن ينبغي أن لا يزيد في الوسم على قدر الحاجة فإذا حصلت بالوسم في موضع لا يسمون في موضع آخر لم فيه من التعذيب للحيو ان بلا حاجة وظاهر كلام الشارح أن الوسم لما ذكر جاز وان تميز

بغير

فائدة تميزها عن غيرها وان يردوها واجدها ان شردت أو ضلت (في محل) بقيد زدتها بقولي (صاحب

ظاهر) للناس (لا يكرهه) ليكون أظهر للرأي وأهون على النعم والاولى في النعم آذانها وفي الابل والبقر أن يذبحها ويكون وسم النعم ألقف وفوقه القرو وفوقه الابل أمانهم غير الزكاة والنيء فوسمه مباح لا مندوب ولا مكروه قاله في المجموع

الوسم (في الوجه) للنهي عنه ولأنه صلى الله عليه وسلم مر عليه جبار وقد رسم في وجهه فقال لعن الله الذي رسمه رواهما مسلم والوسم في نعم الزكاة زكاة أو صدقة أو طهارة أو لله وهو أبرك وأولى وفي نعم الجزية من النبي ء جزية أو صغار وفي نعم بقية النبي ء في

﴿فصل﴾

في صدقة التطوع وهي المرادة عند الإطلاق غالباً كافي قولي (الصدقة سنة) مؤكدة لما ورد فيها من الكتاب والسنة وقد يعرض لها ما يحرمها كأن يعلم من أخذها أنه يصرفها في معصية (ونحل لغني) بمال أو كسب ولو لدى قربي لا للنبي صلى الله عليه وسلم ففي الصحيحين تصدق الليلة على غني ويكره له التعرض لأخذها ويستحب له التنزه عنها بل يحرم عليه أخذها إن أظهر الفاقة أو سأل بل يحرم سؤاله أيضاً

(قوله رحمه الله ويستحب له التنزه) إلا إذا حصل بالرد تأذ أو قطيعة رحم أو نحوهما اه حج وكرخي على المحلى (قوله وأفهم قوله

بغير الوسم اه ع ش على مر وقال عن قوله فوسمه مباح أي إذا كان الحاجة والاحرم (قوله والخيل الخ) أي إذا كانت هذه المذكورات في النبي ء (قوله كالنعم في الوسم) أي فهو فيها سنة وقوله في محله وهو أخذها (قوله ويبقى النظر الخ) لم يقل وقد بينت ذلك في شرح الروض فقد قال فيه والظاهر أن وسم الحمير ألتف من وسم الخيل وسم البغال وسم البغال ألتف من وسم القبيلة اه حل (قوله في أيها اللطف) أي في جواب هذا الاستفهام (قوله فقال لعن الله الخ) وجاز لعنه لأنه غير معين وإنما يحرم لعين ولو غير حيوان كالجماد نعم يجوز لعن كافر معين بعد موته ﴿فائدة﴾ من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن من شتمه النبي صلى الله عليه وسلم أولعنه جعل الله له ذلك قرينة من شرح مر من أول كتاب النكاح وقوله أولعنه بأن قال لعن الله فلانا اه ع ش على مر وفي الجامع الصغير ما نصه اللهم اني اتخذت عندك عهداً لن تخلفه فأنما أنا بشر فأبامؤمن آذيته أو شتمته أو جلده أو لعنته فاجعلها له صلاة وزكاة وقربة تقده بها يوم القيامة رواه الشيخان عن أبي هريرة (قوله زكاة الخ) أي لفظ من هذه الالفاظ بأن يسميه (قوله وهو أبرك) ولا نظر إلى تعملها في النجاسة حل وعبرة شرح مر وإنما جاز مع أنها قد تترغ على النجاسة لأن الغرض التمييز لا الله كروقد مر أن قصد غير الدراسة بالقرآن يخرج عن حرمة مقتضية لحرمة مسه بلا طهر اه وفيه أن كون الغرض التمييز لا يخرج لفظ الجلالة عن كونه محترماً تأمل (قوله من النبي ء) من تبعيضه لأن الجزية بعض النبي ء

﴿فصل في صدقة التطوع﴾ استشكل إضافة الصدقة للتطوع في عبارة الأصل المرادف للسنة والأخبار عنها بسنة بأنه يصير التقدير صدقة السنة سنة ولهذا عدل المصنف إلى قوله الصدقة سنة وأجيب عن الاشكال بأن المراد بالتطوع معناه اللغوي وبالسنة معناها الشرعي زى والمعنى اللغوي هنا ما زاد على الواجب فكأنه قال صدقة غير الواجب سنة وعبرة البرماوى فيصير المعنى القدر الزائد على الواجب سنة (قوله لما ورد فيها من الكتاب والسنة) وورد أن الشخص في ظل صدقته يوم القيامة حتى يفصل بين الناس اه (قوله ونحل لغني بمال) أي يكفيه العمر الغالب مر خلافاً لمن قال هو من ملك ما يفضل عن كفاية يومه وليته له ولمونه وهو حج حل والمراد بحملها له سنه والمراد بحملها له أخذها خبر في كل كبد رطبة أجر اه شيخنا (قوله تصدق الليلة) والتصديق أبو بكر رضي الله تعالى عنه ببر تمامه كافي مر فعليه أن يعتبر فينفق مما آناه الله (قوله ويكره له التعرض لأخذها) وإن لم يكفه ماله أو كسبه اليوم واليلة والأوجه عدم الاعتبار بكسب حرام أو غير لائق شرح مر (قوله بل يحرم عليه أخذها) ومع حرمة الأخذ حينئذ يملك المدفوع إليه كما أفقته شيخنا الشهاب مر سم على حج وقول سم يملك المدفوع إليه أي فيما لو سأل أمالوا أظهر الفاقة وظنه الدافع متصفاً به يملك ما أخذته لأنه قبضه من غير رضا صاحبه إذ لم يسمح له الأعلى ظن الفاقة اه ع ش على مر وعبرة البرماوى ومن أعطى على ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم لم يعط لملك ما يأخذ ويجرى ذلك في سائر عقود التبرع اه وكذا لو أعطى حياء أو خوف لا يملكه الأخذ ومثله مر (قوله إن أظهر الفاقة) كان يقول ليس عندي شيء أتقوت به أو لم آكل الليلة شيئاً لعدم وجود شيء عندي حل وأفهم قوله إن أظهر الفاقة أنه لا يحرم عليه السؤال لمن يعرف حاله ع ش على مر (قوله أو سأل) ولو بلسان حاله بر (قوله بل يحرم سؤاله) واستثنى في الأحياء من تحريم سؤال القادر على الكسب ما لو كان

ان أظهر الخ) فلا يحرم على من علم غنى سائل أو أظهر للفاقة الرفق إليه فيما يظهر خلافاً لاذرعى لأن الحرمة أعاهي لتقريره باظهار الفاقة من لا يعطيه لو علم غناه فن علم وأعطاه لم يحصل له تقرير ورور عليه بتصریح شرح مسلم بعدم الحرمة تأمل

(وكافر) ففي الصحيحين في كل كبد رطبة أجر (ودفعها سرّا وفي رمضان ولنحوق ريب) كزوجة وصديق (بخار) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها جهرًا وفي غير رمضان ولنحوق ريب وغير جار لما ورد في ذلك من الكتاب والسنة ونحو من زيادتي وتعميري في الجار بالغاء أولى من تعميده فيه بالواو (٣٢٠) ليفيد أن الصدقة على نحو القريب وإن بعدت داره أي بعد لا يمنع نقل الزكاة

أفضل من الصدقة على الجار الأجني وسواء في القريب ألزمت الدافع مؤته أم لا كما صرح به في المجموع عن الأصحاب ما الزكاة فإظهارها أفضل بالاجتماع كافي المجموع وخصه الماوردي بالمال الظاهر أما لباطن فإخفاء زكاته أفضل ويسن الاكثار من الصدقة في رمضان وأمام الحاجات وعند كسوف ومرض وسفر وحج وجهاد وفي أزمته أو أمكنة فاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العيد ومكة والمدينة (وتحرم) الصدقة (بما يحتاجه) من نفقة وغيرها (لمونه) من نفسه وغيره هو أعم من قوله لنفقة من تلزمه نفقته (أولدين لا يظن له وقاء) لو تصدق به لأن الواجب مقدم على المسنون فإن ظن وقاءه من جهة أخرى فلا بأس بالتصدق به قال في المجموع وقد يستحب وخرج بالصدقة الضيافة فلا يشترط في جوازها كونها فاضلة عن مؤنه بمونه كافي المجموع خلافا لما في

يستغرق الوقت في طلب العلم وفيه أيضا سؤال الغني حرام إن وجد ما يكفيه هو ومونه يومهم وليانهم وسترهم وآنية يحتاجون إليها والأوجه جواز سؤال ما يحتاج إليه بعد يوم وليلة إن كان السؤال عند نقاد ذلك غير متيسر والامتنع شرح م (قوله وكافر) ولو حرى بيان ربي إسلامه أو كان في أيدينا أو قريبا والامتنع حل (قوله رطبة) أي حية (قوله سرّا) ليس المراد بالسرفيا يظهر ما قبل الجهر فقط بل المراد أن لا يعلم غيره بأن هذا المدفوع صدقة حتى لو دفع شخص دينارا مثلا وأفهم من حضره أنه عن قرض عليه أو عن ثمن مبيع مثلا كان من قبيل دفع الصدقة مرالا يقال هذا ربحا بما امتنع لمافيه من الكذب لانا نقول هذا المصلحة وهي البعد عن الرياء ونحوه والكذب قد يطالب الحاجة أو مصلحة بل قد يجب الضرورة اقتضته مزي وشيخنا (قوله وفي رمضان) وليس المراد بذلك أن من أراد صدقة يذنبه تأخيرها الشيء مما ذكر بل الاعتناء عند وجود ذلك بالاكثار منها فيه لأنها أعظم أجرا وأكثر فائدة شرح م (قوله أفضل) إلا أن كان ممن يقتدى به وقصد ذلك ولم يتأذ الآخذ باظهار ذلك والاحرم كما يحرم المن ولا أجر اه حل (قوله أما الباطن) أي في حق المالك دون الامام أما هو فيسن له اظهارها مطلقا حل (قوله وتحرم الصدقة) وكذا أخذها قال م ومع حرمة التصديق بملكه الآخذ كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى (قوله بما يحتاجه) يومه وليته وفصل كسوته ووقاء دينه أخذ من كلام الشارح الآتي اه شيخنا (قوله وغيره) ولو بهيمة (قوله أولدين) أي وهو عما يدخر للدين عادة دون نحو كسرة وخزعة بقل والاجاز ومثل ذلك الفلاس إذا كان الدين دينارا مثلا اه حل (قوله فلا يشترط في جوازها الخ) ضعيف والاعتماد أن الضيافة هنا كالصدقة في التفصيل المذكور برماوى (قوله لما في شرح مسلم) أشار الى نصحيحه وكتب أيضا قوله لما في شرح مسلم قال في الإيهاب وهو الذي يتجه ترجيعه وإن مشى جمع متأخرون على الأول نعم ينبغي أن المومون إن كان بحيث لو أخذ طعامه غداء وعشاء لا يحصل له منه ضرر البتة وكان الضيف محتاجا فينتد يتجه ترجيع الأول وهو تقديم الضيف على المومون وبهذا يظهر لك أنه لا خلاف بين المجموع وشرح مسلم فاشترط الفضل في تقديم الضيف يحمل على ما إذا كانوا يتضررون بإيثاره عليهم وعدم اشتراطه يحمل على ما إذا لم يتضرروا بتقديمه عليهم اه شوبرى (قوله بما يحتاجه لنفسه) الأولى لمونه لأنه الذي ذكره في المتن وفي حل قوله لنفسه وسكت عن غيره ممن تلزمه مؤته لأنه لا بد من إذهاب زيادة على صبره على الإضافة وفيه أن أولاد الانصارى لم يأذوا مع عدم صبرهم على الإضافة اه ويحجب بانهم كانوا شعبانين وأمر بتقويتهم لان عادة الصبيان انهم وإن كانوا شعبانين ورأوا الاكل يأكلون كافي الشبرخيتي (قوله فيمن لم يصبر) أي على الإضافة (قوله أخذ من جواب المجموع عن حديث الخ) أي حيث تصدق بما يحتاجان له وجوابه أنهم ما صابرا إن على الإضافة اه والحديث المذكور رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة وهو أن رجلا نزل به ضيف ولم يكن عند الاقوته وقوت صبيانه فقال لامرأته نومي الصبيان وأطقي السراج وقر بي الضيف ما عندك فنزلت الآية اه برماوى وحيث كانت الآية نازلة في شأن الضيف فلا يظهر هذا الأخذ على طريقة الشارح المجوز للضيافة بما يحتاجه وانما يظهر على ما في شرح مسلم المسوى بين الصدقة والضيافة تأمل (قوله وعلى الأول) وهو من

لم

شرح مسلم وما ذكرته من تحريم الصدقة بما يحتاجه لنفسه وهو ما صححه في المجموع ونقله في الروضة عن كثيرين محل فيمن لم يصبر أخذ من جواب المجموع عن حديث الانصارى وامرأته اللذين نزل فيهما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم الآية فصححه في الروضة من أنها لا تحرم محل فيمن صبر وعلى الأول يحمل ما في التيمم من حرمة إيثار عطشان عطشا آخر بالماء

حاجته) لنفسه ومعمونه يومه
وليئته وفصل كسوته ووفاء
دينه (ان صبر) على
الاضافة (والا كره) كفى
المذهب وغيره والتصریح
بالكرهية من زيادتي
وعلى هذا التفصيل حملت
الاخبار المختلفة الظاهر
تخير خير الصدقة ما كان
عن ظهر غنى أى غنى النفس
وصبرها على الفقر ورواه أبو
داود وصححه الحاكم وخبر
ان أبابكر تصدق بجميع ماله
رواه الترمذى وصححه أما
الصدقة ببعض مافضل عن
حاجته فسنون مطلقا لا
أن يكون قدر اقارب
الجميع فالأوجه جريان
التفصيل السابق فيه

درس

﴿ كتاب النكاح ﴾

هو لغة الضم والوطء وشرعا
عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ
انكاح أو نحوه وهو حقيقة
في العقد مجاز في الوطء على
الصحيح وإنما حل على
الوطء في قوله تعالى حتى تنكح
زوجا غيره تخبر حتى تدوق
عسيلته والاصل فيه قبل
الاجماع آيات كقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم
من النساء وأخبار تكبر
تنا كحوا تكثروا رواه
الشافى بلاغا (سن) أى
النكاح: سنى الزوج

لم يصبر على الاضافة والثاني من يصبر وهذا الجمل والجمع هو المعتمد حل (قوله وفصل كسوته) بالصاد
المهملة وفي العبارة قلب أى وعن كسوة فصله وعبارة الشورى قوله وفصل كسوته ووفاء دينه مما بالجر
عطف على نفسه أى تسن بما فضل عن حاجته لنفسه ولمومته وفصل كسوته ولو فاء دينه (قوله ان صبر
على الاضافة) أى بعد فراغ ما عنده فاندفع ما يقال ان الفرض أنها تسن بما فضل عن حاجته وإذا كان
عنده ما يحتاجه فلا معنى لصبره على الاضافة (قوله وعلى هذا التفصيل) أى المذكور في قوله وتسنى بما
فضل الخ مع قوله وتحرم الخ (قوله خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى) فان ظاهر الحديث أنها لا تسن
الا بالفاضل عما يحتاجه وتصدق أبى بكر بجميع ماله بخلافه فليحمل الغنى في الاول على غنى النفس
وصبرها وأبو بكر كان كذلك أى غنى النفس (قوله عن ظهر غنى) لفظة ظهر زائدة أو من اضافة المشبه
به للمشبه أى ما كان عن غنى الذى هو كالظهر في القوة اه شيخنا عزى (قوله تصدق أبو بكر بجميع
ماله) فيه ان الكلام في التصديق بالفاضل عما يحتاجه لا بجميع المال وأجيب بأن التفصيل في قوله وعلى
هذا التفصيل شامل لما قبل هذا وهو قوله وتحرم الخ (قوله مطلقا) صبرا ولا

﴿ كتاب النكاح ﴾

درس

وهل هو عقد نكاح أو اباحة وجهان يظهر أثرهما في الوطء لا يملك شيئا وله زوجة والاصح لاحتمل حيث
لانية وعلى غير الاصح فهو مالك لان يتنفع باللفظة ولو طئت بشبهة فالمرها اتفاقا شرح مر (قوله عقد
يتضمن) أى يستلزم قال في جواهر الجواهر والمعقود عليه حل الاستمتاع اللازم المؤقت لموت أحد
الزوجين ويجوز رفعه بالطلاق وغيره وقيل المعقود عليه عين المرأة وقيل منافع البضع شورى (قوله
بلفظ انكاح) أى بلفظ مشتق انكاح أو مشتق نحوه وهو التزويج وخرج به بيع الامه فانه عقد
يتضمن اباحة وطء لكن لا بلفظ انكاح أو نحوه شيخنا (قوله وهو حقيقة في العقد) أى به مع علمه
بما قبله لقوله مجاز في الوطء حل فكان الاولى التفریع بأن يقول فهو حقيقة الخ فلو حلف لا ينكح
حنث بالعقد عندنا وبالوطء عند الحنفية لانه حقيقة فيه عندهم وينبئ على الخلاف أيضا مالوزنى
بامرأة فانها تحرم على والده وولده عندهم لا عندنا كما نقله عن عن الماوردى والرويانى ونقل الثعالبي
عن بعضهم أنه قال النكاح فرح شهر وغسم دهر ووزن مهر ودق ظهر وقائده حفظ النسل وتفریع
ما يضر حبسه واستيفاء اللذة والتمتع وهذه هي التي في الجنة شرح مر (قوله مجاز في الوطء) والظاهر انه
مجاز مرسل من اطلاق السبب على المسبب لان الوطء مسبب عن النكاح (قوله على الصحيح)
ومقابل عكسه وقيل مشترك بينهما شورى (قوله وإنما حل على الوطء) أى حلال مجاز باقوله خبر أى
لقرينته هي خبر الخ وليس هذا الجمل بمعنى بل يصح أن يكون محمولا على العقد ويكون اشتراط الوطء
ما خوذ من الحديث كإسائه في المحلل شيخنا وسم (قوله ما طاب لكم) أى حل لكم واستعمال مافى
العاقل قليل لانها الغير وقال بعضهم انها مستعملة في صفات من يعقل (قوله سن لتائق له ان وجد أهبة)
الضائر الثلاثة في كلامه راجعة كلها للعقد المراد به أحد طرفيه وهو الزوج أى قبول التزويج ولا محذور
فيه وما يؤوله من رجوعه للوطء يردده قولنا بتوقاه للوطء وهذا مجاز مشهور لا اعتراض عليه
فاندفع القول بانه ان أراد بها العقد والوطء لم يصح أو بالضمير الذى في سن وفي أهبة العقد وبه الوطء
صح لكن فيه تعسف شرح مر ببعض تغير وعبارة المنهاج هو مستحب لمحتاج اليه (قوله معنى
الزوج) لان النكاح حقيقة في العقد المركب من التزويج والتزوج ففيه استخدام والمراد بالتزوج
قبول التزويج لانه الذى يسن للزوج زى وأما التزويج الذى هو الايجاب فتعلق بالولى فلا قدرة للزوج

عليه وانما يقدر على القبول ولا يجب النكاح الا اذا طلق مظلومته في القسم ليوفيهما من ثوبه المظالم لها
(قوله ونفقة يومه) أي مع ليلته (قوله وكسر ارشادا) ويثاب عليه حيث قصد بذلك العفة وظاهر كلام
حجج أنه يثاب وان لم يقصد العفة لانه يرجع اليها حرره حل وفي شرح م ر في باب المياه بعد قول
المصنف ويكره المشمس مانصه قال السبكي والتحقيق أن فاعل الارشاد ان فعله لمجرد غرضه لا يثاب
ولمجرد الامتثال يثاب ولهما يثاب ثوابا ناقص من ثواب من محض قصد الامتثال اه بحرر (قوله
يامعشر الشباب) خصهم بالذكر لانهم محل توقانه غالبوا ولا يغيرهم مثلهم اه ع ش وهذا النداء لا يشمل
الاناث تغليباً لان الصوم لا يكسر توقان المرأة حل والمعشر الطائفة الذين يشملهم وصف واحد والشباب
معشر والشيوخ معشر والشباب جمع شاب وهو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة اه شوبري (قوله
فليتزوج) الامر بالنكاح (قوله فعليه بالصوم) هذا اغراء الغائب وقول النجاة فيه معروف وقال
بعضهم ليس اغراء الغائب لان الهاء في عليه لمن خصه من الحاضرين بعدم الاستطاعة لتعذر
خطابه بكاف الخطاب شوبري والباء زائدة والصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم ويصح أن
يكون عليه اسم فعل ضمن معنى ليمسك فعداه بالباء (قوله فانه) أي الصوم له أي لمن لم يستطع
على تقدير مضاف أشاره الشارح بقوله لتوقانه فيكون له متعلقا بوجاء (قوله أي قاطع)
وكون الصوم بشير الحرارة والشهوة انما هو في ابتداءه شرح م ر (قوله لا يكسره بالكافور) أي
يحرم ذلك ان قطع الشهوة بالكيفية ويكره ان أضعفها حل (قوله بل يتزوج) ويكلف اقتراض
المهر ان لم ترض بذمته ع ش (قوله لعله أو غيرها) بأن كان لا يشتهي خلقه حل (قوله وتعينين)
أي دائم بخلاف من يعين وقتادون وقت حل (قوله وخطر القيام) أي الخوف من عدم القيام
بواجبه وهو الوطء وفيه أن هذا التعليل لا يأتي الا على القول بوجوب الوطء في العمر مرة والراجح
عدم وجوبه فلا يحسن التعليل بذلك وما يدل على أن مراده بواجب النكاح الوطء قول شيخنا
كحج لعدم حاجته مع عدم تحصيل المرأة المؤدى غالباً لفسادها اه لان التحصيل بالوطء فالاولى أن
يراد بواجبه نحو النفقة لانه مما منعها ذلك ولم تسمح به نفسه لعدم انتفاعه بها هذا غاية ما يقال اه حل
(قوله بأن وجدها) أي غير التائق (قوله فتخل لعبادة) وفي معناه الاشتغال بالعلم شوبري (قوله
ان كان متعبدا) أشار به الى أن قول المتن فان لم يتعبد مقابل لمخدوف وهو ما قدره الشارح (قوله
أفضل من تركه) أفعل التفضيل ليس على باب فان الترك لأفضل فيه شيخنا (قوله البطالة) قال ابن
اسحق الافصح فتح الباء برماوي (قوله الى الفواحش) أي الزمان غير التائق لعله لم يحصل له
التوقان بعد ذلك بالتفكر بخلاف غير التائق لعله لا يحصل له ذلك اذ لو أريد بالفواحش ما يشمل
مقدمات الوطء لم يحسن التقييد بقوله ولا علة به لان هذامتات بمن به علة تأمل حل (قوله لانه) أي
التخلي وأنت مراعاة للخبر (قوله للخلافية) أي الذين يتعرضون للخلاف يبتناو بين الحنفية لانهم
يقولون والحالة هذه ان النكاح أفضل من التخلي لعبادة شيخنا وقوله اذ من المعلوم علة لمخدوف
والتقدير وعبرة الاصل لاتصال الخلافية بيننا وبين الحنفية اذ الخ وفيه تصريح بأن النكاح ليس
عبادة وهو كذلك باعتبار وضعه ومن ثم لا يصح نذره ولو من يسن له لان الأصل فيه الاباحة خلافاً لحج
حيث قال بصحة نذره وان محبة نذره من الكافر لاتنافي كونه عبادة كالوقوف لعدم توقفه على النية
وفي فتاوى النووي ان قصد به طاعة من ولد صالح أو اعفاف فهو من عمل الآخرة ويثاب عليه والافباح
اه حل وم ر (قوله يسن لها النكاح) أي طلبه من وليها أي ان علمت قدرتها على القيام بواجب

سواء كان مشتغلاً بالعبادة أم لا (والا) بأن فقد أهبتة (فتركه أولى وكسر) ارشادا (توقانه بصوم) خبر يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء أي قاطع لتوقانه والباء بالمدح والنكاح فان لم ينكسر بالصوم لا يكسره بالكافور ونحوه بل يتزوج (وكره) النكاح (لغيره) أي غير التائق له لعله أو غيرها (ان فقدها) أي أهبتة (أو) وجدها (كان به علة كهرم) وتعينين لاتفاء حاجته اليه مع التزام فاقد الاهبة ما لا يقدر عليه وخطر القيام بواجبه فحين عداه (والا) بأن وجدها ولا علة به (فتخل لعبادة أفضل) من النكاح ان كان متعبدا ههنا ما بها (فان لم يتعبد فالنكاح أفضل) من تركه لئلا تقضى به البطالة الى الفواحش وتعييرى بالتخلي للعبادة أولى من تعييره بالعبادة لانها عبارة الجمهور ولانها التي تصلح للخلافية بيننا وبين الحنفية اذ من المعلوم ان العبادة أفضل من النكاح قطعاً (فرع) نص في الام وغيرها على

ان المرأة التائقة يسن لها النكاح وفي معناها المحتاجة الى النفقة

والخائفة من اقتحام الفجرة ويوافقه ما في التنبيه من أن من جازها النكاح ان كانت محتاجة اليه استحب لها النكاح والا كره فاقبل
انه يستحب لها ذلك مطلقا مردود (وسن بكر) خبر الصحيحين

(٣٢٣)

(الاعندر) من زيادتي

كضعف آله عن الافتراض

أو احتياجه لمن يقوم على

عياله ومنه ما اتفق لجابر

فانه لما قال له النبي صلى الله

عليه وسلم ما تقدم اعتذر له

فقال ان أبي قتل يوم أحد

وترك تسع بنات فكرهت

أن أجمع اليهن جارية خرقاء

مثلهن ولا يكن امرأة

تمسطنهن وتقوم عليهن

فقال صلى الله عليه وسلم

أصبت (دينه) لافسقة

(جيلة ولود) من زيادتي

وذلك خبر الصحيحين

تنكح المرأة لاربع لما لها

ولها ولحسبها ولدينها

فاظفر بذات الدين تربت

بذاك أي افتقرتا ان لم

تفعل وخبر تزوجوا الولود

الودود فاني مكأثر بكم

الام يوم القيامة رواه

أبو داود والحاكم وصحح

اسناده ويعرف كون

البكر ولودا بأقاربها

(نسبية) أي طيبة الأصل

خبر تخير والنطقكم رواه

الحاكم وصححه بل تكره

بنت الزنا وبنت الفاسق قال

الاذرعي ويشبه أن يلحق

بهما الاقضية ومن لا يعرف

لها أب (غير ذات قرابة

قريبة) بأن تكون أجنبية

أو ذات قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرية فيجىء الولد نحيفا والبعيدة أولى من الأجنبية لكن ذكر صاحب البحر والبيان أن الشافعي

نص على انه يسن له أن لا يتزوج من عشيرته لان الغالب حينئذ على الولد الحق فليحمل نصه على عشيرته الاذنين

حق الزوج حل وقد ورد لولا أن الله أرخى عليهن الحياء لبركن تحت الرجال في الاسواق شيخنا
عزيزي (قوله والخائفة من اقتحام الفجرة) أي الفجور بها فان علمت اهم لا يندفعون عنها
الابذلك وجب كافي حل (قوله وسن بكر) أي نكاح بكر ع ش وفي معناها من زالت بكارتها
بنحو حيض وفي معنى الثيب من لم تزل بكارتها مع وجود دخول الزوج بها كالغوراء ويسن للمرأة أن
تتزوج بكر الاعندر جيل ولودا الى آخر الصفات المعتبرة في المرأة ويسن له أن لا يزوج بنته الا من بكر
حل (قوله هلا بكر) هي أداة تشديد ان دخلت على فعل ماض وأداة تخفيف ان دخلت على
مستقبل وبكرامع مول محذوف تقديره هلا تزوجت بكر ا ه شيخنا (قوله خرقاء) هي بالمدى
لا تحسن صنعة شويري (قوله ولكن امرأة) أي ولكن أحبت أن أجمع اليهن امرأة الخ
وقوله تمسطنهن بضم الشين وكسرها بر (قوله دينه) بحيث توجد فيها صفة العدالة م (قوله
جيلة) أي باعتبار طبعه وتكره بارعة الجال ا ه حل لانها ما تز هو أي تكبير بجمالها أو تمتد
الاعين اليها ا ه زى ومن ثم قال أحمد ما سلت ذات جال قط شرح م أي من فتنة أو تقول عليها
برماوى (قوله ولود) قال القمولى فتى وجد بكر اغير ولود وثيبا ولودا فالبكر أولى شويري (قوله
تنكح المرأة لاربع) أي الداعي لنكاحها أحد أمور أربعة فهو بيان لما يرغب فيه الناس وعبرة
الشويري قال النووي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بما يفعله الناس في العادة فانهم يقصدون
هذه الخصال الاربع وأخرها عندهم ذات الدين فاظفر أنت أيها المسترشد بذات الدين لأنه أمر بذلك
ا ه أي لانه منهي عن زواج المرأة لما لها وان أمر بزواجها لدينها وجاها وحسبها فقصوده من تأويل
الحديث دفع ما يتوهم من أنه يطلب نكاح المرأة لما لها وان كان باقيا على ظاهره بالنسبة للثلاثة الاخر
فانه يطلب نكاح المرأة لواحد منها (قوله ولحسبها) وهو ما يعتد به الانسان من مفاخر آباءه وقيل التخاق
بالاخلاق العظيمة ومكارم الاخلاق شويري ونقل ضبطه بالنون حرر حل لكن يغنى عنه الجمل
(قوله فاظفر) جواب شرط محذوف أي اذا تحققت أمرها وفضيلتها فاظفر بها ترشد فانك تكسب
منافع الدارين شويري (قوله تربت بذاك) معناه في الأصل التصقتا بالتراب ومن لازمه الفقر
ففسره هنا باللازم شيخنا والقصد منه اليوم لا الدعاء الحقيقي غش (قوله أي طيبة الأصل) كأن
تكون منسوبة للشرفاء والعلماء والصلحاء وقد وردايا كم وخضراء الدمن المرأة الحسنة في المنبت
السوء شبه المرأة التي أصلها ردىء بالقطعة لزوع المرتفعة على غيرها التي منبتها موضع روث البهائم
ا ه شيخنا (قوله بل تكره بنت الزنا) اضراب ابطالى لما يقتضيه ما قبله من خلاف الاولى ا ه شيخنا
(قوله وبنت الفاسق) لانه يعبر بها بالدناءة أصلها در بما كنسبت من طباع أيها ع ش على م
(قوله غير ذات قرابة قريبة) وهي التي تكون في أول درجات الخوالة والعمومة كبنت الخال والخالة
وبنت العم والعمة فلا يرد تزوج على كرم الله تعالى وجهه بفاطمة لانها بنت ابن عم فهي بعيدة
ونكاحها أولى من الأجنبية لا تنفاه ذلك المعنى مع حنو الرحم وتزوجه صلى الله عليه وسلم بزيب بنت
جحش مع كونها بنت عمته لمصلحة هي حل نكاح زوجة المتبنى وهو ز يد وتزوج زيب بنته أبا العاص
مع أنها بنت خالته أي أبي العاص بتقدير وقوعه بعد النبوة واقعة حال فعلية فاحتمال كونه لمصلحة يسقطها
ا ه شرح م قال شيخنا ولو تعارضت تلك الصفات فالوجه تقديم ذات الدين مطلقا ثم العقل وحسن

(د) سن (نظر كل) من الرجل والمرأة (لأنه بعد قصده نكاحها قبل خطبة غير عورة) في الصلاة وإن لم يؤذن له فيه أو خيف منه
الفتنة للحاجة إليه فينظر الرجل من (٣٢٤) الحرة الوجه والكفين وعن بهارق ما عدا ما بين سره

الخلق ثم النسب ثم البكارة ثم الولادة ثم الجمال ثم المصاحبة فيه أظهر بحسب اجتهاده وهذا أولى من
تقديم حجج الولادة على النسب والبكارة اه شوبري وقوله الادنين أصله الادنين لانه من الدنو
فتحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاءم حذف لالتقاء الساكنين قال في الخلاصة
واحذف من المقصور في جمع على * حشد المشي ما به تكملا
(قوله وسن نظر كل) ان غلب على ظنه الاجابة وخرج به اللبس فيحرم حل وخرج بالآخر نحو ولدها
الأمرد فلا يجوز له نظره وان بلغه استواءهما في الحسن خلافا لمن وهم فيه حجج على م
وعبارة شرح م في مبحث نظر الأمرد وشرط الحرمة أن لا تدعو إلى نظره حاجة فان دعت كما لو كان
للخطوبة نحو ولد أمرد وتعدر عليه رؤيتها وسماع وصفها جاز له نظره ان بلغه استواءهما في الحسن
والافلا كما بحثه الاذري وظاهر أن محله عند استقاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وينبغي أن يجوز
نظر نحو أختها لکن ان كانت متزوجة فينبغي امتناع نظرها بغير رضا زوجها أو ظن رضاه وكذا برضاها
ان كانت عز بالان مصلحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة الخاطب سم على حجج قال ع ش
وينبغي تقييد ذلك بأمن الفتنة وعدم الشهوة (قوله بعد قصده نكاحها) وبعد العلم بنحوها من نكاح
وعدة تحرم التعريض لان النظر مع علمها به كالتعريض (قوله قبل خطبة) فلا يسن بعدها على
ظاهر كلامهم لکن الاوجه كما قال شيخنا استحبابه وقوله في الخبر وقد خطب يدل عليه والتأويل
خلاف الظاهر نعم الاولى كونه قبل الخطبة (تنبيه) لورأي امرأتين معا ممن يحرم جمعهما في النكاح
لتحبيه واحدة منهما يتزوجها جاز ولا وجه لما نقل عن بعض أهل العصر من الحرمة ويؤيد ما قلناه
ما قالوه فيما لو خطب خسا معا ليتزوج أربعا ممن حيث يحل نظره لمن وتحرم الخطبة حتى يختار شيئا
كذا بخط شيخنا م ومنه نقلت شوبري (قوله وان لم يأذن) أي الآخر المنظور (قوله أو
خيف منه الفتنة) ولو كان بشهوة م (قوله والكفين) أي من رؤس الاصابع الى الكوع
ظهر او بطنا س ل لان الوجه يدل على الجمال والكفين على خصب البدن فان لم نجبه مسكت ولا
يقول لا اردها ولا يترتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طال وأشعر بالاعراض جازت كما يأتي
وضرر الطول دون ضرر لا اردها فاحتمل م (قوله وهما ينظرانه منه) أي ما عدا ما بين
السرة والركبة وهو المعتمد م اه سم وقيل الحرة تنظر منه مثل ما ينظر منها وهو الوجه
والكفان كما ذكره ع ش وهو ضعيف (قوله وقد خطب امرأة) أي عزم على خطبتها كما يأتي
وقوله فانه أي النظر أحرى أي أحق بأن يؤدم بالبناء للجهول وبعدها أول همزة فأصله يؤدم فسمت الواو
على الدال وهمزت فهو من الدوام وقيل لا تقديم وانما هو من الادام مأخوذ من ادم الطعام لانه لا يطيب
الا به برماوى أي وهو اذا نظر اليها وأعجبته طاب عيشه بها وقوله والالفة بضم الهمزة أي الحب والانس
(قوله في قلب امرئ خطبة) أي قصد خطبة الخ (قوله مع التسوية في نظر الفعل) حيث يحرم نظره
لشي من جسدها ولو وجهها وكفيها وان كانت رفيقة حل وقوله على قول النووي أي بخلافه على قول
الرافعي فانه يقول يجوز نظر الفعل لما عدا ما بين سره وركبة الامة ان أمن الفتنة وقال أيضا يجوز نظره
الى وجه الحرة وكفيها عند أمن الفتنة فسوى بين الحرة والامة في المحلين وبهذا يعلم أن قول الشارح
الآتي ولو أمة لا رد على الرافعي شيخنا وفيه انه خالف في الحرة أيضا فان كان عليه الرد فيها أيضا يمكن أن

وركبة كما صرح به ابن
الرفعة في الامة وقال انه
مفهوم كلامهم وهما ينظرانه
منه فتعبري بما ذكر
اخذا من كلام الرافعي وغيره
أولى من تعبير الاصل كغيره
بالوجه والكفين واحتج
لذلك بقوله صلى الله
عليه وسلم للغيرة وقد خطب
امراة انظر اليها فانه أحرى
أن يؤدم ينكح أي أن تدوم
ينكح المودة والافتقار
الترمذي وحسنه والحاكم
وصححه وقيس بما فيه عكسه
وانما اعتبر ذلك بعد
القصد لانه لا حاجة اليه
قبله ومراعاة بخطب في الخبر
عزم على خطبتها لخبر أبي
داود وغيره اذا ألقي في قلب
امرئ خطبة امرأة فلا
بأس أن ينظر اليها وأما
اعتباره قبل الخطبة فلانه
لو كان بعد ما لم يعرض
عن منظوره فيؤذيه وانما
لم يشترط الاذن في النظر
اكتفاء باذن الشارع ولثلا
يتزين المنظور اليه فيفوت
غرض الناظر فان قلت لم
فرق بين الحرة والامة هنا
مع التسوية بينهما في نظر
الفعل للاجنية على قول
النووي قلت لان النظر

يقال

هنا ما مور به وان خيفت الفتنة فأنيط بغير العورة وهناك منهي عنه لخوف الفتنة فتعدي منه الى
ما يخاف منه الفتنة

يقال انما تعرض للخلاف في الامة دون الحرمة لقوة الخلاف في الامة اكثر من الحرمة لان مقابل المعتمد في الامة صحيح لا ضعيف ومقابل المعتمد في الحرمة ضعيف كما يعلم من المنهاج (قوله وان لم تكن عورة) أي في الصلاة (قوله بدليل حرمة النظر الخ) فيه مصادرة كما لا يخفى (قوله وله تكريره) ولو فوق ثلاث مرات واذا تغنى عليه أو لا يريد بنفسه أرسل من يحل له نظرها من امرأة أو محرم حل (قوله وحرم نظرها فحل الخ) والمراد بالفحل من بقيت آلتاه مع تمكنه من الوطء بخلاف المحبوب والخصي والعاجز عن الوطء فلا يقال له فحل لكنه ملحق به عن ذكر السئلة خمسة قيود كون الناظر غلاماً أو نحوه وكونه كبيراً واختلاف الجنس وكون النظرة كبيرة وكونها أجنبية وذکر مفهوم الأول بقوله فيما بعد ونظر بمسوح الخ وترك مفهوم الثاني قد ذكره الشارح بقوله بخلاف طفل الخ وذکر مفهوم الثالث بقوله ورجل لرجل وامرأة لامرأة الخ وذکر مفهوم الرابع بقوله وحل بلا شهوة الخ وذکر مفهوم الخامس بقوله ومحرمه الخ (قوله كمحجوب) الكاف استقصائية حل وفي الشورى مانعه قال في التصحيح وفي الشرحين والرخصة عن الأكثرين الحاق المحبوب والخصي والعنين والمختص والهم في النظر بالفحل اه وعلى هذا الكاف للقتيل (قوله ولو مراهما) للرد على من قال انه مع الاجنبية كالمحرم كافي شرح م أما غير المراهق فقال الامام ان لم يبلغ حد يحكي فيه ما يراه فكالمعصوم أو بلغه من غير شهوة فكالمحرم أو بشهوة فكالبالغ خط على المنهاج وشرح م (قوله شيئاً) أي لامثاله من نحو امرأة حج ورم وعبرة م خرج مثاله فلا يحرم نظره في نحو امرأة كافية به جمع لانه لم يرها وليس الصوت منها فلا يحرم سماعه م يخفى منه فتنة وكذا والتذبه على ما يحسن الزركشي ومثله في ذلك الامر اه وقال ع ش قوله وكذا والتذبه أي فيجوز لان الادة ليست باختيار منه اه وفي شرح الروض خلافة وعبارته أما النظر والاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة أي الداعي الى جماع أو خلوة أو نحوهما فحرام وان لم يكن عورة بالاجماع ثم قال قال الزركشي ويتحقق بالاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة التذبه وان لم يخفها اه واعتمده شيخنا العزيز وشيخنا ح ف والظاهر ان كلام ع ش سهو منه أو أنه فهم أن التشبيه في كلام م راجع للنفي مع أنه راجع للنفي لان الزركشي مصرح بالحرمة عند التناذر كما يؤخذ من سياق كلامه فكيف يقول ع ش أي فيجوز (قوله وان أبين) والعبرة في المبان من الشعر ونحوه بوقت النظر وفي شرح الروض ما يفيد أنه بوقت الابانة والانفصال حر اه حل فلو انفصل منها نحو شعر قبل نكاحها حل لزوجهما نظره على الأول اعتباراً بوقت النظر لانه بتقدير اتصاله كان يجوز له النظر وحرم على الثاني اعتباراً بوقت الانفصال ويؤخذ من كلام ع ش اعتماد الأول لانه بعدما نقل كلام شرح الروض قال وفيه وقفة وكذا لو انفصل حال الزوجية هل يجوز نظره بعد الطلاق اعتباراً بوقت الانفصال أو لا اعتباراً بوقت النظر ولا يبعد أن العبرة في ذلك كله بوقت النظر ويجب موازنة ذلك الشعر ونحوه كما يجب موازنة شعر عانة الرجل اه حل ومحل الخلاف اذا علم الناظر ان المبان من امرأة أجنبية فان جهل حاله جاز وجهها واحداً اذا أصل عدم التحريم ذكره ابن أبي الدم اه سم (قوله من امرأة) والذي يظهر ان نحو الرقيق والدم لا يحرم نظره لانه ليس مظنة للفتنة برؤيته عند أحد اه امداد اه شوري (قوله ولو أمة) للرد كما تقدم وخرجت المعصنة قاتها كالحرمة قطعاً شرح م (قوله وأمن فتنة) بحسب ما يظهر له من حال نفسه والافامن الفتنة حقيقة لا يكون الا من المعصوم حل (قوله والاعراض الخ) عطف تفسير (قوله اظهره على العورات) أي لانه يحكيها (قوله لم يظهر عليها) أي كظهور المميز لهما فانه ان كان يحكيها على ما هي عليه كان كالمحرم والافك عدم حل والمراد بظهوره عليها قدرته على حكايتها كما

وان لم يكن عورة بدليل حرمة النظر الى وجه الحرمة وبديها على ما يأتي (وله) أي لكل منهما (تكريره) أي النظر عند حاجته اليه ايئين هيئة منظوره فلا ينسب بعد ذلك كاحه عليه وذکر حكم نظرها اليه من زيادتي (وحرم نظرها فحل الخ) كغير كمحجوب وخصي (ولو مراهما شيئاً) وان أبين كشر (من) امرأة (كبيرة أجنبية ولو أمة) وأمن فتنة لان النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة فاللاقي بمحاسن الشرع سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كالخلوة بها ومعنى حرمة في المراهق أنه يحرم على وليه تمكينه منه كما يحرم عليها ان تنكشف له لظهوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء والمراد بالكبيرة غير صغيرة لا تشتهى

(وله بلاشهوة) ولو مكاتباً على النص (نظر سيدة وهما عفيفان ومحرمه خلا ما بين سروركة) قال تعالى ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن
أو آبائهن الآية والزينة مفسرة بما (٣٢٦) عدا ذلك (كعكسه) أي ما ذكر في هذه والتي قبلها فيحرم على المرأة

الكبيرة ولو مرافقة نظر
شي من نحو غسل أجنبي
كبير ولو عبداً قال تعالى
وقل للمؤمنات يغضضن من
أبصارهن ولهن بلاشهوة
أن تنظرن من عبدهما وهما
عفيفان ومن محرما خلا
ما بين سروركة لما عرف
وقولي نحو وبلاشهوة مع
التقييد بالعفة وذ كرحم
نظر سيدة العبد له من
زيادتي وما ذكرته من
تحريم نظر الفحل إلى وجه
المرأة وكفيها وعكسه عند
أمن الفتنة هو ما صححه الأصل
والذي في الروضة كأصلها
عن أكثر الأصحاب حله
(وحل بلاشهوة نظر
لصغيرة) لا تشهي (خلا
فرج) لأنها ليست في مظنة
شهوة أما الفرج فيحرم
نظره وقطع القاضي بحله
عمد بالعرف وعلى الأول
استثنى ابن القطان الأم
زمن الرضاع والتربية
للضرورة أما فرج الصغير
فيحل النظر إليه ما لم يميز كما
صححه المتولي وجزم به غيره
وقوله السبكي عن الأصحاب
(ونظر لمسوح) وهو
ذاهب الذكراً والأنثيين
بحيث لم يبق له شهوة
(لاجنبية وعكسه) أي

في قول على الجلال (قوله وله) أي العبد غير المشترك والمبعض مطلقاً ولا نظر لها بأشياء شري (قوله
بلاشهوة) ولا خوف فتنة ولو كان كافراً وهي مسجلة لأن الكافر يتصف بالعدالة بل يكون ثقة حل
أما النظر بشهوة فحرام قطعاً لكل منظور إليه من محرم وغيره غير زوجته وأخته شرح م قال
ع ش عموه يشمل الجادات فيحرم النظر إليها بشهوة (قوله ولو مكاتباً) كناية صحيحة والمعتمد
عند شيخنا كحج أن المكاتب مع سيدة كلاجنبية وإن لم يكن معه وفاء وظاهره وإن كانت الكتابة
فاسدة بخلاف مكاتبته والفرق أن نظر الرجل إلى أخته أقوى من نظر المرأة إلى عبدها لأن منظور
أكثر اه حل (قوله نظر سيدة) مثل النظر الخلوة في السفر شرح م (قوله وهما عفيفان)
أي عن الزنا لكن اعتمد شيخنا كحج أنه لا تقيد العفة بالزنا بل عن مثل الغيبة فالمراد بالعفة العدالة
حل (قوله خلا ما بين سروركة) أما السروركة فلا يحرم أن ينظر إليها في كلام حج ما يفيد
حرمة نظرهما حل (قوله نظر شيء من نحو غسل) وإن أدين من شعراً وظفر من يد أو رجل فإذا
علم الفحل أن هذه المرأة تنظر إليه حرم عليه تمكينها من ذلك فيجب عليه أن يحجب ما تنظر إليه عنها
حل (قوله لما عرف) أي من الآية بطريق القياس وهي قوله تعالى ولا يبدن زينتهن إلخ فانهادات
بطريق القياس الأولى لأنه إذا جاز له أن ينظر إليها مع كونها محلاً للشهوة فيجوز لها أن تنظر إليه أي
إلى ما ذكر من عبدها ومحارمها بطريق الأولى وقيل القياس الأولى في نظرها لغيرها والمساوي في
نظرها المحرم ما على أن المرأة أن تبدي زينتها المملوكها ومحرمها في قوله تعالى أو ما ملكت أيمانهم وقوله
أو آبائهن أي فيحل لهم أن ينظروا إليها ويقاس عليه أن لها أن تنظر إليهم ما عدا العورة شيخنا (قوله
هو ما صححه الأصل) معتمداً في الروضة كأصلها ضعيف (قوله لا تشهي) أي عند أهل الطباع
السليمة فإن لم تشته لهم لتشوه بها قدر فيما يظهر زوال تشوهاً فإن كانت مشتبهة لهم حينئذ حرم نظرهما
والأفلا وفارقت العجوز بسبق اشتهاؤها ولو تقديراً فاستصحب ولا كذلك الصغيرة شرح م
(قوله في مظنة شهوة) أي في زمن مظنة أو أن في زائدة (قوله أما الفرج) أي القبل أو الدبر
والظاهر أنه لا يختص القبل بالنقض بل حتى ما ينبت عليه الشعر غالباً حل (قوله واستثنى ابن القطان
الأم) أي ونحوها كمرضع لها أو مرب لها كما يحسنه شيخنا كحج في الأولى وينبغي أن يكون مثلها في
الثانية حل (قوله للضرورة) أي فيجوز لها أنظره وينبغي أن مسه للحاجة كفسه ومسحه كذلك
حل (قوله أما فرج صغير فيحل النظر إليه) أي لأنه لا يستقبح استقباح فرج الصغيرة والمعتقد أن
فرج الصغير كفرج الصغيرة في حرمة النظر إليه لغير المرضعة ونحوها حل (قوله ونظر لمسوح)
مبتدأ خبره كنظر المحرم (قوله لاجنبية وعكسه) بشرط عدالتهما وشرط أن لا يبقى فيه ميل
للنساء أصلاً وشرط إسلامه فيما لو كانت مسلمة م (قوله لما عرف) أي من الآية السابقة في قوله تعالى
ولا يبدن زينتهن حيث فسرت فيها الزينة بما عدا ما بين السروركة والمرأة مع المرأة عرف من
منطوق الآية في قوله أو نساتهن والرجل مع الرجل عرف من مفهوم الآية لأنها فيها إذا اختلف الجنس
حل تأمل وحكم للمسوح ثبت بقوله تعالى أو التابعين غير أولى الأربطة أي الحاجة إلى النساء وهم
الشيوخ الأمام والممسوحون كافي البيضاوي وجواز نظر الشيوخ للاجنبية ليس مذهبنا (قوله
وحرم نظر كافرة) وإذا كان حراماً على الكافرة حرم على المسلمة تمكينها منه لأنها تعينها على محرم

ونظر أجنبية لمسوح (و) نظر (رجل لرجل) نظر (امرأة لامرأة) كنظر للمحرم فيحل بلا فيلزمها
شهوة ما عدا ما بين سروركة لما عرف (وحرم نظر كافرة لمسلمة) لقوله تعالى أو نساتهن والكافرة ليست من نساء المؤمنات

ولأنهار بما تحكيها للكافر

فلا تدخل الحمام معها
يجوز أن ترى منها ما يبدو
عند المهنة على الاشبه في
الروضة كأصلها لكن
الأوجه ما صرح به القاضي
وغيره أنها معها كالأجنبي
كما ونحته في شرح الروض
وتعبري بكافرة أعم من
تعبيره بدمية وهذا كله في
كافرة غير مملوكة للسلمة ولا
محرم لها أما ما في جوازها
النظر إليها كما علم من عموم
ما مر وأما نظر المسلمة
للكافر فتقتضي كلامهم
جوازه قال لزر كشي وفيه
توقف درس

(و) حرم (نظر أمة رجل)
ولا محرمية ولا ملك ولو بلا
شهوة (أو) غير جيل
(بشهوة) بأن ينظر إليه
فيلتذبه وتعبري بذلك
أولى بما عبر به (لأنظر
لحاجة كعامله) يبيع أو
غيره (وشهادة) تحملاً أو
أداء (وتعليم) إلحاحاً أو
يسن فينظر في المعاملة إلى
الوجه فقط وفي الشهادة
إلى ما يحتاج إليه من وجه
وغيره وفي إرادة ثراء رقيق
ماعد ما بين السرة والركبة
كما مر في محله هذا كله إن
لم يخف فتنة والافان لم يتعين
ذلك لم ينظر ولا نظر وضبط
نفسه والخلو في جميع ذلك
كالنظر

فيلزمها الاحتجاب عنها من شرح م (قوله نعم يجوز لها الخ) معتمد والمهنة بتثليث الميم الخدمة
وما يبدو عندها هو الرأس والعنق واليدان إلى العضدين والرجلان إلى الركبتين كما في شرح م (قوله
من عموم ما مر) وهو قوله ونظر امرأة لامرأة (قوله جوازه) معتمد (قوله وفيه توقف) لأنها
ليست من نسائهم حل (قوله وحرم نظر أمة) أي لجميع بدنه وإن كان من أمة مثله حج
والظاهر أن شعر الأمة كباقي بدنه فيحرم النظر إلى شعره المنفصل كالتصل سم ع ش على م
والأمة من لم تنبت لحيته ولم يصل إلى أو أن أنباتها غالباً أي وكان بحيث لو كانت صغيرة اشتبهت وقوله
جيل أي بحسب طبع الناظر حل وقال م ر تلاء عن والده عند قول المتن جيلة الجليل ذو الوصف
المستحسن عرفاً عند ذوي الطباع السليمة (قوله ولا محرمية) ولو برضاع أو مصاهرة حل وقوله
ولا ملك أي مع العفة عن كل مفسق من كل منهما كما هو قياس المرأة مع مملوكها حل وهذا القيدان
بالنظر للغاية فقط أعني ولو بلا شهوة على كلام الشارح والألفاظ بشهوة يحرم للجملات فضلان
المملوك والمحرم الزوجته وأمه كما قاله ع ش (قوله ولو بلا شهوة) المعتمد أنه لا يحرم إلا بشهوة أو
خوف فتنة حل وخرج المس فيحرم وإن حل النظر لأنه الخش وغير محتاج إليه شرح م (قوله
أو غير جيل بشهوة) قال م ر عند قول الأصل بشهوة وكذا كل منظور إليه وفائدة ذكرها في الأمة
تمييز طريقة الرافعي وضبط في الأحياء الشهوة بأن يتأثر بجمال صورته بحيث يدرك من نفسه فرقا بينه
وبين المتحجج اه وهو يرجع لقول الشارح بأن ينظر إليه فيلتذ به وليس المعنى أنه بمجرد الفرق يحرم
النظر لأن ذلك يوجد في الهرم الذي لا حية له فيقتضي أنه بمجرد نظره يحرم ولم يقل به أحد بل المراد أنه
يعرف الفرق مع تأثر ذهنه وقلبه بجمال صورته كما يؤخذ من م ر شيخنا (قوله لا ينظر لحاجة) أي
لأنظر لامرأة وأمة دلالة خاصة حل فهو راجع لقوله وحرم نظر أمة ولقوله وحرم نظر نحو
فل الخ وخرج بالنظر المس فيحرم م (قوله وتعليم) أي لا مرد مطلقاً ولا جنسية فقد فيها الجنس
والمحرم الصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولا خلوة محرم وفي كلام حج وظاهر أنها أي هذه الشروط
لا تعتبر إلا في المرأة كما عليه الإجماع القلي حل ويتجه اشتراط العدالة في الأمة والمرأة ومعلمهما
كما مملوك بل أولى شرح م ر فشرط جواز النظر للمرأة خمسة (قوله أو يسن) معتمد (قوله وفي
الشهادة) أي تحملاً وأداء قال حج كشيخنا وإن يسر وجود نساء أو محارم يشهدون على الأوجه
لأنهم توسعوا هنا بخلاف التعليم ولو عرفها الشاهد من النقاب حرم الكشف حل (قوله من وجه
وغيره) كالفرج للشهادة بزنا أو ولادة أو عبادة أو التحام أفضاء والشدى لارضاع ولا يجوز أن يجاوز
ما يحتاج إليه لأن ما حل لضرورة يقدر بقدرها ومن ثم قال الماوردي لو عرفها الشاهد بنظرة لم تجز ثانية
أو برؤية بعض وجهها لم يجز له رؤية كله اه عن ويكرّر النظر إن احتاج إليه حل (قوله وفي
إرادة ثراء رقيق) قيل هذه مزائدة على المتن وقد يقال هي من أفراد الحاجة (قوله إن لم يخف فتنة)
الفتنة أخص من الشهوة لأنها الخوف من محرم كتنقيب ومعاينة والشهوة أعم (قوله ولا ينظر وضبط
نفسه) قال السبكي ومع ذلك يأم بالشهوة وإن أثبت على التحمل لأنه فعل ذو وجهين لكن خالفه
غيره فبحث الحل مطلقاً لأن الشهوة أمر طبيعي لا ينفك عن النظر فلا يكف الشاهد بازائها ولا يؤخذ
بها والأوجه حل الأول على ما هو باختياره والثاني على خلافه شرح م (قوله والخلو في جميع ذلك)
أي فيما قبل الاستثناء من عند قوله وحرم نظر نحو فل كبير الخ أي متى حرم النظر حرمت الخلوة ومتى جاز
جازت وأما الاستثناء وهو قوله لا ينظر الخ فلا يرجع إليه إلا تجوز الخلوة إلا في تعليم الأمة والمرأة
فقول الشارح كالنظر أي الأصلي بخلاف العارض لنحو تعليم وشهادة فيحل النظر وتحرم الخلوة

(وحيث) أولى من قوله ومتى (حرم) (٣٢٨) (نظر حرم مس) لأنه أبلغ منه في اللذة بدليل أنه لو مس فأنزل بطل صومعه ولو

نظر فأنزل لم يبطل صومه
فيحرم على الرجل ذلك
نخذ رجل بلا حائل وقد
يحرم المس دون النظر
كغمز الرجل ساق محرمه
أو رجلها وعكسه بلا حاجة
فيحرم مع جواز النظر إلى
ذلك (ويباحان لعلاج
كفصد وجسم بشرطه) وهو
اتحاد الجنس أو فقده مع
حضور نحو محرم وفقد مسلم
في حق مسلم والمعالج كافر
فلا تعالج امرأة رجلا مع
وجود رجل يعالج ولا عكسه
ولا رجل امرأة ولا عكسه
عند الفقد لا بحضور

(قوله ورد بمنع عدم الخ)
أقول لا ينبغي أن المصنف
ذكر أولا حكمة نظر
الاجنبية باعتبار كونها
أجنبية ولم يتعرض لانتقالها
من صفة الاجنبية إلى
غيرها وهكذا وحكم نظر
الصغيرة باعتبار كونها صغيرة
ولم يتعرض لانتقالها من
صفة الصغر إلى غيرها
وهكذا حيث ذكر بعد
ذلك حكم المس وأنه تابع
للنظر في الحكم لا يفهم من
ذلك إلا أن المقصود بيان
حكم مس من بين حكم نظره
لا بيان حكم الاجنبية بعد
زوال كونها أجنبية والصغيرة
عند زوال صغرها فقول

شيخنا فكان الأولى تقديمه على الاستثناء تأمل وضابط الخلوة اجتماع لا تؤمن معه الريبة عادة بخلاف
مالو قطع بانتفاء إعادة فلا يعد خلوة ع ش على م من كتاب العدد (قوله وحيث حرم نظر حرم
مس) قال م ر فيحرم مس الا مرد كما يحرم نظره وذلك الرجل نخذ الرجل من غير حائل ويجوز به ان
لم تخف فتنة ولم تكن شهوة وقد يحرم النظر دون المس كأن أمكن الطبيب معرفة العلة بالمس فقط
وكعضواً جنبية مبان فيحرم نظره فقط على ما ذكره في الخادم والاصح حرمة مسه أيضاً وما أفهمه
كلام المصنف من أنه حيث حل النظر حل المس اغلبي أيضاً فلا يحل لرجل مس وجهه أجنبية وإن حل نظره
لنحو خطبة أو شهادة أو تعاليم ولا لسيده مس شيء من بدن عبدها وعكسه وإن حل النظر وكذا لمسوح
كما مر (قوله أولى من قوله ومتى) وجهه الأولوية أن حيث للمس كان وهو المراد هنا أي أن كل جزء حرم نظر
حرم مسه وليس المراد أن كل وقت حرم فيه النظر حرم فيه المس ع ش ورد بمنع عدم ارادته بل قد يكون
مراداً إذا الاجنبية يحرم مسها ويحل بعد نكاحها ويحرم بعد طلاقها وقبل نحو ز من معاملة يحرم ومعه
يحل شرح م ر (قوله حرم) مس أي بلا حائل وكذا معه ان خاف فتنة حج شوبري (قوله لأنه
أبلغ) علة لترتب حرمة المس على حرمة النظر أو تقدير أي حرم مس بالأولى لأنه الخ (قوله وقد يحرم
المس) هذا وارد على المفهوم وسكت عما يرد على المتطوق وهو أنه قد يحرم النظر دون المس فمن ذلك
إذا أمكن الطبيب معرفة العلة بالمس فقط جاز للمس دون النظر حل (قوله كغمز الرجل) الغمز
المس عبالة والمراد هنا أعم وعبارة م ر وقد يحرم مس ما حل نظره من المحرم كبطنها ورجلها وتقبيلها
بلا حائل لغير حاجة ولا شفقة بل وكيداً على مقتضى عبارة الروضة لكن قال الاسنوي أنه خلاف إجماع
الامة وفي شرح مسلم محل مس رأس المحرم وغيره مما ليس بعورة بحائل وبدونه إجماع أي حيث
لا شهوة ولا خوف فتنة بوجه سواء أمس الحاجة أم شفقة ومقتضى ذلك عدم جوازه عند عدم القصد
أي قصد الحاجة والشفقة مع انتفاءهما ويحتمل جوازه حينئذ اه وفي قل على الجلال واعتمد
شيخنا م ر أنه لا يحرم ولو بلا حاجة ولا شفقة الا مع شهوة أو خوف فتنة وعبارة عن وس ل قوله
وقد يحرم المس الخ كذا في خط وغيره وهو مخالف لما في شرح مسلم للنووي من الإجماع على جواز
مس المحارم وجمع بينهما يحمل الأول على مس بشهوة والثاني على مس لحاجة أو شفقة وهو جمع حسن
ومن ثم قيد بعضهم حرمة المس في كلام الشارح بما إذا كان بشهوة واعتراض بأنه يصير كالنظر فلا معنى
للاستثناء تأمل (قوله فيحرم) هذا علم من قوله وقد يحرم المس إلا أنه أتى به توطئة لما بعده (قوله
ويباحان) أي النظر والمس ويعتبر في الوجه والكف أدنى حاجة وفيما عداهما مبيح تيمم الا الفرج وقربه
فيعتبر زيادة على ذلك وهو اشتداد الضرورة حتى لا يعد الكشف لذلك هنكاً للروعة شرح م ر (قوله
وهو اتحاد الجنس الخ) حاصله أنه ذكر شرطين أو لهما مرددين أمرين هما اتحاد الجنس أو فقده
والثاني قوله وفقد مسلم وفرع ثلاثة تفاريع عليهما الأول على اتحاد الجنس والثاني على قوله وفقد الخ
والثالث على قوله أو فقد مسلم الخ (قوله أو فقد مع حضور نحو محرم) واللائي بالترتيب أن يقال إن كانت
العلة في الوجه سوح بذلك كافي المعاملة وإن كانت في غيره فإن كانت امرأة فيعتبر وجود امرأة مسلمة
فإن تعذرت فصبي مسلم غير مراهق فإن تعذرت فمراهق كافراً فإن تعذرت فمراهق كافراً
كافراً فإن تعذرت فمراهق كافراً فإن تعذرت فمراهق كافراً فإن تعذرت فمراهق كافراً
شوبري وينبغي أن يقدم في العلاج المسوح على المراهق والمحرم المسلم على المحرم الكافر خلافاً لما يفهم

السبكي وليس مقصوداً هنا كلام صحيح عند التأمل الصحيح وقول الراد بل قد الخ إن أراد في نفسه مسلم
بولاً يرد أو هنا ممنوع فهذا الرد غير ملائق للرودود اه سم على حجر

من هذا الحاصل اه شيخنا وان كانت العلة في أمر دقدم من محل نظره اليه فغير مرافق فرافق فسلم بالغ فكافرم وقوله أو فقد مع حضور الخ الظاهر أن العبارة مقلوقة أي أو حضور نحو محرم مع فقد أي عند فقد الجنس كما يدل عليه قول الشارح عند الفقد الخ والافاق قد ليس بشرط تأمل شيخنا (قوله نحو محرم) من زوج أو امرأة ثقة لحل خلوة رجل بامرأتين نقتين (قوله ولا كافراً أو كافرة الخ) من هذا أخذ أن المرأة الكافرة مقدمة على الرجل المسلم في معالجة المسلمة وظاهره ولو كان الرجل المسلم محرماً قال شيخنا كحج وفيه نظر ظاهر والذي يتجه تقديم نحو محرم مطلقاً أي مسلماً كان أو كافراً إلى كافرة لنظرة ما لم تنظر هي قال شيخنا وجود من لا يرضى إلا بأكثر من أجرة المثل كالعدم فيما يظهر حل (قوله فلها النظر ما لم يمنعها) فإن منعها حرم النظر لما بين سرته وركبته هذا ما تحرر به عند التوقف زى أي في غير الحاشية وأما فيها قال قوله فلها النظر إلى كل بدنه حيث لم يمنعها منه والاحرم اه أي نظرها إلى عورته فقط كما اعتمده م وعبارة حج ولها أن تنظر إلى جميع بدنه وإن منعها كما اقتضاه إطلاقهم وإن بحث الزركشي منعها إذا منعها اه حل بخلاف ما إذا منعه فإنه محل له النظر لأن تسلطه عليها أقوى من تسلطها عليه (قوله عن يحرم التمتع بها) كالشركة والمبعدة زى (قوله فيحرم نظرا الخ) أي يحرم على كل منهما إلا في حال الحياة وأما بعد الموت فالخليل كالمحرم اه حل (قوله فيجعل مع النساء رجلاً) فيحرم نظره اليهن ونظرهن اليه ومع الرجال امرأة فيحرم عليهم النظر له ويحرم عليه النظر لهم ومع مشكل مثله الحرمة من كل لآخر بتقديره مخالفاً احتياطاً وانما غسله بعد الموت لا لقطع الشهوة بالموت فلم يبق للاحتياط معنى حل

(فصل في الخطبة) من الخطب وهو البيان وكسرت الخاء لتدل على الهيئته دميري (قوله وهي التماس) أي لغة وشرعاً ع ش (قوله محل خطبة خلية عن نكاح) أي وخلية عما يمنع نكاحها لكن في كلام الزركشي ما يفيد الجواز حيث تدليق التزويج إذا زال المانع وذلك كصغيرة ثيب أو بكر لا يجبر لها وفي كلام بعضهم ولا كراهة أن يقول المسلم للجوسية ومحوها إذا أسلمت تزوجتك لأن الحل على الإسلام مطلوب اه حل قال الزركشي فضيته جواز خطبة السرية وأم الولد المستفرشة وإن لم يعرض السيد عنهما والظاهر التمتع لما فيه من إيذائه بل هما في معنى المسكوحة نعم متى وجب الاستبراء ولم يقصد القسري جاز التعريض كالباثن إلا أن خيف إفسادها على مال كها (قوله وعدة) وخلية أيضاً عن موانع النكاح الآتية في باب ما يحرم من النكاح وعن خطبة سابقة معتبرة زى وأورد عليه المعتدة عن وطء الشبهة فإن الأصح جواز خطبتها تعريضاً مع عدم الخلو عن العدة لأن من له العدة ليس له عليها حق النكاح (وأقول) إرادها غفلة لأن الكلام في الخلوة وأما المعتدة فقد كورة بعد تأمل شورى وعبارة شرح م وسيعلم من كلامه اشتراط خلوها أيضاً من بقية موانع النكاح ومن خطبة الغير وما أورد على مفهومه من المعتدة عن وطء الشبهة حيث تحل خطبتها مع عدم خلوها عن العدة المانعة للنكاح لأن ذا العدة لاحق له في نكاحها رديان الجائز إنما هو التعريض فقط خلافاً لمن وهم جواز التصريح لها وهو مفهوم من كلامه الآتي فساوت غيرها وعلى منطوقه من المطلقة ثلاثاً حيث يحرم على مطلقة خطبتها حتى تنكح زوجاً غيره وتعتد منه رداً يغالبها قام بها مانع فأشبهت خلية محرماً له فكما لا ترد لمحرم لا ترد هذه لأن المراد الخلوة من سائر الموانع كما تقرر وبهذا يدفع قول من قال أنه يرد عليه إيهامه حل خطبة الامة المستفرشة وإن لم يعرض السيد عنها وفيه نظر لما فيه من إيذائه أذهى في معنى الزوجة اه والارجح حرمتها مطلقاً ما لم تقم قرينة ظاهرة على اعراض السيد عنها ومحبة تزويجها ووجه اندفاعه أن هناك مانعاً هو إفسادها عليه بل مجرد عدمه بامتداد نظر غيره لها مع سؤاله له في ذلك إيذائه اه وكتب

نحو محرم ولا كافراً أو كافرة مسلماً أو مسلمة مع وجود مسلم أو مسلمة يعالجان وقولي بشرطه من زيادتي (ولخليل امرأة) من زوج أو سيد (نظر كل بدنها) حتى دبرها خلافاً للدارمي في الدبر (بلا مانع له) أي للنظر لسكل بدنها لأنه محل تمتعه لكن يكره نظر الفرج (كمكسه) فلها النظر إلى كل بدنه بلا مانع لكن يكره نظر الفرج وقولي بلا إلى آخره ممن زيادتي وخرج بعدم المانع ما لو اعتدت عن شهة أو زوجت الامة أو كوثبت أو كانت وثنية أو نحوها ممن يحرم التمتع بها فيحرم نظر ما بين سره وركبة وتعيير بالخليل أعم من تعبيره بالزوج (فرع) المشكل يحتاط في نظره والنظر إليه فيجعل مع النساء رجلاً ومع الرجال امرأة كما صححه في الروضة كأصلها (فصل) في الخطبة بكسر الخاء وهي التماس الخطاب النكاح من جهة المخطوبة (نحل خطبة خلية عن نكاح وعدة)

تعريضاً وتصريحاً وتحريم خطبة المنكوحه كذلك اجماعاً قهراً (و) يحل (تعريضاً لمعتدة غير رجعية) بأن تكون معتدة عن وفاة أو شبهة أو فراق بائن بطلاق أو فسخ (٣٣٠) أو انقضاء لعدم سلطنة الزوج عليها قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به

من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة أو ما التصريح لها إجماعاً أو ما الرجعية فلا يحل التعريض لها كالتصريح لأنها في حكم الزوجة والتصريح بما يقطع بالرغبة في النكاح كإريان أنكحك أو إذا انقضت عدتك فكحكك والتعريض ما يحتمل الرغبة في النكاح وغيرها نحو من يجد مثلك وإذا حلت فأذنني (كجواب) من زادتني أي كإيجاب جواب الخطبة المذكورة من المرأة وعن أبي نكاحها جواب الخطبة كالخطبة حلالاً وحراماً وهذا كله في غير صاحب العدة أما هو فيحله التصريح والتعريض إن حله نكاحها والافلا (ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة من صرح بإجابته الإباحة) باذن أو غيره من الخاطب أو المجيب لخبر الشيخين واللفظ للبخاري لا يخاطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب والمعنى فيه ما فيه من الإبداء سواء أكان الأول مسلماً أو كافراً محترماً وذكر الأخ

الرشيدى على قوله هو أفسادها مانعاً هلاً كان المانع عدم استبرائها الذي هو من موانع النكاح (قوله تعريضاً وتصريحاً) والراجع استحبابها لمن يستحب له النكاح وكراهتها لمن يكره له وكذا لمن يحرم عليه فيكره للحلال خطبة المحرمة وحيث كانت وسيلة كان لها حكم مقصدها إن وجب وجبت وإن حرم حرمت حل (قوله أو انقضاء) بنحو ردة أو رضاع شو برى (قوله لعدم سلطنة الزوج عليها) أي مع ضعف التعريض وقدمه على الآية لأنه عام بخلاف الآية فانها في عدة الوفاة وانظر ما للمانع من تقديم الآية وقياس غير ما فيها على ما فيها ويكون الجامع عدم السلطنة (قوله لأنها في حكم الزوجة) فضته تحريم التعريض وإن أذن الزوج ويجوز للرجل خطبة خامسة وأخت الزوجة إذا عزم على إزالة المانع عند الإجابة كما صرح به البلقيني وهو المعتمد شو برى وقد سئل مر عن خطبة امرأة وأنفق عليها ولم تزوج بها فهل له الرجوع بما أنفق أم لا فأجاب بأن له الرجوع بما أنفق على من دفعه له سواء كان ما كلاً أم مشرباً أم ملبساً أم حلياً وسواء رجع هو أم بحبيبه أم مات أحدهما لأنه إنما أنفق لأجل تزوجها فبرجع به إن بقي وببطلان تلق (قوله من يجد مثلك) وأما رغب فيك وأما الكناية وهي الدلالة على الشيء بذكر لازمه فقد تفيد ما يفيد التصريح فتحرم نحو إريان أنكحك نفقة الزوجات وأتلف ذلك فان حذف أتلذ ذلك لم يكن تصريحاً ولا تعريضاً حل (قوله وهذا كله) أي قوله ويحل تعريض مع قوله أما التصريح لها إجماعاً (قوله إن حل له نكاحها) أي في العدة فخرج به المطلقة ثلاثاً لأنه لا يحل الآن نكاحها حتى تنفق على التحليل أي حتى تنكح زوجاً غيره وتعتد منه حل أي فلا يحل له خطبتها حينئذ وكذلك لو توافق معها على أن تنكح غيره لتحل له في تزوجها بعده فيحرم عليها ما هذا التوافق ع ش على مر (قوله والافلا) أي بان كانت بائناً أو رجعيًا فوطئها أجنبي بشبهة في العدة فحلت منه فان عدة الحمل تقدم فلا يحل لصاحب عدة الشبهة أن يخاطبها لأنه لا يجوز له العقد عليها س ل لان عليها بقية عدة الطلاق (قوله ويحرم على عالم) جلة القيود المذكورة نسعة لان قوله على عالم تحته أربعة كما سيأتي وقوله خطبة قيد وقوله جائزة قيد آخر وصرح قيدوا بإجابته قيد آخر وقوله الإباحة عرض قيد لان معناه عند عدم الإعراض تدبر (قوله جائزة) وإن كانت مكرهة والظاهر أن الخطبة ليست بعقد شرعي وإن تخيل كونها عقداً فليس بلازم بل جازم من الجانبين قطعاً سيوطى شو برى (قوله من صرح) صفة خطبة أي واقعة من صرح وعبارة الأصل على خطبة من صرح الخ (قوله باذن) أي لم ينشأ عن خوف ولا حياء أه حل (قوله أو غيره) كان يطول الزمن بعد إجابته حتى تشهد قرائن الأحوال بالإعراض ومنه أن يتزوج من يحرم الجمع بينها وبين المخطوبة أو تظن أردنه لان الردة قبل الوطء تفسخ العقد فالخطبة أولى أو يعقد على أربع من خمس خطبين معاً أو صريحاً حل (قوله لا يخاطب الرجل) بضم الطاء اه مختار وهونهي أو خبر بمعنى النهي (قوله أو يأذن له الخاطب) اظهار في محل الإضمار (قوله والمعنى فيه) أي في النهي ما فيه أي في النهي بمعنى النهي عنه وهو الخطبة على الخطبة من ذكر (قوله مسلماً) ولو زانياً محصناً وقاطع طريق وتارك صلاة لان كلاً لا يجوز إبداءه وإن كان مهراً الدم حل (قوله ولأنه) أي الأخ أسرع امتثالاً أي أسرع في أن يمتثل لأجله (قوله وسكوت البكر الخ) المعتمد أنه لا بد من التصريح منها بخلاف استئذنها في النكاح لان الحياء هناك أقوى شو برى وع ش (قوله وقول) مبتدأ خبر ما بالخطبة لأنه في تأويل معناه عالم بالخطبة اه شيخنا والعموم أخذ من حذف

و بصراحته وبجهرته الخطبة على خطبة من ذكر ما ذكرنا من خطبة أولي يجب الخطيب الأول أو يجب ثمر يضام مطلقاً ونهري يحاول العلم الثاني بالخطبة أو علم بها ولم يعلم بالاجابة أو علم بها ولم يعلم بكونه بالصرح أو علم بكونها بالصرح ولم يعلم بالحرمة أو علم بها وحصل اعراض عن ذكر أو كانت الخطبة محرمة كأن خطب في عدة غيره فلا تحرم خطبته اذ لا حق (٣٣١) للاول في الاخير ولستقوط حقه

في التي قبلها والاصل
الاباحة في البقية ويعتبر
في التحريم أن تكون
الاجابة من المبررات
كانت غير مجبرة ومن
وليها المجران كانت مجبرة
ومنها مع الولي ان كان
الخطيب غير كفء ومن
السيدان كانت أمة غير
مكاتبه ومنه مع الامتنان
كانت مكاتبه ومع المبعضة
ان كانت غير مجبرة والا فمع
وليها ومن السلطان ان
كانت مجنونة بالغة ولا أب
ولا جد وقولي على علم مع
جائز من زياتي وتعييري
باغراض أعم من تعبيره
بأذن (ويجب) كما عبر
به في الاذكار وغيره
(ذكر عيوب من أريد
اجتماع عليه) لما كنه
أو نحوها كعامله وأخذ
علم (ليريد) ليصدر بذلك
للنصيحة سواء استشير
الذاكر فيه أم لا فتعيري
بما ذكرنا من أعم من قوله
ومن استشير في خاطب
ذكر ما ربه بصدق (فان
اندفع بدونه) بأن لم يحتج
الى ذكرها أو احتج
لذكر بعضها (حرم) ذكر

المعمول (قوله وبصراحتها) أي الاجابة كما هو في النسخ الصحيحة وتصرح به عبارة مر وما في بعض النسخ من قوله وبصراحتها غير صواب فاحذر لان الخطبة لا يشترط صراحته (قوله) وكانت الخطبة محرمة (بجملتها) الصور الخارجة تسمية لكنه لم يرتب في المفاهيم لقصد الاختصار (قوله) والاصل الاباحة في البقية (غير ظاهر في الاولى) لان الاصلية الاباحة لا يحتاج لها الا اذا فقد الدليل والدليل هنا موجود وهو الاجماع المتقدم في قوله اجماعا فبهم لان الاولى داخلية في قول المتن تحمل خطبة خلية الخ (قوله) ومن وليها المجر (لو أجاب المجر ثم مات فهل تبطل أو لا الا قرب الأول شورى) (قوله) ان كانت غير مجبرة (أي) وكان الخطيب كفأ من ل دليل ما بعده (قوله) ومنها مع الولي (أي) ولو غير مجبرة حل (قوله) ان كانت مكاتبه (أي) كتابة صحيحة (قوله) ومن السلطان الخ (قوله) فالصورة نمائية (قوله) ذكر عيوب (من نفسه) أو غيره وان لم تثبت الخيارات والمراد العيوب الشرعية والعرفية كالفقير والتقير بدليل ما في الحديث وأما معاوية فصعلوك أي فقير لا مال له حل وسبب ذلك ان فاطمة بنت قيس استشارت النبي عليه الصلاة والسلام في تزويج أبي جهل أو معاوية فقال لها أما أبوجهم فلا يضع العصا عن عاتقه كناية عن كثرة ضربه وأما معاوية الخ وهذا أحد أنواع الغيبة الجائزة من ل (قوله) ليحذر (متعلق بذكر واللام للتعليل وكذا قوله لم يده متعلق به ولا مه للتعدينية قوله) بذلال للنصيحة متعلق بيجب شيخنا والظاهر ان ليحذر علة ليجب وقوله بذلال لعل مع علته (قوله) أولى وأعم الخ (وجه الاولوية) أن التعبير بالاستشارة يوهم أنه بدونها لا يجب ذكر العيوب وأيضاً قوله ذكر لا يدل على الوجوب ووجه العموم شموله غير الخطيب (قوله بصدق) إشارة الى أنه لا بد من قصد النصيحة لا الواقعة حل أي الخوض في عرضه ويشترط ذكر عيوب ما استشير لاجله فاذا استشير في نكاح ذكر العيوب المتعلقة به لا المتعلقة بالبيع مثلاً (قوله) بان لم يحتج (كان) يكتفي بقوله هو لا يصلح حل (قوله) أو احتج الى ذكر بعضها (ولو ما فيه جرح كزناوا ظاهراً به لا بعداً فافلا يجد وأما اذا أخبر بذلك عن نفسه فالظاهر أنه يحذر لان له عنه مندوحة وهي الترك وذاتين ذكر ذلك فيه قالوا لا يذ كذا بل يستر على نفسه حل (قوله) وشئ من البعض الآخر (ويذكر) لا يخف فالاخف وبحت حجج كشيخنا أنه اذا استشير في نفسه ولم يكتفوا منه بقوله أنا لا أصل يذ كذا كل مذموم فيه شرعاً وعرفاً حل (قوله) وسن خطبة (وهي) كلام مفتتح بحمد محتتم بدعاء ووعظ زي كأن يقول ما روى عن ابن مسعود موقوفاً أو مرفوعاً أي كافي على مر ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه بإيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى قوله رقيباً وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة شرح البهجة للشارح (قوله) قبل خطبة (أي) قبل تمامها من حيث جوابها فيشمل الصادر من الزوج ومن الولي فاندفع ما يقال ان خطبة الولي ليست قبل الخطبة بل بعدها وحاصل الدفع أنها اشتملت على اجابة الخطبة كانت قبل تمامها (قوله) فيحمد الله الخطيب الخ (أي) الزوج

شيء منها في الاول وشئ من البعض الآخر في الثاني وهذا من زيادتي (وسن خطبة) بضم الخاء (قبل خطبة) كسر ها (و) أخرى (قبل عقد) خبر أبي داود وغيره كل أمر ذي بال وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أي عن البركة فيحمد الله الخطيب ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله تعالى ثم يقول جئكم خاطباً كرى بكم

أو فتانكم ويخطب الولي كذلك ثم يقول لست بمغوب عنك أو نحو ذلك وتحصل السنة بالخطبة قبل العقد من الولي أو الزوج أو أجنبي (ولو أوجب الولي) العقد (خطب) (٣٣٢) زوج) خطبة (قصيرة) عرقاً (قبل صبح) العقد مع الخطبة الفاصلة بين

الايجاب والقبول لانها مقدمة القبول فلا تقطع الولاء كالاقامة وطلب الملاء والتيمم بين صلاتي الجمع (لكنها لا تسن) بل يسن تركها كما صرح به ابن يونس لكن النووي في الروضة تابع الرافعي في أنها تسن وجعلها في النكاح أربع خطب خطبة من الخطاب وأخرى من المجيب الخطبة وخطبتان للعقد واحدة قبل الايجاب وأخرى قبل القبول أما إذا طالت الخطبة التي قبل القبول أو فصل كلام أجنبي عن العقد بأن لم يتعاق به ولو يسيراً فلا يصح العقد لا شعاعه بالأعراض (درس) (فصل) في أركان النكاح وغيرها (أركانه) خمسة (زوج وصيغة وشروط فيها) أي في صيغته (ما) شرط (في) صيغة (البيع) وقد مر بيانه ومنه عدم التعليق والتأقيت فلا بشر بولده ولم يفتن صدق المشر فقال ان كان أنتي فقد تزوجتكها فقبل أو نكح الى شهر لم يصح كالبيع بل أولى

أوليه أو نائبه وقوله خاطباً كرميتمكم إلى أولاني أو لزيد مثلاً حل (قوله أو فتانكم) هي الشابة عرش (قوله قبل العقد) أي عند ارادة التلفظ به حل (قوله خطب زوج) ليس بقيد بل مثله الاجنبى حل (قوله كالاقامة) أي الصلاة وقوله بين صلاتي الجمع راجع للثلاثة ويتقيد بما إذا لم يطل الفصل شيخنا (قوله أما إذا طالت الخطبة) وضبط القفال الطول بأن يكون زمنه لو سكتا فيه لم يخرج الجواب عن كونه جواباً حل والاولى ضبطه بالعرف كافي شرح مـ والظاهر أنه يضر الفصل بقول الولي قل قبلت قياساً على البيع بالاولى لان النكاح يحتاج له اهـ شيخنا (قوله أو فصل كلام الخ) مفهوم الفاء في قوله خطب وقوله فقبل (قوله ولو يسيراً) منه قول الموجب استوص بها اهـ حل (فصل في أركان النكاح وغيرها) وهو قوله ويتبين بطلانه الخ (قوله وشاهدان) جعلهما شرطاً كافي الغزالي أولى من جعلهما ركناً لخروجهما عن الماهية شرح مـ وجعلهما المصنف ركناً واحداً دون الزوجين لان أحدهما في الشروط بخلاف الزوجين فالكل منهما شرطاً ونحوه (قوله وشروط فيها) بدأ بالصيغة لطول الكلام عليها ولا يضر أن كثيراً ما يعللون تقديم الشيء بقوله الكلام عليه لان النكاح لا يتراحم حل وينعقد نكاح الاخرس بإشارته التي لا يختص بفهمها الفطن وكذا بكتابه على ما في المجموع وهو محمول على ما إذا لم تكن له إشارة مفهومة وتعذر توكيله لا ضراره حيث تدبره بحق بكتابه في ذلك إشارته التي يختص بفهمها الفطن اهـ شرح مـ (قوله ومنه عدم التعليق) نص عليها كذا الأصل لها وليفرع عليها ما بعده (قوله ولم يفتن صدق المشر) هو ملحق ليس بخط الشارح ولا خط ولده فهو مضر لان مفهومه أنه إذا تيقن صدق المشر بالولد يصح وليس كذلك وإنما هو إذا بشر بنت عرش وعبارة حل قوله ولم يفتن صدق وكذا ان يفتن وخروج بولده مالو بشر بأنتي وطن صدق المشر فإنه يصح لانه لا تعاقق وتكون ان بمعنى إذ (قوله أو نكح الى شهر) وكذا الى ما لا يبقى كل منهما اليه كالف سنة خلافاً للقبيني حيث قال إذا أفت بمدة عمره أو عمرها صح لانه نصريح بمقتضى الواقع ورد بأن التعليق بذلك يقتضي رفع آثار النكاح بالموت وهي لا ترتفع به بدليل أن له أن يغسلها فرقعها به مخالف لمقتضاء حل (قوله كالبيع) قدمه لانه يشمل الصورتين وقوله لا اختصاصه بمزيد احتياط أي بدليل اشتراط الاشهاد فيه اهـ حل وقوله وللهي دليل على الثانية (قوله وللهي عن نكاح المتعة) وهو النكاح لاجل وجازاً ولا رخصة للضرر ثم حرم عام خير ثم جاز عام الفتح وقبل حجة الوداع ثم حرم أبداً بالنص الصريح الذي لو بلغ ابن عباس لم يستمر على حله مخالفاً كافة العلماء زى وهو أحد أمور أربعة تكرر النسخ لها فنظمها بعضهم في قوله وأربع تكرر النسخ لها * جاءت بها النصوص والآثار فقبلة ومتعة وخمرة * كذا الوضوء مما مس النار

زاد بعضهم خامساً وهي الحر الأهلية وادعى أنها التي في النظم بدل الخمرة (قوله أولى من اقتصاره الخ) وجه الاولوية أن تعبيره بذلك يوهم أنه لا يعتبر غير عدم التعليق والتأقيت من الشروط (قوله ولفظ ما يشترق من تزويج أو انكاح) كزوجتك أو أنكحتك وأطلق البلقيني عنهم عدم الصحة في مضارعهما ثم بحث الصحة إذا نسخ عن معنى الوعد بأن قال أزوجك الآن وكأنا من زوجك وان لم يقل

الآن

لا اختصاصه بمزيد احتياط وللهي عن نكاح المتعة في خبر الصحيحين سمي بذلك لان الغرض منه مجرد

التمتع دون التوالد وغيره من أغراض النكاح وتعبيري بما ذكر أولى من اقتصاره على عدم التعليق والتأقيت (ولفظ) ما يشترق من (تزوج أو انكاح)

ولو بجمية) يفهم معناها

العاقدان والشاهدان

وان أحسن العاقدان

العربية اعتبارا بالمعنى

فلا يصح بغير ذلك كلفظ

بيع وتعليك وهبة تخبر

مسلم اتقوا الله في النساء

فانكم أخذتموهن بأمانة

الله واستحلتم فروجهن

بكلمة الله (وصح) النكاح

(بتقديم قبول) على

إيجاب الحصول المقصود

(و تزوجني) من قبل الزوج

(و تزوجها) من قبل الولي

(مع) قول الآخر عقبه

(زوجتك) في الأول (أو

تزوجت) لها في الثاني لوجود

الاستدعاء الجازم الدال على

الرضا (لا بكنية) بتقدير

زده بقولي (في صيغة)

كأحلتك بنتي فلا يصح بها

النكاح بخلاف البيع إذ لا بد

فيها من النية والشهود ركن

في صحة النكاح كما س ولا

إطلاع لهم على النية أما

الكنية في العقود عليه

كما لو قال زوجتك بنتي فقبل

ونويامعينة فيصح النكاح

بها (و) لا (بقبلت) في

قبول لا تنفاه التصريح

فيه بأحد اللفظين ونيته

لاتفيد فلا بد أن يقول

قبلت نكاحها أو تزوجها

أو النكاح أو التزويج

أورضيت نكاحها على

ما حكاه ابن هيرة عن إجماع

الأئمة لأربعة وأيدهم

الآن خلافاً للبقيين في هذا لأن اسم الفاعل حقيقة في حال التكلم على الراجح فلا يوهم الوعد حتى يحتز
عنه بخلاف المضارع **(فرع)** لو قال جوزتك بالجيم بدل الزاي أو أناحتك بالهمزة بدل الكاف
صح وان لم تكن لغته على المعتمد شورى وحرف **(قوله ولو بجمية)** للرد وكذا قوله وان أحسن
العاقدان العربية والمراد ما يكون صريحاً في تلك اللغة كافي حل **(قوله يفهم معناها العاقدان)**
ولو بأخبار ثقة عارف حل أي أخبر بمعناها قبل إتيانها بها كافي شرح م **(قوله بأمانة الله)** أي
جعلكم الله تعالى أمناء عليهن ع ش و يصح أن يراد بالأمانة الشريعة أي شريعة الله ويكون قوله
واستحلتم الخ من عطف الخاص على العام وكلمة الله ما ورد في كتابه من النكاح والتزويج لانهما
الواردان فيه والقياس ممتنع لأن في النكاح ضرب با من التعبد حل خلافاً لحنفية حيث قاسوا عليهما
وهبتك وما كنتك **(قوله بتقديم قبول)** كأن يقول قبلت نكاح فلانة أو تزوجها أو رضيت نكاح
فلانة أو أحيته أو أردته لأن هذه الصيغ كافية في القبول كما يأتي لأفعلت ولا يضر من عامي فتح التاء
وكذا من العالم على المعتمد عند شيخنا لأن الخطأ في الصيغة ذالم يخفى بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في
الاعراب والتذكير والتأنيث اه حل وعبرة م ولا يضر فتح تاء التكلم ولو من عارف ولا ينافي ذلك
عدمهم أنعمت بضم التاء وكسرها محيلاً للمعنى لأن المدار في الصيغة على التعارف في محاورات الناس
ولا كذلك القراء **(قوله أو تزوجتها)** أشار بتقدير الضمير إلى أنه لا بد من الإتيان بدال عليهما من نحو
اسم أو ضمير أو اسم إشارة م **(قوله لوجود الاستدعاء الجازم)** بخلاف ما لو قال الزوج تزوجني
أو زوجتي أو زوجهما مني وما لو قال الولي تزوجها أو تزوجتها لم يصح لعدم الجزم ولو قال الولي للزوج قل
تزوجتها لم يصح لانه استدعاء للفظ لا للتزويج حل **(قوله لا بكنية)** أي لأنها لا تأتي في لفظ التزويج
والانكاح والنكاح لا ينعقد إلا بهما ومن الكنية ز وجك الله بنتي كما نقله النووي عن الغزالي **(قوله)**
كأحلتك) فيه أن هذا ليس من ألفاظ النكاح اه حل فكان الأولى أن يشمل بقوله أو زوجك بنتي
ولم يقل الآن ويستثنى من عدم الصحة بالكنية كتابة الأخرس وكذا إشارته أنني اختص بفهمها
القطن فاهما كنياتان وينعقد بهما النكاح منه تزويجاً وتزويجاً اه من شرح م وع ش عليه
من موانع ولاية النكاح وبعضهم منع انعقاده بالكنية مطلقاً حتى في هاتين الصورتين قال ولا ينعقد
نكاح الأخرس بالإشارة إلا إذا كان يفهمها كل أحد قال م فيما يأتي فان لم يفهم إشارته أحد زوجه
الاب فالجد فالحاكم **(قوله فلا يصح بها النكاح)** ولو توفرت القران على النكاح ولو قال نويت بها
النكاح ولا ينبغي أن جوزتك يخل بالمعنى حر اه حل **(قوله بخلاف البيع)** ولا يشترط أن يتوافقا
لفظاً فلو قال زوجتك فقال قبلت النكاح صح اه حج **(قوله في العقود عليه)** من زوج أو زوجة
كما لو قال زوجتك بنتي أو زوج بنتك ابني وهذه يشملها المتن أي مفهومه ولا يشملها قوله في العقود عليه
بناء على أن الزوج غير معقود عليه بل في حكمه الآن يقال هذه أولى بالحكم ع ش **(قوله ونويامعينة)**
يؤخذ منه أنها لو اختلفا في النية بطل العقد وهو ظاهر ع ش على م فلو طالب الزوج إحدى البنات
بعدموت الاب فقال أنت المعينة وشهدت الشهود بذلك فقالت لست المعينة صدقت بيمينها لأن الشهود
لا اطلاع لهم على النية وكذا لو قال لها شهود أنت المقصودة وسمى الولي غيرك غلطاً فالقول قولها يميمها
لأن الأصل عدم الغلط كما قاله ع ش على م فالظاهر أن نكاح الثانية لا يصح أيضاً لعدم شهادة
الشهود عليه تدبر **(قوله ولا بقبلت)** أو قبلته حل **(قوله قبلت نكاحها)** المراد بالنكاح الانكاح
وهو التزويج ليطابق الإيجاب ولاستحالة معنى النكاح إذ هو المركب من الإيجاب والقبول كافي شرح

الزركشي بنص في البويطي

(٣٣٤)

(و) لا يصح (نكاح شغار) للنهي عنه في خبر الصحيحين (كزوجتكها)

هو أعم من قوله وهو زوجتكها أي بنتي (على أن تزوجني ببتك وبضع كل منهما) (صداق الاخرى فيقبل) ذلك وهذا التفسير مأخوذ من آخر الخبر المحفل لأن يكون من تفسير النبي صلى الله عليه وسلم وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي أو من تفسير نافع الراوي عنه وهو ما صرح به البخاري فيرجع اليه والمعنى في البطلان به التشريك في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة وصداق الاخرى فأشبه تزويج واحدة من اثنين وقيل غير ذلك (وكذا) لا يصح (لو سميامعه) أي مع البضع (مالا) كان قيسل وبضع كل واحدة وألف صداق الاخرى (فان لم يجعل البضع صداقا) بأن سكت عن ذلك (صح) نكاح كل منهما لا شفاء التشريك المذكور ولانه ليس فيه لا شرط عقد في عقد وهو لا ينفك النكاح ولكل واحدة مهر المثل لفساد المسمى (و) شرط (في الزوج حل واختيار وتعيين وعلم بحل المرأة) فلا يصح نكاح محرم ولو بوكيله غير مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا مكره وغير معين

مر (قوله نكاح شغار) عطف على العامل المقدر قبل قوله لا بكنابة لان المعنى لا يصح بكنابة وسمى شغارا من قولهم شغار البلد عن السلطان اذا خلا عنه خلوه عن بعض شرائطه أو من قولهم شغار الكلب اذا رفع رجله ليبول فكأن كلا منهما يقول لا آخرا لرفع رجل ابنتي حتى أرفع رجل ابنتك شرح الروض (قوله فيقبل ذلك) بأن يقول تزوجتها وزوجتك بنتي قال الشيخ أي سم ظاهره البطلان وان لم يقل أي القابل ذلك أي وبضع كل صداق الاخرى وقد يقال اذا لم يقل ذلك سقط جعل البضع صداقا لما تقدم أنه اذا سكت القابل عن ذكر المهر الذي ذكره الموجب يرجع الى مهر المثل ويسقط أثر ذلك الموجب لبطلان فينبغي الصحة حيث لا يذكر البضع حيث لا يذكره تأمل شورى وقوله لان ذكرا البضع أي من الموجب وقوله حيث لا يذكره البضع أي من الموجب (قوله مأخوذ) لو قال مذكور كان أولى اه برماوى لان التفسير مذكور في آخره صريحاً يكون من بمعنى في (قوله المحتمل) صفة لا آخرا ولا تفسير (قوله فيرجع اليه) أي الى التفسير وان كان من تفسير الراوى لانه أعلم بتفسير الخبر من غيره اه شرح التحرير زى (قوله والمعنى في البطلان به) الاولى في بطلانه الا أن يجعل الباء بمعنى في (قوله حيث جعل مورد النكاح امرأة) وهي صاحبة أي البضع فتد جعل معقودا عليه فيستحقه الزوج وقوله وصداق الاخرى أي فتستحقه الاخرى لان صداق المرأة لها بنت المتكلم في المثال المذكور صارت مشتركة بين المخاطب باعتبار كونها زوجته وبين بنته باعتبار كون بضعها صداقا لها وكذا يقال في بنت المخاطب فظهر قوله أشبه تزويج الخ بجامع الاشتراك في كل ح ف (قوله وقيل) أي في بيان المعنى في البطلان حل وقوله غير ذلك وهو التعليق (قوله بأن سكت عن ذلك) أي عن جعل البضع صداقا أي مع تسمية المال لقوله الآتي لفساد المسمى زى كأن يقول زوجتك بنتي على أن تزوجني ببتك وصداق كل واحدة ألف وانما فساد المسمى الذي هو ألف بالنسبة للعقد الاول لانه جعل ألف ورفق العقد الثاني صداقا والرفق غير معلوم فيكون الصداق كله مجهولا فيرجع الى مهر المثل وانما فساد بالنسبة للعقد الثاني لانه مبني على الاول والمبني على الفساد فساد فلو علمنا فساد الاول فالظاهر صحة الثاني تقرير شيخنا وبعضه في حل وقال حجج بأن قال زوجتك بنتي على أن تزوجني ببتك ولم يزد فيقبل كاذكر اه وفيه أن وجوب مهر المثل في ذلك لعدم ذكر المهر لالفساد المسمى حل اللهم الا أن يقال مراده بفساد المسمى ولو بالقوة لان قوله على أن تزوجني كانه قائم مقام المسمى (قوله ولانه ليس فيه الخ) ان قلت شرط عقد في عقد مبطل في نظيره من البيع ونحوه فلم لم يبطل هنا قلنا النكاح لا يتأثر بالشروط الفاسدة لانه معاوضة غير محضنة س ل (قوله وعلم بحل المرأة) يرد عليه من بينه وبينها رضاع وشك هل هو خمس أو أقل فانه يحل له نكاحها مع أنه ليس عالم بالحله الا أن يقال المراد بالعلم بحل المرأة لعدم العلم بحرمتها عليه مع عدم معارض للحل فلا يرد عليه من شك في انقضاء عدتها حيث لم يصح نكاحها مالم يتبين خلافه لان الاصل بقاء المانع وهو العدة أو يقال انه شرط لجواز الاقدام فلا ينافي أنه اذا ظن محرمتها أو عدم خلوها من العدة أو الزوج فتبين خلافه بعد العقد أنه يصح اعتبارا بما هو في نفس الامر فقوله ولا من جهل حلها أي لا يصح نكاحها مالم يظن المانع فتبين خلافه والاصح على المعتمد كما يؤخذ من شرح م وصرح به حل خلافا لما في الشورى (قوله ولا مكره) أي بغير حق لما اذا كان بحق كان أكرهه على نكاح المظلومة في القسم فيصح حل بأن ظلمها هو فتعين عليه نكاحها ليبيت عندها ما فاتها (قوله وفي الزوجة حل وتعيين) لا يشترط في انعقاد النكاح على المرأة المنتقبة أن يراها الشاهدان قبل العقد فلو عقد عليها

كالبيع ولا من جهل حلها احتياطا لعقد النكاح (وفي الزوجة حل وتعيين

وهي

وخلوهما من أي من نكاح وعدة فلا يصح نكاح محرمة للخبر السابق ولا إحدى المرأتين إلا بهما ولا منكوحة ولا معتدة من غيره لتعلق حق الغير بها واشتراط غير الحل فيها وفي الزوج من زيادتي (وفي الولي (٣٣٥) اختيار) وهو من زيادتي (وقد

مانع) من عدم ذكورة ومن احرام ورق وصبا وغيرها مما يأتي في موانع الولاية فلا يصح النكاح من مكره وامرأة وخشئي ومحرم وصبي ومجنون وغيرهم مما يأتي مع بعضهما (وفي الشاهدين ما) يأتي (في الشهادات) هو أعم مما ذكره (وعدم تعيين) لهما أو لأحدهما (للولاية) وهو من زيادتي فلا يصح النكاح بحضرة من اتفق فيه شرط من ذلك كان عقد بحضرة عبيدين أو امرأتين أو فاسقين أو أصميين أو أعميين أو خنثيين نعم إن باناً ذكرين صحيح ولا بحضرة متعینين للولاية فلو وكل الأب أو الأخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح وإن اجتمع فيه شروط الشهادة لأنه ولي عاقد فلا يكون شاهداً كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر احضار الشاهدين بل يكفي حضورهما كما شمله إطلاق المتن ودليل اعتبارهما مع الولي خبر ابن حبان لأن نكاح الأبوي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على

وهي منتقبة ولم يعرفها الشاهدان لم يصح لأن استماع الشاهد العقد كاستماع الحاكم الشهادة قال الزركشي محله إذا كانت مجهولة والأصح وهي مسئلة نفيسة والقضاة الآن لا يعلمون بها فأنهم يزجون المنتقبة الحاضرة من غير معرفة الشهود لها كتفاء بحضورها وإخبارها اه عميرة وعبرة مر في الشهادات قال جمع لا ينعقد نكاح منتقبة إلا أن عرفها الشاهدان اسماً ونسباً أو صورة وقال حج وقل على الجلال المحلى لا يشترط رؤية المجهولة بل تكفي الشهادة على جريان العقد بينهما وبين الزوج اه وفيه أنه إذا حصل منها إنكار للعقد فلا يصح شهادتهما بأنهاز وجته لعدم علمهما بها لكن يؤيد كلامهما صحة النكاح باني الزوجين أو عدو بهما مع عدم صحة شهادتهما بثبوتة عند الإنكار (قوله وخلوهما من) فلو ادعت أنها خلية من نكاح أو عدة جاز تزويجهما لم يعرف لها نكاح سابق فإن عرف لها وادعت أن زوجها طلقها أو مات وانقضت عدتها جاز لوليها الخاص تزويجها ولا يزوجهما الولي العام وهو الحاكم إلا بعد ثبوت ذلك عنده كما قال زى (قوله من عدم ذكورة) عدم من المانع باعتبار مدلوله وهو الانوثة والخنوثة اذ هما وجوديان فلا يرد ما يقال إن المانع أمر وجودي فلا يصدق على عدم الذكورة (قوله مما يأتي) أي في الموانع وهو الرقيق والفاسق ومحجور السفه ومختل النظر ومختلف الدين فهي خمسة وقوله مع بعضهما وهي الثلاثة الأخيرة أي المحرم والصبي والمجنون (قوله ما يأتي في الشهادات) ومنه ابصار الشاهد العاقدين حالة العقد كما ذكره مر هناك وقال هنا ومثل العقد بحضرة الاعمي في البطلان العقد بظلمة شديدة أي لعدم علمهما بالموجب والقابل والاعتماد على الصوت لا نظره فلو سمعوا لا يجاب والقبول من غير رؤية الموجب والقابل ولكن جزأني أنفسهما بأنهما فلا ن ذفلان لم يكف للعادة المذكورة ع ش على مر ويحرم على الشخص العالم بنفسه نفسه تعرض للشهادة (قوله وعدم تعيين لهما) مثال تعيينهما مع الولاية أخوان أذنت لهما معاً أن يزوجاها (قوله نعم إن باناً ذكرين صحيح) كما لو بان الولي ذكر انحلاف العقد عليه أوله كان عقد على خشئي أوله فبان أنني أؤذ كراو الفرق أن الشهادة والولاية مقصودان لغيرهما بخلاف الزوجين فاحتيط لهما شو برى ويقاس على الخنثيين غيرهما إذا تبين وجود الاهلية في نفس الامر وتشترط هذه الشروط حال التحمل بخلاف شاهد غير النكاح فانها تعتبر فيه حال الاداء زى (قوله المنفرد) قضيته أن الأخ لو لم يتعين كواحد من ثلاثة أخوه اذا وكل أجنبياً يصح أن يحضر مع آخر وفيه نظر والمصرح به في الروض وشرحه عدم الصحة أي وصورة المسئلة أنها أذنت لكل أن يزوجهما بخلاف ما لو زوج أحدهم وحضر الآخران فانه يصح اه حل أي وقبل أذنت له فقط فيؤخذ منه أن مفهوم المنفرد فيه تفصيل (قوله كالزوج) أي فلا يجوز أن يوكل في القبول ويحضر مع شاهد آخر فهو تنظير وذلك لأن الوكيل سفير محض فكأن الموكل هو العاقد (قوله ووكيله نائبه) أي والحال أن وكيله نائبه حل (قوله والمعنى في اشتراطهما) هذا لا يناسب ما تقدم من عدم لهما ركن إلا أن يقال جرى هنا على طريقة الغزالي أو مراده بالشرط ما لا بد منه (قوله أي ابني كل منهما) بأن كانا أخوين شقيقين وسكت عن ابني أحدهما وهما كإبني كل منهما حل (قوله بهما) أي الابنين والمدون وقوله في الجملة أي في غير هذه الصورة والألف لبيان أن لا يصح نكاح الابن يثبت به ذلك

غير ذلك فهو باطل والمعنى في اشتراطهما الاحتياط للأبضاع وصيانة للأنسكة عن الجلود (وصح) النكاح ظاهر أو باطنا (باني الزوجين) أي ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعدو بهما) أي كذلك لثبوت النكاح بهما في الجملة (و) صح (ظاهراً) التقييد به تبعاً للسبكي وغيره من زيادتي

(مستورى عدالة) وهما المعروفان بهما ظاهر الا باطنانه يجرى بين اوساط الناس والعوام ولوا اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا الى معرفتها ليحضروا من هو منتصف (٣٣٩) بها فيطول الامر عليهم ويشق (لا بمستورى اسلام وحرية) وهما من

لا يعرف اسلامهما وحريةهما ولومع ظهورهما بالدار وذلك بأن يكونا بموضع يختلط فيه المسلمون بالكفار والاحرار بالارقاء ولا غالب أو يكونا ظاهري الاسلام والحرية بالدار بل لا بد من معرفة حالهما فيهما باطنا لسهولة الوقوف على ذلك بخلاف العدالة والفسق وكستورى الاسلام مستورا البلوغ (ويتبين بطلانه) أى النكاح (بحجة فيه) أى فى النكاح من بينة أو علم حاكم فهو أعم وأولى من قوله بينة (أو باقرار الزوجين فى حقهما) بما يمنع صحته كفسق الشاهد ووقوعه فى الردة لوجود المانع وخروج زيادته فى حقهما حق الله تعالى كأن طلقها ثلاثا ثم اتفقا على عدم شرط فلا يقبل اقرارهما لنتهمته فلا تلحق الا بمحل كما فى الكافى للخوارزمي قال ولوا قاما عليه بينة لم تسمع قال السبكي وهو صحيح اذا أراد نكاحا جديدا كما فرضه فلوا أراد التخلص من المهر أو أرادت بعد الدخول مهر المثل أى كان أكثر من المسمى فينبغى

النكاح فاكتموا يكون الشاهد ثبت به النكاح فى الجملة أى فى بعض الصور وكتب أيضا أى فى غير نكاحهما فلا يثبت النكاح بمن ذكر فلوا دعت عليه زوجية وأنكر وأقامت ابنيهما أو عدو بهما شهداء عليه بذلك لم تقبل شهادتهما لوجود المانع وهو العداوة وشهادة الابنين لأمهما وأحد هما ولو ادعى عليها زوجية وأنكرت وأقام من ذكر شهداء عليها بذلك لم تقبل أيضا لوجود المانع وفى كلام حج وقد تصور قبول شهادة الابن أو العتق فى هذا النكاح بعينه فى ضرورة وهى شهادة الحسبة حل (قوله بمستورى عدالة) أى عند الزوجين شوبرى (قوله لأنه يجرى بين اوساط الناس) امل المراد بالاوساط ماعدا الولاية والعوام كطلبة العلم والعوام أدنى مرتبة قال حل وأخذ منه أنه لو أراد أن يعقده الحاكم اعتبر العدالة الباطنة لسهولة معرفتها عليه بمراجعة الزكيات وقال المتولى لافرق لان ما طريقه المعينة يستوى فيه الحاكم وغيره واعتمده شيخنا (قوله لا بمستورى اسلام وحرية) فان بان الاسلام أو الحرية أو البلوغ صح شوبرى أى بان انعقاده (قوله ولومع ظهورهما) أى ظهور اسلامهما وحريةهما أى ولو كانا مسلمين وحرين بحسب الظاهر من الدار بأن كانا القبطيين فى دار مسلمين أحرار (قوله وذلك بأن يكونا بموضع الخ) بيان لما قبل الغاية وقوله أو يكونا ببيان لما بعدها (قوله ولا غالب) ليس بقيد عرش (قوله فيهما) أى لاسلام والحرية (قوله فيه) متعلق بمحذوف صفة للحجة والتقدير بحجة مقبولة فيه (قوله فهو أعم وأولى) ووجه الاولوية أن التعبير بالبينة يشمل الرجل مع المرأة وهو غير مراد لان النكاح ليس عمال ولا يرجع اليه حتى يثبت بهم عرش ووجه العموم شموله علم الحاكم (قوله فى حقهما) متعلق ببطلانه وقوله بما يمنع تنازعه قوله بحجة وقوله أو باقرار الخ وأخذه من قول المتن بعد الشاهدين بما يمنع صحته فهو راجع للكل (قوله فلا يقبل اقرارهما) نعم ان علما المفسد جازهما العمل بقضيته باطنا لكن اذا علم الحاكم هما فرقا بينهما اشرح مر وحرف (قوله ولوا قاما الخ) خرج به ما لو قامت بينة تشهد بحسبة فانها تسمع زوى ومحل سماعها عند الحاجة اليها كأن طلق شخص زوجته ثلاثا وهو يعاشرها ولم تعلم اليينة بالطلاق ثلاثا وظنت أنه يعاشرها بحكم الزوجية فشهدت ببطلان النكاح عند القاضي أما اذا لم تدع اليها حاجة فلا تسمع به عليه الوالد شرح مر وعش عليه وعبرة حل وأما بينة الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حينئذ لان شهادتها بفسق الشاهدين موافق لدعواهما وقد يصور ذلك بما اذا عاشر أم الزوجة بعد طلاقها ثلاثا قبل الدخول حتى تكون معاشرته لامها حراما لان أم الموطوءة بشبهة تجوز معاشرتها معاشرة المحرم اذا يحرم نكاحها فشهدت بينة الحسبة أن هذا الرجل لا يجوز له معاشرة من ذكر لان نكاحه لبيتها كان فاسدا لان شهود المقدسفة وحينئذ يلزم عدم صحة النكاح ويسقط التحليل لوقوعه بغير (قوله من المهر) أى من نصفه لان الفرض انه قبل الدخول بدليل ما بعده كأن طلقها قبل الدخول ثلاثا ثم أقام بينة على ما يمنع صحة العقد أو أراد بذلك التخلص من نصفه فانها تقبل ويسقط التحليل حينئذ لوقوعه تبعاً شوبرى (قوله فلا تؤثر) أى الاقرار وقوله كما لا يؤثر أى الاقرار وقوله فيه أى فى ابطاله شيخنا واعترض بان المتن شامل لما اذا كان الاقرار بعد الحكم بشهادتهما فالمقيس شامل للمقيس عليه فلا حاجة للمقياس ومن ثم لم يذكره مر ولا حج ويمكن أن ينخص المقيس عما اذا كان قبل الحكم بشهادتهما ورد عليه حينئذ انه قياس مع الفارق لان النكاح تقوى بعد الحكم بشهادتهما فلا يلزم

من

قبولها قلت وهو داخل فى قولى فى حقهما (لا) باقرار (الشاهدين بما يمنع صحته) أى النكاح فلا يؤثر

فى ابطاله كما لا يؤثر فيه بعد الحكم بشهادتهما لان الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما

على الزوجين فان أقر (الزوج) دون الزوجة (به فسخ) النكاح لا عترافه بما يثبت به بطلان نكاحه (وعليه المهران دخل) بها (والا فنصفه) اذ لا يقبل قوله عليه في المهر وقولي فسخ هو المراد بقوله (٢٣٧) فرق بينهما فهي فرقة فسخ لا طلاق فلا

تنقص عدد الطلاق كما لو أقر بالرضاع وتعييرى بما يمنع صحته أعم من تعبيره بالفسق (أو) أقرت (الزوجة) دون الزوج (بخلل في ولي أو شاهد) كفسق (حلف) فيصدق لان العصمة يسد موهي تر يدفعها والاصل بقاؤها وهذه من زيادتي فان طلقت قبل دخول فلامهر لانكارها أو بعده فلها أقل الامر من من المسمى ومهر المثل وخروج بالخلل فيمن ذكر غيره كالمواقات الزوجة وقع العقد بغير ولي ولا شهود وقال الزوج بل هما فتحلف هي (قوله فان طلقت) أومات م (قوله فلامهر) قال ابن الرفعة اذا كانت محجورة سفة فان ذلك لم يسقط لفساد اقرارها في المال والامة كذلك قال في المهمات وسقوط المهر قبل الدخول ينبغي تقييده بما اذا لم تقبضه فان قبضته فليس له استرداده أي لانها تنقل به وهو ينكره خط (قوله فتحلف هي) المعتمد أن القول قول الزوج شورى فيحلف لان الراجح أن القول قول مدعى الصحة زي (قوله من يعتبر رضاها) ليس قيدا كما يعلم من كلامه بعد (قوله وانما لم يشترط الخ) نعم أفتى البلقيني كابن عبد السلام بأنه لو كان الزوج هو الخاكم لم يباشره الا ان ثبت اذنها عنده وأفتى البغوي بان الشرط أن يقع في قلبه صدق الخبر له بانها أذنت له وكلام القفال والقاضي يؤيده وعليه يحمل ما في البحر عن الاصحاح أنه يجوز اعتماد صبي أو سله الولي لغيره ليرزوج موليته والذي يتجه أنه يأتي هنا ما في عقده بمستورين اذ الخلاف إنما هو في جواز مباشرته لا في الصحة لما أمر أن مدارها على ما في نفس الامر شرح حج ومثله م (قوله الكافي في العقد) أي في جواز الاقدام عليه (قوله أو بينة) ينبغي أو اخبار من يشق به ولو فاسقا أو صبيًا عيذا حل (قوله وليها) أي أو وكيله (قوله أنه يسن أيضا) معتمد (درس) (فصل في عاقد النكاح) أي ثبوتها ونفيا (قوله وما يذ كرمه) أي كالتوقف على الاذن وكيفية الاذن من نطق أو غيره ع ش على م ر أي مع تزويج السلطان في حال غيبة الولي وعضله (قوله لا تعقد امرأة نكاحا) أي لا يكون لها دخل فيه والمراد بالنكاح أحد شقيه أي الايجاب والقبول قال حل الا اذا وليت الامامة العظمى فان لها أن تزوج غيرها لان نفسها كإمان السلطان لا يعقد لنفسه وانما يعقد له مأذونه من الولاية فهذه أولى وكذا بقية الموانع أي من الرق وغيره الا الكفر فقد ذكر وافي الامامة العظمى أنه لو تولاها كافر لا يزوج بها مسلمة (قوله لانفسها) أي ايجابا ولا غيرها قبولا واجبا حل فلو خالفت وزوجت نفسها سواء كان بحضرة شاهدين أم لا أو وكا من زوجها وليس من أولياها واجب على الزوج مهر المثل

من عدم تأثير الاقرار في ابطاله حينئذ عدم تأثيره في ابطاله قبل الحكم بشهادتهما الا أن يقال انه قياس أدون تأمل (قوله على الزوجين) أما في حقهما فيقبل وعبارة شرح م ر نعم له أثر في حقهما فلو حضرا عقدا ختما مثلثهما تروورناها سقط المهر قبل الدخول وفسد المسمى بعده فيجب مهر المثل أي ان كان دون المسمى أو مثله لأكثر ثلاث لا يلزم أنهما أو جبا باقرارهما حقا لماعلى غيرهما (قوله أقر الزوج به) أي بما يمنع صحته (قوله هو المراد بقوله فرق) أنه السبكي بالحكم بالبطلان وظاهره أنه لا بد من الحكم بالبطلان ولا يكفي قوله فرقت بينهما لكن تعبيره هنا بفسخ يقتضى أنه لا بد من فسخ وأن العقد الاول صحيح وليس كذلك حل أي بل يفسخ العقد من غير فسخ بمجرد الاقرار فلو قال انفسخ النكاح لكان أولى برماوى (قوله كالو أقر بالرضاع) التشبيه في الفسخ لا في عدم نقص الطلاق لانه لا يتأتى في الرضاع اذ لا تخل له به ذلك (قوله وتعييرى بما يمنع صحته) أي العائد عليه الضمير في به (قوله بخلل في ولي أو شاهد) فلا قال به أي بما يمنع صحته كما قال أو لامع أنه أخصر ثم ظهر أنه لو قال ما ذكر لشمعل ما لو قالت وقع العقد بغير ولي ولا شهود وقال الزوج بل هما فيقتضى أنه يحلف مع أنها هي التي تحلف على كلامه كما سيأتي نعم على المعتمد الآتي من أن الزوج يحلف في هذه أيضا يكون قوله به صوابا تأمل (قوله والاصل بقاؤها) لكن لومات لم تره شرح م ر (قوله فان طلقت) أومات م (قوله فلامهر) قال ابن الرفعة اذا كانت محجورة سفة فان ذلك لم يسقط لفساد اقرارها في المال والامة كذلك قال في المهمات وسقوط المهر قبل الدخول ينبغي تقييده بما اذا لم تقبضه فان قبضته فليس له استرداده أي لانها تنقل به وهو ينكره خط (قوله فتحلف هي) المعتمد أن القول قول الزوج شورى فيحلف لان الراجح أن القول قول مدعى الصحة زي (قوله من يعتبر رضاها) ليس قيدا كما يعلم من كلامه بعد (قوله وانما لم يشترط الخ) نعم أفتى البلقيني كابن عبد السلام بأنه لو كان الزوج هو الخاكم لم يباشره الا ان ثبت اذنها عنده وأفتى البغوي بان الشرط أن يقع في قلبه صدق الخبر له بانها أذنت له وكلام القفال والقاضي يؤيده وعليه يحمل ما في البحر عن الاصحاح أنه يجوز اعتماد صبي أو سله الولي لغيره ليرزوج موليته والذي يتجه أنه يأتي هنا ما في عقده بمستورين اذ الخلاف إنما هو في جواز مباشرته لا في الصحة لما أمر أن مدارها على ما في نفس الامر شرح حج ومثله م (قوله الكافي في العقد) أي في جواز الاقدام عليه (قوله أو بينة) ينبغي أو اخبار من يشق به ولو فاسقا أو صبيًا عيذا حل (قوله وليها) أي أو وكيله (قوله أنه يسن أيضا) معتمد (درس) (فصل في عاقد النكاح) أي ثبوتها ونفيا (قوله وما يذ كرمه) أي كالتوقف على الاذن وكيفية الاذن من نطق أو غيره ع ش على م ر أي مع تزويج السلطان في حال غيبة الولي وعضله (قوله لا تعقد امرأة نكاحا) أي لا يكون لها دخل فيه والمراد بالنكاح أحد شقيه أي الايجاب والقبول قال حل الا اذا وليت الامامة العظمى فان لها أن تزوج غيرها لان نفسها كإمان السلطان لا يعقد لنفسه وانما يعقد له مأذونه من الولاية فهذه أولى وكذا بقية الموانع أي من الرق وغيره الا الكفر فقد ذكر وافي الامامة العظمى أنه لو تولاها كافر لا يزوج بها مسلمة (قوله لانفسها) أي ايجابا ولا غيرها قبولا واجبا حل فلو خالفت وزوجت نفسها سواء كان بحضرة شاهدين أم لا أو وكا من زوجها وليس من أولياها واجب على الزوج مهر المثل

(٤٣ - (بجيري) - ثالث) عكسه وقضية التقييد بمن يعتبر رضاها أنه لا يسن الاشهاد على رضا المجبرة وقال الاذرى ينبغي أنه يسن خروجها من خلاف من يعتبر رضاها (فصل) في عاقد النكاح وما يذ كرمه (لا تعقد امرأة نكاحا) ولو باذن ايجابا كان أو قبولا لانفسها ولا غيرها

اذ لا يليق بمحاسن العادات دخولها فيه لما تقدم منها من الحياء وعدم ذكره أصلاً وتقدم خبر لانكاح الابولى وروى ابن ماجه خبر لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه (٣٣٨) الدارقطني باسناد على شرط الشيخين ومثلها الخنثى لكن لو زوج اخته

مختلفا في رجل يصح ذكره ابن المسلم وخرج بلا تعقد ماله وكلها رجل في أنها توكل آخر في تزويج موليته أو قال وليها وكفى عني من زوجك أو طلق فوكلت وعقد الوكيل فانه يصح (ويقبل اقرار مكلفة بنكاح لصدقتها) وان كذبها وإيها لان النكاح حق الزوجين فيثبت بتصادقهما كالبيع وغيره ولا بد من تفصيلها الاقرار فتقول زوجني منه ولي بحضور عدلين ورضاي ان كانت ممن يعتبر رضاها وهذا في اقرارها المبتدأ فلا ينافي ما سيأتي في الدعوى من أنه يكفي اقرارها المطلق فان ذلك محله في اقرارها الواقع في جواب الدعوى ولو كان احدهما رقيقا لاشترط مع ذلك تصديق سيده ولو أقرت لرجل ووليها الآخر عمل بالاسبق

(قوله ومحل هذا كله ما لم يحكم ما كماله) هل مثل حكم الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يلزمه المسمى ينبغي نعم اه سم على حج (قوله رجه الله ماله وكلها رجل) أي ولم يقل لها عن نفسه كاهو

بالوطء ولو في الدبر ان كان رشيداً ويجب أيضاً ان كان بكرة ان كانت بكر او لا يجب عليه الحد وان اعتقد التحريم سواء قلنا أم لا لشبهة اختلاف العلماء في صحة لنكاح ولكنه يعززان اعتقاد التحريم ومحل هذا كله ما لم يحكم ما لم يصحته والاوجب المسمى ولا تعزير ومحل أيضاً ما لم يحكم ما لم يطلانه والاوجب الحد من شرح م وحواشيه اه (قوله اذ لا يليق) قدم الدليل العقلي لانه شامل للزواج والقبول بخلاف النقل فانه خاص بالايجاب وقوله وعدم ذكره عطف مسبب على سبب قال حل أي عدم ذكره في العقد فلا ينافي ما يأتي في التوكيل في النكاح منها ولها (قوله وتقدم خبر) أي فيستدل به على كون المرأة لا تعقد نكاحاً ع ش وأصرح الأدلة على ذلك قوله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن بناء على كون الضمير في تعضلوهن للأولياء لما روى أن معقل بن يسار كان له أخت طلقها وزوجها وانقضت عدتها وأرادت أن تعود له بعقد جديد فامتنع أخوها من ذلك لانها لو كانت تتولى العقد بنفسها لم يكن للنهي عن العضل فائدة كذا قيل لكن يعكر على كونه أصرح الأدلة قوله أن ينكحن بناء على ان النكاح حقيقة في العقد (قوله لانكاح الابولى) وفي تزويجها نفسها خلو عنه فهو دال بمفهومه (قوله وروى ابن ماجه) أي به مع ما قبله لدفع ما يتوهم من ان الولي في قوله لانكاح الابولى فعيل يستوي فيه المذكور والمؤنث ولعمومه لانه نفى تزويجها نفسها ولغيرها ولانه أصرح في المراد ولانه على شرط الشيخين وقال حل خبر ابن ماجه يعني عما قبله اه شيخنا (قوله فوكلت) لا عن نفسها وهل المراد فقط أو ولومعه حور اه حل وقضية كلام المصنف لبطان في الاخيرة شوبرى وهي قوله ولومعه (قوله ويقبل اقرار مكلفة) وكذا عكسه أي اقرار مكلف به لمصدقته كما يؤخذ من زى وقوله مكلفة أي حرة ولوسفية وان كذبها شهود عينتهم لاحتمال نسيانهم م وكذا لو أنكر الولي الاذن بدون الكفء لاحتمال نسيانه حل (قوله لصدقتها) ولو غير كفء وقوله وان كذبها وليها أي ما لم تقر به لرجل وهو الآخر والاعمال بالاسبق كما يأتي (قوله فيثبت بتصادقهما) فلم يؤثر انكار الغير له واذا كذبها الزوج ليس لها أن تزوج حالاً بل لا بد من تطلق الزوج لها فاذا كذب الزوج نفسه في التكذيب لم يلغى العقد بظاهره وان ادعى أنه كان ناسياً عند التكذيب فلو كذبه وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها نفسها لانها أقرت بحق له عليها بعد انكاره ولا كذلك هو في الاولى وعبارة غيره قبل رجوعها اه حل (قوله من أنه يكفي اقرارها المطلق) لانه يستغنى عن تفصيلها بالتفصيل الواقع في الدعوى ويأتي ما ذكر في اقرار الرجل المبتدأ والواقع في جواب الدعوى فلا بد من التفصيل في الاول ويكفي الاطلاق في الثاني خلافاً لفرق بين الرجل وغيره زى وحل (قوله تصديق سيده) هل المراد تصديقه في النكاح أو في الاذن لانه الذي يملك به انشاء يراجع وكذا يقال في ولي السفية اه رشيدى على م وقيدى ارادة الاول بالنسبة للريقة لتوقف عقد النكاح على مباشرته له وارادة الثاني في الرقيق لانه بمجرد الاذن ارتفع عنه المانع وصار يصح منه العقد باستقلاله ومثله يقال في السفية تأمل (قوله ولو أقرت لرجل ووليها) أي المجرى والمناسب تأخير عن قوله ويقبل اقرار مجبر به (قوله عمل بالاسبق) أي في الاتيان لمجلس الحكم وان أسند الآخر التزويج الى تاريخ متقدم وذلك لانه بسبقه واقاره يحكم بصحته لعدم المعارض الآن فاذا حضر الثاني وادعى خلافاً كان مريداً لرفع الاقرار الاول وما حكم بثبوت لا يرتفع الابينة ع ش على م لكن تعبير الشارح بقوله فان أقرامعادون أن يقول ذهبوا وابتاعوا بما يفيد

خلافه

ظاهر عما يأتي بل أوله اه سم على حج (قوله وكذا لو أنكر الولي الاذن) ومثله انكار النكاح اه

سم على حج

خلافه إلا أن يقال أقرأ أي عند الحاكم (قوله فان أقرأ معاً) أو علم السبق دون عين السابق ولو جهل الحال وقف ان ربحى معرفته والابطال وفي كلام حج ان ذلك كالمعية فيقبل اقرارها بناء على قبول اقرارها في المعية وكالمعية ما لو علم السبق ثم نسي اه حل (قوله فلان كاح) ضعيف والمعتمد انه يعمل باقرارها دون اقرار وليها التعاق ذلك بيدها وحققها ولو قالت هذا زوجي فسكت وماتت ورثها مؤخذة لها باقرارها ولو ماتت لم ترثه ولو قال هدمز وجتي فسكتت وماتت ورثته مؤخذة له باقراره وان ماتت لم يرثها على النص (قوله السكرانة) هي لغة بني أسد لانهم يصرفون سكران ونظم ذلك بعضهم فقال

و باب سكران لدى بني أسد * مصروف أذبالاء عنهم اطرده

زى (قوله ويقبل اقرار مجبر) لم يقل هنا صدقة كالتى قبلها وم كالتى شارح فظاهرهما وان كذبه الزوج قل وهو بعيد فلا بد من تصديق الزوج كالتى قبلها والعبرة في كونه مجبراً بحالة الاقرار فلو لم يكن مجبراً حاله كان ادعى وهى ثيب انه زوجها حين كانت بكر لم يقبل اقراره لمجزمه عن الانشاء حينئذ اه شرح م (قوله على موليته) وان لم تصدقه كفى في شرح م (قوله لقد رنه على انشاءه) يعلم منه أنها لا بد أن تكون بكر او أن يكون الزوج كفاً لانه لا يكون مجبراً الا حينئذ (قوله ولأب) أى وان لم يل مالها لظرو سفة بعد رشد برماوى أى وحجر عليها التضى وهو لى مالها كما تقدم حل (قوله ظاهرة) بحيث لا تخفى على أهل محلها شو برى (قوله من نقد البلد) المراد به ما جرت العادة به فيها ولو عروضا برماوى (قوله موسر) أى بحال صداقها على المعتمد عند م خلافاً لما فى زى حيث قال موسر به أى بمهر مثلها على المعتمد فخرج المعسر ومنه مال الزوج الولى محجوره المعسر بنتاً باجبار ولبها طام بدفع أبو الزوج الصداق عنه بعد العقد فلا يصح لانه كان حال العقد معسر فالطريق أن يهب الاب ابنه قبل العقد مقدار الصداق ويقبضه له ثم يزوجه وينبى أن يكون مثل الهبة لا الولد ما يقع كثيراً من أن الاب يدفع عن الابن مقدم الصداق قبل العقد فانه وان لم يكن هبة الا أنه ينزل منزلتها بل قديديعى انه هبة ضمنية للولد فان دفعه لولى الزوجة فى قوة أن يقول ما سكت هذا الابن ودفعته لك عن صداق بنتك الذى قدرها ع ش على م فى باب الكفاءة وفيه أيضاً بى مالوقال لى المرأة لولى الزوج زوجت بنتى ابنك بمائة قرش مثلاً فى ذمتك فلا يصح وطريق الصحة أن يهب الصداق لولده ويقبضه له وهل استحقاق الجهات كالامامة ونحوها كاف فى اليسار لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل حال الصداق أم لافيه نظر والا قرب الاول أخذاً مما قالوه فى باب التفليس من أنه يكف التزول عنها ومثل ذلك ما لو تجمل له أى تحصل له فى جهة الوقع والديوان أى ديوان المرتزقة ما بى بذلك وان لم يقبضه لانه كالوديعة عند الناظر والحاصل أن الشروط سبعة أربعة للصحة وهى أن لا يكون بينها وبين وليها عداوة ظاهرة ولا بينها وبين الزوج عداوة وان لم تكن ظاهرة وان يزوجه من كفء وان يكون موسراً بحال الصداق فتنى فقد شرط من هذه الاربعة كان النكاح باطلاً ان لم تأذن وثلاثة لجواز المباشرة وهى كونه بمهر مثلها ومن نقد البلد كونه حالاً وسيأتى فى مهر المثل ما يعلم منه أن محل ذلك فيمن لم يعتد الاجل أو غير نقد البلد والجار بالموجل وبغير نقد البلد كما مر فى شرح م والشارح رحمه الله تعالى أسقط شرطاً من شروط الصحة وشرطاً من شروط جواز المباشرة ونظم ذلك بعضهم فقال

الشرط فى جواز اقدام ورد * حلول مهر المثل من نقد البلد

كفاءة لزوج يساره بحال * صداقها ولا عداوة بحال

وفقد هه من الولى ظاهراً * شروط محسنة كما تقررا

وانما اشترط فى الزوج عدم العداوة الظاهرة والباطنة لما مر منها له وخرج بالعداوة الكراهة من بخل أو

فان أقرأ معاً فلان كاح ذكره
البلقينى فى تصحيحه
وقولى لصدقه من زيادتى
وكالمكفة السكرانة (و)
يقبل اقرار (مجبر)
من أب أو جد أو سيد
على موليته (به) أى
بالنكاح لقد رنه على انشاءه
بخلاف غيره لتوقفه على
رضاها (ولأب) وان علا
(تزوج بكراً بلاذن) منها
(بشرط) بان يزوجه
وليس بينهما عداوة ظاهرة
بمهر مثلها من نقد البلد من
كفء طاموسر به كبيرة
كانت أو صغيرة عاقلة أو
مجنونة لكمال شفقتة وخبر
(قوله والمعتمد انه يعمل
باقرارها) توقف قل فقال
انظر اذ قد منا اقرارها
ومات من أقرت له أو طلقها
هل ترجع لا آخر أو لا
اه والظاهر عدمه (قوله لم
يقبل اقراره الخ) هذا هو
المعول عليه وان نقل عن
حل فيما يأتى ما يخالفه اه
شيخنا وقد يقال ان ما يأتى
للحلي دعوى وهذا اقرار
أى وهى لا يشترط فيها
القدرة على الانشاء دون
الاقرار فى ذلك اه مرمى

الدارقطني الثيب أحق بنفسها من وإبها والبكر يزوجها أبوها وقولي بشرطه من زيادتي (وسن له استثنائها مكلفة) تطيبها لحاظرها
وعليه حل خبر مسلم والبكر (٣٤٠) يستأمرها أبوها بخلاف غيره فإنه يعتبر في تزويجها استثنائها

كإسيائي وقولي مكلفة من زيادتي ومثلها السكرانة (وسكوتها) بقيد زدنه بقولي (بعده) أي بعد استثنائها (اذن) للاب وغيره ما لم تكن قرينة ظاهرة في المنع كصياح وضرب خد بمسلم واذنها سكوتها وهذا بالنسبة للتزويج لا لقدر المهر وكونه من غير نقد البلد ولا زوج ولي) من أب أو غيره عاقلة (ثيبا) وهي من زالت بكارتها (بوطء) بقيد زدنه بقولي (في قبائها) ولو حراما أو نائمة (ولا غير أب) وسيد من ذى ولاء وسلمان ومن يحاشية نسب كاخ وعم (بكر) عاقلة (الا باذنها) ولو بلفظ الوكالة (بالتين) خبر الدارقطني السابق وخبر لا تسكحوا اليتامى حتى تستأمروهن رواه الترمذي وقال حسن صحيح أما من خلقت بلا بكرة أو زالت بكارتها بغير ما ذكر كسقطه وأصبغ وحده حيف ووطء في دبرها فهي في ذلك كالبكر لانها لم تمارس الرجال بالوطء في محل البكرة وهي على غباوتها وحياتها وبما قرر علم أنه

تشوه خلقه فلا تؤثر لكن يكره تزويجها له شرح مر (قوله أحق بنفسها) أي في اختيار الزوج أو في الاذن وليس المراد أنها أحق بنفسها في العقد كما يقول المخالف كالحنفية شيخنا عز يزي لكن قوله من وليها مع قوله والبكر يزوجها أبوها يشهد للحنفية القائلين بأنها تزوج نفسها (قوله اذن للاب وغيره) وان لم تعلم الزوج مر (قوله وضرب خد) الواو بمعنى أو (قوله واذنها سكوتها) اذنها خبر مقدم وسكوتها مبتدأ مؤخر أي سكوتها اذنها أي كاذنها خدفت الكاف مبالغة في التشبيه وقدم المشبه به لذلك هكذا يتعين والا فالسكوت ليس اذنا حتى يجعل خبرا عنه وانما هو كالاذن شيخنا (قوله وهذا بالنسبة للتزويج) أي ولو بغير كفء شرح مر وقيل لا بد من اذنها انطفا بالنسبة لغير كفء وكذا بالنسبة له لكونه عدوا أو غير موسر بحال الصداق (قوله لا لقدر المهر) أي وهو دون مهر المثل فلا يكتفى بالسكوت حل (قوله من زالت بكارتها) وان عادت وقوله بوطء ولو من نحو قد في قبائها الاصل وان تعددت فلو اشتبه بغيره فلا بد من زوال البكرة منهما حل وعبارة زى قوله في قبائها ولو كان لها فرجان أصليان فوطئت في أحدهما وزالت بكارتها صارت ثيبا بخلاف ما لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه الأصلي بالزائد فلا يصير ثيبا بزوال بكرة أحدهما لاحتمال أن يكون الوطء في الزائد اهـ (قوله وسيد) فلوزوج أمته وباعها وشك هل وقع التزويج قبل زوال ملكه حكم بصحة النكاح لان الظاهر وقوعه في ملكه حل (قوله من ذى ولاء الخ) بيان للغير (قوله الا باذنها) أي صريحاً في الثيب ويكتفى بالسكوت من البكر لغير المجبر على الرجوع كما صرح به مر في الشرح لانه كالاذن حكما (قوله ولو بلفظ الوكالة) أي للاب أو غيره أو بقولها اذنت له في أن يعقد لي وان لم تذكر نكاحا يؤيده قولهم يكتفى قولها رضيت بمن يرضاه أبي وأمي أو بما يفعل له أبي وأمي وهم في ذكر النكاح شرح مر ولو عزل نفسه حيث لم يعزل ولو رجعت عن الاذن قبل كمال العقد كان رجوع الموكل لكن لا يقبل قولها في ذلك الا بينة ولو ادعى الولي أنه كان زوجها حال بكارتها صدق حل (قوله فهي في ذلك) انظر مرجع اسم الاشارة فان ظاهر رجوعه للنكاح ومثله الوصية للابكار وأما بالنسبة لوطء الشبهة بعد ذلك فيجب لها مهر ثيب ولعل وجه التقييد باسم الاشارة وكذا الوطء بكارتها فيثبت اختيار شو برى وقوله مثله الوصية للابكار اعتمد السيوطي عدم دخولها في الوصية للابكار لان المداور عنده في اثبوتة على زوال العذرة وعبارة البرماوى قوله كالبكر أي من حيث وجوب الاجبار والا فالواجب بوطئها مهر ثيب والقو راء كالبكر مطلقا (قوله لم تمارس الرجال) هذا جرى على الغالب والافتنحو القرد كالأدى في جعلها ثيبا بزوال البكرة شو برى (قوله وحياتها) تفسير اه ع ش والظاهر أنه عطف مغاير (قوله وبما قرر) أي في قوله ولا يزوج ولي الخ (قوله صغيرة عاقلة) أي حرة وأما المجنونة فتزوج كإسيائي والفئة بزواجها سيدها ومثل العاقلة السكرانة كما مر اه برماوى (قوله وأحق الاولياء بالتزويج) قال البرماوى أفعل التفضيل على بابيه بالنظر لمطلق الولاية لا بالنظر لذلك لعقد وأما بالنظر لذلك العقد فهو بمعنى مستحق اه وأسباب الولاية أربعة ابوة والعصوبة والولاء والسلطنة وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب حل (قوله لكل منهم) أي الآباء المدلول عليهم بقوله فأبوه لانه مفرد مضاف فيم الآباء (قوله المجمع على انهم) بالرفع ليس في خط المصنف وانما هو من يدعى الهاشمى

كإسيائي وقولي مكلفة من زيادتي ومثلها السكرانة (وسكوتها) بقيد زدنه بقولي (بعده) أي بعد استثنائها (اذن) للاب وغيره ما لم تكن قرينة ظاهرة في المنع كصياح وضرب خد بمسلم واذنها سكوتها وهذا بالنسبة للتزويج لا لقدر المهر وكونه من غير نقد البلد ولا زوج ولي) من أب أو غيره عاقلة (ثيبا) وهي من زالت بكارتها (بوطء) بقيد زدنه بقولي (في قبائها) ولو حراما أو نائمة (ولا غير أب) وسيد من ذى ولاء وسلمان ومن يحاشية نسب كاخ وعم (بكر) عاقلة (الا باذنها) ولو بلفظ الوكالة (بالتين) خبر الدارقطني السابق وخبر لا تسكحوا اليتامى حتى تستأمروهن رواه الترمذي وقال حسن صحيح أما من خلقت بلا بكرة أو زالت بكارتها بغير ما ذكر كسقطه وأصبغ وحده حيف ووطء في دبرها فهي في ذلك كالبكر لانها لم تمارس الرجال بالوطء في محل البكرة وهي على غباوتها وحياتها وبما قرر علم أنه

لاتزوج صغيرة عاقلة ثيب اذا لاذن لها وان غير الاب والجد لا يزوج صغيرة بحال لانه انما يزوج بالاذن ولا اذن للصغيرة (وأحق الاولياء) بالتزويج (أب فأبوه) وان علان لكل منهم ولادة وعصوبة فقدموا على من ليس لهم الا عصوبة ويقدم الاقرب منهم فالأقرب (فسائر العصبة المجمع على انهم) من نسب وولاء (كارنهم) أي كترتيب ارثهم فيقدم أخ لابوين ثم لأب ثم ابن أخ

بخط ولده ولا حاجة اليه لانه لا يحترز له ادليس للعصبة غير مجمع على ارثه لانا قول الكلام في العصبة من النسب والولاء كما قاله الشارح وأيضا قال بعد ذلك فالسلطان حل ويجاب بأن التقييد لا يخرج ذوى الارحام على القول بأنهم يسمون عصبة وهو قول مرجوح (قوله نعم لو كان) استدراك على قوله كأنهم (قوله واستويا عصوبة) ليس بقيد بل مثله ما إذا لم يستويا كأن كان أحدهما الأب والآخ شقيقا وكان الذي لأب أخالأم فانه يقدم لادلائه بالأب والجد وادلاء الآخ بالجد والجددة كما في شرح مـ ولو كان أحد ابني الم أخالأم والآخ ابنا قدم الابن لان البنوة عصوبة فاجتمع فيه عصوبة بتان بخلاف الاحوة لادم فليست عصوبة حل (قوله) وتقدم بيانه في بابيه) ومنه أن يقدم ابن المعتق على أبيه وأخوه وابن أخيه على جده وعمه على أبي جده (قوله) فالسلطان نعم لو كان الحاكم لا يزوج الابدراهم لما وقع لاحتتمل مثلها عادة كما في كثير من البلاد في زمننا اتجه جواز تولية أمرها العدل مع وجوده شرح مـ (قوله من في محل ولايته) عبارة شرح مـ من هي حالة العقد بمحل ولايته ولو مجتازة وأذنت له وهي خارجة ثم زوجها بعد عودها اليه لا قبل وصولها اليه (فرع) اذا عدم السلطان بمحل لزم أهل الشوكة الذين هم أهل الحل والعقد ثم أن ينصبوا قاضيا وتنفذ أحكامه للضرورة الملجئة لذلك شرح ابن حجر ولو قالت للقاضي أبي غائب وأما خلية عن النكاح والعدة فله تزويجها والاحوط اثبات ذلك أو طلقني زوجي أو مات لم زوجها حتى يثبت ذلك اهـ ع ب وهذا اذا غيبت الزوج والازوجها سم (قوله ولا يزوج ابن أمه) خلافا للزنى مع الأئمة الثلاثة حل (قوله لانه لا مشاركة الخ) أي ليس هناك رجل ينسب ان اليه بل هو لا يبيعه وهي لا يبيها اهـ شيخنا (قوله عنه) أي عن النسب شورى أو عن نفسه (قوله وقضاء) أي وملك كأن كان مكاتباً وملك أمه فانه يزوجه باذن سيده حل (قوله لانها غير مقتضية) أي فهو من باب المقتضى وغير المقتضى فيقدم المقتضى وليس من باب المقتضى والمانع لانه لو كان كذلك لقدم المانع فلا يزوج حيث لا ين شيوخنا وانما كانت البنوة غير مانعة لانه لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو وصف وجودي ظاهر منضبط معرف قبض الحكم ع ش لان البنوة أمر اعتباري لا وجودي (قوله وان لم ترض المعتقة) وأما العتيقة فلا بد من رضاها ويكفي سكوت البكر وأما أمة المرأة فيزوجها من ذكر لكن مع اذن السيدة السكينة ولو بكر أو كانت السيدة قلة صغيرة ثيباء تمنع على أبيها تزويج أمها وعتيقة الخنثى يزوجه من يزوج الخنثى بفرض أتوته لكن مع اذن الخنثى والمبعضه يزوجهما مالك بعضها مع قريبها والافع معتق بعضها والمكاتبه يزوجهما سيدها باذنها وكذا أمها لانه اما مالك أو ولي ويزوج الحاكم أمة كافر أسلمت باذنه اهـ حل وقول باذنه متعلق بزوج والضمير للكافر والموقوفة لا يزوجهما الا السلطان باذن الموقوف عليهم ان انحصروا والا فباذن الناظر فيما يظهر كما أفنى به والدرجته الله تعالى شرح مـ بخلاف لعبد الموقوف لا يزوج بحال اذا لمصلحة في تزويجه ظاهرة وان انحصر الموقوف عليهم وبه صرح شيخنا كج حل (قوله زيادة على مامر) أي من فقد الولي الخاص (قوله اذا غاب) أي ولم يوكل وكذا لا يزوج في غيبته والا قدم على السلطان حل وفي فتاوى البغوى انه لو زوج السلطان من غاب وليها ثم حضر بعد العقد بحيث يعلم انه كان قريبا من البلد عند العقد تبين ان العقد لم يصح وفي فتوى القفال نحوه ولو زوج الحاكم في غيبته ثم حضر الولي وقال كنت تزوجه في الغيبة قال الاصحاب يقدم الحاكم حيث لا يئنه ولو باع عبد الغائب في دينه فقدم وقال كنت بعته في الغيبة فعن الشافعي ان يبيع المالك مقدم والفرق ان السلطان في النكاح كولي آخر ولو كان لها وليان فزوجهما أحدهما في غيبة

عصوبة قدم ثم معتق
ثم عصبته بحق الولاء
كترتيبهم في الارث وتقدم
بيانه في بابيه (فالسلطان)
فيزوج من في محل ولايته
بالولاية العامة (ولا يزوج
ابن) أمه وان علت (بينوة)
لانه لا مشاركة بينه وبينها في
النسب فلا يعتق بدفع
العار عنه بل يزوجهما بنحو
بنوة عم كولاء وقضاء
ولا تضره البنوة لانها غير
مقتضية لامانة (ويزوج
عتيقة امرأة حية) فقد
ولى عتيقها نسباً (من
يزوجهما) بالولاية عليها تبعاً
لولايته على معتقها فيزوجها
أبو المعتقة ثم جدها بترتيب
الاولياء ولا يزوجهما ابن
المعتقة وما استثنى من طرد
ذلك وهو ما لو كانت المعتقة
وليها كافرين والعتيقة
مسلمة حيث لا يزوجهما
ومن عكسه وهو ما لو كانت
المعتقة مسلمة وليها
ولعتيقة كافرين حيث
يزوجهما معلوم من اختلاف
الدين الآتي في الفصل بمرده
(وان لم ترض) المعتقة اذا
لا ولاية لها (فاذا مات
زوج) العتيقة (من له الولاء)
من عصباتها فيقدم
ابنهما على ابنيها (ويزوج
السلطان) زيادة على مامر
(اذا غاب) الولي (الاقرب)
نسباً أو ولأه (مرحلين أو أحرم)

أو عضل) أي منع دون ثلاث مرات (مكففة دعت إلى كفاء) ولو بدون مهر المثل من تزويجها به نيابة عنه لبقائه على الولاية ولأن
التزويج في الأخيرة حق عليه فإذا (٣٤٢) امتنع منه وفاه الحاكم بخلاف ما إذا دعت إلى غير كفاء لأن له حقاً في الكفاءة

و يؤخذ من التعليل أنها
لودعته إلى محبوب أو عنين
فامتنع الولي كان عاصلاً
وهو كذلك إذا حق له في
التمتع وكذلك دعت إلى
كفاء فقال لا تزوجك إلا
من هو كفاء منه ولا بد
من ثبوت العضل عند
الحاكم ليزوج الكافي سائر
الحقوق ومن خطبة
الكفاء لها ومن تعيينها
ولو بالنسوع بأن خطبها
اكفاء ودعت إلى أحدهم
وخرج بالمرحلتين من
غاب دونهما فلا يزوج
السلطان إلا بآذنه نعم إن
تعدر الوصول إليه لخوف
جأزله أن يزوج بغير آذنه
قاله الروياني أمالو عضل
ثلاث مرات فأكثر فقد
وسق في تزويج الأبعد
لا السلطان كسباني (ولو
عينت كفاء لم يجبر تعيين)
كفاء (آخر) لأنه أكمل
نظر أمناً ما غير المجبر ولو
أباً أو جداً بأن كانت نيباً
فليس له تزويجها من غير
من عينته فتعبرى بالمجبر
أولى من تعيينه بالأب

(درس)

﴿فصل﴾ في موانع ولاية
النكاح

(يمنع الولاية رقب) ولو في

الآخر فقدم الغائب وقال كنت زوجتها لم يقبل إلا بيينة اه زى ونظم بعضهم الصور التي تزوج فيها
الحاكم بقوله

ويزوج الحاكم في صورت * منظومة تحكي عقود جواهر
عدم الولي وفقد ونكاحه * وكذلك غيبته مسافة قاصر
وكذلك انغماء وحبس مانع * أمة لمحجور توارى القادر
أحراره وتغرز مع عضله * اسلام أم الفرع وهي كافر

والمعتمدان الانغماء لا يكون مانعاً بل ينتظر (قوله أو عضل) ولو لنقص المهر شرح مر والعضل
صغيرة وأفتى النووي بأنه كبيرة باجماع المسلمين قال ابن حجر ولا يأنم باطناً بعض المانع بخلاف الكفاءة علمه
منه باطناً ولم يكن أثباته حل وعبرة مر واقتناء المصنف بأنه كبيرة باجماع المسلمين مراده أنه في
حكمها النصر يحه هو وغيره بأنه صغيرة (قوله من تزويجها) متعلق بمنع (قوله نيابة عنه) فالسلطان
يزوج بالنيابة لا بالولاية وعليه لو ثبت العضل بالبينة فزوج ثم قامت بينة برجوع الولي عن العضل فهل
تزويج السلطان كأنزال الوكيل لأن ولايته لا تستمر إلا حيث دام الولي على العضل فإن رجع عنه كان
التزويج للولي الظاهر نعم حل (قوله لبقائه) أي الولي الغائب أو المحرم أو العاضل شرح مر وهو
علة للعلة (قوله فامتنع الولي) أظهر في محل الاضمار لا يتوهم منه عود الضمير على المحبوب والعنين
شيخنا (قوله من هو كفاء منه) أي ولم يكن موجوداً لا يناقض ما يأتي أسهل وطلبت التزويج من
كفاء وهو من آخر قدم طلبه هو سم (قوله أمالو عضل ثلاث مرات فأكثر) أي ولم تغلب طاعته على
معاصيه أي التي هي العضلات لأن الولي يشترط فيه العدالة ومتى كان فاسقاً بغير العضل لا يزوج ثم إن
فسقه بالعضل هل يمنع شهادته أو لا تقل عن شيخ والذي ناصر الملة طبيباً أنه فاسق بالنسبة للتزويج لا مطلقاً
وفيه نظر وعلى منعه من التزويج لو تاب منه عند العقد اكتفى بتوبته ولا يجب اختياره فلو غابت طاعته
على معاصيه كان المزوج السلطان حل وقول حل التي هي العضلات فيه نظر بل تعتبر معاصيه كلها
(قوله تعيين كفاء آخر) وإن كان معيها يبذل أكثر من مهر المثل كما صرح به الامام وقوله أولى من
تعيينه بالأب لأن عبارة الأصل توهم أن الجد لا يزوج وار الأب يزوج الثيب لكفاء غير من عينته
وليس مراداً ع ش درس

﴿فصل في موانع ولاية النكاح﴾ أي وغيرها من قوله وللمجبر الخ (قوله بمنع الولاية) أي الشاملة
للسيدية بدليل قوله نعم لو ملك الخ أي لولاية الخاصة لما تقرر أنه لو تغلب على الولاية العظمى رقيق
أو محجور عليه بسفه أو صبي مميز لا كافر كان له أن يزوج بها كالمراء وحيت أريد الولاية الخاصة لا يحسن
استثناء الامام الأعظم من الفسق وكان يتعين إسقاطه وخرج بالولاية الوكالة فيعجز أن يكون الرقيق
وكيف لا في القبول دون الإيجاب حل ومثله السفية مر (قوله لنقصه) أي الرقب أي صاحبه (قوله
المبعض) ومثله المكاتب بل أولى لنظام ملكه لكن باذن سيده شرح مر (قوله من أنه) أي
المبعض وعبرة مر بناء على أن السيد يزوج أمة بالملك الخ وقوله لا بالولاية يقتضي أن الولاية غير
شاملة للملك وحيث يكون الاستدراك صوراً أو عبارة حل فالولاية تطلق في مقابلة الملك والسيدية
كأهنا وتطلق على ما يشمل السيدية كفي الترجمة فلا استدراك في الجملة كما قدمناه وقوله في الجملة أي

صور يا

مبعض لنقصه فتعبرى بذلك أعم من قوله لا ولاية لرقيق نعم لو ملك المبعض أمة زوجها كما قاله الباقيني
بناء على الأصح من أنه يزوج بالملك لا بالولاية

صور يا وهذا على الاحتمال الاول (قوله خلافا لما أفني به البغوى) أى من أنه لا يزوج أصلا حل
 وعق (قوله لسلبه العبارة) أى عبارته كالعقود الواقعة منه وأقواله وأفعاله الاما استثنى شيخنا
 (قوله وتعليب الزمن الجنون) أى على زمن الافاقة فكان السكل جنون وهو علة لغاية قال سم
 قد يتوهم من هذا التعليق ان سلب ولايته حال افاقته وليس مرادا قال اربا بالتعليب أنه لا تنتظر افاقته
 قال في شرح الروض واذا قصر زمن الجنون جدا كيوم في سنة فظاهر أنها لا تنتقل الولاية بل تنتظر
 الافاقة كمنظيره في الحصانة شو برى (قوله فيزوج الابعدي في زمن جنون الاقرب) هذا يغني عنه
 قوله الآتي وينقلها كل لا بعد وانما عليه هنا لأجل قوله دون افاقته ولحكاية مقابله ونبه عليه أيضا في
 الفاسق لحكاية المقابل تأمل (قوله دون افاقته) فلا يزوج فيها وان قلت جدا فلو وكل الاقرب في
 زمن الافاقة اشترط أن يوقع الوكيل العقد قبل عود الجنون لان بعوده ينزع الوكيل حل (قوله
 لا يزيل الولاية) لانه يغلب زمن الافاقة على زمن الجنون فكان زمن الجنون افاقة شيخنا عزى
 فلا يزوج الابعدي في زمن جنون الاقرب على هذا وهو ضعيف (قوله لو قصر الخ) أشار به الى ان
 محل الخلاف بين الشرح الصغير وغيره ما لم يقل زمن الافاقة جدا كيوم في سنة والام تنتظر قطعا فيزوج
 الابعدي في زمن الجنون قولا واحدا باتفاق الشرح الصغير وغيره ومحل الخلاف أيضا ما لم يقل زمن
 الجنون جدا كيوم في سنة والافتتنظر الافاقة قولا واحدا كما قاله الشو برى (قوله فهو كالعدم) فلا
 تنتظر جزما بل لا بعد أن يزوج في زمن الجنون فعلم أنه لو زوج الابعدي في زمن تلك الافاقة لم يصح
 تزويجه حل وفي شرح م فهو كالعدم أى من حيث عدم انتظاره لان حيث عدم صحة انكاحه
 فيه لو وقع ويشترط بعد افاقته صفاؤه من أثر خبل يحمل على حدة الخلق اه وهذا يفهم من قوله الآتي
 واختلال نظر ولو زوج الابعدي لم يختلف هو والاقرب فقال الاقرب أنت تزوجت زمن افاقتي فزويجك
 باطل وقال الابعدي بل في زمن جنونك فهو صحيح لم يعمل بقول واحد منهما بل يرجع للزوجين ويعمل
 بما يتفقان عليه فان اختلفا فالقول قول مدعى الصحة وهو واضح اذا كان هو الزوج وقال بعضهم ينبغي
 أن يكون القول قول الزوج مطلقا لان العصمة بيده اه عن (قوله وفسق غير الامام) ولوناب
 الفاسق زوج في الحال وان كان فسقه بالعضل شو برى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما
 واسطة م كالصبي اذا بلغ ولم تحصل له ملكة تمنعه من ارتكاب الكبائر فلا يقال له عدل ولا فاسق لانه
 لم يرتكب مفسقا وعبارة حل قوله فيمنع الولاية كالرق فيزوج الابعدي وعليه لوناب يزوج حالا
 ولو كان فسقه بالعضل لان الشرط عدم الفسق لا العدالة ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح
 الابولى وشاهدى عدل حيث لم يقيد الولى بالعدالة بخلاف الشاهد فان الشرط فيه العدالة فلا بد فيه من
 الاستبراء سنة بعد التوبة فلا تلازم بين الولاية والشهادة فيجوز أن يلى ولا يشهد وذلك فيما اذا تاب الولى
 الفاسق فان له أن يزوج حالا ولا يجوز أن يشهد وكذلك لو بلغ الصبي أو أسلم الكافر ولم يوجد منهما مفسق
 فيزوجان ولا يشهدان لعدم عدلتهما لعدم وجود الملكة ففي ذلك اثبات الواسطة بين الفسق والعدالة
 والمفهوم من كلام الاستاذ البكرى اهمية يتصفان بالعدالة فتصح شهادتهما قال سم على حج وما قاله
 الاستاذ لا ينبغي العدول عنه قال ع ش ومن غير القضاة ما لم يولم ذو شوكة ويعلم بفسقهم اه وعبارة
 م عند قول المصنف في الفصل قبل هذا قال سلطان والمراد بالسلطان هنا وفيما مر وفيما يأتى الامام ونوابه
 اه والظاهر ان هذا من جملة قوله وفيما يأتى بل هو عينه فيكون مخالفا لكلام ع ش (قوله لانه نقص
 يقدح في الشهادة فيمنع الولاية) يقتضى ان كل ما يقدح في الشهادة بمنع الولاية وليس كذلك لان
 ارتكاب خاتم المروعة نقص يقدح في الشهادة ولا يمنع الولاية ومن ثم لم يعلل م ولا حج بهذا

خلافا لما أفني به البغوى
 (وصيا) لسلبه العبارة
 (وجنون) ولو متقطعا
 لذلك وتعليب الزمن الجنون
 المتقطع فيزوج الابعدي في
 زمن جنون الاقرب دون
 افاقته وخالف في الشرح
 الصغير فقال الاشبه أن
 المتقطع لا يزيل الولاية
 كالاغناء ولو قصر زمن
 الافاقة جدا فهو كالعدم كما
 قاله الامام (وفسق غير
 الامام) الاعظم ولو بعض
 ثلاث مرات أو أسره لانه
 نقص يقدح في الشهادة
 فيمنع الولاية

كأرق فيزوج الأبعد وقيل لا يمنعها عليه جماعات لان الفسقة لم يمنعوا من الزواج في عصر الاولين وخرج يزاد في غير الامام الاعظم هو فلا يمنع فسقه ولايته بناء على (٣٤٤) الصحيح من انه لا ينزل بالفسق فيزوج شأنه وبنات غيره بالولاية

التعليل ولان انتفاء العدالة يقدح في الشهادة ولا يمنع الولاية لان الشرط في الولي عدم الفسق كما سر (قوله وقيل لا يمنعها) ولو كان لوسلبناه لولاية انتقلت الى حاكم فاسق أنقينا على ولايته قال ابن عبد السلام ولا سبيل الى الفتوى بغيره قال الامام النووي وهو حسن وينبغي العمل به والمعتد انتفاها له أي للحاكم الفاسق زى وحل وشرح مر (قوله فيزوج بناته بالولاية العامة) يقتضي هذا أنه لا يكون مجبرا فلا يزوج بناته الصغيرة ولا الكبيرة البكر الا بانها ونقل عن شيخنا أنه مال الى أنه يكون مجبرا اه وكتب أيضا أي حيث لا ولي غيره لبناته وبنات غيره لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة فاذا كان فاسقا وله أب غير فاسق وزوجته أبوه ومع ذلك لو كن أي بناته أبكارا لا يحتاج لاذهن لانه أب وعليه فليس بالولاية العامة المحضة والظاهر أن الام لا تولد الامامة العظمى لان زوج من ذكر الا بالاذن لانها لا تكون مجبرة حل (قوله بان بلغ غير رشيد) أي في ماله أما من بلغ غير رشيد بالفسق فهو داخل في الفاسق وتقدم حكمه ع ش وفيه على مر والمراد ببلوغه رشيد أن يعضى له بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافي الرشيد بحيث تقضى العادة برشد من مضى عليه ذلك من غير تعاطي ما يحصل به الفسق لا مجرد كونه لم يتعاط منافي وقت البلوغ بخصوصه (قوله ثم حجر عليه) فان لم يحجر عليه صح تزوجه بكيفية تصرفاته حل (قوله أنه لا يعتبر الحجر) ضعيف وقال ع ن فجرد السفه يمنع من لولاية وان لم يحجر عليه وهذا ضعيف بالنسبة لمن بذر بعد رشده ولم يحجر عليه (قوله نخبل) بسكون الموحدة الجنون وشبهه كالموج والبله وفتحها الجنون فقط كما يفيد كلام المصباح فيكون ذكره بعد الجنون على الاول من ذكر العام بعد الخاص وقال ع ن الخبل فساد في العقل والمشهور فتح الباب (قوله وكثرة أسقام) استشكل الرافعي عدم انتظار زوال الاسقام حيث قال لا بعد أن يقال سكون الام ليس بأبعد من افاقة المغمي عليه فاذا انتظرت الافاقة في الانغماء وجب أن ينتظر السكون هنا وبتقدير عدم الانتظار يجوز أن يقال يزوج السلطان لا الأبعد كافي الغائب وأجاب ابن الرفعة عن الاول بان الانغماء له أمد ينتظر يعرفه الاطباء فجعل مردا بخلاف سكون الام وعن الثاني يمنع بقاء الاهلية مع الام اذ لا اهلية مع دوام الام بخلاف الغيبة حل وزى (قوله كاسر) أي في قوله وما استثنى الخ حل (قوله لولي السيد) سواء كان السيد الذكرا مسلما أو كافرا لان السيد وان كان كافرا يزوج أمته الكافرة فقام وليه مقامه أو كان السيد أنثى مسلمة بخلاف الكافرة فليس لوليها المسلم أن يزوجه أي أمته الكافرة لانه لا يزوج موليته الكافرة حل (قوله والقاضي) معطوف على قوله لولي السيد (قوله عمار) أي قوله فالسلطان فانه شامل لتزويج المسلمة والكافرة حل (قوله ويلي كافر) مستأنف وقوله محظورا أي مفسقا قال مر وأما المرند فلا يلي بحال ولا يزوج أمته ملك كما لا يزوج (قوله فيلبي اليهودي النصرانية) صورته أن يزوج نصراني يهودية أو عكسه فتلد منه بنتا فتخير اذا بلغت بين دين أبيها وأمه فتختارها أو تختاره حل (قوله كالارث) منه يؤخذ أنه لا يزوج الحر في ذمية ولا عكسه ومثل الذي المعاهد حل (قوله وينقلها كل) تعبيره بالنقل بالنسبة للصبا والجنون واختلاف الدين الاصل في مساحمة لان النقل فرع الثبوت وهي لا تثبت لهؤلاء الا أن يقال ضمن ينقلها معنى شتبا فاطلق المأزوم وأراد اللازم تأمل أو هو مستعمر في حقيقته ومجازره (قوله ولو

العامة تفخيم شأنه) وحججه (سفه) بأن بلغ غير رشيد أو بذر بعد رشده ثم حجر عليه لانه لثقه لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره وقضية كلام الشيخ أبي حامد وغيره أنه لا يعتبر الحجر وجزء به ابن أبي هيرة ورجحه القاضي مجلي وابن الرفعة واختاره السبكي أما حجر الفاسق فلا يمنع الولاية الكمال نظره والحجر عليه لحق الغرماء لانقص فيه (واختلال نظر) بهرم أو غيره نخبل وكثرة اسقام لعجزه عن البحث عن أحوال الأزواج ومعرفة الكفء منهم واقتصاري على ما ذكر أولي من تقييده بهرم أو نخبل (واختلاف دين) لا انتفاء الموالاة فلا يلي كافر مسلمة ولو كانت عتيقة كافر كافر ولا مسلم كافرة نعم لولي السيد تزويج أمته الكافرة كالسيد الآتي بيان حكمه والقاضي تزويج الكافرة عند تعذر الولي الخاص كما علم عاصروا يلي كافر لم يرتكب محظورا في دينه كافرة ولو كانت عتيقة مسلمة كما مر أو اختاف اعتقادها فيلبي اليهودي النصرانية والنصراني

اليهودية كالارث ولقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (وينقلها) أي الولاية (كل) في من المذكورات (الأبعد) ولو

للحاكم وذكر انتقالها
بالفسق واختلاف الدين
من زيادتي (لاعمى) فلا
ينقلها الحصول المقصود معه
من البحث عن الكفاة
ومعرفتهم بالسماع (و) لا
(انحاء بل ينتظر زواله)
وان دام أياما القرب مدته
(و) لا (احرام) بشك
لكنه يمنع الصحة كما مر
فلا يزوج الا بعد بل السلطان
كما مر (ولا يعقد وكيل
محرم) من ولي أو زوج
(ولو) كان الوكيل
(حلالا) لانه سفير محض
وكان العاقد الموكل والوكيل
لا ينعزل باحرام موكله
في عقد بعد التحلل ولو أحرم
السلطان أو القاضي فله خلفائه
أن يعقدوا الانكحة كما
جزم به الخفاف وصححه
الرويان وغيره لان تصرفهم
بالولاية لا بالوكالة (ولم يجبر
توكيل بزواج موليته
وان لم تأذن ولم يعين) في
التوكيل (زوج) أو
اختلفت الاغراض باختلاف
الازواج لان شفقة الولي
تدعوه الى أن لا يوكل الا
من يشق بحسن نظره
واختياره (وعلى الوكيل)
حيث لم يعين له زوج
(احتياط) فلا يصح تزويجه
غير كفء ولا كفأ مع
طلب أكفأ منه (كغيره)

في باب الولاء) أي ولو كان النقل للابعد في باب الولاء شيخنا (قوله لا عمى) معطوف على كل وكان
الاولى أن يجعله معطوفاً على رق أي يمنع الولاية رق لا عمى الآن يقال هما أي المنع والنقل متلازمان
ولا يجوز للقاضي أن يفوض اليه أي لا عمى ولاية عقد من العقود بأن يقول له وليتك أمر هذا العقد
بخلاف توكيله بأن يقول له وكتبتك في هذا العقد فإنه صحيح كما سيذكره وإذا عقد وكل في قبض المهر وإذا
عقد على مهر معين انعقد بمهر المثل في ذمته عن وينقلها الخرس حيث لا إشارة مفهومة ولا كتابة
ليوكل بها ولا فلا حل وانظر ما الفرق بين تزويج أعمى حيث يصح وبين بيعه مثلاً مع أن التعليل
المذكور هنا يأتي في البيع ونحوه وأيضا النكاح بمحاطة ويمكن الفرق بأن البيع يحتاج لرؤية المبيع
(قوله ولا انحاء) ولا سكر بلا تعد حل (قوله وان دام أياما) أي ثلاثة فادونها وان دعت حاجتها الى
النكاح في ذلك زوج السلطان فان زاد على ثلاث زوج الا بعد ولو أخبر أهل الخبرة بان مدته تزيد
على ثلاثة زوج الا بعد من أول المدّة حل ومثله سمع على حج قال ع ش ثم لوز زوج الا بعد اعتمادا
على قول أهل الخبرة فزال المانع قبل مضي الثلاثة بان بطلانه قياسا على مالوز زوج الحاكم لغيبة الاقرب
فبان عدمها والظاهر أن المراد بأهل الخبرة واحد منهم اه وقول حل فان دعت حاجتها الى النكاح
في ذلك زوج السلطان يخالف لما في شرح م ونص عبارته فان دعت حاجتها الى النكاح في زمن
الانحاء أو السكر فظاهر كلامهما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافاً للتولي اه وقول حل ثلاثة
أيام فاقل مثله م خلافاً لزي حيث قال المعتمد انه اذا كان دون الثلاث انتظر والاتقاة للابعد وعزاه
لم رأي في غير الشرح والمعتمد الاول (قوله ولا يعقد وكيل محرم) لان موكله لا يملكه فهو أولى (قوله
لانه سفير) أي رسول بين الزوج والولي وقوله محض أي غير مشوب بكونه داخل في العقد وكتب أيضا
قوله محض أي لم تعد عليه فائدة من عقد التزويج بخلاف غيره فإنه قد يقع له العقد في بعض الصور كما مر
في الوكالة ولو وكاه حال الاحرام ليعقد له بعد التحلل أو أطلق وعقد بعد التحلل جاز شيخنا (قوله
والوكيل لا ينعزل باحرام موكله) هذه الجملة كالتعليل لقوله ليعقد بعد التحلل وعبارة شرح م ر في عقد
بعد التحلل لان لا ينعزل به (قوله بعد التحلل) أي الثاني ولو عقد الوكيل واختلف الزوجان هل وقع
قبل الاحرام أو بعده صدق مدعى الصحة بيمينه لان الظاهر في العقود الصحة س (قوله ولم يجبر توكيل
بتزويج موليته) ولو زال اجباره بعد الوكالة بان زالت بكارتها بوطء في قبلها هل تبطل الوكالة أو تبقى
ولا تزوج الا باذن الولي الاوجه الاول وهو راضع عند عدم الاذن للولي وأما ما أذنت له فيستصحب
حرره حل ولو قال تزوج لي فلانة من أيها فبات الاب واثقلت الولاية للأخ فهل تبطل الوكالة أو تقبل
من الاخ قال الزركشي الظاهر المنع حل (قوله وان لم تأذن) أي في التوكيل وهو شامل لما اذا نهته
عنه وصفيه يقتضيه حل وعش (قوله الاغراض) أي أغراض الاولياء والزواج (قوله فلا يصح
تزويجه غير كفء) أي ولا يزوج بمهر المثل وثم من يبذل أكثر منه أي فيحرم عليه ذلك وان صح
العقد بخلاف البيع فإنه يتأثر بفساد المسمى ولا كذلك النكاح وقوله ولا كفء الخ لان تصرفه
بالمصلحة وهي منحصرة في ذلك وانما لم يلزم الولي الا كفأ لان نظره أوسع من نظر الوكيل ففوض
الامر الى ما يراه أصح شرح م وقوله فلا يصح تزويجه غير كفء فيه أن هذا ليس احتياطاً لانه يكون
أمر كمال وزن ويح الكفء شرط صحة الا أن يقال المراد بالاحتياط فعل الأمر المطلوب سواء كان شرط
صحة أو كمال وقوله مع طلب أكفأ أي مع كون شخص أكفأ منه طالباً بالها فهو مصدر مضاف للفاعل مع
حذف المفعول أي مع طلب الأكفأ ايها (قوله كغيره) دخل فيه القاضي فله التوكيل ولو لأعمى حل

أي غير المجبر بأن لم يكن أباً ولا جداً وكانت موليته ثيباً فله أن يوكل بتزويجها

وان لم تأذن في التوكيل ولم يعين (٣٤٦) زوج وعلى الوكيل الاحتياط (ان لم تنه) عن توكيل (وأذنت له) في تزويج

(قوله ولم يعين زوج) لامنه ولا منه (قوله ان لم تنه) أي غير المجبرة (قوله وأذنت له) أي قبل التوكيل فاندفع ما يقال ان الاذن شرط في صحة تزويجه فكيف يجعل شرطاً في صحة التوكيل (قوله ولم يعين في التوكيل من عينته) أي بان لم يعين أصلاً أو عين خلاف من عينته لكن تعليله الآتي بقوله فان الاذن المطلق الخ قاصر على الصورة الاولى لأن يقال المراد منه الاذن المطلق عن عينته وهذا شامل لهما (قوله لم يصح التوكيل) ويلزم منه عدم صحة النكاح وان زوجها من عينته من ل وتقل عن م ر الصحة اعتباراً بما في الواقع ومحلها ما لم يكن الموكل الحاكم بان لم يكن ولي الحاكم وأمر رجلاً بتزويجها قبل استئذنها أي ثم أذنت بعد التوكيل فانه يصح حل (قوله فلان الاذن) أي من الولي وقوله المطلق أي عن تعيين من عينته وقوله مع أن المطلوب أي لها (قوله فعلم من الأولى) مراده بها القيد الاول من القيود الثلاثة وهو قوله ان لم تنه لان عدم النهي صادق بالصورة الثلاث المذكورة وأنت الاولى نظراً لكون القيد كلاً أو جزءاً ولا يصح أن يراد بالاولى قوله في الشرح فان نهته لان ما ذكره لا يعلم منها تأمل (قوله لم يصح الاذن) نعم ان دلت قرينة ظاهرة على انها انما قصدت اجلاله صح كما يحسنه الاذرعى شورى (قوله بنت فلان) وان لم يقل موكل قال من ل وقضيته جواز الاقتصار على اسم الاب ومحل ان كانت عمرة بذكر الأب والافلا بد أن يذكر صفتها ويرفع نسبها الى ان يتنقى الاشتراك كما يؤخذ من كلام الجرجاني (قوله لو كيل زوج) ولو كانا وكيلين قال وكيل الولي زوجت بنت فلان ابن فلان وقال وكيل الزوج ماذا كراه حج من ل (قوله فيقول وكيله الخ) قد يفهم من قوله فيقول أنه لا يجوز تقديم القبول على الايجاب كقول وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة بنتك لفلان فيقول الوكيل زوجها له وليس مراداً فان الذي جزم به في الروضة الجواز من ل (قوله قبلت نكاحها) المراد بالنكاح هنا الانكاح وهو الزوج لانها هو الذي يقبله الزوج لان النكاح المركب من الايجاب والقبول يستحيل قبوله كما تقدم عن م ر (قوله بما ذكر في الاولى) وهو قوله زواجك بنت فلان (قوله اذا علم الشهود والزوج الوكالة) ولو باخبار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما لم يكتب باخبار الرقيق أن سيده أذن له في التجارة لانه منهم باتبات الولاية لنفسه لا يقال هذا بعينه جار في الوكيل لانه يقول الوكيل لم يثبت وكالته بقوله بل هي ثابتة بغير قوله بخلاف الرقيق حل ومثله شرح م ر وكتب الرشيدى عليه قوله لان الوكيل لم يثبت الخ أي لانه لم يقع منه الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر ولم يقع منه انه قال قبل ذلك أنا وكيل فلان كما قال الرقيق قد أذن لي سيدي (قوله والا فيحتاج الوكيل) أي لجواز المباشرة والا فيصح العقد مع الجهل بالوكالة ويحرم لان العبرة في العقود بما في نفس الامر كما قاله من ل وقوله فيهما أي في صورتين (قوله وعلى أب) وان لم يكن مجبراً كما سيأتي ومثل الاب السلطان عند فقده أو تعذر الوصول له أو امتناعه دون بقية الاقارب ولو وصيا (قوله تزويج ذى جنون) أي واحدة فقط وتعييهم على الحاجة يقتضى اعتبار التعدد به قال الاسنوي ورد بان الاحتياج الى ما زاد على الواحدة نادراً فلم يلتفت اليه وسيأتي عن شيخنا أن هذا بالنسبة للوطء وأما بالنسبة للخدمة فيزاد بقدرها حل (قوله من ذكر أو أنثى) ومؤن النكاح في تزويج الذكور من ماله لا من مال الاب ع ش فان لم يكن له مال فهل تكون في مال الاب وعلى مياسير المسلمين أو في بيت المال حر والظاهر أنها في مال الاب فان لم يكن له مال فعلي بيت المال فان لم يكن فعلي مياسير المسلمين (قوله بكبر) أي مع كبر أي بلوغ بكر أو ثيب حل (قوله الحاجة) وان لم تكن ظاهرة حل (قوله بظهور) الباء للسببية والباء بعد هاء في المواضع

وعين من عينته) ان عينت والقيد الأخير من زياتي فان نهته عن التوكيل أولم تأذنه في التزويج أولم يعين في التوكيل من عينته لم يصح التوكيل أما في الاولى فلانها انما تزوج بالاذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل نهت عنه وأما في الثانية فلانه لا يملك التزويج بنفسه حينئذ فكيف يوكل غيره فيه وأما في الثالثة فلان الاذن المطلق مع أن المطلوب معين فاسد فعلم من الاولى أنه انما يوكل فيها اذا قالت له زوجني ووكلي بتزويجي أو زوجني أو وكل بتزويجي وله تزويجها في هذه بنفسه اذ يبعد منه بماله التوكيل فيه فان نهته عن التزويج فيها بنفسه لم يصح الاذن لانها منعت الولي وردت التزويج الى الوكيل الاجنبي فاشبه الاذن له ابتداء (وليقل وكيل ولي) لزوج (زوجتك بنت فلان) فيقبل (و) ليقول (ولي لو كيل زوج زوجت بنتي فلانا فيقول) وكيله (قبلت نكاحها) فان ترك لفظه لم يصح النكاح وان نوى موكله لان الشهود لا اطلاع لهم على النية ومحل الاكتفاء بما ذكر في الاولى

اذا علم الشهود والزوج الوكالة وفي الثانية اذا علمها الشهود والولي والا فيحتاج الوكيل الى التصريح فيهما الثلاثة بها (وعلى أب) وان علا (تزوج ذى جنون مطبق) من ذكر أو أنثى (بكبر الحاجة) اليه بظهور أمارات التوقان أو بتوقع الشفاء

وليس في محارمه من يقوم
بها ومؤنة النكاح أخف من
مؤنة شراء أمة أو باحتياج
الاتي للمهر أو نفقة فان تقطع
جنونهما لم يزوجا حتى يفيقا
و يأذنا ومعلوم أن ذلك في
غير البكر وبشرط وقوع
العقد حال الافاقة وخرج
بما ذكر العاقل والصغير
وان احتاج للخدمة وذو
جنون لا حاجة له الى نكاح
فلا يلزم تزويجهم وان جاز
في بعض ذلك كما سيأتي في
الفصل الاخير وتعيير
بالاب أولى من تعبيره
بالمجبر لان الحكم منوط به
وان لم يكن مجبرا وقولي
مطبق مع التصريح بالحاجة
في الاتي وعدم التقييد
بظهورها في الذكر من
زيادتي (و) على (ولي)
اصلا كان أو غيره تعين أولم
يتعين كاخوة (اجابة من
سأله تزويجا) تحصيلها
وللايتوا كلوا فيما اذا لم يتعين
فلا يعفونها (واذا اجتمع
أولياء في درجة وأذنت
لكل) منهم (سن) ان
يزوجها (أفهمهم) بباب
النكاح لأنه أعلم بشرائعه
(فاورعهم) لأنه أشفق
وأحرص على طلب الحظ
(فأسنهم) لزيادة تجربته
(برضاهم) أي برضا باقهم
لتجتمع الآراء ولا يتشوش بعضهم بإستئثار البعض

الثلاثة للتصوير (قوله عند إشارة عدلين) عبارة شيخنا عدل والظاهر أن المراد عدل الرواية حل
وقال خط وغيره عدل شهادة وكذا عدل واحد على المعتمد (قوله أو باحتياجه) أي ذى الجنون
للخدمة لان من وجد زوجته ولو معسر امرضة يخدمها ولا يتقيد بمن يجب اخداها وكتب أيضا لان
الزوجة وان لم يلزمها خدمة الزوج وأنها لو وعدت بذلك قد لا تفي به إلا أن داعية طبعها تقتضي ذلك
فاكتفى به حل (قوله وليس في محارمه) أي والحال أنه ليس في محارم ذى الجنون حل (قوله
ومؤنة النكاح أخف الخ) أي والحال ان مؤنة النكاح الخ وهذا راجع الى جميع الصور أي التوقان
والشفاء وحاجة الخدمة فان كانت زائدة أو مساوية لمقط الوجوب وخير في المساواة حل والمراد بمؤنة
النكاح المهر وكسوة فصل التمكن ونفقة يوم وليلة عز يزي (قوله فان تقطع الخ) الانسب تأخير بعد
قوله وخرج ولعله قدمه لان حكمه مخالف لحكم المفاهيم المذكورة بعد (قوله لم يزوجا الخ) مفهومه أنها
لا يزوجان ماداما مجنونين وان أضرهما عدم التزويج ولعله غير مراد بل المدار على الضرر وعدمه كافي
حجج اه ع ش باختصار وقوله حتى يفيقا ظاهره وان قل زمن الافاقة جدا أي حيث كان يسع
الاجاب والقبول حل والظاهر ان تزويجهم ما واجب للحاجة مع الكبر فيكون قوله مطبق فيسدى في
تزويج حال الجنون حرر وقوله و يأذنا المراد باذن الذكركي له أو تزويجه بنفسه (قوله أن ذلك) أي
قوله لم يزوجا الخ (قوله وبشرط) راجع لكل من الذكر والاتي م ر ولا بد أن تستمر افاقتهم الى
تمام العقد وقوله حال الافاقة أي التي أذنت فيها لان طر والجنون يبطل الاذن وهو في الذكر واضح وأما
في الاثني فقد بوقف فيه ولو أذنت للولي فجن ثم أفاق هل يبطل الاذن أو تعود الولاية بالصفة التي كانت
عليها وهي الاذن حرر حل أي فلا يحتاج الى اذن جديد اه (قوله والصغير) أي الشامل للصغيرة
(قوله وان احتاج للخدمة) أي ان وجد من يقوم بها غير الزوجة والاوجب تزويجه اه ح ف (قوله
فلا يلزم تزويجهم) وان ظهرت الغبطة في ذلك لعدم الحاجة مع ما في النكاح من الاخطار والمؤن وبه
فارق وجوب بيع ماله عند الغبطة حجج م ر وكتب ع ش قوله فلا يلزم تزويجهم بل لا يجوز في
المجنون الصغير (قوله وان جاز في بعض ذلك) من ذلك تزويج الصغيرة المجنونة ولو تبطل المصلحة حل
ومنه تزويج العاقل الصغير لمصلحة و يمتنع في الصغير المجنون والكبير المجنون لغير حاجة وكذلك في
المجنونة والكبيرة اذا فقدت الحاجة والمصلحة اه من خط شيخنا ح ف (قوله في الفصل الاخير)
أي من الفصول التي ذكرها في كتاب النكاح وهي سبعة اه شيخنا (قوله وعدم التقييد الخ) هذه
الزيادة في بعض النسخ وفي بعضها اسقطها وهو أولى لان عدم التقييد لا يعد زيادة فهي زيادة عدم أو
عدم زيادة تشويري وأجيب بأن مراده ما أفاده عدم التقييد وهو التعميم من زيادته (قوله وعلى ولي
الخ) وبالامتناع يصير آثما وليس لالسلطان أن يزوج الآن حل وهذا يخالف ما تقدم أنه يزوج عند
عضل الولي دون ثلاث (قوله من سألته) أي اذا عينت زوجا كفا أو خطبها كفاء وطلبت التزويج
من واحد منهم أما اذا لم بخطبها أحد فلا يلزمه اه م ر (قوله وللايتوا كلوا) كشاهدين معهما
غيرهما طلب منهما الاداء شرح م ر (قوله أولياء) أي من النسب بدليل ما يأتي (قوله وأذنت
لكل منهم) أي بانفرادها وقالت أذنت في فلان فمن شاء منكم فليزوجني منه شرح م ر وقال حل
وكرر الوالترضيت بفلان زوجا وأذنت لاحدهم أي مبهما ولو عينت بعد ذلك واحد منهم للتزويج لم
ينعزل الباقيون (قوله برضاهم) أي معه فان امتنع الكل زوج السلطان بالعضل شرح م ر (قوله
أي برضا باقهم) ندبان كان الزوج كفأ ووجوب بان كان غير كفء حل (قوله ولا يتشوش) أي

ومعلوم ان المعتقين ثم عصبتهم يجب (٣٤٨) اجتماعهم في العقد ولو بوكالة نعم يكنى واحد من عصبة من تعددت عصبتهم مع

عصبة الباقي وخرج باذنها لكل مالواذنت لاحدهم فلا يز وجهها غيره ومالو قالت لهم زوروني فيشترط اجتماعهم وذكر الاورع والترتيب من زيادتي (فان تشاحوا) بأن قال كل منهم أما الذي أزوج (واتحد) خاطب أقرع) بينهم وجوبا قطعاً للنزاع فمن خرجت قرعته زوج ولا تنتقل الولاية للسلطان وأما خبر فان تشاحوا فالسلطان ولي من لا ولي له فمحمول على العضل بأن قال كل لأزوج (فلأزوج) بها (مفضل) صفة أقرعة فهو أعم من قول الاصل غير من خرجت قرعته (صح) تزويجه للاذن فيه وفائدة القرعة قطع النزاع بينهم لان في ولاية من لم يخرج له وخرج يز يادتي واتحد خاطب ما اذا تعدد فانها انما تزوج بمن رضاه فان رضىتهما أمر الحاكم بتزويج أصلهما كما في الروضة وأصلها عن البغوى وغيره وجزم به في الشرح الصغير (أو) زوجها (أحدهم زيد أو آخرهما) وكما كفأين أو أسقطوا الكفاءة (وعرف سابق ولم ينس فهو الصحيح) وان دخل بها المسبوق (اونسى) وجب توقف حتى يتبين

ولتلايتشوش فهو بالنصب (قوله ومعلوم الخ) تقييد لقول المتن سن أقفهم الخ (قوله ثم عصبتهم) أى من له حق الولاية منهم وقوله يجب اجتماعهم أى لا هم كولى واحد (قوله ولو بوكالة) قضية ما قبل الغاية جواز اجتماعهم على تزويجها وفيه أن كلا منهم لا يستقل بتزويج حصته فلا يملك العقد عليها وليس له أن يضم إليها حصته غيره لانه فيها فضولى الا أن يكون المراد بما قبل الغاية أن يز وجهها أحدهم باذن الباقيين وبما بعدهما توكيلهم أجنبيا فليتأمل شورى والصورة التي بحث فيها الشورى ذكرها ع ش على م ر وقررهما شيخنا ح ف فقال أوز وجهها الكل بان يقولوا ز وجهناك فلانة والظاهر أنه يشترط فراغهم من الحرف الاخير معا وانظر لو امتنع أحدهم من التزويج هل تنتقل الولاية للآخر كما لان الشرط اجتماعهم ترد فيه سم والظاهر أن الحاكم يقوم مقام العاضل فيزوج مع البقية (قوله من عصبة من تعددت عصبتهم الخ) كان أعتقها اثنان ولا حد هما اخوة ولا أخ أخ فقط فيكنى حضور واحد من الاخوة مع هذا الاخ اه شيخنا (قوله فلا يز وجهها غيره) لكن باذن الباقيين وجوبا بان كان الزوج غير كفء ونائبان كان كفؤا مثل ما مر (قوله ومالوا قالت لهم زوروني) لا يقال هذه عين قول المصنف وأذنت لكل لانا نقول صورة المتن انها أذنت لكل على انفراد كما تقدم عن م ر (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبوكالة عن باقيهم أو باجتماعهم على الايجاب ع ش على م ر وانظر مالو عضل واحد منهم دون ثلاث هل يقوم مقامه الحاكم قياسا على ما تقدم قرر شيخنا في درسه أنه لا بد من اجتماع السلطان مع الباقي م ر (قوله أقرع بينهم) أى أقرع السلطان أو غيره لكن الاول أولى حل (قوله فان تشاحوا) رواية أبي داود فان تشاحوا ع ش (قوله فمحمول على العضل) ان كان مراده بالعضل دون ثلاث زوج السلطان بطريق النيابة عنهم وان كان ثلاث مرات انتقلت الولاية للابعد ان كان والا ز وجهها السلطان بطريق الولاية العامة (قوله بأن قال كل لأزوج) أو زوج أنت كذا صوبه الزركشى قال الشهاب عميرة وهو واضح ليلام معنى الحديث حل (قوله فلأزوجها مفضل) مفرع على قوله سن أقفهم وعلى قوله أقرع بدليل ما بعده (قوله صح تزويجه) وكذا لو بادراً أحدهم قبل القرعة فزوج فانه يصح قطعاً شرح م ر (قوله فانها انما تزوج الخ) هذا لا يناسب مفهوم المتن لان المناسب له أن يقول فان تعدد الخاطب لا يقرع وقوله بمن رضاه والظاهر أن الزوج لها هو الذى خطبها الزوج منه وكذا قوله أمر الحاكم الخ فان كان قد خطبها من الكل أو من نفسها فمن يز وجهها منهم والظاهر أنه يقرع فيكون المفهوم فيه تفصيل (قوله بتزويج أصلهما) قضية أنه لو استقل واحد بتزويجها من أحدهما من غير أمر الحاكم لم يصح وان كان هو الاصلح ع ش (قوله أو أحدهم زيد أو آخرهما) أى وقد أذنت لكل منها فان أذنت لاحدهما فقط كان تزويجه هو الصحيح والاخر هو الباطل وقوله وكما كفأين فان كان أحدهما غير كفء ولم يسقطوا الكفاءة فهو الباطل وقوله وأسقطوا الكفاءة أى الزوجة والاولياء يحصل اسقاطها برضاها مع رضا الولي بغير كفء كما سيأتى في قوله لزوجهما غير كفء برضاها ولي الخ وقوله وعرف سابق أى بيينة أو تصادق معتبر والابطال مطلقا الا ان كان أحدهما كفأ أو معيناً في اذنها فكأنه الصحيح وان تأخر شرح م ر وحج (قوله فلا يحل لواحد الخ) وان طال عليها الامر كزوجة المفقود قاله حج نعم بحث الزركشى كالبقينى أنها عند اليأس من التبين تطلب الفسخ من الحاكم ويحببها اليه للضرورة كالفسخ بالعيب وأولى اه شرح م ر وعبرة حل قال في الوسيط ولا يبالى بضررها طول العمر قال الزركشى وهو مشكل فالتحقيق أن محله اذا

رجي زوال الاشكال والافيجب الفسخ أي اذا طلبته دفعا للضرر لان النكاح يفسخ بالعيب وضرره
دون هذا اه ولا يطالب واحد منهما بمهر والنفقة عليهما نصفين بحسب حالهما ويرجع المسبوق على
السابق ان نوى الرجوع أو أنفق باذن الحاكم ان وجد أو بإشهادان فقد الحاكم ونقل شيخنا عن والده
ما يفيد أن من ألزمه الحاكم بالانفاق لا يرجع بما أنفق له لان اللازم للشخص لا يرجع به على غيره أي
حاكم يرى الالتزام بذلك فان كان لا يرى الزامه به يرجع وقوله ويرجع المسبوق على السابق فيرجع عليه
بما غرمه وهذا ظاهر اذا كانا فقيرين أو غنيين فان كان أحدهما فقيرا والآخر غنيا فان ثبتت للفقير
رجوع عليه الغنى بما يكمل نفقة المعسرين ورجع عليها بالباقي وان ثبتت للغنى رجوع عليه بما غرمه
ورجعت هي بما يكمل نفقة الموسرين كما يؤخذ من ع ش على م ر (قوله ولالثالث نكاحها)
فلومات أحدهما وقف ارث زوجة أو هي فارت زوج (قوله وتنقضى عدتها الخ) راجع لصورتي الموت
بخلاف صورتي الطلاق لعدة فيهما لانه قبل الدخول (قوله ولم يتعين سابق) وأيس من تعيينه كما أشار
اليه بعد عن (قوله أوجهل السبق والمعية) بأن لم يعلم هل سبق أحدهما أو وقعا معا قال حج
ويستحب في الصورة الثالثة أن يقول القاضي فسخت نكاح السابق منهما أو يأمرهما أو أحدهما
بالطلاق ليكون نكاحا على يقين الصحة وتثبت للقاضي هذه الولاية في هذه الصورة للضرورة قاله
المتولي وغيره وكذا يستحب له في الصورة الثانية كما في حج اه س ل (قوله بطلا) أي ظاهرا
وباطنا في المعية المحققة وظاهرا فقط في غيرها وعبارة شرح م ر وحج والحكم بطلانها انما هو
في الظاهر حتى لو تبين السابق بعد فهو الزوج ومحل له ان لم يجز من الحاكم فسخ والا فسخ باطنا حتى لو تبين
السابق فلا زوجية (قوله لعدم تعين السابق) علة لعله وقوله في السبق المحقق أي في الصورة الثانية وقوله
أو المحتمل أي في الاخيرة وقوله ولتدافعهما في المعية المحققة أي في الصورة الاولى وقوله أو المحتملة أي في
الاخيرة اه شيخنا (قوله يجب التوقف) معتمد (قوله فلو ادعى كل) أي في جميع الصور الا في
صورة المعية المحققة وفي السبق اذا ثبت بينة اه حل فهو مفرع على الصورة الثانية مما قبل الادعى
الاخيرتين مما بعدها (قوله وتسمع أيضا على الولي) كأن وكل اثنين ليعقد فزوجها أحدهما ريدا
والآخر عمر اثم ادعى أحدهما أنه يعلم سبق نكاحه وهذا نظير لمسلتنا لان مسلتنا ان الولي تعدد ومثل
تعدد ما لو كان واحدا وتعدد وكيه كافي م ر فاندفع ما يقال ان المجبر لا يكون متعدد الكلام في
تعدد الولي وقال عن قوله وتسمع أيضا الدعوى على الولي المجبر صغيرة كانت الزوجة أو كبيرة فان أقر
الولي فذاك وان أنكر حلف فان نكل حلف الزوج وأخذها وله بعد حلف الولي تحليف الكبيرة ان
أنكرت ولا تسمع دعواه على ثيب صغيرة وان قال الولي نكحتنا بكر الا ان كان له بينة بما ادعاه هذا
حاصل ما في حج اه (قوله لا تسمع) لان الزوجة من حيث هي زوجة ولو أمة لا تدخل تحت اليد
وحينئذ ليس في يد واحد منهما ما يدعيه الآخر حل لكن في هذا التوجيه نظر لانه لو كانت علة عدم
السماع عدم الدخول تحت اليد لم تسمع دعوى كل عليها ولا على الولي لعدم دخول نفسها تحت يدها
تأمل ولو نظر لتعليل الشارح السماع بقبول الاقرار في الاولين لسمعت في هذه أيضا لان اقرار الزوج
بالزوجية يقبل كاقراها كما تقدم تأمل العلة الصحيحة (قوله فان أنكرت حلفت) حيث كانت أهلا
والابان كانت خرساء أو معتوهة فسخ العقد اه حل (قوله لكل منهما بينة) ولا يكفيا بينين
واحدة لهما وان رضياها واذا حلفت بطل النكاحان وقيل بقي التداعي والتحالف بينهما فن حلف
فالنكاح له وان تحالف باطل النكاحان بخلفهما وجري على هذا القيل الشيخ في شرح البهجة حل
(قوله بناء على أنه الخ) الاولى تأخير عن قوله فيغرمها مهر المثل لانه مبني عليه لا على الحلف (قوله

ولالثالث نكاحها قبل ان
يطلقها أو يموت أو يطلق
أحدهما ويموت الآخر
وتنقضى عدتها (والا) بان
وقعا معا أو عرف سبق ولم
يتعين سابق أو جهل
السبق والمعية (بطلا) لتعذر
امضاء واحد منهما لعدم
تعين السابق في السبق
المحقق أو المحتمل ولتدافعهما
في المعية المحققة أو المحتملة
اذ ليس أحدهما أولى من
الآخر مع امتناع الجمع بينهما
ومحله في الثانية اذا لم ترج
معرفة والافق الذخائر
يجب التوقف (فلو ادعى
كل) من الزوجين عليها
(علمها بسبق نكاحه
سمعت) دعواه بناء على
الجديد وهو قبول اقرارها
بالنكاح وتسمع أيضا على
الولي المجبر لصحة اقراره به
بخلاف دعوى أحد
الزوجين على الآخر ذلك
لا تسمع (فان أنكرت
حلفت) لكل منهما بينة
اسهام تعلم سبق نكاحه (أو
أقرت لاحدهما ثبت
نكاحه ولا آخر تحليفها)
بناء على أنه لو قال هذا الزيد
بل لعمر ويغرم لعمر و

فسمع دعواه) أي دعوى الآخر الذي لم تقر له (قوله وله تخليفها) أي به مع التصريح به في المتن توطئة لقوله رجاء الخ ولو ذكر هذا التعليل عقب المتن لكان أخصر (قوله فيغير مهرها) لانها حالت بينه وبين بضعها باقرارها للأول حل (قوله وان لم تحصل له الزوجية) أي مادام الأول حيا والاصارت زوجة للثاني واعتدت للأول عدة وفاة ان لم يطاها والاعتدت باكثر الأمرين منها ومن ثلاثة اقرأ عدة الوطء حيث لم تكن حاملا وحيثئذ يمتنع أن يجمع معها أختها أو أربعا غيرها حل ومهر وقوله والاصارت زوجة للثاني أي بلا عقد قل وفي كونها تصير زوجة للثاني بلا عقد وقفة لانه يحتمل أن يكون مسبوقا ولم يوجد منها اقراره لاسيما وقد أقرت للأول بسبق نكاحه هكذا قيل وقد يقال لا وقفة أصلا ذ قول المحشى والاصارت زوجة للثاني بلا عقد مرتب على اقرارها للثاني عند ارادة تخليفها كما هو ظاهر من كلام الشارح قال العزيز ولا يرث من الأول عملا باقرارها للثاني ولا من الثاني عملا باقرارها للأول (قوله تولى طرفي عقد) ولا بد أن يقول قبلت نكاحه له كما تقدم في الوكيل وأوجب صاحب الاستقصاء أن يقول وقبلت بالواو فلو تركها لم يصح وضعفه شيخنا تبتع الوالد حل (قوله بنت ابنه) أي المجبرة بان كانت بكرا أو مجنونة فان كانت ثيبا بالغة امتنع ولو بالاذن لانه الآن غير مجبر وغير المجبر لا يزوج بغير الاذن وبالاذن بصير بمثابة الوكيل وتسمية من يزوج الثيب المجنونة البالغة مجبرا خلاف ما تقدم عن الشيخ انه لا يقال له مجبر وان المجبر خاص بمن يزوج البكر حل (قوله ابن ابنه الآخر) أي المحجور عليه بسفه أو جنون أو صغر اه حل (قوله اذ ليس له قوة الجدوة) بخلاف الجد فان له ذلك وليس له أن يوكل وكيلا في تولى الطرفين فتولى الطرفين من خصائص الجد حتى لو تزوج السلطان مجنونا محتاجا بمجنونة لم يتولى الطرفين حل (قوله تزوجه قاض) أي قاضي بلدنا م ر وان كان هناك ولي أبعد منه لان ارادة تزويج الولي موليته لنفسه من الصور التي يزوج فيها القاضي كما ذكره (قوله ويزوج قاضيا) أي من لا ولي لها غيره لنفسه أو لمجوره م ر و هذه من جملة أفراد ما مر أي ان أراد القاضي أن يزوج من هو ولي لها فقد الولي الخاص فلا يتولى الطرفين كما مر (قوله قاض آخر) أي ان كانت الزوجة في عمل ذلك القاضي الآخر حل (قوله جاز للقاضي تزويجها منه) أي بهذا الاذن اذ معناه فوض أمرى الى من يزوجه اياي شرح م ر بخلاف ما لو قالت له زوجني ممن شئت لا يزوجه له القاضي بهذا الاذن لان المفهوم منه التزويج بأجنبي وهذا واضح حيث لم تقم القرينة على أنه المراد بأن خطبها فقالت له هذا اللفظ حل (قوله بما ذكر) من قوله قاض آخر اه

﴿فصل في الكفاءة﴾
المعتبرة في النكاح لاصحته بل لانها حق للمرأة والولي فلهما السقاطها *

لو (زوجها غير كفء برضاها ولي منفرد أو أقرب) كأب وأخ (أو بعض أولياء) (مستوين)

﴿فصل في الكفاءة﴾
وهي لغة التعادل والتساوي واصطلاحاً أمر يوجب عدمه عارواضا بطها مساواة الزوج للزوجة في كمال أو خسة ماعد السلامة من عيوب النكاح (قوله لاصحته) أي دائماً وبعبارة شرح م ر وهي معتبرة في النكاح دفعا للعار لاصحته مطلقا والا لما سقطت بالاسقاط كبقية الشروط بل حيث لا رضامن المرأة وحدها في جب وعنة ومع وليها الأقرب فيما سواهما على ما يأتي والحاصل ان الكفاءة شرط لصحة النكاح حيث لا رضا (قوله فلهما السقاطها) ولو كانت شرطاً للصحة لما صح العقد حينئذ والمراد بالسقوط الرضا بغير كفء كما يؤخذ من قوله برضاها (قوله برضاها) نطقاً في غير المجبرة ويكنى السكوت من المجبرة وبعبارة شرح م ر برضاها ولو سفيهة كما صرح به في الوسيط وان سكنت البكر بعد استئذانها فيه معينة أو بوصف كونه غير كفء اه وقول م ر وان سكنت البكر ظاهراً وان كانت غير مجبرة بأن زوجها غير الأب والجد فليحرر وبعبارة البرماوى وسكوتها كاف ان صرح لها بأنه غير كفء أو عينه لها أو عينته له والا فلا بد من التصريح بالسقاطها لفظاً وعلم من كلامه ان عقد الولي كاف عن تصريحه بالسقاطها (قوله كأب وأخ) جعلهما م ر مثالين

للفرد لكون المنهاج لم يذ كر الا قرب هنا ويصح جعلهما مثالين لكل من المنفرد والا قرب وهو
الظاهر (قوله رضى باقوهم) أى صريحاً وقوله صح أى مع الكراهة واحتج له فى الام بأنه صلى الله
عليه وسلم زوج بناته ولم يكافهن أحد وان جاز أن يكون ذلك لاجل ضرورة بقاء نسله عن وقال ابن
عبد السلام يكره كراهة شديدة من فاسق الاربعة تنشأ من عدم تزويجها له كان خيف زناه بها ولم
ينكحها أو يسلمها فاجرا عليها اه مر وعش عليه وعبارة شرح مر وسيأتى فى باب الخيار ما يعلم
منه أنه حيث كان هناك اذن فى معين منها أو من الاولياء كفى ذلك فى صحة النكاح وان كان غير كفء
ثم قد ثبت الخيار وقد لا والحاصل انها متى ظنت كفاءة فلا خيار الا ان بان معيباً أو رقيقاً وهذا محل قول
البعوى لو أطلقت الاذن لوليها أى فى معين فبان الزوج غير كفء تخيرت ولو زوجه المجبر غير كفء ثم
ادعى صفرها الممكن صدق بيمينه وان بطلان النكاح وانما لم يكن القول قول الزوج لانه مدع للصحة
لان الاصل استصحاب الصفر حتى يثبت خلافه ولانه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي
للعقد الفاسد فى تصديقه لان الحق لغيره مع عدم انزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذلك
تصدق الزوجة اذا بلغت وادعت صفرها حال عقد المجبر عليها بغير الكفاءة اه أى فيستثنى هذا من
تصديق مدعى الصحة (قوله عدم رضاه) أى الابد (قوله لان زوجها له) أى لغير الكفاءة حاكم
أى برضاها كما هو الفرض (قوله فلا يصح لما فيه الخ) الا حيث لم يوجد من يكافئها أو لم يوجد من
يرغب فيها من الا كفاءة والاجازة أن يزوجه حينئذ فى جميع صورته التى يزوجه فيها حيث خافت العنت
ولم يوجد ما كفى برى تزويجها من غير كفء ولم تجد عدلاً تحكمه فى تزويجها من غير الكفاءة والاقدم على
الحاكم المذكور حل (قوله كالتائب) أى عن الولي الخاص بل وعن المسلمين لان لهم حظاً فى
الكفاءة شرح مر (قوله المعتبرة فيها) أى فى الكفاءة ليعتبر مثلها أى تلك الصفات فى الزوج من
حيث ذاته أو من حيث أبوه حيث كانت الزوجة موصوفة بتلك الصفات ويؤيد هذا الاحتمال قوله
الآتى فلم أنه لا يعتبر فى خصال الكفاءة يسار لكن يرد عليه أن مقتضى ذلك أن عيوب النكاح
لا يشترط سلامة الزوج منها الا اذا كانت الزوجة سليمة منها وليس كذلك ويجوز رجوع الضمير للزوجة
ويراد بالمعتبرة الموجودة لا المشترطة ويراد بقوله ليعتبر أى يشترط وفيه ما لا يخفى اه حل وعبارة
الشورى فيها أى الكفاءة أو الزوجة ولعل هذا أولى لملاءمته قوله ليعتبر مثلها فى الزوج (قوله خمسة)
نظمها بعضهم فى قوله

شروط الكفاءة خمسة قد حوت * ينبك عنها بيت شعر مفرد

نسب ودين حرفة حرية * فقد العيوب وفى اليسار تردد

وقال الشيخ مرمى الحنبلى رحمه الله تعالى

قالوا الكفاءة سنة فأجبتهم * وقد كان هذا فى الزمان الاقدم

أما بنو هذا الزمان فانهم * لا يعرفون سوى يسار الدرهم

والحاصل فيها أن كلام من الدين المعبر عنه بالعفة والحرفة وفقد العيوب معتبر فى الشخص وآبائه وأمهاته
وان الحرية والنسب معتبران فى الآباء فقط قل على المحلى وعبارة حل قوله سلامة الخ هذه الخصلة
معتبرة فى الزوجين وفى أبيهما وأمهاتهما والحرية معتبرة فى الزوجين وفى أبيهما دون أمهما اه قال
مر فى شرحه والعبرة فى الكفاءة بحالة العقد نعم ترك الحرفة الدينية قبله لا يؤثر الا ان مضت سنة
كما أطلقه جمع وهو واضح ان تلبس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها أصلاً والا فلا بد من مضي
زمن تنقطع فيه نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر بها وبما تقر من أن العبرة بحالة العقد علم أن طر والحرفة

كاخوة وأعمام (رضى
باقوهم صح) لتركهم حقهم
بمخلاف ما إذا لم يرضوا
وخرج بالا قرب والمستوين
الابعد فلا يصح تزويجه ولا
يمنع عدم رضاه صحة تزويج
من ذكر فلا يعتبر رضاه
اذ لاحق له الآن فى التزويج
(لا) ان زوجها له (حاكم)
فلا يصح لما فيه من ترك
الاحتياط عن هو كالتائب
(وخصال الكفاءة) أى
الصفات المعتبرة فيها ليعتبر
مثلها فى الزوج خمسة
(سلامة من عيب نكاح)
يكنون وجندام وبرص

وسياتي في بابيه فغير السليم منه ليس كفاً للسليمة منه لان النفس تعاف صفة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضاً فلا كفاءة وان اتفقا وما بها
أكثر لان الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه والكلام على عمومته بالنسبة للمرأة أما بالنسبة للولي فيعتبر في حقه الجنون
والجذام والبرص لا الجب والعنة (٣٥٢) (وحرية فمن مسه أو) مس (أباً) له (أقرب رقيق ليس كفاء سليمة)

الدينثة لا يثبت الخيار (قوله فغير السليم منه) أي من عيب النكاح الذي هو الجنون والجذام
والبرص هو وأبوه وأمه ليس كفواً للسليمة منه حل وقوله ليس كفاً للسليمة ليس بقيد كما يؤخذ من
كلامه بعد (قوله ولو كان بها عيب) مستأنف وقوله وان اتفقا الخ أي سواء اتفقا في ذلك أم لا وهذه
لا تشملها كلامه بل يقتضي خلاف ذلك حل لان قوله أي الصفات المعتبرة فيها الخ يقتضي أن
الحصول لا يعتبر في الزوج الا اذا كانت في الزوجة واذا فقدت فيها لا تعتبر فيه وليس كذلك الا أن يقال
قوله المعتبرة فيها أي غالباً شيخنا (قوله والكلام) أي في السلامة من عيب النكاح وقوله على عمومته
أي المستفاد من الاضافة أي اضافة عيب الى نكاح فهي للاستغراق بالنظر اليها يعني أن السلامة من
عيب النكاح تعتبر في حق المرأة بالنظر لجميع عيوب النكاح وقوله أما بالنسبة للولي الخ فلاضافة بالنظر
اليه للجنس والمراد منه الثلاثة التي ذكرها (قوله فيعتبر في حقه الجنون الخ) أي سلامة الزوج منها
وقوله لا الجب والعنة أي لا يعتبر سلامة الزوج منهما بالنسبة للولي فاذا زوجهما بعض الالياء ممن به جب
أو عنة برضاها دون رضا الباقيين صح وهذا هو المعتمد (قوله أقرب) أي من أب لها (قوله سليمة)
بأن لم يمس أحد آبائها أصلاً ومس أباهما الخامس ومس أباه الرابع حل (قوله فالرقيق) مفرع على
التعليل (قوله ولا مبعضة) ولو كان هو مبعضاً وقد نقصت حرته بخلاف ما اذا زادت أو ساوت كافي
البحر ونقله مراراً ع ش أي فالبعض كفاء للبعض ان زادت حرته عليها أو ساوت (قوله ومن
ولده رقيقة) أي وكان أبوه حراً بأن غر بغيرها أي أو وطئها بشبهة ليكون حراً (قوله عربية) أي
حرة ولو عبر بها كان أولى الا أن يقال انه جار على أصل أن الرق لا يدخل في العرب والراجح خلافه
كما يؤخذ من البرماوى (قوله ولو كان العجم) للرد فالفرس أفضل من النبط وبنو اسرائيل أفضل من
القبط كما قاله الماوردي وقيل لا يعتبر فيهم أي لا يعتبر النسب في العجم لانهم لا يعتنون بحفظ الانساب
ولا يدونونها بخلاف العرب ولا عبرة بالانساب للظلمة مر (قوله كان ينسب الشخص الخ) فيه أن
الكفاءة معتبرة في حق الزوج لجهة ليعتبر مثلها في الزوج كما مر فكان الانساب أن يقول كان تنسب
الى من تشرف به بالنظر الى مقابل من ينسب الزوج اليه وأجيب بأن العبارة مقالوبة وعبارة شرح مر
فن ان نسبت الى من تشرف به لا يكافئها من لم يكن كذلك ثم ظهر أنه لا قلب لانه جعلها أصلاً بالنظر
للزوج (قوله الى من) أي الى عرب مثلاً بدليل قوله كالعرب وقوله الى مقابل من أي عرب أيضاً
والمقابل هم العجم أي أنهم مجتمعان في نسب واحد شريف بالنظر الى مقابله الذين هم العجم (قوله وان
كانت أمه عربية) فالنسب معتبر بالآباء الأولاد بناته صلى الله عليه وسلم فانهم ينسبون اليه فلا يكافئهم
غيرهم حل (قوله واصطفاني من بني هاشم) فيه دلالة على بعض المدعى وهو قوله ولا غير هاشمي
ومطلبي كفواً لهما (قوله أ كفاء) نعم أولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بني هاشم لان من
خصائصه صلى الله عليه وسلم أن أولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغير هاشم مر (قوله من المثنى)
أي من قوله ولا غير هاشمي الخ ووجه استفادته أنه لما في الكفاءة عن غيرهما لهما اقتضى مفهومه
نبوتها لهما لان غير صفة معنوية ومفهوم الصفة معتبر (قوله نعم لوزوج) استدراك على قول المصنف

من ذلك لانها تعبر به
وتتضرر فيها اذا كان به رق
بأنه لا ينفي عليها الاتفة
المعسرين فالرقيق ليس
كفاء عتيقة ولا مبعضة
وخرج بالآباء الامهات فلا
يؤثر فيهن مس الرق قال في
الروضة وهو المفهوم من
كلام الاصحاب وبه صرح
صاحب البيان فقال ومن
ولده رقيقة كفاء لمن
ولده عربية لانه يتبع الاب
في النسب وقولي أو أباً أقرب
من زيادتي (ونسب ولوفي
العجم) لانه من المفاخر كان
ينسب الشخص الى من
يشرف به بالنظر الى مقابل
من تنسب المرأة اليه
كالعرب فان الله فضله على
غيرهم (فعجمي) أبوان
كانت أمه عربية (ليس
كفاء عربية) أبوان
كانت أمها عجمية (ولا غير
قرشي) من العرب كفواً
(القرشية) خبر قدموا
قريشاً ولا تقدموا هارواه
الشافعي بلاغا (ولا غير
هاشمي ومطلبي) كفواً
(لهما) خبر مسلم ان الله
اصطفى كنانة من ولد
اسماعيل واصطفى قريشاً

من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم وبنو هاشم وبنو المطلب كفاء كما
استفيد من المثنى خبر البخاري نحن وبنو المطلب شي واحد نعم لوزوج هاشمي أو مطلبي رقيقة بالشروط فأولادها بنتا فهي هاشمية أو
مطلبية رقيقة لما لك أمها ولتر ويجهان رقيق

ولا غير هاشمي الخ وفيه أن الكلام في التزويج بالولاية والتزويج هنا بالملك (قوله ودنى النسب) لانه لا نسب لها حكما أي دون دنى الحرفة فلا يزوجهما منه كافي حل (قوله عدم تزويجهما) أي بل تزوج بحر شريف النسب وهو ضعيف (قوله من أن بعض الخصال لا يقابل ببعض) أي وتزويج من ذكر تبحر دنى النسب فيه مقابلة الحريية بما فيها من الشرف وإذا لم يصح ذلك فنكاح الرقيق أولى وأجاب حجج بأن الرق غاية النقص فتضمن محل الفضائل معها فكانها معدومة فلا مقابلة حل وعبرة ع ش ويجاب عن اشكال الاسنوي بأن ما ذكر من أن بعض الخصال لا يقابل ببعض محله في تزويج الولي موليته والذي نحن فيه تزويج السيداته (قوله بعضهم كفاء بعض) ضعيف ع ش والراجح أن بعضهم يقدم على بعض فتقدم مظهر على ربيعة ثم عدنان ثم قطان وهكذا (قوله بدني وصالح) فيه وفي آياته حل وقوله وصالح تفسير ع ش وهو غير ظاهر (قوله فليس فاسق كفاء عفيفة) وإن تاب وحسنت توبته حيث كان فسقه بالزنا بخلاف ما إذا كان بغيره قالوا إن التوبة من الزنا لا تنفي سمته بخلاف غيره ذكره حجج والذي أفتى به والد شيخنا أن الفاسق إذا تاب لا يكافي العفيفة وإن كان الفاسق بغير نحو الزنا والفاسقة بكافها فاسق إذا لم تحذفهما نواو قد رافق زاد فسقه أو اختلف فسقهما نواو عالم بكافها والمجور عليه بالسفاه ليس كفاء رشيدة حل (قوله والمبتدع الخ) لا ينفي عنه الفاسق لأن البدعة قد لا تقتضي الفسق وقوله سنية وأما المبتدعة فيكافئها أن انحدا في البدعة شيخنا (قوله ويعتبر اسلام الآباء) وكذا الامهات وهذا غير محتاج اليه مع قوله الآتي ويعتبر في العفة الآباء أيضا وتعتبر الحرفة في الزوجين والآباء والامهات وظاهر كلامه أنه لا يعتبر اسلام في الامهات فيكون ابن الكتانية اليهودية أو النصرانية كفؤا لبنت المسلمة وليس كذلك والظاهر أن من أسلم تبعا كفاء لمن أسلم بنفسه حل ويؤخذ منه أن قوله ويعتبر الخ من جهة العفة لأن فيه عفة عن الكفر كما يؤخذ من قوله وعفة بدني لأن المراد به دين الاسلام فيكون قوله وصالح من عطف المغاير (قوله ومن له أبوان في الخ) ويلزمه أن يكون الصحابي ليس كفؤا لبنت التابي والتزم خلافا لاذرعي حيث قال إن القول بأن الصحابي ليس كفؤا لبنت التابي زلل أي لأن الشرف لم يحصل للتابي الا بواسطة شرح م قال لأن بعض الخصال لا يقابل ببعض (قوله يرتزق منها) فديؤخذ منه أن من باشر صنعة دينية لا على وجه الحرفة بل لنفع المسلمين من غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده ما يأتي أن من باشر نحو ذلك اقتداء بالسلف لا تنحرم مروأته شرح م (قوله دينية) بالمد والهمز وهي مادلت ملاستها على انحطاط المروأة وسقوط النفس قال المتولي وليس منها تجارة بالنون وتجارة بالتاء وقال الروياني يراعى فيها عادة البلد أي بلد الزوجة لا بلد العقد لأن المدار على عارها وعدمه وذلك انما يعرف بالنسبة لعرف بلد هأى التي بها حال العقد شرح م (قوله فتحو كناس الخ) ولولسجد ع ش قال خط ان هؤلاء أ كفاء بعضهم لبعض (قوله وراع) ولا يضر كون الرعاية طريقة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانها صفة مدح لهم نقص لغيرهم كالامية حل أولان الكلام فيمن أخذ الرعي حرفة يكتسب بها فقط والانبياء لم يتخذوا ذلك شوي (قوله وقيم حمام) أي البلان حل وهو بالنون من يكبس الناس فيه مثلا (قوله بنت خياط) المناسب أن يقول خياطة لأن الآباء لا تعتبر الا بعد اتحاد الزوجين في الحرفة حل قال شيخنا العزيزي ولم يقل ليس كفاء خياطة مع أنه الملائم لما قبله للتنبيه على أن الحرفة تعتبر في الاصول كما تعتبر في الزوجين اه وظاهر قوله ليس كفاء بنت خياط انه لا يكافئها ولو كان أبوه خياط او كانت هي كناسة أو راعية أو حامية أو حارسة أو قيمة حمام وفيه نظر لأنه لا نظر للآباء الا ان اتحاد الزوجان ونقل عن شيخنا أنه متى كان أبوه خياط او هي كناسة فهما متكافئان وفيه نظر

ودنى النسب كما يقتضيه قول الشيخين للسيد تزويج أمته برقيق ودنى النسب واستشككه الاسنوي وصوب عدم تزويجهما لهما مستند في ذلك الى ما صححاه من أن بعض الخصال لا يقابل ببعض وغير قرين من العرب بعضهم كفاء بعض كاذكره جماعة قال في الروضة وهو مقتضى كلام الاكثرين (وعفة) بدني وصالح (فليس فاسق كفاء عفيفة) وانما يكافئها عفيف وان لم يشتهر بالصالح شهرتها به والمبتدع ليس كفاء سنية ويعتبر اسلام الآباء فمن أسلم بنفسه ليس كفؤا لمن له أب أو أكثر في الاسلام ومن له أبوان فيه ليس كفؤا لمن له ثلاثة آباء فيه (وحرفة) وهي صناعة يرتزق منها سميت بذلك لانه ينحرف اليها (فليس ذو حرفة دينية كفاء أرفع منه فتحو كناس وراع) كحجام وحارس وقيم حمام (ليس كفاء بنت خياط

ولا هو) أي خياط (بنت تاجر و) بنت (بزاز ولاهما) أي تاحو وبزاز (بنت عالم و) بنت (قاض) نظر للعرف في ذلك فعلم أنه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار لان المال غادر رائج ولا يفتخر به أهل المروآت والبصائر ولا سلامة من عيوب أخرى منفرة كعمى وقطع وتشوه صورة وان اعتبرها (٣٥٤) الروايات ويعتبر في العفة والحرفة والآباء أيضا كافي فتاوى البغوى خلافا

لما نقله الزركشي عنها (ولا يقابل بعضها) أي خصال الكفاءة (ببعض) فلا تزوج سليمة من العيب دنيئة معيانية سيئا ولا حرة فاسقة رقيقا عفيفا ولا عربية فاسقة مجتمعا عفيفا لما للزوج في ذلك من النقص المانع من الكفاءة ولا يجبر بما فيه من الفضيلة الزائدة عليها (وله) أي للاب (تزوج ابنه الصغير من لا تكافئه) بنسب أو حرة أو غيرها لان الزوج لا يعسر باستفراش من لا تكافؤه نعم ثبت له الخيار اذا بلغ (لامعية) لانه خلاف العبطة فلا يصح (ولأمة) لاتقاء خوف الزنا المعتبر في جواز نكاحها

فصل

في تزويج المحجور عليه (لا يزوج مجنون الا كبير الحاجة) كان تظهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك أو يتوقع الشفاء به يقول عدلين من الاطباء (في تزوج واحدة) لاندفاع الحاجة بها وفي التقييد بالواحدة

ولو كان له حرفتان دنيئة ورفيعة نظر للدنيئة أي لانه يعبر بها ولو ترك الحرفة الدنيئة لانه لا ينقطع نسبه عنها حل (قوله ولا هو بنت الخ) فيه العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله بنت عالم وقاض) المراد بالعالم هنا من يسمى عالما في العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير أخذاهما من في الوصية ع ش على م ر وظاهر كلامهم أن المراد ببنت القاضي والعالم من في آباءها المنسوبة اليهم أحدهما وان علا لا سهم ذلك تفتخر به وعن الاذرعى أن العلم مع الفسق لا أثر له اذا انفرد حيث تدنى العرف فضلا عن الشرع ومثله القضاء مع عدم الاهلية والا قرب أن العلم مع الفسق بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحقيقة شرح م ر (قوله فعل) أي من سكوتهم عنه أو من قولهم حسنة (قوله غادر رائج) أي يأتي في أول النهار ويذهب في آخره (قوله ولا سلامة من عيوب أخرى) أي حيث اقتصر وأعلى عيوب النكاح حل (قوله ويعتبر في العفة) يعني عنه قوله فيما تقدم ويعتبر اسلام الآباء حل (قوله الآباء) أي وكذا الامهات على المعتمد ع ش وقوله أيضا كما اعتبر في الزوجين وفيه أن هذا واضح في العفة دون الحرفة لانه لم يذكرها في الزوجين وكتب أيضا قوله أيضا أي كما اعتبر في الزوج نفسه ولا يخفى أن في العفة قبلنا بين الزوجين والزوجة وبين أبي الزوج وأبي الزوجة وفي الحرفة قبلنا بين الزوج وأبي الزوجة حل (قوله أو غيرها) كالعفة أي عدمها (قوله فلا يصح) وكذا الزوج وجه يجوز اشوها أو عيها أو قطعها لما ذكرنا لم تكن تلك من عيوب النكاح اه حل

فصل في تزويج المحجور عليه مجنون أو صغرا أو فاس أو سفه أو ورق حل (قوله مجنون) أي أطبق جنونه حل (قوله الحاجة) أي حالا أو مآلا فقوله كان تظهر مثال للدلالة وقوله أو يتوقع مثال للثاني كما صنع م ر (قوله أو نحو ذلك) كان يحتاج اليه للخدمة حل (قوله عدلين) أو عدل ع ش (قوله بحث للاسنوي) وهو أنها قد لا تغفه فيستحب له الزيادة الى أن ينتهي الى مقدار يحصل به الاعفاف شرح م ر قال حل وهو مردود بأن فرض احتياجه الى الزيادة عن الواحدة نادر فلم ينظروا اليه واعتمد شيخنا أنه بالنسبة للوطء لا يزداد على واحدة بخلاف الخدمة فانه يزداد بحسب حاجته ولو جندست موطوأنه أو مرضت أو جنت بحيث يخشى عليه منها كان له أن يزوجه غيرها وتباع سريته ان لم تكن أم ولد (قوله كولاية المال) فيه أن الوصي ولي المال فيفيد هذا أن للوصي أن يزوجه وليس كذلك الآن يقال المراد بالولاية الشرعية وولاية الوصي جعلية حل (قوله وتقدم أنه يلزم الاب الخ) وانما أعيد هنا لاجل تميم أقسام المحجور عليه شيخنا وفي كلام الشارح اشارة لتقييد قوله في تزوج واحدة بالوجوب لانه يحتمل أن يكون على سبيل الوجوب وعلى سبيل الجواز فبين الشارح أن المراد أنه على سبيل الوجوب بقوله وتقدم أنه يلزم الخ فاهنا مقيد بما تقدم في قوله على أب تزويج مجنون الخ كما أن ما تقدم مقيد بما هنا اذ ليس فيه التقييد بواحدة كما هنا في صنيع المصنف من أنواع البديع الاحتياك حيث حذف من كل ما أثبت نظيره في الآخرة تدبر (قوله فعل) أي من قوله لا يزوج مجنون الخ انه لا يزوج مجنون كبير الخ أي لا يجوز ولا يصح وهذا لا يعلم من قوله وعلى أب اذ يعلم منه انه اذا اتقى شرط من ذلك لا يجب حل (قوله اذا ظاهر حاجته اليه بعد البلوغ) في تزوجه حيث

بحث للاسنوي ويزوجه أب ثم جد ثم حاكم دون سائر العصبات كولاية المال وتقدم أنه يلزم الاب تزويج مجنون كانت محتاج للنكاح فعلم أنه لا يزوج مجنون كبير غير محتاج ولا صغير لانه غير محتاج اليه في الحال وبعد البلوغ لا يدري كيف يكون الامر بخلاف الصغير العاقل اذا ظاهر حاجته اليه بعد البلوغ

وخدمته فان للاجنبيات
أن يقمن بهما وقضية
هذا أن ذلك في صغير
لم يظهر على عورات
النساء أما غيره فيلحق
بالبالغ في جواز تزويجه
لحاجة الخدمة قاله الزركشي
(ولأب) وان علا لا غيره
لكمال شفقتة (تزوج
صغير عاقل أكثر منها
ولو أربعا المصلحة إذ قد
يكون في ذلك مصلحة
وغبطة تظهر للولي فلا
يزوج بمسوح (و) تزويج
(مجنونة) ولو صغيرة وثيبا
(لمصلحة) في تزويجها ولو
بلا حاجة اليه بخلاف
المجنون كما صرح لان تزويج
يفيدها المهر والتفقة
ويغرم المجنون وتقدم أنه
يلزم الاب تزويج مجنونة
محتاجة والتقييد بالاب في
الاولى مع التصريح فيها
بالمصلحة من زيادتي (فان
فقد) أي الاب (زوجها
حاكم) كإيلي ما لها لكن
بمراجعة أقاربها بالتطبير
لقلوبهم ولا نهم أعرف
بمصلحتها (ان بلغت
واحتاجت) للنكاح كان
تظهر علامات غلبة شهوتها
أو يتوقع الشفاء بقول
عدلين من الأطباء فعلم أنه
لا يزوجه في صغرها لعدم
حاجتها ولا بعد بلوغها
لمصلحة من كفاية نفقة

كانت مصلحة وكون الظاهر من حال العاقل الاحتياج اليه بعد البلوغ دون المجنون قد يتوقف فيه
حل (قوله ولا مجال) أي لا مدخل لحاجة تعهده أي المجنون الصغير أي لا تكون مقتضية لتزويجه حل
(قوله فان للاجنبيات الخ) فان لم توجد أجنبية تقوم بذلك فهل يزوج للضرورة أو للندرة فقد هن
فيه نظرو قضية اطلاقهم الثاني وتقدم أنه يزوج ع ش على م ر (قوله وقضية هذا) أي قوله فان
للاجنبيات الخ وقوله ان ذلك أي قوله ولا مجال لحاجة تعهده الخ (قوله في صغير) وان لم يكن مرافقا
بأن بلغ سنالو كان عاقلا فيه لحكي عورات النساء وقوله أما غيره أي فانه ليس للاجنبيات أن يقمن بها
لانه يجب على وليه أن يمنع من رؤيتهن ويحرم عليهن أن ينسكفن له اه حل (قوله قاله
الزركشي) ضعيف (قوله لا غيره) من حاكم أو غيره فلا يزوج أصلا وكتب أيضا قوله لا غيره يفيد أن
المتنع على غير الاب انما هو تزويج الاكثر فله أن يزوج واحدة وليس كذلك حل (قوله تزويج
صغير) أي غير بمسوح شرح م ر وهذا أولى من صنيع الشارح بقوله فلا يزوج بمسوح لانه لا يظهر
تفرعه على ما قبله وقديقال هو مفرع على قوله لمصلحة (قوله لمصلحة) كالانفاق عليه واشتراط
المصلحة حيث كان المهر من مال الصغير والا فلا يشترط (قوله إذ قد يكون في ذلك مصلحة) تعبيره بقدر
يشعر بعدم اشتراط وجود المصلحة مع أن صريح المتن اشتراطها فان قوله لمصلحة راجع لكل من
المستثنين قبله الآن يقال عبر بقدر إشارة الى أن المصلحة ان ظهرت للولي وزوجه والا فلا اه وعلى
بعضهم ذلك بأن له من الشفقة ما يحمله على أن لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح وأخذ منه أنه لو كان بينه
وبين الاب عداوة ظاهرة لا يتجاوز واحدة وانحط كلام حج على أن للاب أن يفعل ذلك مطلقا
وفرق بين هذا وبين الولي المجبر حيث اشترطوا فيه أن لا يكون بينه وبين موليته عداوة ظاهرة لانه
يمكنه الفراق بالطلاق اذا بلغ بخلاف المجبرة حل مع زيادة (قوله وغبطة) أي مصلحة ظاهرة فهو
عطف خاص على عام شيخنا عزري (قوله فلا يزوج بمسوح) طاهر اقتصاره عليه أنه يزوج المجبوب
والخصي ع ش (قوله ولو صغيرة وثيبا) لكن لو كانت الصغيرة الثيب منقطعة الجنون بوقف
تزوجها على بلوغها واذن هازم الا فاق شيخنا عزري (قوله وتقدم أنه يلزم الاب تزويج مجنونة)
أي كبيرة محتاجة للنكاح أو المهر أو النفقة فالوجوب مقيد بالحاجة والجواز يكفي فيه المصلحة
حل أي فلا تكرار في كلامه وقال بعضهم أشار بقوله وقد تقدم الخ أن الجواز المستفاد من اللام
في قوله ولأب الخ المراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله مع التصريح فيها بالمصلحة)
قضيته أن المصلحة شرط في تزويج الصغير أكثر من واحدة فيقتضي أنه يجوز تزويجه واحدة لغير
مصلحة لكن صرح في ع ب بانه لا بد من المصلحة في تزويجه الواحدة أيضا ومثله شرح
م ر وقوله فيها أي الاولى وذلك لان قوله لمصلحة راجع للمستثنين (قوله فان فقد) هل المراد
فقد حسا أو شرعا فيشمل ما وغاب فوق مسافة القصر ومن عضل حل والظاهر أنه كذلك فيشمل
ما ذكر (قوله زوجها) أي المجنونة وجوبا زي (قوله كإيلي ما لها) مقتضاه أن الوصي يزوج وليس
كذلك كما علمت حل (قوله بمراجعة أقاربها) وان لم تكن لهم ولاية لولم تكن مجنونة حل وعبرة
البر ماوى قوله بمراجعة أقاربها أي الذين لهم الولاية كالاخ والعالم الاقرب فالاقرب (قوله واحتاجت)
علم منه أن تزويج الحاكم لا بد فيه من الاحتياج الى نكاح بخلاف تزويج الاب فانه يكفي فيه المصلحة
(قوله علامات) أي جنسها فتكفي واحدة (قوله بقول عدلين) أو عدل حل (قوله من كفاية
نفقة) ظاهره وان لم يكن لها منفق لكن في كلام شيخنا كحج أنها حاجة حينئذ حيث قال الا فرض

وغيرها وقد يقال قد يحتاج الى الخدمة ولم تدفع حاجتها بغير الزوج فيزوجه لذلك (ومن حجر عليه فليس صحيح نكاحه) لانه صحيح العبارة وله ذمة (ومؤنه) أي مؤن نكاحه (٣٥٦) (في كسبه) لا فيما يتعلق حق الغرماء بما في يده فان لم يكن له كسب ففي

ذمته (أو) حجر عليه (لسفه) نكح واحدة لحاجة) الى النكاح لانه انما يزوج لها وهي تدفع بواحدة (بأذن وليه أو قبل له وليه بأذنه بمهر مثل فأقل) فيهما لانه حر مكلف صحيح العبارة والأذن وقولي واحدة لحاجة من زيادتي ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات الشهوة لانه قد يقصد اتلاف ماله والمراد بوليها هنا الاب وان علامه السلطان ان بلغ سفها والا فالسلطان فقط (فلو زاد) على مهر المثل (صح) النكاح (بمهر مثل) أي بقدره (من المسمى) ولغا الزائد وقال ابن الصباغ القياس الغاء المسمى وثبوت مهر المثل أي في الذمة وأراد بالمقيس عليه نكاح الولي له وقد ذكره الاصل هنا وسيأتي في الصداق ويفرق بينهما بأن السفية تصرف في ماله فقصر الغاء على الزائد بخلاف الولي (ولو نكح غير من عينها) وليه (لم يصح) النكاح لخالفته الأذن (وان عين) لم (قدرا) كالف (لا امرأة) نكح بالاقبل منه ومن مهر مثل) فان نكح امرأة

فيمين لها منفق أو مال يغنيها عن الزوج والا كان الاتفاق حاجة أي حاجة حل (قوله وغيرها) كالخدمة (قوله) وقد يقال قد يحتاج الخ) هذه الصورة هي التي بقيت للكاف في قوله كان يظهر الخ ففي هذا التعبير تسمح ذمتها غير داخله فيما سبق ولعله لم يدخلها في الحاجة لعدم ذكر غيره لها أي حاجة الخدمة فلذا أتى بها على سبيل البحث (قوله فيزوجه لذلك) معتمد (قوله أي مؤن نكاحه) أي المتجدد بعد الحجر أما النكاح السابق على الحجر فمؤنه فيما معه الى قسمة ماله واستغنائه بكسبه شرح مر (قوله في كسبه) ان قلت كسبه يتعدى الحجر اليه كما تقدم في التفسير وعبارته ثم يتعدى الحجر لما حدث بعده بكسبه كما صطيد الخ قلت يستثنى هذا من قولهم ان الحجر يتعدى الى ما حدث بعده تأمل سم بالمعنى (قوله في ذمته) ولها الفسخ باعساره بشرطه شرح مر وهو بالنسبة للمهر عدم الوطء وبالنسبة للنفقة مضي ثلاثة أيام بلا اتفاق فتفسخ صبيحة الرابع على ما يأتي ع ش على مر (قوله بأذن وليه) أي لا بغير اذنه وان خافت العنت زى (قوله بأذنه) أي اذن السفية لكن بعد اذن الولي له في النكاح حل أي وقد عين له المرأة ولم يعين له ففسخ اذنا من كلامه بعد والحاصل انه اما ان يعين له المرأة فقط أو القدر فقط أو يعينها أو يطلق بأن لا يعين امرأة ولا مهر أو شيئاً جيع ذلك (قوله صحيح العبارة والأذن) هو على التوزيع أي صح ان يتزوج بأذن وليه لانه صحيح العبارة وصح قبول وليه بأذنه لانه صحيح الأذن حل (قوله هنا) احتراز به عن ولي المال فانه الاب ثم الجدة ثم الوصي ثم الحاكم أو قيمه (قوله والا) بان بلغ رشيداً ثم يذرف وليه السلطان لا غيره (قوله ولغا الزائد) لانه تبرع من السفية حل (قوله وقال ابن الصباغ الخ) ضعيف (قوله أي في الذمة) ومن تقد البلد وصور المسئلة في شرح الروض بأن يعين له نوعاً يتزوج منه فيتزوج بقدر منه زائد على مهر المثل حل (قوله نكاح الولي له) أي بأزيد من مهر المثل حيث يصح النكاح بمهر المثل ويلغو المسمى حل (قوله ويفرق بينهما) هذا الفرق للغزى لا للشارح (قوله بخلاف الولي) فانه يتصرف في مال الغير مع كونه مخالفاً للشرع والمصلحة فبطل تصرفه من أصله حل (قوله ولو نكح غير من عينها) منه تعلم أن الصور السابقة فيما اذا عين له الولي المرأة وهذا هو موم ذاك حل (قوله لخالفته الأذن) وقال ابن أبي الدم كما قلناه الزركشي ينبغي حمله على ما إذا حقه مغارم فيها أموال كانت خيراً من المعينة نسبا وجالا ودينا ودونها مهر او نفقة فينبغي الصحة قطعاً وهذا هو المعتمد مر زى وقوله ودونها مهر او نفقة فضيته أنها لو ساوت المعينة في ذلك أو كانت خيراً منها نسبا وجالا ومثلها نفقة لم يصح نكاحها وهو قريب في الاول وهو قوله ساوت الخ لانه لم يظهر فيه للمخالفة وجه دون الثاني لانه يكفي في مسوغ العدول منزلة من وجهه ويأتي مثله فيما لو ساوتها في صفة أو صفتين من ذلك وزادت المعدول اليها عن المعدول عنها بصفة ع ش على مر (قوله فان نكح امرأة بالالف) فيه ثلاث صور (قوله صح بمهر المثل) أي من المسمى (قوله ولغا الزائد) وان كانت الزوجة سفية لانه ممنوع من الزائد فرجع للرد الشرعي وان لم ترض به المرأة حل (قوله بطل ان كان الف الخ) كان كان مهر مثلها ألفاً ومائة ونكحها بألف ومائتين وانما بطل لتعذر محته بالمسمى وبمهر المثل لان كلامهما أزيد من المأذون فيه مر وقال بعضهم قوله بطل أي سواء كان ما سماه مساوياً للمهر المثل أو أقل أو أزيد فيكون في نكاحها بالاكثر خمس صور كالذي بعده (قوله والا) بأن كان الالف مهر مثلها أو أكثر وقوله صح أي لانه أقل من

المأذون

بالالف وهو مهر مثلها أو أقل منه صح النكاح بالمسمى أو أكثر منه صح بمهر المثل ولغا الزائد أو نكحها

بأكثر من ألف بطل ان كان الالف أقل من مهر مثلها والا صح بمهر المثل أو بأقل من ألف والالف مهر مثلها وأقل قبل المسمى أو أكثر

فبمهر المثل ان نكح بأكثر منه والاف بالمسمى ولو قال انكح فلانة (٣٥٧) بألف وهو مهر مثلها وأقل منه فنكحها

به أو بأقل منه صح النكاح بالمسمى أو بأكثر منه لغا الزائد في الأولى وبطل النكاح في الثانية أو هو أكثر منه فالأذن باطل (أو أطلق) فقال تزوج (نكح) بمهر المثل (لا تفتة) فان نكحها بمهر مثلها أو بأقل صح النكاح بالمسمى أو بأكثر لغا الزائد وان نكح شريفة يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح النكاح كما اختاره الامام وقطع به المنزالي لا تفتة المصلحة فيه والأذن للسفيه لا يفيد جواز التوكيل ولو قال له انكح من شئت بما شئت لم يصح لانه رفع الحجر بالكلية ولو كان مطلقا سرى أمة فان تبرم بها أبدلت (ولو نكح بلاذن لم يصح) فيفرق بينهما (فان وطئ فلائتي) عليه (ظاهرا رشيدة) عتارة وان لم تعلم سفهه للتفريط بترك البحث عنه وخروج الظاهر الباطن وبالرشيدة غيرها فيلزم فهما مهر المثل كما نص عليه الشافعي في الأولى وأفتى به النووي في الثانية في السفينة ومثلها الصغيرة والمجنونة والقيدان من زيادتي أمان بخبر بعد رشده ولم يحجر عليه الحاكم فتصرفه نافذ وقديقال

المأذون فيه أو مساويه مر (قوله ان نكح بأكثر منه) كان نكح بتسعمائة وكان مهر مثلها تسعمائة (قوله والا) بأن نكح به أو بأقل (قوله ولو قال انكح فلانة بألف) بأن عين له القدر والمرأة فهو مفهوم قوله لا امرأة وفيه سبع صور تأمل (قوله لغا الزائد في الأولى) لزيادته على مهر المثل فانعقد به للأذن فيه والضابط لالغاء الزائد والالغاء العقد أنه يلغى الزائد ان لم يزد المهر على المعين والا فالعقد حل (قوله في الأولى) وهي ما اذا كان الألف مهر مثلها والثانية ما اذا كان الألف أقل منه (قوله وبطل النكاح) لتعذره بالمسمى وبمهر المثل لان كلاهما أز يد من المأذون فيه حل (قوله فالأذن باطل) فيبطل النكاح وان تزوجها بمهر المثل أو أقل أخذها في شرح الروض وان قال الزركشي القياس محتم بمهر المثل (قوله لا تفتة) أي من حيث المصرف المالي وان استغرق ماله (قوله يستغرق مهر مثلها) لو قال مهرها كان أولى وأعم ليشمل المسمى فانه كذلك كافي الروض ومثل الاستغراق ما يقرب منه كافي مر (قوله لم يصح) ينبغي أن محل ذلك حيث كان ماله يزيد على مهر اللاتفة عرفا أما لو كان ماله قدر مهر اللاتفة أو دونه فلا مانع من تزويجه ممن يستغرق مهر مثلها ماله لان تزويجه به ضروري في تحصيل النكاح اذ الغالب أن ما دون ذلك لا يوافق عليه ع ش على مر (قوله والأذن للسفيه الخ) المناسب أن يؤخره عن قوله ولو قال الخ وهو راجع لقوله سابقا باذن وليه فالأولى ذكره عقبه تأمل (قوله لا يفيد جواز التوكيل) والولى ايسر وكلا حل (قوله ولو كان مطلقا) بأن طلق ثلاث مرات ولوم من زوجتين أو زوجة واحدة لغير عذر ولو قبل الحجر عليه مر فلا يكتفي بحصول الثلاث في مرة واحدة شيخنا عزري وعبارة شرح مر فان كان مطلقا بأن طلق بعدا لغيره وقبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات أو فنتين وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة فيما يظهر وقوله ثلاث زوجات ظاهره ولو طلقهن معاني آن واحد وكذا قوله أو زوجتين بأن قال أثنى طوائقي أو أثنى طائفتان وهو بعيد لانه لا يسمى مطلقا لان لفظ مطلق يفيد الكثرة بأن يكون طلق ثلاث طلاقات في ثلاث مرات (قوله ولو نكح بلاذن) مفهوم قوله باذن وليه فالمناسب التفريع (قوله فلائتي عليه) عبارة شرح مر ولم يلزمه شيء أي حد قطعاً للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ولو بعد فك الحجر عنه كان نص عليه في الام سواء في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص من لزوم ذمته في الباطن ضعيف (قوله ظاهرا) بمعنى أنه لا يطالب به حال الحجر ومعنى الباطن أنه يلزم ذمته ويطالب به بعد فك الحجر عنه شيخنا (قوله فيلزم فيهما) أي بعد فك الحجر حل (قوله في الأولى) وهي مسئلة الزوم في الباطن وهذا ضعيف وقوله في الثانية أي صورة غير الرشيدة معتمد (قوله في السفينة) أي حالة الوطء ولا نظر لكون اذن السفينة في الاتلاف البدني معتد به ومن ثم لو قالت لا أخرا قطع يدي فقطعها فهو هدر لان البضع متقوم فهو من الاذن في الاتلاف المالي انتهى حل وانما قلنا انه لا يزوج مولته لان ولاية الغير يحتاط لهما لا يحتاط لتصرف النفس (قوله أمان بذراخ) مفهوم قوله أو حجر عليه لسفه (قوله فتصرفه نافذ) أي بؤمته نكاحه (قوله وقديقال الخ) ضعيف (قوله يأتي فيه حينئذ) أي حين اذ لم يحجر عليه الحاكم وقوله ما مر أي في فصل موانع ولاية النكاح بعد قول المتن وحججه وهو قوله ثم قضية كلام الشيخ أبي حامد وغيره أنه لا يعتبر الحجر عليه أي فيقال هنا بعدم استقلاله بنكاح نفسه وان لم يحجر عليه الحاكم أي بل لا بد من اذن وليه أيضا وتقدم أن هذا ضعيف اه شيخنا (قوله والعبد) ولو مكاتباً أو مبعوضاً مر (قوله باذن) نطقاً ولو بكراً حل (قوله سيده) أي الرشيد غير المحرم اه مر (قوله ولو أئتي) أي ولو كان السيد أئتي ع ش أي والعبد ذكر بدليل يأتي فيه حينئذ ما مر في سلب ولايته (والعبد ينكح باذن سيده) ولو أئتي لانه محجور مطلقا كان الاذن أو عقيداً بامرأة أو قبيلة أو بلد

أو نحو ذلك (بحسبه) أي بحسب اذنه فلا يعدل عما أذن له سيده فيه مراعاة لحقه فان عدل عنه لم يصح النكاح نعم لو قدر له مهر افزاد عليه أو أطلق فزاد على مهر المثل فالزائد في ذمته يطالب به اذا اعتق كما سيأتي ولو نكح امرأة باذن ثم طلقها لم ينكح ثانيا الا باذن جديد (ولا يجبره عليه) سيده ولو صغيرا لانه لا يملك (٣٥٨) رفع النكاح بالطلاق فلا يملك اثباته (كعكسه) أي كما لا يجبر العبد سيده

على تزويجه فلا يلزمه لما فيه من تشويش مقاصد المالك وفوائده (وله اجبار أمته) على نكاحها صغيرة كانت أو كبيرة بكرة أو ثيبا عاقلة أو مجنونة لان النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وبهذا فارقت العبد لـ كن لا يزوجه بغير كفء بعيب أو غيره الا برضاها بخلاف البيع لانه لا يقصد به التمتع وله تزويجها برقيق ودق النسب لانها لا نسب لها (لا) اجبار (مكتوبة ومبعضة) لانها في حق كالأجنبيات وهذا من زيادتي (ولا) اجبار (أمة سيدها) وان حرمت عليه فلو طلبت منه تزويجها لم يلزمه لانه ينقص قيمتها ويفوت التمتع عليه فيمن تحل له (وتزويجه) لها كأن (يملك) لا بولاية لانه يملك التمتع بها في الجملة (فيزوج مسلم أمته الكافرة) ولو غير كتابية كما هو ظاهر نص الشافعي وصححه الشيخ أبو علي وجزم به شراح الحاوي لان له بيعها واجارتها وعدم

قوله ولا يجبره عليه اه شيخنا (قوله بحسبه) متعلق بنكح بعد تعلق قوله باذن به فاختلف العامل بالاطلاق والتقييد فلا يلزم تعلق حرفي جزمي واحد بعامل واحد (قوله لم يصح النكاح) وان كانت المعدول اليها دونها مهر او خيرا منها جالا ونسبا ودينا و أقل مؤنة ويفرق بين العبد والسفيه على ما تقدم عن ابن أبي الدم بان الحجر على العبد أقوى بدليل أن السيد لو امتنع من الاذن له في النكاح لم يجبر على الاذن وان خاف العبد الزنا بخلاف ولي السفيه اذا امتنع من الاذن وقد خاف السفيه الزنا فان وليه يجبر على الاذن له في النكاح ع ش على م (قوله نعم لو قدر له مهر) أي ولم ينه عن الزيادة والا بطل النكاح حل (قوله فالزائد في ذمته) انظر ما للفرق بينه وبين السفيه حيث لغا الزائد فيه كما مر وقد يفرق بان العبد له ذمة صحيحة بخلاف السفيه (قوله يطالب به اذا اعتق) لان له ذمة صحيحة ومنه يعلم أن الكلام في عبد رشيد هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة تعلق المهر برقبته حل (قوله لم ينكح ثانيا) ولولئك المطلقة أمالونكح فاسدا فلها أن ينكح صحيحا بلا انشاء اذن لان الفاسد لم يتناول الاذن الاول ورجوعه عن الاذن كرجوع الموكل حل (قوله ولا يجبره عليه) يقال أجبره وجبره برماوى وقول المصنف وله اجبار أمته يناسب الاول (قوله لانه لا يملك رفع النكاح) وانما أجبر الابن الصغير عليه لانه قد يرى تعين المصلحة له فيه والواجب عليه حينئذ رعايتها حل (قوله أيضا لانه لا يملك رفع النكاح الخ) يرد على هذا التعليل تزويج الابن الصغير فانه صحيح مع أن التعليل يجري فيه وأجيب بان التعليل ناقص والتقدير لا يرفع النكاح مع دوام الحجر على العبد أي بخلاف الصبي فان الحجر عليه ينتهي بالبلوغ (قوله وله اجبار أمته) أي التي يملك جميعها ولم يتعلق بها حق لازم كالرهنونة والجانية المتعلقة برقبته مال وهو معسر والاصح وكان اختيار اللقضاء اه حل (قوله صغيرة كانت أو كبيرة) يستثنى المرتدة فليس له تزويجها شوبرى (قوله أو غيره) كالحرقة الدنيئة والفسق شوبرى (قوله لا نسب لها) أي معتبر وان كانت شريفة لان الرق يضمحل معه جميع الفضائل كما مر (قوله وان حرمت عليه) غايبة لرد (قوله فيزوج مسلم) مفرع على قوله يملك لانه لو كان بالولاية لما صح ذلك كما مر (قوله ولو غير كتابية) كجوسية وثنية لجوسى وثنى وهذا نصريح منه بجواز ذلك وبه صرح شيخنا في شرحه لكن في نكاح المشرک نصريح بالحرمة والصحة وقد يدعى أن كلام المصنف لا ينافي ذلك بان يقال قوله فيزوج أي يصح تزويجه ولا يحل حرره اه حل (قوله وجزم به شراح الحاوي) اعتمد زى تبعا لم (قوله وعدم جواز التمتع بها) أي الكافرة غير الكتابية حل (قوله ومكتاب) أي كتابية صحيحة وانظر من يزوج أمة المكاتبة ولعله سيدها باذنها راجعه ويزوج أمة المبعوض من ملكها ببعضه الحر على المعتمد خلافا للبعوى قال حجج وبحث أن أمة المبعوضة يزوجه من زوج المبعوضة باذنها أي من يزوج المبعوضة لو كانت حرة وهو الولي لا من يزوجه الآن وهو مالك البعض والولي ع ش (قوله أمة موليه) أي التي يزوجه المولى بتقدير كاله ولا يجبرها على ذلك حل (قوله بخلاف عبده) أي المولى (قوله فلا يزوجهها) أي أمة موليه وهذا بيان لما في المتن من الاجال لان قوله لان كان موليه الخ يفيد أنه لا بد أن يكون بحيث يجوز

جواز التمتع بها لا يمنع ذلك كما في أمته المحرم كاخته أمال الكافر فلا يزوج أمته المسلمة لانه لا يملك التمتع ببعضه له مسلمة أصلا (و) يزوج (فاسق) أمته (ومكتاب) أمته باذن سيده ولو لم ينكح ومال) من أب وان علا وساطان (تزوج أمة موليه) من ذى صغير وجنون وسفه ولو أثنى باذن ذى السفه اكتسابا للمهر والنفقة بخلاف عبده لما فيه من انقطاع اكتسابه عنه فلا ب تزويجها

له تزويج المولى فيقيد به المتن أقول هذا خارج بقوله نكاح لانه حينئذ غير ولى نكاح وكذا قوله بعد
 لان كان صغيرا أو صغيرة خارج بنكاح أيضا هذا اذا أريد بولى النكاح الولي في الحال فان أريد به
 مطلق الولي ولو في المستقبل كان ما ذكره تقييد المتن (قوله لان كان) أى المولى الذى هو المالك
 ﴿باب ما يحرم من النكاح﴾
 ما وافقة على الانكحة التى تحرم وان كان المذكور ذواتا لان المراد تحريم نكاحها لاذواتها فمن بيانية
 لكنها مشوبة بتبعض وعبرة حل وقوله من النكاح قال حج بيان لما فيه لزوم نقصان البيان لانه
 لم يذكر جميع أفراد النكاح المحرم في هذا الباب فالاولى أن تكون للتبعض أى باب بيان الافراد
 المحرمة من جملة أفراد النكاح المحرم أى لا يعارض كالأحرام بل لذاته والاولى أن تكون بيانية مشوبة
 بتبعض قيل لا يلزم من الحرمة عدم الصحة فالاولى التعبير بالموانع ويجاب بان الاصل فيما يحرم من
 العقود عدم صحته والمانع كما يكون للصحة يكون للجواز اه واعلم أن المحرمات في النكاح اما على
 التأيد أو غيره والمحرمات على التأيد اما من نسب أو رضاع أو مصاهرة زى (قوله فلا يجوز للآدمى
 نكاح جنية) أى وعكسه اعتمده حج قال لان الله تعالى امتن علينا بجعل الأزواج من أنفسنا لئيم
 التأنس بها أى في قوله تعالى ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا وجواز ذلك يفوت الامتنان
 وفي حديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن وأجيب بانه يجوز أن يكون الامتنان
 باعظم الامرين والنهى للكره لا للتحريم حل وعلى كلام القمولى الذى هو المعتمد لوجاءت
 امرأة جنية للقاضى وقالت له لولى لى خاص وأريد أن أتزوج بهذا جازله العقد عليها ومثلها الانسية
 لو أرادت التزويج بجنى اه شيخنا عزى قال ع ش على م ر ويجوز وطؤها ان غلب على
 ظنه أنها زوجته ولو على صورة حارة وثبت أحكام النكاح للأنسى فينتقض وضوء بمسها ويجب
 عليه الغسل بوطؤها أو ما الجنى فلا يقضى عليه باحكامنا (قوله أى نكاحها) لان الاعيان لا توصف
 بحل ولا حرمة شرح م ر والمراد بالنكاح العقد عليها ووطؤها وقيل الوطء حرام بالعقد وأخصر ضابط
 للقربة أن يقال كل قربة تحرم ما عدا ولد العمومة وولد الخولة اه حل (قوله وهى من ولدك
 الح) وحرمة أزواجه صلى الله عليه وسلم لكونهن أمهات المؤمنين في الاحترام فهى أمومة غير ما نحن
 فيه شرح م ر قال البرماوى وأزواجه أمهاتهم أى في الاحترام والا كرام وتحريم نكاحهن (قوله
 ذكر الح) تعميم فى من الثانية وقوله بواسطة أو غيرها تعميم فى صلتها وليس تعميما فى الام لانه يفهم
 من قوله أو ولدك من ولدك وكتب أيضا قوله بواسطة أو غيرها وهى الجدة من جهة الاب والام فهى
 أم حقيقة حيث لا واسطة بينك وبينها وحاجز حيث توجد الواسطة حل (قوله ينتهى) أى يصل وليس
 المراد بالانتهاى حقيقة لانه لا يكون إلا لأمناء ولا يمتد إلى آدم وكذا يقال فيما بعده وقوله نسبك المراد به
 النسب اللغوى والاف للنسب الشرعى لا يكون إلا للآباء وكذا يقال فى كل ما يشبه شيخنا (قوله وبنت)
 ولو احتمالا كالتنفية بالعان ومن ثم لو كذب نفسه لحقته ومع النفي ثبت لها جميع أحكام النسب الا
 جواز النظر اليها والخلو بها في حرمان س ل ولا ترث منه كما تقدم فى موانع الارث وقال عن ومع
 النفي ثبت لها جميع أحكام النسب حتى النظر والخلو خلافا لحج (قوله من ماء زناه) فسر الشارح
 لفظة ماء لان الخلق من الماء لامن الزنا الذى هو الفعل لانه قد يقع بلاماء والمراد بماء الزنا ما كان حال
 خروجه فقط على وجه محرم فى ظنه والواقع معاومته ما خرج من وطء المكروه أو من وطء حليته فى
 دبرها أو من الاستمناء بعير يد حليته ولو بيده وان خاف العنت وقلنا بجمله حينئذ نظر الاصله وهو
 التحريم اه قل على الجلال (قوله كالحنفية) أى والحنابلة وادعى ابن القاص أنه مذهب الشافعى

لان كان مولىه صغيرة ثيبا
 عاقلة وللسلطان تزويجها
 لان كان صغيرا أو صغيرة
 وليس لغيرهما ذلك مطلقا
 وتعبيرى بمولىه أعم من
 تعبيره بصبي والتقييد بولى
 النكاح والمال من زيادتي
 ﴿باب ما يحرم من النكاح﴾
 عبر عنه فى الروضة كأصلها
 بباب موانع النكاح ومنها
 وان لم يذكر كره الشيخان
 اختلاف الجنس فلا يجوز
 للآدمى نكاح جنية
 كما أفق به ابن يونس وابن
 عبد السلام لكن جوزه
 القمولى والاصل فى
 التحريم مع ما يأتى آية
 حرمت عليكم أمهاتكم
 (محرم أم) أى نكاحها

وكذا الباقى (وهى من ولدك
 أو) ولدت (من ولدك)
 ذكر كان أو أتت بواسطة
 أو غيرها وان شئت قلت
 كل أتى ينتهى اليها نسبك
 بالولادة بواسطة أو غيرها
 (وبنت وهى من ولدتها أو)
 ولدت (من ولدتها) ذكر
 كان أو أتت بواسطة أو
 غيرها وان شئت قلت كل
 أتى ينتهى اليك نسبها
 بالولادة بواسطة أو غيرها
 (لا مخلوقة من) ماء (زناه)
 فلا تحرم عليه اذلا حرمة
 لماء الزنا نعم بكره خروجا
 من خلاف من حرمة عليه
 كالحنفية بخلاف ولدها من

أحدهما (و بنت أخو) بنت (أخت) بواسطة أو بغيرها (وعمة وهي أخت ذكر ولدك) بواسطة أو بغيرها (وخالة وهي أخت أمي ولدك) بواسطة أو بغيرها (ويحرم من) أي هؤلاء السبع (بالرضاع) أيضا الآية وخبر الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من النسب وفي أخرى حرّموا من الرضاعة ما يحرم من النسب (فرضعتك ومن أرضعتها أو ولدتها أو ولدت (أباً من رضاع) وهو الفحل (أو أرضعت) وهو من زيادتي (أو) أرضعت (من ولدك) بواسطة أو بغيرها (أم رضاع وقس) بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع فالمرضة بلبنك أو لبن فروحك نسباً أو رضاعاً وبتها كذلك وإن سفلت بنت رضاع والمرضة بلبن أحد أبويك نسباً ورضاعاً أخت رضاع وكذا مولودة أحد أبويك رضاعاً وبت ولد المرضة أو الفحل نسباً ورضاعاً وإن سفلت ومن أرضعتها أختك أو أرضعت بلبن أخيك وبتها نسباً ورضاعاً وإن سفلت وبت ولد

اه سم (قوله يحرم عليها) وعلى سائر محارمها لانه بعضها وانفصل منها انساناً ولا كذلك التي حل (قوله وأخت) ولو احتمالاً كالمتلحقة نعم لو كانت تحت قبل استلحاقها ولم يصدق بأبى استلحاقها أو كان صغيراً لم يفسخ نكاحها ولا تنقض وضوءه وإذا مات ورثت منه بالزوجية لأنها أقوى من الاختية فلو طلقها امتنع عليه العقد عليها إذا بانث منه قالوا وليس لنا من بطن أخته في الاسلام غير هذا م ر فان صدق أباه وأقام الابينة انفسخ ولا شيء لها ان كان قبول الدخول وطأ بعده مهر المثل اه عن (قوله من ولدها أبواك) لم يقل بواسطة أو بغيرها لعدم تأني ذلك حل (قوله وبنت أخ وبنت أخت) الانسب تأخيرهما عن العمة والخالة تأسيساً بالقرآن اه برماوى وأجاب عن بانه انما قدمهما مخالف للقرآن لاجل أن يجمع بين الاخت وبتها وذكر مع ذلك بنت الاخ تقبلاً لما يتعلق بالاخوة تأمل (قوله الآية) فانه قال فيها وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة فان قلت من أين يستفاد منها بقية المحرمات السبع قلت قيل ان الله تعالى نهي عن محرمين كلهن بالمد كورتين حكاه البيهقي في المعرفة عن الشافعي ووجهه بان السبع انما حرّم من معنى الولادة والاخوة فالام والبنت بالولادة والباقي بالاخوة اماله أولاب أو للام وتحريم بنات الاخ والاخت بولادة الاخوة شورى وعبرة حل قوله الآية أي نصافي الام والاخت وقياساً في الباقي (قوله يحرم من الرضاع) من هذه وما بعدها تعليلية (قوله وفي رواية من النسب) ذكرها لان النسب أعم من الولادة التي في الرواية الاولى وأتى برباية حرّموا أي اعتقدوا حرمتها لأنها بصيغة الامر والامر بالشيء نهى عن ضده والتهى في مثل هذا المقام يقتضى الفساد فأقادت الرواية الثالثة أن التحريم مصحوب بفساد المقدّم وهو غير مستفاد مما قبله شيخنا عزى (قوله فرضعتك) أي التي بلغت تسع سنين (قوله وهو الفحل) أي الذي هو حليل المرضة الذي له اللبن حل (قوله بواسطة أو بغيرها) راجع لما عدا الاولى فاشتملت عبرته على إحدى عشرة صورة للآثم (قوله وقس بذلك الباقي) أي من حيث التعريف لا الحكم (قوله فالمرضة بلبنك الخ) اشتملت هذا العبارة على عشرة أفراد للبنت لان قوله فالمرضة بلبنك صورة وقوله بلبن فروحك فيه أربع صور لان الفروع ذكوراً وإناثاً ويرجع لها قوله نسباً أو رضاعاً وقوله وبتها كذلك فيه خمس صور لان الضمير في بتها يرجع للمرضة بلبنك والمرضة بلبن فروحك وتقدم أن في الاولى واحدة وفي الثانية أربع بقوله كذلك الاولى قصره على النسب لان بنت المرضة علمت من قوله أو بلبن فروحك فالاولى حذف قوله كذلك (قوله أحد أبويك نسباً ورضاعاً) فيه أربع صور وقوله وكذا مولودة أحد أبويك رضاعاً فيه صورتان وفصله عما قبله لاجل قوله رضاعاً فأفراد الأخت ستة (قوله وبنت ولد المرضة أو الفحل نسباً ورضاعاً) متعلق بكل من بنت وولد وليس مكرراً مع قوله وبنت ولد أرضعتك أمك لان المراد بالام ما قابل المرضة فهي أم النسب وكذلك الأخت والاخ حل وعبرة الشورى قوله نسباً ورضاعاً متعلق ببنت الولد لا بالولد لقوله بعد وبنت ولد أرضعتك أمك الخ اه والظاهر أن كلا العبارتين صحيح وان فرض منهما دفع التكرار وقد اشتمل قوله وبنت ولد المرضة الخ على أحد وعشرين من أفراد بنت الاخ وأحد وعشرين من أفراد بنت الاخت فجملة ذلك ثنتان وأربعون أخبر عنها بقوله بنت أخى أو أخت رضاع وذلك لان قوله وبنت ولد المرضة فيه ثمان صور لان الولد يشمل الذكر والانثى وعلى كل اما ولد نسباً ورضاعاً فهذه أربع يضرب فيها صورتان للبنت وهما من نسباً ورضاعاً فتبلغ ثمانية وقوله والفحل فيه ثمان أيضاً تعلم بالبيان

السابق فتضم الثمانية السابقة ستة عشر نصفها البنت الاخ ونصفها البنت الاخت لما علمت من كون الولد صادقا بالذكر والاتي وقوله ومن أرضعتهما أختك فيه ثلاث صور لبنت الاخت لان الاخت اما لابوين أو لابا ولام وقوله أو أرضعت بلبن أخيك فيه ثلاث صور لبنت الاخ فتضم كل واحدة من الثلاثين لكل من الثمانيتين بان تضم ثلاث بنت الاخ ثمانيتها وثلاث بنت الاخت ثمانيتها فيحصل لكل قبيل أحد عشر وقوله وبنتها الخ فيه ثنتا عشرة صورة لان قوله وبنتها يرجع لمن أرضعتهما أختك باقسامها الثلاثة ويرجع للثلاثة التعميم بقوله نسباً أو رضاعاً ستة كلها البنت الاخت ويرجع لمن أرضعت بلبن أخيك بصورة الثلاث التعميم المذكور ستة كلها البنت الاخ فتضم الستة الاولى للاحدى عشرة التي لبنت الاخت والستة الثانية التي لبنت الاخ يصير لكل قبيل سبعة عشر وقوله وبنت ولد أرضعته أمك الخ اشتمل على ثمان صور وذلك لان قوله وبنت ولد أرضعته أمك فيه أربع صور لان البنت قد علم فيها بقوله نسباً أو رضاعاً والولد يصدق بالذكر والاتي واثنان في اثنين بأربعة وفي قوله أو أرضع بلبن أهلك أربع صور أيضاً كالتى قبلها فهذه ثمانية نصفها البنت الاخ ونصفها البنت الاخت فتضم كل أربعة لكل سبعة عشر يحصل لكل قبيل أحد وعشرون والمراد بالاخ في قوله بلبن أخيك الاخ من النسب وكذا الاخت محل لان بنت الاخت والاخ من الرضاع تقدمت في قوله وبنت ولد المرضعة تأمل وقوله وبنت ولد أرضعته أمك أى من نسب وقوله أو أرضع بلبن أهلك أى من النسب أيضاً وقوله نسباً أو رضاعاً تعميم في البنت محل وقوله وأخت الفعل الخ اشتمل على عشرة أفراد للعمة أخبر عنها بقوله عمة رضاع وذلك لان قوله وأخت الفعل يرجع اليه قوله الآتى نسباً أو رضاعاً فيه صورتان وقوله أو أخت أبنيه أو أبنى المرضعة صورتان يرجع اليهما قوله بواسطة أو بغيرها بأربعة يرجع لها قوله نسباً أو رضاعاً ثمانية تضم الثنتين المتقدمتين بعشرة وقال بعضهم قوله بواسطة أو غيرها تعميم في الأب بقسميه وقوله نسباً أو رضاعاً تعميم في أخت الفعل وفي الأب بقسميه فتحصل العشرة من ضرب اثنين في خمسة وقوله وأخت المرضعة الخ فيه عشر صور أيضاً للحالة أخبر عنها بقوله خالة رضاع يعلم بيانها من بيان صور العمة فجملة ما ذكره من محارم الرضاع تسعة وثمانون فافهم (قوله أو أمها) بالجذر وكذا ما بعده وقوله بواسطة الخ تعميم في الأم بقسميه وقوله نسباً أو رضاعاً راجع لاخت المرضعة وللأم بقسميه فافراد الحالة عشر كاتقدم (قوله لأنها أمك) أى ان كان الاخ والاخت شقيقين لك وقوله أو موطوءة أهلك ان كانا لاب (قوله أو مرضعة نافلتك) أى ولا مرضعة نافلتك فأو بمعنى الواو كايديل عليه قوله ولا أم مرضعة الخ وانظروا أعاد التثنية في هـ نادون ما قبله ويمكن انه أعاده لاختلاف الجنس لان هذه أم مرضعة وما قبلها مرضعة (قوله وهو ولد الولد) ذكرنا كان الولد وأتى (قوله لأنها بنتك) ان كان ولده أتى وقوله أو موطوءة ابنك ان كان الولد ذكرنا (قوله ولا أم مرضعة ولدك) وكذا نفس المرضعة كما هو ظاهر ببر (قوله فهذه الاربع) جملة أربعالان قوله ولا أم الخ جعلها صورة واحدة (قوله فاستثنائها بعضهم) أى لا تنفاه المعنى الذى اشتهر كافي هـ حل (قوله لانهم انما حرمن الخ) عبارة الزركشى لان أم الاخ لم تحرم لكونها أم أخ وانما حرمت لكونها أمأ وحليلة اب ولم يوجد ذلك في الصورة الاولى وكذا القول في باقين هـ سم (قوله لم يوجب في الرضاع) وهو الامومة والبنية والاختية أى ان سبب انتفاء التحريم عنهم رضاعاً انتفاء جهة المحرمية نسباً لانهم لم تكن اما ولا بنتاً ولا اختاً ولا خلة وقوله كما قررته أى في قوله ولو كانت الخ هـ حل (قوله كالاصل) أى كالم يستثنى الاصل (قوله وزيد عليها أم العمة والخ) أى فانهم يحرمون بالنسب بخلاف الرضاع سم أى وفرض المسئلة ان الم من النسب وكذا العمة والخالة فأمهم من الرضاع لا يحرم ولو كانت أم نسباً كانت في

أو أمها أو أم الفعل بواسطة أو بغيرها نسباً أو رضاعاً خالة رضاع (ولا تحرم) عليك (مرضعة أخيك أو أختك) ولو كانت أم نسب حرمت عليك لانها أمك أو موطوءة أهلك وقول أو أختك من زيادنى (أو) مرضعة (نافلتك) وهو ولد الولد ولو كانت أم نسب حرمت عليك لانها بنتك أو موطوءة ابنك (ولا أم مرضعة ولدك و) لا (بنتها) أى بنت المرضعة ولو كانت المرضعة أم نسب كانت موطوءة لك فتحرم عليك أمها وبنتها فهذه الاربع محرم من النسب لاني الرضاع فاستثنائها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحققون كافي الروضة على انها لا تستثنى لعدم دخولها في القاعدة لانهم انما حرمن في النسب لمعنى لم يوجد فيهن في الرضاع كما قررته ولهذا لم تستثنها كالاصل وزيد عليها أم الم والعمة وأم الخالة والخالة

الاوليين جدة لاب ان كان العم والعمة شقيقين أو موطوءة جرد لاب ان كان الاب وفي الاخيرتين جدة لأم
ان كان الخال والخاله شقيقين أو موطوءة جدة لأم ان كان الاب وكل منهن يحرم اه شيخنا عز بن زى وجمع
بعضهم التسعة فقال

أم عم وعممة وأخ ابن * وحفيد وخاله ثم خال
جدة ابن وأخته أم أخ * في رضاع أهلها ذوالجلال

وقوله وحفيد أى وأم حفيد والمراد به هنا ولد الولد وهو المراد بقول المتن وناقلتك وقوله جدة ابن
واخته وهو المذکور في قول المتن ولأم مرضعة ولدك ولا بنتها لان بنتها اخت الولد والمراد بالابن
ما يشمل البنت وقوله وابن أخ ١ بتشديد الخاء والمراد به ما يشمل الاخت وهو المذکور في قول
المتن ولا يحرم عليك مرضعة أخيك وأختك (قوله وأخ الابن) بالجرأى وأم أخ الابن والاولى
حذف الابن كما صنع مـر حيث قال وأم الاخ لانه يومهم ان المراد بالابن ابن النكاح فيفيد ان النكاح
أبوه مع أنه هو النكاح كما يدل عليه التصویر لان يجب ان يضاف أخ لابن بيانية (قوله امرأة
أجنبية لها ابن الخ) يعنى أن مع كل من المرأتين انما ترضع أحد الابنين على أم الآخر دون الآخر فان
الاخوة للام من الرضاع تثبت بينهما ولابن الذى لم يرضع على الأخرى ان يتزوج بأم أخيه الذى ارتضع
على أمه (قوله فلاخيه لاييه نكاحها) واذا ولد بينهما ولد فزيد عمه وحاله لانه أخو أمه وأخو أمه
وعليه اللغز المشهور وقوله لاييه لعل التقييد بالاب لمشاكلة ما قبله وكان الأحسن اسقاطه ليشمل
الاخ الشقيق ولاب ولأم على أن فى التقييد به مع قوله بعد وسواء الخ ما لا يخفى تأمل شورى (قوله
ام اخت أخيك لامك لاييه) اللام بمعنى من وصورتهما فى النسب أن يتزوج رجل بامرأة ويلد منها
زيد ثم يطلقها ويتزوجها آخر ويلد منها عمرافين زيد وعمر و اخوة لام ثم بعد ذلك يتزوج أبو زيد
بامرأة أخرى ويلد منها بنتا فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلاخى زيد من أمه الذى هو
عمر و أن يتزوج بهذه البنت وصورتهما فى الرضاع أن يتزوج رجل بامرأة ويلد منها زيدا ثم يطلقها
ويتزوجها آخر ويلد منها عمرافين زيد وعمر و ثم يتزوج أبو زيد بامرأة أخرى
وترضع عليها بنت صغيرة فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلاخى زيد الذى هو عمر و أن
يتزوج بهذه البنت التى ارتضعت على زوجة أبيه فافهم (قوله لاي أخيك) أى من أمك (قوله بلبن أبى
أخيك) أى لبنة الحاصل له فى زوجة أخرى غير أمك كما هو ظاهر شورى (قوله بالمصاهرة) وهى وصف
شبيهة بالقرابة وهى أربعة فزوج الابن أشبهت بنته وبنت الزوجة كذلك وزوجة الاب أشبهت الام وأم
الزوجة كذلك وفى عـش على المواهب المصاهرة النكحة ويقال صاهرت اليهم اذا تزوجت منهم
والاصهار أهل بيت المرأة وأما أهل بيت الرجل فأجاء ومن العرب من يجعل الاجاء والاختان جميعا
أصهاره أى فيطلق الصهر على كل من أقارب الرجل والمرأة (قوله زوجة ابنك) أى بواسطة أو غيرها
فهو شامل لزوجة ابن البنت فتحرم على جده لانها زوجة من ولده بواسطة والولد يشمل الذكـر والاتی
فتنبه له فانه دقيق اه عـش على مـر (قوله وبنت مدخولتك) مثل المدخول استدخل مائة المحترم
شورى أى حال الانزال بان لا يخرج منه على وجه الزنا لانه لا يدخل فلما نزل فى زوجته فساقت بنته
فحملت منه لحقه الولد مـل (قوله بنسب أو رضاع) ينبغى رجوعه للجميع شورى فتضرب الاربعة
فى هذين ثمانية تضرب فى قوله بواسطة أو غيرها يكون المجموع ستة عشر (قوله لبيان أن زوجة
الخ) أى لا لاحتراز عن ولد الولد ولا عن ولد الرضاع شورى (قوله اللاتى دخلتم بهن) لم يعد اللاتى

امرأة لها ابن ارتضع على
امرأة أجنبية لها ابن فابن
الثانية اخو ابن الاولى ولا
يحرم عليه نكاحها (ولا)
يحرم عليك (اخت أخيك)
سواء كانت من نسب كان
كان لزيد اخ لاب واخت
لام فلاخيه لاييه نكاحها
ام من رضاع كان ترضع
امرأة زيد او صغيرة أجنبية
منه فلاخيه لاييه نكاحها
وسواء كانت الاخت اخت
أخيك لايك لامه كما مثلنا
ام اخت أخيك لامك لاييه
مثاله فى النسب ان يكون
لانى أخيك بنت من غير
أمك فلك نكاحها وفى
الرضاع ان ترضع صغيرة
بلبن أبى أخيك لامك فلك
نكاحها (ويحرم) عليك
بالمصاهرة (زوج ابنتك أو
أبيك وأم زوجتك) ولو قبل
الدخول بهن (وبنت
مدخولتك) فى الحياة ولو
فى الدبر بنسب أو رضاع
بواسطة أو غيرها قال تعالى
وحلائل أبنائكم وقوله
الذين من أصلابكم لبيان
ان زوجة من تبناه لا تحرم
عليه وقال تعالى ولا تنكحوا
ما نكح آبائكم من النساء
وقال وأمهات نسائكم
وربائبكم اللاتى فى حجوركم
من نسائكم اللاتى دخلتم
بهن وذكر الحجور جوى
على الغالب فان لم يدخل بالزوجة لم يحرم بنتها (١) قوله وابن اخ صوابه ام اخ اه

دخلتم لنسائكم من قوله وأمها نسائكم أيضا وإن اقتضته قاعدة الشافعي رحمه الله تعالى من رجوع
 الوصف ونحوه أسا ثم تقدمه لأن محله أن اتحاد العامل وهو هذا مختلف إذ عامل نسائكم الأولى بالإضافة
 والثانية حرف الجر ولا نظر مع ذلك لاتحاد عملهما خلافا للزركشي لأن اختلاف العامل يدل على
 استقلال كل بحكم ومجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما لا يخفى شرح م ر (قوله إلا أن تكون
 منفية بلعانه) وصورتها أن يعقد على امرأة ثم يحتل بها من غير وطء ولا استدخال ماء ثم تلد بنتا يمكن
 كونها منه فينفقها باللعان اذ هو واجب حيثما علمه أنها ليست منه وإنما لحقت به للفرش مع ما كان كونها
 منه ولذلك حرمت عليه لأن المنفية باللعان لها حكم النسب بدليل أنه لو استلحقها لحقته ولا تنقض بمسها
 لا مالا تنقض بالشك على المعتمد ويحرم نظرها والخلوة بها احتياطا ولا يقتل قتلها ولا تقبل شهادته لها
 ولا يقطع بسرقة ما لها ومن استلحق زوجة ابنه صارت بنته أو زوج بنته صار ابنه ولا يفسخ النكاح إن
 كذب به الزوج وإذا مات ورثت منه بالزوجية لأنها أقوى من الاختية فإذا طلق بائنا امتنع التجديد م ر
 زى (قوله والفرق) أي بين البنت حيث لا تحرم الأب الدخول على الأم وبين الأم حيث تحرم بالعقد على
 البنت (قوله بمكالة أمها) أي وبالخلوة بها والافالمكالة فقط لا تقتضي تحريمها بالعقد (قوله ومن وطئ)
 ولو في الدبر أو القبل ولم تزل البكارة واستدخلت ماء أي ماء السيد المحترم حال خروجه أو الاجتناب بشبهة
 حل (قوله وهو واضح) بخلاف الخنثى فإنه لا أثر لوطئه لاحتمال زيادة ماء أو لجه أوفيه حل (قوله
 امرأة بملك يمين) ولو كانت محرمة عليه ابتداء حل (قوله أو شبهة منه) كأن ظننا زوجته أو أمته أو
 وطئ الأمة المشتركة بينه وبين غيره أو أمة فرعه وكذا الوطئ بجهة قال بها عالم يعتد بخلافه حيث يصح
 تقليد موافق من الأول من الشبهة المذكورة يقال له شبهة الفاعل وهو لا يتصف بحل ولا حرمة لأن فاعله
 غافل وهو غير مكف وإذا اتفقت تكليفه اتفقت وصف فعله بالحل والحرمة وهذا محل قولهم وطء الشبهة
 لا يتصف بحل ولا حرمة والقسم الثاني شبهة المحل وهي حرام والقسم الثالث شبهة الطريق فإن قلنا القائل
 بالحل لا حرمة والاحرم حل (قوله أو وطئ بفاسد نكاح) هل من فاسد النكاح العقد على خامسة
 أو لا لأن هذا معلوم لا يكاد أحد يجمله فلا يعد شبهة حرر حل الظاهر الثاني (قوله حرم عليه أمها وبنتها)
 أي وثبتت المحرمية في صورة المملوكة ولا تثبت في صورة وطء الشبهة شرح م ر ويشير إليه صنيع
 الشارح في التعليل بقوله لأن الوطء بملك اليمين نازل الخ وأيضا بسبب التحريم في ملك اليمين وهو الوطء
 مباح بخلاف وطء الشبهة وقد عرفوا المحرم بأما من حرم نكاحها على التأيد بسبب مباح حرمتها
 (قوله منزلة عقد النكاح) أي منزلة لوطء في عقد النكاح فلا يرد أن التشبيه بالعقد يقتضي حل بنتها لأن
 البنت لا تحرم بالعقد على الأم حل (قوله ثبت النسب الخ) والحاصل أن شبهته وحده توجب ما عدا
 المهر من نسب وعدة اذ لا مهر لبني وشبهتها وحدها توجب المهر فقط أي دون النسب والعدة وشبهتهما
 توجب الجميع ولا يثبت بها محرمة مطلقا أي لا لواطئ ولا لأبيه وابنه فلا يحل نحو نظروا لمس ولا خلوة
 كما ذكره زى وغيره (قوله محرمة عليه) ولو متعددة واختلاط الرجل المحرم برجال غير محارم كعكس
 وقوله كأنما أي وأقل إلى أول السمتة برماوى (قوله بأن يعسر عدهن) أي بمجرد النظر أي الفكر
 بأن يحكم الفكر بعسر عدهن اه شيخنا وعبارة م ر ثم ما عسر عده بمجرد النظر غير محصور وما
 سهل ككافة محصور وما بينهما أوساط فتشقق بإحدهما بالظن وما شك فيه يستفتى فيه القاب قاله الغزالي
 والذي رجحه الأذرعى التحريم عند الشك لأن من الشروط العلم بحلها واعتراض بما لو زوج أمة مورثه
 ظنا حياته فبان ميتا أو تزوجت زوجة المفقود فبان ميتا فانه يصح ومما فيه في فصل الصيغة وأجيب
 بأن العلم بحل المرأة شرط لجواز الاقدام للصحة (قوله نكح منهن جوازا) وإن سهل عليه نكاح

الأن تكون منفية بلعانه
 بخلاف أمها والفرق أن
 الرجل يتلى عادة بمكالة أمها
 عقب العقد لترتيب أمور
 غسرت بالعقد ليسهل
 ذلك بخلاف بنتها واعلم
 أنه يعتد به في زوجتي
 الابن والاب وفي أم الزوجة
 عند عدم الدخول بهن
 أن يكون العقد صحيحا
 (ومن وطئ) في الحياة وهو
 واضح (امرأة بملك أو شبهة
 منه) كأن ظننا زوجته أو
 أمته أو وطئ بفاسد نكاح
 (حرم عليه أمها وبنتها
 وحرمت على أبيه وابنه)
 لأن الوطء بملك اليمين نازل
 منزلة عقد لنكاح وبشبهة
 يثبت النسب والعدة فيثبت
 التحريم سواء أوجد منها
 شبهة أيضا أم لا وخرج بما
 ذكر من وطئها زنا أو
 بانسرها بلاوطء فلا تحرم
 عليه أمها ولا بنتها ولا تحرم
 هي على أبيه وابنه لأن ذلك
 لا يثبت نسبا ولا عدة (ولو
 احتلقت) امرأة (محرمة)
 عليه (ب) نسوة (غير
 محصورات) بأن يعسر
 عدهن على الآحاد كالف
 امرأة (نكح منهن)
 جوازا

المتيقن حلها رخصة خلافاً للسبكي بلا اجتهد وكذا اجتهد ولا نقض بهس كل منهما إلا آخر زى وحل
اذ لا نقض مع الشك كما تقدم (قوله لا نسد عليه باب النكاح) فيه أنه لا يند إذا كان قادراً على متيقنة
الحل وأجيب بأن المراد بانسد ادبائه انسداد طريقه السهلة وبعبارة شرح م ر لربما انسده عليه الخ
وهي أولى (قوله فانه الخ) فيه أن مقتضى ذلك أنه لو اتقى هذا الاحتمال بأن جمع ذلك المختلط بمحل
واحد لا يجوز أن ينكح منه وليس كذلك ولعلمهم نظروا في ذلك إلى ما من شأنه حل (قوله فعلم) أي
من قوله منهن (قوله فيه) أي في جواب هذا الاستفهام (قوله الاقيس) أي الاحسن من قياسه على
الاولى الآتى وأراد بالقيس عليه ما لو اختلطت بالمحصور ابتداء فالحقنا الدوام بالابتداء (قوله لكن
رجح الخ) ضعيف وقوله الاول أي نظير الاول وهو أن يظهر من الاول أن تبقى واحدة فعلى قياسه
يرجح الاول هنا وإنما قلنا أي نظير الاول لان الاول وهو جواز نكاح منهن إلى أن تبقى واحدة لم يرجح
في نظيره من الاول في وقوله في نظيره من الاول أي فيما إذا اشتبهت أنما نجس بأوان طاهرة غير محصورة
وبعبارة عن بأواني بله وفي نسخة كافي نظيره وعليها فلا إشكال (قوله ويفرق) أي بين النكاح
والاولى من حيث أنه ينكح إلى أن يبقى عدد محصور ويجهل إلى أن يبقى من الاول واحد وقوله بأن
ذلك يكفي فيه الظن ليس فرقاً صحيحاً لان النكاح أيضاً في هذه الحالة بمظنون الحل فقوله بخلاف النكاح
فيه شيء والاولى الفرق بالاحتياط للأضاع دون غيرها اه شيخنا وحل وبعبارة م ر ويفرق
بأن النكاح يختلط له فوق غيره (قوله وحل تناوله) أي مظنون الطهارة ومعنى تناوله التطهير به (قوله
وخرج بما ذكرنا لو اختلط الخ) قال حجج وبحث الأذرعى كالسبكي في عشرين مثلاً من محارمه
اختلطت بغير محصورات كالأفنين مثلاً لكنه لو قسم عليهن صار ما يخص كلا محصوراً حرمة النكاح منهن
نظر لهذا التوزيع وخالفهما من العماد نظر الجملة وقال ان الحل ظاهر كلام الأصحاب وهو كما قال خلافاً
لمن زعم أن كلامه لا وجه له س ل (قوله كعشرين) أي ومائة ومائتين وغير المحصور كالف وتسعمائة
ومائة وتسعمائة وسبعمائة ومائتين التسائة والمائتين يستفتى فيه القلب أي الفكر فان حكمه بأنه يعسر
عده كان غير محصور ولا كان محصوراً اه شيخنا وفي الزيادة ان غير المحصور خمسمائة فافوق وان
المحصور مائتان فادون وأما الثلثمائة والاربع مائة فيستفتى فيه القلب قال والقلب إلى التحريم
أميل (قوله فلا ينكح منهن شيئاً) نعم لو تيقن صفة بمحرمة كسواد نكح غير ذات السواد مطلقاً
شرح م ر (قوله تغليباً للتحريم) أي مع انتفاء المشقة في اجتنابه فلا يرد أن التغليب يمكن مع
غير المحصور ولو اختلط غير محصور بغير محصور كالف بألف نكح منهن إلى أن يبقى قدر المختلط
حل (قوله ولو اختلط الخ) هذا خارج بقوله محرمة (قوله مطلقاً) أي سواء كن محصورات
أم لا (قوله اذ لا دخل للاجتهاد في ذلك) لان من شرط المجتهد فيه أن يكون العلامة فيه بحال أي
مدخل حل (قوله ولان الوطء) عطف على معاول (قوله وغيرها) كالغدة حل
(قوله ويقطع النكاح تحريم مؤبد) أي على الزوج بدليل التمثيل وأما الواطء فالحرمة عليه ثابتة
قبل الوطء لا يقال كيف هذا مع قولهم الحرام لا يحرم الحلال لا نقول المراد الفعل الحرام والفعل هنا ليس
حراماً وإنما ينشأ عنه التحريم وخرج بالنكاح ما لو طرأ ذلك على ملك العيمين كان وطئ الاب جارية ابنه
لأنها وان حرمت بذلك على الابن أبداً لكن لا ينقطع به ملكه حيث لا احبال ولا شيء عليه بمجرد
تحريمه بالبقاء المالية وبجرد الحل غير متقوم حل وزى (قوله كوطء زوجته ابنة) بالنون وأولياء
المثناة وفيه أن الوطء ليس محرماً حتى يجعل مثاله ويجاب بأنه على حذف مضاف أي كسبب وطء
وهو التحريم اه شيخنا اه عزيزي وقال بعضهم أي كأثر وطء وهو ما ينشأ عنه وهو التحريم

والا لا نسد عليه باب
النكاح فانه وان سافر إلى
محل آخر لم يأمن مسافرتها
إلى ذلك المحل أيضاً فلم أنه
لا ينكح الجميع وهل ينكح
إلى أن تبقى واحدة أو إلى
أن يبقى عدد محصور حتى
الروايات عن والده فيه
احتمالين وقال الاقيس
عندي الثاني لكن يرجح
في الرخصة الاول في نظيره
من الاول ويفرق بأن ذلك
يكفي فيه الظن بدليل صحة
الطهر والصلاة بمظنون
الطهارة وحل تناوله مع
القدرة على متيقنها بخلاف
النكاح وخرج بما ذكر
ما لو اختلطت بمحصورات
كعشرين فلا ينكح منهن
شيئاً تغليباً للتحريم ولو
اختلطت زوجته بأجنبيات
لم يجز له وطء واحدة منهن
مطلقاً ولو اجتهد اذ لا دخل
للاجتهاد في ذلك ولان الوطء
إنما يباح بالعقد لا بالاجتهاد
وتعيرى بمحرمة أعم من
نعيه كغيره بمحرمة لشموله
المحسنة بنسب ورضاع
ومصاهرة ولعان ونفي وتوثن
وغیرها (ويقطع النكاح
تحريم مؤبد كوطء زوجة
ابنه) ووطء الزوج أم
زوجته

أو بنتها (بشبهة) فيفسخ به نكاحها كما يمنع انشاءه ابتداء سواء كانت الموطوءة محرماً للواطئ قبل العقد عليها كبت أخيه أم لا ولا يفتقر بما نقل عن بعضهم من تقييد ذلك بالشق الثاني (وحرم) (٣٦٥) ابتداء ودواماً (جمع امرأتين)

بينهما نسب أو رضاع لو فرضت احدهما ذكراً حرم تناكحهما كأمراة وأختها (أو خالتها) بواسطة أو غيرها قال تعالى وأن تحموا بين الاختين إلا ما قد سلف وقال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وذکر الضابط المذكور مع جعل ما بعده مثلاً للأولى مما عر به وخروج بالنسب والرضاع المرأة وأمتها فيجوز جمعها وإن حرم تناكحهما لو فرضت احدهما ذكراً (فإن جمع) بينهما (بعقد بطل) فيهما إذا لا أولوية لاحدهما على الأخرى (أو بعقدين فكذلك) للمرأة (من اثنين) فإن عرفت السابقة ولم تنس بطل الثاني أو نسبت وجب التوقف حتى يتبين

المؤبد ويجب على الواطئ مهر المثل لزوجته وأحرل الزوج إن كان بعد الدخول لتقوية البضع عليه فإن كان قبله فمهر الزوج ونصف الزوج من مهر المثل الوطء استدخال منية المحترم اهـ بر (قوله أو بنتها) الظاهر ولو كانت منه أيضاً كأن وطئ بنته بشبهة فتحرم عليه أمها وشيخنا كما علم من قول الشارح سواء كانت محرماً للواطئ قبل وطئه كبت أخيه أم لا وقوله بشبهة راجع للجميع (قوله فيفسخ به) أي بالوطء نكاحها أي زوجة ابنه في الأولى وزوجته في الثانية (قوله كبت أخيه) أي فيما إذا كانت زوجة لابنه حل (قوله وحرم جمع امرأتين الخ) أي في الدنيا لا في الآخرة لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمه لأن العلة التباعد وقطعية الرحم وهذا المعنى منتف في الجنة فقد كرا القرطبي أنه لا مانع منه إلا في الأم والبنت برماوى وفي ع ش على م الجزم بجواز نكاح المحارم في الجنة ما عدا الأصول والفروع (قوله حرم تناكحهما) أي على التأيد ولو قال لو فرض أيتهما ذكراً حرم تناكحهما على التأيد لاستغنى عن قوله بينهما نسب أو رضاع لأن الحرمة بين الأمة وسيدتها ليست على التأيد والمرأة وأم زوجها الخ لا تحرم لو فرضت أيتهما ذكراً حل (قوله أو خالتها) بخلاف امرأة وبنت خالها أو بنت عمها حل (قوله لا الكبرى على الصغرى) تأكيد وفيه دفع توهم تقييد المنع بكون العمة أو الخالة هي الكبرى كما هو الغالب برماوى (قوله فيجوز جمعها) بأن يتزوج الأمة بشرطه ثم يتزوج سيدتها أو يكون قناتاً شرح م (قوله وإن حرم تناكحها الخ) لأن السيد لا ينكح أخته أي لا يعقد عليها وكذا العبد لا ينكح سيده اهـ (قوله والمصاهرة) معطوف على المرأة ولو قدم المصاهرة لكان أنسب (قوله فيجوز الجمع بين الخ) إذ لو فرضت الأم ذكراً كانت المرأة منكوبة ابنها ولو فرضت البنت في الثانية ذكراً كانت المرأة منكوبة أيها فتحرم والظاهر أن العكس لا يأتي تأمل شو برى وعبارة الحلبي قوله لو فرضت احدهما ذكراً أي وهي أم الزوج في المسئلة الأولى وبنت الزوج في المسئلة الثانية بخلاف المرأة إذا فرضت ذكراً فإن أم الزوج أجنبية منه تأمل أي فيحل له نكاحها (قوله فإن عرفت السابقة) أي يقينا (قوله بطل الثاني) أي إن صح الأول فإن فسد الثاني هو الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافاً لما وردى م (قوله أو نسبت) أي ورعى البيان (قوله وجب التوقف) وفي وجوب المؤنة حال التوقف ما مر في تزويجها من اثنين برماوى (قوله حتى يتبين) أي إن رعى البيان والافسخ العقد كما تقدم التقييد به عن الزركشى ولو أراد العقد على احدهما امتنع حتى يطلق الأخرى بائناً أو رجعيًا وتنقضي العدة لاحتمال أنها الزوجة فتحل الأخرى يقينا حل (قوله وإن وقعنا) بأن وكل في العقد فلا ينافي كون الفرض وقوع عقدين (قوله ولم يرج معرفتها) فإن رعى وقف الأمر اهـ حل (قوله وبذلك) أي هذا التفصيل المذكور في الصور الخمسة وقوله أولى من قوله أي بدل قول المصنف أو يعتقد الخ قال ع ش ووجه الأولوية أن من صور الترتيب أن يعلم السبق ولم يتعين السابق والحكم فيها بطلانها إذ ليس ثم ثبوت بخصوصه يحكم عليه بالبطلان (قوله وله ملكهما) لأن الملك قد يقدّم به غير الوطء ولهذا جاز له ملك أخته حل (قوله فإن وطئ احدهما) ولو جاهلاً أو مكرهاً بخلاف الاستدخال حل وعبارة البرماوى فإن وطئ احدهما أي حال كونها واضحة ولا عبرة بوطء الخنثى إلا أن اتضح بالأنوثة (قوله حرمت الأخرى) لأنه إذا حرم الجمع بالعقد فالوطء أولى لأنه أقوى وهى المراد حرم وطؤها أو الاستمتاع بها الثاني قريب لكنه يشمل النظر

وإن وقعنا ما أو عرف سبق ولم يتعين سابقة ولم يرج معرفتها أو جهل السابق والمعية بطلاً وبذلك علم أن تعبيرى بذلك أولى من قوله أو مرتباً

ثاني (وله ملكهما) أي من حرم جمعها (فإن وطئ احدهما) ولو في برها (حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى

لا تزيل الملك ولا الاستحقاق
فلو عادت الأولى كأن ردت
بعبق قبل وطء الأخرى
فله وطء أيهما شاء بعد
استبراء العائدة أو بعد
وطئها حرمت العائدة حتى
يحرم الأخرى ويشرط أن
تكون كل منهما مباحة
على انفرداها ولو كانت
أحدهما مجوسية أو نحوها
كمحرم فوطئها جاز له وطء
الأخرى نعم لو ملك أمها وبنتها
فوطئ أحدهما حرمت
الأخرى مؤبدا كما علم بمصر
(ولو ملكها ونكح
الأخرى) معا أو مرتبافهو
أعم من قوله ولو ملكها ثم
نكح أختها أو عكس
(حلت الأخرى دونها) أي
دون المملوكة ولو موطوءة
لأن الإباحة بالنكاح أقوى
منها بالملك إذ يتعلق به الطلاق
والظهار والإيلاء وغيرها
فلا يندفع بالاضعف بل
يدفعه (و) يحل (لحر
أربع) فقط الآية فانكحوا
ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع ولقوله صلى
الله عليه وسلم لغيران وقد
أسلم وتحتة عشر نسوة
أسلمك أربع لو فارق سائرهن
رواه ابن حبان والحاكم
 وغيرهما وصححه (ولغيره)
عبدا كان أو مبعضا فهو

النظر بشهوة وفيه بعد ثم رأيت عن الروضة التقييد بالوطء ومثنى عليه في الأنوار والعباب حل
(فرع) لو أدت أمتان أن بينهما ما يمنع مع الجمع كاخوة رضاع متلا قبل قولهما أن كان قبل
التكثير أو بعد موادعتا عند الجهل فكذلك بر (قوله بازالة ملك) كبيع بت أو بشرط الخيار
للمشترى م ر وقوله أو بنكاح الأولى أو بنكاح (قوله أو كتابة) أي صحيحة ومن هذا يؤخذ أنها
لا تحرم بوطء لثانية حل لأن وطئها حرام قبل تحريم الأولى والحرام لا يحرم الحلال (قوله ولا
الاستحقاق) أي استحقاق التمتع (قوله كمحرم) كأن كانت أحدهما أخته لايه والأخرى أختها
لامها (قوله جازله وطء الأخرى) يشك على ما مر من قوله سواء كانت الموطوءة محرما للوطئ قبل
العقد الخ زي قال شيخنا ولا اشكال لأن وطئها فيما تقدم لزوجة ابنه بشبهة إذا كانت بنت أخيه ووطء
الشبهة محترم فحرمها على زوجها وإن كانت محرما له بخلافه هنا أي في الملك لأن وطء محرمة المملوكة له غير
محترم فلا يحرم عليه الأخرى (قوله نعم لو ملك) استدراك على قوله حتى يحرم الأولى شيخنا (قوله
لأن الإباحة بالنكاح) أي بخلاف نفس الملك فإنه أقوى من النكاح ومن ثم بطل النكاح بشراء
زوجته كسيأتي في الفصل الذي يلي هذا حل لأن ما هناك كون الملك أقوى من النكاح وما هنا كون
فرائس النكاح أقوى من فرائس الملك فلا تنافي م ر (قوله إذ يتعلق به الطلاق الخ) أي وما آثاره أكثر
أقوى من غيره حل لأن كثرة الآثار تدل على القوة بر ماوى أي لاعتناء الشارع به (قوله وغيرها)
من جهة ذلك لحوق الولد فيه بالامكان ولا يجامع الحل للغير بخلاف ملك البين حل (قوله فلا يندفع)
أي النكاح بمعنى إباحته بالاضعف وهي إباحة الملك وقوله بل يدفع أي يدفع النكاح أي إباحته بالاضعف
وهو الإباحة بالملك لا الملك لما علمت أنه أقوى وأيضا الملك باق (قوله ويحل لحر أربع) وكأن حكمة
هذا العدد موافقة لاختلاط البدن الأربع المتولدة عنها أنواع الشهوة المستوفاة غالبها من وكانت
شريعة موسى عليه السلام تحل النساء بلا حصر مراعاة مصلحة الرجال وشريعة عيسى تمنع غير الواحدة
مراعاة لمصلحة النساء فراعته شر يعتنا بمصلحة النوعين فإن قيل ما الحكمة في رعاية شريعة سيدنا
موسى عليه السلام للرجال وشريعة سيدنا عيسى عليه السلام للنساء قلت يحفل والله أعلم أن فرعون
لما ذبح الأبناء واستضعف الرجال ناسب أن يعاملهم سيدنا موسى عليه السلام بالرعاية على خلاف فعل
ذلك الجبار ولما لم يكن لسيدنا عيسى في الرجال أب وكان أصله امرأة ناسب أن يراعى جنس أصله رعاية
له فليتأمل اه شوبرى وقوله وكان حكمة هذا العدد الخ رده بعضهم بعدم اعتباره في الرقيق مع غنم
الاختلاط فيه قل وأجيب بأن الحكمة لا يلزم اطرادها وقال بعضهم حكمة ذلك أن التثنية اعتبره
الشارع في مواضع كثيرة كالطهارة والخيار وهو موجود هنا لأن كلامنا من الأربع يخصها بعد كل ثلاث ليال
ليلة لأن المقصود من النكاح الألفة والمؤانسة وذلك يقوت مع الزيادة على الأربع والمراد بالحر من لم يجب
الاقتصار في تزويجه على واحدة كما فاده الشارع وقد تعين الواحدة للحر وذلك في كل نكاح توقف
على الحاجة كالسفيه والمجنون والحر الناكح للامة وقد لا ينحصر كمنصب النبوة فلا حوال ثلاثة (قوله
أسلمك أربع لو فارق سائرهن) وإذا امتنع ذلك في الدوام فلا أن يمتنع في الابتداء بالأولى وهذا الحديث
مبين للمراد من الآية وهو أن ينفك اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولا يجمع وقد انعقد الاجتماع على عدم الزيادة
على الأربع حل وقوله أسلمك أربع لو فارق الخ الواجب أحدهما لا بعينه فاذا اختار بعينه دفع نكاح
الباقى من غير صيغة وإذا فارق ستاتي له أربع من غير صيغة كما ياتي (قوله ويحرمه) كالمجنون (قوله

لا حداهن على الباقيات
نعم ان كان فيهن من يحرم
جمعه كأختين وهن خمس
أوست في حر أو ثلاث أو
أربع في غيره اختص
البطلان بهما (أو) في
(عقدين فكما) في الجمع
بين الاختين ونحوهما
فتمبيري بذلك ويزاد
أولى من قوله فان نكح
خمسهما بطلن أو مرتبا
فالخامسة (وتحل نحو
أخت) كخالة والتصریح
بنحو من زيادتي (وزائدة)
هي أعم من قوله وخامسة
(في عدة بائن) لأنها أجنبية
لا في عدة رجعية لأنها في
حكم الزوجة (واذا طلق
حر ثلاثا وغيره) هو أعم
من قوله أو العبد (ثنتين)
لم تحل له حتى يغيب بقبلها
مع اقتضاض (لبيكر
(حشفة تمكن وطؤه أو
قدرها) من فاقدها (في
نكاح صحيح مع انتشار)
لأنه وان ضعف انتشاره
أولم ينزل أو كان الوطء
محاذل أو في حيض أو أحرام
أو نحوه لقوله تعالى فان
طلقها أي الثالثة فلا تحل له
من بعد حتى تنكح زوجا
غيره مع خبر الصحيحين
عن عائشة رضي الله عنها
جاءت امرأة رفاعة القرظي

أولى من قوله فان نكح الخ) لصدقه بما اذالم تتعين السابقة مع أنه يبطل فيهما وفيه أيضا قصور على الحر
والخمس مع أن الحكم في الرقيق والزائد عن الخمس في الحر كذلك وكتب أيضا قوله أولى أي أولوية عموم
بالنظر لقوله خمس أو بالنظر لكونه قاصرا على الحر وأولوية إيهام بالنظر لقوله أو مرتبا فإثباتي لأنه يصدق
بما اذالم تتعين عين السابقة (قوله وزائدة) سماها زائدة باعتبار ما كان قبل الطلاق (قوله واذا طلق حر
ثلاثا) ولو زوجته الامة واشتراها حل (قوله حتى يغيب) أي بفعلها كأن نزلت عليه أو بفعله أو من
غير قصد منهما حل كانا ثامنين فيغيب بفتح أوله اذ لو ضم وبنى للفاعل فان كان ناء أو هم اشتراط
فعلها أو كان ياء أو هم اشتراط فعله مر وحج (قوله بقبلها) حاصل ما ذكره سبعة شروط وسيأتي
في الشرح شرطان في قوله ويشترط عدم اختلال النكاح مع قوله وسيأتي في الصداق الخ فانه يؤخذ
منه شرط ناسع وهو أن لا يشترط عليه أنه اذا وطئ طلق أو بانث منه لكن قد يقال بغنى عن هذا قوله
صحيح (قوله يمكن وطؤه) أي يتصور منه ذوق اللذة بأن يشتهي طبعاً بحيث ينقض لسه فيما يظهر فتح
الجواد وظاهره وان كانت الزوجة ممن لا يمكن وطؤها عادة وهو الراجح شو برى وفي حل وانما محلات
طفلة لا يمكن جماعها لان التنفير المشروع لأجله التحليل يحصل به دون عكسه كما هو واضح والخاص
أن ماوجب الغسل أجزأ في التحليل هنا أي في غير الغوراء فلوزالت البكارة ولو من نحو الغوراء بنحو
أصبغ كفي دخول الحشفة وان كانت لا تصل الى محل البكارة فيما يظهر ولو كان صياحرا عاقلا أو عبدا
بالعاقلا أو كان مجنونا بالنون أو خصيا أو ذميا في ذمية شرح مر (قوله في نكاح صحيح) يعلم منه
أن الصبي لا يحصل التحليل به الا ان كان المزوج له أباً أو جداً وكان عدلا وفي تزويجه مصلحة للصبي وكان
المزوج للمرأة ولها العدل بحضرة عدلين فتى اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح
ومنه يعلم أن ما يقع في زمننا من تعاطي ذلك والاكتفاء به غير صحيح ع ش على مر (قوله وان
ضعف انتشاره) بأن يكون بحيث يقوى على الدخول ولو باعانة بنحو أصبع وليس لنا وطء يتوقف
تأثيره على الانتشار سوى هذا حل (قوله أو نحوه) كصوم وجنون (قوله أي الثالثة) ليس تفسيراً
للمضمير بل المضمير راجع للنكوح والمعنى فان طلق الزوج المنكوحه الثالثة فقوله أي الثالثة
صفة لمحدوف معمول لطلق أي مفعول مطابق (قوله ابن الزبير) بفتح الزاي وكسر الباء زى (قوله
وانما مع مثل هدية الثوب) أي طرفه وضم الدال للاتباع لغة شبهت ذكره في الاسترخاء وعدم الانتشار
عند الافضاء بهدية الثوب والجمع هذب مثل غرفة وغرف اه مصباح أي لا ينتشر كانتشار رفاة
وبهذا يدفع ما يقال الذي لا انتشار له كيف تذوق عسيلته وذوق عسيلتها أو بأن يطلقها وتزوج من
تذوق عسيلته حل فيكون المضمير عائداً على الزوج من حيث هو ومرادها بهذا الكلام اثبات كونه
عينا وهي انما ثبت باقراره أو رد اليين عليها اه شيخنا عز يزى وقد روى أن زوجها عبد الرحمن
قال والله انها كاذبة وانما كنت أندفها ندف الاديم أي الجلد فلبثت ماشاء الله ثم رجعت الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي قد مسني فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم كذبت بقولك الاول
فلا صدقك في الآخر فلبثت حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فأنت أبابكر فقالت له يا خليفة رسول الله
أرجع الى زوجي الاول فان زوجي الثاني قد مسني وطلقني فقال لها فشهدت رسول الله حين أتيتيه وقال
لك ما قال فلا ترجعي اليه فلما قبض أبو بكر أنت عمر وقالت له مثل ذلك فقال لها عمر أنت رجعت اليه
لأرجنك فذهبت ولم ترجع اه س ل (قوله عسيلته) تصغير عسل لغة في العسل كما نقل عن القسطلاني

الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فطأني فبت طلاقاً فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانما مع مثل هدية الثوب
فقال أريدن أن ترجعي الى رفاعة لا حتى تذوق عسيلته وذوق عسيلتك والمراد به عند الغويين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعي

استيفاء ما يملكه من الطلاق وخرج بقيلها دبرها وبالاقتضا وهو من زيادتي عدمه وان غابت الحشفة كما في الغوراء وبالحشفة ما دونها وادخال المتني ويمكن وطؤه الطفل وبالنكاح الصحيح النكاح الفاسد والوطء بملك اليمين وبالشبهة والزنا فلا يكفي ذلك كما لا يحصل به التحصين ولانه تعالى علق الخل بالنكاح وهو انما يتناول الصحيح وبانتشار الذكر ما اذا لم ينشر لشلل أو غيره لا تتقاء حصول ذوق العسيلة المذكرة في الخبر ويشترط عدم اختلال النكاح فلا يكفي وطء رجعية ولاوطء في حال ردة أحدهما وان راجعها أو رجع الى الاسلام وذلك بأن استدخلت ماءه أو وطئها في الدبر قبل الطلاق أو الردة والحكمة في اشتراط التحليل التنفير من استيفاء ما يملكه من الطلاق وسيأتي في الصداق انه لو نكح بشرط انه اذا وطئ طلق أو بآت منه أو فلا نكاح بينهما بطل النكاح ولو نكح بلا شرط وفي عزمه أن يطلق اذا وطئ كره وصح العقد وحلت

وفي الشورى فان قيل هل لا ذكر وقال حتى تذوق عسيله قلت أنت لان العسل فيه لفتان التذكير والتأنيث أو باعتبار أنه واقع على النطقة (قوله سمي بها) أي بالعسيلة وقوله ذلك أي الوطء (قوله وان غابت الحشفة) خلا لما في شرح ابيهجة للثقات من الاكتفاء بذلك وهذا بما يفيد أنه لو دخل الذكور في غير الغوراء لم تزل البكارة لرقته جدا لا يحصل به التحليل ويجري حجج على حصوله بذلك تبع لما في شرح الروض أي بخلاف تقرير المهر في الغوراء وان لم تزل البكارة حل (قوله الطفل) أي الذي لم يبلغ حد الشهوة وان انتشر ذكره شرح م (قوله ولانه تعالى علق الخل بالنكاح الخ) فيه أن هذا يخالف ما قدمه في أول النكاح من أن النكاح في هذه الآية محمول على الوطء ويجاب بأن حله على الوطء فيما سطر طريق المجاز وحله على العقد هنا بطريق الحقيقة فهما قولان جرى في كل محل على قول عزيزي (قوله ما اذا لم ينشر) أصلا وان أدخله بأصبعه حل (قوله عدم اختلال النكاح) أي نكاح المحلل (قوله فلا يكفي وطء رجعية) بان طلقها المحلل قبل الدخول طلقته ثم وطئها قبل مراجعتها وقوله وان راجعها أي بعد الوطء وقوله أو رجع الى الاسلام أي بعد الوطء في الردة ولم يطأ ثانيا والا حصل به التحليل (قوله وذلك) أي وتصوير وطء الرجعية والوطء حال ردة أحدهما فهو جواب عما يقال كيف يطلق قبل الدخول وتكون رجعية مع أن الطلاق قبل الدخول يكون باثنا وعبارة ع ش على م قوله بأن استدخلت ماءه تصوير لكون الزوج الثاني طلق رجعية قبل الوطء ثم وطئ بعد ما وارتد ثم وطئ بعدها مع أن الردة قبل الدخول تنجز الفرقة (قوله والحكمة في اشتراط التحليل الخ) وایضاح ذلك ما ذكره القفال وهو أن الله تعالى شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذي يملك فيه الرجعة فمن قطع النكاح بما لا يقبل الرجعة كان مستحقا للعقوبة وهو نكاح الثاني الذي فيه غضاضة أي كراهة عليه ولهذا المعنى حرمت أزواجه صلى الله عليه وسلم على غيره اه حل (قوله بطل النكاح) وعلى ذلك حل الحديث الصحيح لعن الله المحلل والمحلل له حل ولم يذكر المرأة في ذلك لان الغالب جهلها بذلك فان علمت لعنت دمي وتصدق بيمينها في وطء المحلل وان كذبها العسرات بآتيها ولو ادعى الثاني الوطء فأنكره لم تحل الاول كما لو كذبها الثاني والولى والشهود في العقد خلافا للبلقيني زى باختصار (قوله وفي عزمه أن يطلق) أي اذا وطئ أو دوطأ على ذلك قبل العقد اه حل

فصل فيما يمنع النكاح من الرق أي المملوك له مطلقا والمملوك لغيره عند اتقاء واحد من الشروط الثلاثة الآتية والامة الموصى بأولادها اذا اعتقها الوارث لا ينكحها الحر الا بالشروط التي في الامتويل فنفز بها فيقال لنا حرة لا تنكح الا بشروط الامة ويقال في أولادها أرقاء بين حرين كما قال زى (قوله لا ينكح) أي ابتداء ودواما بدليل التفريع بقوله فلو طرأ الخ وقوله أي الشخص حرا كان أو مكاتباً (قوله من يملكه) صفة جرت على غير من هي له في مقام اللبس فكان عايه الا برازاً واجب بأن الا براز لا يجب الا في الوصف وانظر هل ولو لمكاضعيفاً كالامة المشتراة في زمن الخيار فيمتنع عليه نكاحها ثم رأيت في م التقييد بقوله ملكا تاما ومثله حج قال سم مفهوم التقييد به أنها تنكح من ملكه ملكا غير تام كأن اشتريته بشرط الخيار لها وحدها ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فليراجع اه ويقاس به عكسه وهو أن ينكح من يملكها ملكا غير تام الخ كما يؤخذ من كلامه أيضا تأمل (قوله أو بعضه) بالنصب عطفا على الضمير المتصل (قوله فلو طرأ ملك) أي لملكه أو بعضه أو لمكاتبه لا فرعه لان تعلق السيد بملك مكاتبه أقوى من تعلقه بملك فرعه (قوله

فيهما (على نكاح انفسخ)
النكاح لان احكامهما
متناقضة أما في الاولى فلان
نفقة الزوجة تقتضي التملك
وكونها ملكه يقتضي عدمه
لانها لا تملك ولو ملكها الملك
نفسه وأما في الثانية وهي
مع تام من زيادتي فلانها
تطالبه بالسفر الى الشرق
لانه عبدها وهو يطالبها
بالسفر معه الى الغرب
لانها زوجته واذا دعاها الى
الفراس بحق النكاح
بعثته في أشغالها بحق
الملك واذا تعذر الجمع بينهما
بطل الأضعف وثبت
الاقوى وهو الملك لانه
يملك به الرقبة والمنفعة
والنكاح لا يملك به الا ضرب
من المنفعة وخرج بتام مالو
ابتاعها بشرط الخيار له ثم
فسخ لم يفسخ نكاحه كما
نقله في المجموع عن قول
الرويانى انه ظاهر المذهب
وكذا لو ابتاعته كذلك
(ولا) ينكح (حر من
بهارق لغيره) ولو بمبعضه
(الا) بثلاثة شروط وان
عم الثالث الحر وغيره
واختص بالمسلم أحدها
(بمجزه عن نصلح لمتنع) ولو
كتابية أو أمة بأن لا يكون
نحته شئ من ذلك
ولا قادرا عليه كان يكون
نحته من لا تصلح للتمتع
كصغيرة لا تحتمل الوطء أو

فيهما) أى في الرجل والمرأة (قوله انفسخ النكاح) أى لان ما منع في الابتداء اذا طرأ ضرر فالتفريع
واضح اه حل وفارق صحة بيع العين المؤجرة من المستأجر مع بقاء الاجارة بأن ملك الرقبة هنا يغلب
ملك المنفعة اذا السيد لا يجب عليه تسليم أتمته المروجة وان قبض الصداق وفي الاجارة بالعكس أى يجب
على المؤجر تسليم العين المؤجرة اه حجج (قوله أما في الاولى) أى اذا كان المالك الرجل (قوله
فلان نفقة الزوجة الخ) الاولى أن يقول فلان الزوجية تقتضي التملك لان المقتضى للتملك إنما
هو الزوجية لا النفقة كما في م ر وقوله تقتضي التملك يرد عليه الزوجة الامة الا أن يراد تملكها أو
تملك سيدها وقوله ولو ملكها الخ من عطف العلة على المعلول أى لانه الخ (قوله يملك به الرقبة) أى أو
بعضها وقوله والمنفعة لو أو بمعنى أو اذا لا يتوقف الحكم على ملكهما معا (قوله والنكاح لا يملك به الا
ضرب من المنفعة) أى نوع منها وهو التمتع بالوطء وغيره وهذا ظاهر في الصورة الاولى أى فيما اذا كان
الرجل هو الذى ملك زوجته لانه كان قبل الملك لا يباح له الا الانتفاع بالبيع والتمتع فلما ملك صارت
جميع المنافع والرقبة وأما في الصورة الثانية أى فيما اذا كانت المرأة هى التى ملكت زوجها فلا يقال
انها كانت قبل الملك تستحق ضربا من المنفعة لانها لا تستحق عليه شئاً فقولها والنكاح الخ خاص
بالصورة الاولى وأما في الثانية فلا ملك أصلا فيستفاد كون الملك أقوى في صورتين لانه اذا كان أقوى
في الاولى مع كون النكاح يستحق به فيها ضرب من المنفعة ففي الثانية أقوى بالاولى لانه لا يستحق
بالنكاح فيها شئ أصلا وهذا التعليل مسمى له من المحلى وهو لم يذكره الا في الاولى لكون التهاج لم
يذكر الثانية (قوله بشرط الخيار له) وحينئذ له أن يطأ ووطؤه بالملك لان به يلزم البيع لانه اجازة حل
وإنما قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو طرأ الملك على النكاح لانه اذا كان الخيار لهما كان الملك
موقوفاً وان كان للبائع فالملك له برماوى والا فالنكاح لا يفسخ مطلقا سواء كان الخيار له أو للبائع أو لهما
(قوله وكذا لو ابتاعته كذلك) أى بشرط الخيار لهما ثم فسخت لم يفسخ نكاحها لضعف الملك
بالتمكن من ازالته بالخيار وتقدم في باب الخيار أنه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لهما امتنع ووطؤها
لأنه لا يدري الجهة التى تبسح له الوطء وان كان ووطؤه اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع وحده أو
المشترى كذلك له الوطء الاول بالزوجية والثاني بالملك وأما اذا كان الخيار لهما وحدها فليس له أن يطأها
وقد يقال بجوازها ويفرق بينه وبين ما اذا كان الخيار لهما بأن ذلك لا يدري الجهة التى يطأها بخلاف
هذا فانه يطأ بالزوجية اه حل وفي ع ش على م ر امتناع ووطؤها لانها قدما كته فيمتنع عليه
وطء سيدته (قوله حر) أى كله ولو عقبا ليس من الولد زى بخلاف الرقيق أو من فيرق فانه يجوز له
نكاح من بهارق بلا شرط وهذا يفيد جواز نكاح المبعوض للامة مع تبسر المبعوضه حل (قوله من
بهارق) ولو صغيرة وآيسة برماوى أى ولم تستحق منفعتها بغير نحو اجارة قل تخرجت الموقوفة عليه
والموصى له بمنفعتها ولو علق سيد الامة عتقها على تزويجها من زى بدجاز تزويجها منه من غير شرط لان
الحرية تقارن العقد أو تعقبه فلا ترق أولادها ثم رأيت ذلك منقولا عن شيخنا حل (قوله ولو بمبعضه)
للتعميم (قوله بمجزه) أى يتصور بمجزه وكذا يقدر فيما بعد فالباء للتصوير على كلام الشارح وفي المتن
يقطع النظر عما قدره الشارح تكون للسببية أو بمعنى مع (قوله عن نصلح) وهل المراد صلاحيتها
باعتبار ميل طبعه أو يرجع للعرف والثاني أرجح شرح م ر (قوله ولو كتائية) أى زوجة حرة لانه
لا يحل للمسلم نكاح الامة الكتابية لقوله تعالى من قياتكم المؤمنات وقوله أو أمة أى عا لوكه (قوله شئ
من ذلك) أى عن نصلح بأن لا يكون تحته شئ أصلا وكان ولا يصلح للتمتع ولو فعل الشارح هكذا كان
أنسب فالاولى أن يقول الشارح بدل قوله كأن يكون تحته الخ أو يكون تحته لان المجزى في معنى النقي

رتقاء أو برصاء أو هرمة أو
مجنونة لأنها لا تغنيه فهي
كالعدومة والآية ومن لم
يستطع منكم طولاً أن
ينكح المحصنات بخلاف
مالها كان نكته من تصلح
للمتعة أو قادراً عليها
لاستغنائه حيثئذ عن
أرقاق الولد أو بعضه ولمفهوم
الآية والمراد بالمحصنات
الحرائر وقوله المؤمنات
جوزي على الغالب من أن
المؤمن إنما يرغب في
المؤمنة وتعييرى عن تصلح
أعم من تعبيره بحرة وسواء
أكان العجز حسياً وهو
ظاهر أم شرعياً (كان
ظهرت) عليه (مشقة في
سفره لغائبة أو خاف زنا
مدته) أي مدة سفره إليها
وضبط الإمام المشقة بأن
ينسب متحملها في طلب
الزوجة إلى الاسراف
ومجاوزة الحد (أو وجد
حرة بمؤجل) وهو فاقد
للمهر لأنه قد يهجز عنه عند
حلوله (أو بلا مهر)
كذلك لو جوب مهرها
عليه بالوطء (أو بأكثر
من مهر مثل) وإن قدر
عليه كما لا يجب شراء ماء
الطهر بأكثر من ثمن
مثله وهذه التي قبلها من

يصدق بنفي المقيدم قديمه بنفي القيد وحده (قوله أو مجنونة) أو زانية أو غائبة على ماسياً في كلامه
أو معتدة عن غيره وأمانته فإن كانت رجعية فلا بد من انقضاء عدتها وإن كانت بائناً فلا يشترط انقضاءها
وكالتحيرة لأنها الآن غير صالحة وتوقع شفافها لا ينظر إليه اه حل وفي شرح م والمتحيرة
صالحة تمنع الأمة لتوقع شفافها ومحلها إن أمن من العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما إذا لم يأمن فلا
تمنعها ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت أمة للحالة الراهنة اه ملخصاً (قوله لاها لا تغنيه)
تعليل للشق الثاني والآية للأول (قوله ومن لم يستطع منكم طولاً الآية) طولاً مفعول وأن ينكح
على تقدير اللام صفة لطولاً أي طولاً كائنالكاح المحصنات أو متعلقة يستطع أي ومن لم يستطع
لنكاح المحصنات طولاً أي مهراً (قوله أو قادراً عليها) أي بغير اقتراض وغير تأجيل المهر فاندفع
اعتراض سم بأن كلامه شامل لها والقدره عليها بأن وجدها ووجد صداقها فاضلاً عما يحتاجه في
الفطرة عنده أو عند فرعه الذي يلزمه اعفافه لا بنحوهبة فلا يلزمه قبول هبة مهر أو أمة لما فيه من المنة
حل فالمراد بقدرة حقيقة أو حكماً بأن يكون له ابن مؤسر فيجب عليه اعفافه س ل (قوله عن أرقاق
الولد) إن كانت رقيقة أو بعضه إن كانت مبيعة (قوله جرى على الغالب) أي فلامفهوم له (قوله كأن
ظهرت) مثال اسباب العجز وقوله عليه مشقة أي مع قدرته على منع نفسه من الزنا مع خوف الزنا عليه في
تلك المدة فالقروض أنه خائف الزنا فلو خاف الزنا حالتان تارة يقدر على منع نفسه منه مدة سفره وتارة
لا يقدر على منعه منه مدة سفره وكتب أيضاً أو لم يظهر عليه مشقة لكن لا يمكن انتقالها معه إلى وطنه
لما في تكليفه المقام معها هناك من التعرّب الذي لا تحتمله النفوس بخلاف ما إذا أمكن انتقالها معه
فيجب عليه السفر حل وقوله فالقروض أنه خائف الزنا الخ غرضه بذلك صحة عطف قول المصنف أو
خاف زنا الخ على ما قبله لأنه يقتضي أن المعطوف عليه أعني ظهرت الخ ليس معه خوف الزنا مع أن
خوف الزنا لا بد منه في صحة نكاح الأمة وحاصل ما أشار إليه من الجواب أن المعطوف عليه فيه خوف
الزنا أيضاً لأنه قادر على منع نفسه وفيه أنه لا فائدة حيثئذ لقوله أو خاف زناً لأنه مذكور فيما بعد في قوله
وبخوفه زناً لأن يقال ذكره هنا لبيان كون بعض أفراد خوف الزنا من أسباب العجز ع ش على
م فالمراد منه هنا خوف زنا مخصوص وهو خوفه مدة السفر مع عدم قدرته على منع نفسه فنبه به على
أن هذا النوع من أسباب العجز والمراد بخوف الزنا الآتي أعم من ذلك (قوله لغائبة) سواء كانت
زوجة أم لا على المعتمد عند سم وع ش على م ومثلها حل خلافاً لمن قال إن الزوجة
الغائبة لا تمنع نكاح الأمة مطلقاً به صرح م في الشارح حيث قال واطلاقهم إن غيبة الزوجة
أو المال يبيح نكاح الأمة صحيح اه قال حل وفي عومه نظروا استوجه ع ش عليه تبعاً
لسم على حج التسمية بينهما في التفصيل المذكور وقال أنه متجه جداً فلا ينبغي العدول عنه
(قوله بأن ينسب متحملها الخ) وإن لم يكن في ذلك غرم مال (قوله في طلب الزوجة) أي التي يريد أن
يجعلها زوجة كما تقدم عن شيخنا كحج اه حل والمراد من الاسراف ومجاوزة الحد واحد وهو
أن يحصل له لوم وتعيير من الناس بقصدها قل على الجلال (قوله لأنه قد يهجز عنه عند حلوله) أما إذا
علم قدرته عليه عند المحل فلا تحل له الأمة أخذاً بما قالوه في التيمم لو وجد الماء يباع بثمن مؤجل وكان
قادر عليه عند الحلول لزمه الشراء والمعتمد عدم تحرّم الأمة في هذه الحالة لأن في الزوجة كلفة أخرى
وهي النفقة والكسوة والفرض أنه معسر في الحال بخلاف ثمن الماء اه زى (قوله أو بلا مهر
كذلك) أي وهو فاقد للمهر حل (قوله أو بأكثر من مهر مثل) قيده الإمام والغزالي بما إذا كان
الزائد قدر ما يعدّله اسرافاً والاحرمات الأمة ويفرق بينه وبين ماء الطهر حيث لا يجب شراؤه بأكثر

زيادتي (لا) ان وجدها (بدونه) أي بدون مهر المثل وهو واجده فلا تحل له من ذكر كرت اذ كرتة على نكاح حرة (و) ثانيا (بخوفه زنا) بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف من ضعفت شهوته أو قوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم أي الزنا وأصله المشقة

(٣٧١)

سمى به الزنا لانه سببها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة والمراد بالعنت عمومها لا خصوصه حتى لو خاف العنت من أمة بعينها القوة مبيها اليها لم ينكحها اذا كان واجدا للطول كذا في بحر الروابي والوجه ترك التقييد بوجود الطول لانه يقتضي جواز نكاحها عند فقد الطول فيفوت اعتبار عموم العنت مع أن وجود الطول كاف في المنع من نكاحها وبهذا الشرط علم أن الحر لا ينكح أمتين كما علم من الاول أيضا (و) ثالثا (باسلامها لمسلم) حراً وغيره كما مر فلا تحل له أمة كتابية أما الحر فلقوله تعالى فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات وأما غير الحر فلان المانع من نكاحها كفرها فساوى الحر كالمردة والمجوسية وفي جواز نكاح أمة مع تيسر مبعوضة تردد للإمام لان ارقاق بعض الولد أهون من ارقاق كله وعلى تعطيل المنع اقتصر الشيخان قال الزركشي وهو الراجح أما غير المسلم من حر وغيره كتابيين فتحل له أمة كتابية لاستوائهما في الدين

من ثمن مثله وان قل الزائد بأن الحاجة الى الماء تتكرر وجرى عليه التوروى في تنقيحه وهو المعتمد حل وفي شرح م ر مانصه نعم لو وجد حرة وأمة لم يرض سيدها بنكاحها الا بأكثر من مهر مثل الحرية الموجودة ولم ترض الحرية الا بمساأله سيد الأمة لم تحل الأمة في هذه الحالة لقدرته على أن ينكح بصدقها حرة وان كان أكثر من مهر مثل الحرية قاله الأذرى (قوله لا ان وجدها بدونه) وكذا به (قوله فلا تحل له من ذكر كرت لقدرته الخ) أي ولا نظر للنة لضعفها وهذا وجه ذكره لانه لم يقل لان وجدها به أي بمهر المثل وكانت تفهم هذه بالاول وأيضاً في رد على الضعيف المجوز نكاح الأمة حينئذ للنة وأجيب بأنه لا نظر اليها لان العادة جارية بالمساحة في المهور (قوله بخوفه زنا) أي بتوقعه لا على ندور والوجه أنها لا تحل لمحبوب الذ كرمطلقاً لا يخشى الزنا وتحل للمسوح مطاقاً لا يخشى ريق لولده لانه لا يلحقه شوبرى قال م ر انه خطأ فأحش لمخالفته لنص الآية لانه آمن العنت ولانه ينتقض ما ذكره بالصبي فانه لا يلحقه الولد ومع ذلك لا ينكح الأمة قطعاً ولا نظر الى طرد البلوغ وتوقع الحمل في المستقبل انتهى بخلاف الخصي والعنن فيحل لهما نكاحها بالشروط اه زى (قوله أو قوى تقواه) أي أو قوى شهوته وقوى تقواه (قوله سمي به) أي بالعنت وقوله لانه سببها أي فهو من اطلاق السبب وهو العنت وإرادة السبب وهو الزنا وقوله بالحد في الدنيا أي ان حد وقوله والعقوبة في الآخرة أي ان لم يحل فالواو بمعنى أو وقال الشوبرى أي عقوبة الاقدام فالواو بحالها (قوله والمراد بالعنت) أي الذي في الآية ولو قال والمراد بالزنا الخ لكان أولى ليكون تفسيراً لكلامه الا أن يجاب بان المراد بالعنت في كلامه الزنا مجازاً (قوله عمومها) ليس المراد عمومها لكل امرأة حتى الرديئة ونحوها بل أن لا يختص بواحدة مما تقدم من أن من تحته غير صالحة للتمتع بخشي العنت تأمل حل (قوله من نكاحها) أي الأمة مطلقاً (قوله لا ينكح أمتين) أي صالحتين فيما يظهر خلافاً ل حل حيث قال ولو كانت احدهما غير صالحة (قوله فلا تحل له أمة كتابية) ويجوز له التسرى بها ويفرق بين النكاح والتسرى بأن الولد رقيق في النكاح حر في التسرى لكونها نصيراً لم ولد م ر (قوله كفرها) أي مع قصصها بالرق فلا يقال العلة موجودة في الكافة الحرية (قوله لان ارقاق بعض الولد) علة لمخدوف تقديره هو الراجح منه المنع لان الخ كما يدل عليه ما بعده (قوله ولا بد الخ) معتمد وعموم كلام المصنف يشمله أي حيث ترفعوا اليها والام تعرض لهم والغرض من ذلك عزوه للسبكي والرد على الباقيين صريحاً ولا فقد تقدم ذلك في كلامه حيث قال وان عم الثالث الخ لانه فهم منه أن الشرطين الأولين يجريان في الكافر أيضاً وخالف في ذلك الباقيين حيث ذهب الى أن الشروط انما تعتبر في حق المؤمنين الاحرار اه حل بزيادة (قوله الحر الكتابي) ومثله المجوسي ونحوه في حل الأمة المجوسية له لا بد من وجود القيد أيضاً اذا حكمنا بحل نكاح المجوسي للمجوسية س ل م ر (قوله واعلم الخ) غرضه بهذا افادة شروط زائدة على ما مر في شرط أن لا تكون الأمة واحدة من هذه الاربع ووجه المنع من هؤلاء ماله في مال ولده ومكاتبه من شبهة الملك وتنزىلها يستحق منفعتها من نكاحه يستحق عينها ع ش على م ر وقوله مطلقاً أي وجدت هذه الشروط أم لا وقوله نكاح أمة ولده أي حيث وجب عليه الاعفاف كذا قيده حجج كشيخنا اه حل ونقل سم ان م ر ضرب على القيد المذكور كما قاله شيخنا العزيزى واعتمد عدم الحل مطلقاً وحل عدم الحل ابتداء لا دواماً اذ لو ملك الولد زوجة لم ينفسخ نكاحها كما سيأتي وقوله

ولا بد في حل نكاح الحر الكتابي الأمة الكتابية من أن يخاف زنا ويفقد الحرية كما فهمه السبكي من كلامهم واعلم أنه لا يحل للحر مطلقاً نكاح أمة ولده

ولا أمة مكاتبه كإسباني في
الاعفاف ولا أمة موقوفة
عليه ولا موصى له بخدمة
(وطرقيسار أو نكاح
حرة لا يفسخ الأمة) أي
نكاحها بقوة الدوام (ولو
جمعهما حر) حلت له الأمة
أم لا (بعقد) كأن يقول
لمن قال له زوجته بنتي
وأنتي قبلت نكاحهما (صح
في الحرة) تفريقا للصفقة
دون الأمة لا تنفاه شرط
نكاحها ولا أنها كما لا تدخل
على الحرة لا تقارنها وإيس
هذا كنكاح الاختين
لان نكاح الحرة أقوى
من نكاح الأمة كما علم
والاختان ليس في نكاحهم
أقوى فيبطل نكاحهما ما
أما لوجههما من بهرق في
عقد فيصح فيهما الآن
تكون الأمة كتابية وهو
مسلم فكالحرة

درس

فصل في نكاح من تحل
ومن لا تحل من الكافرات
وما يذكر معه (لا يحل) لمسلم
(نكاح كافرة) ولو مجوسية
وان كان لها شبهة كتاب
(الا كتابية خالصة) ذمية
كانت أوسوية فيحل
نكاحها قال تعالى ولا
تتبعوا المشركين حتى
يثؤمن وقال المحصنات من
الذين أوتوا الكتاب من

ولا أمة مكاتبه أي ابتداء ودواما (قوله ولا أمة موقوفة) انظر هل ابتداء ودواما أو ابتداء فقط واستقرب
عش الاول وانما حرمت نكاحها لتبنيها بالمال وكذا ما بعدها (قوله موصى له بخدمة) أي دائما
أدلوأوصى بخدمة مائة معلومة فانها تحل له حجج أي لاها كالمستأجرة والمزوج لها الوارث لانها ملكه
وفيه ان هذا يقتضي أنها لو وقفت عليه زوجته وأوصى له بخدمة ابتداء انفسخ نكاحه والقول بذلك
قد يتوقف فيه فليحرر اه حل في أول الفصل واستقرب عش على م ر الانفساخ قال لانها كالمملوكة
له (قوله ولو جمعهما حر) أي ولو كانت الحرة غير صالحة بخلاف ما لو أسلم عليها وكانت الحرة غير صالحة
فانها كالعدم اه ب ش (قوله حلت) أي الأمة بأن لم تكن عنده من أصلح حل (قوله كأن يقول
الح) مقتضاه انه لو قدم الأمة لا يصح فيها وعبارة شيخنا كحج وقدم الحرة أي على الأمة أما لو لم يقدم
الحرة فانه على الخلاف وبه يعلم أن تقديم الحرة انما هو لبطان نكاح الأمة قطعا وأما اذا قدم الأمة
فيكون بطلانها غير مقطوع به بل على الخلاف اه حل (قوله صح في الحرة) وان كانت غير صالحة
للتمتع وان كان التعليل الآتي ينفيه س ل وقياس ما مر من جواز نكاح الأمة على غير الصالحة صحة
نكاحها هنا حيث كانت الحرة غير صالحة فليراجع عش على م ر فالصواب تقييد الحرة بكونها صالحة
للتعليل المذكور (قوله ولانها كما لا تدخل الخ) تعليل قاصر لا يناسب تعميمه بقوله حلت له الأمة أم لا
لان محل امتناع دخولها على الحرة اذا كانت الحرة صالحة حل (قوله وليس هذا كنكاح الاختين)
أي حتى يبطل نكاحهما (قوله كما علم) أي من صدر البحث حيث اشترط لنكاح الأمة شرط دون
الحرة فتحل من غير شرط فاستفيد من هذا قوة نكاحها على نكاح الأمة (قوله فكالحرة) أي فيصح
في الحرة فقط

فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل وهي ثلاث الاولى من لا كتاب لها ولا شبهة كتاب الثانية
من لها كتاب محقق الثالثة من لها شبهة كتاب (قوله وما يذكر معه) أي من قوله وهي كسلمة مع قوله
ومن اتقل الخ (قوله لا يحل) أي ولا يصح بالنسبة للمسلم ولا يحل ويصح بالنسبة للكافر عش (قوله
لمسلم) أي ولا كافر بأنواعه حل فشمل الوثني والمجوسي ونحوهم بناء على أنهم مخاطبون بفروع
الشرعية م ر (قوله نكاح كافرة) وكذا وطؤها بملك اليمين شرح م ر فالوطء بملك اليمين مثل النكاح
في الحل والحرم (قوله ولو مجوسية) أخذها غاية لتوهم حلها بسبب أن لها شبهة كتاب بخلاف الوثنية
اذا ليس لها ذلك فهي أولى بعدم حل نكاحها (قوله وان كان لها شبهة كتاب) أي والحال ان لها
ذلك لما قيل انه كان لهم نبي أنزل عليه كتاب فقتلوه فرفع الكتاب فغنى شبهة الكتاب ان لهم كتابا
باقيا بحسب زعمهم وفي الواقع ليس كذلك لرفعه وفي شرح م ر والمشهور أن للمجوس كتابا منسوباً
الى زرادشت فلم يبدلوه رفع اه قال عش نقلا عن بعضهم وزرادشت وهو الذي تدعى المجوس
نبوته بفتح الزاي وبالراء المهملة بعدها ألف ثم دال المهملة وضوطة وسكون الزين المعجمة ثم ناء مشناة
(قوله الا كتابية) نعم الاصح حرمتها عليه صلى الله عليه وسلم نكاحا لا تسري بالان المقصود من النكاح
اصالة التوالد فاحتياطه ولانه يلزم ان تكون الزوجة الكتابية أم المؤمنين لقوله تعالى وأزوجه أمهاتهم
بخلاف الملك فمما استدلل الفقهاء لجواز التسري له بالكتابية بأنه صلى الله عليه وسلم وطئ صفية وريحانة
قبل اسلامهما قال الزركشي وكلام أهل السير يخالفه م ر واعتمد عش كلام أهل السير فعليه يكون
كلام م ر كغيره في الجواز لا الوقوع لكن الدليل الذي استدلل به الفقهاء يدل على الوقوع فلعل أهل
السير يمنعون وطأهما قبل اسلامهما ويقولون ان الوطء بعد الاسلام والجواز مستفاد من أول عبارة
م ر (قوله فيحل نكاحها) أي والتسري بها حل (قوله وقال والمحصنات) أي فهي مخصصة

ان جعلت الكتابيات من المشركات لقوله تعالى اتخنوا أجيالهم ورهبانهم أربابا من دون الله أو غير محصنة ان لم تقل بذلك وتكون الآية الاولى دليل التحريم والثانية دليل الحل حل وكذلك مر (قوله بكرة) أى مع كراهة ان لم يرج اسلامها ووجدت مسامة نصلم ولم نخش العنت والافلا كراهة بل بسن برماوى وحل فهو متعلق بمحذوف كقوله الشرارح بقوله فيحل نكاح (قوله) لانها ليست تحت قهرنا) انظر ما معنى هذه العلة حل وعبارة شرح مر لانها ليست تحت قهرنا أى فيحتاج الزوج الى أن يقيم لاجلها بدار الحرب وفي اقامته هناك تكثير سواد الكفار (قوله وللخوف الخ) هذه العلة تقتضى كراهة نكاح المسلمة المقيمة في دار الحرب حل (قوله حيث لم يعلم الخ) أى لانها لا تصدق في أنها زوجة مسلم فلا ينافيه هذا ما تقر في السيران زوجه المسلم لا يجوز اراقها حل (قوله كعكسه) كحرم نكاح المتولدة والمتولدين آدمي وغيره وهى أو هو على صورة الأدمية أو الأدمى ولم يغلبوا التحريم في المتولدين لم وكافرة لان الاسلام يعلو ويغلب سائر الأديان لحديث الاسلام يعلو ولا يعلى عليه حل (قوله تغلبا نصريم) ظاهره وان بلغت واختارت دين الكتابى وهو كذلك وهو المعتمد عندهم بخلاف الحج فهى كتابية لا تحل وفيه أنها كتابية وان لم تختار دين الكتابى لانها تتبع أشرف أبويها في الدين اذ يبعد تخصيص ذلك بالمسلم بل لا يصح حل والوثنية عابدة الوثن وهو الصنم - واء كان مصورا أو غيره والمجوسية عابدة النار (قوله يهودية) متمسكة بالتوراة والثانية متمسكة بالانجيل حل (قوله لا متمسكة بزبور داود) ينبغي اسقاطه لان داود كان بين موسى وعيسى وسيأتى أن من كان كذلك تحل منا حلتهم لتمسكهم بالتوراة حل الآن يحمل كلام الشارح على من تمسكت بالزبور وترك التوراة (قوله شيث) بالثلثة أو المثناة الفوقية اج وهو ولد آدم لصلبه وكان أجل أولاده وأفضلهم وأشبههم بابيه وأحبهم اليه ووصيه وخليفته وولدته أمه في بطن وحده وعمره سبع مائة سنة وهو الذى انتهى اليه الانساب كما قاله الدميرى اه وصحفه خمسون وصحف ادريس ثلاثون وابراهيم عشرة على الاصح والعشرة الباقية من المائة أنزلت على موسى قبل التوراة وقبل أنزلت على آدم اه ويرد عليه قوله تعالى صحف ابراهيم وموسى الآن تجعل الصحف شاملة للكتب قل على الجلال وشو برى لكن هذا بعيد (قوله لان ذلك) أى الزبور وصحف شيث وصحف ادريس وصحف ابراهيم لم تنزل بنظم يدرس أى فلم يكن للتمسك بها حرمة كحرمة من عندهم كتاب ووجه هذا التحريض واضح حل ولعله أن عدم انزال ألفاظها لا ينتج حرمة نكاح المتمسكة بها وأنه يقتضى انها ليست كلام الله مع انها كلامه لانها معدودة من الكتب المنزلة ولو كانت المعاني تسمى كتباً منزلة لسميت الاحاديث النبوية كتباً لان معانيها أنزلت فالحق ان الزبور والصحف أنزلت ألفاظها وفهموا معانيها بالهام من الله كما قاله قل على الجلال (قوله وانما أوحى اليهم معانيه) أى فهموها بالهام من الله فتكون ليست من كلام الله على هذا بخلاف ما بعده (قوله لانه حكم) جمع حكمة وقوله ومواعظ الظاهر أنه تفسير للحكم لانه لو أريد بها كل كلام وافق الحق لشمكت الاحكام التى نقاه بقوله لأحكام وشرائع الآن تخصص بغير الاحكام فيكون عطف مواعظ عطف خاص على عام لان المواعظ لا بد من اشتغالها على وعظ (قوله لأحكام وشرائع) عطف تفسير أى فالتمسك بها كالتمسك حل (قوله فيها نقصان) راعى معنى غير فأنث الضمير (قوله وفساد الدين) يعنى إنهم لما تمسكوا بما لم ينزل بنظم يدرس كان بمثابة الدين الفاسد فالتعبير فيه مسامحة حل او يقال المراد بالدين التمسك أى وفساد التمسك أو يقال شدة فساد الدين أو يقال وفساد الدين أى باعتبار الاصل كفى مر بخلاف الكتابية فان دينها باعتبار الاصل صحيح (قوله في اسرائيلية) أى يقينا فان شك في كونها اسرائيلية فهى داخلية في قوله وفي غيرها ع ش على مر

قبلكم أى حل لكم (بكرة) لانه يخاف من الميل اليها الفتنة في الدين والحريية أشد كراهة لانها ليست تحت قهرنا وللخوف من اراق الولد حيث لم يعلم أنه ولد مسلم وخرج بخاصة المتولدة من كتابى ونحو وثنية قهرم كعكسه تغلبا للتحريم (والكتابية يهودية أو نصرانية) لا متمسكة بزبور داود ونحوه كصحف شيث وادريس وابراهيم عليهم الصلاة والسلام فلا تحل لمسلم قيل لان ذلك لم ينزل بنظم يدرس ويتلى وانما أوحى اليهم معانيه وقيل لانه حكم ومواعظ لأحكام وشرائع وفرق القفال بين الكتابية وغيرها بان فيها نقصا واحدا وهو كفرها وغيرها فيها نقصان الكفر وفساد الدين (وشروطه) أى حل نكاح الكتابية الخالصة (في اسرائيلية) نسبة

الى اسرائيل وهو يعقوب بن
آبائها في ذلك الدين بعد
بعثة تنسخه (وهي بعثة
عيسى أو نبينا وذلك بأن
علم دخوله فيه قبلها أو شك
وان علم دخوله فيه بعد
تحريفه أو بعد بعثة
لا تنسخه كبعثة من بين
موسى وعيسى لشرف
نسبهم بخلاف ما إذا علم
دخوله فيه بعدها لسقوط
فضيلته بها (و) في (غيرها)
أي غير الاسرائيلية (أن
يعلم ذلك) أي دخول أول
آبائها في ذلك الدين (قبلها)
أي قبل بعثة تنسخه (ولو
بعد تحريفه ان تجنبوا
المحرف) وان أفهم كلام
الاصل المنع بعد التحريف
مطلقا لتسليمهم بذلك الدين
حين كان حقا بخلاف ما إذا
علم دخوله فيه بعدها وبعد
تحريفه أو بعدها وقبل
تحريفه أو عكسه ولم
يتجنبوا المحرف أو شك
لسقوط فضيلته بالنسخ
أو بالتحريف المذكور
في غير الاخيرة وأخذا
بالاغلظ فيها (وهي) أي
الكتابية الخاصة (كسنة
في نحو نفقة) ككسوة
وقسم وطساق بجامع
الزوجية المقتضية لذلك
(فله اجبارها) كالمسنة
(على غسل من حدث
أكبر) كحيض وجذابة

(قوله الى اسرائيل) واسمه بالعبرانية عبد الله حل وهو لقب ليعقوب (قوله دخول أول آبائها)
المراد بأول الآباء الذي تنسب اليه ولو من جهة الام وفي شرح الارشاد لابن أبي شريف أن المراد بالآباء
مطلق الاصول ولو جده وهو قريب حيث نسبت اليها وعرفت قبيلتها بها حل وعبار مر والمراد
بأول آبائها أول جدي يمكن انتسابها اليه ولا نظر لمن بعد مظاهراته يكفي هنا بعض آبائها من جهة الام وقول
مر ولا نظر لمن بعده أي الذي أنزل منه فلا يضر دخوله فيه بعد البعثة النسخة ولا يضر كونه محوسيا
فاذا تزوج المحوسى المذكور بكتانية حلت بنتها وهذا مقيد لمر من أن المتولدة بين من تحل ومن
لا تحل تحرم كقوله حل أي فدخل التحريم اذا لم يدخل أول آبائها في دين الكتابي قبل نسخه (قوله
وهي بعثة عيسى) بالنسبة الى بعثة موسى وقوله أو نبينا بالنسبة لبعثة عيسى كما يؤخذ من ع ش فلا حاجة
لما أطال به الحلبي فشرع بعثة عيسى بنسخة لشرعية موسى وقيل مخصصة لها لقوله تعالى ولا حل لكم بعض
الذي حرم عليكم ورد بأنه لا يشترط في نسخ الشريعة رفع جميع أحكامها حج (قوله وذلك بأن علم)
أي بالتواتر أو شهادة عدلين أسما أي عند القاضي وأما في عقد الجزية فيكفي اخبارهم تغليبا لحقن
السماء ولم يكتف به ولا بخبار القليل هنا احتياط لا بضاع لكن باخبار العدل بحل له النكاح باطنا لانه
ظن أقامه الشارع مقام اليقين ومن ثم لو أخبر زوجة بأن زوجها مات حل لها التزوج به باطنا حل
(قوله بعد تحريفه) وان لم يتجنبوا المحرف حل (قوله كبعثة من بين موسى وعيسى) لانهم كلهم
أرسلوا بالتوراة حل أي بالعمل بها وببليغها كداود وابنه عليهما السلام (قوله لشرف نسبهم)
المناسب أن يقول نسبه أو نسبها (قوله لسقوط فضيلته) أي ذلك الدين وقوله بها أي بتلك الشريعة
النسخة وهي شريعة عيسى فلم يدخل فيه وهو حق حل (قوله وفي غيرها) كالروم اه بر (قوله
أي غير الاسرائيلية) أي غيرها يقينا بأن علم أنها غير اسرائيلية أو شك هل هي اسرائيلية أولا حل
(قوله ان يعلم) أي بالتواتر أو شهادة عدلين أسما لا بقول المتعاقدين على المعتمد زى (قوله مطلقا)
أي تجنبوا المحرف أم لا (قوله لتسليمهم) المناسب أن يقول لتسليمه أي أول الآباء أو لتسليمها أي المرأة
ويمكن أن يكون الضمير راجعا للآباء وفيه أن المدعى دخول أول الآباء لا الآباء فانظر ما مرجعه وكذا
يقال في قوله السابق لشرف نسبهم وقد يجاب بأن الضمير راجع لقومها المعلوم من المقام اه وعبارة
المهاج دخول قومها في ذلك الدين فعمل هذا التعبير سرى له من شراحه (قوله أو بعدها وقبل تحريفه)
انما ذكر هذه الصورة توطئة للعكس وكان الاخصر أن يقول بخلاف ما إذا علم دخوله فيه بعدها وقبلها
وبعد تحريفه ولم يتجنبوا المحرف (قوله أو عكسه) أي قبلها وبعد تحريفه حل وقوله ولم يتجنبوا قيد
في العكس (قوله أو شك) معطوف على علم فهو راجع للصور الثلاثة أي أو شك فيها وانما أثر الشك في
هذه دون التي قبلها لما أشار اليه الشارع في تلك بقوله لشرف نسبهم وقول السبكي ينبغي الحل فيما علم
دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل النسخ أو التحريف أو بعدهما قادر والافان كتابي اليوم
لا يعلم أنه اسرائيل الا لا يحتمل فيه ذلك فيؤدي الى عدم حل ذبايح أحدهم اليوم ولا منا حكمهم بل ولا
في زمن الصحابة كبنى قرظة والنضير وقينقاع وطلب منى بالشام منهم من الذبايح فأيت لان يدهم
على ذبيحتهم من غير انكار عليهم دليل شرعي ومنعهم قبلي محسوب لفتوى بعضهم اه ضعيف
مردود اه شرح مر وحج (قوله اسقوط فضيلته بالنسخ) أي في الاولين وقوله أو بالتحريف في
الثالثة (قوله في نحو نفقة) بخلاف التوارث والحد بقذفها حل لجميع حقوق المسلمة ثابتة لها الا هذين
(قوله وقسم) ويجب أن يسوى لها في القسم وان كان معه شريفة بر (قوله ويعتقر عدم النية)

ويعتقر عدم النية منها الضرورة كما في المسلمة المجنونة (و) على (تنظف)

بغسل وسخ من نجس ونحوه

و باستحداد ونحوه (و)

على (ترك تناول خيث)

نخزير و بصل ومسكر

لتوقف التمتع أو كاله على

ذلك وتعيرى بنحو نفقة

وتنظف وتناول خيث أعم

من تعيرى بنفقة وقسم

وطلاق و بغسل مانجس

من أعضائها وبأكل

خنزير (ونحرم سامرية

خالفت اليهود وصابئة

خالفت النصارى في أصل

دينهم أو شك في مخالفتها

لهم فيه وان وافقتهم في

القروع بخلاف ما إذا

خالفتهم في القروع فقط

لأنها مبتدعة فهي كابتدعة

أهل الاسلام نعم ان كفرتها

اليهود والنصارى حرمت

كأنقاه في الروضة كاصلها

عن الامام والسامرية طائفة

من اليهود والصابئة طائفة

من النصارى وقول أو شك

من زيادتي واطلاق الصابئة

على من قلنا هو المراد ونطاق

أيضا على قوم هم أقدم

من النصارى يعبدون

الكواكب السبعة

ويضيفون الآثار إليها

وينفون الصانع المختار

وهؤلاء لا نحمل منا حكمهم

ولا ذبيحتهم ولا يقرّون

بالجزية ولا ينافي ذلك قول

الرافعي في صابئة النصارى

المخالفة لهم في الاصول أنها

تعبد الكواكب السبعة

أي لو امتنعت أي النية الحقيقية لان نيتها كلالية وفي غير الممتعة لا بد أن تنوي ع ش أي للتمييز
ولو غسلها مكرهة بأن باشره وجب عايبه أن ينوي عنها شيئا وعبارة ع ش قوله منها يقتضي
أنه ينوي منها عند الامتناع وهو كذلك قال س ل فينوي استباحة التمتع وكذا في المجنونة (قوله من
نجس) ولو معفو عنه وقوله ونحوه شامل للشوب والبدن وان لم يكن لذلك رائحة كرهية وهو واضح لان
ذلك يفتقر الشهوة ويقل الرغبة حل (قوله واستحداد) أي حلق العانة (قوله ونحوه) كنتف
الابط (قوله لتوقف التمتع) أي في الغسل وقوله أو كاله أي في التنظيف وما بعده وسئل حج عما إذا
امتنعت الزوجة من تمكين الزوج لشهته وكثرة أو ساخه هل تكون ناشزة فأجاب بقوله لا تكون
ناشزة بذلك ومثله كل ما يجبر المرأة عليه يجبر على إزالته أخذ بما في البيان ان كل ما يتأذى به الانسان
يجب على الزوج إزالته حيث تأذت بذلك تأذيا لا يحتمل عادة ويعلم ذلك بقرائن الاحوال من جبران
الرجل المذكور أو من هو معاشر له ويؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا ظهر
بيده المبارك المعروف وهو أنه ان أخبر طبيبان أنه مما يعدي أو لم يخبر بذلك لكن تأذت المرأة تأذيا
لا يحتمل عادة ملازمته مع ذلك على عدم تعاطي ما ينظف به بدنه فلا تكون ناشزة بامتناعها وان لم يخبر
الطبيبان المذكور ان بمأذ كر وكان ملازما على النظافة بحيث لم يبق ببدنه من العقوبات ما تأذى به
وجب عليها تمكينه ولا عبرة بمجرد نفرتها ومثل ذلك في هذا التفصيل القروع والسيالة ونحوها من كل
مالا يثبت الخيار ولا يعمل بقولها في ذلك بل بشهادة من يعرف حاله لكثرة عشرته له ع ش على مر
(قوله وتعيرى بنحو نفقة الخ) لشموله الكسوة وغير النجس وغير الاعضاء أي فالنجس في كلام
الاصل ليس بقيد وكذا الاعضاء (قوله ونحرم سامرية الخ) أي لاسهامها لسان أهل الكتاب برماوى
(قوله وصابئة) من صبا إلى معتقدها مال اليه وقوله خالفت النصارى في أصل دينهم وأصل دين اليهود
الايمان بموسى والتوراة وأصل دين النصارى الايمان بعيسى والانجيل حل وأصل ديننا الايمان
بالنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن قال قل على التحرير أصل دين كل أمة كتابها ونبيها وفسر
المأوردى المخالفة بأن تكذب الصابئة بعيسى والانجيل والسامرية بموسى والتوراة زى وكذلك
لوقول الصانع أو عبدوا كوكبا كما في شرح مر (قوله بخلاف ما إذا خالفتهم في القروع) أي فيحلون
ما لم تكفرهم اليهود والنصارى كابتدعة ملتنا س ل (قوله لأنها مبتدعة) بخلاف التي خالفت في
الاصول فانها خروجهما عن عقيدة أهل الكتاب ليست من أهلها اه عميرة فاشبهت المرتدة عن
الاسلام س ل (قوله نعم ان كفرتها اليهود) أي في الاولى والنصارى أي في الثانية قالوا بمعنى أو
وما قيل من أن الاستدراك صوري لأنها متى كفرتها لم تكن موافقة لهم في أصل دينهم غير ظاهر اذ قد
تكفرها بانكار حكم فرعى عندهم أو بفعل يقتضي كل منهما الكفر كالقاء مصحف في قاذورة تدبر
(قوله والسامرية) أصلهم السامري عابد الجبل حل (قوله على قوم هم أقدم من النصارى) كانوا
في زمن ابراهيم منسوبين لصابي عم نوح زى (قوله يعبدون الكواكب السبعة) وهي المجموعة
في قوله زحل شرى مريخ من شمس ه فتزاهرت لطارد الاقار

وهي مرتبة على هذا النظم من السماء العليا إلى السفلى برماوى (قوله وينفون الصانع المختار)
ويزعمون أن الفلك حى ناطق زى وح ل (قوله ولا ينافي ذلك) أي قوله وتطلق الخ (قوله انها تعبد
الكواكب الخ) أي فكلام الرافعي يقتضى أنها من النصارى وما تقدم في قوله ويطلق الخ يقتضى أنها
قوم أقدم من النصارى لأنها منهم وحاصل منع التساوى أن الذين يعبدون الكواكب السبعة فرقان
فرقة أقدم من النصارى وهي المتقدمة وفرقة من النصارى وافقت النصارى في القروع ووافقت تلك

الى آخر ما مر لجواز موافقتهم في ذلك للاقدمين مع موافقتهم في الفروع للنصارى وهم مع الوجود في زمنهم من الاقدمين سبب في استفتاء
القاهر الفقهاء على عباد الكواكب فافتي الاصطخري بقتلهم (ومن اتقل من دين لاخرين) عليه (اسلام) وان كان كل
منهما يقر أهله عليه لانه أقر (٣٧٦) بطلان ما اتقل عنه وكان مقر ابطال ما اتقل اليه فان أبى للاسلام الحق

الفرقة التي هي أقدم في كونهم يعبدون الكواكب فهي ملفقة وهذه مراد الرافعي وبالجملة فقول
الرافعي اطلاق ثالث للصائبة شيخنا (قوله في ذلك) أي عبادة الكواكب السبعة (قوله فافتي
الاصطخري بقتلهم) وبذلوا القاهر مالا كثيرا فلم يقتلهم م. وهذا من غباوته اذ كان يمكنه ان
يقتلهم ويأخذ جميع أموالهم (قوله ومن اتقل) ذكر هذا هنا مع أن المناسب ذكره في باب الردة نوطمة
لقوله فلو كان المتقل الخ (قوله لانه أقر الخ) قضيته ان من اتقل عقب بلوغه الى ما يقر عليه يقر وليس
مرادا كما هو ظاهر لانه لا يعتبر اعتقاده بل الواقع وهو الاتقال الى الباطل والتعليل المذكور انما هو
للعالم فلا مفهوم له شو يرى ومثله م. (قوله ما انتقل اليه) أي مع كونه باطلا في الواقع فلا يقال ان هذا
التعليل يأتي فيما اذا أسلم الكافر (قوله قتلناه) أي يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز المن
عليه كذا قيل وفيه نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضربنا عليه الرق أو مننا حل
(قوله حلت له) أي استمر حلاله (قوله ولا من الكفار) ولو مرتد امثلها لانهم لا دوام لهما (قوله
وردة من الزوجين) ومن رده ما لو قال لزوجته يا كافرة مريدا حقيقة الكفر لان أراد الشتم وأطلق
برماوى (قوله قبل دخول) أي وطء ولو في الدبر (قوله وبعده نوقفها) وليس له في زمن التوقف
نكاح نحو أختها شرح م. ويوقف ظهاره وايلأؤه وطلاقه فيها له بر ولا نفقة لها وان أسلمت
في العدة وقوله فان جمعهما اسلام بان اتفق عدم قتلها ما حتى أسلمت ع.ش وليس المراد أنهما يؤخران
الى انقضاء العدة لينظر هل يعود المرء للاسلام أولا وقوله اسلام في العدة أي ولو بقوله كان غاب ثم عاد
بعده انقضاء العدة وقال أسلمت قبل انقضائها ولم تكذب به فان كذبه قبل قولها (قوله والا) بان أسلم بعد
انقضائها أو قارنه الاسلام كما اقتضاه اطلاقهم تغليباً للمانع س.ل وقوله وحرم وطء ويجب به مهر برماوى
أي ان لم يجمعهما الاسلام في العدة (قوله لتزل ملك النكاح) أي ملك اتفاعة أي الاتفاعة به كما مر

باب نكاح المشرك

أي الحكم بصحته أو فساد أو دوامه أو رفعه قل (قوله وهو الكافر على أي ملة كان) فيشمل
الكتابي وغيره ان أراد به من جعل لله تعالى شريكاً لقوله تعالى اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من
دون الله وعبارة حج وقد يستعمل أي المشرك مع أي الكتابي كالفقير والمساكين حل (قوله وقد
يطلق على مقابل الكتابي) وحينئذ يكون المراد به من يعبد غير الله من الاصنام ونحوها كالشمس
حل (قوله كافي قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) فيه شاهد لان عطفه
على أهل الكتاب يقتضي المغايرة ع.ش (قوله منفكين) أي زائلين عما هم عليه (قوله لو أسلم)
ولو تبع الاحد أبويه كما يأتي (قوله على حرة) مثلها الامة اذا اعتقت في العدة وأسلمت وكان يحمل له
نكاح الامة م. (قوله تحمل له ابتداء) أي قبل الاسلام بان وجد فيها الشرط المار وهذا يفيد ما تقدم
أن الراجع عند شيخنا كابن حجر حل الكتابية للمجوسى والوثني وفا قال للروضة وخلاف السبكي حيث
كانت تحمل للمسلم حل وقد تقدمت حرمة الوثنية والمجوسية على الوثني والمجوسى كما قاله م. فخر منهما

بأمنه ان كان له أمان ثم هو
حربى ان ظفر مابه قتلناه
(فولو كان) المتقل (مرأة)
كان تنصرت يهودية (لم
تحل للمسلم) كالمرتدة (فان
كانت) أي المتقلة
(منكوحته فكمرة) (م)
نحته فيما يأتي وخرج بالمسلم
الكافر فانه ان كان يرى
نكاح المتقلة حلت له
والافكالمسلم (ولا تحل
مرتدة) لأحد لا من
المسلمين لانها كافرة لا تفر
ولا من الكفار لبقاء علقته
الاسلام فيها (وردة) من
الزوجين أو أحدهما (قبل
دخول) وما في معناه من
استدخال منى (تنبز فرقة)
بينهما لعدم تأكد النكاح
بالدخول أو ما في معناه
(وبعده) نوقفها (فان
جمعهما اسلام في العدة دام
نكاح) بينهما لتأكد
بما ذكر (والا فالفرقة)
بينهما حاصلة (من) حين
(الردة) منهما أو من أحدهما
(وحرم وطء) في مدة
التوقف لتزل ملك النكاح
بالردة (ولاحد) فيه شبهة
بقاء النكاح بل فيه تمزير

وتجب العدة منه كما لو طلق زوجته رجعيًا ثم وطئها في العدة (باب نكاح المشرك) وهو الكافر عليهما

على أي ملة كان وقد يطلق على مقابل الكتابي كافي قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين لو (أسلم) أي
المشرك ولو غير كتابي كوثني ومجوسى (على) حرة (كتابية) بقيد زده بقولى (تحل) له ابتداء (دام نكاحه) لجواز نكاح المسلم لها (أو)
على حرة (غيرها) كوثنية وكتابية لا تحل له ابتداء (وتخلفت) عنه بان لم تسلم معه وتغيرى بغيرها أعم من تعبيره بوثنية أو مجوسية

عليهما مع حل الكتابة لهما مشكل لأنها أثر فيهما الآن يقال قيام المانع بالوثنية والمجوسية وهو التوثن والتنجس حرمهما عليهما وخرج بقوله تحل له محرمه ومطلقته ثلاثا قبل التحليل وكتابة غير اسرائيلية لم يعلم دخول أول آياتها في ذلك الدين قبل نسخه ونحر يفه برماوى (قوله أو أسلمت زوجته) سواء كانت كتابية أم لا وهذا حكمه الاظهار حيث لم يقل أسلمت هي (قوله قبل الدخول) أى الوطء ولو في الدبر وقوله وما في معناه أى من استدخال المني في القبل (قوله والا فالفرقة من الاسلام) وكذا لو أسلم مع انقضاء العدة تغليب المانع حل (قوله لانهما مغلو بان) أى مقهوران عليها فان قلت الفرقة باختيار من أسلم منهما لان الزوج ان أسلم فقد وجدت الفرقة باختياره وكذا ان أسلمت هي قلت هما مغلو بان عليها باعتبار أن الشرع طلب منهما الاسلام وقهرهما عليه فهما بهذا الاعتبار مقهوران ويرد على التعاليل فرقة الردة فانها فرقة فسخ مع أنهما غير مغلو بين عليهما فتأمل وأجيب بأن الردة تحصل الفرقة بينهما قهرا عنهما ويجرى ذلك في اسلام أحدهما (قوله أو أسلمت معا) ولو شك في المعية فقتضى تنزيلهم الاسلام منزلة الابتداء الحكم بعدم دوام النكاح والذي في الروض دوام النكاح اه حل وعبرة من أسلمت معا أى قينا فلا يكتفى بالشك في المعية تغليب المانع (قوله ولتساو بهما الخ) الاولى أن يقول ولتقارنهما لان المساواة تصدق مع تخلف أحدهما عن الآخر الآن يقال المعنى ولتساو بهما في زمن النطق بكلمة الاسلام وقوله المناسب الخ أى به ليخرج ما اذا ارتد ما قاتنهما لا يقران (قوله لان به يحصل الاسلام) ان أراد أنه يحصل به وحده ولا مدخل لما قبله فممنوع كما هو ظاهر والالزام حصول الاسلام اذا أتى بأخيه دون أولها وان أراد التوقف عليه مع مدخولية ما قبله فظاهر شورى واسم ان في مثل هذا التركيب ضمير الشأن محذوف كما قاله اليوسى على الكبرى وفيه أنه لم يعد حذف ضمير الشأن الا اذا خففت ان وقوله يحصل أى يوجد ويتحقق فلا يقال ان بالتمام يتبين دخوله في الاسلام من حين النطق بالهزمة كما أنه لو مات مورثه أى المسلم بعد شروعه في الهزمة وقبل تمام كتمى الشهادة لا يرثه بخلاف الصلاة يتبين بالراء دخوله فيها بالهزمة ويفرق بين ذلك وبين الصلاة بان كتمى الشهادة خارجة عن ماهية الاسلام بخلاف التكبير فإنه ركن من الصلاة حل وشرح مر أى فهو من أجزاءها فكان ذلك التبين ضرورياً لا هنابل لا يصح بل المحصل للاسلام تمامها ويمكن أن يفرق أيضاً بان الدخول في الصلاة بالنية وهي تتحقق مع أول التكبير وفي الاسلام بالاعتراف بمعنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف الا بالتمام اذ قبله لم يوجد الاعتراف بجميع معناه عنانى ملخصاً وقوله لا بأوله للرد على المخالف (قوله اكن لو أسلمت المرأة) استدراك على قوله أو أسلمت معادام وقوله مع أبى الطفل لو قال مع أبى الزوج الطفل أو المجنون كان أظهر وقوله بطل النكاح مثله في البطلان عكسه (قوله عقب اسلام أبيه) فهو عقب اسلامها ولا نظر الى ان العلة الشرعية مع معلولها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع فلا يحكم للولد باسلام حتى يصير الأب مسلماً شرح مر وعبرة حل قوله لان اسلام لطفل الخ أى لا يحكم باسلامه الا بعد اسلام أبيه واسلامها مقارن لاسلام الأب فاسلامه عقب اسلامها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع فقد حكم باسلامه بعد اسلامها وهذا وجه به البلقيني خلافاً لحج حيث قال بدوام النكاح بناء على ما صححوه من أن العلة الشرعية تقارن معلولها فترتب اسلامه على اسلام أبيه لا يقتضى تقدماً أو تأخراً بالزمان اه وما قاله البغوى مبنى على أن لعل الشرعية تتقدم على معلولها بالزمان ورد حجج ما تقدم عن البلقيني بأن الشارع نزل نطق التبوع بالاسلام منزلة نطق التابع فكأن نطقهما وقع في زمن واحد فاسلامه مقارن لاسلامها وكون الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع لا يفيد لان المسار هنا على التقدم والتأخر

(أو أسلمت) زوجته (وتخلف فسكردة) وتقدم حكمها قبيل الباب أى فان كان ذلك قبل الدخول وما في معناه تنجزت الفرقة أو بعده وأسلم الآخر في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من الاسلام والفرقة فيها ذكر فرقة فسخ لا فرقة طلاق لانهما مغلو بان عليها (أو أسلمت معا) قبل الدخول أو بعده (دام) نكاحهما خبر صحيح فيه ولتساو بهما في الاسلام المناسب للتقرير بخلاف ما لو ارتد معاً كما مر (والمعية) في الاسلام (بأخلفه) لان به يحصل الاسلام لا بأوله ولا بآنتائه وسواء فيما ذكر أكان الاسلام استقلالاً أم تبعية لكن لو أسلمت المرأة مع أبى الطفل أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح كما قاله البغوى لتقدم اسلامها في الاولى لان اسلام الطفل عقب اسلام أبيه واسلامها في الثانية متأخرة فانه قولى

بالزمان لا بالرتبة لانه امر عقلي لا يعول عليه هنا اه (قوله واسلام الطفل حكيمى) أى فهو وأسرع
 فيكون اسلامه متقدما على اسلامها و يأتى ذلك في اسلام أبيهما مع شرح م ر (قوله لا تضرمقارنته)
 أفهم كلامه أن المفسد الطارىء بعد العقد كأن ارتد أحدهما ثم رجع في العدة لا يضر وهو كذلك الا في
 رضاع أو جباع رافعين للنكاح م ر (قوله لمفسد) أى عندنا فقط فان كان مفسدا عندنا وعندهم ضرر
 مطلقا أو عندهم فقط لم يضر مطلقا والمراد بالمفسد عندنا ما اتفق عليه علماءنا أى علماء ملتنا كما قاله
 الجرجاني بدليل قوله فيقرر على الخ فيفيد أن غيره لا يشترط زواله عند الاسلام وهو ظاهر ان ترافعوا المن
 لا يراهم مفسدا اه عبد الحق (قوله زائل عند اسلام) وانما اعتبر زوال المفسد حين الاسلام لان شروط
 الصحة لم تلتزم بتغير حال الكفر فلا أقل من اعتبارها حال الاسلام لئلا يخلو العقد عن شرط الصحة في
 الحالين والحاصل أنهم نزلوا حال العقد في حال الاسلام منزلة الابتداء لان منزلة الدوام (قوله بشرط) هلا
 قال بقيد كعادته وما لفرق بين القيد والشرط ولعله تفنن في التعبير (قوله ولم يعتقدوا فسادا) والعبرة
 باعتقاد أهل ملة الزوج بر (قوله ومن الاول الخ) فيه أن الخروج ج فرع الدخول وهذه الصورة لم
 تدخل في كلام المتن حتى يحتاج الى اخرجها لان فرض المسئلة أن النكاح دام بعد الاسلام لانه قال
 وحيث دام الخ وهذه انقطع فيها النكاح بالاسلام فلم تدخل فلو قال المتن ولا تضرمقارنته الخ وحذف
 الخئية صح قوله ومن الاول (قوله ما لو نكح حرة) أى صالحة للقتل وأمة سواء نكحهم ماعا أو مرتبا
 أمام المعية أو تقدم نكاح الحرة فلا إشكال في اندفاع الامة لان المفسد قارن العقد والاسلام وأما عند
 تقدم نكاح الامة فلم يوجد فيه ذلك وانما أفسد وافية نكاح الامة ناظرين في ذلك الى انه أى الاسلام
 كابتداء النكاح دون الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد قال الرافعى لان نكاح الامة بدل يعدل
 اليه عند تعذر الحرة والابدال أضييق حكما من الاصول فلهذا غلب هنا شائبة الابتداء زى وعبرة
 شرح م ر وانما غلبوا هنا شائبة الابتداء لان المفسد خوف ارقاق الولد وهو دائم فأشبه المحرمية بخلاف
 العدة أى عدة الشبهة الطارئة والاحرام لزوالهما عن قرب فالحاصل أن الاسلام ينزل منزلة الابتداء الا
 في الاحرام وعدة الشبهة الطارئة كما قاله سم (قوله كما يعلم عما يأتى) في قوله ونقرهم فيما رافعوا فيه اليها
 على ما نقرهم عليه الخ كذا قيل والاولى أن يراد عما يأتى أى في الفصل الآتى حيث قال هناك أو أسلم على
 حرة واماء أو أسلمن كما مر تعينت أى الحرة للنكاح لانه يمنع نكاح الامة لمن تحت حرة تصلح فيمنع
 اختيارها (قوله تحمل له الآن) أى حين الاسلام وقال ابن قاسم كلام الاصل يحتاج اليه لخراج ما اذا
 طرأ له مانع بعد العقد كطهر ورضاع محرم ووطء أم زوجته أو بنتها ولا يخرج ما اذا تقدم نكاح الامة على
 الحرة ووجدت شروط نكاح الامة فان العقد لم يقترن بفسد في المذكورات مع أن الزوجة في الاولين
 والامة في الثالث لا تحمل عند الاسلام اه (قوله فيقرر على نكاح الخ) هو واللذان بعده مفرعة على
 المنطوق وقوله لا على نكاح محرم مفرع على مفهوم زائل عند الاسلام (قوله تنقضى) عبارة المتهاج
 منقضية وهى أظهر (قوله عند اسلام) أى قبله وكلامه يقتضى أنه لو انطبق آخر العدة على آخر كلمتى
 الشهادة أقر على ذلك لانه يصدق عليه أن اعدة منقضية عند الاسلام ونقل عن شيخنا أنه لا يقرر على
 ذلك لمقارنة المانع وهو العدة للاسلام حل وهذا هو المعتمد (قوله لا تنقضاء المفسد عنده) لانه في
 الاولى لا فساد لان النكاح بلاولى ولا شهود لم تجمع أعتنا على بطلانه بدليل أن داود الظاهري يرى
 صحة النكاح بغير الاولى والشهود وفي الثانية المفسد زائل ولم يعتقدوا فسادا حل بإيضاح أى لان قول
 المتن لا تضرمقارنته الخ سالبة تصدق بنفى الموضوع فتشمل ما اذا اتى المفسد بالكافة كالنكاح بلا
 ولى وشهود لكن يعكس عليه قوله مقارنته بأنه لا يصح أن يقال لا تضرمقارنته لمفسد لعدم المفسد اذا

واسلام الطفل حكيمى
 (وحيث دام) النكاح
 (لا تضرمقارنته لمفسد)
 زائل عند اسلام بشرط
 زوته بقولى (ولم يعتقدوا
 فسادا) تخفيفا بسبب
 الاسلام بخلاف ما اذا لم يزل
 المفسد عند الاسلام أو زال
 عنده واعتقدوا فسادا
 ومن الاول ما لو نكح حرة
 وأمة وأسلموا اذ المفسد هو
 عدم الحاجة لنكاح الامة لم
 يزل عند الاسلام المنزل
 منزلة الابتداء كما يعلم عما يأتى
 فلا حاجة الى الاحتراز
 عنه بقوله وكانت بحيث تحمل
 له الآن (فيقرر على نكاح
 بلاولى وشهود وفي عدة)
 لاغير (تنقضى عند اسلام)
 لا تنقضاء المفسد عنده
 بخلاف غير المنقضية فلا يقرر
 على النكاح فيها لبقاء المفسد

(و) يقر على نكاح
(مؤقت) ان (اعتقده
مؤبدا) كصحيح اعتقدوا
فساده يكون ذكر الوقت
لغو بخلاف ما اذا اعتقده
مؤقتا فانه اذا وجد الاسلام
وقد بقي من الوقت شيء لا يقر
على نكاحه (كنكاح
طرات عليه عدة شبهة
وأصلها فيها) فيقر عليه
لانها لا ترفع النكاح (أو)
نكاح (أسلم فيه أحدهما
ثم أحرم) بنسك (ثم أسلم
الآخر) في العدة (والاول
محرم) فيقر عليه لان
الاحرام لا يؤثر في دوام
النكاح فلا يختص الحكم
بما اقتصر عليه الاصل من
التصوير بما اذا أسلم الزوج
ثم أحرم ثم أسلمت الزوجة
(لا) على (نكاح محرم)
كتبته وأمه وزوجة أبيه أو
ابنه لازوم المفسد له
(ونكاح الكفار صحيح)
أي محكوم بصحته وان لم
يسلموا رخصة وقوله تعالى
وامرأته حالة الخطب
وقوله تعالى وقالت امرأة
فرعون ولانيهم لو ترافعوا
الينالم نبطله قطعاً (فلو طلق
ثلاثاً ثم أسلم لم تحل له)
(الابمحل) كفي انكحتنا
(ولمقررة) على نكاح
(مسمى صحيح) المسمى
(الفاسد) تخمر

المقارنة لا بد فيها من المفسد والنفي انما هو منصب على تضرر المقارنة فكونها تصدق بنفي الموضوع فيه
شيء وفيه أن موضوع السالبة نفس المقارنة ولا يرد شيء مما ذكر اذ يصح أن يقال لا تضر مقارنته لمفسد
لعدم وجود المقارنة له وعبرة عن قوله لا تنفقاء المفسد أي فهو مثال للمفسد الزائل عند الاسلام أي بناء
على أن الخلو عما ذكر مفسد وهو خلاف ما مر من أنه غير مفسد ذلك أن تقول الخلو عن الولي بالشهود
متحقق عند الاسلام فأين الاتفقاء ولعل الجواب أن يقال المفسد خلو العقد عما ذكر حين صدوره وهذا
غير متحقق عند الاسلام والمتحقق عنده هو كون العقد السابق خاليا عما ذكر حين صدوره وذلك
ليس هو المفسد (قوله على نكاح مؤقت) فيه أن هذا هو نكاح المتعة وقد قال بحله ابن عباس واستمر
عليه وان كان مخالف فيه لكافة العلماء من الصحابة والتابعين حل أي فهو غير مفسد فيصح سواء
اعتقده مؤبدا أم لا الآن يقال لم يعتد بخلاف ابن عباس للاجتماع على خلافه فيكون مفسدا لكن
يرد عليه خلاف داود الظاهري فيما مر (قوله ان اعتقده مؤبدا) والعبرة باعتقاد أهل ملّة الزوج
برماوى (قوله وقد بقي من الوقت الخ) لان المفسد ليس زائلا عند الاسلام فان لم يبق من الوقت شيء
فما لوم أن لا نكاح لا اعتقادهم ذلك حل (قوله كنكاح طرات عليه عدة شبهة) كان أسلم فوطئت
بشبهة ثم أسلمت أو عكسه أو وطئت بشبهة ثم أسلم في عدتها على المذهب وان كان لا يجوز نكاح العتدة
لان عدة الشبهة لا تقطع نكاح المسلم فهنا أولى لكونه يحتمل في أنكحة الكفار ما لا يحتمل في
أنكحة المسلمين فغلينا عليه حكم الاستدامة هنا دون نظائره نرحم واستشكل القفال عروض
الشبهة بين الاسلامين بأن أحد الزوجين اذا أسلم شرعت الزوجة في عدة النكاح وهي مقدمة على عدة
الشبهة كما سيأتي قريبا في كتاب العدد فالسلام الآخر يكون في عدة النكاح لافي عدة الشبهة وأجيب
بأجوبة منها ما قاله الامام وغيره ان لا تقطع بكونها عدة نكاح لجوار أن يسلم المتخلف فيبين أن الماضي
منها ليس عدة نكاح بل عدة شبهة زى ومن الاجوبة ما اذا كانت حاملا فانه تقدم عدة الشبهة
على عدة النكاح وهذا الاشكال لا يرد على كلام المصنف لان كلامه فيما اذا طرأ الاسلام على الشبهة
والاشكال فيما اذا عرضت الشبهة بين الاسلامين كما في عبارة مرفأشكال القفال وارد عليه تأمل
(قوله ثم أحرم) أو قارن احرامه اسلامهما سل (قوله ونكاح الكفار صحيح) والوجه أنه ليس
لنا البحث عن اشتغال أنكحتهم على مفسد ولا لان الاصل في أنكحتهم الصحة كأنكحتنا نشرح
مر أي ليس لنا البحث بعد الترافع اليها والمراد أن لا يبحث عن اشتغاله على مفسد ثم ينظر هل هذا
المفسد باق فينقض العقد أو زائل فنطبقه فامر من أن تنقض عقدهم المشتمل على مفسد غير زائل محله
اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والاقالبحث تمتع علينا اه رشيدى (قوله أي محكوم بصحته) والا
فالصحة موافقة الفعل ذى الوجهين الشرع فهى تستدعى تحقق الشر وط بخلاف الحكم بهاقانه
رخصة وتخفيف قال الشيخ ولعل المراد أنه يعطى حكم الصحيح والافجردانه محكوم بصحته لا يخص
تأمل شورى وكتب أيضا قوله أي محكوم بصحته أي حيث لم يوافق الشرع وأما اذا وافق الشرع
كأن زوجها القاضي فصحيح لانطبقا أمر يف الصحة عليه حل (قوله ولانيهم لو ترافعوا الخ)
فيه تعليل الشيء بنفسه لان معنى قوله لم يطلبا الحكم بصحته فيكون المعنى ونكاح الكفار محكوم
بصحته لانهم لو ترافعوا اليها محكم بصحته تأمل (قوله فلو طلق ثلاثاً ثم أسلم) أي أو أسلم هو ولم تحلل
في الكفر وما ذكرناه في الصورة الثانية ظاهر وان أزههم اطبا فهم على التعبير هنا بثم أسلمه اخلافه أما لو
تحللت في الكفر كني في الحل اه شرح مرفأ (قوله الابمحل) ولو في الكفر سواء اعتقدوا وقوع
الطلاق أو لا لانما اعتبر حكم الاسلام سل (قوله تخمر) والظاهر أن مثل الجر الدم لو راو د متقوما

(ان قبضته كله قبل اسلام فلاشئ) ط لا انفصال الامر بينهما وما انفصل حالة الكفر لا يتبع نعم لها مهر المثل ان كان المسمى مسلماً مسروها
 لان الفساد فيه لحق المسلم وفي نحو الخمر على الكفر على نحو الخمر دون المسلم وألحق بالمسلم في ذلك عبده ومكاتبه
 وأم ولده بل ويحق به سائر ما يختص به المسلم والكافر المعصوم (أو) قبضت قبل الاسلام (بعضه فلها

(٣٨٠)

قسط ما بقي من مهر المثل)
 وليس لها قبض ما بقي من
 المسمى (والا) أي وان لم
 تقبض منه شيأ قبل الاسلام
 (فلها) (مهر مثل) لانها لم
 ترض الا بالمهر والمطالبة في
 الاسلام بالمسمى الفاسد
 ممنوعة فرجع الى مهر المثل
 كما لو نكح المسلم بفاسد
 ومحل استحقاقها له بل
 وللمسمى الصحيح فيما لو كانت
 حرة اذ لم يمنعها من ذلك
 زوجها قاصداً لملكه
 والغلبة عليه والاستقط حكا
 الفوراني وغيره عن النص
 وجري عليه الاذرع وغيره
 (ومندفعة باسلام) منها أو
 منه (بعد دخول) بان أسلم
 أحدهما ولا يسلم الآخر في
 العدة (كقررة) فيما ذكر
 فهو أعم من اقتضاره على
 أن لها المسمى الصحيح
 (أو) باسلام (قبله) فان
 كان (منه) (لها) (نصف) أي
 نصف المسمى في المسمى
 الصحيح ونصف مهر المثل
 في المسمى الفاسد (أو منها
 فلاشئ) لها لان الفراق
 من جهتها (ولو ترفع البينا)
 في نكاح أو غيره (ذميان

حل (قوله ان قبضته) أي الرشيدة أي أو قبضه ولي غيرها ولو باجبار من قاضيه فان لم يقبضه أحد من
 ذكر بان قبضته سفينة رجع الى اعتقادهم فيه فيما يظهر شرح م (قوله لا يتبع) أي بالنقض كما في شرح
 الروض (قوله عبده ومكاتبه وأم ولده) وان كانوا كفارا بدليل الحاقهم بالمسلم اذ لو قيدوا بالاسلام لكانوا
 داخلين في المسلم شيخنا (قوله فلها قسط ما بقي) والاعتبار في تهسيط ذلك في صورة مثلي كخمر
 تعددت ظروفها واختلاف قدرها لم لا بالكيل وفي صورة متقوم كخمر بن زادت احدها بوصف يقتضي
 زيادة قيمتها ونحوه يربى بالقيمة عند من يراها نعم لو تعدد الجنس وكان مثليا كزق خر وزق بول
 وقبضت بعض كل منهما على السواء فينبغي اعتبار الكيل ولا ينافي ما قرررنا من امر في الوصية أنه لو لم
 يكن له الا كلاب وأوصى بكل من كلابه اعتبر العدد لا القيمة لان ذلك محض تبرع فاعتفر ثم ما لا يغتفر
 في المعاوضات شرح م (قوله أي وان لم تقبض منه شيأ قبل الاسلام) بان لم تقبضه أصلا أو قبضته بعد
 الاسلام سواء كان بعد اسلامهما أم اسلام أحدهما كائن عليه في الام شرح م (قوله ومحل
 استحقاقها له الخ) محله أيضا في غير المفوضة أما لو نكح مفوضة فلاشئ لها وان وطئها بعد الاسلام زى
 أي لا مهر لها لانه استحق وطأ بالامهر ولا ينافيه ما في الصداق انه لو نكح ذمي ذمية تفويضا وترافعا
 البينا حكمتا لها بالمهر لان ما هنما في الحر بين وفيما اذا اعتقدوا أن لا مهر بحال بخلافه ثم فهمام م (قوله
 فيما لو كانت حرة) أي والزوج مسلم أو حر في كاهو ظاهر وهو ظاهر ان كان مهر المثل أو المسمى معينا
 أمالو كان في الذمة فهل يأتي ذلك فيه أيضا بان يقصد عدم رفع ما في ذمته ويبرأ بذلك أم لا انظره عن
 والظاهر أنه يأتي فيه أيضا بدليل قول الشارح والاستقط لان السقوط لا يكون الا عما في الذمة شيخنا
 (قوله ولو ترفع البينا) مراده رفع الأمر البينا ولو من أحدهما فقط بان جاء لنا أحدهما بطلب خصمه
 بدليل بقية الكلام شورى (قوله بلا خلاف) الاولى أن يقول للاجاء (قوله وهذا نسخ الخ)
 والاولى حملها أي الثانية على المعاهدين والاولى على الذميين كما قال بعضهم اذ لا يصار الى النسخ الا ان
 تعذر الجمع والجمع ممكن ويقال عليه اذا كانت الثانية منسوخة بالاولى وقد سلف أن الثانية في المعاهدين
 يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعاهدين وقد ذهب الشافعي الى المنع وبحاج بان النسخ في الحقيقة لقياس
 أهل الذمة على المعاهدين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت الآية أصل القياس جعلت الآية الاخرى
 ناسخة لها من حيث المنع من صحة القياس فليتأمل اه عميرة وزى لا هم قاسوا الذميين على المعاهدين
 لعدم وجوب الحكم بينهم قبل نزول قوله تعالى وأن احكم بينهم فيما نزل كان ناسخا لهذا القياس وعبرة
 شرح م أو تحمل الآية الاولى على أهل الذمة والثانية على المعاهدين اذ لا يجب الحكم بينهم على المذهب
 لعدم التزامهم أحكامنا ولم يلتزم دفع بعضهم عن بعض وهو أولى من النسخ (قوله لانهم لا يعتقدون
 تحريمه) ولا نأقرهم على شربه حيث لم يتجاهروا به ولانه أسهل من الزنا لان الخمر أكلت وان أسكرت
 في ابتداء ملتنا وذلك لم يحل في ملة قط قال حج فان قاتهم مكلفون بالفر وع فلم نؤاخذهم بها مطلقا
 قلت ذاك انما هو بالنظر لعقابهم عليها في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا على أن

التحقيق

أو مسلم وذمي أو معاهد أو هو) أي معاهد (وذمي وجب) علينا (الحكم)

بينهم بلا خلاف في غير الاولى والاخيرة وأما فيه ما قلناه تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وهذا نسخ لقوله فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض
 عنهم كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما نعم لو ترفعوا البينا في شرب خمر لم نأخذهم وان رضوا بحكمنا لانهم لا يعتقدون تحريمه قاله الرافعي في
 باب حد الزنا والاخيرتان من زيادتي

التعقيق عندى أنهم ليسوا مكافئين إلا بالفرع والجمع عليها دون المختلف فيها إذا لعقاب فيها إلا على معتقد التحريم اهـ حل فان قلت يشكل على التعليل بعدم اعتقاد تحريمهم حد الحنفى بشرب مالا يسكر من النبيذ إذا رفع الحاشى قلت يفرق بان من عقيدة الحنفى ان العبرة بذهب الحاكم المترافع اليه مع التزامه لقواعد الأدلة الشاهدة بضعف رأيه فيه ولا كذلك هم اهـ تحفة (قوله ونقرهم الخ) ختم هذا مع تقدم كثر من موره كقوله فيقررون على نكاح بلاولى وشهود الخ لانه ضابط صحيح يجمعها وغيرها مر

فصل فى حكم من زاد على العدد الشرعى أى وما يذكر معه من قوله أو أسلم على أم وبنتها أو على أمة الخ والاولى أن يقول فى حكم من زادت زوجاته وفى حكم من زاد من الزوجات لانه ذكر حكم كل منهما وقيل يقال مراده بحكم من زاد بالنسبة لانفسهن أولن هن فى عصمته حل وحكم ذلك أنه يلزمه اختيار مباحه ويندفع نكاح الزائد وقوله من زوجات الكافر بيان لمن وقوله بعد اسلامه متعلق بقوله حكم (قوله لو أسلم الخ) ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الاصح أسلموا معا أو مرتباً ثم ان ترتب النكاحان فهى الاول وكذا لو أسلموا دونها أو الاول وحده وهى كتابية نرحم فان مات الاول ثم أسلمت مع الثانى أقربت معه ان اعتقدوا صحته وان وقع ما علم تقرمع واحد منهما مطلقا اهـ حج وخ ط وانما لم يكن لها الاختيار كالرجل لانها لا تملك ابتداء نكاح أكثر من رجل بخلافه (قوله من مباح له) هلا قال كالاتى مباحه لا فادته الاختصار ويمكن أنه صرح بالحرف هنا لبيان أن الاضافة فيما بعده على معنى ذلك الحرف لا على معنى فى أو من ولم يصرح به فيما يأتى للاختصار واعلمه من هنا وقطع ما بعده عن الاضافة لعمل المضاف اليه فيه ولم يقطع هنا لعدم تقدم مضاف قبله يعين المضاف اليه فيه تأمل شورى (قوله بعد اسلامهن فيها) أى العدة وهى من حين اسلامهن حل (قوله لزمه اختيار مباحه) ولا يشترط فيه الاشهاد ع ش ويكفى الاختيار الضمنى بان يختار الفسخ فيما زاد على مباحه والحاصل كما يأتى أنه اذا أتى بصيغة امساك لم يحتج بصيغة فراق للفارقات كما يدل عليه قوله وان دفع نكاح من زاد وان أتى بصيغة فراق لم يحتج بصيغة امساك فى المسكات (قوله وان دفع نكاح من زاد) أى من حين الاسلام ان أسلموا معا والا ففى اسلام السابق من الزوج أو المندفعة فتحسب العدة من حينئذ لانه أى الاسلام السبب فى الفرقة لا من الاختيار وفرقتهم فرقة فسخ لا فرقة طلاق شرح مر (قوله ان غيلان) ولعله انما نص على غيلان مع أنه من جملة ستة أسلم كل منهم على عشر نسوة كما قاله ابن الجوزى لصحة الحديث فى شأن غيلان دون غيره تقرير مدافى وقال البرماوى لانه الذى وقع منه الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أمسك أربعاً) أى اختار اختار الاذرى ان أمسك للوجوب وفارق للإباحة واعتمده مر واختار السبكي عكسه واعتمده غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما اذ وجوده يتعين الآخر وفى جميع ذلك نظر اذ لا معنى لتعين نكاح أحدهما معينا أو منهما وإباحة الآخر كذلك فالوجه أن الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود فى ضمن أيهما وجد وهو تمييز مباحه من غيره والجمع بينهما تأكيد برماوى ومثله قل على الجلال وانظر ما لفرق بين ما اختاره وبين ما قبله وهو وجوب واحد لان تمييز مباحه يحصل بأحد هما فالحق أن الواجب واحد لا بعينه لانه يلزم من أحدهما الآخر كما يدل عليه قول المتن لزمه اختيار مباحه وان دفع من زاد مع قول الشارح فيما يأتى ولو اختار الفسخ فيما زاد على المباح تعين المباح للنكاح وان لم يأت فيه بصيغة اختيار وقوله أربعاً صريح فى انه لا يجزئ اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام فى أربع طبلاوى سم على حج ع ش على مر (قوله اذ انكحهن مرتباً) هلا قال فى الثانية مع انه أخضر ولعل

(ونقرهم) أى الكفار فيها ترافعوا فيه اليها (على ما تقرهم) عليه (لو أسلموا ونبتل ما لا تقرهم) عليه لو أسلموا فلوترافعوا اليها فى نكاح بلاولى وشهود أو فى عدة هى منقضية عند ترافع أقرب رناه بخلاف ما اذا كانت باقية وبخلاف نكاح محرم

فصل فى حكم من زاد على العدد الشرعى من زوجات الكافر بعد اسلامه لو (أسلم) كافر (على أكثر من مباح له) كأن أسلم حراً على أكثر من أربع حرائر أو غيره على أكثر من ثنتين (أسلمن معه) قبل الدخول أو بعده (أو) أسلمن بعد اسلامه (فى عدة) وهى من حين اسلامه أو أسلم بعد اسلامهن فيها (أو كن كتابيات لزمه) حالة كونه (أهلاً) للاختيار ولو سكران (اختيار مباحه وان دفع) نكاح (من زاد) منهن عليه والاصل فى ذلك أن غيلان أسلم وتحت عشر نسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أمسك أربعاً وفارق سائرهن صححه ابن حبان والحاكم وسواء أنكحهن معاً أم مرتباً وله امساك الاخيرات اذا نكحهن مرتباً

واذا مات بعضهن فله اختيار الميثاق و يرث منهن وذلك لترك الاستفصال في الخبر وتعميري بما ذكر شامل لغير الحر كما تقرر بخلاف
عبارته وخرج بزباد في أهلا غيره (٣٨٢) كان أسلم تبعاً فلا يلزمه ولا وليه اختيار قبل أهليته بل ولا يصح منهما ذلك

وجه العدول عنه توهم أن المراد الثانية في المتن وهي قوله أو في عدة فتأمل (قوله واذا مات بعضهن) أي
بعد اسلامه أو المومات قبل اسلامه فهو بمنزلة انقضاء عدتهن قبل اسلامه فيختار من الباقيات أربعاً
(قوله اختيار الميثاق) هلاً أضمر وقد يقال أظهر للايضاح (قوله وذلك) أي التعميم الذي ذكرناه لترك
الاستفصال أي والقاعدة أن ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وهي معارضة
لقاعدة أخرى وهي وقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسها ثوب الاجال وسقط بها الاستدلال
وخصت الاولى بالاقوال والثانية بالافعال حل ومثال الثانية اس عائشة لرجل النبي صلى الله عليه وسلم وهو
يصل مع استمراره فيها الذي استدلل به أبو حنيفة على عدم النقض بمس الاجنبية فانه يحتمل أن يكون
لمسها محائل فلا يستدل به (قوله شامل لغير الحر) فلا حر بل عليه أن يختار أربعاً لغيره بل عليه أن يختار
اثنتين وظاهر كلامه ولو سفيها ونحوه من كل من يشكح للحاجة فيجب عليه أن يختار أربعاً بالواحدة
كما قررهم شيخنا زى أي لانه يغتفر في أنكحة الكفار وفي الدوام ما لا يغتفر في أنكحة المسلمين
اصالة وفي الابتداء حقيقة حل (قوله بل ولا يصح منهما ذلك) لان الاختيار أمر يتعاق بالطلع
فلا يقوم مقامه في ذلك غيره حل ونفقتهن في ماله وان كن ألقا لهن محبوسات تحته م (قوله
أو بعد اسلامه في عدة) فيه قصور وعبرة م أو أسلم بعده أو قبله بعد الدخول في العدة فهي شاملة
للقبلية وقد ذكرها الشارح فيما بعد في قوله وكذا الواسم المباح الخ فانظر لم فصلها عن المتن وهذا أدخلها
فيه تأمل (قوله ولم يكن تحته كتابية) لم يذ كر محترزه والظاهر ان يقال في محترزه على قياس ما تقدم
انه ان كان تحته كتابية لم يتعين المباح بل يختاره أو يختار بعضه ويكمل العدد الشرعي بالكتابية (قوله
وان أسلم) أي من زاد بعد العدة فانه لا عبرة باسلامه وهذا التعميم يناسب الصورة الثمانية وكان عليه
أن يذ كر تعميماً يناسب الصورة الاولى بان يقول وان أسلم أي من زاد بعد الزوج في الاولى وبعد العدة
في الثانية ليطابق التعليل الذي ذكره بقوله لتأخر اسلامه الخ تأمل (قوله فلا يتعين ان أسلم من زاد
الخ) فيه أن الفرض ان الذي أسلم هو المباح فقط كما قيد الشارح بذلك قد ذكره للتفصيل المذكور في
المفهوم خلاف فرض المسئلة تأمل (قوله والاتعين) أي المباح (قوله وكذا الواسم المباح) أي فان
المباح يتعين (قوله في العدة) وهي من حين اسلام المباح اه حل (قوله وأسلمتا) أي معاً وفي
العدة كما مر (قوله فان دخل بهما) أو شك في عين المدخول بها شرح م وقوله أو بالام وطاهر
المثل ان كان المسمى فاسداً والافالمسمى س ل (قوله حرمنا أبداً) ولو قلنا بفساد أنكحتهم لان
وطء كل بشبهة يحرم الاخرى ولكل المسمى ان صح والافهم المثل شرح م وبه يعلم ما في قول
الشارح بناء على صحة أنكحتهم وأجيب بان قوله بناء راجع للمحريم بالعقد لا مطلقاً وقول م ولكل
المسمى الخ أي ان دخل بهما كما فرضه وان دخل بالام وجب للبنت نصف ما ذكر (قوله بان لم يدخل
بواحدة منهما) وتستحق الام نصف المسمى ان كان صحيحاً والاف نصف مهر المثل وقوله أو دخل بالبنت
واللام نصف المسمى ان كان صحيحاً والاف نصف مهر المثل س ل قال حل ومثله أي عدم الدخول
بواحدة منهما ما لو شك هل دخل باحدهما أو لا ولو علم أنه دخل باحدهما وشك في عينها حرمتا وبطل
نكاحهما أي والاحتياط أن يعطى كل واحدة نصف المهر ويوقف النصف حتى يتبين الحال س ل
(قوله دون البنت) فاهاتعين ولا يفسخ نكاحها حل (قوله على مامر) أي من صحة أنكحتهم

(أو أسلم) منهن (مع قبل
دخول أو) بعد اسلامه
(في عدة مباح) فقط ولم
يكن تحته كتابية (تعين)
للكاح وان دفع نكاح من
زاد وان أسلم بعد العدة
لتأخر اسلامه عن اسلام
الزوج قبل الدخول أو عن
العدة أما الواسم المباح
معه بعد الدخول فلا يتعين
ان أسلم من زاد أو بعضه
في العدة أو كان كتابية
والاتعين وكذا الواسم
المباح ثم أسلم الزوج في
العدة (أو) أسلم (على أم
وبنتها) حالة كونهما
(كتابيتين أو) غير كتابيتين
و (أسلمتا فان دخل بهما
أو بالام) فقط (حرمنا أبداً)
البنت بالدخول على الام
والام بالعقد على البنت بناء
على صحة أنكحتهم (والا)
بان لم يدخل بواحدة منهما
أو دخل بالبنت فقط (فالام)
دون البنت تحرم أبداً بالعقد
على البنت بناء على مامر
(أو) أسلم على (أمة أسلمت
معه) قبل الدخول أو بعده
أو أسلمت بعد اسلامه (في
عدة) أو أسلم بعد اسلامها
فيها (أقر) النكاح (ان
حلت له حينئذ) أي حين
اجتماع الاسلامين كان كان

عبداً أو معصراً خفف العنت لانه اذا حل له نكاح الامة أقر على نكاحها فان تخلفت عن اسلامه أو هو عن حل
اسلامها فبإذ كر أو لم يحل له اندفعت (أو) أسلم حراً على (اماء أسلمت كأم) أي معه قبل دخوله أو بعده أو أسلمت بعد اسلامه في

عدة أو أسلم بعد اسلامه فيها (اختار) منهن (أمة) ان (حلت له حين اجتماع اسلامهما) لانه اذا حل له نكاح الامة حل له اختيارها فان لم تحل له حينئذ اندفعت فلو أسلم على ثلاث اماء فأسلمت واحدة وهي تحل له ثم الثانية وهي لا تحل له ثم الثالثة وهي تحل له اندفعت الثانية ويخبر بين الاولى والثالثة فتعبري بما ذكر اولي من قوله عند اجتماع اسلامه واسلامهن وظاهر انه لو لم يوجد الحل الا في واحدة تعينت أما غير الحرة فله اختيار ثنتين (أو) أسلم حرة (أو) تصلح للتمتع (واماء) (أسلمن) أي الحرة والاماء (كأمر) أي معه قبل دخول أو بعده

أو أسلمن بعد اسلامه في عدة أو أسلم بعد اسلامه فيها (تعينت) أي الحرة للنكاح لانه يمتنع نكاح الامتلن تحته حرة تصلح فيمتنع اختيارها (فان أصرت) أي الحرة حتى انقضت عدتها (اختار أمة) ان حلت له كالمولم تكن حرة لتبين أنها بانت باسلامه (ولو أسلمت) أي الحرة (وعتقن) أي الاماء ثم أسلمت في عدة (فكحرائر) أصليات فيختار عن ذكرن أربعاً أما إذا تأخر عتقهن عن اسلامهن فحكم الاماء باق فتعين الحرة ان صلحت والاختار واحدة منهن بشرطه والظاهر أن مقارنة العتق لاسلامهن كتقدمه عليه (والاختيار) أي ألفاظه الدالة عليه صريحاً (كأخترت نكاحك) أو (تبت به أو) كناية (كأخترتك) أو (أمسكتك) أو ثبتك بالعرض للنكاح وذكر الكاف من زيادتي وكررت إشارة الى الفرق

حل (قوله حين اجتماع اسلامهما) ولا يقدح في ذلك صدور الاختيار عند عروض اليسار فيما يظهر برلسي سم (قوله وهي تحل) بان كان معسراً عن صداق حرة وقوله وهي لا تحل له بان كان موسراً به (قوله أولى من قوله عند اجتماع الخ) لان كلام الاصل يقتضي حل الثانية لانها حال اسلام الثالثة تحل له تأمل حل أي فيصدق أن الثانية تحل له عند اجتماع اسلامهن واسلامه لان الفرض انه حال اسلام الثالثة كان معسراً مثلاً (قوله وظاهر الخ) تقييد لقوله اختار منهن أمة (قوله تصلح للتمتع) هذا يخالف ما مر من أن الامة لا تقارن الحرة وان لم تصلح للتمتع وتزيلهم هنا لاسلام منزلة ابتداء النكاح يقتضي أن يكون الحكم هنا كذلك الآن يقال انه لا يلزم أن يعطى حكم الابتداء من كل وجه فليتأمل شوبري (قوله تعينت) أي ما لم يعتقن أخذ من قوله بعد ولو أسلمت وعتقن الخ (قوله حتى انقضت عدتها) أما لو اختار أمة قبل انقضاء عدة الحرة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لوقوعه في غير وقته فيجده بعد انقضاء عدتها شرح مر (قوله وعتقن) أي الاماء ثم أسلمن ولا يختص الحكم بما ذكره المصنف في هذه الصورة بل الضابط الشامل لها وغيرها أن يطرأ العتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج فيصدق ذلك بما إذا أسلم ثم عتقن ثم أسلمن أو عتقن ثم أسلمن ثم أسلم أو عتقن ثم أسلم ثم أسلمن (قوله بشرطه) أي شرط حلها له (قوله أي ألفاظه) ولو ضمناً أولز وما فن الضمني لفظ الطلاق ومن الزوم فسخ ما زاد على المباح حل (قوله وكررت إشارة) فيه ان غاية ما يستفاد من تكرير الكاف ان الثاني غير الاول حل (قوله ولو اختار الفسخ صريحاً) كفسخت ورفعت وأزلت وأكنايته كصرفت وأبعدت حل (قوله تعين المباح) أي فهو اختيار لزومي (قوله كطلاق) أي فانه من ألفاظ الاختيار فهو معطوف أي مع حذف حرف العطف على كاخترتك وهل هو صريح في الاختيار أو كناية فيه أو صريحه صريح فيه وكنايته كناية فيه الظاهر الثاني لانه لا يفيد الاختيار الا ضمناً حل وبعبارة من قيل ان أراد لفظ الطلاق اقتضى أن لا يصح بمعناه وليس كذلك اذ فسخت نكاحك بنية الطلاق اختيار للنكاح وان أراد الاعم ورد عليه أن الفراق من صرائح الطلاق وهو هنا فسخ وبجواب باختيار الثاني ولا يرد الفراق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفسخ أولى منه بالطلاق لانه المتبادر منه فن ثم قالوا انه صريح فيه كناية في الطلاق اه حج (قوله فانه اختيار للطلاق) أي ضمناً كانه قال اخترتك للنكاح وطلقتك حل (قوله لا فراق) انظر هذا العطف فانه لا يحسن أن يكون معطوفاً على طلاق فانه من ألفاظه فهو هنا كناية في الطلاق وان كان صريحاً فيه في الزوجة المحققة لانه لم يعلم الزوجية احتمل غير معنى الطلاق حل ويجاب بان لا يعني غير صفة للطلاق (قوله لانه اختيار للفسخ) ويكون اختيار للنكاح في غير المفارقات فان قلت ما الفرق بين الفراق والطلاق من حيث ان الاول اختيار للفسخ والثاني اختيار للطلاق مع اشتراكهما في حل عصمة الزوجة قلت الفرق ان الفراق مشترك بين الطلاق وبين الفسخ فلا بد لانه على الاختيار من نية الطلاق بخلاف لفظ الطلاق

بين الصريح والكناية ولو اختار الفسخ فيما زاد على المباح تعين المباح للنكاح وان لم يأت فيه بصيغة اختيار (كطلاق) صريح أو كناية ولو معلقاً فانه اختيار للطلاق لانه انما يخاطب به المنكوحه فادخل الحرة بالطلاق وانما ينفذ الباقيات بالشرع (لا فراق بغير نية طلاق) لانه اختيار للفسخ فلا يكون اختيار للنكاح (و) لا (وطء) لان الاختيار اما كابتداء النكاح أو كاستدامته وكل منهما لا يحصل الا بالقول وذكر هذين من زيادتي (و) لا (ظهار وإبلاء) فليس باختيار

فالفراق في حق من أسلم على أكثر من العدد الشرعي صريح في الفسخ وفي حق غيره صريح في الطلاق
 شرح م ر وقوله فلا يكون اختيار النكاح فيه أن الفسخ لما زاد يلزمه الاختيار للنكاح في الباقي
 الا ان يفرق بينه وبين الطلاق لان الطلاق يتضمن اختيار المخاطبة للنكاح والفسخ انما يلزمه الاختيار
 للباقي لأنه متضمن له حل (قوله لان الظهار محرم) فيه أنه محرم للحلال ولا يكون حينئذ الا في
 الزوجة وقوله من الوطء أي الحلال حل (قوله ولكل منهما) أي التحريم والامتناع وعبرة م ر
 صريحة في كون الضير راجع للظهار والايلاء ونصها لان كلام من الظهار والايلاء الخ وعليه فعني كونهما
 أليق بالاجنبية أن المقصود منهما انتباء عن الوطء وهو فيها أليق اه شيخنا (قوله أليق منه
 بالمنكوحة) الذي أليق بالاجنبية انما هو مطلق التحريم ومطلق الامتناع لا تحريم الحلال ولا الامتناع
 من الحلال تأمل فلا يختار المولى منها أو المظاهر منها للنكاح حسب مدة الايلاء والظهار من الاختيار
 فيصير في الظهار عائد حيث لم يفارقها بعد الاختيار حالا حل و م ر وقول المحشي انما هو مطلق
 التحريم أي الغير الناشئ عن ظهار وقوله ومطلق الامتناع أي الغير الناشئ عن الايلاء يعني وهذا ليس
 مراداهنا بل المقصود التحريم والامتناع الناشئان عما ذكر من الظهار والايلاء لان يقال المراد
 التحريم والامتناع المجردان عما ذكر وعبرة م ر السابقة لا يرد عليها ذلك (قوله ولا فسخ) أي
 ما لم ينو به الطلاق بدليل قوله فان نوى بالفسخ الخ وذكر الفسخ مع الاختيار لان المراد الفسخ في
 غير المختارات اه شيخنا (قوله لانه مأمور بالتعيين) انظر ما المراد بالتعيين مع أن الاختيار
 على التراخي فان قيل المراد التعيين حالاً قلنا ينافي كونه على التراخي وان قيل المراد التبيين التام
 كافي م ر قلنا ينافيه قوله فيما بعده حصر اختياره في أكثر من مباح فهذا تعيين غير تام
 فكيف يكون مأمور بالتعيين التام وبدل أيضاً على انه على التراخي ثم رأيت حل يؤخذ منه
 أن المراد التعيين حالا وعبرته قوله حصر اختيار الخ هذا يدل على أن الاختيار لا يجب فوراً
 الا أن يقال هو واجب فوراً الا انه يقتضيه أن يحصر الاختيار في أكثر وحينئذ يطالب بالتعيين
 فوراً ويقتضيه اذا طلب الامهال أن يمهل ثلاثة أيام حر اه أي فالتعيين غير الاختيار (قوله لانه
 حينئذ طلاق) أي ويحصل به الاختيار فهو كناية طلاق وفيه أن هذا صريح في بابه أي في الزوجة المحققة
 اذا كان بها عيب ووجد نقاذ في موضوعه فكيف يكون كناية في غيره وأجيب بانه مستثنى من
 القاعدة رعاية لغرض من رغب في الاسلام ووجه شيخنا بانه لما لم تعلم الزوجية احتمل معنى الطلاق
 حل (قوله في أكثر من مباح) كأن يقول اخترت أربعة في هذه الستة أو في هذه الخمسة شيخنا
 وعبرة المهاج ولو حصر الاختيار في خمس أو أكثر اندفع من زاد وعليه تعيين المباح منهن لان
 بالاسلام يزول نكاح من زاد فالاختيار تعيين لا مرساق لانشاء ازالة ومن ثم كانت العدة من
 اسلامهما ان أسلما أو من اسلام السابق منهما ان أسلما مرتباً حل أي فالتعيين بالتعيين اشارة لما
 ذكر من أنه بمجرد الاسلام يزول نكاح من زاد وقول المصنف وعليه تعيين راجع لقوله وله حصر
 اختيار في أكثر من مباح كاتدل عليه عبارة شرح م ر ونصها وعليه لتعيين التام وقوله وعليه مؤنة
 راجع له أيضاً وان كان يصح أن يرجع لاصل المسئلة أيضاً وعبرة شرح م ر ونفقتهن أي الجنس وكذا
 من أسلم عليهن اذ لم يختتر منهن شيئاً (قوله فان تركه) أي امتنع منه أصلاً أو بعد اختياره أكثر من
 مباح فان استمهل أمهر ثلاثة أيام لانها مدة التروي شرعاً (قوله حبس) ولا يتوقف على طلب خلافاً
 للسبكي ومن تبعه ولا ينوب الحاكم عن الممتنع لانه اختيار شهوة وبه فارق تطليقه على المولى الآتي
 وقوله بضرب فاذا برئ من الضرب الاول كرهه وهكذا الى أن يختار اه س ل (قوله عزز) أي

حلف على الامتناع من الوطء
 وكل منهما بالاجنبية أليق
 منه بالمنكوحة (ولا يعلق
 اختياره) لا (فسخ)
 كقوله ان دخلت الدار
 فقد اخترت نكاحك أو
 فسخت نكاحك لانه
 مأمور بالتعيين والعاقبة
 من ذلك ليس بتعيين
 بخلاف تعليق الطلاق وان
 كان اختياراً كما مر لان
 الاختيار به ضمنى والضمنى
 يقتضيه ما لا يغتفر في
 المستقل فان نوى بالفسخ
 الطلاق صح تعليقه لانه حينئذ
 طلاق والطلاق يصح تعليقه
 كما مر (وله) أي للزوج حراً
 كان أو غيره (حصر اختيار
 في أكثر من مباح) لانه
 يخفى به الابهام ويندفع
 نكاح من زاد وتعيير بذلك
 أعم من قوله في خمس (وعليه
 تعيين) لمباح منهن (و)
 عليه (مؤنة) للوقوفات (حتى
 يختار) منهن مباحه لانهن
 محبوسات بسبب النكاح
 وتعيير بالمؤنة أعم من
 تعييره بالنفقة (فان تركه)
 أي الاختيار أو التعيين
 (حبس) الى أن يأتي به
 (فان أصر عزز) بضرب
 أو غيره بما يراه الامام وهذا
 من زيادتي (فان مات
 قبله) أي قبل الاتيان به
 (اعتدت حامل بوضع)
 وان كانت ذات أقراء

(وغيرها بأربعة أشهر وعشر) احتياطاً (الاموطوءة ذات أقراء فبالا أكثر منهما) أي من أربعة أشهر وعشر ومن الأقراء لأن كلا
 منهن يحتمل أن تكون زوجة بأن تختار فتعتمد عدة الوفاة وأن لا تكون زوجة بأن تفارق فلا تعتمد عدة الوفاة فاحتيط بما ذكر فان
 ضمت الأقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر أتمها وأبدأوها من الموت وان مضت الأربعة أشهر والعشر قبل تمام الأقراء
 أتمت الأقراء وأبدأوها من إسلامهما إن أسلما معا والا فمن إسلام

(٣٨٥)

السابق منهم ما نقول وغيرها شامل
 لذات أشهر ولذات أقراء
 غير موطوءة (ووقف لمن
 ارث زوجات) من ربع
 أو ثمن بعول أو دونه بقيد
 زنده بقولي (علم) أي ارثهن
 (اصح) لعدم العلم بعين
 مستحقه فيقسم الموقوف
 بينهما بحسب اصطلاحهن
 من تساوت نفوت لأن الحق
 لمن إلا ان يكون فيهن
 محجور عليها الصغر أو جنون
 أو سفه فيمتنع بدون
 حصتها من عدهن لأنه
 خلاف الحظ أما إذا لم يعلم
 ارثهن كان أسلم على ثمان
 كتابيات وأسلم معاً ربع
 منهن ومات قبل الاختيار
 فلا وقف لجواز ان يختار
 الكتابيات بل تقسم التركة
 على باقي الورثة وأما قبل
 الاصطلاح فلا يعطين شيئاً
 إلا أن يطلب منهن من يعلم
 ارثهن ولو كن خسا فطلبت
 واحدة لم تعط وكذا ربع
 من ثمان فلا يطلب خمس
 منهن دفع اليهن ربع
 الموقوف لأن فيهن زوجة
 أو ست فنصفه لأن فيهن

زيادة على الحبس لأن الحبس تعزير كافٍ مـ (قوله وعشر) ذكر العشر تغليبا لليالي كفاية
 وغلبت الليالي لسبقها على الأيام مـ (قوله ومن الأقراء) أي ومن الباقي من الأقراء ان كان بقي منها
 شيء لأن ابتداء الأقراء من الإسلام وهو سابق على الموت الذي ابتداء الأشهر منه فان لم يبق من الأقراء
 شيء كأن حاضت ثلاث حيضات بعد الإسلام وقبل الموت فانها تعتمد عدة الوفاة قطعاً كما يؤخذ من مـ
 (قوله ارث زوجات) المراد بالارث الموروث بدليل بيانه بقوله من ربع أو ثمن الخ وعبرة المنهاج
 ووقف نصيب زوجات الخ (قوله اصح) أي إلى صلح بان تقول كل منهن لصاحبته انها هي الزوجة
 ليكون الصلح على اقرار كذا قال الصيمري والراجح عدم وجوب ذلك وهذا من الاماكن التي يجوز
 فيها الصلح على الانكار حل ومنها ما لو طلق احدي امرأتيه ومات قبل البيان وما لو ادعى اثنان
 وديعة بيد رجل وقال لا أعرف لا يكاهي وأقام كل بيعة وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المدعى به لأنه
 بيع وشرطه تحقق الملك مـ ل وقوله اصح أي اتفاق وتسميته صلحاً مجازية والافقده مرله في الصلح
 انه أربعة أنواع وهذا ليس منها لا يقال انه من قسم المعاملات والدين لانا نقول في هذه المسئلة لا معاملة
 بينهما ولا دين لاحد من علي الاخرى اذا علمت هذا علمت أن قول بعضهم لا يشترط تقديم الاقرار
 ويكون هذا من المواضع التي يصح فيها الصلح من غير اقرار فيه تساهل للماعلت (قوله من عدهن)
 أي الموجود لا العدد الشرعي الذي هو أربع فان كن ثمانية فلهما الثمن مـ أي لا الربع لانها ليست
 زوجة محقة حل (قوله دفع اليهن ربع الموقوف) وما بقي يوقف الى صلح الخمسة مع الباقيات وكذا
 يقال فيما بعده (قوله ولا ينقطع به تمام حقهن) بل يصطلحن مع الباقيات الا ان لم يأخذن في بقية
 الموقوف بتساو وتفاوت

﴿فصل في حكم مؤنة الزوجة﴾ (قوله أسلم معاً الخ) حاصله أن الصور منطوقاً ومفهوماً ثمانية أربعة
 تستمر فيها المؤنة وهي صور المنطوق وأربعة لا تستمر فيها وهي صور المفهوم (قوله بخلاف ما لو أسلم
 قبلها) ولا مؤنة لها مدة لتخاف وينبغي استثناء ما إذا كان التخليف لعذر من صفر ونحوه كجنون اه
 مـ ع ش وفي شرح الروض بخلاف ما لو أسلم قبلها وان كان تخلفها الصغر أو جنون أو انعماء ثم زال
 المانع وأسلمت في العدة ومثله حج ووجهه بان التخليف كالنشوز والنشوز يحصل من المكلفة وغيرها
 لأنه لا يتوقف على الاثم كما سيأتي في بابه ولو ادعى الزوج اسلامه قبلها لم يقبل لأنه يريد اسقاط المؤنة
 الواجبة عليه ولو ادعى الزوج تأخر اسلامها وهي تقدمه صدق لان الاصل استمرار كفرها وبرائة ذمته
 من مؤنتها حل ولو ارتدت فغاب ثم أسلمت وهو غائب استحققت من حين اسلامها وفارقت النشوز
 بان سقوط النفقة بالردة زال بالاسلام وسقوطها بالنشوز للنع من الاستمتاع والخروج عن قبضته
 وذلك لا يزول مع الغيبة كما ذكره البغوي في تهذيبه اه شرح مـ

(٤٩ - (بجيري) - ثالث) زوجتين أو سبع فتلاثة أربعة وثلث فقسمة ما أخذته والتصرف فيه ولا ينقطع

به تمام حقهن ﴿فصل﴾ في حكم مؤنة الزوجة ان أسلمت أو ارتدت مع زوجها أو تخلف أحدهما عن الآخر (أسلم معاً) قبل
 دخول أو بعده (أو) أسلمت (هي بعد دخول قبلها أو دونه استمرت المؤنة) لاستمرار النكاح في الأولين ولان بيان الزوجة في الثالث
 بالواجب عليها فلا تسقط به مؤنتها وان حدث منها ما منع المجتمع كالوفعت الواجب عليها من صلاة وصوم بخلاف ما لو أسلم قبلها أو دونها
 وكانت غير كتابية انشوزها بالتخلف (كان ارتدت ونها) فان مؤنتها مستمرة لاسيما لم تحدث شيئاً وهو الذي أحدث الردة بخلاف

مالو ارتدت دونة أو ارتدا
معا وان أسلمت في العدة
فلامؤنة لها نفوزها بالردة
وتعبرى بالمؤنة أعم من
تعبره بالنفقة
(باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح الرقيق وما يذ كرمها)
(ثبت خيار لكل من الزوجين بما وجده بالآخر وان حدث بعد العقد والدخول بما ذكره بقولي (بجنون) ولو متقطعا وهو مريض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء (ومستحكم جذام) وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر (و) مستحكم (برص) وهو بياض شديد مبقع وذلك لفوات كمال التمتع (وان تماثلا) أي الزوجان في العيب لان الانسان يعاف من غيره مالا يعاف من نفسه نعم المجنونان يتعذر الخيار لهما لاتقاء الاختيار وذكرا الاستحكام من زيادتي (و) ثبت خيار (لوليها) أي الزوجة (بكل منها) أي من الثلاثة (ان قارن عقدا) وان رضيت لانه يعبر بذلك بخلاف ما اذا حدث بعد العقد لانه لا يعبر به وبخلاف الحب والعنة الآتين لذلك ولاختصاص الضرر بها

(باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح الرقيق)

وأسابب الخيار خمسة الأول عيب النكاح الثاني خلف الشرط الثالث اعساره بالنفقة الرابع عتقها تحت عبد الخامس خلف الظن وصورته مالوظنته خرافان عبدا وهي حرة على المعتمد الآتي شيخنا (قوله وما يذ كرمها) أي مع كل منها فأيذ كرم مع الأول قوله فان فسخ قبل وطء الخ وما يذ كرم مع الثاني قوله وحرم وطء أمة فرعه وما يذ كرم مع الثالث قوله لا يضمن سيدا ذنه في نكاح عبده مهرا الخ وقوله أيضا ولو قتلت الأمة نفسها الخ (قوله بما وجده بالآخر) هذا يفيد أنه لو علم أحدهما ما يأتي لا خيار له بواحد من الثلاثة المذكورة في قوله الآتي بجنون وجذام وبرص وكذا بقية العيوب وهو كذلك لا العنة فلها الخيار وان علمت بهائم نكحته وفيه أن العنة انما تحقق بعد العقد فكيف يتصور تقديم علمها بها على العقد ومقارنته له وأجيب بتصوير ذلك بان يتزوجها ويرى عنها ثم يطلقها ويريد أن يجد نكاحها فان الأصل استمرارها حل وبعبارة زى ويشكل تصوير فسخها بالعيب المقارن بانها ان علمت به فلا خيار والابطال النكاح لاتقاء الكفاءة وأجاب ابن الرفعة بان صورته أن تأذن في معين أو من غير كفء ويرى وجهها الولي منه بناء على أنه سليم فان المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام وشبه الخيار وقوله أو من غير كفء مشكل فان الفرض أنها أذنت في غير كفء وهو شامل لغير الكفء باعتبار العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تنخير ويجاب بان الغالب في الناس السلامة من هذه العيوب فحمل الاذن في التزوج من غير الكفء على ما اذا كان الخلل المفقوت للكفاءة دناة النسب ونحوها جلا على الغالب سم على ابن حجر (قوله بما ذكره) بدل من قوله بما وجده (قوله بجنون) ومثله الصرع والخلل وكذا الاغماء الميؤس من افاقته م (قوله ولو متقطعا) نعم ان قل جدا كيوم في سنة فلا خيار به برماوى فقول ابن حجر وان قل محمول على غير ما ذكر كما قاله ع ش على م (قوله ومستحكم جذام وبرص) من اضافة الصفة للموصوف أي جذام وبرص مستحكمين واشترط الاستحكام فيهما ضعيف والمعتمد انه لا يشترط فيهما استحكام بل يكفي حكم أهل الخبرة بانه جذام أو برص كافي م زى وع ش قال الشورى قوله ومستحكم بكسر الكاف بمعنى محكم يقال أحكم واستحكم أي صار محكما قال المحلى استعمل بمعنى أفعال لأنها لما بلغا مبلغا لا يقبل العلاج أو يعسر لزما محلها فاصح وصفهما بانهما مستحكما أي مثبتان (قوله وهو) أي الجذام المستحكم حل وقوله ويتناثر عطف مغاير لأنه قد يتقطع ولا ينفصل فلا استحكام في الجذام بان يتقطع ويتناثر وفي البرص بان يصل الى العظم بحيث اذا فرك فركا شديدا لا يحمر ولا فضاء الجنون الى الجنابة والبطش لم يشترط استحكامه كما قاله الماوردي أي دوامه (قوله وبرص) وان قل سل (قوله يتعذر الخيار لهما) منهما أو من وليهما ونقل شيخنا أن لوليها ان يختاروا وتشكل بان الولي انما يتخير بالمقارن ومع المقارن لا يصح النكاح لعدم الكفاءة لانه لا يزوج المجنونة لغير كفء حل وأجيب بان يظن سلامته وتكون قد أذنت قبل الجنون في معين فبان معيبا (قوله لاتقاء الاختيار) أي التمييز بينهما (قوله لوليها) أي الخاص ولو من غير النسب كالسيد على المعتمد أما العام فلا يثبت له أخذ من التعليل شورى ولم ينصوا هنا على حكم وليه والظاهر أنه لا خيار له كما يؤخذ من قوله سابقا وله تزويج ابنه الصغير من لا تكافؤه لامعية ولا أمة فتزويجه المعيبة غير صحيح من أصله وأما اذا طرأ العيب عليها بعد العقد فيكون حادئا والولي لا يفسخ بالحادث شيخنا (قوله ويثبت خيار لوليها) ولو كانت المرأة بالغة رشيدة كما يدل عليه قوله وان رضيت اذ رضا غيرهما لا أثر له ع ش على م وقال حل أي رضيت بعد العقد وأما لو رضيت به قبل العقد

وهي غير مجبرة لا يثبت له الخيار حرر (قوله ولزوج الخ) أي ولو كان محبواً أو عنيينا على المعتمد خلافاً
 لحج اه حل (قوله برتقها الخ) ولا تجبر على شق الموضع فإن فعلته وأمكن الوطء فلا خيار وليس
 للامة فعل ذلك قطعاً إلا باذن سيدها شرح م ر وقوله ولا تجبر على شق أي حيث كانت بالغة ولوسفية
 أما الصغيرة فينبغي أن لولها ذلك حيث رأى فيه المصلحة ولا خطر أخذ ما يأتي في قطع السلعة اه
 ع ش عليه (قوله وبرتقها) أعاد الباء لدفع توهم عدم الاكتفاء باحدهما إن قلنا بإمكان اجتماعهما
 كالانسداد بهما معا أو الإشارة إلى امتناع الاجتماع بناء على عدم إمكانه تأمل شو برى (قوله وقيل
 بلحم) وعايه فهو والرتق متساويان حل (قوله ولها يجبه وبعته) أي ولو كانت رتقاء أو قرناء
 ع ش (قوله وبعته) أعاد الباء ليفيد أن قوله قبل وطء قيد في العنة فقط شو برى بالمعنى (قوله عن
 الوطء في القبل) ولو عن عن امرأة دون أخرى أو عن البكر دون الثيب تخيرت لقوت التمتع وما قالوه
 من تخير البكر يدل على أنه لا يجوز إزالة بكارتها بنحو أصبغها لوجار لم يكن يحجزه عن إزالتها مثبتا
 للخيار للقدرة على الوطء بعد إزالتها بذلك وهو متوجه وكلامهم في الجنائيات كالصرح فيه ذكره في
 شرح الارشاد اه ع ش (قوله أيضا وبعته) أي إذا تزوج الحرة بشرطه فلا تسمع دعواها
 أي العنة للزوم الدوران مما عاها يستلزم بطلان خوف العنت وبطلان خوف العنت يستلزم بطلان
 النكاح وبطلان النكاح يستلزم بطلان سماع دعواها ولا يخفى أن هذا مبني على أن العنين لا يخاف
 العنت وتقدم خلافه وشيخنا نقل هذا عن الجرجاني ولم يذبه على ذلك ونبه عليه ابن حجر حل فعلى
 هذا أي على كون العنين يخاف العنت يصح نكاحه للامة ويصح دعواها عليه في العنة (قوله وهو غير
 صبي ومجنون) بخلاف عنتهما إذا أقرارهما ولا نكول فلا يتصور ثبوتها في حقهما زى أي وهي
 لا تثبت إلا باقراره أو بنكوله مع حاقها بمين الرد (قوله على المكثري) بجامع إن كلاله الانتفاع (قوله
 إذا خرب الدار) أي تخريبها يمكن معه الانتفاع والانتفاع (قوله لانه قابض لحقه) هذا لا يظهر إلا
 في اتلاف المبيع كما تقدم في قوله واتلاف مشترك قبض (قوله أما بعد الوطء) أي في ذلك النكاح وأما ووطؤه
 في نكاح سابق فلا يمنع خيارها حل (قوله عرفت قدرته على الوطء ووصلت الخ) إن قلت هذا
 التعليل يأتي في المحبوب إذا كان الحب بعد الوطء لانها حينئذ عرفت قدرته على الوطء ووصلت إلى حقها
 فقطضاه أنه لا يثبت لها الخيار في المحبوب إلا إذا حب قبل الوطء مع أن لها الخيار مطلقا للجواب ما أشار
 إليه الشارح بقوله مع رجاء زوالها أي العلة في العنين بخلاف المحبوب فلا ترجوز زوال علة شيخنا (قوله
 إلى حقها) أي الأولى لها وهو تحصيلها وتقرير مهرها حل وكتب أيضا بناء على وجوب تحصيلها
 وتقرير مهرها بادخال الحشفة أما الوطء فحقه فلا يجب عليه شو برى وعبارة م ر ووصلت إلى حقها
 منه كتقرير المهر وجود الاحصان مع رجاء زوالها ولا ينافي ما تقررقولهم الوطء حق الزوج فله تركه
 أبداً ولا إثم عليه ولا خيار لها لانه محمول على بقاء توقعها للوطء اكتفاء بداعية الزوج فتى ثبتت منه ثبت
 لها الخيار لتضررها (قوله ولا خيار لهم) أي في باقي العيوب (قوله واستحاضة) ولو مع تخير وإن حكم
 أهل الخبرة باستحكامها خلافاً للزركشي والأذري ع ش وتغوط عند الجماع وانزالها قبله وبه
 ونحو مستحكم وأما المرض الدائم الذي لا يمكن معه الجماع وقد أيس من زواله فهو من طرف العنة
 وحينئذ يفصل فيه بين كونه قبل الوطء أو بعده حل (قوله وفروح سيالة) ومنها المرض المسمى
 بالمبارك والمسمى بالحكة فلا خيار بذلك ع ش على م ر ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيباض
 هل هو برص أو لاصدق المنكرو على المدعى اليقينة حل (قوله على كلام ذكرته الخ) وهو أنه إن
 كان بحيث يفضيها كل أحد فله الخيار كما أن لها الخيار إذا كان بحيث يفضي كل أحد من النساء كذا

(ولزوج برتقها وبرتقها)
 بفتح راءه أرجح من
 اسكانها وهما انسداد محل
 الجماع منها في الأول بلحم
 وفي الثاني بعظم وقيل بلحم
 وذلك لقوت التمتع المقصود
 من النكاح (ولها يجبه)
 أي قطع ذكره أو بعضه
 بحيث لم يبق منه قدر حشفة
 ولو بفعلها أو بعد ووطء
 (و بعته) أي يحجزه عن
 الوطء في القبل وهو غير صبي
 ومجنون (قبل ووطء)
 لحصول الضرر بهما وقياسا
 فيما إذا جبت ذكره على
 المكثري إذا خرب الدار
 المكثرة بخلاف المكثري
 إذا عيب المبيع قبل القبض
 لانه قابض لحقه أما بعد
 الوطء فلا خيار لها في العنة
 لانها مع رجاء زوالها عرفت
 قدرته على الوطء ووصلت
 إلى حقها منه بخلاف الحب
 (ولا خيار لهم بغير ذلك)
 كخنوثة واضحة واستحاضة
 وفروح سيالة وضيق منفذ
 على كلام ذكرته فيه في شرح
 الهجة وغيره لانها ليست
 في معنى ما ذكرتم نقل
 الشيخان عن الماوردي

ثبوته فيما اذا وجدها
مستأجرة الدين وأقره
وتعبري بما ذكر أولى
من اقتصاره على نفي الخيار
بالخنوثة الواضحة أما
الخنوثة المشككة فلا يصح
معها نكاح كما مر ولو علم
العيب بعد زواله أو بعد
الموت فلا خيار (فان
فسخ) بعيبه أو عيبها (قبل
وطء فلامهر) لارتفاع
النكاح الخالي عن الوطء
بالفسخ سواء قارن العيب
العقد أم حدث بعده (أو)
فسخ (بعده بمحدث بعده
فسمى) يجب اتفرقه
بالوطء (والا) بأن فسخ
بعده أو معه بمقارن للعقد
أحداث بين العقد والوطء
أو فسخ بعده بمحدث معه
(فهر مثل) يجب لانه تمتع
بمعيبة على خلاف ما ظنه
من السلامة فكان العقد
جوى بلا تسمية ولان قضية
الفسخ رجوع كل منهما
الى عين حقه أو الى بدله
ان تلف فيرجع الزوج الى
عين حقه وهو المسمى
والزوجة الى بدل حقه
وهو مهر مثلها الفوات حقه
بالدخول وذكر حكم
المعتين من زيادتي (ولو
انفسخ بردة بعده) أي بعد
وطء بان لم يجمعهما اسلام
في العدة (فسمى) لتفرقه
بالوطء (ولا يرجع زوج)
بعرمه من مسمى ومهر

عبروا بالافضاء وفي كلام حج كشيخنا انه ليس شرطا بل الشرط أي في ثبوت الخيار أن يتعذر
دخول ذكر من بدنه كبدها محقة وضدها فرجها زاد حج سواء أدى لافضاءها أم لا فليحذر ذلك
ولينظر ما معنى التعذر حل والافضاء رفع ما بين قبلها وديرها أو رفع ما بين مدخل الذكرو مخرج
البول على الخلاف فيه ولا خيار بعبدة الزوج أي كبرآله الا ان يحجز عن اطاقها كل النساء واعتبر
حج أمثالها محاجة وضدها ومثله العلامة مر (قوله ثبوته فيما اذا وجدها الخ) ضعيف ولا نفقة لها
مدقة الاجارة ولا قسم كأفاده مر (قوله قبل وطء) أي دخول الحشفة (قوله فلامهر) أي ولا ممتعة
حل (قوله لا ارتفاع النكاح الخ) عبارة مر لا سيما ان كانت فاسخة فظاهرا وهو فسيما فكأشها
الفاسخة (قوله بعده) وان لم تزل البكارة لانه لا يشترط في تقرر المهر زوال البكارة حل (قوله فسمى
يجب) ولا نفقة لها في العدة سواء كانت حائلا أو حاملا لا تقطع أثر النكاح ولها السكنى لانها معتدة عن
نكاح صحيح تحصين للماء اه خ ط س ل (قوله أو معه) انظره مع ما يأتي من أنه لا بد للفسخ من
الثبوت عند الحاكم الا أن يصور بما اذا كان القاضي عنده وقت الوطء على ما فيه من البعد تأمل
شوري والاولى أن يصور بما اذا لم يوجد كما ولا يحكم فانه في هذه الحالة لا يفتقر الفسخ لرفع للقاضي
بل لكل منهما الاستقلال بالفسخ في هذه الحالة كما في شرح مر (قوله بين العقد والوطء) والحاصل
أن الصور ثمانية يسقط المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من
الثمانية اما أن يكون الفسخ بعيبه أو عيبها ويزاد صورتان وهما الفسخ معه بمحدث معه بعيبه أو عيبها
ولو قال الشارح والابان فسخ بعده أو معه بمقارن أو بمحدث بين العقد والوطء أو بمحدث معه لو في المراد
مع الاختصار وكان يستغنى عن قوله بعد أو فسخ بعده ويكون شاملا لست صور (قوله لانه تمتع بمعيبة)
هو قاصر على ما اذا كان العيب بهار شدي على مر فلذا أتى الشارح بالتعليل الثاني لانه عام (قوله
ولان قضية الفسخ الخ) هذا التعليل يأتي أيضا في العيب الحادث بعد الوطء مع أنه تقدم أن فيه المسمى
الا أن يقال عارض هذا ما مر من تقرر المسمى بالوطء قبل وجود المقتضى للفسخ وانقرر لا يرتفع فقوله
ولان قضية الفسخ الخ أي مع عدم تقرر المسمى بالوطء قبل وجود السبب الموجب للفسخ تأمل (قوله
بدل حقه) وهو منفعة بضعها التي استوفاه (قوله حكم المعتين) أي الذين اختلفت تحت قوله والا (قوله
ولو انفسخ الخ) ذكر هذا هنا استطرادا لان الكلام في عيوب النكاح وكان الاولى تأخير عما بعده
وقوله بردة أي منه أو منها أو قوله بعده أو ما لو انفسخ بردة قبله فان كانت منها وحدها فلا شيء لها وان
كانت منه أو منهما واجب لها النصف كما يعلم مما يأتي في كتاب المداق (قوله ولا يرجع زوج على من
غره) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا عنده جلة من العسل فوفقت فيه
سحلية فاستفتى مفتيا فأفتاه بالنجاسة فأراقه هل يضمنه المفتي أولا وهو انه لا ضمان على المفتي المذكور
أخذ بما ذكره ويعز فقط ان تعمد ذلك ع ش على مر (قوله بعرمه) أي مغرومه وقوله من مسمى بيان
للمغروم وهذا على القول المرجوح وقوله ومهر مثل أي على القول الراجح شيخنا وعبارة شورى قوله
من مسمى تبع فيه المحلى الذي ذكره بناء على وجوب المسمى مطلقا وهو الرأي المرجوح فظن الشارح أنه
مفرع على الصحيح فتبعه والصواب اسقاطه لما علمت أنه لا يجب الا بالعيب الحادث بعد الوطء ولا تفرير
اذذاك (قوله من ولي وزوجة) وعبارة غيره وعلم من كلامه أن الغرور في عيب النكاح انما يتصور من
الولي أو وكيله أو منها بأن سكت عن العيب وقد أظهرت له أن الزوج عرفه أو عقدت بنفسها الخ شورى
فقول الشارح بأن سكت عن العيب الخ تصوير لتفريز الزوجة لكن بواسطة الولي وقيل مثال لتفريزها

لتقصير الولي بعدم التثبت وقوله أو عقدت بنفسها نص ويرتفع رها بلا واسطة شيخنا وسكت الشارح
عن أم ويرتفع رها لوضوحه (قوله رفع لقاض) أي واقامة البيعة على ثبوت ما ذكر من العيوب
والحكم بشرطه كلقاض شرح مر وشرطه أن يكون مجتهدا ولا قاضي ثم ولو قاضي ضرورة ع
على مر وأفهم قوله رفع لقاض أنهم ما لو تراضا بالفسخ بما يجوز به الفسخ لم يصح وبه صرح في المحرر
اه مر ع (قوله سنة) وأبداؤها من وقت الضرب لا اثبوت بخلاف مدة الإيلاء فاه من وقت
الحلف للنص وتعتبر السنة بالأهلة مر (قوله وقالوا تعذرا لجماع) تبرأ منه لأنه تعليل الحكماء (قوله
أودهنه) أي تخير يقال دهش أي تخير ع (قوله على موجب الشرع) من ضرب المدة كافي حل
أو التخيير كافي ع وش وعبارته على مر موجب بفتح الجيم أي ما أوجب الشرع وهو ثبوت الخيار
(قوله ترفعه) أي فوراً على المعتمد فلو ادعت جهل الفور بغير عذر لأنه مما يخفى حل (قوله حنف)
فائدة العلامة الأبيسطي نظماً

إذا اختلف الزوجان في وطئها * فمن منهما يشفيه فالقول قوله
سوى صورست فثبتته هو الـ * ممدق فاحفظ ما تبين نقله
إذا اختلفا في الوطء قبل طلاقها * وجاء له منها على الفرش نجسه
فأنكره فالقول في ذاك قولها * ويلزمه شرعاً لها المهر كله
كذلك عني يقول ووطئها * زمان امتثال حيث يمكن فعله
كذلك مول قال أني ووطئها * وقت فلا تطبق ياني ومثله
إذا طأها كانت وقال لسنة * سمت أنت فيها طالق صح عقله
فقال بهذا الطهر أني ووطئها * وما طلق لم ينقطع منسه حبله
ومن طلق منه ثلاثاً وزوجت * بغير وطئها قال ما غاب قبله
فقال بلي قد غاب فالقول قولها * وأدرك ذاك الزوج الأول حله
وان زوجت عرس بشرط بكاره * فقالت لنا ان الثبوتية فعله
وأنكره فالقول في ذاك قولها * وليس له منها خيار ينيله
نقد هاجيعاً انها قد تكملت * ففي مثلها الانسان يشدد در حله

استثنى أيضاً ما لو أعسر بالمهر وادعى الوطء وأنكرته فيمتنع فسخها به كافي شرح مر وقوله في
النظم فأنكره فالقول في ذاك قولها أي لترجيح جانبها بالولد فان نفاه عنه ممدق يمينه لا تنفاه المرجح
وكذا ان لم يكن ولده وعليها العدة مؤخذة لها بقوله ولا نفقة لها ولا سكنى شرح الروض لمخصا وقوله
إذا طأها كانت الح أي إذا قال أنت طالق لسنة فقال ووطئ في هذا الطهر فلا طلاق حالاً وقالت لم نطأ
فوقع حالاً ممدق إذا أصل بقاء العصمة كافي مر وقوله فقال بلي قد غاب فالقول قولها أي
بالنسبة لحلها لأول لا لتقرير مهرها مر وقوله وأنكره فالقول في ذاك قولها أي بالنسبة لرفع الفسخ
وأما بالنسبة لرفع كمال المهر فالقول قوله كافي مر ونظيره افتاء القاضي فيما إذا قال ان لم أنفق عليك اليوم
فأنت طالق وادعى الانفاق فيصدق له دفع وقوع الطلاق عليه وهي لبقاء النفقة عليه عملاً بأصل بقاء
العصمة وبقاء النفقة (قوله كاذكر) أي في السنة أو بعدها (قوله ما لو كانت بكراً) بأن شهد أربع
نسوة ببقاء بكرتها أي غير غوراء والاحلف حل (قوله فتحلف) لان الظاهر معها قال حل وان

(رفع لقاض) لانه مجتهد
فيه كالفسخ بالاعسار
(وتثبت عنته) أي الزوج
(بأقراره) عند القاضي أو
عند شاهدين وشهادته
عنده (ويبين ردت عليها)
لامكان اطلاعها عليها
بالقرائن ولا يتصور ثبوتها
بالبيعة لانه لا اطلاع للشهود
عليها (ثم) بعد ثبوتها
(ضرب له قاض سنة) كما
فعله عمر رضي الله عنه رواه
الشافعي وغيره وتابعه
العلماء عليه وقالوا تعذر
الجماع قد يكون لعارض
سحابة فيزول في الشتاء أو
برودة فيزول في الصيف أو
يبوسة فيزول في الربيع أو
رطوبة فيزول في الخريف
فاذا مضت السنة ولم يبطأ
علمنا انه عجز خلق حوا كان
الزوج أو عبداً مسلماً أو
كافراً (بطلبها) أي الزوجة
لان الحق لها فلا وسكت
لجهل أودهنه فلا بأس
بتبنيها ويكفي في طلبها
قولها أني طالبة حتى على
موجب الشرع وان جهلت
الحكم على التفصيل
(وبعدها) أي السنة
(رفعه) أي القاضي (فان
قال ووطئ) في السنة أو
بعدها (وهي ثيب) ولم
أصدق (حلف) أنه ووطئ

كاذكر ولا يطلب بوطء وخروج يادتي وهي ثيب ما لو كانت بكراً فتحلف أنه لم يبطأ (فان نكل) عن اليمين (حلفت) كغيرها (فان
حلفت) أنه ما ووطئ (أو أقر) هو بذلك

رق ذكره جدا بحيث يمكن دخول الحشفة مع وجود البكارة حل وانما حلفت لا مكان عود البكارة لعدم المبالغة في ازالها كافي شرح التحرير ومهر (قوله فسخت) أي فورا حل (قوله أو ثبت حق الفسخ) وان لم يقل حكمت خلافا للسبكي حل (قوله ولو بعذر كس) وهو شامل للحيض والنفاس مع أن زمنها محسوب اليكهم عالموا الحيض بأن السنة لا تخلو عنه وهو متخلف في النفاس حل (قوله فالقياس) أهل المقيس عليه وقوعه في كل السنة فقيس البعض على الكل ونقل عن تقرير الشيخ عبدر به الديوي أن المقيس عليه ما يشترط فيه اتصال المدة بعضها ببعض كتغريب الزاني وصوم الشهرين في الكفارة (قوله سنة أخرى) أي سنة ثانية وذلك اذا كان في الفصل الاخير وقوله أو ينتظر مضي الح أي اذا كان في غير الفصل الاخير حل مثلا اذا كان أول السنة التي ضربها القاضي المحرم واعتزلته رجب وشعبان ورمضان فعلى قول الاستئناف تحسب سنة جديدة أو لها شوال وآخرها رمضان من السنة القابلة وعلى قول الانتظار تكمل السنة الاولى واذا جاء رجب وشعبان ورمضان من السنة القابلة تلازمه فيها بدل التي اعتزلته في السنة الاولى فلا تسخ حتى يتم رمضان السنة القابلة فعلى قول الاستئناف يمتنع عليها الانعزال في جميع السنة التي أو لها شوال وعلى قول الانتظار يجوز لها الانعزال ستة أشهر من السنة القابلة من محرم الى رجب ويمتنع عليها انعزال رجب وشعبان ورمضان كما أشار اليه بقوله فلعل المراد الح وعبارة تشرح م ر وخرج بجميعها بعضها فلا يجب الاستئناف بل ينتظر الفصل الذي وقع لها ذلك فيه فتكون معه فيه ولا يضرا نغزالها عنه فيما سواه (قوله وفيه نظر) أي وفي العطف من حيث انه يقتضي المغايرة فيقتضي انه مغاير للاول تأمل (قوله لاستلزامه الاستئناف أيضا) قد يستلزمه في بعض الصور وذلك اذا اعتزلته في الفصل الرابع وقد لا يستلزمه بأن اعتزلته في الفصل الاول حل وفي هذا التفصيل نظر لان المراد بالاستئناف الشروع في سنة أخرى والشروع موجود على كل حال تأمل (قوله فلعل المراد الح) معتمد (قوله بخلاف الاستئناف) أي فانه يمتنع انغزالها عنه في غيره ولو كان الانعزال عنه يوما معيناً من فصل قضت مثل ذلك اليوم من ذلك الفصل لاجيمه ولا أي يوم كان حل (قوله ولو شرط في أحدهما الح) ما تقدم في خيار العيب وهذا في خيار الشرط وهو شامل لما اذا كان الشرط الزوجة والولي ولما اذا كانت الزوجة مجبرة أو غير مجبرة أي وقد أذنت في معين وشرطت ما ذكر فان اذنها في النكاح للعين بمثابة اسقاط الكفاءة منها ومن اتولى من حيث صحة النكاح ثم ان وجد عيب من عيوب النكاح كان لها الخيار مطلقاً وان كان الوصف من غيرها من بقية خصال الكفاءة كالحرية والنسب والحرقة فان شرطتها كان لها الخيار والا فلا هذا حاصل ما فهمته من كلامهم فليتأمل وليحرر حل (قوله لا يمنع صحة النكاح) وخرج بذلك ما اذا كان الشرط يبطل النكاح كان شرط كونها أمة وهو ح لا يحل له نكاحها أو شرط كونها مسلمة وهو كافر ولو شرط أن لا يطاقان كان من جانب الزوج فلا يبطل والا بطله فان قيل الشرط على كل حال لا بد من التوافق عليه فلا فرق بين أن يكون من جانب الزوج أو الزوجة أجيب بانهم نظروا الى جانب المبتدى لقوته حل (قوله أي المشروط) هلا قال أي الوصف مع قرب به وتقدمه بلفظه (قوله صح النكاح) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحه قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فأخلف حل (قوله لان تبدل الح) فيرد على القول الضعيف وعبارة شرح م ر والثاني يبطل لان النكاح يعتمد الصفات فتبدلها كتبدل العين (قوله ليس كتبدل العين) عبارة شيخنا أما خلف العين كزوجتي من زيد فبان عمر افيبطل جز ما شورى وكزوجتي بنتك

(فسخت) بقيد زده بقولي (بعد قول القاضي ثبتت عنته) أو ثبت حق الفسخ كما فهم بالاولى (ولو اعتزلته) ولو بعذر كس (أو مرضت المدة) كلها (لم تحسب) لان عدم الوطء حينئذ يضاف اليها فيستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع مثل ذلك للزوج فيها فانها تحسب عليه ولو وقع لها ذلك في بعض السنة وزال قال الشيخان فالقياس استئناف سنة أخرى أو ينتظر مضي مثل ذلك الفصل من السنة الاخرى قال ابن الرفعة وفيه نظر لاستلزامه الاستئناف أيضا لان ذلك الفصل انما يأتي من سنة أخرى قال فلعل المراد أنه لا يمتنع انغزالها عنه في غير ذلك الفصل من قابل بخلاف الاستئناف (ولو شرط في أحدهما وصف) لا يمنع صحة النكاح كما لا كان كمال وبكارة وحرية أو نقصا كضدها أولا ولا كيباض وسمرة (فأخلف) ينأه للفعول أي المشروط (صح النكاح) لان تبدل الصفة ليس كتبدل العين فان

البيع لا يفسد بخلاف
الشرط مع تأثره بالشروط
الفاصلة فالنكاح أولى
(ولكل) من الزوجين
(خيار) فله فسخ ولو
بلا قاض (ان بان) أي
الموصوف (دون ما
شرط) كان شرط أنها
حرة فبانت أمة وهو حر
يحل له نكاح الأمة وقد
أذن سيدها في نكاحها
أو أنه حر فبان عبدا وهي
حرة وقد أذن له سيده في
نكاحه خلف الشرط
وللتغري (لان بان) في
غير العيب بقريضة مامر
(مثله) أي مثل الواصف
أوفوقه المفهوم بالاولى
لتكافئهما في الاولى
ولأفضليته في الثانية وهذا
من زيادتي وهو حسن وان
اقتضى كلام الأصل خلافه
وكلام الروضة خلاف بعضه
أما إذا بان فوق ما شرط
فلا خيار (أو ظنه) أي كل
منهما لآخر (بوصف) غير
السلامة من العيب (فلم
يكن) كأن ظنهما سلمة أو
حرة فبانت كتابية أو أمة
تحل له أو ظنته كفو فأذنت
فيه فبان فسقه أو ورقه أو
دناءة نسبه أو حرقته
للتقصير بترك البحث
والشرط

فلأنه فزوجه أختها فيبطل أيضا (قوله بخلاف الشرط) أي الغير الفاسد ككون العبد كاتبا والدابة حاملا
أو ذات لبن وكان الاولى أن يقول ولان البيع الخ لأنه تعليل ثان أما جعله علة للتعليل فلم يظهر وجهه حل
(قوله مع تأثره بالشروط الفاسدة) أي بكل واحد منها كبغني هذه البطيخة مثلا بشرط أن تحملها الى
البيت أو هذا الثوب بشرط أن تخطيه أو الزرع بشرط أن تحصد فان البيع يفسد بخلاف النكاح فانه
لا يتأثر بكل فاسد بل بما يخل بمقصوده الأصلي منها كإسباتي حل أي كشرط محتملة ووطء عدمه
أو أنه إذا وطئ طلق أو بانت منه أو فلا نكاح بينهما فان هذه تخرجه عن مقتضاه الأصل بخلاف الشرط الفاسد
الذي لا يخل بمقصوده الأصلي كان نكح بألف على أن لا يها أو على أن يعطيه ألفا بشرط في مهر خيار
فان النكاح يصح بمهر المثل كإسباتي (قوله ولكل خيار) محله في تخلف البكارة ان بانت الثبوتية قبل
الوطء فان بانت بعده فلا خيار لامكان الاطلاع على الثبوتية بدون ووطء ويجب عليه مهر مثلها ثانيا
عبد البر وتقدم انه اذا ادعى الثبوتية فادعت أنها بوطئه وقال لم أطأ صدقت بيمينها بالنظر لمنع الفسخ
لا لتفريق المهر (قوله ولو بلا قاض) أي في غير عيوب النكاح حيث جعل كلامه شاملا لها هنا
حل (قوله دون ما شرط) أي ودون الشارط أخذ من قوله لان بان مثله (قوله أنها حرة) أو حرة
الأصل فبانت عتيقة حل (قوله وهي حرة) بل ولو كانت رقيقة كما اعتمده شيخنا فالحررة ليست بقيد
وحيث نفي سيدها لاهي لانه يجبرها على أن يزوجه للعبد وهلا قيل بفساد النكاح اذا كانت حرة لعدم
الكفاءة وأجيب بان الصورة أنها أذنت في معين واذنها في المعين مقتضى لاسقاط الكفاءة منها ومن
ولها حل (قوله خلف الشرط وللتغري) علة لقوله ولكل خيار (قوله لان بان) أي الذي هو
دون ما شرط مثله هو مخصوص بالحرقة والعفة والنسب وكذا بالحرية بالنسبة للزوج كما يؤخذ من شرح
مر بان كان عبدا بشرط حريتها فبانت أمة فلا خيار له على المعتمد لتكافئهما مع تمكنه من الفراق
بالطلاق (قوله في غير العيب) لو شرط السلامة من أحد العيوب السابقة فبان غير منها فخير سواء بان
مثل ما شرط أو دون أو أعلى لانها تقتضي الخيار بوضعها محل (قوله بقريضة مامر) من أن لكل
الخيار وان ساواه في ذلك أو زاد عليه وانما احتاج لذلك لان كلامه هنا شامل لما اذا كان المشروط انتفاء
العيب وقد علمت ما فيه أي من أن الخيار بالعيب ثابت وان لم يشرط وغير العيب من خصال الكفاءة
العفة والنسب والحرقة وما بقية ما ذكر التي هي نحو الجمال فيثبت له فيه الخيار وان كان مثله أو أعلى والتي
هي نحو البياض فلو شرط كونها بيضاء فاذا هي سوداء وهو أسود ثبت له الخيار وكلام المصنف يقتضي
عدم ثبوته حل (قوله مثل الواصف أو فوقه) أي والفرض أنه دون ما شرط (قوله لتكافئهما في
الاولى) أي مع امكان تخلصه بالطلاق فلا يرد ما اذا كانت أمة وبان عبدا فانها تخرجه عن المعتمد (قوله
ولأفضليته) أي الموصوف وقوله وهذا أي قوله لان بان مثله (قوله أما إذا بان) مفهوم قوله ان بان
دون ما شرط فليس مكررا مع قوله أو فوقه لان ضميرهما راجع للواصف وكان الاولى تقديمه على قوله لان
بان مثله (قوله أو ظنه) عطف على بان واعتراض بأنه لم يدخل في أصل المسئلة لانها مفروضة فيما اذا شرط
فالاولى أن يكون معطوفا على شرط من قوله ولو شرط الخ وفيه أنه يبعده عدم ذكر جواب لها فكان
الاولى أن يذكره ويمكن أن يقال انها مستثناة استثناء لغو یا منقطعا وتكون معطوفة على بان تأمل
وعبارة حل قوله أو ظنه أي ولان ظنه فهو معطوف على بان فلا خيار (قوله فاذنت فيه) أي حتى
يصح النكاح فاندفع ما يقال ان الاخلال بالكفاءة يبطل للنكاح (قوله أو ورقه) ضعيف كما يعلم مما بعده
(قوله للتقصير بترك البحث والشرط) مقتضاه أنه لو بحث ثم تبين ذلك ثبت الخيار هذا الذي في
زوائد الروضة عدم ثبوت الخيار وجزمه في الانوار وهو المعتمد وقوله والشرط في كلام شيخنا كحج

بمخلاف مالو بان عيبه
 لان الغالب ثم السلامة
 وليس الغالب هذا الكفاءة
 وتعميرى بما ذكر
 أعم من تعبيره بما ذكره
 وما ذكره من أن لها خيارا
 فمالو بان عبدا تبع فيه
 الماوردي والمنصوص في
 الام وغيرها خلافا له
 البلقيني وهو المعتمد
 والصواب (وحكم مهر
 ورجوع به) على غار بعد
 الفسخ بخلف الشرط
 (كعيب) أى حكمهما
 فيما مر في الفسخ بالعيب
 فان كان الفسخ قبل
 وطء فلا مهر أو بعده
 أو معه فهو مثل ولا يرجع
 بغيره على الغار وكالمهر
 هنا ثم النفقة والكسوة
 والسكنى في العدة (و)
 التفسير (المؤثر) في
 الفسخ بخلف الشرط
 (تفسير) واقع (في عقد)
 كقوله زوجتك هذه المسلمة
 أو البكر أو الحرة لان
 الشرط انما يؤثر في العقد
 اذا ذكر فيه بخلاف ما اذا
 سبق العقد أما المؤثر في
 الرجوع بقيمة الولد فيكفى
 فيه تقديمه على العقد
 مطلقا أخذا من كلام
 الغزالي في الرجوع بالمهر
 على قول أو متصلا به مع
 قصد الترغيب في النكاح
 أخذا من كلام الامام في

التعير بأو اه حل (قوله بخلاف مالو بان عيبه) أى بخلاف ما لو ظنت سلامته من العيب فبان عيبه
 فثبت الخيار لها (قوله لان الغالب ثم) أى في العيوب السلامة أى فقوى جانب البناء ظمها على الغالب
 تغيرت وقوله وليس الغالب هنا أى في خصال الكفاءة غير السلامة من العيب فلم يقو بما فلم تخير (قوله
 من أن لها) أى الحرة بخلاف مالو كانت أمة فلا يثبت لها الخيار والفرق بينه وبين الشرط أنه أقوى من
 الظن وقوله فمالو بان عبدا أى وقد ظنته حرا وقوله تبع فيه الماوردي معتمد وما بعده مضعف (قوله
 ورجوع) الأولى والأوضح وعدم رجوع كالا يخفى الآن يقال المراد حكم الرجوع من حيث نفيه
 (قوله فهو مثل) لم يذكروا وجوب المسمى لعدم تصوره هذا لان شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء
 والسبب هنا لا يكون الامقارنا والالم يتصور خلف الشرط شوبرى (قوله وكالمهر) أى في الوجوب
 وعدم الرجوع وقوله في العدة مع ما قبله فيه نصريح بوجوب النفقة للفسوخ نكاحها في العدة ولو حاتلا
 وليس كذلك فقوله والكسوة والسكنى أى اللتان ثبتتا قبل الفسخ فلا يرجع مما كالمهر س ل ويبحث
 السبكي وجوبها للحامل في باب النفقات ضعيف وفيه أنه يجوز أن يكون المراد بقوله وكالمهر أى في عدم
 الرجوع لاني الوجوب أيضا وان لم تكن النفقة واجبة فالمراد أنه لا يرجع في حال العقد أو بعد فسخه
 ويكون قوله في العدة راجعا للسكنى وحديث لا اعتراض فليحرق وعبارة حج وحكم مؤنة الزوجة في
 العدة أنها لا تجب هنا ثم ككل مفسوخ نكاحها حل ومثله مر وعبارة الشوبرى قوله وكالمهر
 ينبغي رجوعه لا خير في كلامه وهو عدم الرجوع لثلاثين في المنقول أنها لا مؤنة لها هنا في العدة ثم ككل
 مفسوخة بمقارن العقد ثم الأصح وجوب سكنى الحامل انتهى وفي ع ش وس ل وجوب السكنى للحائل
 أيضا لانها معدة عن نكاح صحيح فقول الشارح في العدة راجع للسكنى فقط كما صرح به س ل (قوله
 والتفسير) أى المفهوم من قوله سابقا خلف أى المشرط وقوله المؤثر في الفسخ أى الذي يكون سببا
 فيه وقوله بخلف الشرط أى بالشرط المخالف لانه هو المؤثر في الفوات (قوله هذه المسلمة) فلا يحتاج
 في كونه شرط المتصريح بالشرطية حل (قوله أو البكر) أى هذه البكر بخلاف ابنتي البكر شوبرى
 ونظر الفرق (قوله في الرجوع بقيمة الولد) أى الآنية فيكفى فيه تقديمه لان تعلق الضمان أوسع ولان
 افسخ لما كان رافعا للعقد اشترط في موجه أن يقع فيه ليقوى على رفعه بخلاف الرجوع بقيمة الولد
 قال حل وأما اذا كان بعد العقد وقبل الوطء قد كرس خنثائه وجد بخطه من قراءته على والده أنه
 مثل تقديمه على العقد لانه كان بسبيل من أن لا يبطأها ولم يقل له هي حرة وهو واضح لانه قوت الرق وان
 كان العقد قد تم اه حل ومثله سم (قوله مطلقا) أى متصلا بالعقد أم لا قصد به الترغيب أولا حل
 (قوله أخذا من كلام الغزالي) حيث قال يكفي في الرجوع بالمهر تقدم التغير بر على العقد مطلقا فقام
 التغير بر المؤثر في الرجوع بقيمة الولد على التغير بر المؤثر في الرجوع بالمهر على قول والمقيس مسلم دون
 المقيس عليه (قوله أو متصلا به) أى عرفا مر وهو معطوف على قوله مطلقا فهو على قول آخر لا مام
 مقابل للاطلاق شيخنا عزيزي (قوله أخذا من كلام الامام في ذلك) أى في الرجوع بالمهر على قول
 وحاصل هذا البحث كما يعلم من شرح الروض وغيره أن الغزالي قائل بان التغير بر المتقدم على العقد مؤثر
 مطلقا بالنسبة لقيمة الولد وان الامام يشترط فيه شرطين أن يتصل بالعقد عرفا وأن يذكرك على وجه
 الترغيب في النكاح فلواتى شرط منهما ففيه تردد له والشارح لم ينبه على أنهم مقالتان فلم يبق لذكر
 الثاني بعد الأول موقع في كلامه لانه يورهم أهم مقالة واحدة شديدة على مر أى لانه مفهوم مما قبله
 بالاولى وانما ذكر لبيان الخلاف (قوله وتوهم بعضهم) هو شيخنا المحلى في شرح الأص قال الفهامة

ذلك وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض وتوهم بعضهم

اتحاد التفرير بن جعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فأحذره (ولو غر بحرية) لامة (انعقد ولده) منها (قبل علمه) بانها أمة (حرا) لظنه حرا حين علقها به حرا كان أو عبداً ففسخ العقد وأجازته إذا ثبت الخيار (وعليه قيمته لسيدها) لأنه فوت عليه رقه التابع (لحقها بظنه حرا) فتستقر في ذمته وتعتبر قيمته وقت الولادة (٣٩٣) لأنه أول أوقات إمكان تقويمه

وخرج بقبل علمه الولد الحادث بعده فهو رقيق وظاهر أن المفرد ولو كان عبداً السيدها لا شيء عليه لأن السيد لا يثبت له على عبده مال (لا أن غره) سيدها كأن كان اسمها حرة أو كان راهنا لها وهو معسر وأذن له المرتهن في تزويجها أو محجوراً عليه بفلس وأذن له الغرماء فلا شيء له لأنه المتلف لحقه وهذا من زيادتي فقوله أنه لا يتصور منه تفرير أي لأنه إذا قال زوجتك هذه الحرة أو نحوه عتقت ممنوع (أو انفصل) الولد (ميتاً بلا جنابة) فلا شيء فيه لأن حياته غير متيقنة بخلاف ما لو انفصل ميتاً بجنابة ففيه لانعقاده حراً غرة لو أرنه على عاقلة الجاني أجنبياً كان أو سيداً لامة أو المفرد فإن كان عبداً تعلقت الغرة برقبته ويضمنه المفرد لسيد لامة لتفويته رقه بعشر قيمتها لأنه الذي يضمن به الجنين الرقيق وليس للسيد إلا ما يضمن به الرقيق والغرة عبداً أو أمة ولا يتصور أن يرث من الغرة في مسألتنا مع الأب

وفي كونه توهم من المحلى نظر بل هو تابع لغيره قال الزركشي ما قاله الأصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الإمام مستدلاً بالنص الشافعي أن التفرير من الامة يثبت هذه الأحكام فاقضى أن التفرير لا يراعى ذكره في العقد والامتناع التفرير بالامن عاقد شو برى (قوله اتحاد التفرير برين) أي التفرير المؤثر في الفسخ بخلاف الشرط والتفرير المؤثر في الرجوع بقيمة الولد فجعل التفرير الأول كالثاني في أنه يؤثر سواء كان قبل العقد متصلاً به مع قصد الترغيب أم لا مع أن المؤثر في الأول إنما هو التفرير في العقد شيخنا (قوله قبل علمه) أومعه كما يدل عليه إخراج الشارح البعدية فقط قررره شيخنا السجيني (قوله أو عبداً) فالولد حينئذ حراً بين رقيقين (قوله إذا ثبت الخيار) بأن كان التفرير في العقد شو برى وقال ع ش بأن كان المفرد حراً (قوله وعليه قيمته لسيدها) أي إن لم يكن عبد السيدها كما سيأتي والاولى أن يقول لسيدته إذ قد يكون موصى به وأعله جرى على الغالب في ذلك (قوله فقد تقرر في ذمته) حراً كان أو عبداً ولكن الحر تؤخذ منه حالاً عز بزي (قوله وتعتبر قيمته وقت الولادة) أي إن انفصل حياً فان انفصل ميتاً لجنابة مضمونة فعليه عشر قيمته كما يأتي (قوله أو كان راهناً لها) أو جانية وقوله وأذن له المرتهن أي أو مستحق الجنابة م (قوله في تزويجها) أي فقال للزوج زوجتك هذه الحرة فلا تعتق بقوله هذه الحرة مراعاة لحق المرتهن مع كونه أي الراهن معسراً (قوله بفلس) أو سفه أو كان مكاتباً أو مريضاً وعليه دين مستغرق أو ير بد بالحرية العفة عن الزنا لظهور القرينة شرح م (قوله لأنه المتلف) أي السبب في اتلافه (قوله فقوله) أي الأصل (قوله منه) أي السيد وقوله أو نحوه كان يقول على أنها حرة (قوله بلا جنابة) أي مضمونة بأن لم توجد جنابة أصلاً أو وجدت جنابة غير مضمونة بجنابة الحر (قوله لأن حياته غير متيقنة) أي مع عدم ما يحال عليه زوالها حتى يفارق ما بعده قال الشو برى وانظر لوتيقن حياته (قوله بجنابة) أي مضمونة (قوله أجنبياً كان) أي الجاني (قوله ويضمنه) أي المفرد وهو الزوج لسيد الامة سواء كان هو الجاني أم لا وقوله بعشر قيمتها وان زاد على قيمة الغرة شرح م وعبرة المتن في الجنابات وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه من جنابة إلى القاء لسيدته وتقوم سائمة ويرجع بالعشر المذكور على الغار فقد توجه على المفرد وإذا كان جانياً ضمان على عاقلة لورثة الجنين وضمان عليه لسيد الامة شيخنا وقوله ويرجع إل قد يشمله قوله الآتي ويرجع بقيمته حل بأن يراد بقيمته ولو حكا (قوله في مسألتنا) وهي ما لو انفصل ميتاً بجنابة (قوله مع الأب إل) احتز به عمال ولم يرث لانه يرث غيره كاخوة الجنين وأعمامه طبلاوى (قوله الأم الأم الحرة) لأن الجنين لا ولده وأصوله وحواشيه محجوبون بالأب حل فلو كان الأب رقيقاً ولا عاصب أخذت أم الأم الجميع فرضا ورداً (قوله ويرجع على غار) إن لم يكن سيداً ولا عبده ولم ينفصل الولد ميتاً بجنابة أخذت أمه (قوله فإن كان إل) صنيعة يقتضي أن الغار يكون غير الامة ووكيل سيدها بأن يكون أجنبياً والذي في المنهاج أن التفرير لا يكون إلا منهما وعبارته والتفرير بالحرية لا يتصور من سيدها بل من وكيله أو منها اه قال م ولا عبرة بقول من ليس بعاقدة ولا معقود عليه فلو قال المصنف بعد قوله ويرجع على غار أن غرمها إن كان التفرير بر منها أو من وكيل سيدها

(٥٠ - بحري - ثالث) الحر غير الجاني الأم الأم الحرة (ويرجع) بقيمته (على غار) له (إن غرمها) لأنه الموقع له في غرامتها وهو لم يدخل في العقد على أن يغرمها بخلاف المهر وخرج بزيادتي إن غرمها لم يغرمها فارجوع له كالأص من (فإن كان) أي التفرير

الظن فقط (تعلق الغرم بذمة) للوكيل أو لها فيطالب الوكيل به حالا والامنة غير المكتوبة بعد عتقها فلا يتعلق الغرم بكسبها ولا برقبته وان كان التفرير منهما فعلى كل منهما نصف الغرم والتصریح بتعلقه بذمة الوكيل من زيادتي (ومن عتقت تحت من به رق) ولو مبعضا (تخبرت) هي لاسيدها في الفسخ ولو بلا قاض قبل وطء بعده لانها تعبر عن فيرق والاصل في ذلك أن بريرة رضي الله عنها عتقت تخبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدًا فاخترت نفسها رواه مسلم وخرج بذلك من عتق مبعضها أو كوتبت أو علق عتقها بصفة أو عتقت معه أو تحت حر ومن عتق وتحت من بهارق فلا خيار لها ولا له لان معتمد الخيار الخبر وليس شيء من ذلك في معنى ما فيه لبقاء النقص في غير الثلاث الأخيرة وللنساء في أوليها ولانه اذا عتق لا يعبر باستفراش الناقصة ويمكنه التخلص بالاطلاق في الأخيرة (لان عتق) قبل فسخها أو معه (أو لزوم دور) كمن أعتقها مريض قبل الوطء وهي

و يتعلق بذمتها كان أظهر فيكون تقييد الما قبله فكان الأولى حذف الغاء من قوله فان كان والانيان بالواو قبل قوله تعلق ولو قال بعد قوله وعليه قيمته لسيدها ان كان التفرير من وكيله الخ لاستغنى عن قوله لان غرم سيدها (قوله من وكيل سيدها) أي ولم يكن المفرور عبد السيد حل (قوله والقوات) أي قوات الرق فالعوض عن المضاف إليه (قوله بخلف الشرط مارة) كان شرط أنها حرة في صلب العقد فتبين أنها أمة فان القوات في هذه بخلف الشرط وبخلف الظن أيضا وأما لو أخبرت الزوج قبل عقد الوكيل بانها حرة وأخبر الوكيل الزوج قبل العقد بانها حرة كان قال عندي حرة أزوجها لك ثم عقد من غير شرط فتبين أنها أمة فان القوات بخلف الظن فقط (قوله والقوات فيه بخلف الظن فقط) ظاهره أنه لا يكون بخلف الشرط بأن زوج نفها ويحكم به من يراه كما مر نظيره في الحرة وعمله لان المخالف لا يجيز ذلك وان أذن سيدها فإيراجع مذهبه فان صح جاء نظير ما مر تأمل شو يري وعبرة من قوله بخلف الظن فقط لانها لا تباشر العقد على مذهبنا والشرط انما يكون في العقد ولا يتصور منها أما على مذهب الحنفى فيتصور أن تباشر العقد بنفسها بان ياذن لها سيدها أن تتزوج اه وقرره بش (وان كان التفرير منها) بان يذ كر احريتها معا من وعش وعبرة حل بان يوجد منها معا بمعنى أن لا يكون تفرير الوكيل ناشئا عن تفريرها وأن لا يكون تفريرها ناشئا عن تفرير الوكيل بان أخبرها بأن سيدها أعتقها فان كان يرجع عليها وهي ترجع على الوكيل مالم يشافه الزوج بذلك والارجع عليه وحده وعبرة عش على مر وصورة الرجوع عليهما أن يذ كر احريتها الزوج معا بان لا يستند تفريره لتفريرها ولو استند تفريرها لتفرير الوكيل كأن أخبرها أن سيدها أعتقها فقياس ما تقرر أن يرجع عليها ثم ترجع عليه مالم يشافه الزوج أيضا فيرجع عليه وحده حج أي لانه لما شافه الزوج بذلك فانه يرجع عليها وحدها لانها لما شافهته بذلك خرج الوكيل عن الوسط كافي وقد شافهت الزوج بذلك فانه يرجع عليها وحدها لانها لما شافهته بذلك خرج الوكيل عن الوسط كافي مر (قوله غير المكتوبة) وأما المكتوبة فيتعلق بكسبها ان كان والا فبذمتها تطالب به اذا عتقت حل (قوله ومن عتقت) أي كلها أو باقيةا ولو بقول زوجها مر وهذا شرع في خيار العتق (قوله ان بريرة) هي جارية لعائشة رضي الله عنها (قوله عبدا) واسمه مغيث ولماساق عليها النبي صلى الله عليه وسلم فقالت له يا رسول الله أشافع أنت أم أمر فقال بل شافع فلم ترض برجوعهاله (قوله فاخترت نفسها) هو كناية عن الفسخ (قوله وخرج بذلك من عتق مبعضها الخ) الثلاثة الأولى وكذا الأخيرة خارجة بقوله عتقت والرابعة خرجت بقوله تحت والخامسة خرجت بقوله من بهرق فالقيود ثلاثة والصور الخارجية بهاسته حل (قوله فلا خيار لها) أي في الخمسة الأولى وقوله ولا له أي في الأخيرة (قوله في غير الثلاثة الأخيرة) وهي الثلاثة الأولى ولم يعبر بهما مع أنه أخصر ليرجع الضمير في أوليها الى الثلاثة الأخيرة ذل لا يتأتى الاختصار لا بذلك (قوله لان عتق) أي أو مات (قوله وهي لا تخرج من الثالث الا بالصداق) بأن كانت قيمتها مائة وباقي المال مائة وثمانين وكان الصداق عشرين قال حل ومر سواء كان الصداق دين أو عيناييد لزوج أو بيد السيد باقيا أو نالقا وبيان الدور أنها لو فسخت سقط مهرها وهو من جلة المال فيضيق الثالث عن الوفاء بها فلا تعلق كلها فلا يثبت الخيار (قوله وخيار ما مر في الباب فوري) الذي مر في الباب شيان الرفع للحاكم في اثبات عيوب النكاح المشتركة وفي اثبات العنة والرفع له والفسخ بعد ثبوت ذلك فهل كلامه شامل للقسمين أو خاص بالثاني الظاهر الأول ويكون

سقط خياره نعم ان كان أحدهما صدياً ومجنوناً أخر خياره الى كماله أو طلقها زوجها رجعيّاً وتخلف اسلام فلها التأخير وعلم من اعتبار القورية أن الزوجة لو رضيت بعنته أراجلت حقها بعد مضي المدة سقط حقها وهذا بخلاف النفقة اذا أعسر بها الزوج ورضيت به فان لها الفسخ لتجدد الضرر وكذا في الإيلاء وذكر فوراً خيار الخلف في (٣٩٥) غير العيب من زيادتي (وتخلف)

العتيقة فتصدق بيمينها اذا أرادت الفسخ بعد تأخيرها (في جهل عتيق) لها ان (أمكن) لنحو غيبة معتقها عنها والاحلف الزوج (أو) جهل (خيار به) أي بعثها (أو) جهل (فور) لان ثبوت الخيار به وكونه فوراً يخفيان لا يعرفهما الا لخواص وما ذكر في الاخير وهو من زيادتي نظير ما في العيب والاخذ بالشفعة ونفي الولد وغيرها وقيل لا تصدق فيها لان الغالب أن من علم أصل ثبوت الخيار علم أنه على الفور وقيل تصدق بيمينها ان كانت قريبة عهد بالاسلام او نشأت بعيدة عن العلماء والافلاورد ذلك بان كون الخيار على الفور مما أشكل على العلماء فعلى هذه المرأة أولى (وحكم مهر) بعد الفسخ بعثها (كعيب) أي حكمه فيما مر في لفسخ بالعيب فان فمخت قبل الوطء فلا مهر لان الفسخ من جهتها وليس لسيدها منعها منه لتضررها بتركها أو

قوله فن أخر قاصراً حل (قوله سقط خياره) وكذا من أخر الرفع للحاكم حل (قوله أو طلقها زوجها رجعيّاً) قبل عتيقها أو بعده فلها التأخير انتظار الينوتها فتستريح من تعب الفسخ حل (قوله أو تخلف اسلام) أي اسلام أحد الزوجين فيما اذا كانا كافرين رقيقين وأسلم أحدهما أي بعد الدخول ثم عتقت وتأنى اسلام الآخر فلها التأخير الى الرجعة فيما لو طلقها رجعيّاً والاسلام فيما لو كانا كافرين رقيقين لانها بصدد الينوتة وقد لا يراجع ولا يسلم المتخلف فيحصل الفراق من غير أن يظهر من جهتها الرغبة فيه فتأمل هذا التصوير زي وفيه قصور لعدم شموله للعيب فيما أوأسلت ثم ظهر عيبها (قوله وكذا في الإيلاء) بخلاف العنة فانها اذا رضيت بها سقط حقها لعدم تجدد ضررها لانها آتت من حصول الوطء عادة بخلاف المولى حل (قوله في جهل عتيق) وكذا في جهل العيوب حل فلو قال ويخلف من ادعى جهلاً بسبب الفسخ أو الخيار الخ لكان أعم (قوله مما أشكل على العلماء) المراد بأشكاله عليهم أنهم اختلفوا فيه أي قال به بعضهم ونفاه بعضهم كما يؤخذ من عرض على مر وعبارته قوله مما أشكل على العلماء أي حيث اختلفوا فيه

(فصل في الاعفاف) أي وما يتعلق بذلك من حرمة وطء أمة فرعه (قوله لزوم فرعا) ولو مبعضاً ولو غير وارث كابن بنت وابن ابن ولو غير مكلف وكافرا حل وس (قوله موسراً) بما يأتي في النفقات وهو أن يملك ما يدفعه لزادة على كفاية يوم وليلة حل وعبرة العنان بأن يفضل المهر أو الثمن عن كفاية نفسه وعياله يوماً وليلة (قوله اتحاداً وتعدد) كان بنت مع بنت بنت فان استووا قرأوا وارثاً وزرع عليهم بحسب ارثهم على المعتد خلافاً لحج حيث استوجه أنه عليهم بالسوية حل (قوله ان استووا قرأوا) هلا قدره بين الفاء والواو في قوله فوارثاً بان يقول فان استووا قرأوا فوارثاً كما هو عادته في مثل ذلك (قوله ان استووا) أي الفروع (قوله اعفاف أصل) وان تعددان قدراً أخذ من قوله بعد ومن له أصلان الخ (قوله ذكر) وانما لم يجب اعفاف الام لولم يرض زوجها الا بالانفاق عليه لان الزام الفرع بالانفاق على زوجها مع عافيته غاية العسر فلم يكف به حل (قوله أو كافراً) أي معصوماً (قوله حر) أي كلاً (قوله أظهر حاجته) أي مع قدرته على الوطء والا بان كان عتيقاً واحتاج الى الاستمتاع بغير وطء لم يلزم الفرع ذلك وظاهره وان خاف الزنا وهو بعيد حل (قوله له) أي للاعفاف أو للاقرب وحاجته على الاول بمعنى احتياجه لكن قول الشارح بعد وتعرف حاجته له يدل على رجوع الضمير للاعفاف (قوله أو عجوز شوهاء) لا تعفه وهل مثل ذلك كل من لا تعفه كالمستحاضة وذات القروح السبالة الظاهر نعم وعبرة من بل الشوهاء ولو شابة كعمياء وجذماء كالعدم اهـ فالعجوز في كلام الشارح ليس بقيد وعبرة من ولا تكفي شوهاء اهـ ولو قرئ عجوز بالجر على معنى أو نحو عجوز لشمّل المستحاضة وغيرها لكن لا يلزمه الانفقة واحدة يدفعها للاب يوزعها عليهم ما وكل منهما الفسخ فان فسخت واحدة تمت للآخرى لكن قال ابن الرفعة هنا يعين للجديدة جميعها الثلاثة فسخ بنقص ما يخصها عن المد اهـ زي واعتمد مر الاول والخطيب الثاني واعتمد الاذرعى أنه يدفعها للاب وهو يدفعها لمن شاء (قوله

فسخت بعده بعثت بعده فالمسمى لتقرر به الوطء أو بعثت قبله أو معه كان لم تعلم به الا بعد الوطء أو فسخت معه بعثت قبله فمهر مثل لا المسمى لتقدم سبب الفسخ على الوطء أو مقارنته له وذكر حكم المعيتين من زيادتي (فصل في الاعفاف) (لزم) فرعا (موسراً) ولو لواتي (أقرب) اتحاداً وتعدد (فوارثاً) ان استووا قرأوا (اعفاف أصل ذكر) ولولام أو كافراً (حر معصوم عاجز عنه أظهر حاجته له) وان لم ينفذ زناً أو كان تحت نحو صغيرة أو عجوز شوهاء

وذلك لأنه من حاجاته المهمة كالنفقة والكسوة ولأن تركه المعرض للزنا ليس من المصاحبة بالمعروف المأمور بها فلا يلزم معسرا اعفاف أصل ولا موسرا اعفاف غير أصل ولا أصل غير ذكر ولا غير حر ولا غير معصوم ولا قادر على اعفاف نفسه ولو بسرية ومن كسبه ولا من لم يظهر حاجته وذكر الموسر والترتيب بين الأقرب والوارث مع قولي حر معصوم من زبادي وتعبري بالهجز عن اعفافه أولى من تعبيره بفاقد مهر وتعبر حاجته (بقوله بلاعين) لأن تخليفه في هذا المقام لا يليق بحرمته لكن لا يحل له طلب الاعفاف إلا إذا صدقت شهوته بان يضربه التعزيب ويشق عليه الصبر قال الأذري وغيره فلو كان ظاهر حاله يكذبه كذبي فالج شديد أو استرخاء ففيه نظر ويشبه أن لا يجب إجابته أو يقال يخلف هذا المخالفة حاله دعواه وتعبري بأظهر حاجته موافق لعبارة المحرر والشرحين بخلاف تعبير الأصل والروضة بظهور حاجته واعفافه (بان يهيئ له مستمتعا) فتصح التاء كان يعطيه أمة أو ثمنها

وذلك) أي لزوم الاعفاف وقوله لأنه أي الاعفاف شيخنا (قوله من حاجاته المهمة) مع عدم نقصه فلا يرد على ذلك الرقيق وبعضهم جعل الدليل هو القياس على النفقة وجعل قوله لأنه الخ جامع بينهما فلا يرد الرقيق أيضا ويرد على ذلك الأصل إذا كان مبعضا لوجوب نفقته وكسوته بقدر ما فيه من الحرية ويجاز به لما كان الزوج لا يمكن باعتباره ما فيه من الحرية لم يجب اعفافه حل (قوله ولأن تركه المعرض للزنا الخ) فيه أن هذا يأتي في الرقيق فكان مقتضى ذلك وجوب اعفافه حل (قوله المأمور بها) أي في قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا (قوله اعفاف أصل) أظهر الفاعل في موضع الضمار لأنه لو أضرمتوهم أن قوله اعفاف غير أصل هو الفاعل لأنه كان يقول حينئذ فلا يلزم معسرا ولا موسرا اعفاف غير أصل فله دره (قوله ولا غير معصوم) كحري وزان محسن ومرئد (قوله ومن كسبه) المراد أنه قادر بكسب يحصله في زمن قصير عرفا بحيث لا يحصل له من التعزيب فيه مشقة لا تحتمل عادة غالبها يظهر من قول الشو برى بخلاف النفقة وتلزم الفرع وأن قدر الأصل عليها بالكسب وأصل الفرق تكررها بخلاف الاعفاف (قوله أولى من تعبيره بفاقد مهر) لأن تعبيره بوهم أنه لو قدر على التسري أو الزوج من كسبه وجب اعفافه على الفرع وليس مراداه عش (قوله وتعبر حاجته) أي للاعفاف وانظر وجه تقدير هذا فالتأني غنية عنه بتعلق الجار والمجرور بقوله أظهر اه شيخنا وأجيب بأنه قد رما ذكر لطول الفصل وبأنه حل معنى لأجل اعراب (قوله بقوله) متعلق باظهر وحينئذ يفيد أنه لا بد أن يكون الاظهار بالقول ولا يكتفى بالقرائن الحالية وهو خلاف كلامهم فأنهم قالوا في ترجيح عبارة المحرر على عبارة الأصل أن عبارة الأصل تقتضي أنه لا يكتفى باظهارها بالقول فكان حق المصنف أن يقول ولو بالقول اه حل أي بمجرد ده وان لم توجد قرائن ومثله في مر (قوله ويشق عليه الصبر) عطف لازم على ملزوم (قوله قال الأذري) هو تقييد لقول المتن بلاعين بالنظر لقوله أو يقال يخلف (قوله ففيه) أي في وجوب اعفافه وقوله ويشبه أي ينبغي (قوله وتعبري بأظهر حاجته الخ) الفرق بين العبارتين أن ظهورها لا يتوقف على قرائن تظهر لنا واظهارها يكفي فيه قوله وان لم يترجح لنا صدق زى وعبارة حل قوله بخلاف تعبير الأصل والروضة بظهور حاجته أي بان ظهرت لنا بقرائن تدل على ذلك فافتضته عبارة الأصل والروضة غير منظور إليه بل يكتفى بمجرد قوله بدون قرينة (قوله مستمتعا) هو بضم الميم الأولى وسكون الثانية وفتح التاء من اسم مفعول من استمتع بكذا بمعنى تمتع به أي تلذذ به زمانا طويلا يقال تمتع الله بك متاعا وأمتع أدام بقاءك والارتفاع بك حكاه ابن القطان وهو صفة لموصوف محذوف منصوب على المفعولية لقوله يهيئ أي امرأة مستمتعا بها سواء كانت حرة أم أمة مسلمة أم كافرة بشرطه مخدوف الجار واصل الضمير فاستتر في قوله مستمتعا وهو شائع مما عا لا قياسا ومثله لفظ مشترك وأصله مشترك فيه والمراد بالمرأة المستمتع بها ما من شأنها أن يستمتع بها ففيه تجوز أي مجاز الأول إذا صدق هذا الوصف حقيقة الإحالة وجود الاستمتاع بها والآن ليس بوجوده وقصد بذلك الاحتراز عن الشوهاء ونحوها ويؤخذ من لفظ المستمتع باعتبار معنى مادته المأخوذ فيه الدوام المراد به الزمان الطويل أنه لا يكفي أن يهيئ له امرأة قريبة الهجز مثلا بحيث لا يستمتع بها زمانا طويلا وهو ظاهر فقها ولم أر من تعرض له وسيأتي أنه لو كان تحتها تجوز أن القياس وجوب اعفافه وحينئذ فلو اكتفينا بتهيئة من قارب التهجيز لأوجبنا عليه عند الهجز الاعفاف فيشق عليه فرأى أن فيمتنع إلا كتفاء بهذه ابتداء ويندفع الضرر عن الولد محلي شو برى (قوله أو ثمنها) وإن احتاج لا أكثر من واحدة لأنه ما دبر والغالب كفاية الواحدة وإذا أعطاه الأمة أو الثمن أو المهر ملكه وإذا استغنى عن ذلك لم يزل ملكه عنه ككلودفع إليه النفقة فاستغنى عنها بضيافة ونحوها لا يزال ملكه عنها فلا تسترد ولا ينافي ذلك قولهم إن نفقة

أو مهر حرة أو يقول له
انكح واعطيكه أو
ينكحها له بأذنه ومهر
عنه (وعليه مؤنتها) أي
المستمتع بها الا انها من ثمة
الاعفاف (والتميين بغير
اتفاق على مهر أو ثمن له)
للاصل (لكن لا يعين)
له (من لا نفقه) كقبيلة
فليس للأصل تعيين نكاح
أو سر دون الآخر ولا رفيه
بجمال أو شرف أو نحوه
لان الغرض دفع الحاجة
وهي تندفع بغير ذلك
فان اتفاقا على مهر أو ثمن
فالتعيين للأصل لانه أعرف
بغرضه في قضاء شهوته ولا
ضرر فيه على الفرع وقولي
أو ثمن الى آخره من زيادتي
(وعليه تجديد) لاعفاه
(ان ماتت) أي المستمتع
بها (أو انفسخ) النكاح
ولو بنفسه هو أعم مما
ذكره (أو طلق) زوجته
(أو اعتق) أمته (بعذر)
كشوزورية لبقاء حقه
وبعدم تقصيره كما لو دفع
اليه نفقة فسرق منه
بخلاف ما لو طلق أو اعتق
بلا عذر ولا يجب تجديد في
رجعي الا بعد انقضاء العدة
وظاهر أن التجديد
بالانفساخ بردة خاص
بردتها فان كان مطلقا
سواء أمة وسأل القاضي
الحجر عليه في الاعتاق
وقولي أو اعتق من زيادتي

القريب امتناع لان المراد منه أنها تسقط بمضى الزمن اذ لم تقبض أفاده شيخنا اه حل وليس له أن
يزوجه أمة لانه مستغن بمال فرعه نعم لو لم يقدر الفرع الا على مهر أمة انجبه تزويجه بها أي اذا خاف زنا
شرح م (قوله أو مهر حرة) ولو كتابية تحل حل (قوله أو يقول له انكح واعطيكه) أي مهر الحرة
وهو شامل للجبرة ولا يقال انه معسر بحال الصداق حين العقد لانه موسر حكما بمال فرعه كما تقدم
أو يقول له اشتر وأعطيك الثمن ولا يلزمه من الثمن والمهر الا التدرج الا لا يثق به دون ما زاد فان زاد يكون
الزائد في ذمة الاصل برماوى قال زى وما ذكره من التخيير هو في مطلق التصرف أما غيره فلا يبدل
وليه الأقل ما تدفع به الحاجة الا أن يلزمه الحاكم بغير الأقل (قوله وعليه مؤنتها) أي ما ينفق النكاح
بعدها ولا يجب الا للدم ما لم تكن أم الفرع والاوجب الا للدم ولا يجب نفقة الخادم لان فقدها لا يثبت
الفسخ ولا تسقط بمضى الزمن ولو كانت أم الفرع لانه قائم مقام الاصل في ذلك فليست من نفقة القريب
حل فراعينا الامومة فوجب لها الا للدم والكفاية ان لم يكفها المدور راعينا قيامه مقام الاب والذي
يفسخ النكاح بعدمها هي أقل النفقة وهو المدور أقل الكسوة وهو ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل
والمكعب فانه لا يفسخ بذلك كما يأتي في النفقات وكذا الفراش وآلة الطبخ والاكل (قوله والتعيين)
مبتدأ خبره قوله له أي تعيين المنكوحة والسرية أو تعيين النكاح أو التسري بدليل قوله فليس الا للدم
الحل وقوله لكن لا يعين الخ (قوله من لا نفقه) بضم التاء من أعف ومصدره الاعفاف ويقال عفا عن
الشيء يعف من باب ضرب عفا بالكسر وعفا بالفتح امتنع عنه فهو عفا واستعفا عن المسئلة مثل
عفا ورجل عفا وامرأة عفا بفتح العين فيهما وتعفا كذلك أوجع العفيف أعف وأعفا ذكروه عفا
(قوله دون الآخر) أي ليس له تعيين نكاح دون تسري ولا تعيين تسري نكاح كما يفهم من الاصل
(قوله الى آخره من زيادتي) لا يخفى أن من جلت خبر المبتدأ الذي هو لفظة له فيقتضى أن المبتدأ
الذي هو قوله والتعيين وقع في الاصل أي المتهاج بلا خبر وليس مرادا ثم رأيت عبارة الاصل مركبة
تركيبا آخر لا مبتدأ فيه ولا خبر ونصها وليس للأصل تعيين النكاح دون التسري ولا ربيعة فظهر
ان لفظة له لم تكن في كلام الاصل فكانت من زيادته وان كان مخالفا لتعبيره تأمل (قوله ان ماتت)
ولو يقتل من غيره مطلقا أو منه لنحو صيال برماوى كردة وقود وعبارة حل ان ماتت أي بغير فعله
العمد العدوان (قوله ولو بفسخه) أي بعذر حل (قوله أو اعتق بعذر) فان قلت هلا باعها واشترى
بثمنها غير هاف كيف يكون العذر سببا في عتقها مع امكان البيع أجيب بتصور ذلك بما اذا كانت أم
ولها أو غيرها ولم يجد من يشتريها كافي م (قوله ورية) راجع لكل من الطلاق والعتق (قوله
فسرقت منه) أي من غير تقصير اه حل (قوله بلا عذر) فلو ماتت فيذبي وجوب التجديد كما لو
ماتت قبل الطلاق م رسم ع ش (قوله بردتها) أي وحدها لان ردتها ولو مع ردتها أولى من طلاقه
بغير عذر اه حل (قوله فان كان مطلقا) أي ثبت له هذا الوصف قبل اعفائه سرادمة ولا يزوجه
لان الطلاق صار عادة له حل وأما اذا ثبت له بعد اعفائه فقد سبق أنه اذا طلق بغير عذر سقط وجوب
الاعفاف اه بابي بخلاف الطلاق مع العذر وان كثر وتكرر فلا يسقط الوجوب (قوله وسأل
القاضي الحجر عليه) فاذا حجر عليه لا ينفذ اعتاقه وينفك عنه الحجر اذا قدر على اعفاف نفسه من غير
قاض قال شيخنا لكن قولهم في القلس ان الحجر متى توقف على ضرب الحاكم لا ينفك الا بفسكه ينزع
فيه حل (قوله ومن له أصلان الخ) عبارة شرح م ولو قدر على اعفاف أصوله لزمه فان ضاق الخ
(قوله قدم عصبة الخ) فلو أعف غير من وجب تقديمه بالرتبة أو القرعة ثم وصح العقد كما قاله ع ش على

(ومن له أصلان وضاق ماله) عن اعفاهما (قدم عصبة) وان بعد

فيقدم أبواً أبى على أبى
 أم (ف) ان استويا عصبوبة
 أو عدمها قدم (أقرب)
 فيقدم أبواً أبى على أبى
 وأبواً على أبى (ف) ان
 استويا قرباً بأن كانا من
 جهة الأم كأي أبى أم وأبى
 أم (ف) (يقرع) بينهما التعذر
 التوزيع وقولي ومن إلى
 آخره من زيادتي (وحرم)
 على أصل (وطء أمة فرعه)
 لأنها ليست زوجته ولا
 مملوكة (وثبت به مهر)
 لفرعه وان وطئ بطوعها
 بقيد زنته بقولي (ان لم
 تصر به أم ولد أو) صارت
 و (تأخر انزال عن تغييب)
 للحشفة كما هو الغالب
 والا فلا يجب التقدم
 الانزال على موجب أو
 اقترانه به (لاحد) لان له
 في مال فرعه شبهة الاعفاف
 الذي هو من جنس مفعله
 فوجب عليه المهر واتق
 عنه الحد وان كانت أم ولد
 للفرع ويلزمه التعزير
 لا زنا كونه محرماً لا حد فيه
 ولا كفارة (وولده) منها
 (حريم) مطلقاً للشبهة
 (وتصير أم ولد) ولو معسراً
 (ان كان حراً ولم تكن أم
 لفرعه) لذلك لا يقدر
 انتقال الملك فيها اليه قبيلاً
 العلق لا يسقط ماؤه في
 ملكه صيانة لحرمة فان
 كان غير حر أو كانت أم ولد
 لفرعه لم تصر أم ولد له لان
 غير الحر

مر (قوله فيقدم أبواً أبى) يقتضي أن قول المصنف قدم عصبوبة مبنية للجهول لكن يلزم عليه خلو
 الجملة عن العائد الا ان يقدر أي له (قوله وأبواً على أبى) مثال لقوله أو عدمها (قوله فان استويا قرباً)
 أي ولا عصبوبة حل (قوله يقرع) أي وجوباً ولو بلا حاكم (قوله لتعذر التوزيع) بان يعطى كلا
 نصف ما يحتاجه وفي تعذر التوزيع نظر لا مكانه الا أن يقال المراد تعذر التوزيع المحصل للاعفاف (قوله)
 وحرم على أصل وطء أمة فرعه) وهو من الكبار ومحل قولهم وطء الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة في
 شبهة الفاعل وهذه شبهة محل والكلام عليها أي على أمة الفرع من ثمانية وجوه حرمة الوطء فالمر
 فعدم الحد فانعدام الولد هو اقصى ورثتها أم ولد فقيمتهما قدم قيمة ولدها فحرمة نكاحها وذكركم كل
 على هذا الترتيب (قوله وثبت به مهر) أي مهر ثيب ع ش وان كانت بكر أو يتعاق برقة الاصل ان
 كان رقيقاً ولا يتكرر وان تكرر الوطء والمجلس بماوى لاتحاد الشبهة ويجب أرش بكاره ان كانت
 بكر أو اقتضاها أي أزالها ونحرم عليها ان كانت موطوءة الفرع والا فعلى الفرع فقط ولا تجب قيمتها
 ان لم تصر أم ولد لان القات على الفرع مجرد الحل وهو غير متقوم وصرح المصنف فيما سيأتي في فصل
 التفويض أنه لا يجب أرش البكاره على الاب حل وصرح الشويرى بوجوبه ولو تزوج رجل أمة
 أخيه فوطئها أبوها لم يهران مهر المالكها ومهر لزوجهما شرح الروض سم (قوله وان وطئ
 بطوعها) لوجود الشبهة فهي كالشركة فطأوعتها لا عبرة بها لوجود شبهة المحل بخلاف شبهة الفاعل فما
 لو اشتمت أمة بامة غيره ووطئ أمة الغير بظنها أمة فطأوعته حيث لا يجب المهر حل (قوله ان لم تصر
 به أم ولد) بان كان الاصل رقيقاً وكانت أم ولد للفرع أو لم تحبل منه (قوله والا) أي وان لم تأخر الانزال
 بان تقدم على تغييب الحشفة أو قارنه شيخنا (قوله فلا يجب) مهر أي ولا أرش بكاره حل وقوله لتقدم
 الانزال أي المستلزم لانتقال الملك الاصل قبيل العلق فالتغييب الحاصل بعده ليس في ملك الغير بل في
 ملكه فلم يوجب المهر وقوله على موجب أي المهر والموجب كسر الحليم هو تغييب الحشفة في ملك الغير
 وعبارة شرح مر لان وطأها وقع بعد ملكها أو مع انتقالها اليه كما يأتي لانه يملكها قبيل الاحبال ثم
 قال ومتى حكمنا بالانتقال أي انتقال ملكها للاب وجب الاستبراء قال حل ولو ادعى الاصل تقدم
 الانزال على تغييب الحشفة وأنكر الفرع فالظاهر قبول قول الفرع لان الاصل وجوب المهر بالوطء
 مالم يوجد مسقط والاصل عدمه ولان الغالب تأخر الانزال ثم رأيت حجج قال ويظهر أن القول قول
 الاب يمينه لأن الاصل العام براءة التهمة (قوله لاحد) أي لا عليه ولا عليها وان كان التعليل قاصراً حل
 (قوله لان له في مال فرعه شبهة الاعفاف) مقتضاه وجوب الحد على الرقيق وغير المعصوم لعدم وجوب
 الاعفاف لهم ثم رأيت الشهاب عميرة كتب على قوله لاحد أي ولو كان الأب رقيقاً وان كان التعليل
 قاصراً عن افادة ذلك حل ومثل الرقيق غير المعصوم وأجيب عنه بان المراد شأنه ذلك وبان الشبهة
 مدارها على الاصل وهي موجودة (قوله الذي هو) أي ثمرته وهي الوطء (قوله فوجب عليه المهر)
 تقر به على ما قبله غير ظاهر لأن التعليل انما ينتج انتفاء الحد ولا ينتج وجوب المهر بل رعا ينتج
 عدم وجوبه (قوله مطلقاً) أي سواء كان الاصل حراً أو رقيقاً لأن وطء الوالد لا يكون الاشبهة وولد
 الشبهة حراً سواء كانت أم ولد لفرعه أم لا حل (قوله ولو معسراً) ولو كافراً وهي والابن مسلمان وتصير
 مستولدة كافراً وتدخل في ملكه قهراً حل (قوله ان كان حراً) أي كله حل (قوله ويقدر انتقال
 الملك الخ) صريحه أنه لا ينتقل بالفعل وهو خلاف ما في مر وعبارته ويحصل ملكها قبيل العلق كما
 جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد اه ويدلله قول الشارح فيما بعد لا انتقال الملك (قوله فان كان غير
 حر) لم يقل فان كان رقيقاً ليشمل البعض (قوله لان غير الحر) أي الرقيق كله غير المكاتب حل (قوله)

لا يملك أو لا يثبت إيلاده لأمته فأمة فرعها أولى وأم الولد لا تقبل النقل وقولي (٣٩٩) ان كان حرام من زيادتي (وعليه) مع

المهر (قيمتها) لفرعه
اصير ورتها أم ولد له
(لا قيمة ولد) لا انتقال
الملك في أمه قبيل العلق
(و) حرم عليه (نكاحها)
أي أمة فرعها بقيد زونه
بقولي (ان كان حراما) لانها
لها في مال فرعها من شبهة
الاعقاف والنفقة وغيرهما
كالشركة بخلاف غير الحر
(لكن لو ملك) فرع
(زوجه أصله لم يفسخ)
نكاحه وان لم تحل له الأمة
حين الملك لانه يقتضي
الدوام لقوته ما لا يقتضي
الابتداء (وحرم) على
الشخص (نكاح أمة
مكاتبه) لما له في ماله
ورقبته من شبهة الملك
بتجهيزه نفسه (فان ملك
مكاتب زوجته سيده
انفسخ) النكاح كما لو
ملكها سيده بخلاف
نظيره في الفرع فان تعلق
السيد بمالك مكاتبه أشد
من تعلق الأصل بمالك
فرعه وبخلاف مالوم ملك
مكاتب بعض سيده حيث
لا يعتق عليه لان الملك قد
يجتمع مع البعضية بخلاف
النكاح والملك لا يجتمعان
(فصل) في نكاح الرقيق
(لا يضمن سيد اذنه في
نكاح عبده مهرا) لا
(مؤنة) وان شرط في اذنه

أولا يثبت إيلاده كالمكاتب) وكذا البعض لا ينفذ إيلاده لأمته فرعها على المعتمد وان نفذ إيلاده لأمته
نفسه كما يأتي التصريح به من المصنف في أمهات الاولاد ويفرق بان الأصل المبعوض لا يثبت له شبهة
الاعقاف بالنسبة لبعضه الرقيق فلا يلزم فرعها اعقافه وأما أمته فملكه تام عليها أقاده حل (قوله مع
المهر) أي ان وجب وقوله قيمتها أي يوم الاحبال شرح مر ويصدق في قدرها لانه الغارم برماوى
(قوله لا انتقال الملك إلخ) مقتضاه لزوم قيمة الولد فيما ذا كانت أم ولد للفرع أو كان الأب رقيقا لعدم
الانتقال في الأم فيهما وعبارة حل هذا واضح في الحر لأن الكلام فيه وأما الرقيق فعليه قيمة الولد
في ذمته بناء على ما تقدم من أنه ينعقد حر او هو المعتمد فان لم تصر أم ولد له بأن كانت مستولدة لابن
وجب قيمة الولد لعدم الانتقال المذكور اه وعبارة سل لا انتقال الملك قضيته أنه يلزمه القيمة اذا
كانت أم ولد للفرع أو كان الأب رقيقا وحيث حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء وعبارة مر لأنه يلزم
قيمة أمه وهو جزء منها فاندرج فيها ولأن قيمته انما يجب بعد انفصاله وذلك واقع في ملكه (قوله أي
أمة فرعها) ولو معسر الشبهة الاعقاف في الجملة شيخنا (قوله لملك إلخ) علة مقدمة على المعلول وهو قوله
كالشركة الواقع خبران (قوله لم يفسخ نكاحه) وينعقد ولده منها رقيقا ولا نظر للشبهة لأنه يطوؤها بجهة
النكاح فلا تصير مستولدة ولا يعتق الولد لأنه مملوك لأخيه حل (قوله وان لم تحل له الأمة) بان كان الأصل
حين ملك الفرع لزوجه موسرا أو تحت حرة شيخنا عزى وهي للرعد على من قال اذا لم تحل له
ينفسخ نكاحها (قوله بعض سيده) أي أصله أو فرعها حل (قوله 'يعتق عليه) أي على السيد أي
فلا يقال انه لما ملكه المكاتب كأن السيد ملكه فيعتق عليه (قوله قد يجتمع مع البعضية) كما اذا ملك
المكاتب أباه فانه لا يعتق عليه مر (قوله لا يجتمعان) أي فيما اذا اشترى المكاتب زوجة سيده فان
النكاح يفسخ لانه لو بقي لاجتماع الملك والنكاح لان السيد كأنه مالك للمالك مكاتبه

(فصل في نكاح الرقيق) أي متعلقات نكاحه ومنها التخلية لكسب المؤن ع ش والا
قال كلام على نكاحه تقدم في تزويج المحجور عليه وسواء كان الرقيق ذكرا أم أنثى فهو من اضافة
المصدر الى فاعله أو مفعوله (قوله لا يضمن سيد إلخ) المراد به هنا مالك الرقبة والمنفعة معا فان
اختلفا كموصى له بمنفعته اعتبر اذن مالك الرقبة في الاكساب النادرة واذن الموصى له في الاكساب
المعتادة ولا يدخل باذن أحدهما مال الآخر وظاهر هذا صحة نكاحه باذن أحدهما فراجع وقوله
باذنه الباء للسيببية متعلقة بضمن المنق والنفق متوجه للمقيد فقط على خلاف الغالب أي لا يكون
اذنه في النكاح سببا في ضمانه ما يجب به وليست الباء متعلقة بالنفق كما قيل لأنه لا يحسن أن يقال
انقضى الضمان بسبب الاذن ويصدق السيد في عدم الاذن ان أنكره اه قل على الجلال
(قوله لأنه لم يلتزمهما) علة لما قبل الغاية وقوله وضمان مالم يجب باطل علة لما قال في التحفة
بخلافه أي الضمان بعد العقد فانه يصح في المهر ان علمه لا النفقة الا فيما وجب منها قبل الضمان وعلمه
(قوله وهما مع) أنهما في ذمته في كسبه أي لان تعلقهما بكسبه فرع تعلقهما بذمته يصرف منهما
يشاء من المهر والنفقة لانهما دين في كسبه فيصرفه عما يشاء منهما كما اعتمد مر وع ش وقيل
تقدم النفقة لان الحاجة اليها ناجزة فان فضل عنها شيء صرف للمهر الحال حتى يفرغ فان لم يكن مهر حال
كان للسيد ولا يدخر لما يحل في المستقبل منه ولا للنفقة المستقبل وقيل بتقدم المهر الحال وحل على ما اذا
امتنعت من تسليمها لنفسها حتى تقبض جميع المهر حل وشرح مر والراجع من هذا كله تقديم
النفقة على المهر مالم تحبس نفسها حتى تقبض المهر الحال كما اعتمد الزيادة في درسه وعبارة شرح

ضمانا لانه لم يلتزمهما وضمان مالم يجب باطل وتعييري هنا وفيما يأتي بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة (وهما) مع أنهما في ذمته (في كسبه)

مر وكيفية تعاقبهما بالكسب ان ينظر في كسبه كل يوم فيؤدي منه النفقة لان الحاجة اليها حاجة ثم ان
 فضل منها شيء صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد (قوله لانهما من لوازم النكاح) علة المدعى
 في الحقيقة هي المقدمة الاخيرة كما سيقتصر عليها في قوله بعد ما أصل اللزوم فلما مر من ان اذنه له في
 النكاح اذن له في صرف مؤنه من كسبه واقتصر عليها مر أيضا الاولى علة لها أي للاخيرة
 والمتوسطة علة لعلية الاولى للاخيرة فكان المناسب تقديمها أي الاخيرة ويحتمل أن قوله لانهما من لوازم
 النكاح علة لكونهما في ذمته وقوله وكسب العبد أقرب إلخ علتان لكونهما في كسبه وأخر الثانية مع
 كونها أظهر في المقصود لدخول على المتن بقوله من كسبه الحادث تأمل والظاهر أن قوله وكسب العبد
 إلخ علة لما بعده أي لان كسب العبد إلخ والاقتصار على المقدمة الاخيرة فيما يأتي لا يدل على أنها هي العلة هنا
 لان ما سيأتي علة للزوم على السيد وما هنا علة لكونها في كسب العبد وعبرة شرح مر وهما في كسبه
 كذمته لانه بالاذن رضي بصرف كسبه فبهما (قوله الحادث) صفة لكسبه الاول والثاني وحده على
 ذلك الاختصار والافيا كسبه قبل السيد فلا بد من اذنه له في صرفه حل (قوله بعد وجوب دفعهما)
 حيث كان غير مأذون له في التجارة أما هو فيتعلقان بكسبه بغير أموال التجارة كالاختطاب ولو الحاصل
 قبل الاذن في النكاح كما سيأتي حل وس لوعبرة شرب بعد وجوب دفعهما بخلافه قبله وانظر حكم
 المعية (قوله الحال بالنكاح) فلها ان تطالب به وان لم يمكن خلافا في شرح الروض حل (قوله
 بخلاف كسبه قبله) أي ولو بعد الاذن وكان الاظهر أن يعمم هكذا ليظهر الايراد الذي أجاب عنه
 (قوله لعدم الموجب) أي حال حصول الكسب والا فالواجب حاصل كما هو الفرض (قوله مع أن
 الاذن) أي الاذن في صرفه المؤن من كسبه اللازم للاذن في النكاح لما تقدم أن الاذن في النكاح
 اذن له في صرف مؤنه من كسبه وقوله لم يتناوله أي لانه في ذلك الوقت لم يكن هناك مؤن حتى يصرف
 كسبه اليها أو أتى بقوله مع ان إلخ للثلاير دعليه المأذون له في التجارة فان اذنه له في النكاح اذن له في صرف
 مؤنه مما سمعه ولو قبل وجوب الدفع (قوله أولى من قوله بعد النكاح) لانه ير دعليه المفوضة فانه لا يجب
 فيها بعد النكاح وانما يجب بالفرض أو الوطاء وأيضا المؤن لا تجب الا بالتمكين اه شيخنا (قوله
 وفي مال تجارة) ولا ترتيب بينهما وبين الكسب فان لم ينف أحدهما كل من الآخر وقوله سواء حصل أي
 مال التجارة والرجح قبل وجوب الدفع أم بعده لان للعبد في ذلك نوع استقلال حيث يجوز له التصرف
 فيه بالبيع والشراء بخلاف كسبه ومثل ربح مال التجارة كسبه التي اكتسبها بغير أموال التجارة
 كالاختطاب والاحتشاش فيتعلق بها المهر والمؤنة وان اكتسبها قبل الاذن له في التجارة فيكون
 ما تقدم في قوله وهما في كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما مخصوصا بغير المأذون له في التجارة لضعف
 جانبه وقوة جانب المأذون له أما هو فيكون في كسبه ولو الحاصل قبل الاذن له في النكاح كما علمت وصرح
 به في شرح الروض حيث قاس كسبه على الربح والرجح لافرق فيه بين الحادث وغيره حل والذي في
 ع ش على م رأى كسبه الحاصل قبل الاذن في النكاح للسيد فلا يصرفه في المؤن وفي شرح م والتعميم
 في ربح التجارة بكونه قبل الاذن في النكاح أو بعده فيستفاد من مجموع صنيعه وصنيع ع ش عليه
 أن قياس الكسب على الربح الذي ارتكبه في شرح الروض انما هو في أن كلا منهما لا يتقيد بكونه
 بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي أن بينهما فارقا من حيث ان الربح لا فرق
 فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وأن الكسب لا بد أن يكون بعد الاذن ولو قبل النكاح فما فهمه
 حل من التسوية بينهما من كل وجه أخذنا بظاهر القياس الذي في شرح الروض غير ظاهر (قوله قبل
 وجوب الدفع) أي ولو قبل الاذن في النكاح شرح مر (قوله ولا مأذون له) أي في التجارة (قوله

المعتاد كاختطاب والنادر
 كسبه لانهما من لوازم النكاح
 وكسب العبد أقرب شيء
 يصرف اليهما والاذن له في
 النكاح اذن له في صرف
 مؤنه من كسبه الحادث
 (بعد وجوب دفعهما)
 وهو في مهر المفوضة بوطء
 أو فرض صحيح وفي مهر
 غيرها الحال بالنكاح
 والمؤجل بالحلول وفي غير
 المهر بالتمكين كما يأتي في
 محله بخلاف كسبه قبله لعدم
 الموجب مع ان الاذن لم
 يتناوله وفارق ضمانه حيث
 اعتبر فيه كسبه الحادث
 بعد الاذن فيه وان لم يوجد
 المأذون فيه وهو الضمان
 لان المضمون ثم ثابت حالة
 الاذن بخلافه هنا وتعيير
 بذلك أولى من قوله بعد
 النكاح (وفي مال تجارة
 اذن له فيها) ربحا ورأس مال
 لان ذلك دين لزمه بعقد
 مأذون فيه كدين التجارة
 سواء أحصل قبل وجوب
 الدفع أم بعده (ثم) ان لم
 يكن مكتسبا ولا مأذونا له فلهما

(في ذمته) فقط (كرأى)
 على مقدر له (ومهر)
 وجب (بوطه) منه (برضا)
 مالكة أمرها في نكاح
 فاسد لم يأذن فيه) سيده
 فانهما يكونان في ذمته فقط
 كالقرض للزوم ذلك برضا
 مستحقه وقولي كراءى على
 مقدر برضا مالكة
 أمرها ولم يأذن فيه من
 زيادتي وخرج بالقيد الثاني
 المكره والنائمة والصغيرة
 والمجنونة والامة والمهجورة
 بسفه فيتعلق المهر فيها
 برقبته وبالثلث مالواذن
 له سيده في نكاح فاسد
 فيتعلق بكسبه ومال تجارته
 كما لو نكح باذنه نكاحا
 صحيحا بمسمى فاسد
 وظاهر أن رضا سيده الامة
 كرضا مالكة أمرها (وعله
 تخليته) حضرا وعليه
 اقصر الاصل وسفرا
 (ليلا) من وقت العادة
 (لتمتع) لانه محمله
 (ويستخدمه نهارا ان
 تحملا) أي المهر والمؤنة
 (والاخلاء لكسبهما) أو
 دفع الاقل منهما ومن أجرة
 مثل لمدة عدم التخلية
 أما أصل الزوم فلما صرحت
 أن اذنه في النكاح اذن
 له في صرف مؤنه من كسبه

في ذمته) فيطالب بهما بعد عتقه س ل ولها الفسخ ان جهلت حاله برماوى (قوله للزوم ذلك برضا
 مستحقه) أى مع عدم الاذن فيه فالعلة ناقصة فلا يرد ما تقدم من أنه يتعلق بذمته وكسبه لوجود اذن
 السيد وهو بيان لجامع القياس الذي ذكره بقوله كالقرض فاندفع ما يقال الاولى أن يقول وللزوم
 ذلك لانه علة ثانية وقوله فيتعلق برقبته وقوله فيتعلق بكسبه ومال تجارته مع قوله قبل فانهما يكونان في
 ذمته فقط أشار بهذه العبارات الثلاث الى القاعدة السابقة في باب معاملة الرقيق وعبرة حل هناك
 القاعدة أن مالزمه برضاه مستحقه ولم يأذن فيه السيد يتعلق بذمته فقط وان أذن فيه السيد يتعلق بذمته
 وكسبه وما يدر منه المال أصلا ويرى بحال لم يرض مستحقه كغصب تعاقب برة بته فقط اذن فيه السيد
 أم لا (قوله بالقيد الثاني) هو قوله برضا مالكة أمرها في نكاح فاسد وقوله وبالثلث وهو قوله لم يأذن
 فيه اه شورى جعل قوله في نكاح فاسد جزءا من القيد الثاني لا مستقلا بدله عليه عدم الاخراج به
 لكن قول الشارح وبالثلث مالواذن الخ يقتضى أنه جزء من الثالث وأما القيد الاول وهو قوله بوطه
 منه فلم يحترز عنه لانه جعله جنسا لوجوب المهر اه شيخنا عزى وقرر مرة أخرى أنه خرج به ما اذا
 علت عليه ثم جزم بأن قوله منه لبيان الواقع ذكرنا كيدا كقوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه (قوله
 والامة) أى بغير رضا سيدها كما يدل عليه قوله وظاهر الخ (قوله مالواذن له سيده في نكاح فاسد) أى
 بخصوصه بخلاف مالواطلاق لانصرافه للصحيح شرح م أى فلم يتناول الفاسد فاذا نكح نكاحا
 فاسدا كان غير مأذون فيه فيتعلق واجبه بالذمة وحدها (قوله بمسمى فاسد) ليس بقيد وانما قيد به
 ليحسن التشبيه (قوله ويستخدمه) مستأنف أو معطوف على قوله وعليه تخليته وليس معطوفا على
 تخليته بأن يكون منصوبا بتقدير أن على حد * وليس عبادة وتقرع عيني * لانه يقتضى ان
 استخدامه نهارا واجب على السيد (قوله ان تحملا) أى وكان موسرا وان لم يعلم قدرهما س ل
 أو أداهما ولومعسرا م وفي شرح المنهاج لسم قال بعضهم وجب ما سبق في عيب كسوب أما
 العاجز عن الكسب جملة فالظاهر أن للسيد السفر به واستخدامه حضرا من غير التزام شيء وأقره
 الشهاب م ر ع ش وفي حاشية سم لعل هذا كله في غير القسم الاخير وهو من ليس مأذونا ولا
 مكتسبا أما هو فكل من المسافرة به ومن استخدامه لا يفوت شيئا فكيف يشترط التحمل ويلزم
 الاقل المذكور ان بل لعله أيضا في غير المأذون الذي معه من مال التجارة ورجمها يوفى بالمهر والنفقة
 لانهما يتعلقان بذلك وفيه وفاء بهما فلا داعي الى اشتراط التحمل ولا الى لزوم الاقل المذكورين
 فليتأمل (قوله والاخلاء) لاحتاله حقوق النكاح على كسبه م فوجب التخلية له وحيث نهل
 له أن يؤجر نفسه بغير اذن سيده أو لانه قد يرد السفر به نقل عن شيخنا ان له ذلك لكن يوما يوم
 والمسئلة في متن الروض أن له أن يؤجر نفسه وظاهره ولومدة طويلة وجعلها في شرح الروض مقيدة على
 صحة بيع المؤجر ولا يخفى صحة بيع المؤجر مطلقا قلت المدة أطاات حرر اه حل حررنا فوجدنا في شرح
 البهجة الجواز مطلقا يمنع السيد عنه مدة الاجارة قل على الجلال (قوله الاقل منهما) أى من
 كل المهر الحال والنفقة فان لم يكن مهر أو كان المهر وهو مؤجل فالأقل من الاجرة والنفقة شرح م
 أى نفقة مدة عدم التخلية فاذا استخدمه نهرا مثلا وكانت أجرة مثله ذلك الشهر عشرين قرشا
 وكان المهر عشرين أيضا وكانت نفقة كل يوم عشرة أنصاف فجموعهما أكثر فتلزمه أجرة المثل فان
 لم يكن مهر أو كان وهو مؤجل نظرنا بين النفقة فقط وأجرة المثل شيخنا (قوله لمدة عدم التخلية)
 أى المدة التي حقه أن يستخدمه فيها لاجيع المدة التي استخدمه فيها أو حقه فيها حل فلو استخدمه
 ليلا ونهارا لم يلزمه في مقابلة الليل شيء م (قوله أما أصل الزوم الخ) أقابيه أن قوله أو دفع الاقل الخ

فأذا فوته طوب بهامن
سائر أمواله كافي بيع الجاني
حيث صح حياء وأولى وأما
لزوم الأقل فكافي فداء
الجاني بأقل الأمرين من
قيمتة وأرض الجناية ولان
أجرته ان زادت كان له أخذ
الزيادة أو نقصت لم يلزمه
الانعام وقيل يلزمه وان
زاد على أجرة المثل بخلاف
مالواستخدامه أو حبسه
أجنبي لا يلزمه الأجرة المثل
اتفاقا اذ لم يوجد منه الا
تقويت منفعة والسيد
سبق منه الاذن المقتضى
لاتزام ماوجب في الكسب
وما ذكر من التخلية ايا
والاستخدام نهارا جرى
على الغالب فلو كان معاش
السيد ليلا كحراسة كان
الامر بالعكس قاله الماوردي
وقولي أو دفع أعم إذ كره
لتقييده له بالاستخدام
(وله سفر به وبأتمته الزوجة)
وان فوت التمتع لانه مالك
الرقبة فيقدم حقه نعم ان
كان أحدهما مريها أو
مستأجرا أو مكاتباً لم يسافر
به (ولزوجها صحبتها) في
السفر ليمتع به ليلا وليس
لسيدها منعه من السفر
ولا الزامه به لينفق عليها
(وليسيد غير مكاتبه
استخدامها) ولو بنائبه
(نهارا ويسلمها الزوج ليلا)

تضمن دعوى بين أصل لزوم الدفع وكون المدفوع لأقل فعمل الأولى بقوله أما أصل الخ وعمال الثانية بقوله
وأما لزوم الخ وقوله دعوى بين بالياء لان مفردة دعوى لا دعوة قايت ألفه ياء في التثنية كما قال ابن مالك
* آخره مصور ثنى اجعلها * (قوله فأذا فوته) أي الكسب (قوله كافي بيع الجاني) بجماع المنع مما
يستحقه (قوله حيث صح حياء) أي على قول ضعيف بان اعنه سيده قبل اختيار الفداء فلما فوته على
الجاني عليه طوب بارش الجناية من سائر أمواله وهذا أولى من قول من حيث صح حياء بان اختار السيد
الفداء (قوله وأولى) أي لحصول اذن السيد هذا فإذا لزمه أرش الجناية مع عدم الاذن فيها فلزومه مؤن
النكاح مع الاذن فيه أولى وقوله فكافي فداء الجاني كان عليه أن يقول وأولى أيضا للتعليل المذكور
ويمكن أن يكون حذف من الثاني لدلالة الاول سل (قوله وقيل يلزمه) ضعيف وهو مقابل لقوله
أو دفع الأقل الخ وقوله بخلاف مالواستخدامه الخ راجع للقول الضعيف يرد عليه
مالواستخدامه الخ أو حبسه أجنبي فانه لا يلزمه الا الأجرة سواء كانت قدر مهر المثل والمؤنة أم أقل منهما
أم أن يزيد منهما ما فيحتاج للفرق بين استخدام السيد له حيث يلزمه بسببه المهر والمؤنة وان زاد على أجرته
وبين استخدام الاجنبي له حيث لا يلزمه الا الأجرة وان نقصت عن المهر والمؤنة وقوله الاتقويت منفعة
أي فيلزمه قيمتها وهي الأجرة وان كانت أقل من المهر والمؤنة (قوله اتفاقا) أي لا ما زاد عليها فقوله
ماوجب في الكسب أي ولو زاد على أجرة المثل فهذا الفرق على هذا القيل حل (قوله في الكسب)
متعلق بقوله لاتزام وقوله ماوجب أي الذي وجب وهو المهر والمؤنة فلما فوت الكسب لزمه ما يؤدي
منه وهو المهر والمؤنة اه (قوله لتقييده له بالاستخدام) لان حبسه عن كسبه بغير استخدام
كاستخدامه ولو كان لا يحسن صنعة ولا يقدر على اكتساب كرم وحبسه لا يلزمه شيء لانه لا منفعة له
حل (قوله وله) أي للسيد سفر به أي ان تحمل ما مرس ل (قوله وبأتمته) أي أمة السيد وان لزم عليه
الخلوة به الا انها لا تحرم مر خلافا لما في شرح الروض حل بخلاف الزوج لا يجوز له المسافرة بها
منفردا بغير اذن السيد لما فيه من الخيولة لقوية بينها وبين سيدها شرح مر (قوله لانه مالك
الرقبة) الاولى أن يقول لان الزوج لا يملك المنفعة ليحصل الفرق بينهما وبين المستأجر حيث يقدم على
مالك المين حل (قوله لم يسافر به) أي بغير رضا الكثير والمرتهن والمكاتب شرح مر (قوله
ولزوجها صحبتها في السفر) فلو سلمها له ليلا ونهارا وجبت نفقتها عليه وان لم يسافر الزوج فله استرداد
مهره ان لم يكن دخل بها ان سلمه ظانا وجوب تسليمه عليه قبل الدخول حل فان تبرع به لم يسترد كافي
نظائر شرح مر (قوله لينفق عليها) ينبغي اسقاطه لانه يشعر بان لها عليه النفقة اذا سافر وليس
كذلك سل وعبرة حج ولزوج تركها وصحبته بالتمتع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم
التمكين التام وإيهام كلام الشارح وجوبها يحتمل على ما اذا سلمت له تسليما تاما (قوله غير مكاتبه) أي
كتابة صحيحة أما هي فليس له استخدامهما لانها مالكة لامرهما ويسلمها للزوج ليلا ونهارا الا اذا
فوت عليها تحصيل النجوم والافلا يدمنعهما من النهار أي ومنعهما من ذلك طريق تحصيلها النجوم
فلا يقاها لا يجب عليها أن تحصل النجوم حتى يمنعها من الزوج نهارا لتكسب النجوم وحاصل
الجواب أنه لا يكلفها الا اكتساب الا أن المنع من تسليمها نهارا بما يؤدي الى ذلك اه حل وشمل
كلام المصنف المبعضة فهي كالقنة أي اذا لم يكن مهايأة والافهي في نوبة نفسها كالخربة في نوبة السيد
كالقنة اه زى (قوله ولو بنائبه) عبارة شرح مر بنفسه أو بنائبه أما هو فلا نه يحل له نظر ما عدا ما بين
السرة والركبة والخلوة بها وأما نائبه الاجنبي فلا نه لا يلزم من الاستخدام نظرا ولا خلوة اه على أنه
لا يلزم أن يكون النائب ذكرا ع ش (قوله ويسلمها للزوجها) مستأنف وليس معطوفا على استخدامهما

من ومدة لأنه يملك، نفعتي استخدامهما والتمتع بها وقد نقل الثانية للزوج فتبقى له الأخرى يستوفيهما في التماردون الليل لأنه محل الاستراحة والتمتع (ولامؤنة عليه) أي على زوجها (إذا) أي حين استخدامهما بالانتفاء التمكن (٤٠٣) التام (ولا يلزمه أن يخلو بها بيت

بدار سيدها) أخلا له لان الحياء والرواة يمنعانه من دخول داره فلامؤنة عليه ولتقييد بغير المكتبة من زيادتي (ولو قتل أمتة أو قتلت نفسها قبل وطء) فيهما (سقط مهرها) الواجب له لتفويته محل قبل تسليمه وتفويتها كتفويته بخلاف ما لو قتلها زوجها أو أجنبي أو قتلها زوجها أو أجنبي أو ماتا ولو قبل وطء فلا يسقط المهر وفارق حكم قتلها نفسها بحكم قتل الامامة نفسها قبل الوطء بابها كالمساهمة للزوج بالعقد اذ لا منعها من السفر بخلاف الامة (ولو باعها) قبل وطء أو بعده (فالمر) المسمى أو بدله ان كان فاسدا بعد الوطء (أو نصفه) بفرقة قبله (له) كما لو لم يبعها ولا به وجب بالعقد الواقع في ملكه (ان وجب في ملكه) من زيادتي فان وجب في ملك المشتري فهو له بان كان النكاح تفويضا أو فاسدا ووقع الوطء فيهما أو الفرض أو الموت في الاول بعد البيع (ولو زوج أمتة عبده) بقيد زنته بقولي (ولا كتابة فلامهر) لانه لا يثبت له

بان تقدر قبله أن لانه يقتضي أن التسليم جائز للسيد مع انه واجب عليه (قوله من وقت العادة) ولو اختلف غرض الزوج والسيد وسمى الزوج لان السيد ورط نفسه بتزويجها حل (قوله حين استخدامهما) فقيته انه انما يسقط من الكسوة ما يقابل الذي استخدمها فيه فقط وقياس ما في المنسوز أن تسقط كسوة الفصل باستخدام بعضه ولو يوما وان نفقة اليوم تسقط باستخدام بعضه على ما يأتي في نشوز بعض اليوم ع ش على م (قوله ولا يلزمه أن يخلو بها) فلو فعل ذلك أي الاختلاء به في بيت السيد أو غيره فلا نفقة عليه شرح م أي حيث استخدمها السيد والاوجب عليه لتسليمها ليليل ونه راع ش على م (قوله بيت بدار سيدها) أو بجوارده وذ كرحج أر ظاهر كلامهم انه لو عين له بيتا له ولو بعيدا عنه لا يلزمه حاجته لافيته من المنة حل وفي ع ش على م قوله لان الحياء المحل قضيته أنه لو عين السيد يتناججوا به مستقلا وجب على الزوج السكنى فيه لا تنفقاء ما عطل به من أن المرواة والحياء المحل ولعله غير مراد (قوله لان الحياء والمرأة) فلو كان الزوج ولدا لسيد هاولة ولاية اسكانه لسفه أو مردودة مع الخوف عليه لو انفرد كان للسيد ذلك لا تنفقاء المعنى المذكور حل (قوله ولو قتل أمتة) ولو مع مشاركة أجنبي أي عمدا أو خطأ أو شبه عمدا وتسبب في ذلك بن وقعت في بحر حفرة اعدوا نا حل (قوله أوقات نفسها) ولو مع مشاركة أجنبي وكذا لو قتل الزوج أو قتل سيدة ها أوقات الحرية زوجها والحالة هذه أي قبل الوطء وظاهره وان كان قتلها له بحق حل ودخل في الامة المبدعة وهو الذي اعتمده م وقال زى ونخ ط يسقط ما يقابل الرق فقط قل على الجلال (قوله أو ماتا) أي الحرية والامة (قوله ولو قبل وطء) راجع للصور السبع قبله لان قوله أو ماتا فيه صورتان أي سواء كانت الصور السبع قبل الوطء أو بعده فالخاصل ان في كلامه أربع عشرة صورة يضم اليها صورتان خارجتان بقوله قبل وطء ويزاد عليهما ثلاث صور خارجة بقول زى وحل وكذا لو قتل الزوج أو قتل سيدة ها أو قتل الحرية زوجها قبل وطء في الجميع فالخاصل أن الصور التي لا يسقط المهر فيها تسعة عشر (قوله بعد الوطء) متعلق بقوله باعها (قوله فان وجب في ملك المشتري) أو بعد عتقها ويكون لما شو برى وعبارة م ولو أعتقها فلها ما ذ كرم المشتري ولعتقها ما لا باع (قوله بعد البيع) راجع للجميع أي وكذا بعد العتق (قوله ولو زوج أمتة عبده الخ) والظاهر أن المبيع بالنسبة الى بهضة الحر كالحرف فيجب بقسطه ولم أر فيه نقلا اه قوت اه زى

كتاب الصداق

وجعه في القلة أصدقة وفي الكثرة صدق بضمين قال ابن مالك

لا سم مذ كر رباعى بمد ثالث افعلة عنه م المرد

وقال أيضا وفعل لا سم رباعى بمد قدز يد قبل لام اعلا لا فقد

وهو مشتق من الصدق بفتح الصاد اسم للسيد الصاب بفتح الصاد فكأنه أشد الاعواض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي زى وقيل بكسر ها كما يدل عليه قول الشارح لا شعاره بصدق رغبة الخ (قوله هو) أي شرعا (قوله ما وجب بنكاح) ومعناه لغة المسمى قال في المختار يقل أصدق المرأة اذا سمى لها صداقا فيكون المعنى الشرعى أعظم من اللغوى عكس القاعدة على القول الاول في المعنى الشرعى وأما على الثاني فساو له (قوله أو وطء) أي في المفوضة أو الشبهة ومنها النكاح

على عبده دين فلا حاجة الى تسميته بخلاف ما لو كان ثم كتابة فيهما أو في أحدهما اذ المكاتب كالأجنبي

هو بفتح الصاد ويجوز كسر ها ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قوله الصاب بفتح الصاد صوابه يضمها كافي كتب اللغة اه

الفاقد وقوله كإرضاع أي إرضاع الكبير من زوجته للصغير أو إرضاع أمه زوجته الصغيرة وقوله قهر أي على الزوج وبجبه له نصف المهر على الرضعة المفقودة للصغيرة عليه وقوله سابقا ماوجب أي كلاً أو بعضاً بخلاف ما إذا كان بإمر الزوج فلا شيء له على الرضعة كما سبأني في قوله وله على الرضعة أن لم يأذن في إرضاعها نصف مهر المثل (قوله ورجوع شهود الخ) ظاهره أنه مثال للتفويت وفيه نظر لأن المفقوت للبضع إنما هو الشهادة فالظاهر أن الواجب على أو فيكون معطوفاً على تفويت بضع تأمل والمراد شهود الطلاق حل أي وحكم الحاكم بالفرقة ثم رجعوا عن الشهادة فإن الزوج يرجع عليهم بالمهر شيخنا (قوله سمي) أي ماوجب بذلك أي بالصداق وقوله لأشعاره أي الصداق (قوله الذي هو) أي النكاح (قوله ويقال له أيضاً مهر وغيره) ونظم بعضهم أسماؤه فقال

صداق ومهر نحلة وفريضة * حياء وأجر ثم عقر علائق زى
أي والعلائق جمع عايقة بفتح العين وكسر اللام وهو أحد أسماء الصداق وزاد بعضهم وطول نكاح ثم خرس تمامها * ففرد وعشر عد ذلك موافق

والخرس بضم الخاء المجمة وسكون الراء قال تعالى وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً هـ شرح الروض وقال تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً أو يقال فيه صدقة بفتح أوله وتثنية ثانية وبضم أوله أو فتحه مع اسكان ثانية فيهما ما بضمهما وجمع صدقات قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من الله تعالى من غير مقابل لأنها تستمتع به أكثر من استمتاعه بها لكون شهوتها أكثر من شهوته اه شوري (قوله بنبره) أي بغير ما ذكر من التسمية (قوله وآتوا النساء) الضمير للزوج وقيل للزوايا لأنهم كانوا يملكون الصداق في الجاهلية شوري (قوله لم ير بد التزوج) سببه كافي البخاري عن سهل قال جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أني رهبت نفسي إليك فسكت فقال رجل يا رسول الله زوجنها إن لم يكن لك بها حاجة فقال هل عندك شيء تصدقها إياه فقال ما عندي إلا زاري فقال إن أعطيتها إياه جلست ولا زارك فالتمس شيئاً قال لا أجد شيئاً قال التمس ولو خاتماً من حديد أي اطلب شيئاً من الناس تجعله صداقاً ولو كان ما تلمسه خاتماً من حديد قال لا أجد قال فهل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا قال قد تزوجنا كلها بما معك من القرآن برماوى فظهر أن مريد التزوج هو الزوج فكان الأولى للشارح أن يقول لم ير بد التزوج لأن مريد التزوج هو الولي إلا أن يقال المعنى لم ير بد تزويج النبي له كما دل عليه القصة المذكورة (قوله سن ذكره في العقد) وسن أن لا ينقص عن عشرة دراهم خالصه لأن أبا حنيفة لا يجوز أقل منها وترك المقالة فيه وأن لا يزيد على خمسمائة درهم فضة أصدقة بنانه وأزواجه صلى الله عليه وسلم سوى أم حبيبة شرح مـ لان صداقها كان أربع مائة دينار وكانت من عند النجاشي إكراماً له صلى الله عليه وسلم حين تزوجها (قوله لم يخل نكاحاً عنه) دليل لسن الذي ذكره وأما الواهبة نفسها فلم يوقع لها نكاحاً فضلاً عن كونه سمي المهر اه رشيدى على مـ أو يقال لم يخل نكاحاً أي لغيره فلا ينافي أنه أخلاه اه تأمل (قوله ولثلاثه) دليل للكرهية أي وذلك ينافي الخصوصية حل (قوله وقد يجب) ولا يبطل النكاح عند ترك التسمية اه سم (قوله غير جائزة التصرف) أي أو علو كة لغير جائزة التصرف أي وقد سمي لها أكثر من مهر المثل أو كان محجوراً عليه ورضيت رشيدة بدون مهر المثل فإنه يجب التسمية حينئذ حل (قوله كونه ثمناً) فيه حذف الكون مع اسمه وهو جائز وفيه عمل المصدر محذوفاً إلا أن يقال حذف بعد عمله (قوله صح كونه صداقاً) أي في الجملة فلا يرد ما لوجه رتبة العبد صداقاً لزوجته

مهر كإرضاع ورجوع شهود سمي بذلك لأشعاره بصدق رغبة بأذله في النكاح الذي هو الإله في إيجابه ويقال له أيضاً مهر وغيره كما بينته في شرح الروض وغيره وقيل الصداق ماوجب بتسميته في العقد والمهر ماوجب بغيره والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله صلى الله عليه وسلم لم ير بد التزوج التمس ولو خاتماً من حديد رواه الشيخان (سن ذكره في العقد ذكره أخلاؤه عنه) أي عن ذكره لأنه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحاً عنه ولثلاثه يشبهه نكاح الواهبة نفسها صلى الله عليه وسلم نعم لوزوج عبده أمته ولا كتابة لم يسن ذكره إذا فائدة فيه وقد يجب لعارض كان كانت المرأة غير جائزة التصرف وذكر كراهة الإخلاء من زيادتي (وما صح) كونه (ثمنا صح) كونه (صداقاً)

الحرية حيث لا يصح بل يبطل النكاح لما بينهما من التضاد ولا جعل الاب أم الولد صداقاله بان يطاء أمة
 بشبهة فيأتي منها بولد ثم يشتري بها فلا يصح أن يجعلها صداقالها هذا الولد للدور لاقتضائه دخوله في ملكه
 فإذا دخلت في ملكه عتقت عليه وإذا عتقت عليه لم يصح جعلها صداقا وما أدى وجوده إلى عدمه باطل
 من أصله فليس المراد بأم الولد من تعتق بموت سيدها فيجب مهر المثل ولا عتق وكذلك لا يصح جعل
 أحد أبوي الصغيرة صداقا لما عتقه عليها فليس فيه صاحبة لها فيجب لها مهر المثل لفساد المسمى
 وكذلك لا يصح جعل ثوب لا يملك غيره صداقا مع أن كلا يصح جعله ثمنالا إن هذه يصح اصداقها في الجلة
 والمنع في ذلك لعارض وهو أنه يلزم من ثبوت الصداق رفعه ونأزغ شيئا في إيراد الثوب حيث قال
 واستثناء ما لو جعل ثوبا لا يملك غيره صداقا لتعاقى حق الله تعالى به من وجوب ستر العورة به غير صحيح
 لأنه إن تميز السر به امتنع ببيعها وصداقه والأصح كل منهما وعلى اعتبار المفهوم صحة اصداقها ما لمزما
 أولزم قنهما من قودمع عدم صحة بيعه فقول بعضهم أن هذا لا يرد إلا لو قال وما لا يصح جعله ثمنالا يصح جعله
 صداقا فيه نظر ولو تزوج أمة مشتركة لا بد أن يكون ما يخص كل واحد من صداقها قل متمول فأكثر
 فإن خص كل واحد أقل من أقل متمول لم يصح النكاح كما ذكره حجج وهل الثمن مثله في البيع حرر
 حل وزى (قوله وإن قل) فلو طلق قبل الدخول وكان الصداق أقل متمول وجب لها نصف مهر المثل
 سل (قوله لكونه) أي الصداق فهو دالة لقوله صح الخ (قوله بما لا يتمول) أي لا بعد ما لا عرفا وان
 عد بضميمته إلى غيره وعبرة الشورى قوله بما لا يتمول أي من المال كما أشار إليه الشارح بقوله كنواة
 وحينئذ فلا بد من قوله ولا يقابل بمتمول لأخراج نحو ما يستحقه من القصاص فإنه يصح جعله صداقا لكونه
 يقابل بمتمول وهو الدية وأشار إليه بقوله وترك شفعة بان اشترت حصة شريك في الدار فجعل ترك الشفعة
 صداقا لها وبه تعلم ما في الحاشية انتهى فالثالثان الأولان لا يتمول والاخيران لا يقابل بمتمول
 (قوله فسدت التسمية) أي وجب مهر المثل (قوله ضمان عقد) أي يضمن بالمقابل وهو مهر المثل هنا
 مر وفيه أن المقابل البضع الآن يقال يضمن بالمقابل أو بدله لتعذر ضمان البضع بان يرد له ما للزوم
 عقد النكاح والانفساخ إنما ورد على عقد الصداق (قوله لضمان بد) وهو ضمان المثل بالمثل والمتقوم
 بالقيمة مر (قوله وإن طالبته بالتسليم) غاية في قوله لضمان بدله دفع ما يتوهم أنها ان طالبته بالتسليم
 فامتنع بصير غاصبا فيضمن ضمان بد (قوله كالمبيع بيد البائع) المناسب كالثمن بيد المشتري لأن الزوج
 بمنزلة المشتري والزوج بمنزلة البائع كإسائي في كلامه عند قوله ولما حبس نفسها الخ (قوله فليس
 لزوجة الخ) انظر وجه نفر بعه على ضمان العقد أقول وجه دخوله في قول المصنف ولا يصح تصرفه فيما
 لم يقبض وضمن بعقد لضعف الملك حينئذ (قوله ولا غيره) مما هو في معناه كالرهن والهبة والكتابة
 والأجارة ويصح هنا التصرف الذي يصح في المبيع قبل قبضه كالوصية والتقابل في العين التي جعلها
 صداقا والاياد والتدبير والتزويج والوقف والقسمة وإباحة الطعام للفقراء إذا كان اصداقه جزا
 اه وأشار لبعضه حل هنا وبعضه مأخوذ من قول الشارح في باب المبيع قبل قبضه من ضمان
 بائه (قوله بعه) أي المعين (قوله ولو تلفت الخ) حاصله أن الصور ثمانية أربعة في التلف وهي تلفها
 بآفة واتلاف الزوج واتلاف الزوجة واتلاف أجنبي ومثلها في التعيب فيفسخ في صورتين
 وتكون قابضة لحقها في صورة وتخير في أربعة صورة في التلف وهي اتلاف الأجنبي وثلاثة في
 التعيب ولا تخير في صورة وهي ما إذا كان التعيب بها (قوله وجب مهر مثل) أي لأنه مضمون
 ضمان عقد قال حل وهل المراد مهر مثلها عند العقد أو الآن الظاهر الأول (فرع) لو عقد
 بنقد فأبطله السلطان أو نقضت المعاملة به أو زادت وجب ما وقع العقد به زاد سعره أو نقص ولو

وان قل لكونه عوضا فان
 عقد بما لا يتمول ولا يقابل
 يتمول كنواة وحصة
 وترك شفعة وحده قد
 فسدت التسمية لخروجه
 عن العوضية (ولو أصدق
 عينا فهي من ضمانه قبل
 قبضها ضمان عقد) لضمان
 يدوان طالبته بالتسليم
 فامتنع كالمبيع بيد البائع
 (فليس لزوجة) قبل قبضها
 (تصرف فيها) يبيع ولا
 غيره وتعييرى بذلك أولى
 من قوله بعه (ولو تلفت
 بيده) بآفة سبوية (أو
 أتلها هو وجب مهر مثل)

لأنفساخ عقد الصداق بالتلف (أو) تلفها (هي) وهي رشيدة (فقابضة) لحقها (أو) تلفها (أجنبي) يضمن بالتلف (أو) تعيبت لاجلها (أي لا تعييبها كعبد عمى أو نسي (٤٠٦) حرفة (تخبرت) بين فسخ الصداق وإجازته كافي البيع في جميع ذلك (فإن فسخته

(ف) لها (مهر مثل) على الزوج ويرجع هو على الأجنبي في صورته بالبدل (والا) أي وإن لم تفسخه (غرمت الأجنبي) في صورته بالبدل وليس لها مطلبة الزوج (ولأنني لها في تعييبها) بقيد زده بقولي (بغيره) أي بغير الأجنبي كما إذا رضى المشتري بعيب المبيع وخرج بزيادتي لاجلها ولو تعيبت بها فلا تخير كافي البيع (أو) أصدق (عينين) هو عام من قوله عديين (فتلفت واحده) منهم باقية أو بالتلف الزوج (قبل قبضها انفسخ) عقد الصداق (فيها) لافي الباقية عملاً بتفريق الصفقة (وتخبرت) فإن فسخت (ف) لها (مهر مثل والا) لها مع الباقية (حصة) التالف منه (أي من مهر المثل وإن تلفتها الزوجة فقابضة لقسطها أو أجنبي تخبرت كما علمنا من (ولا يضمن) الزوج (منافع) فائتة يده ولو باستيفائه) لها بر كوب أو غيره (أو امتناعه من تسليم) للصداق (بعد طلب) له من له الطالب كمنظيره في المبيع (ولها حبس نفسها لتقبض غير

عز وجوده فإن فقد فإن كان له مثل وجب والا فقيمته ببلد العقد وقت المطالبة حل ومهر وقوله والا فقيمته ببلد العقد ينبغي أن يبين معنى هذا الكلام فإنه إن كان الصداق معيناً في العقد فلا معنى لفقدته إلا تلفه والمعين إذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كسبياً في قوله فلو تلف في يده وجب مهر مثل وإن كان في الذمة لم يضر فقد لا يقطع نوعه إذا تلف لا يتصور إلا للمعين وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل سم على حج ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني ويراد مثله من جنسه ووجب معه قيمة الصنعة مثلاً إذا كان المسمى فلو سافر فقدت يجب مثلاً لها ما وقيمة صنعتها أو باختيار الأول لكن بناء على أن المدق مضمون ضمان يدعش عليه (قوله لأنفساخ عقد الصداق بالتلف) ويقدر انتقاله إلى ملك الزوج قبيل التلف حتى لو كان عبد الزم مؤن تجهيزه زى (قوله وهي رشيدة) بخلاف السفينة فإنها لا تكون قالة لحقها لكن تضمها بالبدل حل ويلزم لها مهر المثل ع ش وقد يتقاصان (قوله فقابضة لحقها) حيث لم يكن اتلافها ناشئاً عن صيال والا فلا تكون قابضة وبخلاف القتل قصاصاً فإنه كالتلف باقية حل (قوله أو أجنبي) أي يضمن بالتلف مخرج الحربى والقائل قوداً فإنه كالتلف باقية كما قاله الذوري (قوله تخبرت) أي فوراً ع ش (قوله البدل) أي كلاً فيما إذا تلفها أو بعضا هو الارش اذا عييبها (قوله في تعييبها) الانسب بقوله أو تعيبت أن يقول تعييبها فلتحرر النسخة الصحيحة وعلى ما هنا فهو مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل أي تعييب أحد اياها شوري (قوله بغيره) أي بغير الأجنبي أما به فلها عليه الارش شوري (قوله وخرج بزيادتي) الأولى تقديمه عند قوله تخبرت (قوله وتخبرت) وسكت عن صور التعيب الأربعة وقياس ما تقدم أن يقال أنها تخير في ثلاثة تعييبها بنفسها وتعيب الزوج وتعيب الأجنبي فإن فسخته فذلك وإن أجازت أخذت العينين من غير أرش في تعيب الزوج والتعيب بالنفس ومع أرش الناقصة في صورة تعيب الأجنبي أي تأخذ الارش منه وأما الصور الأربعة وهي ما إذا كان التعيب من الزوجة نفسها فلا خيار لها ولا أرش فلو قال أو تلفها أجنبي أو تعيبت لاجلها تخبرت لو في المراد (قوله أي من مهر المثل) أي باعتبار القيمة وانظر هل التقويم معتبر بيوم التلف أو بوقت العقد شوري واعتبار القيمة واضح في العقدين ونحوهما المثل كقفيزي برتلف أحد هما فالقياس اعتبار المقدار لا القيمة ع ش (قوله ولا يضمن منافع) شمل ذلك ما لو أصدقها أمة ووطئها بشبهة قبل قبض الزوجة طافانه لا يضمن مهرها ولا أرش بكاره اه شيخنا عزيزي وقال حل وأما زائد الصداق فهي في يده أمانة فإن استوفى منفعتها ضمن أو طلبت منه فامتنع ضمنها ومن المنافع وطء الأمة فلا يجب به مهر ولا حد ولا تصير أم ولد (قوله ولو باستيفائه الرد) واستشكل بعضهم على ضمان العقد عدم الضمان في المستثنين للتعدي بالاستيفاء في الأولى والامتناع في الثانية وبجواب بان ملكها ضعيف لتطرقه لأنفساخ بالتلف فلم يقو على إيجاب شيء على من هو في قوة السالك يرقب عوده إليه بفرقة قبل الدخول قهر أعياها اه حج زى (قوله كمنظيره في المبيع) صريح في أن البائع لا يضمن منافع المبيع أي قبل القبض وهو كذا في شيخنا (قوله ولما حبس نفسها الخ) وإذا حبست نفسها وأحبسها الولي بسبب عدم تسليم الصداق استحققت النفقة وغيرها وجوباً بمدة الحبس لأن التقصير منه زى (قوله لرضاها بالتأجيل) قل شيخنا ولا أصدقها تعام نحو قرآن وطلب كل التسليم فالذي أفتيته ولم أرفق شيئاً أنهما إن اتفقا على شيء

فذلك

مؤجل) من مهر مدين أو حال (ما سكت به نكاح) كفي للبائع خرج ما لو كان مؤجلاً فلا حبس لها وإن

حل قبل تسليمها نفسها له لوجوب تسليمها نفسها قبل الحلول لرضاها بالتأجيل كافي البيع

وقد اك والافسخ الصداق ووجب مهر المثل فيسلمه لعدل وتؤمر بتسليم نفسها حل وقد يقال تجبر هي لان رضاها بالتعليم الذي لا يحصل عادة الا بمدة كالتأجيل وقد تقدم اجبارها فيه وان حل الاجل وقد يجاب بان انتهاء الاجل معلوم فتمكنها المطالبة بعده بزمان التعليم لا غاية له فهي اذا مكنته قد يتساعل في التعليم فتطول المدة عليها بل ربما فاقات التعليم بذلك ونقل عن شيخنا الزياي الجزم بذلك ع ش على م ر ولونكح بالثب بعضهما مؤجل بمجهول كما يقع في زماننا من قولهم يحل بموات أو فرق فسد ووجب مهر المثل لا ما يقابل المجهول لتعذر التوزيع مع الجهل بالاجل اه شرح م ر وع ش (قوله وما للزوج أم ولده) هذا خرج بقوله ملكته وقوله وما للزوج أمه خرج بقوله بنكاح فالقيود ثلاثة شيخنا (قوله أو باعها) أي أم الولد في بعض صورها أو الامة لا بقيد كونها أم ولد شورى (قوله بعد أن زوجها) راجع للسنتين قبله شيخنا (قوله والمجنونة) أي والسفينة شورى (قوله لوليها) مالم ير المصلحة في التسليم ويغارق البيع بانه لا مصلحة تظهر ثم غالباً شورى وكذا يتم في ولي السفينة حل (قوله وفي الامة لسيدتها) وكذا في المكاتب لان السيد منعهما من جميع التبرعات ولا يقال هو بدل بضعها ولا حق له فيه اه حل (قوله أجبراً) أي حيث كان العوض معيناً فان كان في الذمة فلا ينبغي أن يجبر بل تجبر هي لرضاها بما في الذمة على قياس ما تقدم في البيع وقد يفرق ومن ثم لم يجزوا هنا القول بان الزوجة تجبر وحدها كالبايع بقوات بضعها هنادون المبيع ثم اه حل (قوله بوضعه عند عدل) وليس نائباً عن واحد منهما اذ لو كان نائباً لكانت هي المجبرة وحدها ولو كان نائباً لكان هو المجبر وحده بل هو نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما ولو تلف في يده كان من ضمان الزوج كحل الرهن فانه لو تلف يكون من ضمان الراهن حل ومثله شرح م ر (قوله فاذا مكنت أعطاه لها) ويظهر أن تمكين الرقاء والقرناء ونحوهما للاستمتاع بغير وطء كتمكين السليمة للوطء حتى لو لم يستمتع بها بمادون الوطء في الفرج فلها الامتناع وان استمتع وهي مختارة فلا وهذا هو المعتمد زي قال ابن قاسم على حج ولو تزوج امرأة فزفت الى الزوج بمنزلها فدخل عليها فبأذن زوجها فلا أجر لمدة سكناه ولو دخل عليها في منزلها بأذن أهلها وهي سا كثة فعليه الاجرة لمدة قايمة معها لانه لا ينسب اليها سا كثة قول وكذلك لو استعمل الزوج أو ابنته المرأة وأمتعها وهي سا كثة على جرى العادة تلزمه الاجرة اه خادم (قوله فان لم يوطأ) تفرع على محذوف تقديره فان امتنع من اعطاء المهر ففيه تفصيل وهو ما ذكره بقوله فان لم يوطأ الخ قال حل أي في غير الرقاء والقرناء ولم يستمتع بالرقاء والقرناء بغير الوطء في الفرج ولو تزوج امرأة بالشام والعقد بغرة سلمت نفسها بغرة اعتباراً بحل العقد فان طلبها الى مصر فنفقتها من الشام الى غزة عليها ثم من غزة الى مصر عليه وهل مؤنة الطريق من الشام الى غزة عليه أم لا قال الخياط في فتاويه نعم وحكي الروايات في وجهين أحدهما نعم لانها خرجت بامر والثاني لا لان تمكينها انما يحصل بغرة قال وهذا أقبس وهو المعتمد شرح م ر (قوله وان وطئها) أي غير الرقاء والقرناء ولو في الدبر أو استمتع بالرقاء والقرناء فلو زال ذلك أي الرق والقرن فالظاهر أنها لا تجبس نفسها اه حل (قوله أو مجنونة) وان مكنته عاقلة ثم جنت وطئها حال جنونها على الاقرب من احتمالين لان العبرة بالوطء وقد وقع حال جنونها شورى وينبغي أن يكون لوليها أن يمنع من الوطء ولو سلم الولي الصغيرة أو المجنونة لمصلحة كان كتسليم البالغة نفسها الكن لو مكنت كان لها الامتناع بعد الكمال ولو سلمت السفينة نفسها ورأى الولي المصلحة في عدم تسليمها كان له الامتناع وان وطئت حل (قوله لم يسترد) أي ان قبضته فان لم يقبضه كان له أن يمتنع من قبضه اه حل (قوله لتبرع بالمبادرة) أي مع تسليمها لله فلا يرد مالها بادرته فكنت ولم يدفع المهر ولم يوطأ فان لها الامتناع لعدم تسليمها بالوطء وان وجد

وما للزوج أم ولده فعتقت بموته أو أعتقها أو باعها بعد أن زوجها لانه ملك للسوارث أو المعتق أو البائع لاهلها وما للزوج أمه ثم أعتقها وأوصى لها بمهرها لانها انما ملكته بالوصية لا بالنكاح وقول ملكته بنكاح من زيادتي والحبس في الصغيرة والمجنونة لوليها وفي الامة لسيدتها ولوليها (ولو تنازعا) أي الزوجان (في البداية) بالتسليم بان قال لا أسلم المهر حتى تسلمني نفسك وقالت لا أسلمها حق تسليمه (أجبراً فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بتمكين) لنفسها (فاذا مكنت أعطاه) أي العدل المهر (لها) وان لم يأتها الزوج قال الامام فلوهم بالوطء بعد الاعطاء فامتنعت فالوجه استرداده (ولو بادرته فكنت طالبتها) بالمهر (فان لم يوطأ امتنعت حتى يسلم المهر) وان وطئها طائفة فليس لها الامتناع بخلاف ما اذا وطئها مكرهة أو صغيرة أو مجنونة لعدم الاعتداد بتسليمهن (ولو بادر فسلم) المهر (فلتمكن) أي يلزمها التمكين اذا طلبه (فاذا امتنعت) ولو بلا عنبر (لم يسترد) لتبرع بالمبادرة

(وتحمل) وجوبا (لنحو تنظف) كاستعداد (بطلب) منها ومن وليها (ما يراه قاض من ثلاثة أيام فأقل) لان الغرض من ذلك يحصل فيها فلا تجوز مجاوزتها وخرج بنحو التنظف (٤٠٨) الجهاز والسمن ونحوهما فلا تحمل لها وكذا انقطاع حيض ونفاس لان مدتهما

قد تطول وتأتي التمتع
معهما بغير الوطء كافي الرقاع
(ولا طاعة وطء) في صغيرة
ومريضة وذات هزال عارض
لتضررهن به والتصریح
بهذا من زيادتي (وكره)
للولي أو الزوجة (نسلم)
أي نسليمها للزوج (قبلها)
أي الاطاعة في الصور الثلاث
لما صر وان قل الزوج
لا أقربها حتى يزول المانع
لانه قد لا يفي بذلك وذكر
الكره في ذات الهزال
مع التصريح به في الاخيرتين
من زيادتي وبها صرح في
الروضة كاصلها في الصغيرة
ومثلها الاخران (وتقرر)
المهر على الزوج (بوطء)
وان حرم كوقوعه في
حيض أو دبر لاستيفاء مقابله
(وبموت) لاحدهما قبل وطء
ولو بقتل في نكاح صحيح
لاتهاء العقد به وتقدم أن
قتل السيد أتمه وقتلها
نفسها يسقطان المهر ولو
أعتق مريض أمة لا يملك
غيرها وتزوجها وأجازت
الورثة العتق استمر النكاح
ولامهر والمراد بتقرر المهر
الأمن من سقوطه كله
بالفسخ أو شطره بالطلاق
وخرج بالوطء والموت غيرهما
كاستدخال مائه وخلوة

منها تسلم نفسها بالتمكين بخلاف ذلك فانه وجد فيها تسليم منه وتسليم منها (قوله وتحمّل) وتستحق
النفقة حل وفي ع ش على م انه لا نفقة لها (قوله كاستعداد) قال في شرح المذهب
الاستعداد استعمال الحديد وصار كناية عن خلق العانة شوبري (قوله الجهاز) بفتح الجيم
وكسر هـ لان جهاز العروس والميت فيه الفتح والكسر وجهاز السفر بالفتح قال تعالى فلما جهزهم
بجهازهم والكسر فيه لغة قليلة كافي المصباح اه (قوله ونحوهما) كالترين (قوله قد تطول) أي
ولو كانت عادتها بومولية لاها قد تختلف (قوله ولا طاعة وطء) ولا نفقة لها مدة عدم الاطاعة ع ش
(قوله وذات هزال عارض) بخلاف الخلق فليس لها أن تمتنع لانه غير متوقع الزوال ولو ادعى الزوج
بلوغها زمانا تحتل فيه الوطء عرضت على أربع نسوة أو على رجلين محرمين أو مـوحين وفي كلام
الشهاب البراسي لو اختلفا في امكان الوطء فالقول قول الاب حل (قوله وان قال الزوج لا أقربها)
لكن المعتمد أن هذا خاص بالصغيرة وأما المريضة ونحوها فيجب الی ما قاله حيث كان نفقة حل
(قوله وتقرر بوطء) أي بتغيب حشفة أو قدرها وان لم تزل البكارة بان لم ينتشر ولو بادخالها ذكره
هل ولو صغير لا يمكن وطؤه المعتمد ثم خلا فالزركشي وفي كلام شيخنا بوطء وان لم يحصل به التحليل
كالصغير الذي لا يتأني جماعه حل والفرق بينه وبين التحليل أن مبنى التحليل على اللذة بخلاف هذا
شوبري وأيضا القصد منه التنفير عن إيقاع الثلاث فإذا انضم اليه هذا كان أشد في التنفير حج
(قوله بوطء) ويصدق بمينه في نفقه وكتب أيضا قوله بوطء وان كانت صغيرة لا توطأ في العادة على م في
الاياعاب شوبري (قوله وبموت) ومثل الموت مسخ أحدهما حجرا كله أو نصفه الاعلى ومثل
الفرقة مسخ الزوج حيوانا كله أو نصفه الاعلى فالاول يوجب عدة الوفاة لو كان الممسوخ الزوج
والارث دون الثاني حل (قوله ولو بقتل) ما لم تقتل الحرة زوجها قبل الدخول والاسقط
مهرها وقوله في نكاح صحيح بخلاف الفاسد فلا يستقر بما يوت فيه حل (قوله لاتهاء العقد به)
أي وانتهائه كاستيفاء المعقود عليه شرح الروض سم وبعبارة م ر لاجماع الصحابة وبقاء
آثار النكاح بعده من التوارث وغيره (قوله وتقدم الخ) تقييد لقوله وبموت أي فلا يردان عليه
(قوله ولو أعتق مريض الخ) تقييد لقول المتن بوطء ان كان قد دخل بها واقوله بموت ان لم يكن دخل
فما قبل من أن الاولى تقدمه عند قوله نعم لو زوج عبده أتمه لانه مستثنى أيضا من سن ذكر المهر غير
ظاهر (قوله وأجازت الورثة) أي بعد الموت وقوله ولا مهر اذ لو وجب لرق بعضهن لانه دين عليه فيرق
بعضهن في مقابله واذارق بعضهن بطل نكاحها لان الشخص لا ينكح من يملكه أو يملكه واذابطل
نكاحها فلا مهر أي فيلزم الدور قبل وقد يسقط بعد استقراره وذلك فيما لو اشترت حرة زوجها بعد وطء
وقبل قبضها الصداق لان السيد لا يثبت له على عبده مال والراجع عدم سقوطه وتقوز به حيث قبضته
فان لم يقبضه رجعت عليه بعد عتقه لان الممتنع أن يثبت للسيد على عبده مال ابتداء لا دواما حل
(قوله استمر النكاح) أي تبين مضيه على الصحة (قوله الامن من سقوطه) أي وجوبه لانه يجب
العقد من شيخنا (قوله وخلوة) على القول الجديد وعلى القول القديم توجب المهر كالحنفية لان
الخلوة عندهم اصابة

فصل في الصداق الفاسد وأسبابه ستة كما قال بعضهم عدم المالية وتفریق المصفقة والشرط الفاسد

وتفريط

ومباشرة في غير الفرج حتى لو طلقها بعد ذلك فلا يجب الا الا شطر لآية وان طلقها موهن من قبل أن تموهن

أي نجما موهن فصل في الصداق الفاسد

وتقر يط الولي والمخالفة والدور كافي جعل أمة صداق له كما مر قل على الجلال ومنها الجهل كما يأتي في قوله للجهل بما يخص كلا الخ بعد قول المصنف ولو نكح نسوة الخ اه (قوله وما يذ كرمعه) أي من قوله وفي زوجتك بنتي الخ وقوله ولو ذكروا مهر أسرا الخ (قوله ودم) ويفرق بينه وبين الخلع حيث يقع رجعيًا ولا مال بان العقد أقوى من الحل فقوى هنا على إيجاب مهر المثل كما في شرح م ر وعبرة زى ويفرق بين الخلع على دم حيث يقع رجعيًا وبين مال أو أصدقها ما حيث يجب مهر المثل بان المقلب ثم من جانب المرأة المعاوضة فاعتبر كون العوض مقصودًا بخلاف ما هنا وبان مقصود النكاح الوطء وهو موجب للمهر غالبًا بخلاف الخلع فإن مقصوده الفرقة وهي تحصل غالبًا بدون عوض وما ذكره المصنف في أنكحتنا أمانًا نكحة الكفار فقد مر حكمها بتفصيلها اه وفرق شيخنا م ر بأن الزوج لما كان متمكنًا من إيقاع الطلاق مجانًا بعوض كان ذلك كرهًا لغير المقصود كالعدم فوقع مجانًا ولما كان الولي لا يمكنه إسقاط مهر الزوجة مطاقًا والزوجة لا يمكنها إسقاط مهرها قبل وجوبه لا بتفويض صحيح ولم يكن هذا تفويضًا وجب مهر المثل لفساد العوض اه م قال ع ش على م ر وقد يقال لاداعي للفرق لأننا سلم أن غير المقصود هنا أيضًا كالعدم فكأنه لم يسم والنكاح إذا خلا عن التسمية وجب مهر المثل كما أن الطلاق إذا خلا عن العوض وقع رجعيًا ثم رأيت في حجج ما يصرح به وعبرة م ر قوله ودم أشار إلى أنه لا فرق بين ما يقصد وغيره وكان قياس ما في الخلع من أنه إذا خالها على دم يقع رجعيًا أنها تكون كالمقوضة وفرق بأن العقد أقوى من الحل فقوى على إيجاب مهر المثل وأيضًا التسمية شرط لإيجاب المسمى أو مهر المثل وغاية ذلك كرهه لأنه كالمسكوت عنه فيهما وهو موجب هنا لاثم (قوله سواء) كان جاهلًا بذلك أم عالما به ومثله الزوجة ففيه أربع صور لأنه إما أن يكون عالما هو والزوجة أوجاهلين أو هو عالم وهي جاهلة أو بالعكس وقوله تكمر فيه أربع صور أيضًا فالخامس عشرة صورة من ضرب أربع في مثلها (قوله أي بما لا يملكه) أي وهو مقصود والانعقد بالملوك ومن غير الملوك ما يستعيره الزوج من المصاغ اه شيخنا (قوله وبغيره) أي وهي جاهلة بذلك كما هو ظاهر حل والظاهر أن هذا قيد في التخيير فقط بل هو الصواب كما في حجج وغيره وعبرة حجج وتخيران جهات الخال والابن كانت عالمة فلا خيار لها وثبت لها ما يقابل من مهر المثل اه بالمعنى (قوله بطل فيه) سواء قدمه أم أخره على المعتمد خلافا لحجج في قوله إذا قدمه بطل المسمى تمامه ووجب مهر المثل ع ش (قوله وتخير) أي فورًا (قوله بحسب قيمتهما) أي حيث كان غير الملوك مقصودًا والابن كان دما فكمل مهر الملوك فقط ولا خيار لها على قياس ما سبق في البيع وقد تمسك بإطلاقهم هنا ويفرق بين البيع والنكاح بأن النكاح أوسع في الجلة لأنه لا يجب فيه ذكر المقابل ولا يفسد بفساده م ر حل وعبرة ع ش على م ر قوله بحسب قيمتهما لکن م ر في البيع أن شرط التوزيع أن يكون الحرام معلومًا ولا بطل قطعا وأن يكون مقصودًا والانعقد البيع بالملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل ذلك هنا فيجب في الأول مهر مثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني اه واعتبار القيمة ظاهر في التقومات والمثلثات المختلفة القيمة أما المثلثات المتحدتها كاردني فح أحدها مقصوب وقيمتهما سواء فترجع بنصف مهر المثل من غير نظر للقيمة اه شيخنا عز زى ويقدر الخمر خلا والخمر عبد احتي يكون لها قيمة فإن كان الخمر لو فرض خلا مثل الحل المصاحب له بحيث لا تزيد قيمته على قيمة الحل اعتبر التقسيط فيه بالمثل وزنا وكلا والاعتبار التقسيط باعتبار القيمة ع ش ما خلا (قوله وفي قوله الخ) متعلق بقوله صح كل زى وقوله وزجتك بنتي أي وكان ولي ما لها أيضا وكلا عنها فيه شرح م ر (قوله فثلث العبد عن الثوب) فإن لم يساو ثمن مثله بطل البيع إن لم تكن

وما يذ كرمعه
لو (نكحها بما لا يملكه)
تكمر وحرودم ومغصوب
(وجب مهر مثل) لفساد
الصداق باتقاء كونه مالا
أو مملوكًا للزوج سواء كان
جاهلًا بذلك أم عالما به
(أو) نكحها (به) أي
بما لا يملكه (وبغيره بطل
فيه) أي فيما لا يملكه
(فقط) أي دون غيره
عملا بتفريق الصفقة
(وتخير) هي بين فسخ
الصداق وإبقائه (فإن
فسخته فمهر مثل) يجب لها
(والا) أي وإن لم تفسخه
(فلها مع المملوك حصه غيره
منه) أي من مهر مثل
(بحسب قيمتهما) فإذا
كانت مائة مثلا بالسوية
بينهما فلها عن غير المملوك
نصف مهر المثل وتعيير
بما لا يملكه أعظم مما ذكره
(وفي) قوله (زوجتك بنتي
وبعتك ثوبها بهذا العبد
صح كل) من النكاح والمهر
والبيع عملا بجمع الصفقة
بين مختلفي الحكم إذ بعض
العبد صداق وبعضه ثمن
مبيع (وزع العبد على)
قيمة (الثوب ومهر المثل)
فإذا كان مهر المثل ألفا
وقيمة الثوب خمسمائة فثلث
العبد عن الثوب وثلثناه

أدنت فيه بدونه وقوله والمثل صدق أي إن كان قدر مهر المثل والباطل إن لم تأذن فيه ورجع المهر المثل
برمادى (قوله يرجع الزوج في نصفه) وهولت العبد في هذا المثل وإذا رد الثوب بعيب استرد الثمن
ولا ترد المرأة باقية لتطلب مهر المثل وخرج شوها مال وقال بعثك ثوبي فإنه لا يصح بالنسبة للبيع
والصدق أما النكاح فصحيح كما في زى فلا بد أن يكون الصداق مع ما يبيع به للزوجة وخرج بالثوب
مالو كان نقدا كان قال زوجتك بنتي وملكتك هذه المائة مائة بنتي المائتين اللتين لك فإن البيع والصدق
باطلان لانه من قاعدة مدحوة ودرهم كافي حل وم (قوله يليق به) فلو كانت شريفة يستغرق
مهرها ماله أو يقرب من الاستغراق فالكاح باطل كما مر في نزوح المحجور عليه شيئا وس (ل
(قوله لارشيده) اعترض بأنه تركيب فاسد لان لا اذا دخلت على مفردة صفة لسابق وجب تكرارها
نحو لا فارض ولا بكر لا شريفة ولا غريبة وأجيب بأنها بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها كونهما على
صورة الحرف ولا التي يجب تكرارها مخصوصة بما اذا كانت ثم صفتان متضادتان وكونهما بمعنى غير
صرح به السعد في قوله تعالى لا ذلول حل وقوله ظهر اعرابها الخ فلا فيه صفة لبنت منصوب بالفتحة
الظاهرة على رشيده ولا مضاف ورشيده مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة النقل فافهم (قوله بكرا) ليس بقيد (قوله بلاذن) الاولى تأخير عن قوله بدونه لان
المعنى بلاذن في الدون ورد بأن تأخير به بوجه اللاتين مع أنه خاص بالثانية لان الاذن الاول
لا يعتبر (قوله أو عينت) أي الرشيده بكرا أو تبيا ع ش وهو معطوف على قوله بلاذن وفي المعنى
على مقدار تقديره ولم تعين قدرا (قوله فنقص عنه) وإن كان ما عفا به أكثر من مهر المثل ولو في
سفيهة على المعتمد م و بحث البلقيني أنها لو كانت سفينة فسمى دون مأذونها لكانت زائدة على مهر
مثلا العقد بالمسمى لا يضيع الزائد عليها وطرده في الرشيده وهو متجه فيهما معنى لا نقلا زى لان
المنقول أنه متى خالف ما سمته لغت التسمية وجب مهر المثل وهذا هو المعتمد كما قرر زى في درسه
(قوله أو أطلقت) أي الرشيده غير المجبرة بأن سكنت عن قدره وانما قيدنا بغير المجبرة لئلا يتكرر مع قوله
أو رشيده لان تلك مقيدة بالمجبرة (قوله فنقص عن مهر مثل) ومثل النقص فيهما الزيادة مع تعيين
الزوج أو النهي عن الزيادة على الوجه كالوكيل في البيع شو برى (قوله على أن لا يها) أو غيره كولدها
حل (قوله على أن يعطيه) بالتحتية والفوقية شو برى أي على أن يعطى الزوج الاب أو تعطى الزوجة
الاب وأما على أن يعطيه الزوج ألفا أخرى فيصح بالفتن والظاهر أن مملوكة الزوجة مثلها في ذلك حل
وقوله ألفا الاولى أن يكون اسم ان لانه عمدة لا يحذف ومفعول يعطى الثاني محذوف لدلالة ما قبله
عليه وليس من التنازع لانه لا يجري في الحروف (قوله أو شرط في مهر خيار) أي في العقد لا بعده
ولو في مجلسه وفرق بينه وبين البيع حيث اعتد بالواقع في مجلس العقد بأن البيع لما دخله خيار المجلس
كان زمنه بمثابة صلب العقد بجامع عدم الزوم ولا كذلك هنا حل وصورة شرط الخيار في المهر أن
يقول زوجتكها بكذا على أن لك أولى الخيار في المهر فإن شئت أو شئت بقيت العقد به والافسخ
الصدق ورجع المهر المثل مثلا ع ش على م (قوله بمقصوده الاصل) أي وهو الاستمتاع حل
(قوله كان لا يتزوج) فيه أن هذا يقتضى أن التزوج على المعقود عليهما من مقتضيات العقد وفيه
خفاء كذا قال الشهاب عميرة قال في هذه سم قد يوجه بأن العقد على امرأة يقتضى إباحة غيرها أي
عدم الحر عليه فيمادون أربع نسوة والافعلوم أنه ليس طال بالذلك حتى يقال أنه مقتضاه ولا ينافي
ذلك ثبوت هذا المقتضى عند عدم العقد أيضا ثم رأيت حجج قال قد يشكك كون التزوج عليهما من
مقتضى النكاح بأن المتبادر أنه لا يقتضى منعه ولا عدمه ويجاب بمنع ذلك وادعاء أن نكاح مادون

صدق يرجع الزوج في
نصفه اذا طلق قبل الدخول
(ولو نكح لموليه) هو أعم
من قوله لطفل (بفوق مهر
مثل من ماله) أي مال موليه
ومهر مثلها يليق به (أو
أنكح بنتا لارشيده)
كمغيرة ومجنونة (أو رشيده
بكرا بلاذن بدونه) أي
بدون مهر المثل (أو عينت
له قدرا فنقص عنه أو
أطلقت فنقص عن مهر
مثل أو نكح بألف على
أن لا يها أو) على (أن
يعطيه ألفا أو شرط في مهر
خيار أو في نكاح ما يخالف
مقتضاه ولم يخل بمقصوده
الاصلي كأن لا يتزوج

عليها) أولا نفقة لها

(صحح النكاح) لانه لا يتأثر بفساد العوض ولا بفساد شرط مثل ذلك (بمهر مثل) لفساد المسمى بالشرط في صورته و باتقاء الحظ والمصلحة في الثلاثة الاول وبالمخالفة في صورتي النقص ووجهها في ثانيتهما أن النكاح بالاذن المطلق محمول على مهر المثل وقد نقص عنه وجه فساد في الاخيرة مخالفة الشرط يقتضي النكاح وفي التي قبلها أن المهر لم يحض عوضا بل فيه معنى النحلة فلا يليق به الخيار وفي السادسة والسابعة أن الاتفاق لم تكن من المهر فهو شرط عقد في عقد والا فقد جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة فيفسد كافي البيع ولا يسرى فسادة الى النكاح لاستقلاله وخرج بزيادتي في الاولى من ماله مالو كان ذلك من مال الولي فيصح بالمسمى على أحد احتمالي الامام وجزم به الخاوي الصغير تبع الجماعة وصححه البلقيني واختاره الاذرعى حنرا من اضرار موليه بلزوم مهر المثل في ماله وفسد على احتماله الآخر لانه يتضمن دخوله في ملك موليه (أو أخل به) أي بمقصوده الاصل (كشرط محتملة

الرابعة مقتضى حلها بمعنى أن الشارع جعله علامة عليه حل وفيه ما فيه وكتب عليه سم مانصه قد بوضع بأن نكاح الواحدة مثلا لما كان مظنة الحجر ومنع غيرها أثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها دفع التوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها من آثار نكاحها واتباعه في الثبوت فليتأمل فيه ذكره سم وعش على مرفعل من هذا أن المراد بكونه مقتضيا لتزوج غيرها أنه ليس بمنع منه وان كان عدم المنع ثابتا قبل (قوله أولا نفقة لها) أي بالكلية بخلاف ما لو شرط أن ينفق عليها غيره فهذا مما يحل بمقصود النكاح الاصل فيبطل النكاح وان صحح الباقي الصحة وبطلان الشرط شرح م قال حج كيف يعقل فرق بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يعقل من فرق بين ذلك خيال لا أثر له اه وفرق س ل بأنه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعهد وجوبها على الاجنبي وأما وجوب النفقة على الولد في الاعفاف فالمراد باجباب أدائها عن الوالد أي فالولد بمنزلة الوالد (قوله صحح النكاح) أي في التسع صور اه (قوله لانه لا يتأثر) أي لا يفسد وهو راجع لجميع الصور وقوله ولا بفساد شرط أي في صورته وهي الاربع الاخيرة (قوله لفساد المسمى) علة لصحته بمهر المثل وما قبله لصحته فقط فالمدعى شيئا أن (قوله في صورته) وهي الاربع الاخيرة (قوله في صورتي النقص) هما قوله أو عينته قد راع قوله أو أطلق الخ (قوله محمول على مهر المثل) فكأنها قيدت به (قوله ووجه فساد في الاخيرة الخ) هذا التعليل غير ظاهر لانه اذا لم يعد على النكاح بالبطلان فكيف عوده على المهر بالبطلان وأيضا فيه مصادرة فالاولى في التعليل أن يعطل بما عمل به م وهو انما فسد المهر لان شرطه لم يرض بالمسمى الامع سلامة شرطه ولم يسلم فوجب مهر المثل (قوله بل فيه معنى النحلة) لانها تستمتع به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر نحلة وهبة شورى (قوله فهو شرط عقد في عقد) شامل لما اذا كان الاعطاء منها (قوله والا) بان كان الالف من المهر (قوله لغير الزوجة) مفعول ثان لجعل (قوله ولا يسرى) دفع به ما يتوهم من تشبيهه بالبيع أنه يفسد أيضا كالبيع وقوله لاستقلاله أي عدم افتقاره أبدا الى ذكر المهر بخلاف البيع فان صحته تتوقف على ذكر الثمن فهو غير مستقل (قوله مالو كان ذلك) أي جميع المال من مال الولي وأما مالو كان الذي من ماله هو القدر الزائد فقط فلا يأتي فيه تعليل الاحتمال الاول ويأتي فيه تعليل الاحتمال الثاني حل (قوله وصححه) أي أحد احتمالي الامام (قوله حنرا) علة لصحته بالمسمى وقوله من اضرار موليه أي لو أبطلنا المسمى الزائد الذي سماه الولي لانه حينئذ يجب مهر المثل في مال المولى فيتضرر قال م و لظهور هذه المصاحبة لم ينظر الى تضمن دخوله في ملكه الذي علل به الاحتمال الآخر وقال حل هذا بناء على أن المهر يرجع للاب ولو قلنا بالفساد لالاب لان صيغة التملك وقعت فاسدة وهو كذلك بخلاف الفسخ الآتي فانه يرجع للمولى عليه اه ومقتضى التعليل انه لو انقرد الولي بما زاد من ماله أنه يبطل لاتقاء ذلك فليحرج رشو ري والاقرب الصحة ع ش (قوله لانه) أي الامهاري يتضمن دخوله في ملكه صريح في أنه لا يحتاج لصيغة تملك لكن ذكر ع ش أنه لا يدخل الا بصيغة تملك كان يهبه له و يقبله فيجوز الافتاء بكلام شيخ الاسلام المأخوذ من الاحتمال والافتاء بكلام ع ش وهو أحوط لاجل أن يكون موسرا بحال الصداق الذي هو شرط في صحة النكاح شيخنا عزيزي وصرح ع ش مرة أخرى بأنه يكفي الهبة الضمنية ولا يحتاج لصيغة تملك الا في الولد البالغ فيوافق ما هنا (قوله أو أخل) المناسب فان أخل لانه مفهوم قوله ولم يخل بمقصوده الاصلى واما يخل بمقصوده الاصلى شرط أن لا يرثها ولا ترثه فلو كانت أمة أو كتابية فان أراد ما دامت كذلك صحح والا فلا شورى قال حل وفي كون نفي الارث يخل بمقصود النكاح نظر ظاهر (قوله كشرط محتملة و طء

عنده) أو أنه إذا وطئ
 طلق أو بانت منه أو فلا
 نكاح بينهما (أو شرط فيه
 خيار بطل النكاح)
 لا خلال بما ذكره ولنا فاة
 الخيار لزوم النكاح وخرج
 بتقييد شرط عدم الوطء
 بكونه منها وباحتمال الوطء
 ما لو شرط الزوج أن لا يوطئ
 فلا يبطل النكاح لأن الوطء
 حقه فله تركه بخلافه منها
 كارجحه في الروضة كأصلها
 تبعاً للجمهور وقال في البحر
 أنه مذهب الشافعي ومحمده
 النووي في تصحيحه
 وجزم به في الحاوي وغيرهما
 ولم تحتل الوطء أبداً أو
 حالاً إذا شرطت أن لا يوطئ
 أبداً أو حتى تحتل فانه
 يصح لانه قضية العقد صرح
 به البغوي في فتاويه (أو)
 شرط فيه (ما يوافق
 مقتضاه) كان ينفق عليها
 أو يقسم لها (أو مالا)
 يخالف مقتضاه (ولا)
 يوافقها بأن لم يتعلق به غرض
 كان لأن كل الاكاذ (لم
 يؤثر) في نكاح ولا مهر
 لا تنفاه فائدته (ولو نكح
 نسوة بمهر) واحد (فلكل)
 منهن (مهر مثل) لفساد
 المهر للجهل بما يخص كلا
 منهن في الحال كالمواضع
 جمع ثمن واحد نعم لو زوج
 أمتيه بمهر صح المسمى
 لاتحاد مالهما (ولو ذكرها)

عنده) أي كشرط ولي محتملة وطء الخ فالشارط هو الولي لا الزوجة لأن الشرط لا يؤثر إلا إذا كان
 في صلب العقد لا في مجلسه ولا يكون كذلك إلا إذا كان الشرط هو الولي فإن الشرط منها لا يؤثر تقرير
 شيخنا عشاوي ويجوز أن يبقى الكلام على ظاهره من أن الشرط هو الزوجة وبحمل على ما إذا
 عقدت بنفسها على مذهب أبي حنيفة لكنه بعيد لأن الكلام في مذهبنا تأمل ويفرق بينه وبين شرط
 عدم النفقة بأن المقصود من النكاح التناسل المتوقف على الوطء دون النفقة فكان قصده أصلياً
 وقصد غيره تابعاً حل وقوله عدمه أي مطلقاً والوقت كذا مع إباحته فيه فلو شرطه في المتحيرة
 فإن أراد مطلقاً بطل العقد والاصح شورى (قوله أو شرط فيه خيار) أي في صلب العقد لا في
 مجلسه حل وشمل ما لو شرطه على تقدير وجود عيب مثبت للخيار وهو الوجه خلافاً للزركشي
 شرح مرقا قال ع ش قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه
 تصرح بمقتضى العقد ولا يحيص عن ذلك للتأمل وإن خالفه مرقا على حج وهو الحق الذي
 لا يحيص عنه (قوله وخرج بتقييد الخ) ولم ينزل موافقته أي الزوج في الاول منزلة شرطه حتى يصح
 ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يبطل تطبيق الجانب المبتدى فأنيط الحكم به دون المساعدة على
 شرطه دفعا للتعارض حل ومراده بالاول قول المصنف كشرط محتملة وطء الخ وبالثاني قوله
 ما لو شرط الزوج أن لا يوطئ قوله ولا موافقتها أي موافقة وليها تدبر (قوله منها) أي إذا عقدت بنفسها
 على مذهب أبي حنيفة أو من وليها أن عقد هو الاول بعيد لأن الكلام في مذهبنا (قوله بخلافه منها)
 ذكره مع أنه عين ما تقدم في المتن نوطئة لما بعده أي بخلاف ما لو شرطت عليه عدم الوطء فلا يصح
 قال ع ش على مرقا وظاهره ولو كان الزوج غير منتهى الوطء لصغراً ونحوه وفيه نظر بل الأقرب
 الصحة فيه مادام الزوج غير منتهى النكاح لانه موافق لمقتضى النكاح (قوله كارجحه في الروضة)
 معتمد (قوله وما لو لم تحتل الوطء) أي وخرج ما لو لم الخ وقوله شرطت أي شرطت وليها (قوله فانه
 يصح) ولو أطلقت في الصورة الاولى بان لم تقيد بأبداً فالظاهر الصحة وكذلك أطلق ولي المتحيرة اشتراط
 أن لا يوطئ لأن الأصل عدم الفساد حتى يتحقق موجه وقد يفرق بين هذه وبين الصغيرة بان التحجير
 علة مزمنة فالظاهر دوامها بخلاف الصغرة حل (قوله لانه قضية العقد) أي على هذه المرأة
 لا مطلق عقد وعبرة شرح مرقا لانه تصرح بما يقتضيه الشرع أي لأن الشرع يقتضي أن هذه لا توطئ
 (قوله أو ما يوافق مقتضاه) مفهوم قوله ما يخالف مقتضاه ففيه مع قوله السابق أو أخل بشرع على غير
 ترتيب ألف مرقا (قوله ولو نكح نسوة بمهر) بان زوجهن جدهن أو عمهن أو معتقهن ولو كان
 يخص كل واحدة غير متمول وإن قلنا بقول حج أنه لا بد أن يخص كل واحد من المشتركين في الامة
 متمول حل (قوله للجهل) علة للعلة (قوله كالمواضع عبيد جمع) أي فانه يفسد البيع فانتظر
 راجع للعلة لا لأصل المسئلة شيخنا (قوله لو زوج أمتيه) أي لرفيق فان الحر لا يتزوج أمتين معافوا
 انفسخ نكاح أحدهما قبل الدخول أو طلقت وزع المسمى عليهما باعتبار مهر المثل فلو كان مهر
 الباقية عشرين والتي انفسخ نكاحها عشرة سقط عن الزوج ثلث المسمى ووجب للباقية ثلثاه
 ع ش على مرقا إذا كان الفراق بسببها قال الشوري وانظر لو كان تزويجهما من اثنين
 بوكيلهما بمهر واحد وقضية قوله لاتحاد مالهما الصحة فيهما بمسمى الوكيل والوجه خلافه فليحذر
 ومثل ذلك بنته وأمتها من عبيد بصدق واحد فليحذر وأجيب بان قوله لاتحاد المال أي مع اتحاد
 الزوج فلا يرد ما قاله (قوله ولو ذكرها) أي الولي والزوج والشهود وعبرة مرقا أي الزوج والولي
 والزوجة الرشيدة فالجمع باعتبارها وإن كانت وافقة الولي حينئذ لا مدخل لها في اللزوم أو باعتبار

ما ينضم للفريقين غالباً اهـ بالحرف (قوله مهر اسرا) أي بعقد أو باتفاق أخذ ما بعده (قوله ما عقد به) أي أولاً مر اذهو الحقيقى والثانى صورى وقوله اعتباراً بالعقد أى فلا نظر لما بعده
 (فصل فى التفويض) مع ما يذ كرمعه من مهر المثل وما يوجب حله ومناسبة ذكر هذا الفصل فى كتاب الصداق أن الصداق نارة يجب بالعقد كما تقدم وتارة يجب بالوطء سواء استند للعقد كالواقع فى التفويض أم لا كوطء الشبهة (قوله رد الامر) أى القول أو الفعل (قوله رد امر المهر) لعل المراد بامرء قلته وكثرته وجنسيته وقوله أو البضع المراد بامرء العقد عليه بالنظر للولى والمهر بالنظر للزوج شيخنا (قوله الى الولى) أى فى مسئلة الحرية وقوله أو الزوج أى فى مسئلة السيد اذا زوج أمته زى أو ان المراد على المعنيين فى مفوضة فالاول على كسر الواو والثانى على فتحها سل (قوله أو غيره) كالوكيل وعبرة حل قوله أو البضع الى الولى وذلك من المرأة وقوله أو الزوج وذلك من سيد الامه اهـ أى لانها ما قالت لوليهما زوجنى بلامهر فقد ردت أمر البضع اليه شيخنا عز زى (قوله وتفويض بضع) أى من المرأة أو من سيد الامه بان قالت للولى زوجنى بلامهر أو قال سيد الامه زوجتك بلامهر حل فالمراد بتفويض البضع اخلاء النكاح عن المهر كما قاله مر أى على الوجه الآتى أما لو قال الولى زوجتكها بلامهر ولم يسبق اذن منها لم يكن تفويضاً على الوجه المراد هنا بل يجب فيه مهر المثل بنفس العقد ع ش عليه (قوله وهو المراد هنا) وأما تفويض المهر فقد علم مما مر من أنها ان عيذت مهر التبع وان لم تعين زوجها بمهر المثل ع ش على مر وفى كون هذا تفويضاً نظراً لانها عيذت فى الاول قدرا وفى الثانى أطلقت والاطلاق يحمل على مهر المثل (قوله لتفويض امرها) أى أمر بضعها وهو العقد عليه (قوله فوض امرها) أى أمر مهرها أى جعل له دخلاً فى ايجابه بفرضه وكان عليه أن يزيد أو الى الحاكم حل لان الولى فوض أمر مهرها للحاكم أيضاً لانه يفرضه عند التنازع كما يأتى وأجاب مر بان الحاكم لما كان كنائب الزوج لم يحتج لذكركه (قوله والفتح أفصح) لعل المراد أنه أكثر استعمالاً والافغنى الكسر مخالف لغنى الفتح حل (قوله رشيدة) أى غير محجور عليها تدخل السفينة التى لم يحجر عليها اذهى رشيدة حكماً سل (قوله بقولها) الباء للتصوير ووجه كون هذا تفويض بضع أنها لما قالت لوليهما زوجنى بلامهر فقد ردت أمر البضع اليه وقوله بلامهر وان زادت لافى الحال ولا بعد الوطء كما فى الزيادة وغيره وقوله فزوج لابعهر مثل من تمام التصوير كما يدل عليه ذكر مفهومه بعد قال مر فان زوجه بمهر المثل من نقد البلد صح ما سماه وقوله فزوج لابعهر مثل أى من نقد البلد بدليل ما بعده (قوله أو زوج بدون مهر مثل الخ) لان تسميته ماغاة من أصلها لانها لم توفق الاذن ولا الشرع فلا يقال هذه تسمية فاسدة فيجب مهر المثل بالعقد على أن التسمية الفاسدة إنما توجب مهر المثل اذا لم يؤذن فى ترك المهر فكان هذا مستثنى من التسمية الفاسدة أى محل كون التسمية الفاسدة توجب مهر المثل بالعقد ما لم يكن هناك تفويض من المرأة حل (قوله أو بغير نقد البلد) معطوف على قوله لا بعهر مثل أى وان زاد على مهر المثل فنقد البلد ليس من مسمى مهر المثل حتى يخالف ما سياتى فى قوله فرض قاض مهر مثل حالاً من نقد البلد المصرح بذلك بأن نقد البلد ليس من مسمى مهر المثل وكذا تقدم فى شروط الاجبار الا أن يقال مهر المثل له اطلاقان فتارة يراد به القدر فقط وتارة يراد به ما يشمله وكونه من نقد البلد ومراده هنا الاعم من ذلك وحينئذ يصح أن يكون معطوفاً على دون حل والصواب أن المراد بمهر المثل القدر فقط وأن قوله أو بغير نقد البلد معطوف على قوله بدون مهر مثل لدخوله فى قول المصنف لا بعهر مثل أى من نقد البلد كما تقدم تقريره (قوله أو بغير نقد البلد) أى أو بمؤجل (قوله غير المكتابة) أى كتابة صحيحة برماوى أما المكتابة فهى مع سيدها كالحره مع ولها فيدفع تفويضها

مهر اسرا واكثر منه (جهرا لزم ما عقد به) اعتباراً بالعقد فلو عقد سرا بألف ثم أعيد جهرا بألفين تجملاً لزم ألف أو اتفقوا على ألف سراً ثم عقد جهرا بألفين لزم ألفان وعلى هاتين الحالتين حل نص الشافعى فى موضع على أن المهر مهر السرى فى آخر على أنه مهر العلانية (درس)
 (فصل فى التفويض) مع ما يذ كرمعه وهو لغة رد الامر الى الغير وشرعا رد امر المهر الى الولى أو غيره أو البضع الى الولى أو الزوج فهو قسمان تفويض مهر كقولها للولى زوجنى بما شئت أو شاء فلان وتفويض بضع وهو المراد هنا وسميت المرأة مفوضة بكسر الواو وتفويض امرها الى الولى بلامهر و بفتحها لان الولى فوض أمرها الى الزوج قال فى البحر والفتح أفصح (صح تفويض رشيدة) قولها لوليهما (زوجنى بلامهر فزوج لابعهر مثل) بأن نفى المهر أو سكت أو زوج بدون مهر مثل أو بغير نقد البلد كما فى الحارثى (كسيد زوج) أمته غير المكتابة (بلامهر) بأن نفى المهر

أوسكت بخلاف غير الرشيدة لان النفوس تبرع لكن يستفيد به الولي من السفينة الاذن في تزويجها وبخلاف ما لو سكتت عنه الرشيدة لان النكاح يعقد غالباً بمهر فيحمل (٤١٤) الاذن على العادة فكأنها قالت زوجني بمهر وبصرح في الشرح الصغير

حل (قوله أوسكت) لم يقل أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد كما قال في الولي لانه لا يكون نفو يضاحين فيصح بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد اذا عقد بهما لان المهر حق شينخنا (قوله تبرع) أي ظاهر أو الا فوجوب مهر المثل يمنع كونه تبرعاً (قوله غالباً) خرج به مالو زوج أمته لعبدته ومالو نكح في الكفر مفوضة الى آخر ما يأتي (قوله وبه) أي يكون سكوت الرشيدة عن المهر ليس نفو يضاحين وانظر لم كان سكوت السيد نفو يضاحين سكوت الرشيدة وأجيب بأن السيد لما كان مباشراً كان سكوته نفو يضاحين (قوله فيهما) أي في الاخيرتين وأما الاولتان فان سكت الولي أو زوج بدون مهر المثل صح النكاح بمهر المثل وان زوج بأكثر من مهر المثل صح بالمسمى اه شينخنا (قوله لان الوطء لا يباح بالاباحة) أي فيصان عن التصور بصورة المباح وعبارة ابن الرفعة لان البضع لا يتمحض حق المرأة بل فيه حق الله تعالى ألا ترى انه لا يباح بالاباحة فيصان عن التصور بصورة المباحات اه حل فاندفع ما يقال ان الوطء في هذه الصورة ليس مستند بالاباحة وليست هي التي أحلتها وانما الذي أحله العقد وحاصل الدفع أن النفوس يضاحين فيه صورة الاباحة والوطء مصون عن التصور بصورة المباح فلو لم يجب مهر بالوطء والموت لزم أن يكون الوطء متصوراً بصورة المباح اه شينخنا (قوله لم يباح) أي في الوطء من حيث المنع منه سمع ع ش (قوله من حق الله تعالى) وهو أنه لا يجوز أي الوطء على سبيل الزنا وفسر بعضهم حق الله تعالى بقوله بمعنى أن اباحته متوقفة على اذن الشارع وهو أظهر (قوله نعم لو نكح في الكفر) أي وهما حريتان شوبري ومرفلا يخالف ما قاله الرافعي عن التتمة وجزم به في الروضة أنه لو نكح ذمي ذمية على أن لا مهر لها وترافعا لينا فنحكم بينهما بحكم المسلمين اه سم أي لا التزامهم أحكامنا بخلاف الحريين (قوله ثم اعتقهما الخ) قيد به مع أنه لا مهر مطلقاً لانه محل نوهما أنه لها أولالبائع لانه وجب في ملكه (قوله أن بروع) قال الجوهري بروع بنت واشق بفتح الباء وأهل الحديث يقولون بكسرهما والصواب الفتح لانه ليس في كلام العرب فعول بالكسر الا خرو ع وعثود اسمان لبنت وماء زى وقيل ان عثود اسم لواد كافي البرماوى وقد جاء فعول أيضاً في عثور بالراء اسم لواد خشن ودرود اسم لجبل معروف ذكرهما في العباب وفي القاموس بروع كجدول ولا يكسر بنت واشق الصحابة شوبري (قوله فمات زوجها) وهو هلال بن مروان برماوى (قوله ففضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم) ان قلت لم قدم القياس على النص قلت على تسليم أن يكون ما تقدم من أفراد القياس فهذا الحديث ليس نصاً لانه على حد فضى بالشفعة فلا يعم بل يحتمل الخصوصية وأيضاً ليس في الخبر أنه لم يطأ قبل الموت تأمل اه حل (قوله حسن) أي من طريق صحيح من طريق أخرى (قوله وقد دل القرآن) أي في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن الخ وهذا في المعنى تعليل لمحذوف والتقدير واللازم باطل لانه قد دل القرآن الخ (قوله بالوطء) متعلق بالوجوب وهو متعلق بالمقتضى (قوله في سرية العتق) اسم كتاب (قوله لكن صحح في أصل الروضة) معتمد ومثله الموت على ما اعتمدته شينخنا خلافاً لحج حيث استوجه اعتبار يوم العقد ورد بأنه لم يحصل معه اتلاف البضع حل (قوله واقترن به) أي بالضممان أو بالدخول المفهوم من دخل كما قاله العناني (قوله كالمقبوض

وبخلاف ما لو زوج بمهر المثل من نقد البلد وبخلاف ما لو زوج السيد أمته المذكورة بمهر ولو دون مهر مثلها فيجب المسمى فيهما وتعبيري بما ذكر أعظم مما ذكره (دوجب بوطء أو موت) لاحدهما (مهر مثل) لان الوطء لا يباح بالاباحة لما فيه من حق الله تعالى نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلمها واعتقادهم أن لا مهر لمفوضة بحال ثم وطئ فلا شيء لها لانه استحق وطأها بلامهر فأشبهه ما لو زوج أمته عبده ثم اعتقهما أو أحدهما أو باعهما ثم وطئها الزوج والموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر انشئ في النفوس يضاحين وقدرى أبو داود وغيره أن بروع بنت واشق نكحت بلامهر فمات زوجها قبل أن يفرض لها ففضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر نسائها وبالبيراث وقال الترمذي حسن صحيح وبما ذكر عظم أن المهر لا يجب بالعقد ولو وجب به لتشطر بالطلاق قبل الدخول كالمسمى وقد دل

القرآن على أنه لا يجب الا المنة ويعتبر مهر المثل (حال عقد) لانه المقتضى للوجوب بالوطء أو بالموت وهذا في مسألة الوطء ما صححه في الاصل والشرح الصغير ونقله الرافعي في سرية العتق عن اعتبار الاكثرين امكن صحح في أصل الروضة أن المعبر فيه أكثر مهر من العقد الى الوطء لان البضع دخل بالعقد في ضمانه واقترن به الاتلاف فوجب الاكثر كالمقبوض بشرأ

بشراء فاسد واعتبار حال العقد في الموت من زياتي (ولها) أي المفوضة (قبل وطء طلب فرض مهر وجبس نفسها) أي للفرض لتكون على بصيرة من تسليم نفسها (و) جبس نفسها (لتسليم مفروض) غير مؤجل كالسمي ابتداء (وهو) أي المفروض (مارضيا به) ولو مؤجلا أو فوق مهر أو جاهلين بقدره كالسمي ابتداء ولان المفروض ليس (٤١٥) بدلا عن مهر المثل ليشترط العلم

به بل الواجب أحدهما (فلو امتنع) الزوج (منه) أي من فرضه (أو تنازعا فيه) أي في قدر ما يفرض (فرض قاض مهر مثل) ان (علمه) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه الا بتفاوت يسير يحتمل عادة أو بتفاوت المؤجل ان كان مهر المثل مؤجلا (حالا من نقد بلد) لها وان رضيت بغيره كافي قيم المتلفات لان منصبه الا لزام فلا يليق به خلاف ذلك ولا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به فانه حكم منه (ولا يصح فرض أجني) ولو من ماله لانه خلاف ما يقتضيه العقد (ومفروض صحيح كسمي) فينشر بطلاق قبل وطء بخلاف ما لو طلق قبل فرض وطء فلا ينشر وبخلاف المفروض الفاسد تحكم فلا يؤثر في التشطير اذا طلق قبل الوطء بخلاف الفاسد المسمى في العقد (ومهر المثل ما يرغب به في مثاها) عادة (من) نساء (عصباتها) وان متن وهن المنسوبات الى من تنسب هي اليه كالاخت و بنت

بشراء فاسد) أي فان المعتمد فيه وجوب الاكثر أيضا شورى (قوله واعتبار حال العقد) وقد علمت أن المعتبر أكثر الأمرين من العقد الى الموت حل (قوله ولها قبل وطء طلب فرض) استشكل بأنه اذا كان المهر لا يجب الا بالوطء والموت كيف تطالب بالفرض وتجبس نفسها قبل الوطء وأجيب بأن العقد سبب وجوبه بنحو الفرض حل فلما جرى سبب وجوبه جاز لها الطلب وعبرة شرح م واستشكله الامام بأننا قلنا يجب مهر المثل بالعقد فامعنى المفوضة وان قلنا لم يجب شيء فكيف تطلب ما لا يجب قال ومن ظم أن لمحق ما وضع على الاشكال بما هو بين طلب مستحيلا وأجيب بما تقدم (قوله أو جاهلين بقدره) أي مهر المثل شورى ويدل عليه قوله ليشترط العلم به ولان غرض الرد على القاتل باشتراط العلم به وقوله كالسمي ابتداء أي قيا سا عليه فانه أيضا مارضيا به ولو مؤجلا أو فوق مهر المثل فهو راجع لجميع ما قبله (قوله ولان المفروض الح) راجع لقوله أو جاهلين بقدره فقط (قوله فلا امتنع) راجع لقوله ولها قبل وطء الح وقوله أو تنازعا راجع لقوله وهو مارضيا به (قوله أي في قدر ما يفرض) أشار الشارح الى أن في المتن استخدا ما وحذف مضاف تدبر (قوله فرض قاض) أي بعد دعوى (قوله ان علمه) فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرط الجواز تصرفه لالنفوذ لو صادفه في نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لهما لان قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وان صادف الحق تحفة شورى ومثله م (قوله لا يزيد عليه ولا ينقص) لانه متصرف عن الغير اه (قوله من نقد بلد) المعتمد ان المعتبر بلد الفرض يوم الفرض ونقد ذلك اليوم وفي كلام حج بلد الفرض فيما يظهر قال وعليه فهل يعتبر يوم العقد أو الفرض كل محتمل قال ولا ينافي قولنا بلد الفرض من غير ببلد المرأة لاستلزام الفرض حضورها وحضور وكيلها فالتعبير ببلد الفرض لتدخل هذه الصورة أولى حل ومثله شرح م (قوله كافي قيم المتلفات) أي فانه يشترط أن تكون حالة من نقد البلد وقوله خلاف ذلك أي خلاف فرضه حالا ومن نقد البلد (قوله فانه حكم منه) أي وحكمه لا يتوقف لزومه على رضا الخصمين به (قوله ولا يصح فرض أجني) بمعنى أنه لا يلزمهما الرضا به والالورضيا به صح (قوله أجني) وهو من ليس وكيلا عن أحدهما ولا وليا له ولا مال كاله ولا من يلزمه المهر كالولد في الاعفاف قل على الجلال وانما جازأ داء دين غيره بغير اذنه لانه لم يسبق ثم عقد مانع منه وهذا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرف فيه فلم يبق بغير العاقد وما ذونه شرح م (قوله فلا ينشر) أي لفهوم قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة ولها المتعة كما سيأتي شرح م (قوله وبخلاف المفروض الفاسد) وانما اقتضى الفاسد في ابتداء العقد مهر المثل لانه أقوى بكونه في مقابلة عوض وهنادوام سبقه الخلو عن العوض فلم ينظر للفاسد شرح م (قوله بخلاف الفاسد المسمى في العقد) أي فانه ينشر فيه مهر المثل بالطلاق قبل الوطء (قوله ما يرغب) أي ما يرغب فيه بالفعل بدليل ماسيا في قوله أولم ينكحن شيخنا (قوله عادة) خرج ما لو شئوا واحد لفرط سعة ويسار فرغب بز يادة شورى (قوله من نساء عصباتها) أي لو فرضن ذكور شيخنا عز يزى (قوله بأن فقدن) أي لم يوجدن والا قالميتات يعتبرن كما علمت من كلام المصنف حل وم (قوله

الاخ والعمة و بنت الم دون الام والجدة والخالة وتعتبر (القرني قالقرني) منهن (فتقسم أخت لابوين فلا بنت أخ) فبنت ابنة وان سفل (فعمة كذلك) أي لابوين فلا بنت عم كذلك (فان نعد معرفته) أي معرفة ما يرغب به في مثلها من نساء العصبات بان فقدن أولم ينكحن

أوجهل مهرهن) أو كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل حل (قوله قرابات الام) وكذا الام نفسها
 مر (قوله لا المذ كورات في الفرائض) فهن هنا أعم من المذ كورات في الفرائض لشموله للجندات
 الوارثات وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات وبنات الاخوات للاب حل (قوله بكدة)
 أي من قبل الام أما التي من قبل الاب فليست ههنا من الرحم ولا من العصبات لعدم دخولها في تعريف
 كل كما يعلم من عبارة ع ش على مر (قوله وتقدم القربي) بجهة الامومة مقدمة على جهة الاخوة من
 الام حل وعبارة شرح مر فأرحام أي قرابات للام من جهة الاب والام فهي أعم من أرحام
 الفرائض من حيث شمولها للجندات الوارثات وأخص من حيث عدم شمولها لبنات العمات
 والاخوات ونحوهما وقضية كلامهم ما عدم اعتبار الام وليس كذلك اذ كيف لا تعتبر وتعتبر أمها ولهذا
 قال الماوردي تقدم الام الخ (قوله واعتبر الماوردي الخ) أي لان قولهم قرابات الام لا تدخل فيه الام
 وكلامهم يقتضي أن الاخت للام تكون بعد الجدة وعبارة الماوردي يقدم من نساء الارحام الام ثم
 الاخت للام ثم الجندات ثم الحالات ثم بنات الاخوات أي للام ثم بنات الاخوال وعلى هذا قال لواجتمع
 أم أب وأم أم فأوجه ثالثا التسوية واعتمد هذا شيخنا وقوله وعلى هذا يفيد أن أم الاب من ذوات
 الارحام وهو يخالف قوله والمراد بهن قرابات الام تأمل حل قال ع ش على مر قوله لواجتمع أم أب
 أي للام لان الكلام في قراباتها أم أم أبي المنكوحة فلا تدخل في الارحام بالضابط الذي ذكره وينبغي
 أنها من نساء العصبات فتقدم على ذوات الارحام لان المراد بنساء العصبة ههنا من لو فرضت ذكرا
 كانت في محل العصبوبة وأم الاب لو فرضت كذلك كانت أبأب لكن فيها لا يشملها قولهم وهن
 المنسوبات الى من تنسب هي اليه فاتها قد تكون من غير قبيلتها وأهل بلدها بل قضية ذلك أنها ليست
 من نساء العصبة ولا من ذوات الارحام كبنات العمات ومقتضى ذلك أن تكون من الاجنبيات اه ع ش
 عليه (قوله فلاخت لها) أي اخت المفوضة لامها وأما اختها لسقيقة أو لاب فهي في محل العصبوبة كما
 تقدم شو برى (قوله فان تعذر الخ) عبارة شرح مر فان تعذر أرحامها فبنات بلدها ثم أقرب بلد
 البهائم أقرب النساء بها سبها وخسة وكونها قروية وبلدية وبدوية حل (قوله اعتبر نساء بلدها)
 ظاهره وان كن أبعد وهو كذلك قاله شيخنا تقريرا ثم مشى في الفيض على خلافه شو برى ونقل سم
 على مر مراعاة من في بلدها ان استويا حل (قوله وفصاحة) وفي الكافي اعتبار حال الزوج أيضا
 من اليسار والعلم والعفة والنسب بمعنى انهن لو خفن لدى يسار أو علم أو نحو ذلك اعتبر وانما لم يعتبروا
 المال والجمال في الكفاءة لان مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما تختلف به الرغبات اه حل
 وعبارة البرماوى قوله ويعتبر الخ أي في الزوجة وكذا في الزوج أيضا لان ذلك أمر يختلف به الغرض من
 زيادة المهر ونقصه وان لم يكن فقد عارا وبذلك فارق عدم اعتباره في الكفاءة (قوله أو نقص مما
 ذكر) أي من أصداد ما ذكر ويمكن رجوعه لفضل فقط وعبارة شرح مر ولو اختصت عنهن
 بفضل شيء مما ذكر أو نقص شيء من ضده اه ثم ظهر أن قوله مما ذكر راجع للامرين لان الثيوبية
 نقص والسن قد يكون نقصا في الجوز فتأمل (قوله لا تاق بالحال) أي بحسب ما يراه قاض باجتهاده
 شرح مر (قوله لنقص نسب) كأن كان من أهل المناصب كأن كان قاضيا وعزل لان المراد هنا
 بالنسب ما يحصل به الشرف ولو الدنيوى حل وعبارة س ل مثاله أن يتزوج أحد ثلاثة اخوة بنت
 شريف والآخرون بنى خسيس فيولد لكل منهم بنت فهن بنات عم فزوجت بنت الشريفة بألف
 وبنت احدى الخسيسين بمائة فاذا زوجنا الاخرى نفويا وطئت أو أردنا أن نفرض لها فتعتبر
 بالخسيس دون الشريفة اه وقال شيخنا عشاوى صورته ثلاثة اخوة واحد منهم عالم والآخرون غير

أوجهل مهرهن (فرحم)
 لها يعتبر مهرها بهن والمراد
 بهن هنا قرابات الام
 لا المذ كورات في الفرائض
 لان أمهات الام يعتبرن هنا
 (بكدة وخالة) تقدم الجهة
 القربي منهن على غيرها
 وتقدم القربي من الجهة
 الواحدة كالجندات على
 غيرها واعتبر الماوردي الام
 فلاخت لها قبل الجدة فان
 تعذر اعتبرن مثلها من
 الاجنبيات وتعتبر العربية
 بعربية مثلها والامة بأمة
 مثلها والعتيقة بعتيقة مثلها
 وينظر الى شرف سيدها
 وخسته ولو كانت نساء
 العصبة بيالدين هي في
 أحدهما اعتبر نساء بلدها
 (ويعتبر ما يختلف به غرض
 كسب وعقل) ويسار
 وبكارة وثيوبية وجمال
 وعفة وعلم وفصاحة (فان
 اختصت) عنهن (بفضل
 أو نقص) مما ذكر (فرض)
 مهر (لا تاق) بالحال (وتعتبر
 مساحته من واحدة لنقص
 نسب يفر رغبة) ههنا من
 زيادتي أمام مساحتها لذلك
 فلا تعتبر اعتبارا بالغالب
 وعليه يحتمل قوله ولو
 مساحت واحدة لم تجب
 موافقتها (و) تعتبر مساحته

عالمين فزوج العالم بنته بمائة وواحد من ذيك بتسعين فاذا زوج الآخر بنته تفويضا فانها تعتبر ببنت
غير العالم فمهرها تسعون اه وصورها شيئا العزى بان نفي رجس ابنه وادعى أنه من زنا ثم استلحقه
فانه وان استلحقه ينقص نسبه فاذا ولد لهذا الولد بنت حصل في نسبه ما يفتراى يقلل رغبة بسبب نفي
أبيها فاذا ساحت لنقص نسبه وكان لها بنت عم أبوها منى أيضا وزوجناها تفويضا لم يعتبر في مهرها مهر
عصياتها من لم يكن في نسبه نقص كأن يكون لابها أخ غير منى بلعان وله بنات فلا تعتبر بهن بل تعتبر
بالتى أبوها منى وقال شيخنا ح ف كثر ثلاث اخوات لام أبو واحدة شريف وأبوان فثنتين غير شريف
فزوجت بنت الشريف بمائة واحدة من الثنتين بتسعين فاذا زوجت الثالثة تفويضا اعتبرت بالتى
مهرها تسعون دون الاخرى (قوله كاهن أو غالبهن) انظر وجه اعتبار الكل أو الغالب هنا دون ما قبله
وقد بوجه بان النقص لما دخل على النسب في الاول فتر الرغبة فبطل النظر الى مهرها الاول وعلم بمساحة
هذه أن هذا القدر هو غاية ما يرغب به فيها الآن فعاد مهر مثلها اليه فكان حكما على أمثالها بما علم
ولا كذلك هذه بل أمرهن على حاله لم يتغير فلا نظر لمساحة بعضهن لا لقتض فانيط بالكل أو
الغالب شوبرى (قوله لنحو عشرة) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن
شخصا بالريف له بنات تزوج بعضهن بمهر غال جوا على عادنهن وبعضهن بمهر بدون ذلك لما
رأى فيه من المصلحة لها من الراحة التى تحصل لها بالنسبة لاهل القرى ولما جرت به العادة من
المساحة للزوج الذى هو من مصر وهو أن ذلك صحيح لا مانع منه لجرى بان العادة بالمساحة لمثل ذلك
وانه لو أريد تزويج واحدة من أقارب تلك النسوة بعد ذلك نظر في حال الزوج أهو من مصر فيساح
له أم من القرى فيشدد عليه ومثل الاب غيره من بقية الاولياء كما هو ظاهر اه ع ش على مر (قوله
وفي وطء شبهة) أى منها بان لا تكون زانية والاولى أن يقدمه على قوله ومهر المثل الخ لانه يوجب أيضا
(قوله كنكاح فاسد) فهذه شبهة طريق وما بعد شبهة محل (قوله أو شريك الامة المشتركة) فيلزمه
مهر مثل حصه شريكه فقط لكن لو استولد هالزمه أيضا نصف قيمتها كما نص عليه الشافعى عن
(قوله أو سيد مكاتبته) فى الناشرى أمالو وطى مكاتبته مرار فلهامهر واحد الا أن تحمل منه فان حلت
تخيرت بين أخذ المهر وتكون على الكتابة وبين أن تهجز نفسها وتكون أم ولد ولا مهر لها لانفساخ
الكتابة واذا اختارت الصداق فوطئها ثانيا خبرت فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وكذا سائر
الوطآت نص عليه فى الام شوبرى (قوله مهر مثل) أى بكران كانت بكر الا اذا وطئ العبد أم سيده
أو سيده بشبهة فلا يجب عليه مهر وكذا لو كانت الموطوءة حرة كالأضمان بالانلاف ما لها أو مرتدة
وماتت على ردتها حل وسم (قوله دون حد وأرش بكارة) فلا يجب على المعتمد كما قاله مر وغيره
خلافا لرى القائل بوجوب أرش البكارة تبعا للحج ونقل عنه فى غير الحاشية أنه يرجع عنه وعلى المعتمد
يقرأ أرش بالجر وعلى غيره بالرفع معطوف على مهر (قوله ولا يتعدد بتعدد) أراد بالتعدد أن يحصل
بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة فلو تزعم وعادوا لافعال متوالية ولم يقض وطره الا آخر مرة
فوقاه واحد جزما ما اذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطآت وان لم ينقض وطره سل وم والحاصل
أنه متى نزاع قاصدا للترك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد والا فلا شرح مر وعبارة حل ولا يتعدد
ما لم ينزع قاصدا للترك ثم يعود والا كان متعددا ومثله مر (قوله ان انحلت) أى شخصها لاجنسها
كما تاتى (قوله وخرج بالشبهة) أى التى فى قوله ان انحلت (قوله أو نحوه) أى نحوه وطء المكروه (قوله
كوطء نائمة) لاشعور لها أو ظنته زوجها حل (قوله أو وطئها بظنها زوجته) وهذه شبهة فاعل قال

مهر هذه فى حقه دون
غيره ونحو من زيادنى (وفى
وطء شبهة) كنكاح
فاسد ووطء أب أمه ولده أو
شريك الامة المشتركة أو سيد
مكاتبته (مهر مثل) دون
حد وأرش بكارة (وقته)
أى وقت وطء الشبهة نظرا
الى وقت الاتلاف لا وقت
العقد فى النكاح الفاسد
لانه لا حزمة للعقد الفاسد
(ولا يتعدد) أى المهر
(بتعدد) أى الوطء (ان
انحلت) أى الشبهة (ولم
يؤد) أى المهر (قبل تعدد
وطء) كأن تعدد فى
نكاح فاسد لشمول
الشبهة لجميع الوطآت
(بل يعتبر أعلى أحوال)
للوطء فيجب مهر تلك
الحلة لانه لو لم يقع الا الوطأة
فيها لوجب ذلك المهر
فالوطآت الزائدة اذا لم
تقتض زيادة لا توجب نقضا
وخرج بالشبهة تعدد الوطء
بدونها كوطء مكروه لامرأة
أو نحوه كوطء نائمة بلا شبهة
وباتحادها تعدد فبتعدد
المهر بهما اذا الموجب له
الاتلاف وقد تعدد بلا شبهة
فى الاول وبدون اتحادها
فى الثانى كأن وطئ امرأة
مرة بنكاح فاسد وفرق
بينهما مرة أخرى بنكاح
آخر فاسد أو وطئها بظنها

زوجته ثم علم الواقع ثم ظنها مرة أخرى زوجته فوطئها بى ياتى ولم يؤد قبل تعدد

الشو برى انظر هل هو معطوف على قوله و فرق أو بكاح آخر والظاهر الثاني وانظر حكم الاول (قوله
 و بما تقرر) أى من التمثيل بقوله كان وطى امرأة الخ فان جنس الشبهة واحد وهى شبهة الطريق فى
 الاول والفاعل فى الثانى ومع ذلك يتعدد المهر لتعدد شخصها قال حل وعلم أيضا أن العبرة فى الشبهة
 الموجبة للمهر بظنها وكذا بغير ظنها بالنسبة لتعدد ما حيث كان زانيا بأن أكرهها والاف العبرة بظنه
 (فصل فيما يسقط المهر وما ينصفه وما يذ كر معهما) أى من قوله فلوزاد بعده الخ ع ش (قوله فى
 الحياة) خرج فرقة الموت فيستقر كل المهر كما تقدم وكالموت عدة ومهر وارثا مسخ أحد هما حجرا فان
 مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعددة على الوجه نظر الحياة اه حج والمعتد أن نصف المهر
 لا يعود اليه لانه ليس أهلا للقبض ولا للملك بل يبقى فى يدها ومع ذلك لا تملكه فلو مات لم يعد لورثته وان لم
 تقبضه كان لها المطالبة بالجميع زى باختصار ولو مسخ نصفه جادا ونصفه حيوانا فالعبرة بالنصف
 الاعلى لانه محل العقول ونحوه وان مسخ بالطول أحد الشقين حجرا والآخر حيوانا فكالموسخ كله
 حيوانا واذا مسخت رجلا وهوا امرأة تنجزت الفرقة وان عادا كما كانا اه سم وقول حج
 فكذلك أى كالفرقة فى الحياة فقوله مهر أى فيتنصف المهر لان الفرقة بسببه وقول زى كان لها
 المطالبة بالجميع مشكل لان لها النصف فقط وعبرة قل على الجلال ومسختها حيوانا ولو بعد
 الدخول شجز الفرقة ويسقط المهر قبله أيضا ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو فى العدة كعكسه
 الآتى وفارق الردة ببقاء الجنسية فيها ومسختها حيوانا ينجز الفرقة أيضا ولا يسقط المهر ولو قبل الدخول
 لتعذر عوده اليه لخروجه عن أهلية الملك أو لورثته لبقاء حياته وقال السباطى بتشطره قبل الدخول
 والامر فى النصف العائد اليه لرأى الامام كباقي أمواله (قوله قبل وطء) أى فى قبل أو دبر ولو بعد
 استدخال منيه حل (قوله منها) متعلق بقسح أو بعيب وجعل القسح منها سببا فيه مساحجة لان
 الفراق يحصل به لانه سبب له فالمراد بالسبب ما يشمل المباشرة وأجيب بأن القسح مثال للفراق لالسببه
 وعبرة منهاج الفرقة قبل وطء منها أو بسببها كفسخه بعيبها تسقط المهر قال م لان فسخته النائي
 عنها كفسختها وانما يلزم بأها المسلم مهرها مع أنه فوت بدل بضعها بناء على أن تبعيتها فيه كاستقلالها
 بخلاف المرضعة يلزمها المهر وان لم يرضع لتعنيها لان لها أجرة تجبر ما تفرمه والمسلم لا تنسئ له ولو
 غرم لفرع عن الاسلام ولا يحقنابه وجعل عيبها كفسختها ولم يجعل عيبه كفر اقه لانه بذل العوض
 فى مقابلة منافع سليمة ولم تسلم بخلافها فانها لم تبدل شيئا فى مقابلة منافع الزوج والعوض الذى ملكته سليم
 فكان مقتضاها أن لا يفسخ لها لأن الشارع أثبت لها القسح دفعا للضرر عنها فاذا اختارته لم يمارد
 البديل كما لو ارتدت اه شرح الروض (قوله وكاسلامها) أعاد العامل لان النوع الاول لا يختص بها بل
 ولو كان فيه العيب كما عم فى الشارح بخلاف هذا النوع فانه خاص بان يكون من جابها شو برى (قوله ولو
 بتبعية أحد أبويها) للرد على حج قال لان المسألة تبعالا فعل منها بل هى بالتشطير أولى بمالو أَرْضَعَتْ
 أمها لان اسلام الام كارضاعها فكالم ينظر والارضاعها لم ينظر والاسلامها مع أن الحاصل منها فعل فى
 ارضاع الام وهو المص والازدراء وأيضا قالوا بالتشطير فى ردتها مع تغليب السببه فقياسه هنا كذلك اذ
 الفرقة نشأت من اسلامها وتخلقه فيغلب سببه أيضا وعبرة الشو برى قوله ولو بتبعية أحد أبويها
 واستشكل بما يأتى من ارضاع أمها له ويحاج بأن الاسلام وصف قام بها فترله الشارع من الاصل منزلة
 فعلها بخلاف ذلك فانه فعل الام وهو أجنبي عنها بالسكية حيث لم ينزله الشارع منزلة فعلها او يقال الاسلام
 فى مسألة التبعية قام بها وحدها فان كان المانع من جهتها فقط بخلاف الاخوة فى مسألة الرضاع قامت بكل
 من الزوجين فليست نسبتها اليها بأولى من نسبتها اليه تأمل وقوله وردتها أى وحدها (قوله وارضاها

وطء مالو أدى قبل تعدده
 المهر فبتمدد قاله الماوردى
 و بما تقرر علم أن العبرة فى
 عدم تعدد المهر باتحاد
 الشبهة لا باتحاد جذها
 المفهوم من كلام الاصل
 (فصل فيما يسقط
 المهر وما ينصفه وما يذ كر
 معهما) (الفراق) فى
 الحياة (قبل وطء بسببها
 كفسخ بعيب) منها أو منه
 وكاسلامها ولو بتبعية أحد
 أبويها وردتها وارضاها

زوجه له صغيرة) مثله ارتضاءها بنفسها من أم الزوج أو من زوجته الكبيرة فانه يسقط المهر كافي شرح
 مـ وينسخ نكاحهما معا لانه لا يجوز الجمع بين الام وبنتها ولو من الرضاع ويستط مهر الكبيرة
 ويجب للصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة بنصف مهر المثل وان كانت قوت عليه البضع
 بتمامها تبار الما يجب له بما وجب عليه اهـ شيخنا ونحرم الكبيرة عليه مؤبدا وكذا الصغيرة ان
 كان دخل بالكبيرة اهـ حل (قوله والمفروض بعد) أى في المفوضة وقوله ومهر المثل أى فيما لو نكحت
 بفاسد تكمر وفيما اذا سكنت عن ذلك المهر (قوله لان الفراق الخ) فيه مصادرة (قوله وما لا يكون
 بسببها) بان كان بسببه أو بسببها أو بلا سبب كأن تطاير ابن الكبيرة للصغيرة حل وعبارة المتهاج
 وما لا يكون منها ولا بسببها الخ (قوله كطلاق بائن) وكذا رجعي بان استدخلت ماءه كما هو ظاهر لان
 الفرض أنه قبل الدخول وهو لا يكون رجعي لا بما ذكر ومن ثم قيل انما قيد الطلاق بالبائن لانه قبل
 الدخول لا يكون الا بائن وعلى هذا الوراجعها هل تعود على ما بقى عليه من نصف الصداق أو ينين
 بالرجعة بقاء جميعه وعدم سقوط شيء منه يظهر الاول واذا وطئ تقرر بالوطء النصف ويحتمل
 الثاني فليحذر شويرى وقوله النصف أى الآخر فيتقرر جميع المهر وعبارة حل كطلاق بائن ولو
 خلعا ومثله الرجعي بان استدخلت ماءه لكن ينبغي أن لا يستحق الشرط الا ان انقضت العدة وفيه
 أن هذا بائن الآن والابان راجع فينبغي عدم التشطير واذا وطئ بعد المراجعة استقر المهر (قوله
 فوض الطلاق اليها) أى وحدها (قوله واسلامه) ولو تبعا وقد تخلفت الى انقضاء العدة فيما اذا
 استدخلت ماءه فتخلف المالد كور شرط لتأثير سبب الفرقه الذي هو الاسلام حل (قوله وارضاع
 أمه لها) وتغرم له النصف قال الشويرى يخرج ما ودبت الصغيرة فارتضعت فان المهر يسقط وهو
 كذلك فالارضاع قيد معتبر في هذه المسئلة دون الثانية وهى قوله أو أمهاله ففعل أمهاله ليس قيد ابل
 مثله ما لو ارتضع هو بنفسه من أمها كأن دب عليها وهى ثامنة (قوله أو أمهاله) وتغرم النصف
 للزوج والارضاع في هذه الثانية ليس بقيد في تنصيف المهر بل مثله ما ودب على أمها وارتضع
 بابنها (قوله وملكها) فيكون نصف المهر لسيدها وقوله وتنصيفه يعود الخ هذا التقدير ليس
 ضروريا بل يصح تعلق قوله يعود ينصفه والباء في يعود للتصوير (قوله يعود نصفه اليه) فلو
 كان الصداق ديناً واعتاضت عنه عيناً أو منفعتها وحصل ما يوجب التشطير رجع اليه نصف الدين
 لا العين كافي الثمن فيسقط عنه ذلك النصف حل وله نصف العين أو نصف منفعتها بالطلاق
 الاعتياض عن نصف الدين فيبقى لها نصف العين أو نصف منفعتها (قوله من أب أو جد) أى من مال
 نفسه حيث قصد التبرع أو أطاق فان ادعى قصدا قرأه صدق ولو متولى الطرفين خلافا للزركشى
 حيث قال في ذلك لا يرجع للجد ولا وجهه حل (قوله والا) بان كان أجنبيا وأباً أو جدا غير ولى
 بان كان الولد غير مولى عليه لكاله (قوله فيعود الى المؤدى) والمعتمد في نظيره من الثمن رجوعه الى
 المؤدى عنه مطلقا شويرى لانه معاوضة محضة وعبارة حل فيعود الى المؤدى أى وقد تبرع ببذله لا الى
 الزوج وان كان الزوج غيبا وأدى المهر من كسبه ثم اعتقه سيده ثم فارق قبل الدخول عاد النصف اليه
 لا الى المعتق فلو بيع ثم فارق عاد النصف للمشتري لا للعبد (قوله بذلك الفراق الخ) لاحاجه اليه لانه
 فرض المسئلة تأمل (قوله وان لم يختره) أى وان لم توجد منه صيغة اختيار للعود فهو للرد على من
 اشترط في العود صيغة اختيار فيعود للمالك قهرا عليه كافي شرح مـ (قوله فلو زاد المهر بعده الخ)
 شروع في أحكام الصداق وحاصله أنه ما أن يزىد أو ينقص أو يزىد وينقص أو يتلف وفي الزيادة
 ثمان صور لاتها إما متصلة أو منفصلة قبل الفراق أو بعده قبل القبض أو بعده وقد استوفى الثمانية

زوجه له صغيرة وملكها له
 (يسقط المهر) المسمى
 ابتداء والمفروض بعد
 ومهر المثل لان افراق من
 جهتها (وما لا) يكون
 بسببها (كطلاق) بائن ولو
 باختيارها كأن فوض
 الطلاق اليها فطلقت نفسها
 أو علقه بفعلها ففعلت
 (واسلامه وردته) وحده
 أو معها (ولعانه) وارضاع
 أمه لها وهى صغيرة أو
 أمهاله وهو صغير
 وملكها لها (ينصفه) أى
 المهر أمانى الطلاق فلا ية
 وان طلقتموهن من قبل
 أن تمسوهن وأمانى الباقى
 فبالقياس عليه وتنصيفه
 (يعود نصفه اليه) أى الى
 الزوج ان كان المؤدى للمهر
 الزوج أو وليه من أب أو
 جد والا فيعود الى المؤدى
 بذلك افراق الذى ليس
 بسببها (وان لم يختره) أى
 عوده لظاهر الآية السابقة
 (فلو زاد) المهر (بعده)

متنا أو لا بقوله فلو زاد بعده فله وثانيا بقوله أو بعد زيادة منفصلة الخ ففي قوله فلو زاد بعده فله أربع صور
 لان الزيادة اما متصلة او منفصلة كما قاله الشارح وعلى كل اما قبل القبض أو بعده وفي قوله أو بعد زيادة
 منفصلة الخ أربع صور بيانها كما سبق وفي النقص ستة عشر لانه اما قبل الفراق أو بعده وعلى كل اما
 قبل القبض أو بعده وعلى كل اما بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد بدليل تفصيله بقوله ان
 نقصه أجنبي أو الزوجة وقد استوفاهما الشارح أو لا بقوله ولو نقص بعد الفراق الخ وثانيا متنا بقوله أو تعيبه
 بعد قبضه الخ ففي قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ثمانية أربعة في قوله وكان بعد قبضه الخ أى
 سواء كان بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وثلاثان في قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ وثلاثان
 في قوله والافلا أرض وفي قول المتن أو بعد تعيبه الخ ثمانية أيضا يعلم بيانها من أسبق وفي التلف ستة عشر
 أيضا يعلم بيانها من بيان صور النقص لكن كلامه فيها متناوثر حاقصر عن شمولها كلها فانه ظاهر في
 أربعة منها فقط لانه قيد الفراق بكونه بعد التلف وقيد التلف بكونه بعد القبض فلا يحصى التعدد الا من
 حيث ان التلف شامل لما هو بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وفي اجتماع الزيادة والنقص
 أربعة وعشرون صورة لما علمت من أن صور الزيادة ثمانية وصور النقص ستة عشر وقد أشار إليها
 بقوله أو بعد زيادة ونقص الخ لكن كلامه فيها يحمل كل الاجال ثم ان مفهوم الزيادة في قول المصنف فلو
 زاد بعده ذكره الشارح بقوله ولو نقص الخ ومفهوم العبدية ذكره المتن فيما يأتي بقوله أو زيادة منفصلة
 الخ وقول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ مفهوم العبدية سيأتى في المتن في قوله أو تعيبه بعد قبضه الخ
 فان النقص شامل للتعيب بدليل تعليله التعيب الآتى بقوله لانه نقص وهو من ضمانه الخ فسمى التعيب
 قصدا وقوله ولو فارق الخ شروع في مسائل التلف الستة عشر قد كرمها أربعة وبقي اثنا عشر ثمانية
 مفهوم القيد الاول وأربعة مفهوم القيد الثاني فانظر حكمها (قوله فله كل الزيادة) ان كان الفراق
 منها أو بسببها وقوله أو نصفها ان لم يكن منها ولا بسببها حل (قوله لحدوثه) أى الكل أو النصف قال
 ممر وليس من الزيادة ارتفاع الاسواق (قوله ولو نقص بعد الفراق) ولو بفعل الزوج كذا يقتضى
 صنيعة حيث فصل فيما قبل القبض وأطلق في هذا وفيه أن هذا تنقيص ملكه فالظاهر عدم الارش له كما
 جزم به قل على الجلال واعترض قوله ولو نقص الخ بأنه ينبغي عنه قول المتن أو بعد تعيبه الخ فان
 التعيب نقص كما تقدم ولا فرق بينهما فيما يظهر وأجيب بشمول هذا لما اذا كان الفراق بسببها أو لا بسببها
 وخصوص ذلك بكون الفراق لا بسببها وأيضا فهذا مفروض في النقص الذى بعد الفراق وذلك فى الذى
 قبله كما هو صريح الشارح هنا والمثل هناك وأيضا فى به رعاية لمفهوم قوله زاد (قوله وكان بعد قبضه)
 مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى قبضها اياه مفهومه أنه اذا كان التلف قبل القبض لم يأخذ
 نصف البدل وهذا ظاهر فى التلف الذى يوجب الانفساخ وهو ما اذا كان من الزوج أو وفاة فله نصف
 مهر المثل وأما اذا كان التلف منها فتقدم أسها قابضة لحقها فقتضاه أنه يجب له نصف بدله وأما اذا كان من
 أجنبي فتقدم أنها ثبت لها به الخيار فيقال ان فسخت عقد اصدق فله نصف مهر المثل وان أجازته
 فلا زوج نصف البدل الذى يغرمه الاجنبى تأمل (قوله لا بسببها) أخذه ممن قوله فله نصف بدله قال
 حل ولو أسقطه وقال فنصف بدله أو كله لكان أولى (قوله بعد تلفه) أى حسا لا يتكرر مع قوله
 الآتى ولو فارق وقد زال ملكها عنه كأن وهبته له الخ (قوله بعد قبضه) أخذه ممن قوله الآتى أو بعد
 تعيبه بعد قبضه لانه راجع للامرين (قوله وهى أقل) لانه يقوم فيها منفردا عن الآخر وذلك يقوم
 منضا لا آخر شيئا وأما كانت قيمة النصف أقل لان التشقيص بنقص القيمة ولا يرد عليه أن شراء

أى بعد الفراق (فله) كل
 الزيادة أو نصفها لحدوثه في
 ملكه متصلة كانت أو
 منفصلة ولو نقص بعد
 الفراق وكان بعد قبضه فله
 كل الارش أو نصفه أو قبل
 قبضه فكذلك ان نقصه
 أجنبي أو الزوجة والافلا
 أرض وتعيرى فما ذكر
 وفيما يأتى بالفراق أعم من
 تعيره بالطلاق (ولو فارق)
 لا بسببها (بعد تلفه) أى
 المهر بعد قبضه (فله)
 (نصف بدله) من مثل
 فى منسلى وقيمة فى متقوم
 والتعير بنصف القيمة فى
 المتقوم قال الامام فيه
 تساهل وانما هو قيمة
 النصف وهى أقل من ذلك
 وقد تكلمت فى شرح
 الررض على ذلك وذكرت
 أن الشافعى والجمهور

قيمة كل من النصفين منفردا لا منضمما الى الآخر فيرجع بقيمة النصف أو بان يراد بقيمة النصف قيمته منضمما لا منفردا فيرجع بنصف القيمة وهو ماصوبه في الروضة هنا رعاية للزوج كما روعيت الزوجة في ثبوت الخيار لها فيما يأتي (أو) بعد (تعييه بعد قبضه فان قنع به) الزوج أخذه بلاأرش (والا فنصف بدله) هو أعم من قوله فنصف قيمته (سليما) دفعا للضرر عنه (أو) بعد تعييه (قبله) أي قبل قبضه ورضيت به (قله نصفه) ناقصا (بلاأرش) لانه نقص وهو من ضمانه (ونصفه) أي الارش (ان عييه أجنبي) لانه يدل القات وان لم تأخذه الزوجة بل عفت عنه وان أوهم كلام الاصل خلافا (أو) فارق ولو بسببها بعد (زيادة منفصلة) كولد وابن وكسب (فهى لها) سواء أخصات في يدها أم في يده فيرجع في الاصل أو نصفه دونها وظاهر أنه ان كانت الزيادة ولداً لم يميز عدل عن الامتأو نصفها الى القيمة لحزمة التفريق (أو) فارق لا بسبب مقارن بعد زيادة (بلا زيادة) بان يقوم بغيرها

نصف بهيمة الآن يز يد على نصف قيمتها لان ذلك في مقابلة وضعها تحت يده واستيفائه منافعها (قوله بكل من العبارتين) أي نصف القيمة وقيمة النصف (قوله ان مؤداهما عندهم واحد) أي بالتأويل ورد أحدهما لا آخر لا متحدان بالذات والالام يعتمدوا أحدهما دون الآخر (قوله بأن يراد بنصف القيمة الخ) مقتضى هذه العبارة أن الواجب نصف كل من النصفين فيجب ربع كل وليس مراد ابل المراد قيمة كل من النصفين حل أي فالاولى حذف قوله نصف من قوله نصف قيمة كل الخ والظاهر أنه يصح ارادة كل فقوله وليس مراد غير ظاهر وقول حل فيجب ربع كل أي يجب الربع أي ربع الكل من كل من النصفين وليس مراده ربع النصف كما قد يتوهم (قوله فيرجع بقيمة النصف) أي فيرجع نصف القيمة الى قيمة النصف فيتفرع عليه أنه يرجع بقيمة النصف هذين مراده وكذا يقال فيما بعد فيكون قوله فيرجع الخ متفرعا على مقدمة محذوفة (قوله بان يراد) أي فكلما هم محتمل لارجاع قيمة النصف الى نصف القيمة أو بالعكس وقوله وهو ماصوبه في الروضة فقد ردنا قيمة النصف الى نصف القيمة ولم نرد نصف القيمة الى قيمة النصف حل (قوله فيما يأتي) أي في الزيادة المتصلة (قوله أو بعد تعييه بعد قبضه) محترز الظرف الاول من هذين الظرفين قد مر في قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ومحترز الثاني هو قول المتن أو قبله الخ وهذا شرع في قيمة مسائل النقص (قوله أو بعد تعييه) أي وكان الفراق لا بسببها بدليل ما عده وهو معطوف على قوله بعد قلعه فيكون قوله لا بسببها قيدافيه أيضا والتعيب امامنها أو منه أو من أجنبي أو بنفسه وقوله أخذه بلاأرش أي للنقص محله اذا كان التعيب من غير الاجنبي والافياخذ نصفه مع نصف الارش فقول المتن ونصفه راجع للسئلتين كما ذكره سم وس ل أي قوله فان قنع الخ وقوله أو قبله فهو معطوف على بلاأرش الذي في الشارح والذي في المتن (قوله ورضيت به) فان لم ترض به أخذت منه نصف مهران مثل و يأخذ العين تمامها وحل اشتراط رضاها اذا تعيب بغير تعييبها والا فلا يشترط رضاها (قوله ونصفه) الباء بمعنى مع (قوله أجنبي) أو الزوجة حل (قوله وان لم تأخذه) أي الزوجة للرد على من قال لا يأخذ الا ان أخذت (قوله ولو بسببها) محله في السبب الغير المقارن للعقد والافلاشي لها لان مقارنة السبب للعقد تلي المسمى اذا حصل فسخ بعده ويجب مهر المثل لاسها غير مالكة للمسمى كما تقدم شيخنا (قوله بعد زيادة منفصلة فهى لها) ظاهره ولو كانت المفارقة بسبب مقارن للعقد حيث أطلق هنا وفصل فيما بعده بين المقارن وغيره وفيه نظر حل ويمكن أن يكون قوله الآتي لا بسبب مقارن راجعا للمتصلة والمنفصلة فلا اعتراض اه شيخنا (قوله لا بسبب مقارن) مثله في مر قال الرشيدى لم أره لغيره بالنسبة لما اذا كان الراجع النصف وانما ذكر هذا التفصيل فيما اذا كان الراجع الكل كافي الروضة لانه لا يتصور العود في النصف فقط في العيب المقارن لان الفسخ فيه اما منها أو بسببها فلا يتصور فيه الرجوع في الكل تأمل اه بحروقه فالاولى اسقاط هذا القيد وبحاجب بأنه تصريح بما علم للايضاح قال شيخنا العزيز ولما كان حكم الزيادة المتصلة هنا من امتناع الرجوع القهرى فيها مخالفا لساير الابواب اعتبرنا فيه أن لا يكون سبب الفسخ مقارنا لانه اذا كان مقارنا كأنه لم يقع عقد احتياط للزوج فيرجع فيه بالزيادة المتصلة بخلاف المنفصلة فانها ليست بهذه المثابة والذي رجحه حل التسوية بينهما (قوله خيرت فيها) ظاهره وان كان العيب حادثا بعد الزيادة المذكورة فان كان بمقارن كعيب أحدهم أي وكان الاخر جاهلا به حالة العقد أخذه كله بزيادته المتصلة ولا حاجة لرضاها لان الفراق بالمقارن قبل الدخول كما علمت يسقط المهر فيرجع فيه كله مع زيادته المتصلة ولا تخير وينبغي ان تكون المنفصلة كذلك حل (قوله وكان الفراق لا بسببها) احوجه اليه

(متصلة) كسمن وتعلم صنعة (خيرت) فيها (فان شئت) فيها وكان الفراق لا بسببها (فنصف قيمة) للمهر (بلا زيادة) بان يقوم بغيرها

(وان سمحت) بها (لزمه قبول) لها وليس له طلب قيمة (أو) فارق لا بسببها بعد (زيادة ونقص ككبر عبدو) كبر (نخله وحل) من أمة أو بهيمة (وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد الكبير قيمة بأنه لا يدخل على النساء ويعرف القوائل ولا يقبل التأديب والريضة وفي النخلة بان ثمراتها تقل وفي

(٤٢٢)

قوله فنصف قيمة أي لزوج ولو أسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها كان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كردها قاله الشيخ عميرة حل (قوله أو فارق لا بسببها) إنما أحوجه إليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة ولو قال بدله أو فارق لا بسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص فان رضى بنصف العين أو كلها أو الا فنصف القيمة أو كلها كان أحسن عميرة (قوله وكبر نخله) المراد بكبرها أن تصل إلى حد يقل فيه ثمرها فان كثرت فحضر زيادة سل (قوله قيمة) أي من جهة لقيمة فهو منصوب على التمييز شو برى (قوله القوائل) أي المسكابد كالسرقة والزنا وغيرهما والمراد بها المكروا والخدمة (قوله والريضة) وهي طهارة الباطن ع ش (قوله بان ثمراتها تقل) يؤخذ من هذا التعليل أنها إذا لم تقل يكون الكبر زيادة محضة ويحتمل أن من شأنها ذلك لكن هذا إنما يظهر إذا كانت أثمرت بالفعل فان كانت لم تثمر لصغرها فالظاهر أن كبرها زيادة لا غير لأنه يقر بها من الأثمار وفيه زيادة الحطب وقوله بأنه أقوى على الشدائد هذا لم يظهر إلا في العبد الذي لم يبلغ أو ان الشيخوخة أما هو فكبره يضعفه عن حل الشدائد والأسفار فيكون كبره نقصا فقط (قوله وزرع أرض نقص) ولو بعد حرثها لانعدام الزيادة بالزراعة فان اتفقا على نصف الأرض المحروقة والمزروعة وترك الزرع إلى الحصاد من غير أجرة فذاك والارجع بنصف قيمة الأرض بلا زراعة ولا حرثة ولا يجبر على قبول الزرع برماوى وحف (قوله وحرثها زيادة) ان اتخذت للزراعة وكان وقتها كما أشار إليه الشارح بالتعليل المذكور وقوله زيادة أي متصلة وكتب أيضا وحرثها زيادة لا يقال لو أسقط قوله زيادة لا غنى عنه ما بعده مع فائدة الاختصار لانا نقول لكنه يوههم عطفه على ما قبله وهو زرع وأنه من النقص فدفع بالزيادة إيهام النقص وقله دره شو برى (قوله المدة له) خرج المدة للبناء فحرثها نقص سل (قوله بان تشقق طاعه) أو وجد نحو تساقط نور غيره اه تحفة (قوله من ابقائه إلى الجذاذ) وان اعتيد قطعه قبل الجذاذ وفرق بينه وبين ما تقدم في الأصول والثمار بأنه حصل لها كسر فجبرت ببقائه حل (قوله فله نصف النخل) عبارة أصله تعين نصف النخل اه (قوله ان لم يمتد من القطع) راجع لقوله أو قالت له ارجع الخ ورجوعه لما قبله غير ظاهر لان القطع وقع بالفعل فلا يعقل تقييده بذلك وقوله ولم يحدث الخ راجع لهما فان امتد زمن القطع أو حدث ما ذكرناه يأخذ بنصف القيمة (قوله سعف) وهو جريد النخل حل (قوله أو أغصان) هي جريد الشجر (قوله أجبرت) محل إجبارها ذارضى بقبض نصفه أي لتخرج من عهدة الضمان والام تجبر مر (قوله فيه) أي فيما ذكر من أخذه نصف النخل وتبقيته الثمر إلى الجذاذ شيخنا (قوله ويصير النخل بيدهما) يترتب عليه أنه لو تواف النخل لارجوع له عليها بالنخل ولا لها عليه بالثمر (قوله فلا يؤخر الخ) كيف هذا مع أنها رضىت بأخذ نصفه حالا فابن التأخير إلا أن يقال لما كان حقه مشغولا بثمرها صار كأنه مؤخر إلى الجذاذ (قوله لنقص) أي المشار إليه بقوله فان قنع به والا الخ وقوله أو زيادة أي في قوله أو متصلة خبرت وقوله أو لهما أي في قوله فان رضى بنصف العين والا الخ شيخنا (قوله لنقص الخ) وحيثئذ يكون الخيار للزوج كما إذا أعيب المهر ويكون لها الخيار في الزيادة المحضة ويفهم ثبوت الخيار لهما من قوله فان رضى الخ مع قوله ولا تجبره على دفع الخ فقوله أو لهما معطوف على

والزيادة في العبد بأنه أقوى على الشدائد والأسفار وأحفظ لما يستحفظه وفي النخلة بكثرة الحطب وفي الأمة والبهمة بتوقع الولد (فان رضى بنصف العين) فذاك (والا فنصف قيمتها) خالية عن الزيادة والنقص ولا تجبره على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله للنقص (وزرع أرض نقص) لأنه يستوفى قوتها (وحرثها زيادة) لأنه يهيئها للزراعة المدة (وطلع نخل) لم يؤبر عند الفراق (زيادة متصلة) فتمنع الزوج الرجوع القهرى فان رضى الزوجة بأخذ الزوج نصف النخل مع الطلع أجبر عليه (وان فارق وعليه ثمر مؤبر) بان تشقق طاعه (لم يلزمها قطعه) ليرجع هو إلى نصف النخل لأنه حدث في ملكها فتتمكن من ابقائه إلى الجذاذ (فان قطع) ثمره أو قالت له ارجع وأنا قطعه عن النخل (فله) نصف النخل (ان لم يمتد من القطع ولم يحدث به نقص في النخل بان كسار سعف أو أغصان) ولورضى بنصفه

لا أحدهما

وتبقيته الثمر إلى جذاذه أجبرت) لأنه لا ضرر عليها فيه (ويصير النخل بيدهما) كسائر الاملاك المشتركة

(ولورضى به) أي بما ذكر من أخذه نصف النخل وتبقيته الثمر إلى جذاذه (فله امتناع) مائة (وقيمة) أي طلبها لان حقه ناجز في العين

أو القيمة فلا يؤخر الا برضا (ومنى ثبت خيار) لا أحدهما لنقص أو زيادة أو لهما الاجتماع الا صريحا

لا أحدهما (قوله ملك نصفه باختيار الخ) يتأمل هل هذا يخالف ما سبق أول البحث حيث قال يعود نصفه إليه بذلك وإن لم يختره فهناك لم يشترط الاختيار وهنا قد شرطه تأمل ثم رأيت في بعض الهوامش ما حصله إن ما تقدم محمول على ما إذا لم يحصل في الصداق نقص ولا زيادة وما هذا محمول على ما إذا حصل فيه ذلك كما ذكره البرماوى وأن الاختيار هنا معناه الرضا بالتمتار كما أشار له الشارح بقوله إن يتفقاه هذا تصوير لاختيارهما وقوله أو من أحدهما معناه إن يرضى بما اختاره فإذا حدث في الصداق نقص فلا يملك نصف العين ولا نصف قيمتها إلا إذا رضى أحدهما وأما قبل الرضا فلا يحكم له بملك أحدهما تأمل وقوله سابقا وإن لم يختره معناه وإن لم يأت بصيغة اختيار (قوله منهما) بيان للخير وقوله بأن يتفقأى على نصف العين أو القيمة وهو تصوير للخيار منهما (قوله كلفت الاختيار) فإن أبت نزاع القاضى العين منها ويمتنع تصرفها فإن أصرت باع القاضى منها بقدر الواجب فإن تعذر باعها كلها وأعطاهما الزائد حل (قوله أو زوال ملك) كان تلف وهو في التلف قبل الفراق ومثله التلف مع الفراق كما في شرح البهجة بخلاف التلف بعده فإنها تضمنه بقيمته يوم التلف كالبيع التالف تحت يد المشتري بعد الفسخ ومحل اعتباره يوم التلف ما لم يطالبها بالتسليم فتمتنع والاضمته بأقصى قيمه من حين الامتناع إلى التلف حل (قوله من وقت اصدقا) عبارة تشرح البهجة من وقت وجوبه بسمية وغيرها حل (قوله هو ما في التنبيه) معتمد وقوله وهو الموافق للتعليل أى قوله لأن الزيادة الخ وقوله ولما مر في المبيع والتمن أى إذا تلفا وأحدهما بعد فسخ البيع فإنه يعتبر الأقل من وقت بيع إلى وقت قبض وعبارته في باب الخيار ويعتبر أقل قيمتهما من بيع إلى قبض (قوله من يومى الاصدقا والقبض) أى فلم يعتبر ما بين اليومين مع أنه معتبر (قوله ولو أصدق تعليمها الخ) مفعول أصدق الأول محذوف تقدير ما أصدقها وتعليم مفعوله الثانى وهو أيضا متعدى لمفعولين ذكر في المتن أولهما وهو ضمير الزوجة وفي الشارح ثانيهما بقوله قرأنا وغيره والاضافة إلى ضميرها قيد وقوله بنفسه قيد وقوله قبله قيد يؤخذ من كلام الشارح قيدان أن يكون القدر العلم فيه كلفة بحيث يستغرق زمنا كثيرا وأن تكون محرمة عليه عند التعليم فقيود المسئلة خمسة وعبارة تشرح مر تعذر تعليمها إن لم تصر زوجته بنكاح جديد أو محرما له بحد وشضاع أو بنكاح بتهاد ولا كانت صغيرة لا تنهى ولا بدأ أيضا أن تكون رشيعة وقد أذنت في ذلك كما أفاده ع ش أو أمة زوجها سيدها بذلك فاندفع قول حل وكلامهم شامل للجبرة مع أنه لا بد في الجبر أن يزوجهما بما يتعامل به في البلد ولو غير نقد وفي كون التعليم بما يتعامل به نظر (قوله قرأنا) أى قدر آمنه في تعليمه كلفة عرفا ولودون ثلاث آيات فيما يظهر شرح مر ولا بد من تعيين قدره أو يقدر بالزمان فلو جمع بين القدر والزمان بطل ولا يشترط تعيين نوع القراءة كقراءة نافع أو حفص حيث غلب على أهل البلد فان لم يغلب وجب تعيينه وإذا عين قدره لا بد أن يكون قادرا على تعليمه وقت العقد كذا قالوه أى ولو كانت كتابية حيث رضى إسلامها لأن الكافر لا يجوز تعليمه شيئا من القرآن إلا أن رضى إسلامه ولا يمنع من قراءته أى تلاوته مطلقا حل وقوله كذا قالوه أى لا جل أن يكون موسرا به ونبرا منه لأن الشرط علم الزوج والولى بالقدر كما قاله مر قال ع ش ويكفى في علمهما سماعهما له ممن يقرؤه عليهما ولو مرة واحدة (قوله أو غيره) مما هو مباح كشعر في تعليمه كلفة (قوله تعذر) أى شرعا وإن وجب كالفاتحة شرح مر ومراده بالتعذر ما يشمل التعسر أخذ ما يأتى والافتاء لتعليم من وراء حجاب بحضرة من تزول معه الخلوة يمكن حل (قوله لأنها صارت محرمة عليه) فهذا يخص ما تقدم من جواز النظر للأجنبية لتعليم بغير المنارفة والسبكي حل كلامهم السابق على التعليم الواجب وهذا على المستحب كما ذكره الشارح

(ملك) الزوج (نصفه باختيار) من الخيارين (بأن يتفقا أو من أحدهما وهذا الخيار على التراخي خيار الرجوع في الهبة لكن إذا طالها الزوج كلفت الاختيار ولا يعين الزوج في طلبه عينا ولا قيمة لأن التعيين يناقض تفويض الأمر إليها بل يطالبها بحقه عندها ذكره في الروضة كأصلها (ومتى رجع بقيمة) لزيادة أو نقص أولهما أو زوال ملك (اعتبر الأقل من) وقت (اصدقا إلى) وقت (قبض) لأن الزيادة على قيمة وقت الاصدقا حادثة في ملكها لا تعلق للزوج بها والنقص عنها قبل القبض من ضمانه فلا رجوع به عليها وما عبرت به هو ما في التنبيه وغيره وهو الموافق للتعليل ولما مر في المبيع والتمن والذي عبر به الأصل كالروضة وأصلها الأقل من يومى الاصدقا والقبض (ولو أصدق تعليمها) قرأنا أو غيره بنفسه (وفارق قبضه تعذر) تعليمها قال الرافعى وغيره لأنها صارت محرمة عليه

كذلك فأنالولم نجوز له لضع
وللتعليم بدل بعدل اليه
انتهى وفرق بينها وبين
الأجنبية بان كلا من
الزوجين قد تعلق آمله
بالآخر وحصل بينهما نوع
ودقويوت التهمة فامتنع
التعليم لقرب الفتنة
بخلاف الأجنبية فان قوة
الوحشة بينهما اقتضت
جواز التعليم وحل السبكي
وغيره التعليم الذي يبيح
النظر على التعليم الواجب
كقراءة الفاتحة فهاذا
محله في غير الواجب وأفهم
تعليمهم السابق أنه لولم
تحرم الخلوة بها كأن كانت
صغيرة لا تشتهى أو صارت
محرمة بوضع أو تركها
ثانيالم يتعذر التعليم وبه
جزم البلقيني ولو أصدقها
تعليم آيات يسيرة يكن
تعليمها في مجلس بحضور
محرم من وراء حجاب لم
يتعذر التعليم كأنقله
السبكي عن النهاية وصوبه
وخرج بتعليمها تعليم
عبيدها وتعليم ولدها
الواجب عليها تعليمه فلا
يتعذر التعليم فتعبري
بذلك أولى من قوله تعلم
قرآن (ووجب) بتعذر
التعليم (مهر مثل) ان
فارق بعدوطة (أو نصفه)

وهو ضعيف (قوله ولا يؤمن الخ) غرضه الرد على الضعيف القائل بأنه لا يتعذر بل يعلمها من
وراء حجاب من غير خلوة كما في شرح م (قوله الخلوة المحرمة) أي لفيسة من تمتنع معه الخلوة
في بعض الأوقات حل فان لم يفارق وتزاعى البداءة بالنسليم في هذه المسئلة انفسخ عقد
الصداق ويؤمر بدفع مهر المثل لعل ثم يؤمر بالتسكين ونقل شيخنا عن زى أنه كما لو جل فتعبر
على التسليم وقال ع ش يمكن الفرق بين المؤجل وبين تعليم لقرآن ونحوه لان المؤجل له أمد ينظر
بخلاف القراءة ونحوها برماوى (قوله وليس سماع الحديث كذلك) أي متعذرا فيما لو أصدقها سماع
البخارى مثلاً فأنالولم نجوز من وراء حجاب مع عدم الخلوة المحرمة لضع فليخوف ضياع السند جوزنا
السماع مع وجود المعنى المعلن به في التعليم وهو عدم الامن من الوقوع في التهمة وكون الصداق له بدل
فلو أصدقها تعليم الحديث كان كتعليم غيره حل وخصه بعضهم بما إذا كان منفردا بالحديث لانه
لا يضيع الا حينئذو بعضهم عهم وهو المعتمد وفرق بين الحديث والقرآن بان من شأن القرآن كثرة
من يتعلم منه ومن شأن الحديث عزة من يؤخذ عنه ولتعد دفان فرض انفراد واحد به فنادر لا يلتفت
اليه لا يقال سماع الحديث يمكن أيضاً من غيره لانا نقول تحصيل هذا السند بخصوصه لا يمكن من غيره
بخلاف القرآن وعلى هذا فنقول الشارح وللتعليم الخ معطوف على قوله لأنها صارت محرمة عليه (قوله
نوع ود) الود مثل الواو فيما نقل وهو الحب (قوله وحل السبكي الخ) أي في الواجب لا يتعذر التعليم
هنا ولا ينظر لقرب الفتنة التي لا يؤمن معها الوقوع في التهمة والخلوة لمحرمة وقد علمت ضعفه
حل أي فلا فرق هنا وهناك بين الواجب والمندوب فهنا يتعذر التعليم مطلقاً ويجوز التعليم للأجنبية
هناك والنظر اليها فيه سواء كان واجباً ومندوباً (قوله الذي يبيح النظر) أي الأجنبية لان التعليم
مظنة للنظر (قوله فها هنا) أي في المفارقة وقوله تعليمهم السابق وهو لأنها صارت محرمة عليه (قوله
صغيرة لا تشتهى) بان كانت أمة وزوجها سيدها لان المجر لا يزوج بما ذكر حل أي لانه لا يزوج الا
بالمصلحة ويتصور أيضاً بان تكون في بلد يترزجون فيها بذلك شيخنا (قوله أو صارت محرمة بوضع
كان أَرْضعتها أمه أي وصارت تشتهى ليغير ما قبله (قوله ولو أصدقها الخ) مفهوم قيد ملاحظ في كلامه
وهو تعليم قدر فيه كلفة عرفاً بان يحتاج لمن كثير كانه عليه م ر وغيره ويمكن جعله معطوفاً على لولم
الخ في قوله اهل لولم تحرم الخ فيكون هذا مفهوماً أيضاً من تعليمهم السابق كما يؤخذ من عبارته في شرح
الروض ومثله م ر لكن المراد بالتعليل قوله ولأنه لا يؤمن الخ (قوله في مجلس) أي في زمن يسير ولو
في مجلس (قوله لم يتعذر التعليم) لأنه يؤمن من الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة لبعده غيبة المحرم مثلاً
في هذا الزمن اليسير حل (قوله من وراء حجاب) انما اعتبر مع المحرم ليمنع النظر (قوله الواجب
عليها انليمه) قيد في تعليم الولد ولهذا أعاد العامل ولم يكتف بمجر د العطف ووجب تعليمه عليها اما
لكونه لأب له وهي وصية عليه أوقيمة واما لكون الأب معسراً ومفهوماً انه لولم يجب عليها تعليمه
لكونه غنياً أو كون نفقته على أبيه لم يصح الا صدق كافي الروض لعدم عود نفعه اليها بخلاف الواجب
عليها تعليمه فانه يعود نفعه اليها بدفع الاثم عنها وليس مفهوماً انه يتعذر التعليم كما قد يتوهم افساده قال
الشو برى اما العبد فيجوز اصدقها تعليمه مطلقاً أي وجب عليها تعليمه كالبالغ أو لا فانها يجب عليها
تعليم البالغ الواجبات كالفاتحة نعم ختانه مشروط بالوجوب عليها ولعل الفرق بينه وبين تعليمه عود
نفعه غالباً عليها بخلاف الختان وزيادة القيمة به غير مقصودة فلي تأمل (قوله ولو فارق بعد التعليم) مفهوم
قوله وفارق قبله وقوله أما لو أصدق التعليم في ذمته مفهوم قول الشارح بنفسه فلو ذكرها عقب

امراة أو محرم يعلمها
الكل ان فارق بعد الوطء
والنصف ان فارق قبله
(ولو فارق) لا بسببها قبل
وطء وبعد قبض صداق
(وقد زال ملكها عنه
كأن وهبته) وأقبضته (له
فله نصف بدله) من مثل أو
قيمة لأنه اذا تعذر الرجوع
الى المستحق قبله ولأنه
في المثال ملكه قبل الفراق
من غير جهته (فان عاد)
قبل الفراق الى ملكها
(تعلق) الزوج (بالعين)
لوجودها في ملك الزوجة
وفارق عدم تعلق الوالد بها
في نظيره من الهبة لولده بان
حق الوالد انقطع بزوال
ملك الولد وحق الزوج لم
ينقطع بدليل رجوعه الى
البذل (ولو وهبته)
وأقبضته (النصف فله
نصف الباقي وربع بدل
كله) لان الهبة وردت على
مطلق النصف فيشيع فيما
أخرجته وما أبقته (ولو
كان) الصداق (ديناً فإبرأته)
منه ولو بهبته له ثم فارق
قبل وطء (لم يرجع) عليها
بشيء بخلاف هبة العين
والفرق أنها في الدين لم
تأخذ منه مالا ولم تحصل
على شيء بخلافها في هبة
العين (وليس لولي عفو

قوله وخرج بتعليمها الخ كان أولى (قوله بنصف أجرة التعليم) هل تعتبر الأجرة وقت التعليم أو الفرقه
أو الأقل وهو القياس على قيمة العين الثالثة وان كان قياس مهر المثل في وطء الشبهة اعتبار الاكثر
باعتبار الأحوال شو برى (قوله نحو امرأة) كمسوح أو رجل أجنبي لأن تعليم الأجنبية والنظر اليها
لذلك جائز كما تقدم قال زى وكلامه مبنى على أن جواز النظر للتعليم خاص بالامرء وليس كذلك
(قوله والنصف ان فارق قبله) وهل العبرة فيه بالآيات وبالحروف وهل الخيرة في تعيينه له أو لها استظهر
حجج النصف المتقارب عرفاً بالآيات والحروف وان الخيرة اليه لا اليها كما اعتبر وانية المدين الدافع دون
نية الدائن المدفوع اليه قال ويتجه أنه لا يجاب لنصف ملفق من سور وآيات لا على ترتيب المصحف لأنه
لا يفهم من اطلاق النصف عرفاً ثم ذكر أنه رأى بعضهم أي وهو والد شيخنا قال ان النصف الحقيقي
متعذر واجابة أحدهما بحكم فيجب نصف مهر المثل اه ثم رأيت شيخنا ذكر فيما اذا تضرعا لهما
ان اتفاقاً على شيء فذلك والاتعين المصير الى نصف مهر المثل كما أفق به الوالد حل لأن استحقاق نصف
شائع مستحيل ونصف معين نحكم مع كثرة الاختلاف بصعوبة الآيات وسهولتها شرح م (قوله
لا بسببها) فان كان بسببها رجع عليها ببدل كله شيخنا (قوله وقد زال ملكها عنه) أو تعلق به حق لازم
كرهن مقبوض واجارة وتزويج ولم يصبر لزوال ذلك التعلق ولم يرز بالرجوع مع تعلقه به شرح م
(قوله فله نصف بدله) وليس له نقض تصرفها أي فيما اذا وهبته أو باعته لغيره بخلاف الشفيع لوجود
حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما حدث بعده شرح م (قوله عن غير جهته) أي غير جهة
الفراق وهذا هو الراجح في المذهب وقيل لاشي له لأنها عجلت له ما يستحقه بالطلاق وهو مذهب الأئمة
الثلاثة واختاره المزني من أئمتنا وكذا البغوي والمتولي وفي الكافي أنه المذهب وبه قال عامة العلماء
كافي تعجيل الزكاة والدين برماوى وزى (قوله فان عاد الخ) تقييد لقوله فنصف بدله وسواء كان العود
قبل الفراق أو بعده وقبل أخذ البذل خلافاً للشارح في تقييد شيخنا وعبرة الشورى قوله قبل
الفراق أو بعده أو بعده وقبل أخذ بدله قاله في شرح الررض (قوله تعلق بالعين) لأن الزائل العائد كالذي
لم يزل هنا قال بعضهم

• وعائد كزائل لم يعد • في فلس مع هبة للولد
في البيع والقرض وفي الصداق • بعكس ذلك الحكم باتفاق

الحكم مبتدأ وفي البيع متعلق به وبعكس ذلك خبره (قوله وربع بدل كله) فيقوم كاه ويؤخذ ربع
القيمة وفي قول يؤخذ النصف الباقي لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجد ما فحصر حقه فيه ومن ثم
سمى هذا قول الحصر وما ذكره المصنف قول الاشاعة (قوله لأن الهبة الخ) هذا لا ينتج أن له ربع بدل
الكل بل ربع ما ينتج نصف بدل الموهوب وأجيب بأنه ينتج مع قوله فيشيع الخ (قوله فيشيع) أي
النصف الواجب له بالفراق وليس الضمير عائداً على النصف الموهوب كما قد يتوهم من ظاهر العبارة
(قوله ولو كان الصداق ديناً الخ) هل مثل ذلك مالو خالته على البراءة منه كان قال ان أبرأني من
صداقك فأنت طالق فأبرأته منه فيقع باتنا فلا يرجع عليها بشي لأنهم تأخذ منه شيئاً قال حج نعم ورد
على الحضرمي في فتواه بأنه يرجع عليها بنصف مهر المثل وعلى ابن عجيل في قوله بعدم وقوع الطلاق
بالكفية حل (قوله ولو بهبته) ولا يشترط قبوله لهذه الهبة لأنها إبراء شو برى (قوله لم يرجع عليها
بشيء) لأنه لم يفرم شيئاً كما لو شهدا بدين وحكم به ثم أبرأته منه المحكوم له ثم رجعا لم يفرم ما للمحكوم عليه شيئاً
شو برى (قوله وليس لولي الخ) أي على الجديد والقديم له ذلك وله شرط أن يكون الولي أباً وجداً وأن

والذي بيده عقدة النكاح
في قوله تعالى إلا أن يعفون
أو يعفو الذي بيده عقدة
النكاح هو الزوج لتمكنه
من رفعها بالفرقة فيعفو
عن حقه ليسلم لها كل المهر
لا الولي إذ لم يبق بيده بعد
العقد عقدة

فصل في المتعة وهي
مال يجب على الزوج دفعه
لامرأته لمفارقة نفسها أياها
بشروط كما قلت يجب عليه
(لزوجة لم يجب لها نصف
مهر فقط) بأن وجب
لها جميع المهر أو كانت
مفوضة لم توطأ ولم يفرض
لها ثمن صحيح (متعة
بفراق) أما في الأولى
فالمعوم والمطلقات متاع
بالمعروف وخصوص
فتعاليين أمتعن ولأن المهر
في مقابلة منفعة بضعها وقد
استوفاهما الزوج فتجب
للايحاء متعة وأما في
الثانية فلقوله تعالى
لا جناح عليكم إن طلقتم
النساء ما لم تمسوهن أو
تقرضوا لهن فريضة
ومتعهن ولأن المفوضة لم
يحصل لها ثمن فيجب لها
متعة للايحاء بخلاف من
وجب لها النصف فلا متعة
لها لأنه لم يستوف منفعة
بضعها فيكتفي بنصف مهرها
للايحاء ولأنه تعالى لم
يجعل لها سواء بقوله

يكون قبل الدخول وأن تكون بكر أصغيرة عاقلة وأن يكون بعد الطلاق وأن يكون الصداق ديناً في
ذمة الزوج لم يقبض شرح م ر (قوله والذي بيده الخ) غرضه أن يجيب عن دليل القديم القائل بأن
للولي العفو عن المهر واستدل بهذه الآية كما يؤخذ من شرح م ر (قوله إلا أن يعفون) استثناء متصل
من عموم الأحوال لأن قوله فنصف ما فرضتم معناه قالوا يجب عليكم نصف ما فرضتم في كل حال إلا في حال
عفوهم فإنه لا يجب قاله أبو البقاء اه سمين (قوله هو الزوج) يرشد إلى ذلك قوله تعالى وأن تعفوا
أقرب للتقوى فإنه لو أريد الولي لم يحسن أن يقال عفو الولي أقرب للتقوى أي من عفو الزوجة إذا عفوان
حينئذ من جهة واحدة بخلاف حاله على الزوج برماوى ويرد عليه أنه لو كان المراد به الزوج لقليل أو
تعفو ليناسب الخطاب الذي في قوله فنصف ما فرضتم فتغير الأسلوب يشهد للقديم وبحجاب بان فيه التفاتاً
من الخطاب إلى الغيبة كما أن قوله وأن تعفوا فيه التفات من الغيبة إلى الخطاب وذلك من المحسنات
البدعية (قوله إذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة) بخلاف الزوج فإن بيده العقدة من حين العقد إلى الفرقة
إن شاء أمسكها وإن شاء حلها بالفرقة وأما كونه لم يبق بيده بعد الفراق عقدة فثني آخر لا يضر فاندفع
ماله حلبي حيث قال وفيه أن الزوج لم يبق بيده بعد الفراق عقدة اه

فصل في المتعة وهي بضم الميم وكسر هاء لغة التمتع أو ما يتمتع به كالمتاع وهو ما يتمتع به من الخواص م ر وفي
المتعة تمتع بكذا واستمتع به بمعنى والاسم المتعة ومنه متعة النكاح والطلاق والحج لأنها انتفاع وأمتعته
الله بكذا ومنه تمتعاً بمعنى (قوله لامرأته) أي أن كانت حرة ولو ذمية وليسيدها أن كانت رقيقة كافي م ر
(قوله بشروط) المراد بهما فوق الواحد لأن المذكور شرطان وهما كونها لم يجب لها نصف مهر فقط
وكونها مفارقة شيخنا وقد يقال قوله لا بسببها الخ شروط آخر فالجمع على حقيقة وشيخنا نظر لكون
هذه قيوداً في الشرط الثاني (قوله يجب عليه) هذا فيه تغيير أعراب المتن لأن متعة مبدأ وعلى هذا
يكون فاعلاً وقد يقال هو متعلق الجار والمجرور الواقع خبراً (قوله صحيح) لأن فرض الفاسد كالأفرض
حل (قوله بفراق) شمل كلامهم الطلاق الرجعي وهو كذلك وإن راجع شو برى وتشكر بتركه
كما أفنى به الولد شرح م ر (قوله أما في الأولى) وهي من وجب لها جميع المهر والثانية المفوضة التي لم توطأ
الخ لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع فتصدق بعدم وجوب شيء (قوله وخصوص فتعاليين) لأنه من
المعلوم أنه مدخول بهن نخص عموم المطلقات بمفهوم هذا الخاص حل وفيه نظر لما علم من أن المفهوم
والمنطوق من عوارض اللفظ ولا لفظ هنا يدل على أن غير المدخول بها لا متعة لها وكونهن في الواقع
مدخولاً بهن لا يفي بذلك وما المانع من كون الشارح مراده الاستدلال بكل من الآيتين العامة والخاصة
وليس مراده التخصيص على أن التخصيص لا يصح لأن ذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصه
والآية الأولى وإن كانت عامة خصتها السنة بالمدخل بهن والمفوضة وهذا أولى من قياس المدخول بها
على المفوضة (قوله ولأن المهر الخ) علة لمخدوف أي ولا نظر للمهر لأن المهر الخ حل وصرح بهذا المقرر
م ر في شرحه (قوله ومتعهن) ولا ينافيه أي الوجوب قوله تعالى حقا على المحسنين لأن فاعل الواجب
محسن م ر والضمير للنساء المذكورات أي المطلقات من غير مس ولا فرض وذلك يفهم عدم إيجابها في
حق غيرهن وهو معارض بعموم والمطلقات فالأولى الاستدلال على إيجاب المتعة للمطلقات غير المفوضة
بالقياس على المفوضة لأن القياس مقدم على المفهوم ومن ثم قال البيضاوي مفهوماً الآية يقتضي
تخصيص إيجاب المتعة بالمفوضة التي لم يمسه الزوج أي ولم يفرض لها وألحق بها الشافعي المسوسة قياساً
(قوله ولأن المفوضة) المناسب للاختصار بأن يقول ولا نه أي الثانية (قوله أو بسببها) هو منفي وكذا

أؤملكه) لها كرده واسلامه ولعانه وتعليقه طلاقها بفعالها ففعلت ووطء أبيه وأبنة لها بشبهة (أؤموت) لهما أو لهما فان كان بسببها كملكها وردها واسلامها وفسخها بعبه وفسخه بعبها أو (٤٢٧) بسببها كردها معا أو بملكها لها بشرأع أو غيرهما أو بموت فلا

متعة لها وطئها أم لا وكذا لو سببها معا والزواج صغير أو مجنون وذلك لا تغني إلا بحاش ولا نهائي صورة مونه وحده متفجعة لا مستوحشة ولا فرق في وجوب المتعة بين المسلم والذمي والحرة والعبد والمسلمة والذمية والحرة والامة وهي لسيد الامة وفي كسب العبد وقولي أو بسببها الخ من زيادتي والواجب فيها ما يترضى الزوجان عليه (وسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما) أو ما قيمته ذلك وان لا تبلغ نصف المهر وعبر جماعة بان لا تزداد على خادم فلاحد للواجب وقيل هو أقل ما يتمول واذا تراضيا بشئ فذلك (فان تنازعا) في قدرها (قدرها قاض) باجتهاده (ب) قدر (حالمها) من يساره واعساره ونسبها وصفاتها لقوله تعالى ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف (فصل) في التحالف اذا وقع اختلاف في المهر المسمى *

ما عطف عليه أي ولا بسببها الخ وكان الانسب تأخير الامثلة عن الموت لانه منقضي أيضا (قوله أو ملكها) اذ لو وجبت لها الزوج على سببها اه حل (قوله وكذا لو سببها معا) أي فلامتعة لها والمناسب ذكر هذا عقب قوله أو بسببها كردها معا كما صنع م لان سببها معا فراق بسببها (قوله والزواج صغير) أما لو كان كبيرا فلا يكون بسببها بل بسببها فقط لا م ترق بالاسر فلامتعة لها أيضا وانما قيد بذلك ليكون مثالا لما اذا كان بسببها تأمل ع ش ملخصا وكون السبي بسببها لتعلقه بهما (قوله وفي كسب العبد) مالم يزوج امته عبده والافلامتعة عليه لو فاق كالا يجب عليه مهر حل (قوله وسن أن لا تنقص الخ) هذا ان زاد نصف المهر عليها ولو كان النصف ينقص عن ثلاثين درهما فينبغي اعتباره وان فاتته السنة الاولى لانه قيل بامتناع الزيادة على نصف المهر ع ش على م وعبرة زى قوله وأن لا تبلغ نصف المهر أي مهر المثل كذا جعوا بينهما وقد يتعارضان بان يكون الثلاثون أضعاف المهر أي مهر المثل والذي يتجه رعاية الاقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا أدنى المستحب اه حج (قوله على خادم) أي قيمته وفيه أن الخادم يتفاوت حل (قوله قدرها قاض) ويجب أن لا تبلغ مهر المثل على ما اعتده م خلافا لحج حيث قال وان زادت على مهر المثل على الاوجه (قوله بقدر حالهما) أي وقت الفراق ع ش

(فصل في التحالف اذا وقع اختلاف في المهر المسمى) أي في أصله بان ادعى أحدهما تسمية وأنكرها الآخر أو في قدر ما وفي صفته حل وقال بعضهم قوله في المهر المسمى أي ولو في زعم أحدهما ليشمل قوله أو في تسمية (قوله أي الزوجان الخ) الحاصل ان الاختلاف واقع من الزوج أو وارثه أو وليه أو وكيله مع الزوجة أو وارثها أو وليها أو وكيلها والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشرة صورة ولو ضمننا السيد والحاكم لما ذكر بلغت ستا وثلاثين صورة وزادت الصور وعلى كل اما أن يكون الاختلاف في قدر المسمى أو في جنسه أو صفته أو حلوله وتأجيله أو قدر الاجل أو تسميته فهذه ستة يضرب فيها الستة عشر يحصل ستة وتسعون وعلى كل اما ان لا يئنه لواحد منهما أو لكل بينة وتعارضتا فيحصل مائة واثنان وتسعون وان اعتبرت أن الاختلاف اما قبل الدخول أو بعده وبعد الفراق أو قبله بلغت الصور خمسمائة وستا وسبعين صورة (قوله أو وارثا معا) معطوف على الصمير المتصل بلا فاصل وهو ضعيف قال ابن مالك وان على ضمير رفع متصل * عطف فافصل بالضمير المتفصل الخ

(قوله في قدر مسمى) أي وكان ما يدعيه اقل م ع ش وخرج بمسمى ما لو وجب مهر المثل لنحو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل واختلافه فيصدق بيمينه لانه غارم والاصل براءة ذمته عما زاد اه شرح م (قوله بخمسمائة) أفاد به أن محل التحالف أيضا ان كان الزوج يدعى الاقل فلو ادعى الاكثر فلا تحالف فيعطيها ما تدعيه ويبقى الباقي بيده لانه مقر لها به وهي تنكره كمن أقر شخص بشئ فانكره اه برماوى (قوله أو في صفته) أو في الحلول أو قدر الاجل حل (قوله الشاملة لجنسه) جعل الصفة هنا شاملة للجنس وقسم في باب الحوالة انه مفهوم منها بالاولى فانظر رأي الصنيعين اولى واعلم ما قدمه وسيأتي قبيل الطلاق ما يؤيده اه شورى (قوله فانكرها) أي ولم يدع نفويضا شرح م (قوله أو ادعى تسمية) أي لقدر (قوله والمسمى) أكثر من مهر المثل في الاولى) لتظهر

لو (اختلفا) أي الزوجان (أو وارثا معا أو وارثا) أحدهما أو الآخر في قدر مسمى) كأن قالت نكحتني بالف فقال بخمسمائة (أو) في (صفته) الشاملة لجنسه كأن قالت بألف دينار فقال بألف درهم أو قالت بألف صحيفة فقال بألف مكسرة (أو) في (تسمية) كأن ادعت تسمية قدر فانكرها الزوج ليكون الواجب مهر المثل أو ادعى تسمية فانكرتها والمسمى أكثر من مهر المثل في الاولى وأقل منه في الثانية ولا يئنه

الفائدة والافلا تحالف بل يسلم لها المهر ويبقى الزائد يديه ان كان وكذا يتحالفان لو كان المسمى من غير نقد البلد أو معيناً ولو أنقص من مهر المثل لتعلق الغرض بالعين ذكره حل (قوله وتعارضتا) بان أطلقا وأرختا بتاريخ واحد وأرخت احدهما وأطلقت الاخرى كما فعلوا هناك في البيع فليحذر حل (قوله لكن يبدأ هنا الخ) في تعبيره بالاستدراك نظر لان قوله ومن يبدأ به ليس عاماً حتى يستدرك عليه لان من عبارة عن الزوجة لانها بمنزلة البائع الذي يبدأ به ثم بل الاستدراك ينافي المستدرك عليه ففعل الاولى والاخصر أن يقول كافي البيع فيما مر فيه لكن يبدأ الخ كافي حجج اه شيخنا وعبارة الرشيدى قوله ومن يبدأ به ينبغي حذفه ليتأتى الاستدراك وليس هو في عبارة التحفة (قوله بالزوج) مع أن الزوجة بمثابة البائع حل (قوله ببقاء البضع له) أى في الجملة والافلا تحالف يأتي بعد انحلال العصمة ومع ذلك يحلف الزوج أولاً حل (قوله أم بعده) ولو بعد انحلال العصمة حل (قوله) فيحلفان) أى وجوباً حل (قوله الا الوارث) فيقول وارث الزوج والله أعلم أن مورثي نكحها بألف بل بخمس مائة ويقول وارث الزوجة والله أعلم أن مورثي نكحت بخمس مائة بل بألف زى ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول لاحتمال جريان عقد بين علم أحد هما دون الآخر شرح مر فاندفع قول بعضهم انه يحلف على البت لانه يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول (قوله كزوج) أى أو وليه أو وكيله ووكيل الولي كذلك فيشمل ما لو اختلف الوليان أو الوكيلان أو أحد هما مع الآخر أو مع الزوج أو الزوجة برماوى (قوله ادعى مهر مثل) أى ادعى قدر اهو مهر المثل في الواقع وهذا القيد لأصل التحالف كما يعلم من كلامه في بيان المفهوم وقوله وولي صغيرة أو مجنونة قيد لحلف الولي لأصل التحالف كما يعلم أيضاً من كلامه في بيان المفهوم (قوله وولي صغيرة) فيه العطف على معمولى عاملين مختلفين لكن أحدهما مجرور وقد تقدم وهو جائز اتفاقاً كقوله في الدار زيد والحجرة عمرو لكن تقدير الشارح لفظ ادعى يقتضى أنه ليس من ذلك الا ان يكون بيانياً للمعنى لا لأعراب تدبر (قوله فانهما يتحالفان) فيحلف الولي أن عقده وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه ويثبت المهر ضمناً فلا ينافي ما في الدعوى ان الشخص لا يستحق شيئاً يمين غيره اذ ذاك في حلفه على استحقاق موليه كذا اه حل ومثله مر فلونكل الولي فهل يقضى يمين صاحبه أو ينتظر بلوغ الصبية فلعلها تحلف وجهان رجح منهما الامام والرويانى الثاني شرح الروض (قوله حلفت دونه) أى على البت ولا يجوز لها الحلف على نفي العلم بفعل الولي وفيه كيف تحلف الزوجة على البت اذا كانت صغيرة لم تشهد الحال ولم تستأذن فكان المناسب أن هذه تحلف على نفي العلم بنزويج وليها بالقدر المدعى به الزوج واليه ذهب جمع متقدمون حل (قوله وولي البكر) أو الثيب كما في شرح الروض (قوله حلفت دون الولي) أى على البت وانما حلفت عليه مع انه فعل غيرها لانه لما كان فعل الولي مقيداً بما تآذن له فيه فكأنها القاعلة أولاً لانه نفي محصور يسهل الاطلاع عليه قل على الجلال (قوله ويجب مهر المثل) أو نصفه لان التحالف يوجب رد البضع وهو متعذر فوجب قيمته وهو مهر المثل فمهر المثل سببه التحالف والفسخ وهو غير المهر الذي ادعاه الزوج لانه فسخ وصار لغوا بدعى الولي الزيادة فاندفع ما يقال مهر المثل ثابت باقرار الزوج لا يمين الولي (قوله وان زاد على مادعته الزوجة) أى في صورة الاختلاف في القسر (قوله أما اذا ادعى الزوج) مفهوم قوله ادعى مهر مثل (قوله أو فوفه) أى ودون مدعى الولي حل وعبارة شرح الروض سواء كان مادعاه الزوج دون مادعاه الولي أو يزيد فلا تحالف في الصورتين بل يصدق الزوج فيهما (قوله من ذكرت) أى الصغيرة أو المجنونة وقوله يقتضيه أى مهر المثل قال حل والاولى تحليف الزوج على نفي الزيادة على مهر المثل لانه ريمان كل فيحلف الولي ويثبت مدعاه (قوله

لو احد منهما أو لكل منهما يمينه وتعارضتا) تحالفاً) كما في البيع في كيفية اليمين ومن يبدأ به لكن يبدأ هنا بالزوج لقوة جانبه بعد التحالف ببقاء البضع له سواء اختلفا قبل الوطء أم بعده فيحلفان على البت الا الوارث في النفي فيحلف على نفي العلم على القاعدة في الحلف على فعل الغير (كزوج ادعى مهر مثل وولي صغيرة أو مجنونة) ادعى (زيادة) عليه فانهما يتحالفان كما مر فلو كانت الصغيرة أو المجنونة قبل حلف الولي حلفت دونه ولو اختلف الزوج وولي البكر البالغة العاقلة حلفت دون الولي (ثم) بعد التحالف (يفسخ المسمى) على ما مر في البيع من أنها يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ولا يفسخ بالتحالف (ويجب مهر مثل) وان زاد على مادعته الزوجة اما اذا ادعى الزوج دون مهر المثل أو فوفه فلا تحالف و يرجع في الاولى الى مهر المثل لان نكاح من ذكرت بدون مهر المثل يقتضيه

التسمية أعم من قوله ولو ادعت تسمية فأنكرها تحالفا وتقييدى دعوى الزوج بمهر المثل والولى بزيادة من زيادتي (ولو ادعت نكاحا ومهر مثل) بان لم تجر تسمية صحيحة (فأقر بالنكاح فقط) أى دون المهر بان أنكره أو سكت عنه وذلك بان نفي في العقد أو لم يذكر فيه (كف بيانا) لمهر لان النكاح يقتضيه (فان ذكر قدر أو زادت) عليه (تحالفا) وهو اختلاف في قدر مهر المثل (أو أصر) على انكاره (حلقت) بين الرد أنها تستحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به (ولو أثبتت) باقراره أو بينة أو عيبتها بعد نكوله (أنه نكحها أمس بالثمن واليوم بألف) وطالبته بألفين (لزمه) لا مكان صحة العقدين كأن يتخللها خلع ولا حاجة الى التعرض له ولا للوطء في الدعوى (فان قال لم أطأ) فيهما أو في أحدهما (صدق بيمينه) لموافقته للأصل (وتشطر) ما ذكر من الألفين أو من أحدهما لان ذلك فائدة تصديقه (أو) قال (كان اثناى تجديدا) للأول لا عقدا ثانيا (لم يصدق)

لانه خلاف الظاهر نعم له تحليفها على نفي ذلك لا مكانه

وفي الثانية الى قول الزوج) قال البلقينى كذا قالوه والتحقيق انه يحلف الزوج لعله ينكل فيحلف الولي ويثبت مدعاه وان حلف الزوج ثبت ما قاله وهذا معلوم من كلامهم لانهم انما نفوا التحالف لا الحلف حل ومثله زى لكن هذا انما يصح اذا كان مدعى الزوج فوق مهر المثل ودون مدعى الولي أما لو كان فوق مدعى الولي أيضا فلامعنى لتحليفه بل يصدق من غير يمين ويدفع للولى قدر ما ادعاه ويبقى الزائد بيده كما تقدم (قوله أعم من قوله ولو ادعت الخ) لانه لا يشمل ما اذا ادعى تسمية فأنكرتها (فرع) لو خطب امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ اليها ما قبل العقد ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه رجع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوى واعتمده الأذرى لانه انما ساقه اليها بناء على نكاحه ولم يحصل حج زى أى ان كان المدفوع اليه رشيدا فان كان سفيها فلا رجوع له عليه اذا تلف كما تقدم في قول المتن ولا يضمن ما قبضه من رشيد وتلف ولو باتلافه في غير أمانة (قوله بأن لم تجر تسمية) بيان لمستند مهر المثل وقوله بان أنكره أى قال لا تستحق على شىء بر (قوله أو سكت) بان قال نكحتنا ولم يزد أى ولم يدع تفويضا ولا اخلاء النكاح عن ذكر المهر شرح مر (قوله وذلك بأن نفي) هذا بيان لمستنده في انكاره في نفس الأمر بحسب زعمه بمعنى أن مستنده انكاره بحسب زعمه نفيه في العقد وقوله أو لم يذكر فيه بيان لمستند سكوتيه بحسب زعمه فهو تلف ونشر مرتب حل وفيه أن نفي المهر في العقد والسكوت عنه فيه يوجبان مهر المثل بالعقد فلا يظهر قوله كف بيانا مع وجوب مهر المثل حيثئذ تأمل وأجاب قل على الجلال بأنه زعم وجود نفي أو سكوت وظن أنهم ما يسقطان المهر لجهله وفي الواقع جوت تسمية صحيحة فلهذا كف البيان واعترض قوله بأن نفي في العقد بأنه مكرر مع قوله السابق بان لم تجر تسمية صحيحة لان هذا من أفراد ذلك لان عدم جريان التسمية الصحيحة اما بسبب نفي المهر أو عدم ذكره أو تسمية فاسدة وأجيب بان قوله بان لم تجر الخ بيان لمستند وجوب مهر المثل لها وقوله بان نفي بيان لمستند انكاره أو سكوتيه مر بإيضاح (قوله كف بيانا) أى ذكر قدر (قوله وهو اختلاف الخ) أى يؤل الى ذلك اه وعبارة مر وحج وهو اختلاف في قدر مهر وقول غير واحد في قدر مهر المثل يحتاج لتأمل لانها تدعى وجوب مهر المثل ابتداء وهو ينكر ذلك ويدعى تسمية قدر دونه وليس اختلاف في قدر مهر المثل سيما مع قولها انها تستحق عليه مهر المثل لان الاختلاف في قدر مهر المثل يصدق فيه الزوج لانه غارم فان أريد أن هذا قد ينشأ عنه الاختلاف في قدر مهر مثلها بان تدعى عدم التسمية وان مهر مثلها أكثر مما يثبت صح ذلك على ما فيه وعلى كل فهذه غير ما مر من أن القول قوله في قدر مهر المثل لانهما تم اتفقا على انه الواجب وان العقد خلا عن التسمية بخلافه هنا اه وأجاب قل على المحلى ان المعنى وهو اختلاف في تسمية صحيحة وقعت حال العقد هل تساوى مهر المثل أولا فالزوجة تدعى مسمى قدر مهر المثل وهو يدعى مسمى دونه (قوله يمين الرد) اعتراض تسمية هذه اليمين يمين الرد لانه لم يتوجه عليه يمين وردت عليها وأجيب بانها يمين رد ولو بين المهر أى لانه يحلف حيثئذ أو يقال نزل اصراره على الانكار منزلة نكوله عن اليمين شيخنا لان سكوت المدعى عليه عن جواب الدعوى لانه حود هشة منزل منزلة النكول كما يأتى (قوله كان يتخللها ما خلع) وكأن يفسخ النكاح الاول لموجب ثم يعقد عليها (قوله ولا حاجة للتعرض) فاذا تعرضت هل تحتاج الى بينة أولا الظاهر الأول (قوله الى التعرض له) أى للخلع قال مر في شرحه ولو أعطاهما لا وادعت انه هدية وقال بل صداق صدق بيمينه وان لم يكن المدفوع من جنس الصداق لانه أعرف بكيفية ازالة ما سكه فان أعطى

من لادين عليه شيأ وقال الدافع بعوض وأنكر الأخذ صدق الأخذ يمينه ويفارق ما قبله بان الزوج مستقل بأداء الدين وقصده وبأنه يريد براءة ذمته اهـ

(فصل في الوليمة) **(قوله وهو)** أي لغة الاجتماع سميت بذلك لما فيها من اجتماع الزوجين اهـ زى أولما فيها من الاجتماع على الطعام **(قوله وهي تقع)** أي تطلق شرعا ع ش مع أن عبارة المختار الوليمة طعام العرس اهـ فهي تقتضي أن قول الشارح وهي تقع الخ لغوي أيضا **(قوله يتخذ لسرور)** كاختتان والقدوم من السفر ان طال عرفا في غير بعض النواحي القرية ونحو ج بالسرور ما يتخذ للصيبة فليس من أفراد الوليمة وفي شرح الروض للشارح ان ما يتخذ للصيبة من أفراد الوليمة وان التعبير بالسرور جرى على الغالب وعليه جرى شيخنا ومن ثم قال الوليمة اسم لكل دعوة لطعام يتخذ لحادث سرور أو غيره حل وقد نظم بعضهم أسماء الولائم فقال

وليمة عرس ثم خرس ولادة * عقيقة مولود وكبرة ذى بنا

وضيمة موت ثم اعدار خاتن * نقيعة سفر والمآدب للثنا اهـ

ابن المقرئ وقوله نقيعة سفر أي للقادم من سفره وقوله والمآدب الخ أي يقال لها مأدبة بسكون الهمزة وضم الدال اذ الم يكن لها سبب الاثناء الناس عليه اهـ زى وقيل هي أن يصنع طعاما لما يفتي الناس عليه كحفظ قرآن وختم كتاب **(قوله من عرس واملاك)** عطف خاص على عام ان أر بد بالاملاك العقد والعرس يطلق على العقد وعلى الدخول حل **(قوله استعما لها مطلقا في العرس أشهر)** قال م ر ولم يتعرض الوقت للوليمة واستنبط السبكي من كلام البغوي ان وقتها موسع من حين العقد ولا آخر لوقتها فيدخل وقتها به والافضل فعلها بعد الدخول أي عقبه لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نساءه الا بعد الدخول فتجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل فلا تجب الاجابة قبل العقد وان اتصل بها ولا تنفوت بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة اهـ ونقل ابن الصلاح ان الافضل فعلها ليلا لانهارا لانها في مقابلة نعمة ليلة شرح م ر أي وهي الدخول **(قوله الوليمة)** أي فعلها العرس أي لعقد حل **(قوله على بعض نساءه)** وهي أم سلمة شويري **(قوله بمدين من شعير)** قال ع ش على م ر ولم يعلم كيف فعل فيها أي هل جعلها مخبرا أو فطيرا أو ظاهرا أنه لم يضم اليها شيأ آخر قال البرماوى رأيت في بعض الطوامش انه قلاهما وجعلهما مسفوقا أو ما السمن ومامعه فوضع كل واحد منهما وأكلوه بالخبز والظاهر أن التمر والسمن لم يضاف اليهما خبز بل أكلوا التمر بالسمن من غير شئ آخر اهـ شيخنا عزيزي **(قوله وعلى صفة)** أي بعد أن أعتقها وعقد عليها وجعل عتقها صداقها وهو من خصوصياته صلى الله عليه وسلم وقوله بمر الخ عبارة المحلى أولم على صفة بحس قال قل الحيس يفتح الحاء وسين مهملة التمر والسمن والاقط المخلوطة **(قوله ولو بشاة)** قال في الفتح ليست لو هذه الامتناعية وانما هي التي للتقليل بالقاف **(تنبيه)** يتجه تعددها بتعدد الزوجات والاماء وان عقد عليهن معا كما لو جاء له أولاد يندب له ان يعق عن كل واحد وتكفي وليمة واحدة بعد تزوج الجميع بقصدهن شويري **(قوله رواها البخاري)** أي الثلاثة **(قوله للتمكن)** وهو من يملك زيادة على يوم وليمة ما يفي بها وقيل كفاية العمر الغالب شيخنا عزيزي **(قوله شاة)** أي بصفة الاضحية قال م ر ل وصرح الجرجاني بندب عدم كسر عظمها كالعقيقة **(قوله لوليمة الدخول)** أي فالمراد بالعرس الدخول ولكن الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل خلافا لما بحثه السبكي في التوشيح حل وانظر رأي داع لذكر هذا المراد المقتضى أنها لا تجب الا بالدخول مع أنها تجب بالعقد **(قوله بدعى لها الاغنياء)** فيه ان هذا يقتضى أن التخصيص للاغنياء تجب الاجابة معه وهو يخالف ما يصرح به المصنف ثم رأيت حج

(فصل في الوليمة) من الولم وهو الاجتماع وهي تقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث من عرس واملاك أو غيرهما لكن استعما لها مطلقا في العرس أشهر وفي غيره تقيده فيقال وليمة ختان أو غيره **(الوليمة)** لعرس أو غيره **(سنة)** لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا فقد أولم على بعض نساءه بمدين من شعير وعلى صفة تمر وسمن وأقط وقال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو بشاة رواها البخاري والامر في الاخير للتدب قياسا على الاضحية وسائر الولائم وأقلها للتمكن شاة وغيره ما قدر عليه والمراد أقل الكمال شاة لقول التنبيه وباي شئ أولم من الطعام جاز **(والاجابة لعرس)** بضم العين مع ضم الراء واسكانها والمراد الاجابة لوليمة الدخول **(فرض عين)** ولغيره **(سنة)** لحسب الصحيحين اذ ادعى أحدكم الى الوليمة فليأتها وخبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة بدعى لها الاغنياء

أجاب بان الكلام في مقامين بيان ما جيل عليه الناس في طعام الوليمة وهو الرياء أي شأنها ذلك وليس من لازم ذلك وجوده بالفعل وبيان ما جيلوا عليه في اجابتها وهو التواصل والتحاب وهو انما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغراي منفرد المصدر ومن شأن التخصيص ذلك حل وجلة تدعى حال من الوليمة مقيدة لكونها اشرا كما قاله البرماوي وقيل انها علة لما قبلها أي لانها تدعى اليها الاغنياء (قوله ومن لم يجب الدعوة) أي التي لا تخصيص فيها لا مطلقا خلافا لمن فهمه على عمومها لان القول بوجوب الاجابة مع وصف الوليمة بكونها من الشر من بعد البعيد اذا الشر بما يطلب البعد عنه فكيف يتوهم أن النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أو يجوز الحضور اليه فضلا عن الوجوب برماوي وليس هذا من الحديث وانما هو مدرج من كلام أبي هريرة ع ش على مر وعليه فلا يصح الاستدلال بالحديث لان محل الاستدلال ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم الا أن يقال بانغ النبي صلى الله عليه وسلم وأقره أو اطلع عليه الصحابة وسكنوا عليه فصارا اجاءا سكونيا (قوله قالوا والمراد الخ) وجه التبري واضح وهو أن هذا التخصيص يحتاج الى دليل مع مجيء التعميم في الحديث الذي ساقه الشارح بعده حل (قوله لانها المعهودة عندهم) فهي المرادة عند الإطلاق (قوله على التدب في وليمة غير العرس) فيكون من استعمال الامر في حقيقته ومجازه (قوله منها اسلام داع) ومنها كون المدعو حرا رشيدا أو عبدا أذن له سيده أو مكانا لم يضر حضوره بكسبه أو يضر وأذن له السيد على الوجه وأن يكون الداعي مطلق التصرف وان لا يترتب على الاجابة خلوة محرمة وأن لا يكون الداعي ظالما ولا فاسقا ولا شريرا طالبا للباهة والفخر كافي الاحياء شوري وان لا يعتذر للداعي فيعذره أي عن طيب نفس لا عن حياء بحسب القرائن ولا تكون كثرة الزجة عذرا ان وجد سعة لم يدخله ومجلسه أو من على نحو عرضة والاعذر اه مر ملخصا (قوله دعاه ذمي) أي ان رجي اسلامه أو كاره رجاء أو جارا أو الام تسن بل تكره حل (قوله لكن سنهاله) أي في العرس وأما لغير وليمة العرس فهل تسن الاجابة أيضا حل وقوله في دعوة مسلم أي في غير العرس اذا الاجابة فيه واجبة (قوله بان لا يخص بها الاغنياء) أي من حيث كونهم أغنياء بخلاف ما لو خصهم لكونهم جيرانه أو أهل حرفته أو نحو ذلك فتجب الاجابة عليهم وكذلك لو خص واحد الكون طعامه لا يكفي أكثر من واحد فانه يجب عليه الحضور حل والمراد بالغنى هنا من يقصد التجميل بحضوره لنحو وجاهة أو جاه كافي ع ش على مر (قوله ولا غيرهم) فاذا خص أي المتمكن بدعائه شخصاً لم تجب الاجابة لاه عليه ولا على غيره ونقل عن شيخنا زى انه لو خص الفقراء وجبت الاجابة عليهم اه حل وهذا هو المعتقد فالشرط أن لا يخص الاغنياء لغناهم كما يفهم من كلام الاصل (قوله أو جيرانه) المراد بهم هنا أهل محله ومسجده دون أر بعين دارا من كل جانب شرح مر (قوله فالشرط) جواب شرط مقدر تقديره فان لم يتمكن من التعميم لفقره أو قلة الطعام فالشرط الخ أي في شرط لوجوب الاجابة أحداً من التعميم لجيرانه وعشيرته مثلاً عند التمكن وكثرة الطعام وان لا يظهر منه قصد التخصيص عند عدم تمكنه لفقره أو قلة الطعام هكذا يؤخذ من شرح الروض شيخنا وعبارة شرح الروض وليس المراد أن يعم جميع الناس لتعذره بل لو كثرت عشيرته أو نحوها خرجت عن الضبط وكان فقيراً لا يمكنه استيعابها فالوجه كما قال الاذرعى عدم اشتراط عموم الدعوى بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص (قوله قصد التخصيص) أي لغنى دون غيره زى (قوله أو نائبه) بأن يشافه بالدعوة أو الماوع لم بدعوته من غير النائب فالظاهر عدم الوجوب أي ولو كان الداعي أو نائبه صبياً لم يعهد عليه كذب ويشترط أن تكون الدعوة بلفظ صريح كاحب أن تحضر لا بكناية كان شئت أن تحضر فافعل أو اذا أردت أن تجملني فافعل وان كان ذلك على سبيل التأدب أو

ويترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله قالوا والمراد وليمة العرس لانها المعهودة عندهم وحل خبراً في داود اذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو غيره على التدب في وليمة غير العرس وأخذ جماعة بظاهره وذكر حكم وليمة غير العرس من زياتي وانما تجب الاجابة أو تسن (بشروط منها اسلام داع ومسدعو) فينتفى طلب الاجابة مع الكافر لا تنفاه المودة معه نعم تسن لمسلم دعاه ذمي لكن سنهاله دون سنهاله في دعوة مسلم (وعموم) للدعوة بأن لا يخص بها الاغنياء ولا غيرهم بل يعم عند تمكنه عشيرته أو جيرانه أو أهل حرفته وان كانوا كلهم أغنياء لحسب شر الطعام فالشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص (وان بدعوى معيناً) بنفسه أو نائبه بخلاف ما لو قال ليحضر من شاء أو نحو (و) أن مدعوه (لعرس في اليوم

لكن دون سنه في اليوم الاول في غير العرس (ثم تكره) فيما بعده في أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال الوليمة في اليوم الاول حتى وفي الثاني معروف وفي الثالث رابع وسبعة (وان لا يدعو له لصوف) منه كقطع في جاهه فان دعاه لشي من ذلك لم تلزمه الاجابة (و) ان (لا يعذر كأن لا يدعو آخر) فان دعاه آخر قدم الاسبق ثم الاقرب رجاء داراهم يقصر (و) كأن (لا يكون ثم من يتأذى به أو تقبح مجالسته) كالاراذل فان كان ثم شيء من ذلك اتقى عنه طلب الاجابة لما فيه من التأذى أو الغضاضة (ولا) ثم (منكر) ولو عند المدعو فقط (كفرش محرم) لكونها حريرا والوليمة للرجال أو كونها مفسوبة أو نحو ذلك (وصور حيوان مرفوعة) كأن كانت على سقف أو جدار أو ثياب ملبوسة أو وسادة منصوبة هذا (ان لم يزل) أي المنكر (به) أي بالمدعو والا وجبت أو سنت اجابته اجابة للدعوة وازالة المنكر ونحوه

الاستعطاف مع ظهور الرغبة في حضور المدعو لان الوجوب يحتاط له فلا يكفي بلفظ محتمل والقرينة المذكورة غاية ما تقتضيه ندب الحضور كذا قال بعضهم وفي كلام شيخنا وجوب الاجابة حينئذ حل (قوله ثلاثة أيام) والوجه أن تعدد الاوقات كتعدد الايام شرح م (قوله لم تجب الاجابة الا في الاول) ما لم يكن فعل ذلك لضيق منزله وكثرة الناس والا كانت كوليمة واحدة دعا الناس اليها أفواجا فتجب على من لم يحضر في اليوم الاول الاجابة في اليوم الثاني أو الثالث حل (قوله وتسن لهما في الثاني) ومن ذلك ما يقع أن الشخص يدعو جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يهيء طعاما ويدعو الناس ثانيا فلان تجب الاجابة ع (قوله انه صلى الله عليه وسلم قال الخ) يتأمل دلالة هذا الحديث على المدعى فانه لا دلالة فيه لا على وجوب ولا سنة ولا كراهة الا أن يقال دلالة على المدعى باللازم وقوله حق أي مطلوبة شرعا ع (قوله وفي الثاني معروف أي احسان ومواساة اه عزيزي وقوله وسبعة تفسير ع (قوله لم تلزمه الاجابة) المناسب لم يطلب منه الاجابة (قوله كأن لا يدعو آخر) عبارة شرح م وان لا يدعى قبل وتلزمه الاجابة أما عند عدم لزومها فيظهر أنها كالعدم وعند لزومها يجيب الاسبق فان جاء آمعا أجاب الاقرب رجاء فان استويا أقرع بينهما وظهر قولهم أجاب الاقرب وقولهم أقرع وجوب ذلك عليه وقد ينظر فيه اذ لو قيل بالنسبة فقط لتعارض المسقط للوجوب لم يعد اه (قوله قدم الاسبق) أي ان وجبت اجابته والافهى كالعدم شرح م فإني حل غير ظاهر وقال بعضهم قدم الاسبق أي ان استويا في الندب أو الوجوب فان سبق من تسن اجابته وتأخر من تجب اجابته قدم الثاني عند م (قوله ثم الاقرب رجاء) أي ان دعيا معا (قوله وأن لا يكون ثم من يتأذى به) أي لعداوة أو لرحمة ولم يجدسعة يأمن فيها على نحو عرضه أو هناك من يضحك الناس بالفحش والكذب أو كان ثم نساء ينظرن للرجال أو آلة طوبى سمعها أو يعلم بأنها تضرب في ذلك الوقت وان لم تكن بمحل حضوره بأن كانت بيت من بيوت الدار بخلاف ما اذا كانت بجواره اه حل ومن العذر كونه أمرا دجيبا بخشي عليه من ربة أو تهمة وان أذن وليه كما يحسنه الاذرعى شوري (قوله أو تقبح) أي وان لم يتأذى وقوله كالاراذل يصح أن يكون مثالا لكل من الامرين وقوله اتقى عنه طلب الاجابة أي الشامل للواجب والمندوب (قوله أو الغضاضة) أي المنقصة مختار ع (قوله ولا ثم منكر) أي بمحل الحضور ولو عند المدعو فقط ككسر النبيذ عند الحنفى والمدعوشا في فسقط الاجابة عن الشافعي فقط اه ولا ينافيه ما يأتي في السير أن العبرة في الذي ينكر باعتقاد الفاعل تحريمه لان ما هنا في وجوب الحضور ووجوبه مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فيسقط الحضور لذلك وأما الانكار ففيه اضرار بالفاعل ولا يجوز اضراره الا اذا اعتقد تحريمه بخلاف ما اذا اعتقده المنكر فقط لانه لا يعامل أحد بقضية اعتقاده غيره حج س (قوله وصور حيوان) أي مشتملة على ما لا يمكن بقاءه بدونه دون غيره هذا ان كانت بمحل حضوره أو نحو باب ومشرح م وقال حل وان لم يكن لها أي الصور نظير كبقرة بأجنحة (قوله أو ثياب ملبوسة) أي شأنها ذلك فتدخل الموضوع على الارض شرح م وعبرة حج ملبوسة ولو بالقوة (قوله والا وجبت) أي في العرس أو سنت أي في غيره ويتجه الوجوب من حيث ازالة المنكر شوري أي فهي سنة من حيث كونها وليمة غير عرس وواجبة من حيث ازالة المنكر اه سم (قوله قطع رأسها) أي أو نصفها الاسفل لانه لا يكاد يقال له حيوان قال الرشيدى بخلاف ما لو خرق بطنها فانها تحرم لوجود الحماكة اذ يقال لها

مبتدل وغيره لا يشبه حيوانا في روح بخلاف صور الحيوان المرفوعة فانها تشبه الاصنام وقول من مع ذكر الشرط الاول والثالث وسن
الاجابة في اليوم الثاني من زيادتي وتعبيري بعموم وبمحرمه اعم وأولى من (٤٣٣) تعبيره بأن لا يخص الاغنياء وبحري

وتعبري بأن لا يعذر مع
التنكيل له بما بعده أولى من
اقتصاره على ما بعده
اذ لا ينحصر الحكم فيه
اذ من له أن لا يكون المدعو
قاضي ولا معذور بما يبرخص
في ترك الجماعة ونحو ذلك
كان يكون الداعي أكثر
ماله حرام (وحرم تصوير
حيوان) ولو على أرض
قال المتولي ولو بل رأس تخبر
البخاري أشد الناس عذابا
يوم القيامة الذين يصورون
هذه الصور ويستثنى لعب
البنات لان عائشة كانت
تأمر بها عنده صلى الله
عليه وسلم رواء مسلم
وحكمته تدريهن أمر
الترية (ولانسقط اجابة
بصوم) تخبر مسلم اذا دعى
أحدكم الى طعام فليجب
فان كان مفطرا فليطعم وان
كان صائما فليصل أي فليدع
بدليل رواية فليدع بالبركة
واذا دعى وهو صائم فلا
يكراه أن يقول اني صائم
(فان شق على داع صوم
نقل) من المدعو (فالفطر
أفضل) من اتمام الصوم
والا فلا تمام أفضل أما صوم
الفرس فلا يجوز الخروج
منه ولو موسعا كنذر مطلق
ويسن للفطر الا كل وقيل

حيوان فتمنع طلب الحضور وقيل انها لا تحرم لانها لا تعيش مع ذلك فعلى هذا لا يمنع طلب الحضور حر
(قوله مبتدل) مقتضاه انه لا تحرم استدانتها والنظر اليها حل (قوله اعم وأولى) الظاهر أنهما
راجعان لكل لان قول الاصل أن لا يخص الاغنياء لا يشمل ما اذا خص غيرهم ويوهم أنه اذا خص
غيرهم تجب الاجابة وليس كذلك على ما فيه والمعتد وجوبها اذا خص الفقراء كما قاله زى فكلام
الاصل هو الصواب وقوله أيضا حر لا يشمل ما اذا كان الفراش مغصوبا ويوهم أنه اذا كان الفراش
حريرا والوليمة للنساء لا تجب الاجابة وليس مراد بخلاف قول المصنف محرمه اه شيخنا عزري
(قوله أكثر ماله حرام) أو فيه شبهة قوية بان علم أن فيه حراما وان لم يكن أكثر خلافا للمصنف وان
كان لا تكرمه ماله ومواكلته الا حيث كان أكثر ماله حراما لانه يحتاط للجواب ما لا يحتاط للكره
حل (قوله ويستثنى) أي من حرمة التصوير تصوير لعب البنات فلا يحرم تصويرها وهي جمع لعبة
كفرقة وغرف اسم للشكل الذي تسميه البنات عروسه وقوله كانت تلعب بها عنده أي في بيت أيها
بحضوره صلى الله عليه وسلم قبل تزويجها كما قاله شيخنا العزيز ولو كان حراما لكسر الصور وقال
حل في بيته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا تسقط اجابة بصوم) أشار به الى أن الصوم ليس من
الاعتذار قال مر واستثنى منه البلقيني ما لودعاه في نهار رمضان والمدعوون كلهم مكافون صائمون
فلا تجب الاجابة اذا فائدة فيها الا مجرد نظر الطعام والجلوس من أول النهار الى آخره مشق ويؤخذ منه
انه اذا دعاهم آخر النهار تجب الاجابة (قوله فليدع بالبركة) أي والمغفرة ونحو ذلك لاهل المنزل كما هو
ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لاسيما بالانور سنة للضطر أضاف ذكر الصائم هنا لعله لكونه أكثر منه
جبراهم لما فاتهم من بركة آكله ويحتمل أن المراد هنا الدعاء لآكلين جبراهم لما فاتهم من بركة
صومه اه حج قال الشوبري وقيل المراد الصلاة الشرعية بالركوع والسجود ليحصل له فضلها
ويتبرك اهل المكان والحاضرون (قوله فلا يكره الخ) ما لم يخش الرياء والا كره وفائدة هذا القول رجاء
أن يعذره الداعي فيتركه فتسقط عنه الاجابة (قوله فالفطر أفضل) ويندب كافي الاحياء أن ينوى
بفطره ادخال السرور عليه (قوله والضيف) المراد به هنا من حضر طعام غيره بدعوة ولو عامة أو مع
علمه برضارب الطعام قل وحقيقته القريب ومن ثم تأكدت ضيافته وكرامته من غير تكاف
خروج من خلاف من أوجبها والضيف سمي باسم ملك يأتي برزقه لاهل المنزل قبل مجيئه بأربعين يوما
وينادي فيهم هذا رزق فلان كما ورد في الخبر مأخوذ من الضيافة وهي الاكرام فلو دعاه عالما أو صوفيا
فحضر بجماعته حرم حضور من لم يعلم رضا المالك به منهم اه قل على الجلال (تنبيه) الراجح
أنه يملك الطعام بوضعه في فيه لكن ملكه مراعاة وقياس ملكه بذلك أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه
وارثه أي ملكه مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه فقرا أو اختيارا فهل يزول
ملكه عنه فيه نظر ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير
الاكل وهل ما ذكر من ملكه بوضعه في فيه خاص بالحر أو شامل للرقيق ويخص قولهم انه لا يملك
ولو تملك سيده بالملك غير المراعى بخلافه كما هنا شوبري وفي قل على الجلال وملكه بوضعه في فيه
على الاعتماد ويتم ملكه بالازدراد فلو عاد قبله رجع لملكه (قوله بمقدم) أفاد التعبير بمن انه
لا يأكل جميعه وهو كذلك حيث لم تقم قرينة عرفية على أن كل جيمه كأن كان قليلا اه حج

(٥٥ - (بحري) - ثالث) يجب وصححه النووي في شرح مسلم وأقله لقمة (واضيف) كل
مما قسم له باللفظ من مضيعة اكتفاء بالقرينة العرفية كافي الشرب من السقايات في الطرق (الا ان ينتظر) الداعي (غيره) فلا يأكل كل

مضى محضراً أو يأذن المضيف لفظاً وهذا من زيادتي وخرج بالاكل مما قدم له غيره فلا يأكل من غير ما قدم له ولا يتصرف فيما قدم له بغيراً كل
لأنه المأذون فيه عرفاً فلا يطعم منه سائلاً ولا هرة وله أن يلقم منه غيره من الاضياف الا ان يفاضل المضيف طعامهما فليس لمن خص بنوع
أن يطعم غيره منه (وله أخذ ما يعلم (٤٣٤) رضاه به) لان شك قال الغزالي واذا علم رضاه ينبغي له مراعاة التصفة مع

الرفقة فلا يأخذ الا ما يخصه
أو يرضون به عن طوع
لا عن حياء وأما التطفل
وهو حضور الدعوة بغير
إذن فحرام الا أن يعلم رضا
رب الطعام لصداقة أو مودة
وصرح جماعة منهم
المأذون بتحرير الزيادة
على قدر الشبع ولا يضمن
قال ابن عبد السلام وإنما
حرمت لأنها مؤذية للزواج
(وحل شرعاً وسكر) كدنانير
ودراهم ولوز وجوز وتمر
(في املاك) على المرأة
للكاح (و) في (ختان)
وفي سائر الولائم فيما يظهر
عملها بالعرف وذكر الختان
من زيادتي (و) حل
(التقاطه) لذلك (وتركها)
أي ترك ذلك والتقاطه (أولى)
لان الثاني يشبه الهبي
والاول تسبب الى ما يشبهها
نعم ان عسرف أن التائر
لا يؤثر بعضهم على بعض
ولم يفسد الح الالتقاط في
مروءة الملتقط لم يكن
الترك أولى وذكر أولوية
ترك النسوة من زيادتي
ويكره أخذ النثار من الهواء
بأزار أو غيره فان أخذه منه
أو التقطه أو بسط حجره له

(قوله لفظاً) لا يخفى أن مثله الإشارة حل (قوله فلا يطعم منه سائلاً) بخلاف الضيافة المشترطة على
الذي اه حل (قوله فليس لمن خص بنوع) بأن قامت القرينة على ذلك وظاهره وان خص
بالنوع السافل فلا يطعم من خص بالنوع العالي حل وعبارة شرح مر في حرم على ذي النفيس
تلقم ذي الخسيس دون عكسه ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك والمفاوطة بينهم مكروهة أي ان خشي منها
حصول ضغينة (قوله وله أخذ ما يعلم رضاه به) أي أو يظنه بقرينة قوية بحيث لا يتخلف الرضا عنها
عادة شرح مر وظاهر صنيع المصنف ان هذا خاص بالمضيف مع انه عام (قوله ينبغي له) هل المراد
يندب ولا يكره اللقمة ولا يسرع مضغها بحيث يستوفي أكثر ما قدم له حل (قوله على قدر الشبع)
بان يصير بحيث لا يشتهي ذلك المأكول حل (قوله فحرام) بل يفسق به ان تكرر للخبر المشهور
أنه يدخل سارقاً ويخرج مغيراً وإنما يفسق بأول مرة للشبهة مر (قوله ولا يضمن) أي اذا علم رضا
رب الطعام اه شوبري (قوله لأنها مؤذية للزواج) وحينئذ تحرم سواء كانت تلك الزيادة من ماله
أو من مال غيره ومقتضاه أنها حيث لم تؤذ لا تحرم ولا ضمان وان لم يعلم رضا المضيف ولا يبعد الضمان
والحرمة حيث لم يعلم رضاه بذلك وانها تتركه حيث علم رضاه لأنها قد تؤذي حل (قوله وحل نثر)
هو الرمي مفراً شرح مر (قوله في املاك) أي بسبب املاك قال في المختار الاملاك الزوج وقد
أمكنه فلا تافلانة أي زوجته أياها اه لكن الظاهر أن المراد بالاملاك هنا الدخول كما يدل عليه
قوله للنكاح وعبارة شرح مر في املاك أي عقد النكاح وعليها فالمراد بالنكاح في عبارة لشارح
الوطء (قوله عملاً بالعرف) علة لقوله وحل الخ (قوله يشبه الهبي) أي النهب (قوله نعم ان عرف)
أي أو ظنه بقرينة معتبرة وهو استدراك على قوله وتركها أولى بالنسبة للالتقاط فقط كما في شرحي مر
و حج وشرح الروض فقوله لم يكن الترك أولى أي ترك الالتقاط (قوله لم يملكه) لانه في الاصل
ملوك وقد وقع مع من هو أولى به وبه فارق مالو عيش طائر بملك غيره أو دخل سمك مع الماء ببركة
غيره حيث يملكه باخذه على المعتمد كافي حل وأما قوله أي الحلبي لبقائه على ملك النائر ولم يأذن
في أخذه لغيره من هو أولى به ففيه نظر والملك النائر عنه بالنثر وقال زي قوله لم يملكه بخلاف ما مر
في التحجير لان ذاك غير ملوك بخلاف هذا فانه باق ملك النائر ولم يأذن في أخذه من هو أولى به (قوله)
بطل اختصاصه به) فلو أخذه غيره ملكه وقوله فهو كالووقع على الارض أي فيبطل اختصاصه به فلو
عطف قوله ولو نقضه على ما قبله وأخر قوله بطل اختصاصه عن الثلاثة كان أولى وأوضح تأمل

كتاب القسم والنشوز

ذكر القسم عقب الوليمة نظر الى التعارف من فعلها قبل الدخول فهو عقبها وان كان الافضل تأخيرها
عنه كما مر وعقبه بالنشوز لانه يقع بعده غالباً ووجه ما لانه يلزم من نفي أحدهما وجود الآخر وعكسه
والقسم بفتح القاف وسكون السين وبكسر القاف النصب وفتحهما اليمين والنشوز من نشز اذا
ارتفع لان فيه ارتفاعاً عن أداء الحق وعبارة شرح الروض في عشرة النساء والقسم والشقاق سمي
بذلك لان الانسان اذا أبغض شخصاً يهويه شقه وعلى هذا قيل كان ينبغي له أن يزيد في الترجعة وعشرة

فوقع فيه ملكه وان لم يسقط حجره له لم يملكه لانه لم يوجد منه قصد ملك ولا فعل نعم هو أولى به من غيره النساء

ولو أخذه غيره لم يملكه ولو سقط من حجره قبل أن يقصد أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو نقضه فهو كالووقع على الارض

كتاب القسم بفتح القاف (والنشوز)

وهو الخروج عن الطاعة (يجب قسم الزوجات) ولو كن اماء فلا دخل لاماء غير (٤٣٥) زوجات فيه وان كن مستولات

قال تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أشعر ذلك بأنه لا يجب العدل الذي هو فائدة القسم في ملك المملوك فلا يجب القسم فيه لكن يسن كي لا يحقد بعض الاماء على بعض هذا ان (بات عند بعضهن) بقرعة أو غيرها وسيأتي وجوبها لذلك (فيلزمه) قسم (لن يقي) منهن (ولو قام بهن عذر كمرض وحيض) ورتق وقرن واحرام لان المقصود الانس لا الوطء وذلك بان يبيت عندهم من يقي منهن تسوية بينهما ولا تجب التسوية بينهما في التمتع بوطء وغيره لكنها تسن ويستثنى من استحقاق المريضة القسم ما لو سافر بنسائه فتخلفت واحدة لمرض فلا قسم لها وان استحققت النفقة صرح به الماوردي (لا) ان قام بهن (نشوز) وان لم يحصل به أم كجنونة فن خرجت عن طاعة زوجها كأن خرجت من مسكنه بغير إذنه أو لم تمنح له الباب ليدخل أو لم تمكنه من نفسها لا تستحق قسما كما لا تستحق نفقة وإذا عادت للطاعة لا تستحق قضاء والذي عليه القسم كل زوج عاقل

النساء لانه مقصود الباب وأجيب بان من لازم بيان احكام القسم والنشوز بيان بقية أحكام عشرة النساء أي بعض تلك الاحكام لا كلها فيغني القسم والنشوز عن عشرة النساء حل (قوله وهو) أي شرعا ومعناه الارتفاع وفي الخروج عن الطاعة ارتفاع عن أداء الحق (قوله يجب قسم) حتى على النبي صلى الله عليه وسلم على الراجح لانه كان يقسم بين نسائه ويقول ان هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما أملك اه روض (قوله لزوجات) أي حقيقة فلا تدخل الرجمية (قوله ولو كن اماء) بأن كان زوجهن رقيقا أو حر أو تزوج واحدة بعد واحدة في بلاد (قوله فيه) أي في القسم قاله الشوبري والاحسن رجوع الضمير لوجوب القسم اذ رجوعه للقسم يومهم أنه لا دخل لمن لا وجوب له لا ندبا مع أنه يندب لمن كيا أتى (قوله أن لا تعدلوا) أي في الواجب فلا يتعارض مع آية ولن تستطيعوا أن تعدلوا لانه في المندوب أو الأعم والآية الأولى في القسم الحسي الآتي في كلام المصنف والثانية في المعنوي المتعلق بالقلب كالحبة وعليه حديث اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما أملك ولا أملك اه قل على الجلال (قوله أشعر ذلك) كان مراده بالاشعار عدم التصريح والافلاية مفيدة لذلك بلا نزاع شوبري (قوله في ملك المملوك) متعلق باليجب (قوله فلا يجب القسم) أتى به وان علم توطئة لما بعده (قوله كي لا يحقد) الحقد البغض والجمع أحقاد ع ش (قوله هذا) أي وجوب القسم ان بات بالفعل وبات جرى على الغالب فلو ملكت نهارا عند بعضهن لزمه أن يملك مثل ذلك الزمان عند الباقيات حل أو أن بات بمعنى صار ليلا ونهارا (قوله وجوبها) أي القرعة وقوله لذلك أي للبيت عند بعضهن (قوله فيلزمه قسم) فلو تركه كان كبيرة ع ش على مر للخبر الصحيح اذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أو ساقط اه شرح مر وأتى المصنف بذلك وان كان مفهوما مما تقدم توطئته لقوله ولو قام بهن عذر (قوله في التمتع) أي ولا في السكوة شيخنا عزيزي (قوله بوطء أو غيره) أي من بقية الاستتمعات لتعلقه بالميل القهري تخرج مر (قوله لكنها تسن) أي ويستحب أن ينام مع كل واحدة في فراش واحد حيث لا عذر برماوى (قوله كجنونة أي كنشوزها) عزيزي (قوله كأن خرجت) لان حقوقا طلب حق أو لفت حيث لم يكن لها الزوج عن ذلك أو لنحوها كتساب النفقة اذا أعسر بها حل (قوله أو لم تفتح له الباب) خرج بذلك ضربها له وشتمها فلا يعد نشوزا ع ش على مر وفيه أن فتح الباب ليس واجبا عليها حتى تكون ناشزة بتركه ويمكن أن يقال تمكنها واجب ولا يمكن الا بفتح الباب فهو واجب حينئذ من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ومن ثم قال مر بدل هذه العبارة أو أغلقت الباب في وجهه ويجاب أيضا بأن المعنى لم تمكنه من فتحه أو هو محمول على ما اذا كان الاغلاق بفعلها اه شيخنا (قوله أو لم تمكنه من نفسها) أي ولو بنحو قبلة وان مكنته من الجماع حيث لا عذر في امتناعها منها فان عذرت كان به صنان أو بحر مستحكم وتأذت به تأذيا لا يحتمل عادة لم تعد ناشزة وتصدق في ذلك ان لم تدل قرينة على كذبها ع ش على مر (قوله لا تستحق قسما) وهل له أن يبيت عندها ولا انظاها لاحتياز لم على ذلك تاخير حق غيرها حل (قوله واذا عادت الخ) ولو عادت في أثناء اليوم لم تستحق بقيته على الوجه كالتفقة لا يعود وجوبها لبقية اليوم شوبري لكن نقل سم عن مر أنها تستحق بقيته بخلاف النفقة واعتمده ع ش (قوله ولو مرأها) المراد به هنا من يقدر على الوطء وان لم يقارب سنه من البلوغ حل وعبارة مر التقييد بالبلوغ جرى على الغالب فالمراد الممكن ووطؤه كذلك (قوله فالأثم على وليه) أي ان علم به وقصر كاهو واضح ولا يجب عليه القضاء والقياس وجوبه فلو جن الزوج بعد قسمه لبعض نسائه

أو سكران ولو مرأها أو سفيها فان جار المراهق فالأثم على وليه وفي معنى الناشزة

المعتدة والصغيرة التي لا تطبق الوطء (وله اعراض غنهن) بأن لا يبيت عندهن لأن المبيت حقه فله تركه (وسن أن لا يعطلهن) بأن يبيت عندهن ويحصنهن (كواحدة) ليس تحته غيرها فله الاعراض عنها ويسن أن لا يعطلهما وأدنى درجاتها أن لا يخل بها كل أربع ليال عن ليلة اعتبارا بمن له أربع زوجات والتصريح بالسنة في الواحدة من زيادتي (والاولى) له (أن يدور عليهن) اقتداء به صلى الله عليه وسلم وصوناهن عن الخروج فعمل أن له (٤٣٦) أن يدعوهن لمسكنه ان افرد بمسكن (وليس له أن يدعوهن لمسكن احدهن)

طاف به الولي على الباقيات حل (قوله المعتدة) أي عن شبهة حر لتحريم الخلوة بها والمجنونة التي يخاف منها والمحبوسة ظمعا أو لغيره وان أذن فيه الزوج ونقل عن شيخنا زكي ولو كان الخباس لها الزوج لا عن دين وفيه نظر حل والحاصل أنه ان حبسها الزوج بغير حق لانتفاء نفقتها ولا قسمها وان حبسها بحق سقطت كالو حبسها أجنبي مطلقا بحق أو لا وحبسها للزوج ان كان بحق لم يسقطا ولا اسقطا لان المانع من جهتها تقرير بشبيري (قوله وله اعراض) وكرهه المتولي حر (قوله بأن لا يبيت عندهن) أي ابتداء أو بعد تمام دورهن لافي أثنائه لقوات حق من بقي منهن حتى لو طلق واحدة ممن بقي وجب عليه تجديد نكاحها ليو فيها حقها حل (قوله أن لا يعطلهن) أي عن المبيت والجماع حج ع ش (قوله ويحصنهن) أي بالوطء لتلايؤدي ذلك الى فسادهن واضرارهن حل (قوله فعل) أي من قوله والاولى الخ (قوله ولأن يجمعهن بمسكن) ويجوز تخييم في سفر لمسقة الانفراد وكذا بمحل واحد في سفينة وقيل حج حيث تعذر افراد كل بمحل اه حل (قوله الابرضاهن) أي برضا غير السرية أمهي فلا يشترط رضاها وان غير السرية الرجوع عن الرضا حل (قوله وتسويش العشرة) لعل المراد بتسويش العشرة عدم اللفة بينهما فهو عطف مسبب على سبب اه شيخنا (قوله لكن يكره الخ) المدار على علمه بعلم احدي ضراتها بذلك من غير تجسس منها وان لم يكن ذلك بحضورها ومحل الكراهة حيث لم يقصد أذية غيرها والا حرم وعلى هذا يحمل القول بالتحريم وعلى الحالة الاولى يحمل القول بالكراهة زي وحل (قوله ولو كان في داره الخ) تقييد للثان (قوله الموحش) أي المنفر (قوله ويلزم من دعاه الخ) واستثنى الماوردي ما إذا كانت ذات قدر وغر ولم تعد البروز فلا يلزمها اجابته وعليه أن يقسم لها في بيتها قال الاذري وهو حسن وان استغفر به الماوردي فلو ركبت بأجرة فالأجرة عليها لا عليه لانها من ثمة التسليم لو اوجب عليها كما مر عن وأصله في شرح مروهذا اذا لم تكن معذورة فان كانت معذورة فالأجرة عليه لانه لا يلزمها الحضور اه قل على الجلال ونقل عن ع ش أنها عليه ذهبا ويايا ومثله الشوري وعن سم انها عليها أول مرة فليراجع (قوله وهو أولى) لان الذي دلت عليه التواريج الشرعية ان اليل إلى أول الشهر حل قال الزركشي كالاذري والوجه في دخوله لذات النبوة ايلا اعتبار العرف لا طوع الشمس أو غروبها زي (قوله وهو الذي الخ) التلاوة ليس فيها الواو وقوله النهار مبصر الم يقل تبصروا فيه كما في جانب اليل قال القاضي بفرقة بين الظرف المجرد والظرف الذي هو سبب أي لان الليل ليس سببا للسكون والنهار سبب للابصار أي جعلكم مبصرين فيه حل والمراد بكونه مجردا أنه مجرد عن البصيرة اذ لا يلزم من اليل السكون تدبير وعبرة البرماوى والنهار مبصرا اسنادا لالبصار اليه مجاز لانه مقتضى الابصار بذاته فكأنه مبصر فذا لم يقل تبصروا فيه وقوله لباس أي ساترا كاللباس وقوله معاش أي يتعيش فيه (قوله ولمسافر وقت نزوله) وان تفاوت وحصل

الابرضاهن كما زفته بعد في هذه لما فيه من المشقة عليهن وتفضيلها عليهن ومن الجمع بين ضرات بمسكن واحد بغير رضا من (ولا) أن (يجمعهن) ولا زوجة وسرية كافي البحر وغيره (بمسكن الا برضا من) لان جمعهن فيه مع تباغضهن يولد كثرة الخصامة وتشويش العشرة فان رضين به جاز لكن يكره ووطء احدهن بحضرة البقية لانه بعيد عن الرواة ولا يلزمها الاجابة اليه ولو كان في داره حجرة أو سفلى وعلو جلاسا كانهن من غير رضا من ان تميزت المرافق ولاقت المساكن بهن (ولا) أن (يدعو بعضا لمسكنه وبعضى لبعض) آخر لما فيه من التخصيص للموحش (الابه) أي برضا من (أو بقرعة) وهما من زيادتي (أو فرض) كقرب مسكن من بعضى اليها دون الاخرى أو خوف عليها دون الاخرى كان تكون

لو واحدة

شابة والاخرى عجوزا فله ذلك للمشقة عليه في مضيه للبعيدة وخوفه على الشابة ويلزم من دعاهها الاجابة

فان أبت بطل حقها (والاصل) في القسم ان عمله نهارا (الليل) لانه وقت السكون (والنهار) قبله أو بعده وهو أولى (تبع) لانه وقت المعاش قال تعالى وهو الذي جعل لكم الليل لئلا تكونوا عليه واثم لمبصر او قال وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا (و) الاصل في القسم (ان عمله ليلا) كحارس (النهار) لانه وقت سكونه والليل تبع له لانه وقت معاشه (ولمسافر وقت نزوله) ليلا كان أو نهارا لانه وقت خلوته وهذا من زيادتي

لواحدة نصف يوم وللأخرى ربع يوم مثلاً سمع ش مالم تكن خلوته في سيره دون نزوله والافلاصل في حقه وقت سيره وان تفاوت (قوله وله دخول في أصل) ونجب التسوية بينهما في الخروج لنحو جماعة كاجابة دعوة فان خص به واحدة عصي حل (قوله كرضها المخوف) أو خوفاً على عياله من الحرق أو السرقة حل قال مر وان طال مدة في التهذيب لو مرضت أو ولدت ولا متعهد لها قال الرافعي أو طأ متعهد كحرم اذا يلزمه اسكانه فله أن يديم البيوتة عندها ويقضي بقياسه أن مسكن احدهن لو اختص بخوف ولم تأمن على نفسها الا به جازله البيوتة عندها مادام الخوف موجوداً ويلزمه القضاء نعم ان سهل نقلها انزل لا خوف فيه لم يبعد تعيينه عليه (قوله ايقيين الحال) أي ليعرف هل هو مخوف أو غير مخوف رشيدى وقوله لعذر علة للعامل مع علة (قوله تمتع بغير وطء) وببحث حرمة ان أفضى اليه افضاء قويا كافي قبلة الصائم ويفرق بأن ذات الجماع محرمة ثم اجماعاً لا نهياً لانه اذا وقع وقع جائزاً وانما الحرمة لامر خارج وهو حق الغير فاحتيط لذلك ولكونه مفسد للعبادة ما لم يحتط هنا من (قوله فيه) وكذا في الاصل على المعتمد وان كان ذكرهم له في غير الاصل وسكونهم عنه في الاصل ربما يدل على امتناع ذلك حل وعش على مر (قوله من غير مسيس) تمتع حتى يبلغ الى التي هي نوبتها فيبيت عندها أي كان يدخل في اليوم على نسائه ثم اذا انتهى الى صاحبة اليوم والليلة بات عندها تلك الليلة فدل ذلك على أن طوافه صلى الله عليه وسلم كان في التبع لافي الاصل حل (قوله ولا يطل مكنه) أي لا يجوز ذلك وقوله حيث دخل أي في الاصل أو في التبع بدليل ما يأتي سيخنا (قوله قضى) أي الجميع في الاصل والزائد في غيره خلافاً لظاهر كلام الشارح وعبارة زى والحاصل انه اذا دخل في الاصل ضرورة وطال زمن الضرورة أو أطاله فانه يقضى الجميع وان دخل في التابع لحاجة وطال زمن الحاجة فلا قضاء وان أطاله قضى الزائد فقط خلافاً لظاهر كلام الشارح اه وذلك لان قوله وان أطاله قضى ظاهراً انه يقضى الجميع في الاصل والتابع وقوله وان لم يطل فلا قضاء وان طال فيمهلوه هو ضعيف في الاصل أما حكم الدخول فان كان في الاصل لضرورة جازوا لآخر وفي التبع ان كان ثم أدنى حاجة جازوا لآخر وحكم الاطالة في الاصل حرام وفي التبع مكروه فقد علمت أن المقامات ثلاثة اه ح ف ونظم بعضهم المعتمد من هذه المسئلة فقال

لزوج أن يدخل للضرورة * لضرة ليست بذات النسوبة
في الاصل مع قضاء كل الزمن * ان طال أو أطاله فأتقسن
وان يكن في تابع لحاجة * وقد أطاله تلك الحاجة
قضى الذي زيد فقط ولا يجب * قضاؤه في الطول هذا ما اتخبط
وان يكن دخوله لا تعرض * عصي ويقضى لاجماع ان عرض

(قوله خلافه) وهو أنه لا يقضى (قوله وقد يحمل الاول) وهو كونه يقضى فيما اذا دخل في التبع (قوله والثاني على خلافه) وهو ما اذا طال زمن الحاجة بنفسه (قوله فيهما) كذا في أكثر النسخ وعليه ينظر ما رجع الضمير لانه لا يصح أن يرجع للاصل والتابع لان الكلام في التابع فالاولى اسقاط قوله فيهما وفي بعض النسخ وقد يحمل الاول على ما اذا طال أو أطال فوق الحاجة والثاني على خلافه فيهما وعلى هذا فرجع الضمير واضح عن أي وهو طال أو أطال فلعل الشارح نظر لهذه النسخة (قوله بالنشاط) أي الشهوة فكأنه فهرى فاتبع المدعى فاندفع ما يقال ان التعليل غير منتج للمدعى (قوله فانه يقضى) وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخرج ليلاً ولو تغير بيت الضررة وان اكره لكنه هنا يقضى عند فراغ النوبة لا من نوبة احدهن وعند فراغ زمن القضاء يلزمه الخرج ان

(وله) أي للزوج (دخول في أصل) لواحدة (على) زوجة (أخرى ضرورة) لا غيرها (كرضها المخوف) ولو طأ قال الغزالي أو احتمالاً فيجوز دخوله ليتبين الحال لعذره (و) له دخول (في غيره) أي غير الأصل وهو اتبع (لحاجة) ولو غير ضرورة (كوضع) أو أخذ (متاع) وتسليم نفقة (وله تمتع بغير وطء فيه) أي في دخوله في غير الأصل أما بوطء فيحرم لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوف عائناً جيعاً فيدنو من كل امرأة من غير مسيس أي وطء رواه أبو داود والحاكم ومصحح اسناده (ولا يطل) حيث دخل (مكنه) فان أطاله قضى كما في المذهب وغيره وقضية كلام الاصل كالروضة وأصلها خلافه فيما اذا دخل في غير الاصل وقد يحمل الاول على ما اذا أطال فوق الحاجة والثاني على خلافه فيهما فان لم يطل مكنه فلا قضاء وان وطء لم يقضه وان طال المكث لتعلقه بالنشاط (كدخوله بلا سبب) أي تعدياً فانه يقضى ان طال مكنه ويعصى

بذلك وهذا الشرط من زيادتي (ولا يجب تسوية) في إقامة (في غير أصل) لتبعيته للأصل وتعبيري بالأصل وغيره أعم من تعبيره بالليل والنهار (وأقل) نوب (قسم) (٤٣٨) وأفضله لمن عمله نهارا (ليلة) فلا يجوز بيعها ولا بها وبعض أخرى لا

في التبعض من تشويش العيش وأما أن أفضله ليلة فلقرب العهد به من كاهن (ولا يجاوز ثلاثا) بغير رضا من لمافي الزيادة عليها من طول العهد بهن (وليقرع) وجوبه عند عدم اذنه (للا ابتداء) بواحدة منهم فإذا خرجت القرعة لواحدة منهم بدأ بها وبعد تمام نوبتها يقرع بين الباقيات ثم بين الأخيرتين فإذا تمت النوب راعى الترتيب فلا يحتاج إلى إعادة القرعة ولو بدأ بواحدة بلا قرعة فقد ظم ويقرع بين الثلاث فإذا تمت أقرع للا ابتداء (وليسق) بينهما وجوبا في قدر نوبتين حتى بين المسلمة والذمية لكن لحرمة مثلا غيرها ممن فيها رق كإرواء الدار قطبني عن علي في الأمة ولا يعرف له مخالف ويقاس بها المبيعة فالحرمة ليلتان ولغيرها ليلة ولا يجوز لها أربع أو ثلاث لغيرها ليلتان أو ليلة ونصف وإنما تستحق غير الحرمة القسم إذا استحققت المنفقة بأن كانت مسلمة للزوج ليلا ونهارا كالحرمة وتعبيري بتعبيرها أعم من

أمن لنحو مسجد اه حج اه س ل (قوله بذلك) أي بالدخول بلا سبب (قوله وهذا الشرط) أي قوله أن أطال مكثه لأنه مفهوم من الكاف لأنه شبهه بالحكم الذي قبله حل (قوله في غير أصل) أما الأصل فتجب التسوية في قدر الإقامة فيه مخرج مر (قوله ولا بها وبعض أخرى) هذا لا يخرج بقوله وأقل نوب الخ إلا أن يقال أشار بذلك إلى أن مفهوم قوله وأقل فيه تفصيل أي أن غير الأقل أن لزم عليه تبعض لم يجز والاجاز وأما ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يدور على نسائه في ليلة واحدة فمحمول على رضا من بذلك حل (قوله وأما الخ) مقابل لمخدوف تقديره أما أن أقل نوبة ليلة فلما تقدم وأما أن الخ (قوله به) أي بالزوج (قوله ولا يجاوز ثلاثا) أي يحرم ذلك وإن تفرق في البلاد فإن رضين جازت الزيادة ولو شهر أو شهر أو سنة وسنة حل فإذا كان له زوجة بمصرييت عندها ثلاث ليل و بعدها بيت في الجامع الأزهر مثلا وإذا ذهب إلى البلدة الأخرى يمكث عندها ثلاثا و بعدها يمكث في محل معتزل عنهما مدة أقامته لكن قال البرماوي قال إمام الحرمين لا يجب القسم لمن ليست في بلد الزوج وبه قال الإمام مالك (قوله وليقرع للا ابتداء) سواء عقد عليهن معا أم مرتبا ولا يقال الحق للسابقة فالسابقة حل (قوله وبعد تمام نوبتها يقرع) ليس بقيد فلو أقرع قبل تمام النوبة بأن وإلى الأقراء بعددهن لتخيرهن من أول الأمر فلا مانع شو برى (قوله فلا يحتاج إلى إعادة القرعة) بل يجري على ترتيب الدور الذي أخرجه القرعة ع ش و يفهم منه أنه يجوز له إعادة القرعة وليس كذلك كما قاله شيخنا العزيز ومنع الشيخ س ل أعادتها حيث قال فلا يحتاج إلى إعادة القرعة بل ولا يمكن من ذلك لأنه ربما خرجت النوبة لغير الأولى فيفوت حقها (قوله أقرع للا ابتداء) وكذا للباقي كما في شرح الروض وعبارته فإذا تمت النوبة أعاد القرعة للجميع (قوله لحرمة مثلا غيرها) لو قال لحرمة ليلتان ولغيرها ليلة كان أولى لأنه يوهم جواز ثلاث ليل للحرمة وليلة ونصف لغيرها وأربع للحرمة وليلتين لغيرها وليس كذلك كما يأتي (قوله من في هارق) ومن عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحرارة فإن لم تعلم إلا بعد أدوار لم تستحق الأمن حين العلم أن جهل الزوج أيضا والأفلاوجه وجوب القضاء س ل (قوله ولا يجوز لها أربع) أي بغير رضا من أو ثلاث كذلك كما علم مما مر ولما في الثانية من التبعض على الأخرى شو برى (قوله والجديدة بكر الخ) أي إذا كان في عصمته غيرها يريد المبيت عندها اه شو برى والأفلا يجب (قوله بكر) ولو أمة مر (قوله بمعناها المتقدم) وهي من لم تزل بكراتها لو طء في قبلها س ل (قوله سبع) لأن السبع أيام الدنيا والثلاث أقل الجمع شو برى (قوله من السنة) أي الطريقة الواجبة (قوله على اثيب) أي إذا كان بيت عندها والا أقرع بينهما للا ابتداء حل والاثيب ليست بقيد بل مثلها البكر فإن كان بات عند البكر السابقة سمعا فذاك والابن لم يمت عندها كان الحق لها فيبيت عندها سمعا ثم عند الأخرى سمعا فلو عقد على امرأتين معا وجب الأقراء للزفاف أي للمبيت عندها ثلاثا أو سمعا حل مع زيادة وإيضاح ومثله شرح مر وكيف هذا مع أن الزفاف لا يجب الأعلى من كان معه غير الجديدة وكان يبيت عندها وحيث فلا يتصور وجوب الزفاف مع الجديدتين سواء تكهما معا أم مرتبا ولم يمت عند السابقة ل الواجب حيث لا أقراء للا ابتداء كما قال حل فيما مر ويمكن تصويره فيما إذا أراد الزوج فإنه حيث تدير اعى

السابقة

تعبيره بالأمة (والجديدة بكر) بمعناها المتقدم في استئذانها (سبع و) الجديدة (ثيب

ثلاث ولا بلاقضاء) للأخريات فيهما خبر ابن حبان في صحيحه سبع للبكر وثلاث للثيب وفي الصحيحين عن أنس من السنة إذا تزوج

البكر على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم

السابقة و يفرع في المعية كما في الروض (قوله وإذا تزوج الثيب على البكر) ليس بقيد بل مثلها الثيب
 وحينئذ يأتي ما تقدم في البكرين (قوله لتزول الحشمة) جرى على الغالب اذ لو كانت مستفرشة
 لسيدها قبل ذلك فأعتقها وتزوج بها كان لها ثلاث حينئذ حل (قوله وسبع به) لانها لما طمعت
 في الحق المشروع لتغيرها بطل حقها بخلاف البكر اذ اطلبت عشرين او بات عندها لم يقض الا ما زاد لانها
 لم تطمع في الحق المشروع لتغيرها بل ملخصا (قوله أي بقضاء لمن) أي يقضى لكل واحدة سبعا
 سم على حج أي فاذا كان قبل الجديدة ثلاث بات عندهن واحدة بعد واحدة احدي وعشرين
 ليلة هذا تقرير كلامه ونارعه فيه سل وعش فقال يشترط أن يكون السبع من نوبتها فقط كما يفيد
 التعبير بالقضاء قال عش وكيفية القضاء أن يفرع بينهما ويدور في الليلة التي تخصها بينهما عند واحدة
 منهن باقرعة أيضا وفي الدور الثاني بيت ليلتها عند واحدة من الباقيتين بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث
 بيت ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الادوار الى أن يتم السبع وتماهي من أربعة وعشرين ليلة وذلك
 لانه يحصل لكل واحدة من اثنتي عشرة ليلة ليلة فيحصل السبع مما ذكر لانك اذا ضربت السبع في اثني
 عشرو هي أقل ما يحصل به القضاء لكل واحدة بلغ أربعة وعشرين اه بحر وفه (قوله وان شئت ثلثت
 عندك) فاخترت التثليث م (قوله والا) أي لو كان المراد درت عليهن مع القضاء أي لكل واحدة
 ثلاثا قال الخ اه شيخنا (قوله ولا قسم لمن سافرت لامعه بلاذنه) أي ما لم تضطر كأن جلا أي ذهب
 جميع أهل البلد أو بقي من لا تأمن معه زى أو قال م نعم لو سافر بها السيد وقد بات عند الحرة
 ليلتين قضى لها اذا رجعت كما تقيده وأقراء وهو المعتمد وان بالغ ابن الرفعة في رده وكذا الوار تحلت
 لحراب البلد وانحل أهلها واقتصر على قدر الضرورة كما لو خرجت من البيت لاشرافه على الانه دام
 كما أفاده السبكي وقوله لامعه معطوف على مقدر تقديره وحدها أو مع أجنبي واشتملت هذه لعبارة
 منطوقا ومفهوما على ثنتين وسبعين صورة لانها اما أن تسافر وحدها أو مع الزوج أو مع أجنبي وعلى كل
 اما أن ياذن لها أو يسكت أو ينهاها فهذه تسعة وعلى كل اما أن يكون لغرضها أو غرض أجنبي أو غرض
 الزوج أو غرضها أو غرض أجنبي أو غرض الزوج أو غرض الأجنبي أو غرض الزوج أو غرض الثلاثة
 أو لا لغرض فهذه ثمانية تضرب في التسعة المذكورة تبلغ ماذكر فقوله لامعه بلاذن يشمل اثنتين
 وثلاثين لان قوله لامعه صادق بكونها وحدها أو مع أجنبي وقوله بلاذنه شامل لما اذا سكنت أو ينهاها فهذه
 أربعة تضرب في ثمانية الغرض السابقة تبلغ ماذكر وقوله أو ياذنه لا لغرضه يشمل ثمانية لصدقه بكونها
 وحدها أو مع أجنبي وصدق قوله لا لغرضه بأن يكون لغرضها أو غرض أجنبي أو غرضها أو غرض
 الأجنبي أو لا لغرض وسيأتي في مفهوم قوله ان لم ينهها وهو ما اذا نهاها ثمانية أيضا حاصلة من ضربها في
 أحوال الغرض الثمانية تضم الستة عشر للاثنتين والثلاثين تبلغ ثمانية وأربعين لا قسم فيها أربعون
 منها صور منطوق الماتن وثمانية من صور مفهومه وقوله بخلاف من سافرت معه ولو بلاذن يشمل ست
 عشرة صورة لصدقه بلاذن وعدمه فيضربان في ثمانية الغرض تبلغ ماذكر وقوله أو لامعه الخ يشمل
 ثمانية لصدقه بأن تكون وحدها أو مع أجنبي وصدق غرضه بكونه وحدها أو مع غرض أجنبي أو مع
 غرضها أو لغرض الثلاثة تضم هذه الثمانية الى الستة عشر تكون الجلالة أربعة وعشرين فيقضى فيها
 ويتصور قضاؤه فيما لو سافرت معه بان يصحب معه بعض زوجاته ويساكنهن ويتركها وخرج بقول
 المصنف سافرت ما لو خرجت لحاجتها في البلد ياذنه كأن تكون بلانة أو ماشطة أو مغنية أو دابة تولد
 النساء فانه لا يسقط حقها من القسم ولا من النفقة رى وأفتى به م ومثل اذنه علمها برضاها (قوله
 ولو بلاذن) ولو لغرضها سل (قوله ان لم ينهها) فان نهاها فلا قسم لها ما لم يستمتع بها شرح م

وإذا تزوج الثيب على
 البكر أقام عندها ثلاثا ثم
 قسم والعدد المذكور واجب
 على الزوج لتزول الحشمة
 بينهما ولهذا سوى بين
 الحرة وغيرها لان ما يتعلق
 بالطبع لا يختاف بالرق
 والحربة كمدة العنة والايلاء
 وزيد للبكر لان حيائها
 أكثر وقولي ولا من
 زيادتي واعتبر لان الحشمة
 لا تزول بالمفرق (وسن تخيير
 الثيب بين ثلاث بلا قضاء)
 للاخريات (وسبع به) أي
 بقضاء لمن كما فعل صلى الله
 عليه وسلم بام سلمة رضي
 الله عنها حيث قال لها ان
 شئت سبعت عندك وسبعت
 عندهن وان شئت
 ثلثت عندك ودرت أي
 بالقسم الاول بلا قضاء
 والاقال وثلثت عندهن
 كما قال وسبعت عندهن
 رواه مالك وكذلك مسلم
 بمعناه (ولا قسم لمن سافرت
 لامعه بلاذن) منه ولو
 لغرضه (أو به) أي ياذنه
 (لا لغرضه) هو أعم مما
 ذكره كحج وعمرة وتجارة
 بخلاف سفرها معه ولو بلا
 اذن ان لم ينهها أو لامعه

لكن باذنه انقضت فيقضى لها ما فاتها (ومن سافر لنقلة لا يصحب بعضهم) ولو بقرعة (ولا يخلفهم) حذر من الاضرار بل ينقلهم أو يطلقهم أو ينقل بعضا (٤٤٠) ويطلق الباقي فان سافر ببعضهم ولو بقرعة قضى للمخلفات وقول ولا

يخلفهم من زيادتي (أو) سافر ولو سافرا قصيرا (لغيرها) أي لغير نقلة سفرا (مباحا حل) له (ذلك) أي أن يصحب بعضهم وان يخلفهم لكن (بقرعة في الاولى) للاتباع رواه الشيخان (وقضى مدة الإقامة) بقيد زده بقولي (ان ساكن) فيها (مصحوبته) بخلاف ما اذا لم يساكنها وهو ظاهر ويخلاف مدة سفره ذهابا وايابا ذ لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم قضى بعد عوده فصار سقوط القضاء من رخص السفر ولان المصحوبة معه وان فازت بصحبته فقد تعبت بالسفر ومشاقه وخرج زيادتي مباحا غيره فلا يحل له ان يسافر بواحدة منهم فيه مطلقا فان سافر بها لزمه القضاء للمخلفات والمراد بالإقامة ما مر في باب القصر فتحصل عند وصوله مقصده بنيتها عنده أو قبله بشرطه فان أقام في مقصده أو غيره بلانية وزاد على مدة المسافر بن قضى الزائد (ومن وهبت حقها) من القسم لمن يأتي (فلزوج رد) بأن لا يرضى بذلك

وظاهره أن الاستمتاع بها في جزء من السفر يوجب نفقتها والقسم لها في جميعه وهو ظاهر فيما بعد الاستمتاع لان استمتاعه بهارضا بمصاحبتها وأما الوجوب فيما قبله ففيه نظر ظاهر ع ش قال مر امتناعها من السفر مع الزوج نشوز ما لم تكن معذورة بمعرض أو نحوه قال ع ش كسدة ح وأورد لا تطبق السفر معه ولو كان سفره معصية لانه لم يدعها المعصية بل لاستيفاء حقه زي (قوله لغرضه) أي ولومع غرض أجنبي أو مع غرضها أو مع غرضها وغرض أجنبي فالمدار على أن يكون لغرضه مدخل وذهب حجج الى أن غرضها أي الزوج والزوجة كغرضها فقط قال تغليب المانع حل ولو سافرت لغرضه ثم في أثناء السفر قلبته لغرضها تغير الحكم كما استوجهه الشوري (قوله قضى للمخلفات) بأن رجع أو سافر له بعد (قوله ولو سافر قصيرا) لرد على من قال لا يستصحب بعضهم في القصير فان فعل قضى لانه كالإقامة اه شرح مر (قوله لكن بقرعة) أي وان خرجت لغير صاحبة النوبة قال البلقيني فلو خرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نوبتها بل اذ ارجع وفاها اياها فان استصحب واحدة بلا قرعة أتم وقضى للقيام من نوبتها اذا عادت وان لم يبت عندها الا ان يرضى فلا أتم ولا قضاء ولهن قبل سفرها الرجوع شرح مر (قوله في الاولى) وهي ما لو صحب بعضهم (قوله مدة الإقامة) أي القاطعة للسفر كما سينب عليه حل ويؤخذ منه أنه لا قضاء مادام يترخص ولو في مدة ثمانية عشر يوما كما شمله كلامهم بل يخرجه في الانوار شرح مر (قوله فلا يحل له الخ) وحينئذ لا تجب اجابته حل وقوله مطلقا أي بقرعة وألا وظاهر أن موضوع المسئلة أن السفر لغير نقلة فلا ينافي ما مر عن ع ش أن امتناعها من السفر مع الزوج ولو كان معصية نشوز لان ذلك في سفره لنقلة وهذا في سفره لغيرها (قوله لزمه القضاء) أي مدة السفر ذهابا وايابا حل (قوله بنيتها عنده) هذه الصورة ذكرها الشارح فيما سبق بعد قول المتن وبقاياته وعلم أن أربها لا ينقض فيها وذكرا أن شرطها أن يكون ما كذا مستقلا وقوله أو قبله هـ ذ كرها المتن هناك بقوله أو موضع نوى قبل وهو مستقل ولم يشترط فيها المكث فقوله بشرطه راجع للمثلين لكنه في الاولى المكث والاستقلال وفي الثانية الاستقلال فقط وقال حل قوله بشرطه وهو كونه ما كذا مستقلا ان كان غير وطنه وكونه مستقلا فقط ان كان وطنه اه وعبرة المتن فيما تقدم وينتهي سفره ببلوغه مبدء سفره من وطنه أو موضع آخر نوى قبل وهو مستقل إقامة به مطلقا أو أربعة أيام صحاح فلم يشترط في الوطن استقلالاً فكلام حل غير ظاهر (قوله فان أقام في مقصده الخ) محترز قوله بنيتها عنده أو قبله (قوله على مدة المسافر بن) وهي ما دون أربعة أيام صحاح أي غير يومى السخول والخروج (قوله قضى الزائد) أي على دون أربعة أيام والهدون يتحقق بنقص جزء ما من الاربعة فانظر ماذا يقضى اذا أقام الاربعة ثم ظهر أنه يقضى آخر لحظة من الرابع فالخاصل أن ما يترخص فيه لا يقضيه وما لا يترخص فيه يقضيه حل (قوله ومن وهبت حقها) وان لم يكن واجبا بان وهبت قبل أن يبيت عند بعضهم لان الحق ثابت في الجملة شورى (قوله لمن يأتي) أي لعينة أو للجميع أو للزوج (قوله ليلتهما) ومحل بيانه عند الموهوب ليلتين مادامت الواهبة تستحق القسم فان خرجت عن طاعته لم يبيت عند الموهوب ليلتهما حل (قوله لما وهبت سودة) بفتح السين وذلك لما استشعرت منه صلى الله عليه وسلم بالرغبة عنها كبرها خافت أن يطلقها فاسترضته وقالت والله يا رسول الله استأر يد ما ترغب النساء في الرجال وانما أريد أن أحشر في زوجاتك الطاهرات واني

وهبت

لان التمتع بها حقه فلا يلزم تركه (فان رضى) به (وهبت له عينة) منهم (بات عندها) وان لم ترض بذلك (ليلتيهما) كل ليلة في وقتها متصلتين كاتنا ومنفصلتين كما فعل صلى الله عليه وسلم لما وهبت سودة

بين الليلتين والولاء
يفوت حق الرجوع عليها
لكن قيداً من الرفعة
أخذنا من التعليل بما اذا
تأخرت ليلة الواهبة فان
تقدمت وأراد تأخيرها
جاز قال ابن النقيب وكذا
لو تأخرت فأخر ليلة
الموهوبة اليها برضاها
تمسك بهذا التعليل وهذه
الهيئة ليست على قواعد
الهيئات ولهذا لا يشترط رضا
الموهوب لها بل يكفي رضا
الزوج لان الحق مشترك
بينه وبين الواهبة (أو)
وهبته (لمن أو تسقطه)
والثانية من زيادتي
(سوى) بين الباقيات فيه
لولا يخص به بعضهن
فتجعل الواهبة كالمقدمة
(أو) وهبته (له فله
تخصيص) لواحدة بنوبة
الواهبة ولا يجوز للواهبة
ان تأخذ بحققها عوضاً فان
أخذته لزمها رد واستعفت
القضاء والواهبة الرجوع
منى شاءت ومافات قبل
علم الزوج به لا يقضى
(فصل) في حكم الشقاق
بالتعدي بين الزوجين *
وهو ما من أحدهما أو منهما
فلو (ظهرت أماره
نشوزها) قولاً كأن
تجيبه بكلام خشن بعد
أن كان بلين أو فعلاً كأن

وهبت حتى امائشة كافي البخاري (قوله امائشة) ولم يتزوج بكراً الا هي (قوله ثلاثاً أخر الخ) صورة
المسئلة زوج تحتها أربع نسوة عائشة ولها ليلة الجمعة وزينب ولها ليلة السبت وخديجة ولها ليلة الاحد
وقاطمة ولها ليلة الاثنين فوهبت قاطمة ليلتها العائشة فلا يبيت عند عائشة ليلة الجمعة وليلة السبت ويؤخر
زينب الى ليلة الاحد وخديجة الى ليلة الاثنين لما يلزم عليه من تأخير حق زينب وخديجة ومن تضييع
حق الرجوع على قاطمة لانها بعد ليلة السبت لا يمكنها الرجوع بخلاف ما لو بات ليلة الواهبة في وقتها
فيمكنها الرجوع ليلة السبت وليلة الاحد لان ليلتها حينئذ لم تستوف (قوله يفوت حق الرجوع) لان
لها الرجوع متى شاءت كما سيأتي لان المستقبل هبة لم تقبض واذا رجعت وجب عليه أن يخرج من عند
الموهوب لها حالاً ولو لا حيث أمكن حل (قوله قيداً من الرفعة) أي قيد عدم جواز الولاء (قوله
أخذنا من التعليل) أي جنسه فيشمل التعليل الاول والثاني كافي ع ش (قوله الموهوبة) أي
الموهوب لها فلما حذف الجار انفصل الضمير واستتر في الموهوبة وقوله اليها أي الى ليلة الواهبة وهو
متعلق بأخر (قوله وهذه الهيئة ليست الخ) اذ ليس لنا هيئة يقبل فيها غير الموهوب له مع تأهله للقبول
الا هذه مخرج م لان القابل هو الزوج والمراد بقبوله عدم رده (قوله أو وهبته لمن) وبقى من
أحوال المسئلة ما لو وهبت نوبتها لمن فينبغي التوزيع على عدد الرؤس ويكون هو كواحدة منهن
كالو وهب شخص عينا لجماعة والتقديم بالقرعة زي وحل وس ل فلو كن أربعة كان له الربع
فاذا جاءت ليلة الواهبة كان له أن يبيت عند كل واحدة ربعها بالقرعة فاذا بقي ربعه كان له أن يخص به
من شاء منهن وان صبر حتى كملت له ليلة كان له أن يخص بتلك الليلة من شاء منهن حل وفي قول
على الجلال انها توزع عليهن بحسب الليالي لا بحسب الاجزاء فيخصص كل واحدة من ليالي الواهبة ليلة
بالقرعة في الدور الاول ويخصص بليته من شاء منهن ورد القول بالتوزيع بحسب الاجزاء نعم يظهر فيما
اذا وهبت ليلة واحدة فقط لمن وللزوج (قوله بحققها) أي بدل حقها ع ش (قوله لزمها رده) لانه ليس
عينا ولا منفعة حتى يقابل بمال شرح م (قوله واستعفت القضاء) لانها لم تسقطه بحائنا م وان علمت
بالفساد حل (قوله وللواهبة الرجوع) ولو في أثناء الليل وحينئذ يجب عليه أن يخرج فوراً من عند
الموهوب لها في أثناء الليل ان أمن فان لم يخرج قضى من حين الرجوع حل (قوله قبل علم الزوج)
بخلاف ما فات بعد علمه وكذا بعد علم الضررة المستوفية دون الزوج كما قاله بعضهم وارضاء م رسم (قوله
لا يقضى) بخلاف ما لو أباح مالك بستان ثم رده لانه لا يراجع عن الاباحة ولم يعلم المباح له بالرجوع فان ما
تلف قبل العلم بالرجوع عليه ضمانه على المعتمد لان ضمان الغرامات لا فرق فيها بين العلم والجهل زي
(فصل في حكم الشقاق) في المختار الشقاق الخلاف والعداوة اه وقوله بالتعدي متعلق بالشقاق أي
بسببه وكذا بين (قوله بعد ان كان بلين) قيد معتبر فلو كان ذلك عادتهما من أول الامر لم يكن نشوزاً
وكذا قوله بعد لطف الخ شيخنا وفي قول على الجلال خرج بالبعدية من هي دائماً كذلك فليس
نشوزاً الا ان زاد وقوله اعراضاً وعيوساً لانه لا يكون الاعن كراهة وبذلك فارق السب والشتم لانه قد
يكون لسوء الخلق لكن له تأديبها عليه ولو بلا حاكم (قوله فائدة) حكى أن رجلاً جاء الى عمر يشكو اليه
خلق زوجته فوقف ببابه ينتظره فسمع امرأته تستطيل عليه بلسانها وهو ساكت لا يرد عليها فانصرف
الرجل قائلاً اذا كان هذا حال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فكيف حالى نخرج عمر فراء موليا فناداه
ما حاجتك يا أخى فقال يا أمير المؤمنين جئت أشكو اليك خلق زوجتي واستطانتها على فسمعت زوجتك
كذلك فرجعت وقلت اذا كان هذا حال أمير المؤمنين مع زوجته فكيف حالى فقال له عمر انما تحملتها

بلا هجر وضرب فلعلها تبدي عذرا أو تنوب مما وقع منها بغير عذر والوعظ كأن يقول لها أنتي الله في الحق الواجب لي عليك واحذري العقوبة وبين لها أن النشوز يسقط (٤٤٢) النفقة والقسم (أو علم) نشوزها (وعظ)ها (وهجر)ها (في مضجع وصر)ها

وان لم تكرر النشوز (ان أفاد) الضرب قال الله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واحجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف فيه بمعنى العلم كافي قوله تعالى فمن خاف من موص جنفا أو اثما وتقييد الضرب بالافادة من زيادتي فلا يضرب اذا لم يفد كالا يضرب ضربا مبرحا ولا وجهها ومهالك ومع ذلك فالاولى العفو وخرج المضجع المجرى في الكلام فلا يجوز فوق ثلاثة أيام ويجوز فيها بالخبر الصحيح لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث لكن هذا كما قال جمع محمول على ما اذا قصد بهجرها ردها لحظ نفسه فان قصد به ردها عن المعصية واصلاح دينها فلا تحرم ولعل هذا مرادهم اذا النشوز حينئذ عذر شرعي والهجر في الكلام له جائز مطلقا ومنه هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه ونهيه الصحابة عن كلامهم ولو ضربها وادعى انه بسبب نشوزها وادعت عدمه ففيه

لحقوق لها على أنها طباخة لطعامي خبازة لخبري غسالة لثيابي رضاعة لولدي وليس ذلك بواجب عليها ويسكن قلبي بها عن الحرام فانما تحملها لذلك فقال الرجل يا أمير المؤمنين وكذلك زوجتي قال فتحملها يا أخي فانما هي مدة يسيرة عبد البر (قوله بلا هجر) المراد في هجر يفوت حقها من نحو قسم حرمته حينئذ بخلاف هجرها في المضجع فلا يحرم لانه حقه شرح م ر بان ينام في محلها بعيدا عن فراشها (قوله كأن يقول لها) وينبغي أن يذكر لها ما في الصحيحين اذا بان المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح أي سبتها حتى ترجع الى طاعته (قوله في الحق الواجب لي عليك) والحق الواجب للزوج على الزوجة أربع طاعته ومعاشرة بالمعروف وتسليم نفسها اليه وملازمة المسكن والحق الواجب على الزوج للزوجة أربعة أيضا معاشرتها بالمعروف ومؤنتها والمهر والقسم اه بر (قوله وعظها) أي ندبها حل (قوله في مضجع) بفتح الجيم ويجوز كسرهما أي الوطء أو الفراش م ر يقال ضجع الرجل وضع جنبه على الارض وبابه خضع اه مختار وقول م ر أي الوطء أو الفراش أي وان أدى الى تفويت حقها من ذلك القسم كما هو معلوم أن النشوز يسقط حقها من ذلك وبهذا فارق ما صرفي المرتبة الاولى اه رشيدى (قوله وضربها) أي بنحو يده لا بسوط وعصا ولا يبلغ ضرب الحرة أربعين وغيرها عشرين اه حل لكن في شرح م ر أنه يضرب بنحو العصا والسوط وليس لنا موضع يضرب فيه المستحق من منعه حقه الا هذا والعبد شو برى أي اذا امتنع من أداء حق سيده قال قل على الجلال واعتمد شيخنا زى كحج والخطيب أنه لا ينتقل للمرتبة الثانية الا اذا لم تفد الاولى اه فكان الاولى للمصنف التعبير بالفاء بأن يقول فبجرها فضر بها لکنه عبر بالواو اقتداء بالآية الكريمة وأجيب عن الآية بان الواو فيها بمعنى أو التي للتويع (قوله ان أفاد) أي ان علم انه يفيد شرح م ر (قوله جنفا) أي ميلا عن الحق خطأ وقوله أو اثما بان تعمد ذلك بالزيادة على الثلاث أو تخصيص غني مثلا اه جلالين (قوله فلا يضرب اذا لم يفد) أي يحرم لانه عقوبة بلا فائدة حل (قوله مبرحا) وهو ما يعظم ألمه عرفا حل وقوله ومع ذلك أي مع جوار الضرب ان أفاد فالاولى العفو بخلاف ولي الصبي فالاولى له عدم العفو لان ضربه لا ادب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه شرح الروض (قوله فوق ثلاث) محله في غير الابوين والانباء أما هؤلاء فلا يجوز هجرهم طريقة عين لفضلهم على غيرهم كالا يخفى شوبرى (قوله لحظ نفسه) أول الامرين معا حل م ر (قوله واصلاح دينها) أي فقط (قوله ولعل هذا) أي التفصيل مرادهم وهو المعتمد (قوله كعب بن مالك وصاحبيه) وهما امرارة بن الربيع وهلال بن أمية اه زى وهم الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك المذكورون في قوله تعالى وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت الآية وأوائل أسماهم جمعت في لفظ مكة وأواخر أسماء آبائهم جمعت في لفظ عكة شوبرى ومرارة بضم الميم رماوى (قوله أن القول قوله) فقوله مقبول في نشوزها يمينه بالنسبة لجواز الضرب لا لسقوط النفقة والكسوة قال حج ومحله فيما لم تعلم جرائته واشهره والالم يصدق حل (قوله ألزمه قاض) أي ان كان أهلا فان لم يتأهل لكونه محجورا عليه ألزم وليه بذلك شرح م ر (قوله أو اذاها بلا سبب) ولو كان لا يسمعدي عليها وانما يكره صحبتها المرض أو كرا ونحوه ويعرض عنها

فلا

احتمالان في المطلب قال والذي يقوى في ظني أن القول قوله لان الشرع جعله وليا

في ذلك (فلو منعها حقها كقسم) ونفقة (ألزمه قاض وفاءه) كسائر الممتنعين من أداء الحقوق (أو اذاها) بستم أو نحوه (بلا سبب نهاه) عن ذلك وانما لم يصر به لان اساءة الخلق تكثر بين الزوجين والتعزير عليها يورث وحشة بينهم ما يفقه صرا أو لا على النهي اعل الحال بلتتم

بينهما (ثم ان عاد اليه (عزره) به ابراهان طلبته (أودعى كل) منهما (تعدى صاحبه) - ليه (منع) القاضي (الظالم) منهما (بجبرته) خير بهما من عوده الى ظلمه فان لم يمتنع حال بينهما الى أن يرجعا عن حالهما (فان اشتد شقاق) بينهما بأن داما على التساب والتضارب (بعث) القاضي وجوبا (لكل) منهما (حكما برضاهما وسن) (٤٤٣) كونهما (من أهلها) لينظرا في

أمرهما بعد اختلاء حكمه به وحكمهما بها ومعرفة ما عندهما في ذلك ويصلحا بينهما أو يفرقا ان عسر الاصلاح على ما يأتي لآية وان خفتم شقاق بينهما فان اختلف رأي الحكمين بعث القاضي آخرين ليجمعهما على شيء والتصرح بسن كونهما من أهل الزوجين من زيادتي واعتبر برضاهما لان الحكمين وكيلان كما قلت (وهما وكيلان لهما) لا كما كان من جهة الحاكم لان الحال قد يؤدي الى الفراق والبضع حق الزوج والمال حق الزوجة وهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما (فيوكل) هو (حكمه بطلاق أو خلع ونوكل) هي (حكمها يذل) للعوض (وقبول) للطلاق به ويفرقان بينهما ان رأياه دوا بان لم يرضيا ببعضهما ولم يتفقا على شيء أدب الحاكم الظالم واستوفى للظالم حقه ولا يكفي حكم واحد ويشترط فيهما اسلام وحرية وعدالة

فلا شيء عليه ويسن له الاستعطف بما يحب كان تسترضيه بترك بعض حقها كما أنه يسن له اذا كرهت صحبتها ما ذكر أن يستعطفها بما يحب من زيادة النفقة ونحوها شرح مر (قوله بجبرته) متعلق بالظالم والمراد بالثقة عدل الرواية كافي شرح مر واكتفى به لعسر إقامة البينة على ذلك وقوله من عوده متعلق بمنع (قوله حال بينهما) أي في المسكن والظاهر أن الحيلولة لا يتأتى معها قوله فان اشتد شقاق الخ ولذلك ذكر مر الحيلولة في تعدى الزوج فقط وقد يقال يمكن اشتداد الشقاق مع الحيلولة بصمود حائط أو بخروج أحدهما الى الآخر تأمل (قوله شقاق) أي خلاف وقوله لينظر متعلق بقوله بعث (قوله وكيلان) فينزلان بما ينزل به الوكيل شيخنا (قوله لان الحال الخ) علة لقوله لاحا كان (قوله وهما رشيدان) هو ظاهر الزوجة ليتأتى بذلها العوض لاني الزوج لانه يجوز خلع السفية فيصح توكيله فيه سل (قوله أو خلع) منه يعلم مناسبة ذكر الخلع عقب هذا الباب وأيضا الغالب حصول الخلع عقب الشقاق اه شورى (قوله وقبول) الواو في الموضعين بمعنى أو شورى وفيه أن الموضع الاذل فيه أو لا الواو والواو في الثاني متعينة فلا وجه لكلام المحشى

كتاب الخلع

بضم الخاء اسم مصدر من الخلع بفتحها الذي هو المصدر وأصل وضعه الكراهة وقد يستحب كأن كانت تسع عشرتها مع وظاهر كلامهم أنه لا يكون واجبا ولا حراما ولا مباحا حل وعش وهو نوع من الطلاق وقدمه عليه لقربه غالباً على الشقاق برماوى وقوله اسم مصدر فيه نظر لان اسم المصدر ناقص عن حروف فعله وهذا مسامح للفظه وهو خلع فهو مصدر سماعي الا ان يقال انه اسم مصدر خلع لا خلع (قوله من لباس لكم) أي كاللباس ووجه الشبه بين اللباس والرجل والمرأة ان كلا منهما يلاصق صاحبه ويشتمل عليه عند المعانقة والمضاجعة كما يلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل منهما يستر صاحبه عما يكره من الفواحش كما يستر الثوب العورة اه ابن يعقوب على المختصر (قوله فكأنه بمفارقة الآخر نزع لباسه) أي الحسى لاجل قوله فكأنه والافقد نزع المعنوى حقيقة وهذا يأتي في كل فرقة كالطلاق والفسخ فقتضاء أن كل فرقة تسمى - معاوأ جيب بأن علة التسمية لا توجب التسمية (قوله فان طبن لكم عن شيء منه) أي ولو في مقابلة فك العصمة فهي شاملة للمدعى وزيادة وان كانت الآية الاخرى أصرح من هذا وهي قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به حل وسياقى الاستدلال بها على أن لفظ المقادة من صرائح الخلع وهو المعتمد وفيه أن الآية لاولى والحديث قاصر ان على ما اذا كان عوض الخلع من الصداق والمدعى أعم الا أن يقال يقاس غير الصداق على الصداق اه شيخنا قال السبكي والذي تحرر أن الصبيغ ثلاثة ان لا أفعل وان لم أفعل ولأفعلن كذا في هذا الشهر فالاولان ينفع فيهما الخلع لانهما تعليقان بالعدم ولا يتحقق الا بالآخر وقد صادفهما الآخر باثنا فلم تطلق وليس لليمين هذا الجهة حث فقط لانها تعلقت بسلب كلى هو العدم في جميع لوقت بخلاف الثالث أعني لأفعلن كذا في هذا الشهر ومثله لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر أو أنها تعطيه دينه في شهر كذا أو يقضيه دينه في شهر كذا ثم يخالغ

واهداء الى المقصود من بعثهما لهما انما اشترط فيهما ذلك مع انهما وكيلان لتعلق وكالهما بنظر الحاكم كافي أمينه ويسن كونهما ذكراين (كتاب الخلع) بضم الخاء من الخلع بفتحها وهو النزع لان كلام من الزوجين لباس الآخر قال الله تعالى هن لباس لكم وأتم لباس لمن فكأنه بمفارقة الآخر نزع لباسه والا صل فيه قبل الاجماع آية فان طبن لكم عن شيء منه نفسا والامر به في خبر البخارى في امرأة ثابت بن قيس بقوله له اقبل الحديقة وطلقها تطليقة

قبل انقضاء الشهر وبعد تمكنه من الفعل أو تمكنها مما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة
فانه لا يتخلص كما صرح به ابن الرفعة وواقعه الباجي وأفتى به شيخنا مر وتبين بطلان الخلع أما لو عاق
الطلاق الثلاث بدخول مطلق فإن الخلع يخلص فيه وصوب الباقي وتبعه الزركشي التخلّص مطلقا
أعني لا فرق بين الاثبات والنفي اهـ زى ملخصا وقوله فقط راجع لجهة أي وأما البر فله جهات وهو الفعل
في أي وقت وعبارة البر ماوى وهو مخلص من الطلاق الثلاث في الخلع على النفي مطلقا أو مقيدا وعلى
الاثبات المطلق وكذا المقيد وقال العلامة مر لا يخلص في الاثبات المقيد وقوله لا فعلن كذا في هذا
الشهر اهـ لما فيه من تقويت البر باختياره أي ان وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه والا
بأن وقع قبل التمكن فيتجه أنه يخلص سم على حج وفي قل وهو يخلص من الطلاق الثلاث مطلقا
كما ذكره الباجي وشيخ الاسلام والخطيب وغيرهم اهـ لكن في صورة الاثبات المقيد لا بد أن يخالع
وقد بقي من الزمن جزء يسع فعل المحلوف عليه حتى ينفعه الخلع والا فلا ينفعه اهـ وفي جميع صور الخلع
لا بد أن يكون العقد الثاني على مذهب الامام الشافعي اذا عقد واقبل انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه
فان عقدوا بالتوكيل أي توكيل أجنبي كما يقع الآن على مذهب الحنفي فلا يصح بل يباحقه الطلاق في
العصمة الثانية اذا وجد المحلوف عليه لان شرط صحة الخلع أي شرط كونه مخلصا من وقوع الطلاق
الثلاث عند الحنفي الصبر الى انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه بعد انقضاءها ثم يعقد فليحذر عما يقع
الآن من الخلط اهـ شيخنا السجيني الكبير لانه اذا فعل المحلوف عليه قبل انقضاء العدة يقع الطلاق
الثلاث عنده كما هو مذكور في كتبهم (قوله هو فرقة) أي لفظ محصل للفرقة حل (قوله ولو بلفظ
مفاداة) للتعميم والمعتمد أنه صريح ان ذكر المال أو نوى خلافا لحل (قوله بعوض) وان يذكر لفظا
كما يأتي في قوله فلو جرى بلاذ كعوض الخ لانه مذكور تقديره كما يأتي قال الشوبري أما فرقة بلا
عوض أو بعوض غير مقصود كدم أو بمقصود راجع لغير من ذكر فانه لا يكون خلعا بل رجعا (قوله
راجع لجهة زوج) أي وحده أي ليصح بالسمي فلو خالعهما على عشرة خمسة له وخسة لايها مثلا
فالظاهر أنها تبين بمهر المثل كملوتز وجهها بألف على ان لا يها ألفا حيث يفسد الصديق ويجب مهر المثل
عش وقول عش راجع لجهة زوج أي وحده الخ يخالف كلام الشوبري الآتي الناقل له عن
التحفة الا أن يفرق بين التعليق بالبراءة وغيره اهـ فلو رجع لجهة الزوج كالمعلق طلاقها على البراءة
مما لها على غيره فانه رجعي وهل يبرأ الاجنبي أولا قال البرماوى يبرأ فلو خالعهما على ابرائه وبراء غيره
فأبرأتهما براءة صحيحة بأن كانت بالغة عاقلة رشيدة عالة بالقدر البرأ منه هل يقع باثنا نظر الرجوع
بعضه للزوج أو رجعا نظرا للرجوع البعض الآخر لغيره قال حج الاقرب الاول وعليه هل يبرأ كل
من الاجنبي والزوج أولا حرر قال البرماوى يبرأ ان لوجود صيغة البراءة وقوله والا قرب الاول لان
رجوعه لغير الزوج يحتمل أنه مانع للينونة او غير مقتض لها فعلى اشافي لينونة واضحة وكذا على
الاول اذ كونه مانعا انما يتجه ان انفرد لان انضم اليه مقتض لها كذا في التحفة شو برى وفيه
أنه يخالف لقاعدة أنه اذا وجد مقتض ومانع يغلب المانع ولذا تبرأ منه بقوله كذا في التحفة ويمكن أن
يقال انه من اجتماع المقتضى وغير المقتضى فيغلب المقتضى (قوله وليسيد) أي الزوج وهذا يفيد أنه اذا
اشتراط ابتداء للسيد لم يكن راجعا لجهة الزوج فيقع رجعا شو برى (قوله من قود أو غيره) هل بما
يصح جعله صداقا أو وان لم يصح جعله صداقا كحد القذف والتعزير لان الكلام في العوض الاعم ولو
فاسدا سواء كان ذلك الفاسد مقصودا أم لا ثم ان كان ذلك الفاسد مقصودا وقع بمهر المثل وان كان غير
مقصود وقع رجعا والظاهر أن حد القذف والتعزير من المقصود فيجب في الخلع عليهما مهر المثل لان

(هو فرقة) ولو بلفظ مفاداة
(بعوض) مقصود راجع
(لجهة زوج) هذا القيد
من زيادتي فيشمل ذلك
رجوع العوض للزوج
ولسيدة وما لو خالعت بما
ثبت لها عليه من قود أو
غيره

الظاهر أن المقصود لا يختص بما يقابل بمال بدليل الحر والميتة ولا يسقط الحد والتعزير عنه لفساد
عوضهما وقيل يسقطان لأن العقد عليهما يتضمن العفو عنهما ورد بأن إيجاب مهر المثل يمنع ذلك
والمراد بالعوض ولو تقدير أفي دخل مالو خالعهما على ما في كفهما عللين بأنه لا تنفي فيه أو على البراءة من
صداقها أو بعرض مع علمهما بأنه لا شيء لها عليه حيث يجب مهر المثل حل قال م ر لان قوله في كفه
صلة لما أوصفه لها غاية أنه وصفه بصفة كاذبة فتلغو فيصير كأنه خالعهما على شيء مجهول (قوله فهو أعم
من قول الروضة الخ) ان قلت ان كتاب المصنف انما يتبع بالمتهاج فلم تعرض للاروضة هنا قلت لما
أطلق في المتهاج ولم يقيد كان اطلاقه مقيدا بما ذكره في كتابه الآخر وهو قوله يأخذه الزوج أي بحمل
المطلق في أحاد الكتابين وهو المتهاج على قيد الآخر فكان هذا القيد مذكور في المتهاج فتعرض
لوجه الإغمية ويحتمل أنه تعرض لذلك إشارة للجواب عن شيخه المحلى في عدم تقييده كلام المتهاج
بكلام الروضة كما هو عادته لان عبارتهما مدخولة اه شري يرى أي معيبة فان الاخذ ليس بقيد بل مثله
اسقاط نحو القصاص وكذلك الزوج ايس قيد اقتدير (قوله وبضع) لم يقل وزوجة لئلا يتكرر مع
الملتزم (قوله لملك أمرهما) هذا بالنسبة للعبد اذا كان غير مأذون له في الخلع أما هو فيسلم له العوض
في أوجه الوجهين شرح م (قوله ليبراً الدافع) ويضمن الولي ما سلم للسفيه بآذنه اذا تلف في
بدالسفيه حيث تمكن من أخذه ولم يأخذه سل (قوله الا بالدفع له) أي وقد دلت قرينة
على ارادة التملك كان قال لأصرفه في حوائجي والاوقع رجعي او لا مال ولو سلمت المختلعة العوض
للسفيه بغير اذن وليه وكان دينار رجوع وليه عليها به وهي على السفيه بما قبضه فان تلف في يده فلا شيء
لها ولا تطالبه بعد رشده وان كان عينا أخذها الولي منه فان تلفت في يد السفيه وكان الولي عالما في
الضمان وجهان أصحهما الضمان اه م ر أوجاهلارجع عليها بمهر المثل وفي قول يبذل العوض
والدفع للعبد كالدفع للسفيه الا أن المختلعة تطالبه بما تلفت في يده بعد عتقه اه سم زى (قوله
وتبرأ به) وعلى وليه المبادرة الى أخذه منه فان لم يأخذه منه حتى تلف فلا غرم على الزوجة شوري
(قوله وخرج بمالك أمرهما) الأولى أن يقول وخرج بالعبد والمحجور عليه بسفه (قوله اذا
خالع في نوبته) أي لان العوض لمن وقع الخلع في نوبته فيقبض جميع العوض ان وقع الخلع في نوبته
وان وقع القبض في نوبة السيد ولا يأخذ منه شيئا ان وقع في نوبة السيد وان وقع القبض في نوبته
هو فان لم يكن مهابة فهو بينهما بالقسط وحينئذ يقبض ما يخصه لا جميع العوض حل (قوله قابلا)
كطلقتك على ألف في ذمتك فتقبل وقوله أو ملتصقا كان قالت طلقني على ألف في ذمتي فيقول طلقتك
على ذلك (قوله فهو أعم من تعبيره بالقابل) فيه أن الملتزم علم من القابل بطريق الأولى أو المساواة
لان المراد بالقابل ما كان بمنزل المشتري كما أن الزوج كالبايع فيشمل الملتزم وعلى كل لا عموم
شوري (قوله اطلاق تصرف) أي ليصح التزامه المالوي يجب دفعه حالا وهذا المراد المحلى بقوله ليصح
خلعه فخرجت السفينة لانها لا يصح التزامها المال فيقع خلعهما رجعيًا وخرجت الأمة لانه لا يجب عليها
دفع المال حالا هذا مراده والا فقتضاه ان خلع الأمة بغير اذن سيدها غير صحيح لانها ليست مطلقة
التصرف المالي ولو كان غير صحيح لما ترتب عليه البيئونة مع لزوم العوض في ذمتها في مسألة الدين
غاية الامر أنها لا تطالب به حالا وأما الجواب عن الأمة بأنه يمكن أن يقال هي مطلقة التصرف
المالي في ذمتها فخالف كلامهم اذ مطلق التصرف من يصح بيعه وشراؤه حل وعبرة قل
وزى وشرط في الملتزم أي ليقع الخلع بما ألزم لا يصح فانه صحيح مطلقا وقد يقال هو شرط لصحة
الخلع بالنسبة للسفيه لان عدم صحته يصدق بعدم وقوع الطلاق أصلا وبقوعه رجعيًا كما سيذكره

فهو أعم من قول
الروضة كاصلها يأخذه
الزوج (وأركانه) خمسة
(ملتزم) لعوض (وبضع)
وعوض وصيغة وزوج
وشرط فيه صحة طلاقه فيصح
من عبد ومحجور (عليه
بسفه) ولو بلا اذن ومن
سكران لا من صبي ومجنون
ومكره كاسياني (وبدفع
عوض لملك أمرهما)
من سيد وولي أو لهما بآذنه
ليبراً الدافع منه نعم ان قيد
أحدهما الطلاق بالدفع له
كان قال ان دفعت لي كذا
لم تطلق الا بالدفع اليه وتبرأ
به وخرج بمالك أمرهما
المكاتب في دفع العوض له
ولو بلا اذن لانه مستقل
ومثله المبعوض المهايأ اذا خالع
في نوبته (و) شرط (في
الملتزم) قابلا كان أو ملتصقا
فهو أعم من تعبيره بالقابل
(اطلاق تصرف مالي)

سيد لها) بعين من مال أو غيره لسيد أو غيره فهو أعم من قوله عين ماله (بأن يهر المثل في ذمتها) لفساد العوض بانتفاء الاذن فيه (أو بدلين) في ذمتها (فيه) أى بالدين (تبيين) ثم ما ثبت في ذمتها انما يطالب به بعد العتق واليسار (أو) اختلعت باذنه (فان أطلقه) أى الاذن (وجب مهر المثل في نحو كسبها) عما في يدها من مال تجارة مأذون لها فيها (وان قدر) لها (دينا) في ذمتها كدينار (تعلق) المقدر (بذلك) أى بما ذكر من كسبها ونحوه فان لم يكن لها في ذمتها كسب ولا نحوه ثبت المال في ذمتها ونحو من زيادتي (أو عين عينا له) أى من ماله (تعينت) للعوض فلو زادت على ما قدره أو عينه أو على مهر المثل في صورة الاطلاق طولبت بالزائد بعد العتق واليسار (أو) اختلعت (محجورة بسفه طاعت رجعي) ولغاذكر المال وان أذن الولي فيه لانها ليست من أهل التزامه وليس لوليها صرف مالها الى مثل ذلك وظاهر أن ذلك بعد الدخول والافيق باتنا بلا مال وصرح به النسوي في نكته ولو خالها فلم تقبل لم يقع طلاق كما فهم

(قوله بأن يكون غير محجور عليه) دخل السفه الممهل حل (قوله فلو اختلعت) مفرع على مفهوم قوله اطلاق تصرف (قوله أمة) أى رشيدة خلافا لما في شرح البهجة من قوله ولو سفهة اذ لا فرق بين الحرة والامة اه زى وعبرة مر أما السفهة فكالحرة السفهة أى فيقع رجعيها ولا مال وظاهر موافق عين لها السيد عينا من أعيان ما مع أنها تبين بها لان العوض ليس منها كما قاله ع ش على مر وقد يقال ان أطلق أو عين لها قدر اقل الواجب يكون في نحو كسبها مع أن كسبها السيد يقتضاه أنها تبين به (قوله ولو مكاتبه) هل ولو فاسدة حل وهذا ضعيف بالنسبة لما اذا كان بدلين في ذمتها فان المعتمد أن الخلع لا يقع بالمسمى الذي في الذمة بل يهر المثل خلافا للشارح كما يؤخذ من كلام زى وقرر مشيخنا قال ع ش ولعل الفرق بين المكاتب وغيرها أن المكاتب لما كانت مع السيد كالمستقلة وكسبها متنوعة من التبرع نزل التزامها للعوض الذي لا تمكن من دفعه حالا منزلة العوض الفاسد (قوله أو غيره) كالاختصاص ع ش (قوله بانتفاء الاذن فيه) المتضمن له عدم الاذن لها في الخلع حل قال الشوري لا يقال فيه قصور لانه لا يشمل ما اذا كان فساد العوض بسبب عدم صلاحه للعوض كالحجر لانا نقول الغرض عدم الاذن وهو كاف في التعليل وان علل بعض الافراد بشئ آخر وهو عدم صلاحه للعوضية شوري (قوله انما يطالب به) شامل للمكاتب وان كانت تملك لان ملكها ضعيف س ل وع ش على مر قال حل كما يصح التزام الرقيق الدين بطريق الضمان ويطالب به بعد العتق واليسار لا يقال جهالة الوقت تؤدي الى جهالة العوض لانا نقول هذا تأجيل ثبت بالشرع لا بالجعل ومنه يؤخذ انه لو ثبت بالجعل بأن قال خالعتك على كذا ولا أطالبك الا بعد العتق واليسار لم يصح وهو كذلك ولا يقال انه تصريح بمقتضى العقد لان مقتضى عقد الخلع وجوب العوض حالا (قوله بعد العتق) أى عتق الكل مر (قوله فان أطلقه) أى الاذن أى لم يقدر لها قدر او لم يعين لها عينا والخال أنها سمت قدر اقل عقد الخلع سواء كان ذلك القدر مساو للمهر المثل أو أكثر منه أو أقل فان كان ذلك القدر الذي سمت مساو للمهر المثل أو أقل تعلق جميعه بنحو كسبها فيؤخذ منه وان كان أكثر من مهر المثل وجب منه قدر مهر المثل في نحو كسبها الحادث بعد الخلع والزائد عليه يتبع به بعد عتقها شيئا ويؤخذ أيضا من زى (قوله وجب مهر المثل) أى وجب ما خالها عليه ووجب مهر المثل الخ فكان الاولى أن يقول فان أطلقه وسمت قدر اصح الخلع بما خالعت به وتعلق مهر المثل فأقل بنحو كسبها خالف جواب الشرط وبعض الشرط والحاصل أن السيد اما أن يأذن لها ولا اذا أذن فاما أن يطلق أو يقدر قدر أو يعين عينا واذا لم يأذن فاما أن تحتلع بعين أو بدلين (قوله عما في يدها) أى وقت الخلع لا وقت الاذن ولا ما بعده قبل الخلع حر اه حل (قوله فيما ذكر) أى في مسألة الاطلاق والتقدير وقد علمت أن كلامه شامل للسفهة وفي صحة الخلع اذا كانت سفهة ولم يكن لها كسب نظر حل (قوله عينا له) أى لا خلع عن (قوله محجورة) أى حرة حل (قوله واما ذكر المال) وان كان جاهلا بالخال (قوله فيه) أى المال وقوله لانها ليست الخراجع لقوله ولغاذكر المال وقوله وليس لوايها راجع لقوله وان أذن الولي فيه وعمله ما لم يخش على مالها من الزوج ولم يمكن دفعه الا بالخلع والا فلا وجه جوازه بل وجوبه كما يفيد شرح مر قال ع ش نقلا عن سم على حج ومع ذلك لا يملك الزوج المدفوع له فيقع رجعيه لعدم صحة المقابل (قوله بعد الدخول) أو ما في معناه كاستدخال المتى حل (قوله باتنا بلا مال) لانه طلاق قبل الدخول حل (قوله لم يقع طلاق) سواء نواه أو ضمير التماس قبولها أو لم ينوه أو ضمير التماس قبولها أو لا أخذ من قوله الا أن ينويه الخ لانه مستثنى من أمر عام والتقدير لم يقع طلاق في جميع الاحوال الا في هذه الحالة فالصور أربع

بما ذكر وصرح به الاصل الا ان بنويه ولم يضم التماس قبولها فيقع رجعيًا كما سيأتي والتقيد بالحجر من زبادي (أو) اختلفت (مريضة مرض موت صح) لان لها لتصرف في مالها (وحسب من الثالث) (٤٤٧) زائد على مهر مثل) بخلاف مهر المثل

أو أقل منه فن رأس المال لان التبرع انما هو بالزائد (و) شرط (في البضع ملك زوج له فيصح) الخلع (في رجعية) لانها كالزوجة في كثير من الاحكام لاني بائن اذ لا فائدة فيه والخلع بعد الوطء أو ما في معناه في ردة أو اسلام أحد الزوجين الوثنيين أو نحوهما موقوف (و) شرط (في العوض صحته اصدقه فلو خالها بفساد يقصد) كمجهول وخبر وميتة ومؤجل بمجهول (بانت) لوقوعه بعوض (بمهر مثل) لانه المرد عند فساد العوض كما في فساد الصداق (أو) بفساد (لا يقصد) كدم وحشرات (فرجعي) لان مثل ذلك لا يقصد بحال فكأنه لم يطمع في شيء بخلاف الميتة لانها قد تقصد للضرورة والجوارح وتعبيري بفساد أعم من تعبيري بمجهول وخبر وقولي يقصد مع قولي أولاً الى آخره من زبادي ولو خال مع مالم ومجهول فسد ووجب مهر المثل أو بصحيح وفساد معلوم صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله

استثنى منها صورة فهذه ثلاث صور لا يقع فيها طلاق أصلاً وعبارة البر ماوى سواء ذكر مالا أو لا وليس لنا طلاق رجعي يتوقف على قبول الا هذا (قوله بما ذكر) أى من قوله اختلفت لانه لا يقال اختلفت الا ان قبلت حل (قوله الا أن بنويه) أى الطلاق بالخلع (قوله ولم يضم) أى لم ينو التماس أى طلب والظاهر أنه لا حاجة الى التماس لانه لا يلزم من نية قبوله طلبه وقوله أيضا ولم يضم فان أضمره لم يقع لانه في المعنى معلق على قبولها ولم تقبل وقوله فيقع رجعيًا أى في المدخول بها حل والافيقع بائنا انضم هذه لقوله فيما تقدم والافيقع بائنا ويضم قوله فيقع رجعيًا الصورة المقتضى فيكون صور المحجور بسفه سبعة اثنان يقع فيهما الطلاق بائنا واثنان يقع فيهما رجعيًا وثلاث لا يقع فيها طلاق أصلاً من أنواع تصرف وظاهر كلامهم هنا أنه لا بد من نية الطلاق هنا ولو بلفظه حرره برماوى (قوله فيقع رجعيًا) أى لانه طلاق مستقل بالعوض (قوله زائد على مهر المثل) فان لم يسع الزائد الثلث ولم تجز الورثة فسخ المسمى ورجع بمهر المثل قل على الجلال وقال في شرح الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خسون فالمحابة بنصفه فان احتمله الثلث أخذه والا فلا خيار بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين أن يفسخ ويأخذ مهر المثل من تركتها (قوله لان التبرع انما هو بالزائد) ومهر المثل في نظير فك العصمة لا يقال ان الزائد وصية لوارث وهو الزوج لخروجه بالخلع عن الارث نعم ان وراث من جهة أخرى كأن كان ابن عم فالزائد وصية لوارث (قوله ملك زوج له) أى من جهة الانتفاع به اه (قوله لاني بائن) ولو بانقضاء عدة الرجعية وان كان معاشرها معاشره الا زواج لانها بعد انقضاء عدتها كالبائن الا في حقوق الطلاق تغليظا عليه فلا عصمة بملكها حتى يأخذ في مقابلتها مالا وهل تطلق بذلك الظاهر نعم حل (قوله وشرط في العوض) أى ليقع به الخلع (قوله صحته اصدقه) فلو خالها بما لا يصح اصدقه نظرا ان خالها بفساد يقصد الخ فهو قسمان وينبغي أن يكون منه حد التعزير والقذف كما تقدم ويرد عليه ما لو اصدفها لتعليم سورة بنفسه فان اصدفها صحیح ولا يصح أن يخالها على ذلك أى على تعليمه سورة بنفسها لتعذر التعليم فهذا تخلف للعذر حل (قوله وخبر وميتة) كأن قالت خالعتي على هذا الخبر أو هذه الميتة أو على هذا وهو في الواقع خرا وميتة حل (قوله كدم) علمه أو جهله كما هو ظاهر اطلاقهم حل (قوله وحشرات) أى لا يصح بيعها حل ونظم بعضهم ضابط ذلك فقال بفساد يقصد أو ذى جهل * الخلع واقع بمهر المثل رجعي ولا مال بغير ما قصد * وبالمسمى ان بما صح عقد

(قوله فسد) أى العوض (قوله ولم يكن فيه شيء) أى وان كان عالمًا به وكذا ان كان في كفها شيء فاسد مقصود علم به أو لا فان كان في كفها معلوم صحيح وعلم به وقع الطلاق في مقابلته وان كان في كفها غير مقصود علم به أو لا وقع رجعيًا اه سل (قوله بانت بمهر المثل) وان علم خلو كفها شورى (قوله اذ لم يعلق الخ) كقوله خالعتك على ثوب في ذمتك فانها تبين بمهر المثل وأما لو علق بمجهول فان كان يمكن اعطاء المعلق عليه كان أعطيني ثوبًا فانت طالق بانت بمهر المثل باعطاءها له كما أشار اليه بقوله أو علق الخ وان كان لا يمكن اعطاء المعلق عليه كأن علق خالعتك على كفها لم يكن كفها مافي كفها ولم يكن فيه شيء لم تطلق شيخنا (قوله فلو قال) أى لرشيده وهذا محترز قوله اذ لم يعلق ومحترز قوله الخ ما لو قال طلقك على أن تعطيني مافي كفك ولا شيء في كفها فانه مجهول لا يمكن اعطاؤه وهو في الحقيقة أى قوله ان أبرأتني من

من مهر المثل ولو خالعت بمافي كفها ولم يكن فيه شيء بانت بمهر المثل وانما تطلق في الخلع بمجهول اذ لم يعلق أو علق باعطائه وأمكن مع الجهل فلو قال ان أبرأتني من دينك فانت طالق فابرأته منه وهو مجهول

لم تطلق لعدم وجود الصفة واستثنى من وجوب مهر المثل بالخلع بخمر خلع الكفار به اذا وقع الاسلام بعد قبضه كافي المهر وخرج بزاد في ضمير خالعها خلعه مع الاجنبي بذلك فيقع رجعيها (ولها) أي للزوجين (توكيل) في الخلع (فلوقدر) الزوج (لو كيله مالا فنقص) عنه أو خالع بغير الجنس (لم تطلق) للخالفه كافي البيع بخلاف ما لو اقتصر أو زاد عليه ولو من غير جنسه لانه أتى بالمأذون فيه وزاد في الثانية خيرا (أو أطلق) التوكيل (فنقص) (٤٤٨) الوكيل (عن مهر مثل بآنت به) أي بمهر المثل كالو خالع بفاسد وفارقت ما قبلها

بصرح مخالفة الزوج في تلك دون هذه ههنا ما نص عليه الشافعي وصححه في أصل الروضة وتصحيح التنبيه ونقله الرافعي عن العراقيين والرويان وفي الممات ان الفتوى عليه والذي صححه الاصل وقال الرافعي كانه أقوى توجبها اهل الانطلاق كافي البيع بدون ثمن المثل اما اذا خالع بمهر المثل أو أكثر فيصح لانه أتى بمقتضى مطلق الخلع وزاد في الثانية خيرا كما يحمل اطلاق التوكيل في البيع على ثمن المثل (أو قدرت) أي الزوجة لو كيله مالا فزاد عليه وأضاف الخلع لها) بأن قال من ماله بوكالتها (بانت بمهر مثل عليها) لفساد المسمى (أو) أضافه (له) بأن قال من مالى (لزمه مسماه) لانه خالع اجنبي (أو أطلق) الخلع أي لم يصفه لها ولا له (فكذا) يلزمه مسماه لان صرف اللفظ المطلق اليه يمكن فكانه اقتداها بما

دينك الخ مفهوم قوله وأمكن مع الجهل وقال بعضهم انه مفهوم قوله أو علق باعطائه لانه معلق بالبراءة بالا عطاء (قوله لم تطلق) محله اذا لم يقل بعد البراءة طلقتك فان قاله بعدها نظر ان ظن صحته وقصد الاخبار عما وقع وطابق الثاني الاول في عدد الطلاق لم يقع والواقع أمالو قالت له ان طلقنتي فأنت برى من صدقي وهي جاهلة به فطلقها نظر ان ظن الصحة وجب مهر المثل له عليها وان علم الفساد كان رجعيها وهذا يجمع بين التناقض في هذه المسئلة زى ويقع كثيرا أن تحصل مشاجرة بين الرجل وزوجته فتقول له أبرأتك فيقول لها ان صحت براءتك فأنت طالق والذي يظهر أنها ان أبرأتها من معلوم وهي رشيدة وقع الطلاق رجعي التعليق على مجرد صحة البراءة وقد وجدت بقولها أبرأتك قبل أن يعلق لا بآنتا لأنه لم يأخذ عوضا في مقابلة الطلاق لصحة البراءة قبل اه ع ش على مر (قوله بذلك) أي بفاسد يقصد (قوله فيقع رجعيها) حيث صرح بسبب الفساد كقوله على هذا الغصوب أو الخرج بخلاف ما لو قال على هذا العبد وهو في الواقع منغصوب فيقع بآنتا بمهر المثل اه ع ش على مر عند قوله فيما يأتي أو صرح باستقلال خلع منغصوب وقوله فيقع رجعيها والفرق أن الزوجة غير متبرعة بما تبذله لانها تبذل المال لتصير منفعة البضع لها والزوج لم يبذل لها ذلك مجانا فلزمها المثل بخلاف غيرها فانه متبرع بما يبذله فاذا صرح بالخيرية فقد صرح بترك التبرع حل (قوله فلوقدر الخ) في هذا التفرع نظر لا يقال هو تفرع على ما علم من أن الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة لانه يقول لو كان مفرعا على ذلك لا قضى البطلان بالمخالفة مطلقا حل وهذا غير ظاهر بل هو مفرع على ما علم من أن الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة (قوله فنقص عنه) ولو تافها يتسامح به حل (قوله فنقص الوكيل) أي نقصا فاحشا لا يتسامح به وفارقت ما قبلها بأن المقدر يخرج عنه بأي نقص بخلاف المحمول عليه الاطلاق لا يخرج عنه الا بالنقص الفاحش ومثل النقص ما لو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد أو بغير الجنس أو بالصقة كما أفاده مر وحل (قوله كالمو خالع) أي الزوج (قوله فيصح) أي ما لم ينه عن الزيادة والا فلا تطلق برماوى (قوله لفساد المسمى) فان قيل ما الفرق بين وكيله او وكيله فان نقص وكيله عن مقدره ياغيه كما تقدم أجيب بأن البضع مقوم عليه ولم يسمع الا بما قدره بخلافها فان قصدها التخلص وهو حاصل بالغاء مسماها ووجوب مهر المثل حج (قوله لزمه مسماه) ولا رجوع له عما يشئ وقوله بعد واذا غرم رجع عليها الخ خاص بصورة الاطلاق كما أفاده ع ش (قوله لانه خلع اجنبي) عبارة شرح مر لان اضافته لنفسه اعراض عن التوكيل واستبداد أي استقلال بالخلع مع الزوج (قوله رجع اليها بما سمت) أي ان نواها والا تخرج اجنبي فلا رجوع له مر ع ش (قوله فقول الاصل الخ) فقضاءه انه لا يطالب بالكل بل بالزيادة وليست كذلك وقوله نظره الخ أي فلا ينافى أنه يطالب بالكل أي بما سمت وبما زاد وهي انما تطالب بما سمت حل (قوله وان أطاقت التوكيل) مقابل قوله أو قدرت الخ وقوله فكالمو زاد على المقدر أي فيفصل بين كونه يضيف الخلع لها أولا أو يطلق (قوله توكيل كافر) أي ذمى أو حربي أو مرتد لان

المرتد

سمته وزيادة من عنده (و) اذا غرم (رجع) عليها (بما سمت) هذا

ما في الروضة كاصلها فقول الاصل فعليها بما سمت وعليه الزيادة نظره الى استقرار الضمان أما اذا اقتصر على ما قدرته أو نقص عنه فينفذه به وان أطاقت التوكيل لم يزد الوكيل على مهر المثل فان زاد عليه فكالمو زاد على المقدر (وصح) من كل من الزوجين (توكيل كافر) ولو في خلع مسلمة كالمسلم

نفسها بقوله طلق طلق نفسك
وذلك اما عليك للطلاق أو
توكيل به فان كان توكيلا
فذلك أو عليك فان جاز عليك
الشيء جاز توكيله به (وعبد)
وان لم يأذن السيد كالأ
خالع لنفسه وتعييرى بصح
الى أخوه أعم مما عبر به
(و) صح (من زوج
توكيل محجور) عليه
(بسه) وان لم يأذن الولي
اذ لا يتعلق بوكيل الزوج في
الخلع عهدة بخلاف وكيل
الزوجة فلا يصح أن يكون
سفيا وان أذن له الولي الا
اذا أضاف المال اليها فحين
ويلزمها اذ لا ضرر عليه في
ذلك فان أطلق وقع
الطلاق رجعي باختلاع
السفينة واذا وكلت عبدا
فاضاف المال اليها فهي
المطالبة وان أطلق ولم
يأذن السيد في الوكالة
طوبى للمال بعد العتق
واذا غرمه رجع عليها به ان
قصد الرجوع وان أذن له
فيها تعلق المال بكسبه
ونحوه فاذا أدى من ذلك
رجع به عليها (ولا يوكله)
أي المحجور عليه بسفه
الزوج (بقبض) لعوض
لعدم أهليته لذلك فان
وكله وقبض في التهمة
ان الملتزم ببراءة الموكل
مضيق للماله وأقره الشيخان

المرتد يصح خلعه للسلطنة في الجملة وذلك اذا طلبت منه أن يطلقها على كذا فأجابها فارتد ثم أسلم في العدة
كاسيأتي في كلامه حل (قوله ولصحة خلعه) ضمنه معنى تخلصه فعداه بمن والافهو يتعدى بنفسه
(قوله لاستقلالها الخ) التعايل على التوزيع فالأول تعليل لصحة توكيلها عن الزوجة في الاختلاع
والثاني تعليل لصحة توكيلها عن الزوج في الخلع (قوله وذلك) أي قوله طلق نفسك (قوله فذلك)
أي ظاهر لأنه اذا جاز توكيلها في طلاق نفسها جاز توكيلها في طلاق غيرها (قوله وان لم يأذن السيد) أي
في الوكالة (قوله الا اذا أضاف المال اليها الخ) أشار بهذا الى أن في مفهوم المقتن تفصيلا وليس مفهومه أنه
لا يصح من الزوجة توكيل السفية مطلقا (قوله فان أطلق) أي لم ينفذ المال اليها دلالة وكذا ان أضاف
المال اليه كان قال في ذمتي أو في مالي فانه يقع رجعي كما في شرح الروض وحل (قوله واذا وكلت عبدا)
هذا من فروع مسألة العبد فكان الأولى تقديمه قبل قوله ومن زوج توكيل الخ خصوصاً والكلام
على مسألة السفية لم يتم اذ بقي منها قوله ولا يوكله بقبض وأجيب بأنه ذكره هنا لمناسبة قوله الا اذا أضاف
المال اليها (قوله وان أطلق ولم يأذن السيد الخ) والفرق بين العبد والسفية في صورة الاطلاق أن العبد
ذمته تقبل الالتزام بخلاف السفية فانه لا يصح بيعه ولا غيره وأما نبوت أرض الجنابة في ذمته فهو من باب
ربط الاحكام بالاسباب شيخنا عزى (قوله طوبى للمال الخ) وأما الزوجة فتطالب به حال برماوى
وقوله بعد العتق أي لكاه م (قوله ان قصد الرجوع) ويفرق بين هذا وما سرفى توكيل الحر في قوله
ورجع عليها بما سمت حيث لم يشترط قصده للرجوع بأن المال هنا للمال تاهل مستحقه للمطالبة به
ابتداء وانما نظر المطالبة به بعد العتق المجهول وقوعه فضلا عن زمنه ولو وقع كان كالاداء المبتدأ فاشترط
صارف عن التبرع بخلاف الحر فان التعلق به عقب الوكالة قرينة ظاهرة على أن اداءه انما هو من
جهتها فلم يشترط الرجوع قصد اه شرح م وقوله ان قصد الرجوع بأن نواها باختلاعه وكذا ان
أطلق برماوى وم رزى قال شيخنا العزى ان كان المراد بقصد الرجوع انه نواها حال الخلع
فصحيح ويكون معنى قوله أطلق أي في الظاهر وهو نواها في الباطن والا فلا يصح الا على قول الغزالي
القائل بأن الوكيل اذا أطلق يكون الخلع لها وكلام م ر يوافق وقال امام الحرمين يكون خلع أجنبي
واعتمده بعضهم اه فالمراد بقصد الرجوع أن لا ينوى نفسه وقول البرماوى بأن نواها بيان لمحل
قصد الرجوع لا تصويره (قوله وان أذن له فيها) أي في الوكالة وقوله تعلق المال بكسبه أي الحاصل بعد
الخلع (قوله رجع) أي سيده ع ش م لم يقصد التبرع برماوى وعبارة م ل قوله رجع أي وان لم
يقصد الرجوع والوجود القرينة الصارفة عن التبرع هنا لجواز مطالبة القن عقب الخلع (قوله وحله
السبكي) أي المذكور من براءة الملتزم اللازم لها صحة القبض اعتمده م واعتمد حج الاطلاق
وأجاب عن قوله لان ما في التهمة الخ بأن الكلام في مقامين عدم صحة القبض للسفية وبرادة التهمة
للاذن فيه قياسا على اذن الولي له في ماسر والتعليل المذكور لا ينتج نفي البرادة لانه موجود في قبضه منها
بأذن وليه في ماسر ومع ذلك قالوا ببراءة م ل (قوله وعلق الطلاق بدفعه) أي فيقع رجعي والوجود
الصفة مع عدم صحة القبض فليراجع رشيدى على م وهو غير ظاهر لمخالفة كلام الشارح وصور
شيخنا العزى في قوله وعلق الخ بأن يقول له الزوج وكلتك في طلاقها وعلق الطلاق بدفع المال اليك
فيعلق هو عند التطبيق اه وهذا مخالف لما في الوكالة من أن التوكيل في تعليق الطلاق لا يصح فن ثم
صوره بعضهم بأن يقول الزوج لآخوان دفعت زوجتي اليك دينارا الى فهي طالق وكلتك في قبضه
منها وهذا بناء على أن ضمير علق راجع للزوج فان كان راجعا للوكيل كان صورته ان دفعتلى دينارا

فإن كان في الذمة لم يصح القبض لأن ما في الذمة لا يتعين الاقبض صحيح فإذا تلف كان على الملتزم وبقي حق الزوج في ذمته (ولو وكلا) أي الزوجان (واحدًا تولى طرفًا) مع أحد الزوجين أو وكيله (فقط) أي دون الطرف الآخر فلا يتولى الطرفين كافي البيع وغيره (و) شرط (في الصيغة ما) صر فيها (في البيع) على ما يأتي (و) لكن (لا يضر) هنا (تخلل كلام يسير) وتقدم الفرق بينهما ثم بخلاف التفسير ممن يطلب منه الجواب لاشعاره بالأعراض (و) صريح خلع وكنايته صريح طلاق وكنايته وسيأتيان في بابيه وهذا أعم مما عبر به (ومنها) أي من كنياته (فسخ وبيع) كان يقول فسخت نسكاحك بالقبول أو بعثت نفسك بالف فتقبل فيحتاج في وقوعه إلى النية (ومن صريحه مشتق مفاداة) لورود القرآن به قال تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (و) مشتق (خام) لشبوهه عرفًا واستعمالًا للطلاق مع ورود معناه في القرآن (فلوجي) أحدهما (بلا) ذكر (عوض) معهما بقيد زده بقولي (بنية التماس قبول) كأن قال خالعتك

فانت طالق عن موكل (قوله فإن كان في الذمة) أي ولم يعلق الطلاق بدفعه ليخالف ما قبله شيخنا وعبارة شرح م أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه واللام يصح القبض الخ وقوله ولا أي وإن لم يعلق الطلاق بدفعه هي أحسن من عبارة الشارح الموهمة خلاف المراد لأن قوله فإن كان في الذمة يؤهم أن ما قبله ليس في الذمة (قوله لم يصح القبض) المناسب أن يقول لم يبرأ الملتزم لأن الكلام في براءته لكنه يبرأ باللام وقوله لم يصح القبض يفهم منه أن القبض صحيح فيما قبل هذه وإن كان لا يصح التوكيل فيه وهو كذلك بدليل براءة الملتزم بالقبض والاذن فيه (قوله ما صر فيها) يرد عليه أن الخلع قد يكون بدون قبول كإتيائه في قوله أو بدأ بصيغة تعليق الخ وأنه قد يصح بالتعليق كافي قوله المذكور وأنه قد يصح مع عدم توافق الإيجاب والقبول معني كإتيائه في قوله ولو اختلف الخ أي بالنسبة للصورة الرابعة فدفع ذلك كله بقوله على ما يأتي أي من قوله ولكن لا يضر الخ (قوله) وتقدم الفرق بينهما (عبارته ثم بخلاف اليسير في الخلع والفرق أن في الخلع من جانب الزوج شائبة تعليق ومن جانب الزوجة شائبة جعالة وكل منهما يحتمل الجهالة (قوله ممن يطلب منه الجواب) تقدم تضعيف نظيره في البيع وهنا كذلك فلا فرق بين ممن يطلب منه الجواب وغيره حل (قوله وصرح خلع الخ) كان الأولى عكس ذلك كأن يقول وصرح طلاق الخ فسائر كنيات الطلاق كنيات في الخلع مع ذكر المال فلا بد أن ينوي بها الطلاق حل ويحجب بأن العبارة مقابلة لأن صيغ الطلاق معلومة والمعلوم يجعل مبتدأ وقال شيخنا العزيز ما صنعه الشارح أولى لأن المحدث عنه هو الخلع لكن يرد أنه الخبر هو المجهول (قوله ومنها فسخ وبيع) نبه عليه لأنه لم يذكره في كنيات الطلاق وفيه إشارة إلى أن الفسخ ان ذكر مع المال يكون خلعا فينقص عدد الطلاق (قوله من كنياته) أي الخلع (قوله إلى النية) أي وفورية القبول شو برى وهل يحتاج إلى النية من الزوج أو منهما (قوله ومن صريحه) أي زيادة على صريح الطلاق الآتي مشتق مفاداة أي مفاداة وما اشتق منها كما ذكره الشيخان خلافا لظاهر كلام المصنف من أن نفس المفاداة ومثلها الخلع ليس من الصريح بل من الكنيات وهو قياس ما سيأتي في الطلاق وكان المناسب أن يقول ومشتق اقتداء لأنه الذي ورد في القرآن حل وقوله بل من الكنيات مسلم في الخلع (قوله مع ورود معناه في القرآن) الذي هو الاقتداء ومقتضى هذا أن كلام من لفظ المفاداة وما اشتق منه ولفظ الخلع وما اشتق منه صريح مطلقا أي سواء ذكر عوض ونوى التماس قبولها أم لا وليس كذلك بل على تفصيل أشار إليه بقوله فلوجي الخ حل (قوله فلوجي الخ) حاصله أنه إما أن يذكر المال أو ينويه أو يسكت عنه أو ينفيه فإن ذكره وجب بشرطه وهو كونه معلوما وكذلك إن نوى ووافقه على ما نوى والأوجب مهر مثل والخلع في هذين صريح وان لم يذكره لم ينو أن يضر التماس قبولها وقبلت وجب مهر مثل وهو الذي ذكره المصنف وإن لم يضر التماس قبولها وقع رجعيًا قبلت أو لم تقبل وإن أضر ولم تقبل لم يقع شيء والخلع في هذه أي فيما إذا لم يذكر العوض ولم ينو كنياته على المعتمد حل وإن نوى العوض وقع رجعيًا أيضا كما قاله الشارح فلا حوالا أربعة وعبارة ممر حاصل المعتمد في هذه المسئلة أنه إن ذكر مالا أو نواه كان صريحا ووجب في الأولى ما ذكره وفي الثانية مهر المثل وإن لم يذكر مالا ولا نواه كان كناية في الطلاق فإن نوى الطلاق نظر فإن أضر التماس قبولها وقبلت وكانت أهلا للالتزام وقع بائنا بمهر المثل والأوقع رجعيًا قبلت أم لا والأبأن لم ينو لم يقع شيء (قوله بلاذ كعوض) أي اثباتا أو نفيا بأن سكت عنه حل وقال ع ش بلاذ كعوض أي ولو بلائية قل قال فإن نواه وانفق على قدر المنوى وجب ما نواه ومنه في حل (قوله معها) متعلق بقوله جري (قوله بنية التماس قبول) أي مع نية الطلاق ممر فالقيود خمسة اثنان في المتن واثنان في الشارح

أو فاديتك أو فاديتك ونوى التماس قبولها فقبلت (فهر مثل) يجب لأطراف العرف بجران ذلك بعوض فيرجع عند الإطلاق إلى مهر المثل لأنه المرد كالخلع بمجهول فان جرى مع أجنبي طلقت بجحانا كولو كان معه (٤٥١) والعوض فاسد كما مر ولو نفي العوض

فقال لها خالعتك بلا عوض
وقع رجعيًا وان قبلت
ونوى التماس قبولها وكذا
لو أطلق فقال لها خالعتك
ولم ينو التماس قبولها وان
قبلت وظاهر ان محل ذلك
اذا نوى الطلاق فحصل
صراحته بغير ذكر مال اذا
قبلت ونوى التماس قبولها
(واذا بدأ) الزوج (ب) صيغة
(معاوضة كطلقتك بألف
فمعاوضة) لا خذنه عوضا في
مقابلة ما يخرج عن ملكه
(بشوب تعليق) لتوقف
وتوقع الطلاق فيه على
القبول (فله رجوع قبل
قبولها) نظرا لجهة المعاوضة
(ولو اختلف ايجاب وقبول
كطلقتك بألف فقبلت
بألفين أو عكسه) كطلقتك
بألفين فقبلت بألف (أو)
طلقتك (ثلاثا بألف فقبلت
واحدة بثنته) أي الألف
(فلغو) كما في البيع (أو)
قبلت في الأخيرة واحدة
(بألف ثلاث به) أي
بألف تنفع لان الزوج
يستقل بالطلاق والزوجة
انما يعتبر قبولها بسبب المال
وقد وافقته في قدره (أو)
بدأ (ب) صيغة (تعليق) في
اثبات (كنتي) أو مني مأو
أي وقت (أعطيني) كذا
فانت طالق (تعليق)

وهما قوله معها وقوله فقبلت والخامس نية الإطلاق (قوله ونوى التماس قبولها) قيد لقوله فمهر المثل
وليس قيدان في الصراحة حل (قوله فان جرى) أي الخلع مع عدم ذكر العوض ونوى التماس
قبول وهذا محترز قوله في الشارح معها حل قال شرب الحاصل أن المعتمد من ذلك أنه اذا صرح
بالعوض أو نواه وقبلت بانته به وان عراض ذلك ونوى الطلاق فان أضم التماس قبولها وقبلت
وهي رشيدة بانته بمهر المثل وان لم يضم أو لم تكن رشيدة وقع رجعيان قبلت في الثاني واللام يقع فيه
شي كالمولم ينو الطلاق فعلم انه عند ذكر المال أو نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان أضم التماس
جوابها وقبلت ولا فرق في هذا التفصيل بين الزوجة والأجنبي وفاقا للشيخنا كالشيخ فيما كتبه وفي
شرحه ما يوافق الشارح في الفرق بينها وبين الأجنبي فيراجع (قوله كولو كان معه) أي الأجنبي
والعوض فاسد كان خالع على خرو وصفه بذلك كأن قال خالعتك على هذا الخبر والواقع بانها بمهر المثل
حل (قوله ولو نفي العوض) أي جرى معها ونفي العوض فقال لها خالعتك بلا عوض أي فقوله بلا
ذكر عوض المراد منه أنه سكت عنه وحينئذ فهذا محترزه حل (قوله وكذا لو أطلق) أي لم ينف
العوض بقريته جملة متا باللقوله ولو نفي العوض الخ برماوى (قوله وان قبلت) أي في رجعيان
وهذا محترز قوله بنية التماس قبولها حل (قوله ان محل ذلك) أي وقوعه رجعيان في مسألة
الأجنبي وما بعدها كما هو جلي اه شورى (قوله فحصل صراحته الخ) أي فعلم من قوله وظاهر ان
محل ذلك الخ حيث فصل في هذا بين النية وعدمها وأطلق في الاول ومعلوم أنه لا يحتاج الى النية الا
الكناية هذا والمعتمد انه حيث لم يذكر المال ولا نواه يكون كناية فلا يقع الا ان نوى به الطلاق وعبرة
عش قوله فحصل صراحته ضعيف أو محمول على ما اذا أضم التماس قبولها بمال اه فلا بد للصرح من
ذكر المال أو نيته (قوله صراحته) أي أحد اللفظين المتقدمين وهما مشتق المفاداة والخلع (قوله
اذا قبلت) هذا يفيد أن قبولها شرط في الصراحة وفي كلام سمع ينبغي أن يكون مدار الصراحة في الحالة
المدكورة على نية التماس قبولها وأما قبولها فشرط للوقوع وان أفهم قوله فحصل الخ خلافا حل
(قوله بدأ) بالهمز بمعنى ابتداء وهو المراد هنا وبتركة بمعنى ظهر بر (قوله فعارضة) أي عقد
معاوضة (قوله لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول) مع كونه يستقل بإيقاع الطلاق أي له ذلك
بخلاف البيع فانه وان توقف على القبول لا يقال فيه شوب تعليق لذلك لان البائع ليس له الاستقلال
به حتى يكون عدوله عن الاستدلال تعليقاً على قبول الغير تأمل شورى (قوله فله رجوع) مع قوله
ولو اختلف كل منهما ناظر لجهة المعاوضة (قوله نظرا لجهة المعاوضة) فهذا ما غلب فيه جهة المعاوضة
اذ لو نظر للتعليق لما ساء الرجوع اه حل أي لان التعاليق لا يصح الرجوع عنها باللفظ وان كان
يصح بالفعل (قوله ولو اختلف الخ) أي في العوض فقط بزيادة أو نقص أو فيه وفي عدد الطلاق أما في
عدد الطلاق فقط فلا يضر فذلك ذكر أربعة أمثلة (قوله فلفغو) أي فلا طلاق ولا مال مر (قوله
لان الزوج يستقل الخ) بهذا يدفع ما قيل قد يكون لها غرض في عدم الثلاث لترجع له من غير محلل
ويفارق مالو باع عبدين بألف فقبل أحدهما بألف حيث لا يصح لان البائع لا يستقل بملك الزائد
شرح مر (قوله في اثبات) أما النفي كتنى لم تعطيني ألفا فانت طالق فلفغو فاذ مضى زمن يمكن فيه
الاعطاء ولم تعط طلقت برماوى (قوله فتعليق) وفيه شوب معاوضة لكن لا نظر اليها هنا غالباً بالصراحة
لفظ التعليق شورى (قوله لفظاً) أما معنى وهو الاعطاء فيشترط (قوله لذلك) أي لان صيغته

لاقتضاء الصيغة له (ولار جوع له) قبل الاعطاء كالتعليق الخالي عن العوض (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظ لان صيغته لا تقتضيه (وكذا)
لا يشترط (اعطاء فوراً) لذلك

(لا في المحوان واذا) مما يقتضي الفور في الاثبات مع عوض أما في ذلك المحوان أو اذا أعطيتني ألفا فانت طالق فيشترط الفور لأنه مقتضى اللفظ مع العوض وانما ترك هذا الاقتضاء في نحو مني لصراحتي في جواز التأخير فاذمضي زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تعط لم تطلق وقيد المتولى الفورية بالحرية فلا تشترط في الامة (٤٥٣) لأنه لا بد لها ولا ملك وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض

وقضية التعليل الحاق
المبعضة والمكاتب بالحرية
وهو ظاهر ونحو من زيادتي
(أو بدأت) أي الزوجة
(بطلب طلاق) كطلقتني
بكذا أو ان طلقتني فلك
على كذا (فاجابها الزوج
(معاوضة) من جانبها الملكها
البضع بعوض (بشوب
جعالة) لان مقابل ما بذلته
وهو الطلاق يستقل به الزوج
كالمعامل في الجعالة (فلها
رجوع قبله) أي قبل جوابه
لان ذلك حكم المعاوضات
والجعالات (ولو طلبت
ثلاثا) يملكها عليها (بألف
فوحدة) أي فطلق طلقة
واحدة سواء قال بثلاثة
وهو ما قصر عليه الاصل
أو سكت عنه (فثلثة) يلزم
تغليباً لشوب الجعالة فانه
لو قال فيها رد عبيدي
الثلاثة ذلك ألف فرد
واحد استحق ثلث الالف
أما اذا كان لا يملك الثلاث
فسيأتي (وراجع) في
خلع (ان شرط رجعة)
لأنها تخالف مقصوده
فلو قال طلقتك بدينار
على ان لي عليك الرجعة

لا تقتضيه (قوله محوان) بكسر الهمزة وأما أن المفتوحة واذا فالطلاق باحدهما يقع باثناحالا وظاهر كلامهم أنه لا مال عليها وينبغي تقييد ما لنحوي وبه صرح بعضهم شورى ويوجه بان مقتضى لفظه أنها بذلت له ألفا على الطلاق وأنه قبضه لكن القياس ان له تحليفها أنها أعطته تأمل والنحو هو لو لا ولو ما فهذه خمسة تقتضي الفور في الاثبات لكن مع قوله ان شئت أو ان أعطيتني أو ان ضمننتي وأما بدون واحد من الثلاثة فلترأخي كغيرها هنا وأما في التني فجميعها للفور الا ان اه شيخنا ونظم بعضهم ذلك بقوله أدوات التعليق في النسبي للفو * رسوى ان وفي الثبوت رأوها للترأخي الا اذا ان مع الما * لو شئت وكما كررها (قوله لصراحتي في جواز التأخير) لأنها لتعميم في الزمان المستقبل بخلاف اذا فاتها المطلق الزمان المستقبل (قوله فاذمضي الخ) مفرع على قوله فيشترط الفور (قوله يمكن فيه الاعطاء) هل المراد مجرد تناول واعطاء كل شيء بحسبه فيعتبر زمن الكيل والوزن واحضاره من محل قريب عرفا واذا علق باعطاء غائب عن المحل يكون من التعليق على محال أو يغتفر احضاره حرجا لوعبارة شرح مبرر والمراد بالفور في هذا الباب مجلس التواجب السابق بان لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفا وقيل ما لم يتفرقا بما صر في خيار المجلس (قوله فاجابها الزوج) فلا بد من الفور لان التغلب في جانبها للمعاوضة وان أت بصيغة تعليق أو أت بأداة لا تقتضي الفورية كمتى فقولهم مني لا تقتضي الفورية أي اذا بذلها الزوج دون الزوجة ويفرق بان جانبها تغلب فيه للمعاوضة بخلافه شرح مبرر (قوله فاجابها) أي على الفور وقيل قوله أردت ابتداء طلاق لا جواب التماسها وله الرجعة وطأ تحليفه شورى فان طلق متراخيا كان مبتدأ بالطلاق فلا يستحق عوضا ويقع رجعا مبرر (قوله لان ذلك) أي جواز الرجوع (قوله فوحدة) أي أو أطلق ولو طلق ثنتين استحق ثلثي الالف أو واحدة ونصفا استحق نصفه على أرجح الوجهين شورى (قوله فثلثة يلزم) وفارق عدم الوقوع في نظيره من جانبه لأنه تعليق فيه معاوضة وشترط التعليق وجود الصفة وشرط المعاوضة التوافق ولم يوجد (قوله فسيأتي) أي في قول المتن ولو طلبت بألف ثلاثا وهو انما يملك دونها فطلق ما يملكه فله ألف (قوله راجع في خلع) سواء خلعنا نظر اللفظ والا فهو مع شرط الرجعة لا يقال له خلع شرعي كما يؤخذ مما بعده ولو قال وفسد خلع بشرط رجعة كان أولى اذ هو الذي ينتجه التعليل المذكور ولا ينتج جواز الرجعة الذي هو المدعى الا باللازم لأنه يلزم من فساد الخلع جواز الرجعة (قوله بخلاف ما لو خالها الخ) مقابل قوله قال طلقتك الخ وهو في الحقيقة تقييد للثمن فكانه قال محل كون شرط الرجعة يفسد الخلع الذي هو المراد اذا شرطها في صلب العقد أما لو كان بعده فخلع صحيح ولا رجعة وغاية ما يفيد هذا الشرط فساد العوض فقط فيرجع لغير المثل لان الشرط راجع للعوض فأفسده وفيما سبق راجع لاصل العقد فأفسده (قوله لرضاء بسقوطها هنا) أي في هذه الصورة والاولى أن يقول لرضاء بسقوطها الآن أي وقت الطلاق (قوله طلقت به) يقال طلقت المرأة بفتح اللام أفصح من ضمها تطلق بضمها فهي طالق أفصح من طالقة شورى فهو من

فرجى ولا مال لان شرطي المال والرجعة يتنافيان فينسا قطان ويبقى مجرد الطلاق وقضيته ثبوت باب

الرجعة بخلاف ما لو خالها بدينار على أنه متى شاء رده وله الرجعة فانه لا رجعة له ويقع باتناهم المثل لرضاء بسقوطها هنا ومنى سقطت لا تعود (ولو قالت له طلقتني بكذا فارتد أو أحدهما فاجابها الزوج نظر (ان كان) الارتداد (قبل وطء أو) بعده (أصر) المرتد على رده (حتى انقضت عدته) نانت بالردة ولا مال) ولا طلاق لا تقطاع النكاح بالردة (والا) بأن أسلم للرتد في العدة (طلقت به) أي بالمال المسمى ونحسب

العدة من حين الطلاق

وعلم من التعبير بالقاء
اعتبار التعقيب فلو تراخت
الردة أو الجواب اختلت
الصيغة أو أجاب قبل الردة
أو معها طلقت ووجب المال
وذكر ارتدادها معا
وارتداد الزوج وحده من

زيادتي

(فصل في الالفاظ الملزمة

للعوض لو قال طلقتك

بكذا) كالف (أو على أن لي

عليك كذا فقبلت بآتي به)

لدخول بآء العوض عليه في

الاول وعلى في الثاني للشرط

فجعل كونه عليها شرطا

وقولي فقبلت يفيد تعقيب

القبول بخلاف قوله فإذا

قبلت بآتي (كما) تبين به

(في) قوله (طلقتك وعليك

أو ولي عليك كذا وسبق

طلبها) للطلاق (به)

لتوافقهما عليه ولأنه لو

اقتصر على طلقتك كان

كذلك فلا بد عليه أن لم

يكن مؤكدا لم يكن مانعا

فان قصد ابتداء الكلام لا

الجواب وقع رجعيًا والقول

قوله فيه يمينه قاله الامام

(أو) لم يسبق طلبها لذلك به

و (قال) أردت به (الالزام

وصدقته وقبلت) ويكون

المعنى وعليك لي كذا

عوضا فان لم تصدقه وقبلت

وقع باتنا وحلفت أنها لا تعلم

انه اراد ذلك ولا مال وان

لم تقبل لم يقع شيء ان صدقته

باب نصر وعظم (قوله من التعبير بالقاء) أي في الموضعين (قوله اعتبارا تعقيب) أي فيهما
واعتبار الترتيب أيضا لكن في الثاني فقط بدليل صنيعة في المفهوم فانه ذكر محترزا التعقيب فيهما بقوله
فلو تراخت الردة أو الجواب الخ وذكروا محترزا الترتيب في الثاني بقوله أو أجاب قبل الردة أو معها الخ
ولم يذكروا محترزا الترتيب في الاول فلو صدر قول المذكور بعد الردة وصدر الجواب منه بعده وعقبه
فحكمه ما ذكره في المتن اه شيخنا (قوله اختلت الصيغة) أي بطل الخلع ووقع الطلاق رجعيًا
(قوله أو معها) المعتمد أن المعية كالبعدية فتبين بالردة ان لم يقع اسلام ولا مال لان المانع أقوى من
المقتضى حل وشرح م

(فصل في الالفاظ الملزمة للعوض) أي وما يتبعها من قوله ولو كيلها الخ (قوله الملزمة للعوض) أي
من حيث كونها ملزمة فلا تكرر مع قوله فيما مر واذا بدأ بمعاوضة الخ لان تلك وان كانت ملزمة لكن
تكلم عليها هناك من حيث انها معاوضة مشوبة بتعليق أو بجعالة (قوله فقبلت) أي فوراني بحاس
التواجب بنحو قبالت أو ضمننت شرح م (قوله وقولي الخ) هلا قال أولى من قوله كما هو عادته
وما سبب العدول وقد تقدم لهذا نظير أيضا في مبحث الفسل من كتاب الجنائز فقال الشارح وقولي
كذلك أوضح من عبارته في قاعدة الغرض فليتأمل شوبري (قوله وعلى في الثاني) أي ولان على
الخ (قوله كاتبين به) أي بكذا (قوله وسبق طلبها للطلاق) بخلاف ما اذا سبق طلبها للطلاق من غير
تعرض للعوض فانه كما لو لم يسبق وما اذا سبق طلبها بعوض أهيته وعينه هو فانه كالاتداء كطلقتك
على ألب بعد قولها طلقني بعوض فان قبلت بآتي بالالف والافلا طلاق فان أهيته أيضا أو اقتصر على
طلقتك بآتي بمهر المثل حل (قوله عليه) أي على كذا وقوله كان كذلك أي تبين به لسبق طلب
الطلاق سم (قوله فالزائد) وهو قوله وعليك الخ (قوله فان قصد ابتداء الكلام) أي بقوله طلقتك
وهو تقييد للثاني أي فحل ما تقدم ان قصد الجواب وأطلق لان سبق طلبها قرينة دالة على أنه جواب
طلبها فان قصد الابتداء فرجعي وكان الاولى أن يقول هذا ان لم يقصد ابتداء الكلام لما علمت أن
الاطلاق كقصد الجواب وهو راجع تقوله ولأنه لو اقتصر الخ وعبارة حل قوله لا الجواب كان الاولى
استقاطه ليشمل السكوت أي عن التفسير بالابتداء أو الجواب وانظر لو قصد الابتداء والجواب معا أو
قصد واحدا منهما لا يمينه حل وفيه أن قصد الابتداء والجواب معا غير معقول (قوله والقول قوله
فيه يمينه) أي أنه أراد ابتداء الكلام أو الجواب (قوله وصدقته وقبلت) أي فورًا حاصله أن
الصور ستة مفروضة فيما إذا لم يسبق طلبها به وفي الحقيقة هي ثمانية بضميمة قول المتن وان لم يقفه
فرجعي وفيه صورتان كما قال الشارح فيكون صور وقوعه رجعيًا ثلاثة وصور وقوعه بالمسمى اثنين
وصور عدم وقوع شيء أصلا اثنين والثامنة وقوعه باتنا ولا مال فاصل هذا أن قول المتن أو قال أردت
بالالزام الخ اشتمل على قيود ثلاثة فنطوقه صورة واحدة ويزاد عليها أخرى مأخوذة من قول الشارح
وكتصديقها الخ وقد أخذ محترزا القيد الاول بقوله وان لم يقفه الخ وفيه صورتان كما علمت وأخذ
الشارح مفهوم القيد الثاني بقوله فان لم تصدقه وقبلت وقع باتنا وفيه صورة واحدة وأخذ مفهوم
الثالث بقوله وان لم تقبل لم يقع شيء الخ وفيه ثلاث صور لان قوله ان صدقته فيه صورة زادت عليها صورة
أخرى تؤخذ من قوله وكتصديقها الخ والثالثة هي قوله والواقع رجعيًا (قوله وقع باتنا) مؤاخذه
له باقراره قال حل وحيث لم تصدقه فالقول قوله يمينه (قوله أراد ذلك) أي الالزام (قوله والا
وقع رجعيًا) بأن كذبه أو سكنت ويحتمل في السكوت أن يوقف الامر وتطالب بالتصديق أو
التكذيب وقوله وقع رجعيًا لانه لما لم يقبل قوله في هذه الارادة كان كأنه طلقها ولم يردده فوقع رجعيًا

والاوقع رجعيًا ولا تحلف وقول (٤٥٤) وثبات من زيادتي وكذا صدقها له تنكيد بها مع حلقه بين الرد (وان لم يقله) أي أردت

أي في الظاهر أما في الباطن فينبغي عدم الوقوع ان كان صادقاً حل (قوله ولا تحلف) أي بالنسبة لوقوع الطلاق الرجعي أي لا يتوقف وقوع الطلاق الرجعي على حلفها ويقع ظاهراً ان كان صادقاً في دعواه وبهذا تعلم أن قول الشارح ولا تحلف إنما هو بالنسبة لطلاقاً ما بالنسبة لعدم تصديقه في ارادة الالتزام فله تحليفها على ذلك فان حلفت فذلك وان نكحت حلف بين الرد ولا طلاق ولا مال أيضاً وهذا معنى قوله الآتي مع حلقه بين الرد وبهذا تعلم أيضاً أنه لا منافاة بين قول الشارح هنا ولا تحلف وقوله الآتي مع حلقه بين الرد إذ حلقه بين الرد فرع ثبوت تحليفها لان تحليفها فيما يأتي إنما هو بالنسبة لعدم تصديقه في ارادة الالتزام اهـ شربابلي (قوله وكذا صدقها) أي في مسألة القبول أي فيما اذا قبلت وقوله مع حلقه بين الرد أي فيلزمها المال حل أي فهو راجع لقول المتن وصدقته وقال بعضهم راجع لقول الشارح ان صدقته أيضاً وقال شيخنا الحنفى قوله وكذا صدقها حل أي اذا قبلت وكذبته في ارادة الالتزام أو لم تقبل وكذبته في ذلك وحلف بين الرد فانه كصدقته علم انها اذا قبلت وصدقته في ذلك وقع الطلاق بائناً بالمال فكذا اذا كذبته وطلب تحليفها فردت اليمين عليه وحلف أي فانه يقع الطلاق بائناً بالمال وعلم أنها اذا لم تقبل وصدقته لا طلاق ولا مال وكذا اذا كذبته وطلب تحليفها فردت اليمين عليه وحلف بين الرد وبذلك تعلم أن كلام الشربابلي مقصور على الذاتية وكلام حل قاصر على الاولى (قوله وان لم يقله فرجعي) وما استشكل به السبكي عدم قبول ارادته مع احتمال اللفظ لما اذا الواو تحتمل الحال فيتقيد الطلاق بحال الزامه ايها بالعوض حيث لا الزام لا طلاق يرد بان العطف في مثل هذه الواو أظهر قدموه على الحالية نعم لو كان نحو ياوقصدها لم يبعد قبوله بيمينه شرح مـ ويقع بائناً يلزمها المال (قوله لانه لم يذكر عوضاً) أي بسبب عدم ارادته الالتزام والافقد ذكره لفظاً (قوله فلا يتأثر بها الطلاق) أي لا تمنع من وقوعه وانظر لم يظهر في مقام الاضمار (قوله ما هنا) أي قوله وان لم يقله فرجعي أي قال محل كونه حينئذ يقع رجعيًا اذا لم يشع عرفاً استعمال ما أتى به في الالتزام والاحمل على الالتزام كان قال وعليك كذا أي ولا بد أن يقصد الالتزام باللفظ كما في مـ وحينئذ يقع الطلاق بائناً ويلزمها المال أي لان محل تقديم الوضع اللغوي على العرفي اذا لم يطرده العرف بخلافه وعبرة مـ نعم ان شاع عرفاً أن ذلك للشرط كعلي صار مثله أي مثل ارادة الالتزام أي ان قصده به كما تراه عن المتولى وأقره وهو المعتمد حل ما خصص مع زيادة وفيه أن مثل المصنف مشتمل على لفظة على المفيدة للالتزام حيث قال طلقتك وعليك الخ الآن يقال لا يلزم من الاتيان بعلى شيوعها في الالتزام عنده بحسب عرف أهل بلده مثلاً لانه يحتمل أنه يدعي عليها بذلك وقد يعكر على اعتبار القصد انه لا حاجة معه للاشتهار كما يدل عليه قوله أو قال أردت به الالتزام الخ ولان تقييد المتولى المذكور خاص بما اذا لم يرد الالتزام تأمل (قوله فضمنته) أي لفظ الضمان فيما يظهر لا بمرادفه كالترمت وان بحثه بعضهم نظر اللفظ المعلق عليه مـ وقد أشار لهذا الشارح في المفهوم بقوله ولا يكتفى قبل الخ (قوله كطلقي نفسك ان ضمنته الخ) لا يشك كل بما يأتي أن تفويض الطلاق اليها عليك لا يقبل التعليق لان هذا وقع في ضمن معاوضة فقبل التعليق واغتفر لانه وقع تابعاً لا مقصوداً شرح مـ (قوله فطلقت وضمنته) أي اتت بهما فوراً وان كان المستفاد من كلامه فوراً به التعليق فقط وقوله سواء اقدمت الخ انظر ما وجهه مع ان المعلق عليه الضمان فكان الظاهر انه لا بد من تقدمه ومن ثم ذهب الماوردي الى أنه لا بد أن يتقدم الضمان على الطلاق لانه معلق عليه وهو متجه معنى كما قاله حل (قوله فلا ينونه)

الالتزام (فرجعي) قبلت أم لا ولا مال لانه لم يذكر عوضاً ولا شرطاً بل جلة معطوفة على الطلاق فلا يتأثر بها الطلاق وتلغى في نفسها وهذا بخلاف ما اذا قالت طلقني وعلى أو ولك على أنف فافها تبين بالالف والفرق أن الزوجة يتعلق بها التزام المال فيحمل اللفظ منها على الالتزام والزوج بنفرد بالطلاق فاذا لم يأت بصيغة معاوضة حل اللفظ منه على ما ينفرده وفي تقييد المتولى ما هنا بما اذا لم يشع عرفاً استعمال ذلك في الالتزام كلام ذكرته في شرح الروض (أو) قال (ان أومتى ضمنته لي ألفاً فأت طالق فضمنته) أي الالف (أو أكثر ولو بتراخ في متى بانت باللف) وتقدم الفرق بين ان دمتي ولا يكتفى قبلت ولا شئت ولا ضمانها أقل مما ذكره لان المعلق عليه الضمان بقدر ولم يوجد وأما ضمان الأكثر فوجد فيه ضمان الأقل وزيادة بخلاف ما مر في طلقتك باللف فزادت فانه لغو لانها صيغة معاوضة يشترط فيها توافق الايجاب والقبول ثم الزائد بالغو ضمانه واذا قبض فهو أمانة

يوهم

عنده (كطلقي نفسك ان ضمنته) فانها تبين بالام سواء اقدمت الطلاق على

الضمان أم أخرته عنه بخلاف الواقتصر على أحدهما فلا ينونه ولا مال لاقتفاء الموافقة

يوهم وقوعه رجعيا وليس مراد افلو قال فإطلاق كقوله م كان أولى قال ع ش وقد يقال انما ذكر
 الينونة لكون الكلام في الطلاق بمال وهو اذا وقع لا يكون الا باتنا (قوله وليس المراد الخ) قال
 الزركشي كذا جزموا به ولم يخرجوه على ان العبرة بصيغ العقود لم يعانها ع ش فلو ضمننت له ألفا على
 شخص فإطلاق لعدم حصول الصفة به مع ان هذا هو حقيقة الضمان هذا ان لم يرد حقيقة الضمان فان
 أراد ذلك أصرح به بأن قال ان ضمننت لي الألف الذي على ذلك الشخص كان كالتعليق على صفة
 فيقع رجعيا ونقل عن شيخنا انه يقع باتنا بمهر المثل لانه عوض لا يقابل بمال وهو نفعه بضمانها اذا
 أخذ مهر المثل هل له مطالبته بالألف بل ينبغي عدم المطالبة وان لم يأخذ مهر المثل لانه أي مهر المثل واجب
 بالضمان حل فيكون الضمان عوضا فاسدا فلا يلزمها الألف تأمل وقال قل على الجلال يقع باتنا بمهر
 المثل كالحلي وقال سم يقع باتنا بالألف المضمون لانه يصير دينا عليها فالأقوال ثلاثة وانظر لو أراد
 الالتزام المبتدأ أي النذر أصرح به بان قال طاقى نفسك ان نذرت لي ألفا واعتمد شيخنا ع ب وقوع
 الطلاق باتنا بمهر المثل لفساد العوض وهذا النذر لانه ليس بمال كالضمان ولان الألف وجب بالنذر لاني
 نظير الطلاق اه وعبرة ع ش على م ر قوله فذاك عقد مستقل الخ بقى ما لو أراد كآن قال ان ضمننت
 لي الألف الذي على فلان فانت طالق فضمنته اتجه وقوع الطلاق باتنا بمهر المثل لانه بعوض راجع للزوج
 ولا يتغير الحكم ببراءته من الألف ببراءته أو اداء الاصيل كما لو قال لها أنت طالق على الألف فقبلت ثم
 أبرأها منه أو اداء عنها أحد وفاقا لم رسم على حج وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمننت لزيد ماله على
 عمر وفانت طالق فضمنته فهو مجرد تعليق فان ضمننت ولو على التراخي طلقت رجعيا لعدم رجوع
 العوض للزوج وان لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه بعوض أي وهو نفعه بضمانها وانما كان عوضا
 لصيرورة ما ضمنته دينيا في ذمتها يستحق المطالبة به اه وما يقع كثيرا أن يقول لها عند الخصام أبرئني
 وأنا أطلقك أو تقول هي أبرأك الله فيقول لها بعد ذلك انت طالق والذي يتبادر فيه وقوع الطلاق رجعيا
 وانه يدين فيما لو قال أردت ان صحت براءتك ع ش على م ر (قوله أو علق باعطاء مال) أي متمول معلوم
 والواقع باتنا بمهر المثل (قوله فوضعت بين يديه) أي فوراني غير نحو مني زى ع ش (قوله بنية الدفع)
 فان قالت لم أقصد ذلك لم تطلق وكذا لو تعذر عليه الاخذ لجنون أو نحوه م ر ع ش (قوله) قال الشيخ
 عز الدين ما ذكره من أنها تطلق بالاعطاء ان حل الاعطاء على الاقباض المجرد فيدني ان تطلق رجعيا
 ولا يستحق شيئا وان أريد به التملك فكيف يصح بمجرد الفعل فان قيل قد قام تعليقه الطلاق على
 الاقباض مقام الايجاب قلت فكيف يصح ان يكون الايجاب بالفعل والعقد لا يتعقد بالأفعال اه أقول
 وفي مطابقة الجواب للسؤال خفاء واشكال فليتأمل ثم لنا أن نقول انما كان الاعطاء هنا تملك كالوجود
 اللفظ من جانب الزوج فاغتفر ذلك هنا بخلاف نظيره في البيع لان الخلع لما كان يصدر عن شقاق غالبا
 تسويع فيه بمال يتسامح به في المعاوضات المحضة بدليل اهمالوا اختلعا بألف ونو يا نوعا من الدراهم صح ولا
 يصح نظيره في البيع كما سيأتي اه سم (قوله سلمه اليه) وهل مثل وضعها وضع وكيلها وأنه يكون تسليما
 واعطاء في كلام شيخنا كحج نعم حل (قوله بحضورها) فانه قائم مقام اعطائها بخلافه في غيبتها فانها
 لم تعطه لاحقيقة ولا تنزيلا حل وعبرة الشورى قوله بحضورها كأن وجه اشتراط ذلك أن المعلق
 عليه اعطاؤها ولا يتحقق اعطاؤها اذا أعطى وكيلها الا اذا كان بحضورها فليراجع (قوله وكالا عطاء
 الايتاء) أي مطلقا أو ما المجيء فلا بد فيه من قرينة التملك لان الايتاء جاء في القرآن بمعنى الاعطاء قال
 تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم كان قال ان آتيتني بالمال الفأني أعطيتني بخلاف ما اذا قال ان
 آتيتني بألف لا بد من قرينة التملك لانه بمعنى المجيء حل والمجيء كأن قال ان جئتني بألف

وليس المراد بالضمان هنا
 الضمان المحتاج الى اصيل
 فذاك عقد مستقل
 مذكور في بابه ولا الالتزام
 المبتدأ لان ذلك لا يصح
 الا بالنذر بل المراد التزام
 بقبول على سبيل العوض
 فلذلك لزم لانه في ضمن
 عقد (أو علق باعطاء مال
 فوضعت بين يديه) بنية
 الدفع عن جهة التعليق
 وتمكن من قبضه وان
 امتنع منه (بانت) لان
 تمكينها اياه من القبض
 اعطاء منها وهو بالامتناع
 من القبض مفوت لحقه
 (فيملكه) أي ما وضعه
 بين يديه وان لم يتلفظ بشيء
 ولم يقبضه لان التعليق
 يقتضي وقوع الطلاق
 عند الاعطاء ولا يمكن ايقاعه
 مجتاهع قصد العوض وقد
 ملك زوجته بضعها
 فملك الآخر العوض عنه
 وكوضعه بين يديه ما لو قالت
 لو كيلها سلمه اليه ففعل
 بحضورها وكالا عطا الايتاء
 والمجيء (كان علق بنحو
 اقباض) كقوله ان
 اقبضتني أو دفعتني كذا
 (واقترن به ما يدل على
 الاعطاء) كقوله وجعلته
 لي أو لأصرفه في حاجتي
 فاقبضته

ولو بالوضع بين يديه فان حكمه كذلك لانه حينئذ يقصد به ما يقصد بالاعطاء ونحو ج بالتمليك بهذا اما اذا لم يقترن بما ذكر ذلك فكسائر
التعليقات فلا يشترط فور ولا (٤٥٦) تلك المقبوض ويقع الطلاق رجعيا لان الاقباض لا يقتضي التملك بخلاف

الاعطاء الا ترى انه اذا قيل اعطاء عطية فهم منه التملك واذا قيل اقبضه لم يفهم منه ذلك وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل (واخذه بيده منها ولو مكرهه) عليه (شرط في) قوله (ان قبضت) منك كذا فلا يكفي الوضع بين يديه (ويقع) الطلاق (رجعيا) وهذا ما في الروضة وأصلها فذكر الاصل له في مسألة الاقباض سبق قلم ولا يمنع الاخذ كراهيها من وقوع الطلاق لوجود الصفة بخلافه في التعليق بالاعطاء المتقضى للتمليك لاها لم تعطها (أو دونها) بأن لم يستوفها (فأعطته لاهها) أي بالصفة التي وصفها (لم تطلق) لعدم وجود الصفة (أو بها طلقته في الاولى) ومهر مثل في الثانية) لفساد العوض فيها لعدم استيفائه صفة السلم والثانية من ز يادني (فان بان معيها في الاولى فلهرده) للمعيب (ومهر مثل) وليس له أن يطالب بعبد بتلك الصفة تسليم لوقوع الطلاق بالمعنى بخلاف غير التعليق

وعبارة الشوري قوله والحي يذبني حله على وجود قرينة تشير بالتمليك (قوله ولو بالوضع بين يديه) ضعيف والمعتمد انه لا يكفي (قوله ما اذا لم يقترن بما ذكر) أي بنحو الاقباض ذلك أي الذي يدل على الاعطاء فكسائر التعليقات ما لم يسبق منها التماس البديل نحو طلقني على الفس قال ان اقبضتني الفاس فانت طالق والا كان كالتعليق على الاعطاء وينبغي أن يكون هذا من القرائن حل (قوله لا يقتضي التملك) أي فلم يوجد عوض (قوله وعلى هذا الخارج) هو قوله ما اذا لم يقترن الخ (قوله في ان قبضت منك) وكذا ان اقبضتني لانه متضمن للقبض وعبارة المنتقى ولو قال ان اقبضتني أو ان قبضت منك ثم قال والمعتبر فيه الاخذ باليد ولا يكفي الوضع اذ لا يسمى قبضا ولا البعث لانه لم يقبض منها ولو قبض منها مكرهه كفي للصفة بخلاف الاعطاء اذ لم تعطه جميع ما اعتبره معتمد شوري (قوله وهذا) أي قوله وأخذه بيده الخ أي اشتراط الاخذ منها بيده ولو مكرهه في القبض ما في الروضة وأصلها والمعتمد ان القبض والاقباض على حد سواء قال الشوري والمعتمد في الاقباض الا كتفاء بقبضه منها مكرهه كما جزم به الاصل وصاحب الانوار لانه تعليق محض لا يختلف بالا كراهه وعدمه لانه لا يقصد به حث ولا منع كطلوع الشمس وقدم السلطان ونحو الخ (قوله فذكر الاصل له الخ) فيه ان كلام الاصل مفروض فيها اذا علق على الاقباض ولم تقم قرينة تدل على التملك كما اعترف به الشارح بقوله وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل فلا كتفاء بالوضع من غير اخذ على طريقة الشارح وعدم الاكتفاء به على طريقة المتأخرين انما هو فيما اذا علق بالاقباض بدون القرينة المذكورة الذي أشار له هنا بالمفهوم بقوله ونحو ج بالتمليك بهذا الخ والشارح انما نصب الخلاف في مسألة الاقباض فيما اذا وجدت القرينة المذكورة الذي هو منطوق المتن وقد راجعت شرح م ر وحواشيه وحجج وحواشيه وشرح الروض فلم أر نصا على التسوية في ج ر ان الخلاف بين وجود القرينة وعدمه بل الذي في كلام هؤلاء جميعهم نصب الخلاف في حالة عدم القرينة المذكورة لا غير تأمل وقوله فذكر الاصل له أي لا اخذوا بالاكراهه بعض الناس فهم أن الضمير في له راجع لعدم الاكتفاء بالوضع بين يديه حل وعبارة الاصل ويشترط لتحقيق الصفة أي التي هي الاقباض اخذ بيده منها ولو مكرهه اه بأن اكرهها على دفعه فيكون اقباضا منها له وليس المراد انه فك يدها فهاهنا وأخذ منها لان هذا لا يسمى اقباضا بل هو قبض اه عمارة والشارح صرح فيما تقدم بأن الاخذ ليس شرطا وأنه يكفي الوضع بين يديه لانه قال في مسألة الاقباض ولو بالوضع بين يديه وعبارة الاصل تقتضي أن الوضع لا يكفي وهو المعتمد شيخنا (قوله سبق قلم) المعتمد أن الاقباض كالقبض فيشترط فيه اخذ بيده منها ولو مكرهه لان الاقباض يتضمن القبض زي وسم ملخصا (قوله ولا يمنع الاخذ الخ) أي اذا عرفت أن مسألة الاقباض لا يشترط فيها تناول بل يكفي فيها الوضع بين يديه فاذا وقع فيها قبض باليد مقرون باكرهها لم يمنع من وقوع الطلاق وقوله لوجود الصفة وهي الاقباض منها ولو مكرهه لان فعل المكرهه هنا كفعل المختار تأمل (قوله طلقته) بفتح اللام أجود من ضمها شرح م ر (قوله به في الاولى) ولو كان أصله أوفرعه ولا نظر لما يلحقه من الضرر بخلاف من أقر بحرثه لانه لا يدخل في ملكه فلا يقع الطلاق حل (قوله لفساد العوض) أي شرعا (قوله بعدم استيفاء صفة السلم) أي لان ما في القيمة لا بد ان يوصف بصفات السلم لان الفرض أنه غير معين حل (قوله ومهر مثل) أي لانه مضمون عليها ضمان عقد

له لانه مجهول عند التعليق والمجهول لا يصلح عوضا فان لم يصح بيعه له كنصوب ومكاتب ومشارك ومروون لم تطلق باعطائه لان الاعطاء يقتضى التملك كالمس ولا يمكن تملك ما لا يصح بيعه وتعبرى بذلك اعم من قوله لا مفسوبا ولو علق باعطاء هذا العبد المفسوب وهذا الحر أو نحوه فاعطته بانت بمهر المثل كالمعنى بخمر (ولو طلبت بألف ثلاثا وهو انما يملك دونها) من طلبة أو طلقين (فطلق ما يملكه فله ألف) وان جهلت الحال لانه حصل بما أتى به مقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى وشمول الحكم لملك طلقين من زيادتي (أو) طلبت به (طلقة فطلق) (طلقة فأكثر) (به) أي بألف (أو مطلقا وقع به) كالجملة وهذا من زيادتي (أو) طلق (بمائة وقع بها) لرضاء بهامه انه يستقل بإيقاعه مجانا فبعض العوض أولى والفرق بينهما وبين ما لو قال أنت طالق بألف فقبلت بمائة ظاهر (أو) طلبت به (طلاقا غدا فطلق غدا أو قبله بانت) لانه حصل مقصودها وزاد

حل (قوله على عبد في الذمة) أي لان ما في الذمة لا يتعين الاقبض صحيح وقبض المعيب غير صحيح (قوله طلق بعد) واستشكل بأن هذا التعليق ان كان تملك لم يقع لان الملك لم يوجد أو اقباضا وقع رجعا وكان في يد مائة قال شيخنا البرلسي يجب باختيار الشق الاول ولكن لما تعذر ملكه لجهالة فسد العوض ووجب مهر المثل كالوقال ان أعطيتني هذا المفسوب زى (قوله بأي صفة) لان النسبة في سياق الشرط للعموم (قوله ان صح بيعه له) قديقتضى تقييده هذه دون ما قبلها انها تطلق بالموصوف مطلقا ولو مفسوبا وقد يقال انما خص هذه لانها محل الابهام لانه لما كان مبهما علم أنه لا يمكن تملكه فربما يؤخذ منه أن المفسوب كذلك شورى (قوله كنصوب) لا يقال محله اذ لم تقدر هي أو هو على اتزاعه لانه قول هذا غلط لان المراد الذي غصبتة أما عبد المفسوب فلا يتصور دفعه مع كونه مفسوبا بشورى وعبرة شرح مر ولو أعطته عبد المفسوب باطلقت به لانه بالدفع خرج عن كونه مفسوبا (قوله لم تطلق) والفرق بين هذا وقوله الآتي أو علق باعطاء هذا العبد المفسوب حيث تطلق بمهر المثل واضح لانهم راعوا في ذلك الاشارة والاعطاء فأوجبوا مهر المثل نظرا للاعطاء المقتضى لتملك ولما تعذر التملك وجب مهر المثل وهذا الاشارة فأوقفوا الأمر على اعطائه حل والاعطاء يقتضى التملك ولا يمكن تملك ما لا يصح بيعه كما قال الشارح فكأنه لم يوجد اعطاء فلم يقع الطلاق (قوله أعم) أي من جهة مفهومه (قوله هذا العبد المفسوب) وان لم يصرح بهذا الوصف بأن قال بهذا العبد وهذا وكان في نفس الأمر مفسوبا وهذا وان كان لا يصح اعطاؤه أي تملكه لكن نظريه للاشارة فلا بد من اعطائه وتطلق بمهر المثل نظرا للاعطاء المقتضى لتملك حل أي ان لم يوجد الملك لان التملك يفهم من ظاهر اللفظ ولا ينافي هذا قوله سابقا كنصوب لان ذلك كان فيه التعليق على اعطاء عبد مبهم وما هنا على اعطاء هذا العبد المفسوب وهو معين فلا حاجة لقول بعضهم في دفع المناقاة عند قوله كنصوب أي ولم يشر اليه اخذ اعطاء بعد بل لا يظهر فلا يظهر كون هذا تقييد لذلك كما قيل تدبر (قوله كالمعنى بخمر) هذا في الحرمة أما الامة فيقع بانتا بمهر المثل سواء عينه أم لا حل (قوله فطلق ما يملكه) فلو طلق نصف الطلقة التي يملكها أو طلقة ونصفا من طلقين يملكهما استحق الألف لما ذكره من التعليل وقولهم لو أجابها ببعض مأسأته وزع على المسؤل وقيل يجب الكل محله اذ لم يحصل مقصودها بما أوقعه حل وقوله استحق الألف اعتمده مر وعبرة حج ولو طلقها نصف الطلقة التي يملكها عليها فهل له سدس الألف أخذ من قولهم لو أجابها ببعض مأسأته وزع على المسؤل والكل لأن مقصودها من بينونة الكبرى حصل هنا أيضا كل محتمل وقولهم في التعليل نظر المأوقعة لا لما وقع يؤيد الاول وينبني بناء ذلك على ما أتى أن قوله نصف طلقة هل هو من باب التعبير ببعض عن الكل أو من باب السراية فعلى الاول يستحق الألف لانه عليه أوقع الطلقة وعلى الثاني لا لأنه لم يقع الا بعضها والباقي وقع سراية قهرا فلا يستحق شيئا في مقابله اه والمعتمد استحقاق الألف مطلقا ومحل التوزيع اذ لم ينفذها بينونة الكبرى زى فلو لم تحصل بينونة الكبرى فليس له الا القسط مما نطق به وهو العوض وان كان المطلوب أكثر من الثلاث فلو ملك عليها الثلاث فقالت طلقني خسا بألف فطلق واحدة فله خمس الألف وهكذا بر (قوله وان جهلت الحال) لرد على من قال ان علمت الحال استحق الألف والا فثلاثة أو ثلثه كأباصه (قوله أو مطلقا) بأن لم يسم الألف (قوله فقبلت بمائة) أي حيث لا يقع شيء (قوله ظاهر) لان الغلب في جانب الزوج اذا بدأ المعاوضة وهي يشترط فيها الاتفاق والغلب في جانب الزوجة اذا بدأت الجملة وهي يشترط فيها الاتفاق كما مر حل (قوله وهو) أي

فيه الى مهر المثل ولو قصد ابتداء الطلاق وقهر رجعا فاذا اتهمته حلف كما قاله ابن الرفعة ولو طلقها بعد الدخول وقهر رجعا لانه خالف قولها فكان مبتدئا فان ذكر مالا فلا بد من القبول (ولو قال ان دخلت) الدار (فانت طالق) بالثبوت فقبيل ودخلت طلقت) لوجود الصفة مع القبول (به) أى بالألف كما في الطلاق المنجز ولا يتوقف وجوبه على الطلاق بل يجب تسليمه في الحال لان الاعراض المطلقة يلزم تسليمها في الحال والمعوض تأخر بالتراضي لو وقوعه في التعليق بخلاف المنجز يجب فيه تقارن العوضين في الملك (واختلاع أجنبي) من ولي لها وغيره وان كرهته (كاختلاعها) فيما مر لفظا وحكما على ما مر فهو من جانب الزوج ابتداء بصيغة معاوضة معاوضة بشوب تعليق ومن جانب الأجنبي ابتداء معاوضة بشوب جملة فاذا قال الزوج للأجنبي طلقت امرأتى على ألف في ذمتك فقبل أو قال الأجنبي للزوج طلق امرأتك على ألف في

شرط التأخير فاسد لان فيه حجرا عليه فيما يملكه كافي عن وقوله فيسقط ما يقابله أى ما يقابل شرط التأخير لانه جعل الألف في مقابلة طلاقها المشروط بكونه في الغد فيقابل الشرط جزء من العوض (قوله ولو قصد ابتداء الطلاق) تفيد لقوله بان ما اذا لم يقصد ابتداء الطلاق شيئا والظاهر انه لا يختص بهذه الصورة بل يصلح قيد لما قبلها بل لجميع مسائل الباب تدبر (قوله فقبلت) أى فوراً مـ (قوله ودخلت) أى وان لم يكن فوراً مـ كما هو المتبادر من صنيعة حيث أى بالقاء في الاول وبالواو في الثاني وبحت فيه الشهاب عميرة بان الذي في حيز القاء القبول والدخول معا فيكون التعقيب في جملة المعطوف والمعطوف عليه لاني القبول فقط كما قيل أى قال من يقول بوجوب الموالاة بمثل ذلك في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ رد اعلى من يقول القاء تفيد سبق غسل الوجه على غيره وقيل عليه بقية الاعضاء حل وعبرة مـ ودخلت وان لم يكن فوراً ولا يشترط الترتيب بين القبول والدخول كما استوجه حج فلودخلت قبل القبول ووقع القبول فوراً طلقت (قوله ولا يتوقف وجوبه على الطلاق) لان الطلاق لا يحصل الا بالدخول وقوله في الحال أى فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول وله التصرف فيه لانه كالتصرف في الثمن قبل قبض المبيع وهو جائز ثم ان دخلت فواضح وان قصد رجعت عليه به أو يسده ان تلف سم على حج وبر فلو سلمته ولم تدخل الى ان ماتت فالقياس استرداده منه ويكون تركه ع ش على مـ (قوله المطلقة) أى عن الحلول والتأجيل وقوله والمعوض وهو الطلاق وقوله في التعليق أى في ضمن التعليق كما عبر به مـ (قوله وان كرهته) أى الاختلاع لان الطلاق يستقل به الزوج والالتزام يتأني من أجنبي شرح مـ (قوله لفظا وحكما) المراد باللفظ الصيغ المتقدمة بين الزوج والزوجة بالحكم ما يترتب على تلك الصيغ من وجوب المسمى تارة ووجوب مهر المثل تارة ووقوع رجعيها تارة أخرى اه شيخنا ^(تنبيه) يستثنى من قوله وحكما صور احداها ما لو كان له امرأتان خالعا لأجنبي عنهما بألف مثلامن ماله صح قطعا وان لم يفصل حصه كل منهما لان الألف يجب للزوج على الأجنبي وحده بخلاف الزوجتين اذا اختلعتا به فانه يجب أن يفصل ما التزمه كل منهما فان لم يفصل وجب على كل مهر المثل * الثانية ما لو اختلعت المريضة مرض الموت بما يز يد على مهر المثل فالزائد من الثلث والمهر من رأس المال وفي الأجنبي أى المريض مرض الموت الجميع من الثلث * الثالثة لو قال الأجنبي طلقها على هذا المصوب وعلى هذا الجزأ ونحو ذلك وطلق وقهر رجعا بخلاف المرأة اذا التمس الخلع على المصوب ونحوه فانه يقع بائنا بمهر المثل * الرابعة لو سألته الخلع بمال في الحيض فلا يحرم بخلاف الأجنبي شرح خط وأخذ بعضهم من صحة خلع الأجنبي جواز بذل المال لمن يده وظيفة يستتره عنها نفسه أو غيره قال ويحل له أخذ العوض ويسقط حقه منها ويبقى الأمر بعد ذلك لناظر الوظيفة يفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا زى واذا قرر غيره لارجوع له على الأخذ الا ان شرط الرجوع اه سم ومن خلع الأجنبي قول أمها مثلا خالعا على مؤخر صداقها في ذمتي فيجيبها فيقع بائنا بمثل المؤخر في ذمة السائلة لان لفظة مثل مقدره في نحو ذلك وان لم تنو فلو قالت وهو كذا الزمها ما سمته زادا ونقص لان المثلية المقدره تكون مثلامن حيث الجملة شرح مـ (قوله على ما مر) لما كان قوله كاختلاعها يقتضى أن الخلع لو جرى مع أجنبي فاسد بقصد وجب مهر المثل مع انه ليس كذلك بل يقع رجعيها دفع هذا بقوله على ما مر أى من تخصيصه بوقوعه في الفساد بمهر المثل بما اذا جرى معها فلا حاجة الى استثناء هذا اه حل (قوله فهو من جانب الزوج ابتداء)

هذا

ذمتي فأجابته بان المسمى والتزامه المال فداء لها كالتزام المال لعنق السيد عبده وقد يكون له في ذلك غرض

صحيح كتحليلها من يسيء العشرة بها ويمنعها حقوقها

(ولو كيلها) في الاختلاع

(ان يختلع له) كاله ان
يختلع لها بان يصرح
بالاستقلال أو الوكالة أو
ينوي ذلك فان لم يصرح
ولم ينو قال الغزالي وقع لها
لعود منفعة اليها
(ولا جنس توكيلها)
لتختلع عنه (فتخير)
هي أيضا بين اختلاعه
واختلاعها بان يصرح
أو تنوي كما مر فان أطلقت
وقع لها على قياس ما مر عن
الغزالي وحيث يصرح
بالوكالة عنها أو عن الاجنبي
فان زوج يطلب الموكل
والاطالب المباشر ثم يرجع
هو على الموكل حيث نوى
اختلع له أو أطلق وكيلها
(فان اختلع) الاجنبي
(بماله فذاك) واضح
(أو بماله أو صرح بوكالة)
منها (كاذبا أو بولاية)
عليها (لم نطق) لانه ليس
بولى في ذلك ولا وكيل فيه
والطلاق مربوط بالمال
ولم يلتزم أحد (أو) صرح
(باستقلال خلع عنصوب)
لانه بالتصرف المدكور في
مالها غاصب له فيقع الطلاق
بائنا ويلزمه مهر المثل وان
أطلق بان لم يصرح بشئ من
ذلك فان لم يصرح بانه من
مالها خلع بعنصوب لتلك
والا فرجى اذ ليس له
التصرف في مالها بما ذكر

هذا من حكم اللفظ وأما الحكم من جهة المعنى فقوله فاذا قال الزوج للاجنبي الخ شيخنا (قوله
ولو كيلها الخ) متعلق بقوله فيما مر ولما توكل فكل كان الانسب تقديمه هناك وقوله ان يختلع له
كقوله للزوج طلق زوجتك على ألف في ذمتي من مالي أو ينويه وقوله كاله ان يختلع لها كأن يقول له
طلق زوجتك على ألف في ذمتها من مالها بوكالتي عنها فيطالب الوكيل بالمال في الاولى ولا رجوع
له عليها وتطالب هي في الثانية اه شيخنا (قوله أو ينوي ذلك) أي ما ذكر من الاستقلال أو الوكالة
فتكون صور اختلاع وكيلها خمسة بصورة الاطلاق المشار اليها بقوله فان لم يصرح الخ وقوله بعد بأن
تصرح أو تنوي أي تصرح بالوكالة أو الاستقلال أو تنويهما فهذه أربعة مع قوله فان أطلقت فالجموع
خسة مع الخمسة السابقة وقوله وحيث صرح الخ يرجع لكل من المسئلتين ففي التصريح صورتان
وقوله والانتها الثمانية بقية العشرة وقوله حيث نوى الخ أي للموكل الذي هو الزوجة في الاولى
والاجنبي في الثانية فهاتان صورتان مع قوله أو أطلق وكيلها فالرجوع في ثلاثة وعنده في خسة وعدم
مطالبته أصلا في الثنتين الاوليين (قوله لتختلع عنه) أي من زوجها وقوله وحيث صرح بالبناء
للجهول أي صرح الاجنبي بالوكالة عن الزوجة أو صرحت الزوجة بالوكالة عن الاجنبي (قوله فالزوج
يطلب الموكل) فيطالب الزوجة في الصورة الاولى وهي توكيلها اجنبيا في اختلاعه أو يطلب الاجنبي
في الصورة الثانية وهي توكل الاجنبي لها ولا يطلب الوكيل ويفرق بينه وبين وكيل المشتري بأنه أقوى
اذا العقد يمكن وقوعه ثم لاهنا كما مر وما تقدم من أنه يطلب الوكيل دونها مفروض فيما اذا خالعا
وهنا لم يخالعا اه حل (قوله أو أطلق وكيلها) بخلاف ما اذا أطلق وكيله أي الاجنبي وهو الزوجة
فلا ترجع لعود الفائدة اليها (قوله فان اختلع) تفرع على قوله واختلاع اجنبي كاختلاعه فان كان
الانسب ذكره عقبه (قوله وصرح الخ) حاصله انه ان صرح بأنه من مالها فله أحوال أربع لا يقع في
ثنتين ويقع ما تنافي واحدة وفي الرابعة وهي صورة الاطلاق تفصيل أشار له بقوله فان لم يصرح بأنه من
مالها الخ والفرق بين التصريح بأنه من مالها وبين عدمه حيث يقع في الاول رجعي وفي الثاني بائنا بمهر
المثل مع أن الفرض أن المسمى من مالها في كل أن الزوج في الاول غير طامع لعلمه بانه من مالها فهو غير
مملوك للاجنبي وفي الثاني طامع لظنه انه ملكه (قوله أو بولاية) ولو صادقا حل (قوله لانه ليس
بولى الخ) اذ ليس له التصرف في مالها بما ذكر كما يأتي (قوله أو صرح باستقلال) بان قال اختلعت
لنفسى بهذا العبد ولم يذكرا انه من مالها ولا أنه منصوب وهو لها في نفس الامر كما في الروض وكذا
اذا صرح بأنه من مالها كافي البهجة وشرحا ويدل عليه اطلاقه هنا وتفصيله فيما بعد اه حل
وقوله ولم يذكرا انه مالها الخ اندفع التنافي بينه وبين ما مر من ان خلع الاجنبي بفاسد يقصد يقع رجعي
لان محله اذا صرح بسبب الفساد كان قال بهذا العبد المنصوب أو بهذا الخمر كما قاله ع وش وحل على أنه
لا يلزم من قوله من مالها أن يكون منصوبا حتى يكون فيه تصريح بسبب الفساد وأجاب ع ش على
مر أيضا بأن محل كون خلع الاجنبي بفاسد يقصد رجعي اذا لم يصرح بالاستقلال والواقع بائنا مطلقا
كما هنا ومعنى عدم التصريح بالاستقلال أنه لا يضيف الخلع لنفسه سواء أضاف المال لها أم لا (قوله بشئ
من ذلك) أي الوكالة والولاية والاستقلال (قوله والافرجى) ومثله لو اختلع أبوها بصدقتها أو على
أن الزوج يرى ما قال للمقها وأنت ترى عنه أو على أنك ترى منه فانه رجعي على النص ولا يبرأ ولا شيء
على الاب ولو اختلعا بالبراءة من الصداق وضمن له الدرك أو قال الاجنبي أو الاب طلقها على عيها
هذا وعلى ضمانه وقع بائنا بمهر المثل اه تصحيح اه زى وحف

وان كان وليها فاشبه خلع السفينة

(فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه ولو ادعت خلعاً فأنكسر حلف فيصدق إذا لاصل عدمه فإن أقامت به بينة رجلين عمل بها ولا مال لأنه ينكره إلا أن يعود (٤٦٠) ويعترف بالخلع فيستحقه قاله الماوردي (أو ادعاه) أي الخلع (فأنكرت) بأن

قالت لم تطلقني أو طلقني
بجائنا (بانت) بقوله (ولا
عوض) عليها إذا لاصل
عدمه فتحلف على نفيه
ولها نفقة العدة فإن أقام
بينته بأشهاد أو حلف معه
ثبت المال كما قاله في البيان
وكذا الواعترفت بعد يمينها
بما ادعاه قاله الماوردي
وقولي فأنكرت أهم من
قوله فقالت بجائنا لما تقرر
(ولو اختلفا في عدد طلاق)
كقولها سألتك ثلاث
طلقات بألف فأجبتني فقال
واحدة بألف فأجبتك
(أو) في (صفة عوضه)
كدرهم ودنانير أو صحاح
ومكسرة سواء اختلفا في
التلفظ بذلك أم في إرادته
كان خالع بألف وقال أردنا
دنانير فقالت دراهم
(أو قدره) كقوله خالعتك
بماتين فقالت بمائة (ولا
بينة) لواحد منهما أو لكل
منهما بينة وتعارضتا
(تخالفا) كالتبايعين في
كيفية الحلف ومن يبدأ به
(ويجب) لينوتها (بفسخ)
للعوض منهما أو من
أحدهما أو الحاكم (مهر
مثل) وإن كان أحدهما
بما ادعاه لأنه المردفان كان
لاحدهما بينة عمل بها وذكر

(فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه) أي وما ينبع ذلك كالإختلاف في عدد الطلاق (قوله
ادعت خلعاً الخ) ولو خالعها ثم ادعت أنها أبانتها قبل الخلع أو أنه أقر بفساد النكاح صدق بيمينه ولو قال
ان فعلت كذا فانت طالق ثلاثاً وفعل الخلو فله عليه ثم ادعى أنه خالعها قبل فعله لم يقبل وإن وافقته المرأة
وتسمع بينته بذلك ولا يشك عليه عدم ما عها قبلها ولو طلقت ثلاثاً ثم أقامها على فساد النكاح لأن فعله
يكذب بينته ثم لا هنا تأمل شو برى (قوله رجلين) أي لا رجلاً وامراً اثنين ولا رجلاً ويميناً لأن دعواه
الخلع ليست بمال ولا يقصد بها مال وبه فارق ما سياتي حيث يكفي فيه شاهد ويمين لأن مقصوده المال
تدبر (قوله ولها نفقة العدة) لأنها رجعية في زعمها في الصورة الثانية وغير مطلقة أصلاً في الأولى وإنما
وجب العدة مؤاخنة له بأقراره ودعواه الخلع ومثل نفقة العدة سكنها فتنجب لها ولا يرثها قال
الزركشي بل الظاهر أنها ترثه (نفيه) علم مما مضى مسائل الباب بأن الطلاق إما أن يقع باتنا
بالمسمى إن هت الصيغة والعوض أو بمهر المثل إن فسد العوض فقط أو رجعيان فسدت الصيغة
وقد نجح الزوج الطلاق أو لا يقع أصلاً بان تعلق بماله يوجد فعل من من علق طلاقاً وجته بإبرائها إياه من
صد أقام يقع عليه إلا أن وجدت براءة صحيحة من جميعه فيقع باتنا بان تكون رشيدة وكل منهما يعلم
قدره ولم تعلق به زكاة خلافاً لما طال به الرعي أنه لا فرق بين تعلقها وعدمه حجج و زى و مر
و قرره ح ف (قوله قاله الماوردي) ولا يشك على هذا ما تقدم في كتاب الأقرار من أنه لو أقر
بمال وكذبه المقر له فإنه يبطل ولورجع المقر له صدقه فإنه لا يستحق الأقرار جديد لان هذا الأقرار
في ضمن معاوضة بخلاف ذلك ويقتصر في الضمن ما لا يقتصر في غيره زى (قوله ولو اختلفا) أي
الزوجان أو وكيلهما أو أحدهما أو وكيل الآخر م (قوله كدرهم ودنانير) فيه أن هذا من اختلاف
الجنس لا الصفة لأن يقال مراده بالصفة ما يشمل الجنس (قوله ومن يبدأ به) وهو الزوج لأنه بمثابة
البائع حل قال من والذى ينبغي أن يبدأ بالزوجة لأن البضع يبقى لها وفيه أن بقاء البضع لها
ليس من الفسخ لأن الفسخ بعوض الخلع فقط وأما الطلاق فهو ثابت باعترا فهما كما هو ظاهر (قوله
في عدد الطلاق) أي فيما إذا قالت سألتك ثلاث طلقات بألف فأجبتني فقال واحدة بألف فأجبتك
كما تقدم (قوله أولى من تعبيره بالجنس) لأن الاختلاف في الجنس يعلم من الصفة بالأولى بخلاف الجنس
لا يعلم منه الاختلاف في الصفة شو برى (قوله في مسئلته) أي العدد (قوله بيمينه) أي يمين أخرى
غير التي في التحالف فتأخذ التحالف الرجوع لمهر المثل وأما كونه واحدة مثلاً فلا بد من يمين على ذلك
هكذا ظاهر كلامه وإذا حلف لها أن تأذن لوليها في تزويجها منه لأنه ضعف جانبها بتصدق الزوج
أو لأنها تزعم أنه طلقها ثلاثاً فلا تحل إلا بمحلل انظره اه حل الظاهر لا عملاً بزعمها فإن قلت فرض
المسئلة أنها بان منه بمهر المثل فافادة حلف الزوج بعد لينوته قلت فأنذته تظهر فيما إذا أذنت بعد
لينوتها لوليها بتزويجها ولم تعين لهز وجافز وجهها للذى اختلفت منه فبعد العقد علمت بأنه الزوج الأول
فادعت أنه طلقها ثلاثاً في الخلع السابق لتفسد عقده الثاني إذا تحلل له إلا بمحلل على دعواها فأنكر
الزوج ما ادعته وادعى أنه طلقها طلاقاً فقط فإنه يحلف ويستمر العقد ولا عبرة بدعواها اه شيخنا

ثم الجزء الثالث من حاشية البجيرى على التهج ويليه الجزء الرابع أوله كتاب الطلاق

حكم الاختلاف في عدد الطلاق مع قولى بفسخ من زيادتي وتعييرى بالصفة أولى من تعبيره بالجنس والقول في عدد الطلاق الواقع في
مسئلته قول الزوج بيمينه (ولو خالع بألف) مثلاً (ونويانوعاً) من نوعين بالبلد (لزم) الحاكم لنوى بالمقووظ فإن لم ينوياً شأحل على
الطالب أن كان والالزم مهر المثل


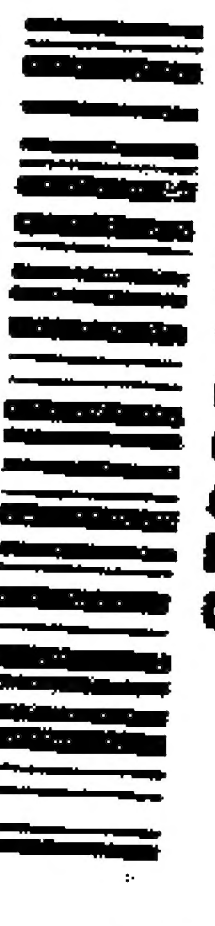
﴿ فهرست الجزء الثالث من حاشية الشيخ البجيري على شرح المنهج ﴾

صفحة	
٢	باب الصلح
٨	فصل في التزامم على الحقوق المشتركة
١٩	باب الحوالة
٢٥	باب الضمان
٣٨	كتاب الشركة
٤٦	كتاب الوكالة
٥٥	فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة الخ
٦٠	فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة بغير أجل وما يتبعها
٦٤	فصل في حكم الوكالة في تفاعها وغيرها
٧١	كتاب الاقرار
٨٤	فصل في بيان أنواع عن الاقرار مع بيان محلة الاستثناء
٩١	فصل في الاقرار بالنسب
٩٥	كتاب العارية
١٠٢	فصل في بيان أن العارية لازمة الخ
١٠٩	كتاب القصب
١١٥	فصل في بيان حكم القصب وما يضمن به المقصوب وغيره
١٢٢	فصل في اختلاف المالك والنائب الخ
١٢٧	فصل فيما يطرأ على المقصوب من زيادة وغيرها
١٣٣	كتاب الشفعة
١٣٩	فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع الخ
١٤٥	كتاب القراض
١٤٩	فصل في أحكام القراض
١٥٤	فصل في بيان أن القراض جائز الخ
١٥٦	كتاب المساقاة
١٦٠	فصل في بيان أن المساقاة لازمة الخ
١٦٤	كتاب الاجارة
١٧٧	فصل فيما يجب بالمعنى الآتي على المكري الخ
١٨٠	فصل في بيان غاية الزمن الذي تقدر المنفعة به الخ
١٨٤	فصل فيما يقتضي الانقضاء الخ
١٨٨	كتاب احياء الموات
١٩٤	فصل في بيان حكم المنافع المشتركة
١٩٧	فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة

صحيفة

- ٢٠١ كتاب الوقف
 ٢٠٨ فصل في أحكام الوقف لفظية
 ٢١٠ فصل في أحكام الوقف المعنوية
 ٢١٣ فصل في بيان النظر على الوقف وشرط الناظر ووظيفته
 ٢١٥ كتاب الهبة
 ٢٢١ كتاب اللقطة
 ٢٢٥ فصل في بيان حكم لقط الحيوان الخ
 ٢٣١ كتاب اللقيط
 ٢٣٤ فصل في الحكم بإسلام اللقيط الخ
 ٢٣٦ فصل في بيان حربة اللقيط ورقه واستلحاقه
 ٢٣٨ كتاب الجعالة
 ٢٤٣ كتاب الفرائض
 ٢٤٩ فصل في الفروض وذويها
 ٢٥١ فصل في الحجب
 ٢٥٣ فصل في كيفية ارث الاولاد وأولاد الابن انفراداً واجتماعاً
 فصل في كيفية ارث الاب والجد وارث الام في حالة
 ٢٥٤ فصل في ارث الخواشي
 ٢٥٥ فصل في الارث بالولاء
 ٢٥٦ فصل في بيان ميراث الجد والاخت
 ٢٥٨ فصل في موانع الارث وما يذ كر معها
 ٢٦٢ فصل في أصول المسائل وبيان ما يعول منها
 ٢٦٤ فرع في تصحيح المسائر ومعرفة أنصاء الورثة من المصحح
 ٢٦٥ فرع في المناسخات
 ٢٦٦ كتاب الوصية
 ٢٧٣ فصل في الوصية بزائد على الثلث الخ
 ٢٧٦ فصل في بيان المرض الخوف والملحق به الخ
 ٢٧٨ فصل في أحكام لفظية للموصى به والموصى له
 ٢٨٣ فصل في أحكام معنوية للموصى به الخ
 ٢٨٦ فصل في الوجوع عن الوصية
 ٢٨٧ فصل في الايضاء
 ٢٩٠ كتاب الوديعة
 ٢٩٨ كتاب قسم النفي والغنيمة
 ٣٠٤ فصل في الغنيمة وما يتبعها

- ٣٠٧ كتاب قسم الزكاة الخ
 ٣١٢ فصل في بيان ما يقتضي صرف الزكاة الخ
 ٣١٥ فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ
 ٣١٩ فصل في صدقة التطوع
 ٣٢١ كتاب النكاح
 ٣٢٩ فصل في الخطبة
 ٣٣٢ فصل في أركان النكاح وغيرها
 ٣٣٧ فصل في عاقد النكاح
 ٣٤٢ فصل في موانع ولاية النكاح
 ٣٥٠ فصل في الكفاءة المعتبرة في النكاح
 ٣٥٤ فصل في تزويج المحجور عليه
 ٣٥٩ باب ما يحرم من النكاح
 ٣٦٨ فصل فيما يمنع النكاح من الرق
 ٣٧٢ فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل
 ٣٧٦ باب نكاح المشرک
 ٣٨١ فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي الخ
 ٣٨٥ فصل في حكم مؤنة الزوجة
 ٣٨٦ باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح الرقيق
 ٣٩٥ فصل في الاعفاف
 ٣٩٩ فصل في نكاح الرقيق
 ٤٠٣ كتاب الصداق
 ٤٠٨ فصل في الصداق الفاسد
 ٤١٣ فصل في التفويض
 ٤١٨ فصل فيما يسقط المهر وما ينصفه وما يذکر معها
 ٤٢٦ فصل في المتعة
 ٤٢٧ فصل في التحالف اذا وقع الاختلاف في المهر المسمى
 ٤٣٠ فصل في الوليمة
 ٤٣٤ كتاب القسم والنشوز
 ٤٤١ فصل في حكم الشقاق
 ٤٤٣ كتاب الخلع
 ٤٥٣ فصل في الالفاظ الملزمة للعوض
 ٤٦٠ فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه

 Bibliotheca Alexandrina

0598513